

* فهرسة الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار سنتي الاخبار *

صحيفة

٢	كتاب الزكاة
٣	باب الحث على والتشديد في منعها
١٢	باب صدقة المواسي
٢٣	باب لازكاة في الرقيق والخيول والحر
٢٥	باب زكاة الذهب والفضة
٢٧	باب زكاة الزرع والثمار
٣٢	باب ما جاء في زكاة العسل
٣٤	باب ما جاء في الركاك والمعدن
٣٥	(أبواب انخراج الزكاة)
٣٥	باب المبادرة الى انراجها
٣٦	باب ما جاء في تهليلها
٣٨	باب تفوق الزكاة في بلد ها ومن اعادة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها
٤٠	باب من دفع صدقته الى من ظنه من أهلها فبان غنيا
٤١	باب براءة المال بالدفع الى الساطان مع العسل والجور وأنه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب به عن شيء
٤٣	باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكلفهم حشدها اليه
٤٣	باب سعة الامام المواسي اذا تنوعت عنده
٤٤	(أبواب الاصناف الثمانية)
٤٤	باب ما جاء في الفقير والمسكين والمستلة والغني
٥٠	باب العاملين عليها
٥٢	باب المؤلفات ولو بهم
٥٢	باب قول الله تعالى وفي الرقاب
٥٣	باب الغارمين
٥٤	باب الصبر في سبيل الله وابن السبيل
٥٦	باب ما يذكر في استيعاب الاصناف
٥٧	باب تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم دون موالى أزواجهم
٦٠	باب نهى المتصدق أن يشتري ما تصدق به
٦١	باب فضل الصدقة على الزوج والاقارب
٦٤	باب زكاة الفطر
٧١	(كتاب الصيام)

- ٦١ باب ما يثبت به الصوم والنفطر من الشهود
- ٧٤ باب ما جاء في يوم الغيم والشك
- ٧٨ باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم
- ٨٠ باب وجوب النية من الليل في الفرض دون النفل
- ٨٢ باب العصى يصوم اذا أطاق وحدهم من وجب عليه الصوم في اثني عشر شهر أو اليوم
- ٨٤ (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب)
- ٨٤ باب ما جاء في الخجامة
- ٨٨ باب ما جاء في القيء والاكتحال
- ٩٠ باب من أكل أو شرب ناسيا
- ٩١ باب التحفظ من الغيبة واللهو وما يقول اذا شتم
- ٩٣ باب الصائم بمعضض أو يفتسل من الحر
- ٩٤ باب الرخصة في القبلة للصائم الا ان يخاف على نفسه
- ٩٦ باب من أصبح جنباً وهو صائم
- ٩٨ باب كذارة من أفسد صوم ومضان بالجماع
- ١٠١ باب كراهة الوصال
- ١٠٢ باب آداب الافطار والسهور
- ١٠٦ (أبواب ما يبيح الفطر وأحكام القضاء)
- ١٠٦ باب الفطر والصوم في السفر
- ١٠٩ باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك
- ١١١ باب من سافر في أثناء يوم حل بقطر فيه ومتى يفطر
- ١١٢ باب جواز التمسك للسافر اذا دخل بلاداً ولم يجمع إقامة
- ١١٣ باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع
- ١١٥ باب قضاء رمضان ممتنعاً بعاومة مفرقا وتأخيرها إلى شعبان
- ١١٨ باب صوم النذر عن الميت
- ١٢٠ (أبواب صوم التطوع)
- ١٢٠ باب صوم ست من شوال
- ١٢١ باب صوم عشرين ليلة وتنا كيد يوم عرفة الغير الحاج
- ١٢٣ باب صوم المحرم وتنا كيد عاشوراء
- ١٢٧ باب ما جاء في صوم شعبان والاشهر الحرم
- ١٢١ باب الحث على صوم الاثنين والخميس
- ١٢١ باب كراهة افراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم

- باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وإن كانت سواها ١٣٥
- باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر ١٣٦
- باب تطوع المسافر والغاзи بالصوم ١٣٨
- باب في أن صوم التطوع لا ياتزم بالشرع ١٣٨
- باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك ١٤١
- باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق (كتاب الاعتكاف) ١٤٥
- باب الاجتهاد في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها وأى ليلة ١٥١
- باب (كتاب المناسك) ١٦٠
- باب وجوب الحج والعمرة ونواهيها ١٦٠
- باب وجوب الحج على الفور ١٦٤
- باب وجوب الحج على المعضوب إذا أمكنه الاستئابة وعن الميت إذا كان قد وجب عليه ١٦٦
- باب اعتبار الزاد والراحلة ١٦٨
- باب ركوب البصر للحج إلا أن يغلب على ظنه الهلاك ١٦٩
- باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره إلا بمهر ١٧٠
- باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه ١٧٣
- باب صحة حج الصبي والعبد من غير إيجاب له عليهما ١٧٣
- (أبواب مواقيت الاحرام وصفته وأحكامه) ١٧٥
- باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها ١٧٥
- باب دخول مكة بغير احرام لعذر ١٨٠
- باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها ١٨١
- باب جواز العمرة في جميع السنة ١٨٢
- باب ما يصنع من أراد الاحرام من الغسل والتطيب ونزع الخيط وغيره ١٨٣
- باب الاشتراط في الاحرام ١٨٨
- باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبين أن أفضلها ١٨٩
- باب ادخال الحج على العمرة ١٩٩
- باب من أحرم مطلقاً أو قال أحرمت بما أحرم به فلان ٢٠٢
- باب التلبية وصفته وأحكامها ٢٠٣
- باب ما جاء في فسخ الحج إلى العمرة ٢٠٧
- (أبواب ما يجب تنبيه المحرم وما يباح له) ٢١٧

- ٢١٧ باب ما يجتنبه من اللباس
 ٢٢٢ باب ما يصنع من أحرم في قص
 ٢٢٤ باب تظلل المحرم من الماء وغيره والنهي عن تغطية الرأس
 ٢٢٦ باب المحرمية قتل بالسيف للعاجة
 ٢٢٧ باب منع المحرم من ابتداء الطب دون استداعته
 ٢٢٨ باب النهي عن أخذ الشعر الألفذر وبيان فليته
 ٢٣٠ باب ما جاء في الخجامة وغسل الرأس للمحرم
 ٢٣١ باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه
 ٢٣٤ باب تحريم قتل الصيد وضمائه بنظره
 ٢٣٦ باب منع المحرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يقصد لأجله ولا أعان عليه
 ٢٤٣ باب صيد المحرم وشجره
 ٢٤٥ باب ما يقتل من الدواب في الحرم والأحرام
 ٢٤٨ باب تفضيل مكة على سائر البلاد
 ٢٥٠ باب حرم المدينة وتحریم صيده وشجره
 ٢٥٥ باب ما جاء في صيد وج
 ٢٥٧ (أبواب دخول مكة وما يتعلق به)
 ٢٥٧ باب من أين يدخل إليها
 ٢٥٧ باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك
 ٢٥٩ باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه
 ٢٦٢ باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وتقبيله وما يقال حينئذ
 ٢٦٤ باب استلام الركن اليماني مع الركن الأسود دون الآخرين
 ٢٦٦ باب الطواف بجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الحجر
 ٢٦٧ باب الطهارة والاستراحة للطواف
 ٢٦٩ باب ذكر الله في الطواف
 ٢٧٠ باب الطواف راكبا عذرا
 ٢٧٢ باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بهما
 ٢٧٣ باب السعي بين الصفا والمروة
 ٢٧٦ باب النهي عن التخلل بعد السعي إلا للعقمة إذا لم يسق هديا وبيان متى يتوجه
 المتمتع إلى متى ومتى يحرم بالحج
 ٢٨٢ باب المسير من متى إلى عرفة والوقوف به وأحكامه
 ٢٨٨ باب الدفع إلى مزدلفة ثم منى إلى متى وما يتعلق بذلك
 ٢٩١ باب رمي جرة العقبة يوم النحر وأحكامه

- ٢٩٥ باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما
- ٢٩٨ باب الافاضة من منى للطواف يوم النحر
- ٢٩٩ باب ما جاء في تقديم النحر والحاق والرمى والافاضة ببعض على بعض
- ٣٠٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
- ٣٠٤ باب اكتفاء القارن لتسكية بطواف واحد وسعي واحد
- ٣٠٧ باب المبيت بين ليلى منى ورمى الجمار في أيامها
- ٣١٠ باب الخطبة أوسط أيام التشريق
- ٣١٢ باب نزول المصعب اذا قرى من منى
- ٣١٣ باب ما جاء في دخول التلبية والتبرك بها
- ٣١٥ باب ما جاء في ما من حرم
- ٣١٧ باب طواف الوداع
- ٣١٩ باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره
- ٣١٩ باب القوات والاحصار
- ٣٢٢ باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الحلق حيث حصر من حلال أو حرم وأنه لا قضاء عليه
- ٣٢٧ (أبواب الهدايا والضحايا)
- ٣٢٧ باب في اشارة البدن وتقليد الهدى كاه
- ٣٢٩ باب النبي عن ابدال الهدى المعين
- ٣٣٠ باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه وبالعكس
- ٣٣٢ باب ركوب الهدى
- ٣٣٤ باب الهدى يعطى قبل الحل
- ٣٣٥ باب الاكل من دم التمتع والقران والتطوع
- ٣٣٧ باب ان من بعث بهدى لم يحرم عليه شيء بذلك
- ٣٣٩ باب الحث على الاضحية
- ٣٤١ باب ما احتج به في عدم وجوب اية تضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته
- ٣٤٤ باب ما يجب فيه في العشر من اراد التضحية
- ٣٤٥ باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ
- ٣٤٨ باب ما لا يضحي به لعيبه وما يكره ويستحب
- ٣٥٢ باب التضحية بالخصى
- ٣٥٣ باب الاجتزاء بالاشاة لاهل البيت الواحد
- ٣٥٤ باب الذبح بالمصل والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له
- ٣٥٥ باب نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى

صيفة

- ٣٥٦ باب بيان وقت الذبح
 ٣٦٠ باب الاكل والاطعام من الاضحية ويجوز ادخالها ويؤخذ النسي عنه
 ٣٦٣ باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي عن بيعها
 ٣٦٤ باب من أذن في انتماء أضحية
 ٣٦٦ (كتاب العقيقة وسنة الولادة)
 ٣٧٤ باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسبهما

* (تمت) *

(فهرسة الجزء الرابع من عون الباری)

باب وجوب الزكاة	٢
(أبواب صدقة القطر)	٩٦
(كتاب وجوب الحج وفصله)	١٠٧
(أبواب العمرة)	٢٢٧
(أبواب المنصر)	٢٤٢
باب جزاء الصيد وشعوره	٢٤٨
فضائل المدينة	٢٧١
(كتاب الصوم)	٢٩٥
(كتاب صلاة التراويح)	٣٦٧

(نفت)

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الرابع من نيل الاوطار
شرح مشتق الاخبار) •

ضواب	خطا	سطر	صحيحة
أطاعوك لذلك	أطاعوك	٤	٣
الموحدة	بواحدة	٢٢	٦
يتبعون	يتبعون	٢٧	١١
ولانا كلوا	لانا كلوا	١٧	١٢
ما	من	٢٠	١٣
مسلم والناس	مسلم	١٩	١٤
ينهم بالسيوية	بينهما	٢٠	١٧
إذا	أذ	٢١	=
أخرجه أيضا	أخرجه	٩	١٩
طريق أبي	طريق	١٨	٢٨
وغيرهما	وغيرها	٢٤	٣٠
لكن	لكن	٣٠	=
والي	لى	٣١	٣٧
قدما ذلك	قدما	١٢	٣٩
الادلة	الدالة	١٦	٤٢
المنهى	المنى	١٣	٤٤
المستعفت	مستعفت	١٧	=
إذا	اذ	٢٦	٤٧
بى	مى	٥	٥١
انه	نه	٣٠	٥٦

وهو مروي أيضا عن الناصر والشافعي

تقدم عند البخارى	تقدم	٢٤	٥٩
شعيب	سعيد	٣٠	٦٣
ابتداء صوم	ابتداء	١٨	٦٨
للخالف	للخالف	٢٤	٧٤
لا يجوز له	لا يجوز	٢٦	=
الحافظ	الحاكم	٧	٧٦
الذى	لذى	٢٤	=
أخرج	أخرج	٧	٧٩
		٢٢	٨١

صحيحة	سطر	خطا	سواب
٩٠	١٤	عند	عن
٩٤	١٢	توزيع	توزيع بزيادة
٩٥	٢٢	المارزي	المارزي
٩٥	٢٥	ان	بان
٩٨	١١	أحوج	أهل بيت أحوج
١٠٢	٦	يؤثر	يؤثر
١٠٤	١٥	خمد	حمد
١٠٦	٢٦	بانه	بانه صوم
١٠٩	٨	الصيام	الفطر
١١٢	١٩	ظاهرة	ظاهرة
١١٢	١٥	لا يجوز	يجوز
١١٥	٢٤	القصر	الفطر
١١٥	١٦	الطعام	الصيام
١٢٢	٤	انها	بانها
١٢٨	١٧	بصيام بعض	بصيام دون بعض
١٤٠	١٩	المذكور	المذكور في الباب
١٤١	٢٥	ابن	بني
١٤٨	٩	لمريض	بالمريض
١٥١	٢٢	و	أو
١٥١	٢٨	عبد الرزق	عبد الرزاق
١٥٢	٣٠	والاعتزال	والاعتزال
١٥٣	٤	اماراتها	امارتها
١٥٦	١٩	لا بر	لا بر
١٦٥	١٣	غريب	غريب في اسناده
١٦٧	١٦	الحج حتى	الحج
١٧٨	٢٦	أحاديثهم	أحاديثهم
١٩١	١٦	القران	القران
١٩٨	١٦	صبيعا	صبيعا
٢٠٤	٨	المصدر	المصدر
٢٠٥	٦	صاحب الهداية	صاحب الهداية من الحنفية
٢٠٥	٨	صاحب الهداية من الحنفية	الزبيرى
٢٠٦	١٤	عزاه	عزاه اليه

صواب	خطا	سطر	صفحة
أخرج عنه	أخرج	٣	٢٠٩
بذلك	ذلك	١١	٢١٥
فقد	فقد	=	٢١٧
قرانا فرارا	قرانا	١٨	=
جابر يرفعه وكذلك المالك	جابر	٩	٢٢٦
الشافعي عن مالك عن أبي الزبير			
موقوف على جابر			
جفرة	جفر	١١	=
بغمامة أنه	بغمامة	١٩	=
أشاد	أشاد	٢٠	٢٥٠
وأما	وأما	١١	٢٦١
العروش	العروش	٤	٢٧٩
عتود	عتودا	١٣	٣٤٦
محض	محض	١٧	٣٥١
أقرايه	أقرايه	٢٥	=
يئانا	يئانا	٩	٣٥٣
لاشريك له	لاشريك	٢١	٣٥٤
ابن القيم	ابن القسيم	١٧	٣٦١

* (تم بحمد الله وعونه)

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الرابع من كتاب
عون الباري شرح التجريد لشيخ البخاري) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٣٥	هسم	هم
٦	٢	العلماء	الاعمال
=	٢٦	أواحترز	واحترز
١٠	١	الطبري	الطبراني
١٢	٢٠	قال	X
١٤	١٦	الرجل	الراجل
١٧	١	(وان)	(قان)
١٩	٢٦	وأخرجه	واخرجه البخاري
٢٣	٣	اولدنانير	أوالدنانير
٢٤	١	للترجمة	لترجمة البخاري
٢٨	٢٥	زاد الطبراني فساءه	X
		ذلك	
٢٩	٢٩	فأنكهني	فأنكهني
٣٢	=	X بعده	قبيله
٥١	١	زاد	زاد
٥٥	١٢	ليكن السياق	ليكن السباق
٥٧	٢٧	حبطا	(حبطا)
٦٠	٣٥	لاحدهما	لاحداهما
٦١	١٩	الحديث	الحديث في البخاري
٦٤	٩	عنده	عنده
٧٢	١٩	وان رد السائل بعده	X
		ثلاث ايسن مكرره	
٧٤	٣٥	شير	شين
٨٥	٢٩	بقي	بقي
٩٢	١	والكفاوة مال	والكفاوة في مال
٩٢	١٧	وجب	أوجب
١٠٣	٣٥	التفضيل	التفصيل
١١٤	٢٦	ماء بفي هو	هو ماء لبني
١٢٣	١٩	إذا	إذا

صواب	خطا	سطر	صفحة
مسجد	مساجد	٣٥	١٣٧
X	وهذا هو فسخ الحج المترجم به	٢٢	١٤٢
X	بالسكون في الاربعة	١	١٤٧
انما	هنا	٢٤	١٦٢
بذلك	ذلك	٧	١٦٤
ذراع	ذراعا	٣٤	١٧٢
اكان ترك	لكان	١٧	١٧٩
لم يضبط	يضبط	١١	١٨٣
افراد البخاري	افراد	١٦	١٨٥
البخاري	المصنف	٣	٢٠٧
ما يقتضي	تقتضي	٣٤	٢٠٨
البخاري	المؤلف	٤	٢١٥
يبقى	يبقى	٣٦	٢١٨
(بفعل)	(بفعل)	٤	٢٢٢
أى النبي	أى	١	٢٢٤
فغضب	غضب	٠	٢٢٥
X	ما في القسط لاني	٢٤	٠
(فلما مضينا)	فلما مضينا	٤	٢٢٨
X	اتمهي	٣٢	٢٢٩
باحد	باحدى	٢٣	٢٤٠
للتكسب	للتسبب	١	٢٤٤
وهي داخله في الحرم	وهي خارج من الحرم	٢٩	٢٤٦
طال	دام	٢	٢٤٧
في كتاب	من كتاب	١	٢٥١
البخاري	المصنف	٣٢	٢٥٢
X	ومقول قول الرجل هو قوله	١٦	٢٦٤
فاستفتيته	فاستفتيته	٣	٢٧١
جايا	جايا	٥	٢٧٦
أوهو	وهو	٢٠	٢٧٩
الشرك	أشرك	٤	٢٨١
فرائحة	فرائحة	٠	٢٩٩
ذكر العام بعد الخاص	الخاص بعد العام	٣٢	٠

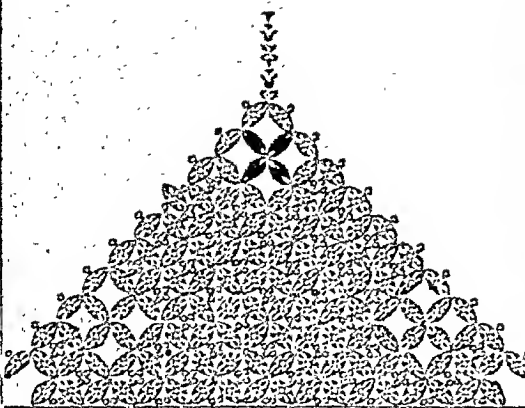
صواب	خطا	سطر	صفحة
حدثيه	حدثيه	٢٦	٣٠٠
لكوني	كوني	٢٦	٣٠٢
يجملته	يجلته	٨	٣١٣
على	وعلى	٢	٣٢٠
البخاري	المؤلف	٣٢	=
بفتح الراء وبكسر الميم	بكسر الميم وفتح الراء	٥	٣٣١
مقالا	فيها مقالا	٣٥	٣٤٠
لائقنا	لائشاء	١	٣٥٠
ترجم له البخاري	ترجم له	٢٥	٣٥٩
X	انتهى	٥	٣٦٥
وقيام رمضان ليس بدعة لانه	لانه	٣٦	٣٦٩
العشر	العشرين	١٤	٣٧٣
والحديث الاول	والحديث	١	٣٧٦

* (تم بحمد الله وعونه) *

الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتقى
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسكين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

وبه أمسه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمع الله
تعالى في مدته وهو نرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي رحمه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جناته





بسم الله الرحمن الرحيم

• (بسم الله الرحمن الرحيم)
قال في الفتح البسمة ثابتة في
الاصل

• (باب وجوب الزكاة)

• (كتاب الزكاة)

الزكاة في اللغة النماء يقال زكا الزرع اذا نما وترد ايضا بمعنى التطهير ويرتد شرعا
بالاعتبارين معا اما بالاول فلان انما اجها سبب للنماء في المال او بمعنى ان الاجر يكثر
بسببها او بمعنى ان تعلقها بالاموال ذات النماء كالتجارة والزراعة ودليل الاول ما نقص
مال من صدقة لانها ايضا عفا ثوابها كما جاء ان الله تعالى يربي الصدقة واما الثاني فلانها
طهرة للنفس من رذيلة البخل وطهارة من الذنوب قال في الفتح وهي الركن الثالث من
الاركان التي بني الاسلام عليها قال أبو بكر بن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة
والمندوبة والنفقة والعنف والحق وتعريفها في الشرع اعطاء بجزء من النصاب الى فقير
ونحوه غير متصف بما يمنع شرعي يمنع من الصرف اليه وجوب الزكاة احرر مقطوع به في
الشرع يستغنى عنه ككف الاحتياج له وانما وقع الاختلاف في بعض فروعهما فيكون
جائدها وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه فالأكثر انه بعد الهجرة وقال ابن خزيمة
انها فرضت قبل الهجرة واختلف الاولون فقال النووي ان ذلك كان في السنة الثانية
من الهجرة وقال ابن الاثير في التاسعة قال في الفتح وفيه نظرا لانهم اذ كرت في حديث ضمائم
ابن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة احاديث وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع
هرقل وكانت في أول السنة وقل فيها يا امرئ نابلزكاة وقد اطلال الكلام الحافظ على
هذا في أوائل كتاب الزكاة من الفتح فليرجع اليه

وهي في اللغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح ومنه فلا تزكوا
أنفسكم وفي الشرع اسم لما
يخرج عن مال أو بدن على وجه
مخصوص سمي به ذلك لانها
تطهر المال من الخبث وتقيسه
من الاسكات والنفس من
رذيلة البخل وتزكها فاضله
الذكرم ويستجلب بها البركة في
المال ويدلح المخرج عنه قال
ابن العربي تطلق الزكاة على
الصدقة الواجبة والمندوبة
والنفقة والحق والعنف وتعريفها
في الشرع اعطاء بجزء من النصاب
الحولي الى فقير ونحوه غير
هاشمي ولا مطلي ثم لها ركن
وهو الاخلاص وشرط هو
السبب وهو ملك النصاب
الحولي وشرط من يجب عليه
وهو العقل والبلوغ والحريّة

وأما حكمهم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع
الدرجة واسترقاق الأحرار انتهى وهو جدير بالمكان في شرط ٣ من يجب عليه اختلاف الزكاة أمر

*** (باب الحث عليهم والتشديد في منعها) ***

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك تأتي
قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك
لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك فاعلمهم
أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوك لذلك
فأياكم وكراهم أموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس بيننا وبين الله حجاب ورواه الجماعة
قوله لما بعث معاذاً كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره
البخاري في آخر المغازي وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك ورواه
الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن
سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقبل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على أنه
لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها واختلف أهل كان
والباقي وقاضيه بن جزم ابن عبد البر بالثاني والغساني بالأول قوله تأتي قوماً من أهل
الكتاب هذا كالتوطئة للوصية التي تجميع هيمنة علم الكون أهل الكتاب أهل علم في
الجملة فلا يكون في مخاطبتهم كخطابته الجاهل من عبدة الأوثان قوله فادعهم إلى أن
وقعت البداية بالشهادتين لأنهما أصل الدين الذي لا يصح بشيء غيرهما فمن كان منهم غير
موحداً فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين ومن كان موحداً
فالمطالبة بالجمع بينهما قوله فإن هم أطاعوك الخ استدلال به على أن الكفار غير مخاطبين
بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليه بالقباء
وتعقب بأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به وبأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم
الترتيب في الوجوب كما أن الصلوة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت
أحداً هما على الأخرى في هذا الحديث ورتب الأخرى عليهم بالقوله خمس صلوات
استدل به على أن الترتيب ليس بفرض وكذلك نحية المسجد و صلاة العيد وقد تقدم البحث
عن ذلك قوله فإن هم أطاعوك لذلك قال ابن دقيق العبد يحتمل وجهين أحدهما أن
يكون المزداد أن هم أطاعوك بالاقرار بوجوب عليهم والتزامهم به والثاني أن يكون
المراد الطاعة بالفعل وقد رجع الأول بأن المذكور هو الأخبار بالفريضة فتعود الإشارة
إليه ما يرجح الثاني أنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامتنال بالفعل لكان في ذلك شرط
التي لفظ بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الإنكار والأذعان للوجوب وقال الحافظ
المراد القدر المشترك بين الأخرين فمن امتثل بالاقرار أو بالفعل كناه أو به ما فإولى وقد
وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة فاذأصلوا وبعد ذكر الزكاة فاذأقروا
بذلك فخذ منهم قوله صدقة زاد البخاري في رواية في أموالهم وفي رواية له أخرى افترض

مقطوع به في الشرع يستغنى
عن تكلف الاحتجاج له وإنما
وقع الاختلاف في بعض فروعه
وأما أصل فرضية الزكاة فن
بجدها كفر وهي أحد أركان
الاسلام يقاتل الممتنعون من
أدائها وتؤخذ منهم وإن لم يقاتلوا
قهرًا كما فعل أبو بكر الصديق
رضي الله عنه (عن ابن عباس
رضي الله عنهم أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى
اليمن سنة عشر قبل حجة الوداع كما
عند البخاري في آخر المغازي
وقيل في آخر سنة تسع عند
منصرفه من غزوة تبوك ورواه
الواقدي وابن سعد في الطبقات
وقد أخرجه الدارمي في مسنده
عن أبي عاصم ولفظه في أوله أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك ستأتي
قوماً أهل كتاب (نقال ادعهم)
أولاً (إلى) شيعين (شهادة أن لا إله
إلا الله وأني رسول الله) فإن هم
أطاعوا (أي انقادوا) (لذلك) أي
الاثبات بالشهادتين (فأعلمهم)
من الأعلام (أن الله قد افترض
عليهم خمس صلوات في كل يوم
وليلة) (فخرج الوتر) (فإن هم
أطاعوا لذلك) بأن أقروا
بوجوبها أو بادروا إلى فعلها
(فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم
صدقة) أي زكاة (في أموالهم تؤخذ من)
بالأهم فالأهم وذلك من التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول الأمر لفرقت نفوسهم من كثرتهم واقتصر على الفقراء

من خبره كبقية الاصناف لما قبله الاغنياء لان الفقراء هم الاغلب والاضافة في قوله فقراتهم تفيد منع صرف الزكاة للساكنين
وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال
وهم اعم من ان يكونوا فقراء
اهل تلك البلد او غيرهم واجيب
بان المراد فقراء اهل اليمن
بقرب نسبة السباق فلو انما
عنده وجوبها الى بلد آخر مع
وجود الاصناف او بهضم
لا بد من الضرر وفي هذا
الحديث الحديث والنعنة
واخرجه البخاري ايضا
الترجيح والمظالم والمغازي
ومسلم في الايمان وابوداود في
الزكاة وكذا الترمذي والنسائي
وابن ماجه (عن أبي أيوب) بن
خالد بن زيد الانصاري (رضي الله
عنه ان رجلا) قيل هو أبو أيوب
الراوي ولا مانع ان يهيم نفسه
لفرض له امانته في حديث
أبي هريرة الا في باعراي فيعمل
على التعدد او هو ابن المنفق
كأرواه البغوي وابن السكك
والطبراني في الكبير وأبو مسلم
الكشي وزعم الصريفي ان ابن
المنفق اسمه لقيط بن صبرة واخذ
في المنفق (قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أخبرني بعمل
يدخلني الجنة) أي بعمل عظيم
أو معتبر في النمر (قال) القوم
(ماله ماله) وهو واستفهام
والتكثير للتأكيد (وقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) أي له
أرب بفتح الهمزة والواو ما زائدة

عليهم زكاة في أموالهم قوله نأخذ من أغنيائهم استدله على ان الامام هو الذي يتولى
قبض الزكاة وصرفها امامية نفسه وامانته في امتنع منهم أخذت منه فقرا قوله على
فقراهم استدله بقوله مالك وغيره انه يكفي اخراج الزكاة في صنف واحد وفيه بحث
كما قال ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء كونهم الغالب في ذلك
وللمطابقة بينهم وبين الاغنياء قال الخطابي وقد يستدل به من لا يرى على المدين زكاة
اذ لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لانه ليس بغني اذا اخراج ماله مستحق لغرمائه
قوله فمالك وكرام أموالهم كراهم منصوب بقوله مضرب لا يجوز اظهاره والكرام جمع
كرامة أي نفيسة وفيه دليل على انه لا يجوز لاصديق أخذ ذخيرة المال لان الزكاة
لإسائة الفقراء فلا يناسب ذلك الإيجاف بالمالك الا برضاه قوله واتفق دعوة المظلوم فيه
تفسيه على المنع من جميع أنواع الظلم والظلمة في ذكره عقب المنع من أخذ كراهم الاموال
الإشارة الى ان أخذ ذخيرة على اهلها ليس اياها صرف بصرها ولا مانع والمراد انها
مقبولة وان كان عاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد في فروع دعوة المظلوم
مستجابة وان كان فاجرا ففجره على نفسه قال الحافظ واسناده حسن وليس المراد ان الله
تعالى يجاب بحجبه عن الناس قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد احتج به على
وجوب صرف الزكاة في بلدها واشترط اسلام الفقير وانما يتجيب في مال الطفل الغني
علا به مومه كالتصرف فيه مع الفقير انتهى وفيه أيضا دليل على بعث السعاة وتوصية
الامام عامله فيما يحتاج اليه من الاحكام وقبول خبر الواحد وجوب العمل به
واجاب الزكاة في مال المجنون للعالموم أيضا وان من ملك نصابا لا يعطى من الزكاة من
حيث انه جعل ان المأخوذ منه غني وقابل بالفقير وان المال اذا تلف قبل التمكن من
الإدائه سقطت الزكاة لاضافة الصدقة الى المال وقد استشكل عدم ذكر الصوم
والحج في الحديث مع ان بعث معاذ كان في آخر الامر كما تقدم وأجاب ابن الصلاح بان
ذلك نقصه من بعض الرواة وتعبق بانه يقتضي الى ارتفاع الوثوق بكثير من الاحاديث
النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان وأجاب الكرماني بان اهتمام الشارع بالصلاة
والزكاة أكثر من هذا كروا في القرآن فمن لم يذ كر الصوم والحج في هذا الحديث مع انه ما
من أركان الاسلام وقيل اذا كان الكلام في بيان الأركان لم يحل الشارع منعه بشئ
كحديث في الاسلام على خمس فاذا كان في الدعاء الى الاسلام اكتفى بالاركان الثلاثة
الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الحج والصوم لقوله تعالى فان تابوا
وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة مع ان نزولها بعد فرض الصوم والحج (وعن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته الا أوحى عليه في
نار جهنم فيجعل صفاة فيسكوى به اجنياب وجهه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان

للقايل أي له حاجة بسيرة قاله الزمخشري وغيره وتعبق في المصايح فقال ليس مبتدأ
مقداره
يخذون الخبر بل مبتدأ كبر والخبر ساغ الابتداء به وان كان نكرة لانه موصوف بصفة يرشد اليها بالزائدة والخبر هو

قوله وأما قوله أي حاجة له يسيرة وما للتبديل فليس كذلك بل ما زائدة منه على ومنه لا تقي بالحل واللا تقي هناك بقدر عظيم
لأنه سأل عن عمل يدخل الجنة ولا أعظم من هذا الأمر على أنه يمكن

الماضي كعلم أي احتاج فسأل
الحاجة أو تظن المسأل عنه
وعقل يقال أرب إذا عقل فهو
أرب وقيل تعجب من حرمه
وحسن فطنته ومعناه الله دعه
وقيل هو دعاء عليه أي سخطت
آرايه وهي أعضاؤه كما قالوا ترب
يمينه وليس على معنى الدعاء بل
على عادة العرب في استعمال هذه
الالكنايات وروى أرب بكسر الراء
مع التنوين مثل حذراى حاذق
فطن بسأل عما يغيبه أي هو
أرب بخذف المبتدأ ثم قال ماله
أي ما ثلثه قال في الفتح ولم أفت
على صحة هذه الرواية وروى
أرب بفتح الجيم رواه أبو ذر قال
القاضي عياض ولا وجه له
انتهى والاول أولى (نعبد الله
ولا تشرك به شيئا) ولا ينحصر
باسقاط الواو (وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصل الرحم)
تحسن اقربائك وخص هذه
الخصلة نظرا الى حال السائل
كانه كان قاطعا للرحم فأمر به
لأنه المهم بالنسبة اليه وعطف
الملاقوم بعده على سابقهما من
عطف الخاص على العام إذ
العبادة تشمل ما بعده ودلالة
هذا الحديث على الوجوب فيها
غوض وأجيب بأن سؤاله عن
العمل الذي يدخل الجنة يقتضي
أن لا يجاب بالنوافل قبل

مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما الى الجنة وإما الى النار وما من صاحب ابل
لا يودى زكاتها الا بطعها باقاع قرقر كما فرما كانت تستئ عيه كلما مضى عليه أنراها
ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى
سبيله إما الى الجنة وإما الى النار وما من صاحب غنم لا يودى زكاتها الا بطعها باقاع
قرقر كما فرما كانت فتطوؤ باطلا فها وتطعه بقرونها ليس فيها عطاء ولا جلاء كلما
مضى عليه أنراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين
ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما الى الجنة وإما الى النار قالوا فاخليل يا رسول الله قال
الخليل في نواصبيها أو قال الخليل معقود في نواصبيها الخيل في يوم القيامة الخيل ثلاثة هي
لرجل أجر ولرجل ستر ولرجل وزير فاما التي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله
وبعدها فلا تغيب شيئا في بطونها الا كتب الله له أجر أولو رعاها في مرجع فأما التي كانت من
نبي الا كتب الله لها أجر أولو سقاها من تمر كان له بكل قطرة نعيم في بطونها أجر حتى
ذكر الاجر في أبو الهاء وأرواها ولو استنت نمرقا وشرفين كتب له بكل خطوة تحطوها
أجر وأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكمرا وما يتجمل ولا ينسى حق ظهورها
وبطونها في عسرها وبسررها وأما التي هي عليه وزير فالذي يتخذها أنرا وبطرا وبذخا
ورباة الناس فذلك الذي هي عليه وزير قالوا فالجر يا رسول الله قال ما أنزل الله على فيها
شيئا الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
شرا يره رواه أحمد ومسلم قوله ما من صاحب كنز قال الامام أبو جعفر الطبري الكنز
كل شيء مجموع بعضه على بعض سواء كان في بطن الارض أو في ظهورها قال صاحب العين
وغیره وكان مخزونا قال القاضي عياض اختلف السائق في المراد بالكنز المذكور في
القرآن وفي الحديث فقال أكثرهم هو كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فلم يؤد فاما مال
خرجت زكاته فليس يكنز وقيل الكنز هو المذكور عن أهل اللغة ولكن الآية منسوخة
بوجوب الزكاة وقيل المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل كل ما زاد
على أربعة آلاف فهو كنز وان أدت زكاته وقيل هو ما فضل عن الحاجة ولعل هذا كان
في أول الاسلام وضيق الحال وانفق أئمة الفتوى على القول الاول اقوله صلى الله عليه
وآله وسلم لا تؤدى زكاته وفي صحيح مسلم من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثل له شجاعا
أقرع وفي آخره فيقول أنا كنزك وفي انظر مسلم بدل قوله ما من صاحب كنز لا يودى
زكاته ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يودى منها حقة ما قبله ثم يرى سبيله قال النووي
هو بضم الباء التمتية من يرى وقتها ويرفع لام سبيله وانها قوله الا بطعها باقاع قرقر
القرآن فيحصل على الزكاة الواجبة وبان الزكاة قريبة الصلاة المذكورة مقارنة للتوحيد وبأنه وقف دخول
الجنة على أعمال من جعلها أداء الزكاة فيلزم ان من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضي

الرجوب قال النووي معناه ان يحسن الى ذوى رجاك بما يستر على حسب حاله من ان تلقى اوسلام أو زيارة أو طاعة أو غير
ذلك انتهى ويؤخذ منه تخصيصه
بعض العلماء بالخص علمه بحسب حال الخاطب وافقاره للتبسيه عليها

أكثر مما سواها المشقة ثم اعليه
واما التسميه في أمرها وهذا
الحديث رواه ما بين كوفي
واسطى ومسلم وأخرجهم
البخارى أيضا في الادب ومسلم
في الايمان والنسائي في الصلاة
والهلم (عن أبي هريرة رضي
الله عنه ان اعرابيا) من سكن
البادية وهل هو السائل في
حديث أبي أيوب السابق أو
غيره سبق ما فيه (أثنى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال دلي)
بضم الدال وتشديد اللام (على
عمل اذا علمته دخالت الجنة قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (تعبد
الله) وحده (لا تشرك به شيئا) فيه
ان المشرك لا يدخل الجنة كما
ان الموحدين دخلها وقد قال تعالى
ان الله لا يغفر أن يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
(وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى
الزكاة المفروضة) غير بين
القيدين كراهة لتكرير اللفظ
الواحد واحترز به من صدقة
التطوع لانها زكاة لغوية أو
من المجلة قبل الحول فانها زكاة
ليكن ليست مفروضة (وتؤوم
بمضان) ولم يذكر الحج اختصارا
أو نسيانا من الراوى وقال في
الفتح لانه كان حينئذ حاجا (قال)
الاعرابي (والذي نفسى بيده
لا أريد على هذا) المفروض أو على

القاع المستوى الواسع في سوى من الارض قال الهروى وجعه قبيحة وقبيحان مثل جابر
وجيرة وجيران والفرق بينهما فافين مفتوحين ورايين أو لاهما ساكنة المستوى أيضا من
الارض الواسع والبطح قال جماعة من أهل اللغة معناه الالتقاء على الوجه قال القاضي
عياض وقد جاء في رواية البخارى بخط وجهه باخفا فها قال وهذا يقتضى انه ليس من
شرط البطح ان يكون على الوجه وانما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه
وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحا مكة لان بساطها اقوله كما وفر ما كانت يعنى لا يفقد
منها شئ وفي رواية مسلم أعظم ما كانت قوله تستن عليه أى تجرى عليه وهو ينفع
الفوقية وسكون السين المهملة بعدها فوقية مفتوحة ثم نون مشددة قوله كلما مضى
عليه أخر احدث عليه أولاها وقع في رواية مسلم كلما مضى عليه أولاها ردت عليه أخر اها
قال القاضي عياض وهو تغيير وتصحيف وضوابة الرواية الاخرى يعنى المذكورة في
الكتاب قوله ليس فيها عصار الخ قال أهل اللغة العصاراء نوبة القرنين وهى بفتح العين
المهملة وسكون القاف بعدها صادمه مهملة ثم ألف ممدودة والهاء عجم مفتوحة ثم لام
ساكنة ثم حاء مهملة التى لا قرن لها قوله تطلعه به كسر الطاء وقحها الغتان حكاهما
الجوهري وغيره والكسر أفصح وهو المعروف في الرواية قوله الخليل في نواصيه الخير
جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح بانه الاجر والغنى وفيه دليل على بقاء الاسلام
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة يستدير وهو وقت اتيان الرشح الطيبة
من قبل الجن التي تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح قوله فاما التي هى
له أجر هكذا فى أكثر نسخ مسلم وفي بعضها فاما الذى هى له أجر وهى أوضح وأظهر قوله
في مرجع عجم مفتوحة وراسا كنية ثم جيم وهو الموضع الذى ترى فيه الدواب قوله ولو
استننت شرفا أو شرفين أى جرت والشرف بفتح الشين المجسمة والراء هو العالى من
الارض وقيل المراد طلقا أو طلقين قوله اشربوا بقر او بذا قال أهل اللغة الاشرب بفتح
الهمزة والشين المجسمة المرح واللباج والمطر بفتح الباء الواحدة من أسفل والطاء
المهملة ثم راء هو الطغيان عند الحق والبدخ بفتح الباء الواحدة والذال المجسمة بعدها حاء
مجمعة هو بمعنى الاشرب والمطر قوله الا هذه الآية القاذرة الجامعة المراد بالقاذرة القاذرة
النظير وهى بالذال المجسمة المشددة والجامعة المتناولة لكل خير ومعروف
ومعنى ذلك انه لم ينزل على فيها نص بعينه ولكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتج بهذا
من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبجواب بانه لم يظهر له فيه شئ وحصل
ذلك الاصول والحديث يدل على وجوب الزكاة في الذهب والنقضة والابل والغنم وقد
زاد مسلم في هذا الحديث ولا صاحب بقر الخ قال النووي وهو أصح حديث ورد في زكاة
البقر وقد استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل لما وقع في رواية مسلم عند
ذكر الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها وتأول الجمهور هذا الحديث على ان

جاءت منك في تأديته اقوى فانه كان وافذهم وزاد مسلم شيئا ابدا ولا أنه نص منه (فلما ولى) أى أدبر (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله اعلم
الله عليه وآله وسلم من ميره ان يتظمر الى رجل من أهل الجنة فانه نظر الى هذا الاعرابي أى ان داوم على فعل ما أمر به اقوله

في حديث أبي أيوب عند مسلم ان سمكاً ما أمر به دخل الجنة قال في الفتح أو يعمل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اطعم على ذلك
فأخبره قال القرطبي هذا الحديث وكذا حديث طلحة في ٧ قصة الاعراب وغيرهم اذ اذ على جواز تركه

المراد بجاهديها وقيل المراد بالحق في زفاف الاحسان اليها والقيام بعقلها وسائر مؤتمها
والمراد بظهورها اطراق خالفها اذا طابت عاريتها وقيل المراد بحق الله بما يكسبه من مال
العدو على ظهورها وهو خمس الغنمة وساقى الكلام على هذه الاطراف التي دل
الحديث عليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل ان تارك الزكاة لا يقطع له بالنار
وأخره دال في اثبات العموم انتهى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه لما توفي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عركيف فقال
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله فمن قالها فقد عصم ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله تعالى فقال
والله لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا
كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكانوا يؤدونها لي منعها قال عمر فوالله
ما هو الا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت انه الحق زواجه الجماعة الا ان ما به
ليكن في لفظ مسلم والترمذي وأبي داود ولومعوني عقالا كانوا يؤدونه بدل العناق) قوله
وكفر من كفر من العرب قال الخطابي أهل الردة كانوا صنفين صنفاً ارتدوا عن الدين
ونابذوا الملة وعدلوا الى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما
أصحاب مسيلة الكذاب من بني خثيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواهم في النبوة
وأصحاب الاسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن وهذه الفرقة بأمرها منكرة للنبوة
تبيننا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مدعية النبوة لغيره فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلة
بالجماعة والعنسي صغارا وانقضت جوعتهم وهلك أكثرهم والطائفة الاخرى ارتدوا
عن الدين فأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهم من أمور الدين وعادوا
الى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يسجد لله في الارض الا في ثلاثة مساجد مسجدة مكة
ومسجدة المدينة ومسجدة القيس قال والصنف الاخرهم الذين فرقوا بين الصلاة
وبين الزكاة فذكروا وجوبها ووجوب أدائها الى الامام وهو لا على الحقيقة أهل البغي
وانما يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمن خصوصاً لدخولهم في غمار أهل الردة وأضيف
الاسم في الجملة الى أهل الردة اذ كانت أعظم الامرين وأهمها وأرخ مبدأ قتال أهل
البغي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام اذ كانوا منفردين في زمانه لم يخطوا بأهل
الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمي بالزكاة ولم يمنعه الا أن
رؤسائهم صدوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كبنى يربوع فانهم قد كانوا
جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها الى أبي بكر فنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها
فيهم وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعدم الخطاب فراجع ابا بكر وناظره
واخرجهم به بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرت ان أقاتل الناس الحديث

الزكوات لكن من دام على ترك السنن كان نقصا في دينه
فان كان تركه تهاونا وطمحا ورغبة عنها كان ذلك فسقا يعني لو رود
الوعيد عليه حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وقد كان صدر
الجماعة ومن تبعهم بواظبون على السنن مواظبين هم على الفرائض ولا يفرقون بين ما في
اغتنام ثوابهما وانما احتاج الفقهاء الى التفرقة لما يترتب
عليه من وجوب الاعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونفيه والغل أصحاح هذه
القصة كانوا حديثي عهد بالسلام فاكثرت منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لئلا
يشغل عنهم فيلوا حتى اذا انشروحت صدورهم للههم عنه
والحرص على تجنبه بل ثواب المندوبات سبغت عليهم انتهى وفيه ان المبشر بالجنة أكثر من
الشجرة كما ورد النص في الحسن والحسين وأمهات المؤمنين فحمل بشارة
العشرة انهم بشر وادفعية واحدة أو بلفظ بشره بالجنة أو ان العسدد لا ينفي الزائد
(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لما توفي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وكان

أبو بكر رضي الله عنه خليفة بعده (وكفر من كفر من العرب) بعض بعبادة الاوثان وبعض بالرجوع الى اتباع
مسيلة وهم أهل الجاهلية وغيرهم واسبق بعض على الايمان الا انه منع الزكاة وتاقل انه خاصة بالزمن النبوي لانه تعالى

قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها واصل عليهم الآية فغيره صلى الله عليه وآله وسلم لا يطهرهم ولا يصلي عليهم
 (فقال) كون صلواته سكاكهم (فقال) ٨ (عمر) بن الخطاب رضى الله عنه لا يكره رضى الله عنه (كيف تقايل

وكان هذا من عمر تعلقا بظاهر الكلام قبل ان ينظر في آخره ويتأمل شرائطه فقال له أبو بكر ان الزكاة حق المال يريد ان القضية قد تضمنت عصمة دم ومال متعلقة باطراف شرائطها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والاخر معدوم ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة اليها كان في ذلك من قوله دليل على ان قتال المستمع من الصلاة كان اجتماعا من الصحابة ولذلك رد الاختلاف فيه الى المتفق عليه وقد اجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبي بكر بالقياس ودل ذلك على ان العموم يخص بالقياس وان جميع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مرعى فيه ومعتبر حصته فالاستقرار عند عمر حصته رأى أبي بكر وبان له صوابه تابعه على قتال القوم وهو مع في قوله فعرفت انه الحق بشير الى ان شرح صدره بالحق التي أدلى بها والبرهان الذي أقامه نصا ودلالة وقد زعم زاعمون من الرافضة ان أبا بكر أول من سبى المسلمين وان القوم كانوا متاقلين في منع الصدقة وكانوا يزعجون ان الخطاب في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها واصل عليهم ان صلواتك سكن لهم خطاب خاص في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره وانه مقيد بشرائط لا توجد فيمن سواه وذلك انه ليس لاحد من التطهير والتزكية والصلاة على المتصدق ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومثل هذه الشبهة اذا وجدت كان ذلك مما يعذر فيه أمثالهم ويرفع به السيف عنهم وزعموا ان قتالهم كان عسفا وهولا قوم لاخلق لهم في الدين وانما رأس ما لهم البت والكذب والوقعة في السلف وقدينا ان أهل الردة كانوا أصنافا منهم من ارتد عن الملة ودعا الى نبوة مسلمة وغيره ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر الشرائع كلها وهؤلاء هم الذين سماهم الصحابة كفارا ولذلك رأى أبو بكر سبى ذرارهم وساعده على ذلك أكثر الصحابة واستولد على بن أبي طالب عليه السلام جارية من سبى بني حنيفة فولدت له محمد بن الحنفية ثم ينقض عصر الصحابة حتى أجمعوا على ان المرتد لا يسبى فاما ما نعو الزكاة منهم المقيمون على أصل الدين فانهم أهل بغي ولم يسموا على الانفراد كفارا وان كانت الردة قد أضيفت اليهم لم يشاركهم المرتدين في منع بعض ما منعوه من حقوق الدين وذلك ان الردة اسم لغوى فكل من انصرف عن أمر كان مقبلا عليه فقد ارتد عنه وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة ومنع الحق وانقطع عنهم اسم التنازع والندج وعاقبهم بالاسم القبيح أشاركم القوم الذين كان ارتدادهم حقا واما قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وما ادعوه من كون الخطاب خاصا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه خطاب عام كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الاية وشوها خطاب خاص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرك فيه غيره وهو ما بين به عن غيره بسمية الخصيص وقطع التشريك كقوله تعالى ومن الليل فقم جدبه نافله لك وقوله خالص لك

الاناس) وفي حديث أنس أتريد أن تقايل العرب (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أمرت) أى أمرنى الله (أن أقايل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) وكان عمر رضى الله عنه لم يستحضر من هذا الحديث الا هذا القدر الذى ذكره والا فقد وقع في حديث ولده عبد الله زيادة وان محمدا رسول الله ويقبوا الصلاة ويؤتوا الزكاة وفي رواية العلامة بن عبد الرحمن حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بما جئت به وهذا يم الشريعة كلها ومقتضاها ان من جحد شيئا مما جاء به صلى الله عليه وآله وسلم ودعى اليه فامتنع ونصب القتال نجب مقاتلته وقتله اذا أصبر (فن قالها) أى كلمة التوحيد مع لوازمها (فقد عصم من ماله ونفسه) فلا يجوز زهد رده واستباحة ماله بسبب من الاسباب (الاجته) أى بحق الاسلام من قتل النفس المحرمة أو ترك الصلاة أو منع الزكاة بتأويل باطل (وحسابه على الله) فيما يسره فينبى المؤمن ويعاقب المنافق فاحتج عمر رضى الله عنه بظاهر ما استحضره مما رواه من قبل أن ينظر الى قوله الاجتهه ويتأمل شرائطه

(فقال) له أبو بكر رضى الله عنه (والله لا قاتلن من نرى) بتشديد الراء وقد تحققت (بين الصلاة والزكاة) أى قال أحدهما واجب دون الآخر أو منعه من اعطاء الزكاة متأولا كما هو (فان الزكاة حق المال) كما ان

الصلاة حق البدن أى فدخلت في قوله لا يجبه فقد تضمنت عصمة دم ومال معاملة باستيفاء شرائطها والحكم المعلق بشرطين
لا يحصل باحدهما والاخر معدوم فكما لا تتناول العصمة من لم يؤد حق ٩ الصلاة كذلك لا تتناول العصمة من

من دون المؤمنين وخطاب مواجهة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو وجميع أمته
في المراد به سواء كقوله تعالى اقم الصلاة لذالك الشمس وكقوله تعالى فاذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله فمخوذ ذلك ومنه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وهذا غير مختص به بل
بشاركه فيه الامة والمائدة في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخطاب انه هو
الداعى الى الله والمبين عنه معنى ما أراد فقدم اسمه ليكون سلك الامة في شرائع الدين
على حسب ما ينسب لهم وأما التطهير والتزكية والدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم
اصحاب الصدقة فان الفاعل لها قديس بالذات كله بطاعة الله وطاعة رسوله فيم اوك
نواب موعود على عمل بر كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فانه باقى غير منقطع قوله حتى
يقولوا لا اله الا الله الخ المراد به اهل الاوثان دون اهل الكتاب لانهم يقولون لا اله الا الله
ويقانلون ولا يرفع عنهم السيف قوله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة قال النووي
ضبطناه بوجهين فرق وفرق بتشديد الراء وتخفيفها ومعهنا من أطاع في الصلاة وبحد
في الزكاة ومنعهما قوله عناقا بفتح العين بعد هاتون وهو الاثنى من أولاد المعز وفي الرواية
الاخرى عقالا وقد اختلف في نفسه فذهب جماعة الى ان المراد بالعقال زكاة عام قال
النووي وهو معروف في اللغة كذلك وهذا قول الكسائي والنضر بن شميل وأبي عبيد
والمبرد وغيرهم من اهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال والعقال الذي هو
الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة فلا يجوز العقال عليه فلا يصح حمل
الحديث على هذا وذهب كثير من المحققين الى أن المراد بالعقال الحبل الذي يعقل به
البعير وهذا القول يحكى عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما وهو اختيار صاحب التحرير
وجماعة من حذاق المتأخرين قال صاحب التحرير قول من قال المراد صدقة عام
نعم وقد ذهب عن طريقة العرب لان الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة
فيقةضى قلنا ما علمنا به العقال وحدة رته واذ جعل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى
قال النووي وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره وكذلك أقول أنا ثم
اختلفوا في المراد بقوله منعوني عقالا فقيس قسدر قيمته كما في زكاة الذهب والفضة
والمعشرات والمعدن والر كازوا الفطرة والمواشى في بعض أحوالها وهو حيث يجوز دفع
القيمة وقيل زكاة عقال اذا كان من عروض التجارة وقيل المراد بالمبالغة ولا يمكن تصويره
ويرده ما تقدم وقيل انه العقال الذي يؤخذ مع الفريضة لان على صاحبها تسليمها
برباطها واعلم انها قد وردت أحاديث صحيحة فاضمة بأد مانع الزكاة بقاتل حتى يعطيها
ولعلمها لم تبلغ الصديق ولا الفارق ولو بلغتهم لما خالف عرو ولا احتج أبو بكر بمالك الخجة
التي هي القياس فقاما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصمت دماءهم لا يجزى

لم يؤد حق الزكاة واذ لم تتناولهم
العصمة بقوا في عموم قوله
أمرت أن أقاتل الناس فوجب
قتالهم حينئذ وهذا من لطيف
النظر أن يقاب المعترض على
المستدل دليله فيكون أحق به
ولذلك فعل أبو بكر فلم له عمر
وقاسه على الممتنع من الصلاة
لانها كانت بالاجماع من رأى
الصحابه فرد المختلف فيه الى
المتفق عليه فاجتمع في هذا
الاحتجاج من عر بالعموم
ومن أبي بكر بالقياس فدل على
ان العموم يخص بالقياس وفيه
دلالة على ان العمومين لم يسمعوا
من الحديث الصلاة والزكاة
كما سمعوا غيرهما ولم يستحضرا
اذ لو كان ذلك لم يحتج عمر على أبي
بكر ولو سمعوا أبو بكر لردبه على
عمر ولم يحتج الى الاحتجاج بعموم
قوله لا يجبه فكذلك يمكن ان
يكون سمعوا واستظهروا هذا
الدليل النظري ويحتمل كما قال
الطبي ان يكون عمر ظن ان
المقاتلة انما كانت لكفرهم
للمنعهم الزكاة فاستشهد
بالحديث وأجابه الصديق بأن
ما أقاتلهم لكفرهم بل لمنعهم
الزكاة (والله لومنه عناقا)
بفتح المهملة الاثنى من المعز
(كانوا يؤذونها الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم

٢ نيل ح
على منعهما قال عمر) رضى الله عنه (نو لله ما هو الا أن قد شرح الله
صبر أبي بكر) رضى الله عنه (لقتالهم فغرفت انه الحق) بما ظهر من الدليل الذي أقامه الصديق نصا واقامة الخجة لانه

قلده في ذلك لان المجتهدين لا يقدحونهم - داود كرم الله وجهه والطبري وابن شاهين والحاكم في الاكابر من رواية حكيم بن حكيم
ابن عبد بن حنيفة عن فاطمة بنت خشاف ١٠ السليمانية عن عبد الرحمن الظفري وكانت له حصة قال بهت

الاسلام وحسابهم على الله وأخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها
وحسابهم على الله وأخرج مسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب
أحاديث (وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل اربعين ابنة ابون لا تفرق ابل عن حسابها من اعطاها

مؤخر اذله أجزها ومن منعها فانا آخذوها وشطر ابله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى
لا يجزى لاسل محمد منها شيء رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وشطر ماله وهو حجة في
أخذها من الممنوع ووقوعها موقعها) الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال يحيى
ابن معين اسناده صحيح اذا كان من دون بهز ثقة وقد اختلف في بهز فقال أبو حاتم لا ينجح
به وروى الحاكم عن الشافعي انه قال ليس بهز حجة وهذا الحديث لا يثبت به أهل العلم
بالحديث ولو ثبت لكان له وكان قال به في القديم ثم رجع وسئل أحمد عن هذا الحديث
فقال ما أدري وجهه وسئل عن اسناده فقال صالح الاسناد وقال ابن حبان لولا هذا
الحديث لادخلت بهز في الثقات وقال ابن حزم انه غير مشهور والعدالة وقال ابن
الاطلاع انه مجهول وثقة بما به وثقة جماعة من الأئمة وقال ابن عدى لم أر له حديثا
منكر او قال الذهبي ما تركه عالم قط وقد تكلم فيه انه كان يلعب بالشطرنج قال ابن
القطان وليس ذلك بضائر له فان استباحته مسبهة فقهية مشتهرة قال الحافظ وقد
استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري بهز بن حكيم يخطون فيه
وقال ابن كثير الاكثر لا يحتجون به وقال الحاكم حديثه صحيح وقد حسن له الترمذي عدة
أحاديث وثقة واحتج به أحمد واسحق والبخاري خارج الصحيح وعلق له فيه وروى عن
أبي داود انه حجة عنده قوله في كل ابل سائمة يدل على انه لا زكاة في المعلوفة قوله في كل
أربعين الخ نسبة إلى تفصيل الكلام في ذلك قوله لا تفرق ابل عن حسابها أي لا يفرق أحد
الخطاطين ما ذكره عن مالك صاحبه وسأني أيضا تحفته قوله مؤخر اذله أجزها طابا للآجر
قوله فانا آخذوها اسند له على انه يجوز لا امام ان يأخذ الزكاة قهرا اذا لم يرض رب
المال وعلى انه يكفي بنية الامام كما ذهب الى ذلك الشافعي والهادوية وعلى ان ولاية
قبض الزكاة الى الامام والى ذلك ذهب المعتزلة وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي
في أحد أقواله قوله وشطر ماله أي بعضه وقد استدل به على انه يجوز لا امام ان يعاقب
بأخذ المال والى ذلك ذهب الشافعي في القديم من أقواله ثم رجع عنه وقال انه منسوخ
وهكذا قال البيهقي واكثر الشافعية قال في التلخيص وثقة به النووي فقال الذي ادعوه
من كون العقوبة كانت بالاموال في أول الاسلام ليس بثابت ولا معروف ودعوى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجل من أشجع ان
تؤخذ منه صدقة فاني ان
يعطينا فردة البنية الثانية فاني ثم
ردته اليه الثالثة وقال ان أبي
فاضرب عنقه اللفظ للطي يراى
ومداره عندهم على الواقدي عن
عبد الرحمن بن عبد العزيز
الامامي عن حماد بن حكيم وذكره
الواقدي في أول كتاب الردة وقال
في آخره قال عبد الرحمن بن عبد
العزيز فقلت لحكيم بن حكيم
ما أرى أبا بكر الصديق قاتل
أهل الردة الا على هذا الحديث
قال أجل وخشاف ضبطه ابن
الاثير بفتح المجهمة وتشديد النين
المجهمه وآخره فاعرف في الحديث ان
حول الفتاح حول الامهات والام
يجز أخذ العناق وهذا مذهب
الشافعية وبه قال أبو يوسف
وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجب
الزكاة في المسئلة المذكورة
وجه الحديث على المبالغة
وهذا الحديث أخرجه البخاري
أيضا في استنباطه المرتدين وفي
الاعتصام ومسلم في الايمان
وكذا الترمذي وأخرجه
النسائي أيضا فيه وفي المحاربة
قال في الفتح واختلف في أول
وقت فريض الزكاة فذهب
الاكثر الى انه وقع بعد الهجرة
فقيل في السنة الثانية قبل

فرض رمضان أشار اليه النووي في باب السير من الروضة وجرم ابن الاثير في التاريخ بان ذلك كان
في التاسعة وفيه نظروني حديث ضمام بن ثعلبة وحديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة كذا خطاطبة

أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يا من نابا لكاه ومما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث
أنس في قصة ضمهم بن ثعلبة المذكوري البخاري في كتاب العلم وقوله ٩١ أنشدك الله الله امرنا أن نأخذ

هذه الصدقة من أغنيائنا
فتمت سمعها على فقرائنا وكان قدوم
ضمهم سنة خمس وأعمال الذي وقع
في التاسعة بعث العمال لأخذ
الصدقات وذلك يستدعي تقدم
فريضة الزكاة قبل ذلك ومما
يدل على أن فرض الزكاة وقع
بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام
رمضان إنما فرض بعد الهجرة
لان الآية الدالة على فرضيته
مدنية بالأخلاف وثبت عند
أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي
وابن ماجه والحاكم من حديث
قيس بن سعد بن عبادة قال أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بصدقة الفطر قبل أن
تسزل الزكاة ثم زلت فريضة
الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن
ننقله إسناده صحيح ورجال رجال
الصحيح الأبا عمار الراوي له عن
قيس بن سعد وهو كوفي اسمه
عربيا بالمهمل المفقوح ابن
جميل وقد وثقه أحمد وابن معين
وهو دال على أن فرض صدقة
الفطر كان قبل فرض الزكاة
فيقتضى وقوعها به بفرض
رمضان وذلك بعد الهجرة
وهو المطلوب وأدعى ابن خزيمة
أنهم افترضت قبل الهجرة قال
الحافظ وفيه نظر وقد بسط
الحافظ في الفتح القول في ذلك
فانظروا (وعنه) أي عن أبي

النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي الإجماع على نسخ
العقوبة بالمال وحكي صاحب ضوء النهار عن النووي أنه نقل الإجماع مثله ما وهو
يخالف ما قد مناعه فيمنظر وزعم الشافعي أن النسخ حديث ناقة البراء لأنه صلى الله
عليه وآله وسلم حكم عليه بضمان ما أفسدت ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك
القضية أضعف الغرامة ولا ينبغي أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للعاقبة بأخذ المال
في هذه القضية لا يستلزم الترتك مطلقا ولا يصلح للتسكت به على عدم الجواز وجعله ناسخا
المبتدع وقد ذهب إلى جواز المعاقبة بالمال الإمام يحيى والهادوية وقال في الغيث لأعلم
في جواز ذلك خلافا بين أهل الميت واستدلوا بحديث يبرهنا وجههم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بتحريق بيوت المتخلفين عن الجماعة وقد تقدم في الجماعة وبحديث عمر عند أبي
داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا ماله وفي
إسناده صالح بن محمد بن زائدة المديني قال البخاري عامة أصحابنا يمتنعون به وهو باطل
وقال الدارقطني أنكره وعلى صالح ولا أصل له والمحافظة أن المال أمر بذلك في رجل غل
في غزاة مع الوليد بن هشام قال أبو داود وهذا أصح وبحديث ابن عمرو بن العاص
عند أبي داود والحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا
مناع الغال وضربوه وفي إسناده زهير بن محمد قيل هو الخراساني وقيل غيره وهو مجقول
وسياق الكلام على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد مذكور هنالك وبحديث
أن سعد بن أبي وقاص سلب عبدا وجد يصيد في حرم المدينة قال سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من وجدته يصيد فيه فخذ واسأله أخرجه مسلم وبحديث قعزيم
كأنم الضالة أن يردوها ومثلها وحديث قضمين من أخرج غريم ما يأكل من الثمر المعلق
مثليه كما أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المنذرى من حديث عبد الله بن عمرو أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب ببقية من ذي حاجة غير مخذ
خزنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا
بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن الجن فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه
والعقوبة وأخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه وسأق في كتاب السرقة ومن الأدلة
قضية المددي الذي أغلظ لأجله الكلام عوف بن مالك على خالد بن الوليد لما أخذ أسابه
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترد عليه أخرجه مسلم وباحراق علي بن أبي طالب
عليه السلام اطعم المحتسك ودور قوم يتبعون الخمر وهدمه دار جرير بن عبد الله
ومشاطرة عمر اسعد بن أبي وقاص في ماله الذي جاء به من العمل الذي بعثه اليه وتضمنه
لحاطب بن أبي بلتعة مثنى قيمة الناقة التي غصبها عبده وانتهروها وتغليظه هو وابن
عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلاد الحرام وقد أجيب عن هذه الأدلة
باجوبة اما عن حديث يبرهنا فيه من المقال وبما رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد

هوية (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأتى الأبل على صاحبها) أي يوم القيامة وعبر على لشعر
بإستعلاهم أو تسلطها عليه (على خير ما كانت) عنده في القوة واليمن ليكون أثقل لوطنها وأشد لنكايتها فيكون زيادة

في عقوبته وأيضاً فقد كان يودى في الدنيا ذلك في غيرها في الآخر أكمل (إذا هو لم يعط فيها حقها) أي لم يودر كاتها (نظام)
للغنم والبقر والحافر للعمار والبغل والفرس والقدم للآدمي
باختلافها) جمع خب وهو للابل كالظاف ١٢

والحافظ في التلخيص عن إبراهيم الحربي أنه قال في سبأ هذا المتن لفظة وهم فيها
الراوي وإنما هو قانا أخذوها من شطر ماله أي يجعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق
ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فاما ما لا يلزمه فلا وبما قال
بعضهم أن لفظة وشطر ماله بضم الشين المجعولة وكسر الطاء المجهولة فعل مبني للجهول
ومعناه جعل ماله شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أي الشطرين أراد. ويجب
من الفتح بما في الحديث من المقال بأنه مما لا يقدر عليه وعن كلام الحربي وما بعده
بأن الأخذ من خير الشطرين صادق عليه ما سمع العقوبة بالمال لأنه زائد على الواجب
وأما حديثهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأحرار فأجيب عنه بأن السنة أقوال
الابا الجائر وأما حديث عمر فيما فيه من المقال المتقدم وكذلك أجيب عن حديث ابن
عمر وأما حديث سعد بن أبي وقاص فبأنه من باب القدية كما يجب على من يصيد صيد
مكة وإنما عين صلى الله عليه وآله وسلم نوع القدية هنا بأنها سلب العاصفة فتعصر على
السبب اقصور العلة التي هي هتك الحرمات عن التعدية وأما حديث نعيم كاتم الضالة
والخروج غير مباح كل من الثمر وقضية المدد فهي واردة على سبب خاص فلا يجاوزها
إلى غيره لأننا أوسا ترا حديث الباب مما ورد على خلاف القياس لورود الأدلة كتاباً وسنة
بتحريم مال الغير قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة
لأننا كوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوها إلى الحكم وقال صلى الله عليه وآله وسلم
في خطبة حجة الوداع اتقوا ما داموا لكم وأموالكم وأعراضكم الحديث قد تقدم وقال لا يحل
مال امرئ لم لا يطعمه من نفسه وأما تحريق على طعام المحتكر ودور القوم وهدمه
دار جبرير فبعد تسليم صحة الإسناد إليه وانتهاض فعلة الاحتجاج به يجب أن ذلك من
قطع ذرائع الفساد كهدم مسجد الضرار وتكثير المزامير وأما المروي عن عمر من ذلك
فيجب أن عنه بعد ثبوته بأنه أيضاً قول صحابي لا ينقض الاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص
عمومات الكتاب والسنة وكذلك المروي عن ابن عباس قوله عزيمة من عزومات ربا
قال في البدر المنير عزيمة خـ بر مبتدأ محذوف تقديره ذلك عزيمة وضبطه صاحب إرشاد
الفقيه بالنصب على المصـدروكلا الوجهين جائز من حيث العربية ومعنى العزيمة في اللغة
الحذو في الأمر وفيه دليل على أن أخذ ذلك واجب مقروض من الأحكام والعزائم
الفرائض كما في كتب اللغة

* (باب صدقة المواشي) *

(عن أنس أن أبا بكر كتب لهم أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم لم على المسلمين التي أمر الله بهم أو رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها

ولم من طريق أبي صالح عنه
ما من صاحب ابل لا يودى
حقها منها إلا إذا كان يوم
القيامة يطح لها بقاع قرقر أو فر
ما كانت لا يفة قدمها فـ لا
واحد انظام باختلافها وتعضه
بافواهها كلها صرت عليه
أولاً هاردت عليه آخرها في يوم
كان مقدار من خسين ألف سنة حتى
يقضى الله بين العباد ويرى
سبيـ له اما إلى الجنة واما إلى
النار) وتأتي الغنم على صاحبها
أي يوم القيامة (على خير
ما كانت) عنده في القوة واليمن
(اذالم يعط فيها حقها) أي
ز كاتها نظام بظلالها وتقطع
بقرونها) وفيه أن الله يحبس
البهائم ليعاقبها مانع الزكاة
والحكمة في كون أعداد كل هامة
أن حن الله فيها إنما هو في بعضها
لأن الحق في جميع المال غير
متميز زائد في رواية ليس فيها عطاء
ولا جلاء ولا عطاء فزاد فيه ذكر
البقرة أيضاً وذكر في البقرة والغنم
ما ذكر في الابل وقطعه بفتح
الطاء وبكسرها على الأشهر بل
قال الزين العراقي أنه المشهور
في الرواية (قال ومن حقها) يريد
حق الكرم والمواشي وشرف
الأخلاق لأنه فرض قاله ابن
بطال (أن تحلب على الماء) يوم
ورودها كما زاد أبو نعيم وغيره
ليحضرها الماء كين النازلون على الماء ومن لا ين له فيها فيعطى من ذلك اللبن ولأن فيه رقة بالمناشئة
قال العلماء وهي ذائمتسوخ بآية الزكاة أرو من الحق الزائد على الواجب الذي لأعقاب بتركه بل على طريق المواشاة وكرم

فليعطها

الاخلاق كما مر واستدل به من يرى ان في المال حقة وقا غير الزكاة وهو مذهب غير واحد من التابعين وفي الترمذي عن قاطمة بنت قيس عن علي الله عليه وآله وسلم ان في المال حقة اسوى الزكاة ١٣ ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمرو

فبلغها ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه فيما دون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكرا فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون الى خمس وأربعين فاذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين فاذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها ابنة لبون الى تسعين فاذا بلغت واحدة وتسعين ففيها حقة طروقة الفحل الى عشرين ومائة فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فاذا تباين أسنان الابل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا حقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الا ابن لبون ذكرا فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء ربه او في صدقة الغنم في ساعته اذا كانت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فاذا زادت ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذئب عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ومن كان من خيل طين فانها يجمعان بينهما بالسوية واذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها شيء الا أن يشاء ربه او في الرقة ربع العشر فاذا لم يكن المال الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا أن يشاء ربه او واحد والنسائي وأبو داود والبخاري وقطعة في عشرة ومواضع ورواه الدارقطني كذلك وله فيه في رواية في صدقة الابل فاذا بلغت احدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال الدارقطني هذا السناد صحيح ورواه كله من ثقات الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبيهقي والحاكم قال ابن حزم هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به الصديق بجيزة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان أيضا وغيره قوله ان أبابكر كتب اهام في لفظ للبخاري

الغداني ما يفهم ان هذه الجملة وهي ومن حقة الخ مدرجة من قول أبي هريرة لكن في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر وفيه فقهنا يارسول الله وما حقة قال اطراق خلها واعرار ولدها ومنحمتها وحلبها على الماء وحمل عابها في سبيل الله فبين انما من فوعة فحاشته عليه في الفتح لكن قال الزين العراقي الظاهر انما أي هذه الزيادة ليست متصلة كما بينه أبو الزبير في بعض طرق مسلم فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألت جابرا فقال مثل قول عبيد بن عمير قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال قال رجل يارسول الله ما حق الابل قال حلبها على الماء قال الزين العراقي فقد بين ان هذه الزيادة انما معها أبو الزبير من عبيد بن عمير مرسله لاذ كره جابر فيها انتهى لكن وقعت هذه الجملة وحدها عند البخاري مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة في الشراب في باب حلب الابل على الماء وهو هذا يروي قول الحافظ ابن حجر انه مرفوعة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا يأتي) خبره عن النبي (أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها

على رقبته اياه عار) بضم المنة والكسرة أي صوت قال ابن المبرور من لطيف الكلام ان النبي الذي أولاه النبي النبي يحتاج الى تأويل أيضا فان القيامة ليست دار تكليف وليس المراد منهم عن ان يأتوا بهذه الحالة انما المراد لا يمتنعوا الزكاة فماتوا كذلك

فالتحقيق في الحقيقة: ثم ما يثبت سبب الاتيان لانفس الاتيان وفي رواية ثغاف وهو صياح الغنم أيضا ورجحه ابن القين (فيقول يا محمد فاقول) له (لا أملاك لنا شيئا) أي للتخفيف ١٤ عنك (قد بلغت) اليك حكم الله (ولا يأتي) أحدكم يوم

ان أبا بكر كتب له هذا الكتاب المأوجه الى البحرين هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله قوله التي فرض رسول الله معنى فرض هذه أو شرع بمعنى بأمر الله تعالى وقيل معناه قدر لان ايجاب اناب بالكتاب فيكون المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ذلك قال في الفتح وقد ورد الفرض بمعنى البيان كقوله تعالى قد فرض الله عليكم تحلة أيمانكم وبمعنى الانزال كقوله ان الذي فرض عليك القرآن وبمعنى الحل كقوله ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج عن معنى التقدير وقد قال الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الالتزام وكل شيء ورد فرض له فهو بمعنى لم يحرم عليه وذكر ان معنى قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن أي أوجب عليك العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور ان الفرض مرادف للوجوب وتفرق الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لا مشاحة فيه وإنما النزاع في جعل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لان اللفظ السابق لا يحتمل على الاصطلاح الحادث انتهى قوله ورسوله في نسخة رسوله بدون واو وهو الضواب كافي البخاري وغيره قوله ومن سئل فرق ذلك فلا يظنه أي من سئل زاد على ذلك في سن أو عدد قوله المنع ونقل الراغب الاتفاق على ترجيحه وقيل معناه فلم يمنع الساعي وليستول اخراجه بنفسه أو يدفعها الى ساع آخر فان الساعي الذي طلب الزيادة يكون بذلك متعديا وشرطه ان يكون آمينا قال الحافظ امكن محل هذا اذا طلب الزيادة بغير تأويل انتهى وأعله يشير بهذا الى الجمع بين هذا الحديث وحديث ارضواكم صدقكم عند مسلم من حديث جابر وحديث سياتيكم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلا بينهم وبين ما يشقون فان عدلوا فلا تنقمهم وان ظلموا فعليه ارضوهم فان تمامز كاتكم رضاهم أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عتيك وفي لفظ للطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص ادفعوا اليهم ما صلوا الخس فتكون هذه الأحاديث محمولة على ان لا تعامل تأويل في طلب الزائد على الواجب قوله الغنم هو مبدأ وما قبله خبره وهو يدل على ان اخراج الغنم فيما دون خمس وعشرين من الابل متعين واليه ذهب مالك وأحمد فلا يجزى عندهما اخراج بعير عن أربع وعشرين وقال الشافعي والجمهور ويجزى لانه اذا أجزأ في خمس وعشرين فاجزأه فيما دونها بالاولى قال في الفتح ولان الاصل ان يجب في جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع باختباره الى الاصل أجزأه فان كانت قيمة البعير مثلا دون قيمة أربع شياه فقيمة خلاف عند الشافعية وغيرهم والاقيس انه لا يجزى انتهى قوله في كل خمس ذود شاة الذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بعدها ذال مهملة قال الاكثر وهو من الثلاثة الى العشرة لا واحد له من لفظه وقال أبو عبيدة من الاثنين الى العشرة قال

القيامة (يومئذ) ذكر الابل وأنذاه (بسمه) على رقبته له رغاء صوت الابل (فيقول يا محمد فاقول) له (لا أملاك لنا شيئا) من الله شيئا قد بلغت اليك حكم الله تعالى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آناه الله أي أعطاه (مالا فلم يؤدز كانه مثل له) أي صور له (يوم القيامة) ماله الذي لم يؤدز كانه (شجاعا) بضم الشين وهو الحمية الذكرا والذي يقوم على ذنبه ويؤايب الرجل والفارس ورب ما بلغ الفارس (أقرع) لا شعر على رأسه لكثرة سمه وطول عمره (له زيبتان) أي زيدتان في شدة قبحه يقال تنكأ فلان حتى زبد شدقاه أي خرج الزبد عليه أو هما نابان يخرجان من فيه ورد بعدد وجود ذلك كذلك أو هما النكتتان السوداوان فوق عينيه وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبشه (بطوقه) أي بجعل طوقا في عنقه (يوم القيامة ثم يأخذ) الشجاع (بلهزميته) يعني شدة قبحه (أي جاني القم) ثم يقول الشجاع له (أنا مالك أنا كنزك) مخاطبه بذلك ليزداد غصه وتمكنا عليه (ثم تلا) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحسبن الذين

يجنون) الآية أي لا يحسبن الباخلون بحلهم خير اهلهم وفي رواية الترمذي قرأ مصداقه سيطرون وهو ما جئوا به يوم القيامة وفيه دلالة على ان المراءاة بطريق حقيقة خلافا لما قال ان معناه سيطوقون الاثم وفي تلاوة الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم الآية عقب ذلك دلالة على انه انزلت في مانع الزكاة وعليه كثر المفسرين وقد أخرجه أيضا
في التفسير والنسائي في الزكاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ١٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله)

وآله (وسلم ليس فيما دون خمس
أواق) بكوار بغسيرا من
الفضة (صدقة) فليس بكثرة
لأصدقة فيه فإذا زاد شيء عليها
ولم تؤدز كأنه فهو كثر والواقية
أربعون درهما بالنصوص
المشهور في الإجماع كقوله
النووي في شرح المذهب وروى
الدارقطني بسند فيه ضعف
عن جابر يرفعه والواقية أربعون
درهما وعند ابن عمر من حديثه
مرفوعا أيضا الدينار أربعة
وعشرون قيراطا قال وهذا وإن
لم يصح سند في الإجماع عليه
ما يغني عن استنباده والاعتبار
بوزن مكة تحديدا والمثقال
لم يختلف في جاهلية ولا اسلام
وهو اثنتان وسبعون شعيرة
معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها
مادق وطال وأما الدراهم
فكانت مختلفة الاوزان وكان
التعامل غالبا في عصره صلى الله
عليه وآله وسلم والصدر الاول
بعده بالدرهم البغلي نسبة الى
البغل لأنه كان عليها صورته
وكان ثمانية دنانير والدرهم
الطبري نسبة الى طبرية قسبة
الاردن بالشام وتسمى بنصيبين
وهو أربعة دنانير فجمعها
وقسمها درهمين كل واحد ستة
دنانير وقيل انه فعل زمن بني
أمية وأجمع أهل ذلك العصر
عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان عبد الملك بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها ستة وخمسين وسبعين وقال
الماوردي فعليه عمر ومضى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومضى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

وهو مختص بالاناث وقال سيبويه تقول ثلاث ذود لان الذود مؤنث وليس باسم كسر
عليه مذ كرو قال القرطبي أصله ذاذيد وذاد ذاد فمع شيأفه ومصدر وكان من كان عنده
دفع عن نفسه معرفة الفقر وشدة الحاجة والحاجة وقال ابن قتيبة انه يقع على الواحد
فقط وأنكر أن يراد بالذود الجمع قال ولا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح ان يقال
خمس ثوب وغلطه بعض العلماء في ذلك وقال أبو حاتم السجستاني تركوا القياس في الجمع
فقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا لثلاثة على غير قياس قال القرطبي وهذا
صريح في ان الذود واحد في لفظه قال الحافظ والانه مما قاله المتقدمون انه لا يطلق على
الواحد قوله فإذا بلغت خمسة وعشرين ففيها ابنة مخاض بنت المخاض بفتح الميم بعدها
خاء مجمة خفيفة وآخره ضاد مجمة هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثانی وحلت أمها
والمخاض الحامل والمراد انه قد دخل وقت حملها وإن لم تحمل وهو ما يدل على انه يجب
في الخمس والعشرين الى الخمس والثلاثين بنت مخاض واليه ذهب الجمهور وأخرج ابن
أبي شبة وغيره عن علي عليه السلام ان في الخمس والعشرين خمس شيأفه فإذا صارت ستا
وعشرين كان فيها بنت مخاض وقد روى عنه هذا مرفوعا وهو وقفا قال الحافظ
واسناد المرفوع ضعيف قوله فان ابون ذ كرهوا الذي دخل في السنة الثالثة وصارت
أمه لبونا بوضع الحمل وقوله ذ كرتا كبر ما قوله ابن ابون وفيه دليل على جواز العدول
الى ابن اللبون عنه عدم بنت المخاض قوله ابنة ابنة ابون زاد البخاري أنشئ قوله حقيقة الحققة
بكسر الميم حلة وتشديد القاف والجمع حقائق بالكسر وطروقة الفحل بفتح أوله أي
مطروقة ككوبة بمعنى شالوبة والمراد ان بلغ ان يطرقها الفحل وهي التي أتت عليها
ثلاث سنين ودخلت في الرابعة قوله ففيها جذعة الجذعة بفتح الجيم والذال المجمة وهي
التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة قوله ففي كل أربعين بنت لبون المراد انه
يجب بعد مجاوزة المائة والعشرين بواحدة في كل أربعين بنت لبون فيكون الواجب
في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون والى هذا ذهب الجمهور ولا اعتبار بالمجاوزة
بدون واحدة كنصف أو ثلث أو ربع خلافا لاصطغري فقال يجب ثلاث بنات لبون
بن زيادة بعض واحدة ويرد عليه ما عند الدارقطني في آخره هذا الحديث وما في كتاب عمر
الآتي بلفظ فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ومائة لم في كتاب عمر بن حزم والى ما قاله
الجمهور ذهب الناصر والهادي في الاحكام حكى ذلك عنه ما المهدي في البحر وحكى في
البحر أيضا عن علي وابن مسعود والخنزري وحماد والهادي وأبي طالب والمؤيد بالله وأبي
العباس ان الفريضة تسعة بعد المائة والعشرين فيجب في الخمس شاة ثم كذلك واحتج
لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وما زاد على ذلك استوفيت الفريضة وهذا ان صح
كان محمولا على الاستثناء المذكور في الحديث أعني ان يجب بنت لبون في كل أربعين
والحققة في كل خمسة بن جمعها بين الاحاديث لا يقال انه يرجح حديث الاستثناء بمعنى

عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان عبد الملك بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها ستة وخمسين وسبعين وقال
الماوردي فعليه عمر ومضى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومضى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (وليس فيمادون خمس ذود) من الابل (صدقة)
قال ابن المنير أضاف خمس الى ذود وهو مذكور لانه يقع على المذكر والمؤنث وأضافه الى الجمع لانه يقع على

١٦

المفرد والجمع وأما قول ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط فلا يدفع مانقله غيره انه يقع على الجمع انتهى والاكثر على ان الذود من الثلاثة الى العشرة لا واحده من اقله وأنكر ابن قتيبة ان يراد بالذود الجمع وقال لا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب وغلطه العلماء في ذلك لكن قال أبو حاتم المجتهد في تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا ثلثانة على غير قياس قال القرطبي وهذا صريح في ان الذود واحد في اقله والاشهر ما قاله المتقدمون انه لا يقصر على الواحد وقال في القاموس من ثلثة ابعرة الى عشرة أو خمس عشرة أو عشرين أو ثلاثين أو مائتين الثنتين الى التسع ولا يكون الا من الاثنا وهو واحد وجمع أو جمع لا واحده أو واحد جمع أو ذود (وليس فيمادون خمسة أو سق) من قرأ أو حب (صدقة) والأوسق جمع وسق وهو ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد وثلث بالبعدي فالأوسق الخمسة ألف وسقانة رطل بالبعدي ورطل بغداد على الاظهر مائة وعشرون درهما

الرجوع الى ايجاب شاة في كل خمس الى خمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدم بانه متضمن للايجاب يعني ايجاب شاة مثالا في الخمس الزائدة على مائة وعشرين وحديث الباب وما في معناه متضمن للاسقاط لانه قول هو وهم ناشئ من قوله واذا زادت في كل أربعين فظن ان معناه في كل أربعين من الزيادة والمزيد وحكي في الفتح عن أبي حنيفة مثل قول علي وابن مسعود ومن معهما وقيل في البحر بانه يقول بذلك الى مائة وخمس واربعين ثم له فيما زاد روايتان كل مذهب الاول وكل مذهب الثاني قوله ويجعل معها شاتين الخ فيه دليل على انه يجب على المصدق قبول ما هو أدون ويأخذ بالتفاوت من جنس غير جنس الواجب وكذا العكس وذهب الهادي الى ان الواجب انما هو زيادة فضل القيمة من المصدق أو رب المال ويرجع في ذلك الى التقويم لكن أجاب الجمهور عن ذلك بانه لو كان كذلك لم ينظر الى ما بين السنين في القيمة وكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الامكنة والازمنة فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في الاصل في مثل ذلك ولولا تقدير الشارع بذلك لتعذبت بقلة الخصاص مثلا ولم يجز ان تبدل ابن لبون مع التفاوت وذهب أبو حنيفة الى أنه يرجع الى القيمة فقط عند التعذر وذهب زيد بن علي الى أن الفضل بين كل سنتين شاة أو عشرة دراهم قوله الا أن يشاء ربه أي الا أن يتطوع متبرعا قوله فاذا زادت ففيها شاتان قد ورد ما يدل على تعيين أقل المارد من هذه الزيادة المطلقة ففي كتاب عمرو بن حزم فاذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان وقد تقدم خلاف الاصطخري في ذلك قوله ففي كل مائة شاة مقفاه انما لا تجب الشاة الرابعة حتى توفي أربع مائة شاة وهو مذهب الجمهور وعن بعض الكوفيين والحسن بن صالح ورواية عن أحمد اذا زادت على الثلثانة واحدة وجبت الاربع قوله ثملة هرمة بفتح الهاء وكسر الراء هي الكبيرة التي سقطت أسنانها قوله ولا ذات عوار بفتح العين المهمله وضعها وقيل بالفتح فقط أي معيبة وقيل بالفتح العيب وبالضم العور واختلف في مقدار ذلك فالأكثر على انه ما ثبت به الرد في البسغ وقيل ما يمنع الاجزاء في الاضحية ويدخل في المعيب المريض والذي كره بالنسبة الى الابن والغير بالنسبة الى سن أمه بفتح منه قوله ولا تيسر شاة فوقية مفقودة وباء تحتية ساكنة ثم سين مهمله وهو غفل الغنم قوله الا أن يشاء المصدق قال في الفتح اختلف في ضابطه يعني المصدق فالأكثر على انه بالتشديد والمراد المالك وهو اختيار ابى عبيد وتقدير الحديث لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلا ولا يؤخذ التيسر الا برضا المالك لكونه محتاجا اليه ففي أخذه بغير اختياره ضراره وعلى هذا فالاستثناء مختص بالثالث ومنهم من ضابطه تخفيف العاد وهو الساعي وكأنه أشير بذلك الى التفويض اليه في اجتماده لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيتعبد بمقتضيه

وأربعة أسباع درهم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من القواعد تصدق بعدل تمرة) بسكون الميم والعدل عند الجمهور بفتح العين المثل وبالكسر الحمل بكسر الخاء أي بقية تمرة (من كسب

طبيب) حلال (ولا يقبل الله الا الطبيب) تأكيده لتقرر في المطلوب في النفقة (وان الله يقبلها ايمنه) قال الخطابي ذكر اليمين
لانها في العرف لما عزم والاخرى لما هان وقال ابن اللبان نسبة الايدي ١٧

القواعد وهذا قول الشافعي انتهى قوله ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية
الصدقة قال في الفتح قال مالك في الموطأ معنى هذا أن يكون الزكاة الثلاثة لكل واحد
منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعون منها حتى لا يجب عليهم كلهم فيها الا شاة
واحدة أو يكون الخليطين ما تناساة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فيفترقونها حتى
لا يكون على كل واحد منهما الا شاة واحدة وقال الشافعي هو خطاب لرب المال من
جهة والساعي من جهة فامر كل منهما أن لا يحدث شيأ من الجمع والتفريق خشية الصدقة
قرب المال بخشي أن يكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي أن تقل الصدقة
فيجمع أو يفرق لتكثر في قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر أو تقل فلما كان محتملا
للأمرين لم يكن الحل على أحدهما أولى من الآخر فعمل عليهم ما عمل المكن الذي يظهر أن
حله على المال أظهر واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون
النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصاباً كاملاً فيجب عليه
فيه الزكاة خلافاً لما قال بالضم كالماكية والهادوية والخيفية واستدل به أحمد على
أن من كان له ماشية يولد لا تبلغ النصاب ولم يولد آخر ما يولد فيه منها انما لا تنضم قال ابن
المنذر وخالفه الجمهور فقاموا بجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى
ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضاً على ابطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها
بالقرائن فقوله وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما ما بالسوية قال في الفتح
اختلف في المراد بالخليطين فعند أبي حنيفة انهما الشريك كان قال ولا يجب على أحدهما
منهما فيما يملك الا مثل الذي كان يجب عليه ما لو لم يكن خاتماً وتعبه ابن جرير بأنه لو كان
تفرق بينهما مثل جمعهما في الحكم لم يطل فائدة الحديث وانما ينسحب عن أحدهما لو فعله كان فيه
فائدة ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخليطين بينهما معنى ومثله في أبي حنيفة
وروى البخاري عن سفيان وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث إذ
بلغت ماشيتهم ما النصاب زكوا والخلط عندهم أن يجتمع في المهرج والمبيت والحوض
والفعل والشركة أخص منهم ما ومثله ذلك روى سفيان في جامعه عن عزم والمصير الى
هذا التفسير متعين ومما يدل على ان الخلط لا يستلزم أن يكون شريكاً بقوله تعالى وان
كثيرا من الخلطاء وقد بينه قبل ذلك بقوله ان هذا أخى له تسع وتسعون نجمة واعتذر
بعضهم عن الحنفية بأن الحديث لم يبلغهم أو أرادوا ان الاصل ليس فيمدون خمس
ذود صدقة وحكم الخلط بخالفه ويرد بان ذلك مع الانفراد وعدم الخلطة لا اذا انضم
مادون الخمس الى عدم الخلط يكون به الجميع نصاباً فانه يجب تركية الجميع له هذا
الحديث وما ورد في معناه ولا بد من الجمع هذا ومعنى التراجع كما قال الخطابي ان يكون
بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل منهما ما عين ماله فباخذ
المصدق من أحدهما ماشاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقية نصف شاة وهي تسمى

اليه تعالى استعادة لخلقائق أنوار
علوية يظهر عنها تصرفه وبطشه
بدأ واعادة وتلك الأنوار متفاوتة
في روح القرب وعلى حسب
تفاوتها اوسعة دوائرها تكون
رتبة التخصيص بمناظرها
فتور الفضل باليمين ونور العدل
باليد الاخرى والله تعالى متعال
عن الجوارحه اتهمى ومذهب
السلف ان اليمين والبدن والقدم
ونحوها مما ورد في القرآن
والسنة صفات له سبحانه وتعالى
يجب اصرارها على ظاهرها من
دون تأويل وتكييف وتعطيل
وتحريف وهو الحق لا حق
بالاتباع ومذهب الخلف
التأويل لذلك وهو ضعيف
مرجوح لا يتشبه به الاكل من
لم يفتد من بحار العرفان
ولم ينس من روائع السنة
والقرآن ما يملأ قلبه ويرسخ
به حب الآخرة واليمان وفي رواية
سهل الأخذها يمينه وفي رواية
مسلم في قبضها وعند الزرار من
حديث عائشة فيملأها الرحمن
بيده (ثم يربها بالصاحبه) بمضاعفة
الاجر والمزيد في الكمية (كما
يربى أحدكم فلوله) بفتح الفاء وضم
اللام وتشديد الواو المقفولة
المهرلانه يقلى أى يقطم وقيل
هو كل فطيم من ذات خافر والجمع
أفلاء قال أبو زيد اذا قصت الفاء
شدت الوادوا اذا كسرتها

٣ نيل ح سكت اللام بحرو وضرب به المثل لانه يزبدن زيادة يمينه ولان
الصدقة نتاج العمل وأخرج ما يكون النتاج الى التربة اذا كان فطيماً فلولاً أحسن العناية به انتهى الى حد الكمال وكذلك

عن ابن آدم لاسيما الصدقة فان الله اذا تصدق من كتب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت الكمال حتى ينتهي
بالتضعيف الى نصاب يقع المناسبة ١٨ بينه وبين ما قدمه من باب ما بين القرة الى الجبل وفي رواية الترمذي من

خاطبة الجوار قولها واذا كانت ساعة الریح ناقصة من أربعين ساعة شاة لفظ شاة الاول
منصوب على انه بمنزلة عدد أربعين وانظروا شاة النسي منسوب أيضا على انه بمنزلة
ناقصة الى السائة قوله وفي الرقة بكسر الراء وتخفيف القاف هي الفضة الخالص
سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة قال الحافظ قيل أصلها الورق فحذفت الواو
وعوضت الهاء وقيل تطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق وعلى هذا قيل ان الأصل
في زكاة النقاد نصاب الفضة فاذا بلغ الذهب ما قيمته ما تداره من فضة خالصة وجبت
فيه الزكاة وهي ربع العشر وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور وسماي البحث عن
ذلك في باب زكاة الذهب والفضة (وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يصر بها الى عماله حتى توفي قال فآخرجهما
أبو بكر من بعده فعمل بهما حتى توفي ثم آخرجهما عمر من بعده فعمل بهما قال فلقد هلك
عمر يوم هلك وان ذلك لمقرور بوصيته قال فكان فيها في الابل في خمس شاة حتى تنتهي
الى أربع وعشرين فاذا بلغت الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين
فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون فاذا زادت على خمس وثلاثين ففيها بنت لبون الى
خمس وأربعين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى سبعين فاذا زادت ففيها جذعة الى خمس
وسبعين فاذا زادت ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا زادت ففيها حقتان الى عشرين
ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون وفي الغنم من
أربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت شاة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت ففيها
ثلاث شياه الى ثلثمائة فاذا زادت بعد فليس فيها شيء حتى تبلغ أربع مائة فاذا كثرت الغنم
ففي كل مائة شاة وكذلك لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق مخافة الصدقة وما كان
من خليطين فهو ما يتراجعان بالسوية لا تؤخذ هزيمة ولا ذان عيب من الغنم رواه أحمد
وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي هذا الخبر من رواية الزهري عن سالم
عمره سالا فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا
وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنت لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وثلاثين
ومائة فاذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون حتى تبلغ تسعا وأربعين
ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقتان حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة فاذا
كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة فاذا كانت
سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة فاذا بلغت ثمانين
ومائة ففيها حقتان وبنت لبون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة

حديث أبي هريرة أيضا فلو أو
مهرة ولعبد الرزاق من وجه آخر
عنه مهرة أو فضيلة وعند البزار
من روايته أيضا مهرة أو فضيلة
أو فضيلة ولا بن خزيمة من طريق
سعد بن يسار عن أبي هريرة
فله أو قال فضيلة وهذا غير
بأن أولئك قال المازري
هذا الحديث وشبهه انما عبر به
على ما اعتادوا في خطابه من
لبنه وما عنده فكنى عن قبول
الصدقة باليمين وعن تصعيف
أجرها بالترية وقال عياض
لما كان الشيء الذي يرتضى يتلقى
باليمين وبوخذبهما استعمل في
مثل هذا واستعمل ما قبله في قول
القائل تلقاها عرابية باليمين
أي هو هو وهل للمعبد
والشرف وليس المراد بها
الجارية قال الترمذي في جامعه
قال أهل العلم من السنة
والجماعة تؤمن بهذه الاجاديت
ولا توهمهم فيها تشبيها ولا تقول
كيف هذا هكذا روى عن مالك
وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم
وأكثر الجهمية هذه الروايات
انتهى قال في الفتح وسماي
الرد عليهم أي على الجهمية
في كتاب التوحيد ان شاء الله
تعالى (حتى تكون مثل الجبل)
يعني القرة وعند الترمذي بلفظ
حتى ان اللقمة انصير مثل أحد

وقال وتصدق ذلك في كتاب الله يعني الله الربا ويرى الصدقات وفي رواية ابن جرير النصريحان
تلاوة الآية من كلام أبي هريرة وسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة حتى تكون أعظم من الجبل ولا بن جرير من

وجه آخر عن القاسم حتى يوافي يوم القيامة وهي أعظم من أحد وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا
تصدقوا والظاهر أن المراد بعظمها أن عظمها لتثقل في الميزان ١٩ ويحتمل أن يكون ذلك معبراً به عن

نوابها (عن حارثة بن وهب)
الخزاعي أخى عبد الله بن عمر بن
الخطاب لأمه (رضي الله عنه)
قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) يقول تصدقوا فإنه
 يأتي عليكم زمان يمشي الرجل
 فيه (بصدقة فلا يجد من يقبلها
 يقول الرجل) الذي يريد المصدق
 أن يعطيه الصدقة (لوجئت بها
 بالأس) حيث كنت محتاجاً
 إليها (أقبلتم أفا ما اليوم فلا حاجة
 لي بها) والظاهر أن ذلك يقع
 في زمان كثرة المال وفيضه قرب
 الساعة كما قال ابن بطال قال
 بن المنير والمقصود الحث على
 التحذير من التسويف بالصدقة
 لما في السارعة اليها من تحصيل
 النعم المذكورة قبل أن يتسوف
 بها قد يكون ذريعة إلى عدم
 القابل لها إذ لا يتم مقصود
 الصدقة إلا بمصادقة المحتاج إليها
 وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد
 الفقراء المحتاجين إلى الصدقة
 بأن يخرج الغني صدقته فلا يجد
 من يقبلها فإن قيل من أخرج
 صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد
 من يقبلها فالجواب أن الواحد
 يناب نواب المجازاة والفضل
 والنأوى يناب نواب الفضل فقط
 والاول أربع وفي الحديث الحث
 على الصدقة والإسراع بها
 والتمديد مضر وفإن آخرها

ففيها ثلاث حقائق وأربعة لبون حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة فإذا كانت مائتين ففيها
 أربع حقائق وأربعون نبات لبون أي السنين وجدت أخذت رواد أبو داود الحديث
 أخرج المرفوع منه أيضاً الدارقطني والحاكم والبيهقي ويقال تفرد بوضعه سفيان بن
 حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصح لونه رواه
 أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كرييب عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري
 قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كتب في الصدقة وهي عند
 آل عمر قال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي انتسخ
 عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم أخى عبد الله بن عمر فذكر الحديث وقال البيهقي
 تابع سفيان بن حسين على وصلة سليمان بن كثير وأخرجه ابن عدي من طريقه ولكنه
 كما قال الحفاظ لين في الزهري وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث سليمان بن كثير
 والاحتجاج به وأخرج مسلم حديث سفيان بن حسين واستشهد به البخاري قال
 الترمذي في كتاب العلال سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون
 محفوظاً وسفيان بن حسين صدوق انتهى وضعف ابن معين هذا الحديث وقال تفرد به
 سفيان بن حسين ولم يتابعه سفيان أحد عليه وسفيان ثقة دخل مع يزيد بن المهلب
 خراسان وأخذوا عنه وفي رواية للدارقطني في هذا الحديث أن في خمس وعشرين
 خمس شاة وضعفها الأنس من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري وهو ضعيف واعلم أن
 المرفوع من هذا الحديث هو بعض من حديث أنس السابق وقد تقدم شرحه فقله
 ففيها اثنا لبون وحقة الحقة عن حسين وبتا لبون عن ثمانين وكذلك إذا بلغت مائة
 وأربعين ففيها حقتان عن مائة وبتا لبون عن أربعين وإذا بلغت مائة وخمسين ففيها
 ثلاث حقائق عن كل خمسين حقة وإذا بلغت مائة وستين ففيها أربع نبات لبون عن كل
 أربعين واحدة وإذا بلغت مائة وسبعين ففيها ثلاث نبات لبون عن مائة وعشرين
 وحقة عن خمسين وإذا بلغت مائة وثمانين ففيها حقتان عن مائة واثنا لبون عن ثمانين
 وإذا بلغت مائتين ففيها أربع حقائق عن كل خمسين حقة وأربع نبات لبون عن كل
 أربعين واحدة وهذا لا يخالف ما تقدم في حديث أنس لأن قوله فيه في كل أربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقة معناه مثل هذا الفرق بينه وبينه إلا أنه مجمل وهذا فصل
 وزاد أبو داود في هذا الحديث بعد قوله ولا ذات عيب فقال وقال الزهري إذا جاء المصدق
 قسمت الشاة ثلاثاً ثلثاً ثلثاً وثلثاً خياراً وثلثاً وسطاً فيأخذ من الوسط (وعن معاذ
 ابن جبل قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن وأمرني أن أأخذ من كل
 ثلاثين من البقر تبيعاً وتبيعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل حاتم ديناراً أو عدله
 معافراً واهل الخمسة وائس لابن ماجه فيه حكم الحالم * وعن يحيى بن الحكم أن معاذاً

عن مبعوثها ومطلبه أحق استغنى ذلك الفقير المستحق فغنى الفقير لا يحصل ذمة الغنى المماطل في وقت الحاجة وهذا
 الحديث من الرابعات ورأته عسقلاني واسطى وكوفي وفيه التحذير والسهاع والقول وأخرجه أيضاً الفتن ومسلم

في الزكاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض) يفتح اليا من فاض الاناء فيضا

٢٠

في الزكاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض) يفتح اليا من فاض الاناء فيضا

قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصدق أهل اليمن فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مائة فعرضوا علي أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فقدمت فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك وزعم أن الاوقاص لا فريضة فيها رواه أحمد الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والدارقطني والحاكم وصححه أيضاً من رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن رواه أبو داود والنسائي من رواية أبي وائل عن معاذ بن رباح الترمذي والدارقطني والرواية المرسلة ويقال إن مسروقاً لم يسمع من معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان هو على الاحتمال ويغني أن يحكم الحديث بالاتصال على رأي الجهور وقال ابن عبد البر في التمهيد استناد متصل صحيح ثابت وهم عبد الحق فنقل عنه أنه قال مسروق لم يلق معاذاً وتعقبه ابن القطان بأن أبا عمراً قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذة فقال الشافعي طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه لكثرة من لقاه من أدرك معاذاً وهذا مما لا أعلم من أحد فيه خلافاً انتهى قال الحافظ في التلخيص ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس باللفظ لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذاً إلى اليمن أظهراً أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً وأتبعه جسدنا أوجدنا الحديث لكنه من طريق بقية عن السعدي وهو ضعيف والرواية الثانية المذكورة عن معاذاً أخرجه أيضاً البزار في اسنادها الحسن برعاية وهو ضعيف ويدل على ضعفه ذكره فيها القدر ومعاذ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقدم الأبعد منه وقد أخرج نحو هذه الرواية مالك في الموطأ من طريق طاوس عن معاذ وليس عنده أن معاذاً قدم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل صرح فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل قدومه وحكي الحافظ عن عبد الحق أنه قال ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته يعني في النصب وحكي أيضاً عن ابن جرير الطبري أنه قال صح الإجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه أنه في كل خمسين بقرة بقرة فوجب الأخذ به إذا ما دون ذلك مختلف فيه ولا نص في إيجابه وتعقبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل في الديات وغيرها فان فيه في كل ثلاثين باقورة تبيع جـ ذع أوجد ذعة في كل أربعين باقورة بقرة وحكي أيضاً عن ابن عبد البر أنه قال في الاستذكار لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجموع عليه فيها انتهى قوله من كل ثلاثين من البقر فيه دليل على أن الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين واليه ذهب العترة والفقهاء وحكي في البحر عن سعيد بن المسيب والزهري أنه سأل في خمس وعشرين منها كالأبل وردّه بأن النصب لا تثبت بالقياس وإن لم فالنص مانع قوله تبيعاً أو تبيعة التبيع على ما في القاموس وانتهى ما كان في أول سنة وفي حديث عمرو بن حزم جـ ذع أوجد ذعة

والهم الحزن ضبطوه بفتح أوله وضم الهاء من الهم وهو ما يشغل القلب من أمرهم به وأستند الفعل اليه لأنه كان سبباً فيها خصص لصاحب المال وبضم الياء وكسر الهاء من أهمه الأمر إذا أفلقه وقال النووي ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء والمعنى أنه يقلق صاحب المال ويجزئه أمر من يأخذ منه زكاته لأنه لا فقد المحتاج لاخذ الزكاة لعموم الغنى لجميع الناس والثاني بفتح أوله وضم الهاء من هم بمعنى قصده ورب فاعل ومن مفعول أي يقصده فلا يجده انتهى (وحيث يعرضه) بفتح أوله (فيقول الذي يعرضه عليه لا أرب لي) بفتحات أي لا حاجة لي لاسـ فتعاقى عنه قال الزركشي والكرماني والبرماوي كأنه سقط من الكتاب كلمة فيه وقول البرماوي كأنه كرماني وغيرهما وقد وجد ذلك في زمن الصحابة كان تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها يشبهون به إلى نحو حكيم بن حزام أذعاه الصديق رضي الله عنه ليعطيه عطاء فأبى وعرض عليه عمر بن الخطاب فسمعه من النبي فلم يقبله رواه الشيخان وغيرهما ولكنه هذا إنما كان لزمهم وأعرضهم عن الدنيا

مع قوله المال وكثرة الاحتياج ولم يكن لفيض المال وحسنه ولا يشهد به في هذا المقام وقال في القمح قوله إن ذلك يكون في آخر الزمان (عن عدي بن حاتم) الطائي (رضي الله عنه) والده الجواد المشهور وأسلم سنة تسع أو عشر وتوفي

بعد الستين وقد آمن قبل بلوغ مائة وعشرين وقيل مائة وثمانين (قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجماعة
رجلان) قال في الفقه لم أعرفه (أحد هما يشكوا العيلة) أي الفقر ٢١

أي الطريق من طائفة يتصدقون
في المحاكم لأخذ مال أو لقتل
أو أرباب مكابرة اعتقاد على
الشوكة مع البعد عن الغوث
(نقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم أما قطع السبيل
فانه لا ياتي عليك الا قليل حتى
تخرج العير) الا بل تحمل الميرة
(الى مكة بغير خفي) بركة فعل
المجير الذي يسكن القوم
في خفارتهم وذمتهم (وأما العيلة
فان الساعة لا تقوم حتى يظوف
أحدكم بصدقة لا يجدها من
يقبلها) لاستغنائه عنها (منه
ثم ليقتن أحدكم بين يدي الله)
عز وجل (ليس بينه وبينه حجاب)
هذا على سبيل التمثيل والا
فالباري سبحانه وتعالى لا يحيط
به شيء ولا يحجب به حجاب وانما
يستر تعالى عن أبصارنا بما وضع
فيه من الحجب للجهل عن الادراك
في الدنيا فاذا كان يوم القيامة
كشفها عن أبصارنا وقواها حتى
نراها عارية كما ترى القمر ليلة
البدر (ولترجمان) بفتح التاء
وضعهما وضعا الجيم (بترجم له ثم
ليقولن له ألم أوتك مالا) زاد
أبو الوقت ولولا (فليقولن لي)
ثم ليقولن لي (ألم أوتك مالا) زاد
فلا يرى الا الشارح ثم ينظر عن
شماله فلا يرى الا النار فليقتن

قوله مسنة حكى في النهاية عن الازهرى ان البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن اذا
كان في السنة الثانية والاقتصار على المسنة في الحديث يدل على انه لا يجزئ المسن
ولكنه أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وفي كل أربعين مسنة أو مسن قوله
ومن كل حال دينا فاسمه أبوداود بالتحتم والمراد به أخذ الجزية ممن لم يسلم قوله معاف
بالعين المهملة حتى من همدان لا يصر في مسافيه من صيغة منتهى الجموع والميم تنسب
التياب المعافرية والمراد بها الثياب المعافرية كما فسر به ذاك أبوداود قوله ان
الاقاص الخ هي جمع وقص بفتح الواو والقاف ويجوز ان كانها ابدال الصاد سيناء وهو
ما بين القرظين عند الجهور واستعمله الشافعي فيما دون النصاب الاول وقد وقع
الاتفاق على انه لا يجب فيها شيء في البقرة الا في رواية عن أبي حنيفة فانه أوجب فيها
بين الأربعين والستين ربع مسنة وروى عنه وهو الصحيح لانه يجب قسطه من المسنة
(وعز رجل يقال له سعر عن مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه ما قال انما
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اننا أخذنا شافعا والشافع التي في بطنها ولها وعن
سويد بن غفلة قال انما نام صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعته يقول ان في
عهدي انانا أخذنا من راضع لبن ولا تفرق بين مجتمع ولا تجمّع بين مفرق وانما رجل بناقة
كوما فاني أن ياخذها راضعا وأبوداود والنسائي الحديث الاول أخرجه أيضا
الطبراني وسكت عنه أبوداود والمنذري والمناظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات
والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده هلال بن خباب وقد وثقه غير
واحد وتكلم فيه بعضهم قوله يقال له سعر بكسر السين المهملة وسكون العين المهملة
وأخبره كذا في جامع الاصول ومختصر المنذري وفي كتاب ابن عبد البر بفتح السين
المهملة وهو ابن ديسم بفتح الدال المهملة وسكون الياء التحتية وفتح السين المهملة
الكتابي الديلي روى عنه ابنه جابر هذا الحديث وذكر الدارقطني وغيره ان له صحبة
وقيل كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما جاء في هذا الحديث قوله من راضع
لبن فيه دليل على انه لا تؤخذ اذن كائن الصغار التي ترضع اللبن وظاهره سواء كانت
منفردة أو منضمة الى البكار ومن أوجبها فيها عارض هذا بما أخرجه مالك في الموطأ
والشافعي وابن حزم ان عمر قال اساعيه سفيان بن عبد الله الثقفي اعتمد عليهم بالسخلة
التي يروح بها الراعي على يده ولا تؤخذها كما سمي أي وهو مبني على جواز التخصيص
بمذهب الصحابي والحق خلافه قوله كوما بفتح الكاف وسكون الواو هي الناقة العظيمة
السمنام والحديثان يدلان على انه لا يجوز زلله صدق ان يأخذ من خيار الماشية وقد
أخرج الشيخان من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ الى
اليمن قال له ابالك وكرائم أموالهم وقد تقدم الكلام على قوله ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع

أحدكم لنار ولو بشق تمره فان لم يجد شيئا يصدق به على المحتاج (بكلمة طيبة) يرد به او يطيب قلبه ليكون ذلك سببا
لجناحه من النار قال في الفقه وهذا موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومعه ان ذلك يكون في آخر الزمان وحديث أبي موسى

الا في بعده يشعر بذلك أيضا وقد أشار عدي بن حاتم بكافي علامات النبوة الى ان ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة قول من زعم ان ذلك وقع في ذلك الزمان قال ابن النين اغما بفتح

ذلك بعد نزول عيسى حين يخرج الارض بركاتها حتى تشبع الرمان اهل البيت ولا يبقى في الارض كافر (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لياتن علي الناس زمان) قيل هو زمان عيسى عليه السلام (يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب) خمه بالذكر مبالغة في عدم من يقبل الصدقة لان الذهب أعز الاموال وأشرها فاذا لم يوجد من يأخذ فغيره بطريق الارى والقصد عدم حصول القبول مع اجتماع ثلاثة أشياء طواف الرجل بصدقته وعرضها على من يأخذها وكونها من ذهب (ثم لا يجدها أحدا يأخذها منه ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة يلذن به) أي يلجئن اليه (من قتله الرجال) بسبب كثرة الحروب والقتال الواقع في آخر الزمان ا قوله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر الهرج (وكثرة النساء) ورواه هذا الحديث كاهن كوفيون وأخرجهم مسلم بسند البخاري (عن أبي مسعود الانصاري) عقبه بن عمرو بن ثعلبة البندري مشهور بكينته وجرم البخاري بانه شمس بدرا واستخلف مرة على الكوفة

بين مقتري (وعن عبد الله بن معاوية الغاضري من غاضرة قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من فعلهن ظم ظم الايمان من عبد الله وحده وأنه لا اله الا الله واعطى زكاة ماله طيبة به لنفسه رافدة عليه كل عام ولا يعطى الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشريط اللئيمة وليكن من وسط أموالكم فان الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره ورواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الطبراني وجودا سنداه وسنداه أتم سنداه ومتناوذا كره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة مسندا وعبد الله هذا الصحيحة وهو معدود في أهل حص قيل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا حديثا واحدا والغاضري بالغين والصاد المجتهدين قوله رافدة الرافدة المعينة والمعطية والمراد هنا المعنى الاول أي معينة له على ادائه الزكاة قوله ولا الدرنة بفتح الدال المهملة مشددة بعد هاء مكسورة ثم نون وهي الجرباء قاله الخطابي وأصل الدرنة الوسخ كافي القاموس وغيره قوله ولا الشريط اللئيمة الشرط بفتح الشين المججمة والراء قال أبو عبيد دهي صغار المال وشراره اللئيمة البخيلة باللام قوله وليكن من وسط أموالكم الخ فيه دليل على انه ينبغي ان يخرج الزكاة من أوساط المال لا من شراره ولا من خياره (وعن أبي بن كعب قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصدقا فمرت برجل فلم أجد عليه في ماله الابنة مخاض فأخبرته انه اصدقته فقال ذاك ما لابن فيه ولا يظهر وما كنت لا قرض الله ما لابن فيه ولا يظهر وليكن هذه ناقة سمينة فخذها فقلت ما لنا يا أبا نتخذ ما لم أؤمر به فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منك قريب فخرج معي وخرج بالناقة حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذاهبا فاهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبضهم اودعاه بالبركة ورواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا أبو داود بإتمام معناه وصححه الخطيب وفي اسناده محمد بن اسحق وخلاف الاثمة في حديثه مشهوراذا اتعمن وهو هنا قد صرح بالتحديث قوله ولا يظهر يعني ان يفت الخناض است ذات لبن ولا صالحة للركوب عليه ا قوله وليكن هذه ناقة سمينة لفظ أي داود ولكن هذه ناقة فنية عظيمة سمينة قوله منك قريب زاد أبو داود فان أحببت ان تأتبه فمعرض عليه ما عرضت علي فافعل فان قبلك منك قبلته وان رده عليك ردته قال فاني فاعل فخرج معي بالناقة التي عرضت علي الخ قوله فأخبره الخبر لفظ أبي داود فقال لياي الله أنا نبي رسولك يا أبا خذمني صدقة مالي وإيم الله ما قام في مالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا رسوله قط قبله فخمعت مالي فزعم ان ما على فيه الابنة مخاض ثم ذكر نحو ما تقدم والحديث يدل على جواز أخذ سنن أفضل من السنن

يؤتى قبل سنة أربعين أو فيها وصحح في الاصابة انه مات بعدها لانه أدرك اماره المعيرة على الكوفة في وذلك بعد سنة أربعين قطعا (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمر نائبا لصدقة انطلق أحدهما

الى السوق فيجامل) بضم الباء وكسر الميم فعلا مضارعا وفي رواية فتجامل فعلا ماضيا أي تكاف الجمل بالاجرة ليكسب ما يصدق به (فصيب المد) في مقابلته أجرتة فيصدق به (وان لبعضهم ٢٣ اليوم مائة ألف) من الدواهيهم أو لدنانير أو الامداد فلا يصدق زاد البخاري في التفسير كأنه يعرض بنفسه وأشار بذلك الى ما كانوا عليه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قلة الشيء والى ما صاروا اليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح ومع ذلك فكانوا في العهد الاول يتصدقون بما يجيدون ولو جهدوا والذين أشار اليهم آخر بخلاف ذلك وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وبما جمل وان لا يجتقر ما يصدق به وان اليسير من الصدقة يستمر المتصدق من النار ﴿عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت امرأة قال الحافظ ابن حجر لم أعرف اسمها ولا ابتها (معها يثنان) كالتثان (لها نسال) عطاء (فلم تجد عندي شيئا غير عرة) واحدة (فأعطيتها أياها) لم تردها خائبة وهي تجد شيئا امتنالا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اهل الارجح سائل من عندك ولو بشق عرة رواه البزار من حديث أبي هريرة (فقسمتها) السائلة (بين ابنتها ولم تأكل منها) شيئا لما جعل الله في قلوب الامهات من الرحمة (ثم قامت فخرجت فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهما فآخبرته) بشأن السائلة (فقال من ابنتي

أنتي تجيب على المالك اذا رضى بذلك وهو مما لا اعلم فيه خلافا (وعن سفيان بن عيينة الله القفي ان عمر بن الخطاب قال تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الا كولة ولا الربي ولا الماخض ولا يخل الغنم وتأخذ بالسخلة والغبية وذلك عند بين غداة المال وخياره رزاه مالك في الموطأ الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حزم وأغرب ابن أبي شيبة فرواه مرفوعا قال حدثنا أبو أسامة عن التماس بن قهم عن الحسن ابن مسلم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفيان بن عيينة الى الصدقة الحديث ورواه أيضا أبو عبيد في الاموال من طريق الاوزاعي عن سالم بن عبد الله الحاربي ان عمر بعث مصدقا فاند كنفه قوله تعد عليهم بالسخلة استدلل به على وجوب الزكاة في الصغار وقد تقدم في المرفوع من حديث سويد بن غنلة ما يخالفه قوله الا كولة بفتح الهجزة وضم الكاف العاقر من الشياه والشاء غزل لاد كل كذا في القاموس واما الا كولة بضم الهجزة والكاف فهي قبجة لما كول وايت مرادة هنالان السياق في تعداد الخيارات قوله ولا الربي بضم الراء وتشديد الباء الموحدة هي الشاة التي تربى في البيت للبهائم قوله ولا يخل الغنم انما معناه من أخذه مع كونه لا بعد من الخيار لان المالك يحتاج اليه لينزول على الغنم قوله وتأخذ بالسخلة والغبية المراد الجذعة من الضأن والغبية من المعز ويدل على ذلك ما في بعض روايات حديث سويد ابن غنلة المتقدم ان المصدق قال انما حقنا في الجذعة من الضأن والغبية من المعز قوله بين غداة المال الغذاء بالغين المأكسورة بعدها زال مجيء جمع غنذى كغنى النخيل وقد استدلل بهذا الاثر على أن الماشية التي تؤخذ في الصدقة هي المتوسطة بين الخيار والثمار وفي المرفوع انتهى عن كرائم الاموال كما تقدم من حديث معاذ وعن المعيب كما تقدم في حديث أنس وعمر والامر بأخذ الوط كما تقدم في حديث الغاضري

(باب لازكاة في الرقيق والغيل والجر)

(عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه رواه الجماعة ولا يداود ليس في الغيل والرقيق زكاة الا زكاة الفطر ولا جسد وم لم ايس في العبد صدقة الا صدقة الفطر وعن عمر وجاه ناس من اهل الشام فقالوا انفا قد أصبنا أموالا خيلا ورقبة فنجب ان يكون لنا فيها زكاة وطهور قال ما فعله صاحبنا قبلي فافعله واستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم على رضى الله عنه فقال على هو حسن ان لم تكن جزية رابية يؤخذون بها من بعدك رواه أحمد وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجير فيما زكاة فقال ما جاءني فيها مني الا هذه الآية الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره

من هذه البينات) الاشارة الى امثال من ذكر في الفاقة أو الى جنس البينات مطلقا (بشيء) من أحوالهن أو من أنفسهن ومما ابتلاه لوضع الكراهة الحق (كن له سيرا) لم يقل استسار بالجمع لان المراد الجنس المتناول للقليل واليكثير أى حجابا

(من النذر) ومناسبة الحديث للترجمة من جهة ان الام المذكورة لما قدمت القرية بين ابنتها اصار لكل واحدة منهم - ماشق غرة
وقد دخلت في عموم كلام الصادق ٢٤ المصدق انه امن يستمرن النار لانهم امن ابلى بشئ من البنات فاحسن

البن ومناسبة فعل عائشة
لترجمة من قوله والقابل من
الصدقة ولا آية من قوله والذين
لا يجادلون الاجهدهم لقولها
في الحديث فلم يجد عدي غير غرة
وفيه شدت حرص عائشة امتثالاً
لوصيته صلى الله عليه وآله وسلم
وفي هذا الحديث الحديث
والاخبار والعنونة والقول
وأخرجه أيضاً في الادب وكذا
مسلم وأخرجه أيضاً الترمذي
في البر وقال حسن صحيح (عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) قال في الفقه لم أفق
على اسمه قبل يحتمل أن يكون
ابا ذر لانه ورد في مسند أحمد انه قال
أي الصدقة أفضل وكذا عند
الطبراني لكنه أجيب جهدهم
مقل أو مسر الى فقير (فقال
يا رسول الله أي الصدقة أعظم
أجراً قال ان تصدق وأنت صحيح
مصحح تخشى الفقر وتامل الغنى)
أي تطمع في الغنى لجأهدة
النفس حينئذ على اخراج المال
مع قيام المانع وهو الشح اذ فيه
دلالة على صحة القصد وقوة
الرغبة في القرية (ولا تمهل حتى
اذ بالغت) أي الروح أي قاربت
(الحلوقوم) مجرى النفس عند
الغرغرة (قات افلان كذا
وافلان كذا) كناية عن الموصى

رواه أحمد وفي الصحيحين معناه) الاثر المروي عن عمر قال في مجمع الزوائد رجاله ثقات
قوله ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه قال ابن رشد أراد بذلك الجنس في الفرس
والعبد لا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب
ولا خلاف أيضاً انهم لا تؤخذ من الرقاب وانما قال بعض الكوفيين تؤخذ منها بالقيمة
وقال أبو حنيفة انها تجب في الخيل اذا كانت ذكراً وانما انظر الى النسل وله
في المنفردة روايتان ولا يرد عليه انه يلزم مثل هذا في سائر البهائم اذا انقرضت لعدم
النسل لانه يقول انه اذا عدم النسل حصل فيها الفلاد كل والخيل لا تؤكل عنده قال
الحافظ ثم عنده ان المالك يخبر بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم ويخرج
ربع الغنم وهذا الحديث يرد عليه وأجيب من جهة يحمل النفي فيه على الرقة
لا على القيمة وهو خلاف الظاهر ومن جملة ما روي عنه حديث علي بن عيسى داود
باسناد حسن مرفوعاً قد عرفت عن الخيل والرقى فها هو صدقة الرقة وسياق واستدل
على الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وآله وسلم قال
في الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي
هريرة ومن جملة ما استدلل به ما أخرجه الدارقطني والبيهقي والخطيب من حديث جابر
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في كل فرس سائمة ديناراً وعشرة دراهم وهذا الحديث مما
لا تقوم به حجة لانه قد مضى الدارقطني والبيهقي فلا يقوى على معارضة حديث الباب
الصحيح وتلك أيضاً عبارات عن عمر انه أمر عامله بأخذ الصدقة من الخيل وقد تقررت ان
أفعال الصحابة وأقوالهم لاجبة فيهم الاسماء بعد اقرار عمر بأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأبا بكر لم يأخذوا الصدقة من الخيل كما في الرواية المذكورة في الباب وقد احتج
بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا لا تجب الزكاة في الخيل والرقى لا للتجارة ولا لغيرها
وأجيب عنهم بأن زكاة التجارة ثابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم
هذا الحديث ولا يخفى ان الاجماع على وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها
في كل نوع من أنواع المال لان مخالفة الظاهرية في وجوبها في الخيل والرقى الذي
هو محل النزاع مما يطل الاحتجاج عليهم بالاجماع على وجوبها فيها فالظاهر ما ذهب
اليه أهله قوله ان لم تكن جزية الخ ظاهر هذا ان علياً لا يقول يجوز ان يأخذ الزكاة من
هذين النوعين وانما احسن الاخذ من الجماعة المذكورة لكونهم قد طلبوا من عمر
ذلك وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في اول
الكتاب وقد شرعنا هنا وقد استدلل به على عدم وجوب الزكاة في الجمال الذي صلى
الله عليه وآله وسلم سئل عن زكاة ما يذم كزكاة البقرة والبراة الاصلية مستحبة
والاحكام التكميلية لا تنبت بدليل ولا عرف فائلا من أهل العلم يقول بوجوب
الزكاة في الجمال غير تجارة واستغلال

له والموصى به فيها (وقد كان افلان) أي وقد صار ما وصى به للوارث فيبطله ان شاء اذ اراد على
الثالث أو وصى به لوارث آخر والمعنى تصدق في حال صحته واختصاص المال بك وشيخ نفسك بأن تقول لا تملك مالك للثالث

تصير فقير الا في حال سقمك وتبقي موتك لان المال حيلة تخرج منك وتعلق بغيرك قال الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك
عن بعض ملكه وان سخاوته بالمال في مرضه لا تجوز عنه سنة البخل ٢٥ فلذلك شرط صحة البدن وشيخ المال لانه

في الحالتين يجب له المال وقعا في
قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر
معه الفقة وأحد الاخرين
للموصى والثالث للوارث لانه
اذا شاء أبطله قال النكرمانى
ويحتمل أن يكون الثالث
للموصى أيضا لخبر روجه عن
الاستقلال بالتصرف فيما يشاء
فلذلك نقص ثوابه عن حال
الصحة قال ابن بطال وغيرهما
كان الشيخ غالبيا في الصحة
فالسماع فيه بالصدقة أصدق
في النية واعظم للاجر بخلاف
من ينس من الحياة ورأى مصدرا
المال لغيره وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الوصايا ومسلم
والنسائي في الزكاة (عن عائشة
رضي الله عنها ان بعض أزواج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلن)
الضعير للبعض الغير المدين قال
في الفتح ولم أقف على تعيين
السائلة منهن عن ذلك الا عند
ابن حبان من طريق يحيى بن
سجاد عن أبي عوانة بهذا الاسناد
عن عائشة قالت فقلت وقد
أخرجني الله من هذا الوجه
بالنظفان بالنون (لنبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أي تأسر بك
لخوفا أي يدركك بالموت (قال
أطولكن يدا فأخذوا قصبة
يذرعونها) أي يقدرونها بذراع
كل واحدة كي يعالوا أيهن

باب زكاة الذهب والفضة

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عفوت لكم عن
صدقة الخيل والريق فهاوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وايس في تسعين
ومائة شئ فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفيه نظر
قد عفوت لكم عن الخيل والريق وليس فيما دون المائتين زكاة رواه أحمد والنسائي)
الحديث روى من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ومن طريق الحرث الاعور عن علي
أيضا قال الترمذي روى هذا الحديث الاعش وأبو عوانة وغيرهم ما عن أبي اسحق عن
عاصم بن ضمرة عن علي وروى سفيان الثوري وابن عينة وغير واحد عن أبي اسحق
عن الحرث عن علي وسالت محمد بن يعقوب البخاري عن هذا الحديث فقال كراه ما عندي
فصح انتهى وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الدارقطني الصواب وقفه على علي
الحديث يدل على وجوب الزكاة في الفضة وهو مجمع على ذلك ويدل أيضا على أن زكاتها
ربع العشر ولا أعلم في ذلك خلافا ويدل أيضا على اعتبار النصاب في زكاة الفضة وهو
اجماع أيضا وعلى أنه مائتا درهم قال الحافظ ولم يخالف في أن نصاب الفضة مائتا درهم
الا ابن حبيب الاندلسي فانه قال ان أهل كل بلدية عاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر
اختلاف في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرهما من دراهم البلدان قيل وبعضهم
اعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن وهو خارق للاجماع وهذا البعض الذي أشار اليه هو
المريسي وبه قال المغرب من الظاهرية كما في البحر وقد قوى كلام هذا المغرب في الظاهرية
المغرب في الصنعائي في شرح بلوغ المرام وقال انه الظاهر ان لم يمنع منه اجماع وحكي في
البحر عن مالك أنه يغتفر نقص الحبة والحببتين ولا بد أن يكون النصاب خالصا عن الغش
كما ذهب اليه الجمهور وقال المؤيد بالله والامام يحيى انه يغتفر اليسير وقدره الامام يحيى
بالعشر فيادون وحكي في البحر عن أبي حنيفة أنه يغتفر ما دون النصف وسبأ في تحقيق
مقدار الدرهم وفي الحديث أيضا دليل على أنه لازكاة في الخيل والريق وقد تقدم
الكلام على ذلك (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون

خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة وليس فيما دون
خمس أوسق من القمح صدقة رواه أحمد ومسلم وهو لاجدوا البخاري من حديث أبي سعيد
وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت لك مائتا درهم وحال
عليها الخول ففيها خمسة دراهم وايس عليك شئ يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون
دينارا فاذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها الخول ففيها نصف دينار رواه أبو داود
حديث أبي سعيد المشار اليه هو متفق عليه ولفظه في البخاري ليس فيما دون خمسة

٤ نيل ح أطول جارحة (فكانت سودة) بنت زمعة كما زاده ابن سعد
(أطولهن يدا) من طريق المساجحة (فكانت سودة) أي يمدان قبر ركون سودة أطولهن يدا بالمساجحة (انما) كانت طول يدها

الصدقة) أي علمنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد بالبدل العضو وبالطول طوله بل أراد العطاء وكثرته فالبدل هذه الاستعارة
للاصدقة والطول ترشيح لها لأنه ملائم

(وكانت تحب الصدقة) واستشكل هذا بما ثبت من تقدم موت زينب وتأخر سودة بعد ما أوجب ابن ربيعة بن عائشة لا تمنع سودة بتواها فعلمنا بعد أي بعد أن أخبرت عن سودة بالطول الحق بغيري ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة إلى الجواز إلا الموت فتعين الجلي على الجواز انتهى وحينئذ لا يخفى في وكانت في الموضوعين عائدة على الزوجة التي عنها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله أطوا سكن يدا وإن كانت أبعدهم مذكور أذهو متعين لقيام الدليل على أنها زينب بنت جحش كما في مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بالنظر فكانت أطولنا يدا زينب بنت جحش لأنها كانت تعمل وتصدق مع اتفاقهم على أنها أولهن موتاً فتعين أن تكون هي المرادة وهذا من أضمار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى حتى توارث بالجاب وعلى هذا فلم تكن سودة مرادة قطعا وليس الضمير عائداً عليهم لكن يعبر على هذا ما وقع من التصريح بسودة عند البخاري في تاريخه الصغير عن موسى بن اسمعيل بهذا السند بلفظ فكانت سودة أسرعنا وقول بعضهم أنه يجب مع بين روايتي

أوسق من القر صدقة وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة وحديث علي هو من حديث أبي إسحق عن الحرث الأعور وعاصم ابن ضمرة عنه وقد تقدم أن البخاري قال كلاًهما عنده صحيح وقد حسنه الحافظ والحرث ضيق وقد كذب ابن المديني وغيره وروى عن ابن معين وثقة وعاصم وثقة ابن المديني وقال النسائي ليس به بأس قوله خمس أواق بالتقوين وبأثبات التخصيص مشدد أو مخفف فاجمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التثنية وحكى الأعياني وقية بجذ في الألف وفتح الواو قال في الفتح ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعة درهماً بالاتفاق والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب قال عياض قال أبو عبيد أن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجمعوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منهما من ضرب الإسلام وكان مختلفاً في الوزن ف عشرة مثاقيل ووزن عشرة وعشرة ووزن ثمانية فاتفق الرأي على أن تنقش بالكتابة العربية ويصير وزنها وزناً واحداً وقال غيره لم يتغير المثلقال في جاهلية ولا إسلام وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم انتهى قوله من الورق قد تقدم الكلام عليه وكذا تقدم الكلام على قوله خمس ذود قوله خمسة أوسق بجمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذ أوساق كمال وأحمال وهو ستون صاعاً بالاتفاق وقد وقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي الجحتر عن أبي سعيد نحوه وهذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعاً وأخرجه أبو داود أيضاً لكن قال ستون مختوماً ولداً رقطي من طريق عائشة الوسق ستون صاعاً وفيه دليل على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق وسيأتي البحث عن ذلك قوله عشرون ديناراً الدينار مثقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم والدرهم ستة دوايق والدوايق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج جبتان والحبة سدس من درهم وهو جزم من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم كذا في القاموس في فصل الميم من حرف الكاف وفيه دليل على أن نصاب الذهب عشرون ديناراً وإلى ذلك ذهب الأكثر وروى عن الحسن البصري أن نصابه أربعون وروى عنه مثل قول الأكثر ونصابه مائة بغير نفسه وقال طائوس أنه يعتبر في نصابه التقويم بالفضة فما بلغ منه ما يقوم بمائتي درهم وجبت فيه الزكاة ويرده الحديث قوله وحال علمها الطول فيه دليل على اعتبار الطول في زكاة الذهب ومثله الفضة وإلى ذلك ذهب الأكثر وذهب ابن عباس وابن مسعود والصادق والباقر والناصر وداود إلى أنه يجب على المسالك إذا استقام نصاباً بأن يركب في الحال تمسكاً بقوله في الرقة ربع العشر وهو مطابق لمقيد بهذا الحديث فاعتبار الطول لا بد منه والضعف الذي في حديث الباب من خبرهما

البخاري ومسلم بأن زينب لم تكن حاضرة خطابه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فالأولوية لسودة باعتبار من حضر إذا ذلك معارض بما رواه ابن حبان أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعن عنده فلم يغادر منهن واحدة وأجاب

في الفتح بأنه يمكن أن يكون نفسه بغيره وسودته من أبي عوانة لكون غير هالم يتقدم له ذكر لان ابن عيينة عن فراس قد خالفه في ذلك وروى عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب وبؤيده رواية ٢٧ الحاكم في المناقب من مسند ركه ووافظه

قالت عائشة فكان إذا اجتمعنا في بيت احدنا با بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ابدى بنا في الجدار تطاول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ولم تكن

أطولنا فعرفنا حينئذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أراد بطول اليد الصدقة وكانت زينب امرأة صناعة باليد تدبغ وتحرز وتصدق في سبيل الله

قال الحاكم على شرط مسلم وهي رواية مبيضة مر حجة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب وهي على شرط مسلم وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال كانت زينب أول نساء

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحوقا به فذهروايات بعضها بعضهم ابعضا ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهو ما

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رجل من بني اسرائيل كما عند أحمد (لا تصدقن بصدقة) هو من باب الالتزام كالنذر مثلا والقسم فيه

مقدر كانه قال والله لا تصدقن وزاد في رواية أبي عوانة اليلة وكررها في المواضع الثلاثة وكذا مسلم وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث وترجمته بصدقة المسكين

على رواية أبي ذر ان لو كانت جهرا لما خفي عليه حال الغنى لانه في الغالب لا يخفى بخلاف الاسخريين (نخرج بصدقته) ليضعها في يد مسكين (فوضعها في يد سارق) وهو لا يعلم أنه سارق (فأصبحوا) أي القوم الذين فيهم هذا التصديق (يتحدون تصديق)

عند ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والعقيلي من حديث عائشة من اعتبار الحول وفي اسناده حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف وباعند الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر مثله وفيه اسمعيل بن عياش وحديثه عن غير أهل الشام ضعيف وباعند الدارقطني من حديث أنس وفيه حسان بن سباه وهو ضعيف قوله ففيها نصف دينار فيه دليل على أن زكاة الذهب ربع العشر ولا أعلم فيه خلافا

* (باب زكاة الزرع والثمار) *

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت الانهار والغيم العشور وفيما سقى بالسانية نصف العشور وإما أحد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال الانهار والعيون وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر ورواه الجماعة الامم الماكن لفظ النسائي وأبي داود وابن ماجه بعد الابدل عثريا) قوله والغيم بفتح الغين المججمة وهو المطر وجاه

في رواية الغيل باللام قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الانهار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الارض قوله العشور قال النووي ضبطناه بضم العين جمع عشر وقال القاضي عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين وقال وهو اسم للمخرج من ذلك وقال صاحب المطالع أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح قال النووي وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة روه بالضم وهو الصواب جمع عشر وقد اتفقوا على قولهم عشورا أهل

الذمة بالضم ولا فرق بين اللفظين قوله بالسانية هي البعير الذي يستقى به الماء من البئر ويقال له الناضح يقال منه سنانيسنوا اذا استقى به قوله فيما سقت السماء المراد بذلك المطر أو الثلج أو البرد أو الطل والمراد بالعيون الانهار الجارية التي يستقى منها من دون اعتراف بالآلة بل تساح اساحة قوله أو كان عثريا هو بفتح العين المهملة وفتح الشاء المثلثة وكسر الراء وتشديد التحتية وحكى عن ابن الاعرابي تشديد المثلثة وردة نعلب

قال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب اليه ماء المطر في سواقي تسقى اليه قال واشتقاقه من العاثور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لان الماشي يتعثر فيها قال ومنه الذي يشرب من الانهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كان يغرس في أرض يكون الماء قريبا من وجهها فحصل اليه عروق الشجر فيستغنى عن السقي قال الحافظ وهذا التفسير أولى من

الاطلاق أي عسبان العثري ماسقة السماء لان سباق الحديث يدل على انه غير مؤنة وكذا قول من فسر العثري بأنه الذي لا حبل له لانه لا زكاة فيه قال ابن قدامة لا أعلم في هذه التفرقة التي ذكرها خلافا لقوله بالنضح بفتح النون وسكون الصاد المجهمة بهدها مهملة

على رواية أبي ذر ان لو كانت جهرا لما خفي عليه حال الغنى لانه في الغالب لا يخفى بخلاف الاسخريين (نخرج بصدقته) ليضعها في يد مسكين (فوضعها في يد سارق) وهو لا يعلم أنه سارق (فأصبحوا) أي القوم الذين فيهم هذا التصديق (يتحدون تصديق)

الليلة (على سارق) اخبار بعض النجيب أو الانكار ولا بن لهيعة على فلان السارق (فقال) المتصدق (اللهم لك الحمد) على
 بارادتك لا بارادتي فان ارادتك كلها اجيلة ولا يصح مد على المكروه
 ٢٨ تصدق على سارق حيث كان ذلك

سواله (لا تصدقن) الليلة
 (بصدقة) على مستحق (تخرج
 بصدقة) ليضعها في يد مستحق
 (فوضعه في يد) امرأة (زانية
 فأصبحوا) أي بنو اسرائيل
 (يتحدون تصدق الليلة على)
 امرأة (زانية فقال) المتصدق
 (اللهم لك الحمد) على تصدق
 (على) امرأة (زانية) حيث
 كان بارادتك قال في الفتح والذي
 يظهر أنه سلم وقوض ورضى
 بقضاء الله ثم مد الله على تلك
 الحال لانه المحمود على جميع
 الحال لا يحمد على المكروه
 سواء وقد ثبت أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان اذا رأى
 ما لا يجبه قال اللهم لك الحمد على
 كل حال (لا تصدقن) الليلة (بصدقة
 تخرج بصدقة فوضعه في يد
 غني فأصبحوا يتحدون تصدق
 الليلة (على غني فقال اللهم لك
 الحمد على سارق وعلى زانية وعلى
 غني) زاد الطبراني في معجمه ذلك
 (فاني) في مقامه (فقل له) في
 رواية الطبراني في مسنده
 الشامي عن أحمد بن محمد
 الوهاب عن أبي اليمان بهذا
 الاسناد فسأه ذلك فاني في
 مقامه وأخرجه أبو نعيم في
 المستخرج عنه وكذا الاسماعيلي
 من طريق علي بن عيسى عن
 شعيب وفيه تعيين أحد

أي بالسانية قوله بعلا بفتح الاء الموحدة وسكون العين المهملة ويروي بضمها قال في
 القاموس البعل الارض المرتفعة عطر في السنة مرة وكل فحل وزرع لا يسقى أو ما سقته
 السماء انتهى وقيل هو الاشجار التي تشرب بعروقها من الارض والحديثان يدلان على
 أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والآن ارونحوها مما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف
 العشر فيما سقى بالنواضح ونحوها مما فيه مؤنة كثيرة قال النووي وهذا متفق عليه
 وان وجد مما يسقى بالنواضح تارة وبالمطر أخرى فان كان ذلك على جهة الاستواء وجب
 ثلاثة أرباع العشر وهو قول أهل العلم قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافا وان كان أحدهما
 أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر عند أحمد والثوري وأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي
 وقيل يؤخذ بالتقسيم قال الحافظ ويحتمل أن يقال ان أمكن فصل كل واحد منهما أخذ
 بحسابه وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع ولو كان أقل (وعن أبي سعيد
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس
 أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة رواه الجماعة وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي
 ليس فيما دون خمسة أوساق من غر ولا حب صدقة ولمسلم في رواية من غر بالناء ذات النقط
 الثلاث وعن أبي سعيد أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعاً رواه
 أحمد وابن ماجه ولاحمد وأبي داود ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة والوسق ستون
 مخنوماً قوله ليس فيما دون خمسة أوسق قد تقدم نفسه الوسق والاواق والدود قوله
 الوسق ستون صاعاً هذا الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان من طريق عمر بن
 يحيى عن أبيه عن أبي سعيد وأخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وابن ماجه من طريق
 البخاري عن أبي سعيد قال أبو داود وهو موقوف لم يسمع أبو البخاري من أبي سعيد وقال
 أبو حاتم لم يدركه وأخرج البيهقي نحوه من حديث ابن عمر وابن ماجه من حديث جابر
 واسناده ضعف قال الحافظ وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب وحديث ليس فيما
 دون خمسة أوسق صدقة مخصص لعموم حديث جابر المتقدم في أول الباب وحديث
 ابن عمر المذكور بعده لانهم ما يشملان الخمسة الاوسق وما دونها وحديث أبي سعيد هذا
 خاص بقدر الخمسة الاوسق فلا يجب الزكاة فيما دونها والى هذا ذهب الجمهور وذهب
 ابن عباس وزيد بن علي والنفخي وأبو حنيفة الى العمل بالعام فقالوا يجب الزكاة في
 القليل والكثير ولا يعتبر انصاب وأجابوا عن حديث الاوساق بأنه لا ينتض الخصاص
 حديث العموم لانه مشهور وله حكم المعلوم وهذا التمايم على مذهب الحنفية القائلين
 بأن دلالة العموم قطعية وان العمومات القطعية لا تخصص بالظنيات ولا يمكن ذلك
 لا يجري فيما نحن بصدد فان العام والخاص ظنيان كلاهما والخاص أرجح دلالة
 واسناده أقدم على العام تقدم أو تأخر أوقارن على ما هو الحق من أنه ينبغي العام على

الاحتمالات التي ذكرها ابن النين وغيره قال الكرمانى قوله أتى في مقامه أي أرى في المنام أو سمعها تنادى
 ملكاً أو غيره أو أخبره نبي أو أنامه عالم وقال غيره أو أنامه ملك فيكافئه فقد كانت الملائكة تسكهم بعضهم في بعض الامور وقد

ظهر بالنقل الصحيح انها كلها مرقعة الاول كذا في الفتح (اما صدقته) زاد أبو أمية فصدقته فاما (على سارق فاعله أن يستعف عن سرقة وأما الزانية فاعلمها أن تستعف عن زناها) بالقصر ٢٩ (وأما الغني فاعله يعتبر في تنفق عطاءه

الله) وفيه أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجات من أهل الخير ولهذا تعجبوا من الصدقة على هؤلاء الاصناف الثلاثة وفيه أن نية المصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولولم تقع الموقع واستجاب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواءه وبركة التسليم والرضا ودم التضجير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول وهذا في صدقة التطوع أما الواجبة فلا تجزى على غنى وإن ظنه فقيرا خلافا لابي حنيفة فقه ومحمد حيث قال لا تسقط ولا تجب عليه إلا إعادة وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في الزكاة (عن معن ابن يزيد) السلي الصحابي (رضي الله عنه قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا وأبي) يزيد الصحابي (وجدي) الاخفش الصحابي ابن حبيب السلمي (وخطب على) من الخطبة بكسر الخاء أي طلب من ولي المرأ أن يزوجه أمي (فأنكحني) أي طلب لي النكاح فأجبت به (وخاصت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم قال الزبير كني والبرماوى كأنه سقط ههنا من البخاري ما ثبت في غيره وهو

الخاص مطلقا وهكذا يجب البناء إذا جهل التواريخ وقد قيل إن ذلك إجماع والظاهر أن مقام النزاع من هذا القبيل وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعتها من الأرض إلا الحطب والقضب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمرة انتهى وحكى عياض عن داود أن كل ما يدخله البكيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه البكيل ففي قليله وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو القسك بالعموم انتهى وههنا مذهب ثالث حكاه صاحب الجرعن الباقرو والصادق أنه يعتسر النصاب في التمر والزبيب والبر والشعير اذهى المعتادة فأصرف اليها وهو قصر للعام على بعض ما يتناوله بالادلة (وعن عطاء ابن السائب قال أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة من الخضر اوات صدقة فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة رواه الأثرم في سننه وهو من أقوى المراسيل لا يحتاج من أرسله) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه مرسى بن طلحة عن معاذ بن فضال وأما القلاء والبطيخ والرمال والقضب فموقوف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعضه من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف وقال الترمذي ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء يعنى في الخضر اوات وانما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا يكره الدارقطني في العمل وقال الصواب مرسل وروى البيهقي بعضه من حديث موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ رواه الحاكم وقال موسى نابعي كبير لا يشكر أنه اتي معاذ وقال ابن عبد البر لم يأت معاذ ولا أدركه وكذلك قال أبو زرعة وروى البزار والدارقطني من طريق الحرث بن نهان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعا ليس في الخضر اوات صدقة قال البزار لا نعلم أحدا قال فيه عن أبيه إلا الحرث بن نهان وقد حكى ابن عدى تضعيفه عن جماعة والمشهور عن موسى مرسل ورواه الدارقطني من طريق مروان ابن محمد السنجاري عن جبر عن عطاء بن السائب فتنال عن أنس بدل قوله عن أبيه وعله تحفيف منه ومروان مع ذلك ضعيف جدا وروى الدارقطني من حديث علي مثله وفيه الصقر بن حبيب وهو وضعيف جدا وفي الباب عن محمد بن جحش عند الدارقطني وفي اسناده عبد الله بن شبيب قيل عنه أنه يسرق الحديث وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف وعن علي موقوف على البيهقي وعن عمر كذلك عنه حديث والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضر اوات وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي

فألفني يعني حكم لي أي أظفر في عمادي يقال فلج الرجل على خصمه إذا ظفرو به (وكان أبي يزيد أخرج دنائير تصديقها فوضه) أي الدنائير (عند رجل في المسجد) قال في الفتح لم أقف على اسمه وفي السياق حذف تقديره وأذن له أن تصدق بها

على المحتاج اليها اذا نام طالقا (بجفت فاخذتها) من الرجل الذي اذن له في التصديق باختياره لا بطريق الغصب (فأبانه
بها) أي بالصدقة (فقال والله ما بالاردت) ٣٠ على الخصوص بالصدقة بل أردت عموم الفقراء أي من

وقال انما تجب الزكاة فيما يكال ويدخر للاقتيات وعن أحمد انهم سألوا عن ما يكال ويدخر
ولو كان لا يفتات وبه قال أبو يوسف ومحمد وأوجبوا في الخضراوات الهادى والقسم
الاخشيش والخطب لحديث الثامن شر كافي ثلاث ووافقهما أبو حنيفة إلا أنه استثنى
السعف والتبن واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضراوات بعموم قوله تعالى خذ من
أموالهم صدقة وقوله وما أخرجهما من الأرض وقوله وأوحاهم يوم حصاده
وبعموم حديث فيما سقت السماء العشر ونحوه قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح
لتخصيص هذه العمومات وأجيب بأن طريقه يقوى بعضهم ببعضها فبعضها تخصيص هذه
العمومات ويقوى ذلك ما أخرجهما الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى
ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال
لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه
ثقات وهو متصل وما أخرجه الطبراني عن عمر قال انما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها وهو من رواية موسى بن طلحة عن عمر قال أبو
زرعة موسى عن عمر مرسل وما أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده بلفظ انما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في
الحنطة والشعير والتمر والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله
العرزمي وهو متروك وما أخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في خمسة فذكرها وأخرج أيضا من طريق الحسن
فقال لم يفرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة
والابل والبقر والغنم والذهب والفضة وحكى أيضا عن الشعبي أنه قال كتب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل اليمن انما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر
والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي بؤ كذب بعضهم بعضها
حديث أبي موسى ومعها قول عمرو بن علي وعائشة ليس في الخضراوات زكاة انتهى
فلا أقل من انتقاض هذه الاحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها
التخصيص بالاوزاق والبقر والغنم وغيرها فيكون الحق ما ذهب اليه الحسن
البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي من أن الزكاة لا تجب إلا في البقر والشعير
والتمر والزبيب لا في اعداد هذه الأربعة مما أخرجت الأرض وأما زيادة الذرة في حديث
عمر بن شعيب فقد عرفت ان في اسناده ما متروكا ولا يمكن معضده برسول مجاهد والحسن
(وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبيدا لله بن رواحة
فيخرس النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ثم يخبر بهوديا خذونه بذلك الخرس
أو يدعونه اليهم بذلك الخرس لكن يحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق رواه أحمد

غير حجر على الوكيل أن يعطى
الولد وقد كان الولد فقيرا
(تخاصمه) يعني أباه وهذه
التخاصمة تفسير نكاح
الأول (إلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت
من أجر الصدقة (بأبي زيد) لأنك
نويت الصدقة على محتاج وابنك
محتاج اليها فوقع الموضع وان
كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها
(ولك ما أخذت يا معن) لأنك
أخذت محتاجا اليها وانما
أمضاها صلى الله عليه وآله وسلم
لأنه دخل في عموم الفقراء
المأذون للوكيل في الصرف اليهم
وكانت صدقة تطوع قال في
الفتح وفيه دليل على العمل
بالمطلقات على إطلاقها وان
احتمل أن المطلق لو خطر بباله
فرد من الأفراد لقيت باللفظية
واستدل به على جواز دفع
الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو
كان من تلزمه نفقته ولا حاجة فيه
لأنها واقعة حال فاحتمل أن
يكون معن كان مستقلا لا يلزم
أباه زيد نفقته وفيه جواز
الاقتضار بالمواهب اللدنية
والحديث ينعم الله وفيه جواز
التحاكم بين الاب والابن وان
ذلك مجرد لا يـكون عقوبا
وجواز الاستخلاف في الصدقة
ولا يصح صدقة التطوع لأن فيه

نوع أسرار وفيه أن للمتصدق أجر ما نواه سواء صدق المستحق أو لا لان الاب لا يرجع له في الصدقة
على ولده بخلاف الهبة والله أعلم وهذه الحديث من أفراد البخاري (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم إذا نفقت المرأة) على عيال زوجها وأضيافه وتحت ذلك (من طعام) زوجها الذي في بيتها) المتصرف فيه إذا
أذن لها في ذلك بالتصريح أو بالملفهوم من اطراف العرف فثبت ٣١ رضاه بذلك حال كونها (غير مفسدة) له

بأن لم يتجاوز العادة ولا يؤثر
نقصانه وقيد بالطعام لأن الزوج
يسمح به عادة بخلاف الدراهم
والدنانير فإن اتفاقها منه بغير
إذنه لا يجوز ولو اضطرب العرف
أو شك في رضاه أو كان
نقصه أيسر من ذلك وعات ذلك من
حاله أو شك في حرم عليه
التصدق من ماله إلا بصريح
أمره وليس في حديث الباب
تصريح بجواز التصديق بغير
إذنه نعم في حديث أبي هريرة عند
مسلم وما انفقت من كسبه من
غير أمره فإن نصف أجرو له لكن
قال النووي معناه من غير أمره
الصريح في ذلك القدر المعتبر
ويكون معها إذن عام سابق
متناول لهذا القدر وغيره إما
بالصريح أو بالملفهوم كما قال
النووي وقال الخطابي هو على
العسرى الجاري وهو إطلاق
رب البيت لزوجه طعام
الضيف والتصدق على المسائل
فتدب الشارع ربة البيت لذلك
ورغم ما فيه على وجه الإصلاح
للافساد والامراف وفي حديث
أبي أمامة الباهلي عند الترمذي
مر فوعا وقال حسن لا تنفق
أمرأة شيئا من بيت زوجها إلا
بإذن زوجها قيل يا رسول الله ولا
الطعام قال ذلك أفضل أموالنا
وفي حديث سعد بن أبي وقاص

وأبو داود وعن عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث على
الناس من يخبر عن عياله ومهمهم ومأكلهم - رواه الترمذي وابن ماجه وعنه أيضا قال
أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخبر عن العنب كما يخبر عن النخل فتؤخذ
زكاته زيبا كما تؤخذ صدقة النخل ثم رواه أبو داود والترمذي وعن سهل بن أبي
حزمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خصرتم فخذوا ودعوا الثلث فإن
لم تدعوا الثلث فدعوا الربع رواه الخمسة إلا ابن ماجه) حديث عائشة فيه واسطة
بين ابن جريج والزهرى ولم يعرف وقد رواه عبد الرزاق والدارقطنى بدون الواسطة
المذكورة وابن جريج ممداس فلعله تركه لأنه ليس ساوذا والدارقطنى الاختلاف فيه
فقال رواه صالح عن أبي الأخضر عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة وأوسله
معمر ومالك وعقيل ولم يذكر وأبا هريرة وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضا باللفظ
الأول أبو داود وابن حبان وباللفظ الثاني النسائي وابن حبان والدارقطنى ومداو على
سعيد بن المسيب عن عتاب وقد قال أبو داود لم يسمع منه وقال ابن قانع لم يدركه وقال
المنذرى انقطاعه ظاهر لأن مولد سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر
وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من وجه غير هذا وقد رواه الدارقطنى بسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن
المسور بن مخرمة عن عتاب بن أسيد وقال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتابا بمرسل وهذه رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهرى
وحديث سهل بن أبي حزمة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وفي أسناده عبد
الرحمن بن مسعود بن يار الراوى عن ابن أبي حزمة وقد قال البرزاني أنه فرديه وقال ابن
القطان لا يعرف حاله قال الحاكم وله شاهد بأسناده متفق على صحته أن عمر بن الخطاب
أمر به ومن شواهد ما رواه ابن عبد البر عن جابر بن جهم فوعا خفقا وفى الخصر الحديث
وفى أسناده ابن أبي حزمة والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الخصر في العنب
والنخل وقد قال الشافعى في أحد أقواله بوجوبه مستدلا بما في حديث عتاب من أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك وذهبت العترة ومالك وروى عن الشافعى إلى أنه جائز
فقط وذهبت الهادوية وروى عن الشافعى أيضا إلى أنه مندوب وقال أبو حنيفة لا يجوز
لأنه رجم بالغيب والاحاديث المذكورة ترد لمسه وقد قصر جواز الخصر على مورد
النص بعض أهل الظاهر فقال لا يجوز إلا في النخل والعنب ووافقه على ذلك شريح وأبو
جعفر وابن أبي الفوارس وقيل يقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه بالخصر واختلف
في خصر الزرع فأجازه المصلحة الإمام يحيى ومنعته الهادوية والشافعية قولوا ودعوا
الثلث قال ابن حبان له معنيان أحدهما أن يترك الثلث أو الربع من العشر وثانيهما

عند أبي داود لما يبيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء قامت امرأة فقالت يا رسول الله أنا كل على آباءنا وأبنائنا قال
أبو داود وأرى فيه أروا جنانا فيحل لثمان أموالهم قال الرطب تأكله وتم يد به قال أبو داود الرطب أى يفتح الرء الخبز

والبقول والطلب بضم الراء القمروية من هذا ان الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد وحال الزوج من مساحته وغيرها
وباختلاف حال المنة في منه بين أن يكون ٣٢ يسيرا يساعجه وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج يجعل عمله

أن يترك ذلك من نفس الثمرة قبل أن تعشر وقال الشافعي أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها
لغيرها هو بنفسه وقيل يدع له ولاه له قدر ما يأكل ولا يحرص وأخرج أبو نعيم في
الاصحابة من طريق الصلت بن زيد بن الصلت عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله وسلم استعمله على الخرص فقال أثبت له النصف وبقولهم النصف قائم
بسر قون ولا تصل اليهم (وعن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجعور ورولون الحبيق أن يؤخذوا في الصدقة قال
الزهري تمرين من تمر المدينة رواه أبو داود وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله
عز وجل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال هو الجعور ورولون حبيق فنهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤخذوا في الصدقة الرذالة رواه الثاني) الحديث الأول
سكت عنه أبو داود والمذري ورجال استاده رجال الصحيح والحديث الثاني في
استاده عبد الجليل بن حبيب الصحيح ولا بأس به وبقيته رجاله رجال الصحيح وقد أخرج
نحوه الترمذي وقال حسن صحيح غريب من حديث البراء قال في قوله تعالى ولا تيمموا
الخبيث منه تنفقون نزلت فينا معشر الأنصار كأصحاب نخل فكان الرجل يأتي من نخله
على قدر كثيره وقلته وكان الرجل يأتي بالقنور والقنوين فيعمله في المسجد وكان أهل
الصفة لبس لهم طعام فكان أحدهم إذا جاع ألقى القنور فضر به بعضه فوسقط البسر
والقنور فكل وكان ناس ممن لا يرغب في الخير يأتي الرجل بالقنوفه الشميم والحشف
والقنور فدنا كسر فيعلقه فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات
ما كسبتم وعباد آخر جزاءكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم يا أيها
الآن نغمضوا فيه قال لو أن أحدكم أهدي إليه مثل ما أعطى لم يأخذه الأعلى اغمض
وحياء قال في كتابه بعد ذلك يأتي أحدنا بصالح ما عنده قوله الجعور وبضم الجيم وسكون
العين المهملة وضم الراء وسكون الواو بعدهاء قال في القاموس هو عمر ردى قوله
ولون الحبيق بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون التحتية بعدهاء خاف قال في
القاموس حبيق كزير يتردى قوله الرذالة بضم الراء بعدهاء ذال معجمة هي ما اتى
جيده كما في القاموس وقوله نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه دليل
على أنه لا يجوز لاهالك أن يخرج الردى عن الجيد الذي وجبت فيه الزكاة نصافي
التمرو قياسا في سائر الاجناس التي تجب فيها الزكاة كذلك لا يجوز للمصدق أن يأخذ
ذلك

(باب ما جاء في زكاة العسل)

(عن أبي سياره المتبعي قال قلت يا رسول الله أن لي نخلا قال فأد العشور قال قلت
يا رسول الله أحبل جملها قال خمي لي جملها رواه أحمد وابن ماجه وعن عمرو بن

وبين أن يكون ذلك رطبا يخبث
فساده أن تأخرو بين غيره) كان
لها أبرها بما أنفقت) غير
مفسدة (ولا وجهها أبرها بما
كسب) أى بسبب كسبه
(ولغاظن) الذى يكون يسهده
حفظ الطعام المتصدق منه
(مثل ذلك) من الاجر لا ينقص
بعضهم أبر بهض) أى من أبر
بعض (شبا) وفي هذا الحديث
التحديث والعنفة وتابى عن
تابى عن صحابي ورواته كاهم
كوفيون وجري رازى أصله من
الكوفة وأخرجه أيضا في الزكاة
والبيوع ومسلم في الزكاة وكذا أبو
داود والترمذي وأخرجه النسائي
في عشرة النساء وابن ماجه في
التجارات (عن حكيم بن حزام)
بالهاء والراء الاسدي المكي ولد
يجوف الكعبة فيه احكام الزبير
ابن بكار وهو ابن أخى أم
المؤمنين خديجة وعاش مائة
وعشرين سنة شطرها في الجاهلية
وشطرها في الاسلام وأعتق مائة
رقبة وحج في الاسلام ومعه مائة
بذنة ووقف بعرفة بمائة رقبة في
أعناقهم أطواق الفضة مفعوش
فيها اعتقاه الله عن حكيم بن حزام
وأهدى ألف شاة ومات بالمدينة
سنة خمسين أو سنة أربع أو ثمان
وخمسين أو مائة ستين (رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله)

واله (وسلم قال اليد العليا) المذقة (خير من اليد السفلى) السائلة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور
وقد بسط الحافظ ابن حجر الاقوال في بيان المراد من اليد العليا والسفلى لان طول اليد كرها تم قال وكل هذه التاويلات آفة سفة

انضمحل عند الاحاديث المتقدمة المصروفة بالاراد فاولى ما قسم الحديث بالحديث ومحصل ما في الابواب المتقدمة ان اعل
 الايدي المنفقة ثم المتعقبة عن الاخذ ثم الاخذ بغير سؤال واسفل ٣٣ الايدي السائلة والمسانعة والله أعلم

(وابداً بن تعول) وفيه تقديم
 نفقة نفسه وعياله لانهم منحصرة
 فيه بخلاف نفقة غيره زاد
 النسائي من حديث طارق
 البخاري أمك وأباك وأختك
 وأخاك ثم أدناك أدناك وروى
 النسائي أيضاً من حديث أبي هريرة
 قال رجل يا رسول الله عندي
 دينار قال تصدقه على نفسك
 قال عندي آخر قال تصدقه
 على زوجك قال عندي آخر قال
 تصدقه على ولدك قال عندي
 آخر قال تصدقه على خادمك
 قال عندي آخر قال أنت أبصر به
 ورواه أبو داود والحاكم لكن
 بتقديم الولد على الزوجة (وخبر
 الصدقة عن ظهر غنى) أي
 لا صدقة كاملة الا عن ظهر غنى
 قال في الفتح معنى الحديث أفضل
 الصدقة ما وقع من غير محتاج
 الى ما تصدق به لنفسه أو لغيره
 تلزمه نفقة قال الخطابي لفظ
 الظاهر يرد في مثل هذا الشباها
 للكلام والمعنى أفضل الصدقة
 ما أخرجه الانسان من ماله بعد
 ان يستبقى منه قدر الكفاية
 ولذلك قال بعده وابدأ بن تعول
 وقال البخاري المراد غنى يستظهر
 به على الثواب التي تنوبه
 والتسكير لانه عظيم هذا هو المعنى
 في معنى الحديث قال النووي
 ان التصديق بجميع المال

شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل اعشر رواه
 ابن ماجه وفي رواية له جاءه لاله لاله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بعشور فخل له وكان سألته أن يحكي واديا يقال له سلبه فحكي له ذلك الوادي فلما روى عن
 الخطاطب كتب سفيان بن وهب الى عمر بن الخطاب عن ذلك فكذب عمر ان أدى اليك ما كان
 يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عشور فخله فاحم له سلبه والافانها وذياب
 غيث يأكله من بشارواه أبو داود والنسائي ولابي داود في رواية بخبره وقال من كل عشر
 قرب قرية) حديث أبي سياره أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وهو منقطع لانه من رواية
 سليمان بن موسى عن أبي سياره قال البخاري لم يذكر سليمان أحد من الصحابة وليس في
 زكاة العسل شيء يصح قال أبو عمر بن عبد البر لا يقوم بهذا حاجة وحديث عمرو بن شعيب
 قال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحرث وابن الهيثم عن عمرو بن شعيب مسنداً
 ورواه يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرو بن شعيب عن عمر بن شعيب مسنداً
 علمه وعبد الرحمن وابن الهيثم ليسا من أهل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحرث أحد
 الثقات وتابعهما اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عند ابن ماجه وغيره وفي الباب عن ابن
 عمر عند الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أزقاق
 زقاق في اسناده صدقة السمين وهو ضعيف الملقب وقد خواف وقال النسائي هذا حديث
 منكر ورواه البيهقي وقال تفرده بصدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلحة بن زيد عن موسى
 ابن يسار ذكره المروزي ونقل عن أحمد تضعيفه وذكر الترمذي انه سأل البخاري عنه فقال
 هو عن نافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وعن أبي هريرة عن عذرة البيهقي وعبد
 الرزاق وفي اسناده عبد الله بن محرز عن حماد بن عمار وهو متروك وعن سعد بن أبي ذئب عن
 البيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على قومه وانه قال لهم أدوا العشر
 في العسل وفي اسناده منير بن عبد الله ضعفه البخاري والازدي وغيرهما قال الشافعي
 وسعد بن أبي ذئب يحكي ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره فيه بشيء
 وانه شيء رآه هو فقطوع له بقرمه قال ابن المنذر ليس في الباب شيء ثابت قوله متعمان
 بضم الميم وسكون المثناة بعده مهملة وكذا المعنى قوله سلبه بفتح المهملة واللام والباء
 الموحدة هو واديني متعمان قاله البكري في معجم البلدان وقد استدل بالحديث الباب
 على وجوب العشر في العسل أبو حنيفة وأحمد واسحق وحكاها الترمذي عن أكثر أهل
 العلم وحكاها في البحر عن عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز والهادي والمؤيد بالله
 وأحمد قول الشافعي وقد حكى البخاري وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عمر بن عبد
 العزيز انه لا يجب في العسل شيء من الزكاة وروى عنه عبد الرزاق أيضاً مثل ما روى عنه
 صاحب البحر ولكنه بأسناده ضعيف كما قال الحافظ في الفتح وذهب الشافعي ومالك

بصبر على الاضائة والفقار لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه قال والخم ان معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام
 مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ويكون هو بمن
 نيل ح
 ٥

بحقوق النفس والعمال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد فعني الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند
 عن نفسه الاذى وما هذا سبيله فلا يجوز الا يثار بل يحرم وذلك
 انه اذا أثر غيره به أدى الى اهلاك نفسه أو الاضرار بها
 أو كشف عورته فإعانة حقه أولى على كل حال فاذا سقطت هذه
 الواجبات صح الا يثار وكانت صدقته هي أفضل لاجل
 ما يتحمله من غصص الفقر وشدة مشقة وبهذا يندفع التعارض
 بين الأدلة انتهى (ومن يستغف) يطلب العفة وهي الكف عن
 الحرام وسؤال الناس (يعفه الله) أي يصبر به عفة (ومن يستغفر يغفره الله) أي من يطلب الغنى يعطيه الله ذلك (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن عبد البر فيه اباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من مواعظة وعلم وقربة (وذكر الصدقة وفيه الحث على الانفاق في وجوه الطاعة (والتعفف) أي كان بمحض الغنى على الصدقة والفقر على العفة وفيه تنصيص الغنى مع القيام بحقوقه على الفقرا لان العطاء انما يكون مع الغنى (والمسئلة) ولمسلم والتعفف عن المسئلة وفيه كراهية السؤال والتفكير عنه ومجمل ما اذا لم ندع اليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال من سأل فاعطى من سعة ما فضل من الاخذ اذا كان محتاجا (اليد العليا خير من اليد السفلى فالبذل العليم الموفق) اسم فاعل من أنفق ورواه

بالحاجة الضرورية كالأكل عند
 عن نفسه الاذى وما هذا سبيله فلا يجوز الا يثار بل يحرم وذلك
 انه اذا أثر غيره به أدى الى اهلاك نفسه أو الاضرار بها
 أو كشف عورته فإعانة حقه أولى على كل حال فاذا سقطت هذه
 الواجبات صح الا يثار وكانت صدقته هي أفضل لاجل
 ما يتحمله من غصص الفقر وشدة مشقة وبهذا يندفع التعارض
 بين الأدلة انتهى (ومن يستغف) يطلب العفة وهي الكف عن
 الحرام وسؤال الناس (يعفه الله) أي يصبر به عفة (ومن يستغفر يغفره الله) أي من يطلب الغنى يعطيه الله ذلك (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن عبد البر فيه اباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من مواعظة وعلم وقربة (وذكر الصدقة وفيه الحث على الانفاق في وجوه الطاعة (والتعفف) أي كان بمحض الغنى على الصدقة والفقر على العفة وفيه تنصيص الغنى مع القيام بحقوقه على الفقرا لان العطاء انما يكون مع الغنى (والمسئلة) ولمسلم والتعفف عن المسئلة وفيه كراهية السؤال والتفكير عنه ومجمل ما اذا لم ندع اليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال من سأل فاعطى من سعة ما فضل من الاخذ اذا كان محتاجا (اليد العليا خير من اليد السفلى فالبذل العليم الموفق) اسم فاعل من أنفق ورواه

والنوري وحكام ابن عبد البر عن الجوهري الى عدم وجوب الزكاة في العسل وحكامه في البحر عن علي عليه السلام وأشار العراقي في شرح الترمذي الى ان الذي نقله ابن المنذر عن الجوهري وأولى من نقل الترمذي واعلم ان حديث أبي سيارة وحديث هلال ان كان غير أبي سيارة لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لانهما تطوعا بها وحكي لهما بدل مأخذ وعقل عمر العله فامر بمنزل ذلك ولو كان سبيلا سبيل الصدقات لم يخبر في ذلك وبقيته أحاديث الباب لا تنهض للاختصاص بهم أو يؤيد عدم الوجوب ما تقدم من الأحاديث القاضية بان الصدقة انما تجب في أربعة أجناس ويؤيده أيضا ما رواه الجدي بإسناده الى معاذ بن جبل انه أتى بوقص البقر والعسل فقال معاذ كلاهما لم يأمرني فيه صلى الله عليه وآله وسلم بشئ قوله والا فاعلم ان هذا هو ذباب غيث أي وان لم يؤدوا عشورا النحل فالعسل مأخوذ من ذباب النحل وأضاف الذباب الى الغيث لان النحل يقصد مواضع القطر لما فيها من العشب والخصب قوله يا كاه من يشاء يعني العسل فالضمير راجع الى المقدر المحذوف وفيه دليل على ان العسل الذي يوجد في الجبال يكون من سبق اليه أحق به

(باب ما جاء في الركا زو المعدن)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجمعاء جرحها جبار والبلد جبار والمعدن جبار وفي الركا زو المعدن وعن ربيعة بن عبد الرحمن عن غيره واحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني مائة الفيلة وهي من ناحية الفرع فملك المعدن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم رواه أبو داود ومالك في الموطأ) الحديث الاول له طرق واقفاط والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني والحاكم والبيهقي بدون قوله وهي من ناحية الفرع الخ قال الشافعي بعد أن روى هذا الحديث ليس هذا مما ينبتة أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اقطاعه وأما الزكاة في المعدن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي وقد روى هذا الحديث عن الدراود بن ربيعة المذكور موصولا وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرک وكذلك ابن عبد البر ورواه أبو سبرة المديني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولا لكن لم يتابع عليه ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس هكذا قال البيهقي وأخرجه من الوجهين الآخرين أبو داود وسياق حديث ابن عباس المشار اليه في باب ما جاء في اقطاع المعدن من كتاب احباء الموات قوله اجمعاء سميت البهية بجماء لانها الانتكاسم قوله جبار أي هدر وسياق الكلام على ذلك قوله وفي الركا زو المعدن الركا زو بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي مأخوذ من الركا بفتح الراء يقال ركزه ركزه اذا دفعه فهو من كوزوه وهذا متفق عليه

قال من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال من سأل فاعطى من سعة ما فضل من الاخذ اذا كان محتاجا (اليد العليا خير من اليد السفلى فالبذل العليم الموفق) اسم فاعل من أنفق ورواه

أوداد وغيره المتعفة ووجه الخطأ في قال لان السياق في ذكر المسئلة والتعفف عنها وقال شارح المشكاة تفسيره بالعفة
يتناسب الجمل وبالمنفقة غير مناسب له لكن انما يتيم هذا الوقت مصر على قوله ٣٥

بقوله (و) اليد (السفلى هي
السائلة) لدلائلها على علو المنفقة
وسئلة السائلة ورذلتها وهي
ما يستكشف منها فظهر بهذا
ان ما في البخارى ومسلم ارجح
من احدى روايتي أبي داود
فقال ورواية ويؤيد ذلك رواية
حكيم عند الطبراني باسناد صحيح
مرفوعا يد الله فوق يد المعطى
ويد المعطى فوق يد المعطى ويد
المعطى أسفل الايدي وعند
النسائي من حديث طارق
الحاربي قدمنا المدينة فاذا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قائم على
المنبر يخاطب الناس وهو يقول
يد المعطى العليا وهذا نص يرفع
الخلافا ويدفع تعسف من
تعسف في تأويله ذلك كقول
بعضهم العليا لا آخذة والسفلى
المأنة أو العليا لا آخذة
والسفلى المنفقة وقد كان اذا
أعطى الفقير العطية يجعها في
يد نفسه ويأمر الفقير ان
يتناولها لتكون يد الفقير هي
العليا أدب مع قوله تعالى ألم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة عن
عباده بأخذ الصدقات قال
فلما أضيف الاخذ الى الله تعالى
فوضع لله موضع يده أسفل من
يد الفقير لا آخذ وقال ابن
العربي والتحقيق ان السفلى يد
السائل وأما يد الآخذ فلا لان

قال مالك والشافعي الركا زدن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن
ركا زوا حنجر لهم بقول العرب ار كز الرجل اذا اصاب ركا زواهي قطع من الذهب تخرج
من المعدن وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركا زوا حنجر او كما وقع
في حديث الباب من التفرقة بينهم بالعطف فدل ذلك على المغيرة وخص الشافعي الركا ز
بالذهب والفضة وقال الجمهور لا يختص واختاره ابن المنذر قوله القبلية منسوبة الى
قبل يفتح القاف والباء وهي ناحية من ساحل البحر بينهما وبين المدينة خمسة أيام والفرع
موضع بين نخلة والمدينة والحديث الاول يدل على ان زكاة الركا ز الخمس على الخلاف
السابق في تفسيره قال ابن دقيق العيد ومن قال من الفقههاء ان في الركا ز الخمس اما مطلقا
أو في أكثر الصور فهو أقرب الى الحديث انتهى وظاهره سواء كان الواجد له مسلما أو ذميا
والى ذلك ذهب الجمهور فيخرج الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء وانفقوا على انه
لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال والى ذلك ذهب المعتزلة قال في الفتح
وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء
من كتبهم ولا كتب أصحابه ومصرف هذا الخمس مصرف خمس النبي عنده مالك وأبي
حنيفة والجمهور وعند الشافعي مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان وظاهر الحديث
عدم اعتبار النصاب والى ذلك ذهب الحنفية والمعتزلة وقال مالك وأحمد واسحق يعتمر
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة وقد تقدم وأجيب بان
الظاهر من الصدقة الزكاة فلا تتناول الخمس وفيه نظر قوله فقلنا المعدن لا يؤخذ منها
الا الزكاة فيه دليل لمن قال ان الواجب في المعدن الزكاة وهي ربع العشر كالشافعي
وأحمد واسحق ومن أدلتهم أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقة ربع العشر
ويقاس غيرها عليها وذهب المعتزلة والحنفية والزهري وهو قول للشافعي الى انه يجب
فيه الخمس لانه يصدق عليه اسم الركا ز وقد تقدم الخلاف في ذلك

(أبواب اخراج الزكاة)

(باب المبادرة الى اخراجها)

(عن عقبه بن الحرث قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فامر ع ثم دخل البيت
فلم يلبث أن خرج فقات أوقيل له فقال كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فكبرهت
ان أيتمة فقسمته رواء البخارى وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول ما خلطت الصدقة مالا قط الا أهلكته رواء الشافعي والبخارى في تاريخه
والحميدى وراى قال يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فهلك الحرام
السلال وقد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين قوله تبرأ بكسر المنة وسكون
الموحدة الذهب الذى لم يصف ولم يضرب قال الجمهور لا يقال الا للذهب وقد قاله

يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكانا هما عين انتهى وعروض بأن البحث انما هو في بدال آذمين وأما
يد الله عز وجل فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده الى الاعطاء وباعتبار قبوله الصدقة ورضاه بها نسبت يده الى الآخذ وقد

روى اسحق في مسنده ان حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما الداء الذي يفتى ولا تأخذ وهو صريح في ان الاخذة
 الباني في أطراف الموطن ان هذا التفسير المذكور في حديث ابن عمر هذا

٢٦

است بعلي او قد ذكر أبو العباس

بعضهم في الفضة انتهى وأطاعه بعضهم على جميع جواهر الارض قبل ان تصاغ
 وتضرب حكاية ابن الانباري عن الكسائي كذا أشار اليه ابن دويد قوله ان أئمة أي
 أترك بيت عندي قوله فقصته في رواية للبخاري فاصرت بقسمته والحديث الاول
 يدل على مشروعية المبادرة باخراج الصدقة قال ابن بطال فيه ان الخبير ينبغي ان يسأله
 فان الاوقات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسوية غير مجوز زاد غيره وهو
 أخلص للذمة وأتقى للحاجة وأبعد من المثل المذموم وأرشد للرب تعالى وأحصى للذنب
 والحديث الثاني يدل على ان يجوز مخالطة الصفة بغيرها من الاموال سبب لاهلاكه
 وظاهره وان كان الذي خلطه بغيرها من الاموال ما زاد على اخراجها بعد حين لان
 التراخي عن الاجراء لا يبعد ان يكون سببا لهذه العقوبة أعني هلاك المال
 واحتجاج من احتج به على تعاقب الزكاة بالعين صحيح لانها كانت متعلقة بالذمة لم يستقم
 هذا الحديث لانها لا تكون في جرم من اجزاء المال فلا يستقيم اخلاطها بغيرها
 ولا كونها سببا لاهلاكها ما خلطته

* (باب ما جاء في نجيلها) *

(عن علي عليه السلام ان العباس بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 نجيل صدقة قبل ان تحل فرخص له في ذلك ورواه الخمسة لا التماسي وعن أبي هريرة قال
 بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة فقيل منع ابن نجيل وخالد بن
 الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
 ينقم ابن نجيل الا أنه كان فقيرا فاغناه الله وأما خالد فانكم تظلمون خالد اذا حبس أذراعه
 واعناده في سبيل الله تعالى وأما العباس فهي علي ومثلهما معها ثم قال يا عيسى أما شعرت
 ان عم الرجل صنوا أبيه رواه أحمد وسلم وأخرجه البخاري وليس فيه ذكر عمر ولا ما قيل
 لدى العباس وقال فيه فهي عليه ومثلهما معها قال أبو عبيد أرى والله أعلم انه أخر عنه
 الصدقة عامين لحاجة عرضت للعباس ولا مانع ان يؤخر على وجه النظر ثم يأخذها ومن
 روى فهي علي ومثلهما فيقال كان تسلف منه صدقة عامين ذلك العام والذي قبله
 حديث علي أخرجه أيضا الحاكم والدارقطني والبيهقي وفيه اختلاف ذكره الدارقطني
 ورجح ارساله وكذا رجحه أبو داود وقال الشافعي لأدري أثبت أم لا يعني هذا الحديث
 ويشهد له ما أخرجه البيهقي عن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما كنا احتجنا
 فاسألتنا العباس صدقة عامين رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا ويعضده أيضا حديث أبي
 هريرة المذكور بعده قوله ينقم بكسر القاف وفتحها والكسر أفصح وابن نجيل هذا
 قال ابن الاثير لا يعرف اسمه لكن وقع في تعليق القاضي حسين الشافعي وتبعه الروائي
 ان اسمه عبد الله وذكر الشيخ سراج الدين بن الملا ان بعضهم سماه حميد او وقع في

مدرج فيه ولم يذكر ذلك مستندا
 نعم في كتاب الصحابة للعسكري
 باسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر
 انه كتب الى بشير بن مروان اني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول السيد العلي
 خير من السيد السقي ولا أحسب
 السفلي الا السائلة ولا العلي
 الا المعطية فهذا يشعربان
 التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده
 ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر
 قال كما يحدث ان السيد العلي
 هي المنفقة قاله في الفتح وفي
 هذا الحديث التحديث
 والعنة ورواه ما بين بصرى
 ومدي وأخرجه مسلم وأبو
 داود والنسائي في الزكاة (عن
 أبي موسى رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا جاءه السائل أو
 طلبت اليه حاجة قال اشفعوا
 تؤجروا) سواء قضيت الحاجة
 أم لا (ويقضي الله على لسان
 نبيه صلى الله عليه وآله وسلم
 ماشاء) وهذا من مكارم أخلاقه
 صلى الله عليه وآله وسلم لصلوا
 جناح السائل وطالب الحاجة
 وهو يتناق يا خلاق الله حيث
 يقول لنبيه صلى الله عليه وآله
 وسلم اشفع تشفع واذا أمر صلى
 الله عليه وآله وسلم بالشقاعة
 عنده مع علمه بأنه مستغن عنها

لان عبد شافع من نفسه وباعثا من جوده فالشفاعة المسماة عند غيره من يحتاج الى تفرغ لداعية
 الى الخير ميا كذا بطريق الاولى وهذا الحديث أخرجه أيضا في الادب والتوحيد ومسلم وأبو داود في الادب والترمذي في العلم

والنسائي في الزكاة (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله عنهم) ما قالت قال لي النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا توكي (يقال أوكى ما في سفائه إذا شده بالوك وهو الخيط الذي يشده برأس القرية أي ٣٧ لا تربط على ما عندك وتنعيمه (فيوكي عليك) أي لا تقضي

مالك من الصدقة خشية نفيه فتنقطع عنك مادة الرزق (وفي رواية لا تحصى فيحصى الله عليك) والاحصاء معرفة قدر الشيء وزنا وعدد أو هو من باب المقابلة واحصاه الله هذا المراد به قطع البركة أو حبس مادة الرزق أو الحاسبة عليه في الآخرة وفي هذا الحديث الحديث والاحصاء والعنونة ورواية تابعة عن صحابة ورواه كلهم مدنيون إلا عبدة فـكوفي وأخرجه البخاري في الهبة ومسلم في الزكاة وكذا النسائي (وفي رواية لا توكي) من أوعيت المتاع في الوعاء إذا جعلته فيه ووعيت الشيء حفظته والمسراد لازم الابعاء وهو الامساك (فيوكي الله عليك) واستاده إلى الله مجاز عن الامساك (أوضحني ما استطعت) فعل أمر من الرضخ وهو العطاء اليسير أي أنفق من غير احتيا في ما دمت مستطبعة قادرة على الرضخ وفي هذا الحديث الحديث والاحصاء والعنونة وأخرجه أيضا في الزكاة والهبة ومسلم في الزكاة والنسائي فيه وفي عشرة النساء (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله رأيت) أي أخبرني عن حكم (أشياء

رواية ابن جرير أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جبريل وهو خطأ لطباق الجميع على ابن جبريل وقول الأكثر أنه كان انصاريا أو أمأ أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا قوله وأعتاده جمع عتاد بفتح العين المهملة بعده ما فوقية وبعد ألف دال مهملة والاعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها ويجمع أيضا على اعتدة ومعنى ذلك أنهم طلبوا من خالد الزكاة أعتاده فلما منهمم أنها للتجارة وأن الزكاة فيها واجبة فقال لهم لازكاة فيما على فقالوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خالد يمنع الزكاة فقال انكم تظلمونه لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليها فلا زكاة فيها ويحتمل أن يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لأعطاه ولم يشح بها لأنه قد وقف أموال الله تعالى متبرعا فكيف يشح بواجب عليه واستنقط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة وبه قال جمهور السلف والخلف خلافا لداود وفيه دلائل على صحة الوقف وصحة وقف المنقول وبه قالت الأمة بأسرها إلا بأحبيفة وبعض الكوفيين وقال بعضهم هذه الصدقة التي منعهما ابن جبريل وخالد والعباس لم تكن زكاة وإنما كانت صدقة تطوع حكاها القاضي عياض قال ويؤيده أن عبد الرزاق روى هذا الحديث وذكر في روايته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يندب الناس إلى الصدقة وذكر تمام الحديث قال ابن القصار من المسالكية وهذا التأويل البقي بالقصة ولا يظن بالصحابة منع الواجب وعلى هذا فحذر خالد وأضح لأنه أخرج ماله في سبيل الله فخابني له مال يحتمل المواصلة بصدقة التطوع ويكون ابن جبريل شح بصدقة التطوع فعتب عليه وقال في العباس هي على ومثلها معها أي أنه لا يمتنع إذا طلبت منه انتهى كلام ابن القصار قال القاضي عياض ولكن ظاهر الأحاديث في الصحابة أنها في الزكاة أتوا به ثم روى الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة وإنما كان يبعث في القرية ورجع هذا النورى قوله فهي على ومثلها معها أي بقوى أن المراد به إذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ برهم أنه تجمل من العباس بصدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر أنا كنا تجمل بصدقة مال العباس عام الأول وما أخرجه الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم تسلف من العباس بصدقة عامين وفي استاده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ورواه البزار من حديث موسى بن طلحة عن أبيه نحوه وفي استاده الحسن بن عمار وهو متروك ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وفي استاده منديل بن علي والعرزمي وهو ماضعيقان والصواب أنه مرسل ومما يرجح أن المراد ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يتحمل ما عليه لأجل امتناعه لكفاه أن يتحمل مثلها من غير زيادة وأيضا الجمل على الامتناع فيه سواء كان بالعباس والحديثان يدلان على أنه يجوز تجمل الزكاة قبل الحول ولو عامين إلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد وبوخليفة وبه قال الهادي والشافعي قال المؤيد بالله

كنت أنت حدثت أي أنه عبد أو أتقرب والحدث في الأصل الاشتراك كأنه أراد أني عن الأئم وعن ابن إسحق إن الحدث التبرير وفي العتيق بلفظ كنت أنت حدثت به أي تبريرها قال عياض ورواه جماعة من الرواة في البخاري بالثلاثة وبالثلثة وأصح

رواية روى في (بم في الامامية) قبل الاسلام (من صدقة أو عتقة) وكان أعتق مائة رقبة في الجاهلية وحمل على مائة بعير
(ووردت رحم قول) (في من أكرم فقال ٢٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسأت على) قبول (ما سلف) لك (من)

رأى أفضل وقال مالك في ربيعة وسفيان الثوري وداود وأبو عبيد بن الحرث ومن أهل
البيت الناصرون لا يجوز حتى يحول الحول واستدلوا بالأحاديث التي فيها تعليق
الرجوع بالحول وقد عرفت وتسايم ذلك لا يضر من قال بخصنة التحجيل لأن الرجوع
معلق بالحول بالانزاع وانما النزاع في الاجزاء قبله

• (باب تنفقة الزوج في بلد ما مراءاة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها) هـ
(عن أبي جحيفة قال قدم عليه ما مراءى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ الصدقة
من أغنيائنا فجعلها في فقرا ثم انكسرت غلاما يتيما فأعطاني منها قلو صا رواه الترمذي
وقال حديث حسن وعن عمران بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين
المال قال وللهمال أرسلتني أخذناه من حيث كنا أخذناه على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه رواه أبو داود وابن ماجه وعن طائوس قال كان في كتاب
معاذ من خرج من مخلاف إلى مخلاف فأن صدقته وعشره في مخلاف عشيرة رواه

الأثرم في سننه) الحديث الأول دوم من رواية حفص بن غياث عن أشعث عن عون بن
أبي جحيفة عن أبيه وهذا وثائق الأشعث بن سوار فقيه مقال وقد أخرج له مسلم متابعة
قال الترمذي بعد ذكر الحديث وفي الباب عن ابن عباس والحديث الثامن سكت عنه
أبو داود والمنذري ورجال أسنده رجال الصحيح إلا إبراهيم بن عطاء وهو صدوق
والحديث الثالث أخرجه أيضا سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى طائوس بلفظ من انتقل
من مخلاف عشيرة فصدقته وعشره في مخلاف عشيرة وفي الباب عن معاذ عند الشيخين
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في
فقراهم وقد استدل بهذه الأحاديث على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقراء أهل
وكرهية صرفها في غيرهم وقد روى عن مالك والشافعي والثوري أنه لا يجوز صرفها في
غير فقراء البلد وقال غيرهم أنه يجوز مع كراهة لما علم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة ويصرفها في فقراء
المهاجرين والأنصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل
إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كذب أقبل بعدك في عناق أو شاة من الصدقة
فقال صلى الله عليه وآله وسلم لولا أني أعطيت فقراء المهاجرين ما أخذتها وما أخرجها
اليمن وقيل له البخاري عن معاذ أنه قال لأهل اليمن اتقوا بكل خيس وأبليس أخذ
منكم مكان الصدقة فانه أرفق بكم وأنفع للمهاجرين والأنصار بالمدينة وفيه انقطاع
وقال الاسماعيلي أنه مرسل فلا حاجة فيه لاسمها مع معارضته لحديثه المتفق عليه الذي
تقدم وقد قال فيه بعض الرواة من الجزية بدل قوله الصدقة أو يحمل على أنه بعد كفاية
من في اليمن والأما كان معاذ أيضا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله من مخلاف

شهير) وقال الحارثي معناه
ما تقدم لك من الخير الذي علمته
هو لك يؤيد ظاهر هذا الحديث
ما رواه الدارقطني في غرائب
مالك من حديث أبي سعيد
مرفوعا إذا لم الكافر فخن
اسلامه كتب الله له كل حسنة
كان زلفها ومجانته كل سيئة
كان زلفها وكان عليه بعد ذلك
الحسنة بعشر أمثالها إلى
سبع مائة ضعف والسيئة بعثها
إلا أن يتوب أو زاله عنها لكن
هذا لا يخرج على التواعد
الاصولية لأن الكافر لا تصح
فيه في حال كفره عبادة لأن
شروطها النية وهي متعذرة
منه وانما يكتب له ذلك
الخير بعد اسلامه تفضلا
من الله مستأنفا قال في الفتح
وأما من قال أن الكافر لا يثاب
فحمل معنى الحديث على وجوه
أخرى منها أن يكون المعنى أنك
يقتلك ذلك اكتسبت طبعا
جميلة فانتفعت بتلك الطباع
في الاسلام أو تكون تلك العادة
قد مهدت لك معونة على فعل
الخير أو أنك اكتسبت بذلك ثناء
جميلا فهو ياف لك في الاسلام أو
أنك ببركة الخير هديت إلى الاسلام
لأن المبادئ عنوان الغايات
أو أنك بتلك الأفعال رزقت
الرزق الواسع قال ابن الجوزي

قيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى عن جوابه فإنه سأل هل لي فيها من أجر فقال أسلمت على
ما أسلفت من خير والعق في خير فيك أنه أراد أنك قد فعلت خيرا والخير يدح فاعله ويجازي عليه في الدنيا فقد روى مسلم بن

لحديث أنس مرفوعا يثاب في الدنيا بالرزق على ما يفعله من جهته قال ابن المنير لم يثبت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه قال
الحافظ ابن حجر لا مانع من أن الله يصف إلى إحسانه في الإسلام ثواب ما ٣٩ كان صدر منه في الكفر فضلا

واحسانا انتهى وفي هذا
الحديث الحديث والعنة
ورواية تاجي عن تاجي عن
صحابي وأخرجه أيضا في البيوع
والأدب والعقود وأخرجه مسلم
في الإيمان (عن أبي موسى
رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال الخازن المسلم
الأمين الذي ينفذ بشأنه مكسورة
مذلة ومحفقة مضارغ أنه قد
أوفى من الأفعال أو من
التفصيل وهو الأمضاء) وربما
قال يعطى ما أمر به من الصدقة
(كأموالهم فطاب به نفسه
فبدفه إلى) الشخص (الذي
أمره) مبدئيا للمفعول أي الذي
أمر الأمر به (به) أي بأدفع
(أحد المصدقين) بفتح القاف
لكن أجره غير مضاعف له عشر
حسنات بخلاف رب المال فهو
نحو قولهم في المبالغة القلم أحد
الساكنين وقيد الخازن بكونه
مسلمًا لأن الكافر لانهلة
وبكونه أمينًا لأن الخائن غير
مأجور ورتب الأجر على
إعطائه ما أمر به فلا يكون خائفا
أيضا وان تكون نفسه بذلك
طيبة تتلوا بعد دم النية فيفقد
الأجر والخيال كل الخيال من
بخل بمال غيره وان يعطى من
أمر بالدفع إليه لغيره وهذا
الحديث أخرجه أيضا في الوكالة

الخفيه دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان زكاه ما له لاهل البلد الذي انتقل منه
مهما أمكن إبطال ذلك اليهم (وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بعثه إلى اليمن فقال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الإبل والبقرة
من البقرة واهأبوداود وابن ماجه والبخاريان المقدري في حديث أبي بكر تدل على أن
القيمة لا تنزع والا كانت تلك الجبرانات عبثا) الحديث صحيحه الحاكم على شرطهما
وفي إسناده عطاء عن معاذ لم يسمع منه لأنه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته
بسنة وقال البخاري لا نعلم أن عطاء مع من معاذ وقد استدلل بهذا الحديث من قال أنهم اتجيب
الزكاة من العين ولا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند عدمها وعدم الجنس وبذلك قال الهادي
والقاسم والشافعي والامام يحيى وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله أنهم يتجزئ مطاوعا وبه قال
الناصر والمنصور وبالله وأبو العباس وزيد بن علي واستدلوا بقول معاذ أتوني بكل خمس
وأبليس فإن الخبيث واللبس ليس القيمة عن الاعيان التي تجب فيها الزكاة وهو مع كونه
فعل صحابي لا حجة فيه فيه انقطاع وإرسال كما قدمنا في الشرح للحديث الذي قبل هذا
فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند قول الجبرانات بضم
الجيم جمع جبران وهو ما يجبر به الشيء وذلك فهو قوله في حديث أبي بكر السابق ويجعل
معها شاقين أن استيسر تاله أو عشرين درهما فان ذلك وتحوه يدل على أن الزكاة واجبة
في العين ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذلك عبثا لأنهم يتخلف باختلاف الأزمنة
والامكانة فتقدير الجبران بمقدار معلوم لا يناسب تتعلق الوجوب بالقيمة وقد تقدمت
الإشارة إلى طرف من هذا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها مغرما رواه
ابن ماجه وعن عبد الله بن أبي أوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه
قوم بصدقة قال اللهم صل عليهم فاتاد أبي أوفى بصدقة فقال اللهم صل على آل أبي
أوفى متفق عليه) الحديث الأول إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا سويد بن سعيد
حدثنا الوليد بن مسلم عن الجعفي بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة فذكره والبخاري بن
عبيد الطنجي متروك وسويد بن سعيد فيه مقال وفي الباب عن وائل بن حجر عند النسائي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه
وفي آله قوله فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا كأنه جعل هذا القول نفس الثواب لما كان له
دخل في زيادة الثواب قل الله اللهم صل عليهم في رواية على آل فلان وفي أخرى على فلان
قوله على آل أبي أوفى يريد أبأوفى نفسه لأن آل يطلق على ذات النبي كقوله في قصة
أبي موسى لقد أتوني من ماران من أمير آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل
الجليل القدر واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحرث الأسدي ثم هو وابنه عبد الله به

والاجارة ومسلم في الزكاة وكذا أبوداود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ما من يوم يصبح العباد فيه) ينزل فيه أحد (الأملاك) ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعطه ثقتا (خالقا) بفتح

اللام أى عروضا كقوله تعالى وما أنفقتم من شئ فهو حرفة والله تعالى فى ذلك فاعلم أن أعطى وانقى الى قوله العسرى
مسكانا فلما زاد ابن أبى حاتم عن أبى
٤٠

الرضا وان تحت الشجرة واستدل بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه
مالك والجمهور قال ابن النين وهذا الحديث يعكس عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعوه
أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث وأجيب عنه بأن أصل الصلاة للدعا
الأنية يختلف بحسب المدعولة فصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته دعاء لهم
بالمغفرة وصلاة أمته دعاء له بزيادة القرينة والزلفى ولذلك كانت لا تليق بغيره وفيه ليل على
أنه يستحب الدعاء عند أخذ الزكاة عليها وأوجب به بعض أهل الظاهر وحكاها الحنابلة
وبه البعض الشافعية وأجيب بأنه لو كان واجبا لكان النبي صلى الله عليه وسلم
الساعة ولأن سائر ما يأخذها الإمام من الصدقات والديون وغيرها لا يجب عليه فيه
الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيجوز أن يكون الوجوب خاصا به ليكون صدقته
صلى الله عليه وآله وسلم سكالهم بخلاف غيره

(باب من دفع صدقته الى من ظنه من أهلها فبان غنيا)

(عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رجل لا تصدقن بصدقته
تخرج بصدقته فوضعها فى يد سارق فصبحوا يتصدقون تصدق على سارق فقال الله لهم لا
الجد على سارق لا تصدقن بصدقته فخرج بصدقته فوضعها فى يد زانية فاصبحوا يتصدقون
تصدق الليلة على زانية فقال الله لهم لا تصدقن بصدقته فخرج بصدقته فوضعها فى يد غنى
فقال الله لهم لا تصدقن بصدقته فخرج بصدقته فوضعها فى يد غنى فقامت زانية فقالت
لهما زانية وعلى سارق وعلى غنى فأتى فقيل له أما صدقتك فقد قبرت أما الزانية فلعن الله
به من زناها ولعل السارق أن يمتنع به عن سرقة وأهل الغنى أن يعترف بصدقته مما آتاه
الله عز وجل متفق عليه) قوله قال رجل وقع عند أحد من طريق ابن الهيثم عن
الأعرج فى هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل قوله لا تصدقن زانية رواية متفق
عليها الآية وهذا اللفظ من باب الالتزام كالنذر والقسمة فيه مقدر كقوله قال
والله لا تصدقن قوله فى يد سارق أى وهو لا يعلم أنه سارق وكذلك على زانية وكذلك على
غنى قوله تصدق بضم أوله على البناء المجعول قوله لك الحمد أى لاني لأن صدقتى وقعت
فى يد من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بارادتك لا بارادتي قال الطيبي لما عزم أن
يتصدق على مستحق فوضعها بيد سارق جلد الله على أنه لم يقدر له أن يتصدق على من هو
أسوأ حالا أو أجرى الحمد مجرى التسبيح فى استعماله عند مشاهدته ما يتوجب منه تعظيما
لله تعالى فلما أعجبوا من فعله تعجبوا أيضا فقال الله لك الحمد على سارق أى تصدقت
عليه فهو متعلق بمعدوف قال الحافظ ولا يخفى بعد هذا الوجه وأما الذى قبله فأبعد منه
والذى يظهر الأقول وأنه سلم وفوض ورضى بقضاء الله فحمد الله سبحانه على ذلك الحال لأنه

بقوله اللهم اعط مسكانا فها هو
من قبيل المشاكاة لأن التلف
ليس بعطية وظاهره كما قال
القرطبي يسم الواجبات
والمدونات لكن المسمى عن
المسدرات لا يستحق الدعاء
بالتلف نعم إذا غلب عليه البخل
المذموم بحيث لا تطيب نفسه
بإخراج ما أمر به إذا أخرجه
ورواة هذا الحديث كاهم
مدنيون وأخرجه مسلم فى الزكاة
والناسا فى عشرة النساء وكذا
أخرجه من حديث أبى الدرداء
أحمد وابن حبان فى صحيحه
والحاكم وصححه والبيهقى
من طريق الحاكم بلفظ ما من
يوم طاعت فيه شمس الأركان
يجنبتهما مديان يناديان نداء
يسمعه خلق الله كاهم غير الثقلين
يا أيها الناس هاؤا الى ربكم ان
ما قل وكفى خير مما كثروا له
ولا آت الشمس الا وكان
يجنبتهما مديان يناديان نداء
يسمعه خلق الله كاهم غير الثقلين
اللهم اعط مئة فخالقا واعط
مسكانا فلما أنزل الله فى ذلك قرآنا
فى قول المالكين يا أيها الناس
هاؤا الى ربكم فى سورة يونس
والله يدعوا الى دار السلام
وهم دى من يشاء الى صراط
مستقيم وأنزل الله فى قوله ما اللهم
اعط مئة فخالقا والليل إذا يغشى

والله اذا تجلى الى قوله للعسرى وقوله يجنبتهما مئة جنبه بفتح الجيم وسكون النون وهى الناحية
وفى الحديث الترغيب فى الاتفاق فى وجوه البرهان ذلك موعود عليه بالخلف فى العاجل وزيادة على الثواب الآجل ونقصت

الآية الكريمة الوعد بالتيسير إن شفق في وجوه البر والوعيد بالتيسير بعكسه والتيسير المذكور أعظم من أن يكون
لاحوال الدنيا أو لحوال الآخرة وكذا دعاء الملك بالخلاف

٤١

المجود على جميع الاحوال لا يحمده على المكر وهو سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان اذا رأى ما لا يهجه قال الحمد لله على كل حال قوله فأتى فقبل له في رواية
 الطبراني فساء ذلك فأتى في منامه وكذلك أخرجه أبو نعيم والاسماعيلي وفيه تعيين أحد
 الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره قال الكرماني قوله أتى أي أرى في المنام أو سمع
 هاتفا ملكا أو غيره وأخبره نبي أو أفضاء عالم وقال غيره أو أناه ملك فكلما فقد كان الملازمة
 تكلم بعضهم في بعض الامور وقد ظهر عساف ان الواقع هو الاول دون غيره قوله
 اما صدقت فقد قبلت في رواية للطبراني ان الله قد قبل صدقتك في الحديث دلالة على ان
 الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ولهذا تعجبوا وفيه انية
 المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولولم تقع الموقع واختلف الفقهاء في الاجزاء
 اذا كان ذلك في زكاة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا المنع ولهذا ترجم
 البخاري على هذا الحديث باللفظ الاستفهام فقال باب اذا صدق على غنى وهو لا يعلم ولم
 يجزم بالحكم قال في الصحيح فان قيل ان الخبر إنما ضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيه سأل
 قبول الصدقة برؤيا صادقة اذ اقية فمن أين يقع تعميم الحكم فالجواب ان التخصيص
 في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعديده الحكم فيمقتضى ارتباط القبول
 بهذه الاسباب انتهى

(باب براءة المال بالدعوى الى السلطان مع العدل والجور
 وانه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب به عن شيء)

(عن أنس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أدبت الزكاة الى رسولك
 فقد برئت منها الى الله ورسوله قال نعم اذا أدبتم الى رسولي وقد برئت منها الى الله ورسوله
 قلت أجزأها واتمها على من بدلها حتى تصير لاجد وقد احتج بعمومه من يرى المجلة الى الامام
 اذا هلك عنده من ضمان الفقراء ذنون الملاك وعن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال انه استكون بعدى أثره وامور تنسكرونها قالوا يا رسول الله فما
 تأمرنا قال تؤدوا الحق الذي عليكم وتساوون الله الذي لكم متفق عليه وعن وائل بن
 حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسأله فقال رأيت ان كان عابسا
 أمرا يئمه عونا حتما ويسألوا بحقه سم فقال امعوا وأطيعوا فانما عابهم سم ما جعلوا
 عليكم ما حاتم رواه مسلم والترمذي وصححه الحديث الاول أخرجه أيضا الحرث بن
 وهب وأورد الحفاظ في التلخيص وسكت عنه وفي الباب عن جابر بن عتيك مرفوعا
 عند أبي داود بلفظ سبأكم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرجبوا بهم واخلوا بينهم
 وبين مايتبعون فان عدلوا فلا تقسمهم وان ظلموا فاعلموا وأرضوهم فان تمامز كاتكم
 رضاهم وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبراني في الاوسط مرفوعا دفعوا اليهم ماصلوا

ذلك المال بعينه أو تلف نفس
 صاحب المال أو المراد به فوات
 أعمال البر بالتشاغل بغيرها قال
 الزهري الاتفاق الممدوح ما كان
 في الطاعات وعلى العيال
 والضيقات والتطوعات (وعنه)
 أي عن أبي هريرة (رضي الله
 عنه انه سمع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول
 مثل البخيل والمنفق كمثل
 رجلين عليهما اجبتان من
 حديث الاكثر انهما بالموحدة وفي
 رواية بالنون وهي بالموحدة
 ثوب مخصوص ولا مانع من
 اطلاقه على الدرع (من ثديهما)
 جميع ثدي (الى تراقيهما) جمع
 ترقة العظم من المنرفين في
 أعلى الصدر من رأس المسكين
 الى طرف ثغرة البحر (فأما
 المنفق فلا ينفق) شيئا (الا
 سبغت) أي امتدت وغطت (أو
 وفرت) من الوفور والشك
 من الراوي اي كادت (على
 جاده حتى تخفى) أي تسبغ وتروفي
 رواية تجن من أجن الشيء اذا
 ستره (بأنه) أي أصابعه وروى
 ثيابه وهو تصفيف وفي رواية
 حتى تغشى أنامله (وتعفو
 ثمره) تقول عفت الديار اذا
 درست وعفاها الريح اذا
 طمسها وهو في الحديث متعدد
 أي غمخ أو مشيه لسبوغها

يعني ان الصدقة تسبغ ثياب المتصدق كما يستر الثوب الذي يجير
 علي الارض أثر مشي لابس به ويرور الذيل عليه فضرب المثل بدرع سابعة فاستر سبغت عليه حتى سترت جميع بدنه والمراد ان

٦ نيل ع

الجواب اذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت بها نفسه فتوسعت بالانفاق (واما الخيل فلا يريدان يتفق شيئا الا لزمت) أي
 النصقت (كل حاققة) يسكون الالام ٤٢ (مكانهم انهم يوسعونها ولا تنسج) ضرب المثل برجل أراد ان يلبس

درعا يستجن به فحالت يدها بين يدي
 وبين ان تمر على سائر جسده
 فاحسنت في عنقه فلم تمت ترقوته
 والمعنى ان الخيل اذا حدثت
 نفسه بالصدقة ثبتت نفسه
 وضاق صدره وانقبضت يدها
 (عن أبي موسى رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال على كل مسلم صدقة) أي على
 سبيل الاستحباب المأكد ولا
 تنق في المال سوى الزكاة الا
 على سبيل النسيب ومكارم
 الاخلاق كما قاله الجمهور (فقالوا
 يا بني الله فمن لم يجد ما يصدق به
 قال يعمل يده فيمنع نفسه
 ويصدق قالوا فان لم يجد قال
 يعين ذا الحاجة الملهوف)
 أي المظلوم والعاجز (قالوا فان
 لم يجد أي لم يتدر) قال فليعمل
 بالمعروف) وعند البخاري في
 الادب من وجه آخر عن شعبة
 قال امر بالخير أو بالمعروف وزاد
 أبو داود والطائسي وينهى
 عن المنكر (وليسك عن الشر
 فانها) أي الخصلة التي هي
 الامساك (له) أي للامساك
 (صدقة) وظاهره ان الامر
 بالمعروف والامساك عن الشر
 رتبة واحدة وليس كذلك بل
 الامساك هو الرتبة الاخيرة قال
 الزين بن المنبر انما يحصل ذلك
 للممسك عن الشر اذا نوى
 بالامساك القرينة بخلاف محض
 الترك والامساك أعظم من ان يكون عن غيره فمكانه تصدق عليه بالامساك منه فان كان شره لا يتعدى

الشمس وعن ابن عمر وسعيد بن أبي وقاص وأبي هريرة وأبي سعيد وسعيد بن منصور
 وابن أبي شيبة ان رجلا سألهم عن الدفع الى السلطان فقالوا ادفعها الى السلطان وفي
 رواية انه قال لهم هذا السلطان يفعل ما ترون فادفع اليه زكاتي قالوا نعم ورواه البيهقي
 عنهم وعن غيره هم أيضا وروى ابن أبي شيبة عن طريق قزعة قال قلت لابن عمر ان لي مالا
 فالي من ادفع زكاته قال ادفعها الى هؤلاء القوم يعني الاصهار قلت اذا اتخذت ذنوب اثينا
 وطيبا قال وان وفي رواية انه قال ادفعوا صدقة أموالكم الى من ولاه الله امركم فمن بر
 فأنفسه ومن أثم فعليه وفي الباب أيضا عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبة
 وعائشة واخرج البيهقي أيضا عن ابن عمر باسناد صحيح انه قال ادفعوها اليهم وان شربوا
 الخمر وواخرج أيضا من حديث أبي هريرة اذا أتاك المصدق فاعطه صدقتك فان اعتدى
 عليك فوله ظهرك ولا تمنعه وقيل اللهم اني احتسب عندك ما أخذتني قوله اثره بفتح
 الهـ مزه والهاء المثلثة هي اسم لاسثمار الرجل على أصحابه والاحاديث المذكورة في
 الباب استدل بها الجمهور وعلى جواز دفع الزكاة الى سلاطين الجور واجرائهم وحكي
 المهدي في البحر عن العترة وأحد قولي الشافعي انه لا يجوز دفع الزكاة الى الظالم ولا
 يجوزئ واسندوا بقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين ويحاج بان هذه الآية على تسليم
 صحة الاستدلال بها على محل النزاع عمومها تخص بالاحاديث المذكورة في الباب وقد
 زعم بعض المتأخرين ان الدلالة المذكورة لا تدل على مطالب الجورين لانهم في المصدق
 والنزاع في الواجب وهو غفلة عن حديث ابن مسعود وحديث وائل بن حجر المذكورين في
 الباب وقد حكي في التمهيد عن أحمد بن عيسى والباقر مثل قول الجمهور وكذلك عن
 المنصور وأبي مضر وقد استدل الاماني أيضا بما رواه ابن أبي شيبة عن خزيمة قال سألت
 ابن عمر عن الزكاة فقال ادفعها اليهم ثم سألته بعد ذلك فقال لا تدفعها اليهم فانهم قد
 أضاعوا الصلوة وهذا مع كونه قول صحابي ولا حجة فيه ضعيف الاسناد لانه من رواية
 جابر الجعفي ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للقائلين بالجواز بانهم لم يروا ذلك
 ولا تعداد بان عليا لم يثن على من أعطى الخمر وأجاب عن الاول بانه ليس باجتماع وعن
 الثاني بان ذلك كان له ذرا ومصلحة اذا تصبر بالاجزاء ولا يخفى ضعف هذا الجواب
 والحق ما ذهب اليه الجمهور من الجواز والاجزاء (وعن بشير بن الخصاصية قال قلنا

يا رسول الله ان قوم امن أصحاب الصدقة يعتدون علينا أفنمككم من أموالنا بقدر
 ما يعتدون علينا فقال لا رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه
 أبو داود والمنذرى وفي اسناده ديبم السدوسي ذكره ابن حبان في النقائ وقال
 في التقریب مقبول وفي الباب عن جرير بن عبد الله وأبي هريرة عن عبد الله بن أبي شيبة
 استدل به على انه لا يجوز كتم شيء عن المصدقين وان ظلموا وتعدوا وقد عورض ذلك
 بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من سئل ففوق ذلك فلا يعطه كما تقدم في حديث أنس

الترك والامساك أعظم من ان يكون عن غيره فمكانه تصدق عليه بالامساك منه فان كان شره لا يتعدى
 نفسه فقد تصدق على نفسه بان منهها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخليل من قوله فان لم يجد ترطيبا وانما هو الايضاح لما يفعله

من يجز عن خصلته من الخصال المذكورة فإنه يمكنه خصلته أخرى فمن أمكنه أن يعمل بيده فيصدق وأن يعيث المهور وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويسلك عن الشر فلا يفعل الجميع ٤٣ ومقصود هذا الباب ينزل منزلة

الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليهم أو يفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ومحصل ما ذكره في حديث

الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله وهي أمان المال أو غيره والمال ما حصل أو مكتسب وغير المال ما فعل وهو الإغاثة

والمترك وهو الامسالك انتهى وبسط في الفتح في بيان ذلك والذي ذكرناه فيه كفاية ورواة

هذا الحديث كوفيون الأشيخ البصري فبصري وشعبة فواسطي وفيه التحديث والعنونة ورواية الابن عن

أبيه عن جده وأخرجه مسلم والنسائي في الزكاة (عن أم عطية رضي الله عنها) أنها قالت بعث إلى نسيبة أم عطية

(الانصارية بشاة) من الصدقة (فأرسلت) نسيبة (إلى عائشة رضي الله عنها) وقد كان مقتضى

إظهار أن تقول بعث إلى بضير المتكلم الجرو ولكنها عبرت عن نفسها بالظاهر حجت قالت إلى نسيبة موضع المظهر الذي هو ضير المتكلم الجرو وراما على

سبيل الالتفات أو جردت من نفسها ذاتا تسمى نسيبة وإس أم عطية غير نسيبة بل هي هي ولخوف هذا التوهم زاد ابن

٤٣

الطويل الذي رواه عن كتاب أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم الجمع بين هذا الحديث وبين ذلك هذا لك قال ابن رسلان المراد بالمانع من التكمين أن ما أخذ

الساعي ظمأ يكون في ذمته لرب المال فإن قدر المالك على استرجاعه منه استرجعه والاستعقر في ذمته

* (باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكافهم حشدها إليه) *

(عن عبد الله بن عمر) وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم رواه أحمد وفي رواية لأحمد وأبو داود والجنب ولا تجنب ولا تؤخذ صدقاتهم

(إلا في ديارهم) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص وفي إسناده محمد ابن اسحق وقد عنع وفي الباب عن عمران بن حصين عن أنس عند أحمد وأبي داود والنسائي

والترمذي وابن حبان وصححه أحمد في حديث الباب وعن أنس عند أحمد والبخاري وابن حبان وعبد الرزاق وأخرجه النسائي عنه من وجه آخر قوله لا تجلب بفتح الجيم واللام ولا تجنب بفتح الجيم والنون قال ابن اسحق معنى لا تجلب أن تصدق الماشية في موضعها

ولا تجلب إلى المصدق ومعنى لا تجنب أن يكون المصدق باقصر مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه فمنه وأعن ذلك وفسر مالك الجلب بأن تجلب الفرس في السباق فيحرك وراه الشيء يستحب فيه فيسبق والجنب أن يجنب مع الفرس الذي سبق به فرسا آخر حتى إذا

دنا تحول الراسكب عن الفرس المجنوب فسبق قال ابن الأثير له تفسيران فذكرهما وتبعه المنذري في حاشيته والحديث يدل على أن المصدق هو الذي يأتي للصدقات ويأخذها على مياه أهلها الآن ذلك أسهل لهم

* (باب سمع الإمام الموأشي إذا تنوعت عنده) *

(عن أنس) قال عدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله بن أبي طلحة ليجنك فوافيته في يده الميسم يسم ابل الصدقة أخرجاه وابن ماجه دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسم غنما في آذانهم وعن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمران في

الظهر ناقة غنما فقال أمن نعم الصدقة أو من نعم الجزية قال أسلم من نعم الجزية وقال ان عليا يسم الجزية رواه الشافعي قوله الميسم بكسر الميم وسكون الياء التحمية وفتح السين المهملة وأصله موسم لأن فاهوا ولكنهم لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء وهي

الحديدة التي يوسم بها أي يعلّم بها وهو نظير الخاتم وفيه دليل على جواز رسم ابل الصدقة ويطوق بها غيرهما من الأنعام والحكمة في ذلك تمييزها وإيرد عا من أخذها ومن التقطها وليعرفها صاحبها فلا يشترها إذا تصدق بها أمثلة لا يعود في صدقته قال في الفتح ولم أقف على تصريح بها كان مكتوبا على ميسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن ابن الصباغ

السكن هنا عن الفربري قال أبو عبد الله أي البخاري نسيبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندكم شيء) قالت عائشة (فقلت لا) شيء عندنا (الأم أرسلت به) أم عطية (نسيبة من تلك الشاة) فقال هات فقد

بلغت منها) أي وصلت إلى الموضع الذي نحل فيه أصبر وترحم المليك الله صدق بهما عليهم فحدثت من هذا الحديث أو أمثال ذلك لأنه
 كان يجرم عليه أكل الصدقة وترحم البخاري لهذا الحديث ٤٤
 باللفظ باب قدركم يعطى من الزكاة ومن

من أضافه نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في ميسم الزكاة أو صدقة وقد كره
 بعض الخنفية الوسم بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وحديث الباب يخص
 هذا العموم فهو حجة عليه وفي الحديث اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه
 وجواز أخير القسمة لأنهم لم يثبتوا الاستغنى عن الوسم قوله إن عليه بالميسم الجزية الخ فيه
 دليل على أن الوسم بابل الجزية كان يفعل في أيام الصحابة كما كان يوسم بابل الصدقة

(أبواب الأضاف الثمانية) *

(باب ما جاء في النقيير والمساكين والمسئلة والغنى) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين الذي تردده التمرة
 والتمران ولا اللقمة واللقمة متان إنما المسكين الذي يتعفف أقرؤا أن شئتم لا يسألون
 الناس الحافا وفي لفظ ليس المسكين الذي يطوف على الناس تردده اللقمة واللقمة متان
 والفرقة والتمران ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن به فيتم صدق عليه ولا
 يقوم فيسأل الناس متفق عليهم ما) قوله ولا اللقمة واللقمة متان في رواية للبخاري الأكاة
 والاكتان قوله يغنيه هذه صفة زائدة على الغنى المبني إذ لا يلزم من حصول اليسار
 للمعسر أن يغني به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر وكأن المعنى نفى اليسار المقيد بدلالته يغنيه
 مع وجود أصل اليسار وفي الحديث دليل على أن المسكين هو الجامع بين عدم الغنى
 وعدم تقطن الناس له لما ينظر به لاجل تعففه وتظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة
 ومع هذا فهو مستعفف عن السؤال وقد استدلل به من يقول أن الفقير أسوأ حالاً من
 المسكين وأن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء له ويؤيده قوله
 تعالى أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فسميهم مساكين مع أن لهم
 سفينة يعملون فيها وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور كما قال في الفتح وذهب أبو حنيفة
 والعترة إلى أن المسكين دون الفقير واستدلوا بقوله تعالى أو مسكيناً ذمتم به قالوا لأن
 المراد أنه يلصق بالتراب للعري وقال ابن القاسم وأصحاب مالك أنهم ماسوا وروى عن
 أبي يوسف ورجحه الجلال قال لأن المسكنة لازمة للفقير إذ ليس معناها الذل والهوان
 فإنه ربما كان بغنى النفس أعز من الملوك الأكابر بل معناها الهجـز عن إدراك المطالب
 الدنيوية والعاجز سالك عن الانتماض إلى مطالبه انتهى وقيل الفقير الذي يسأل
 والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال وظاهرهما أيضاً أن المسكين من اتصف بالتعفف
 وعدم الخفاف في السؤال لكن قال ابن بطال بمعناه المسكين الكامل وليس المراد في
 أصل المسكنة بل هو كقوله أنثرون من المفلس الحديث وقوله تعالى ليس البر إلا به
 وكذا قرره القرطبي وغير واحد ومن جملة حجج القول الأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 اللهم أحيني مسكيناً مع تفرقه من الفقر والذي ينبغي أن يعول عليه أنه يقال المسكين

الصدقة وحكم من أعطى ثمة
 انتهى وأشار بذلك إلى الرد على
 من كره أن يدفع إلى شخص واحد
 قدر الثواب وهو محكي عن أبي
 حنيفة وقال محمد بن الحسن
 لا بأس به وقال غيره لفظ الصدقة
 بسم الترض والنفس والزكاة
 كذلك أكنه الإطلاق غالبه الأعلى
 المنروض دون التماثل ع نهى
 أنخص من الصدقة من هذا
 الوجه وإنظر الصدقة من حيث
 الإطلاق على الفرض ترادف
 الزكاة لأن حيث الإطلاق على
 التمثيل وقد تكرر في الأحاديث
 لفظ الصدقة على المفروضة
 ولكن الأغلب التفرقة والله
 أعلم (عن أنس رضي الله عنه
 أن أبا بكر الصديق رضي الله
 عنه كتب له) الفريضة التي
 تؤخذ في زكاة الحميم (التي
 أمر الله رسوله صلى الله
 عليه وآله وسلم) بهم (ومن
 بلغت صدقته بنت مخاض) بأن
 كان عنده من الإبل خمس
 وعشرون إلى خمس وثلاثين
 وبنت المخاض الأنثى من الإبل
 وهي التي تم لها عام سميت به لأن
 أمها آن لها أن تلحق بالمخاض
 وهو وجع الولادة وإن لم تحمل
 (وليس عنده) أي بنت المخاض
 موجودة (وعنده بنت لبون)
 أنثى وهي التي آن لها مهان تند

فصير لبونا فإنها تقبل منه) أي من المال من الزكاة (ويعطيه المصدق) كحدث أخذ الصدقة
 وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة (عشرين درهما) نضمة من النقرة الخالصة وهي المراد بالدرهم الشرعية حيث أطلقت (أو

ثانين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الابل (فان لم يكن بمئدة) أى المالك (بنت مخاض على وجهها) المأروض (وعندة ابن لبون) ذكر (قائه يقبل منه) وان كان أقل قيمة منه ما ولا يكف ٤٥ تحصيلها (وليس معه شئ) وهذا طرف من

حديث الصدقات ودلالته على الترجمة من جهة قبول ما هو انفس مما يجب على المتصدق واعطاؤه التفاوت من جنس غير جنس الواجب وكذا العكس وأجيب بأنه لو كان كذلك لكان ينظر ما بين السنين في القيمة في كان الترضيز يتارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الامكنة والازمنة فلقد قدر الشارع التفاوت بقدر معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في مثل ذلك قاله في فتح الباري ورواته بصريون وفيه التحديث وآخرجه البخاري في مواضع قال صاحب التلويح أى في عشرة مواضع باسناد واحد مقطعا من حديث ثمانية عن أنس وآخرجه أبو داود في الزكاة وكذلك النسائي وابن ماجه (وعنه) أى عن أنس (رضي الله عنه أن أبابكر رضي الله عنه كتب له الفريضة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية المالك كثرة (الصدقة) فيقل ماله أو خشية المصدق قلها فأمر كل واحد منهما ان لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفرق وهذا التأويل قاله الشافعي وقال مالك في الموطا

من اجتمعت له الاوصاف المذكورة في الحديث والفقير من كان ضد الغني كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة وسـ. أى تحقيق الغنى فيقال ان عدم الغنى فقير ولان عدمه مع التعفف عن السؤال وعدم تقطن الناس له مسكين وقيل ان الفقير من يجد القوت والمسكين من لا شئ له وقيل الفقير المحتاج والمسكين من أذله الفقر حتى هذب صاحب القاموس (وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال المسئلة لا تحل الا لثلاثة تدبى وسمدقع أولدى عرم مفضاع أولدى دم موجه رواه أحمد وأبو داود وفيه تنبيه على ان العارم لا يأخذ مع الغنى وعن عبد الله بن عمر وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى رواه الثلاثة الا ابن ماجه والنسائي لكنه لهما من حديث أبي هريرة ولا احمد الحديثان وعن عبيد الله بن عدى بن الخماران رجلين أخبراه انهما أتيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألانه من الصدقة قلب فيهما البصر وراهما جلد ين فقال ان شئتما أعطيتكما وكما ولا حظ في الغنى ولا لقوى مكتسب رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال أحمد هذا أجوده اسنادا) حديث أنس أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذى وخسسته وقال لانعرفه الا من حديث الاخضر بن يحيى لان انتهى والاخضر بن يحيى قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه وحديث عبد الله بن عمر وحسنه الترمذى وذكر ان شعبه لم يرفعه وفي اسناده ربحان ابن يزيد وثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي شيخ مجهول وقال بعضهم لم يصح اسناد هذا الحديث وانما هو موقوف على عبد الله بن عمرو وقال أبو داود الا حديث الآخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضه الذى مرة سوى وبعضه الذى مرة قوى وحديث عبيد الله بن عدى بن الخمار أخرجه أيضا الدارقطنى وروى عن أحمد انه قال ما أجوده من حديث وحديث أبي هريرة الذى أشار اليه المصنف أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن طلحة عند الدارقطنى وعن ابن عمر عن ابن عدى وعن حبشى بن جندادة عند الترمذى وعن جابر عند الدارقطنى وعن أبي زميل عن رجل من بني هلال عند أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عنه بدالطبرانى قوله مدقع بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر القاف وهو الفقر الشديد المصالح صاحبها بالدعاء وهى الارض التى لا نبات بها قوله أولدى عرم مقطوع الغنى بضم الغين المعجمة وسكون الراء هو ما يلزم أدائه كلفا لا في مقابلة عوض والمقطوع بضم الميم وسكون الفاء وكسر الطاء المعجمة وبالعين المهملة وهو الشديد الشنيع الذى جاوز الحد قوله أولدى دم موجه هو الذى يتحمل دية عن قريبه أو حميمه أو نسيبه القاتل يدفعها إلى أولياء المقتول وان لم يدفعها قتل قريبه أو حميمه الذى يتوجه لقتله وإراقة دمه والحديث يدل على جواز المسئلة لهؤلاء الثلاثة قوله لا تحل الصدقة لغنى قد اختلفت المذهب في المقدار الذى يصير به

معناه أن يكون الفقر الثلاثة اكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجوزها حتى لا يجب عليهم كاهم فيها الا شاة واحدة أو يكون الخليلين ما تبا شاة وشاة ان فيكون عليهم فيها ثلاث شياه فبقر فانما حتى لا يكون على كل واحد الا شاة

واحدة تصرف الخطاب لاله الا وقال ابو حنيفة معنى لا يجتمع بين متفرق ان يكون بين رجلين أربعون شاة فاذا اجمعها
فشاة واحدة فافرقا فلا شيء ولا يفرق بين مجتمع أن يكون
٤٦

الرجل غنيا فذهبت الهادوية والحنفية الى أن الغنى من ملاك النصاب فيصير عليه أخذ
الزكاة واحتجوا بما تقدم في حديث معاذ بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤخذ من
أغنياهم وترد في فقرائهم قالوا فوصف من يؤخذ منه الزكاة بالغنى وقد قال لا تحل
الصدقة لغنى وقال بعضهم غوم وجمد ما يغديه وبغشبه حكماء الخطابي واستدل
أنرجبه أبو داود وابن حبان وصححه عن سهل بن الحنظلية قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من آل وعنده ما يغنيه فأنما يستكسر من النار قالوا يا رسول الله وما يغنيه
قال قدر ما يغديه وبغشبه وسأني وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق وجاعة
من أهل العلم هو من كان عنده خمسة درهما أو قيمتها واستدلوا بحديث ابن مسعود
عند الترمذي وغيره مرفوعا من يسأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومستهلة في
وجهه خوفا قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسة درهما أو حياهم من الذهب
وسأني وقال الشافعي وجاعة إذا كان عنده خمسة درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن
يأخذ من الزكاة وروى عن الشافعي أن الرجل قد يكون غنيا بالدرهم مع الكسب ولا
يغنيه إلا مع ضعة في نفسه وكثرة عياله وقال أبو عبيد بن سلام حوم وجمد أربعين
درهما واستدل بحديث أبي سعيد الآتي بلفظ وله قيمة أو قيمة لأن الأربعين الدرهم قيمة
الأوقية وقيل هو من لا يكفيه سعة أرضه للسنة حكاه في البحر عن أبي طالب والمرضى
قوله ولا الذي مرسى مرة بكسر الميم وتشديد الراء قال الجوهرى المرة القوة وشدة
العقل ورجل مرسى أى قوى ذو مرة وقال غيره المرة القوة على الكسب والعمل وإطلاق
المرة هنا وهى القوة مقيد بالحديث الذى بعده أعنى قوله ولا قوى مكتسب فيؤخذ من
الحديثين أن مجرد القوة لا يقتضى عدم الاستحقاق إلا إذا قرن بها الكسب وقوله سوى
أى مستوى الخلق قاله الجوهرى والمراد استواء الأعضاء وسلامتها قوله جلدين
باسكان اللام أى قوين شديدين قال الجوهرى الجلد بفتح اللام هو الصلابة والجلادة
تقول منه جلد الرجل بالضم فهو جلد يعنى باسكان اللام وجلد بين الجلد والجلادة
قوله مكتسب أى مكتسب قدر كفايته وفيه دليل على أنه يستحب للامام أو المالك الوعظ
والتهذير ونعريف الناس بأن الصدقة لا تحل لغنى ولاذى قوة على الكسب كما فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون ذلك برفق (وعن الحسن بن علي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سائل حق وإن جاء على فرس رواه أحمد وأبو داود
وهو حجة في قبول قول السائل من غير تحليل واحسان الظن به وعن أبي سعيد قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل وله قيمة أو قيمة فقد ألحق رواه أحمد وأبو
داود والنسائي وعن سهل بن الحنظلية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من
سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكسر من جهنم قالوا يا رسول الله وما يغنيه قال ما يغديه

أربعين أربعين ثلاث شاة
وقال أبو يوسف معنى الاقول أن
يكون للرجل ثمانون شاة فاذا اجتمع
المصدق قال شى يسنى وبين
اخو لكل واحد عشر ولا
زكاة أو يكون له أربعون
ولاخونه أربعون فيقول كلها
لى فشاة (وفى رواية عنه) أى
عن أنس رضى الله عنه (أن أبا
بكر رضى الله عنه كتب له
الفرصة التى فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وما
كان من خيلطين فأنهم ما
يتراجعان بينهما بالسوية) يريد
أن المصدق إذا أخذ من أحد
الخيلطين ما وجب أو بعضه من
قال أحدهما فأنه يرجع الخياط
الذى منه الواجب أو بعضه
بقدر حصصه الذى خالطه من
مجموع المالكين مثلا فى المذلى
كالثمار والحبوب وقيمة فى
المقوم كالابل والبقر والغنم فلو
كان لكل منهما عشرون شاة رجع
الخيلط على خيلطه بقيمة نصف
شاة لأن نصف شاة لغير مثالية
ولو كان لهما مائة ولا أكثر
نجمون فأخذ الساعى الشاتين
الواجبتين من صاحب المائة
رجع بثلاث قيمتها أو من صاحب
الخمسين رجع بثلاثي قيمتها أو من
كل واحد شاة رجع صاحب
المائة بثلاث قيمة شاة وصاحب

الخمسين بثلاثي قيمة شاة (عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن أبا سأل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الهجرة) أى أن يهاجروا على الإقامة بالمدينة ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح

(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ويحك) كلمة رحمة وتوقع ان وقع في هلكة لا يستحقها (ان شأنها) أى القيام بحق الهجرة
(شديد) لا يستطيع القيام بها الا القليل ولعلها كانت متعذرة ٤٧ على السائل شاقعة عليه فلم يجبه اليه

(فهل لك من ابل تؤدى صدقتهم
زكاهم) (قال نعم) لى ابل أودى
زكاهم) (قال فاعمل من وراء
البحار) أى القرى والمدن وكان
قال اذا كنت تؤدى فرض
الله عليك فى نفسك ومالك فلا
تبالى ان تقيم فى بيتك ولو كنت
فى ابعـد مكان (فان الله ان
يتربك) أى ينقصك (من) ثواب
(عملك شياً) وهذا الحديث أخرجه
أيضاً فى الهجرة والادب والهيبة
ومسلم فى المغازى وأبو داود فى
الجهاد والنسائى فى البيعة
والسير (عن أنس رضى الله
عنه أن أبابكر رضى الله عنه
كتب له فريضة الصدقة التى أمر
الله رسوله صلى الله عليه وآله
(وسلم من بلغت عنده من الابل
صدقة الجذعة) بفتح الجيم
والذال المججمة التى لها أربع
سنين وطعنت فى الخامسة (وليس
عنده جذعة وعنده حققة) بكسر
الحاء وفتح القاف المشددة التى لها
ثلاث سنين وطعنت فى الرابعة
(فانهم اتقبل منه الحققة ويجعل معها
شاتين) بصفة الشاة المخرجة عن
خمس من الابل يدفعها لاصدق
(ان استيسر تاله) أى وجد تافى
مانيته (أو عشرين درهما) فضة
من النقرة وكل منهما أصل فى
نفسه لا يبدل لانه قد خیر فيه ما كان
ذلك معه لو ما لا يجبرى مجرى

أوبعش به رواه أحمد واحتج به وأبو داود وقال يعقوب بن يعشوب وعنه حكيم بن جبير عن
محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من سأل ولده ما يغنيه جاءت يوم القيامة خدوشا وكدوشا فى وجهه قالوا
يا رسول الله وما غناه قال نخسون درهما أو حساب من الذهب رواه الجماعة وزاد أبو
داود وابن ماجه والترمذى فقال رجل اسقيا ان شعباً لا يحدث عن حكيم بن جبير فقال
سفيان حدثنا زيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) أما حديث الحسن بن علي فالذى
وقفنا عليه فى التسخن الصحيحة من هذا الكتاب ان الراوى للحديث الحسن بن علي وفى
سنن أبي داود وغيرهما ان الراوى للحديث الحسين بن علي وهذا الحديث فى الحديث فى
ابن أبي يحيى سئل عنه أبو حاتم الرازى فقال مجهول وقال أبو علي سعيد بن عثمان بن
السكرى قدرى من وجوه صحاح حضور الحسين بن علي عند رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وأبعه بين يديه وتقبيله إياه فأما الرواية التى برويها عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فكلها امر أسهل وقال أبو القاسم البغوى فى مجملته نحو من ذلك وقال أبو
عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأراه ولم يكن يذنه
وبين أخيه الحسن بن علي الاظهر واحد وحديث أبي سعيد سكنت عنه أبو داود والترمذى
ورجال اسناده ثقات وعبد الرحمن بن محمد وأبي الرجال المذكور فى اسناده قد وثقه أحمد
والدارقطنى وابن معين وذكر ابن حبان فى الثقات وقال ربما أخطأ وحديث سهل
أخبر به ابن حبان وصححه وحديث ابن مسعود حسنه الترمذى وقال وقد تكلم شعبه فى
حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث قولاً وان جاء على فرس فيه الامر بحسن الظن
بالمسلم الذى امتن نفسه بهذا السؤال فلا يقابل به بسوء الظن به واحتقاره بل يكرمه
بأظهار السرور وله وبقدران الفرس التى تحتسه عارية أو انه من يجوز له أخذ الزكاة
مع الغنى كمن تحمل جماله أو غرم غرمالاصلاح ذات البين قولاً وله قيمة أو قيمة قال أبو
داود زاد هشام فى روايته وكانت الاوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أربعين درهما قوله فقد ألحف قال الواحدى الاطراف فى اللغة هو الاطراف فى المسئلة
قال أبو الاسود الدؤلى ليس للسائل الملقف مثل الرد قال الزجاج معنى ألحف مثل
بالمسئلة والاطراف فى المسئلة هو ان يشتمل على وجوه الطلب بالمسئلة كاشتمال اللغات
فى التغطية وقال غيره معنى الاطراف فى المسئلة مأخوذ من قولهم ألحف الرجل اذ
مشى فى لحف الجبل وهو أصله كأنه ستمعمل الخشونة فى الطاب قولاً فأنما يستكثر أى
يطالب الكثرة قولاً ما يعقوب بفتح الغين الميم وتشدید الدال المهملة أى من الطعام بحيث
يشبعه قولاً ويعشبه بفتح العين أيضاً فعلى رواية التخيير يكون المعنى ان الانسان اذا
حصل له كفاية فى النهار غداً أو عشاء كفته واستغنى بها وعلى رواية الجمع يكون المعنى

تدبيل لقيمة لآخر لان فى الايام والامكنة فهو تنوع يض قدره الشارع كالصاع فى المصرة (ومن بلغت عنده صدقة
الحقة وليست عنده الحققة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق) (تخفيف الصادى الاساعى) عشرين

درهما أو شاتين ومن بلغت عمدة صدقة الحقة وليست عنده الابن لبون) أنبي (فإنما تقبل منه بنت لبون ويعطى) المصدق
عشر من درهما ومن بلغت صدقة بنت لبون) وهى التى لها ستان وطعنت ٤٨

بالتشديد وهو المال (شاتين أو
فى الثالثة) وعنده حقة فإنما تقبل
منه الحقة ويعطيه المصدق
بالخفيف وهو الساعى (عشرين
درهما أو شاتين ومن بلغت
صدقة بنت لبون وليست عنده
وعنده بنت مخاض) وهى التى
لها سنة وطعنت فى الثانية (فإنما
تقبل منه بنت مخاض ويعطى)
أى المال (معها) المصدق
(عشرين درهما أو شاتين) فيه
أن جبر كل مرتبة شاتين أو
عشرين درهما وجواز النزول
والصعود من الواجب عند فده
الى سن آخر بابه والخيار فى
الشاتين والدرهم لدفعها سواء
كان مالاً كما أرساها وفى
الصعود والنزول للمالك فى
الأصح وهذا الحديث طرف من
حديث أنس رضي الله عنه (أى عن أنس
رضي الله عنه أن أبابكر رضى
الله عنه كتب له هذا الكتاب لما
وجهه الى البحرين) أى عاملاً
عليها وهو اسم لافقيه مشهور
يشغل على مدن معروفة قاعدتها
هجر ودهك كذا ينطق به باقظ
التمنية والنسبة اليها بحجراتى
(بسم الله الرحمن الرحيم هذه
قريضة) أى نسخة قريضة
(الصدقة التى فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على
المسلمين) بفرض الله (والى أمر
الله به رسول الله صلى الله عليه وآله

أنه إذا حصل له فى يومه أكتان كتمه قوله خد وشابضم الخاء المعجمة جمع خدش وهو خش
الوجه بظفر أو حديدة أو نحوها ما قوله أو كدوشا بضم الكاف والدال المهملة وبعد
الواو شين معجمة جمع كدش وهو الخدش قوله أو حسابهم من الذهب هذه رواية أحمد
ورواية أبي داود وأوفيتهم من الذهب وهذه الأحاديث الثلاثة قد استدل بكل واحد منها
طائفة من المتأخرين فى خد الغنى وقد تقدم بيان ذلك ويجتمع بينهما أن القدر الذى يحرم
السؤال عنده حراً كثرها وهى الخمسون عملاً بالزيادة (وعن سمرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إن المسئلة كذبها الرجل ووجهه الآن يسأل الرجل سلطاناً أو
فى أمر لا بد منه رواه أبو داود والنسائي والترمذى وصححه وعن أبي هريرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يغدوا أحدكم فيحتمط على ظهره فيمصدق
منه ويستغنى به عن الناس خيره من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه منه فقضى عليه وعنه
أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من آل الناس أموالهم تكثر أفاعى يسأل
جراً فليس له أن يسأل أكثر من درهمين (ابن ماجه) قوله كد هذا اللفظ الترمذى
وابن حبان فى صحيحه ولفظ أبي داود كد وروح وهى آثار الخدوش قوله الآن يسأل الرجل
سلطاناً فيه دليل على جواز سؤال الساطن من الزكاة والخمس أو بيت المال أو نحو ذلك
فيخص به عموم أدلة تحريم السؤال قوله أو فى أمر لا بد منه فيه دليل على جواز المسئلة
عند الضرورة والحاجة التى لا بد عندها من السؤال نسأل الله السلامة قوله وعن
أبي هريرة الخ فيه الحديث على التعريف عن المسئلة والتزوي عنها ولو أمتهن المرأة نفسه
فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ولولا قبح المسئلة فى نظر الشرع لم يفضل ذلك
عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرداء لم يعط ولم يدخل على
المسؤول من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل وأما قوله خسره فليست بمعنى أفعال
الفضل اذ لا خير فى السؤال مع القدرة على الاكتساب والأصح عند الشافعية أن
سؤال من هذا حاله حرام ويحتمل أن يكون المراد بالخسره فيه بحيث يعتاد السائل
وتسمية الذى يعطاه خيراً وهو فى الحقيقة منكر قوله تكثر أفيه دليل على أن سؤال
المتكثير محرم وهو السؤال لصد الجوع من غير حاجة قوله فاعنا يسأل جراً الخ قال القاضى
عياض معناه أنه يعاقب بالنار قال ويحتمل أن يكون على ظاهره وأن الذى يأخذه بصير جراً
يكوى به كما ثبت فى مانع الزكاة (وعن خالد بن عدى الجهنى قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من بلغه معر وف عن أخيه عن غير مسئلة ولا اشرف نفس
فأية قلبه ولا يرد فاعنا هو رزق الله اليه رواه أحمد وعن ابن عمر قال سمعت عمر يقول
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغطي العطاء فاقول أعطه من هو أفقر اليه منى

وسلم أى قبله فيها وأضيف الفرض اليه لانه دعا اليه وحل الناس عليه أو معنى فرض قدر لان الإيجاب
يخص القرآن على سبيل الاجمال وبين صلى الله عليه وآله وسلم بمجملته تقدير الأنواع والاجناس (فمن سئله) أى فى سئل الزكاة

(من المسائل على وجهها فلم يعطها) أي على الكيفية المذكورة وفي الحديث من غير تعديل بدليل قوله (ومن سئل فوقها) أي زائداً على الفريضة المعينة في السن أو العدد (فلا يعط) الزائد ٤٩ على الواجب وقبل لا يعط شيأ من الزكاة هذا المصداق لأنه خان بطليمه فوق الزائد فإذا ظهرت خباته سقطت طاعته وحينئذ يتولى إخراجها أو يعطيه لأع آخر ثم شرع في بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها وبدأ بن كاسة الأبل لأنه غالب أموالهم فقال (في أربع وعشرين من الأبل) زكاة (فأدونها) أي فإدا دون أربع وعشرين (من الغنم من كل خمس شاة) أي لأجل كل خمس من الأبل (فإذا بلغت) أبله (خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أثنى) قد بد بالاثني للثأ كبد كما يقال رأيت بهيئتي وسعت بأثني (فإذا بلغت) أبله (ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أثنى) أن لأمها أن تلد (فإذا بلغت) أبله (ستاً وأربعين إلى سبعين ففيها حنة طروقة الجمل) أي استحققت أن يغشاها الفحل (فإذا بلغت) أبله (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها بدعة) سميت بذلك لأنها أجذعت مقدم أسنانها أي أسقطته وهي غايه أسنان الزكاة (فإذا بلغت) أبله (يعني ستاً وستين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت) أبله (أحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حنتان طروقتا الجمل فإذا

فقال خذها إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فخذها وما لا فلا تتبعه نفسك متفق عليه) حديث خالد بن عدي أخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الكبير قال في جمع الزوائد رجال أجمع رجال الصحيح قوله ولا انشرف نفسك بالهجة التعرض للشيء والحرص عليه من قواهم أنشرف على كذا إذا تناول له وقيل لأنه كان المرتفع مشرف لذلك قال أبو داود وسألت أجمد عن انشرف النفس فقال بالقلب وقال يعقوب بن محمد سألت أجمد عنه فقال هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا أو قال الأثرم يضيق عليه أن يرد ما إذا كان كذلك قوله يعطيني شيئاً ما يدل على أن عطية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بسبب العمالة كما في حديث ابن السعدي وهذا قال الطحاوي ليس معنى هذا الحديث في الصدقات وإنما هو في الأموال وليست هي من جهة الفقير ولكن شيء من الحقوق فلما قال عمر أعطه من هو أفقر إليه مني لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقير قال ويؤيده قوله في رواية شعيب خذها فقوله فدل على أنه ليس من الصدقات واختلف العلماء فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يسدب على ثلاثه مذاهب حكاه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعد إجماعهم على أنه مندوب قال النووي الصحيح المشهور والذي عليه الجهور أنه مستحب في غير عطية السلطان وأما عطية السلطان يعني الجائر فغيرها قوم وأباحها آخرون وكرهها قوم والصحيح أنه ان غلب الحرام فيها في يد السلطان حرمت وكذا ان أعطى من لا يستحق وان لم يغلب الحرام فباح ان لم يكن في القابض مانع يمنعه من استحقاق الأخذ وقوات طائفة الأخذ واجب من السلطان وغيره وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره وحديث خالد بن عدي يردّه قال الحافظ ويؤيده حديث سمرة في السنن الأ أن يسأل ذا سلطان قال والتحقيق في المسئلة ان من علم كوز ماله إلا فلا ترد عطيته ومن علم كوز ماله حراماً فحرم عطيته ومن شك فيه فلا احتياط رده وهو الورع ومن أباحه أخذ ما يصل انتهى قال ابن المنذر واحتج من رخص بأن الله تعالى قال في اله وسماعون للكذب كالون للسمحت وقدرهن الشارح صلى الله عليه وآله وسلم درعه عندهم ودى مع علمه بذلك وكذا أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من غنم الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة قال الحافظ وفي حديث الباب ان للإمام ان يعطي بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وان كان غيره أحوج إليه منه وأن رد عطية الامام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يقلوا تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه قوله من هو أفقر إليه مني ظاهرة ان عمر لم يكن غنياً لازمة أن يعمل تدل على الانتزاع في الأصل وهو الانتقال إلى المال ولكن ظاهراً أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالأخذ إذا لم يكن مستشرفاً ولا سائلاً أنه لا فرق بين كونه غنياً وفقيراً وهكذا في قبول المال من غير السلطان لا فرق فيه بين الغني والفقير على ظاهر حديث خالد بن عدي وسبكر المصنف حديث خالد بن عدي هذا

٧ نيل ح زادت) أبله (على عشرين ومائة) واحدة فصاعداً (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وواجب مائة وأربعين بنت لبون وحقتان

وهكذا (ومن لم يكن معه إلا أربع من الأبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء بها) أي يتبرع ويتطوع (فإذا بلغت خمسين الأبل ففيها شاة) فرض صلى الله عليه وآله وسلم (في صدقة الغنم في سائمة) أي راعيها إلا المعلوفة وفي

في كتاب الهبة ونذكر بقية الكلام عليه هنالك إن شاء الله تعالى

(باب العاملين عليها) *

(عن بسر بن سعيد بن أبي السعد المالكي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت مثلي فقلت مثلي فقال لي رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وتصدق متفق عليه)

قوله أن ابن السعدى هو أبو محمد عبد الله بن وقدان بن عبد الله بن عبد شمس بن عبد ود بن

نضر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب وانما قيل له السعدى لأن أباه استرضع في

بني سعد بن بكر بن هوازن وقد صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد سماه وقال

وفدت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمالكي نسبة إلى

مالك بن حنبل قوله بعمالة قال الجوهري العمالة بالضم رزق العامل على عمله قوله فعملاني

بتشديد الميم أي أعطاني أجره عمل وجعل لي عمالة يقول من غير أن تسأل فيه دليل على أنه

لا يحل أكل ما حصل من المال عن مسئلة وفي الحديث دليل على أن عمل الساعي سبب

لاستحقاقه الأجرة كما أن وصف الفقير والمسكنة هو السبب في ذلك وإذا كان العمل هو

السبب اقتضى قيام قواعده الشرع أن الأخذ في مقابلته أجره ولهذا قال أصحاب

الشافعي تبعاله أنه يستحق أجره المثل وفيه أيضا دليل على أن من نوى التبرع يجوز له

أخذ الأجرة بعد ذلك ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على أن نصيب العامل

بطيب له وإن نوى التبرع أو لم يكن مشروطا انتهى (وعن المطلب بن ربيعة بن الحارث

ابن عبد المطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال ثم تكلم أحدهما فقال يا رسول الله جئناك لتؤمرنا على هذه الصدقات فنصيب

ما يصيب الناس من المنفعة ونؤدى إليك ما يؤدى الناس فقال إن الصدقة لانت في محمد

ولالا آل محمد انتماهي أو ساخ الناس مختصر لا جدومسلم وفي لفظ لهما لا يحل لهما

ولا لآل محمد) قوله أو ساخ الناس هذا بيان لعله التحريم والارشاد إلى تنزه الآل

عن أكل الأوساخ وانما سميت أوساخا لأنها تطهرت لأموال الناس وتخرجهم عن كمال

تعالى تطهرهم وتركهم بها فذلك من التشبيه وفيه إشارة إلى أن المحرم على الآل انما

هو الصدقة الواجبة التي يحصل بها تطهير المال وأما صدقة التطوع فنقل الخطابي

وعليه الإجماع على أنه المحرمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللشافعي قول أنه

يحل لآل محمد على قول الأكثر وللشافعي قول بالتحريم وسأني الكلام في تحريم

الصدقة الواجبة على بني هاشم وظاهر هذا الحديث أنه لا يحل لهم ولو كان أخذهم لها

من باب العمالة واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة والناسر العمالة معاوضة

سأتم كما قاله في شرح المشكاة

بدل من الغنم بأعادة الجار المبدل

في حكم الطرح فلا يجب

في مطلق الغنم شيء وهذا أقوى

في الدلالة من أن لو قبل ابتداء

في سائمة الغنم أو في الغنم السائمة

لأن دلالة البدل على المقصود

بالطوق ودلالة غنمه عليه

بأنه يوم وفي تكرار الجار إشارة

إلى أن للسوم في هذا الجنس

مدخل اقويا وأصلا يقاس عليه

بجلاف جنسي الأبل والبقر

انتهى (إذا كانت) غنم الرجل

وفي رواية إذا بلغت (أربعين

إلى عشرين ومائة) فز كانتا

(شاة) جـ ذعة ضأن لها سنة

ودخلت في الثانية وقيل سنة

أشهر أو ثلث سنة معز لها سنتان

ودخلت في الثالثة وقيل سنة

(فإذا زادت) غنمه (على عشرين

ومائة) واحدة فصاعدا (إلى

مائتين) فز كانتا (شأتان فإذا

زادت) غنمه (على مائتين) ولو

واحدة (إلى ثلثمائة ففيها ثلاث)

وللكشهيبي ثلاث شياء فإذا

زادت) غنمه (على ثلثمائة) مائة

أخرى لا دونها (ففي كل مائة شاة)

ففي أربع مائة أربع شياء وفي

خمس مائة خمس وفي ستمائة ست

وهكذا فإذا كانت سائمة الرجل

ناقصة من أربعين شاة واحدة

أي إذا كان عند الرجل سائمة

تفقد واحدة من أربعين فلا

زكاة عليه فيها وبطريق الأولى

إذا نقصت زائدة على ذلك (فليس

فيها) أي الناقصة عن الأربعين (صدقة إلا أن يشاء بها) أن يتطوع (وفي) مائتي درهم من (الزكاة)

يكسر الراوي ويحذف الباق الورق والها: عوض عن الواو نحو العبد والوعد الفضة المضروبة وغيرها (ربيع العشر)

بمنفعة

خجة دراهم وما زاد على المائتين فبحسابه فيجب ربيع عشره وقال أبو حنيفة لها وقص فلا شيء على ما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ أربعين درهما فاضة فقيمة حينئذ درهم واحد وكذا في كل أربعين ٥١ (فان لم تكن) أى الرقة (التسعين

ومائة فليس فيها شيء) لعدم النصاب والتعبير بالتسعين يوهم اذا زادت على المائة والتسعين قبل بلوغ المائتين ان قيمته ازيد وليس كذلك وانما ذكر التسعين لانه آخر عقد قبل المائة والحساب اذا جاوز الاحاد كان تركيبه بالعقد كالعشرات والمئتين والالوف فذكر التسعين ليدل على ابرار لاصدقة فيما نقص عن المائتين ولو بعض حبة لحديث الشيخين ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (الأن يشاء بها) وهذا كقول في حديث الاعراب في الايمان الآن تطوع (وعنه) أى عن أنس (رضي الله عنه) أن أبابكر (رضي الله عنه) كتب له الصدقة (التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) به (ولا يخرج في الصدقة) المفروضة (هرمة) الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين أى معيبة بما ترقبه في البيع وهو شامل للمريض وغيره وبالضم العور في العين الامن مثلها من الهرمات وذات العوار وتكفي مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وكذا لا تؤخذ صغيرة لم تبلغ سن الاجزاء (ولا تيس) وهو غل الغنم أو مخصوص بالمعز لقوله تعالى ولا تأموا

بمنفعة والمنافع مال فهي كالواشترها بئالة وهذا قياس فاسد الاعتبار لاصدمته لانص قال النووي وهذا ضعيف أو باطل وهذا الحديث صريح في رده قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق هذا الحديث ما لفظه وهو يمنع جعل العامل من ذوى القربى انتهى وقد عقب بأن الحديث انما يمنع دخول ذوى القربى في سهم العامل ولا يمنع من جعلهم عمالا عليها ويعطون من غير هافاته جائز بالاجماع وقد استعمل على عليه السلام من العباس رضي الله عنه (وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخازن المسلم الامين الذي يعطى ما أمر به كماله وفراطية به نفسه حتى يدفعه الى الذي أمر له به أحد المتصدقين متفق عليه) قوله طيبة به نفسه هذه الارصاف لا بد من اعتبارها في تخصيص أجر الصدقة للخازن فانه اذا لم يكن مسلما لم تصح منه نية التقرب وان لم يكن آمينا كان عليه وزر الخيانة فكيف يحصل له أجر الصدقة وان لم تكن نفسه بذلك طيبة لم يكن له نية فلا يؤجر قوله أحد المتصدقين قال القرطبي لم يروه الا بالثنية ومعناه ان الخازن بما فعل متصدق وصاحب المال متصدق آخر فهو عام متصدقان قال ويصح أن يقال على الجمع فتكسر القاف ويكون معناه انه متصدق من جملة المتصدقين والحديث يدل على ان المشاركة في الطاعة توجب المشاركة في الاجر ومعنى المشاركة ابرار اجرا كان لصاحبه أجر وليس معناه انه يراحمه في أجره بل المراد المشاركة في الطاعة في أصل الثواب فيكون له هذا ثواب ولهذا ثواب وان كان أحدهما أكثر ولا يلزم ان يكون مقدار ثوابه مساويا بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فاذا أعطى المالك خازنه مائة درهم أو نحوها ليوصلها الى مستحق للصدقة على باب داره فأجر المالك أكثر وان أعطاه رمانية أو رغيفاً أو نحوها ما حيث ليس له كثير قيمة ليذهب به الى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل ذهاب المائتي اليه أكثر من الرمانية ونحوها فأجر الخازن أكثر وقد يكون الذهاب مقدار الرمة فيكون الاجر سواء قال ابن رسلان ويدخل في الخازن من يتخذ الرجل على عياله من وكيل وعبد وامرأة و غلام ومن يقوم على طمام الضيفان (وعن بر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ به دفعه هو وغلول رواء أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات وفيه دليل على انه لا يحل للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله وان ما أخذ به بعد ذلك فهو من الغلول وذلك بناء على انها اجارة ولكنها فاسدة يلزم فيها أجرة المثل ولهذا ذهب البعض الى أن الاجرة المفروضة من الاستعمال للعامل تؤخذ على حسب العمل فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه وقيل يأخذ ويكون من باب الصرف وفي الحديث أيضا دليل على انه يجوز للعامل أن يأخذ حقه من تحت يده ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه تنبيه على جواز أن

الخبث منه تنفقون (الاماشاء المصدق) كحديث أخذ الصدقات الذي هو وكبل الفقراء في قبض الزكوات بأن يؤدى اجتماعه الى أن ذلك خير لهم وحينئذ فلا يستنار ارجع لما ذكر من الهرم والعور والذكورة ثم يؤخذ ان اللبن أو الحنق

عن ثمان وعشرين من الابل عمدت فقتلت الخاض والذكر من الشياه فمئادون ثمان وعشرين من الابل والتيسع في الثلاثين
الافى الحق فلاقه اس وخرج بعيب البيع عيب الاضحية ولو انقسمت
٥٢

من البقر للنص على الجوار فيها
الماشية الى صحاح ومراض
أوالى سليمة ومعيبة أخذت حصية
وسليمة بالقسط في أربعين شاة
نصفها اصحاب ونصفها مراض
وقيمة كل حصية ديناران وكل
مريضة دينار تؤخذ حصية بقيمة
حصية ونصف مريضة وهو دينار
ونصف وكذا لو كان نصفها
سليما ونصفها معيبا كما ذكرتم
ان الاكثرين كما قاله الحفاظ ابن
سحر على تشديد صاد المصدق أى
المصدق وتقدير الحديث حينئذ
ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار
أصلا ولا يؤخذ التيس الابرضيا
المالك لكونه محتاجا اليه فى
أخذته بغير رضاه اضرابه
وحينئذ فالاستثناء مختص
بالتيس واستدل به للمالكية
فى تكليف المالك سليما وهو
مذهب المدونة وعن ابن
عبد الحليم لا يؤخذ من المعيبة
الآن يرى السامع أخذ المعيبة
لا الصغرة (عن ابن عباس رضى
الله عنهما حديث بعث معاذا الى
الين تقدم وفى هذه الرواية قال
انك تقدم على قوم أهل كتاب
وذكر باقى الحديث ثم قال
فى آخره (وفوق) أى احذر
(كرائم أموال الناس) أى
نفائسهم أى نصف كان جمع
كرمية وهى العزيرة عند رب المال
امانا اعتبار كونها كولة أى
مستعنة لاد كل أو ربي بضم الراء وتشديد الباء أى قرية العهد بولادة وقال الأزهري الى خمسة
عشرين يوما من ولادتهم الا ان الزكاة لو اساء الفقراء فلا يناسب الا بحال الاغنياء الا ان رضوا بذلك (عن أنس بن مالك

بأخذ العامل حقه من تحت يده فيقبض من نفسه لنفسه انتهى

(باب الموافقة قلوبهم)

(عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يستل شيئا على الاسلام الا أعطاه
قال فاناه رجل فسأله فأمر له بشاة كثر بين جبلين من شاء ان صدقة قال فرجع الى قومه
فقال يا قوم اسلموا فان محمدا يعطى عطاء من لا يخشى الفاقة رواده أحد باسناد صحيح
وعن عمر بن تغلب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بمال أوسى فقسه فأعطى
رجالا وترك رجلا فبلغه ان الذين ترك عتبوا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فوالله
انى لا أعطى الرجل وأدع الرجل والذى ادع احب الى من الذى أعطى وليكنى أعطى
أقواما لما أرى فى قلوبهم من الجزع والهلع وأكل أقواما الى ما جعل فى قلوبهم من
الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب فوالله ما أحب أنلى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم حرام رواده أحمدو البخارى) الحديثان يدلان على جواز التأليف لمن لم يرضخ إيمانه
من مال الله عز وجل وقد ورد فى ذلك أحاديث كثيرة منها اعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم باسقيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن جابس وعباس
ابن مرداس كل انسان منهم مائة من الابل وروى أيضا انه أعطى علقمة بن علاثة
مائة ثم قال للانصار لما عتبوا عليه الاترضون ان يذهب الناس بالشاة والابل وتذهبون
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رحالكم ثم قال لما بلغه أنهم قالوا يعطى صناديد
شجبذ ويدعنا انما فعات ذلك لا نالفهم كفى صحيح مسلم وقد ذهب الى جواز التأليف العترة
والجباقى والبلخى وابن مبرور وقال الشافعى لا تألف كافر افا الماسق فيعطى من
سهم التأليف وقال أبو حنيفة وأصحابه قد سقط بانتشار الاسلام وغلبته واستدلوا
على ذلك بامتناع أبى بكر من اعطاه أبى سفيان وعيينة والاقرع وعباس بن مرداس
والظاهر جواز التأليف عند الحاجة اليه فاذا كان فى زمن الامام قوم لا يطيعونه الا
للدنيا ولا يقبلون على ادخالهم تحت طاعته بالقسر والغلب فله ان يالفهم ولا يكون لفشو
الاسلام تأثير لانه لم يقع فى خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزى أسماء المواناة
قلوبهم فى جزء مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفسا

(باب قول الله تعالى وفى الرقاب)

(وهو يشمل بعمومه المكاتب وغيره وقال ابن عباس لا بأس أن يعتق من زكاة ماله
ذكره عنه أحمد والبخارى وعن البراء بن عازب قال جازى رجل الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال داني على عمل يقربنى من الجنة ويبعدنى من النار فقال اعترق
النسمة وفك الرقبة قال يا رسول الله أو ليسوا واحدا قال لا اعترق النسمة أن تفردها

وفك
مسئمة لاد كل أو ربي بضم الراء وتشديد الباء أى قرية العهد بولادة وقال الأزهري الى خمسة
عشرين يوما من ولادتهم الا ان الزكاة لو اساء الفقراء فلا يناسب الا بحال الاغنياء الا ان رضوا بذلك (عن أنس بن مالك

رضي الله عنه قال كان أبو طلحة (زيد الأنصاري رضي الله عنه) أكثر الأنصار بالمدينة ما لامن فحل وكان أحب أمواله إليه
ببرحاء بكسر الباء أو بففتحها اسم قبيلة أو امرأة أو بئر أو بستان أو أرض

٥٣

وفيه الغلات ذكرها في الفتح
وغیره مع اختلاف في ذلك
(وكانت ببرحاء) مسقطبة
المسجد النبوي أي مقابلة
قرية منه (وكان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
يدخلها ويشرب من ماء فيها) أي
في ببرحاء (طبيب قال أنس) رضي
الله عنه (فلما أنزلت هذه الآية
ان تناووا البر) أي ان تلغوا
حقيقة البر الذي هو كمال الخير
أولن تملأوا بر الله الذي هو
الرحمة والرضا والجنة (حتى
تنفقوا مما تحبون) أي من
بعض ما تحبون من المال
أو مما يعمه وغيره كبذل الجاه
في معاونة الناس والبذل في
طاعة الله والمهجة في سبيل الله
(قام أبو طلحة) رضي الله عنه
(إلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فقال يا رسول الله ان
الله تبارك وتعالى يقول ان
تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون
وان أحب أموالى إلى ببرحاء
وانما صدقة لله أرجو بها
أي خيرها (ونخرها) بضم الذال
المهجة أي أقدمها فادخرها
لاجدها (عند الله فضعها
يا رسول الله حيث أراك الله)
فوض تعيين مصرفها إليه صلى
الله عليه وآله وسلم لكن ليس
فيه تصريح بأن أبو طلحة جعلها
حبسا (قال فقال رسول الله صلى

وفك الرقبة أن تعين في غنهار واه أحد والدارقطني وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم قال ثلاثة كلهم حق على الله عون الغزاري في سبيل الله والمكاتب الذي
يريد الاداء والناس كح المتعفف رواه الخمسة إلا أبا داود) حديث البراء بن عازب قال
في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث أبي هريرة قال الترمذي حسن صحيح قوله المكاتب
وغیره قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى وفي الرقاب فروى عن علي بن أبي طالب
وسعيد بن جبيرة واليث والثوري والعترة والخنفية والشافعية وأكثر أهل العلم ان
المراد به المكاتبون يعانون من الزكاة على الكتابة وروى عن ابن عباس والحسن
البصري ومالك وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد واليه مال البخاري وابن المنذر
ان المراد بذلك انهم انشئوا رقابا ليعتقوا واحتجوا بانهم سألوا اختصت بالمكاتب ليدخل
في حكم الغارمين لانه غارم وبأن شراء الرقبة ليعتق أولى من اعانة المكاتب لانه قديعان
ولا يعتق لان المكاتب عبدا مابق عليه درهم ولان الشراء ييسر في كل وقت بخلاف
الكتابة وقال الزهري انه يجمع بين الأمرين واليه أشار المصنف وهو الظاهر لان الآية
تعمل الأمرين وحديث البراء المذکور فيه دليل على ان فك الرقاب غير عتقها وعلى ان
العتق واعانة المكاتبين على مال الكتابة من الاعمال المقربة من الجنة والمبعدة من النار
قوله حق على الله فيه دليل على ان الله يتولى اعانة هؤلاء الثلاثة ويتفضل عليهم ثم بان
لا يجوز جهم لكن بشرط أن يكون الغزاري غاريا في سبيل الله والمكاتب مریدا لاداء
والثالث كح متعقفا وقد اختلف في المكاتب اذا كان فاسقا هل يعان على الكتابة أم لا
فذهب الهاديون الى أنه لا يعان قالوا لانه لا قربة في اعانته وقال الشافعي والامام يحيى
والمؤيد بالله انه يعان وهو الظاهر

• (باب الغارمين) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة لذى فقر مرقع
أولذى غرم مقطع أولذى دم موجه رواه أحمد وأبو داود وعن قبيصة بن مخارق
الهلالي قال سمعت حمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أسأله فيها فقال أقم
حتى تأتينا الصدقة فمأمر لك بهما ثم قال يا قبيصة ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة رجل
تحمل حمالة تحل له المسئلة حتى يديه اثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله
فحلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش ورجل أصابته فاقة
حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجام قومه اقد أصابت فلا نفاق فحلت له المسئلة حتى
يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش فمأمر لك بهما ثم قال يا قبيصة فسحبت
يا كاه اصحابها احسارواه أحمد ورواه مسلم والنسائي وأبو داود) حديث أنس قد تقدم

الله عليه وآله وسلم (مخ) بفتح الباء وسكون الميم كهل ويل غير مكررة هنا قال في القاموس قل في الافراد مخ ساكنة
ومخ مكسورة ومخ مشددة ومخ مضمومة وتكرر مخ في المعالفة الاولى مشنون والثاني مسكن ويقال مخ مخ مسكنين ومخ

يخرج منه ويخرج منه شدين كلمة فقال عند الرضا والاعجاب بالشيء أو الفخر والمدح انتهى من قوله ثم تسمى باسماء الاصوات كصحة
 ووه (ذلك مال راجع ذلك مال راجع) أي ٥٤ ذريرح كالذين وتامر أي يريح صاحبه في الآخرة أو مال مروح

فأهل بمعنى مفعول (وقد سمعت ماقلت وإن أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة أفل) برفع لام أفل فعلا مستقبلا (يا رسول الله قسمها) أي يرحم (أبو طلحة في أقاربه وبني عمه) من عطف الخاص على العام وهذا يدل على أن اتفاق أحب الاموال على أقرب الأقارب أفضل وأن الآية تعم الاتفاق الواجب والمستحب قاله البيضاوي لكن استشكل دلالة الحديث على الترجعة لانهم المزكاة على الأقارب وهذا ليس زكاة وأجيب بأنه أثبت لزكاة حكم الصدقة بالقاس عليها قاله الكرماني فليتناه في وقال ابن المنبر ان صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصدقة معا كانت صدقة الواجب كذلك لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المهر نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه حديثه في خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المصلى تقدم وفي هذه الرواية قال فلما صار إلى منزله جاءت زينب بنت معاوية أو بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب الثقفية

في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة وتقدم الكلام عليه هناك قوله حمالة يفتح الحاء المهملة وهو ما يتحمله الإنسان ويلتزمه في ذمته بالاستئذان لدفعه في إصلاح ذات البين وانما فعل المسئلة بغيره ويعطى من الزكاة بشرط أن يستدين لغيره معصية وإلى هذا ذهب الحسن البصري والشافعي وأبو العباس وأبو طالب وروى عن الفقههاء الأربعة والمؤيد بالله أنه يعان لأن الآية لم تفصل بشرط بعضهم أن الجملة لابد أن تكون لتسكين فتنة وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنة اقتضت غرامة في دية أو غيرها قام أحدهم فغير بالتزام ذلك والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنة الثائرة ولا شك أن هذا من مكارم الاخلاق وكانوا إذا دعوا أن أحدهم يحمل جملة ينادروا إلى معونه وأعطوه ما تبرأ به ذمته وإذا مال لذلك لم يعدة فتنة صافي قدره بل فخرا قوله فتناسر لك بنصب الراء قوله رجل يجوز فيه الجر على البدل والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف قوله جائحة هي ما اجتاحت المال وأذنه اتلا فاعطاه كالسبيل والحرير قوله فتناسر لك بنصب وهو ما تقوم به حاجته ويستغنى به وهو يفتح القاف الاعتدال قوله سدادا هو يكسر السين مانسبه الحاجة والخلل وأما السداد بالفتح فقال الأزهرى هو الاصابة في النطق والتدبير والرأى ومنه سداد من عوز قوله من ذوى الحجا بكسر الحاء المهملة مقصور العقل وانما جعل العقل معتبرا لأن من لا عقل له لا تحصل الثقة بقوله وانما قال من قومه لانهم أخبر بحاله وأعلم بباطن أسرهم والمال مما يجنى في العادة ولا يعلمه الا من كان خبيراً بحاله وظاهره اعتبارهم ادة ثلاثة على الاعسار وقد ذهب إلى ذلك ابن خزيمة وبعض أصحاب الشافعي وقال الجمهور رتبة قبل شهادة عدلين كسائر الشهادات غير الزنا وحلوا الحديث على الاستصحاب قوله فاقه قال ابو جهرى الفاقة الفقر والحاجة قوله فسحت بضم السين وسكون الحاء المهملة ملتين وروى بضم الحاء وهو الحرام وبسبب محتملا لا يسهل أي يفتح وهذا الحديث مخصوص بما في حديث سمرة من جواز سؤال الرجل للسلطان وفي الامر الذي لا بد منه فيزاد ان على هذه الثلاثة ويكون الجميع خمسة

(باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغنى الا في سبيل الله أو ابن السبيل أو جارية فقير تصدق عليه فيهدى لك أو يدعوك أو يود أو يود وفي لفظ (١) لا تحل الصدقة الا الخمسة لعامل عليها أو رجل اشتراها بما له أو غارم أو غار في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه بما فاهدى منها الغنى رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أحمد ومالك في الموطأ والبخاري وعبد بن حميد وأبو يعلى والبيهقي والخامس رحمه وقد أعل بالارسال لأنه رواه بعضهم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه رواه الاكثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة يعين الاختصاص اقول لغنى قد قلنا

ويقال لها أيضا ربطة وقع ذلك في صحيح ابن حبان فتحو هذه القصة ويقال هما ثنتان عند الاكثر ومن جزم به ابن سعد وقال السكلا ناذى ربطة هي المروفة بن زيب وبه جزم الطحاوى فقال ربطة هي زينب (امرأة ابن) قوله لا تحل الصدقة الا الخمسة في أبي داود لا تحل الصدقة لغنى الا الخمسة بتقديم وتأخير اهـ صحيح

مسعود) عبد الله (تتأذن عليه فقبل بارسول الله) القائل بلال (هذه زينة فقال أي الزينة) أي أي زينة منهم فعرف بالآلام مع كونه عالما لما نكر حتى جمع (فقبل امرأة ابن مسعود ٥٥ قال نعم أتذوقها فاذن لها فالت ابني الله

انك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندى حلى) بضم الحاء وكسر اللام (لى فأردت أن تصدق به فزعم ابن مسعود انه وولده أحق من تصدقت به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابن مسعود) وجهه مطابقته للترجمة ثم قول الصدقة للعرض والنقل وان كان السياق قد يرجح النقل لكن السياق يقتضى عمومته قاله البرماوى كغيره واحتج به على جواز دفع زكاة المرأة لزوجها الفقير وهو مذهب الشافعية وأحمد فى رواية ومنعه أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية وأجابوا عن الحديث بأن قوله فى الزكاة الثانية ولو من حليكن يدل على التطوع وبه جزم النووي واحتجوا أيضا بظاهر قوله (زوجك) ولذلك أحق من تصدقت به عليهم) لانه يدل على انه صدقة تطوع لان الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة اجماعا وأجيب بأن الذى يمنع اعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته والام لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه وأجيب بأن الاضافة للترية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها وتعليل منعها من اعطاء الزوج به ودما تعطيه له اليها فى النفقة

الكلام عليه فى باب ما جاء فى الفقير والمسكين قوله الا فى سبيل الله أى للغازى فى سبيل الله كما فى الرواية الاخرة قوله أو ابن السبيل قال المفسرون هو المسافر المنقطع بأخذ من الصدقة وان كان غنيا فى بلده وقال مجاهد هو الذى قطع عليه الطريق وقال الشافعى ابن السبيل المستحق للصدقة هو الذى يريد السفر فى غير معصية فيعجز عن بلوغ مقصده الابعونه قوله اعامل عليما قال ابن عباس ويدخل فى العامل الساعى والكاتب والقاسم والمائتر الذى يجمع الاموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم عامل لكن أشهرهم الساعى والباقي أعوان له وظاهر هذا انه يجوز الصرف من الزكاة الى العامل عليها سواء كان هاشميا أو غير هاشمى ولكن هذا مخصص بحديث المطلب بن ربيعة المتقدم فانه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمى ويؤيده حديث ابى رافع الا فى باب تحريم الصدقة على بنى هاشم فان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يجوز له أن يصحب من بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة لكونه من موالى بنى هاشم قوله أو رجل اشتراها بما له فيه انه يجوز له بدائع الزكاة بشرائها ويجوز لا أخذها ببيعها ولا كراهة فى ذلك وفيه دليل على ان الزكاة والصدقة اذا ملكها الاخذ تغيرت صفتها وزال عنها اسم الزكاة وتغيرت الاحكام المتعلقة بها قوله أو غارم وهو من غرم لانه نفسه بل لغيره كاصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو قبيلتين فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما مالا لتسكين الثائرة فيجوز له أن يقضى ذلك من الزكاة وان كان غنيا قال المصنف رحمه الله تعالى ويحمل هذا الغارم على من تحمل جملة لاصلاح ذات البين كما فى حديث قبيصة المصلحة لنفسه لقوله فى حديث أنس أو ذى غرم مقطع انتهى قوله فاهدى منه الغنى فيه جواز اهداء الفقير الذى صرفت اليه الزكاة به ضامناتها الى الاغنياء لان صفة الزكاة قد زالت عنها وفيه أيضا دليل على جواز قبول هدية الفقير للغنى وفى هذا الحديث دليل على انه لا تحل الصدقة لغير هؤلاء الخمسة من الاغنياء وما ورد بدليل خاص كان مخصصا لهذا العموم كحديث عمر المتقدم فى باب ما جاء فى الفقير والمسكين (وعن ابن لاس الخزاعى قال حملنا النبى صلى الله عليه وآله وسلم على ابل من الصدقة الى الحج رواه أحمد وذكره البخارى تعليقا وعن أم معقل الاسدي ان زوجها جعل بكرافى سبيل الله وانها أرادت العمرة فسألت زوجها البكر فأتى فأتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له فأمره أن يعطيها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة فى سبيل الله رواه أحمد وعن يوسف بن عبد الله بن لاس عن جدته أم معقل فأتى الحاج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجة الوداع وكان لناجل فجاءه أبو معقل فى سبيل الله وأصابنا مرض وهلك أبو معقل وخرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم فلما فرغ من حجته جثته فقال يا أم معقل مامنة لك أن

فكأنهم يخرج عمامة مراض بوقوع ذلك فى التطوع ويلزم منه بطلان ما مل (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم خصه وان كان الصحيح عند الاصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع لانه

فأدام كافرًا لا يجب عليه الانسراج حتى يعلم فإذا أسلم سقطت لأن الإسلام يجب ما قبله (في نفسه) الشامل للذكر والأنثى وجميعه
 المنسل من غير لفظه (وعلامه) ٥٦ أي عبده (صدقة) خلافاً للابن حنيفة رجه الله في أمته أو ذكرها

وأنتم ما حثت أوجب في كل فرس ديناراً أو ربع عشر قيمته على التخصير قال في الفتح واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيه مما مطلقاً ولو كانا للتجارة وأجبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث انتهى قلت وهو الرابع قال الشوكاني وقد نقل ابن المنذر الإجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح فأول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الإسلام قال وقد كانت التجارة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم قائمة في أنواع مما يتجر به ولم ينقل عنه ما يفيد ذلك ويؤيد عدم الوجوب حديث الباب انتهى وبسط القول على ذلك في شرحه للمتنى فراجعه (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم) أي قطعة من الزمان فذات يوم صفة لقطعة المقدرة ولم يتصرف لأن أضافته من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم وليس له تمكّن في الظرفية الزمانية لأنه ليس من أمته الزمان (على المنبر وجلسنا حوله فقال إن مما أخاف عليكم من بعدى ما يفترح

تخبرني قالت لقد تهمينا فأنه لك أبو معقل وكان لنا رجل هو الذي شج عليه فأوصى به أبو معقل في سبيل الله قال فهلا خرجت عليه فإن الحج من سبيل الله رواه أبو داود حديث ابن لاس سمي أن الكلام عليه وحديث أم معقل أخرجه بخوار واية الأولى أبو داود والتساق والتزمذي وابن ماجه وفي اسناده رجل مجهول وفي اسناده أيضاً إبراهيم بن مهاجر بن جابر الجلي السكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وقد اختلف على أبي بكر بن عبد الرحمن فيه فروى عنه عن رسول الله الذي أرسله إلى أم معقل عنها وروى عنه عن أم معقل بغير واسطة وروى عنه عن أبي معقل والرواية الثانية التي أخرجهما أبو داود في اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال معروف قوله ابن لاس هكذا في نسخ الكتاب الصحيحة بالفظ ابن والذي في البخاري أي لاس وكذا في التقريب من ترجمة عبد الله بن عتبة ولاس بسين مهمله خراعى اختلف في اسمه فقيل زياد وقيل عبد الله بن عتبة مهمله ونون مفتوحة وقيل غير ذلك له صحبة وحديثان هذا أحدهما وقد وصله مع أحمد ابن خزيمة والحاكم وغيرهما من طريقه قال الحافظ ورجاله ثقات إلا أن فيه غفلة ابن اسحق وله مذاق في ابن المنذر في ثبوته وأحاديث الباب تدل على أن الحج والعمرة من سبيل الله وإن من جعل شيئاً من ماله في سبيل الله جازله صرفه في تجهيز الحاج والمعتمر وإذا كان شياً من كواها جازل الحاج والمعتمر عليه وتدل أيضاً على أنه يجوز صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة إلى فاصدين الحج والعمرة

• (باب ما يد كرفي امتيعاب الاضاف) •

(عن زياد بن الحرث الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فباعدته فألقى رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله لم يرخص بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى يحكم فيها هو بفجزاهما عماية أجراً فإن كنت من تلك الاجزاء أعطيتك رواه أبو داود وروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمؤمن صخر اذهب إلى صاحب صدقة بنى زريق فقل له فإني دفعها إليك) حديث زياد بن الحرث الصدائي في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرنجي وقد تكلم فيه غير واحد وحديث سلمة بن صخر له طرق ورأيت يأتي ذكر بعض في الصيام وهذه احداها وقد أخرجهما بهذا اللفظ أحمد في مسنده باسناد فيه محمد بن اسحق ولم يصرح بالحديث ومع هذا فهذه الرواية تعارض ما سمي من الروايات الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعانه بعرق من تمر من طريق جماعة من الصحابة وانما ورد المصنف هذه الرواية ههنا للاستدلال بها على أن الصرف فيمن لزمته كفارة من الزكاة جائز قوله بفجزاهما تشديد الرأي وهذا الحديث مع الآية يرد على المزني وأبي حنيفة بن الوكيل من أصحاب الشافعي حيث قال أنه لا يصرف خمس الزكاة إلى من يصرف اليه خمس التي والغنية

عليكم من زهرة الدنيا وزينتها) حسنها وبهجتها الفانية كمال الغنائم وغيرها (فقال رجل) لم أعرف اسمه ويرد (يا رسول الله أو يأتي الخير بالشر) أي أنصير نعمة الله التي هي زهرة الدنيا عقوبة وبالاً (فسكت النبي صلى الله عليه وآله)

(رسلم) انتظار اللوحى (ف قيل له) أى السائل (ما شأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكلمك) ظنوا انه صلى الله عليه وآله وسلم أنكر ما أنه قال أبو سعيد (ف رأينا) من الرؤية ٥٧ وفى رواية فأرنا بضم الهمزة أى فظننا

(أنه ينزل عليه الوحى) أى مبنيا للمفعول (قال) أبو سعيد (فسخ) صلى الله عليه وآله وسلم (عنه الرضا) العرق الكثير (فقال أين السائل وكلته) صلى

الله عليه وآله وسلم (جده) أى

السائل فهموا أولا من سكرته

عنه - وسأله انكاره ومن قوله

أين السائل جده لما رأوا فيه من

الشرى لانه صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم كان اذا مر استنار

وجهه الكريم (فقال) صلى

الله عليه وآله وسلم (انه لا يأتى

الخبر بالشر) أى ما قدر الله ان

ان يكون خيرا يكون خيرا وما

قدر ان يكون شرا يكون شرا

وان الذى أخاف عليكم تضيمهم

نعمة الله وصرفكم اياه فى غير

ما أمر الله فلا يتعلق ذلك بنفس

النعمة (و) اضرب لكم مثلين

أحدهما مثل المقرط فى جمع

الدينا هو (ان ما ينبت الربيع)

من الانبات والربيع هو

الجدول الذى يستبقى به

ما (يقطل) قتلا حبطا (أو يلم)

بضم أوله وكسر اللام أى

يقرب من القتل والحبط هو

داهى يصيب البعير من أحرار

العشب أو من كالأطيب يكثر

منه فيفتق فيه لك أو يقارب

الهلاك فكذلك الذى يكثر من

جمع الدنيا لاسيما من غير حلها

ويرد أيضا على أبي حنيفة والثورى والحسن البصرى حيث قالوا يجوز صرفها الى بعض الاصناف الثمانية حتى قال أبو حنيفة يجوز صرفها الى الواحد وعلى مالك حيث قال يدفعها الى أكثرهم حاجة أى لأن كل الاصناف يدفع اليهم للعاجة فوجب اعتبار أكثرهم حاجة

«(باب تحريم الصدقة على بنى هاشم ومواليهم دون موالى أزواجهم)»

(عن أبي هريرة قال أخذ الحسن بن علي ثمر من ثمر الصدقة فجعلها فى فيه فقال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم كخ كخ أرمهم الماعلت انا لانا كل الصدقة متفق عليه

ولم انا لانا لانا الصدقة) قوله فجعلها فى فيه زاد فى رواية فلم يقطن له النبي صلى الله

عليه وآله وسلم حتى قام ولعابه يسيل فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم شذبه قوله

كخ بفتح الكاف وكسر هاء وسكون المجهمة مثقلا وخفقا وبكسر هاء مونة وغير مونة

فخرج من ذلك ست لغات والثانية أنا كيد لا دوى وهى كلمة تقال لردع الصبي عند مناولته

ما يستقدر قيل انها عربية وقيل أعجمية وزعم الداودى انها عربية وقد أوردتها

البخارى فى باب من تكلم بالفارسية قوله أرمهم فى رواية لاحد ألقها يا بنى وكأنه كله

أولاهم هذا فلما نادى قال له كخ كخ إشارة الى استنقار ذلك ويحتمل العكس قوله لا تخل

لنا الصدقة وفى رواية لا تخل لآل محمد الصدقة وكذا عند أحمد والطحاوى من حديث

الحسن بن علي نفسه قال الحافظ واسناده قوى والطبرانى والطحاوى من حديث

أبي لمي الانصارى نحوه والحديث يدل على تحريم الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله

وسلم وعلى آله واختلاف ما المزدبالا لهننا فقال الشافعى وجماعة من العلماء انهم

بنو هاشم وبنو المطلب واستدل الشافعى على ذلك بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أشرك بنى المطلب مع بنى هاشم فى سهم ذوى القربى ولم يعط أحد من قبائل قريش

غيرهم وذلك العطية عوض عوضه بدلا عما حرموه من الصدقة كما اخرج البخارى من

حديث جبير بن مطعم قال مشيت أنا وعثمان بن عفان الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقلنا يا رسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خيسبروتر كتنا ونحن وهم بنزلة واحدة

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما بنو المطلب وبنو هاشم شى واحد وأجيب

عن ذلك بأنه انما أعطاهم ذلك لمواالاتهم لا عوضا عن الصدقة وقال أبو حنيفة ومالك

والهادوية هم بنو هاشم فقطوع أحد فى بنى المطلب روايتان وعن المالكية فيما بين

هاشم وغالب بن فهر قولان فعن أصبغ منهم هم بنو قصى وعن غيره بنو غالب بن فهر كذا

فى الفتح والمراد بنى هاشم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل العباس وآل الحارث ولم

يدخل فى ذلك آل أبى لهب لما قيل من أنه لم يسلم أحد منهم فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم ويرده ما فى جامع الاصول انه أسلم عتبة ومعتب ابنا أبى لهب عام الفتح وصلى الله

الناس له وحسد لهم اياه وغير ذلك من أنواع الأذى واسناد الآيات الربيع مجاز على رأى الشيخ عبد القاهر الجرجاني اذا المسند

وينفع ذا الحق حقه لك فى الا

اليه ملائكة الفاعل وليس فاعلا حقيقيا له اذ الفاعل هو الله تعالى والسكاكي يرى ان الاسناد ليس مجازيا وان المجازي في الربيع جفع له استعارة ٥٨ بالكاتبه على ان المراد به الفاعل الحقيقي بقوله نسبة الاسناد اليه

(الا بالتشديد) آكلة الخضره
الاستغناء مفرغ والاصل مما يفت
الربيع ما يقتل آكله الا كل
الخضره وقال الطيبي الاظهر انه
منقطع لوقوعه في الكلام
المثبت وهو غير جائز عند
الزمخشري الا بالتأويل ويجوز
ان يكون متصلا لكن يجب
التأويل في المستثنى والمعنى ان
من جملة ما يثبت لربيع شيا
يقول آكله الا الخضره منه اذا
اقتصد فيه آكله وتجرى دفع
ما يؤذيه الى الهلاك وفي بعض
النسخ الاباكتنف كانه قال
الا انظر روا آكلة الخضره
واعتبروا بشأنا (أكلت) أي
أي فان آكلة الخضره اكلت
(حتى اذا امتدت خضرها)
أي جنبها أي امتلأت شجعا
وعظم جنبها ثم أكلت عنه
سريعا (استقبلت عين الشمس)
تستمرئ بذلك ما كات وتجره
(فطلت) أي ألفت السرقة
ملا رقيقا (وبالت) فيزول
عنه الخطب وانما تحبط الماشية
لانها تقتل بطونها لاندائها ولا
تبول فتتفج بطونها فيعرض لها
المرض فتلك (ورفعت) اتسعت
في المرعى وهذا مثل المقتصد
في جمع الدنيا المؤدى حقها
الناسي من وبالها كما يجب
آكلة الخضره التي ليست

عليه وآله وسلم باسلامهما ودعاهما ومنهم من ادعى حذينا والطائفة واهما عجب عند أهل
النسب قال ابن قدامة لانهم خلافاً في ان بني هاشم لا يحمل لهم الصدقة المفروضة وكذا
قال أبو طالب من أهل البيت حكى ذلك عنه في البحر وكذا حكى الاجماع ابن رسلان وقد
نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه تجوز لهم اذا حرموا منهم ذوى القربى
حكماء الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الابرار منهم قال في الفتح وهو وجه لبعض
الشافعية وحكى فيه أيضا عن أبي يوسف انه يحمل من بعضهم لبعض لامن غيرهم وحكماء
في البحر عن زيد بن علي والمرضى وأبي العباس والامامية وحكماء في الشافعية عن ابن
الهادي والقاسم العياني قال الحافظ وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة
الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه والا حديث الدالة على التحريم على
العموم ترد على الجميع وقد قيل انها منواترة تواتر معنويا ويؤيد ذلك قوله تعالى قل
لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى وقوله قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أكلها
لا أؤشك أن يطعنوا فيه واقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها
وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة أو ساخ الناس كما رواه مسلم واما ما استدلل
به القائلون بحملها الهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحسن
في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث باسناد كاه من بني هاشم ان العباس بن
عبد المطلب قال قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحمل لنا صدقات
بعضنا لبعض قال نعم فهذا الحديث قد اتهم به بعض رواه وقد أطال صاحب الميزان
الكلام على ذلك فلا يسر صالح التخصيص تلك العمومات الصحيحة وأما قول العلامة محمد
ابن ابراهيم الوزير بعد ان ساق الحديث ما قلناه وأحسب له متابعا لثبوت القول به قال
والقول به قول جماعة وافرقة من أئمة العترة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم انه
اجماعهم ولعل توارث هذا بينهم يقوى الحديث انتهى فلكلام ليس على قانون الاستدلال
لان مجرد الحسبان ان له متابعا زهاب جماعة من أهل البيت اليه لا يدل على صحته
واما دعوى انه لم أجعوا عليه فباطل وبطلان موافقاتهم ومختصراتها شاهد
لذلك وأما قول الامير في المنحة انما استكنت نفسه الى هذا الحديث بعد وجدان سنده
وما عساه من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح اجماع
لاهل البيت والقاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وجماعة من اكابرهم بل جمهورهم
خارجون عنه وأما مجرد وجدان السند للحديث بدون كشف عنه فليس مما يوجب
سكون النفس والاصل ان تجريم الزكاة على بني هاشم معلوم من غير فرق بين ان يكون
المزكي هاشميا أو غيره فلا ينقذ من المعاذير عن هذا الحرم المعلوم الا ما صرح عن الشارع
لا ما افقه الواقعون في هذه الورطة من الاعذار الواهية التي لا تخلص ولا ما لم يصح من
الاحاديث المروية في التخصيص وليكن كذا كذا الزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصا

من أحرار البقول وجيدها التي ينبت الربيع بتوالي امطاره فحين وتنم وليكنه من البقول التي
تربعاها المواشي بعد هيج البقول ويسمى حيث لا تجدد سواها فلا ترى الماشية يكثرون أكلها ولا تستمر ثم اقبل الربيع قد

نبت أحرار العشب والكلا نهى كاهن في نفسه وانما يأتى الشر من قبل آكل مسنة منهم من فيها بحيث تنفخ أضلاع
منه وتنتفى خاصرته ولا يقطع عنه في السر يعافه ذامئلا ٥٩ الكافر ومن ثم أكره القتل بالحبط

أى يقتل قلة حبطا والكافر هو الذى تحبط أعماله أو من قبل آكل كذلك فيشرفه الى الهلاك وهذا مثال للمؤمن الطام انفسه المنهك فى المعاصى أو من آكل مسرف حتى تنفخ خاصرته ولكنه يتوخى ازالة ذلك ويكمل فى دنع مضرتة حتى يضم ما كل وهذا مثال المقصد أو من آكل غير مفرط ولا مسرف يا كل منها ما يسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج الى دفعه وهذا مثال السابق الزاهد فى الدنيا الراغب فى الآخرة لكن هذا ليس صريحا فى الحديث لكنه ربما يفهم منه (وان هذا المال) زهرة الدنيا (خضرة) من حيث المنظر (حلو) من حيث الذوق وخص الاخضر لانه أحسن الالوان وما ذكرهم صلى الله عليه وآله وسلم لما يخاف عليهم من فتنة المال أخذ في تعريفهم ودواء تلك الفتنة بقوله (فنعم صاحب المسلم ما أعطى منه المسلمكين وابتيق وابن السبيل أو كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) شك من يحسب الراوى وفى الجهاد من طريق فلج بلقظ لجمع له فى سبيل الله والبتاى والمساكين وابن السبيل (وانه من يأخذه) أى المال

أرباب الرياسة قام بعض العلماء منهم فى الذب عنهم وتحليل ما عزم الله عليهم مقام الارضاء لله ولانقاد العلماء فالف فى ذلك رسالة هى فى الحقيقة كالسراب الذى يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءه لم يجد شيئا وصار يتسلى به أرباب النباهة منهم وقد يتعلل بعضهم بما قاله البعض منهم ان أرض اليمن خراجية وهولاء عمران هذه المقالة مع كونهم من أبطال الباطلات ليست مما يجوز التقليد فيه على مقتضى أصولهم فالتلوة المستعان ما أسرع الناس الى متابعة الهوى وان خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة وعلم ان ظاهر قوله لا تحل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقد نفى جماعة منهم الخطاى الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه قد حكى غير واحد عن الشافعى فى التطوع قولوا وكذا فى رواية عن أحمد وقال ابن قدامة ليس مانع من ذلك بواضح الدلالة وأما آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اكثر الحنفية وهو الصحيح عن الشافعية والحنابلة وكثير من الزيدية انهم يجوز لهم صدقة التطوع دون الفرض قالوا لان المحرم عليهم انما هو أوساخ الناس وذلك هو لزكاة لاصدقة التطوع وقال فى البحر انه خص صدقة التطوع القياس على الهبة والهبة ولو وقف وقال أبو يوسف وأبو العباس انما تحرم عليهم كصدقة الفرض لان الدليل لم يفصل (وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم بعث رجلا من بنى مخزوم على الصدقة فقال لا بى رافع احببني كيما تصيب منها قال لا حتى آى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسأله وانطلق فساله فقال ان الصدقة لا تحل لنا وان موالى القوم من أنفسهم زواة الخمة لا ابن ماجه وصححه الترمذى) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصحاه وفى الباب عن ابن عباس عند الطبرانى قوله من أنفسهم بضم الفاء ولفظ الترمذى مولى القوم منهم أى حكمه حكمهم الحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحريمها على آله وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل على تحريمها على موالى آل بنى هاشم ولو كان الاخذ على جهة العمالة وقد ساف ما فيه قال الشافعى حرم على موالى من الصدقة ما حرم على نفسه وبه قال أبو حنيفة وهو مروى أيضا عن الناصر والشافعى وأصحابه واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طاب وهو مروى عن الناصر وابن الماجشون وقال مالك ويحى وهو مروى أيضا عن الناصر والشافعى فى قوله انها تحل لهم قال فى البحر لان علل التحريم مفقودة وهى الشرف قلنا جزم الخبر يدفع ذلك انتهى ونصب هذه العلل فى مقابل هذا الدليل الصحيح من الغرائب التى يعتبر بها المتيقظ (وعن أم عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشاة من الصدقة فبعت الى عائشة منها بشى فاجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل عندكم من شى فعمالت لا الان ذبيبة بعثت اليها من الشاة التى بعثتم اليها فقال

(بغير حق) بان يجمعه من الحرام أو من غير احتياج اليه ولم يخرج منه حقه الواجب فيه فهو (كالذى يأكل ولا يشبع) لانه كلما نال منه شيئا ازدادت رغبته واستقبل ما عنده ونظر الى ما فوقه (ويكون) ماله (شهيدا عليه يوم القيامة) بان ينطق

الله الصامت منه بما فعل به أو يحثل مثاله أو يشبهه عليه الموكون بكتب الكتب والانتفاق وفي هذا الحديث التصديق
البخاري أيضا في الرقاق ومسلم في الزكاة وكذا النسائي وأبو داود عليه

٦٠

انهم اقد بلغت محلها متفق عليه وعن جويرية بنت الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليه ا فقال هل من طعام فقالت لا والله ما عندي من طعام الا اعظم من شاة
اعطيتهم مولا في من الصدقة فقال قدميها افقد بلغت محلها رواه أحمد ومسلم قولاه هل
عندكم من نبي أي من الطعام قوله نسبة قال في الفتح بالنون والمهمل والموحدة مصغرا
امم أم عطية انتهى وأما نسبة بفتح النون وكسر السين فهي أم عماره قوله بلغت
محلها أي انه المانصرفت فيها بالهدية لصحة ملكها اليها انتقلت عن حكم الصدقة خلعت
محل الهدية وكانت تحمل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الصدقة كما تقدم
كذا قال ابن بطال قال في الفتح وضبطه بعضهم بكسر هاء من الح لئلا يخل أي بلغت
مستقرها والاول أولى انتهى والحديث يدل على ان موالى أزواج بنى هاشم ليس
حكمهم كحكم موالى بنى هاشم فتحل اهلهم الصدقة وقد نقل ابن بطال اتفاق الفقهاء على
عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لان ابن قدامة ذكر ان الخلال أخرج من طريق
ابن أبي حنيفة عن عائشة انه افاضت انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة قال وهذا يدل على
تحريمها قال الحافظ واسناده الى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا لا يقدح
فيما نقله ابن بطال وذكر ابن المنبر انه لا تحرم الصدقة على الأزواج قولوا واحدا ولا يقال
ان قول البعض بدخولهن في الأول يستلزم تحريم الصدقة عليهن فان ذلك غير لازم
وفي الحديثين أيضا دليل على انه يجوز لمن تحرم عليه الصدقة الاكل منها بعد مصرفها الى
المصرف وانتقالها عنه بهيمة أو هدية أو نحوها وفي الباب عن عائشة عند البخاري
وغیره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بطعم فقالت له هذا ما تصدق به على بريدة
فقال هولها صدقة ولنا هدية

* (باب منى المتصدق ان يشتري ما تصدق به) *

(عن عمر بن الخطاب قال حملت على فرس في سبيل الله فاضاعه الذي كان عنده فاردت ان
أشتريه وظننت انه يبيعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تشتره
ولا تعد في صدقتك وان أعطا كعبد رهم فان العائد في صدقته كالعائد في قيمه متفق عليه
وعن ابن عمر ان عمر حمل على فرس في سبيل الله وفي لفظ تصدق بفرس في سبيل الله ثم رآها
تباع فأراد ان يشتريها فاسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تعد في صدقتك يا عمر
رواه الجماعة زاد البخاري فبذلك كان ابن عمر لا يترك ان يتناع شيئا تصدق به الاجل
صدقة قوله عن عمر هذا يقتضي ان الحديث من مسند عمر والرواية الاخرى تقتضي
انه من مسند ابن عمر وروى الدارقطني الثاني قوله حملت على فرس المراد انه ملكه اياه
ولذلك ساع له يبيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه وانما ساع للرجل يبيعه لانه حصل فيه
هزال يحجز ببيعه عن العاق بالتميل وضعف عن ذلك وانه انتهى الى حالة عدم الاتباع به

والعنفنة والسماع وأخرجه
الصدقة على التام قال ابن
المنبر عبر بالصدقة دون الزكاة
لتردد الخبرين صدقة الفرض
والطوع ليكون ذكر التيمم
متوسطا بين المسكين وابن
السبيل وهما من مصارف الزكاة
وقال ابن رشد لما قال باب ليس
على المسلم في فرسه صدقة علم انه
يريد الواجبة اذ لا خلاف في
الطوع فلما قال الصدقة على
المتامى أحال على موهود (عن
زينب امرأة عبد الله بن مسعود
رضي الله عنهم ما حدثها المنة تدم
قريبا وقالت في هذه الرواية
انطلقت الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فوجدت امرأتين
الانصار على الباب حاجتهما مثل
حاجتي) وهي زينب امرأة أبي
مسعود يعني عقبه بن عمرو
الانصاري كما عند ابن الاثير في أسد
الغابة (فمر علينا بال) المؤذن
(فقالا) له (سل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أيجزى عني أن أنفق
على زوجي وأيتام في جبري)
وللنسائي على أزواجنا وأيتام
في جبرنا وللطيماسي انهم بنو
أخيهما بنو أخيهما والنسائي أيضا
من طريق علقمة لاحدهما
فضل مال وفي جبرها بنو أخيهما
أيتام وللأخرى فضل مال
وزوج خفيف ذات اليد وهذا
كناية عن الفقر (فسأله فقال نعم)

يجزى عنها (ولها أجران أجر القرابة) أي صلة الرحم (وأجر الصدقة) أي ثوابها قال المازري
الاطهر حمله على الصدقة الواجبة أو الهاء عن الاجزاء وهذا اللفظ انما يستعمل في الواجبة انتهى وعليه يدل تبويب

البحارى لكن ما ذكره من ان الاجزاء انما يستعمل في الواجب اراد قولاً واحداً فليس كذلك لان الاصوليين اختلفوا في المسئلة فذهب قوم الى ان الاجزاء هم الواجب والمندوب وخصه آخرون

بالواجب ومنعه في المندوب
واعقده المازرى ونصره القرافى
والاصفهانى واستبعده الشيخ
نقى الدين السبكي وقال ان
كلام الفسقه يقتضى ان
المندوب يوصف بالاجزاء
كالفرض وقد تعقب القاضى
عباس المازرى بان قوله ولو
من حيث ان يكون وقوله فيما ورد في
بعض الروايات عند الطحاوى
وغيره انها كانت امرأة صنعاء
البيدين فكانت تنفق عليه
وعلى ولدها لان على انها صدقة
نطوع وبه جزم النووي وغيره
وما قولوا قوله تجزئ عني أى في
الوقاية من النار كأنها خافت ان
صدقتها على زوجها لا تحصل
لها المراد وقد سبق الحديث في
باب الزكاة على الاقارب وفيه
انهم اشافهت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بالسؤال وشافهها
وهذا لم تقع مشافهة نقيب تحمل
الاولى على الجواز وانما هي على
لسان بلال والظاهر انها
قضيتان احدهما في سؤالها عن
تصدقها بجمعها على زوجها
ورادها والاخرى في سؤالها
عن النفقة وفي الحديث الحث
على الصدقة على الاقارب
والحث على صلة الرحم وجواز
تبرع المرأة بها بغير اذن
زوجها وفيه عظة للنساء وترغب
ولي الامر في افعال الخير للرجال

ويرجح الاول قوله لا تعد في صدقة ولو كان حبساً لعله به قوله فاضاعه أى لم يحسن
القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته وقيل لم يعرف مقدار ما اراد به بدون قيمته وقيل
معناه اسامته عمله في غير ما جعل له والاول اظهر قوله وان اعطا كبدتهم هو وبالغته في
تقديمه وهو الحامل له على شرائه قوله لا تعد انما هي شرائه برخص عودا في الصدقة
من حيث ان الغرض منها ثواب الاخرة فاذا اشتراها برخص فمكانه اختار عرض
الدين على الاخرة فيصير ارجح في ذلك المقدار الذي سوغ فيه قوله كالعائد في قيمته
استدل به على تحريم ذلك لان التي محرام قال القرطبي وهذا هو الظاهر من سياق
الحديث ويحتمل ان يكون التشبيه للتفريق خاصة لكون الشيء مما يستعذر وهو قول
الاكثر ويلحق بالصدقة الكفارة والندوة وغيرهما من القربات قوله لا يترك ان يتناع
الحق أى كان اذا اتفق له ان يشتري شيئاً ما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به فكانه
فهم ان النهي عن شرائه الصدقة انما هو ان اراد ان يملكها لا يبردها صدقة والحديث
يدل على كراهة الرجوع عن الصدقة وأثره برخص نوع من الرجوع فيه يكون
مكروها وقد قيل انه يعارض هذا الحديث الحديث المتقدم عن أبي سعيد في حل الصدقة
لرجل اشتراها بماله وجمع بينهما يحمل هذا على كراهة التنزيه وهذا قال المصنف رحمه
الله تعالى وحل قوم هذا على التنزيه واحتجوا بعموم قوله أو رجل اشتراها بماله في خبر
أبي سعيد ويدل عليه اتباع ابن عمر وهو راوى الخبر ولو فهم منه التحريم لمافعله وتقرّب
بصدقة تستند اليه انتهى والظاهر انه لامعارضه بين هذا وبين حديث أبي سعيد
المتقدم لان هذا في صدقة التطوع وذلك في صدقة الفريضة فيكون الشراء اجازياً في
صدقة الفريضة لانه لا يتصور الرجوع فيها حتى يكون الشراء مشبهاً بالبيع بخلاف صدقة
التطوع فانه يتصور الرجوع فيها فكماله يشبهه وهو الشراء نعم يعارض حديث الباب
في الظاهر ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ان امرأة أتت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت كنت تصدقت على أبي بوليه صدقة وانما ماتت
وتركت تلك الوليدة قال وجب أجرك ورجعت اليك في الميراث ويجمع مع يجوز ذلك
الشيء المتصدق به بالميراث لان ذلك ليس مشبهاً بالرجوع عن الصدقة دون سائر
المعاوضات

(باب نفل الصدقة على الزوج والاقارب)

(عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم
تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن قالت فرجعت الى عبد الله فقالت انك رجل خفيف
ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قدأمرنا بالصدقة فانه فاسأله فان كان
ذلك يجزئ عني والا صرفتها الى غيركم قالت فقالت عبد الله بل انتيه أفت قالت فانطلقت

والنساء والتحدث مع النساء الاجانب عند أمن الفتنة والخوف من المواقظة بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب وفيه
قيمة العالم مع وجود من هو أعلم منه وطاب الترقى في تحمل العلم وفي هذا الحديث التحذير والمعنة والتواضع لرواته كلهم

يكونون الا عمرو بن الحرث وفيه رواية تصابي عن صاحبنا وتابى عن صاحبنا وأخرجهم مسلم في الزكاة
 عشرة الناس وابن ماجه في الزكاة
 عبد الله بن هلال الخزومية
 ربيعة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم ولدت بارض الحبشة
 وحفظت عن النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم وروى عنه وعن
 أزواجه وذكرها الجلي في ثقات
 التابعين قال في الاصابة كنه
 كان يثرت للعبية البلوغ
 وذكرها ابن سعد في لم يرو عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شيئا وروى عن أزواجه وأم
 سارة هي أم المؤمنين هذه (قالت)
 أي زينب ولا يدر عن أم سارة
 وهو الصواب كما لا يخفى
 (قلت يارسل الله إلى أجرين
 أنفق على بني أبي سارة) بن عبد
 الأسد وكان تزوجها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد ولدها من
 أبي سلمة سلمة وعمر وعبد وزينب
 وذرة (انما هم بنى) منه (فقال)
 أنفق عليهم فلما أنفق
 عليهم (قال في الفتح) وليس في
 الحديث تصريح بان الذي كانت
 تنفقه عليهم من الزكاة فكان
 القدر المشترك من الحديث
 حصول الاتفاق على الأيتام
 انتهى وفي هذا الحديث
 الحديث والعقنة والقول
 ورواه ما بين كوفي ومديني وفيه
 رواية تابى عن تابى هشام
 وأبوه وصاحبه عن صاحبنا
 زينب وأمه (عن أبي هريرة)
 رضي الله عنه قال أمر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم

فذا: أمر أذن الانصار بباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتها قالت وكان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ألقب عليه المهابة قالت فخرج علينا بلال
 فقلنا له أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخبره أن امرأتين بالباب يسألانك أن تجزئ
 الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما ولا تتجبرن نحن قالت قد دخل بلال
 فإله فقال له من هما فقال امرأتان من الانصار وزينب فقال أي الزيات فقال امرأة
 عبد الله فقال لهما أجرين أجر القرابة وأجر الصدقة متفق عليه ولفظ البخاري أيجزئ
 عنى ان أنفق على زوجي وعلى أيتام في حجري (قوله انك رجل خفيف ذات اليد هذا
 كناية عن الفقر وفي انظر للبخاري ان زينب كانت تنفق على عبد الله وأيتام في حجورها
 فقالت لعبد الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أيجزئ عنى أن أنفق عليك وعلى
 أيتام في حجري من الصدقة الحديث قوله فإذا امرأتان من الانصار زاد النسائي والطحاوي
 يقال لهما زينب وفي رواية للنسائي انطلقت امرأتان عبد الله يعني ابن مسعود وامرأتان
 مسعود يعني عقبة بن عمرو الانصاري استدلت بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة أن تدفع
 زكاتها إلى زوجها وبه قال الثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحد الروايتين عن
 مالك وعن أحمد واليه ذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله وهذا انما يتم دليله لا بعد تسليم
 ان هذه الصدقة صدقة واجبة وبذلك جزم المازري ويؤيد ذلك قولها أيجزئ عنى
 وتعقبه عياض بان قوله ولو من حليكن وكون صدقتها كانت من صناعتها يدلان على
 التطوع وبه جزم الثوري وتأولوا قولها أيجزئ عنى أى في الوفاية من النار كما خاف
 ان صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي
 لقول أبي حنيفة انما لا تجزئ زكاة المرأتين في زوجها فاخرج من طريق رابعة امرأة ابن
 مسعود انها كانت امرأة صنعة الدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده فلهذا يدل على انها
 صدقة تطوع واحتجوا أيضا على ان صدقة تطوع بما في البخاري من حديث أبي
 سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهما زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم
 قالوا لان الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالاجماع كما نقله ابن المنذر والمهدي في البحر
 وغيرهما وقد ثبت هذا بان الذي يمنع اعطائه ومن الصدقة الواجبة من تلزم المعطى تنفقه
 والام لا يلزمها نفقة ابنته مع وجود أبيه قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث
 وهذا عند أكثر أهل العلم في صدقة التطوع انتهى والظاهر انه يجوز للمرأة أن تصرف
 زكاتها إلى زوجها اما أولا فاعدم المانع من ذلك ومن قال انه لا يجوز فعليه الدليل
 واما ثانيا فلان ترك استمضاه صلى الله عليه وآله وسلم لهما ينزل منزلة العموم فلما لم
 يستقصاها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب فكانه قال يجوز عندك فمضى كان
 أو تطوعا وقد اختلف في الزوج هل يجوز له ان يدفع زكاته إلى زوجته فقال ابن المنذر

بالصدقة الواجبة أو التطوع ورجمه بعضهم تحسبنا الظن بالصحابة اذ لا يظن بهم منع الواجب
 وعلى هذا فمذخر والدواضح لانه أخرجه ما في سبيل الله فابقي له ما في محفل المواساة وتعقب بانهم ما منعوا بحسب اول اعناد اما ابن

استمأبني الله فتأب و صلح حاله والمشهد ووزن زولها في غـ يره وأما خالده فكان

أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة شيئا لأن نفقة الواجبة عليه ويمكن أن يقال إن التعليل بالوجوب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف اليها لأن نفقة الواجبة عليه غنية كانت أو فقيرة فالصرف اليها لا يقطع عنه شيئا وأما الصدقة على الأصول والفصول وبقية القرابة فسيأتي الكلام عليها (وعن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وصلته واه أحد وابن ماجه والترمذي وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح رواه أحد وله مثل من حديث حكيم بن حزام وعن ابن عباس قال إذا كان ذو قرابة لا تعولهم فاعطهم من زكاة مالك وإن كنت تعولهم فلا تعطهم ولا تجعلها لمن تعول رواه الأثرم في سننه) حديث سلمان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم وحسنه الترمذي قال الحافظ وفي الباب عن أبي طلحة وأبي امامة عند الطبراني قوله الكاشح هو المضمحل لعداوة وقد استدل بالحديثين على جواز صرف الزكاة إلى الأقارب سواء كانوا ممن تلزمهم النفقة أم لا لأن الصدقة المذكورة فيها لم تقيّد بصدقة التطوع ولكنه قد تقدم عن ابن المنذر وصاحب الجبر أنهما حكما الإجماع على عدم جواز صرف الزكاة إلى الأولاد وكذا سائر الأصول والفصول كما في الجبر فإنه قال مسألة ولا تجزئ في أصوله وفصوله مطلقا إجماعا وقال صاحب ضوء النيران دعوى الإجماع وهم قال وكيف ومحمد بن الحسن ورواية عن العباس أنه تجزئ في الأقارب والأمهات ثم قال قلت والمسئلة في الجبر لم تنسب إلى قائل فضلا عن الإجماع وهذا وهم منه رحمه الله تعالى فإن صاحب الجبر صرح بتسبئ إلى الإجماع كما حكيناها سابقا فقد نسبت إلى قائل وهم أهل الإجماع إلا أنه يدل لما روى عن أبي العباس ومحمد بن الحسن ما في البخاري وأحمد عن معمر بن يزيد قال أخرج أبي دناير بتصديقها عند رجل في المسجد فحقت فأخذتها فقال والله ما ياك أردت فحقت فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد وللك ما أخذت يا معمر وسيأتي هذا الحديث في كتابنا لو كلفنا أن شاء الله تعالى ولكنه يحتمل أن تكون المصدقة صدقة تطوع بل هو الظاهر وقد روى عن مالك أنه يجوز الصرف في بني البنتين وفيما فوق الجد والجددة وأما غير الأصول والفصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ومالك وإسحاق إلى أنه لا يجزئ الصرف إليهم وقال أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى يجوز ويجزئ أذ لم يفصل الدليل العموم الأدلة المذكورة في الباب وقال الأقولون أنها مخصوصة بانقياس ولا أصل له وأما الأثر المروي عن ابن عباس فالكلام صحابي ولا حجة فيه لأن الاجتهاد في ذلك مسرعا وبؤيد الجواز والاجزاء الحديث الذي تقدم بلا فطرز وجهك ولذلك أحق من تصدقت عليهم وترك

تأ كيد النفي والمبالغة فيه بإثبات شيء وذلك الشيء لا يقتضي إثباته فهو منتهى أبدا ويسمى مثل ذلك عند علماء البيان تأكيده
المدح بما يشبه الذم وبالعكس فن الأول نحو قول الشاعر ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول من قرواع السكاكين

ومن الثاني هذا الحديث وشبهه أي ما ينبغي لابن جليل أن يتقرب شأنا لهذا وهذا لا يوجب له أن يتقرب شيئا فليس ثم شيء يتقربه
فينبغي أن يعطى مما أعطاه الله ولا يكفر
بأنه قال في الفتح وقمة التعريض بكفر أن النعمة وتقرير
بأنه قال في الفتح وقمة التعريض بكفر أن النعمة وتقرير

٦٤

الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما سلف ثم الأصل عدم المانع
فمن زعم أن القرابة أو وجوب النفقة مانعان فعليه الدليل ولادليل
(باب زكاة الفطر)

(عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من
تمر أو صاعا من شعير على العبد والحرة والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين روى
الجماعة ولا جد والبخاري وأبي داود وكان ابن عمر يعطى القرا لعا ميا واحد أو زعفران
فأعطى الشعير والبخاري وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين وعن أبي سعيد قال
كان يخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط
أو صاعا من زبيب أخرجه وفي رواية كان يخرج زكاة الفطر إذا كان فيمنار رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب
أو صاعا من أقط فلم ينزل كذلك حتى قدم علينا معاوية المدينة فقال اني لارى مدني من
سراة الشام يعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك قال أبو سعيد فلا أزال أخرجه كما كنت
أخرجه روى الجماعة لكن البخاري لم يذكرفيه قال أبو سعيد فلا أزال الخ وابن ماجه
لم يذكرفيه وفي شيء من رواة النسائي عن أبي سعيد قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم صدقة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط وهو حجة
في أن الاقط أصل ولدارقطني عن ابن عيينة عن ابن جهمان عن عياض بن عبد الله عن
أبي سعيد قال ما أخرجنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا صاعا من دقيق
أو صاعا من تمر أو صاعا من سات أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط
فقال ابن المديني لسفيان يا أبا محمد ان أحد الايذ كرفي هذا الدقيق فقال بلى هو فيه روى
الدارقطني واحتج به أحمد على اجزاء الدقيق قوله فرض فيه دليل على أن صدقة
الفطر من القرا ترض وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على ذلك ولكن الحنفية يقولون
بالوجوب دون الفرضية على قاعدة تم في التفرقة بين الفرض والواجب قالوا لا دليل
قاطع تثبت به الفرضية قال الحافظ وفي نقل الاجماع نظر لان ابراهيم بن عليه وأبا بكر
ابن كيسان الاصح قالان وجوب النسخ واستدل به ما عايناه من النسخ وغيره عن قيس
ابن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل أن
ينزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله قال وتعقب بان في استناده
راويا مجهولا وعلى تقدير الصحة فلا دليل نعم على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالامر الاول
لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المسألة عن أشهب انه سأل
مؤكدة وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية قالوا ومعنى قوله في

بأنه الصنيع في مقابلة الاحسان
(وأما حاله فانكم تظنون خالدا)
عبرنا ظاهر دون ان يقول
تظلمونه بالضمير على الأصل
تفخيم شأنه وتعظيم أمره
والمعنى تظلمونه بطلبكم منه زكاة
فما عندنا (قد احتبس) أي
وقف قبل الحول (أدراعه) جمع
درع بكسر الهمزة وهو الرديئة
(وأعنده) التي كانت للتجارة على
المجاهدين (في سبيل الله) فلا زكاة
عليه فيها وأعتد بضم التاء جمع
عتد بفتح العين ما بعدد الرجل من
السلاح والدواب وآلات الحرب
قيل ورواه بعض رواة البخاري
وأعبد به بالواو حدة جمع عبد حكاة
عياض وهو موافق رواية
وأحتبس رقيقه ويحتمل أنه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل
قول من أخبره بمنع خالد لاجل
أنه لم يصرح بالمنع وانما نقله عنه
بناء على ما فهمه ويكون قوله
تظلمون خالدا أي بشتمكم إياه
إلى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع
الفرض وقد تطوع بوقف خيله
وسلاحه أو يكون صلى الله عليه
وآله وسلم احتسب له ما فعله من
ذلك من الزكاة لانه في سبيل الله
وذلك من مصارف الزكاة لكن
يلزم منه اعطاء الزكاة لصنف
واحد وهو قول مالك وغيره
خلاف للشافعي في وجوب قسمتها

على الاصناف الثمانية واستدل به البخاري على إخراج العروض في الزكاة واستشهد به ابن دقيق
الحديث
العمدانه اذ احتبس على جهة معينة تعين ضمها أو استحقاق أهل تلك الصنف مضافا إلى جهة الاحتبس فان كان قد طلب من

جالدز كاه ما حبسه فكيف يمكن ذلك مع تعين ما حبسه لصرفه وان كان طاب منهز كاه المال الذي لم يحبسه من العين
والحرث والماشية فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك وقد تعين صرف ٦٥ ذلك الحبس الى جهته ثم انفصل

الحديث فرض أى قدره هو أصله في اللغة كما قال ابن دقيق العيد لكن نفى في عرف
الشرع الى الوجوب فالجمل عليه أولى وقد ثبت ان قوله تعالى قد أفلم من تركي نزلت في
زكاة الفطر كما روى ذلك ابن خزيمة قوله زكاة الفطر أضيفت الزكاة الى الفطر لكونها
تجب بالفطر من رمضان كما قال في الفتح وقال ابن قتيبة والمراد بصدقة الفطر صدقة
النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة قال الحافظ والأول أظهر ويؤيده
قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر في رمضان وقد استدل بقوله زكاة الفطر على ان
وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت
وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محل للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي
بالاكل بعد طلوع الفجر والأول قول الثوري وأحمد وأما في الحديث في الجديدا وحدى
الروايتين عن مالك والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية
عن مالك وبه قال الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ويقويه قوله في حديث ابن عمر
الآن في أمر زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ولكنهم لم يقيموا قبلية
بكونها في يوم الفطر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله زكاة الفطر على الوقت
ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضى اضافة هذه الزكاة
الى الفطر من رمضان وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر قوله صاعا من تمر أو صاعا
من شعير قال في الفتح انتصب صاعا على التمييز وأنه مفعول ثان قوله على العبد والحر
ظاهره يدل على ان العبد يخرج عن نفسه ولم يقل به الاداود فقال يجب على السيد أن
يمكن عبده من الاكتساب لها ويبدل على ما ذهب اليه الجمهور من كون الوجوب على
السيد حديث ليس على المولى عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر وانظر مسلم ليس
في العبد صدقة الا صدقة الفطر قوله الذكروا لا يخفى ظاهره وجوبها على المرأة سواء
كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر وقال مالك والشافعي
والليث وأحمد وأما في زوجة أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر وقال مالك والشافعي
أعسر وكانت الزوجة أمه وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا واتفقا
على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع ان نفقاتها تلزم وانما احتج الشافعي بما رواه
من طريق محمد بن علي الباقر مرسل اداوا صدقة الفطر عن قومون وآخرجه اليهم
من هذا الوجه فزاد في استناده ذكر علي وهو منقطع وآخرجه من حديث ابن عمر
واستناده ضعيف وآخرجه أيضا عنه الدارقطني قوله والصغير والكبير وجوب فطرة
الصغير في ماله والمخاطب باخراجها وليس له ان كان للصغير مال والواجب على من تلزمه
نفقته والى هذا ذهب الجمهور وقال محمد بن الحسن البصري لا تجب الا على من صام واستدل
إهما بحديث ابن عباس الآن في بلفظ صدقة الفطر طهره للصائم قال في الفتح وأوجب بأن

عنى ذلك باحتمال ان يكون
المراد بالتخييس الارصاد لذلك
لا الوقف فتيزول الاشكال
لكن هذا الاشكال انما يتأتى
على القول بأن المراد بالصدقة
المفروضة اما على القول بأن
المراد التطوع فتلا اشكال كما
لا يخفى (وأما العباس بن عبد
المطلب فم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى) أى
الصدقة منه (عليه صدقة)
ثابتة سبب صدق بها (ومثلها
معها) أى ويضربها أمثلها
كرامته فيكون النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الزم به بضعيف
صدقة له يكون ذلك أرفع لقدرة
وأنبه لذكروا وأنفى للذنب عنه
أو المعنى ان أمواله كالصدقة
عليه لانه استدان في مقاداة
نفسه وعقيل فصار من
الغارمين الذين لا تلزمهم الزكاة
وهذا التأويل على تقدير ثبوت
لفظة صدقة واستبعدا للمعنى
لان العباس من بني هاشم فتحرم
عليهم الصدقة أى وظاهر هذا
الحديث انها صدقة عليه ومثلها
معها فكذا أنه أخذها منه
وأعطاه له وحمل غيره على ان
ذلك كان قبل تحريم الصدقة
على آل صلى الله عليه وآله وسلم
واسلم من طريق وزفاه وأما
العباس فنهى على ومثلها ثم قال

٩
بأمر ما شعرت ان عم الرجل صنواً بيه فلم يقل فيه صدقة بل فيه
دلالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم التزم باخراج ذلك عنه لقوله نهى على ويرجعه قوله ان عم الرجل صنواً بيه أى منسله في

هذه اللفظة اشعار بما ذكرنا فان كونه من اولاب بناسب ان يجعل عنه أى هي على احسانا لله وبرابه هي عندى قرص لاني
استلقت منه صدقة عامين وقد ورد ذلك ٦٦ صريحا في حديث على عنه الترمذى لكن في اسناده مقال وفي

حديث ابن عباس عند
الدارقطنى باسناد فيه ضعف
بعث النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عمر ساعيا فأتى العباس
فاغلق له فاخبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال ان العباس
قد استأفنا زكاة ماله العام
والعام المقبل وبسط القول
على ذلك في الفتح ثم قال وفي
الحديث بعث الامام العباس
بليابة الزكاة وتبنيه الغافل
على ما أنعم الله به من نعمة الغنى
بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه
والعقب على منعه الواجب
وجواز ذكره في غيبته بذلك
وتحمل الامام عن بعض رعيته
ما يجب عليه والاعتذار عن
بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار
به (عن أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه أن ناسا من
الانصار) قال الحافظ ابن حجر لم
أعرف اسمهم لكن في حديث
النسائي ما يدل على أن أباس سعيد
المذكور منهم (سأله رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم)
فأعطاهم ثم سأله فأعطاهم (زاد
أبو ذر ثم سأله فأعطاهم (حتى
نقد) بكسر الفاء وبالذال أى
فرغ وفي (ما عنده فقال ما يكون
عندي من خير فان أدخره
عنكم) أى لن أجعله ذخيرة
لغيركم أولئك أحبهم وأخباها

ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كما انه انجب على من لا يذنب كتحقيق الصلاح أو من
أسلم قبل غروب الشمس بلفظة قال فيه ونقل ابن المنذر الاجماع على انه لا انجب على الجنين
وكان أحمد بن حنبل ولا يوجب قوله من المسلمين فيه دليل على اشتراط الاسلام في وجوب
الفطرة فلا انجب على الكافر قال الحافظ وهو أمر متفق عليه وهل يخرجها عن غيره
كما تولدته المسألة نقل ابن المنذر فيه الاجماع على عدم الوجوب اسكن فيه وجه الشافعية
وروايه عن أحمد بن حنبل يخرجها المسلم عن غيره الكافر قال الجمهور ولا خلافا لها
والحنفي والثوري والحنفية واسحق واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على
المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر وأجاب الجمهور بأنه يبنى عموم قوله في عبده على
خصوص قوله من المسلمين في حديث الباب ولا يخفى ان قوله من المسلمين أعم من قوله
في عبده من وجه واخص من وجه فتخصيص أحدهما بالآخر تحكيم ولا كنه يؤيد
اعتبار الاسلام ماعنده مسلم بالفظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد واحتج بعضهم على
وجوب اخراجها عن العبد بأن ابن عمر راوى الحديث كان يخرج عن عبده الكافر
وهو أعرف بمراد الحديث وتعبه بأنه لو صح حمل على انه كان يخرج عنهم تطوعا ولا مانع
منه وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين أهل البادية وغيرهم واليه ذهب الجمهور وقال
الزهري وريضة والليث ان زكاة الفطر تختص بالخاصة ولا تجب على أهل البادية قوله
أعوز القربى بالمهمل والراى أى احتياج يقال أعوزنى الشئ اذا احتجت اليه فلم أقدر عليه
وفيه دليل على ان القربى أفضل ما يخرج في صدقة الفطر قوله يوم أو يومين فيه دليل على
جواز تجميل الفطرة قبل يوم الفطر وقد جوزة الشافعي من أول رمضان وجوزة الهادي
والقاسم وأبو حنيفة وأبو العباس وأبو طالب رلوا الى عامين عن البدن الموجود وقال
الكرخي وأحمد بن حنبل لا تقدم على وقت وجوبه الا ما يغتفر كيوم أو يومين وقال
مالك والناصر والحسن بن زياد لا يجوز التجميل مطلقا كاصلا قبل الوقت وأجاب
عنهم في البحر بأن ردها الى الزكاة أقرب وحكى الامام يحيى اجماع السلف على جواز
التجميل قوله صاعا من طعام الخ ظاهره المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده وقد حكى
الخطابي ان المراد بالطعام هنا الخنطة وانه اسم خاص له قال هو وغيره قد كانت لفظة
الطعام تستعمل في الخنطة عند الاطلاق حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه
سوق القمح واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لانه لما غاب استعمال اللفظ فيه كان
خطوره عند الاطلاق أغلب قال في الفتح وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن بعض
أصحابنا ان قوله في حديث أبى سعيد صاعا من طعام حجة لمن قال صاع من خنطة وهذا
غلط منه وذلك أن أباسعيد أجل الطعام ثم نسره ثم أورد طريق حقه بن ميسرة عند
البخارى وغيره أن أباسعيد قال كان يخرج في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
الفطر صاعا من طعام قال أبو سعيد وكان طعامنا الشعير والزبيب والاقط والقرو وهو

وأمنعكم اياه (ومن يستغنى) أى يطلب العفة عن السؤال (بغيره الله) أى يرزقه العفة أى الكف
عن الحرام (ومن يستغن) يظهر الغنى (بغيره الله ومن يصبر) يعالج الصبر ويتكافه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا

قال في شرح المشكاة قوله بعنه الله يريد أن من طلب من نفسه العفة عن السؤال ولم يظهر الاستغناء بعنه الله أي بصره عفه فآومن ترقى من هذه المرتبة الى ما هو أعلى من اظهار الاستغناء عن ٦٧ الخلق لكن ان أعطى شيئا لم يردّه

34

الاستغناء بعنه الله أي بصيره
 الخلاق لكن ان أعطى شيئاً لم يردّه
 عيلاً الله قابله غنى ومن فاز
 بالقدح المعلى وتصبر وان أعطى
 لم يقبل فهو هوذا الصبر جامع
 لكارم الاخلاق (بصبره الله)
 برزقه الله الصبر (وما أعطى
 أحداً عطاء خيراً وأوسع من
 الصبر) لانه جامع لكارم
 الاخلاق أعطاهم صلى الله عليه
 وآله وسلم لحاجتهم ثم نهبهم على
 موضع الفضيلة ﴿٢٠﴾ (عن أبي
 هريرة رضى الله عنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال والذي نفسي بيده) انما حلف
 لتقوية الامر وتأكيد كبره (لان
 يأخذ أحدكم حبله فيحتمط)
 أي يجتمع الخطب (على ظهره)
 فهو (خير له) ليست خير هنامن
 أذعبل النقصيل اذ لا خير في
 السؤال مع القدرة على
 الاكتساب والاهم عند
 الشافعية ان سؤال من هذا حاله
 حرام ويحتمل ان يكون المراد
 بالتخير فيه بحسب اعتقاد السائل
 وتسميته الذي يهطام خيراً وهو
 في الحقيقة شر والله أعلم (من أن
 يأتي ربك) أعطاه الله من فضله
 (فيسأله أعطاه) فحمله نقل المنة
 مع ذل السؤال (أو معناه)
 فاكسب الذل والخليعة
 والحرمات أعادنا الله من كل
 سوء وفي الحديث الحظ على
 التعتيق عن المسئلة والتنز

ظاهرة فيما قال وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما أن أباسعيد قال لما ذكر واعنده صدقة رمضان لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع قرأ صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط فقال له رجل من القوم أو متدين من قح فقال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أهل بها قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد هذا غير محفوظ ولا أدري بمن الوهم ويدل على أنه خطأ قوله فقال رجل الخ اذلو كان أبو سعيد أخبرهم كانوا يخرجون منها صاعا لما قال الرجل أو متدين من قح وقد أشار أيضا أبو داود إلى أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ قوله حتى قدم معاوية زاد مسلم حاجا ومعتقرا وكلم الناس على المنبر وزاد ابن خزيمة وهو يومئذ خليفة قوله من سمراء الشام بفتح السين المهملة واسكان الميم وبالمدهى القمح الشامي قال النووي تمسك بقول معاوية من قال بالمتدين من الحنطة وفيه نظر لانه فعل صحابي قد خالف فيه أبو سعيد وغيره من هو أطول صحبة منه واعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح بأنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن المنذر لانه سلم في القمح خبرا ثابعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتمد عليه ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت الا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير وهم الاثمة فغير جائز أن يعدل عن قولهم الا الى قول مناهم ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد قال المافظ صحيحة انهم رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قح انتهى وهذا مضمونه الى اختيار ما ذهب اليه الحنفية اي كنه حديث أبي سعيد دال على انه لم يوافق على ذلك وكذلك ابن عمر فلا إجماع في المسئلة قوله لم يذكرنا نطفة أو يعنى لم يذكر حرف التخيير في شئ من طرق الحديث قوله أو صاعا من أقط بفتح الهمزة وكسر التاء وهو لبن يابس غير منزوع الزبد وقال الأزهري يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى ينصل وقد اختلف في اجزائه على قولين أحدهما انه لا يجرى لانه غير مقنات وبه قال أبو حنيفة الا أنه أجاز اخر اجه بدلا عن القيمة على قاعدته والقول الثاني انه يجرى وبه قال مالك وأحمد وهو الراجح اهذا الحديث الصحيح من غير معارض وروى عن أحمد انه يجرى مع عدم وجهه ان غيره وزعم الماردي انه يجرى عن أهل البادية دون أهل الحاضرة فلا يجرى عنهم بالخلاف وتعبه النووي فقال قطع الجمهور بأب الخلاف في الجميع قوله الاصاعا من دقيق ذكر الدقيق ثابت في سنن أبي داود من حديث أبي سعيد أيضا ولكنه قال أبو داود ان ذكر الدقيق وهم من ابن عيينة وقد روى ذلك ابن خزيمة من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤدى زكاة رمضان صاعا من طعام عن الصغير والكبير والحر والمملوك من أدى سلتا قبل منه وأحسبه قال من أدى دقيقا قبل منه ومن أدى سوا يقابل منه ورواه الدارقطني ولكن

عن الزبير بن العوام (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال لأن يأخذ أحدكم حبله فباتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها (أي ينجع وجهه) من أن يريق ماء بالسؤال قاله المظهرى ومن فوائد

٦٨

قال ابن أبي حاتم سألت أبا عن هذا الحديث فقال منكر لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس وقد استدل بذلك على جواز إخراج الدقيق كما يجوز إخراج السويق وبه قال أحمد وأبو قاسم الأنماطي لأنه مما يكال ويقتنع به الفقير وقد كفي فيه الفقير مؤنة الطحن وقال الشافعي ومالك أنه لا يجوز إخراج حبه حديث ابن عمر المتقدم ولأن منافعه قد نقصت والنص ورد في الحب وهو يصلح لما لا يصلح له الدقيق والسويق قوله من سلت بضم السين المهملة وسكون اللام بعدها أمثلة فوقية نوع من الشعير وهو كل حنطة بضم السين المهملة وكال شعير في برودته وطبعه والروايات المذكورة في الباب تدل على أن الواجب من هذه الأجناس المنصوصة في الفطرة صاع ولا خلاف في ذلك إلا في البر والزبيب وقد ذهب أبو سعيد وأبو العالية وأبو الشعثاء والحسن البصري وجابر بن زيد والشافعي ومالك وأحمد وأصحق والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله إلى أن البر والزبيب كذلك يجب من كل واحد منهم ما صاع وقال من تقدم ذكره من الصحابة في كلام ابن المنذر وزاد في البر أبا بكر واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن علي والامام يحيى أن الواجب نصف صاع منهم ما والقول الأول أرجح لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاعاً من طعام والبر مما يطلق عليه اسم الطعام أن لم يكن غالباً فيه كما تقدم وتفسيره بغير البر إنما هو لما تقدم من أنه لم يكن معه وداعندهم فلا يجوز أن يكون دون الصاع منه ويمكن أن يقال إن البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام مخصوص بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مر فوعاً بلفظ صدقة الفطر مدان من قمح وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن سعيد عن أبيه عن جده مر فوعاً أيضاً وأخرج نحوه الدارقطني من حديث عصة بن مالك وفي إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف وأخرج أبو داود والذحائي عن الحسن مر سلاً بلفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح وأخرج أبو دارود من حديث عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعب بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن كل اثنين وأخرج سفيان الثوري في جامعته عن علي عليه السلام موقوفاً بلفظ نصف صاع بر وهذه تنمض بجمعوها للتخصيص وحديث أبي سعيد الذي فيه التصريح بالحنطة قد تقدم ما فيه على أنه لم يذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك (وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر برز كاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة رواه الجماعة إلا ابن ماجه) قوله قبل خروج الناس إلى الصلاة قال ابن التين أي قبل خروج الناس إلى صلاة العید وبه صلاة الفجر قال ابن عيينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال بلغه يوم الرجز كان يوم الفطر بين يدي صلته فان الله تعالى يقول قد أظلم

الكتاب الاستغناء والتصدق كما في مسلم فيصدق به ويستغنى عن الناس فهو (خبره من أن يسأل الناس) أي من سؤا لهم ولو كان لا كسب به عمل شاق كالاتطاب وقد روى عن عمر فيما ذكره ابن عبد البر مكسبة فيها بعض الدائمة خير من مسألة الناس (أعطوه) ما سأل (أو منعوه) وفي الحديث فضيلة الكتاب بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب وقال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة قال ومذهب الشافعي أن التجارة أطيب والأشبهه عندي أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل قال النووي في شرح المذهب في صحيح البخاري عن المقدم بن معديكر ب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما كل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده الحديث فالصواب مانص عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو عمل اليد فان كان زراعاً فهو أطيب المكاسب وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه نو كلاً كما ذكره الماوردي ولأن فيه نفعا عاماً للمسلمين والدواب ولأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره

وان لم يكن ممن يعمل يده بل يعمل له غلاته وأجره فما كسبه بالزراعة أفضل لما ذكرنا وقال في الروضة بعد حديث المقدم هذا أصح في ترجيح الزراعة والصناعة لكونهما من عمل يده ولكن الزراعة أفضلهما

له موم النفع بها لا تدمى وغيره وعم الحاجة اليها والله أعلم وغاية ما في هذا الحديث تفصيل الاحتطاب على السؤال وليس فيه انه افضل المكاسب فاعله ذكره لتيسر لاسيما في بلاد الحجاز
 ٦٩
 رضي الله عنه قال سالت رسول

من تركي وذ كرامته ربه صلى ولا بن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن هذه الآية فقال نزلت في زكاة الفطر
 وحل المشافي التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصديق اليوم على جميع النهار
 وقدر واه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ كان يأمر نأ أن يخرجها قبل أن تصلي
 فاذا انصرف قسمه بينهم وقال اغنواهم عن الطلب أخرجه سعيد بن منصور ولكن
 أبو معشر ضعيف وهم ابن العربي في عز وهذه الزيادة لمسلم وقد استدل بالحديث على
 كراهة تأخيرها عن الصلاة وحله ابن حزم على التحريم (وعن ابن عباس قال فرض رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة
 للمساكين فن إذاها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن إذاها بعد الصلاة فهي صدقة
 من الصدقات روى أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه
 قوله طهرة أي تطهير النفس من صام رمضان من اللغو وهو ما لا ينفعه عليه القلب من
 القول والرفث قال ابن الأثير الرفث هنا هو الفحش من الكلام قوله وطعمة بضم الطاء
 وهو الطعام الذي يؤكل وفيه دليل على ان الفطرة تصرف في المساكين دون غيرهم من
 مصارف الزكاة كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو طالب وقال المنصور بالله هي
 كالزكاة تصرف في مصارفها وقوا المهدى قوله من إذاها قبل الصلاة أي قبل صلاة
 العيد قوله فهي زكاة مقبولة المراد بالزكاة صدقة الفطر قوله فهي صدقة من الصدقات
 يعني التي تصدق بها في سائر الاوقات وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى
 والظاهر أن من أخرج الفطرة بعد صلاة العيد كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكها
 في ترك هذه الصدقة الواجبة وقد ذهب الجمهور إلى أن أخرجها قبل صلاة العيد انما
 هو مستحب فقط وجزموا بأنما تجزئ إلى آخر يوم الفطر والحديث يرد عليهم وأما
 تأخيرها عن يوم العيد فقال ابن رسلان انه جرم بالاتفاق لانها زكاة فوجب أن يكون
 في تأخيرها تمام كافي أخراج الصلاة عن وقتها وحكى في البحر عن المنصور بالله أن وقتها إلى
 آخر اليوم الثالث من شهر شوال (وعن أبي حنيفة بن سليمان الرازي قال قلت للمالك بن أنس
 أباعد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمسة أرطال وثلاث بالعرافى
 أنا حرزته فقلت أباعد الله خالفت شيخ القوم قال من هو قلت أبو حنيفة يقول غلينة
 أرطال فغضب غضبا شديدا ثم قال جلست أنا يا فلان هات صاع جديك يا فلان هات صاع
 عليك يا فلان هات صاع جديك قال اصحق فاجتمعت أصع فقال ما تحفظون في هذا فقال
 هذا حديث أبي عن أبيه انه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقال هذا حديث أبي عن أخيه انه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وقال أخر حديثي أبي عن أمه انه أقت بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فاعطاني ثم سألته فاعطاني ثم
 سألته فاعطاني بتمكيرا ليعطاء
 فلانا (ثم قال يا حكيم ان هذا
 المال في الرغبة والميل اليه
 وحرص النفوس عليه
 كالفاكهة التي هي (خضرة) في
 المنظر (حلاوة) في الذوق وكل
 منهما يرغب فيه على انفراد
 فكيف اذا اجتمعا وقال في
 التفتيح قائل ان الخبر ينسب على ان
 المبتدأ مؤنث والتقدير ان
 صورة هذا المال أو يكون
 التانيث للمعنى لانه اسم جامع
 لاشياء كثيرة والمراد بالخضرة
 الروضة الخضراء أو الشجرة
 الناعمة والحلوة المستحلاة الطعم
 (فن أخذه) أي المال (بسخاوة
 نفس) من غيبي حرص عليه
 أو بسخاوة نفس المعطى (بورلة
 له فيه ومن أخذه بإشراق نفس)
 أي مكنتها له بطلب النفس
 وحرصها عليه وتطلعها اليه
 (لم يارل له) أي لا تأخذ (فيه)
 أي في المعطى (وكان) أي
 لا تأخذ (كلاني يأكل ولا
 يشبع) أي كذى الجوع
 الكاذب بسبب سقم من غلبة
 خاطئ سوداوي أو آفة يسمي
 جوع الكلب كلما ازداد أكل
 ازداد جوعا فلا يجذبها ولا
 ينفع فيه الطعام وقال في شرح المشكاة وصف المال بما قيل اليه النفس الانسانية بجعلها ترتب عليه بالقاء أمرين أحدهما
 تركه ما هي محبوبه عليه من الحرص والتمسك والميل إلى الشهوات واليه أشار بقوله ومن أخذه بإشراق نفس وثانيهما كثرها

عن الرغبة فيه الى ما عند الله من الثواب واليه أشار بقوله بسحاوة نفس فكفى في الحديث بالسحاوة عن كف النفس عن
الحرص والشهوة كما كفى في الآية ٧٠ بتوفى النفس عن الشح والحرص المحبولة عليه عن السحاوة لان من

توفى عن الشح يكون حنيا منلها في
الدارين (واليد العليا) المنفقة
(خير من اليد السفلى) السائلة
(فقال حكيم فقلت يا رسول الله
والذي بعثت بالحق لأرزا) أى
لا أنقص (أحدا بعدك) أى
بهدسوا لك أولا وأزاعبوك
(شيا) من ماله أى لا آخذ من
أحد شيئا بعدك وفي رواية
استحق قلت فوالله لا تكون
يدي بعدك تحت أيدي العرب
(حق أفارق الدنيا فكان أبو
بكر) الصديق (رضي الله عنه
يدعو حكيميا الى العطاء فيأبى)
أى يمنع (ان يقبل منه) خوف
الاعتداء فتجاوز به نفسه الى
ما لا يريد فقطما عن ذلك وترك
خياره الى ما لا يريد (ثم ان
عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه دعاه ليعطيه فابى) أى امتنع
(ان يقبل منه شيئا فقال) عمر
ان حضيره مباغته في براءة
مسيرته العادلة من الحيف
والخصميص والحرمان بخير
مستند (الى أنهم) مدكم معسر
المسلمين على حكيم انى أعرض
عليه حقه من هذا الفى فيأبى
ان يأخذه) فيه انه لا يستحق من
بيت المال شيئا بالاعطاء الامام
ولا يجبر أحد على الأخذ وانما
أشبه عمر على حكيم لما مر (فلم
يرزأ حكيم أحد من الناس بعد

وسلم فقال مالك أنا خزرت هذه فوجدتها خسة أرطال وثلاثة أرطال (هذه
القصة مشهورة أخرجه أيضا البيهقي بإسناد جيد وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من
طريق عروة عن أم هانئ بنت أبي بكر أمه أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة الذى يقات به أهل المدينة وللجاري عن مالك
عن نافع عن ابن عمر انه كان يعطى زكاة رمضان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة
الاول ولم يختلف أحد المدينة فى الصاع وقدره من اذن الصحابة الى يومنا هذا انه كما قال
أهل الحجاز خسة أرطال وثلاث بالعراقي وقال العراقيون منهم أبو حنيفة انه غشاة أرطال
وخوفول مردود تدفعه هذه القصة المسندة الى صبيحان الصحابة التى قررها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد رجع أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه
الواقعة الى قول مالك وترك قول أبي حنيفة قوله أنا خزرت بالخاء المعجمة لانه المفتوحة
بعد ازاى مفتوحة ثم راسا كنه أى قدرته قوله أصع جمع صاع قال فى البحر والاصع
أربعة أمداد اجامعا (فائدة) قد اختلف فى القدر الذى يعتبر ملكه ان تلزمه الفطرة
فقال الهادى والقاسم وأحد قول المؤيد بالله انه يعتبر ان يملك قوت عشرة أيام فاضل عما
استثنى لافقير وغير الفطرة لما أخرجه أبو داود فى حديث ابن أبي صغير عن أبيه فى رواية
بن زياد غنى أو فقير بعد سراً أو بعد ويحب ان هذا الدليل بأنه وان أفاد عدم اعتبار الغنى
الشريحى فلا يفيد اعتبار ملك قوت عشرة وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه انه يعتبر
ان يكون الخرج غشاة شرعاً واستدل بهم فى البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
انما الصدقة ما كانت عن ظهر غنى وبالقياس على زكاة المال ويحجبان بأن الحديث
لا يفيد المطلوب لانه بلفظ خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى كما أخرجه أبو داود
ومعارض أيضاً بما أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مر فوعاً أفضل
الصدقة جهد المقل وما أخرجه الطبرانى من حديث أبي امامة مر فوعاً أفضل الصدقة
سرى الى فقير وجهه من مقل وفسره فى النهاية بقدر ما يحقل خال قليل المال وما أخرجه
النسائى وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحه واللفظ له والحاكم وقال على شرط مسلم من
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبق درهم مائة ألف درهم
فقال رجل وكيف ذلك يا رسول الله قال رجل له مال كثير أخذ من عرض مائة ألف
درهم فمصدق بهما ورجل ليس له الا درهمان فأخذ أحدهما فمصدق به فهذا تصديق
ينصف ماله الحديث وأما الاستدلال بالقياس فغير صحيح لانه قياس مع الفارق اذ وجوب
الفطرة متعلق بالابدان والزكاة بالاموال وقال مالك والشافعى وعطاء وأحمد بن حنبل
واسحق والمؤيد بالله فى أحد قوليه انه يعتبر ان يكون خرج الفطرة ماله الكافى يوم
وليله لما تقدم من أنهم اظهروا للصائم ولا فرق بين الغنى والفقير فى ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم
من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يحل له السؤال عن يملك ما يغديه ويعشبه وهذا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى توفى) لعشر سنين من امارته معاوية بن العفة فى الاحترار هو
اذ مقتضى الجلبلة الاشراف والحرص والنفس سارقة ومن جام حول الحى يوشك ان يقع فيه قال النووي اتفق العلماء على

النهى عن السؤال من غير ضرورة واختلاف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين أحدهما أنها حرام لظاهرها
الأحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاثة شروط أن لا يذل ٧١ نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤذى المسؤل

فإن فقد واحد من هذه الشروط
فحرام بالاتفاق انتهى وقد
مثل القاضي أبو بكر
العسوي للواجب بالمريدين في
ابتداء أمرهم ونأزعه العراقي
بأنه لا يطلق على سؤال المريدين
في ابتداءهم اسم الوجوب
وأنما حرت عادة الشيخوخ في
تهذيب أخلاق المبتدئين بفعل
ذلك لكسر أنفسهم إذا كان في
ذلك إصلاحهم فاما الوجوب
النسبي فلا وعند أبي داود
والنسائي من حديث ابن
الفراسي أنه قال يا رسول الله
أسأل فقالت لا وإن كنت سائلا
لأبد فأسأل الصالحين أي من
أرباب الأموال الذين لا يمتنعون
ما عليهم من الحق وقد لا يعلمون
المستحق من غيره فإذا عرفوا
بالسؤال المحتاج أعطوه مما عليهم
من حقوق الله أو ما مراد من
يتبرك بدعائهم وترجى أجابهم
وحيث جاز السؤال فيجوز
فيه الإلحاح والسؤال بوجه الله
لحديث المجتهد الكبير عن أبي
موسى باسناد حسن عنه صلى الله
عليه وآله وسلم أنه قال ما عون
من سأل بوجه الله ولم يعون من
سأل بوجه الله فنج سائله ما لم
يسأل هجرا وفي هذا الحديث
التحديث والاختبار والعنفرة
وثلاثة من التابعين وأخرجه

هو الحق لأن النصوص أطاقت ولم تخص غنيا ولا فقة سيروا لاجمال للاجتهاد في تعيين
المقدار الذي يعتبران به كون مخرج الفطرة ما لا كاله ولا سيما والعلة التي شرعت لها
الفطرة موجودة في الغنى والفقير وهي التطهارة من اللغو والرفث واعتبار كونه واجدا
لقوت يوم وليلة أمر لا بد منه لأن المقصود من شرع الفطرة أغناؤه القراء في ذلك اليوم
كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
زكاة الفطر وقال أغنوهم في هذا اليوم وفي رواية للبيهقي أغنوهم عن طواف هذا
اليوم وأخرجه أيضا ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد فلولم يعتبر في حق
المخرج ذلك كان من أمرنا بأغنائه في ذلك اليوم لامن الأمورين بالخارج الفطرة
وأغنائه غيره وبهذا يدفع ما اعترض به صاحب البحر عن أهل هذه المقالة من أنه يلزمهم
إيجاب الفطرة على من لم يملك إلا دون قوت اليوم ولا قائل به

(كتاب الصيام)

قال النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الصيام في اللغة الإمساك وفي الشرع
امسأله مخصوص في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة انتهى وكان فرض صوم شهر
رمضان في السنة الثانية من الهجرة

(باب ما يثبت به الصوم والفطر من الشهود)

(عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني
رأيت فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود والدارقطني وقال تفرده مروان بن محمد
عن ابن وهب وهو ثقة * وعن عكرمة عن ابن عباس قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أنتم هذا أن لا اله الا الله قال نعم
قال أنتم هذا أن محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا رواه
الخمسة إلا أحمد ورواه أبو داود أيضا من حديث جابر بن سلمة عن سمك عن عكرمة
مرسل عنه أنه قال فامر بلال أن ينادي في الناس ان يقوموا وان يصوموا) الحديث الأول
أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والحاكم وصححه والبيهقي وصححه ابن حزم كله من
طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عنه والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني
والبيهقي والحاكم قال الترمذي روى مرسل لا وقال النسائي أنه أولى بالصواب وسهله
ابن حبان إذا انفرد بأصل لم يكن حجة وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر أيضا عند
الدارقطني والطبراني في الاوسط من طريق طاوس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن
عباس فخرجنا إلى واليها وشهد عند علي رؤية هلال شهر رمضان فسال ابن عمر
وابن عباس عن شهادته فأمراه ان يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز
شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الا بشهادة رجلين قال

البخاري أيضا في الوصايا في الخمس والرفاق ومسلم في الزكاة والنسائي في الزكاة قال ابن أبي
حزم في حديث حكيم فرائد منها أنه يقع الزهد مع الأخذ فان سخاوة النفس هو زهدها ومنها ان الأخذ مع سخاوة النفس

يحصل أجرة الزهد والبر كذا في الرزق فتبين ان الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضرب المثل بما لا يعقله السامع من الامثلة لان الغالب من الناس

٧٢

السيرة هي خلق من خلق الله وضرب بهم المثل بما يعهدون قالوا كل انما يأكل كل شبع فاذا آكل ولم يشبع كان غنا في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وانما هي لما يحصل به من المنافع فاذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم وفيه أنه ينبغي للامام ان لا يبين للطالب ما في مسئلته من المفسدة الا بعد قضاء حاجته المتع موعظته له الموضع لتلا يتخيل ان ذلك سابق لافعه من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الرابعة وفيه أيضا ان سؤاله لا على ليس بهار وان رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه وأن الاجمال في الطالب مقرون بالبركة وزاد الحق بن راهويه في مسئلته من طريق معمر عن الزهري في آخره فمات حين مات وأنه ان أكثر قرش مالا (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني العطاء أي بسبب العمالة كما في مسلم لامن الصدقات فليست من جهة الفقر) فاقول أعطه من هو أفسر إليه مني) عبر بانقر ليقيد نكتة حسنة

الدارقطني تفرد به حفص بن عمر الايلي وهو ضعيف والحديثان المذكوران في الباب يدلان على انها تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان والى ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد ابن حنبل والشافعي في أحد قولييه قال النووي وهو الاصح وبه قال المؤيد بالله وقال مالك والليث والاوزاعي والثوري والشافعي في أحد قولييه والهادوية انه لا يقبل الواحد بل يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الا في وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وافتروا وبحديث أمير مكة الا في وفيه فان لم نره وشهد شاهد عدل وظاهرهما اعتبار شاهدين وتأولوا الحديثين المتقدمين باحتمال ان يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ما وأجاب الاقولون بأن التصريح بالاثني غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم وحديثنا الباب يدلان على قبوله بالمنطوق ودلالة المنطوق أرجح وأما التأويل بالا حتمال المذكور فضعف ويجوز لو صح اعتبار مشد لكان منضيا الى طرح أكثر الشريعة وحكي في البحر عن الصادق وأبي حنيفة وأحمد قولي المؤيد بالله انه يقبل الواحد في الغيم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا الصحوة ولا يقبل الاجماع له بخلافه واختلاف أيضا في شهادة خروج رمضان فحكي في البحر عن العنزة جميعا والفقهاء انه لا يكتفي بالواحد في هلال شوال وحكي عن أبي ثور انه يقبل قال النووي في شرح مسلم لا يجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء الا بأثر رجوزه بعد دل انتهى واستدل الجمهور بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدم وهو مما لا تقوم به حجة لما تقدم من ضعفه وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وحديث أمير مكة الا في وفيه فمما أوراد ان في شهادة دخول رمضان أما حديث أمير مكة فظاهرا قوله فيه نسكنا بشهادتهما وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ففي بعض ألفاظه الآن يشهد شاهد واحد وهو مستثنى من قوله فاكوا عدة شعبان فالكلام في شهادة دخول رمضان وأما اللفظ الذي سيذكره المصنف أعني قوله فان شهد مسلمان فصوموا وافتروا فوقع الشرط قد وقع الخلاف في العمل به هو أيضا معارض بما تقدم من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لخبر الواحد في أول الشهر وبالقياس عليه في آخره لعدم الفارق فلا يفتض مثل هذا المفهوم لاثبات هذا الحكم به وإذا لم يرد ما يدل على اعتبار الاثني في شهادة الافطار من الأدلة الصحيحة فالظاهر أنه يكتفي فيه واحد بقياسه على الاكتفاء به في الصوم وأيضاً التعبد بقبول خبر الواحد يدل على قبوله في كل موضع الا ما ورد الدليل بخصه به بعدم التعبد فيه بخبر الواحد كالثبوت على الاموال ونحوها فالظاهر ما قاله أبو ثور ويمكن أن يقال ان مفهوم حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قد عورض في أول الشهر بما تقدم وأما في آخر الشهر فلا يفتض ذلك القياس اعراضه لاسيما مع تأييده بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدم وهو وان كان ضعيفا فذلك غير مانع من صلاحية التأييد فيصلح ذلك المفهوم المعتضد بذلك الحديث

لتخصيص

وهي كون الفقير هو الذي يملك شيئا ماله انما يتصدق بفقير أو فقرا إذا كان الفقير له شيء

يقول ويكثر أمواله كان الفقير هو الذي لا شيء له البتة كان الفقراء كلهم سواء ليس فيهم أفقر قال صاحب المصنف

المصدق - لان الفقير لا ينبغي ان

vr

به أي قبله وأدخله في ملكات رسالات وهو يدل على أنه ليس من أموال

للتخصيص ما ورد من التعبد بأخبار الأئمة والمقام بعد محمل نظر ومما يؤيد القول بقوله الواحد مطلقا ان قبوله في أول رمضان يستلزم الافطار عند كمال العدة استنادا الى قوله وأجيب عن ذلك بأنه يجوز الانظار بقوله الواحد ثمنا لا صريحا وفيه نظر (وعن ربهى بن حراش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احتلف الناس في آخر يوم من رمضان فقدم أعرايان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالله لا هلال الهلال أمس عشية فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان ينظروا رماه أمجد وأبودود وزاد في رواية وأن يغدوا الى مصلاهم) الحديث سكت عنه أبودود والمغذرى ورجال الرجال الصحيح وجههالة: الصحابي غير قاذحة وفي الباب عن عبيد الله أبي عمير بن أنس بن مالك عن عرومة أنه ان ركبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم أن ينظروا وإذا أصبحوا أن يغدوا الى مصلاهم أخرجه أحمد وأبودود وأبو داود وابن أبي عمير وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم ورواه ابن حبان في صحيحه عن أنس ان عرومة له وهو وهم كما قال أبو حاتم في العلم والحديث يدل على قبول شهادة الاعراب وأنه يمكن في بظاهر الاسلام كما تقدم في حديث الاعرابي في أول الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أنتم تدان لاله الا الله قال نعم قال أنتم تدان محمد ان محمد رسول الله قال نعم الحديث وقد استدل بحديث الباب على اعتبار شهادة الاثني عشر في الافطار وغيره خلاف ان مجرد قبول شهادة الاثني عشر في واقعة يدل على عدم قبول الواحد قولهم فامر الناس أن ينظروا وفيه رد على من زعم ان أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالافطار خاص بركب كما فعل الجلال في رسالته وقد ثبتنا على ذلك في الاعترافات التي كتبناها عليهم وسلميناها طبعاً على أرباب السكك على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال وعن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب انه خطب في اليوم الذي شك فيه فقال الا اني جالست

صحاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسألتهم وإنهم حدثوني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صوموا الرؤيته وافطروا الرؤيته وأنسكروا الهاقان غم عليكم أقوال ثلاثين يومافان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وافطروا ورواه أحمد ورواه النسائي لم يقل فيه مسلمان وعن أبيه مكة الحرث بن حاطب قال عهد البعاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ننسك الرؤية فان لم نره وشهد شاهد اعدل أنسكنا بشهادتهما رواه أبو داود الدارقطني وقال هذا اسناد متصل صحيح الحديث الاول ذكره الحافظ في التلخيص لم يذكر فيه قدحا واسناده لا بأس به على اختلاف فيه والحديث لثاني سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال الرجال الصحيح الا الحسين بن الحرث الجذلي وهو صدوق وصحة الدارقطني كما ذكر المصنف والحرث بن حاطب المذکور له صحة خرج مع أبيه مهاجرا الى

١٠ نيل ع يسأل ذا سلطان (وما) يكون على هذا الصفة بأن لم ينجى
من ومات نفسك اليه (فلا تتبعه نفسك) في الطاب و اتركه قال في الفتح وكان بعضهم يقول يحرم قبول العطيّة من السلطان

وبعضهم يقول يكرد وهو محمول على ما اذا كانت العظيمة من السلطان الجائر والكراسة محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف الكاتب والتحقيق في المسئلة ٧٤ ان من علم كونه ماله حلالا فلا ترد عطيته ومن علم كونه ماله سراما

أرض الحبشة وهو صغير وقيل ولد بارض الحبشة هو وأخوه محمد بن حاطب واستعمل على مكة سنة ست وستين قولاؤه وانكرواها وأعم من قوله صوموا الرؤيته لان النسك في اللغة العبادة وكل حق لله تعالى كذا في التماموس قوله فأتوا ثلاثين يوما فيه الامر باتمام العدة وسماي الكلام على ذلك قوله مسلمان فيه دليل على انه لا يقبل شهادة الكافر في الصيام والافطار وقد استدل بالحدِيثين على اشتراط العدة في شهادة الصوم والافطار وقدرة دم الجواب عن ذلك الاستدلال قوله شاهد اعدل فيه دليل على اعتبار العدالة في شهادة الصوم وعارض ذلك من لم يشترط العدالة بحديث الاعراب المتقدم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتج به بل اكتفى بمجرد تكلمه بالشهادتين وأجيب بأنه أسلم في ذلك الوقت والاسلام يجب ما قبله فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة الاسلام رات لم ينضم اليه اعمل في تلك الحال

(باب ما جاء في يوم الغيم والشك)

عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتموه فصوموا واذا رأيتموه فافطروا غم عليكم فاقدروا له أخرجاه عنه والنسائي وابن ماجه وفي لفظ الشهر تسع وعشر وزالة ولا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فاكموا العدة ثلاثين رواه البخاري وفي لفظ انه ذكر رمضان فضر ببيديه فقال الشهر هكذا وهكذا ثم عقد ايمانه في النائمة صوموا رؤيته وافطر رؤيته فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين رواه مسلم وفي رواية انه قال انما الشهر تسع وعشرون الا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له رواه مسلم وأحمد وزاد قال نافع كان عبد الله اذا مضى من شعبان تسع وعشرون يوما يبعث من ينظر فان رأى فذاك وان لم ير ولم يحل دون منظره محاب ولا فتر اصبح مفطرا وان طال دون منظره محابا وقترا أصبح صائما قوله اذا رأيتموه أي الهلال هو عند الاسماعيلي بالفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لهلال رمضان اذا رأيتموه فصوموا وكذا أخرجه عبد الرزاق وظاهره استحباب الصوم حين الرؤيته متى وجدته ليل أو نهار الكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وهو ظاهر في النهي عن ابتداء رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيمها ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة لكان كفي ذلك لم تكلفه لكن اللفظ الذي رواه اكثر الرواة اوقع المعنى شبهة وهو قوله فان غم عليكم فاقدروا له فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤيته متعلقا بالصوم اما الغيم فله حكم آخر ويحتمل ان لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا الاول والى الاول ذهب اكثر الخنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فلو المراد بقوله فاقدروا له أي قدروا أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجع هذا لروايات المصرح بها كمال العدة ثلاثين قوله فان غم بضم المعجمة وتشديد

تحرر عطيته ومن شك فيه فاحسبوا طرده وهو الورع ومن أباحه أخذ بالاصل وفي الحديث ان الامام ان يعطى بعض رعيته اذا رأى لذلك وجه او ان كان غيره احوج اليه منه وان رة عطيته الامام ليس من الادب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يزال الرجل يسأل الناس أي تكثروا هو غني (حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه من عة لهم) بل كانه عظم والمزعة القطعة من اللحم أو النعمة منه وخص الوجه ما شاء كلة العقوبة في موضع الجنابة من الاعضاء لكونه أدل وجهه بالسؤال أو انه يأتي ساقط الفدر والجناء وقد يؤيده حديث مسعود بن عمرو عند الطبراني والبخاري وهو غني لا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه وقال النور بن شتي قد عرفنا الله تعالى ان الصور في الدار الاسرة تختلف باختلاف المعاني قال الله تعالى يوم تبيض وجوهه وتود وجوهه فالذي يذل وجهه لغير الله في الدنيا من غير

باس وضروا قبل للنوسع والتكثير يصيبه شير في وجهه باذهاب الغيم عنه يظهر للناس عند صورة

المعنى الذي خفي عليهم منه انتهى ولفظ الناس يم المسلم وغيره في قوله منه جواز وال غير المسلم وكان بعض الصالحين اذا

احتاج يسأل ذم الثلاث ليعاقب المسلم بسببه لردده قاله ابن أبي جرة وظاهر الحديث الوعيدان يسأل سؤالا كثيرا والجاري
فهم انه وعيدان سأل تكثرا والفرق بينهما اظاهرة فد يسأل الرجل دائما ٧٥ وليس منه تكثرا لدوام افتقاره

واحتياجه لكن القواعد دين
ان المتوعد هو السائل عن غنى
وكثرة لان سؤال الحاجة مباح
وربما ارتفع عن هذه الدرجة
وعلى هذا نزل البخاري الحديث
كذا في المصابيح وسببه اليه ابن
المنير في الحاشية (وقال صلى الله
عليه وآله وسلم) ان الشمس تدنو
أى تقرب (يوم القيامة) فيسحق
الناس من دنوها فيعرفون
(حتى يبلغ العرق نصف الاذن)
ووجهه ذكروا الشمس هنا هو

ان الشمس اذا دنت يكون اذاها
ان اللحم له في وجهه أكثر واشد
من غيره (فبينما هم كذلك استغاثوا
بآدم ثم استغاثوا بـ) موسى ثم
استغاثوا بـ محمد صلى الله عليه وآله
(وسلم) فيه اختصار اذ يستغاث
أيضا بغير من ذكر من الانبياء
كما لا يخفى عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) قال ليس
المسكين بكسر الميم وقد تفخ
أى الكامل في المسكنة (الذي
يطوف على الناس) ليس ألهم
صدقة عليه (ترده للقيمة

والقيمة) والقررة والقرنان
وايكن المسكين الكامل في
المسكنة (الذي لا يجد غنى
بغنيه) أي شيأ يقع موقعا من
حاجته (ولا يفتن به) أي لا يعلم
بجأله (فيمصدق عليه ولا يقوم
فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد محمل
لفظة يقوم تدل على التأكيدي السؤال والتأكيدي في السؤال هو الالتفات والتأكيدي من حديث ابن مسعود مرفوعا من سأل

الميم أي حال بينه وبينه كم يحجب أو يخوفه قوله فافذروا له قال أهل اللغة يغال قدرت
الشيء أفذره وأقدره بكسر الدال وضعها وقدرته وأقدرته كلها بمعنى واحد وهي من
الغنى كقول الخليلي ومعناه عند الشافعية والحنفية وجهه واللسان والخلف
فانصرفوا للتمام الثلاثين يوما كما قال أحمد بن حنبل وغيره ان معناه فذروه تحت
السحاب فانه يكفي في رد ذلك الروايات المصروفة بالثلاثين كذا تقدم ولا كما قال جماعة
منهم ابن مبرج ومطرف بن عبد الله وابن قتيبة ان معناه قدروه بحساب المنازل قال
في الفتح قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يعرج عليه في
مثل هذا ولا كما نقله ابن العربي عن ابن شريح ان قوله فافذروا له خطاب بان خصه الله
به هذا العلم وقوله فافذروا له العدة خطاب للامة لانه كما قال ابن العربي أيضا يستلزم
اختلاف وجوب رمضان فيجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب
العدد قال وهذا بعد عن النبلاء قوله الشهر تسع وعشرون ظاهره حصر الشهر في تسع
وعشرين مع انه لا يتحصر فيه بل قد يكون ثلاثين والمعنى ان الشهر يكون تسعة
وعشرين أو الالم للعهد والمراد شهر بعينه وبأيذا قول ما وقع في رواية لا مسلمة من
حديث الباب بالفظ الشهر يكون تسعة وعشرين وبأيذا الثاني قول ابن مسعود وصحنا
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسع وعشرين أكثر مما صحت الثلاثين أخرجه أبو داود
والترمذي ومنه عن عائشة عندهما أحمد بن إسناد جند قوله فلا تصوموا حتى تروه ليس المراد
تعليق الصوم بالرؤية في كل أحد بل المراد بذلك رؤية البعض اما واحد على رأى الجمهور
أو اثنان على رأى غيرهم وقد تقدم الكلام على ذلك وقد عرفت بتعليق الصوم بالرؤية من
ذهب الى الزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرهم أو سياتي بتحقيقه قوله الشهر هكذا وهكذا
الح قال المصنف حاصله ان الاعتبار بالهلال لان الشهر قد يكون ثمانا ثلاثين وقد يكون
ما قاصد تسعة وعشرين وقد لا يرى الهلال فيجب اكمال العدة ثلاثين قالوا وقد يقع
النقص متوالي في شهرين وثلاثة وأربعة ولا يقع أكثر من أربعة وفي هذا الحديث
جواز اعتماد الاشارة بقوله فافذروا له القاف والفاء الفوقية وبعد هاءه هو الغيرة على مافي
القاموس قوله أصبح صائما فيه دليل على ان ابن عمر كان يقول بصوم الشئ وسياتي بسط
الكلام في ذلك (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا

لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غلب عليكم فافذروا له ثلاثين رواه البخاري ومسلم
وقال فان غلب عليكم فعدوا ثلاثين وفي لفظ صوموا لرؤيته فان غلب عليكم فعدوا ثلاثين
رواه أحمد وفي لفظ اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غلب عليكم فعدوا
ثلاثين يوما رواه أحمد وسلم وابن ماجه والنسائي وفي لفظ صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته فان غلب عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا رواه أحمد والترمذي وصححه قوله

الناس وله ما يغنيه جايوم القيامة ومسئلة في وجهه خورش قبل يارسل الله وما يغنيه قال خسون درهمان أو قيمته من الذهب
وفي اسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف ٧٦ وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث قال الترمذي والعمل

على هذا عند بعض أصحابنا
كالهروي وابن المبارك وأحمد
واسحق قال ووسع قوم في ذلك
فقالوا إذا كان عنده خسون
درهم أو أكثر وهو محتاج فلان
بأخذ من الزكاة وهو قول
الشافعي وغيره من أهل العلم
انتهى وعن سهل بن منطلة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من سأل وعنده ما يغنيه
فانما يستكثر من التارفة قال
يارسل الله وما يغنيه قال قدر
ما يغنيه ويعيش به أخرجه أبو
داود وصححه ابن حبان قال
الشافعي قد يكون الرجل غنيا
بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه
الالف مع ضعفه في نفسه وكثرة
عمله وفي المسئلة مذاهب أخرى
أحدها قول أبي حنيفة أن الغنى
من ماله أن يكرم عليه أخذ
الزكاة وقيل إن حله أن يعون
درهما وهو قول ابن سلام وهو
الظاهر من تصرف البخاري
لأنه اتبع ذلك قوله تعالى لا يسألون
الناس الحافا (عن أبي حميد
الساعدي رضى الله عنه قال
غزونا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم غزوة بولس)
فلم ينصرف وكانت في رجب
سنة تسع (فلما جاء وادى القرى)
مدينة قديمة بين المدينة والشام
(إذا امرأة) لم يعرف الحافظ

صوموا الرؤيته اللام للثأقت لالة لعيل وسيا في الكلام على ذلك في باب ما جاء في استقبال
رمضان باليوم واليومين قيل إن غنى بفتح الغين المجهمة وكسر اليا الموحدة مخففة وهو
يعنى غم مأخوذ من الغباوة وهى عدم القطة وأسست عار ذلك لبقاء الهلال قيل إن غنى
عليكم بضم الغين المجهمة وتشديد الميم وتخفيفه فهو مغموم وهو غنى غم ونقل ابن
العرابي أنه روى عن أبي العباس الميم من العمى وهو غناه لأنه ذهب البصر عن
المشاهدات أو البصيرة عن المعقولات والحديث يدل على أنه يجب على من لم يشاهد
الهلال ولا أخبره من شاعده أن يكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ثم يصوم ولا يجوز أن يصوم
يوم الثلاثين من شعبان خلافا لما قال بصوم يوم الشك وسيا في ذكرهم ويكمل عدة
رمضان ثلاثين يوما ثم يقطر ولا خلاف في ذلك (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صوموا رؤيته وادبروا رؤيته فان حال بينكم وبينه حساب فكملاوا
العدة ثلاثين ولا تتقبلوا الشهر استقبالا رواه أحمد والنسائي والترمذي بحضرة وصححه
وفيه في لفظ النسائي فكملاوا العدة عدة شعبان رواه من حديث أبي يونس عن سماعة
عن عكرمة عنه وفي لفظ لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن يكون شيئا يصومه
أحدكم ولا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فان حال دون غمامة فاقوا العدة ثلاثين
ثم انظروا رواه أبو داود وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحتفظ
من هلال شعبان ما لا يخفظه من غيره يصوم لرؤية رمضان فان غم عليه ثلاثين يوما
ثم صام رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال اسناده حسن صحيح وعن حذيفة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا
العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة رواه أبو داود والنسائي وعن عمار
ابن ياسر قال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم محمد صلى الله عليه وآله
وسلم رواه الجماعة إلا أحمد وصححه الترمذي وهو للبخاري تعليقا حديث ابن عباس
أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وهو من صحيح حديث سماعة بن حرب لم
يدلس فيه ولم يلقن أيضا فانه من رواية شعبة عنه وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه
مادلسوا فيه ولما ائتمروا حديث عائشة صححه أيضا الحاكم وحديث حذيفة
أخرجه أيضا ابن حبان من طريق جرير عن منصور عن ربي عن حذيفة وحديث عمار
أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه الحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث
صالح بن زفر قال كاعند عمار فذكره وعلقه البخاري في صحيحه عن صالح وليس هو عند مسلم
وقد وهم من عزاه اليه قال ابن عبد البر هذا من عندهم من فروع لا يمتثلون في ذلك
وزعم أبو القاسم الجوهري أنه موقوف ورد عليه رواه اسحق بن راهويه عن وكيع عن

ابن حجر رحمه الله اسمها (في حديثها) مجتهد وخبر قال ابن مالك في التوضيح لا يمتنع الاستدلال بالعدة
المحضرة على الإطلاق بل إذا لم تحصل فائدة فحجور رجل يتكلم أن لا يتجاول الديان من رجل متكلم فلا اقترن بالمعكثرة فربما تحصل بها

الفائدة جازا ابتداء بها ومن تلك القرائن الاعتماد على اذا القجائية فحو انطلقت فاذا سمع في الطريق والحديقة قال ابن
سيدة هو من الرياض كل أرض اسمدارت وقيل البستان ٧٧ (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

لا صحابه اخر صوا زاد سليمان
ابن بلال عنده مسلم فخر صنا قال
في الفتح ولم أقف على اسم من
يخرص منهم (وخرص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عشرة
أوسق فقل لها أحصى) من
الاحصاء وهو العدأى احفظى
قدر (ما يخرج منها) كيلا فلما
أقيداً بول قال صلى الله عليه
وآله وسلم (اما انها ستب الالهة)
زار سليمان عليكم (ريح شديدة
فلا يقومن أحد) منكم (ومن
كان معه بهير فليقله) أى يشده
بالعقال وهو الحبل (فقل لها)
وهبت ريح شديدة فقام رجل
فألقته بجبل طي) بتشديد الياء
وفي رواية جبهلى بالنسبة
أحدهما أبأ والاخر سلى
(وأهدى) يوحنا واسم امه
العلماء (ملكاً ايلاً) بلدة نديمة
بساحل البحر (للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم بغلة يضاء)
واسمها كاجزم به النورى دليل
وقال لكن ظاهراً لا لفظاً هئانه
أهداها للنبي صلى الله عليه وآله
وسلم في غزوة برك وكانت سنة
تسع من الهجرة وقد كانت هذه
البغلة عند النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قبل ذلك وحضر عليها
غزوة حنين كما هو مشهور
في الحديث وكانت حنين عقب
فتح مكة سنة ثمان قال القاضي

سفيان عن سالم عن عكرمة ورواه الخطيب وزاد فيه ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة
عن ابن عدى في ترجمة على القرشي وهو ضعيف وعنه أيضاً حديث آخر عند النسائي
بالفظ لا تستقبلوا الشهر بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق ذلك صياماً كان يصومه أحدكم
وعنه أيضاً حديث آخر عند ابن أبي شيبة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيام
سنة أيام أحدها اليوم الذى يشك فيه وفي اسناد عبد الله بن سعيد المقبرى عن جده وهو
ضعيف وآخر جبه أيضاً الدارقطني وفي اسناده الواقدي وأخرجه أيضاً البيهقي وفي
اسناده عباد وهو عبد الله بن سعيد المقبرى المتقدم وهو مذكور الحديث كما قال أحد بن
حنبل وقد استدل بهذه الأحاديث على المنع من صوم يوم الشك قال النووي وبه قال
مالك والشافعي والجمهور وحكى الحافظ في الفتح عن مالك وأبى حنيفة أنه لا يجوز صومه
عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك قال ابن الجوزي في التبعة لا يجوز ولا جدي هذه
المسئلة وهى اذا حال دون مطالع الهلال غيم أو غيره ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال
أصحها يجب صومه على أنه من رمضان وثانيها لا يجوز فرضاً لانه لا مطلقاً بل قضاء
وكفارة ونذر ونفلاً يوافق عادة ثنائها المرجع الى رأى الامام فى الصوم والقطر وذهب
جماعة من الصحابة الى صومه منهم على وعائشة وعمر وابن عمر وأنس بن مالك وأسماء بنت
أبي بكر وأبو هريرة ومعاوية وعمر بن العاص وغيرهم وجماعة من التابعين منهم مجاهد
وطاوس وسالم بن عبد الله وميمون بن مهران ومطرف بن الشخير وبكر بن عبد الله المزني
وأبو عثمان النهدي وقال جماعة من أهل البيت باستحبابه وقد ادعى المؤيد بالله أنه
أجمع على استحباب صومه أهل البيت وهكذا قال الامير الحسين في الشفاء والمهدى في
البحر وقد استدل ابن القيم في الهدى الرواية عن الصحابة المتقدم ذكرهم القائلين بصومه
وحكى القول بصومه عن جميع من ذكرنا منهم ومن التابعين وقال وهو مذهب امام أهل
الحديث والسنة أحمد بن حنبل واستدل الجوزي بصومه بادلته منها ما أخرجه ابن أبى
شيبه والبيهقي عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وأجيب عنه بان
مرادها أنه كان يصوم شعبان كله لما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثها
فالت ما رأيته يصوم شهرين متتابعين الأشعبان ورمضان وهو غير محمل النزاع لان ذلك
جائز عند المتأخرين من صوم يوم الشك لما في الحديث الصحيح المتفق عليه من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا رجل كان يصوم صوماً فليصمه وأيضاً قد تقرر في الأصول ان فعله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة ولا العام لولهم لانه يكون فعله
مخصصاً من العموم ومنها ما أخرجه الشافعي عن علي عليه السلام قال لان أصوم يوماً
من شعبان أحب الى من أن أفطر يوماً من رمضان وأجيب بان ذلك من رواية فاطمة
بنت الحسين عن علي وهى لم تدره قال رواية منقطعة ولو سلم الاتصال فليس ذلك بمنافع لان
انظر الرواية ان رجلاً شهد عند علي على رؤية الهلال فصام وأمر الناس ان يصوموا

ولم ير انه كان له صلى الله عليه وآله وسلم بغلة غيرها فيحمل قوله على انه أهداها له قبل ذلك وقد عطف الاهداء على المحي بالواو
وهى لا تقتضي الترتيب انتهى كلام النووي وتعبه باللال البلاتيني بأن البغلة التى كان عليها يوم حنين غير هذه ففي مسلم انه

كان صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة بيضاء أهداها له فروة الجذامي وهذا يدل على المغيرة قال وفيما قاله القاضي من التوجيه
 دليل وقصة والتي أهداها ابن العلماء والابلية والبغلة التي أهداها له
 ٧٨ نظر فقد قيل أنه كان له من البغال

كسرى وأخرى من دومة الجندل
 وأخرى من عند النخاشي كذا
 في السيرة المغلطة قال وقد وهم
 في تقريره بين بغلة ابن العلماء
 والابلية فإن ابن العلماء هو
 صاحب ابلة ونقص ذكر البغلة
 التي أهداها له فروة الجذامي
 (وكناه) النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم (بردا) الضمير عائدة على
 ملائكة ابلة وهو المكنى
 (وكتب) صلى الله عليه وآله وسلم
 (له) أي الملك ابلة (بجرهم) أي
 يملدهم والمراد أهل بجرهم لأنهم
 كانوا ساكنين بساحل البحر
 والمعنى أنه أقرده عليهم بما أقره
 من الجزية ولفظ الكتاب كما
 ذكره ابن الصق بعبد البسلة
 هذه أمانة من الله ومحمد النبي
 رسول الله ليوحنا بن روبة
 وأهل ابلة أساقفتهم وسائرهم
 في البر والبحر أمانة الله وذمة
 النبي ومن كان معه من أهل
 الشام وأهل اليمن وأهل البحر
 فمن أحدث منهم حدثا فإنه
 لا يحول ماله دون نفسه وأنه
 طيب لمن أخذ من الناس وأنه
 لا يحل أن يمنعوه ما يريدونه من
 برا وجبر هذا كتاب جهيم بن
 الصلت وشرجيل بن حسنة
 بأذن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (فلما أتى) صلى الله عليه
 وآله وسلم (وادي القرى) المدينة
 السابق ذكرها قريبا (قال)

*** (باب الهلال إذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية اليلاد الصوم) ***

(عن كريب أن أم النضر بعثته إلى معاوية بالشام فقال فقدمت الشام فقضيت حاجتها
 واستعمل على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ابلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر
 فقال النبي عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيت الهلال فقلت رأيت ابلة الجمعة
 فقال أنت رأيته فقلت نعم وراة الناس وصاموا وصام معاوية فقال ليكأرا ببناء ابلة
 السبت فلانزال نصوم حتى تكمل ثلاثين أنزاه فقلت لا تكفي برؤية معاوية وصيامه
 فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الجماعة إلا البخاري وابن
 ماجه) قوله واستعمل على رمضان هو بضم التاء من استعمل قاله النووي قوله أفلا تكتفي
 شك أحد رواه هل هو بالخطاب لابن عباس أو بنون الجمع للمتكلم وقد عسك بحديث
 كريب هذا من قال أنه لا يلزم أهل بلدة رؤية أهل بلد غيرها وقد اختلفوا في ذلك على
 مذاهب ذكرها صاحب الفتح * أحدها أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية
 غيرهم حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم بن محمد وسالم واشمق وحكاه الترمذي عن
 أهل العلم ولم يحك سواهم وحكاه الماوردي وجهها للشافعية * وثانيها أنه لا يلزم أهل بلد
 رؤية غيرهم إلا أن ثبت ذلك عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقها
 كالبلد الواحد إذا حكمه نافذ في الجميع قاله ابن الماجشون * وثالثها أنهم إن تقاربت البلاد
 كان الحكم واحدا وإن تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر قاله بعض الشافعية
 واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي وفي ضبط البعد وجه
 أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصعيداني وصححه النووي في الروضة
 وشرح المهذب ثانيها مسافة القصر قطع به البغوي وصححه الرافعي والنووي ثالثها
 باختلاف الأقاليم حكاه في الفتح * رابعها أنه يلزم أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم
 بلا عارض دون غيرهم حكاه السرخسي * خامسها مثل قول ابن الماجشون المنقذ

للمرأة) صاحبة المدينة المذكورة قيل (كم جاءت) وجاءهنا يعني كان أي كم كان (حديثك) أي عمرها
 ولمسلم فسأل المرأة عن حديثها كم بلغ عمرها (قالت عشرة أوسق) ينصب عشرة على نزع الخافض أي بقية دار عشرة أوسق

أوعلى الحال وتعبه في المصاحب بأنه ليس المعنى على أن عمر المدينة جاء في كونه عشرة أوسق بل لا معنى له أصلاً انتهى أي بقدر أن ذلك (خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مصدره منصوب ٧٩ بدل من عشرة أوسق أو عطف بيان لها ولا يذخر خص بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي خرس ويجوز رفع عشرة وخرص على تقدير الخصال عشرة أوسق وهي خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا قاله الكوكباني والبرماوي والمناظر ابن حجر والعميني والزركشي وتعبه الدماميني بأنه مناف لتقديره أو لاجتات بقدر عشرة أوسق (نقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أني متجهل إلى المدينة فمن أراد منكم أن يتجمل إليها معي فليتعجل (وفي تعليق سليمان ابن بلال الموصول عند أبي علي ابن خزيمة أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لانها أقرب إلى المدينة وتركه الأخرى قال في الفتح فقبه بيان قوله أني متجهل إلى المدينة أي أي أني سألت الطريق القرية فمن أراد فليأت معي يعني من له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش (فلما أشرف على المدينة قال هذه طابة) غير منصرفة (فلما رأى أحداً قال هذا جبل) مصغراً ولا أربعة جبل (يحبنا وشجبه) حقيقة ولا يشكر وصف الجاد أنه يحب الرسول كما خفت الأسطوانات على مفارقه صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمع القوم

سادهم الله لا يلزم إذا اختلفت الجهات ان ارتاعا وانحدارا كان يكون أحدهما سهلاً والآخر جبلاً وكان كل بلد في إقليم حكمه المهدي في البحر عن الامام يحيى والهادوية ووجه أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا الوجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يلزم أهل بلاد العمل برؤية أهل بلاد آخر واعلم أن الحجة انما هي في المرفوع من رواية ابن عباس في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو قوله ولا تزال نصوص حتى تكمل ثلاثين والأمر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تروا ما أنجز به الشيخان وغيرهما باللفظ لا نصوصوا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروا فان غم عليكم فاكلوا العذة ثلاثين وهذا الاحتجاج باهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلاد غيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لانه إذا رآه أهل بلاد فقد رآه المسلمون فليزوم غيرهم بالزعم ولو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلاد لاهل بلاد آخر لكان عدم اللزوم مقيداً بدليل العقل وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف على الاجتهاد وليس بجعة ولو سلم عدم لزوم التقيد بالعقل فلا يشك عالم أن الأدلة قاضية بأن أهل الاقطار يعمل بعضهم بخبر بعض وشهادته في جميع الاحكام الشرعية والرؤية من جهتها وسواء كان بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا فلا يقبل التخصيص بالبدليل ولو سلم صلاحية البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا فلا يقبل التخصيص بالبدليل ولو سلم صلاحية حديث كريب هذا التخصيص فينبغي أن يقتصر فيه على محل النص أن كان النص معلوماً أو على المفهوم منه أن لم يكن معلوماً ولوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس بلانفا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يعني انظروا حتى تنظروا في عومه وخصوصه انما جاءنا بصيغة مجله أشارهم إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام على تسليم أن ذلك المراد ولم نفهم منه زيادة على ذلك حتى نجعله محضاً لذلك العدم فينبغي الاقتصار على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الالتحاق به فلا يجب على أهل المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في المحلات التي يتنقل بها البعد ولو سلم صحة الامايق وتخصيص العموم به فغايته أن يكون في المحلات التي يتنقل بها ما بين المدينة والشام أو أكثر ما في أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دلت من ذهب إلى اعتبار البعد أو الناحية أو البلد في المنع من العمل بالرؤية والذي ينبغي اعتقاده هو ما ذهب إليه المالكية وجاعة من الزيدية واختاره المهدي منهم وحكاها القرطبي عن شيخه أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد

جانبها حتى سلكها وكما أخبرنا جراً كان يسلم عليه قبل الوحي فلا يشكر أن يكون جبل أحد وجهي جميع أجزاء المدينة فحبسه ونحن إلى إقامته حال مزارقة ما عاش وقال الخطابي أراد به أهل المدينة وسكانها كقوله إلى واسأل القرية أي أهله فيكون على

بعد في مضاف وأهل المدينة الانصار ثم قال ان كان معه من أخفائه (الأخير كمن يجر دور الانصار) الاللتبيه ودور به دار
يزيد به القبائل الذين يسكنون الدور ٨٠ وهي الحال (قالوا بلى) أخبرنا (قال دور بنى النجار) بفتح النون

البر من أن هذا القول خلاف الإجماع قال لانهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد
من البلدان كخراسان والاندلس وذلك لان الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة
(باب وجوب النية من الليل في الفرض دون النقل)

(عن ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من لم يجمع الصيام قبل
الفجر فلا صيام له رواه الخمسة) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان ومحمد بن
مرفوعا وأخرجه أيضا الدارقطني قال في التلخيص واختلاف الأئمة في رفعه ووقفه فقال
ابن أبي حاتم عن أبيه لا أدري أيهما أصح يعني رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر
عن الزهري عن سالم وأرواية إسحق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بغير واسطة
الزهري لكن الوقف أشبه وقال أبو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الموقوف أنصح
ونقل في العمل عن البخاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن
عمر موقوف وقال النسائي الصواب عندى موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد ما له عندى
ذلك الاسناد وقال الحاكم في الاربعين صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرک صحيح
على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روى موقوفا وقال الخطابي أسنده
عبد الله بن أبي بكر والزيادة من الثقة مقبولة وقال ابن حزم الاختلاف فيه بين يد الخبير
قوة وقال الدارقطني كلهم ثقات انتهى كلام التلخيص وقوله تقرر في الاصول وعلم
الاصطلاح ان الرفع من الثقة زيادة مقبولة وانما قال ابن حزم ان الاختلاف بين يد الخبير
قوة لان من رواه مرفوعا فقد رواه موقوفا باعتبار الطرق وفي الباب عن عائشة عند
الدارقطني وفيه عبد الله بن عباد وهو مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء وعن مغيرة
بن سعد عند الدارقطني أيضا بالفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
أجمع الصيام من الليل فليصم ومن أصبح ولم يجمعه فلا يصم وفي اسناده الواقدي
والحديث فيه دليل على وجوب تبين النية وإيقاعها في حزم من أجزاء الليل وقد ذهب
الى ذلك ابن عمر وجابر بن يزيد من الصحابة والناصر والمؤيد بالله ومالك والليث وابن أبي
ذئب ولم يفرقوا بين الفرض والنفل وقال أبو طحمة وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل
والهادي والقاسم انه لا يجب التبيين في التطوع ويروى عن عائشة انها تصح النية
بعد الزوال وروى عن علي عليه السلام والناصر وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل والشافعي انها
لا تصح النية بعد الزوال وقالت الهادي وروى عن علي وابن مسعود والنخعي انه
لا يجب التبيين الا في صوم القضاء والنذر المطلق والكفارات وان وقت النية في غير
هذه من غروب شمس اليوم الاول الى بتية من غمار اليوم الذي صامه وقد استدل
القائلون بانه لا يجب التبيين بحديث سلمة بن الأكوع والربيع عند الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا من أسلم ان أذن في الناس ان فرض صوم عاشوراء

وتشديد الجيم تبين في العبادة وهي
بالنجار فيما قيل لانه اختلفت
بقدرم (ثم دور بنى عبد الله بن
ثم دور بنى ساعدة أو دور بنى
الحارث بن الخزرج وفي كل دور
الانصار يعني خيرا) أي كان لفظ
خير المحذوف من كلام الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم وهو
مراد وفي الحديث مشروعية
الحرص واختلاف القائلون به
هل هو واجب أو مستحب فيكي
الصيرى من الشافعية وجهها
بوجوبه وقال الجمهور هو
مستحب الا ان تعاق به حق
لمحجور مثلا أو كان شركا أو غير
مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير
واختلاف أيضا هل يباح
بالنفل ويحق به الغنم أو يرم
كل ما ينفع به وطبار جافا
وبالاول قال شريح القاضي
وبعض أهل الظاهر والثاني
قول الجمهور والى الثالث شيا
البخاري وهل يرضى قول
الناصر أو يرجع الى ما آل
اليه الحال بعد الخلاف الاول
قول مالك وطائفة والثاني قول
الشافعي ومن تبعه وهل يكفي
خاص واحد عارف ثقة أو لابد
من اثنين وهما قولان للشافعي
والجمهور على الازل واختلاف
أيضا هل هو اعتبار أو تضمنين
وهما قولان للشافعي أظهرهما

الثاني وفائدة جواز التصرف في جميع التمرة ولو ألت المالك التمرة بعد الحرص أخذت منه الزكاة

بحسب ما خرص وفيه أشياء من أعلام النبوة كالاخبار عن الربيع وما ذكر في تلك القصة وفيه تدبير الاتباع وتعليمهم

الهدية والكافاة لها وفي السنن وصحيح ابن حبان

من حله

من الاسماء اربعة ير مونة أو يشرب بعروقه كان يغرس في أرض

ع

118

يكون المتأخرية من وجهه في فصل الميعاد في الشجر فيستغنى عن الحق في الفتح وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي

هذان العثرى ما سقته السماء لان سباق الحديث يدل على المغيرة وكذا قول من قسر العثرى بانه الذي لا حول له لانه لا زكاة فيه قال ابن قدامة لانهم في هذه التفرقة ٨٢ التي ذكرناها خلافا (العشر) اى العشر واجب فبما سقت السماء

(وما سقى بالنضح) بفتح النون وسكون المجهمة بعد دها حاء موحلة اى ما سقى من الآبار بالغرب أو بالسانية فواجبه (نصف العشر) والفرق ثقل المؤنة هنا وخفة هنا في الاقول والنافع اسم لما سقى عليه من بغير اربعة وعشروها (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوفى بالتمر عند صرام الغل) اى قطع القرع منه (فيصبي هذا بقرعهما من تمر حتى يصير عنده كوما من تمر) اى حتى يصير القرع عنده كوما وهو ما اجتمع كالحرمة وفي رواية كرم بالرفع على انه ائامة فلا تحتاج الى خبر وقال في المصابيح الخبر عنده ومن البيان (لجعل الحسن والحسين) ابنا فاطمة (رضى الله عنهما) وهما (بلعبان بذلك القرع فأخذ احدهما) وهو الحسن بفتح الحاء (تمر فجعله) اى المأخوذ (في فيه فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فأخرجها من فيه فقال أما علمت أن آل محمد هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعي زاد في الفتح على الاربع من أقوال العلماء قال الشافعي اشتركتهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم - هم ذوى القربى ولم يعط

يجعل عرض الاقطر دقيق والقيمته قال في النهاية وقد استعمل بعد ثمانية من قال انه لا يجب تبييت النية في صوم التطوع وهم الجمهور كما قال النووي وأجيب عنه بان صلى الله عليه وآله وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وانما أراد الفطر لما خفف عن الصوم وهو مخفول لاسيما على رواية قلعة صاغت صاعدا ولو سلم عدم الاحتمال كان غاية تخصيص صوم التطوع من عموم قوله فلا يصح ما له قوله انما مثل صوم التطوع الخ فيسه دليل على انه يجوز لالتطوع بالصوم أن يطر ولا يلزمه الاستقرار على الصوم وان كان أفضل بالاجماع وظاهره ان من أنظر في التطوع لم يجب عليه القضاء واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي والبصري ومكحول والنخعي انه لا يجوز للامة تطوع الافطار ويلزمه القضاء اذا فعل واستدلوا على وجوب القضاء بما وقع في رواية الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم من كان في شربة أو ماء أو رزاق قوله ونفعه أبو طهية وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة أما أثر أبي طهية فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي وعبد الرزاق وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة أيضا

• (باب الصبي يصوم اذا أطاق وحكم من وجب عليه الصوم في أثناء الشهر أو اليوم) •

(عن الربيع بنت معوذ قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه فكتب بعد ذلك نصوصه ونصوصه صبيانا الصغار منهم ونذهب إلى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بكى أحدهم من الطعام أعطيناهما إياه حتى يكون عند الإفطار أخرجه قال البخاري وقال عمر لنشوان في رمضان ويأت وصبياتنا صياما وضربة) قوله الربيع بتشديد الياء مصغرا ومعوذ بكسر الواو المشددة وهو ابن عون ويعرف بابن عقره قوله اللعبة بضم اللام المشددة بعدها عين مهملة ساكنة ثم باء موحدة ثم تاء نائبة وهي الشيء الذي يلعب به الصبيان قوله من العهن أى الصوف قيل هو المصبوب منه قوله أعطيناهما إياه حتى يكون عند الإفطار وقع في مسلم أعطيناهما إياه عند الإفطار وهو متكمل ورواية البخاري توضح انه سقط منه شيء وقد رواه مسلم أيضا من وجه آخر فقال فيه فاذا سلونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتواصوا صومهم قوله لنشوان هو بفتح النون وسكون المجهمة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نشاوى كسكرارى قال ابن خالويه سكر الرجل فالتشى وغل بمعنى وقال صاحب المحكم نشأ الرجل واقضى ونشئ كله بمعنى سكر وقال ابن التين النشوان السكران سكر أخفينا وهذا الاثر وصله سعيد بن

أحدا من قبائل قريش وغيرهم وتلك العطية عرض وعوضه بدل لا عا حرمود من الصدقة وعنده أبي حنيفة ومالك بن وهاشم فقط وقيل قريش كلها عن أبي حنيفة في بنى المطلب روايتان (لا يأكرون الصدقة) وظاهره بيم القرض

والنفل لكن السياق يخصه بالفرض لان الذي يحرم على اهلنا هو الواجب قال في الفتح كان يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير ٨٣ واحد منهم الخطابي الاجماع لكن حكى غير واحد

عن الشافعي في التطوع قولا وكذا في رواية عن أحمد ووافقه في رواية الملقوني لا تحل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صدقة الفطر وزكاة الاموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله فأما غير ذلك فلا أليس يقال كل معروف صدقة قال ابن قدامة وليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وإنما أراد ليس من صدقة الاموال كك القرض والهبة وفعل المعروف وكان غير محرم قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الماء مقوما وقال غيره لا يحرم عليه الصدقة العامة كبناء الابار وكالسا جدد واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الانبياء أو كلهم سواء في ذلك وهل يلتحق به في ذلك أم لا قال ابن قدامة لا نعلم خلافه في ان بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المقروضة كذا قال وقد نقل الطبري الجواز أيضا عن أبي حنيفة وقبل عنه تجوز لهم اذا حرموا منهم ذوى القربى ككاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الابرار منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف يحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم وعنده

منصور والبغوي في الجمعيات بلفظ ان عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمخترين والقم وفي رواية البغوي فلما رفع اليه عمر فقال عمر على وجهك ويحك وصبيانا صيام ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ثم سبىه الى الشام الحديث استدلل به على ان عاشوراء كان فرضا قبل ان يفرض رمضان وعلى انه يستحب أمر الصبيان بالصوم للتمرين عليه اذا أطافوه وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى والشافعي وغيرهم واختلف أصحاب الشافعي في تحديد السن التي يؤمر الصبي عندها بالصيام فقيل سبع سنين وقيل عشرة وبه قال أحمد وقيل اثنتا عشرة سنة وبه قال اسحق وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يضعف فينحل على الصوم والمشهور عن المالكية ان الصوم لا يشترع في حق الصبيان والحديث يرد عليهم لانه يبعد كل البعد ان لا يطالع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأخرج ابن خزيمة من حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضعائه ورضعاه فاطمة فقةمفل في أفواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وقد توقف ابن خزيمة في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به وهو يرد على القرطبي قوله لعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلم بذلك ويبعد ان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة انتهى مع ان الصحيح عند أهل الأصول والحديث أن الصحابي اذا قال فعائنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاعه عليه مع توفر دواعيهم الى سؤلهم اياه عن الاحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه لانه لا يلزم لغيره مكلف فلا يكون الابدال ومذهب الجمهور انه لا يجب الصوم على من دون البلوغ وذكر الهادي في الاحكام انه يجب على الصبي الصوم بالاطاقة اصيام ثلاثة ايام واحتج على ذلك بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا أطق الغلام صيام ثلاثة ايام وجب عليه صيام الشهر كله وهذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال أخرجه المروزي عن ابن عباس ووافقه فيجب الصلاة على الغلام اذا عقل والصوم اذا أطاق والحدود والشهادة اذا احتلم وقد جعل المرتضى كلام الهادي على لزوم التأديب وحله السادة الهار ونيون على انه يؤمر بذلك

تعويذا وتقرينا (وعن سفيان بن عبد الله بن ربيعة قال حدثنا وفد بالذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسلام ثقيف قال وقدموا عليه في رمضان وضرب عليهم قبة في المسجد فلما أسأوا صاموا ما بقي عليهم من الشهر رواه ابن ماجه وعنه عبد الرحمن بن مسامة عن عمه ان أسلم أتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صمتم يومكم هذا قالوا لا قال فاتموا بقية يومكم واقضوا رواه أبو داود الحديث الاول اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى حدثنا أحمد بن خالد الوهبي حدثنا محمد بن اسحق

المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المانع حوازا للتطوع دون الفرض عكسه وأدلة المانع ظاهرة من حديث الباب وغيره واقله تعالى قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أحله الله لأوشك ان يطعنوا فيه واقله خذ من أموالهم صدقة

فقطهم وتزكيتهم اثبتت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدة أو ساخ الناس بكلامه سلم فيؤخذ من هذا جواز
التماوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية ٨٤ والصحيح عن الشافعية والحنابلة وأما عكسه فقولوا

عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن عطية بن سفيان بن عبد الله فذكره رجال اسنادهم فيهم
اثقة والصدوق ومن لا بأس به وفيه عن عنة محمد بن اسحق وهو الحديث هو طرف من
حديث قدوم ثقيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانزاله لهم المسجد والحديث
الثاني أخرجه الترمذي أيضا من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن ميمون عن عمه فذكر
الحديث الأول يدل على وجوب الصوم على من أسلم في رمضان ولا أعلم فيه خلافا
والحديث الثاني فيه دليل على انه يجب الصوم على من أسلم في شهر رمضان ويدل على
من تكلف أو أقام من الجحون أو زال عذره المانع من الصوم وانه يجب عليه القضاء
لذلك اليوم وان لم يكن مخاطبا بالصوم في أوله قال في الفتح وعلى تقدير ان لا يثبت هذا
الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين القضاء لان من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء
بلغ أو أسلم في أثناء النهار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الربيع وما بعده
مالفظه وهذا جهة في أن الصوم عاشوراء كان واجبا وان الكافر اذا أسلم أو بلغ الصبي في
أثناء يومه لزمه امساك وقضاؤه ولا حجة فيه على سقوط تبين التوبة لان صومه انما لزمهم
في أثناء اليوم انتهى وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الاطراف

(أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب)

(باب ما جاز في الحجامة)

(عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم
رواه أحمد والترمذي ولائحه وأبي داود وابن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن
أوس مثله ولائحه وابن ماجه من حديث أبي هريرة مثله ولائحه من حديث عائشة
وحديث اسامة بن زيد مثله وعن ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى على
رجل يحجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم وعن الحسن عن معقل بن سنان
الاشجعي انه قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أحتجم في ثمان عشرة
ليلة خات من شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواه أحمد وهو ما دلل على ان
من فعل ما يفطر جاهلا بفعله صدومه بخلاف النامى قال أحمد أصح حديث في هذا
الباب حديث رافع بن خديج وقال ابن المديني أصح شئ في هذا الباب حديث ثوبان
وشداد بن أوس) حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه والترمذي ذكر عن
أحمد انه قال هذا أصح شئ في هذا الباب وبالغ أبو حاتم فقال هو عندي من طريق رافع
باطل ونقل عن يحيى بن معين انه قال هو أضعف أحاديث الباب وحديث ثوبان أخرجه
أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وروى عن أحمد انه قال هو أصح ما روى في الباب
وكذا قال الترمذي عن البخاري وصححه البخاري تبعه العلي بن المديني نقله الترمذي في

ان الواجب - ق لازم لا يلحق
بأخذه ذلة بخلاف التطوع
وجبه التفرقة بين بني هاشم
وغيرهم ان موجب المنع رفع
يد الأدنى على الأعلى فاما الأعلى
على مثله فلا ولم أر ان أجاز مطلقا
وللا الاما تقدم عن أبي حنيفة
انتهى وفي الحديث ان الطفل
يجنب الحرام كالكبير ويعرف
لأى شئ انتهى عنه ليقا على العلم
فيأتي عليه وقت التكليف وهو
على علم من الشريعة (عن
عمر رضى الله عنه قال حاتم
رجلا (على فرس في سبيل الله)
أى جعلته حوله من لم تكن
له حولة من المجاهد من ملكه أياه
وكان اسم الفرس فيماد كره ابن
سعد في الطبقات الورود وكان لتيم
المداري فأخذه للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فأعطاه لعمرو ولم
يعرف الحافظ ابن حجر اسم
الرجل (فأضاعه) الرجل (الذي
كان عنده) بقوله القيام عليه
بالخدمة والعلف والسقي وإرساله
لارعى حتى صار كالشئ الهالك
(فأردت ان أشتريه فقطذت انه
يبيع برخص فأسأت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) عن ذلك
(فقال لا تشتريه) وظاهر انتهى
التحريم لكن الجوهري على انه
للتنزيه فيكره ان تصدق بشئ
أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو

فدرا ونحو ذلك من القرينات ان يشتريه عن دفعه هو إليه أو يتبوه أو يملكه باختياره منه فاما اذا ورثه
منه فلا كراهة فيه وكذا لو انتقل الي ثالث ثم اشتراه منه المنصف قد فلا كراهة وحكي الحافظ العياشي في شرح الترمذي

كرهه شره من ثالث انقل اليه من المصدق به عليه عن بعضهم لرجوعه فيما تركه الله كاحرم على المهاجرين سكنى مكة بعد
هجرتهم منها لله تعالى قال ابن المنذر ليس لاحد ان يتصدق بصدقة ٨٥ ثم يشترى بها النسي الثابت ويلزم من ذلك فساد

المبيع الا ان يثبت الاجماع على
جوازه وأشار صلى الله عليه
وآله وسلم الى العلة في نهيه عن
الابتعا بقبوله (ولا تمد في صدقتك
اي بطريق الابتعا ولا غيره فهو
من عطف العام على الخاص
وفيه دلالة على انه جمل قليل
لا يس (وان أعطا كهدية)
اي لا ترغب فيه البتة ولا تنظر
الى رخصه ولكن انظر الى انه
صدقك وقد أورد ابن المنذر هنا
سؤالاً وهو ان الغنى في النسي
عادته ان يكون بالاختلاف
الادنى كقوله تعالى فلا تقل
لهم أف ولا خشاً ان أعطاهم اياه
بدرهم أقرب الى الرجوع في
الصدقة مما اذا باعه بقيته وكلام
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
هو الجبة في النسيحة وأجاب بان
المراد لا تغلب الدنيا على الآخرة
وان وفرها عطيها فاذا زهد فيها
وهي موفرة فلا تزيدها فيها
وهي موفرة أخرى وأولى وهذا
على وفق المساعدة انتهى (فان
العائد في صدقته كالعائد في
قيمه) النسي للعامل أي كما
يقع ان يبقى ثمناً كل كذلك
يقع ان يتصدق بشئ ثم يجره الى
نفسه بوجه من الوجوه وفي
رواية للشيخين كالكتاب يعود
في قيمته فشيء به بائس الحيوان
في أخس أحواله نصير النسي

العمل وحديث شداد بن أوس أخرجه أيضاً النسائي وابن خزيمة وابن حبان وصححه
وصححه أيضاً أحمد والبخاري وعلي بن المديني وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً النسائي من
طريق عبد الله بن بشير عن الأعشى عن أبي صالح عنه وله طريق أخرى عن شقيق بن ثور
عن أبيه عنه وحديث عائشة أخرجه أيضاً النسائي وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف
وحديث أسامة أخرجه أيضاً النسائي وفيه اختلاف وحديث ثوبان الآخر أخرجه
أيضاً النسائي وهو أحد ألفاظ حديثه المشار اليه أولاً وحديث معقل بن سنان في اسناده
عطاء بن السائب وقد اختلط ورواه الطبراني في الكبير وأخرجه أيضاً النسائي وذكر
الاختلاف فيه وفي الباب عن أبي موسى عند النسائي والحاكم وصححه على بن المديني
وقال النسائي رفته خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلمه البخاري ووصله أيضاً
بذون ذكر أقطر الحاجم والمجوم له وعن بلال عند النسائي وعن علي عند النسائي أيضاً
قال علي بن المديني اختلاف فيه على الحسن وعن أنس وجابر وابن عمر وسعد بن أبي وقاص
وأبي يزيد الانصاري وابن مسعود عند ابن عدي في الكامل والبرز وغيرهما وقد استدل
بأحاديث الباب القائلون بفطر الحاجم والمجوم له ويجب عليهم ما لغيرهم على وعطاء
والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوائلي النيسابوري
وابن حبان حكاه عن هؤلاء الجماعة صاحب الفتح وصرح بانهم يقولون انه يفطر الحاجم
والمجوم له وهو يرد ما قاله المهدي في البحر وتبعه المغربي في شرح بلوغ المرام وصاحب
ضوء النصار من انه لم يقل أحد من العلماء بان الحاجم يفطر ومن القائلين بانه يفطر
الحاجم والمجوم له أبو هريرة وعائشة قال الزعفراني ان الشافعي على القول به على صحة
الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية وذهب الجمهور الى ان الجماعة لا تنسد
الصوم وحكاه في البحر عن جماعة من الصحابة منهم علي وابنه الحسن وأنس وأبو سعيد
الخدري وزيد بن أرقم وعن العترة وأكثر الفقهاء والحسن البصري وعطاء والصادق
قال المازني عن ربيعة عنه ذلك من الصحابة سعد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن
مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة ومن التابعين والعلماء
الشعبي وعروة والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالمة
وابراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه الا ابن المنذر وأجابوا عن الأحاديث
المدكوكة بانهم منسوخة بالأحاديث التي ستاتي وأجيب عن ذلك بما سذكروه في شرحها
وأجابوا أيضاً بأخرجه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة عن ثوبان انه
صلى الله عليه وآله وسلم انما قال أفطر الحاجم والمجوم لانهما كانا يفتان وردبان في
اسناده يزيد بن ربيعة وهو متروك وحكم ابن المديني بانه حديث باطل قال ابن خزيمة جاء
بعضهم بأهوية فزعم انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال أفطر الحاجم والمجوم لانهما
كانا يفتان فاذا قبل له فالغيبه تفطر الصائم قال لا فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث

وتغير منه قال في المصابيح وفي ذلك دليل على المنع من الرجوع في الصدقة لما اشتمل عليه من التغير الشديد من حيث شبه
الراجع بالكلب والرجوع فيه بالنسي والرجوع في الصدقة برجوع الكلب في قيمته انتهى وجرم بعضهم بالحرمة قال قتادة

لا نعلم التي لا حرام او الصحيح انه للتنزيه لان فعل الكلب لا يوصف بحريم اذ لا تكلف عليه فالمراد التفسير من العود بتثبيته
 بهذا المسمى تقذر واستعمل به على تحريم ٨٦ ذلك لان التي حرام قال القرطبي وهذا هو الظاهر من سياق

الحديث ويحتمل أن يكون
 التشبيه للتفسير خاصة لكون
 التي مما ياب تقذر وهو قول
 الاكثر في الحديث كراهية
 الرجوع في الصدقة وفضل الحل
 في سبيل الله والاعانة على الغزو
 بكل شيء وان الحل في سبيل الله
 وان للمعمول به والانتفاع
 بثمنه (عن ابن عباس رضي
 الله عنهم) قال وجد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم شاة ميمنة
 أعطيت لأمولاء يمنية قال في
 الفتح لم أؤف على اسم هذه
 المولاة وميوتة هي أم المؤمنين
 (رضي الله عنهم) من الصدقة
 وهذا موضع التبرجة لان مولاة
 ميمونة أعطيت صدقة فلم يسكر
 عليها النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فدل على ان موالى أزواجه
 صلى الله عليه وآله وسلم يخل لهم
 الصدقة كمن لان من لسن من
 جملة الآل ونقل ابن بطال
 الاتفاق عليه لكن فيه نظر فقد
 روى الخليل فيما ذكره ابن
 قدامة من طريق ابن أبي مليكة
 عن عائشة قالت انا آل محمد
 لا نخل لنا الصدقة قال ابن قدامة
 وهذا يدل على تحريمها قال في
 الفتح واسناده الى عائشة حسن
 واخرجه ابن أبي شيبة ايضا وهذا
 لا يقدح فيما نقله ابن بطال وروى
 أصحاب السنن وصححه الترمذي

بلاشبهة واجابوا ايضا بان المراد بقوله أفطر الحاجم والمحجوم انه ماسية غطران باعتبار
 ما يؤول الامر اليه كقوله تعالى اني اراي اعصر خمر قال الحافظ ولا يخلو تكلف هذا
 التأويل وقال البغوي في شرح السنة معنى أفطر الحاجم والمحجوم اي تعرضا لا فطر
 اما الحاجم فلانه لا يامن وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص وأما المحجوم فلانه
 لا يامن من ضعف قوته بخروج الدم فبول أمره الى ان يفطر وهذا ايضا جواب متكلف
 وسيأتي التصريح بهما والحق (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم
 وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه أحمد والبخاري وفي لفظ احتجم وهو محرم صائم رواه
 أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ثابت البناني انه قال لاس بن مالك كنتم
 تذكرون الحجة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا الا من أجل
 الضعف رواه البخاري وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال انما هي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال في الصيام والحجامة
 للصائم ابقاء على أصحابه ولم يحرمهم ما رواه أحمد وأبو داود وعن أنس قال أول ما كرهت
 الحجامة للصائم ان جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فزبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال أفطر هذا ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان أنس
 يحتجم وهو صائم رواه الدارقطني وقال كلهم ثقات ولا أعلم له علة) حديث ابن عباس
 ورد على أربعة أوجه كما حكاه في التلخيص عن بعض الحفاظ الاول احتجم وهو محرم
 الثاني احتجم وهو صائم الثالث كراهية الإبر الى التي ذكرها المصنف الرابع
 كراهية الثانية التي ذكرها المصنف وقد أخرج اللفظ الاول من الاربعة الشيخان
 من حديث عبد الله بن بضمه وله طرق شتى عندنا في غير من حديث أنس وجابر
 والثاني رواه أصحاب السنن من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس لكن أغل بانه
 ليس من مسند الحكم عن مقسم وله طرق أخرى والثالث أخرجه من ذكر المصنف
 وكذلك الرابع وأعله أحمد وعلي بن المديني وغيرهما قل أحمد ليس فيه صائم انما هو
 محرم عند أصحاب ابن عباس وقال أبو حاتم هذا خطأ خطأ فيه شرك وقال الحميدي انه
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن محرما انما لانه خرج في رمضان في غزاة الفتح ولم يكن
 محرما انتهى واذا صح فينبغي ان يحمل على ان كل واحد من الصوم والاحرام وقع في
 حاله مستقلة وهذا الامناع منه وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام في
 رمضان وهو مسافر وزاد الشافعي وابن عبد البر وغير واحد ذلك في حجة الوداع قال
 الحافظ وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقطرا كما صح ان أم الفضل
 أرسلت اليه بتدح ابن فشر به وهو واقف بعرفة وعلى تقدير وقوع ذلك فقد قال ابن

وابن حبان وغيره عن أبي رافع مر فوعا اننا نخل لنا الصدقة وان موالى القوم من أنفسهم وبه قال
 أحمد وابو حنيفة وبعض المالكية كان المباحون وهو الصحيح عند الشافعية وقال الجمهور ونحو ذلك لانهم ليسوا منهم

حقيقة ولذلك لم بغوضوا الخس ومنشأ الخلاف قوله منهم أو من أنفسهم هل يتناول المساواة في تحريم الصدقة أو لا ويرجح الجمهور
أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة لكنه ٨٧ ورد على سبب الصدقة وقد انفقوا على

أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا
هل يخص به أو لا ويمكن أن
يستدل لهم بحديث الباب لأنه
يدل على جوازها إلى الأزواج
وقد تقدم أن الأزواج لسن في
ذلك من جلة الآل والمالين أخرى
بذلك قال ابن المنير في الحاشية إنما
أورد البخاري هذه الترجمة
لحق أن الأزواج لا يدخل
موااليين في الخلاف ولا يحرم
عليهن الصدقة قولاً واحداً إلا
وإن الظان أنه لما قال بعض
الناس بدخول الأزواج في الآل
أنه يطرد في موااليين فبين أنه
لا يطرد وإنما يترجم البخاري
لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
ولأمواليه لأنه لم يثبت عنده فيه شيء
(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
(هاتين نعمت بجلدها قالوا)
إنهما مائة قال إنما حرم أكلها
أي اللحم حرام لا الجلد (عن
أنس رضي عنه أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) أي يلحم تصدق
به على بريرة فقال هو) أي اللحم
(عليه صدقة) هو الهدية) قدم
ألفظ عليهم على المبتدأ لا فائدة
الاختصاص أي لأعطينا الزوال
وصف الصدقة وحكمها الكون
صارت ملكاً لبريرة ثم صارت
هدية فالعبريم ليس أهين اللحم
كما لا يخفى والصدقة منحة لنواب
الاشرة والهدية تملك الغير

خزينة هذا الخبر لا يدل على أن الخجامة لا تنظر الصائم لأنه إنما احتجهم وهو صائم محرم في
سفره لا في حضره لأنه لم يكن قط محرماً مقيماً بل قال وللمسافر أن يفطر ولو نوى الصوم
ومضى عليه بعض النهار خلا فإن أبي ذلك ثم احتج له يمكن تعقيب عليه الخطابي بأن قوله
وهو صائم دال على بقاء الصوم قال الحافظ قلت ولا مانع من إطلاق ذلك باعتباره ما كان
عليه حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل إنما أفطر بالاحتجام انتهى وحديث أنس
الأول اعترض على البخاري فيه بأنه سقط من إسناده حميد ما بين شعبه وثابت البناني
وقال الحافظ أن الخلل وقع فيه من غير البخاري وبين وجه ذلك وحديث عبد الرحمن بن
أبي ليلى أخرجه أيضاً عبد الرزاق قال في الفتح وإسناده صحيح والجهة التي لا ينظر
وقوله بقاء على أصحابه متعلق بقوله نسي وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن
الثوري بإسناده هذا وألفظه من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم قالوا إنما نسي النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن الخجامة للصائم وكرها للضعيف أي أملا يضعف وحديث
أنس الآخر قال في الفتح رواه كاهن من رجال البخاري وفي الباب عن أبي سعيد الخدري
قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخجامة أخرجه النسائي وابن خزيمة
والدارقطني قال الحافظ إسناده صحيح ورجالهم ثقات لكن اختلاف في رفعه ووقفه
واستدله بحديث أنس المذكور وله حديث آخر عند الترمذي والبيهقي أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يطرطنني من الخجامة والاحتلام وفي إسناده عبد الرحمن بن
زيد بن أسلم وهو ضعيف وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ وقد رواه الدراوردي
وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا ورواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجحه أبو حاتم وأبو زرعة وقال أنه أصح وأشبه بالصواب
وتبعهما البيهقي وقال الدارقطني رواه كامل بن طلحة عن مالك عن زيد بن أسلم ولا يرجع
عنه وليس هو من حديث مالك قال ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ولا يصح
وأخرجه في السنن وفي الباب عن ابن عباس عند البزار وهو معلول وعن ثوبان عند
الطبراني وسنده ضعيف وقد استدل الجمهور بالأحاديث المذكورة على أن الخجامة
لا تنظر ولكن حديث ابن عباس لا يصلح لنسخ الأحاديث السابقة أما أولاً فإنه لم يعلم
فأخر ما عرفت من عدم انتفاء تلك الزيادة أي قوله في جهة الوداع وأما ثانياً فافغاية
فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بعد عوم يشمله أن يكون مخصصاً له من العموم
لأرافع الحكم العام نعم حديث ابن أبي ليلى وأنس وأبي سعيد يدل على أن الخجامة غير
محرم ولا موجهة لأفطار الحاجم ولا المحجوم فيجمع بين الأحاديث بأن الخجامة مكرهة
في حق من كان يضعف بها وتزداد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حد يكون سبباً
للافطار ولا تنكره في حق من كان لا يضعف بها أو على كل حال تجنب الخجامة للصائم أولى
فيمتثل قول أفطار الحاجم والمحجوم على الجواز هذه الأدلة الصارفة له عن معناه

شما تقر باليه وأكرامه في الصدقة نوع ذلك لا أخذ بذلك حرمت الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية وقيل
لأن الهدية بمثابة هبة في الدنيا فيقول المنية والصدقة برادها أبواب الاشرة تبقى المنية ولا ينبغي أن يمن عليه غير الله وقال

الله ضاوى اذا تصدق على المحتاج بشئ ملكه وصار له كماله ان يهدي به غيره كماله ان يهدي سائر امواله يلا
فرق وهذا وضع الترجمة لان بريرة من

٨٨

بجمله مولات عائشة وتصدق عليها حديثه ما ذكره ابن جبريل

المحقق

(باب ما جاء في النبي والا كماله)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه النبي فليس عليه قضاء ومن
استقام عدا فليمتن رواء الحديث الا للنسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان
والدارقطني والطحاكم وله ألفاظ قال النسائي وقفه عطاء على أبي هريرة وقال الترمذي
لانهرقه الامن حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس وقال
البخاري لا أراه صحة وظا وقد روى من غير وجه ولا يصح اسناده وقال أبو داود وبني
اللفاظ لا نراه محذوفًا قال الحافظ وأكبره أحمد وقال في روايته ليس من ذاتي يعني انه غير
محفوظ كما قال الخطابي وصححه الحاكم على شرطه ما في الباب عن ابن عمر وموافقه
مالك في الموطأ والشانعي بالفظ من استقام وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه النبي فليس
عليه القضاء قوله من ذرعه قال في التلخيص هو يفتح الذال المجهية أي غاب قوله من استقام
عدا أي استدعى النبي وطالب خروجه تعمدا والحديث يدل على انه لا يطل صوم من
غلبه النبي ولا يجب عليه القضاء ويطل صوم من تعمدا أخرجه ولم يقل به ويجب عليه
القضاء وقد ذهب الى هذا علي وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشانعي والناضر
والإمام يحيى حكى ذلك عنهم في البحر وحكى ابن المنذر والاجماع على ان تعمدا التي يفسد
الصيام وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة والهادي والقاسم انه لا يفسد الصوم سواء
كان غالباً أم مستفراً ما لم يرجع منه شيء باختیار واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم
في الباب الذي قبل هذا بانظر ثلاث لا يفتنن التي والجامعة والاحتلام وأجيب بأن فيه
المقال المتقدم فلا يفتنن معهما للاستدلال ولو لم يلاحظ ذلك فهو محمول كما قال
البيهقي على من ذرعه النبي وهذا لا بد منه لان ظاهر حديث أبي سعيد ان النبي لا يفتنن
مطابقاً وظاهر حديث أبي هريرة انه يفتنن نوع منه خاص فيبقى العام على الخاص ويؤيد
حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن الجارود وابن
حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبته والحاكم من حديث أبي الدرداء ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتن فأنظر قال معمر بن أبي طلحة الراوي لعن أبي
الدرداء فلقبت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق أنا
صبيت عليه وضوءه قال ابن منبته اسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في
اسناده قال الترمذي جوده حسن الملم وهو أصح مني في هذا الباب وكذلك قال أحمد
قال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على النبي عامداً وانه كان
صلى الله عليه وآله وسلم صائماً طوعاً وعاقلاً في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به
حجة (وعن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هذفة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه النبي فليس عليه قضاء ومن
استقام عدا فليمتن رواء الحديث الا للنسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان
والدارقطني والطحاكم وله ألفاظ قال النسائي وقفه عطاء على أبي هريرة وقال الترمذي
لانهرقه الامن حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس وقال
البخاري لا أراه صحة وظا وقد روى من غير وجه ولا يصح اسناده وقال أبو داود وبني
اللفاظ لا نراه محذوفًا قال الحافظ وأكبره أحمد وقال في روايته ليس من ذاتي يعني انه غير
محفوظ كما قال الخطابي وصححه الحاكم على شرطه ما في الباب عن ابن عمر وموافقه
مالك في الموطأ والشانعي بالفظ من استقام وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه النبي فليس
عليه القضاء قوله من ذرعه قال في التلخيص هو يفتح الذال المجهية أي غاب قوله من استقام
عدا أي استدعى النبي وطالب خروجه تعمدا والحديث يدل على انه لا يطل صوم من
غلبه النبي ولا يجب عليه القضاء ويطل صوم من تعمدا أخرجه ولم يقل به ويجب عليه
القضاء وقد ذهب الى هذا علي وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشانعي والناضر
والإمام يحيى حكى ذلك عنهم في البحر وحكى ابن المنذر والاجماع على ان تعمدا التي يفسد
الصيام وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة والهادي والقاسم انه لا يفسد الصوم سواء
كان غالباً أم مستفراً ما لم يرجع منه شيء باختیار واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم
في الباب الذي قبل هذا بانظر ثلاث لا يفتنن التي والجامعة والاحتلام وأجيب بأن فيه
المقال المتقدم فلا يفتنن معهما للاستدلال ولو لم يلاحظ ذلك فهو محمول كما قال
البيهقي على من ذرعه النبي وهذا لا بد منه لان ظاهر حديث أبي سعيد ان النبي لا يفتنن
مطابقاً وظاهر حديث أبي هريرة انه يفتنن نوع منه خاص فيبقى العام على الخاص ويؤيد
حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن الجارود وابن
حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبته والحاكم من حديث أبي الدرداء ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتن فأنظر قال معمر بن أبي طلحة الراوي لعن أبي
الدرداء فلقبت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق أنا
صبيت عليه وضوءه قال ابن منبته اسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في
اسناده قال الترمذي جوده حسن الملم وهو أصح مني في هذا الباب وكذلك قال أحمد
قال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على النبي عامداً وانه كان
صلى الله عليه وآله وسلم صائماً طوعاً وعاقلاً في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به
حجة (وعن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هذفة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم ان يكرهنا كراهة تغريده على الصحيح الذي عليه الا كثرون كما قاله النووي افراد الصلاة على
غير الانبياء لانه صار شعارهم اذا ذكروا فلا يلحق غيرهم فلا يقال أن يكره صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحيحاً كما لا يقال

قال محمد عز وجل وان كان عزيزا جلجله لان هذا من شعارذ كرا الله تعالى قال في الفتح واستدل به أي هذا الحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن ٨٩ التين وهذا الحديث يعكس عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعو آخذ الصلوة

عليه وآله وسلم أنه أمر بالاعتدال المرقح عند النوم وقال آية الله الصائم رواه أبو داود والبخاري في تاريخه وفي أسناده مقال قريب قال ابن معين عبد الرحمن هذا ضعيف وقال أبو حاتم الرازي هو صدوق الحديث قال ابن معين أيضا هو منكر وقال الذهبي انه روى عن سعيد بن اسحق فلقب اسمه أولا فقال عن اسحق بن سعيد بن كعب ثم غلط في الحديث فقال عن أبيه عن جده ثم التزم ابن معين غير معروف وقد استدل بهذا الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا ان السكج يفسد الصوم وخالفهم المعتز والفقهاء وغيرهم فقالوا ان السكج لا يفسد الصوم وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا ينتهض للاحتجاج به واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخاري تعليقا واصله البيهقي والمدارقي وابن أبي شبرمة من حديث ابن عباس بالفظ الفطر مما دخل والوضوء مما خرج قال واذا وجد طعمه فقد دخل ويجب ان في أسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا وفيه أيضا شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدى الاصل في هذا الحديث انه موقوف وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه سعيد بن منصور وموقوفان طريق الاعش عن أبي ظبيان عنه ورواه الطبراني من حديث أبي امامة قال الحافظ واسناده أضعف من الاول ومن حديث ابن عباس مرفوعا واحتج الجمهور على ان السكج لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكثف في رمضان وهو صائم وفي أسناده بقرينة عن الزبيدي عن هشام عن عروة والزبيدي المذكور اسمه سعيد بن أبي سعيد ذكره ابن عدى وأورد هذا الحديث في ترجمته وكذلك قال البيهقي وصرح به في روايته وزاد انه مجهول وقال النووي في شرح المذهب رواه ابن ماجه باسناد ضعيف من رواية بقرينة عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف قال وقد اتفق الحافظ على ان رواية بقرينة عن الجمهور ابن مردودة انتهى قال الحافظ وليس سعيد بن أبي سعيد بمجهول بل هو ضعيف واسم أبي سعيد عبد الجبار على الصحيح وفرق ابن عدى بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار فقال هو ضعيف وهما واحد ورواه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يكثف وهو صائم قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال في محمد انه منكر الحديث وكذا قال البخاري ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر قال في التلخيص وسنده متارب ورواه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام لثمن حديث ابن عمر أيضا بالفظ خرج عليه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعينهاه لموتان من الاعتدال وذلك في رمضان وهو صائم ورواه الترمذي من حديث أنس في الاذن فيه ان اشتمكت عينه وقال اسناده ليس بالقوى ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء ورواه أبو داود ومن فعل أنس قال الحافظ ولا بأس باسناده قال وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في الطبراني وعن ابن عباس في شعب الايمان للبيهقي

للمصدق به هذا الدعاء الهذا الحديث وأجاب الخطابي عنه قديما بان أصل الصلاة الدعاء الا أنه يختلف بحسب المدعوله فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء الهيم بالمغفرة وصلاته أمته عليه دعاء له بزيادة القربة والزاني ولذلك كان لا يليق بغيره انتهى وأستدل به على استحباب دعاء آخذ الزكاة لمعظم أو واجب به بعض أهل الظاهر وحكاها الخطابي وجهها لبعض الشافعية وأجيب بأنه لو كان واجبا لعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم السعة ولان سائر ما يأخذ هذه الامام من الكفارات والدون وضغيرهما لا يجب عليه فيه العاف فكذلك الزكاة وأما الآية فيجتمعا ان يكون الوجوب خاصا به ان يكون صلاحه سكا لهم بخلاف غيره (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل ان يسلفه من أسلف (ألف دينار) زادني باب الكفالة فقال ائتني بالشهداء أشهدهم قال كفى بالله شهيدا قال فأتني بالكفيل قال كفى بالله كفيلا قال صدقت (فدفعها اليه) وزاد أيضا فيه

الاجل مسمى (نخرج في البحر فلم يجد مركبا) أي سفينة يركب عليها ويبحي إلى صاحبه أو يبعث فيها قضاء دينه (فأخذ خشبة فقهرها) فقهرها (فأدخل فيها ألف دينار) وزاد أيضا

في الكفة التوضيحية منه الى صاحبه (فرجى بها) أي بالخشبة (في البحر) بقصد ان الله تعالى يوصلها الرب المال (يخرج الرجل الذي كان أسلفه) الاف دينار (فأخذ بالخشبة ٩٠ فأخذها لاهله حطباً) أي يستعملها لاستعمال الحطب

والظاهر ما ذهب اليه الجمهور لان البراءة الاصلية لا تنتقل عنها الا بدليل وإيسر في الباب ما يصلح لانتقل لاسيما بعد ان شذبه هذا الحديث من عضدها وعلى فرض صلاحية حديث الفطر مما دخل للاحتجاج به يكون كتحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم محضاً للنكحل وكذلك على فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولاً على الامر باجتناب النكحل المطيب لان المروق هو المطيب فلا يتناول ما لا طيب فيه ويمكن أن يقال حديث الا كتحال متأخر لا امر عن حقيقة أعنى الوجوب فيكون الا كتحال مكروهاً ولكنه بعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مكروه قوله بالاعتد بكسر الهمزة وهو حجر للنكحل كما في القاموس

* (باب من أكل أو شرب ناسياً) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما الله أطعمه وسقاه رواء الجماعة لا الناساني وفي لفظ اذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه رواء الدارقطني وقال اسناده صحيح وفي لفظ من أفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني تفرد به ابن مرزوق وهو ثقة عند الانصاري) لفظ الدارقطني الاول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين عنه وقال بعد قوله اسناده صحيح ان رواه كلهم ثقات واللفظ الثاني أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الحفاظ في بلوغ المرام وهو صحيح وقد تعقب قول الدارقطني انه تفرد به محمد بن مرزوق عن الانصاري بان ابن خزيمة أيضاً أخرجه عن ابراهيم بن محمد الباهلي عن الانصاري وبان الحافظ أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي عن الانصاري أيضاً فالانصاري هو المتهرب به كما قال البيهقي وهو ثقة قال في الفتح والمراد انه انفرد بذلك اسقاط القضاء فقط لا تعيين رمضان وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعاً من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه قال الحفاظ واسناده وان كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة فاقول درجات الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسناً في صلح للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضاً بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم كما قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهما منهم علي وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلوب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعدم الاكل لا بنسيانه انتهى وقد ذهب الى هذا الجمهور ورفقاوا من أكل ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك وابن أبي اسيل والقاسمية ان من أكل ناسياً فقد بطل صومه ولزمه القضاء واعتذر بعض المالكية عن الحديث بأنه خبر واحد مخالف

في الوقود (فذكر الحديث) بتمامه وأقرب البضاري في باب الكفالة في القرض (فلما نشرها) أي قطع الخشبة بالنشر (وجد المال) الذي كان أسلفه ومريضه الترجمة قوله فاذا بالخشبة بأخذها لاهله حطباً وأدنى الملاسة في التطابق كاف وقال ابن المنير موضع الاستشهاد انما هو أخذ الخشبة على انها حطب فدل على اباحة مثل ذلك مما يلاحظه الجمهور بما ينشأ منه كالعنبر أو عساق فيمسه ملك وعطب وانقطع ملك صاحبه منه على اختلاف بين العلماء في تملك هذا مطلقاً أو مفعلاً واذا جاز ذلك الخشبة وقد تقدم عليها ملك مقالك فنعوا العنبر الذي لم يتقدم عليه ملك أولى وكذلك ما يحتاج الى معاناة ونعيب في استخراجه أيضاً وقد فرق الاوزاعي بين ما وجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالغوص ونحوه فالشيء فيه وذهب الجمهور الى انه لا يجب فيه شيء الا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري وقال الحسن في العنبر والاولو الخس وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الكفالة والاستقراض واللقطة

والشروط والاستئذان والناساني في اللقطة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال الجاهل جبار) أي البهيمة التي لا تفقه كلامه غير مضمون وسلم جرحه اجبار ولا بد في رواية

الضاري من تقدير اذا لامع في ليكون الجماع فتمسها هذا وقد دلت رواية مسلم على ان ذلك المقدور هو الجرح فوجب المصير له
لكن الحكم غير مختص به بل هو مثال نبه به على غيره ولو لم تكن ٩١ رواية أخرى على تعيين ذلك المقدور

لم يكن لرواية البخاري عموم في
جميع المقدرات التي يستقيم
الكلام بتقدير واحد منها هذا
هو الصحيح في الاصول لان
المقتضى لا عموم له والمراد انها
اذا انفصلت وصدمت انسانا
فانلفته أو أتلقت مالا فلا غرم
على مالكها ما اذا كان معها
فعليه ضمان ما تلقت منه سواء
أتلقت له أم لا أو غيرها وسواء كان
سائقها أو راصها أو قائدها
وسواء كان مالكها أو أجنبه
أو مستأجر أو مستعير أو غاصبا
وسواء أتلقت يدها أو رجلاها
أو عضها أو ذنبها وقال مالك
القائد والراكب والسائق كلهم
ضامنون لما أصابت الدابة الا
أن ترح الدابة من غير أن يفعل
بها شيء ترحله وقال الحنفية ان
الراكب والقائد لا يضمنان
ما نصفت الدابة برجلها أو ذنبها
الآن أوقفها في الطريق
واختلفوا في السائق فقال

للقاعدة وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في الصيام ولو فتح باب رد الاحاديث
العصية بمثل هذا لما بقي من الحديث الا القليل ولقد من شاء ما شاء وأجاب بعضهم أيضا
بجمل الحديث على التطوع حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذلك قاله ابن القصار
واعتذر بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو محل غير صحيح واعتذار فاسد برده ما وقع
في حديث الباب من التصريح بالقضاء ومن الغرائب تلك بعض المتأخرين في فساد
الصوم وجوب القضاء بما وقع في حديث الجامع بالنظر واقتصر يوما مكانه قال ولم يسأله
هل جامع عامد أو ناسيا وهذا برده ما وقع في أول الحديث فانه عند سعيد بن منصور وبلفظ
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تب الى الله واستغفروا فصدق واقتصر يوما
مكانه والتوبة والاستغفار انما يكونان عن العمل لا عن الخطأ وأيضا بهد تسليم تنزيل
تركة الاستفصال منزلة العموم يكون حديث الباب مخصوصا له فلم يبق ما يوجب ترك
العمل بالحديث واما اعتذار ابن دقيق العيد عن الحديث بان الصوم قد فات ركنه وهو
من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات فيجانب عنه بان غايته هذه
القاعدة المدعاة ان تكون بمنزلة الدليل فيكون حديث الباب مخصوصا لها قوله فانما الله
أطعمهم وسقاهم هو كناية عن عدم الاثم لان الفعل اذا كان من الله كان الاثم منتهيا قوله
من أفطر يوما من رمضان ظاهره يشمل الجميع وقد اختلف فيه فيه بعضهم لم ينظر الى هذا
العموم وقال انه ملحق بمن أكل أو شرب وبعضهم منع من الاثبات لقصور حالة الجماعة
عن حالة الاكل والشارب وفرق بعضهم بين الاكل والشرب القليل والكثير وظاهر
الحديث عدم الفرق ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم اسحق انها كانت عند النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ثم تذكرت انها صائمة فقال لها
ذواليدنين الا أن بعد ما شبعت فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتعني صومك
فانما هو رزق ساقه الله إليك

* باب التحفظ من الغيبة واللغو وما يقول اذا شتم *

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث
يوماً ثم ولا يصعب فان شاعه أحد أو قاله فليقل الى امرؤ صائم والذي نفس محمد بيده
خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما اذا أفطر
فرح بفطره واذا أتى ربه بفرح بصومه متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه
وشربه رواه الجماعة الا مسأوا (السائي) قوله فلا يرفث بضم الفاء وكسرها ويجوز
في ماضيه التثنية والمراد به هنا الكلام الفاخش وهو بهذا المعنى بفتح الراء والقائه وقد

قال الحنابلة ان الراص لا يضمن ما تلغفه البهيمة برجلها قلت ولا ينظر في أدلة هذه التفاسيل (والبئر) يحفرها الرجل
في ملكه أو في موات فيسقط فيها رجل أو ذئب أو على من استأجره لحفرها فيملك (جبار) لا ضمان فيه ما اذا حفرها في طريق

المسلمين اوفى ملاك غير مبعوثين اذ فتات فيهم الانسان وجب ذمته على عاقلة سافر رهاوا الكفارة مال الحافرون انفسهم اغبر
كذا في القسطاني (والمعدن جبار) اذا حذرهم في ملكه اوفى موات
92

ايضا الاستخراج مافيه فوقع فيه
انسان او انهار على حذره
لا ضمان فيه ايضا (وفي الركاز)
دفن الجاهلية (الحبس) في
عقاف الركاز على المعدن دلالة
على تغايرهما وان الحبس في الركاز
لا في المعدن وانفق الائمة لاربعة
وجوه والعلماء على انه سواء
كان في دار الاسلام او دار
الحرب خلافا للحنين حيث فرق
وشرطه النصاب والنقصدان
لا المحول ومذهب احمد انه
لا فرق بين النقتدين فيه وغيرهما
كالنحاس والحديد والجواهر
لظاهر هذا الحديث وهو مذهب
الحنفية ايضا اليكهم اوجبوا
النحاس وجهه لوجه فيا والمناولة
اوجبوا ربع العشر وجهه لوجه
زكاة وعن مالك روايتان
كالفواين وحكى كل منهما عن ابن
القاسم قال في الفتح الركاز
يكسر الرء المال المدفون مأخوذ
من الركز يقال ركزير ركزركزا
اذا دفنه فهو ركوز وهذا
متفق عليه واختلف في المعدن
وقال مالك وابن ادريس الركاز
دفن الجاهلية قال جمهور الائمة
ان ذلك وجد في عبارة الشافعي
واخذ زعيم بن عبد العزيز من
المعادن من كل مائتين خمسة
وجعله بمنزلة الركاز يؤخذ منه
النحاس وقال الحسن ما كان من

بطلق على الجماع وعلى مقدماته وعلى ذلك مع النساء او مطلقا قال في الفتح ويجعل ان
يكون التمسح بالما هو اعم منها وفي رواية ولا يجوز اى لا يفعل شيئا من افعال الجاهل
كالصباح والامه وشي ذلك قوله ولا يصحب الصخب هو الرجة واضطراب الاصوات
للمصائم قال القوطي لا يفهم من هذا ان غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وانما المراد
ان المنع من ذلك يتا كدباله ومقولته او قائله يمكن حمله على ظاهره ويمكن ان يراد بالنقل
للعن فيرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل قائله وشاعته على المفاعلة لان الصائم مأمور
بان يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك وانما المعنى اذا جازمت معرضا لما قبلته او مشاغفة
كان يداها مبتلة او شتم اقمت العادة ان بكافته عايم افا المراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم
ذلك من الصائم وقد تطلق المفاعلة على وقوع الفعل من واحد كما يقال عاجل الامر
وعاناه قال في الفتح وابعده من حمله على ظاهره فقال المراد اذا بدرت من الصائم مقابلة
الشتم بشتيم على مقتضى الطبع فليزجر عن ذلك وما يبعد ذلك ما وقع في رواية فان شتم
أحد قوله اني امر وصائم في رواية لابن خزيمة وان كنت قاضا فاجاس ومن الرواين
ذكر قوله اني امر وصائم مرتين واختلف في المراد بقوله اني صائم هل يخاطب به الذي
يشتمه ويقال له او بقوله اني نفسه وبالله اني جرم المتولى ونقله الرافعي عن الائمة ورجح
النووي في الاذكار الاول وقال في شرح المهذب كل منهم احسن والقول باليه ان اقوى
ولو جمعهم ما كان حسنا وقال الرويان ان كان رمضان فليقبل بلسانه وان كان غيره فليقبله
في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع الخلاف في التطوع واماني القرض فليقبل بلسانه
قطعا قوله والذي نفس محمد بيده هذا القسم لقصدنا كيد قوله الخلو في بضم المعجمة
واللام وسكون الواو بعدها فاف قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبهذه السيوخ
يقول بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى عن القاسمي الوجهين وبالغ النووي
في شرح المهذب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بان الماصدا التي جاءت على فعول
بفتح اوله فليقبل ذكرها سيبيويه وغيره وايس هذا منها والخلو في بضم المعجمة قوله
أطيب عند الله من ربح المسك اختلف في معناه فقال المارزي هو مجاز لانها جرت العادة
بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك لتقريب الصائم من الله فالمعنى انه أطيب عند
الله من ربح المسك عندكم اى يقرب اليه اكثر من تقرب المسك اليكم والى ذلك اشار
ابن عبيد البر وانما جعل من باب المجاز لان الله تعالى منزوع عن استطابة الروائح لان ذلك
من صفات الحيوان والله يعلم الاشياء على ما هي عليه وقيل المعنى ان حكم الخلو والمسك
عند الله على خلاف ما عندكم وقيل المراد ان الله يجازيه في الاخرة فمكون نكته
أطيب من ربح المسك كما يأتي المذكوم ورجح جرحه يفرح مسكا قاله القاضى عياض
والمراد ان صاحبه يسأل من الثواب ما هو افضل من ربح المسك حكاه القاضى عياض
ايضا وقال الداودي من المغاربة المعنى ان الخلو اكثر ثوابا من المسك حيث نذب اليه

ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة وفي لفظ اذا وجد المسك في
في أرض العدو ففيه الخمس واذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة قال ابن المنذر لا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن قال

البخاري قال بعض الناس المحدثون قال ابن النسيم المراد به أبو حنيفة قال الحافظ ابن حجر وهذا أول موضع ذكر فيه البخاري بهذه الصيغة ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن

أبو حنيفة والثوري وغيرهما
أني إن المحدث كالأزواج
لهم بقول العرب أركز الرجل
إذا أصاب ركزا وهي قطع من
الذهب تخرج من المعدن
والحجة للجمهور وقرينة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بين المحدثين
والركز يواو العطف فصحه
غيره قال وما أركز به البخاري
القائل المذکور قد يقال إن
وهب له الشيء أو بجر مجاز
كثيرا أو كثر غره أركزت حجة
بالغة لانه لا يلزم من الاشتراك
في الأسماء الاشتراك في المعنى
الا ان وجب ذلك من يجب
التسليم له وقد أجروا على ان
المال الموهوب لا يجب فيه الخس
وان كان يقال لركز فكذلك
المحدث وأما قول البخاري ثم
ناقض أي بعض الناس وقال
لابأس أن يكتمه أي عن السامعي
ولا يؤدي الخس فليس كما قال
وانما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه
إذا كان محتاجا بمعنى أنه يتأول
أن له حق في بيت المال ونصيبا
في الشيء فاجاز له أن يأخذ الخس
لنفسه عوضا عن ذلك لانه
أسقط الخس عن المحدث انتهى
وقد نقل الطحاوي المسئلة التي
ذكرها ابن بطال ونقل أيضا
أنه لو وجد في داره معدن فليس
عليه فيه شيء وبهذا يتجه اعتراض

في الجمع والاعيان ومجالس الذكور ورجعه النوى وقد اختلف هل ذلك في الدنيا أو في
الآخرة فقال الأول ابن الصلاح وبالذات ابن عبد السلام واحتج ابن الصلاح بما أخرجه
ابن حبان بنظ فم الصائم حين يخاف من الطعام وكذا أخرجه أحمد وبما أخرجه أيضا
الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بن عبد الله قال قال
أبوهم حين يموتون أطيب عند الله من ريح المسك قال المحدثون استفاضه مقارب واحتج
ابن الصلاح أيضا بأن ما قاله هو ما ذهب إليه الجمهور واحتج ابن عبد السلام على ما قاله بما
في مسلم وأحمد والنسائي أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من وجه
آخر ويترب على هذا الخلاف القول بكراهة السؤال للصائم وقد تقدم البحث عنه
في موضعه قوله للصائم فرحتان إذا أفطرا الخ قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه
وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو السابق إلى الفهم وقيل إن فرحه
انظره انما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته قال في الفتح ولا مانع من الحل على
ما هو أعم مما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك ففهم من يكون
فرحه مباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستحبا وهو أن يكون تمام العبادة والمراد
بالفرح الذي ربه أنه يفرح بما يحصل له من الجزاء والنواب قوله الزور والعمل به زاد
البخاري في رواية والجهل وأخرج الطبراني من حديث أنس من لم يدع الخفي والكذب
قال الحافظ ورجاله ثقات والمراد بالزور الكذب قوله فليس لله حاجة الخ قال ابن بطال
ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره
قال في الفتح ولا مفهوم لذلك فإن الله لا يحتاج إلى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في
صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقال ابن المنير في حاشيته على البخاري بل هو كناية
عن عدم القبول كما يقول المفضل لمن ردد عليه شيء ما طلبه منه فلم يقيم به لاحاجة لي في كذا
وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن لا يثاب على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام
لا يقوم في الموازنة بآثم الزور وما ذكره واستدل بهذا الحديث على أن هذه الأفعال
تنقص ثواب الصوم وتعقب بانها صغيرة تكفر باجتماع البكائر

* (باب الصائم يتمم صومه أو يغتسل من الحر) *

(عن عمر قال هتشت يوما فقبلت وأنا صائم فأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
صنعت اليوم أمرا عظيما قبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أرأيت لو تمم صومك بما أنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقيم
رواه أحمد وأبو داود وعن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصب الماء على رأسه من المطر
وهو صائم رواه أحمد وأبو داود) الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وقال أنه منكر

البخاري والفرق بين المحدث والركز في الوجوب وعدمه أن المحدث يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستغفر الله بخلاف الركز
وقد جرت عادة الشيوخ أن ما غلظ مؤنته بخفيف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيادته وقيل انما جعل بل في الركز الخس لانه

مال كافر فنزل من وجده منزلة الغانم فكان له أربعة أخماسه وقال ابن الميركان الر كاز مأخوذ من أركزته في الأرض إذا غرزه فيها وأما المعدن فإنه يثبت في الأرض
بغير موضع وأصح هذه حجة ثم ما إذا اختلف في أصلها فكذلك ٩٤

وقال أبو بكر البزار لا نعلم يروى عن عمر الأيمن هذا الوجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم والبيهقي في الباقين أخرجه أيضا النسائي ورجال أسناده رجال الصحيح قوله
هشتت بشنن مبعثين أي نشطت وارتجت والهشاش في الأصل الارتياح والخفة
والنشاط كذا في القاموس قوله أريت لو تخفضت الخ فيه إشارة إلى فقهه بديع وهو أن
المخفضة لا تنقص الصوم وهي أول الشرب ومفاحه فكذلك القبلة لا تنقصه وهي من
دواعي الجماع وأوائله التي تكون مقة حاله والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع
فكما ثبت عند عمر أن أوائل الشرب لا تفسد الصوم كذلك أوائل الجماع لا تفسده
وسمى الخلاف في التقبيل قوله يصب الماء على رأسه الخ فيه دليل على أنه يجوز للصائم
أن يكرس الحرج يصب الماء على بعض بدنه أو كله وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ولم يفرقوا بين
الغسل الواجبة والمستنوية والمباحة وقالت الحنفية أنه يكره الاغتسال للصائم
واسناده لا يثبت أخرجه عبد الرزاق عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام وهو مع
كونه أخص من محل النزاع في أسناده ضعف كما قال الحافظ وأعلم أنه يكره للصائم المبالغة
في المخفضة والاستنشاق لحديث الأهر بامبالغة في ذلك الآن يكون صائما وقد تقدم
واختلاف إذا دخل من ماء المخفضة والاستنشاق إلى جوفه خطأ فقالت الحنفية
والقاسمية ومالك والشافعي في أحد قوليه والمزني أنه يفسد الصوم وقال أحمد بن حنبل
واسحق والاوزاعي والناصر والامام يحيى وأصحاب الشافعي أنه لا يفسد الصوم كالتامني
وقال زيد بن علي يفسد الصوم بعد الثلاث المرات وقال الصادق يفسد إذا كان
التمضمض لغير قربة وقال الحسن البصري والحنفي أنه يفسدان لم يكن لفريضة

(باب الرخصة في القبلة للصائم اللين يخاف على نفسه)

(عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها وهو صائم متفق عليه وعن
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل وهو صائم ويأشبه وهو صائم
ولكنه كان أملا كماكم لاربه رواه الجماعة إلا النسائي وفي لفظ كان يقبل في رمضان وهو
صائم رواه أحمد ومسلم وعن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أيقبل الصائم فقال له سل هذه لام سلمة فآخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل
ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له أما والله أني
لا تقاكم لله وأخشاكم له رواه مسلم وفيه أن أفعاله حجة وعن أبي هريرة أن رجلا سأل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فخص له وأما آخر فنهاه عنها فإذا الذي
رخص له شيخ وإذا الذي نهاه شاب رواه أبو داود حديث أبي هريرة نسكت عنه أبو داود
والمذري والحافظ في التلخيص وفي أسناده أبو العباس الحرث بن عبيد سكتوا عنه

استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلان (الاسم) ويقال الأزدي الرازي (على حديثات وقال
بني سليم) بضم السين وفتح الهم (بضم السين) بضم اللام وسكون الاء قاله ابن جرير وحكي فتح اللام وحكاها المذري قال

في الفتح واصله عبد الله ولم أعرف اسم أمه وكان من بني أنس بن حنظلة من الأزد وقيل اللبنة أمه
الله عليه وآله وسلم لما وجدته من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدي ٩٥

الحديث وهذا طرف من حديث
طويل أو رده في الأحكام وترك
الحيل وأخرجه مسلم في المغازي
وأبو داود في الخراج واستدل به
على جواز تعيسين السعاة
والأما ملين على الصدقات وهم
الذين يهتهم الإمام لقبها
وعلى جواز محاسبة المصدقين مع
الإمام قال ابن بطال اتفق العلماء
على أن العاملين عليها السعاة
والمزولون بقبض الصدقة وقال
المهلب حديث الباب أصل في
محاسبة الموقنين وأن المحاسبة تصح
أما أنه وقال ابن المنير يحتمل أن
يكون العامل المذكور صرف
شيء من الزكاة في مصارف
فحسب على الحاصل والمصرف
﴿عن أنس رضي الله عنه قال
غدوت إلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم﴾ أي رحت أول
النهار (بعبد الله بن أبي طلحة) هو
أخو أنس لأمه وهو صحابي وقال
النووي تابعي قال البرماوي
كأكرمانى هوسه (الجنة ك)
تبرك به وبريقه ويده ودعائه
وهو أن يعض القرة ويجعلها في
فم الصبي ويحك بها في حنكه
بسيانته حتى تحلل في حنكه
(فوافيته) أي أتيته في صردي
الغنم (في يده الميسم) بكسر الميم
وفتح السين حديدة يكوى بها
(بسم) يعلم (أبل الصدقة) لتمييز

وقال في التقریب مقبول وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه
والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وأخرج نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو قوله
كان يقبلها فيه دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسد به الصوم قال النووي
ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا أنزلها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بإفطار
من قبل ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسهمهم وقد قال **ب**كرهه التقبيل والمباشرة على
الاطلاق قوم وهو المشهور وعند المالكية وزوي ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن ابن عمر
أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم يكرهونها وأباح القبلة مطاقاً
قوم قال في الفتح وهو المذکور صحيحاً عن أبي هريرة قال سئل عن رجل سجد لله سجدة فوجد
وطائفة وبالح بعض الظاهرية فقال إنهم استحبوا وفسر آخرون بين الشاب
والشيخ فأباحوها للشيخ دون الشاب تسكياً بحديث أبي هريرة المذکور في الباب وما
ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهم وأفرق آخرون
بين من يملك نفسه ومن لا يملك واستدلوا بحديث عائشة المذکور في الباب وبه قال
سفيان والشافعي ولكنه ليس الاقوال عائشة نعم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لم للشاب
واذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقبيل لمن خشي أن تغلبه الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه
عند التقبيل ولذلك ذهب قوم إلى تحريم التقبيل على من كان يتحرك به شهوته والشاب
مظنة لذلك ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قالت أهوى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أيقبلني فقلت اني صائمة فقال وأنا صائم فقبلني وعائشة كانت
شابة حينئذ إلا أن يكون حديث أبي هريرة مختصاً بالرجال ولكنه بعينه بلان الرجال
والنساء سواء في هذا الحكم ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم من حال
عائشة أنها لا تتحرك شهوتها بالتقبيل وقد أخرج ابن حبان في صحيحه أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة فدل على أنه كان يجنبهم ذلك إذا صامت
تنزيهاً لأمته لها عن تحريك الشهوة لكونها ليست مثله وقد دل حديث عمرو بن أبي سلمة
المذكور على جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره وحديث أبي هريرة
أخص منه فبني العام على الخاص واحتج من قال بتحريم التقبيل والمباشرة مطاقاً بقوله
تعالى فلا تباشروهن قالوا نمنع من المباشرة في هذه الآية ثم أجاز وأجيب عن ذلك أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المأمور عن الله تعالى وقد أباح المباشرة ثم أفاضل على أن
المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها وغاية ما في الآية أن تكون
عامّة في كل مباشرة مخصوصة بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذن به والمراد
بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل ما لم يبلغ إلى حد الجماع فيكون
قوله كان يقبل ويباشر من ذلك العام بعد الخاص لأن المباشرة في الأصل التقاء
البشرتين ووقع الخلاف فيما إذا بآشرا الصائم أو قبل أو نظر فأنزل وأما مذي فقال

الأموال المملوكة وليردها من أخذها ومن التقطها أو بعرفها صاحبها فلا يشترط إذا صدق بها مثلاً لا يعود في صدقته فهو
مختص من عمر التمس عن تعذيب الحيوان وقد نقل ابن الصباغ من الشافعية إجماع الصحابة على أنه يستحب أن يكتب

في ماشية الزكاة أو صدقة وفي الذبائح عن أنس أنه رأى يسلم غنما في آذانها أو لا يسلم في الوجه للنهي عنه قال في الفتح ولم أقف
على نصريح بما كان مكتوبا في يسلم ٩٦ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث الباب حجة على من كره

الكوفون والشافعي يقضي إذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال مالك راسخ
يقضي في كل ذلك ويكفر إلا في الامضاء فيقضي فقط واحتج له بأن الأنزال أقصى ما يطلب
في الجماع من الالة لذا في كل ذلك وتعب بأن الأحكام علمت بالجماع فقط وروى ابن
القاسم عن مالك أنه يجب القضاء على من باشر أو قبل فأنظر أنزل أو لم ينزل أمضى أم لم
يمد أو تذكره غيره عن مالك وروى عبد الرزاق عن حذيفة أن من تأمل خاق امرأته وهو
صائم بطل صومه قال في الفتح واسد ناده ضعيف قال وقال ابن قدامة إن قبل فأنزل أنظر
بلا خلاف كذا قال وقيل نظر فعد حكي ابن حزم أنه لا يفتقر ولو أنزل وقوى ذلك وذهب
إليه قوله لا ربه بفتح الهمزة والراء وبالموحدة أي حاجته ويرى بكسر الهمزة وسكون
الراء أي عضوه قال في الفتح والاول أشهر وإلى ترجيح ما أشار البخاري بما أورده من
التفسير انتهى وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والنسائي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقبلها ويصم اسمها قال الحافظ واسد ناده ضعيف ولو صح فهو محمول على أنه لم يبلغ
ريقة الذي خالطه ربة لها وعن رجل من الأنصار عن عبد الرزاق بأسد ناده صحيح أنه قبل
امرأته وهو صائم فامرأته فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال اني
أفعل ذلك فقال زوجها ترخص الله لنبيه في أشياء فرجعت فقال أنا أعلمكم بحجج نبي الله
وأتقاكم وأخرجه مالك لكنه أرسله

* (باب من أصبح جنباً وهو صائم) *

(عن عائشة أن رجلاً قال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال استمنا
يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لا رجو أن أكون
أخشا كم الله وأعلمكم بما أتني رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة وأم سلمة أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان متفق
عليه وعن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً من جماع
لا حلم ثم لا يفطر ولا يقضي أخرجه) هذه الأحاديث أسد ندها من قال ان من أصبح جنباً
فصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين أن تكون الجنابة عن جماع أو غيره واليه
ذهب الجمهور وجزم النووي بأنه أسد ندها لاجماع على ذلك وقال ابن دقيق العيد أنه صار
ذلك إجماعاً أو كلاً لجماع وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف أحاديث الباب فانخرج
الشيخان عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أصبح جنباً فلا يصوم له وقد بنى على
العمل بحديث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما نقله الترمذي ورواه عبد الرزاق عن
عروة بن الزبير وحكاه ابن المنذر عن طاوس قال ابن بطلان وهو أحد قولي أبي هريرة

الوسم من الجنابة من اليسم
لدخوله في عموم النهي عن المثلة
وقد ثبت ذلك من فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قبل على
أنه مخصوص من العموم
المذكور للحاجة كالحائض في
الآدمي قال المنجاب وغيره في هذا
الحديث ان للإمام أن يتخذ
يسم ما وليس للناس أن يتخذوا
نظيره وهو كالخاتم وفيه اعتناء
الإمام بأحوال الصدقة وتوليها
بتفقه ويلحق به جميع أمور
المسلمين وفيه جواز إيلام
الحوان للحاجة وفيه قصد اهل
الفضل التحنيك المولود لاجل
البركة وفيه جواز تأخير القسمة
لانهم الوصيات لاستغنى عن الوسم
وفيه مباشرة أعمال المهمة وترك
الاستعانة فيها بالرغبة في زيادة
الاجر ونفي الكبر والله أعلم انتهى
وفي هذا الحديث الحديث
بالافراد والجمع والقول وأخرجه
مسلم في اللباس

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب) فرض (صدقة الفطر)
أضيفت الصدقة للفطر لكونها
تجب بالفطر من رمضان وقال
ابن قتيبة المراد بها صدقة
النفوس مأخوذة من الفطرة التي
هي أصل الخلقة المرادة بقوله
تعالى فطر الله التي فطر الناس
عليها قال في الفتح والاول أظهر

ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر من رمضان انتهى قال في الكفاية يقال للمعزج
في زكاة الفطر فطرة بضم الفاء وهو غريب والذي في شرح المذهب وغيره كبير الفاء لا غير قال وهي مولدة لا عربية ولا معربة

بل اصطلاحاً لاجتماعها انتهى فتكون حقة شرعية على المختار كاصحاحه وقال له اصدقه الظهر وزكاة الفطر وزكاة
رمضان وزكاة الصوم وصدقة الرأس وزكاة الابدان وكان

٩٧

فرضها في السنة الثانية من
الهجرة وفي شهر رمضان قبل

قال الحافظ ولم يصح عنه لان ابن المنذر رواه عنه من طريق أبي الميزم وهو ضعيف وسكى
ابن المنذر أيضاً عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمار انه يتم صومه ثم يقضيه
وروى عبد الرزاق عن عطاء مثل قوله ما قال في الفتح ونقل بعض المتأخرين عن الحسن
ابن صالح بن حي ايجاب القضاء والذي نقله عنه الطحاوي استحبابه ونقل ابن عبد البر
عنه وعن النخعي ايجاب القضاء في الفرض دون التطوع ونقل الماوردي ان هذا
الاختلاف كله انما هو في حق الجنب وأما المحتمل فأجمعوا على أنه يجوز له وتعميمه الحافظ
بما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن أبي هريرة انه أفق من أصبح جنباً من احتلام ان
يظهر وفي رواية أخرى عنه عند النسائي أيضاً من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه
الفجر ولم يغتسل فلا يصح وأجاب القائلون بأن من أصبح جنباً فطر عن أحاديث الباب
باجوبة منها ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وردته الجمهور بان الخصائص
لا تثبت الا بدليل وبأن حديث عائشة المذكور في أول الباب يقتضي عدم اختصاصه
صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وجميع بعضهم بين الحديثين بان الآخر في حديث أبي هريرة
أمر ارشاد إلى الأفضل فان الأفضل ان يغتسل قبل الفجر ولو خاف جاز ويحمل حديث
عائشة على بيان الجواز وقد نقل النووي هذا الجمع عن أصحاب الشافعي ونفعه به الحافظ
بان الذي نقله البيهقي وغيره عن أصحاب الشافعي هو سلوك طريقة الترجيح وعن ابن
المنذر وغيره سلوك النسخ والنسخ قال الخطابي وقوام ابن دقيق العيد بان قوله تعالى
أسل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يقتضي اباحة الوطء ليلة الصوم ومن جملة ما
الوقت المقتضى لطول الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعلى ذلك
جنباً ولا يشد صومه ويقوى ذلك ان قول الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد غفر
الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر يدل على ان ذلك كان بعد نزول الآية وهي انما نزلت
عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ويؤيد دعوى النسخ
وجوع أبي هريرة عن التميمي بذلك كافي رواية البخاري انه لما أخبر بما قالت أم سلمة
وعائشة فقال هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ابن جريج فرجع
أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذا وقع عند النسائي أنه رجع وكذا عند ابن أبي شيبة
وفي رواية للنسائي ان أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس ووقع نحو ذلك في
البخاري وقال انه حدثه بذلك الفضل وفي رواية أنه قال حدثني بذلك أسامة وأما
ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي هريرة أنه قال كنت حديثكم من أصبح جنباً فقد أفطر
وان ذلك من كيس أبي هريرة فقال الحافظ لا يصح ذلك عن أبي هريرة لانه من رواية عمر
ابن قيس وهو متروك ومن صحيح من ذلك طريق الترجيح ما قاله ابن عبد البر انه صح وتواتر
حديث عائشة وأم سلمة وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه انه كان يفتي بذلك
وأيضاً رواية ثنتين مقدمة على رواية واحد ولا سيما وهو ما زوجتان للنبي صلى الله

العيد يومين (عن ابن هريرة)
رضي الله عنه مما قال فرض
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي أوجب وما أوجبه
فبأمر الله وما كان يتلق عن
النهي (زكاة الفطر) من
صوم رمضان ووقت وجوبها
غروب الشمس ليلة العيد
لكونه أضافه إلى الفطر وذلك
وقت الفطر وهذا قول الشافعي
في الجديد وأحمد وأحمد
الرواية عن مالك وقال أبو
حنيفة طلوع الفجر يوم العيد
وهو قول الشافعي في القديم
قال البخاري ورأى أبو العالية
وعطاء وابن سيرين انهم سافروا
وهو مذهب الشافعية والجمهور
وانما اقتصر البخاري على ذكر
هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا
بنقضها والافقده نقل ابن
المنذر وغيره الاجماع على ذلك
اكتنه معارض بان الحنفية
يقولون بالوجوب دون الفرض
وهو مقتضى قاعدتهم في ان
الواجب ما ثبت بدليل ظني وقال
المرداوي من المناهضة في
تنقيحها وهي واجبة وتعمي
أيضا فرضا ونقل المالكية
عن أنهم انما سافروا سنة مؤكدة
قالهم راجع وروى ذلك عن
مالك وهو قول بعض اهل

الظاهر وابن اللبان من الشافعية وهو لا يفرض في الحديث

ح

يل

١٣

على التقدير كقولهم فرض القاضي نفقة اليتيم يعني ان فرض يعني قدر وهو ضيق مخالف للظاهر قال ابن دقيق العيد

هو اصله في اللغة لكن نقول في عرف الشرع الى الوجوب فانحل عليه اولى انتهى قال في الفتح ويؤيده تسميته ازكاة قوله
وبالتصريح شيخ الاسلام في حديث قيس بن سعد وغيره ولا خلاف
٩٨

في الحديث على كل حر وعبد
في عموم قوله تعالى وانما
الزكاة فبين صلى الله عليه وآله
وسلم تفاصيل ذلك ومن جعلها
زكاة الفطر وقال تعالى قد
افلح من تركي وثبت انها انزلت
في زكاة الفطر وثبت في
الصحاح اثبات حكمة الزكاة
لمن اقتصر على الواجبات قيل
وفيه نظر لان في الآية وذكر
امير به فصول في لزوم وجوب
صلاة العبد ويجب بانه يخرج
بذلك من خمس لا يدل
القول لدى انتهى وقال
ابراهيم بن عليه وأبو بكر بن
كيسان الاصح نسخ وجوبها
واستدل لهما بحديث الشافعي
 وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بصدقة الفطر
قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت
الزكاة لم يأمر فاولم ينهنا
ونحن نعلم له لكن في اسناده
راووجهول وعلى تقدير الصحة
فلا دليل فيه على النسخ لان
الزيادة في جنس العبادة
لا توجب نسخ الاصل المزيد
عليه لاحتمال الاهكتفاء
بالامر الاول ولان نزول فرض
لا يوجب سقوط فرض آخر
غير ان محل سائر الزكوات
الاموال ومحل زكاة الفطر
الرقاب كائنه عليه الخطابي

عليه وآله وسلم والزوجات أعلم باحوال الاذواج وأيضاً روايتهم موافقة للمنقول وهو
ما تقدم من مدلول الآية وللمعقول وهو ان الغسل شيء وجب بالانزال وليس في ذلك شيء
يحرم على الصائم فان الصائم قد يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يفسد صومه بل يحرم
اجتماعا قولا ولا يقضى عزاء المصنف الى البخاري ومسلم ولم يجده في البخاري بل هو مما
انقره به مسلم فينظر في ذلك

• (باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع) •

(عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكت يا رسول الله
قال وما اهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعاق ربك قال لا قال
فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا
قال لا قال ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرق فيه ثم قال تصدق بهذا قال
فهل على أفقر منا فابين لا يتبعه أحوج اليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى
بدت تواجذه وقال اذهب فاطعمه أهلك رواه الجماعة وفي انظر ابن ماجه قال اعني
رقبة قال لا أجدها قال صم شهرين متتابعين قال لا أطيق قال اطعم ستين مسكينا وذكر
وفيه دلالة قوية على الترتيب ولابن ماجه وأبي داود في رواية وصم يوما مأكله وفي انظر
لدارقطني فيه فقال هلكت وأهلك فقال ما أهلكك قال وقعت على أهلي وذكر
وظاهر هذا انها كانت مكروهة في الباب عن عائشة عند الشيخين واللفظ الدارقطني الذي
ذكره المصنف قال الخطابي انه تقر به معلى بن منصور عن ابن عيينة وذكر البيهقي أن
الحاكم تطرق في كتاب معلى بن منصور فلم يجد هذه اللفظة به في هلك وأهلك وأخرجهما
من رواية الأوزاعي وذكر انها أدخلت على بعض الرواة في حديثه وان أصحابه لم
يذكروها قال الحافظ وقد رواها الدارقطني من رواية سلامة بن روج عن عقيل عن ابن
شهاب قوله جاء رجل قال عبد الغني في المبهمات ان اسمه سلمان أو سلمة بن صخر البصري
ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن صخر أنه ظاهراً من امر أنه وأخرج ابن عبد
البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن رجل قال هلكت استدله على انه كان
عامد الا ان الهلال مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكانه جعل المتوقع كالواقع مجازاً
فلا يكون في الحديث حجة على وجوب الكفارة على الناس وبه قال الجمهور وقال أحمد
وبعض المالكية انها تجب على الناس واستدلوا به كذا صلى الله عليه وآله وسلم
للاستفصال وهو ينزل منزلة العموم قال في الفتح والجواب انه قد بين حاله بقوله هلكت
واحترق وأيضاً وقوع النسيان في الجماع في شهر رمضان في غاية البعد قوله وقعت

(صاعاً من تمر) وهو خمسة أرطال وثبت رطل بالبغدادى وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد
وعلماء الجوزي مائة وثلاثون درهماً على الأصح عند الرافعي ومائة وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم على

الاصح عند النورى فالصاع على الاول ستة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم وعلى الثاني ستة درهم وخمسة وخمسون درهما وخمسة أمباع درهم والاصل الكيل وانما
٩٩ قدر بالوزن استظهارا قال

في الروضة وقديت كل ضبط
الصاع بالارطال فان الصاع
المخرج به في زمن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مكيل معروف
ويختلف قدره وزنا باختلاف
جنس ما يخرج كالذرة والحصى
وغيرهما والصواب ما قاله
الدارمي ان الاعتماد على
الكيل بصاع معيار بالصاع
الذي كان يخرج به في عصر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ومن لم يجد له لزمه اخراج قدر
يقين انه لا ينقص عنه وعلى
هذا فالتقدير بخمسة ارطال
وثلاث تقریب وقال جماعة من
العلماء الصاع أربع فئات
يكفي رجل معادل الكفين
حكماء النورى في الروضة وذهب
أبو حنيفة ومحمد إلى انه ثمانية
ارطال بالرطل المذكور وكان
أبو يوسف يقول كقولهما
ثم رجح إلى قول الجمهور لما
تناظر مع ما بالمدينة فإراه
الصبيحان التي توارثها أهل
المدينة عن أسلافهم من زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(أو صاعا من شعير) ظاهره انه
يخرج من أيها صاعا ولا
يجزئ غيرهما وبذلك قال ابن
حزم ~~لكن~~ ورد في روايات
أخرى ذكر أجناس آخر قاله

على امرأتى في رواية ان رجلا أفطر في رمضان وبهذا استدل المالكية على وجوب
الكفارة على من أفطر في رمضان بجماع أو غيره والجمهور وحملوا المطلق على المقيد وقالوا
لا كفارة إلا في الجماع قوله رتبة استدل الحنفية باطلاق الرتبة على جواز اخراج الرتبة
الكافرة وأجيب عن ذلك بأنه يحتمل المطلق على المقيد في كفارة القتل وبه قال الجمهور
والخلاف في المسئلة مبسوط في الاصول في قوله ستمين مسكينا قال ابن دقيق العيد أضاف
الاطعام الذي هو مصدر أطم إلى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطم ستة
مساكين عشرة أيام متلاوية قال الجمهور وقالت الحنفية انه لو أطم الجميع مسكينا
واحدا في ستمين يوما كفي ويدل على قولهم قوله فاطمه أهلك وفي ذلك دليل على ان
الكفارة تجب بالجماع خلافا لمن شذ فقال لا تجب مستندا إلى أنهم لو كانت واجبة لما
سقطت بالأعسار وتعقب بمنع السقوط كإسائي وفيه أيضا دليل على أنه يجزئ التكفير
بكل واحدة من الثلاث الخصال وروى عن مالك أنه لا يجزئ إلا الاطعام والحديث
يرد عليه وظاهر الحديث انه لا يجزئ التكفير بغير هذه الثلاث وروى عن سعيد بن
المسيب انه يجزئ اهداء البدنة كما في الموطأ عنه هي بلا وقد روى سعيد بن منصور عن
سعيد بن المسيب انه كذب من نقل عنه ذلك وظاهر الحديث أيضا ان الكفارة بالخصال
الثلاث على الترتيب قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله من أمر بعد
عدمه إلى أمر آخر وليس هذا شأن التخيير ونزع عياض في ظهور دلالة الترتيب في
السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرر ابن
المنير وقال البيضاوي ان ترتيب الثاني على الأول والثالث على الثاني بالغامض يدل على عدم
التخيير مع كونهم في معرض البيان وجواب السؤال فتنزل منزلة الشرط وإلى القول
بان ترتيب ذهاب الجمهور وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير والذين ردوا
الترتيب أكثرهم معهم الزيادة وجمع المهلب واقطبي بين الروايات بتعدد الواقعة قال
الحافظ وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد وجمع بعضهم
بجمل الترتيب على الاولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم قوله فاني النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يضمن الهمزة فلا كثر على البناء المجهول والرجل الا في اسم ووقع في
رواية البخاري في رجل من الانصار وفي أخرى للدارقطني رجل من ثقيف قوله
بعرق فيه تمر بفتح الهمزة والرابع بعدها فاف وفي رواية القابسي بإمكان الراوية أن تذكر
ذلك عليه والصواب الفتح كما قال عياض وقال الحافظ الاسكان ليس بمنكر وهو الزنبيـل
والزنبيـل هو المكمل قال في الصحاح المكمل يشبه الزنبيـل يسع خمسة عشر صاعا ووقع
عند الطبراني في الاوسط انه أتى بمكمل فيه عشرون صاعا فقل تصدق بهذا وفي اسناده
ابن أبي سليم ووقع مثل ذلك عند ابن خزيمة من حديث عائشة وفي مسلم عنها بخمسة
عرقان فيهما طام قال في الفتح ووجهه ان العرق كان في عرق لكنه كان في عرقين في حال

القسطلاني قال في الفتح ولم يختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين الامأخر جسه أبو داود والنسائي
وغيرهما من طريق عبد الله بن زبني بن أبي رواد عن نافع فزاد فيه السائب والزبيب والسائب نوع من الشعير انتهى قلت وهو

ما يقال له بالدارس جوب رفته
 مسلم في كتاب القيز عن عبد العزيز
 نفسه وهو قول داود الظاهري
 منه رداه قال يجب على
 السيد ان يكون عبده من
 الاكساب لها كما يجب عليه
 ان يكتنه من الصلاة وخالفه
 أصحابه والشاس واحتجوا
 بحديث أبي هريرة مرفوعا
 ليس في العبد صدقة الا صدقة
 الفطر أخرجه مسلم وفي رواية
 له ليس على المسلم في عبده
 ولا فرسه صدقة الا صدقة
 الفطر في الرقيق وذلك يقتضي
 أنهم ليست على العبد هل
 سيده وقد تقدم ما عند
 البخاري قريبا في الاستثناء
 ومقتضاه انهم على السيد وهل
 يجب عليه ابتداء أو يجب على
 العبد ثم يحملها السيد وجهان
 للشافعي والى الثاني فتح البخاري
 وقال البيضاوي وجعل وجوب
 زكاة الفطر على السيد
 كالوجوب على العبد مجازا
 ليس هو أهلا لان يكاف
 بالواجبات المالية ويؤيد ذلك
 عطف الصغير عليه (والذكر
 والاتي) ظاهره وجوبه على
 المرأة سواء كان لها زوج أم لا
 وبه قال الثوري وأبو حنيفة
 وابن المنذر وقال مالك والشافعي
 والليث وأحمد وأصحق يجب
 على زوجها الحاقا بالنفقة وفيه
 نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة أملا وجبت فطرته على السيد بهداف لندقة فانفرا

قال الحافظ أما الزيب فسأخذ كره في حديث أبي سعيد وأما في حديث ابن عمر فقد حكم
 فيه بالوهم (على العبد والحر) ظاهره ان العبد يخرج عن
 التحمل على الدابة ليكون أسهل فيتحمل ان الاتي به لما وصل أفرغ أحد هما
 الا سخر في قال عرفان أراد ابتداء الحمل ومن قال عرق أراد ما آل اليه وقد ورد في
 تقدير الاطعام حديث على بن عبد الدارقطني يلغظ بطعم ستين مسكينا لكل مسكين مد
 وفيه فاق بخمسة عشر صاعا فقال اطعمه ستين مسكينا وكذلك أعيد الدارقطني من
 حديث أبي هريرة قال الحافظ من قال عشر ون أراد أصل ما كان عليه ومن قال خمسة
 عشر أراد قدر ما يقع به الكفارة قوله تصدق به هذا استدله وبما قبله من قال ان
 الكفارة يجب على الرجل فقط وبه قال الاوزاعي وهو الاصح من قول الشافعي وقال
 الجمهور يجب على المرأة على اختلاف بينهم في الحر والامة والمطاعة والمكرهة وهل
 هي عامه أو على الرجل واستدل الشافعي بكونه عن اعلام المرافة في وقت الحاجة
 وتأخير البيان عنه لا يجوز وذهب النعماني لم تسأل فلا حاجة ولا سماع احكام
 أن تكون مكرهة كما يشهد الى ذلك قوله في رواية الدارقطني هل كنت وأهلك قلت
 فهل على أفقر منا هذا يدل على انه فهم من الامر لا بالتصدق أن يكون المتصدق عليه
 فقيرا قوله فابن لا يتيم بالتصنيف بنفسه لاية وهي الحر والامة والارض التي فيها حجارة
 سودية قال لاية ولوبة ونوبة بالنون حكاهن الجوهري وجاعة من أهل اللغة والضمير عام
 الى المدينة أي ما بين حرق المدينة قوله فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل سبب
 ضحك ما شاهد من حال الرجل حيث جاء خائف على نفسه واغبا في فدائمهم أمكنه
 فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه في الكفارة وقيل ضحك من بيان الرجل
 في مقاطع كلامه وحسن بيانه وتوسله الى مقصوده وظاهر هذا انه وقع منه ضحك
 يريد على التيسر فيحمل ما ورد في صنته صلى الله عليه وآله وسلم أن ضحكه كان التيسر على
 غالب أحواله قوله فاطعمه أهلا استدل به على سقوط الكفارة بالاستعانة بالقرار من
 انه لا تصرف في النفس والعيال ولم يزل صلى الله عليه وآله وسلم استقرارها في ذمته
 الى حين يسار وهو أحد قول الشافعي وحزم به عيسى بن دينار من المال كسبة وقال
 الجمهور ولا تسقط بالاعسار قالوا ويس في الخبر ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه
 ما يدل على استعانة رعا عليه قالوا أيضا والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل
 الكفارة وقيل المراد بالاهل المذكورين من لانهم نفقتهم وبه قال بعض الشافعية
 وذهب ما وقع من التصريح في رواية بالعيال وفي أخرى من الاذن لابن كل وقيل لما كان
 عاجزا عن نفقة أهله جاز له ان يقرق الكفارة فيهم وقيل غير ذلك وقد طول الكلام عليه
 في الفتح قوله وصم يوم ما كاله يعني مكان اليوم الذي جامع فيه قال الحافظ وقد ورد
 الامر بالقضاء في رواية أبي أويس وعبد الجبار وعشام بن سعيد كلهم عن الزهري
 وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعيد عن الليث عن الزهري وحديث إبراهيم بن
 سعيد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث الليث عن الزهري في

العاصميين
 وانفقوا على ان المسلم لا يخرج عن زوجته الكافر تدمع ان نفقة ائله وانما الحج الشافعي بنار واهن طريق محمد بن علي

الباقر من سلاسل حديث ابن عمر وزاد فيه من تقومون وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في اسناده ذكر علي وهو منقطع أيضا وأخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف أيضا ١٠١

وقال اسناده غير قوي قال في المجموع والحاصل ان هذه اللفظة من تقومون ليست بثابتة وقال في السيل للشوكاني ولا تقوم بذلك حجة (والصغير) وان كان يتيم اخلافا لمحمد بن الحسن وزفر (والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير لكن الخطاب عنه وايضا فوجوبها على هذا في مال الصغير والافعل من تزمه نفقته وهذا قول الجمهور وقال محمد بن الحسن هي على الاب مطلقا فان لم يكن له اب فلا شيء عليه وعن سعيد ابن المسيب والحسن البصري لا تجب الاعلى من صام واستدل لهم ابو حنيفة بن عباس بن مرفوعا صدقة الفطر طهارة للصائم من اللغو والرفث أخرجه أبو داود وأجيب بان ذكر التطهير خرج من خرج الغالب كما انه انجب على من لم يذنب كتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ونقل ابن المنذر الاجماع على انها لا تجب على الجنين قال وكان أحمد يستحب ولا يوجبها ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالايجاب وبه قال ابن حزم لكن قيد بمائة وعشرين يوما من يوم حمل أمه به وتعقب بان الحمل غير محقق وبانه

الصحيحين بدونهما وقعت الزيادة أيضا في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبيرة والحسن ومحمد بن كعب وبمجموع هذه الطرق الأربع يعرف ان لهذه الزيادة أصلا وقد حكى عن الشافعي انه لا يجب عليه القضاء واستدل به بأنه لم يقع التصريح في الصحيحين بالقضاء ويحجب بان عدم الذكر في الصحيحين لا يستلزم العدم وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم وظاهر اطلاق اليوم عدم اشتراط الفورية

(باب كراهة الوصال)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال فقالوا انك تفعله فقال اني است كأحدكم اني أظلم بطعمتي ربي ويسقيني وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم والوصال فقبل انك تواصل قال اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فاكثروا من العمل ما تطيقون وعن عائشة قالت نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا انك تواصل قال اني است كأحدكم اني أظلم بطعمتي ربي ويسقيني منفق عليهم وعن أبي سعيد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تواصلوا فايكم أراد ان تواصل فليواصل حتى السحر قالوا انك تواصل يا رسول الله قال است كأحدكم اني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني رواه البخاري وأبو داود) وفي الباب عن أنس عند الشيخين وعن بشير بن الخصاصية عند أحمد بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال وقال انما يفعل ذلك النصراني وأخرجه أيضا الطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد قال في الفتح اسناده صحيح وعن أبي ذر عند الطبراني في الاوسط وعن رجل من الصحابة عند أبي داود وغيره قال في الفتح واسناده صحيح بالنظر نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخنثاء والمواصلة ولم يحرمها وقد تقدم قوله يطعمني ربي ويسقيني قال في الفتح اختلف في معناه فقيس هو على حقيقة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلة الوصال قوله أظلم يدل على وقوع ذلك في النهار وأجيب بان الراجح من الروايات لفظ أبيت دون اظلم وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الجواز بأولى من حمل لفظ اظلم على الجواز وعلى التنزل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتي به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابه لا يجري عليه أحكام المكافئين وقال الزين بن المنير هو محمول على ان اكله وشربه في ذلك الحال كالحالة الانائم الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويسقر له ذلك حتى يستيقظ فلا يظل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص من أجره وقال الجمهور هو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فمكانه قال يعطني قوة

لا يسمى صغير الغلة ولا عرفا واستدل بقوله في حديث ابن عباس طهارة للصائم على انها لا تجب على الفقير كما تجب على الغني وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطني وعن الحنفية لا تجب الاعلى

من ملك ثوبا ومعه ثمانية اشجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة
 المتقدم لاصدقة الاعن ظهر غنى
 ١٠٢

الاكل الشارب وهذا هو الظاهر قوله اياكم والوصال وقع في رواية لا جدمه فيزوي
 رواية لما لثلاث مرات واسناد صحيح قوله فاكفوا بسكون الكاف ويضم اللام أي
 اجلوا من المشقة في ذلك ما تطيقون - وكفى عياض عن بعضهم انه قال هو - جزه قطع
 ولا يصح لغة قول درجة لهم استدلالهم من قال ان الوصال منكر وغير محرم وذهب الاكثر
 الى تحريم الوصال وعن الشافعية وجهان التحريم والكراهة وأحاديث الباب تدل
 على ما ذهب اليه الجمهور وأجابوا بان قول درجة لا يمنع التحريم فان من رخصه لهم أن
 حرمه عليهم - ومن ادلة القائلين بعدم التحريم ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه
 واصل باصحابه لما أبوا أن يفتوا عن الوصال فواصل بهم يوم ما نتم يوما ثم وأوا الهلال فقال
 لو تأخر لردتكم كالتفكيك ليهسم حين أبوا أن يفتوا وهكذا في البخاري وغيره وأجاب
 الجمهور عن ذلك بان مواسلته صلى الله عليه وآله وسلم لم يهزم بعد منعه لهم فلم يكن تقرير
 بل تقريره وتفكيلا واحق ذلك منهم لاجل معلة النهي في تأكيده بجره لانهم اذا
 بأشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك ادعى الى قبولهم لما يترتب عليه من الملل في
 العبادة والتقصير فيها هو اهم منه وارجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ومن
 الادلة على ان الوصال غير محرم حديث الرجل من الصحابة الذي قد منازكره فانه صرح
 بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال ومنهم امارو والبراء والعباسي من حديث
 مرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال وليس بالعزيمة ومنهم اقدم
 الصحابة على الوصال بعد النهي فان ذلك يدل على انهم فهموا ان النهي للتعزير لا التحريم
 كما قال الحافظ وقد ذهب الى جوازهم مع عدم المشقة عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة
 عنه باسناد صحيح أنه كان يواصل خمسة عشر يوما رذهب اليه من الصحابة اخت أبي سعيد
 ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم وعاصم بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن زيد النبي
 وأبو الجوزاء كما في الفتح وهو الظاهر فلا أقل من أن تكون هذه الأدلة التي ذكرها
 صارفة للنهي عن الوصال عن حقيقة - وذهبت الهادوية الى كراهة الوصال مع عدم
 النية وحرمة مع النية وذهب أحمد واصلح وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من
 المالكية الى جواز الوصال الى السهر لحديث أبي سعيد المذنب
 ما أخرجه الطبراني من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواصل
 الى صحر وأخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي فان كان اسم الوصال
 على اسمه جميع الليل فلا معارضة بين الاحاديث وان كان يدعى على
 فيبقى العام على الخاص ويكون المحرم ما زاد على الامسالك الى ذلك الوجه

• (باب آداب الافطار والسحور) •

عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا أقبل

بالفطرة (أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة) أى صلاة العيد وتخرج أبو داود
 وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال نزل رسول الله صلى الله عليه وآله

يومه ومن تلمذه ففقهته قال ابن
 بزي لم يدل دليل على اعتبار
 النصاب فيها لانها زكاة
 بدنية لا مالية قال الحافظ
 الشوكاني في السيل وظاهر
 الاحاديث بان الفطرة طهارة
 لثيابهم من اللغو والرفث
 وطهارة للمساكين وهكذا
 ما ورد من الامر باغناء الفقراء
 في هذا اليوم يدلان على ان
 المعبر وجود قوت هذا اليوم
 نحن وجدوه وجد زيادة عليه
 أخرجهما عن الفطرة ومن لم يجد
 الاقوت اليوم فلا فطرة عليه
 لانه اذا أخرجهما احتاج الى
 النفقة في هذا اليوم وصار
 مصر فالنفقة اذا صح ما ورد
 من ايجابها على الغنى والفقير
 فقد عرفت ما هو الغنى وعرفت
 ان الفقير من لا يجد ما يجده
 الغنى فيجاب الفطرة على
 الفقير لا يستلزم ان يخرج قوت
 يومه (من المسلمين) دون
 الكفار لانها طهارة والكفار
 ليسوا من أهلها ذكره واحد
 ان مالكا تفرد بها من بين
 الثقات وفيه نظر فقد رواها
 جماعة عن يعقوب على حفظهم
 كما ذكرهم في الفتح والنسطلاني
 فراجع ان ثبت (وامر) صلى
 الله عليه وآله وسلم (بها) أى

طهارة الصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من أدائها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات قال الحافظ الشوكاني فهذا يدل على أنه ١٠٣ لا يكون آخر أجهاب بعد الصلاة

زكاة فطور بل صدقة من صدقات التطوع والكلام في زكاة الفطور فلا تجزئ بعد الصلاة وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطور أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة فهذا يدل على أن وقتها يوم الفطور قبل الخروج إلى صلاة العيد والمكن قدر روى البخاري وغيره من حديث ابن عمر أنهم كانوا يعطون قبل الفطور يوم أو يومين فيقتصر على هذا القدر في التججيل وهو مستفاد أيضا من حديث من أدائها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة فان المراد القبلية القرية لا القبلية البعيدة التي تنافي حديث أنها طهارة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين انتهى وفي هذا الحديث الحديث والنعنة والقول وآخر جسه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال تكافرون في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطور صاعا من طعام) هو البر لقوله في الحديث الثاني

وغابت الشمس فقد انظر الصائم وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما جعلوا الفطور متفق عليهما وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل أن أحب عبادي إلى أجمعهم فطروا رواه أحمد والترمذي حديث أبي هريرة قال الترمذي حديث حسن غريب وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وصححه أنها سألت عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدهما يجمل الإفطار ويجمل الصلاة والاخر يؤخر الإفطار ويؤثر الصلاة فقالا أتيمما يجمل الإفطار ويجمل الصلاة فقبل لهما عبد الله بن مسعود قالت هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاخر أبو موسى وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الدين ظاهرا ما جعل الناس الإفطار لأن اليهود والنصارى يؤخرون وعن سهل بن سعد حديث آخر عند ابن حبان والحاكم بإسناد لا يزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم وعن أبي ذر عند أحمد وسماوي وعن ابن عباس وأنس أشارا إليهما الترمذي قال ابن عبد البر أحاديث تجميل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة وأخرج عبد الرزاق وغيره بإسناد قال الحافظ صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أسرع الناس إفطارا وأبطأهم صورا يقولون إذا قبل الليل زاد البخاري في روايته من ههنا وأشار بأصبعه قبل المشرق والمراد وجود الغلظة قوله وأدبر النهار زاد البخاري في روايته من ههنا يعني من جهة المغرب قوله وغابت الشمس في رواية للبخاري وغربت الشمس ذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور وهي وإن كانت متلازمة في الأصل لكنهما قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقبالا حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك أدبار النهار فنم قد يغروب الشمس قوله فقد أفطر الصائم أي دخل في وقت الفطر كما يقال أتجد إذا أقام يتجد وأتيم إذا أقام بتمامة ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مقطرا في الحكم ليكون الليل ليس ظر فالأصيام الشرعي وقال ابن خزيمة هو أفطره ههنا الأهر أي فليطه ظر ويرجح الأول ما وقع في رواية عند البخاري فقد دخل الإفطار قوله ما جعلوا الفطور زاد أبو ذر في حديثه وأخر السحور أخرجه أحمد وسماوي وما ظرفية أي متذفبة لهم ذلك امتثالاً للسنة ووقوفاً عند حد ما قال المهاج والحقمة في ذلك أن لا يزال في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة نهى وأيضاً في تأخيرها تشبهه باليهود فإنهم يفطرون عند ظهور النجوم وقد كان الشارع يأمر بخالفهم في أفعالهم وأقوالهم واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بل رؤية أو باخبار عدلين أو عدل وقد صرح الحديث القدسي بأن مجمل الإفطار أحب عبد الله إليه

أوصاعاً من شعير قال النوربشتي والبرأعلى ما كانوا يفتقون في الحضر والفسر فلولا أنه أراد بالطعام البر لذكره عند التفضيل وحكي المنذري في حوائش السبعين عن بعضهم اتفاق العلماء على أنه المراد ههنا وقال بعضهم كانت لفظة الطعام

تستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى اذا قبل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق القمح واذا غلب العرف نزل الازنط
 فيه كان خطوره عند الاطلاق اقرب ونعقبه ابن
 ١٠٤

عليه لان ما غلب استعمال اللفظ
 المذبر في حديث أبي سعيد
 المذكور في باب صاع من زبيب
 فاما جاءه معارضة وجاءت السهرا
 لانه يدل على انها لم تكن
 قوتاً لهم قبل هذا ثم قال ولا
 نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يعتمد عليه ولم يكن البر يومئذ
 بالمدينة الا الشيء اليسير منه
 فكيف يتوهم انهم اخرجوا
 ما لم يكن موجوداً وأما
 ما أخرجه ابن خزيمة والحاكم
 في صحيحيهما من طريق ابي جح
 عن عبد الله بن عبد الله بن
 عثمان بن حكيم عن عبيد بن
 عبد الله قال قال أبو سعيد
 وذكر واعنده صدقة رمضان
 فقال لا اخرج الا ما كنت
 اخرج في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم صاع غير
 أوصاع حنطة أو صاع شعير
 أو صاع أقط فقال له رجل من
 القوم أو مدين من قم فقال
 لاناك قيمة معارضة لا أقبلها
 ولا أعلم بها فقال ابن خزيمة
 بعد ان ذكره ذكر الحنطة
 في خبر أبي سعيد غير محفوظ
 ولا أدري عن الوهم ويدل على
 انه خطأ قوله فقال رجل الخ
 اذلو كان أبو سعيد أخبر
 انهم كانوا يخرجون منها

فلا يرغب عن الاتصاف بهذه الصفة الا من كان حظه من الدين قليلاً كما تفعله الرافضة
 ولا يجب تعجيل الافطار لما تقدم في الباب الاول من اذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالموافاة الى السهرا في حديث أبي سعيد (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يفطر على رطبات قبل ان يصل فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم تكن تمرات
 حسا حسوات من ماء رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعن سلمان بن عامر الضبي قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطرا أحدكم فليأخذ من رطبات فليأخذ من رطبات فليأخذ من رطبات
 ماء فانه طهور رواه الخمسة الا النسائي وعن معاذ بن زهرة انه بلغه ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان اذا أفطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت رواه أبو داود
 حديث أنس حسنه الترمذي وقال أبو بكر اليزاري لا يعلم رواه عن ثابت عن أنس الاجم
 ابن سليمان وقال أيضاً رواه النشيطي فأنكره عليه وضعف حديثه وقال ابن عدي تفرد
 به جعفر عن ثابت والحديث مشهور بعد الرزاق تابعه عمار بن هرون وسعيد بن سليمان
 النشيطي قال الحافظ وأخرج أبو يعلى عن ابراهيم بن الخليل عن عبد الواحد بن ثابت عن
 ثابت عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يفطر على ثلاث تمرات
 أو شيء ثم تصبه الماء رواه عبد الواحد قال البخاري منكر الحديث وروى الطبراني في الاوسط
 من طريق يحيى بن أيوب عن عبيد بن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 كان صائماً لم يصل حتى يأتيه برطب وما فيه كل ويشرب واذا لم يكن رطب لم يصل حتى
 يأتيه بتمر وما رواه تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب وعنه ذكر بن عمر
 وأخرج أيضاً الترمذي والحاكم وصححه عن أنس مرفوعاً من وجد التمر فليأخذ من رطبات
 ومن لم يجد التمر فليأخذ من الماء فانه طهور وحديث سليمان بن عامر أخرجه أيضاً ابن
 حبان والحاكم وصححه أبو حاتم الرازي وروى ابن عدي عن عمران بن حصين
 بهناه واسناده ضعيف وحديث معاذ مرسل لانه لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وقد رواه الطبراني في الكبير والدارقطني من حديث ابن عباس بن مسعود ضعيف رواه
 أبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم من حديث ابن عمر وزاد ذهب الظما
 وابنت العروق وثبت الايران شاه الله قال الدارقطني اسناده حسن وعند الطبراني عن
 أنس قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطر قال بسم الله اللهم لك صمت وعلى
 رزقك أفطرت واسناده ضعيف لان فيه داود بن الزبرقان وهو متروك ولا بن ماجه عن
 عبد الله بن عمر مرفوعاً ان الله اسأهم دعوة لا ترد وكان ابن عمر اذا أفطر يقول اللهم اني أسألك
 برحمتك التي وسعت كل شيء ان تغفر لي ذنوبي وحديث أنس وسليمان يدلان على
 مشروعية الافطار بالتمر فان عدمه فيما رواه ابن عدي عن أنس فيه دليل على أن رطب بن
 لتمر أولى من اليابس فيه قدم عليه أن وجد وانما شرع الافطار بالتمر لانه لو وكل حلو

على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً ما كان الرجل يقول
 له أو مدين من قم وقد أشير أيضاً أبو داود في رواية ابن ابي جح هذه وقال ان ذكر الحنطة في الخبر محفوظ
 يقوى

(وكان طعامنا الشهيرو الرطيب والاقط) وهو ابن جامدة فيه زبدة فان أفسد الملح جوده لم يجز وان ظهر عليه ولم يقصد فوجب
بلوغ خالصه صاعا (والتمر) زاد الطحاوي من طريق أخرى ١٥٥ عن عاصم فلا يخرج غيره وهو يؤيد

بقوى البصر الذي يضعف بالصوم وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة
وقيل لان الطلوي وافق الايمان ويرق القلب واذا كانت العلة كونه حلوا والحلوله ذلك
التأثير فيخلق به الحلويات كلها اماما كان أشد منه في الحلاوة فيبغضوى الخطاب وما كان
مساويا له فبطلت وحديث معاذ بن زهرة فيه دليل على انه بشرع للصائم ان يدهو وعند
افطاره بما اشغل عليه من الدعاء وكذلك ما نرما ذكرناه في الباب قوله حساسوات أي
شرب شربات والحسوة المرة الواحدة (وعن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقول لا تزال أمتي بخير ما أخرت السجود ويحلوا النظر ررواه أحمد وعن أنس ا ر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال تسهروا فان في السجود بركة ترواه الجماعة الا ابا داود وعن
عمر بن ابي صراح قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان فاصلا ما بين صيام او صيام
أهل الكتاب أكلة السجود ررواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) حديث أبي ذر في اسناده
سليمان بن أبي عثمان قال أبو حاتم صحيح وفي الباب عن أبي ابي الانباري عند النسائي
وأبي عوانة في صحيحه بنحو حديث أنس وعن ابن مسعود عند النسائي والبخاري بنحو
أيضا وعن أبي هريرة عند النسائي بنحو أيضا وعن قرعة بن اياس المزني عند البخاري بنحو
أيضا وعن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم بالفظ استعينوا بطعام السجود على صيام
الانار وبقية لولة النار على قيام الليل وله شاهد في حلال ابن أبي حاتم عنه وشبهه له رواية
لابن داسية في سنن أبي داود وأخرجه ابن حبان بالفظ نعم سجود المؤمن التمر وعن ابن عمر
عند ابن حبان بالفظ ان الله ولا تتركه يصلون على المتسحرين وفي رواية له عنه تسهروا
ولو بجرة من ماء وعن زيد بن ثابت عند الشيخين انه كان بين تسهره صلى الله عليه وآله
وسلم ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية وعن أنس عند البخاري بنحو
وعن أبي سعيد عند أحمد بالفظ السجود بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء
فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين واسعد بن منصور من طريق أخرى
تسهروا ولو بالقمعة قوله ما أخرت السجود رأى مدة تأخيرهم وفيه دليل على مشروعية
تأخير السجود وقد تقدم قول ابن عبد البر ان أحاديث تأخير السجود وصحاح متواترة
قوله فان في السجود بركة يفتح السين وضمها قال في الفتح لان المراء بالبركة الاجر
والثواب فيناسب الضم لانه مصدر أو البركة كونه يتقوى على الصوم ويفشط له ويخفف
المسقة فيه فيناسب الفتح لانه اسم لما يتسهر به وفيه دليل على مشروعية التسهر
وقد نقل ابن المنذر الاجماع على نعية السجود راتى وليس بواجب لما ثبت عنه صلى
الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه انهم اصابوا من مقتوبات مشروعية السجود ما فيه
من الخافعة لاهل الكتاب فانهم لا يتسكرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص
وأقل ما يصح على به التسهر ما يتناوله المؤمن من ماء كقول أو مشروب ولو جرعة من ماء كما

وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأما ما كتبه أبي بكر باسانيد صحيحة كما قاله الحافظ واليه ذهب أبو حنيفة وقد عكس كما في حديث ابن
١٤ نيل ع

عباس مرفوعاً صدقة الفطر مدان من قم أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
مرفوعاً وفي الباب أحاديث متعددة ١٠٦ ذلك انتهى وقال في السيل وقد ذكرت في شرحي للمتنبي ان

تقدم في الاحاديث

(أبواب ما يبيح الفطر وأحكام القضاء)

(باب الفطر والصوم في السفر)

(عن عائشة ان حمزة بن عمرو الأسلمي قال لاني صلى الله عليه وآله وسلم أأصوم في الشهر
كان كشمير الصيام فقال ان شئت فسمه وان شئت فاطفروا الجماعة وعن أبي الدرداء
قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان في حرس يد حتى ان كان
أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم الا رول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وعبد الله بن رواحة وعن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر
فراى رجلاً من رجلاه ظالم عليه فقلم ما هداه الوصائم فقال ليس من البراءة
في السفر وعن أنس قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعب الصائم
على المفطر ولا المفطر على الصائم وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج
من المدينة ومعه عشرة آلاف وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة
فسار عن معه من المسلمين الى مكة يصوم ويصومون حتى اذا بلغ الكبيد وهو ما بين
عسفان وقديد أظفر وأظفروا وانما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالاخير فالأخير متفق على هذه الاحاديث الا أن مسلماً لم يمتنع حديث ابن عباس من غير
ذكر عشرة آلاف ولان تاريخ الخروج وعن حمزة بن عمرو الأسلمي انه قال يا رسول الله
أجد مني قوة على الصوم في السفر فهل علي جناح فقال هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ
بها أحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه ورواه مسلم والنسائي وهو قوي الدلالة
على فضيلة النذر وعن أبي سعيد وجابر قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم الصائم ويفطر المفطر فلا يعيب بعضهم على بعض ورواه مسلم وعن أبي سعيد
قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة ونحن صيام قال فتركنا منزلاً
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم قد دنوتم من عدوكم والنظر أقوى لكم
فكانت رخصة فقامن صام ومنهم من أفطر ثم تركنا منزلاً آخر فقال انكم مصبحو عدوكم
والنظر أقوى لكم فانظروا فكانت عزمة فافطرتنا ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ورواه أحمد ومسلم وابوداود قوله أأصوم قال
ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بأنه رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم
رمضان في السفر قال الحافظ هو كما قال بالنسبة الى سياق حديث الباب لكن في رواية
لمسلم انه أجابه بقوله هي رخصة من الله فمن أخذ بها أحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح

الاحاديث الواردة بان الفطرة
نصف صاع من الخنطة تنضم
لاستحاج وذ كرت الكلام على
ما ذكره أبو سعيد فليرجع اليه
انتهى (عن ابن عمر بنى الله
عنه ما ذل فرض رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صدقة
الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً
من تمر) فعند الناس به أى
بصاع التمر نصف صاع من بر
والمراد بالناس معاوية ومن
معه كما مر لاجمع الناس حتى
يكون اجماً كما تفصل عن أبي
حنيفة انه استدل به ومالك
عن نافع فكان ابن عمر لا يخرج
الا التمر الامرة واحدة فانه
أخرج شعيرة وهو يدل على ان
التمر أفضل ما يخرج في صدقة
الفطر ومذهب الشافعية ان
الواجب جنس القوت المعشر
وكذا لا قطع لحديث أبي سعيد
السابق وفي معناه اللبن والخبز
فيجزئ كل من الثلاثة ان هو قوته
وجاءت احاديث اخرى باجناس
اخرى من قم وسملت وزبيب
واقطوكا كما يحمله على انه غالب
أقوات الخاطبة يزعم ابي حنيفة
الاعلى عن الأدنى ولا عكس
والاعتبار بزيادة الاقييات في
الاصح فالبرخير من التمر والارز
والشعير خير من التمر لانه أبلغ في
الاقليات والقرخير من الزبيب

وقال الحنفية بغير بين البر والدقيق والسويق والزبيب والتمر والدقيق أولى من البر الدرهم أولى
من الدقيق فيايرى من أبي يوسف وقال المالكية من أغلب قوت المزكي أبو قوت الياء الذي هو فيه من معشر وهو القمح

والشعر والارز والذرة والدخن والقرو والزبيب والاقط غير العاس الا أن يقات غير المعشر والاقط كالتين والقطاني والذوق
واللحم واللبن فانه يخرج منه على المشهور كذا في القسط لافي ١٠٧ والظاهر من الاحاديث ان اول تخصيص قال

عليه وهذا يشعر بانه سال عن صيام الفريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابل ما هو
واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه انه قال يا رسول الله اني
صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكره برعاصا فني هذا الشهر يعني رمضان وأنا
أجد القوة وأجد لي أن أصوم أهون علي من أن أؤخره فيكون ديني فاقال أي ذلك شئت
وفي هذا الحديث دلالة على استواء الصوم والافطار في السفر قوله في شهر رمضان هذا
لفظ مسلم وفي البخاري خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره برواية
مسلم يتم المراد من الاستدلال ويتوجه به الرد على ابن حزم حيث زعم ان حديث أبي
الدرداء هذا لا يجزئ لانه لا يحتمل ان يكون ذلك الصوم تطوعا وقد قيل ان هذا السفر هو
غزوة الفتح وهو وهم لان أبا الدرداء ذكر ان عبد الله بن رواحة كان صائما في هذا السفر
وهو استشهاده بوجوبه قبل غزوة الفتح بخلاف وان كانتا جميعا في سنة واحدة وأيضا
الذين صاموا في غزوة الفتح جماعة من الصحابة ولم يستثن أبو الدرداء في هذه الرواية مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عبد الله بن رواحة وفي هذا الحديث دليل على انه
لا يكره الصوم لمن قوى عليه قوله في سفر في رواية للبخاري وابن خزيمة انه غزوة الفتح
قوله ورجلا قد ظلم عليه زعم مغالطاي انه أبو اسرائيل وعز ذلك الى مبهات الخطيب
ولم يقل ذلك في هذه القصة وانما قاله في قصة الذي نذر أن يصوم ويقيم في الشمس وكان
ذلك يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب قال الحافظ لم تنفق على اسم هذا
الرجل قوله ليس من البر الخ قد أشار البخاري الى أن السبب في قوله صلى الله عليه وآله
وسلم هذه المقالة هو ما ذكر من المشقة التي حاصت للرجل الذي ظلم عليه وفي ذلك دليل
على ان الصيام في السفر لمن كان يشق عليه ليس بفضيلة وقد اختلف السلف في هذه
المسئلة أعمى صوم رمضان في السفر فقالت طائفة لا يجزئ الصوم عن القرض بل من
صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر وهو قول بعض الظاهرية وحكا في البحر
عن أبي هريرة وداود والامامية قال في الفتح وحكي عن عمرو بن عمرو وأبي هريرة
والزهري وأبراهيم النخعي وغيرهم انتهى واحتملوا بوجوبه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا
أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ان ظاهر قوله فعدة أي فالواجب عليه عدة
وتأوله الجمهور بأن التعدة دير فاطر فعدة واحضروا أيضا بما في حديث ابن عباس
المدكور في الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أفطار في السفر وكان ذلك آخر
الامرين وان الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالأصح من فعله فزعموا ان صومه صلى
الله عليه وآله وسلم في السفر منسوخ وأجاب الجمهور عن ذلك بأن هذه الزيادة مدرجة
من قول الزهري كما حرم بذلك البخاري في الجهاد وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة وبأن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام بعد هذه القصة كما في حديث أبي سعيد المدكور
في آخر الباب بلغة نظم لقد رأيتنا الصوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك

الشرع القصد الى الميت الحرام باعمال مخصوصة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشوراء والجمعة وطواف ذي طهر اختص بالميت
عن يساره معار وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة وأجمعوا على انه لا يتكرر الا لعرض كالتبذير واختلافه هو

على القول بأول التراخي فعند الشافعية على التراخي واليه ذهب النحوي وصاحب المقدمات والتمسائي من المالكية وحكي
العراقيون وشهره صاحب الذخيرة وصاحب العدة وابن
ابن القصار عن مالك أنه على الفور وتابعه ١٠٨

بريزة. لكن القول بالتراخي مقيد
بعدم خوف الغوات واختلاف
في وقت ابتداء فرضه فقبل قبل
الهجرة وهو شاذ وقبل بعده هاتم
اختلاف في سنته فأجله وور على
أنه أسنة ست كما صححه الرافعي
في السير وتبعه عليه النووي في
الروضة ونقله في شرح المذهب
عن الأصحاب لأنهم أنزل فيه أقوله
تعالى وأقوا الحج والعمره فله
وهذا معنى على أن المراد بالتمام
ابتداء الفرض ويؤيده قراءة
أقوا أخرجه الطبري بإسناد
محصلة عنهم وقيل المراد
بالتمام إلا كالبعد التمر وع
وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل
ذلك وقد أخره صلى الله عليه
وآله وسلم إلى سنة عشر من غير
مانع فدل على التراخي وقد وقع
في قصة ضمام ذكر الأسر بالحج
وكان قدومه على ما ذكر
الواقدي سنة خمس وهذا يدل
أن ثبت على ثمة دمه على سنة
خمس أو وقوعه فيها وبه جزم
الرافعي في كتاب الحج وأما ضله
فهو مشهور ولا سيما في الوعيد
على تركه في الآية (عن ابن
عباس رضي الله عنهم) قال كان
الفضل بن العباس وهو شقيق
عبد الله أمه أم الفضل لبابة
الكبرى (يدف رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم)

في السفر واحتجوا أيضا بما أخرجه مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج
عام الفتح في رمضان فقام حتى بلغ كراع الغميم وصام النائم ثم دعا بقدر من ماء فرفعه
حتى نظار النائم ثم شرب فقبل له به - كذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة
وفي رواية أنه إن الناس قد شق عليهم الصيام وانما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من
ماء بعد العصر الحديث وسأني وأجاب عنه الجهمور بأنه إنما سبهم إلى العصيان لأنه
عزم عليهم نخافة واواحتجوا أيضا بما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم ليس من البر الصوم في السفر وأجاب عنه الجهمور بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم إنما قال ذلك في حق من شق عليه الصوم كما سبق بيانه ولا شك أن الإفطار مع المشقة
الزائدة أفضل وفيه نظر لأن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولكن قبل أن
السياق والقراية تدل على التخصيص قال ابن دقيق العيد ويغني أن يتنبه لافترق بين
دلالة السبب والسياق والقراية على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود
العام على سبب فإن بين المقامين فرقا واضحا ومن أجراه ما يجري واحدا لم يصب فإن
مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كتنزول آية السرقة في قصة زيدا
صفوان وأما السياق والقراية الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة إلى بيان الجملة
كأن في حديث الباب وأيضا في البر لا يتزعم عدم صحة الصوم وقد قال الشافعي يحتمل أن
يكون المراد ليس من البر المأمور الذي من حاله أنه قال الطحاوي المراد بالبر هنا البر
الكامل الذي هو أعلى المراتب وليس المراد به إشراج الصوم في السفر عن أن يكون برا
لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان لثقة أو على لقاء العدو وقال الشافعي
إن البر المذكور في الحديث محمول على من أبي قبول الرخصة وقد روى الحديث
الثاني بلفظ ليس من البر أن الصوم في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم
فأقبلوا قال ابن القطان أسندنا أحسن من جعل يعني الزيادة ورواها الشافعي ورجع ابن
خزيمة الأول واحتجوا أيضا بما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف عن فروة
الصائغ في السفر كالمطرق في الحضر ويحجب عنه ما في أسناده ابن أبي عمير وهو ضيف
ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه فروة قال الحافظ والحفوظ عن أبي سلمة عن
أبيه موقوف كما أخرجه التماسي وابن المنذر ورجع عنه ابن أبي حاتم والبيهقي
والدارقطني ومع رفته فهو موقوف لأن أباسلمة لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحته فهو
محمول على الحالة التي يكون الفطر فيها أولى من الصوم كحالة المشقة جماعة بين الأدلة
واحتجوا أيضا بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه عن أنس بن مالك النكبي
بلفظ أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ويحجب عنه بأنه مختلف فيه كما قال
ابن أبي حاتم وعلى تسليم صحته فالوضع لا يتزعم عدم صحة الصوم في السفر وهو محل النزاع
وذهب الجهمور منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه

ولم
را كما خافه على الدابة (بغاث امرأته من حنم) غير أنه صرفه قال الطحاوي كالزكوى للعلماء ووزن
الفعل من من يجهله من قبيل العين وتعبه في المصايح فقال إن لم يحتمل هذا على سبيل من المصنف أو الغلط من النسخ فهو

يجب اذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم ولو قيل بانه على وزن دحر ج لزم منع صرف جعفر وهو باطل بالاجماع انتهى
(بجعل الفضل يتظر اليها وتنتظر اليه) زاد البخاري في أبواب الاسئذان وكان الفضل رجلا وضيا

١٠٩

أي جهلا وأقبلت امرأته من خلفهم
وضيئة وطفق الفضل يتظر اليها
وأعجبهم حسنها (وجعل النبي
صلى الله عليه وآله (رس- لم
يصرف وجه الفضل الى الشق
الآخر) بكسر الشين وفتح الخاء
(فقلت) أي المرأة (يا رسول الله
ان فريضة الله على عباده في الحج
أدركتني) حال كونه (سيضا
كبيرا لا يثبت على الرحلة)
واختلفت طرق الاحاديث في
السائل عن ذلك هل هو امرأة
أو رجل وفي المسؤول عنه أيضا
ان يجمع عنه هل هو أب أو أم
أو أخ فأكثر طرق الاحاديث
الصحيحة دالة على ان السائل
امرأة سألت عن أبيها كما هو في
أكثر طرق حديث الفضل
وحديث عبد الله أخيه وحديث
علي وفي الثاني من حديث
الفضل ان السائل رجل سأل
عن أمه وفي صحيح ابن حبان من
حديث ابن عباس ان السائل
رجل يسأل عن أبيه وعند
النسائي أيضا ان امرأة سألت
عن أبيها وفي حديث بريدة عند
الترمذي ان امرأة سألت عن
أبيها وفي حديث حصين بن عوف
عند ابن ماجه ان السائل رجل
سأل عن أبيه وفي حديث سنان
ابن عبد الله ان عمته قالت
يا رسول الله توفيت أمي زهرا

ولم يشق به وبه قالت العترة وروى عن أنس وعثمان بن أبي العاص وقال الاوزاعي
وأحمد واسحق ان الفطر أفضل مما لا يرضه وروى عن ابن عباس وابن عمر وقال عمر بن
عبد العزيز واختاره ابن المنذر أفضلها أي سرهما في سهل عليه حينئذ ويشق عليه
قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وقال آخرون هو خير مطلقا والاولى ان يقال
من كان يشق عليه الصوم ويضره وكذلك من كان معرضاً عن قبول الرخصة فالفطر
أفضل أما العسر فالاول فلما قدمنا من الأدلة في جميع القائلين بالمنع من الصوم وأما
الطرف الثاني فلهديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه وقد تقدم حديث من رغب عن
سنتي فليس مني وكذلك يكون الصيام أفضل في حق من خاف على نفسه الهيج أو الرياء
اذا صام في السفر وقد روى الطبراني عن ابن عمر انه قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان
نصم قال أصحابك اكفوا الصيام ادفعوا الصائم وقاموا بأمرك وقالوا فلان صائم
فلا تزال كذلك حتى يذهب أبرك وأخرج نحوه أيضا من طريق أبي ذر ومثله ذلك
ما أخرجه البخاري في الجهاد عن أنس مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
للمنظرين لما خدموا الصائمين ذهب المفطرون اليوم بالايروما كان من الصيام خالما
عن هذه الامور فهو أفضل من الافطار ومن أحب الوقوف على حقيقة المسئلة
فليراجع قبول البشري في تفسير اليسرى للعلامة محمد بن ابراهيم قوله الكذب بفتح
الكاف وكسر الدال المهملة قوله وقد يديهم القساف مصغرا وبين الكذب وملكة
مرحمان قال عباس اخذت الروايات في الموضع الذي أفطرت فيه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم والكل في قبضة واحدة وكاهام تقاربه والجميع من على عثمان قوله أجدي
قوة ظاهرة ان الصوم لا يشق عليه ويفوت به حق وفي رواية لمسلم ان رجلا أسرد الصوم
وقد جعل المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث قوى الدلالة على فضيلة الفطر لقوله
صلى الله عليه وآله وسلم من أخذني الحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح فثبت لاخذ
بالرخصة الحسن وهو أن رفع من رفع الجناح وأجاب الجمهور بأن هذا في حق من ضررا
أو بجد مشقة كما هو صريح في الاحاديث وقد أسلفنا تحقيق ذلك قوله انكم قد عدونتم
من عدوكم والفطر أقوى اليكم فيه دليل على ان الفطر ان وصل في سفره الى موضع قريب
من العدو أولى لانه ربما وصل اليهم العدو الى ذلك الموضع الذي هو مظنة ملاقات العدو
ولهذا كان الافطار أولى ولم يهتم وأما اذا كان لقاء العدو متقاعا فلا فطر عزيمة
لان الصائم يضعف عن مقاومة الاقربان ولا سيما عند غلبان من اجل الضراب والطعان
ولا يخفى ما في ذلك من الاهانة لجنود المحققين وادخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين
(فائدة) المسافة التي ينأى الافطار فيها هي المسافة التي يباح القصر فيها والخلاف
هذا كالتخلاف هناك وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصر فليرجع اليه

(باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك)

محرم على التعداد (افاج عنه) أي أيجوز ان أنوب عنه فاج عنه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نم) ججي عنه (وذلك في حجة
الوداع) وفيه جواز الحج عن الغير وتلك الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره وخالف الجمهور ونحوه من حج

عن نفسه الحديث السنن وصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يراى رجلا يابى عن شربة
من نفسه لم ينج من نفسه قال لا قال هذه
من نفسه لم ينج من نفسه قال لا قال هذه

١١٠

وظاهر الحديث انه لا يجوز ان لم
يخرج عن نفسه ان ينج عن
غيره وسواء كان مستطاعا او غير
مستطاع لان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يستعمل هذا
الرجل الذي يابى عنه يابى عن
شربة وهو ينزل منزلة العموم
فيمنعني الاعتماد على هذا الحديث
ومن زعم ان في السنة ما يعارضه
فما يطالب منه التمهيد لدعاه
وأما ما استدله به صاحب البحر
بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
هذه عن نبينا ورجل عن نفسه فلا
أدرى من رواه ولم أقف عليه في
شي من كتب الحديث المعتمدة
وقد روى الدارقطني حديث
نبينا موافقا لحديث شربة
لا يخالفه كما زعم صاحب البحر
وقد قدم قول من قال ان اسم
شربة نبينا انتهى ومنع مالك
الحج عن المعصوم مع انه راوى
الحديث قال الفرطى رأى مالك
ان ظاهر حديث الخليفة حجة
مخالفة لظاهر القرآن فرج
ظاهر القرآن ولا شك في ترجمه
من جهة تواتره انتهى ولكنه
يقال هو عموم مخصوص
بالاجاديت الواردة في ذلك ولا
تعارض بين عام وخاص وقال
الشافعى لا يستنيب الصحيح لاني
فرض ولا نقل وجوز أبو حنيفة
وأحمد في النفل ومطابقة

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج الى مكة عام الفتح فصام حتى با
كراع الغم يم وصام الناس معه فقيل له ان الناس قد شق عليهم الصيام وان الناس
ينظرون فيما نعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب واناس ينظرون اليه فأفطر
بعضهم وصام بعضهم فلمغه ان ناسا صاموا فقال أولئك العصاة رواه مسلم والذاتى
والترمذى وصححه وعن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نهر
من ماء السماء والناس صيام في يوم صائف مشاة ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة
له فقال انتم يا أيها الناس قالوا قال انى لست مثلكم انى أيسركم انى راكب فأبوا
فشق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخذله فنزل فشرب وشرب الناس وما كان يريد أن
يشرب ومن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمام الفتح في شهر
رمضان فصام حتى مر به دير في الطريق وذلك في شهر الفاطمية قال فعطش الناس فجاءوا
يلدون اعناقهم وتتوق أنفسهم اليه قال قد عار ول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقدر
فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس رواه أحمد حديث
ابن عباس أخرجه نحوه البخارى في المغازى من طريق خاله ذاع عن عكرمة عن ابن
عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان والناس صائمون فمطر فلما
استوى على راحلته دعا باناء من ابن أمية فوضعه على راحلته ثم نظار الناس وسماى
وزاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس ثم دعا بعباءة فشرب ثم ارأى أخرجه
من طريق أبي الاسود عن عكرمة أوضح من سباق خاله واقطعه فلما بلغ الكديد بلغه
ان الناس شق عليهم الصيام فدعا بقدر من ابن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على
راحلته ثم شرب فأفطر فقال له رجلا الى جنبه فشرب والاحاديث في هذا المعنى تشهد
بعضها البعض قوله كراع الغم هو بضم الكاف والغم يم بفتح الغين المجمة وهو اسم
واد امام عصفان وهو من أموال أعلى المدينة وفيه دليل على انه يجوز له ما سافر ان يفطر
بعد ان نوى الصيام من الليل وهو قول الجمهور وقال في الفتح وهذا كله فيما لو نوى الصوم
في السفر فاما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فله ان يفطر في ذلك النهار
منعه الجمهور وقال أحمد رواه في الجواز واختاره المزني وهذا هو الحق لحديث جابر
المذكور في الباب لما تقدم من ان كراع الغم من أموال أعلى المدينة ولحديث ابن
عباس الذي ساق في الباب الذي بعده هذا انه صلى الله عليه وآله وسلم أفطر حين استوى
على راحلته وهذا الحديث أيضا يروى عن بعض السلف ان من استعمل رمضان
في الحضر ثم سافر به فذلك فلا بأس له ان يفطر وقد روى عن علي عليه السلام نحو ذلك

باسناد

الحديث للترجمة تدرك بدقة النظر من دلالة الحديث على تأكيده الامر بالحج حتى ار المكاف لا يعذر

بتركه عند عجزه عن المباشرة بنفسه بل يلزم ان يكتفي بغيره وهو يدل على ان في مباشرة فضلا عظيميا وهذا الحديث أخرجه

أيضا في المغازي والاستئذان ومسلم في الحج وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يركب راحلته ١١١ بذي الحليفة) وهي أبعد المواقيت من مكة

(نحو) من الإهلال وهو رفع الصوت بالنسبة أي مع الأحوال (حتى تستوي) أي الراحلة (به قاعة) وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي قال ابن المنذر أراد البخاري أن يرد على من زعم أن الحج غاشية بأفضل لأن الله تعالى قدم الرجال على الركن فبين أنه لو كان أفضل لنعلمه صلى الله عليه وآله وسلم وأنما حج صلى الله عليه وآله وسلم لم قاصد لذلك ولذا لم يحرم حتى استوت به راحلته قال ابن المنذر اختلف في الركوب والمشي للإيجاج أي ما أفضل فقال الجمهور الركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكون أعون على الدعاء والابتغال ولما فيه من النفقة وقال أصحابنا هو الركوب أفضل لما فيه من التعب قال في الفتح ويحتمل أن يقال أنه يختص باختلاف الأحوال والاشخاص انتهى قلت قول الجمهور وأوفق بالكتاب العزيز والسنة المأثورة لأن الله سبحانه قال من استطاع إليه سبيلا والاستطاعة الزاد والرائد كما فسره صلى الله عليه وآله وسلم (عن أس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم حج على راحل) بفتح الراء ويكون الحمار وهو البعير

بأسناد ضعيف والجمهور على الجواز وهو الحق واستدل المسامح من الأفتار بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه قوله فشرب الخ فيه دليل على أن فضيلة الإفطار لا تقتصر على من أجهد الصوم أو خشي العجب والرياء أو وطن به الرغبة من الرخصة بل ياتحق بذلك من يقتدي به لاتباعه من وقع له شيء من هذه الأمور الثلاثة ويكفي في الفطر في ذلك الحال في حقه أفضل لنفسه لبيان ويدل على ذلك قوله في حديث أبي سعيد وما كان يريد أن يشرب قوله أولئك العصاة استدلل به من قال بأن الفطر في السفر مباح ومن قال بأنه أفضل وقد تقدم الجواب عن ذلك قوله في يوم صائف فيه أن الإفطار عند اشتداد الحر كما يكثر في أيام الصيف أفضل لانه مظنة المشقة وأنه يشترع لمن مع المسافرين من إمام أو عالم أن يفطر أبقية يدي به الناس وإن لم يكن محتاجا إلى الإفطار لما تقدم قوله أني أيسركم أني راكب يعني أني أيسركم مشقة ثم بين ذلك بقوله أني راكب قوله في شهر الظهيرة أي في أول الظهيرة قال في القاموس شحر النهار والشهر أوله الجمع فحور انتهى قوله تنوq أنفسهم أي تشبهنا في القاموس ناق البسه توقا وتوقا وتبافة وتوقا أنا اشتاق انتهى قوله فأمسكه على يده في رواية البخاري فرفعه إلى يده قال الحفاظ وهذه الرواية مشككة لأن الرفع إنما يكون باليد وأجاب السكراماني بأن المعنى يحتمل أن يكون رفعه إلى أقصى طول يده أي انتهى الرفع إلى أقصى غايته وفي رواية لابي داود ورفعه إلى فيه قوله حتى رآه الناس في رواية البخاري ليراه الناس وفي رواية للمسعودي ليريه بعضهم قوله وكسر الراء وفتح التختانية والناس بالنصب على المنه والولاية

(باب من سافر في أثناء يوم هل ينظر فيه ومتى يفطر) *

(عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان إلى حنين والناس مختلفون فصائم ومفطر فلم يستوى على راحلته دعا بانه من ابن أوما فوضعه على راحلته أو راحلته ثم نظر الناس المنظر وللصوام أفطار ورواه البخاري) هذا أحد ألفاظ حديث ابن عباس وقد ورد بألفاظ مختلفة في البخاري وغيره وقد تقدم ذكر بعض ما ذكره المصنف في هذا الباب من دلالاته على أنه يجوز للمسافر الإفطار عند ابتداء السفر لقوله فيه فلما استوى على راحلته الخ وقال الشافعي من أصبح في حضر مسافرا فليس له أن يفطر إلا أن يثبت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أفطار يوم الكديدا انتهى والحديث المذكور قد ثبت كما تقدم ولكنهم لا تقوم به الحجة في الإفطار من أصبح في حضر مسافر إلا أن بين السكدي والمدينة ثمانية أيام بل هو حجة على أنه يجوز لمن صام أياما في سفر أن يفطر وقد ترجم عليه باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر والذي تقوم به الحجة على جواز إفطار من أصبح في حضر ما رواه حديث الباب وكذلك حديث جابر المتقدم في الباب الأول كما تقدم تحقيق ذلك قال المصنف رحمه الله بعد

كالبرج للفرس أشار بهذا إلى أن النقش أفضل للعاج من الترفه (وكانت) أي الرحلة التي ركبها (زاملته) بالزاي أي حامته وحامله خياجه لأن الزاملة البعير الذي يستعمله في حمل متاعه وطعامه فاقبدي به صلى الله عليه وآله وسلم أنس وقد روى

يجع الابرار على الرحال وفيه ترك الزفة حديث جعل متاعه تحته وركب فوقه وروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن هرو
قال كان الناس يحبون ويحتمون ١١٢ أزودتهم وكان أول من حج على رسول وليس بحجة شي عثمان بن عفان رضي الله عنه

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر صوابه خير او كذا لانه قد روي
في هذا الشهر فاما حديثه فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان لعشر بقين
من رمضان وقبل لتسع عشرة ليلة خلت منه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل
السيرة وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فاذا كانت
حنين بعده بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر اليها في رمضان (وعن محمد بن كعب قال
أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفر او قد رحلت لراحته وليس ثاب السفر

فدعا بطعام فاكل فقلت له سنة فقال سنة ثم ركب رواده الترمذي وعن عبيد بن جابر
قال ركب مع أبي بصرة الغفاري في سنة من الفسطاط في رمضان فدفع ثم قرب غداه
ثم قال اقترن فقلت است بين البيوت فقال أبو بصرة أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم رواده أحمد و أبو داود) الحديث الاول ذكره الحافظ وكتب عنه
وفي اسناده عبد بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف والحديث الثاني كتب عنه
أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي
اصحق عن أبي ميسرة عن عمرو بن حبيب انه كان يسافر وهو صائم فيعطر من يومه
قوله من النسطاط هو اسم علم العصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص والحديثان
يدلان على انه لا يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه
قال ابن العربي في العارضة هذا صحيح ولم يقل به الا أحمد اما علماؤنا فلهما والله ان
اختلفوا اذا اكل كل علمه كفارة فقال مالك لا وقال أشهب هو متاقل وقال غيره ما
يكفر ونحو أن لا يكفر احسن الحديث واقول أحمد مذهبنا في الصوم يبيع الفطر فطره على
الصوم يبيع الفطر كالمريض وفرق بأن المريض لا يمكن دفعه بخلاف السفر قال ابن العربي
وأما حديث أنس فمصحح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة
لا بد من أن يرجع الى التوقيف والخلاف في ذلك معروف في الاصول والحق ان قول
العمالي من السنة ينصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح هذان
الصحابيان بأن الافطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة

• (باب جواز انقصر للمسافر اذا دخل بلد اول يجمع اقامته) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزا غزوة الفتح في رمضان وصام حتى
اذ بلغ الكد الماء الذي بين قديد وعسفان فمزل لم يقطر احسني السخ الزهر ر رواه
البخاري ووجه الحجته منه ان الفتح كان لعشر بقين من رمضان هكذا جاء في حديث معتق
عليه السلام) الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما وتفسيرهما والحديث يدل على ان المسافر اذا
اقام ليلة متريدا اجاز له ان يفطر مدة تلك الاقامة كما يجوز له ان يقصر وقد عرفنا ذلك

عن عائشة ام المؤمنين رضي
الله عنها انها قالت يا رسول الله
نرى الجهاد افضل العمل الى
نعمته وذلك لكثرة ما نسمع
من فضائله في الكتاب والسنة
وقد رواه جوير عن حبيب عند
النسائي باقضا قال فاني لا ارى
جلا في القرآن افضل من الجهاد
(أفلا نبجاهد قال لا) تبجاهدن
(لكن افضل الجهاد حج مبرور)
اختلاف في ضابطه لا يمكن فالأكثر
بضم الكاف خطا بالنسوة قال
القاسبي وهو الذي تميل اليه
نفسه وفي رواية بكسر الكاف
وزيادة ألف قبلها باقضا
الاستدراك قال في الفتح والاول
أكثر فائدة لانه يشتمل على اثبات
فضل الحج وعلى جواب سؤالها
عن الجهاد وماه جهاد المسافر
من مجاهدة النفس والمحتاج اليه
هنا كونه جعل الحج افضل
الجهاد ورواه هذا الحديث
ما بين مروزي وبصري وواسطي
وكوفي ومديني وفيه رواية المرأة
عن خاتم افان عائشة ام المؤمنين
خالدة عائشة بنت طلحة لان أمها
أم كاثوم بنت أبي بكر
المديني وأخرجه أيضا في
الحج والجهاد والنسائي في الحج
وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال سمعت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يقول

من حج لله) وفي رواية عند البخاري من حج هذا البيت ولمس من أتى هذا البيت وهو يشمل

الانبياء للنعم والعمرة ولذا رقت في من طريق الاعمش عن أبي حازم بسنة في ضعفه الى الاعمش من حج أو اعمر (فلم يرق)

بثلث النساء في المضارع والماضى **كن** الاصح الضم في المضارع والفتح في الماضى أى الجماع أو الفتحش في القول
أو خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع وقال الأزهري كلمة بامعة ١١٢

وكان ابن عباس يخصه بما
خوطف به الناس وقال عياض
هذا من قول الله تعالى فلا روث
ولا فسوق والجمهور على ان المراد
به في الآية الجماع انتهى قال
في الفتح والذي يظهر ان المراد به
في الحديث ما هو أعم من ذلك
والعنه فحق القرطبي وهو المراد
بقوله في الصيام فاذا كان صوم
أحدهم فلا يروث (ولم ينسق)
أى لم يأت سيئة ولا معصية
وأغرب ابن الأعرابي ان لفظ
الفسق لم يسمع في الجاهلية ولا في
أشعارهم وإنما هو إسلامي

وتعقب بأنه **كن** استعمله
في القرآن وحكايته عن قبل
الاسلام وقال غيره أصنله
انفسدت الرطوبة اذا خرجت
بغير ذنب فسمى الخارج عن
الطاعة فاسقا قال سعيد بن جبير
في الآية الرث اثبات النساء
والفسوق السباب والجدال
المراء يعنى مع الرفقاء
والمدكار بين ولم يذكر في الحديث
الجدال في الحج اعقادات على
الآية واكتفاء بذكر البعض
وترك ما دل عليه ما ذكر أو تركه
قصدا لان وجوده لا يؤثر في ترك
معفورة ذنوب الحاج اذا كان
المراد به المجادلة في أحكام الحج
لما يظهر من الأدلة أو المجادلة
بطريق التعميم لا تؤثر أيضا لان

في باب قصر الصلاة من حطر رحله في بلد أو أقام به يوم ثلاثة لان مشقة السفر قد زالت
عنه ولا يقصر الا الى مقدار المدة التي قصر فيها صلى الله عليه وآله وسلم مع اقامته ولا شك
ان قصره صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا يبنى القصر فيما زاد عليه ولو لم يكن
ملاحظة الاصل منعت من مجاوزته لان القصر المقيم ليس بمرعه الشارع فلا يثبت له
الابدال وقد دل الدليل على انه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تقدم الخلاف في مقدارها فنية مصر على ذلك وهكذا يقال في الافطار الاصل في المقيم
أن لا ينظر لزال مشقة السفر عنه الا ليدل على جواز زله وقد دل الدليل على ان
من كان مقيما يلد وفي عزمه السفر بقطر مثل المدة التي أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم
بمكة وهي عشرة أيام أو واحد عشر على اختلاف الروايات فنية مصر على ذلك ولا يجوز
الزيادة عليه الا بدليل فان قيل الاعتبار باطلاق اسم المسافر على المقيم المتردد وقد
اطلعه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال انا قوم سفر كما تقدم في القصر لا بالمشقة لعدم
انضباطها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك في القصر فارجع اليه

(باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع)

(عن أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم ورواه الخ. وفي افقنا
بعضهم وعن الحامل والمرضع) الحديث حسنه الترمذي وقال لا يعرف لابن مالك هذا
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم في عله
سألت أبي عنه يعنى الحديث فقال اختلف فيه والصحيح عن أنس بن مالك القشيري
انتهى قال المغدري ومن يسمى بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة صحابيان هذا وأبو
جزء أنس بن مالك الانصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك
والدا امام مالك بن أنس روى عنه حديث في اسناده نظر والرابع شيخ حمى حدث
والخامس **كن** وفي حديث عن حماد بن أبي سليمان والاعمش وغيرهما انتهى وينبغي أن
يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسا ان لم يكن هو الكعبي
والحديث يدل على ان المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وانه يصلي قصر او قد
تقدم تحقيقه وانه يجوز للحبل والمرضع الافطار وقد ذهب الى ذلك المعتزلة والفقهاء اذا
حانت المراجعة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا انها فطر حقا قال أبو طالب ولا
خلاف في الجواز وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم وقال بعض أهل العلم
الحامل والمرضع يفطران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سعيدان ومالك والشافعي
وأحمد وقال بعضهم يفطران ويطعمان ولا قضاء عليهم ما وان شاء باقصة ما ولا طعام عليهم ما
وبه يقول الحق انتهى وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء الا وزاعى والأزهري

النائب والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا قاله في الفتح (رجع) أى من ذنوبه (كيوم ولدت به أمه) أى بغير ذنب بمجرد يوم على

الاعراب ويفتحه على البناء وهو المختار في مثله لان صدر الجملة المضاف اليه امبى أى رجع مشاهبه النفسه في أنه يخرج بلاذنب
كما خرج بالولادة وهو يشمل الصغار ١١٤ والكثائر والاتباءات قال في الفتح وهو من أقوى التواتر واحد الحديث

والشافعي في أحد أقواله وقال مالك والشافعي في أحد أقواله انه ان لم يصرح لا الحاصل أو
هي كالريض (وعن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين بطيقه فدية
طعام مساكين كان من أراد ان يفطر ويبتدى حتى أنزلت الآية التي بعدها فنسخ
رواه الجماعة إلا أحمد وعن عبد الرحمن بن أيوب عن معاذ بن جبل نحو حديث سلمة
وفيه ثم أنزل الله فن شهد منكم الشهر فليصمه فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح
ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الاطعام لا الكبير الذي لا يستطيع الصيام فحتم
لاحد وأبي داود وعن عطاء مع ابن عباس يقرأ وعلى الذين بطيقه فدية طعام مسكين
قال ابن عباس ليست بمنزلة من كان عليه الصيام ولا يقرأ ولا يطعم بل لا يستطيع الصيام
فطعامه ان مكان كل يوم مسكيناً رواه البخاري وعن عكرمة أن ابن عباس قال أثبت
للعبلى والمرضع رواه أبو داود) حديث معاذ قد اختلف في اسناده اختلافاً كثيراً
الآية التي بعدها هي الآية المذكورة في حديث معاذ الذي بعده قوله فنسختم ما
روى عن ابن عمر كما روى عن سلمة من النسخ ذلك البخاري عنه معاق وموصولاً وقد
أخرج أبو نعيم في المستخرج والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله لم يقدم المدينة ولا
عهداهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل رمضان فاستسكنوا
ذلك وشق عليهم فكان من يطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام عن بطيقه رخص لهم في ذلك
ثم نسخ قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فأمر بالصيام وهذا الحديث أخرجه أيضاً
أبو داود من طريق شعبة والبيهقي عن الأعمش مطولاً وقد اختلف في اسناده اختلافاً
كثيراً واذا تقررت أن الافطار والاطعام كان رخصة ثم نسخ لم يصر الصيام حتماً
واجباً فكيف يصح الاستدلال على ذلك بقوله وأن تصوموا خير لكم والخيرية لا تدل على
الوجوب بل لا تدل على قوله خير لكم على المشاركة في أصل الخير وأجاب عن ذلك الكرماني
جواباً ممتعاً كافياً حاصله ان المراد أن الصوم خير من التطوع بالقديية والتطوع بها كان
سنة والخير من السنة لا يكون واجباً اي لا يكون شيئاً من الخير من السنة الا الواجب كذا قال
ولا يخفى بعده وسكفه فالأولى ما روى عن سلمة بن الأكوع وابن عمر أن الناسخ فوا
نعم الى فن شهد منكم الشهر فليصمه والى النسخ في حق غير الكبير عن بطيق الصيام
ذهب الجمهور قالوا وحكم الاطعام باق في حق من لم يطق الصيام وقال جماعة من السلف
منهم مالك وأبو ثور ودادان جميع الاطعام منه وخ وليس على الكبير اذا لم يطق اطعام
وقال قتادة كانت الرخصة لكبير بقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فيمن لا يطق وقال
ابن عباس انه المحكمة لكنهم انحصروا بالشيخ الكبير كما وقع في الباب عنه وقال زيد بن
أسلم والزهرى ومالك هي محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يقرأ فلا يقضى حتى يدخل

العباس بن مراد بن المصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري انتهى
وللدارقطني رجوع كهية يوم ولذته أهله لكن قال الطبري انه
محول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال
الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحقوق الله خاصة دون
العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها
فمن كان عليه صلاة أو كفارة وشوها من حقوق الله تعالى
لا تسقط عنه لانها حقوق لا ذنوب انما الذنوب تأخيرها فنفس
التأخير يسقط بالحج لاهي أنفسهم أفلو أخرها بعد ما تجدد
ائم آخر فالحج المبرور يسقط اثم الخليفة لا الحقوق (عن ابن
عباس رضي الله عنه) ما قال ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم
وقت) أي حثت الواضع الآية الاحرام وجعلها ميقانا
وان كان مأخوذاً من الوقت الا ان العرف يستعمله في مطلق
التحديد اتساعاً ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول
الى هذه الاماكن بالشرط المعتبر وقد يكون بمعنى أوجب
كقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً
ويؤيده الرواية الثانية بلهظ فرضهم ارسل الله صلى الله عليه

وآله وسلم (لاهل المدينة) النبوية ومن سلك طريق سفرهم وهو على ميقاتهم (ذا الحليفة) نصح غير حليفة
ثبتت معروفة وهي قرية نخربة وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبئر يقال لها بئر علي وقال في القاموس ما لبني هو

جشم على سبعة أميال وهو الذي صححه النووي ورواه عن قال بينهم ما ميل واحد وهو ابن الصباغ في الشامل والروائي في البصر ويردده الحسن وقال ابن حزم بينه وبين مكة مائة ميل غير ميلين ١١٥

رمضان آخر فيلزمه صومه ثم يقضى بعده ويطلع عن كل يوم من من حنطة فان اتحل مرضه برمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه القضاء فقط وقال الحسن البصري وغيره الضمير في يطهونه عائدة على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ بعد ذلك قوله سمع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطهونه هكذا في هذا الكتاب وهو لا يناسب قوله آخر الكلام هي الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يطهونه ان يصوما الا ان يكون مراد ابن عباس ان ذلك من مجاز الحذف كما روى عن بعض العلماء والاصل وعلى الذين لا يطهونه وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ وعلى الذين يطهونه أي يكافون ولا يطهونه وهو المناسب لآخر الكلام وقد روى عن ابن عباس أنه قال دخلت للشيخ الكبير أن ينظر ويطلع عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم وفيه مع ما في الباب عنه وعن معاذ دليل على أنه يجوز للشيخ الكبير العاجز عن الصوم أن ينظر ويكفر وقد اختلف في قدر اطعام المسكين فقل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت وبه قال أبو طالب وأبو العباس وغيرهما من الهادي وقيل صاع من غير البر ونصف صاع منه وبه قال أبو حنيفة والمؤيد بالله وقيل مدمر بر أو نصف صاع من غيره وبه قال الشافعي وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير قوله أنبت للعبلى والمرضع لفظ أبي داود ابن عباس قال في قوله وعلى الذين يطهونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطهقان الطعام ان ينظرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا والعبلى والمرضع اذا خافتا يدي على أولادهما فأطرتا وأطعمتا واخرجه البزار كذلك وزاد في آخره وكان ابن عباس يقول لام ولد له حبل أنت بمنزلة الذي لا يطهقه فعليك الفداء ولا قضاء عليك وصحح الدارقطني اسناده

* (باب قضاء رمضان متتابعاً ومفروقاً وتأخيرها إلى شعبان) *

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قضا رمضان ان شاء فرك وان شاء فانسحج رواه الدارقطني قال البخاري قال ابن عباس لا بأس ان يفرق لقول الله تعالى في عدة من أيام أخر وعن عائشة قالت نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت متتابعات رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح) حديث ابن عمر في اسناده سفيان بن بشر وقد تفرد بوجهه قال الدارقطني ورواه عطاء عن عبيد بن غير مرسل قال الحافظ وفي اسناده ضعف أيضاً وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ما علمنا أحدًا من في سفيان بن بشر ورواه الدارقطني أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو في اسناده الواقدي وابن أبي عمير ورواه من حديث محمد بن المهدى كذا قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن تطبيع قضاء شهر رمضان فقال ذلك اليك أرايت لو كان على أحدكم دين فقضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء والله أحق أن يعفو وقال هذا اسناد حسن لكنه مرسل وقد

عشره مواضع والمراد منها هنا التي أعلاها تامة والين وأسفلها الشام والعراق بقرن المنازل) بلفظ الجمع والمراد بالاضافي هو اسم المكان ويقال له قرن بلااضافته وهو بفتح القاف وسكون الراء وضبطه صاحب الصنح بفتح الراء وغلطوه وبالف

قال القسطلاني وأهم موضع آخر بين حادثة ذات عرق وحادة بالحاء المهملة والمذال المهملة الخففة وهو المراد في حديث رافع بن خديج كنعان النخعي صلى الله عليه وآله وسلم بنى الحليفة من تهامة فأصبنا نهب ابل (ولاهل الشام) زاد النسائي في حديث عائشة ومعه وزاد الشافعي في روايته والمغرب (الخففة) بضم الجيم وسكون الحاء هي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أوست وقول النووي في نزح المذهب ثلاث مراحل فيه نظر كما قال في الفتح وفي حديث ابن عمر انها مهيبة بوزن علقمة وقبل بوزن الطيفة وسميت الخففة لان السيل أبحن بها قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عبيل وهم اخوة عاد حرب فأخرجوهم من يثرب فنزلوا بهم بعة بن جاسم فاجتفهم أي استأصلهم فسميت الخففة والمكان الذي يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل قريب من الخففة واختصت الخففة بالحى فلا ينزلها أحد الاحم (ولاهل نجد) أي نجد الحجاز أو اليمن ومن سلك طريقهم في السفر قال في الفتح هو كل مكان مرتفع وهو اسم

الذووى فحكى الاثنان على تحتظته في ذلك لكن حكى عياض عن ثعلبى القاسى ان من قاله بالاسكان أراد الجبل ومن قاله
بالفتح أراد الطريق ويسمى قرن الثعالب ١١٦
وسمى بذلك لكثرة ما كان يارى اليه من الثعالب وحكى

روى موصولا ولا يثبت وفي الباب عن أبي عبيدة قوه عاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة ورافع
ابن خديج أخرجه البيهقي وهذه الطرق وان كانت كل واحدة منها لا تخلو عن مقال
فبعضها يقوى بعضها فتصلح للاحتجاج بها على جواز الشريعة وهو قول الجمهور وحكاية
البحر عن علي عليه السلام وأبي هريرة وأنس ومما ذوقه ابن المنذر عن علي وعائشة
وجوب التتابع قال في الفتح وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بإسناد
عن ابن عمر انه قال يقضى تسبعا وحكاية البحر عن النخعي والناصر واحد قول الشافعي
وتسبعا وبالقراءة المذكورة أعني قوله متتابعات قال في الموطأ هي قراءة أبي بن كعب
وأجيب عن ذلك بما تقدم عن عائشة انها سقطت على انه قد اختلف في الاحتجاج بقراءة
الاحاد كما تقر في الاصول واذا سلم انهم لم تسقط فهي منزلة عندهم من قال بالاحتجاج
بها منزلة أخبار الاحاد وقد عارضها في الباب من الاحاديث وقال القاسم بن ابراهيم ار
فرق أسامة وأجراً وحكى في البحر عن داود أن القاضي بطابق وقت الفوات من أول الشهر
وأخره ووسطه ومما احتج به لامة تابع ما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطع له لكنه قال البيهقي
لا يصح وفي اسناده عبيد الرحمن بن ابراهيم القاضي وهو مختلف فيه قال الدارقطني
ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى روى حديثا منكر اقال عبد الحق يعني هذا وتعبه ابن
القطان بانه لم ينص عليه فاعل غيره قال ولم يأت من ضعفه بحجة والحديث حسن قال
الحافظ قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بانه انكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن قوله
قال ابن عباس وصلى الله عليه وآله وسلم أخرجه الدارقطني عنه من وجه آخر (وعن عائشة

قالت كان يكون على الصوم من رمضان فليأسته طبع ان اقضى الا في شعبان وذلك
لمكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة ويروى بأسانيد ضعيف عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في رجل مرض في رمضان فأفطر ثم صم ولم يصم
حتى أدركه رمضان آخر فقال يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويظم كل
يوم مسكينا ورواه الدارقطني عن أبي هريرة من قوله وقال اسناد صحيح موقوف وروى

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام شهر رمضان
فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين واسناده ضعيف قال الترمذي والصحيح انه عن ابن عمر
موقوف وعن ابن عباس قال اذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم
يكن عليه قضاء وان نذر قضى عنه وليه رواه أبو داود حديث أبي هريرة أخرجه
الدارقطني وفي اسناده عمر بن موسى بن وجيه وهو ضعيف جدا والراوى عنه ابراهيم بن
نافع وهو أيضا ضعيف وروى عنه موقوف وصححه الدارقطني كما ذكر المصنف وغيره

الرباني من بعض قداما
الشافعية انهم ما موضعان
أحدهما في هبوط وهو الذي
يقال له قرن المنازل والاخر
في صعود وهو الذي يقال له قرن
الثعالب والمعروف الاول لكن
في أخبار مكة لقاكه في ان قرن
الثعالب جبل مشرف على أسفل
من بينه وبين معنى ألف
وتسبعا ذراع فظهر ان قرن
الثعالب ليس من المواقيت وقال
في الفتح والجبل المذكور بينه
وبين مكة من جهة الشرق
مرحلتان (ولا هل اليمن) اذا
قصدوا مكة طريقين احدهما
طريق أهل الجبال وهم يصلون
الى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم
كما هو ميقات أهل المشرق
والاخرى طريق أهل تهامة
فيرون بهالم أو يحاذونه وهو
ميقاتهم لا يشاركون فيه الا من
أتى عليه من غيرهم (يالم) غير
منصرف جبل من جهات تهامة
ويقال له الملم على مرحلتين من
مكة فان مر أهل اليمن من
طريق الجبال فميقاتهم نجد قال
في الفتح بينهما ما لا تون ميلا
وحكى ابن السكيت في نفسه يرمم
براهين بدل اللامين وأبعد
المقات من مكة ذوالخليفة
ميقات أهل المدينة فميسل
الحكمة في ذلك ان تغلظ أجور

أهل المدينة وقيل رفقا بأهل الآفاق لان أهل المدينة أقرب الا فاق الى مكة أى عن له ميقات
معينة (هن) أى المواقيت المذكورة (الهن) بضم الميم الموقنات وكان مقتضى الظاهر ان يكون لهم بضمير المذكر بن فاجاب

ابن مالك بأنه عدل الى ضمير المؤنثات لقصد التشاكيل وكأنه يقول تاب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكيل وأجاب غيره بأنه
على حذف مضاف أي هن لاهن أي هذه المواقيت لاهل هذه البلدان ١١٧

وحديث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتبية عن عبيد بن القاسم عن أشعث عن محمد بن
نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال غريب لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه والصحيح انه
موقوف على ابن عمر قال وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال
الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد
الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقع على ابن عمر وتابعه
البيهقي على ذلك وأثر ابن عباس صححه الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعيد بن منصور
والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعلقه البخاري قال عبد الحق في أحكامه لا يصح في
الاطعام شيء في مرفوعا وكذا قال في الفتح قوله فما أستطيع ان أقضي الا في سبعين
استدل به ادعى ان عائشة كانت لا تقطوع بشئ من الصيام ولا في عشر ذي الحجة ولا
عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال انما يتبع بعد تسليم انما كانت ترى انه لا يجوز صيام
القطوع ان عليه دين من رمضان ومن أين لقائه ذلك قوله وذلك لما كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هذا الفظم سلم وفي لفظ البخاري الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفي رواية للترمذي وابن خزيمة انما قالت ما قضيت شيئا مما يكون علي من رمضان الا في
سبعين حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دلالة على جواز تأخير
قضاء رمضان مطلقا سواء كان عذرا أو لا غير عذرا لان الزيادة اعني قوله وذلك لما كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جزم بانهم امدرجة جماعة من الحفاظ كما في الفتح وان كان
الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع توفر دواعي اذواجه الى
توابعه عن الاحكام الشرعية فيكون ذلك اعني جواز التأخير مفيدا بالعذر المسوق لذلك
قوله ويطعم كل يوم مكيما استدله به وما ورد في معناه من قال بانهم ائلم الفديته من لم
يصم ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور وروى عن جماعة
من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وقال الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال
وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم اهلهم بخلافه وقال الخفي وأبو حنيفة وأصحابه انما
لا تجب الفدية لقوله تعالى نعمة من أيام أخر ولم يذكرها واجب بانها قد ذكرت في
الحديث كما تقدم ويدل على ثبوتها لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
قال في البحر ونسخ التخيير لا ينسخ وجوبه ساعلى من أظفر مطلقا الا ما خصه الاجماع
وقال أبو العباس ان ترك الاداء لغیر عذر وجبت والا فلا وحكي في البحر عن الشافعي
انه ان ترك القضاء حتى حال اغیر عذر لزمه والا فلا واجب عن هذين القواين بان الحديث
لم يفرق وقد بينا انه لم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء وأقوال الصحابة
لا حجة فيها وذهب الجمهور الى قول لا يدل على انه الحق والبرائة الاصلية قاضية بعدم
وجوب الاشغال بالاحكام التكميلية حتى يقوم الدليل النافذ عنهما ولا دليل ههنا
فالظاهر عدم الوجوب وقد اختلف القائلون بوجوب الفدية هل بسقط القضاء أم لا

ولان أبي عليمين) أي المواقيت
من غير أهلها فنصرح بالاهل
ثانيا ولا يذعن اهلهم وهو واضح
(من غيرهن) أي غير أهل البلاد
الذكورة فلو مر الشامي على
ذی الحلیقة كما يفعل الا نلزمه
الاحرام منها وليس له مجاوزتها
الى الخففة التي هي مبقاته فان
أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور
وأطلق النووي الاتفاق ونفى
الخلاف في شرحه لمسلم
والمذهب في هذه المسئلة فان
أرادني الخلاف في مذهب
الشافعي فسلم وان أرادني
الخلاف مطلقا فلا لان مذهب
مالك ان له مجاوزة ذی الحلیقة
الى الخففة ان كان من أهل الشام
أو مصر وان كان الافضل
خلافه وبه قال الخففة وابن
المذنب من الشافعية وأما
اشكال ابن دقيق العبد قوله
ولا هل الشام الخففة فانه شامل
من من أهل الشام بذی
الحلیقة ومن لم يتر وقوله لمن أبي
عليه من غير أهلها فانه شامل
لشامي اذا مر بذی الحلیقة وغيره
فهما عومان قد عارضاً فأجاب
عنه الولي ابن العراقي بأن المراد
بأهل المدينة من سلك طريق
سفرهم ومن مر على مبقاتهم
وحينئذ فلا اشكال ولا تعارض
ويخرجهم ذاقول الجمهور (عن
أراد الحج والعمره) معانين يشترن بينهما أو الواو بمعنى أو وقبه دلالة على جواز دخول مكة بغير احرام (ومن كان دون ذلك)
أي بين الميقات ومكة (فن) أي فبقائه من (حيث أنشأ) الاحرام أو السفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه الاماروي

من يجادل قال ميثاق هؤلاء فقير مكة واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميثاق فبقائه من حيث أنشأ ولا دلالة فيه لأنه
يختص عن كان دون الميثاق أي إلى جهة مكة ١١٨ ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك تجاوز الميثاق

ثم بدله بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميثاق لقوله فمن حيث أنشأ (حتى أهل مكة) وغيرهم ممن هو بهائم لون ويجوز فيه الرفع والكسر (من مكة) أي لا يجنبون إلى الخروج إلى الميثاق إلا إحرام منه بل يحرمون من مكة كالأقاق الذي بين مكة والميثاق فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميثاق ليحرم منه وهذا خاص بالحاج واختلاف في أفضل الأماكن التي يحرم منها وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى المسل قال المحب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة ميثاقا للعمرة فتمت زجده على القارن واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإحلال من مكة وقال ابن الما جشون يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ووجهه أن العمرة إنما تدرج في الحج فيباح له واحد كالطواف والسعي عند من يقول بذلك وأما الإحرام فحله فيهما مختلف وجواب هذا الأشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه

فذهب الأكثر منهم إلى أنه لا يـ قط وقال ابن عباس وابن عمر وقتادة وسعيد بن المسيب أنه يـ قط والخلاف في مقدار القدينة ههنا كالخلاف في مقدارها في حق الشيخ العائز عن الصور وقد تقدم بيانه قوله إذا مرض الرجل في رمضان الخ استدل به على وجوب الإطعام من تركه من مات في رمضان بعد أن فات عليه بعضه وفيه خلاف والظاهر عدم الوجوب لأن قول الصحابة لا حجة فيه ووقع التردد في من مات آخر شعبان وقد رجع في البحر عدم الوجوب لأن الأصل البراءة قوله وإن نذر قضى عنه عليه سيأتي البحث عن هذا قريبا

• (باب صوم النذر عن الميت) •

(عن ابن عباس أن امرأة قالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها فقال أرايت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك أخرجاه وفي رواية إن امرأة ركبت البحر فنذرت أن الله نجياها أن تصوم شهرا فأنجياها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك فقال صومي عنها أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صيام عنه وليه متفق عليه وعن بريدة قال بينما أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أتته امرأة فقالت اني تصدقت على أمي بجارية وإنهم ماتت فقال وجب أجرك ورضا عليه كالميراث قالت يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت انهم لم يتحج قط أفأفج عنهم قال صومي عنهم وأبو داود والترمذي وصححه ولمسلم في رواية صوم شهرين) قوله إن امرأة هي من بهيمة كافي البخاري قوله وعليها صوم نذر في رواية البخاري وعليها صوم شهر وفي أخرى أنه أتى رجل فسال وفي رواية له أيضا وعليها خمسة عشر يوما وفي رواية له أيضا وعليها صوم شهرين متتابعين قال في الفتح وقد ادعى بعضهم أن هذا اضطراب من الرواة والذي يظهر تعدد الواقعة وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة أو المسؤول عنه أخا أو أمًا فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث قوله أرايت الخ فيه مشروعية القياس وضرب الأمثال ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لإذعائه وسـ يأتي مثل هذا في الحج إن شاء الله تعالى قوله فجاءت قرابة لها هذه الرواية مطلقة فينبغي أن تشمل على الزواجة المقيدة بذكر البنت قوله من مات وعليه

صيام واندا عليه وهذا يحصل للقارن بخروجه إلى عرفه وهي من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الأفاضة فحصل المقصود بذلك أيضا واختلاف بين جاوز المواقب حريدا للنسك فلم يحرم فقال الجمهور بأنهم ويلزمه دم فأما

لزم الدم فيه دليل غير هذا أو أما الاثم فترك الواجب وقد تقدم في حديث ابن عمر بلفظ فرضها وجاء بلفظ يمل وهو خبر به في
الاصح والاصح لا يرد بلفظ الخبر الا اذا أريد تأكيده وتأكيدا كيد الاصر ١١٩ للوجوب وفي كتاب العلم بلفظ من

صيام هذه الصيغة عامة لكل مكاف وقوله صام عنه وليه خبر به في الامر بتقديمه فليصم
وفيه دليل على انه يصوم الولى عن الميت اذا مات وعليه صوم أى صوم كان وبه قال
أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علق
القول به على صحة الحديث وقد صح وبه قال الصادق والناصر والمؤيد بالله والاوزاعي
وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد أقواله قال البيهقي في الخلافات هذه السنة ثابتة لأعلم
خلاف بين أهل الحديث في صحتها والجمهور على ان صوم الولى عن الميت ليس بواجب
والغ امام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وتعقب بان بعض أهل الظاهر
يقول بوجوبه وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الحديث الى انه لا يصام عن الميت
مطلقا وبه قال زيد بن علي والهادي والقاسم وقال الليث وأحمد واسحق وأبو عبيد الله
لا يصام عنه الا النذر وتلك المانعون مطلقا يروى عن ابن عباس انه قال لا يصل أحد
عن أحد ولا يصم أحد عن أحد أخرجه النسائي بإسناد صحيح من قوله وروى مثل
عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله وبما أخرجه عنه عبد الرزاق عن عائشة انها قالت
لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم قالوا أفلا نقتي ابن عباس وعائشة بخلاف
ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه قال في الفتح وهذه قاعدة
لهم معروفة الا ان الأئمة عن عائشة وابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع من
الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا انتهى وهذا بان من صاحب
الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هنالك وهو انه قال كان لا يصوم
أحد عن أحد ولو لم يكن ذكره في التخصيص باللفظ الذي ذكرناه سابقا والحق ان الاعتبار
بما رواه أصحابنا لا بما رواه الكلام في هذا مبسوط في الاصول والذي روى مرفوعا
صريح في الرد على المانعين وقد اعتذروا بان المراد بقوله صام عنه وليه أى فعل عنه
ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام وهذا اعتذار بارد لا يتمسك به منصف في مقابلة
الاحاديث الصحيحة ومن جلة اعذارهم ان أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر
أبر من الاول ومن اعذارهم ان الحديث مضطرب وهذا انتم اهتم في حديث ابن عباس
لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بالريب وتلك القائلون بانه يجوز في النذر
دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيحمل عليه ويكون المراد
بالصيام صيام النذر قال في الفتح وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما حديث ابن عباس
صورته مستقلة يسأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد
وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قال في آخره فدين الله
أحق ان يقضى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس صورة مستقلة يعنى انه من
التخصيص على بعض افراد العام فلا يصلح تخصيصه ولا التقييده كما تقر في الاصول قوله
صام عنه وليه لفظ البراء فليصم عنه وليه ان شاء قال في مجمع الزوائد واسناده حسن قال

أين تأمرنا ان نمل وللمسلم من
طريق عبد الله بن دينار عن ابن
عمر أمر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أهل المدينة
وذهب عطاء والنخعي الى عدم
الوجوب ومقابله قول سعيد بن
جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم
وقال الجمهور ولورجع الى الميتات
قبل التماس بالنسك سقط عنه
الدم وقال أبو حنيفة بشرط ان
يهودا مليا وقال مالك بشرط ان
لا يعبد وأحمد لا يسقط نكح
والافضل في كل ميقات أن
يحرم من طرفه الا بعد من مكة
فلو أحرمت من طرفه الا قرب جاز
(عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنه ما ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أنما) أى أترك
راحلتيه (بالبطحاء التي يذى
الحليفة) ونزل عنها (فصلي بها)
في ذهاب ركعتي الاحرام أو العنبر
ركعتين أو في الرجوع لحديث
ابن عمر الثاني واذا رجعت صلى
بذى الحليفة ولا مانع من أنه كان
يفعل ذلك ذهابا وايابا (وكان
عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما
يفعل ذلك) المذكور من
الصلاة اتباعا واقتداء به صلى الله
عليه وآله وسلم (وعنه) أى
عن ابن عمر (رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم كان يخرج) من المدينة

(من طريق الشجرة) التي عند مسجد ذى الحليفة (ويدخل) الى المدينة (من طريق المعرس) بتشديد الراء موضع نزول
المسافر آخر الليل أو مطلقا وهو أسهل من مسجد ذى الحليفة فهي أقرب الى المدينة عنها اقل في الفتح وكل من الشجرة

والمعروف على ستة أميال من المدينة لم يكن المعرس أقرب قال ابن بطال كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك كما يفعل
من أخرى وقد قال بعضهم ان نزوله ذلك لم يكن قصدا وإنما
في العبد ينذهب من طريق ويرجع ١٢٠

في الفتح اختلج المخبزون في المراء بقواه ولبه فقبل كل قريب وقبل الوارث خاصة وقبل
عصمته والاول أربع والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها قال
واختلفوا هل يختص ذلك بالولي لان الأصل عدم النيابة في العبادات البدنية ولأنهم عباد
لا يدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت لا ما ورد فيه الدليل فيه يقتصر على ما ورد
ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الأرجح وقبل لا يختص بالولي فلو أمر أجنبي بأن يصوم
عنه أجزأ وقبل يصح استدلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب وظاهر من صحيح
البخاري اختيار هذا الأخير وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشييه صلى الله عليه وآله
وسلم ذلك بالدين والدين لا يختص بالقریب انتهى وظاهر الأحاديث أنه يصوم عنه ولله
وان لم يوص بذلك وان من صدق عليه أمم الولي لغة أو شرعا أو عرفا صام عنه ولا يصوم
عنه من ليس بولي ومجرد التمثيل بالدين لا يدل على ان حكم الصوم كحكم في جميع
الامور قوله ورد هذا عليه كالميراث فيه دليل على انه يجوز لمن ملك قرية لعينان
الاعيان ثم مات القريب بعد ذلك وورثه ان يملك تلك العين وقد سبق الكلام على هذا
في كتاب الزكاة قوله قال يحيى عنها فيه دليل على انه يجوز للابن ان يحج عن أمه أو أبيه
وان لم يوص وسيأتي الكلام على ذلك في الحج ان شاء الله تعالى

* (أبواب صوم التطوع) *

* (باب صوم ست من شوال) *

(عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا
من شوال فذلك صيام الدهر رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي ورواه أحمد من حديث
جابر وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من صام رمضان وستة أيام
بعد الفطر كان تمام السنة من جابها حسنة فله عشر أمثالها رواه ابن ماجه) حديث
ثوبان أخرجه أيضا النسائي وأحمد والدارمي والبخاري في الباب عن جابر عند أحمد وعبد
ابن حميد والبخاري وهو الذي أشار إليه المصنف وفي اسناده عمر بن جابر وهو ضعيف كذا
في مجمع الزوائد وعن أبي هريرة عند البخاري وأبي نعيم والطبراني وعن ابن عباس عند
الطبراني في الاوسط وعن البراء بن عازب عند الدارقطني وقد استدلل بأحاديث الباب على
استحباب صوم ستة أيام من شوال واليه ذهب الشافعي وأحمد ودود وغيرهم وبه قال
العترة وقال أبو حنيفة ومالك يكره صومها واستدلوا على ذلك بأنه رغباطن وجوزم وهو
باطل لا يلتقي بعقل فضلا عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة وأيضا
يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيها ولا فائده واستدل مالك على الكراهة
قال في الموطأ من انه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها ولا يحنى ان الناس اذا تروا

سكان اتفاقا حكاه مذهب
الفاضي في أحكامه عن محمد بن
الحسن وتعبه والعصم انه كان
قصدا لا يدخل المدينة لئلا
ويذل عليه قوله لا تفي وبات
حتى يصبح ولعن فيه وهو التبرك
به (وان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان اذا خرج
الى مكة بصلى) بلطف المضارع
(في مسجد الشجرة واذا رجع)
من مكة صلى بذي الحليفة يطن
الوادى وبات بذي الحليفة
(حتى يصبح) ثم توجه الى المدينة
لئلا يفتحا الناس أهاليهم اميلا
عن عمر رضي الله عنه قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم يوادى العقيق) أي فيه
وهو بقرب البقيع ينه وبين
المدينة أربعة أميال (يقول
أناني الله آت من ربي) هو
جبريل عليه السلام (فقال صل
في هذا الوادى المبارك) أي
وادى العقيق وروى الزبير بن
بكار في أخبار المدينة ان تبعه لما
رجع من المدينة فحده في مكان
فقال هذا عقيق الارض فسمى
العقيق لكن ليس هذا من قوله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى
يطابق الترجمة بل حكاه عن قول
الآن الذي أتاه وقد روى
ابن عدي من طريق يعقوب
ابن ابراهيم الزهري عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة من فرأته معوا بالعقيق فانه مبارك فكان البخاري أشار الى هذا

العمل
وتحيموا أمر بالتخييم أي النزول هناك لكن يحيى ابن الخواري في الموضوعات انه تعييف وان الصواب بالمناسبة التوقية

من الخاتم وإنما قاله اتجاهاً لأنه وقع في معظم الطرق ما يدل على أنه من التخصيم وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام
بلفظه وقد وقع في حديث عمر بن الخطاب وأبا العتيق ١٢١ فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث

والعمل بسنة لم يكن تركهم دليلاً لترديه السنة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا
والأئمة قالوا أن تصام الست متوالية عقب يوم الفطر قال فان فرقتها أو أخرها عن أوائل
شوال إلى آخره حصص فضيلة المتابعة لأنه يصدق أنه أتبعه ستاً من شوال قال قال العلماء
وانما كان ذلك كصيام الدهر لأن السنة بعشر أمثاله افرمضان بعشرة أشهر والسنة
بشهرين وقد جاء هذا في حديث مرفوع في كتاب النسائي قوله ستاً من شوال على صيغة
المؤنث ولو قال سنة بالهاء لكان صحيحاً لأن المعدود المميز إذا كان مذكوراً لفظاً
جاءت ذكره وتأنى به يقال سنة ستاً وسنة وخمساً وخمسة وانما يلزم إثبات الهاء مع
المذكر إذا كان مذكوراً لفظاً وحذفت هاء المؤنث إذا كان كذلك وهذه قاعدة متسلوكة
صرح بها أهل اللغة وأئمة الأعراب قوله بعد الفطر أي بعد اليوم الذي يقطر فيه وهو
يوم عيد الفطر فيجعل المطلق على المقيّد ويكون المراد بالست ثانی الفطر إلى آخر صا به
ولكنه يبقى النظر في البعدية المذكورة هل يلزم أن تكون متصلة بيوم الفطر بلا فصل
أو يجوز إطلاقها على كل يوم من أيام شوال لكونها بعد يوم الفطر وهكذا يقال في قوله
ثم أتبعه ستاً لأن الاتباع يحتمل أن يكون بلا فاصل بين التابع والمتبوع لا يجزى لا يصلح
للسوم وهو يوم الفطر ويحتمل أن يجوز إطلاقه مع الفاصل وإن كثرت هاهنا كان التابع
في شوال

(باب صوم عشر ذي الحجة وتنا كيديوم عرفة أعير الحاج)

(عن حنيفة قالت أربع لم يكن يدعون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صيام
عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر والركعتين قبل الغداة رواه أحمد والنسائي
وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين
ماضية ومستمدة قبله وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية ورواه الجماعة إلا البخاري
والترمذي وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم
عرفة بعرفات رواه أحمد وابن ماجه وعن أم الفضل أنهم شكوا في صوم النبی صلى الله
عليه وآله وسلم يوم عرفة فأرسلت إليه بالبن فشرب وهو يحطب الناس بعرفة متفق عليه
وعن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة ويوم النحر وأيام
النحر يقيدنا أهل الإسلام وهي أيام اكل وشرب رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه
الترمذي حديث حنيفة أخرجه أبوداود ولكنه لم يسمه ابل قال عن بعض أزواج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفظه قالت كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة
أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس وقد اختلف فيه على حنيفة بن خالد رواه
عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه عن حنيفة وروى عنه

١٦ نيل ح وأبوداود في الحج وكذا ابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أرى) بعضهم الهمة أي في المنام وفي رواية كريمة يروى بتقديم الراوي أي يراه غيره (وهو

معترض) على لفظ اسم الفاعل من التعريض وفي رواية في معرس بفتح الراء لانه اسم مكان (بذي الحليفة بطن الوادي) أي
 السابق (قبيل له انك ببطحاء مباركة) عن يعلى بن أمية (القمي
 ١٢٢ وادى العتيق كادل عليه حديثه

المعروف بابن منية بضم الميم
 وسكون النون زفتح القحبة
 وهي أمه وقيل جدته (رضي الله
 عنه أنه قال لعمر) بن الخطاب
 (رضي الله عنه أرى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حين يوحى
 اليه قال فينبأ النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بالجمرة) **ب**
 وسكان العين
 وتحريف الراء كما ضبطه جماعة
 من اللغويين ومحققو المحدثين
 ومنهم من ضبطه بكسر العين
 وتشديد الراء وعليه أكثر المحدثين
 قال صاحب المطالع أكثر
 المحدثين يشددونها وأهل الأدب
 يخطئونها ويخففونها وكلاهما
 صواب (ومعه) صلى الله عليه
 وآله وسلم (نفر من أصحابه) جماعة
 منهم وكان ذلك في سنة ثمان
 (جاءه رجل) قال في الفتح لم
 أعرف اسمه لكن ذكر ابن
 فحون في الذيل عن نفسه يـ
 الطرطوشي إن اسمه عطاء بن
 منية قال ابن فحون فان ثبت
 ذلك فهو أخو يعلى الراوي
 (فقال يا رسول الله كيف ترى
 في رجل أحرم همرة وهو متضمن)
 أي متلطخ (بطيب فسكت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ساعة
 فجاءه الوحي فاشار عمر رضي الله
 عنه إلى بفتة وعلى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ثوب
 قد أظلم به) أي جعل الثوب له كالأظلم يستظل به (فادخلت رأيي) ليراه صلى الله عليه وآله وسلم حال
 نزول الوحي وهو محمول على أن عمر وبعلى عما إذا صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت لأن فيه تقوية

عن أم سلة وقد تقدم في كتاب العيدين أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة
 على العموم والصوم مندوح تحتها وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صائما في العشر قط وفي رواية لم يصم العشر قط قال
 العلماء المراد أنه لم يصمها العارض مرض أو سفر أو غيره مما أو ان عدم رؤيته لها صائما
 لا يستلزم العدم على أنه قد ثبت من قوله ما يدل على مشروعية صومها كما في حديث
 الباب فلا يقدح في ذلك عدم الفعل وحديث أبي قتادة روى من طريق جماعة من
 الصحابة منهم زيد بن أرقم وسهل بن سعد وقتادة بن النعمان وابن عمر عند الطبراني ومن
 حديث عائشة عند أحمد وفي الباب عن أنس وغيره وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا
 أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه ابن خزيمة والحاكم وفي أسناده مهدي
 الهجري وهو مجهول ورواه العقبلي في الضعفاء من طريقه وقال لا يتابع عليه قال وقد
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسانيد جيدة أنه لم يصم يوم عرفته يوم لا يصح عنه
 النهي عن صيامه وحديث أم الفضل أخرجه نحوه الشيخان من حديث ميمونة وأخرجه
 النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بلفظ حجبت مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فلم يصم ومع أبي بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم وأبنا لأصومه ولا أمر به ولا
 أنهي عنه وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وحديث عقبه في معناه أحاديث
 يأتي ذكر بعضها في باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق قوله صيام عاشوراء
 سياتى البحث عنه وكذلك يأتي الكلام على قوله وثلاثة أيام من كل شهر قوله والعشر فيه
 دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة وعلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم
 يوم عرفته ورواية أبي داود التي قد مر منها بلفظ تسع ذي الحجة قوله صوم يوم عرفته يكفر
 ستمين الخ في بعض ألفاظ الحديث احتسب على الله أن يكفر السبعة التي قبله والسبعة التي
 بعده وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لأن التكفير التغطية ولا تكون إلا بشي قد
 وقع وأجيب بأن المراد يكفره بعد وقوعه أو المراد أنه يلطف به فلا يأتي بذنب فيه اسباب
 صيامه ذلك اليوم وقد قد ذللت جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغار قال النووي فان لم
 تكن صغائر كفر من الكبائر وان لم تكن كبائر كانت زيادة في رفع الدرجات والحدود
 يدل على استحباب صوم يوم عرفته وكذلك الأحاديث الواردة في معناه التي قدمنا الإشارة
 إليها في ذلك ذهب عمرو عائشة وابن الزبير واسامة بن زيد وعثمان بن أبي العاص والعترة
 وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان وقال قتادة أنه لا بأس به أنه لم يصمه عن
 الدعاء وثقه البیهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولي من
 الشافعية و**ح** في الفتح عن الجمهور أنه يستحب إفطاره حتى قال عطاء عن أنفطره
 ليمتدح به على الله كأن له مثل أجر الصائم وقال يحيى بن سعيد الزبيري أنه يجب فإمر
 يوم عرفته للعاج واعلم أن ظاهر حديث أبي قتادة المذكور في الباب أنه يستحب صوم

يوم

نزل الوحي وهو محمول على أن عمر وبعلى عما إذا صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت لأن فيه تقوية

الايان بمشاهدة حال الوحي الكريم (فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد للوجه وهو بغط) من الغلط وهو صوت النفس المتردد من النائم والمغمى عليه من شدة نقل الوحي أي ينفخ ١٢٣ وعند الظهري في الأوسط وابن

أبي حاتم ان الآية التي أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ويسبق فادمنه ان المأمور به وهو الاقام يستدعي وجوب اجتناب ما يقع في العمرة (ثم سري عنه) صلى الله عليه وآله وسلم أي كشف عنه ثياباً فشيئاً وروى بخفيف الراه أي كشف عنه ما يشاهد من ثوب الوحي يقل سرور الثوب وسريته نزعته والتشديد أكثر

لا فاد قاله دريخ (فقال أين السائل عن العمرة فأتى برجل فقال اغسل الطيب الذي بك) وهو أعم من أن يكون بشوبه أو يسهلته واستدل به على منع استدامة الطيب بعد الاحرام للامر بغسل أثره من الثوب والبدن اعموم قوله اغسل الطيب الذي بك وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور بان قصته يعلى كانت بالجرعانة سنة ثمان بلا خلاف كما مر وقد ثبت عن عائشة انها اطيبته صلى الله عليه وآله وسلم يدها في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من الامر (ثلاث مرات) هو نص في تكرار الغسل أو المعنى قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات اغسل الثوب

يوم عرفة مطلقاً وظاهر حديث عقبة بن عامر المذكور في الباب أيضاً انه يكره صومه مطلقاً لجملة قريبي الذي كرام يوم النحر وأيام التشريق وتعليل ذلك انها عيد وانما أيام كل وشرب وظاهر حديث أبي هريرة انه لا يجوز صومه بعرفات فيجمع بين الاحاديث بان صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد مكره لمن كان بعرفات حاجاً والحكمة في ذلك أنه ربما كان مؤدياً الى الضعف عن الدعاء والذكريوم عرفة هنالك والقيام باعمال الحج وقيل الحكمة انه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ويؤيده حديث أبي قتادة وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما افطر فيه ما وافقته يوم الجمعة وقد نسي عن افراده بالصوم كما سيأتي ويرده حديث أبي هريرة المصريح بالنهي عن صومه مطلقاً قوله فشرب وهو يخطب فيه دلائل على جواز الاكل والشرب في الحائل من غير كراهة وفي رواية للبخاري من حديث ميمونة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شربه والناس يتظرون اليه قوله عيدنا أهل الاسلام فيه دلائل على ان يوم عرفة وبقية أيام التشريق التي بعد يوم النحر أيام عيد

(باب صوم المحرم وتا كيد عاشوراء)

(قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل أي الصيام بعد رمضان أفضل قال شهر الله المحرم وعن ابن عباس وسئل عن صوم عاشوراء فقال ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام يوماً بطاب فضله على الايام الا هذا اليوم ولا تنهر الا هذا الشهر يعني رمضان وعن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة تصامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاتمركه وعن سلمة بن الأكوع قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً من أسلم ان اذن في الناس ان من كان اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وعن علقمة ان الاشعث بن قيس دخل على عبد الله وهو يطعم يوم عاشوراء فقال يا أبا عبد الرحمن ان اليوم يوم عاشوراء فقال قد كان يصام قبل ان ينزل رمضان فلما نزل رمضان ترك فان كنت مفطراً فاطعم وعن ابن عمر ان أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صامه والمسلمون قيل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوم عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه وكان ابن عمر لا يصومه الا ان يوافق صيامه وعن أبي موسى قال كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وتخصه عبيد انقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموه أنتم وعن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله

فلا يكون فيه تنصص على أمره بثلاث غسلات وعلى الاقل فهمه ابن المنبر لكن لو كان في الحديث ما يدل على ان المخلوق كان في الثوب أمكن ما قاله لكن ظاهر ان المخلوق كان في بدنه لاني ثيابه لقلوه وهو متضمن بطيب واذا كان المخلوق في البدن

أمكن ان تزول رائحته ولونه بالكلمة بغسله ثلاث مرات لان الملق الطيب بالبدن أخف من علوقه بالثوب قاله في المصابيح
(وانزع عنه الجبة واضمع في عورتك كما تصنع ١٢٤ في جحشك) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء في هذا الحديث

عليه وآله وسلم فرأى اليهود تصوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صالح نجى الله فيه
موسى وبني اسرائيل من عدوهم فصامه موسى فقال أنا أحق بعوسى منكم فصامه
وأمر بصيامه وعن معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول ان هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأفصامه فمن شاء صام ومن شاء
فلم يضره متفق على هذه الأحاديث كلها واكثرها يدل على ان صومه وجب ثم نسخ ويقال
ليجب بحال بدليل خبر معاوية وانما نسخنا كيد استصياه) قوله قد سبق انه صلى الله
عليه وآله وسلم سئل الخ هذا الحديث ذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب ما جاء في قيام
الليل من أبواب صلاة التطوع وهو للجماعة الا البخاري عن أبي هريرة وفيه دليل على
ان أفضل صيام التطوع صوم شهر المحرم ولا يعارضه حديث أنس عند الترمذي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم
رمضان لان في اسبوعه صدقة بن موسى وليس بالقوى ومما يدل على فضيلة الصيام
في المحرم ما أخرجه الترمذي عن علي عليه السلام وحسنه انه سمع رجلا يدعي ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد فقال يا رسول الله أي شهر تأمرني ان أصوم بعد شهر
رمضان فقال ان كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر الله فيه يوم نأب فيه على
قوم ويتوب فيه على قوم وقد استشكل قوم اكثر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صوم
شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه أفضل من غيره وأجيب عن ذلك بجوابين الأول
انه صلى الله عليه وآله وسلم اتفاهم فضل المحرم في آخر حياته والثاني لعله كان يعرض له
فيه سقرا أو مرض أو غيره مما قوله عن صوم عاشوراء قال في الفتح هو بالمدعى المشهور
وحكى فيه القصة وزعم ابن دريد انه اسم اسلامي وانه لا يعرف في الجاهلية وورد في ابن
دحية بان ابن الاعرابي حكى انه سمع في كلامهم خبرا رواه كذا في الفتح وبجديد عائشة
المذكور في الباب ان الجاهلية كانوا يصومونه ولكن صومهم له ليس يلزم ان يكون
مسمى عندهم بذلك الاسم قال في الفتح أيضا واختلاف أهل الشرع في تعيينه فقال الاكثر
هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشوراء المعالجة والتعظيم وهو
في الاصل صفة الليلة العاشرة لانه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد واليوم مضاف
اليه فاذا قيل يوم عاشوراء فكانه قيل يوم الليلة العاشرة لانهم لما عدوا به عن الصفة
غلبت عليه الاسمية فامتنعوا عن الموصوف فذهبوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على
اليوم العاشر وذكر أبو منصور الجواليقي انه لم يسمع قاعولا الا هذا وضاروا وساروا
وذاقوا من الضاروا ساروا والقال الزين بن المنير الاكثر على ان عاشوراء هو اليوم
العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع
فعلى الاول اليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل

فقال ما كنت صائما في جحشك
فاصنع في عورتك وهو الدال على
انه كان يعرف اعمال الحج قبل
ذلك قال ابن العربي كانوا كانوا
في الجاهلية يخلقون الثياب
ويجتنبون الطيب والاحرام
اذا حجوا وكانوا يتساهلون في
ذلك في العمرة فاخبره النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان حجرا هما
واحد وقال ابن المنير في الحاشية
قوله واصنع معناه اترك لان المراد
بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ
منه فائدة حسنة وهي ان الترك
فعل قال واما قول ابن بطلال أراد
الادعية وغيرها ما يشترك فيه
الحج والعمرة ففيه نظر
لان التروك مشتركة بخلاف
الاعمال فان في الحج أشياء زائدة
على العمرة كالوقوف وما بعده
وقال النووي كما قال ابن بطلال
وزاد ويستثنى من الاعمال
ما يختص به الحج وقال البناحي
المأمور به غير نزع الثوب وغسل
الخلوق لانه صرح لهما فلم يبق
الا القديمة كذا قال ولا وجه
لهذا الحصر بل الذي تبين من
طريق أخرى ان المأمور به
الغسل والنزع وذلك ان عند
مسلم والنسائي من طريق سفيان
عن عمرو بن دينار عن عطاء في
هذا الحديث فقال ما كنت
صائما في جحشك قال أنزع عنى هذه

الثياب وأغسل عنى هذا الخلوق فقال ما كنت صائما في جحشك فاصنع في عورتك واستدل بهذا
الحديث على ان من أصابه طيب في اجرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر الى ازالته فلا كفارة عليه وقال مالك ان طال ذلك لم يره

دم وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا وعلى أن المحرم إذا ارعاه مخيط نزع ولا يلزمه نزع ولا شقة خلافا للحنفي
والشعبي حيث قال لا يلزمه من قبل رأسه لئلا يصير مغطيا لرأسه ١٢٥ أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما روى عن علي

نحوه وكذا عن الحسن وأبي
قلاية وقد وقع عند أبي داود
إخلع عنك الجبة فلعها من قبل
رأسه وعلى أن المفتي أو الحاكم
إذا لم يعلم الحكم عسك حتى يبين
له وعلى أن بعض الأحكام ثبتت
بالوحي وإن لم يكن مما يتلى وعلى
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا
لم يحضره الوحي ورواه حديث
الباب مكينون الأشيخ البخاري
في بصري وفي سنده انقطاع إلا
أن كان صفوان حضره مراجعة
يعلى وعمر فيكون متصلا لانه
قال إن يعلى قال لعمر ولم يقل
إن يعلى أخبره أنه قال لعمر قال
الحافظ في الفتح لكن سبأني في
أبواب العمرة من وجه آخر عن
صفوان بن يحيى عن أبيه فذكر
الحديث وأخرجه أيضا في
فضائل القرآن والمغازي ومسلم
في الحج وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي (عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
ورضى عنها قالت كنت أطيّب
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لأحرامه) أي لأجل
أحرامه (حين يحرم) أي قبل
أن يحرم كما هو لفظ رواية مسلم
والترمذي لأنه لا يمكن أن يراد
بالأحرام هنا فعل الأجرام فإن
التطيب في الأحرام ممنوع بلا
شك وإنما المراد إرادة الأحرام وقد دل على ذلك رواية النسائي حين أراد الأحرام وحققة قولها كنت أطيّب تطييب بدنة
ولا يتناول ذلك تطييب ثيابه وقد دل على اختصاصه بدنة الرواية الأخرى التي فيها كنت أجبد ويص الطيب على رأسه

والمعنى وقد اتفق الشافعية على انه لا يستحب تطيب الثياب عند ارادة الاحرام وشذ المتولي في كفي قولنا يستحب له نعم في جواز خلافه والاصح الجواز ولو
 الوجوب (وله) أي تحمله من
 محظورات الاحرام بعد ان
 يرى ويحاق (قبل ان يطوف
 بالبيت) طواف الافاضة وفيه
 استحباب الطيب عند الاحرام
 وجواز استدামته بعد الاحرام
 وانه لا يضرباء لونه ورائحته
 ولما يحرم ابتداءه في الاحرام
 وهو قول الجمهور وعن مالك
 يحرم لكن لا فدية وقال محمد بن
 الحسن يكره ان يتطيب قبل
 الاحرام بما تبقى عينه بعده
 واستحباب التطيب أيضا بعد
 التحلل الاول قبل الطواف
 وادعى بعضهم ان ذلك من
 خصائصه صلى الله عليه وآله
 وسلم قاله المهلب وابن القصار
 وأبو الفرج من المالكية ورجحه
 ابن العربي وتعقب بان الخصائص
 لا تثبت بالقباس (عن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) أي يرفع صوته
 بالتلبية حال كونه (ملبدا)
 شعر رأسه بخواصمغ أبيض
 الشعر ويلتصق ببعضه ببعض
 احترازاً عن تمطعه وتقله وإنما
 يفعل ذلك من يطول مكثه في
 الاحرام واستدأ منه استحباب
 التلبيد وقد نص عليه الشافعي
 وهذا الحديث أخرجه أيضا
 في اللباس وكذا مسلم وأبو داود

عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال أذنبت قريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم
 ففعل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك انتهى قوله قرأى اليه ودصوم عاشوراء في رواية
 مسلم فوجد اليه ودصيا ما قد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه انه صلى الله عليه وآله
 وسلم حين قدومه المدينة وجد اليه ودصيا ما يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع
 الاول وأوجب بان المراد ان أول علمه بذلك وسؤاله منه كان بعد ان قدم المدينة أو يكون
 في الكلام حذف وتقدمه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فاقام الى يوم
 عاشوراء فوجد اليه ودصيا ما ويحتمل ان يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم
 عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصاف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قوله فصامه وأمر بصيامه قد استشكل رجوعه
 صلى الله عليه وآله وسلم الى اليهود في ذلك وأجاب المازري باحتمال ان يكون أوصى
 اليه بصومهم أو تواتر عند الخبر بذلك أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ثم قال ليس في
 الخبر انه ابتداء الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك
 فغاية ما في القصة انه لم يحدث له بقول اليه وتجدد حكمه ولا مخالفة بينه وبين حديث
 عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تقدم اذ لا مانع من توارد الخبرين على
 صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم ثم قاله
 كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يحب موافقة أهل الكتاب فيما بينهم
 قيل ولم يكتب عليكم صيامه الخ هذا كله من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بينه
 النسائي واسرته بل به على انه لم يكن فرضا قط كما قال المصنف قال الحافظ ولادلالة فيه
 لاحتمال ان يريد ولم يكتب عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته انه عام خمر
 بالدلالة لادالة على تقدم وجوبه ويؤيد ذلك ان معاوية انما كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السنة
 الاولى أول العام الثاني ويؤيد ذلك من مجموع الاحاديث انه كان واجبا للثبوت الامر
 بصومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكد بالنسبة العام ثم زيادته بأمر من أكل
 بالامسالك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرض عن فيه الاطفال ومقول ابن معود
 الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو بان
 فدل على ان المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق
 الاستحباب فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باقي ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى
 في عام وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال لئن بقيت لأصوم التاسع كما سباني
 وأترغيبه فيه واخبره بأنه يكفر سنة فأي تأكد أبلى من هذا (وعن ابن عباس قال
 بإصام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله

والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله (وسلم) الا من عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة) ولفظ من رواية سفيان الذي لم يذكر البخاري هذه البيداء التي يكذبون

فيما على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند مسجد ذي الحليفة
أخرجه الحميدي في مسنده وكان ابن عمر يشكر على رواية ابن عباس ١٢٧

على البدياء أهل والبيداء هذه
كما قاله أبو عبيد البكري وغيره
فوق على ذي الحليفة لمن صعد
من الوادي وعند البخاري من
طريق صالح بن كيسان عن نافع
عن ابن عمر قال أهل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حين استوت
به راحلته قائمة فهذه ثلاث
روايات ظاهرها التدافع لكن
قد أوضح هذا ابن عباس فها
رواه أبو داود والحاكم من
طريق سعيد بن جبيرة قلت لابن
عباس عجبت لاختلاف أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في اهلاله فذكر الحديث
وفيه فلما صلى بمسجد ذي الحليفة
ركعتين أو جوب من مجلسه فاهل
بالج حين فرغ منهم افسمعه منه
قوم لحفظوه ثم ركب فلما استقلت
به راحلته أهل وأدرك ذلك منه
قوم لم يشهدوا في المرة الاولى
فسمعوه حين ذلك فقاموا انما
أهل حين استقلت به راحلته
ثم مضى فلما علا شرف البيداء
أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه
فنقل كل واحد ما سمع وانما كان
اهلالا في مصلاه وائم الله ثم أهل
ثانيا وثالثا وقد اتفق فقهاء
الامصار على جواز جميع ذلك
وانما الخلاف في الافضل

وحديث الباب أخرجه مسلم
في الحج وكذا أبو داود والترمذي

انه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال فاذا كان عام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع
قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه مسلم وأبو داود
وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنى بقيت الى قابل لاصوم من التاسع
يعني يوم عاشوراء ورواه أحمد ومسلم وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليه ووصوموا قبله ليوم ما بعده يوم ما رواه أحمد رواية
أحمد هذه ضعيفة مذكورة من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده رواها عنه ابن أبي
لبلى قوله تعظمه اليهود والنصارى استشكل هذا بان التعليل بنجاة موسى وعرق
فرعون مما يدل على اختصاص ذلك بموسى واليهود وأجيب باحتمال أن يكون سبب
تعظيم النصارى أن عيسى كان يصومه وهو عالم بنسخ من شريعة موسى لأن كنهه
منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم وأكثرت
الاحكام انما لقها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد عن ابن عباس ان السفينة
استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى وشكر الله تعالى وكان ذلك موسى دون
غيره لما شاركه في الفرح باعتبار نجاةهما وغرق أعدائهما قوله صمنا اليوم التاسع
يحتمل ان المراد انه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر اما احتياط طاله واما مخالفة
اليهود والنصارى ويحتمل ان المراد أنه يقتصر على صومه واكتنه ليس في اللفظ ما يدل
على ذلك ويؤيد الاحتمال الاول قوله في آخر الحديث صوموا قبله يوما وبعده يوما
فانه صريح في مشروعية ضم اليومين الى يوم عاشوراء وقد أخرج الحديث المذكور
بمثل اللفظ الذي رواه أحمد البیهقي وذكره في التلخيص وسكت عنه وقال بعض أهل العلم
ان قوله صمنا التاسع يحتمل انه أراد نقل العاشر الى التاسع وانه أراد ان يضيفه اليه في
الصوم فلما توفي قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى والظاهر ان الاحوط
صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر فيكون صوم عاشوراء على ثلاث
مراتب الاولى صوم العاشر وحده والثانية صوم التاسع معه والثالثة صوم الحادي
عشر معهما وقد ذكر معنى هذا الكلام صاحب الفتح قوله يعني يوم عاشوراء قد تقدم
تأويل كلام ابن عباس بأن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع وتأوله النووي بأنه مأخوذ
من اظهروا الابل فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيامه رابعا وكذا باقي الايام وعلى
هذه النسبة فيكون التاسع عاشرًا قال وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان
عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم من قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري
ومالك وأبو داود حتى وخلافه قال وهـ هذا ظاهر الاحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير
أخذه من الاظهروا فبعد ان انتهى

(باب ما جاء في صوم شعبان والاشهر الحرم)

والنسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان أسامة بن زيد كان ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي رديقه وهو الذي
يركب خلف الدابة (من عرفة) موضع الوقوف (الى المزدلفة) بكسر اللام اي مع فاعل من الازدياف وهو القرب لان الحاج

إذا تفاوضوا من عرفته يردون إلى أي يقر بكون منهم أو يقدرون إليه أو يجيئونهم إليه في زلف من الليل (ثم اردف) صلى الله عليه وآله وسلم (الفضل) بن العباس بن عبد المطلب ١٢٨ (من المزدلفة إلى متى) وأضاعه الله صلى الله عليه وآله

(عن أم - أمة) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرًا تامًا إلا شعبان يصل به رمضان زواة الخمسة وإنفاذ ما به كان يصوم شهر شعبان ورمضان وعن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم أكثر من شعبان فإنه كان يصومه كله وفي لفظ ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الاقل لا بل كان يصومه كله وفي لفظ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا شهر رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صيامًا في شعبان متفق على ذلك كله حديث أم سلمة - سنة الترمذي قوله شهرًا تامًا الا شعبان وكذا قول عائشة فإنه كان يصومه كله وقولها بل كان يصومه كله ظاهره يخالف قول عائشة كان يصومه الاقل لا وقد جمع بين هذه الروايات بأن المراد بالكل والتمام الاكثر وقد نقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهران يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره قال الترمذي كان ابن المبارك يجمع بين الحديثين بذلك وحاصله أن رواية الكل والتمام مفسرة برواية الاكثر ومخصصة بهما وأن المراد بالكل الاكثر وهو محقق في الاستعمال واستبعد الطبعي قال لان لفظ كل تأكيد لا لارادة الشغل ورفع التجوز فتمت به بعض مناف له قال فيحتمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه أخرى لئلا يتوهم أنه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى ومن أمثاله طورًا فلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخص بعضا منه بصيام بعض وقال الزين بن المنير أمان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد بالإكثار وأمان يجمع بأن قولها أنه كان يصومه كله متأخر عن قولها أنه كان يصوم أكثره وإنما أخذت عن أول الأمر ثم أخبرت عن آخره ويؤيد الأول قولها ولا صام شهرًا كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان آخر جمعهما والنسائي واختاف في الحكمة في أكثره صلى الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان فتبلى كان يستعمل عن صيام الثلاثة الأيام من كل شهر أسفراً وغيره فتجتمع فيقتضي في شعبان أشار إلى ذلك ابن بطال ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان ولكن في أسناده ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان فقال شعبان له عظيم رمضان ولكن أسناده ضعيف لان فيه صدقة بن موسى وليس بالقوي وقيل الحكمة في ذلك أن نساه كن يقضي ما عليهن من رمضان في شعبان فكان يصوم معهن وقيل الحكمة أنه يتعقبه رمضان وصومه مفترض فكان يكثر من الصوم في شعبان قدر

وسلم وليست ثمانية بما تنقله في تلك الحالة من التشريع ولذا اختار أحداث الاسنان كما يختارون لتسبيح الحديث فله ابن المنبر (فكلاما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبي حتى) أي إلى أن (رمى جرة العقبة) وهي حدمي من جهة مكة من الجانب الغربي وفي الحديث جواز الارتفاع لكن إذا طاقه الدابة وان الركوب في الحج أفضل من المشي وأخرجه مسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بين الظهر والعصر يوم السبت كما شرحه الواقدي (بعد ما ترجل) أي سرح شعره (وادهن) استعمل الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن للمعجم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه وخطيته وأجمعوا على أن الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه ففرقوا بين الطبيب والزيت في هذا فقياس كون الحرم ممنوعاً عن استعمال الطبيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه (والبس ازاده ورداه هو وأصحابه فلم يشه) أحدا (عن شيء من الارية) جمع رداء (والأزير)

بضم الزاي واسكانه أجمع ازاده (تلبس المزخرفة التي تردع) أي كثر فيها الزعفران حتى ينفضه على من يلبسها قال عباس الفتح أوجه ومعنى الضم أنها ساقية أثره (على الجلد) أي تصبغه وعند البخاري عن ابن عمر مر فوجدوا

تأبوا من الثياب شيئا منه الزعفران الحديث (فأصبح) صلى الله عليه وآله وسلم (بذي الحليفة) أي وصل إليها ثم أراهم بات
 بهم أو في مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بهم ثم دعا بواقته ١٢٩ فاشعرها في صفعة سنامها الأيمن

وسالت الدم وقلدها بنعلين ثم
 (ركب راحلته حتى استوى على
 البيداء) وعند النساء أنه صلى
 الظهر ثم ركب وصعد جبل
 البيداء ثم (أهل هو وأصحابه)
 تقدم نقل الخلاف في ذلك قريبا
 وطريق الجمع بين المختلف فيه
 وهل كان صلى الله عليه وآله
 وسلم مقرا للحج أو قارئا ومتمتعا
 خلاف يأتي بحقيقة أن شاء الله
 تعالى (وقلد بدنته) بنعلين للاشعار
 بأنه هدى قال الأزهري تكون
 البدنة من الأبل والبقر والغنم
 وقال النووي هي البعير ذكرا
 كان أو أنثى وهي التي
 استكملت خمس سنين (وذلك)
 المسذكور من الركب
 والاسنواء على البيداء والاهلال
 والتقليد (لخمس بقين من
 ذي القعدة) بفتح القاف
 وكسرها أو الإشارة لوجه
 من المدينة وهو الصواب لأن
 أول ذي الحجة كان يوم الخميس
 قطع المائت وتواتر أن وقوفه
 بعرفة كان يوم الجمعة فثبت
 أول الحجة الخميس ولا يصح أن
 يكون خروجه يوم الخميس وأن
 جزم به ابن حزم بل ظاهر الخبر أن
 يكون يوم الجمعة لكن ثبت
 في الصحيحين عن أنس أنهم صلوا
 معه صلى الله عليه وآله وسلم
 الظهر بالمدينة أربعا والعصر
 بذي الحليفة ركعتين فدل على

ما يصوم في شهرين غيرهما يفوته من التطوع الذي يعتاده بسبب صوم رمضان والاولى
 أن الحكمة في ذلك غفلة الناس عنه لما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة من
 حديث أسامة قال قلت يا رسول الله ألم أرك تصوم من شهر من الشهر وما نصوم من شعبان
 قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب
 العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم وخبره من حديث عائشة عند أبي يعلى ولا تعارض
 بين ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم كل شعبان أو أكثره ووصله بـرمضان
 وبين أحاديث النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النهي عن
 صوم نصف شعبان الثاني فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحتمل النهي على من لم يدخل ذلك
 الأيام في صيام يعتاده وقد تقدم تقييد أحاديث النهي عن التقدم بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لأن يكون شيئا يصومه أحدكم (قائدة) ظاهر قوله في حديث أسامة أن
 شعبان شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان أنه يستحب صوم رجب لأن
 الظاهر أن المراد أنهم يغفلون عن تعظيم شعبان بالصوم كما يعظمون رمضان
 ورجبياه ويحتمل أن المراد غفلة من عن تعظيم شعبان بصومه كما يعظمون رجبيا
 بفخر الخصائر فيه فإنه كان يعظم بذلك عند الجاهلية ويفخرون فيه العنيرة كما
 ثبت في الحديث والظاهر الأول لأن المراد بالناس الصحابة فإن الشارع قد كان إذ ذلك
 محمدا آثار الجاهلية ولكن غايته التقرير لهم على صومه وهو لا يفيد زيادة على الجواز
 وقد ورد ما يدل على مشروعية صومه على العموم والخصوص أما العموم فالأحاديث
 الواردة في الترغيب في صوم الأشهر الحرم وهو منها بالاجماع وكذلك الأحاديث
 الواردة في مشروعية طلق الصوم وأما على الخصوص فما أخرجه الطبراني عن سعيد
 ابن أبي راشد عن فروعا بلقظ من صام يوما من رجب فكأنما صام سنة ومن صام منه
 سبعة أيام غلقت عنه أبواب جهنم ومن صام منه ثمانية أيام قحقت له ثمانية أبواب الجنة
 ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه ومن صام منه خمسة عشر يوما نادى مناد
 من السماء قد غفر لك ما مضى فانتأف العمل ومن زاد زاده الله ثم ساق حديثا طويلا
 في فضله وأخرج الخطيب عن أبي ذر من صام يوما من رجب عدل صيام شهر ربيع
 حديث سعيد بن أبي راشد وأخرج نحوه أبو نعيم وابن عساکر من حديث ابن عمر
 مرفوعا وأخرج أيضا نحوه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس مرفوعا وأخرج الخلال
 عن أبي سعيد مرفوعا رجب من شهر الحرم وأيامه مكتوبة على أبواب السماء
 السادسة فإذا صام الرجل منه يوما جدد صومه بتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم
 وقا يارب اغفر له وإذا لم يتم صومه بتقوى الله لم يستغفر له وقيل خدعتك نفسك
 وأخرج أبو الفتح بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسن مرسل أنه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي وحكي ابن السبكي عن محمد

١٧ نيل ح ان خروجه لم يكن يوم الجمعة ويحمل قوله لخمس بقين أي أن
 كان الشهر ثلاثين فاتفق أن جاء تسعا وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضى أربع ليال لا خمس ويؤيده قول

جابر بن يساف بن زى الحجة أو أربع وانما لم يقل الراوى ان يقين بحرف الشرط لان الغالب مقام الشهر وبه احتج من قال
لا حاجة للاتبان به والاخر راعى احتمال ١٣٠ النقص فقال يحتاج اليه للاحتياط (فقدم) صلى الله عليه

ابن منصور والسماعى انه قال لم يردنى استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثمانية
والاحاديث التى تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه ان عمر
كان يضرب أكف الناس فى رجب حتى يرضعوه فى الجفان ويقول كلوا فانما هو شهر
كان تعظمه الجاهلية وأخرج ايضا من حديث زيد بن اسلم قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صوم رجب فقال أين أنتم عن شعبان وأخرج عن ابن عمر ما يدل على
انه كان يكره صوم رجب ولا يخفى ان الخصوصات اذ لم تنقض للدلالة على استحباب
صومه انتهت العمومات ولم يرد ما يدل على الكراهة حتى يكون مخصصا لها وأما
حديث ابن عباس عن عبد الله بن ماجه بالفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب
ففيه ضعفان زيد بن عبد الحميد وداود بن عطاء (وعن رجل من باهله قال أتيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنا الرجل الذى أتيتك عام الاوّل فقال قمالى
أرى جسمك نادلا قال يا رسول الله ما كنت طعاما بالانهار ما كلفه الا بالليل قال من
أمرك ان تعذب نفسك قلت يا رسول الله انى أقوى قال صم شهر الصبر ويوم ما بعد قلت
انى أقوى قال صم شهر الصبر ويومين بعده قلت انى أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام
بعده وصم أشهر الحرم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وهذا القوله الحديث أخرجه
ايضا النسائى وقد اختلف فى اسم الرجل الذى من باهله فقال أبو القاسم البغوى فى معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث وقال سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم حديثه ولم يسمه وذكر فى موضع آخر هذا الحديث وكذلك قال ابن فانع فى معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث والراوى عنه مجيبة الباهلية بضم الميم وكسر الجيم
وسكون الياء آخر الحرث وبعبدها باء موحدة مفتوحة وتاء تأنيث فى رواية أبى داود
عن أبيه أو عمها بى هذا الرجل وهكذا قال أبو القاسم البغوى انها قالت حدثني أبى
أوعى وفى رواية النسائى مجيبة الباهلى عن عمه وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا
الاختلاف قال المنذرى وهو متوجه وفيه نظر لان مثل هذا الاختلاف لا ينبغي ان يعد
قادحا فى الحديث قوله صم شهر الصبر يعنى شهر رمضان قوله ويوم ما بعده الى قوله وثلاثة
أيام بعده فيه دليل على استحباب صوم يوم أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان وقد تقدم
انه يستحب صيام ستة أيام فلا منافاة لان الزيادة مقبولة قوله وصم أشهر الحرم هى شهر
العدة والحجة ومحرم ورجب وفيه دليل على مشروعية صومها أشهر محرم ورجب
فقد قدمنا ما ورد فيه ما على الخصوص وكذلك العشر الاول من شهر ذى الحجة وأما شهر
العدة وبقيّة شهر الحجة فلهذا العموم وان كان ينبغى أن لا يستكمل صوم شهر منها
ولا صوم جميعها ويدل على ذلك ما عند أبى داود من هذا الحديث بالفظ صم من الحرم
واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك

وآله وسلم (مكنة) من أعلاها
(لاربعة ليال خلون من ذى الحجة)
صبيحة يوم الاحد (فطاف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة ولم يحل)
بفتح أوله وكسر ثانيه أى لم يصبر
حلالا (من أجل بدنه) يستكون
الذال (لانه) صلى الله عليه وآله
وسلم (قلدها) فصارت هديا
ولا يجوز لصاحب الهدي ان
يتحمل حتى يبلغ الهدي محله ثم
نزل بأعلى مكة عند الجحون بفتح
الحاء المهملة وضم الجيم الجبل
المشرف على المحصب حداء
صعيد العقبة وفى المشارق
وغيرها مبرة أهل مكة على ميل
ونصف من البيت (وهو) أى
والحال انه صلى الله عليه وآله
وسلم (مهل بالحج ولم يقرب
الكعبة بعد طوافها) لانه
اشغل منعه من ذلك (حتى رجع
من عرفة وأمر أصحابه) الذين
لم يسوقوا الهدي (ان يطوفوا
بالبيت وبين الصفا والمروة ثم
يقصروا من رؤسهم) لاجل
أن يحلقوا بى (ثم يحلوا) لانهم
مقتعون ولا هدى معهم كما قال
(وذلك ان لم يكن معه بدنه قلدها
ومن كانت معه امرأته فبى له
حلال والطيب والنياب)
كسائر محرمات الاحرام حلال له
وموضع الترجمة قوله فى هذا
الحديث فلم يشه عن شئ من
الاردية والازرتلس والحديث من افراد البخارى ورواه ايضا مختصرا (عن عبد الله بن عمر

رضى الله عنه - ما ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (وسلم عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
(باب)

استوت به راحته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال (ليكن اللهم ليكن ليكن) أي يا الله أجبناك بما دعوتنا قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم

١٣١

حين أذن في الناس بالحج انتهى

*** (باب الحث على صوم الاثنين والخميس) ***

(عن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتكبر صيام الاثنين والخميس رواه الخمسة الأباة وادركه له من رواية أسامة بن زيد وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فأحب أن يعرض علي وأنا صائم رواه أحمد والترمذي ولا بن ماجه معناه ولا جد والنسائي هذا المعنى من حديث أسامة بن زيد وعن أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولد فيه وأنزل علي فيه رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وأعله ابن القطان بالراوي عنها وهو ربيعة الجرشي وانه مجهول قال الحافظ وأخطأ في ذلك فهو صحيح قال الترمذي حديث عائشة هذا حسن صحيح وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده رجل مجهول ولكنه صحيح الحديث ابن خزيمة وحديث أبي هريرة قال الترمذي حديث غريب وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكر المصنف وفي الباب عن حفصة عند أبي داود وأحاديث الباب تدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس لانهم يؤمنون تعرض فيهما الأعمال قوله فقال ذلك يوم ولد فيه وأنزل علي فيه الولادة والآنزال أنما كان في يوم الاثنين كما جاء في الأحاديث

*** (باب كراهة إفرا يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم) ***

(عن محمد بن عباد بن جعفر قال سألت جابرا أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم متفق عليه وللبخاري في رواية ان يفرد بصوم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوم يوم الجمعة الا قبله يوم أو بعده يوم رواه الجماعة الا النسائي ولمسلم ولا تلتخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الياالي ولا تلتخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم بصومه أحدكم ولا جد يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا أن تصوموا قبله أو بعده وعن جويرية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم الجمعة وهي صائمة فقال أصمت أمس قالت لا قال تصومين غدا قالت لا قال فاظري رواه أحمد والبخاري وأبو داود وهو دليل على ان التطوع لا يلزم بالشرع وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده وعن جنادة الأزدي قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة في سبعة من الأزد أنا منهم وهو يتغدى فقال هلاوا

وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وغيرهما بأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقادة وغير واحد والاسانيد اليهم قوية وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه رضى الله عنه قال لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قبل له وأذن في الناس بالحج قال رب وما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ قال فنادى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فسمعه ما بين السماء والارض ألا ترون الناس ينجون من أقصى الارض يلبون ومن طريق ابن جرير عن ابن عباس وفيه فأجابه بالتلبية من أصلاب الرجال وأرحام النساء وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج يحج من يومئذ الى أن تقوم الساعة الا من كان أجاب إبراهيم عليه السلام يومئذ زاد غيره من أبي مرة حج مرة ومن أبي مرة حج مرة ومن أبي كثر حج مرة ثم روى تميمته قال ابن المنبر في الحاشية في مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته أنما كان بأسماءهم منه سبحانه وتعالى

وقوع في المرفوع تكرير لفظة ليكن ثلاث مرات وكذا في الموقوف الآن في المرفوع الفصل بين الأولى والثانية بقوله اللهم وقد قل اتفاق الأدباء على ان التكرير اللفظي لا يتراد على ثلاث مرات (لا تترك ليكن ان الحمد) بالكسر على الاستئناف

وبالفتح على التعليل والكسر أجود عند الجمهور وحكاية الزنجشيري عن أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وابن
عبد البر عن اختيار أهل العربية ١٣٢

الى الغداة فقلنا يا رسول الله اننا صيام فقال أصمت أمس قلنا لا قال أفصومون غدا قلنا لا

قال فافطروا فأكلنا معه فلما خرج وجلس على المنبر دعا بانه من ماء فشرب وهو على

المنبر والناس يتظرون يريدون ان لا يصوم يوم الجمعة رواه أحمد

هو مثل حديث أبي هريرة المتقدم وفي اسناده الحسين بن عبد الله بن عبد الله بن عبيد الله بن

معين وضعفه الأئمة وحديث جندب بن الأزد هو مثل حديث جويرية وأخرجه أيضا

الحاكم وأخرجه أيضا النسائي بإسناد رجاله رجال الصحيح الاحذية البارق وهو مقبول

قوله قال نعم زاد مسلم وأحمد وغيرهما قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النسائي ورب

الكعبة ورواه صاحب العمدة فزاه الى مسلم قوله أن يفرد بصوم فيه دليل على أن

النهي المطلق في الرواية الاولى مقيد بالافراد لا اذا لم يفرد بالجمعة بالصوم كما يأتي في بقية

الروايات قوله الا قبله يوم أو بعده يوم أى الا أن تصوموا قبله يوماً وتصوموا بعده يوماً

وكذا وقع في رواية الاسماعيلي فقال الا أن تصوموا قبله أو بعده وفي رواية مسلم الا أن

تصوموا قبله يوماً أو بعده يوماً وهذه الروايات تعيد مطلق النهي أيضا قوله ولا تختصوا

لملة الجمعة بقيام من بين الليالي فيه دليل على عدم جواز تخصيصه بسبب ليلة الجمعة بقيام

أو صلاة من بين الليالي قال النووي في شرح مسلم وهو ذامته على كراهته قال واخرج

به العلامة على كراهة هذه الصلاة المتقدمة التي تسمى الرغائب قاتل الله واضعها

ومحترعها فانهم ابدعوا منكر من البسطة التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة

وقد صنف جماعة من الأئمة مصنقات تقيسة في تقييحها وتضليل مصليها أو مبتدعها

ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل فاعلمها أكثر من أن تحصر والله أعلم انتهى واستدل

بأحاديث الباب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام وقد حكاها ابن المنذر وابن حزم عن علي

عليه السلام وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا في العبادة وقوله

أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقال ابن المنذر ثبت النهي

عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وهذا يشعر بأنه يرى تحريمه وقال

أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بان الاجماع منع قد على تحريم صوم يوم العيد

ولو صام قبله أو بعده وذهب الجمهور الى أن النهي فيه للتزويه وقال مالك وأبو حنيفة

لا يكرهوا استدلال بحديث ابن مسعود الا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل ما كان

يفطر يوم الجمعة قال في الفتح وليس فيه حجة لانه يحتمل انه كان لا يتعمد فطره اذا وقع

في الايام التي كان يصومها ولا يصاد ذلك كراهة افراد بالصوم جمعا بين الخبرين قال

ومنهم من عد من الخصائص وليس يجيد لانهم لا تثبت بالاحتمال انتهى ويمكن أن يقال

بل دعوى اختصاص صومه به صلى الله عليه وآله وسلم جيدة لما تقرر في الاصول من أن

فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عنه من يشمله يكون مخصوصا له وحده من العموم

عبد البر عن اختيار أهل العربية

على كل حال والفتح بدل على

التعليل لكن قال في اللامح

والعدة انه اذا كسر صار لتعليل

أيضا من حيث انه اسم متناف

جوابا عن سؤال عن العلة على

ما قرر في البيان حتى ان الامام

الرازي وأتباعه جعلوا ان تعيد

التعليل أنفسهم اولئك هم مردود

(والنعمة لك) بكسر النون

الاحسان والمنة مطلقة وبالنصب

على الاظهر عطفها على الحمد

ويجوز الرفع على الابتداء والخبر

محذوف أى ان الحمد لك والنعمة

مستقرة لك (والملك) لك بالنصب

والرفع اذ التقدير والملك كذلك

(لا شريك لك) في ملكك وروى

النسائي وابن ماجه وابن حبان

في صحيحه والحاكم في مستدركه

عن أبي هريرة قال كان من

تلبية النبي صلى الله عليه وآله

وسلم ليك الله الخلق ليك وعند

الحاكم عن ابن عباس أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم وقف

بعرفات فلما قال ليك اللهم

ليك قال انما خير خير الاخرة

وعند الدارقطني في العلل عن

أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم

قال ليك جماعة فاعبدوا ورعا

وزاد مسلم في حديث الباب

فذكرها حتى قال نافذ وكان

عبد الله بن عمرو يزيد فيها ليك

اللهم ليك وسعديك والخير

في يدك والرغباء اليك والعمل ولم يذكر البخاري هذه الزيادة فهي من افراد مسلم خلافا لما توهمه

عبارة جامع الاصول والمافظ المنذري في مختصر السنن والنموذج في شرح المذهب وقوله وسعديك هو من باب ليك فيأتي فيه

ما سبق من التفتية والافراد ومعناه اسعدني اسعاد بعد اسعاد فالمصدر فيه مضاف للفاعل وان كان الاصل في معناه اسعدك
بالاجابة اسعاد بعد اسعاد على ان المصدر فيه مضاف للمفعول ١٣٣

مساعدة على طاعتك بعد
مساعدة فيكون من المضاف
للمنصوب وقوله والرجاء يفتح
الراء والماء وبضمهما مع القصر
كاعلاء والاولا بالفتح مع القصر
ومعناه الطلب والمسالمة يعني انه
تعالى هو المطلوب المسؤول منه
فبيده جميع الامور والعمل له
سبحانه لانه المستحق للعبادة
وحسنه وفيه حذف يحتمل أن
تقديره والعمل اليك أي اليك
القصد به والانتباه به اليك
تجاوزي عليه وأخرج ابن أبي
شيبه من طريق المسور بن
مخرمة قال كانت تلبية عمر
فذكر مثل المرفوع وزاد اليك
مرغوبا ومرغوبا اليك اذا
النعمة والفضل الحسن وهذا
يدل على جواز الزيادة على تلبية
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالاستحباب ولا كراهة
وهذا مذهب الائمة الاربعة لكن
قال ابن عبد البر قال مالك أكره
ان يزيد على تلبية رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وينبغي
ان يقرء ما روى هريرة ثم
يقول الموقوف على انفراد حتى
لا يختلط بالمرفوع قال الشافعي
رحمه الله فيما حكاه عنه البيهقي
في المعرفة ولا ضيق على أحمد
في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره
من تعظيم الله ودعائه مع التلبية

ونهم يختص بالامة لا يكون فعله مواضاله اذ لم يقم دليل يدل على التامى به في ذلك
الفعل لخصوصه لا مجرد ادلة التامى العامة فانها مخصصة بالنهي للامة لانه أخص منها
مطلقا ومن غرائب المقام ما احتج به بعض المالكية على عدم كراهة صوم يوم الجمعة
فقال يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده وهذا أقدم فاسد الاعتبار لانه منصوب
في مقابلة المنصوص بالصحة وأغرب من ذلك قول مالك في الموطأ لم أسمع أحدا من أهل
العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعضهم
يصومه وأراه كان يتخراه قال النووي والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت
النهي عن صوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذوره انه لم يبلغه قال الداودي من
أصحاب مالك لم يبلغ مالكا هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه وقد اختلف في سبب كراهة
افراد يوم الجمعة بالصيام على أقوال ذكرها صاحب الفتح منها المكونة على ما يدل على
ذلك رواية أحمد المذكورة في الباب واستشكل التعليل بذلك بوقوع الاذن من الشارع
بصومه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهة بالعيد لا يلزم الاستواء من كل وجه
ومن صام معه غيره انتفت عنه صورته التحريم بالصوم ومنها لا يضر عن العبادة
ورجحه النووي قال في الفتح وتعب يقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه وأجاب
النووي بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل به يوم صومه من فتور
أو وقصير حال الحافظ وفيه نظر فان الجبر لا يخصص في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الجبر
فيلزم منه جواز افراده ان عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كن
أعتق نفسه رقبة مثلا ولا فائز بذلك وأيضا فكأن النهي يختص بن يحشى عليه الضعف
لامن يتحقق منه القوة يمكن الجواب عن هذا بأن المأخذه أقيمت مقام المنفعة كما في جواز
الفطر في السفر لمن لم يشق عليه ومنها خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود
بالسبت قال في الفتح وهو منتهى تقصير ثبوت تعظيمه بغير الصيام وخوف اعتقاد وجوبه قال
في الفتح أيضا وهو منتهى تقصير بصوم الاثنين والخميس ومنها خشية ان يفرض عليهم كما
خشى صلى الله عليه وآله وسلم من قيام الليل ذلك قاله المذهب قال في الفتح وهو منتهى تقصير
باجازة صومه مع غيره وبأنه لو كان السبب ذلك لجاز صومه بعده صلى الله عليه وآله وسلم
لارتفاع الخشية ومنها مخالفة النصارى لانه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم
قال في الفتح وهو ضعيف وأقوى الأقوال وأولاه بالصواب الاول لما تقدم من حديث
أبي هريرة وقد أخرجه الحاكم أيضا أخرجه ابن أبي شيبه بإسناد حسن عن علي عليه
السلام قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه
يوم طعام وشراب وذكر (وعن عبد الله بن بسر عن أخته واسمها الصناء ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم

غير ان الاختيار عندى ان يقرء ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن
جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلبية قال والناس يزيدون هذا المعارج ونحوه من الكلام والنهي صلى

الله عليه وآله وسلم يتبع فلم يقل لهم شيئا في تاريخ مكة لا ذرق بسند معضل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انهم يقيمون الرواح سبعون نبيات ليعلمهم شئ
 منهم يونس بن متى وكان يونس يقول لبيك فزاج الكرب لبيك وكان
 ١٣٤

الاعود عنب أو لحاء شجرة فليضعه رواه الخمسة الا النسائي وعن ابن مسعود ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قلما كان يفطر يوم الجمعة رواه الخمسة الا ابا داود ويحمل هذا
 على انه كان يصومه مع غيره الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والطبراني
 والبيهقي وصححه ابن السكن قال أبو داود في السنن قال مالك هذا الحديث كذب وقد
 أعل بالاضطراب كما قال النسائي لانه روى كاذرا المصنف وروى عن عبد الله بن
 بسر وليس فيه عن أخته كما وقع لابن حبان قال الحافظ وهذه ليست بعلة فادحة فانه
 أيضا صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن أخته الصماء عن عائشة قال الحافظ
 ويحتمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخته وعند أخته بواسطة قال ولكن هذا
 التلوث في الحديث الواحد بالاسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن الرواية وفيه عن فله
 ضبطه الا أن يكون من الحفاظ الكثير بن المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون
 ذلك دالا على قلة ضبطه وليس الامر هنا كذا بل اختلاف فيه أيضا على الراوى عبد الله
 ابن بسر وقد ادعى أبو داود ان هذا الحديث منسوخ قال في التلخيص ولا يثبت روجه
 النسخ فيه ثم قال يمكن ان يكون أخذه من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب
 موافقة أهل الكتاب في أول الامر ثم في آخر الامر قال خالفوهم والنهي عن صوم يوم
 السبت يوافق الحالة الاولى وصيامه اياه يوافق الحالة الثانية وهذه صورة النسخ والله أعلم
 انتهى وقد أخرج النسائي والبيهقي وابن حبان والحاكم عن كريب بن نافع ان
 أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثوه الى أم سلمة يسألها عن الايام التي كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أكثرها صياما فقالت يوم السبت والاحد فرجعت اليهم فكانهم
 أنكروا ذلك فقاموا بأجمعهم اليها فسألوها فقالت صدق وكان يقول انهم ما يومعبد
 للمشركين فأنأريد أن أخالفهم وصحح الحاكم اسناده وصححه أيضا ابن خزيمة وروى
 الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر
 السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثاء والاربعاء والخميس وسبأني
 وقد جمع صاحب البدرا المنير بين هذه الاحاديث فقال انتهى متوجه الى الافراد والصوم
 باعتبار انضمام ما قبله أو بعده اليه ويؤيد هذا ما تقدم من اذنه صلى الله عليه وآله وسلم
 من صام الجمعة ان يصوم السبت بعدها والجمع مهما أمكن أولى من النسخ والحديث
 الثاني حسنه الترمذي وقال ابن عبد البر هو صحيح ولا مخالفة بينه وبين الاحاديث السابقة
 وانه محمول على انه كان يصله يوم الخميس وروى بسنده الى أبي هريرة انه قال من صام
 الجمعة كتب له عشرة أيام من أيام الآخرة لا يشا كاهن أيام الدنيا وروى ابن أبي شيبة
 عن ابن عباس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفطر يوم الجمعة قط وقد
 تقدم الكلام على صوم يوم الجمعة قوله أو لحاء شجرة اللحاء بكسر اللام بعدها طامه

موسى يقول لبيك أنا عبدك
 لبيك لبيك قال وتليته عيسى أنا
 عبدك وابن أمتك فبت عبدك
 قال في الفتح واستدل به أى
 حديث ابن عمر السابق المشتمل
 على الزيادة المذكورة على
 استحباب الزيادة على ما ورد عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في ذلك قال الطحاوى بعد ان
 أخرجه من حديث ابن عمر وابن
 مسعود وعائشة وجابر وعمر
 ابن معديكرب أجمع المسالون
 جميعا على هذه التلية غير ان
 قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من
 الذكر لله ما أحب وهو قول محمد
 والنورى والاوزاعى واحتجوا
 بحديث أبي هريرة يعنى الذى
 أخرجه النسائي وابن ماجه
 وصححه ابن حبان والحاكم قال
 كان من نبيه رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لبيك اله الحق
 لبيك وبزيادة ابن عمر المذكورة
 وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي
 ان يراد على ما علمه رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الناس
 كما في حديث ابن معديكرب ثم
 فعله هو ولم يقل لبيك اجلستم عما
 هو من جنس هذا بل علمهم كما
 علمهم التكبير في الصلاة فكذا
 لا ينبغي ان يتعدى في ذلك شيئا
 جماعه ثم أخرج حديث عامر

ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه انه سمع رجلا يقول لبيك ذا الملعون فقال انه لذنو المعارج وما هكذا
 كذا نبي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه نأخذ انتهى ويدل على الجواز

ما وقع عند النساء من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال كان من تلبية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فذكر
ففيه دلالة على أنه كان يلبي بغير ذلك وما تقدم عن عمرو بن عمر

١٢٥

وروى سعيد بن منصور عن طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول لبيك غفار الذنوب وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك الخ قال وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد عليهم شيئا منه ولزم تليته وأخرجه أبو داود ومن الوجه الذي أخرجه منه مسلم قال والناس يزيدون ذا المعارج وهو من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا وفي رواية البيهقي ذا المعارج وذا الفواضل وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لما دأبته هو صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم بالزيادة لكونهم لم يردوا عليهم وأقرهم عليها وهو قول الجمهور وبه صرح أشهر وحكي ابن عبد البر عن مالك الكراية انتهى واستحب الشافعية أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفراغ من التلبية وبسأل الله رضا والجنة ويعوذ به من النار واستأنسوا لذلك بما رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي من رواية صالح بن محمد بن زائدة عن عماره ابن خزيمة بن ثابت عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا فرغ من تليته سأل الله رضوانه والجنة واسعة عقاب رحمة من النار وصالح هذا ضعيف عند الجمهور وقال أحمد لا يرى به بأسا (عن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة) حين أراد حجة

قصر الشجر

(باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها)

(عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواد أحد والنسائي والترمذي وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاثني عشر والثلاثاء والاربعاء والخميس رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر فأنزل الله تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اليوم بعشرة رواد ابن ماجه والترمذي) حديث أبي ذر الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه ولفظه عند النسائي والترمذي قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان وصححه من حديث أبي هريرة رواه النسائي من حديث جرير بن ربيعة قال الحافظ واسناده صحيح ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جرير موقوفا وصحح عن أبي زرعة وقفه وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق بن مهزيان القيسي عن أبيه وأخرجه البزار من طريق ابن أبي عمير عن أبيه عن ابن عمر وحديث عائشة روى موقوفا قال في الفتح وهو أشبهه وحديث أبي ذر الاخر حسنه الترمذي وفي الباب عن ابن مسعود عند أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر وعن حنيفة عند أبي داود والنسائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى وعن عائشة غير حديث الباب عندهم مسلم قالت كان صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يبالي من أي الشهر صام وعن أبي هريرة غير حديثه الاول عند الشيخين بالنظر أو صاني خليلي بصيام ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند النسائي بلفظ كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر وسيأتي وعن قرة بن إياس المزني وأبي عقرب وعثمان بن أبي العاص أشار إلى ذلك الترمذي قوله فصم ثلاث عشرة الخ فيه دليل على استحباب صوم أيام البيض وهي الثلاثة المعينة في الحديث وقد وقع الاتفاق بين العلماء على أنه يستحب أن تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاه النووي واختافوا في تعيينها فذهب الجمهور إلى أنها ثلاث عشر ورابع عشر وخامس عشر وقبل هي

ولم كان إذا فرغ من تليته سأل الله رضوانه والجنة واسعة عقاب رحمة من النار وصالح هذا ضعيف عند الجمهور وقال أحمد لا يرى به بأسا (عن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة) حين أراد حجة

الوداع (الظهر أربعاً) أي أربع ركعات (والعصر بذى الحليفة ركعتين) قصراً (ثم بات بها) أي بذى الحليفة (حق أصح) دخل في الصباح أي صلى الظهر ١٣٦ ثم دعا بآتيته فأشعرها كما عهد مسلم (ثم ركب) أي راحلته (حق استون)

به) أي حال كونهم ملتبسة به (على البيداء) الشرف المقابل لذى الحليفة (جد الله وسبح وكبر ثم أهل بحج وعمرة) قارناً بينهما (وأهل الناس) الذين كانوا معه (بهم) اقتداءً به صلى الله عليه وآله وسلم وفي الصحيحين عن جابر أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو وأصحابه بالحج وفيه ما عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبى بالحج وحده ولم يلبى لفظاً أهلب بالحج مفرداً وعند الشيخين عن ابن عمر أنه كان مقبلاً وفيه ما أبيض عن عائشة رضي الله عنها قالت فتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج وتبع الناس معه قال النووي في المجموع والصواب الذي نعتقه أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فصار قارناً ثم روى أنه كان مفرداً وهم الأكثرون اعقدوا أول الأحرار ومن روى أنه كان قارناً عده آخره ومن روى أنه كان مقبلاً أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع بالالتذاذ وقد اتفق بأن كفاه عن النسكين فعل واحد ولم يحتج إلى أفراد كل واحد بعمل انتهى قال الحافظ في الفتح وهذا المعتمد في الجمع بين مختلف الروايات (فلما قدمنا) مكة (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (فلما) من أحرارهم وانما أمرهم بالفسخ وهم قارئون لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج ممنكرة كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالتعال من جههم والانقضاء

الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وحديث أبي ذر المذكور في الباب وما ذكرنا من الأحاديث الواردة في معناه بر ذلك قوله ثلاث من كل شهر الخ اختلفوا في تعيين هذه الثلاثة الأيام المستحبة من كل شهر فقصرها عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو ذر وغيرهم من الصحابة وجاعة من التابعين وأصحاب الشافعي بأيام البيض وبشكل على هذا قول عائشة المتقدم لا يبالى من أي الشهر صام وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلل كان يعرض له ما يشاء من راحة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل والذي أمر به قد أخبر به أمته ووصاهم به وعينه لهم فيعمل مطابق الثلاث على الثلاث المقيمة بالأيام المعينة واختار النخعي وآخرون أنه آخر الشهر واختار الحسن البصري وجاعة أنهم من أوله واختارت عائشة وآخرون صيام السبت والاحد والاثنين من عدة شهر ثم الثلاثاء والاربعاء والخميس من الشهر الذي بعده للحديث المذكور في الباب عنها وقال البيهقي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يبالى من أي الشهر صام كما في حديث عائشة قال فكل من رآه فعل نوعاً ذكره وعائشة رأت جميع ذلك فاطلقت وقال الروائي صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فان اتفقت أيام البيض كان أحب وفي حديث رفعه ابن عمر أول اثنين في الشهر وخميس بعده وروى عن مالك أنه يكره تعيين الثلاث قال في الفتح وفي كلام غير واحد من العلماء أن استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر انتهى وهذا هو الحق لأن محل المطلق على المقيده منامة معذور وكذلك استحباب السبت والاحد والاثنين من شهر والثلاثاء والاربعاء والخميس من شهر غير استحباب ثلاثة أيام من كل شهر وقد حكى الحافظ في الفتح في تعيين الثلاثة الأيام المطلقة عشرة أقوال وقد ذكرنا أكثرها والحق أنها تبقى على إطلاقها فيكون الصائم مخيراً في أي وقت صامها فقد فعل المشروع لكن لا يفعله في أيام البيض فالخاتمة من أحاديث الباب استحباب صيام تسعة أيام من كل شهر ثلاثة مطابقة وأيام البيض والسبت والاحد والاثنين في شهر والثلاثاء والاربعاء والخميس في شهر قوله فذلك صيام الدهر وذلك لأن الجسنة بعشرة أمثالها فبمعدل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله فيكون كمن صام الدهر

• (باب صيام يوم وفطر يوم وكرامة صوم الدهر) •

(عن عبد الله بن عمرو) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت أنى أقوى من ذلك فلم يزل يرفعي حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً فانه أفضل الصيام وهو صوم أخي داود عليه السلام وعن عبد الله بن عمر وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام إلا بدعته فليعلمها وعن أبي قتادة قال قيل يا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (فلما) من أحرارهم وانما أمرهم بالفسخ وهم قارئون لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج ممنكرة كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالتعال من جههم والانقضاء

الى العمرة فحققة المخالفتهم ونصير يحايجوا والاعتبار في تلك الاشهر وهذا خاص بذلك السنة عند الجمهور خلافا لاجل
(حتى كان يوم التروية) وهو ثامن الحجة سمي به لانهم كانوا ١٣٧ يرون دوابهم بالماء فيه ويحملونه الى

كيف بن صام الدهر قال لا صام ولا افطر ولم يصم ولم يفطر رواه الجماعة الا البخاري
وابن ماجه وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيعت
عليه جهنم هكذا وقبض كفره واه أحمد ويحمل هذا على من صام الايام المنهية عنها
حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة ولفظ ابن
حبان ضيعت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين وأخرجه أيضا البزار والطبراني قال
في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن عبد الله بن النخعي عند أحمد وابن
حبان بلفظ من صام الايام فلا صام ولا افطر وعن عمران بن حصين أشار اليه الترمذي
قوله فانه أفضل الصيام مقتضاه ان الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأقي البحث
عن ذلك قوله لا صام من صام الايام استدلل بذلك على كراهية صوم الدهر قال ابن التين
استدل على الكراهة من وجوه منه صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة وأمره بأن
يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الايام وقيل معنى قوله لا صام
الغنى أي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى ويدل على ذلك ما عند مسلم من حديث
أبي قتادة بلفظ ما صام وما افطر وما عند الترمذي بلفظ لم يصم ولم يفطر قال في الفتح
أي لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ولم يفطر لانه أمسك والى كراهية صوم الدهر مطاقا
ذهب اسحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وقال ابن حزم يحرم ويدل للتحريم
حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من الوعيد الشديد وذهب الجمهور كما في
الفتح الى استحباب صومه وأجابوا عن حديث ابن عمر وحديث أبي قتادة بأنه محمول
على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يفوت حقا قالوا ولذلك لم يمه صلى الله عليه وآله
وسلم حزمة بن عمرو والسلمي وقد قال له يارسول الله اني أسرد الصوم ويحجب من هذا بان سرد
الصوم لا يستلزم صوم الدهر بل المراد انه كان كثير الصوم كما وقع ذلك في رواية
الجماعة المتقدمة في باب الفطر والصوم في السفر ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحمد
من حديث اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسرد الصوم مع ما ثبت انه لم يصم
شهرًا كاملاً الا رمضان وأجابوا عن حديث أبي موسى بحمله على من صامه جميعاً ولم
يفطر في الايام المنهية عنها كالعديد من أيام التشريق وهذا هو اختيار ابن المنذر
وطائفة وأجيب عنه بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا صام ولا افطر ان سأل عنه
صوم الدهر ان معناه انه لا أجر له ولا اثم عليه ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه
اثم بصومه بالاجماع وحكي الاثر من مسدد انه قال معنى حديث أبي موسى ضيعت
عليه جهنم فلا يذنبها وحكي مثله ابن خزيمة عن المزني ورجحه الغزالي والمجيب الى هذا
التأويل ان من ازداد الله عملاً صالحاً ازداد عنه درجة وكرامة قال في الفتح وتعقب بان
ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقرباً بل رب عمل صالح اذا ازداد

عرفات (أهلها بالجمع) من مكة
(قال) أنس (وفخر النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) بمكة
(بدنات بيده) حال كونهن
(قياماً) أي قائمات وهن المهداة
الى مكة (وذبح رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بالمدينة)
يوم عيود الاضحية (كبشين
أطيين) وهو الايض الذي
يخالطه سواد وهذا الحديث
أخرجه أيضاً في الحج والجهاد
وأبو داود وبعضه في الاضحية
وبعضه في الحج (عن ابن عمر
رضي الله عنهم انه كان بابي)
بعد أن يركب راحلته (من ذى
الحليفة) ولا يقطع تلبيته (فاذا بلغ
الحرم) أي دخل في أرض أدنى
الحرم (أمسك) عن التلبية أو
المراد بالحرم المصد وبالأصل
عن التلبية التشاغل بغيره شامناً
الطواف وغيره وروى ابن
خزيمة في صحيحه من طريق عطاء
قال كان ابن عمر يدع التلبية
اذا دخل الحرم ويراجعها بعد
ما يقضى طوافه بين الصفا
والمروة فالاولى ان المراد اذا
دخل الحرم كما في رواية اسمعيل
ابن عتبة لقوله بعد (حتى اذا جاء
ذاطوى) في القاموس بتثنية
الطاء مقصوراً منقوفاً وقال
الكرمانى الفتح أقصع وهو واد
معروف بقرب مكة في صوب
طريق العمرة ومساجد عائشة ويعرف اليوم بميم الزاهر فجعل غاية

الرافعي ولذلك نقول المعقر يقطعها اذا افتتح الطراف وفي الصحيحين عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى منى قال يابى المعقر حتى يستلم الحجر وعنده المال كفة خلاف هل يقطع النابضة حين يتسدى الطواف أو اذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة وشهره ابن بشير (بات به) اي بنى طوى (حتى يصح) اي الى ان يدخل في الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اغتسل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فعل ذلك) المذكور من البيوتنة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (اموسى) عليه السلام (فكانا ننظر اليه) روي بحقيقة بان يجعل الله لروحه مثالا يرى في البقطة كما يرى في النجوم كليله الاسراء والانباء احبنا عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما في قبره بصلى كما رواه مسلم عن أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك في المنام وبذلك صرح موسى بن عتبة في روايته عن نافع ورؤيا الانبياء حتى روي قال في الفتح وهو المعتمد على ما فيه من ان الله تعالى له حالة موسى التي كان عليها في الحياة وكيف يحج ويابى أو انه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به قال كانا ننظر اليه (اذ انحدروا في الوادي) وادي الازرق (يابى) واسلم عنه بلقط كانا ننظر الى موسى ها باطن النية واضعها الصبيح في أذنيه ما راها

منه ازداد بعد كماله في الاوقات المبكر وهه انتهى وأيضا لو كان المراد ما ذكره اقبال ضيق عنه واستدلوا على استحباب ما وقع في بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو بلفظ فان الحسنة بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وبما تقدم في حديث من صام رمضان واتبعه ستان شوال فكأنما صام الدهر وبما تقدم في صيام أيام البيض انه مثل صوم الدهر قالوا والمشببه أفضل من المشبه فكان صيام الدهر أفضل من هذه المشبهات فيكون مستحباً وهو المطلوب قال الحافظ وتعقب بان التشبيه في الامر المقدر لا يقتضي جواز المشبه به فضلا عن استحبابه وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوما ومن المعلوم ان المكاف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلف المجوزون لصيام الدهر هل هو الأفضل أو صيام يوم وافطار يوم فذهب جماعة منهم الى أن صوم الدهر أفضل واستدلوا على ذلك بانه أكثر عسلا فيكون أكثر أجرا وتعقبه ابن دقيق العيد بان زيادة الاجر بزيادة العمل ههنا معارضة باقتضاء العادة التقصير في حقوق أخرى فالاولى التفويض الى حكم الشارع وقد حكم بان صوم يوم وافطار يوم أفضل الصيام هذا معنى كلامه وما يرشد الى أن صوم الدهر من جملة الصيام المفضل عليه صوم يوم وافطار يوم ان ابن عمر يطلب ان يصوم زيادة على ذلك المقدار فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه أفضل الصيام

(باب نطق المسافر والغاوى بالصوم)

(عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر رواه النسائي) وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام يوما في سبيل الله بعد الله وجهه عن الناربين بن زيار رواه الجماعة الا بأدود الحديث الاول في اسناده يعقوب بن عبد الله القمي وبعقر بن أبي المغيرة القمي وفيه مقال وفيه دليل على استحباب صيام أيام البيض في السفر والحق به صوم سائر التطرعات المرغب فيها والحديث الثاني يدل على استحباب صوم المجاهد لان المراد بقوله في سبيل الله الجهاد قال النووي وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يفوت به حق ولا يحتمل قتاله ولا غيره من مهمات غزوه ومعناه المباحة عن الذار والمعاقة منها من سبعين سنة

(باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشروع)

(عن أبي جحيفة قال آخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى ام الدرداء متبذلة فقال لها ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة

عليه وآله وسلم من جمع الى منى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يابى المعقر حتى يستلم الحجر وعنده المال كفة خلاف هل يقطع النابضة حين يتسدى الطواف أو اذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة وشهره ابن بشير (بات به) اي بنى طوى (حتى يصح) اي الى ان يدخل في الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اغتسل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فعل ذلك) المذكور من البيوتنة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (اموسى) عليه السلام (فكانا ننظر اليه) روي بحقيقة بان يجعل الله لروحه مثالا يرى في البقطة كما يرى في النجوم كليله الاسراء والانباء احبنا عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما في قبره بصلى كما رواه مسلم عن أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك في المنام وبذلك صرح موسى بن عتبة في روايته عن نافع ورؤيا الانبياء حتى روي قال في الفتح وهو المعتمد على ما فيه من ان الله تعالى له حالة موسى التي كان عليها في الحياة وكيف يحج ويابى أو انه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به قال كانا ننظر اليه (اذ انحدروا في الوادي) وادي الازرق (يابى) واسلم عنه بلقط كانا ننظر الى موسى ها باطن النية واضعها الصبيح في أذنيه ما راها

الحياة وكيف يحج ويابى أو انه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به قال كانا ننظر اليه (اذ انحدروا في الوادي) وادي الازرق (يابى) واسلم عنه بلقط كانا ننظر الى موسى ها باطن النية واضعها الصبيح في أذنيه ما راها

الوادى ولجؤا الى الله تعالى بالتمية فاهلها مبرواى الا زرقوا في الحديث ان التمية في بطون الاودية من سقى المسلمين
وانهاتما كدعندا الهبوط كاتما كدعندا الصعود ١٣٩ وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في اللباس

حاجة في الدنيا جاءه أبو الدرداء فنه منع له طعاما فقال كل فإى صائم فقال ما أباك كل حتى
تا كل فإى كل فإى كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال ثم فإى ثم ذهب يقوم فقال ثم فإى
كان من آخر الليل قال سلمان قم الآن فصلية فقال له سلمان ان لربك عليك حقا ولله منك
عليك حقا ولا هلك عليك حقا فأعط كل ذى حق حقه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان رواه البخارى والترمذى
وصححه قوله مبتذلة بفتح المثناة الفوقية والموحدة بعدها وتشد ليد الذا المجهمة
المكسورة أى لابس ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذا وهى المهنة وزنا ومعنى
والراد انها تاركة للباس ثياب الزينة وفى رواية للكشميين مبتذلة بتقديم الموحدة
وتخفيف الذا المجهمة والمعنى واحد قوله ليلت له حاجة فى الدنيا زاد ابن خزيمة يصوم
أنهارو يقوم الليل قوله فقال كل القائل أبو الدرداء على ظاهره هذه الرواية وهى انظر
الترمذى ولفظ البخارى فقال كل قال فإى صائم فيكون القائل سلمان قوله فقال ما أنا
بأكل حتى تأكل فى رواية البراءة فقال أقسمت عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة
والدارقطنى والطبرانى وابن حبان قوله فلما كان من آخر الليل فى رواية ابن خزيمة فلما
كان عند المبحر وعند الترمذى فلما كان عند الصبح والدارقطنى فلما كان فى وجه الصبح
قوله ولا هلك عليك حقا زاد الترمذى وابن خزيمة ولصيفك عليك حقا وزاد الدارقطنى
فصم وأفطر وصل ونم واثأ هلك قوله صدق سلمان فيه دليل على مشروعية النصح
للمسلم وتنبه من غفل وفضل قيام آخر الليل وثبوت حق المرأة على الزوج فى حسن
العشرة وجواز النهى عن المستحبات اذا خشى ان ذلك يفضى الى السأمة والملل
وتفويت الحقوق المطلوبة وكرهه الخلل على النفس فى العبادة وجواز الفطر من صوم
التطوع وسياق الكلام عليه (وعن أم هانئ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

دخل عليه افدعا بشرب فتمرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله اما انى كنت صائمة
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصائم المتطوع أمر بنفسه ان شاء صام وار
شاء أفطر رواه أحمد والترمذى وفى رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب
شربا فناولها لتشرب فقالت انى صائمة وليكنى كرهت ان أردسؤرك فقال يعنى ان كان
فصام من رمضان فاقضى يوم ما كانه وان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى
رواه أحمد وأبو داود وجماعة وعن عائشة قالت اهدى لحفصة طعاما وكأ صائمتين فأفطرا ثم
دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله انا اهديت لاهدية واشتهيتها
فأفطرا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليك صوما ما كانه يوم ما آخر رواه

وفى أحاديث الانبياء ومسلم فى
الايمن (عن أبي موسى رضى
الله عنه قال بعثنى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الى نوى باليمن)
فى العاشرة من الهجرة قبل حجة
الوداع (بجنت وهو بالمطاع)
اى بطحاء مكة زاد فى رواية ودو
منج أى نازل بها (فقال بما
أهلات قلت أهلات) وفى رواية
قلت لبيك باهلال (كاهلال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال (أحسنفت هل معك من هدى
قلت لا فأمرنى فطنت بالبيت
وبالصفا والمروة ثم أمرنى
فأحلت) من أحرأى (فأيت
امرأة من قومي) لم تسم المرأة
اكن فى أبواب العمرة انها المرأة
مر قيس ويحتمل ان تكون
شحر ماله (فشطتني) اى سرحته
بالمشط (أو غسلت رأى) ولم
يذكر الحلق اما لكونه مع لوما
عندهم أو لادخله فى أمره
بالاحلال (فقدم) اى جاء (عمر)
ابن الخطاب (رضى الله عنه)
اى زمان خلافته لافى حجة
الوداع كابين فى مسلم واختصره
البخارى وانظر مسلم ثم أتيت
امرأة من قيس فقلت رأى ثم
أهلات بالحج فكنت أفى به
الناس حتى كان فى خلافه عمر
رضى الله عنه فقال لرجل يا أبا
موسى أو يا عبد الله بن قيس

رويد بعض قبيال فانك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى نفسك بعدك فقال يا أيها الناس من كذا أفتيناه قبيال فليتدفان
أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوا به قال فقدم عمر فذكر ذلك له (فقال ان ناخذ بكتاب الله فانه يا امرأنا القام) أى يا تمام أفعالهما

بعد الشروع فيهما (قال تعالى وأمر الحج والعمره لله) وقيل انما هما الاحرام بهما من دورته اهل وهو مروي عن علي وابن عباس وسعيد بن جبيرة وطاوس ١٤٠ وعند عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب ان بشرى كل واحد

منهما من الاخر واربع عتري غير أشهر الحج ان الله تعالى يقول الحج أشهر مكمات (وان أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنه لم يحل) من احرامه (حتى تحرم الهدى) بقى وظاهر كلام عمر هذا انكار فسخ الحج الى انعمرة وأن نهيهم عن التمتع هو من باب ترك الاولى لانه منع ذلك منع تحريم وابطال قاله صياض وقال النووي والمختار انه ينهى عن المنفعة المعروفة التي هي الاعتماد في أشهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التنزيه للترغيب في الافراد ثم انعقد الاجماع على جواز التمتع من غير كراهة وبقي الخلاف في الفضل وانما أمر اباموسى بالاحلال لانه ليس معه هدى بخلاف على حيث أمره بالبقاء لان معه الهدى مع انه ما أحرمه كاحرامه لكن أمر اباموسى بالاحلال تشبيها بنفسه لولم يكن معه هدى وأمره بان يشبهه في الحالة الراهنه وفي الحديث صحة الاحرام المعلق وهو موضع الترجمة وبه أخذ الشافعية وأهل الحديث ومحمل ذلك ما اذا كان الوقت قابلا لبايعه على ان الحج لا يعمد في غير أشهره (عن عائشة رضي الله عنها حديثها في الحج قد تقدم) فريتا وقالت

أبو داود وهذا أمر نذير بديله قوله لا عليكما حديث أم هانئ أخرجه أيضا الدارقطني والطبراني والبيهقي وفي اسناده سمك وقد اختلف عليه وفيه وقال النسائي سمك ليس يعقد عليه اذا انفرد وقال البيهقي في اسناده مقال وكذلك قال الترمذي وفي اسناده أيضا هرون بن أم هانئ قال ابن القطان لا يعرف وفي اسناده أيضا يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدى يثبت حديثه وقال الذهبي صدوق ردى الحفظ وقد غلط سمك في هذا الحديث فقال في بعض الروايات ان ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يتصور ان تكون صائفة قضاء او تطوعا وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده زميل قال النسائي ليس بالنهزم وروى قال البخاري لا يعرف زميل سمع من عروة ولا يزيد يعني يزيد بن الهادي سمع من زميل ولا تقوم به الجنة وقال الخطابي اسناده ضعيف وزميل مجهول واخرج الحديث الترمذي بالحفظ اقصا وما آخر مكانه وقال رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الاخير عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا يعني مرفوعا ورواه مالك بن انس ومعه سمر وعبد الله بن عمر وزيد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرفوعا لا ولم يذكر رافيه عروة وهذا أصح لانه روى عن ابن جريح قال سألت الزهري قلت له أحدك عروة عن عائشة قال لم اسمع من عروة في هذا شيئا ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من نام عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عيينة في روايته شئ الزهري عنه هو عن عروة فقال لا وقال الخلال اتفق الثقات على ارساله وتوارد الحفاظ على الخطأ بضعه وضعفه أحمد والبخاري والنسائي بجهل الترمذي وفي الباب عن عائشة غير الحديث المذكور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليهم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقدمت له حبسا فقال لقد أصبحت صائفا فاكل منه وقد تقدم في باب وجوب النية وزاد النسائي نأكل وقال أموم يوم ما مكانه قال النسائي هي خطايعني الزيادة ونسب الدارقطني الوهم فيها الى محمد بن عمر والباهي ولكن رواها النسائي من غير طريقته وكذا الشافعي وفي الباب أيضا عن أبي سعيد عند البيهقي باسناد قال الحافظ حين قال منعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فلما وضع قال رجل أنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاك أخوك وتكاف لك أظرف فيه مكانه ان شئت والاحاديث لمذ كورة في الباب تدل على أنه يجوز ان صام تطوعا ان يفطر لاسيما اذا كان في دعوة الى طعام أحد من المسلمين ويدل على أنه يستحب للمطوع القضاء لذلك اليوم وقد ذهب الى ذلك الجمهور من أهل العلم وحكى الترمذي عن قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم رأوا عليه القضاء اذا أفطر قال وهو قول مالك بن انس واستدلوا بحديث عائشة المذكور ووجدت أبي سعيد في الباب وأجيب عن ذلك بما في حديث أم هانئ من

الفتوى في هذه الرواية خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أشهر الحج) أجمع العلماء على ان المراتب الثلاثة اولها اول سؤال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكالها وهو قول مالك ورواية عن الشافعي أشهر ان وبعض

الثالث وهو قول الباقيين ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذي الحجة وهل يدخل يوم
الغدير أولا قال أبو حنيفة وأحمد بن محمد وقال الشافعي في المصحح عنه لا ١٤١ ثم اختلف العلماء في اعتبار هذه

الاشهر هل هو على الشرط أو
الاستصحاب فقال ابن عمر وابن
عباس وجابر وغيرهم من الصحابة
والتابعين هو شرط فلا يصح
الاحرام بالحج الا فيها وهو قول
اشافعي (وله الى الحج وحرم
الحج) بضم الحاء والراء أى أزمته
وامكنته وحالته ولا زركنى
كعباض حرم بفتح الراء جمع
حرمة أى ممنوعات الحج ومحرماته
وهذا موضع الترجمة فانه يدل
على انه كان شهورا عندهم
مع لوما (فترانا بسرف) غير
منصرف للعلمية والتأنيث اسم
بنوعه على عشرة أميال من مكة
(قات) عائشة (تخرج) صلى
الله عليه وآله وسلم من قبله
التي ضربت له (الى أصحابه فقال)

لهم (من لم يكن منكم معه هدى
فأحب ان يجعلها) أى يجتبه
(عرة فليقل) أى العمرة (ومن
كان معه الهدى فلا) يجعلها
حجرا واسلم قالت قدم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
لاربعة مضين من ذي الحجة أو
خمس فدخل على وهو غضبان
فقلت من أغضبك أدخله الله
النار قال أو ما شعرت انى أهرت
الناس بأمر فاذا هم يترددون
وفى حديث جابر عند البخاري
فقال لهم ادخلوا من أحرامكم
واجعلوا التي قدمتم سامية

التخفيف فيجمع بينه وبين حديث عائشة وأبي سعيد يجعل القضاء على الذنب ويدل على
جواز الاضطرار وعدم وجوب القضاء حديث أبي حنيفة المتقدم لان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم يقرر ذلك ولم يبين لابي الدرداء وجوب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت
الحاجة لا يجوز قال ابن المنير ليس فى تحريم الاكل فى صوم النفل من غير عذر الا الادلة
العامّة كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان
وقال ابن عبد البر من احتج فى هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل باقوال أهل
العلم فان الاكثر على ان المراد بذلك انتهى عن الزيادة كانه قال لا تبطلوا أعمالكم بالزيادة
بل اخلصوها لله وقال آخرون لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك
النهى عن ابطال ما لم يفرض الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرا وغيره لا يمنع عامته
الاضطرار لا يمنع الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى ولا يخفى ان
الاية عامة والاعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب كما نقرر فى الاصول فالصواب
ما قال ابن المنير قوله لا عليك كانه دليل على انه يجوز لمن كان صائما عن قضاءه ان يفطر ولا
أنه عليه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هل الصوم قضاء أو نطوع ويزيد
ذلك قوله فى حديث أم هانئ ان كان قضاء من رمضان فاقضى يوما مكانه قوله يعنى هذه
الالفة ليست فى متن الحديث

(باب ما جاء فى استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقدم من أحدكم رمضان
بصوم يوم أو يومين الا ان يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه رواء الجماعة * وعن
معاوية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان
الصيام يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فى شاء فليمتددم ومن شاء فليمتأخر رواء ابن
ماجه ويحمل هذا على التقدم بأكثر من يومين * وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من شهر هذا الشهر شيئا قال لا فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فاذا أفطرت رمضان نصم يومين مكانه متفق عليه وفى رواية لهم من
سر رشبان وبجاء هذا على ان الرجل كانت له عادة بصيام شهر رالشهر أو قد قدره
حديث معاوية فى اسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى ابن أمية وفيه
مقال والهيثم بن جند وفيه أيضا مقال قوله لا يتقدم من أحدكم الحج قال العلماء معنى
الحديث لا يتقدموا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذى لما أخرج
هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا ان يتجهل الرجل بصيام قبل دخول
رمضان يعنى رمضان انتهى وانما أفتر على يوم أو يومين لانه الغالب فى نية صوم ذلك

فقالوا كيف تجعله مائة وقد سمينا الحج فقال افعلوا ما أقول لكم فلو لا أنى سقت الهدى افعلت مثل الذى أمرتكم
ولاكن لا يحل منى حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا قال النووى هذا صريح فى انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بنفسه الحج

الى العمرة امر عزيمة وتحتجيم بخلاف قوله من لم يكن معه هدى فأحب أن يجهلها امره فليفعل قال العلماء خيرهم أولابن الفضل
وله ملة ملاطمة لهم وايضا بالعمرة في أشهر الحج ١٤٢ لانهم كانوا رواتج الفجور ثم حتم عليهم بعد

ذلك الفسخ وأمرهم أمر عزيمة
فالزمهم إياه وكه تركه في قبول ذلك ثم قبلوه وفعلوه إلا من كان معه هدى (قالت عائشة رضي الله عنها) فلا تأخذ بها والتارك لها) أي للعمرة (من أصحابه قالت فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ورجال من أصحابه فكانوا أهل قوة وكان معهم الهدى فلم يقدر وأعلى العمرة وذكر باقي الحديث وفيه التحديث والعنفسة والسمع والقول ورواته الاخوان بصريان والآخران مديان وأخرجه مسلم في الحج وكذا النسائي (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها في رواية قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أشهر الحج (ولأخرى) لأنه لا تظن (فلما قدمنا) مكة (نطوقنا بالبيت) نعى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه غير هذا الا أنهم لم يقطعوا بالبيت ذلك الوقت لاجل حضيضها وهذا من العام الذي أريد به الخاص (فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساق الهدى ان يحل) من الحج بعمل العمرة وهذا هو فسخ الحج المترجم به وسبق انه أمرهم بسرف فإشائي تكرار للأول

وقد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من أول السادس عشر من شعبان واستدلوا بحديث العلامة ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن فروع اذا انصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الروياني من الشافعية يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد في النهي عنه وقد قال أحد رواة ابن معين انه منكرو وقد استدل البيهقي على ضعفه بحديث الباب وكذا صنع قبله الطحاوي واستظهر بحديث أنس من فروع أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن اسناده ضعيف كما تقدم واستظهر أيضا بحديث عمر ابن حصين المذكور في الباب اقوله فيه من سر شعبان والسر بفتح السين المهملة ويجوز كسرها وضماها ويقال أيضا سرار بفتح أوله وكسرها ورجح الفراء الفتح وهو من الاستسار قال أبو عبيدة والجمهور والمراد بالسر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستسار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ان سرره أوله ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجهر وروى قبل السر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم بوجه بان السر جمع سرقة سره الشيء وسطه ويؤيده النذب الى صيام البيض وهي وسط وان لم يرد في صيام آخر الشهر ندب بل ورد فيه نهى خاص بآخر شعبان لمن صامه لاجل رمضان ورجحه النووي بان مسلما أفرد الرواية التي فيها سره هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحضيض على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم وقد قال الخطابي ان بعض أهل العلم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن سؤاله عن ذلك سؤال زجر وانكار لانه قد نهى ان يستقبل الشهر يوم أو يومين وتعتق بانه لو أنكر ذلك لم يأمره بقبضه وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أو جها على نفسه فذلك أمر بالوفاء وان يقضى ذلك في شوال وقال آخر ون فيه دليل على ان النهي عن تقدم رمضان يوم أو يومين إنما هو لمن يقصده التحري لاجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي وهو خلاف ظاهر حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وقال القرطبي الجمع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحل الأمر على من له عادة وهذا هو الظاهر وقد استثنى من له عادة في حديث النهي بقوله الآن يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه فلا يجوز الصوم النفل المطلق الذي لم تجز به عادة وكذلك يحمل حديث معاوية المذكور في الباب بعد ثبوته على من كان معتادا للصوم في ذلك الوقت وأما قول المصنف انه يحمل على التقدم باكثر من يومين فغير ظاهر لان حديث العلامة ابن عبد الرحمن المتقدم يدل على المنع من صوم النصف الآخر من شعبان وقد جمع الطحاوي بين حديث النهي وحديث العلامة بان حديث العلامة محمول على من يصومه

وتأكيده فلا منافاة بينهما وما يحمل مضموفا من الاحلال (حل) بعمل العمرة من لم يكن ساق الهدى وهذا هو فسخ الحج المترجم به وجوزة أحدو أهل الظاهر وقواه ابن القيم في الهدى وخمسة الاثمة الثلاثة

والجمهور بالحكمة في تلك السنة (ونسأوه) صلى الله عليه وآله وسلم (لم يسقن) الهدى (فاحلان) وعائشة ممنين لكن منعهما من التحلل كونهما حاضرت ليلة دخولهما مكة وكانت محرمة ١٤٣ بعمرة وأدخلت عليهما الحج فصارت قارنة

(قالت صفية) بنت حسي أم المؤمنين رضي الله عنها (ما رأني) أي ما أظن نفسي (الاحاسنهم) أي القوم عن المسير إلى المدينة لاني حضرت ولم أطف بالبيت فاعلمهم بسببي يتوقفون إلى زمان طوافي بعد الطهارة واسناد

الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان قال في الفتح وهو جمع حسن وقد اختلف في الحكمة في النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين فقبيل هي التقوى بالقطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط وفيه نظر لان مقتضى الحديث انه لو تقدمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أيام جاز وقيل الحكمة خشية اختلاط النفل بالقرض وفيه نظر لانه يجوز ان له عادة كما تقدم وقيل لان الحكم معاقبة بالروية فن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم قال في الفتح وهذا هو المعتمد ولا يرد عليه صوم من اعتاد ذلك لانه قد اذن له فيه وليس من الاستقبال في شيء ويلحق به القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والنذر بالادلة القاطعة على وجوب الوفاء به ما فلا يطل القطعي بالظني وفي حديث أبي هريرة بيان معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الماضي صوموا الرؤيته فان اللام فيه للتأقبت لالة لعل قال ابن دقيق العيد ومع كونها محمولة على التأقبت فلا بد من ارتكاب مجاز لان وقت الروية وهي الليل لا يكون محل الصوم وتعقبه النكاحي بان المراد بقوله صوموا انو والصيام والليل كله ظرف للنية قال الحافظ فوقع في المجاز الذي فزمنه لان النواهي ليس صائغ حقيقة بدليل انه يجوز له الاكل والشرب بعد النية ان يطلع الفجر

(باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق)

(عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر متفق عليه) وفي لفظ لاجد والبخاري لا صوم في يومين * واسلم لا يصح الصيام في يومين) وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحو حديث الباب وهي في صحيح البخاري ومسلم وتقرئ به مسلم من حديث عائشة قال النووي في شرح صحيح مسلم وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامهما عن ظهر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ولونذر صومهما مائة مائة العيدين ما قال الشافعي والجمهور لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤه ما وقال أبو حنيفة ينعقد ويلزمه قضاؤه ما قال فان صامهما أجزأه وخالف الناس كاهم في ذلك انتهى وبمثل قول أبي حنيفة قال المؤيد بالله والامام يحيى وقال زيد بن علي والهادوية يصح النذر بصيامهما أو بصوم في غيرهما ولا يصح صومه فيهما وهذا اذا نذر صومهما بعينهما كما تقدم وأما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلاً فوافن يوم العيد فقال النووي لا يجوز له صوم العيد بدلا لاجتماع قال وهل يلزمه القضاء فيه خلاف للعلماء وفيه لاشافعي قولان أحصحهما لا يجب قضاؤه لان لفظه لم يتناول القضاء وانما يجب قضاء الفرائض بأمر جديد على المختار عند الأصوليين انتهى والحكمة في النهي عن صوم العيدين ان فيه اعراضا عن مفاضة الله تعالى لعباده كما صرح بذلك أهل الأصول (وعن كعب بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عليها وليس المراد حقيقة ذلك لاني الدعاء ولا في الوصف بل هي كلمة اتسعت فيها العرب فطاعتها ولا تريد حقيقة معناه فاهي كترت يدها ونحو ذلك (او ما طقت يوم النحر) طواف الافاضة (قالت صفية) قالت بلى طافت (قال لابس انقري) اي ارجعي واذهبي اذ طواف الوداع ساقط عن الحائض (وعنها) اي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية أخرى قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع فقامنا من أهل بعمرة فقط (ومننا من أهل بجمعة وعمره) جمع بينهما (ومننا من أهل بالحج) فقط وكانوا أولا يعرفون

الحج فبين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتناء في أشهر الحج والخاصل من مجموع الاحاديث ان العمارة رضي الله عنهم كانوا ثلاثة أقسام قسم أحرم وجميع وعمره أو جميع وعمره قسم الهدى وقسم بعمرة ففرغوا

منهم امروا بالحج ونهوا عن الحج ولا شدي معهم فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يلقوه عزة وهو مع في فسخ الحج الى
العمرة وامانائسة رضى الله عنها ١٤٤ فكانت أهلت بعد مرة ولم تقس هديا ثم ادخلت عليها الحج فصار

قارئة كما مر في (واحد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالحج) مفردا ثم ادخل عليه العمرة
(فاما من أهل بالحج) فقد ط (او
بمع الحج والعمرة لم يخلوا حتى
كان يوم النحر) (عن عثمان
رضي الله عنه انه نهى عن المتعة)
اي عن فسخ الحج الى العمرة
لانه كان مخصوصا بتلك السنة
التي حج فيها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم او عن التمتع
المشهور والنهي للتنزيه ترغيبا
في الافراد (ونهي أيضا من
تنزيهه) ان يجمع بينهما اي الحج
والعمرة (فلما رأى علي رضي
الله عنه النبي الواقع من عثمان
عن المتعة والقران (أهل بهما)
اي بالحج والعمرة حال كونه
قائلا (ليكن بعمرة وحجة) وانما
فعل ذلك خشية ان يحمل غيره
النهي على التحريم فأشاع ذلك
ولم يخف علي عثمان ان التمتع
والقران جائزان وانما نهى عنهما
لانه لم بالأفضل كواقع لعمرة
فكل مجتهد مأثور ولا يقال
ان هذه الواقعة دليل على
اتفاق أهل العصر الثاني بعد
اختلاف أهل العصر الأول
وان ذكر ما بن الحارث وغيره
لان نهى عثمان عنه ان كان
المراد به الاعتناء في أشهر الحج
قبيل الحج فلم يستقر الاجماع
عليه لان الحنفية يخالفون فيه وان كان المراد فسخ الحج الى العمرة فمكذلك لان الحنابلة يخالفون
فيه على ان الظاهر ان عثمان ما كان يظله وانما كان يرى الافراد أفضل منه وفي رواية للنسائي ما يشهد به ابن عثمان

بعنه وأوصى بن الحد ثمان أيام التشريق فنادى بالله لا يدخل الجنة الا مؤمن وأيام منى أيام
أكل وشرب رواه أحمد ومسلم * وعن سعد بن أبي وقاص قال أمرني النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ان أنادي أيام منى ايام أكل وشرب ولا صوم فيها يعني أيام التشريق رواه
أحمد * وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة أيام في السنة يوم
الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق رواه الدارقطني * وعن عائشة وابن عمر قال لم
يرخص في أيام التشريق ان يصنع الامان لم يبد الهدي رواه البخاري وله عنهما انه ما قال
الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى
حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه أيضا البزار قال في مجمع الزوائد ورجالها ما يعني
أحمد والبزار رجال الصحيح وحديث أنس في اسناده محمد بن خالد الطاعن وهو ضعيف وفي
الباب عن عبد الله بن حذافة السهمي عند الدارقطني بلفظ لا تصوموا في هذه الايام فانها
أيام أكل وشرب وبها يعني أيام منى وفي اسناده الواقدي وعن أبي هريرة عند الدارقطني
وفي اسناده سعد بن سلام وهو قريب من الواقدي وفيه ان المنادي يدل بن ورفاء
وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان وعن ابن عباس عند الطبراني بصور
حديث عبد الله بن حذافة رقبته والبعال وقاع النساء في اسناده احمد بن عيسى بن أبي حبيب
وهو ضعيف وعن عمر بن خليفة عن أبيه عند أبي يعلى وعبد بن حميد وابن أبي شيبة
وامحق بن راهويه بنحوه وفي اسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف وعن ابن
مسعود بن الحكم عن أمه عند النسائي انها رأت النبي في زمن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم راكبا يصيح يقول يا أيها الناس ايام أكل وشرب وانساوا بهال وذكر
الله قالت فقلت من هذا فقالوا علي بن أبي طالب وأخرجه البيهقي من هذا الوجه لكن
قال ان جدته حدثته وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر من طريق يزيد بن الهادي عن
عمر بن سليم الزرق عن أمه قال يزيد سألت عنها فقيل انه اجده وعنه نبشة الهذلي
عند مسلم في صحيحه بلفظ أيام التشريق أيام أكل وشرب وأخرجه ابن حبان عن أبي
هريرة بنحوه وأخرجه النسائي عن بشر بن نجيم بنحوه وعن عتبة بن عامر عند أصحاب
السنن وابن حبان والطحاكي والبزار بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيام
التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وعن عمرو بن العاص عند أبي
داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بافطارها وينهى عن صيامها وقد
استدل بهذه الاحاديث على تحريم صوم أيام التشريق وفي ذلك خلاف بين الصحابة فمن
بعدهم قال في الفتح وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة عن
الصحابة الجواز مطلقا وعن علي عليه السلام وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا

وهو
فانه على ان الظاهر ان عثمان ما كان يظله وانما كان يرى الافراد أفضل منه وفي رواية للنسائي ما يشهد به ابن عثمان

رجع عن النهي واقطعه نهى عثمان عن التمتع فابى على وأصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان فقال له على ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمتع قال بلى وزاد مسلم هنا فقال عثمان ترائى ١٤٥ أنهى الناس وأنت تنه له (قال)

على (ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وقول أحد) والله درالقائل

دعواكل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كخاطر

وفي الحديث اشاعة العالم ما عنده من العلم واظهاره ومناظرته

ولاة الامور وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك لصد مناصحة

المسلمين والبيدان بالفعل مع القول وجواز الاستنباط من النص

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانوا أي أهل

الجاهلية (برون) بفتح الياء أي بعتة قدون وقال في المصاييح

كالتمقيح وغيره بضمه أي يظنون (ان العمرة) أي الاحرام بها (في أشهر الحج) شوال رذى القعدة

وتسع من ذى الحجة وابنة النحر أو عشر أو ذى الحجة بكال على

الخلافا السابق في ذلك (من أجز الفجور) من باب جديده

وشعر شاعر والفجور الانبعاث في المعاصي أي من أعظم الذنوب

وهذا من تصيحاتهم الباطلة المأخوذة من غير أصل

(في الارض) ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال

والله ما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة في ذى

الحجة الا ايقطع بذلك أمر النحر فان هذا الحى من قریش ومن

دان دينهم كانوا يقولون نذر كشموه قال في الفتح فعرف بهذا

تبعين المحدثين (ويجعلون) أي يسعون (المحرم صفرا) أي أنهم يجعلون صفرا من أشهر الحرم ولا يجعلون الحرم منها

وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منعه الا للممتع الذي لا يجد الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الاوزاعي وغيره أيضا يصومها المحصر والقارن انتهى واستدل القائلون بالمنع مطلقا بحديث الباب التي لم تقيد بالجواز للممتع واستدل القائلون بالجواز للممتع بحديث عائشة وابن عمر المذكور في الباب وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني والطحاوي بالقدر خص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للممتع اذا لم يجد الهدى ان يصوم أيام التشريق وفي استناده يحيى بن سلام وليس بالقوي ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحمل المطلق على المقيّد واجب وكذلك بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذهب وأما القائل بالجواز مطلقا فأحاديث الباب جميعها ترد عليه قال في الفتح وقد اختلف في كونها بمعنى أيام التشريق يومين أو ثلاثة قال وسبغت أيام التشريق لان لحوم الاضاحي تشرق فيها أي تشرق الشمس وقيل لان الهدى لا يضر حتى تشرق الشمس وقيل لان صلاة العيد تقع عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير يدر كل صلاة انتهت وحديث انس المذكور في الباب يدل على انها ثلاثة أيام بعد يوم النحر

(كتاب الاعتكاف)

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الاواخر من

رمضان حتى يوفاه الله عز وجل * وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يعتكف العشر الاواخر من رمضان متفق عليهما ولمسلم قال نافع وقد ارانى عبد الله

المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * وعن انس قال كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان فلم يعتكف عاما قريبا

كان في امام القبل اعتكف عشرين رواه أحمد والترمذي ومعه ولا احمد وأبي داود

وابن ماجه هذا المعنى من رواية أبي بن كعب) هذه الاحاديث فيها دليل على

مشروعية الاعتكاف وهو متفق عليه كما قال النووي وغيره قال مالك فذكرت في

الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للاثرفوق في نفسه انه كالواصل وأراهم

تركوه لشدة تعلقهم به عن أحمد بن الحنفية انه اعتكف الاعين أبي بكر بن عبد الرحمن

انتهى ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه ان الاعتكاف جائز وانكر ذلك عليهم ابن

البرقي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ما يدل على تأكده وقال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا انه مسنون

وتعقب الحفاظ في الفتح قول مالك انه لم يعتكف من السلف الا أبو بكر بن عبد الرحمن

وقال له لو أراد سنة مخصوصة والافق حكي عن غير واحد من الصحابة انه اعتكف

لثلاثة والى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم ما اعتادوه من التجارة بمعضهم على بعض فضلهم الله بذلك فقال انما الله
زيادة في الكفر بصل به الذين كفروا ١٤٦ الآية أي انما تأخير حرمة الشهر الى شهر آخر قال المفسرون

واعلم انه لا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف الا اذا قدر به قوله يعتكف الاعتكاف
في اللغة هو الحبس والازوم والمكث والاستقامة والاستدارة قال الحاج
فهو يعتكف به اذا حجا * عكف النبيط بالعينون الفنزجا

والنبيط قوم من العجم والفنزج بالفاء والنون والراي والجيم لعبة للعجم يأخذ كل واحد
منهم بيد صاحبه ويستديرون رافضين وقوله حجا أي أقام بالمكان وفي الشرع المكث
في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة قوله العشر الاوخر من رمضان فيه
دليل على استحباب مداومة الاعتكاف في العشر الاوخر من رمضان لتعصيه
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه قوله اعتكف عشر من فيه
دليل على ان من اعتاد اعتكاف أيام ثم لم يمكنه أن يعتكفها أنه يستحب له قضاءها
وسيه أي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف في العشر الاوخر من
رمضان العشر الاوخر من شوال (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وأنه أمر بخبائه فضرب بالابرار

الاعتكاف في العشر الاوخر من رمضان فأمرت زينة بخبائهم فضرب وأمرت غيرهم

أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخبائهم فضرب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم الفجر نظر فاذا الاخيبة فقال آله يردن فأمر بخبائه فقوض وترك الاعتكاف في

شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الاوخر من شوال رواه الجماعة الا الترمذي يمكن

له منه كان اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) قوله صلى الفجر ثم دخل

معتكفه استدل به على ان أول وقت الاعتكاف من أول النهار وبه قال الاوزاعي

والليث والثوري وقال الأئمة الاربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأقولوا

الحديث على انه دخل من أول الليل ولكن انما يدخل بنفسه في المكان الذي أعده

للاعتكاف بعد صلاة الصبح قوله بخبائه بخبائه ثم بامه موحدة قوله وأمرت غيرهم الخ

هذا يقتضي تعميم الأزواج وليس كذلك وقد فسره قوله من أزواج النبي صلى الله عليه

وآله وسلم بعائشة وحفصة وزينب فقط ويؤيد ذلك ما وقع في رواية البخاري بلفظ أربع

قباب وفي رواية للشافعي فلما صلى الصبح اذا هو بأربعة أبنية قال يا ابن هذ قالوا لعائشة

وحفصة وزينب الحديث ولأربع خباؤه صلى الله عليه وآله وسلم قوله آلهيهم منزلة

استقهاهم محدودة وبغيره من نص الرأ قوله يردن بضم أوقله وكسر الراء وسكون

الدال ثم نون النسوة وفي رواية للبخاري انزعوها فلا أراها قوله فقوض بضم القاف

وتشديد الواو المكسورة بعد ما ضاده بجهة أي نقض قولاً وترك الاعتكاف كأن الحامل

له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك خشية أن يكون الحامل للزوجات المباهاة والتنافس

كانوا اذا اجتمعوا حرما وهم

محاربون اسلحوهم وحرما مكانه

شهر حتى رفضوا خصوص

الاشهر واعتبروا مجرد العدد

ويحرمونه عاما فيتم كونه على

حرمة وقيل ان أول من

أحدث ذلك جنادة بن عوف

السكاني كان يقوم على رجل في

الموسم فينادي ان آلهيكم قد

أحلت لكم المحرم فأحله ثم

يتأدى في القبائل ان آلهيكم

قد حرمت عليكم المحرم فحرموه

وقيل القاسم واسمه خليفة بن

عبيد السكاني وقيل غير ذلك وقال

ابن دريد الصخران شهران من

السنة سمي أحدهما في الاسلام

المحرم وقد سمي بذلك لاهله ومكة

من أهلها وقال القراء لانهم

كانوا يخلون البيوت فيه

نظروهم الى البلاد وقيل كانوا

يزيدون في كل أربع سنين شهرا

يسمونه صفر الثاني فتكون

السنة ثلاثة عشر شهرا ولذلك قال

صلى الله عليه وآله وسلم السنة

اثنا عشر شهرا وكانوا يطهرون

ويرون ان الاتفات فيه واقعة

(وبه قولون اذا برأ) أقاف (الدر)

بفتح الدال المهملة والموحدة

الجرح الذي يكون في ظهر الابل

من اصطكاك الاقواب والجل

عليه ومثقة السفر فانه كان

يعرأ بعد انصرفهم من الحج

(وعفا الاثر) أي ذهب أثر سير الحاج من الطريق وانمحي بعد رجوعهم بوقوع الامطار وغيرها

لطول الايام أو ذهب أثر الدبر ولابي داود وعفا لوبر بالواو أي كثروا بالابل الذي حلق بالرجال (وانما صفر) الذي هو المحرم

في نفس الامر فهو صفر أي اذا انقضى وانقضى شهر صفر (خات العبرة لمن اعتمر) بالسكون في الاربعة وذلك لانهم لما
جعلوا المحرم صفر الزم منه ان تكون السنة ثلاثة عشر شهرا ١٤٧ والمحرم الذي سموه صفر آخر السنة

والآخر أشهر الحج على طريق
التبعية اذ لا يبرأ دبرا بلهم في أقل
من هذه المدة وهي ما بين أربعين
يوما الى خمسين يوما غالبا وجعلوا
أول أشهر الاعتقاد شهر المحرم
الذي هو في الاصل صفر والراء
التي توافقت عليها القواصل في
الدبر والثلاثة بعدهم اكنة
للمسبح ولو حركت فالتعريض
المطلوب من المسبح (قدم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه صبيحة) ليلة (رابعة)
من ذي الحجة يوم الاحد حال
كونهم (مهلين بالحج) أي مهلين
به كما سرفى رواية ابراهيم بن
الحجاج واقظه وهم يلبون بالحج
ولا يلزم من اهلاله صلى الله عليه
وآله وسلم بالحج أن لا يكون
قارنا فلا حجة فيه لمن قال انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان مفردا
(فأمرهم) صلى الله عليه وآله
وسلم (أن يحجوا) أي يلقبوا
الحجة (عرة) ويتجملوا بعملمها
فيصيروا مقربين وهذا الصريح
خاص بذلك الزمن خلافا لاجد
كاسر (فتعاضلهم) وفي رواية
ابراهيم فكب (ذلك) الاعتقاد
في أشهر الحج (عندهم) لما
كانوا يعتقدونه أولا ومن أن العبرة
فيه من أجز الفجور (فقالوا)
بعد ان رجعوا عن اعتقادهم
(يا رسول الله أي الحسل) أي

الغاشي عن الغيرة عرسا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو
الحامل له على ذلك أن يكون باعتبار اجتماع النسوة عنده يصير كالمساكن في بيته وربما
يشغل ذلك عن الخلخلة لما قصد من العبادة فينبوت مقصوده بالاعتكاف قوله في العشر
الاول من شوال في رواية في البخاري حتى اعتكف في العشر الاول من شوال ويجمع
بينه وبين الرواية الاولى بان المراد بقوله في العشر الاوخر من شوال انتم اعتكافه قال
الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم الفطر
وصومه حرام وسيأتي الكلام عليه وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على ان النوافل
المعتادة اذا كانت تقضى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه ان النذر لا يلزم بمجرد التنية
وان السنن تقضى وان لم تعتكف ان يلزم من المسجد مكانا بعينه وان من التزم اعتكاف
أيام معينة لم يلزمه أول ليلة انتهى واستدل به أيضا على جواز الخروج من العبادة
بعد المدخول فيها وأجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع
في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فيكون دليلا على جواز ترك
العبادة اذا لم يحصل الا مجرد التنية كما قال المصنف (وعن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم كان اذا اعتكف طرح له فراشه أو يوضع له سريرته وراه اسطوانة
التوبة رواه ابن ماجه) الحديث رجال اسناده في سنن ابن ماجه وثقات وقد ذكره الحافظ
في الفتح عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف الخ ولبيد كانه مرفوع وفي صحيح مسلم عن
نافع انه قال وقد أراى عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يعتكف فيه من المسجد وفيه دليل على جواز طرح الفراش ووضع السرير
للمعتكف في المسجد وعلى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف
فيكون مخصصا للنهي عن ايطان المكان في المسجد يدعى ملازمته وقد تقدم الحديث
في الصلاة (وعن عائشة انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حائض وهو
معتكف في المسجد وهي في حجرته ابنتاها وأمره) وكان لا يدخل البيت الا لماجة
الانسان اذا كان معتكفا وعنها أيضا قالت ان كنت لا تدخل البيت للماجة والمريض
فيه فما أسأل عنه الا وأما رده وعن صفية بنت أبي قات كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم معة كفا فاقبته أزوره ليل الخدثه ثم ثقت لانتقاب فقام معي ليل قلبي وكان مسكنها
في دار اسامة بن زيد متفق عليهم) قوله ترجل الترجيل بالجيم المشط والدهن فمه دليل
على انه يجوز للمعتكف التنظيف والطيب والغسل والخلق والتزين الخا قاتا الترجيل
والجوه ورعى انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك يكره الصنائع والحرف حتى
طلب العلم وفيه دليل على ان من أخرج بعض يده من المسجد لم يكن ذلك فادسا في صحة
هل هو الحلل العام لكل ما حرم بالاحرام حتى الجماع أو حل خاص لانهم كانوا محرمين بالحج وكانهم كانوا يعرفون انه لم يخلل
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حل كله) أي حل يحل فيه كل ما يحرم على المحرم حتى غشيان النساء لان العبرة بلبسها

الاتصال واحد وعند الطحاوي أي الحبل يحل قال الحبل كاه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في أيام الحاجة ومسلم في الحج
وكذا النسائي وقد بسط الحافظ ابن ١١٨
مخرجي الفتح ذكر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم به محرمًا

الاعتكاف قوله الحاجة الآن فانفسرها الزهري بالبول والغائط وقد وقع الاجتماع
على استثنائهم ما واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالإسك والشراب ويطبق بالبول
والغائط التي والفصد والحاجة من احتياج إلى ذلك وسياق الكلام على الخروج
للحاجات ولغيرها قوله فأسأل عنه سيأتي الكلام على الخروج لزيارة المريض قوله
ثم قلت لا تغلب أي ترجع إلى بيتها قوله ليقبلي بفتح أوله وسكون القاف أي يردّها إلى
منزلها وفيه دليل على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشجيع الزائر
قوله في دار أسامة بن زيد أي التي صارت له بعد ذلك لأن أسامة أذن للناس له دار مستقلة
بحيث يشاء فيهما صفة وكانت بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حوالى
أبواب المسجد (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يرض وهو

معتكف فيمكاه ولا يعرج بسال عنه روى أبو داود وعن عائشة قالت السنة على

المعتكف أن لا يعود مريضًا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج للحاجة

إلا ما لا بد منه ولا اعتكاف الإيصوم ولا اعتكاف الأفي مسجد جامع روى أبو داود

الحديث الأول في أسامة بن زيد بن أبي سلم وفيه قال قال الحافظ والصحيح عن عائشة من

فعله أخرجه مسلم وغيره وقال صح ذلك عن علي عليه السلام والحديث الثاني أخرجه

أيضا النسائي وليس فيه قالت السنة وأخرجه أيضا من حديث مالك وليس فيه ذلك قال

أبو داود وغيره عبد الرحمن بن أمية لا يقول فيه قالت السنة وحرم المدارقني بأن القدر

الذي من حديث عائشة قوله لا يخرج وما عداه من دونها انتهى وكذلك رجع ذلك

اليحيى ذكره ابن كثير في الإرشاد وعبد الرحمن بن أمية هذا هو القرشي المديني يقال له

عباد قد أخرج له مسلم في صحيحه ورواه يحيى بن معين وأثنى عليه غيره وسكان فيه

بعضهم الحديثان استدلهما على أنه لا يجوز للمعتكف أن يخرج من مكة كفه لعبادة

المريض ولا ما يماثلها من القرب كتشجيع الجنازة وصلاة الجمعة قال في الفتح وروينا

عن علي عليه السلام والتخمي والحسن البصري أن منهم المعتكف جنازة وعاد مريضًا

وأخرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري

والشافعي وأصح أن شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يطل اعتكافه بفعله وهو

رواية عن أحمد انتهى وعند الهادوية أنه يجوز الخروج لتلك الأمور ونحوها ولو لم يكن

في وسط النهار قياسا على الحاجة المذكورة في حديث عائشة المتقدم وهو فاسد

الاعتبار لانه في مقابلة النص قوله ولا يمسه امرأة ولا يباشرها المراد بالمباشرة هنا الاجتماع

بقريئة ذكر المس قبها وقد نقل ابن المنذر الاجتماع على ذلك ويؤيده ما روى الطبري

وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية يعني قوله تعالى ولا تباشرهن وأنتم عاكفون

واختلاف أهل العلم في ذلك

وأدلتهم تعارض ما وجدنا من رواية

من روى القسيران وقال أنها

جاءت عن بضعة عشر صحابيا

بأبيات جواد بخلاف رواية

الأفراد والفتح وهذا يقتضي

رفع الشك عن ذلك والمخير إلى

أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان

قارنا وقد قدمنا حاصل ذلك

مختصرا وفي السيل الجزار

للحافظ الشوكاني واعلم أن هذه

صلى الله عليه وآله وسلم وإن

اختلفت الأحاديث في بيان نوعه

فقد وثقنا أنه صلى الله عليه وآله

وسلم حج قرانا وبالغت الأحاديث

في ذلك زيادة على عشرين حديثا

من طريق بضعة عشر صحابيا

ولم يرد ما يصلح لمعارضته بعض

هذه الأحاديث فضلا عن كاهها

فن جعل وجه التفضيل لأحد

أنواع الحج هو أنه صلى الله عليه

وآله وسلم حج بنوع كذا وإن الله

لا يجتاز لرسله صلى الله عليه

وآله وسلم إلا ما كان فاضلا على

غيره فقد كان حجه صلى الله عليه

وآله وسلم قرانا فيكون القرآن

أفضل أنواع الحج ولكن قد ثبت

من حديث جابر في الصحيحين

وغيرهما أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لو استقبلت

من أمري ما استدبرت ما سمت

الله لي ولجعلن امرئ قد دل على

أن الفتح أفضل من القرآن وقد سبق المذهب

والدليل في شرحي للمنتقى بما لا يحتاج الناظر إلى

الرجوع إلى غيره فالأجالة عليه أولى لأن المقام طويل الذبول وكل أنواع الحج شريفة وصيغة ثابتة فقد ثبت في

فكرت

الصحيين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنهما قالت خرج جامع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد
أن يهل بالحج وعمره فليعمل ومن أراد أن يهل بالحج فليعمل ومن

١٤٩

فترات قوله ولا يخرج الحاجة إلا لما لا بد منه فيه دليل على المنع من الخروج لكل حاجة
من غير فرق بين ما كان مباحا أو قربة أو غيرهما إلا الذي لا بد منه كالخروج لقضاء الحاجة
وما في حكمها قوله ولا اعتكاف إلا بصوم فيه دليل على أنه لا يصح الاعتكاف
الإصوم وأنه شرط وسكان في البصر عن الاعتكاف جميعا وابن عباس وابن عمر وروايات
والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وحكي في الجرايم أن ابن مسعود والحسن البصري
والشافعي وأحمد وإسحق أنه ليس بشرط قالوا يصح اعتكاف ساعة واحدة لحظة
واحدة واستدلوا بما تقدم من أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الأول من
شوال ومن جلت يومه حديث عمر الآتي وأجابوا عن حديث عائشة المذكور
في الباب بما تقدم من الكلام عليه وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم إن الرائج الذي
عليه وجهه روايات أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روى عن علي وابن مسعود أنه
ليس على المعتكف صوم الآن يوجب عليه على نفسه ويدل على ذلك حديث ابن عباس
الآتي ويؤيد قول من قال يجوز الاعتكاف ساعة أو لحظة حديث من اعتكف
فواق ناقة فكانما أعتق نفسه رواه العقيلي في الضعفاء من حديث عائشة وأنس قال
في البدو المنبر هذا حديث غريب لا أعرفه بعد البحث الشديده عنه وقال الحافظ هو
منكر ولكنه أخرجه الطبراني في الأوسط قال الحافظ لم أر في أسناده ضعفا إلا أن فيه
وجادة وفي المتن نكارة شديدة وذهبت العترة أبو حنيفة إلى أن أقل مدة الاعتكاف يوم
قول ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع فيه دليل على أن المسجد بشرط للاعتكاف قال
في الفقه واتفق العلماء على مشروطية المسجد للاعتكاف إلا أن محمد بن أبيه المالكي
فأجاز في كل مكان وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد دينتها وهو المكان المعتد
للمساجد وفيه قول للشافعي قديم وفي وجه لا يحجبه وإله السكية يجوز للرجال والنساء أن
التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام
فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد وقال الجمهور
يعومر في كل مسجد انتهى كلام الفتح وسأني قول من قال أنه يختص بالمساجد الثلاثة
(وعن ابن عمر أن رسول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن
أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوفيتك متفق عليه وزاد البخاري فاعتكف
ليلة يوم عن ابن عباس إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام
لأن يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال رفعه أبو بكر السوسي وغيره لا يرد
الحديث الثاني رجع الدارقطني والبيهقي وقتبه وأخرجه الحاكم مرفوعا وقال صحيح
الاسناد قوله أن عمر قال لم يذكر مكان السؤال وفي رواية للبخاري أن ذلك كان بالجعرانة
لما رجعوا من حنين وبسته فادمنه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبيل المنع

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أراد أن يهل بعمره فليعمل
(عن سفيان زوج النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) ورؤي
عنها أنها قالت يا رسول الله
ما شأن الناس حيا من الحج
(بعمره) أي نعم لها لأنهم
فسخوا الحج إلى العمرة فكان
أحرارهم بالعمرة سببا لعمرة
حلهم (ولم تحل) بفتح أوله
وكسر ثالثة (أنت من عمرتك)
أي المضمومة إلى الحج فيكون
قارنا كما هو في كثر الأحاديث
وحديث فلا تسلك به لمن قال أنه
صلى الله عليه وآله وسلم كان
متمتع الكوفة صلى الله عليه
عليه وآله وسلم أقر على أنه كان محرما
بعمره لأن اللفظ يحتمل للتمتع
والقرآن قنعين بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم في رواية عبيد الله
ابن عمر عن عبد الشين حتى أحل
من الحج أنه كان قارنا ولا يجبه
القول بأنه كان متمتعاً لأنه لا جائز
أن يقال أنه استمر على العمرة
خاصة ولم يحرم بالحج أصلاً لأنه
يلزم منه أنه لم يحج تلك المسنة
وهذا لا يقوله أحد وقد روى
عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه
كان قارنا سعيد بن المسيب كافي
البخاري وأنس في الصحيحين
وعمران بن حصين في مسلم وعمر
ابن الخطاب في البخاري والبراء
في سنن أبي داود وعلي في سنن
الثلاثي وسراقة وأبو طهعة عند

أحمد وأبو سعيد وقتادة عند الدارقطني وابن أبي أوفى عند البراء وروى الأفراد ابن عمر وجابر في الصحيحين وابن عباس في مسلم
وجمع بين القولين بأنه كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فعمدة رواة الأفراد أول الأحرار وعمدة رواة

المقران آخره وأما من روى انه كان معقرا كابن عمرو عائشة وأبي موسى الاشعري وابن عباس في الصحيحين وعمران بن حصين في
وقد انتفع بالاكتفاء بفعل واحد وبذلك انه لم يعترف بذلك

١٥٠

سلم فأراد التمتع للغوى وهو الانتفاع

من الصيام في الليل لان عزوة حنين متأخرة عن ذلك قوله نذرت في الجاهلية زاد مسلم
فما أسأت - سألت وفي ذلك رد على من زعم ان المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر
في الاسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني بلانظ نذران يعتكف في الشهر قوله
ان اعتكف ليلة استدلل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لان الليل ليس بوقت صوم
وقد أمره صلى الله عليه وآله وسلم ان يني نذره على الصفة التي أوجبها وتعقب بان في
رواية لمسلم يومئذ ليلة وقدم ابن حبان وغيره بأنه نذرا اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق
ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته وقد ورد الامر بالصوم في رواية أبي داود
والنسائي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود
والنسائي من طريق عبد الله بن يزيد ولا يكتنه ضعيف وقد ذكر ابن عسدي والدارقطني
انه قد روي ذلك عن عمرو بن دينار قال في الفتح ورواية من روى يوم ماشا ذوقه وقوع في
رواية سليمان بن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل على انه لم يرد على نذره شيئا وان
الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حتم معين قوله ليس على المعتكف صيام استدلل
به القائلون بأنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف وقد تقدم ذكرهم وقد استدلل بعض
القائلين بأن الصوم شرط في الاعتكاف بقوله تعالى ثم أعز الصيام الى الليل ولا
تأثمروهن وأنتم عما كنتم في المساجد قال فذكر الاعتكاف عقب الصوم وتعقب بأنه
ليس فيها ما يدل على تلازمهما او الا لزم أن لا صوم الا باعتكاف ولا قائل به وفي حديث عمر
المذكور في الباب رد على من قال ان أقل الاعتكاف عشرة أيام وفيه أيضا دليل على ان
النذر من الكافر لا يسقط عنه بالاسلام وسأني ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك

(وعن حديثه انه قال لا ين مسعود لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا اعتكاف الا في المساجد الثلاثة أو قال في مسجد جماعة رواه سعيد في سننه وعن

عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى

الدم فربما وضعت الطشت تحته من الدم رواه البخاري وفي رواية اعتكف معه امرأة

من أزواجه وكانت ترى الدم والصقرة والطشت تحتهما وهي تصلي رواه أحمد والبخاري

وأبو داود الحديث الاول أخرجه ابن أبي شيبة ولكن لينذ كالمرفوع منه واقتصر

على المراجعة التي فيه بين حديثه وابن مسعود واقتضاه ان حديثه جاء الى عبد الله فقال

السنة مرة منفردة ولو جعلت
بجمع منفردة لكان غير معقور
في تلك السنة ولم يقل أحدان
الحج وحده أنفضل من القران
وهذا الجمع تنتظم الاحاديث
وقال الحافظ في الفتح وأما
رواية من روى انه كان متعصما
فغناه انه أمر به لانه صرح بقوله
ولو لا أنمعي الهدي لاحلات
فصح أنه لم يجعل انتهى (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (اني
أبديت رأيي) من التلبيد وهو
ان يجعل الحرم في رأسه شيئا
من نحو الصمغ ليجمع الشعر
ولا يدخل فيه قل ويؤخذ منه
استصحاب ذلك للمعزم (وقادت
هدي) هو تعليق شيء في عنق
الهدي ليعلم (فلا أحل) من
أحرأني (حق أنحر) الهدي
وهذا قول أبي حنيفة وأحمد
لانه جعل الهدي في بقائه على
أحرأه الهدي وأخبرانه لا يحل
حتى ينحر وأجاب الجمهور عنه
بأنه ليس الهدي في ذلك سوق
الهدي وإنما السبب فيه ادخال
العمره على الحج ويدل له قوله في
رواية ابن عمر حتى أحل من الحج
وعبر عن الاحرام بالحج بسوق
الهدي لانه كان ملازما له في تلك
الحجة فانه قال لهم من كان معه
هدي فليل بالحج مع عمرته ثم لا يحل
حتى يحل منه ما جعلا وما كان

صلى الله عليه وآله وسلم قد أدخل العمره على الحج لم يقده الاحرام بالعمره سرعة الاحلال لبقائه

على الحج فشاركه الصحابة في الاحرام بالعمره وفارقهم ببقائه على الحج وفيهم له وليس التلبيد والتقليد من الحل ولا من

وغيرها

عذمة وانما هو لبيان انه من أول الامر مستعد لاداء احرامه حتى يبلغ الهدى محلوه والتأييد مشقة عدة طوره وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحج واللباس والمغازي ومسلم في الحج وكذا أبو داود

وعنه ما مر فوعا بالفظ لانشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصى وهو متفق عليه ولا يمكن ان يس فيه ما يشهد بالحديث حذيفة لان افضلية المساجد الثلاثة واختصاصها بشد الرجال اليها لا تتلزم اختصاصها بالاعتكاف وقد حكى في الفتح عن حذيفة ان الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ولم يذكر هذا الحديث وحكى عن عطاء انه يختص بمسجد مكة وعن ابن المسيب بمسجد المدينة وقوله أو قال في مسجد جماعة قيل فيه دليل للمذهب أبي حنيفة وأحمد المتقدم قوله بعض نسائه قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب ولم يكن يرد عليه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف بالفظ امرأة مستحاضة من أزواجه ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة ان أم سامة كانت عاكفة وهي مستحاضة وهذه الرواية تقيدها بتعيينها وقد حكى ابن عبد البر ان بنات جحش الثلاث كن مستحاضات زينب وحنيفة وأُم حبيبة ويدل على ذلك ما وقع عند أبي داود عن عائشة انها قالت استحيضت زينب بنت جحش وقعدت مغاطي في المستحاضات سودقة بنت زمعة وقد روي ذلك أبو داود تعليقا وذكر البيهقي ان ابن خزيمة أخرجه موصولا فهذه ثلاث مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله من الدم أي لا يجس الدم والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها واصلاتها وجواز حداثتها في المسجد عند أمن التلويت ويلحق بها ادائهم الحديث ومن به جرح يسيل وقد تقدم البحث عن ذلك

وغيرهما من فوعا بالفظ لانشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصى وهو متفق عليه ولا يمكن ان يس فيه ما يشهد بالحديث حذيفة لان افضلية المساجد الثلاثة واختصاصها بشد الرجال اليها لا تتلزم اختصاصها بالاعتكاف وقد حكى في الفتح عن حذيفة ان الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ولم يذكر هذا الحديث وحكى عن عطاء انه يختص بمسجد مكة وعن ابن المسيب بمسجد المدينة وقوله أو قال في مسجد جماعة قيل فيه دليل للمذهب أبي حنيفة وأحمد المتقدم قوله بعض نسائه قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب ولم يكن يرد عليه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف بالفظ امرأة مستحاضة من أزواجه ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة ان أم سامة كانت عاكفة وهي مستحاضة وهذه الرواية تقيدها بتعيينها وقد حكى ابن عبد البر ان بنات جحش الثلاث كن مستحاضات زينب وحنيفة وأُم حبيبة ويدل على ذلك ما وقع عند أبي داود عن عائشة انها قالت استحيضت زينب بنت جحش وقعدت مغاطي في المستحاضات سودقة بنت زمعة وقد روي ذلك أبو داود تعليقا وذكر البيهقي ان ابن خزيمة أخرجه موصولا فهذه ثلاث مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله من الدم أي لا يجس الدم والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها واصلاتها وجواز حداثتها في المسجد عند أمن التلويت ويلحق بها ادائهم الحديث ومن به جرح يسيل وقد تقدم البحث عن ذلك

* (باب الاجتهاد في العشر الاخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها أو أي ليلة هي) *
(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المنزلة متفق عليه ولا جد ومسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها) قوله أحيا الليل فيه استعارة الاحياء للاستيقاظ أي همهمه فاحياه بالطاعة وأحيا نفسه بهمهمه فيه لان النوم أخو الموت والحديث فيه دليل على مشروعية الحرص على مداومة القيام في العشر الاواخر من رمضان واحكامها بالعبادة واعتزال النساء وأمر الاهل بالاستكثار من الطاعة فيها لقوله وأيقظ أهله أي للصلاة وفي الترمذي عن أم سامة لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم اذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام الا قامه قوله وشد المنزلة رأى اعتزل النساء بكراواه عبد الرزق عن الثوري وابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عمار وحكى في الفتح عن الخطابي انه يحتمل ان يراد به الجد في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر متزري أي شمرت له ويحتمل ان يراد التشمير والاعتزال معا ويحتمل ان يراد حقيقة وقته والجماعين يقول طويل

المهلب في هذا دليل على ان الرؤيا الصادقة شاهد على أمور العقطة وفيه نظر لان الرؤيا الحسنة من غير الانبياء ينفع بها في التكليف في التماسيس والتجديد فلا يسوغ لاحد ان يستند فيها الى مقام ولا يتلقى من غير الادلة الشرعية حكما من الاحكام

وموضع الترجمة قوله تمت الى قوله فأمرني وأخرجه أيضا مسلم قال في الفتح وبوخرمه اكرام من اخبر المرء بما يسره وخرج
العالم بما وافقته الحق والاستئناس ١٥٢ بالرؤيا المناسبة الدليل الشرعي وعرض الرواية على العالم والتكبير

عند المسرة والعمل بالادلة
الظاهرة والتنبيه على اختلاف
أهل العلم ليعمل بالراجح منه
الموافق للدليل (عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما انه حج
مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يوم ساق البدن معه)
وذلك في حجة الوداع (وقد أهلكوا)
أى العبادة (بالحج مفردا) بفتح
الراء (فقال لهم) صلى الله عليه
وآله وسلم اجعلوا حجتكم عمرة ثم
احلوا من احرامكم (بها بطواف
البيت و) السعي (بين الصفا
والمروة وقصروا) لم يأمرهم
بالحاق لمتوفر الشعير يوم الحلاق
لانهم يهلون بعد قليل بالحج لان
بين دخولهم مكة وبين يوم
التروية أربعة أيام فقط (ثم
أقيموا) حال كونكم (حالا)
محلين (حتى اذا كان يوم التروية
فأهلوا بالحج) من مكة وهاء اهلوا
مكسورة (واجعلوا) الحجة
المفردة (التي قدمتم) مهالين (بها
متعة) بان تجعلوا منها قصيرا
مقربين وأطلق على العمرة
متعة مجازا والعلاقة بين ما
ظاهرة وقال النووي قوله وقد
أهلوا بالحج الخ فيه تقديم وتأخير
تقديره وقد أهلوا بالحج مفردا
فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اجعلوا احرامكم عمرة
وتحللوا بعمل العمرة وهو معنى

النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة يعنى شذمتزره حقيقة واعتزل النساء
وشعر للعبادة يعنى فيكون كناية وهو يجوز فيه الرادة اللازم والمزوم وقد وقع في رواية شذ
متزره واعتزل النساء فالعطف بالواو يقوى الاحتمال الاول كما قال الحافظ (وعن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له
ما تقدم من ذنبه ورواه الجماعة الا ابن ماجه * وعن عائشة قالت قالت يا رسول الله رأيت
ان علمت نى ليلة القدر ما أقول فيها قال قولى اللهم انك عفو رحيم العفو فاعف عني
رواه الترمذي وصححه وأحمد وابن ماجه وقال ابنه رأيت ان وافقت ليلة القدر)
الحديث الاول قد تقدم مع شرحه في باب صلاة التراويح وأورده المصنف ههنا
للاستدلال به على مشروعية قيام ليلة القدر والحديث الثاني صححه الترمذي كما ذكر
المصنف وفيه دليل على امكان معرفة ليلة القدر وبقائها وسيأتي الكلام على ذلك قوله
ليلة القدر اختلاف في المراد بالقدر الذي أضيق اليه الليلة فقبل هو العظيم لقوله
تعالى وما قدروا الله حق قدره والمعنى انما اذا قدر لنزول القرآن فيها أو لما يقع فيه من
نزول الملائكة أو لما ينزل فيه من البركة والرحمة والمغفرة أو ان الذي يحجب بصيرة القدر
وقيل القدر هنا التضييق لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضييق فيها اختلافها
عن العلم بتعيينها وقيل القدر هنا معنى القدر بفتح الدال الذي هو موأخى القضاء والمعنى
انه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر النوروى
كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى
فيها يفرق الاية ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد
وعكرمة وقتادة وغيرهم وقال التوربشتي انما جاء القدر بسكون الدال وان كان الشائع
في القدر الذى يؤاخى القضاء ففتح الدال ليعلم انه لم يرد به ذلك وانما أريد به تفصيل ما جرى
به القضاء واظهاره وتحديد به في تلك السنة لتفصيل ما يلقى اليهم في ساعة قدر اربعة اقول
انك عفو بفتح العين وضم الفاء وتشديد الواو صيغة مبالغة وفيه دليل على استحباب الدعاء
في هذه الليلة بهذه الكلمات (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
كان متعريها فليتعريها ليلة سبع وعشرين أو قال تعريها ليلة سبع وعشرين يعنى ليلة
القدر ورواه أحمد بأسناد صحيح وعن ابن عباس ان رجلا أتى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال يا نبي الله انى شيخ كبير غليل يشق على القيام فأمرني باليلة اعمل الله يوفقي فيها لليلة
القدر فقال عليك بالسابعة ورواه أحمد وعن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في ليلة القدر قال ليلة سبع وعشرين ورواه أبو داود وعن زر بن حبیش

فسخ الحج الى العمرة (فقالوا كيف نجاهم متعة وقد سمينا الحج فقال افعلوا ما أمرتكم) به (فكلوا الى سقت قال
الهدى لفعيات مثل الذى أمرتكم) به (ولكن لا يحل) بكسر الحاء (منى) أى (حرام) أى ما حرم على (حتى ياف الهوى محله)

أي إذا شعر يوم منى فقلوا ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم واشتد عليه على أن من أعقر فإني هذا لا يهمل من عمرته حتى
يفسر هذه يوم النحر وتاول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ١٥٢ ومن أحرمت بعد مرة فاهدى فاهل

بالج ولا يحد حتى يفسر هذه
قال في القح ولا يحد ما فيه
فانه خلاف ظاهر الأحاديث
الذكورة وهذا الحديث طرف
من حديث جابر الطويل الذي
أورد به مسلم بسياقه وفي هذه
الطريق بيان زائد لأهنة التحلل
من العمرة ليس في الحديث
الطويل (عن عمران) بن
حصين (رضي الله عنه) قال سمعنا
علي عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) ونزل
القرآن) يجوز أن يقال نعمالي
فمن تقع بالعمره إلى الحج الآية
وزاد مسلم ولم ينزل قرآن يحرمه
ولم ينفه عنها حتى مات أي فلا نسخ
(قال رجل برأيه ماشاء) هو عمر
ابن الخطاب لا عثمان بن عفان
كأن عم الكرماني لأن عمر أول
من نسي عنه أنه كان من بعده
تابعه في ذلك في مسلم أن ابن
الزبير كان ينسي عنه وأبو
عباس بأمرهم فإسألوا جابر
فأشار إلى أن أول من نسي عنه
عمر ثم في حديث عمران هذا
ما يعكز على عياض وغيره في
جزءهم أن المتعة التي نسي عنها
عمر وعثمان هي فسخ الحج إلى
العمره لا العمره التي يجب بعدها
فإن في بعض طرقه عند مسلم
النهي عن بكونها متعة الحج
وفي روايته أيضا أن النبي صلى

قال سمعت أبا بن كعب يقول وقيل له إن عبد الله بن مسعود يقول من قام السنة أصاب
ليلة القدر فقال أبي والله الذي لا اله الا هو انتم النى رمضان يحلف ما يستغنى والله انى
لا علم أى ليلة هي هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة
سبع وعشرين وأما رتبته ان تطلع الشمس في صبيحة يومها أيضا لاشعاع لها رواه أحمد
ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني في الكبير
قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وقد أخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر
مر فوعا والمراد بالسابعة ما السبع بقين أو سبع مضين بعد العشرين وحديث معاوية
سكت عنه أبو داود والمفسري ورجال اسناده رجال الصحيح وفي الباب عن جابر بن سمرة
عند الطبراني في الأوسط نحوه حديث ابن عمر وعن ابن مسعود عند الطبراني قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر فقال أيكم يذكر ليلة الصميا قالت أنا
وذلك ليلة سبع وعشرين - ورواه ابن أبي شيبة عن عمرو وحذيفة وناس من الصحابة
وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسألهم عن ليلة القدر فأجروا على أنهم في العشر الاخر قال ابن عباس فقلت لاهم انى
لا علم أو أظن أى ليلة هي قال عمر أى ليلة هي فقلت سابعة تقضى أو سابعة تبقى من العشر
الاخر فقام من أين علمت ذلك فقلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام
والله يريد أن يخلق سبع والانس خلق من سبع وياكل من سبع ويسجد على سبع
والطواف والجمار وأشياء كرهها قال عمر أقد طمئت لاهم ما طمئت له وقد أخرج نحوه
هذه القصة الخاكم وإلى أن ليلة القدر ليلة السابع والعشرين ذهب جماعة من أهل
العلم وقد حكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد اختلف العلماء فيها
على أقوال كثيرة ذكر منها في فتح الباري ما لم يذكره غيره وسند ذلك على طريق
الاختصار فنقول القول (الأول) انه ارفعت حكمه المتولى عن الروافض والفاكهة انى عن
الحنفية (الثاني) انه خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حكمه
الفاكهة انى (الثالث) انه خاصة بهذه الامة بعزم به جماعة من المالكية ونقله صاحب
العمدة عن الجمهور من الشافعية واعترض بحديث أبي ذر عند النسائي قال قلت
يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رقت فقال بل هي باقية واحتجوا بما ذكره مالك
في الموطأ بالاغان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعمار أمتي عن أعمار الامم
الماضية فأعطاه الله ليلة القدر قال الحافظ وهذا محتمل لا تأويل فلا يدفع النص في
حديث أبي ذر (الرابع) انه ممكنة في جميع السنة وهو المشهور عن الحنفية وحكى عن
جماعة من السلف وهو مردود بكثير من أحاديث الباب المستحقة باختصاصها برمضان
(الخامس) انه مختصة برمضان ممكنة في جميع أيامه يوروى عن ابن عمر وأبي حنيفة وبه

٢٠ نيل ح
بين حج وعمره ومزاده القح المذكور وهو المجمع بينهم في عام واحد وفي الحديث أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف
الله عليه وآله وسلم أمر بعض أهله في العشر وفي رواية له جمع

فيه وجوه من نسخها بالسنة وفيه اختلاف بينهم وتوجه الدلالة منه قوله ولم ينه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان
وبسـ منزله رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ وقد يؤخذ منه ان
١٥٤

وقد اوتيه لونهى عنها الامتعت
الاجماع لا ينسخ به كونه
حصر وجوه المنع في نزول آية
أوتيه من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وفيه وقوع الاجتماع
في الاحكام بين الصحابة وانكار
بعض المجتهدين على بعض
بالنص ورواه هذا الحديث كلهم
بصريون وأخرجه مسلم في
الحج أيضا (عن ابن عروضة
الله عنهم أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم دخل مكة من
كذا) بفتح الكاف والادال
المهملة ممدودا ممنونا على ارادة
الموضع وقال أبو عبيد لا يصرف
أى على ارادة البقعة للعلمية
والثابت (من الثنية العليا التي
بالطعام) بفتح الموحدة قال
الجوهري الأطلح مسيل واسع
فيه دقاق الحصى والعليا بضم
العين تأنث الاعلى وهذه
الثنية ينزل منها الى الجحون بفتح
الطاء وضم الجيم مقبرة مكة قال
في الفتح وكانت صعبة المرتقى
فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم
المهدي على ما ذكره الازرقى ثم
سهل في عصرها فدامت سنة
احدى عشرة وثمانمائة موضع ثم
سهل كلها في زمن سلطان مصر
الملك المؤيد في حدود العشرين
وثمانمائة وكل عقبة في جبل
أو طريق عال تسمى ثنية انتهى
(ويخرج من الثنية السفلى)

قال ابن المنذر وبعض الشافعية ورجحه السبكي (السادس) انه في ليلة معينة مهمة قاله
الشيخ في مقتطوعه (السابع) انه الأول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي
الاصابي وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال
ابن أبي عاصم لانعلم أحدا قال ذلك غيره (الثامن) انه ليلة النصف من رمضان حكاه ابن
الملقن في شرح العمدة (التاسع) انه ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المفهم
وكذا نقله السيوطي عن صاحب الطراز (العاشر) انه ليلة سبع عشرة من رمضان
ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال بلا شك ولا امتراء انها
ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود
(الحادى عشر) انه مهمة في العشر الوسط حكاه النووي وعزاه الطبري الى عثمان بن أبي
العاصم والحسن البصري وقال به بعض الشافعية (الثاني عشر) انه ليلة ثمان عشرة
ذكره ابن الجوزي في مشكله (الثالث عشر) ليلة تسع عشرة رواه عبد لرزاق عن علي
عليه السلام وعزاه الطبري الى زيد بن ثابت ورواه الطحاوي عن ابن مسعود (الرابع
عشر) أول ليلة من العشر الاخرة واليه مال الشافعي وحزم به جماعة من أصحابه
(الخامس عشر) مثل الذي قبله ان كان الشهر تاما وان كان ناقصا فليد ليلة احدى وعشرين
وهكذا في جميع العشر وبه حزم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنس
وأبي بكر وسبأني (السادس عشر) ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد عن
حديث عبد الله بن أنس انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وذلك
صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قالت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو
القبالة (السابع عشر) ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبد الله بن أنس الآتي
وقد ذهب الى هذا جماعة من الصحابة والتابعين (الثامن عشر) انه ليلة الرابع
وعشرين ودليله ما رواه الطيالسي عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع
وعشرين وما رواه أحمد من حديث بلال بنحوه وفيه ابن ابي عمير وروى ذلك عن ابن
مسعود والشمسي والحسن وقتادة (التاسع عشر) ليلة خمس وعشرين حكاه ابن
الجوزي في المشكل عن أبي بكر (العشرون) ليلة ست وعشرين قال الحافظ وهو قول لم
أره صريحا إلا أن عياضا قال ما من ليلة من ليالي العشر الاخرة الا وقد قبل فيها ليلة
القدر (الحادى والعشرون) ليلة سبع وعشرين وقدة قدم دليله ومن قال (الثاني
والعشرون) ليلة الثامن والعشرين وهذا لم يذكره صاحب الفتح ولكن ظاهر قول
عياض المتقدم انه قد قيل انه ليلة القدر وقد أسقط في الفتح القول الثاني والعشرين
وذكر الثالث والعشرين بعد الحادى والعشرين فدل عليه سقوط عليه كناية هذا القول
وقد ثبت في بعض النسخ (الثالث والعشرون) انه ليلة تسع وعشرين حكاه ابن
العربي (الرابع والعشرون) انه ليلة الثلاثين حكاه عياض ورواه محمد بن نصر عن

معاوية
التي بأسفل مكة عند باب شيعة بقرى شعب الشاميين من ناحية جبل قعيقعان وكان بناء هذا
الباب عليها في القرن السابع زاد الامعاء على معنى شيعة مكة والمعنى في ذلك الذهاب من طريق الباب من أخرى كالميل

انتم هذه الطريقان وخصت العلماء بالدخول مناسبة لانه كان العالي الذي قصده والسفلى للخروج مناسبة للمكان الذي يذهب اليه ولان ابراهيم عليه السلام حين قال فاجعل آفة من الناس
١٥٥ تموى اليهم كان على العلماء كجأروى

عن ابن عباس قاله السهيلي
(عن عائشة رضي الله عنها)
قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عن الجسد) يفتح الجيم وسكون الدال وفي رواية المستقلى الجسد ارقال الخليل الجسد واغاة في الجسد ارقالتهى وروى من ضبطه بضم الجيم لان المراد الجرد ولا يابى داود الطيالسي الجرد أو الجرد بالثك ولا يابى عوانة الجرد بغير شك (أمن البيت هو قال نعم) هو منه ما فيه من أصول حاطة وظاهرة أن الجرد كله من البيت وبذلك كان يفتى ابن عباس وقد روى عنه عبد الرزاق عنه انه قال لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لادخلت الجرد كله في البيت فلم يطاف به ان لم يكن من البيت وروى الترمذي والنسائي عن عائشة قالت كنت أحب أن أصلي في البيت فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فادخلني الجرد فقال صلى فيه فاعماهو قطعة من البيت واسكن قومك استقصره حسين بنوا اليكعبة فخرجوه من البيت ونحوه لابي داود وأبي عوانة وأحمد وفيه انه أرسلت الى شيبه الجلي ليفتح لها البيت في الليل فقال ما فتحناه في جاهلية ولا اسلام بليل وهذه الروايات كلها مطلقة

مع اربعة وأحمد عن أبي هريرة (الخامس والعشرون) انه في أو ثار العشر الاخير ودليله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك حديث ابن عمر قال في الفتح وهو أرجح الاقوال وصار اليه أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذهب انتهى (القول السادس والعشرون) مثله من زيادة الدلالة الاخير ويدل عليه حديث أبي بكر الآتي وقد أخرج أحمد من حديث عمادة بن الصامت ما يدل على ذلك (السابع والعشرون) تنتقل في العشر الاواخر كلها فانه أبو ثور لا ينفصل عن مالك والثوري وأحمد وأبو حنيفة وزعم الماوردي انه متفق عليه ويدل عليه حديث أبي سعيد الآتي (الثامن والعشرون) مثله الا ان بعض ليالى العشر أرجح من بعض قال الشافعي أرجحها ليلة احدى وعشرين بن (الناسخ والعشرون) مثل السابع والعشرون الا ان أرجحها ليلة ثلاث وعشرين ولم يذكر في الفتح فائدة (الثلاثون) كذلك الا ان أرجحها ليلة سبع وعشرين ولم يحكم صاحب الفتح من فاه (الحادي والثلاثون) انه انتقل في جميع السبع الاواخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وقد اختلف أهل هذا القول هل المراد السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة من الشهر قال في الفتح ويخرج من ذلك القول (الثاني والثلاثون) القول (الثالث والثلاثون) انه انتقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد وحكام امام الحرمين عن صاحب التقرير (الرابع والثلاثون) ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه الطرث بن أبي اسامة من حديث عبد الله بن الزبير (الخامس والثلاثون) ليلة سبع عشرة أو ثمان عشرة أو احدى وعشرين رواه سعيد بن منصور من حديث أنس بن مالك ضعيف (السادس والثلاثون) أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة منه رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بن مالك ضعيف (السابع والثلاثون) ليلة ثمان عشرة أو احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بن أبيه فقال وعبد الرزاق من حديث علي بن مسعود بن منصور من حديث عائشة بن مسعود بن مسعود أيضا (الثامن والثلاثون) أول ليلة أو ثمان عشرة أو سابع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في نفسه عن أنس بن مالك ضعيف (التاسع والثلاثون) ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين ودليله حديث ابن عباس الآتي ولا جد نحوه من حديث الثعمان بن بشير (القول الاربعون) ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين ويدل عليه حديث ابن عباس الآتي وأخرج البخاري نحوه من حديث عماد بن الصامت (الحادي والاربعون) انه منجصرة في السبع الاواخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وفي الفرق بينه وبين القول الحادي والثلاثين خفاء (الثاني والاربعون) ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ويدل عليه حديث عبد الله بن أنس عند أحمد (الثالث والاربعون) انه في اشفاق العشر الوسط والعشر الاواخر قال وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة من المسلم عن عائشة في حديث الباب حتى أزيد منه من الجرد له من وجه آخر عنها فان بدا لقوم ان ينوه بعدى فلي لا يركبوا من كواميه فأرأى ما قرأ من سبعة أذرع وله في هذا الحديث وزدت فيه من الجرد ستة

أذرع وعن هكرمة انه أراه الجريز بن حازم غزوة ستة أذرع أو نحوها وعن مجاهد ان ابن الزبير زاد فيه ستة أذرع أو نحوها وفي
 لفظ حمائل الجرو عنه ستة أذرع ١٥٦ وشبهوه هكذا ذكر الشافعي عن عطاء بن رباح عن اهل العلم من قريش

الحفاظ قرأته بخط معلما في (الرابع والاربعون) انه ليلة الثالثة من العشر الاواخر
 او الخامسة من رماه أحد من حديث معاذ قال في الفتح والفرق بينه وبين ما تقدم ان
 الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين (الخامس والاربعون)
 انه في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني رواه (الطحاوي) من حديث عبد الله بن أنس
 هذا جلة ما ذكره الحفاظ في الفتح أو رداه مختصرا مع زوائد عديدة وما ينبغي أن يعدد
 قولا خارجا عن هذه الأقوال قول الهادي انه في تسع عشرة وفي الافراد بعد العشر من
 من رمضان واستدلوا على انه في الافراد بعد العشر من رمضان استدل به أهل القول
 الخامس والعشرين وعلى انه اقتدسكون في ليلة تسع عشرة عما أخرجه الطبراني من
 حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القوم ليلة القدر في سبع عشرة
 أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين
 وعشرين قال الهيثمي بعد ان ساقه في مجمع الزوائد أبو الهزم وهو ضعيف فيكون
 هذا القول هو السادس والاربعين وينبغي أن يجعل ما اشغل عليه هذا الحديث القول
 السابع والاربعين واما كونها مبهمة في جميع السنة فلا ينبغي أن يجعل قول خارجا عن
 هذه الأقوال لانه عين القول الرابع منها وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس
 والعشرون أعني انه في أواخر العشر الاواخر قال الحفاظ وأرجحها ما رواه الجمهور ليلة
 سبع وعشرين قوله واما رتم ان تطلع الشمس في صبيحة يومها أيضا لا شمع أو اقدور
 ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر الا بعد ان تغشى منها ما لموع الشمس على هذه الصفة
 وروى ابن خزيمة عن حديث ابن عباس من فروع ليلة القدر طلقة لاحادة ولا باردة تصبع
 الشمس يومها جوار ضعيفة ولا جوار من حديث عباد لا حرمه أو لا بد وانها ساكنة
 صاحبة وقرها ساطع وفي علامتها أحاديث منها عن جابر بن عمر عن عبد الله بن أبي شيبه وعن
 جابر بن عبد الله عن ابن خزيمة وعن أبي هريرة عن عذرة وعن ابن مسعود عن ابن أبي شيبه
 وعن غيرهم (وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمكف العشر الاول
 من رمضان ثم اعتمكف العشر الاوسط في قبلة تركية على سدة لها حصر فاخذ الحصر
 بيده فمها في ناحية القبلة ثم اطلع رأسه فيكلم الناس فذووا منه فقال اني اعتمكف
 العشر الاول القس هذه الليلة ثم اعتمكف العشر الاوسط ثم اعتمكف ليلة القدر لي انها
 في العشر الاواخر من أحب منكم ان يعتمكف فليعتمكف فاعتمكف الناس معه قال
 واني أرى ليلة وترواني أنصب في صبيحتها طين وما فاصبح من ليلة إحدى وعشرين
 وقد قام الى الصبح فطرت السماء فوقك المسجدا فصرت الطين والماء فخرج حين فرغ
 من صلاة الصبح وجيئته وروية أنه في الطين والماء وإذا هي ليلة إحدى وعشرين

وهذه الروايات كلها تجتمع على
 انه افوق الست ودون السبع
 وأما رواية عطاء بن مسلم عن
 عائشة مرفوعة بالصحت
 أدخل فيها من الجرح خمسة
 أذرع فسادا والروايات السابقة
 أرجح لماتها من الزيادة عن
 الثقات قال الحفاظ في الفتح ثم
 ظهر لي رواية عطاء وجه وهو
 انه أريدهم ما عدا القرعة التي
 بين الركن والجرح فتجتمع مع
 الروايات الاخرى فان الذي عند
 القرعة أربعة أذرع ونحو
 ولهذا وقع عند الفسا كهي من
 حديث أبي عمرو بن عدي بن
 الجراء ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لعائشة في هذه
 القصة ولا دخلت فيها من الجرح
 أربعة أذرع فيحصل هذا على
 الغاء الكبير ورواية عطاء على
 جبره ويجمع بين الروايات كلها
 بذلك ولم أر من سبقني الى ذلك
 اسمي (قلت) أي لرسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (فما لهم
 لم يدخلوه في البيت قال ان قومك)
 قريشا (قصرت) بتشديد الصاد
 وتحقق فيها (بهم النقص) أي
 لم يتسعهوا لاقامه اقله ذات
 يدهم وقال في الفتح أي التفة
 الطيبة التي أخرجوها لذهاب
 كما حرم به الا زرفي ويوضحه
 ما ذكره ابن ابي عمير في السيرة أن

أبا وهب بن عاتق بن عمران بن مخزوم قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه
 من ربي ولا يسع ربا ولا مظلة أحد من الناس وروى سليمان بن عيسى عن عبيد الله بن أبي يزيد انه شهد مع عمار بن

الخطاب أرسل الى شيخ من بني زهد أدرك ذلك فساله عن بناء الكعبة فقال ان قرى شافرت لبناء الكعبة أي بالفتنة
الطيبة فجزت فتر كوا بعض البيت في الحجر فقال عمر صدقت انتهى

١٥٧

قالت عائشة (قلت فاشان

بابه مرتين كما قال فيل ذلك

قومك) بكسر الكاف فيه ما

لان الخطاب لعائشة (لبدخاوا

من شأوا ويمنعوا من شأوا) زاد

مسلم فكان الرجل اذا أراد ان

يدخلها يدعونه يرتقى حتى اذا

كاد ان يدخل دفعوه فسقط

(ولو ان قومك حديث عهدهم

بالجاهلية) وفي لفظ حديث

عهد بشرك (فأخاف ان تذكر

قلوبهم ان أدخل الجدر) أي

أخاف انكار قلوبهم ادخال

الجدر (في البيت) أي اقبعت

ذلك ولم يلفظ ان تذكر قلوبهم

لنظرت ان أدخل ونقل ابن طال

عن بعض علماء فهم ابن النقرة

التي خشبها صلى الله عليه وآله

وسلم ان يسبوه الى الانفراد

بالفرد ونهم (وان ألقى بابه

بأرض) فلا يكون مرتفعه ما

وهذا الحديث أخرجه مسلم

أيضا وابن ماجه في المصنف وفي هذا

الحديث ترك بعض الاختيار

بخافه ان يقصر عنه فهم بعض

الناس وفيه اجتناب ولي الامر

ما يتسرع الناس الى انكاره

وما يخشى منه تولد الضرر عليهم

في دين أو دنيا وتألف قلوبهم بما

من العشر الاواخر متفق عليه لكن لم يذكر في البخاري اعتكاف العشر الاول

قوله العشر الاوسط هكذا في اكثر الروايات واما دية العشر الثاني وكان القياس ان

يوصف باللفظ الثاني لان مرجعها مؤثرت لكن وصف بالمذكور على ايراد الوقت

أو الزمان والتقدير الثلث كانه قال الله الى العشر التي هي الثالث الاوسط من الشهر ووقع

في الموطأ العشر الوسط بضم الواو والسبعين جمع وسطا ويروي بفتح السين مثل كبر

وكبر ورواه الياس في الموطأ بلسكانه على انه جمع واسيط كإزول ويزل وهذا يوافق

رواية الاوسط قوله في قبة تركمة أي قبة صغيرة من لبود قوله فاصبح من ليلة احدى

وعشرين في رواية البخاري فخرج في صبيحة عشرين وظاهرها يخالف رواية الباب وقد

قبل ان المراد بقوله فاصبح من ليلة احدى وعشرين أي من الصبح الذي قبلها وهو تعسف

وقد وقع في البخاري ما هو أوضح من ذلك باللفظ فاذا كان حين عيسى من عشرين ليلة

تتصلى ويستقبل احدى وعشرين رجوع الى مسكنه قوله ودوة أنفسه بالثاء المثلثة

وهي طرفه ويقال لها أيضا رتبة الانف كما جاء في رواية أخرى والحديث فيه دليل على

ان ليلة القدر في العشر الاواخر من شهر رمضان وقد تقدم بسط الكلام في ذلك

(وعن عبد الله بن أنيس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رأت ليلة القدر

ثم أنسيت وأراني أجد صبيحتي في ما وطئت قال فطرنا في ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانصرف وان أثر الماء والطيبين على جبهته وأفضه

رواه أحمد ومسلم وزاد وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين) وفي الباب عن

رجل من بني ضبالة مصعبه مرفوعا عندنا صحيح في مسنده قال قات يارسول الله ان لي يادية

اكون فيها أغرقني بليلة القدر فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين وعن ابن عمر مرفوعا من كان

متكبرا فليصبر هاليلة سابعة قال فكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين وعيس

الطبيب وعن ابن جريح عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس انه كان يوقظ أهله ليلة

ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب

يقول استقام كلام القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين وروى شاذل من طريق

ابراهيم عن الاسود عن عائشة ومن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين

كذا في الفتح وقد استدل بحديث الباب من قال انها ليلة ثلاث وعشرين كما تقدم

قوله يقول ثلاث وعشرين في كذا في معظم النسخ من صحيح مسلم وفي بعضها ثلاث

وعشرون قال الثوري وهذا ظاهره الاول جائز على لغة شاذلة انه يجوز حذف المضاف

ويبقى المضاف اليه مجرورا أي ليلة ثلاث وعشرين (وعن أبي بكر أنه سمع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يقول القسوة في تسع بقين أو سبع بقين أو خمس بقين أو ثلاث

واذا أمن وقوعها عاد استجاب عمل المصلحة وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة وحرص العناية على امتثال أوامر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد والمهدي أو المنصور انه أراد ان يعيد

الكعبة على ما فعله ابن الزبير فناداه مالك في ذلك وقال اخشى ان تصير معاوية للملوك فتركه قال في الفتح وهذا بعينه حسنة
رضي الله عنهم ما اشار على ابن الزبير لما اراد ان يهدم الكعبة

ويجوز دينا ما بان يرم ما وهى
منها ولا تعرض لها بزيادة ولا
نقص وقال لا آمن ان يجي
من بعدك امير فيغير الذي
صنعت اخرجته الفاكهة من
طريق عطائه وذكر الازرق
ان سليمان بن عبد الملك هدم
بعض ما فعله الخجاج ثم تركه
ذلك لما ظهر ان فعله بامر ابيه
عبد الملك ولم اقف في شيء من
التواريخ على ان احدا من
الخطباء ولا من دونهم غير من
الكعبة شيئا من صنع الخجاج
الى الآن الا في الميزاب والبواب
وعقبته وكذا وقع الترمذي في
خداها غير مرة وفي سقها وفي
سلم سطحها ووجد فيها الرخام
وعما يتجرب منه انه لم يقف
الاحتياج في الكعبة الى
الاصلاح الا ما صنع الخجاج
امان الحدار الذي بناه في الجهة
الشامية واما في السلم الذي
بجده اول العتبة وما عدا ذلك
مما وقع فانما هو لزيادة محض
كالرخام والتحصين كالابواب
والميزاب والله اعلم وفي رواية
عنها اي عن عائشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لولا ان قومك
حديث عهد بجاهلية باضافة
حديث اهلها عند جميع الرواة
قال المطرزي وهو لحن اذ

يقين أو آخر ليلة قال وكان أبو بكر يصلي في العشر من من رمضان صلانه في سائر السنة
فاذا دخل العشر اجتمعوا وأحمدوا الترمذي وصححه وفي الباب عن عبادة بن الصامت
عنه أحمد والحديث يدل على ان ليلة القدر ترجى مصداقها التسع ليلتين من الشهر
أو سبع أو خمس أو ثلاث أو آخر ليلة وهو أحد الأقوال المتقدمة قال الترمذي في
جامعه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر ان ليلة احدى وعشرين
وليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين وتسع وعشرين وآخر ليلة من
رمضان قال قال الشافعي كأن هذا عندى والله أعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يجيب على نحو ما يسئل عنه يقال له فلنقسم في ليلة كذا فيقول نعم وهى في ليلة
كذا قال الشافعي وأقوى الروايات عندى في ليلة احدى وعشرين انتهى (وعن أبي
نضرة عن أبي سعيد في حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج على الناس فقال
يا أيها الناس انهم كانوا يثبتون ليلة القدر واني خرجت لا خير كبرها بخارجي رجلان
يحدثان معهما الشيطان فتسيتها فالتهم وهى في العشر الاواخر من رمضان القس وهى في
الناسعة والخامسة والسابعة قال قلت يا أبا سعيد انكم أعلم بالعدد منا فقال أجل نحن
أحق بذلك منكم قال قلت ما التاسعة والخامسة والسابعة قال اذا مضت واحدة
وعشرون فالتى تليها اثنان وعشرون فهى التاسعة فاذا مضت ثلاث وعشرون فالتى
تليها السابعة فاذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة رواه أحمد ومسلم
يحدثان بالخاء المهملة بعد هاء ثمانية فوقية ثم فاف مشددة ومعناه يطالب كل واحد منهما
حتمه ويدعى انه الحق وفيه ان الخامسة والمائة مذكورة وانما سبب المعقوبة المعنوية
قوله فاذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنان وعشرون هكذا في بعض نسخ مسلم
وفي أكثرها ثنتين وعشرين بالياء قال النووي وهى أصوب والنصب بتسعة محذوف
تقديره أعنى ثنتين وعشرين انتهى وجعل النصب على الاختصاص أصوب من الرفع
بتقدير مبدء الاجل قوله بعد ذلك فهى التاسعة لانه يصير تقدير الكلام فالتى تليها هى
اثنان وعشرون فهى التاسعة ولا يخفى انها عبارة ثانية بخلاف النصب على
الاختصاص فانه يصير التقدير فالتى تليها أعنى ثنتين وعشرين فهى التاسعة فانها عبارة
خالية عن ذلك والحديث يدل على ان ليلة القدر ترجى وجودها في تلك الثلاث الليالي
(وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القس وهى في العشر الاواخر من
رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى في سابعة تبقى في خامسة تبقى رواه أحمد والبخاري
وأبو دارود وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هى في العشر في سبع بمضين

لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب حديثه وعهدوا بالجمع كذا نقله الزركشى والخطاط
ابن حجر والعيني وأقرود وأجاب صاحب المصابيح بأنه لا يلحق فيه ولا خطأ والرواية صواب وتوجه نحو ما قالوه في قوله تعالى ولا

تكونوا أول كافر به حيث قالوا ان التقدير أول فريق كافر أو فوج كافر فيكون ان مثل هذه الالفاظ مقررة بحسب الالفاظ
وجمع بحسب المعنى فيجوز ان رعاية لفظة تارة ومعناه أخرى كيف شئت ١٥٩ فأنقل هذا الى الحديث تجده

ظاهرا لا خفاء بصوابه وقال صاحب الامع قد يوجب بان فعلا يستعمل في المفرد والجمع والمؤنث والمذكر كما في ان رحمة الله قريب من المحسنين وخرج عليه خير بن وهب اذا قلنا انه خير مقدم فاذا صححت الرواية وجب التأويل انتهى (لامرت بالبيت فهدم فادخلت فيه ما أخرج منه) أي من الشجر (والزقته بالارض) بحيث يكون بابه على وجهه غير مرتفع عنه أو الزقته بالزاي كالصقته بالصاد (وجعلت له بابين بابا شرقيا) منسل الموجود الآن (وبابا غربيا فبلغت به أساس ابراهيم) عليه الصلاة والسلام فذلك الذي جعل ابن الزبير على هدمه وبناءه مع عدم وجود ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يخافه من الفتنة وقصور النفقة كما عند مسلم فانا اليوم أجهد ما أنفق واست أخاف الناس الحديث وكان هذا الهدم والبناء في سنة أربع والانتها في سنة خمس وأبدوه بان في تاريخ المسبحي ان الفراغ من بنيانه كان في سنة خمس وستين زاد الحب الطبري انه كان في شهر رجب وأدخل فيه من الحجر خمسة أذرع قال يزيد بن رومان وقد رأيت أساس ابراهيم بجارة

أوفي تسع يمين يعني ليلة القدر ورواه البخاري قوله في تاسعة تبقى يعني ليلة اثنين وعشرين قوله في خامسة تبقى يعني ليلة ست وعشرين قوله في سبعة يعني اربعين أو تسع يمين هكذا رواية المصنف رحمه الله بتقديم السين في الاولى والثانية في الثانية قال في الفتح الاكثر بتقديم السين في الثانية وتأخيرها في الاولى وبلفظ الماضي في الاولى والبقا في الثانية وللشمس في لفظ الماضي فيها وفي رواية الامام علي بتقديم السين في الموضعين انتهى والمراد في سبع ليال تقضي من العشر الاواخر أو في تسع ليال تبقى منها فتكون في ليلة سبع وعشرين أو ليلة اثنين وعشرين وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن ابن عمر ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر فمن كان متحريا فليتحريها في السبع الاواخر أخرجه ولمسلم قال أرى رجلا ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرى رؤياكم في العشر الاواخر فاطلبوها في الوتر منها وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان ورواه مسلم والبخاري وقال في الوتر من العشر الاواخر) قوله أروا ليلة القدر أروا بضم أوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر قال في الفتح والظاهر ان المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أواخرها ليلة الثاني والعشرين واخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الاول لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ويدل على الاول ما في البخاري في كتاب التعجبين من صحيحه ان ناسا أروا ليلة القدر في السبع الاواخر وان ناسا أروا انها في العشر الاواخر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم القسوه في السبع الاواخر وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى المتفق عليه من الروايتين فأمر به وقد رواه أحمد عن ابن عبيدة عن الزهري بالنظر رأى رجلا ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم القسوه في العشر البواقي في الوتر منها ورواه أحمد من حديث علي مرفوعا ان غلبت فلا تغلبوا في التسع البواقي قوله أرى بفتحين أي أعلم قوله رؤياكم قال عياض كذا جاء في أفراد الرؤيا والمراد من أتيكم لانهم لم تكن رؤيا واحدة وانما أراد الجنس وقال ابن التين كذا روى بتوحيد الرؤيا وهو جائز لانها صدر قوله تواطأت بالهمز أي توافقت وتزاملت وقال ابن التين بغير همز والصواب بالهمز وأصله ان بطا الرجل بجل بوجهه وكان وطء صاحبته وفي الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد اليها في الاستدلال على الامور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد

كافة الابل وفي كتاب مكة لافا كهسي من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان في كنفه والأي لابن الزبير عن قواعد ابراهيم وهي مضمرة أحوال الخلف من الابل وأروها بنيانها من بوطا بعضه يهضم زاد عبد الرزاق والحجارة مشتبك بعضها يهضم قال عطاء

وكانت في البناء الذي بنى على حفره فخروا قامة وأما ثمانية وأعلى تجارة لها عروق تشبه بزرده ورق المودة فضره
فارتحت فواء البيت فكبر الناس

١٦٠

فبنى عليه وعند عبد الرزاق عن مرثد فكشف عن ريش في الحجر

أخذ به فيه من فتره مكث وفا
ثمانية أيام لينسبوا عليه فرايت
ذلك الريش مثل خاف الابل
وجه حجر ووجه حجر ووجه
حجر ووجه حجران ورايت
الرجل يأخذ العلة فيضرب
بها من ناحية الركن فيهتز
الركن الا شتم وأطال في الفتح
في بيان بناء ابن الزبير وتغيير
الطحاخ له وجع الروايات وتحقيق
سنة أذرع وفيما جدد في الكعبة
من بعد عمارة الطحاخ وقال
التستلاني وهل الصحيح ان
الحجر كاهن البيت حتى لا يصح
الطواف في جزء منه أو بعضه

فيصح بحرزم النوى بالاول كابن
الصلاح لحديث الصحيحين الحجر
من البيت والجويوني وولده امام
الحرمين والبعوي الثاني وقال
الرافعي انه الصحيح لحديث الباب
ونص الشافعي على ايجاب
الطواف خارج الحجر ونقل ابن
عبد البر الاتفاق عليه لكن
لا يلزم منه ان يكون كاهن
البيت وانما طاف صلى الله عليه
 وآله وسلم خارجه وقال خذوا
عني مناسككم وكالايصح
الطواف داخل البيت لا يصح
داخل جزء منه فلا يصح على
الشاذروان بفتح الذال المجمة
وهو الخارج عن عرض جدار
البيت مرتفعاً عن وجه الارض

الشرعية هكذا في الفتح قوله تحروا ليلة القدر في رواية للبصري القسوا وفي حديث
عائشة دليل على ان ليلة القدر في أواخر العشر الاواخر وقد تقدم انه القول الرابع
(قائدة) قال الطبري في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك
الليلة للعبون ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان حقاً لم يخف على كل من قام ليلالي
السنة فضلاً عن ليلالي رمضان وتعبه ابن المنير بانه لا ينبغي اطلاق القول بالكذب
لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيقتصر بهم اقوم
دون قوم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يهجر العلامة ولم ينف الكرامة قال رجع ذلك
فلا يعتقد ان ليلة القدر لا ينالها الا من رأى الخوارق بل فصل الله تعالى راسع ورب
قام تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق وآخر رأى الخوارق
من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل والعبرة انما هي بالاستقامة بخلاف
الخوارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة وقيل ان المطلع على ليلة القدر يرى كل شيء ساجداً
وقيل يرى الانوار ساطعة في كل مكان حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاماً أو خطاباً
من الملائكة وقيل من علاماتهم استجابة دعاء من وفق لها

(كتاب المناسك)

(باب وجوب الحج والعمرة وقواهما)

(عن أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض
الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم رواه أحمد ومسلم والنسائي
فيه دليل على ان الامر لا يقتضي التكرار وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس
فقال آفي كل عام يارسول الله فقال لو قلت لوجبت ولو وجبت لم تقع لوايها ولم تستطيعوا
ان تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فهو وقطوع رواه أحمد والنسائي بمعناه الحديث الاول
تمامه ثم قال ذروني ما تركتكم وفي لفظ ولو وجبت ما فقم بها والحديث الثاني أخرجه
أيضاً أبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما وفي الباب عن أنس
عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب عليكم الحج فقبل
يارسول الله في كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لم تقوموا بها ولولا اني
عذبتم قال الحافظ ورجاله ثقات وعن علي بن عبد الله بن الترمذي والحاكم وسنده
منقطع قوله باب وجوب الحج والعمرة الحج بفتح الحاء هو المصدر وبالفتح والتكسر هو
الاسم منه وأصله القصد ويطلق على العمل أيضاً وعلى الايمان مرة بعد أخرى وأصل

العمرة

قد رثي ذراع تركه قبريش اضيق الثقة فلو كان في الطواف ومن جدار البيت في موازاة

الشاذروان لا يصح على الاصح لان بعض بدنه في البيت والصحيح من مذهب الحنابلة لا يجوز تركه وقطوعها وعند الشيخ في الدين

ابن تيمية رحمه الله انه ليس من الكعبة وقال الحنفية يصح طوافه من لم يحتز منه لكن قال ابن الهمام وينبغي أن يكون طوافه وراء الشاذر وان ائلا يكون طوافه في البيت بناء على انه
١٦١ منه ومشهور مذهب المالكية

كالشافعية وقال الخطيب أبو عبد الله بن رشيد بضم الراء وفتح الشين في رحلته ما حصله ان لفظ الشاذر وان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكر له عن فقههاء المالكية فلو كان الشاذر وان من البيت لكان الركن الأسود داخل في البيت ولم يكن مقما على قواعد ابراهيم فمن أين نشأ الشاذر وان وقد انعقد الاجماع على ان البيت مقم على قواعد ابراهيم حتى من جهة الركنين اليمانيين ولذلك استلهمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون الآخرين وان ابن الزبير لما هدمه حتى بلغ به الارض وبناه على قواعد ابراهيم انما زاد فيه من جهة الطحجر وأقامه على الاسس الظاهرة التي عاينها العدول من الصحابة وكبراء التابعين وان الطحاج لما انقض البيت بأمر عبد الملك لم ينقضه الا من جهة الطحجر خاصة وهذا أمر معلوم مقطوع به مجمع عليه منقول بالسند الصحيح في المکتب المعتمدة التي لا يشك فيها أحد انتهى قلت قول ابن رشيد لم يوجد لفظ الشاذر وان عن أحد من السلف يقال عليه قد قال ذلك الامام الشافعي فيما نقله البيهقي في كتاب معرفة السنن والاختبار وذكر القسطلاني عبارته قال ولا

العمرة الزيادة وقال الخليل الحج كثره القصد الى معظم وجوب الحج معلوم بالضرورة الدينية واختلف في العمرة فقليل واجبة وقيل مستحبة ولا شافعي قولان أصحهما ما وجوبها وسياق تفصيل ذلك قريبا والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن الحج لا يجب الامرة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوب الاتجب الامرة الا أن يشذروا بالحج أو العمرة وجب الوفاء بالنذر بشرطه وقد اختلف هل الحج على الفور أو التراخي وسياق تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى واختلف أيضا في وقت ابتداء افتراض الحج فقبل الهجرة قال في الفتح وهو شاذ وقيل بعدهم اختلف في سنته فالجمهور على انها سنة مستلانة لانها نزل فيها قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قال في الفتح وهذا ينبغي على أن المراد بالانعام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علقمة ومسرور و ابراهيم النخعي بالفظ وأقيموا أخرجه الطبراني بأسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد بالانعام الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك وقد وقع في قصة ضمما ذكر الامر بالحج وكان قدومه على ما ذكره الواقدي سنة خمس وهذا يدل ان ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وقيل سنة تسع حكاه النووي في الروضة والماوردي في الاحكام السلطانية وروح صاحب الهدى ان افتراض الحج كان في سنة تسع أو عشر واستدل على ذلك بأدلة فلتة وخذ منه قول لو فلتت الوجبت استدلال به على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفوض في شرع الاحكام وفي ذلك خلاف مبسوط في

الاصول (وعن أبي رزين العقيلي انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي شيخ

كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظمن فقال حج عن أبيك واعقر رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي وسياق الكلام عليه في باب وجوب الحج على المعصوب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به على وجوب الحج والعمرة قال الامام أحمد لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه انتهى وقد يزعم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وبه قال اسحق والنوري والمزني والناصر والمشهور عن المالكية ان العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية وزيد بن علي والهادوية واخلاف في المشروعية وقد روي في الجامع الكافي القول بوجوب العمرة عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة وزين العابدين وطاوس والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبير ومجاهد وعطاء واستدل القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الترمذي وصححه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر ان اعرأيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي فقال لا وإن نعمر خير لك وفي رواية أولى لك وأجيب عن الحديث بان في اسناده الطحاج بن ارطاة

الحديث من علامات النبوة حيث أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك فكان الذي تولى نقضه أو بناءها ابن أخيها
رب أن الشافعي من أجل السلف ثم تعقبه في المسئلة وهذا
ع نيل

عبد الله بن الزبير ولم يقتل انه قال ذلك لغيرهما من الرجال والنساء ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها فان بد القوم لك ان
يئسوه فهلم لا ريبنا تركوا منه فاراها قريبا ١٦٢ من سبعة اذ عروا مسل (عن اسامة بن زيد رضي

الله عنهما) حسب رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم (انه قال
يا رسول الله أين تنزل) زاد في المغازي
غدا (في دارك بمكة) قال في الفقه
حذفت اداة الاستفهام من قوله
في دارك بديل رواية ابن خزيمة
والطحاوي عن يونس بن عبد
الاعلى عن ابن وهب باللفظ أنزل
في دارك فكانه استفهمه أولا
عن مكان نزوله ثم ظن انه ينزل في
داره فاستفهمه عن ذلك انتهى
وتعقبه العيني بأن أين كلمة
استفهم فلم يبق وجه لتقدير
حرف الاستفهام قال وما وجه
قوله حذفت اداة الاستفهام من
قوله في دارك والاستفهام عن
النزول في الدار لأن نفس الدار
انتهى قال القسطلاني والذي
قاله في الفقه هو الاظهر فليتامل
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(وهل ترك) زاد مسلم كالجاري
في المغازي هنا (عقيل) بزنة فعيل
(من رباع) بكسر الراء جمع رباع
الحلة أو المنزل المشتمل على أبيات
أودو وروحمته ذف يكون قوله
(أودو) تأكيداً أو شكا من
الراوي وجمع النكرة وان كانت
في سياق الاستفهام الانكاري
يتمد العموم للاشعار بأنه لم يترك
من الرباع المتعدد شي ومن
للمعبرين قاله الكرماني وقيل ان
هذه الدار كانت لها اسم بن عبد

وهو ضعيف وتصحيح الترمذي له فيه انظر لان الاكثر على تضعيف الطحاوي
على انه مداس قال النووي ينبغي ان لا يفتقر بالترمذي في تضعيفه فقد اتفق الحفاظ على
تضعيفه انتهى على ان تصحيح الترمذي له انما ثبت في رواية الكروخي فقط وقد ثبت
صاحب الامام على انه لم يرد على قوله حسن في جميع الروايات عنه الا في رواية
الكر وخی وقد قال ابن حزم انه ~~كذب~~ باطل وهو افراط لان الطحاوي وان كان
ضعيفا فليس متهما بالوضع وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب
عن عبد الله بن أبي الزبير عن جابر بن نفيع ورواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر
ورواه ابن عدي من طريق أبي عصة عن ابن المنكدر عن أبي صالح وابو عصة قد
كذبوه وفي الباب عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم قال الحج جهاد والعمرة تطوع واسناده ضعيف كما قال الحفاظ وعن
طلحة عند ابن ماجه باسناد ضعيف وعن ابن عباس عند البيهقي قال الحفاظ ولا يصح
من ذلك شيء وبهذا تعرف ان الحديث من قسم الحسن لغيره وهو صحيح به عند الجمهور
ويؤيده ما عند الطبراني عن أبي امامة مرفوعا من مشي الى صلاة مكتوبة فاجره كعبه
ومن مشي الى صلاة تطوع فاجره كعمرة واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه
الدارقطني من حديث زيد بن ثابت باللفظ الحج والعمرة فريضتان لا يفترك بينهما بدأت
وأجيب عنه بان في اسناده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وفي الحديث أيضا انقطاع
ورواه البيهقي موقوفا على زيد قال الحفاظ واسناده أصبح وضعفه الحاكم ورواه ابن عدي
عن جابر وفي اسناده ابن لهيعة وفي الباب عن عمر في سؤال جبريل وفيه وأن تصح وتعتبر
أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه
قالت يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وسما في
والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الاصلية لا تنتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف
ولا دليل يصلح لذلك لا سيما مع اعتضادها بما تقدم من الاحاديث القاضية بعدم الوجوب
ويؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديث بني الاسلام على خمس
واقصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى والله على التامم حج البيت وقد استدلل على
الوجوب بحديث عمر الا في قريسا وسما في الجواب عنه واما قوله تعالى وأقموا الحج
والعمرة لله فلفظ التمام مشعر بأنه انما يجب بعد الاحرام لا قبله ولا يدل على ذلك
ما أخرجه الشيخان واهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية قال جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وهو بالعمرة انة عليه حجة وعلما بالوقوف كيف
تأمرني ان أصنع في عمرتي فانزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآية
فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أحرم وانما سأل كيف يصنع (وعن
عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه

مثنى ثم صارت لابنه عبد المطلب نفسه هابن ولده فحين تم صار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حق أبيه
عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله التاج كنهاني وظاهر قوله هل ترك لنا عقيل من رباع انما كانت ملكه

وأضافها الى نفسه فيحتمل ان عقيل تصرف فيها كما فعل أبو سفيان بدو المهاجرين ويحتمل غير ذلك وقد نفي الراوي ولعله اسامة المراد بما أدركه هنا حيث قال (وكان عقيل وريث) أباه ١٦٣ (أبأطال) اسمه عبد مناف (هو) أخوه

(طال) المكفي به عبد مناف
ابوه (ولم يرثه) أي ولم يرث أبأطال
ابناء (جعفر) الطيار وذو الجذعين
(ولاعلى) أبو تراب (رضي الله
عنه) ما لأنهما كانا معاصين
ولو كانا وارثين لنزل صلى الله عليه
وآله وسلم في دورهما وكانت
كانا أمساك لعله بايثارهما
أياه على أنفسهما وكان قد استولى
طال وعقيل على الدار كلها
باعثا رما ورثاه من أبيهما
لكنهما كانا يسلما وباعتبار
ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لحقه منهما بالهجرة وقد طالب بيد
فباع عقيل الدار كلها وحكي
الفسا كهي ان الدار لم تزل بيد
أولاد عقيل الى أن باعها للمحمد
ابن يوسف أخى الخراج بمائة ألف
دينار قال الداودي وغيره كان
كل من هاجر من المؤمنين باع
قريبه الكافر داره فامضى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات
الجاهلية تاليا للقلوب من أسلم
منهم (وكان عقيل وطال
كافرين) فكان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول لا يرث المؤمن
الكافر وفي هذا الحديث
التحسين والاختبار والعنة
والقول ورواه ما بين بصري
وأبى ومدين وأخرجه أيضا في
الجهاد والمغازي ومسلم في الحج
وكذا أبو داود والنسائي وأخرجه

الحج والعمرة وأما أحمد وابن ماجه واستاده صحيح الحديث فيه دليل على أن الجهاد
غير واجب على النفس وسياق ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك وفيه إشارة الى وجوب
العمرة وقد تقدم البص من ذلك (وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أي الاعمال أفضل قال إيمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد في سبيل الله
قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور متفق عليه وهو حجة ان فضل الحج على نفل الصدقة وهو عن
عمر بن الخطاب قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء رجل
فقال يا محمد ما الاسلام قال الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن
تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعقر وتغسل من الجنابة وتتم الوضوء وتصوم
رمضان وذكر باقي الحديث وأنه قال هذا جبريل أتاكم بعلمكم دينكم رواه الدارقطني
وقال هذا اسناد ثابت صحيح ورواه أبو بكر الجوزي في كتابه المخرج على الصحيحين وعن
أبي هريرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما
والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الجماعة الأباود) قوله إيمان بالله الخ فيه
دليل على ان الإيمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور وقد
اختلفت الأحاديث المشتقة على بيان فاضل الاعمال من مفضوها فإشارة تجعل الافضل
الجهاد وتارة الإيمان والصلاة وتارة غير ذلك وأحق ما قيل في الجمع بينهما ان بيان
الفضل عليه يختلف باختلاف الخاطب فإذا كان الخاطب ممن له تأثير في القتال وقوة على
مقارعة الأبطال قيل له افضل الاعمال الجهاد وإذا كان كثير المال قيل له افضل الاعمال
الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف على حسب اختلاف الخاطبين قوله مبرور قال ابن
خالويه المبرور والمقبول وقال غيره الذي لا يطأه شيء من الاثم ورجحه النووي وقيل غير
ذلك وقال القروطي الاقوال التي ذكرت في نفسه مبرمة مقارنة للمعنى وهي انه الحج الذي
وفيت أحكامه فوقع موقعها ما طلب من المكلف على الوجه الاكمل ولا جدوا ولا حكم
من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما بر الحج قال اطعام الطعام وافشاء السلام قال في
الفتح وفي استاده ضعف ولو ثبت كان هو المتعين دون غيره قوله ما الاسلام الى قوله وتصح
البيت قد تقدم الكلام على هذه الكلمات في أوائل كتاب الصلاة قوله وتعقر فيه
مقتسك لمن قال بوجوب العمرة وان كان لا يكون مجزعا فتران العمرة بهذه الامور
الواجبة دليلا على الوجوب لما تقرر في الاصول من ضعف دلالة الاقتران لاسيما وقد
عارضها ما سلمت من الأدلة القاضية بعدم الوجوب فان قيل ان وقوع العمرة في جواب
من سأل عن الاسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الاسلام واجبا والدليل

ابن ماجه فيه وفي القرائن (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أراد قدوم مكة)
بعد جوعه من منى وتوجهه الى البيت الحرام (مترلة اشدا) المراد بالغداة ثالث عشر ذي الحجة لانه يوم النزول بالحصب فهو

بما في إطلاقه كما يطلق أمس على الماضي مطلقا والافذا في العبد هو الغد حقيقة وإيس مراد قاله البرماوى كالكرماني
(ان شاء الله تعالى بخيف بنى كنانة)

١٦٤

اي قيمه وهو يفتح الخاء وسكون الياء آخره فاما المحمد من الجبل

وارتفع من المسيل والمراد به
المحصب (حيث تقاسموا) اي
تخالفوا (على الصفر) وهو
تبرؤهم من بنى هاشم وبنى المطلب
ان لا يقبلوا اليهم صلحا (يعنى ذلك)
المحصب وذلك ان قريشا وكنانة
قال في الفتح فيه هاشم عاربان في
كنانة من ليس قريشا اذا اعطف
يقضى المغيرة فترجى القول بان
قريشا من ولد فهر بن مالك على
القول بانهم ولد كنانة نعم لم يعقب
النضر غير مالك ولا مالك غير فهر
فقرش ولد النضر بن كنانة واما
كنانة فاعقب من غير النضر
ولهذا وقعت المغيرة انتهى
(تحالفت على بنى هاشم وبنى عبد
المطلب او بنى المطلب) بالشك في
جميع الاصول وعند البيهقي من
طريق أخرى بغير شك (ان
لا بنا كحومهم) فلا تزوج قريش
وكنانة امرأة من بنى هاشم وبنى
عبد المطلب ولا يزوجون امرأة
منهم اياهم (ولا يبايعوهم) اي
لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم
وعند الاسماعيلى ولا يكون بينهم
و بينهم شئ (حتى يسلموا اليهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
وكتبوا بذلك كتابا بخط منصور
ابن عكرمة العبد روى فشلت يده
او بخط بغض بن عامر بن هاشم
وعاقوه في جوف الكعبة فاشد
الامر على بنى هاشم وبنى المطلب

على ذلك حديث شعب الاسلام والايان فانه اشقل على أمور ليست بواجبة بالاجماع قوله
كفارة لما بينهما أشار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير الصغار دون الكبار قال وذهب
بعض العلماء من عصرنا الى أن المراد نعيم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه وقد تقدم البحث
عن مثل هذا في مواضع من هذا الشرح وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة
مع ان اجتناب الكبار يكفر الصغار فماذا تكفر العمرة مرة وأجيب بان تكفير العمرة
مقيد بنيتها وتكفير الاجتناب للكبار نعام لجميع عمر العبد فمغاير من هذه الحقيقة وقد
جعل البخارى هذا الحديث المذکور من جملة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح
للاستدلال به على الوجوب وقد قيل انه أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذکور
وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود عن عمار بن ياسر عن ابي الطح والحج والعمرة
فان متابعة بينهما تثنى الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خبث الحديد وليس للعبة المبرورة
جواز الا الجنة فان ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما أسلفناه لان
هذا الاستدلال مجرد الاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الاخرى بالمتابعة فهو مصر وفان معناه
الحقيقى بمسالف وفي الحديث دلالة على استحباب الاستكثار من الاعقار خلافا لقول
من قال يكره ان يعمر في السنة أكثر من مرة كلما السكينة ولن قال يكره أكثر من مرة في
الشهر من غيرهم واستدل للمالكية بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من
سنة الى سنة وافعاله على الوجوب أو الندب وتعقب بان المندوب لا ينحصر في أفعاله صلى
الله عليه وآله وسلم فقد كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد ندب
الى العمرة بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد واتفقوا على جوازها في جميع الايام
ان لم يكن متلبا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها ذكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام
التشريق وعن الهادى انها تسكره في أيام التشريق فقط وعن الهادوية انها تسكره في
أشهر الحج اغير الممتع والقارن اذ يشتغل به عن الحج ويحباب بان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اعتمر في عمره ثلاث عمر مفردة كلها في أشهر الحج وسماى لهذا حديثان في باب جواز
العمرة في جميع السنة

(باب وجوب الحج على الفور)

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج يعنى القرية فان
احدكم لا يدري ما يعرض له رواه أحمد وعن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن الفضل أو
احدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل
فانه قد يعرض المريض وتضل الرحلة وتعرض الحاجة واه أحد وابن ماجه وسماى
قوله عليه السلام من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وعن الحسن قال قال

في الشعب الذى انجازوا اليه فبعث الله الارضة فحست كل ما فيه من جور وظلم وبقي ما كان فيه من
ذكر الله فاطاع الله ورسوله على ذلك فاخبر به عمه أباطالب فقال أبوطالب لكفر قريش ان ابن أخى اخبرنى ولم يكذبنى قط ان الله

قد سلب على مصيقتكم الارضة فلمست ما فيه سامن فلم وجور وبقى فيما كان من ذكر الله فان كان ابن أخي صادقاً فانه منكم عن
سورأىكم وان كان كاذباً دفعته اليكم فقتلوه واسحبتموه ١٦٥ قالوا قد أنصفتموه افرو جسدوا الصادق

المصدق قد أخبر بالحق فسقط
في أيديهم ونكسوا على رؤسهم
وانما اختاروا النزول هذا لشكر
لله تعالى على النعمة في دخوله
ظاهراً ونقضاً لما نعاقدوه بينهم
وتفاهوا عليه من ذلك (عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
يخرب الكعبة) من الضريب
(ذو السويقة من الحبشة)
تنبيه سويق مصفر الساق الخلق
هم الثاء في النص غير لان الساق
مؤنثة والتصغير للتخفيف وفيه بيان
الحبشة دقة فلذا صغرها ومن
التبعض أي يضرهم ما ضيعت
من هذه الطائفة والحبشة نوع
من السودان قال الرشاطي وهم
من ولد كوش بن حام وهم أكثر
السودان وجميع عمال السودان
يعطون الطاعة الحبش ولا يتأني
ما ذكرهنا قوله تعالى أولم ير وأنا
جعلناهم أممنا لان الامن الى
قريب القسامة ونجرب الدنيا
حينئذ فبأني ذوالسويقة من
وقال في الفتح انه يقع حيث لا يتي
في الارض أحدي يقول الله بجا
ثبت في صحيح مسلم لا تقوم الساعة
حتى لا يقال في الارض الله الله
ولهذا وقع في رواية سعيد بن
جعان لا يعمر بعده أبداً وقد وقع
قبل ذلك فيه من القتال وغزو
أهل الشام له في زمن يزيد بن

عمر بن الخطاب لقد هممت ان أبعث رجلاً الى هذه الامصار فينظر واكل من كان له جدة
ولم يحج فيمضربوا عاهم الحزبية ما هم بمسايين رواه سعيد في سننه) حديث ابن
عباس الآخر في اسناده اسمعيل بن خليفة العبسي أبو اسرائيل وهو صدوق ضعيف
الحفظ وقال ابن عدي عامة ما روي به يخالف فيه الثقات وحديث من كسر أو عرج يأتي
ان شاء الله تعالى في باب القوات والاحصار وأثر عمر أخرجه أيضاً البيهقي وفي الباب
عن أبي امامة مرفوعاً عند سعيد بن منصور وفي سننه وأحمد وأبي يعلى والبيهقي بلفظ من لم
يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة أو مصلحة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليت ان شاء الله ودياً
وان شاء نصرانياً ولفظ أحمد من كان ذاباً سارقاً ولم يحج ثم ذكره كاسلف وفي اسناده
ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو سفي الحفظ وقد خالفه سعيدان الثوري فأرسله
رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه ابن أبي شيبة مرسلاً
وله طريق أخرى عن علي مرفوعاً عند الترمذي بلفظ من ملك زاد أو راحلة تملكه الى بيت
الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهودياً أو نصرانياً وذلك لان الله تعالى قال في كتابه والله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً قال الترمذي غريب مقال والحديث بضعف
وهذا ابن عبد الله الرازي له عن أبي اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى
عن علي موقوفاً ولم يرو مرفوعاً من طريق أحسن من هذا وقال المنذري طريق أبي امامة
على ما فيه أصح من هذه وقد روى من طريق ثالثة عن أبي هريرة رفعه عنه ابن عدي
بلفظ من مات ولم يحج حجة الاسلام في غير وجهه حابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر
فليت أي الميتين شاء ما يهودياً أو نصرانياً وهذه الطرق يقوى بعضها وبعضاً وبذلك يتبين
مجازفة ابن الجوزي في صدقه هذا الحديث من الموضعات فان مجموع تلك الطرق
لا بقصر عن كون الحديث حجة الغيرة وهو محتج به عند الجمهور ولا بقدر في ذلك قول
العقيلي والدارقطني لا يصح في الباب شيء لان نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن وقد شد من
عضد هذا الحديث الموقوف الاحاديث المذكورة في الباب قال الحافظ واذا انضم هذا
الموقوف الى مرسلي ابن سابط علم ان هذا الحديث أصلاً لا وجه له على من استعمل التمسك
وبقينا بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى وقد استدل المصنف بما ذكره في الباب
على ان الحج واجب على الفور ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الاول والثاني
ظاهرة ووجهها من حديث من كسر أو عرج قوله وعليه الحج من قابل ولو كان على
التراخي لم يعين العام القابل ووجهها من أثر عمر ومن الاحاديث التي ذكرناها ظاهراً
والى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل
البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف
ومحمد ومن أهل البيت القاسم بن ابراهيم وأبو طالب انه على التراخي واحتجوا بأنه صلى
الله عليه وآله وسلم حج سنة عشر وفرض الحج كان سنة ست أو خمس وأوجب بالله قد

معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها رقة القرامطة بعد الثلاثمائة سنة لوامن المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة
وقعدوا الحجر الأسود فجعلوا الى بلادهم ثم عاودوه بعد مدة طويلاً ثم غزى حراراً بعد ذلك وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى أنا

فيعلمنا ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم
فوق ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم
وهو من علامات نبوته وأيسر في الآية ما يدل على استقرار الأمن
١٦٦

اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جعله الأقوال أنه فرض في سنة عشر فلا
تأخير ولو سلم أنه فرض قبل العاشرة فتراخي صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان
استراحة الاختلاط في الحج بأهل الشرك لأنهم كانوا يجيئون ويطوفون بالبيت عمارة
فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وآله وسلم فتراخي به ليعذر ويحل النزاع
التراخي مع علمه

*(باب وجوب الحج على المعصوب إذا أمكنه الاستئابة
وعن الميت إذا كان قد وجب عليه)*

(عن ابن عباس أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الله في الحج
شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوى على ظهره فبعده قال فجئني عنه رواه الجماعة * وعن علي
عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءته امرأة من خثعم فقالت إن أبي
كبير وقد أقند وأدركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع أداءها فيجزي عنه أن أؤديه
عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم رواه أحمد والترمذي وصححه * وعن
عبد الله بن الزبير قال جاء رجل من خثعم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن
أبي أدركه الإسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج مكتوب عليه أفأج
عنه قال أنت أكبر ولده قال نعم قال فاجج عنه رواه أحمد والنسائي في معناه) حديث على أخرجه

يجزي ذلك عنه قال نعم قال فاجج عنه رواه أحمد والنسائي في معناه) حديث على أخرجه
أيضا البيهقي وحديث ابن الزبير قال الحفاظ أن أسناده صالح قوله إن فريضة الله أدركت
أي قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو امرأة كما وقع الاختلاف في الروايات في
النساء ففي بعض الروايات أنه امرأة وفي بعضها أنه رجل وقد بسط ذلك في الفتح قوله
شيخنا قال الطيبي هو حال والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن سلم وهو بهذه المدة قوله قال
فجئني عنه في رواية البخاري قال نعم قوله وقد أقند به مزمة مفتوحة ثم فامسا كنه بعدها
نون مفتوحة ثم دال مهملة قال في القاموس الفند بالتحريك الحرف وانكار العقل
بهم أو مرض والخطأ في القول والرأي والكذب كالافتاد ولا تنقل يجوز مضمدة لأنهم
يمكن ذات رأي أبدا وفنده تفصيلا كذبه وعجزه وخطأ رأيه كالفند انتهى قوله أنت
أكبر ولده فيه دليل على أن المشرع أن يتولى الحج عن الأب المأجرا كبر أولاده
قوله أريت الخ فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس
السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه
أنه يستحب التيسير على وجه الدليل المصلحة وأحاديث الباب تدل على أنه يجوز الحج من

المذكور فيها والله أعلم انتهى
وفيه إن قوام أمور الناس
واعتاش أمر دينهم بالكعبة
المشرفة فإذا زالت الكعبة على يد
الرجل المذكور تختم أمور
الناس وهذا الحديث أخرجه
مسلم في التقي والنسائي في الحج
والنفساء (عن عائشة رضي
الله عنها قالت كنوا أي
المسلمون) يوم عاشوراء
بالمدينة منصرف اليوم العاشر
من المحرم (قيل إن يفرض
رمضان) قال الكرماني فيه
جواز نسخ السنة بالسكاب والنسخ
بلا بد قال البرماوي مذهب
الشافعي ووجهه أن عاشوراء لم
يجب حتى ينسخ ويقدر أنه كان
واجبا فلا معارضة بينه وبين
رمضان فلا نسخ وأما قوله بلا بد
فجيب فإنهم يقولون به لما هو ينزل
أنقل إذا قلنا بالنسخ انتهى
(وكان) عاشوراء يوم التستبير فيه
الكعبة لما بين ما من المناسبة في
الأعظام والأجلال وهذا موضع
الترجمة قال في الفتح وبسطة
منه معرفة الوقت الذي كانت
الكعبة تكسى فيه من كل سنة
وهو يوم عاشوراء وكذا ذكر
الواقدي بإسناده عن أبي جعفر
الباقر أن الأمر استقر على ذلك في
زمانهم وقد تغير ذلك بعد فصارت
تسمى يوم النحر وصاروا

يذهبون إليه في ذي القعدة فيلقون كسوته إلى نحو نصفه ثم صاروا يقطعون من نصيب البيت
كهيئة الحرم فإذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة التي (فلما فرغ من الله) عز وجل صيام (رمضان) قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاه أن يصومه فليصمه ومن شاه أن يتركه فليتركه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليحجن البيت مبنيا للمعقول (وليقرن) زاد عبد بن حميد ١٦٧

الولد عن والده إذا كان غير قادر على الحج وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مخترعة
بالشمعية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز ارضاع الكبير حكاه ابن عبد البر
وقد ثبت أن الأصل عدم الخصوص وأما ما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة
بإسنادين مرسلين في هذا الحديث فزاد حجي عنه وليس لاحد بعده فلا حجة في ذلك لضعف
إسنادهما مع الأرسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن وقد ادعى جماعة من
أهل العلم أنه خاص به قال في الفتح ولا يخفى أنه جود وقال القرطبي رأى مالك أن ظاهر
حديث الشمعية مخالف للقرآن فيرجح ظاهر القرآن ولا شك في ترجمه من جهة فواتره
أنهم يروونه يقال هو عموم مخصوص بالحديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص
وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال أن الحج يقع عن المباشرة والمعجوج
عنه أجزأ النفقة وقد اختلفوا فيما إذا عوفي المعصوب فقال الجمهور ولا يجوز له لأنه تبين
أنه لم يكن مأبوسا عنه وقال أحمد ومحققنا لأنه لا إعادة لثلاثة قضى إلى إيجاب حجتين
وأجيب بأن العبرة بالانتماء وقد انكشف أن الحجة الأولى غير مجزئة (وعن ابن عباس
أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت إن أمي نذرت أن تحج
فلم تحج حتى ماتت أفأج عنها قال نعم حجي عنها أرايت لو كن على أمك دين أكنت قاضية
أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء واه البخاري والنسائي بعينه وفي رواية لأحمد والبخاري
بنحو ذلك وفيها قال جاء رجل فقال إن أختي نذرت أن تحج وهو يدل على صحة الحج حتى
عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يسهل فصله وأورث هو أم لا وشبهه بالدين * وعن ابن
عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال إن أبي مات وعليه حجة الإسلام
أفأج عنه قال أرايت لو أن أباه ترك ديناً عليه أقضيت عنه قال نعم قال فأجج عن أبيك
رواه الدارقطني حديث ابن عباس الآخر أخرجه النسائي والشافعي وابن ماجه قوله
أن أمي نذرت الخ قيل إن هذا الحديث مضطرب لأنه قد روي أن هذه المرأة قالت إن أمي
ماتت وعليها صوم شهر كما تقدم في الصيام وأجيب بأنه محمول على أن المرأة سألت عن كل
من الصوم والحج ويؤيد ذلك ما عده مسلم عن بريدة أن امرأة قالت إن أمي وقية بارسول
الله أنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها قالت إن أمي أفأج عنها قال
حجي عنها أقوله قال نعم فيه دليل على صحة النذر بالحج من لم يحج فإجزأ عن حجة
الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقبل يجزئ عن النذر ثم يحج عن حجة
الإسلام وقيل يجزئ عنهم وفيه دليل أيضا على إجراء الحج عن الميت من الولد وكذلك
من غيره ويدل على ذلك قوله أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وروى سعيد بن منصور وغيره
عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه لا يصح أحد عن أحد ونحوه عن مالك والليث وعن مالك أن

عن روح بن عباد وبشر بن
النخل (بعد خروج بأجوج
ومأجوج) وفي رواية عن شعبة
عند البخاري قال لا تقوم الساعة
حتى لا يحج البيت وظاهرهما
التعارض لأن المفهوم من الأول
أن الميت يحج بعد إشرط الساعة
ومن الثاني أنه لا يحج بعدها لكن
يمكن الجمع بين الحديثين بأنه
لا يلزم من حج الميت بعد خروج
بأجوج ومأجوج أن يمنع الحج
في وقت ما عدا قسرب ظهور
الساعة وظاهر والله أعلم أن
المسألة بقوله ليحجني الميت أي
مساكن الميت لأن الجبشة إذا
خرب لم يعد مسكنا بعد ذلك قاله في
الفتح (عن ابن عباس رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم قال كافي به) قال في الفتح
كذا في جميع الروايات عن ابن
عباس في هذا الحديث والذي
يظهر أن الحديث شاذ حذف
ويحتمل أن يكون هو ما وقع في
حديث علي عن أبي جعفر في
غريب الحديث من طريق أبي
العالبة قال استكثرنا من
الطواف بهذا البيت قبل أن
يهاك بينكم وبينه فساكني برجل
من الجبشة أصلع أو قال أصم
حش الساقين فاعده عليا وهي
تهدم ورواه الفاكه من هذا
الوجه وانظروا أصل بدل أصلع

وقال فاعاد عليا يهدمها بمحانه ورواه يحيى الخاني كافي مسنده من وجه آخر عن علي بن فروان انتهى ونعقبه العيني بأنه
لا يحتاج إلى تقدير حذف لأنه انما بقدر في موضع يحتاج إليه للضرورة ولا ضرورة هنا قال ودعوا الظهور وغير ظاهره لأنه

لا يثبت في تقديره محذوف لا حاجة اليه بما جاء في أثر عن صحابي ولا يقال الاحاديث يفسر بعضها باعضائها نقول هذا الغميا يكون
 تشدد الاحتياج اليه ولا احتياج هنا ١٦٨ الى ذلك والضمير في به للقالع الا في ذكره (اسود) نصب

على الذم أو الاختصاص
 وليس من شرط المنسوب على
 الاختصاص ان لا يكون نكرة
 فقد قال الزنجشيري في قوله تعالى
 قائما بالسطر انه منصوب على
 الاختصاص كذا نقله البرماوى
 والعيني وغيرهما كالكرمانى
 (الخج) بالخاء والجمع قال في القاموس
 خج كمنع تكبر وفي مشيته
 قد الى صدر رقد مبه وتباعدا
 عقبه كمنع نه والخج بين
 الفصح مكرمة والتفجج التفريج
 بين الرجلين (بقاه) اى يقع
 الاسود الاخج الكعبة حال
 كونهما قاعا (جرا) وفي هذا
 الحديث الحديث بالجمع
 والافراد والعنة وفيه بهريان
 وكوفي ومكي وقد جاء في تخريب
 الكعبة احاديث كحديث ابن
 عباس وعائشة عنده البخارى
 وحديث ابن عمر عند احمد وروى
 ابن الجوزى عن حذيفة حديثا
 طويلا مر فوعا فيه وخراب مكة
 من الحبشة على يد حبشي الخج
 الساقين اذرق العنسين افسس
 الانف كبير البطن معه اصحابه
 مئة مئونة اجرا اجرا وبتنا ولوننا
 حتى يرموا به في الكعبة الى
 البحر وخراب المدينة من الجوع
 والين من الجسد اذ ذكر الطلمي
 ان خراب الكعبة يكون في زمن
 عيسى عليه السلام وقال

أوصى بذلك فلجمع عنه والافلا قوله أ كنت قاضيه فيه دليل على ان من مات وعليه حج
 وجب على وليه ان يجوز من حج عنه من رأس ماله كما ان عليه قضاء دينه وقد اجمعا
 على ان دين الا دى من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ويلحق بالحج كل حق
 ثبت في ذمته من نذر اذ كفارة أو زكاة أو غير ذلك قوله قاله الله الحق بالوفاء فيه دليل على ان
 حق الله مقدم على حق الا دى ودواحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل سواء
 قوله جازع لرجل فقال ان اخي الخ لا منافاة بين هذه الرواية والاولى لانه يحتمل ان تكون
 القصة متعددة وان تكون متحدة ولكن النذر وقع من الاخت والام فسال الاخ عن
 نذر اخيه والبت عن نذر الام وقد استدل المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من
 غير الوارث اهدم استنصاه صلى الله عليه وآله وسلم للاخ هل هو وارث أو لا وزك
 الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقرر في الاصول واستدل
 بأحاديث الباب على انه يصح عن لم يحج ان يحج نيابة عن غيره لعدم استنصاه صلى الله
 عليه وآله وسلم ان سأل عن ذلك وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور فخصوه من حج
 عن نفسه واستدلوا بحديث ابن عباس الا في باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه
 وسيأتى الكلام فيه قوله ان أبى مات وعليه حجة الاسلام الخ فيه دليل على انه يجوز
 لابن ان يحج عن أبيه حجة الاسلام بعد موته وان لم يقع منه وصية ولا نذر ويدل على
 الجواز من غير ذلك حديث الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لبك عن
 شبرمة وسيأتي

* (باب اعتبار الزاد والراحلة) *

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال
 قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة رواه الدارقطني * وعن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة يعنى قوله من استطاع اليه سبيلا
 رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا الخا كم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي
 كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعا قال البيهقي الصواب
 عن قتادة عن الحسن مرسلا قال الحافظ وسنده صحيح الى الحسن ولا أرى الموصول
 الا وهما وقد رواه الخا كم من حديث جابر بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا الا ان الراوى
 عن جده هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وهو من ذكر الحديث كما قال أبو حاتم ولكنه
 قد وثقه احمد والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني قال الحافظ وسنده ضعيف
 ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعي والترمذي
 وحسنه وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن يزيد الخوزي بخاتم مضمومة
 ثم واو ثم زاي مضمومة وقد قال فيه احمد والنسائي متروك الحديث وعن جابر وعلى بن ابى

القرطبي بعد دفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعد موت عيسى وهو الصحيح (عن عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه انه جاء الى الجرا الاسود فقبله) بان وضع فيه عليه من غير صوت (فقال) ليدفع توهم قرب عهد
 طالب

بالا لام ما كان يعقده في جارة أصنام الجاهلية من الضر والنفع (التي أعلم أنك حجر لا تنفع ولا تنفع) أي بذاتك وإن كان
أمتثال ما شرع فيه ينفع في الغراب لكن لا ردة عليه ١٦٩ لانه حجر كسائر الاجار وأشاع عمر هذا

في الموسم ليشتهر في البلدان
ويحفظه المنأخرو في الاطوار
ليكن زاد الحاك في هذا الحديث
فقال علي بن أبي طالب بل يأمر
المؤمنين بضر وينفع ولو علمت
ذلك من تأويل كتاب الله تعالى
لعلت أنه كما أقول قال الله تعالى
وإذا أخذت من بني آدم من
ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على
أنفسهم الست بر بكم قالوا بل
فما أقروا أنه الرب عز وجل وانهم
العبيد ككتب منافعهم في رق
وألقاه في هذا البحر وأنا يبعث
يوم القيامة وله عيمان واسان
وشقمان يشهدان وأني ما وفاة
فهو أمين الله في هذا الكتاب
فقال عمر لا أبقاني الله بارض
لست فيها يا أبا الحسن وقال
ليس هذا على شرط الشيخين
فانهم ما لم يحتجوا بي هرون العبدى
قال في الفتح وهو ضعيف جدا
وقد دوى الناس من وجه آخر
ما يشعر بان عمر رافع له قوله ذلك
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أخرجه من طريق طاووس عن
ابن عباس قال رأيت عمر قبل
البحر ثلاثا ثم قال أنك حجر لا تنضر
ولا تنفع الحديث ثم قال عمر
رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فعل مثل ذلك قال
القسطلاني ومن غرائب المتون
ما في ابن أبي شيبة في آخر مسند

طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعند الدارقطني من طرق قال الحافظ كلها
ضعيفة وقد قال عبد الحق ان طرق الحديث كلها ضعيفة وقال أبو بكر بن المنذر لا يثبت
الحديث في ذلك مسندا واحصى من الروايات رواية الحسن المرسلة ولا يثبت في هذه
الطرق بقوى بعضها بعضا فاصح للاحتجاج بها وبذلك استدلل من قال ان الاستطاعة
المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة وقد حكى في البحر عن الأكثر ان الزاد شرط
وجوب وهو ان يجرد ما يكفيه ويكنى من يعول حتى يرجع وحكى أيضا عن ابن عباس
وابن عمر والثوري والهادوية واكثر الفقهاء ان لراحلة شرط وجوب وقال ابن الزبير
وعطاء وعكرمة ومالك ان الاستطاعة لصحة لا غير وقال مالك والناصري والمروزي
وهو مروى عن القاسم ان من قهر على المشي لزمه ان لم يجد راحلة اقله تعالى بأولئك
رجالا قال مالك ومن عادته السؤال لزمه وان لم يجد الزاد وفي كتب الفقه تفاصيل
في قدر الاستطاعة ليس هذا محل بسطها والذي دل عليه الدليل هو اعتبار الزاد
والراحلة

* (باب ركوب البحر للبحر الا ان يغاب على ظنه الهلاك)

(عن عبد الله بن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا تركب البحر الا حاجا أو
معقرا أو غازيا في سبيل الله عز وجل فان تحت البحر نار او تحت النار بحر اراد أبو داود
وسيد بن منصور في سننهما * وعن أبي عمران الجوني قال حدثني بعض أصحاب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وعزرونا نحو فارس فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
بات فوق بيت ليس له اجار فوقع فمات فقد برئت منه الذمة ومن ركب البحر عند ارتجابه
فمات برئت منه الذمة رواه أحمد) الحديث الاول اخرجه أيضا البيهقي قال أبو داود
رواه مجهولون وقال الخطابي ضعفوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح
ورواه البرزاني حديث نافع عن ابن عمر مر فوعا وفي اسناده ابي بن أبي سالم والحديث
الثاني في اسناده زهير بن عبد الله قال الذهبي هو مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث
أبو داود عن عبد الله بن علي يعني شيخان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
بات على ظهر بيت ليس له اجار فقد برئت منه الذمة وبوب عليه باب النوم على سطح غير
محجر وسكت عنه هو والمنذرى قوله ليس له اجار لا يجزئهم مزة مكسورة بعدد جبه
مشددة وآخره راء مهملات هو ما يرد الساقط من البناء من حائط على السطح ارضه
ورواية أبي داود ليس له اجار كما تقدم قال المنذرى هكذا وقع في روايتنا اجار برا مهملات
بعد الالف ويدل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم فانه قال على سطح غير
محجر والجار جمع حجر بكسر الجاء أي ليس عليه شيء يستريح منه من السقوط ويقال

٢٢٠ نيل ع
ابن بكر رضى الله عنه عن رجل رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف عند الحجر فقال اني أعلم أنك حجر لا تنضر ولا تنفع ثم قبله فخرج أبو بكر رضى الله عنه فوقف عند الحجر فقال اني أعلم أنك

بحر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت الخ فليراجع اسامه فان صح يحكم بطلان حديث الحاء كم اعمدان يصدر هذا الجواب
عن علي أعني قوله بل يضر وينفع
بعد ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تضر ولا تنفع لان صورته
١٧٠

احتجرت الارض اذا ضربت عليها مناراً تمنعها به عن غيبك أو يكون من البحر وهي
حظيرة الابل وحجرة الدار وهو راجع الى المنع أيضا ورواه الخطابي بالياء محكي وذكر انه
يروي بكسر الحاء وفتحها قال غيره في كسر شيهما بالحي الذي هو العقل لان السهم يمنع
من الفناد ومن فتحه قال الحكي مقصور الطرف والناحية وجهه أجماع قال المنذري
وقد روي أيضا احباب بالياء قوله عند ارتجاجه الارتجاج الاضطراب والحديث
الاول يدل على عدم جواز ركوب البحر اكل أحد الالعايج والمعقر والغاري يعارضه
حديث أبي هريرة المتقدم في أول هذا الكتاب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يشكر على الصيادين لما قالوا له اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء وروي
الطبراني في الاوسط من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة قال كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ينجرون في البحر وفي سماع الحسن من سمرة قال معروفي
رعاية ما في ذلك ان يكون ركوب البحر للصيد والتجارة مما خص به عموم مفهوم
حديث الباب على فرض صلاحية الاحتجاج والحديث الثاني يدل على عدم جواز
المبيت على السطوح التي ليس لها حائط وعلى عدم جواز ركوب البحر في أوقات
اضطرابه

• (باب النهي عن سفر المرأة للعجم وغيره الا بحرم) •

(عن ابن عباس انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط بيقول لا يخلون رجل
بامرأة الا و معها ذو محرم ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم فقال رسول الله
ان امرأتى خرجت حاجة وانى كتبت في غزوة كذا وكذا قال فانطلق فخرج مع امرأتك
• وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة الا و معها
ذو محرم متفق عليهم • وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تسافر
المرأة مسيرة يومين أو ليلتين اذ و معها زوجها أو ذو محرم متفق عليه وفي انظر قال لا يخل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفر يكون ثلاثة أيام فصاعدا الا و معها
أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منها رواه الجماعة الا البخاري والنسائي
• وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخل لامرأة تسافر مسيرة يوم
وليلة الا مع ذي محرم علمه امة متفق عليه وفي رواية مسيرة يوم وفي رواية مسيرة ليلة وفي
رواية لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام الا مع ذي محرم رواه أحمد ومسلم وفي رواية لا ي
داود بن ريد) قوله لا يخلون رجل بامرأة الخ انه منع الخلوة بالاجنبية وهو اجماع كما قال
في الفتح ويحرم الخلوة مع وجود المحرم وأخته أو واهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا

صورته عارضة لا جرم ان الذهب
قال في مختصره عن العبدى
انه ساقط (ولولا اني رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
ما قبلت) تنبيهه على انه لا
الافتداء ما قبله قال الطبري
انهم ينفون نوعا من أنواع الجنس
بمنزلة جنس آخر باعتبار انصافه
بصفة مختصة به لان تغاير
الصفات بمنزلة التغاير في الذوات
فقوله لك حجج رشادة بانه من
هذا الجنس وقوله لا تضر ولا
تنفع تقرير وتأكيد بانه حجر
كسائر الاجسام وقوله لولا اني
رأيت الى آخره اخراج له عن
هذا الخبر باعتبار تقبيله صلى
الله عليه وآله وسلم انتهى قال
الطبري انما قال ذلك لان
الناس كانوا حديثي عهد بعبادة
الاصنام فخشى عمران يظن
الجهال ان اسلام الحجر من باب
تعظيم بعض الاجسام كما كانت
العرب تفعل بالجاهلية فاراد
عمر أن يعلم الناس ان اسلامه
اتباع لفعل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لان الحجر
ينفع ويضر بذاته كما كانت
الجاهلية تعتقده في الاوثان
قال الحافظ ابن حجر وفي قول عمر
هذا التسميم للشارع في أمور
الدين وحسن الانتفاع فيما
لم يكشف عن معانيها وهو قاعدة
عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يفتي به ولو لم تعلم الحكمة فيه وفيه دفع ما وقع لبعض
الجهال من أن في الحجر الاسود خاصية ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول والفعل وان الامام اذا خشى على أحد من فعله

كالنسوة

فساد اعتقاد أن يادرا إلى بان الامر ويوضح ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعي ومهما قبل من الميت لحسن لم يرد به الاستصحاب فان ١٧١ المباح من جملة الحسن عند الأصوامين انتهى قلت أورد البخاري

حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله لا تضر ولا تنفع في باب ما ذكر في الحجر الأسود كانه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك وقد وردت فيه أحاديث منها حديث ابن عمر بن العاص مرفوعا ان الحجر والمقام يافوقتان من يافوت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لاصا أما بين المشرق والمغرب أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان وفي أسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي حديث غريب وروى عن ابن عمر موقوفا وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبه والذي رفعه ليس بأقوى ومنها حديث ابن عباس مرفوعا نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم أخرجه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط وجري عن يسمع عنه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقهوى بها وقدرواه النسائي من طريق حماد بن سامة عن عطاء مختصر أول فقله الحجر الأسود من الجنة وحماد بن سماع عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس

كالسوداء الثقات فقبل يجوز تضعف التهمة وقيل لا يجوز بل لابد من الحرم وهو ظاهر الحديث قوله ولا تنافس المرأة أطلق السفر ههنا وقدره في الأحاديث المذكورة بعده قال في الفتح وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التفسيرات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهر بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه إلا بالحرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل عقوبته وقال ابن التين وقع الاختلاف في موطن بحسب السائين وقال المنذرى يحتمل أن يقال ان اليوم المفرد واليلة المفردة بمعنى في اليوم واليلة يعني في أن أطلق يوما أو ليلة أراد به وما قال ويحتمل أن يكون هذا كالتقديلا لاوائل الأعداد فالיום أول العدد والائتان أول التكثير والثلاث أول الجمع ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بذاك لما ورد من ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد كافي رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد أخرجها الحاكم والبيهقي وقد ورد من حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدل على اعتبار الحرم فيما دون البريد ولفظه لا تنافس المرأة ثلاثة أميال الجمع زوج أو ذى محرم وهذا هو الظاهر أعني الاختلاف ما ورد لأن ما فوقه منهى عنه بالاولى والتبصيص على ما فوقه كالتبصيص على الثلاث واليوم واليلة واليومين واليلتين لا ينافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر وغاية الامر ان المنهى عن الأكثر يدل بنفسه على ان ما دونه غير منهى عنه والنهى عن الأقل منطوق وهو أريح من المفهوم وقالت الحنفية ان المنع مقيد بالثلاث لأنه مضيق وماعدها مشكوك فيه فيؤخذ بالتيسق ونوقض بان الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فيبني الأخذ بها وطرح ما سواها فإنه مشكوك فيه والاولى ان يقال ان الرواية المطلقة مقيدة بما قبل ما ورد وهي رواية الثلاثة الأميال ان صححت والرواية البريد وقال سفيان بن عيينة الحر في المسافة البعيدة لا القرية وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة اذا لم تحج بمحرم ما والى كون المحرم شرطاً في الحج ذهب العترة وأبو حنيفة والفضي واسحق والشافعي في أحد قوايه على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرط وجوب وقال مالك وهو مروي عن أحمد انه لا يعتبر المحرم في سفر القرية وروى عن الشافعي وجه لوجود خصوصاً من عموم الأحاديث بالاجماع ومن جهة سفر القرية سفر الحج وأجيب بان الجمع عليه انما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذا قال صاحب المغنى وأيضاً قد وقع عند الدارقطني بلفظ لا تمنع امرأة الا و معها زوج وصححه أبو عوانة وفي رواية للدارقطني أيضاً عن أبي امامة مرفوعا لا تنافس المرأة سفر ثلاثة أيام أو تسج الا و معها زوجها فكيف يخص سفر الحج من بقية الاسفار وقد قيل ان اعتبار المحرم انما هو في حق من كانت شابة لافي حق العجز ولانما الانتهى وقبل لافرق لان لكل ساقط لاقط وهو إعادة الامر النادر وقد احتج أيضاً من لم يعتبر المحرم في سفر الحج بما في البخاري

مرفوعا ان هذا الحجر اسفار شقير يشهد لمن اسلمه يوم القيامة بحق وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضاً قال المهلب حديث عمر هذا يعني حديث الباب يرد على من قال ان الحجر عين الله في الارض يصافح بها

عباده ومعاذ الله أن تكون لله جارحة وانما شرع تقبيله اختيارا للعلم بالشهادة طاعة من بطمع وذلك شبهة بقصة ابليس
حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابي ١٧٢
معنى كونه عين الله في الارض انه من ضائقه في الارض كأن له

عند الله عهد وجرت العادة بان
العهد بعقد الملك بالمصالح فان
يريد موالاته والاختصاص به
فخطابهم بما يهدونه وقال الحب
الطبري معناه ان كل ملك اذا
قدم عليه الوافد قبل عيئنه فلما
كان الحاج أول ما يقدم سنة
تقبيله نزل منزلة عين الملك والله
المثل الأعلى وقال في الفتح
اعترض بعض المحدثين على
الحديث الماضي فقال كيف
سودته خطايا المشركين ولم
تبيضه طاعات أهل التوحيد
وأجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله
لكان ذلك وانما أجرى العادة ان
السواد يصبغ ولا يصبغ على
العكس من البياض وقال الحب
الطبري في بقائه أسود عبرة
لمن له بصيرة فان الخطايا اذا أثرت
في الخجر الصلد فتأثيرها في القلب
أشد قال وروى عن ابن عباس
انما غيرة بالسواد لئلا ينظر
أهل الدنيا الى زينة الجنة فان
ثبت هذا فهو الجواب قلت
أخرجه الحميدي في فضائل مكة
باسناد ضعيف والله أعلم انتهى
قال القسطلاني ويسمى الخجر
الاسود الركن الاسود وهو في
ركن الكعبة الذي يلي الباب
من جانب المشرق وارتفاعه
من الارض الا ذراعان وثلاثا
ذراعا على ما قاله الازرقى وبنيته

من حديث عدي بن حاتم مر فوعا بالفظ يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت
لا جوار معها ووقع بانه يدل على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب عن هذا بانه خبر
في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز والاولى حمل على ما قال المنعقب
جمعا بينه وبين أحاديث الباب قوله الامع ذى محرم يعني فيحل لها السفر قال في الفتح
وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه كاحها على التأيد بدب مباح لحرمته انخرج
بالتأيد زوج الاخت والعمة وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبظن او بحرمتهما الملاعة
واستثنى أحمد الاب الكافر فقال لا يكون محررا ما بقية المسلمة لانه لا يؤمن أن يفتنها
وعن دينهم او مقتضاها لحاق سائر القرابة الكفار بالاب لوجود العلة وروى عن البعض
ان العبد كالمحرم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مر فوعا سفر المرأفة مع
عبد هاضمة قال الحافظ لكن في اسناده ضعف قال وينبغي ان قال بذلك ان يقبده
بما اذا كان في قافله بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلا هذا الحديث قوله فخرج مع امرأتك
فيه دليل على ان الزوج داخل في معنى المحرم أو قائم مقامه قال في الفتح وقد أخذ
بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته اذ لم يكن لها غيره
وبه قال أحمد وهو وجه للشافعي والمشهور انه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض فلو
امتنع الاباجرة لزمها لانه من سبيلها فصار في حقها كالمؤنة واستدل به على انه ليس
للزوج منع امرأته من حج القرض وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم
ان له منعها السكون الحج على التراخي وقد روى الدارقطني عن ابن عمر مر فوعا في امرأة
لها زوج وله مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تطلق الا باذن زوجها وأجيب عنه
بانه محمول على حج التطوع جمعا بين الحديثين ونقل ابن المنذر الاجماع على ان للرجل
منع زوجته عن الخروج في الاسفار كلها وانما الاختلاف واقعا اذا كان واجبا وقد
استدل ابن محزم بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة السفر بغير زوج ولا محرم لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يعيب عليه اذ ذلك السفر بعد ان أخذ به زوجها وتعقب بانه
لو لم يكن ذلك شرطا لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذي كتب فيه قوله
الاومعها أبوها الخ وقع في هذه الرواية بيان بعض المحارم وقوله أودو محرم منها من
طف العام على الخاص وأحاديث الباب تدل على انه لا يجب الحج على المرأة الا اذا
كان لها محرم قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالامامين اذا تعارضوا فان قوله
نعالى والله على الناس حج البيت الآية عام في الرجال والنساء فقطضا ان الاستطاعة
على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر
المرأة الا مع محرم عام في كل سفر فدخل فيه الحج فن أخرجه عنه خص الحديث بعموم
الآية ومن أدخل فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج الى الترجيح من خارج
انتهى ويمكن ان يقال ان أحاديث الباب لا تعارض الآية لانه انضمت ان المحرم

وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعا ينبغي ان يتأمل كتب ابقاه الله تعالى على صفه السواد ابتاع
ملعبه من أبدي الانبياء والمرسلين المقتضى بيبضه يكون ذلك عبرة لذوى الابصار ورواعظ الكل من وافاه من ذوى الافكار

ليكون ذلك باعنا على مباينة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وانما اذهب الله نورهما أي نور الخور المقام ليكون إيمان
الناس بكونهم ماحقين بالاعمال الغيب ولولم يطمس لكان الإيمان ١٧٣ بهم ما عيانا بالمشاهدة والاعتقاد الموجب

للتواب هو الإيمان بالغيب
انهم سي (عن عبد الله بن أبي
أوفى رضي الله عنه قال اعتمر
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) عمرة القضاء سنة سبع
من الهجرة قبل الفتح) فطاف
بالبيت وصلى خلف المقام
ركعتين ومعه من يستتره من
الناس فقال له (أي لابن أبي
أوفى) رجل أدخل رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم)
الكعبة في هذه العمرة والعمرة
للاستغفار (قال) ابن أبي أوفى
(لا) يدخلها في هذه العمرة
وسببه ما كان فيها حينئذ من
الاصنام ولم يكن المشركون
يتكلمون فيه فلما كان في الفتح
أمر بإزالة الصور ثم دخلها قاله
النوروي ويحتمل أن يكون
دخول البيت لم يتبع في الشرط
فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه
من الاقامة بمكة زيادة على
المثلاث فلم يقصد دخولها المثلث
يمنعوه وفي السيرة عن علي أنه
دخلها قبل الهجرة وأزال
شيا من الاصنام وفي الطبقات
عن عثمان بن طلحة فحوز ذلك
فان ثبت ذلك لم يشك على
الوجه الاول لان ذلك الدخول
كان لازما لشي من المنكرات
لا لقصد العبادة ولا لزالة في
الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف

في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقها القرآن وليس فيها اثبات امر
غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين لا يقال الاستطاعة
الذكورية قد ثبتت بالزاد والراحلة كما تقدم لانا نقول قد تضمنت أحاديث الباب زيادة
على ذلك البيان باعتبار النساء غير منافية بقيمة قبولها على ان التصريح باستطاعتها
لحرم في سفر الحج لخصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوى التعارض

(باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يقول ابيك عن شبرمة قال
من شبرمة قال أخ لي أوقر يبل قال سمعت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج
عن شبرمة رواه أبو داود وابن ماجه وقال فاجعل ل هذه عن نفسك ثم اجمع عن شبرمة
والدارقطني وفيه قال هذه عنك وحج عن شبرمة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه
والبيهقي وقال أسنده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوفا والرفع زيادة
بمعين قبولها اذا جاءت من طريق ثقة وهي ههنا كذلك لان الذي رفعه عنه عبد بن سليمان
قال الحافظ وهو ثقة صحيح في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد
الله الانصاري وكذا رجع عبد الحق وابن القطان رفعه ورجح الطحاوي انه موقوف وقال
أحمد رفعه خطأ وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقد أطال الكلام صاحب التلخيص
ومال الى صحة قوله سمع رجلا زعم ابن باطيش ان اسم الملبى نبيشة قال الحافظ وهو
وهم منه فانه اسم الملبى عنه في زعم الحسن بن عماره وخالفه الدام فيه فقالوا انه شبرمة
وقد قيل ان الحسن بن عماره رجوع عن ذلك وقد بينه الدارقطني في المتن وظاهر
الحديث انه لا يجوز ان لم يحج عن نفسه ان يحج عن غيره وسواء كان مستطيعا أو غير
مستطيع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستعمل هذا الرجل الذي سمعه يابى عن
شبرمة وهو بنزل منزلة العموم والى ذلك ذهب الشافعي والناصري وقال النوروي والهادي
والقاسم انه يجوز حج من لم يحج عن نفسه ما لم يضمن عليه واستدل لهم في البحر بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم هذه عن نبيشة وحج عن نفسك فكانهم جمعوا بين هذا وبين
حديث الباب بحمل حديث الباب على من كان مستطيعا ولكن الحديث الذي استدل
لهم به صاحب البحر لا أدري من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة
فيمنعني الاعتماد على حديث الباب ومن زعم ان في السنة ما يعارضه فلم يطاب منه
التصحيح لم دعاه وقد روى الدارقطني حديث نبيشة موافقا لحديث شبرمة لا تخالفه
كأزعم صاحب البحر وتقدم قول من قال ان اسم شبرمة نبيشة

(باب صحة الصبي والعبد من غير ايجاب له عليهما)

يوم الفتح وكال البخاري أشار بابر اذهب الحديث الى الرد على من زعم ان دخولها من مناسك الحج وكان ابن عمر رضي الله
عنه يحج كثير ولا يدخل الكعبة فلو كان من المناسك لما أخيل به مع كثرة اتباعه واستدل المحب الطبري به على ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في حجة الوداع وفي فتح مكة قال في الفتح ولادلالة فيه على ذلك لا يلزم من نفي كونه دخلها في غيرته انه دخلها في جميع

عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلق ركباً لروطاء فقال من القوم قالوا المساكين فقال الرا من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تفرغت اليه امرأ تصيبها فقالت الهذلي قال نعم ولاك اجر رواه احمد ومسلم وابوداود والنسائي وعن السائب بن يزيد قال حجني مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين رواه احمد والبخاري والترمذي وصححه وعن جابر قال حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم معنا النساء والصبيان فلم يمتنع الصبيان وومينا عنهم رواه احمد وابن ماجه وعن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما صبي حج به أهله فأت أجرأت عنه فان أدركه فعليه الحج وأيما رجل ملوك حج به أهله فأت أجرأت عنه فان أعتق فعليه الحج ذكره احمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هكذا امر سالا حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة وفي اسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بالفظ آخر قال كذا اذا حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فكانت لي عن النساء ونزحني عن الصبيان قال ابن القطان والفظ ابن أبي شيبة أشعث به بالصواب فان المرأة لا يلبي عنها غيرها أجمع على ذلك أهل العلم وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغفره وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضا ابوداود وفي المراسيل وفيه راوهمهم وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري انه بعثه صلى الله عليه وآله وسلم في الثقل بفتح المثناة والقاف ويجوز اسكانه أي الامتعة ووجه الدلالة منه ان ابن عباس كان دون البلوغ يستدل بالحديث الباب من قال انه يصحح الصبي قال ابن بطلال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا انه اذا حج كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الاحرام وانما يصحح به على جهة التدريب وشهد بعضهم فقال اذا حج الصبي أجزأ ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم نعم في جواب قوالها ألهذا حج والى مثل ما ذهب اليه أبو حنيفة ذهب الهادوية وقال الطحاوي لا حجة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم نعم على انه يجزئه عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم انه لا حج له قال لان ابن عباس راوى الحديث قال أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم ساقه باسناد صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا الحاكم وقال على شرطهما ما واليه في وابن حزم وصححه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه كذلك قال البيهقي تفرد به محمد بن المنهال ورواه الثوري عن شعبة موقوفا ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحارث بن شريح أخرجه كذلك الاسماعيلي والخطيب ويؤيد حجة رفعه ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تفلوا قال

وأبوداود وفي الحج وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم أي مكة (أي أن يدخل البيت) أي امتنع من دخوله (وفيها) أي والحال ان فيه (الآلهة) أي الاصنام التي لاهل الجاهلية وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أي بالآلهة (فأخرجت) فأخرجوا صورة ابراهيم واسماعيل عليهم السلام في أيديهم (الازلام) جمع زلم بفتح الزاي وضهما وهي الاقلام أو القداح وهي أعواد تختومها وكتبوا في أحدها افعل وفي الآخر لا تفعل ولا شيء في الآخر فاذا أراد أحدهم سفرا أو حاجة ألقاها فان خرج افعل فعل وان خرج لا تفعل لم يفعل وان خرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج له افعل أو لا تفعل فكانت سبعة على صفة واحدة مكتوب عليها لانهم منسب من غيرهم ملصق العقل فضل العقل وكانت بيد السادن فاذا أرادوا خروجاً أو تزويجاً أو حاجة ضرب السادن فان خرج نعم ذهب وان خرج لا كف وان شكوا في نسب واحد أنابوا الى الصنم فضررب

بقلة الثلاثة التي هي منهم من غيرهم ملصق فان خرج منهم كان من أوسطهم نسباً وان خرج من غيرهم كان حليفاً وان خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف وان حج أحد جنابة وأخذ فروعاً على من العقل صير يوافق ابن

خرج العقل على من ضرب عليه عقل وبرئ الا آخرون وكانوا اذا عقوا العقل وفضل الشيء منه واختلفوا فيه أن السادن
فضرب فعلى من وجب أداه (فقال رسول الله صلى الله عليه) ١٧٥ وآله (وسلم قاتلهم الله) أى لعنهم

كافى القاموس وغيره (أما)
حرف استفتاح (والله قد علوا)
أه لى الجاهلية قيل وجه ذلك
أنهم كانوا يعلمون اسم أول من
أحدث الاستقسام وهو عمرو
ابن لحي فكانت نسبتهم إلى
ابراهيم وولده الاستقسام بها
افتراء عليهم ما تقدمها على عمرو
(انهم) أى ابراهيم واسمهم
(لم يستقسموا) أى لم يطالبوا القسم
أى معرفة ما قسم لهم وما لم
يقسم (بها) أى بالازلام (قط)
وقول الزركشى ان معناها أبدا
تعقبه الدمامى بانقط مخصوص
باعتقراق في الماضي من الزمان
وأما أبدا فيستعمل في المستقبل
شعولا أنه لى أبدا وخالد بن فيما
أبدا (فدخل) صلى الله عليه وآله
وسلم (البيت فكبر في نواحيه ولم
بصل فيه) واحتج البخارى بهذا
الحديث مع كونه يرى تقديم
حديث بلال في اثباته الصلاة
فيه ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى
الترجمة لان ابن عباس أثبت التكبير
ولم يتعرض له بلال وبلال أثبت
الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج
البخارى بزيادة ابن عباس وقدم
اثبات بلال على نفي غيره لانه
لم يكن مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يومئذ وإنما أسند تقبيل
نارة للاستقامة ونارة لاختيمه الفضل
مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم

ابن عباس فذكره وهو ظاهر في الرفع وقد أخرج ابن عدى من حديث جابر بانظ لوج
صغير حجة لكان عليه حجة أخرى ومثل هذا حديث محمد بن كعب المذكور في الباب
فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث انه يصح حج الصبي ولا يجوز له عن حجة الاسلام اذا بلغ
وهذا هو الحز فيتمتعين المصير اليه جمعا بين الأدلة قال القاضي عياض أجمعوا على انه
لا يجوز له اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقالت يجوز له لقوله لم وظاهره
استقامة كون حج الصبي حجة مطلقا والحج اذا أطلق تبادر منه اسقاط الواجب ولكن
العلماء ذهبوا إلى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعنى المتقدم قال وقد ذهبت
طائفة من أهل البدع إلى منع الصغير من الحج قال النووي وهو مردود لا يلتفت اليه
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه واجماع الامة على خلافه انتهى وقد
احتج أصحاب الشافعى بحديث ابن عباس الذى ذكره المصنف رحمه الله على ان الام
تحرر عن الصبي وقال ابن الصباغ ليس في الحديث دلالة على ذلك

(أبواب مواقيت الاحرام وصفتها وأحكامها)

(باب المواقيت المسكينة وجواز التقدم عليها)

(عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذى الحليفة
ولا لاهل الشام بالحفة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن يلم قال فهن اتين ولمن أتى
عليه من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمره رتفن كان دونهن فنهلهن من أهلهن وكذلك
حتى أهل مكة يهلون منها وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يهل
أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الحفة ويهل أهل نجد من قرن قال
ابن عمرو ذكرى ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ومهل أهل اليمن من
يلم متفق عليه ما زاد أحمد في رواية وقاس الناس ذات عرق بقرن) قوله وقت المراد
بالتوقيت هنا التحديد ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن
بالشرط المعتبر وقال القاضي عياض وقت أى حدد قال الحافظ وأصل التوقيت ان
يجعل لشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسع فيه فاطاق على المكان أيضا قال
ابن الاثير التوقيت ان يجعل لشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء
بالتشديد بوقته ووقته بالتخفيف بوقته اذا بين مدته ثم اتسع فيه فقيل للموضع ميعات
وقال ابن دقيق العيد ان التوقيت في اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد
والتعيين وعلى هذا فالحدود من لوازم الوقت وقد يكون وقت بمعنى أو جب ومنه قوله
تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فتباد لاهل المدينة ذى الحليفة بالحاء
المهملة والفاء صغرا حال في الفتح مكان معروف بينه وبين مكة ما تياميل غير ميايل قاله

الافى رواية شاذة وأيضا بلال مثبت فقدم على الشافعى لزيادة علمه وقد قرر البخارى مثل ذلك في باب العشر فيما يسقى من ماء
السماء من كتاب الزكاة وذكر في الفتح قولاً أبسط من هذا في هذه المسئلة وحاصله ما ذكرناه هنا موجزا (وعنه) أى عن ابى

عباس رضي الله عنهما (قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه) في عمرة القضية سنة سبع (فقال المشركون) من قرش (أنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يقدم) بفتح الدال مضارع قدم بكسرها أي يرد (عليكم)

ابن حزم وقال غيره بينهما عشر مراحل قال النووي بينهما وبين المدينة ستة أميال وروى
من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ وبهم المسجد يعرف بمسجد النضر خراب وفيها
بئر قال أنها بئر على انتهى قوله الخفة بضم الجيم وسكون المهملة قال في الفتح وهي قرية
خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ست وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل
نظر وقال في القاموس هي على اثنين وعشرين ميلا من مكة وبهم اغدير خم كما قال صاحب
النهاية قوله قرن المنازل بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون وضبطه صاحب الصحاح
بفتح الراء وغلطه صاحب القاموس وحكى النووي الاتفاق على تخطئة وقيل أنه
بالسكون الجبل وبالفتح الطريق حكاه عباس عن القاسمي قال في الفتح والجبل
المدكور بينهما وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان قوله يلم بفتح النون واللام
وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم قال في القاموس ميمقات أهل اليمن على مرحلتين
من مكة وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما ثلاثون ميلا قوله فمن أي المواقف المذكورة
وهي ضمير جماعة المؤث وأصله المابعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العنبرة
كذا في الفتح قوله أهل أي الجماعات المذكورة وبندل عليه ما وقع في رواية في الصحاح
بلفظ هن لهم أو لأهلهم على حذف المضاف وما وقع في رواية للبصري بلفظ هن لأهلهم
قوله ولمن أي عاين أي على المواقف من غير أهل البلاد المذكورة فإذا أراد الشامي
الحج فدخل المدينة فمقاتته والحليفة لا جباية عليها ولا يؤخر حتى يأتي الخفة التي هو
مقاتته الأصل فان أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وادعى النووي الإجماع على ذلك
وتعقب بأن المالكية يقولون يجوز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قالت الحنفية
وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية وهكذا ما كان من البلدان خارجا عن البلدان
المذكورة فان مقات أهلها المقات الذي يأتي عليه قوله فمن كان دونهن أي بين
المقات ومكة قوله فهذه من أهل أي فيمقاته من أهل وفي رواية للبصري فمن كان دون
ذلك فمن حيث أنشأ أي من حيث أنشأ الأحرام إذا سافر من مكانه إلى مكة قال في الفتح
وهذا متفق عليه لا ما روى عن مجاهد أنه قال مقات هؤلاء نفس مكة ويدخل في ذلك
من سافر غير قاصد للنسك فجاز المقات ثم بدله بعد ذلك النسك فإنه يحرم من حيث يجدد
له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى المقات قوله يهلون منه الإهلال أصله رفع الصوت
لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الأحرام ثم أطلق على نفس الأحرام اتساعا
والمراد بوله يهلون منها أي من مكة ولا يحتاجون إلى الخروج إلى المقات للأحرام منه
وهذا في الحج وأما في العمرة فيجب الخروج إلى أدنى الحل كما سيأتي قال الهب الطبري
لا أعلم أحدا جعل مكة ميمقة نال العمرة واختلف في القسار فذهب الجمهور إلى أن حكمه
حكم الحاج في الإهلال من مكة وقال ابن المأثورون يعين عليه الخروج إلى أدنى الحل
قوله وقاس الناس ذات عرف بقرن سبأ أي الكلام عليه (وعن ابن عمر قال لما فتح هذان

(و) الخال أنه (قد وهنهم) أي
أضعفهم (حتى يثرب) غير
منصرف اسم المدينة الثمريفة
في الجاهلية (فأمرهم النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أن يرموا)
بضم الميم مضارع رمى بفتحها
(الاشواط الثلاثة) لسرى
المشركون قوتهم بهذا الفهم
لأنه أقطع في تكذيبهم وابلغ
في تكابهم ولذا قالوا كما في مسلم
هؤلاء الذين زعموا أن الحنبي وهنهم
هؤلاء أجلمن كذا وكذا
والاشواط جمع شوط بفتح الميم
والمراد به هنا الطوفة حول
الكعبة زادها الله شرفا
(و) أمرهم أن يشوا ما بين
الركنين البابين حيث لأبراهيم
المشركون لأنهم كانوا يحلبون
الخمر من قبل قمية عان وهذا
منسوخ قال ابن عباس (ولم
يمنعه أن يأمرهم أن يرموا
الاشواط كلها) أي بالرمي في
الطوافات كلها (إلا الأبقاع عليهم)
من صدر أبقى عليه أذرفق به
ليكن الأبقاع لا يناسب أن يكون
هو الذي منعه من ذلك إذا أبقاع
معناه الرقيق كما في الصحاح فلا بد
من تأويله بأرادة ونحوها أي لم
يمنعه من الأمر بالرمي في
الأربعة إلا إرادته صلى الله عليه
وآله وسلم الأبقاع عليهم فلم يأمرهم
به وهم لا يفعلون شيئا إلا بأمره

والرمل هو سرعة المشي مع تقارب الخطا دون العدو والوقوف فيما قاله الشافعي وقال المتولي ذكره
المبالغة في الإسراع في الرمل وعند الخفة الرمل أن يهز كتفيه في مشيه كالمتجتر بين الصفيين وفي الحديث مشروعية الرمل

وهو الذي علمه الجمهور وقال ابن عباس ليس هو سنة من شاة رمل ومن شاة رمل والاول اصح وهذا الحديث أخرجه
 البخاري أيضا في المغازي ومسلم وأبو داود والنسائي في الحج ١٧٧ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت

المصران أو عمر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حدثنا لاهل نجد قرواؤه جود عن طريقنا وإن أردنا أن نأق قرنا شق علينا قال فانظروا
 حذوها من طريقكم قال فخذلهم ذات عرق رواه البخاري وروى عن عائشة أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العسرة ذات عرق رواه أبو داود والنسائي وعن
 أبي الزبير أنه سمع جابر أسئل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال مهمل أدل المدينة من ذى الحليفة والطريق الآخر الحنفية ومهمل أهل
 العراق ذات عرق ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن من يلم رواه مسلم وكذلك
 أحمد وابن ماجه ورفعاه من غير شك حديث عائشة سكنت عنه أبو داود والمنذري وقال
 في التلخيص هو من رواية القاسم عنها تفرد به المعافى بن عمران عن أفلح عنه والمعافى ثقة
 وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف وأخرجه أبو عوانة في
 مستخرجيه كذلك وجزم برفعه أحمد وابن ماجه كما ذكر المصنف ويمكن في اسناده أحمد
 ابن الهيثم وهو ضعيف وفي اسناده ابن ماجه إبراهيم بن يزيد الخواري وهو غير محتج به وفي
 الباب عن الحرث بن عمر والسهمي عند أبي داود وعن أنس عند الطحاوي وعن ابن
 عباس عند ابن عبد البر وعن عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي اسناده الجراح بن أرطاة وهذه
 الطرق يقوى بعضها وبعضها وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق أخبار لا يثبت
 منها شيء عند أهل الحديث وعلى ابن المنذر حيث يقول لم نجد في ذات عرق حديثا يثبت
 قال في الفتح لعل من قال انه غير مخصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتباره أن كل
 طريق منها لا يخلو عن مقال قال لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى وعن قال بانه
 غير مخصوص وإنما أجمع عليه الناصب طاوس وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند
 وأبو داود في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك وعن قال بانه مخصوص عليه الحنفية
 والحنابلة وبه هو الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المهذب
 وقد أعله بعضهم بأن العراق لم تكن فثبت حينئذ قال ابن عبد البر هي غلاة لأن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم لم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتح كونه علم أنها
 ستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وهذا أجاب الماوردي وآخرين وقد ورد
 ما يعارض أحاديث الباب فانخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق العقيق وحسنه الترمذي ولكن في اسناده يزيد بن
 أبي زياد قال النووي ضعيف باتفاق المحدثين قال الحافظ في نقل الاتفاق نظر يعرف من
 ترجمته انتهى ويزيد المذکور أخرجه حديثه أهل السنن الأربع ومسلم لم يقرروا بنا آخر
 قال شعبة لا يابى إذا كتبت عن يزيد أن لا أكتب عن أحد وهو من كبار الشيعة

رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم حين يقدم مكة إذا استلم
 الركن الاسود) افتعال
 من السلام بكسر السين وهي
 الجارة قاله ابن قتيبة فلما كان
 لمسabee قبل لاسلام أو من
 السلام وهو التحية قاله الازهرى
 لأن ذلك الفعل سلام على الحجر
 وأهل اليمن يسمون الركن
 الاسود الحميا أو هو اسلام
 مهـ هو زمن الملائكة وهي
 لاجتماع أو استفعال من الأئمة
 وهي الدرع لأنه إذا مس الحجر
 تحصن بخص من العذاب كما
 يتحصن بالأئمة من الأعداء
 (أول ما يطوف بحج) من الخبب
 ضرب من العدو أى رمل
 (ثلاثة أطواف من) الطوافات
 (السبع) والمهمل انه رمل في
 طوافه أول قدمه في حجة
 الوداع من الحجر إلى الحجر ثلاثا
 ومضى أربعين فاستقرت سنة
 الرمل على ذلك من الحجر إلى الحجر
 لأنه المتأخر من فعله صلى الله
 عليه وآله وسلم لم قال في الفتح
 لا يشرع تدارك الرمل فلو
 تركه في الثلاث لم يقضه في
 الأربع لأن شئتم السكينة
 فلا تغير ويختص بالرجال فلا
 رمل على النساء ويختص
 بطواف بعقبه سعى على المشهور
 ولا فرق في استحبابه بين ماش

وقال الطبري قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بكه يعنى في حجة الوداع فعلم انه من مناسك الحج إلا أن تاركها ليس
 ٢٣ نيل ع وراكب ولادم بتركه عند الجمهور واخفاف عند المالكية

تارك العمل بل لهية مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية فمن لم يكن تاركاً للتلبية بل أصبغها فلا شيء عليه
(عن عمر رضي الله عنه أنه قال ١٧٨) فمألنا والرمل إنما كآراءينا) بوزن فاعلمنا من الرواية أي أربابناهم

وعلمائها وروصفه في الميزان بسوء الحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله بأوجه
منها أن ذات عرق ميقنات الوجوب والعقوب ميقنات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق
ومنها أن العقيق ميقنات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والأخر ميقنات لأهل
البصرة ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني واسناده ضعيف ومنها أن ذات عرق
كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثم حوت وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق
والعقيق شيء واحد حكى هذه الأوجه صاحب الفتح قوله لما فتح هذا المصراع بالبناء
للعجول وفي رواية للكشميني لما فتح هذين المصراعين بالبناء لله الحزم والمصراعان قنينة
مصر والمراد بهما البصرة والكوفة قوله وأنه جاور بفتح الجسيم وسكون الواو بعدها
راءى ميل والجور الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جاور قوله فانظر واحذرها
أي اعتبروا ما يقابل الميقنات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوا ميقناتكم
وظاهره أن عمر حدثهم ذات عرق بفتحهم وهذا قال المصنف رحمه الله والنص بتوقيت
ذات عرق ليس في القوة كغيره فإن ثبت فليس يندع وقوع اجتماعه على نفسه فإنه

كان موافقاً للصواب انتهى (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر

في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجة عمرته من الحديبية ومن العام المقبل ومن الجعرانة

حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجة * وعن عائشة قالت نزل رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال اخرج باخنة من الحزم فقتل بعمره

ثم لتطف بالبيت فأنى أتظركما ههنا قالت فخر جناناً هالت ثم طفت بالبيت وبالصفا

والمروة فحتمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الليل فقال دل

فرغت قلت نعم فاذن في أصحابه بالرحيل فخرج فتر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم

خرج إلى المدينة متفق عليهم ما وعن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول من أهل من المسجد الأقصى بعد مرة أو بجمعة غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أحمد

وأبو داود بنحوه وابن ماجه وذكروا فيه العمرة دون الحجة حديث أم سلمة في اسناده على بن

يحيى بن أبي سعيدان الاخشبي قال أبو حاتم الرازي شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور

وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة هذا اضطراب لقوله أربع

عمر ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخاري وغيره وأخرج البخاري من

حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين والجمع بينهما وبين أحاديثهم بأن البراء

لم بعد عمرته التي مع حجة لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذي القعدة والتي في حجة كانت

في ذي الحجة وكأنه أضاف بعد التي صدعته أو أن كانت وقعت في ذي القعدة وأعداه أو لم

بعد الجعرانة لحقائهم عليه كما خفيت على غيره وفي الباب عن أبي هريرة عند عبد الرزاق

بن ذكوان أنا أنس بن مالك لا نجب عن
مقامهم ولا نصعب عن
مخازيهم وجعله ابن مالك من
الرياء الذي هو اظهار المراق
خلاف ما هو عليه فقال معناه
أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء
وهو مثل قول ابن المنذر في قوله
فامرهم أن يرملوا إلى جوق زلهم أن
يقولوا ليس بناحي لكن جوق
لهم فعلا بينهم منه من لا يعلم
الباطن نه ليس بهم حتى وان
كان القاهم مغالطاً في فهمه لمصلحة
الخام الخهم المبطل لكن هذا
الذي قاله يحتاج إلى ثبوت نقل
يدل عليه وليس في الحديث
ما يقتضيه وعلى هذا فتصويب
العمري لنول مالك فيه نظر نعم وقع
في رواية مايو يده حيث روى
رايينا من غيرهم من جلاله على الرياء
(به المشر كين وقد أهلكهم الله)
تعالى فلا حاجة لنا اليوم إلى ذلك
فهم بقر كذا فقد سبقه (ثم قال) بعد
أن رجع عنهم به (هو شيء صنعه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
فلا نحب أن نتركه اهـ دم
اطلاعتنا على حكمته وقصور
عقولنا عن إدراك كنهه وقد
يكون فعله سبباً لاعتنا على تذكرة
نعمه الله تعالى على أعزاة الاسلام
وأهله وزاد الامم اعلم في روايته
ثم رمل وقد أخرج البخاري هذا
الحديث أيضاً وكذلك

والسائق قال في الفتح استشكل قول عمر رضي الله عنهما أن الرياء باطل مذموم والجواب أن
صورته وإن كانت صورته رياء لكنها ليست مذمومة لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال أنه عامل ولا يعمل به بعينه إذا لم يره

احدوا ما الذي وقع في هذه القصة فانما هو من قبيل المخادعة في الحرب لانهم اوهمو المشرقين انهم اقوياء لتلايطمعو افيهم
وثبت ان الحرب خدعة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ١٧٩) ماتر كت استلام هذين الركنين) اليمانيين

قال اعمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة وعن عائشة عند سعيد بن
منصور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمرة في
شوال قال في الفتح واسناده قوي وقولها في شوال مغاير لقول غيرهما ويجمع بينهما بان
ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن عائشة
بلفظ لم يعتمر صلى الله عليه وآله وسلم الا في ذي القعدة وفي البخاري عن عائشة انها لما
سمعت ابن عمر يقول اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اربع عمر احداهن في رجب
فات برحم الله ابا عبد الرحمن ما اعتمر عمره الا وهو شاهد وما اعتمر في رجب قط وروى
الدارقطني عن عائشة انها قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمره في
رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت الحديث وقد قدمنا الكلام عليه في قصر الصلاة
قال ابن القيم في الهدى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان قط وقال
لا خلاف ان عمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يزد على أربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت
خمس ولو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستا الا ان يقال بعضهم في رجب وبعضهم في
رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا الميقع وانما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال
أنس وابن عباس وعائشة قوله من الجعرانة قال في القاموس الجعرانة وقد تكسر
العين وتشدد الراء وقال الشافعي التشديد خطأ موضع بزمكة والطائفة هي بريطة بنت
سعد وكانت تلقب بالجعرانة انتهى قوله المحصب هو على ما في القاموس السبب الذي
مخرج به الى البطح وموضع رمي الجمار بمعنى قوله اخرج باختلك من الحرم انظر البخاري
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يردف عائشة ويحرمها من التمتع وقد وقع
الخلاف هل يمتنع التمتع لمن اعتمر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميقعات
للعمره ان كان بمكة الا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للبعج
وبما فهم آخره فتنال الواقيات العمرة الحل وانما أمر عائشة بالاحرام من التمتع لانه
كان اقرب الحل الى مكة ثم روى عن عائشة في حديثها انها قالت فسكان أدنا ما من الحرم
التمتع فاعمرت منه قال فثبت بذلك ان التمتع وغيره سواء في ذلك وقال صاحب الهدى
ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة فامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد
الهجرة الا دخالا الى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة بهجرة كما يفعل
الناس اليوم ولا ثبت عند احدهم العناية بفعل ذلك في حياته الا عائشة وحدها قال في
الفتح وبعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته انتهى وانما يدل على
المشروعية اذ لم يكن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لاجل تطيب قلبها كما قيل
قوله من المسجد الاقصى فيه دليل على جواز تقديم الاحرام على الميقات ويؤيد ذلك
ما أخرجه الشافعي في الام عن عمر والحاكم في المسند كذلك باسناد قوي عن علي عليه
السلام انها قالوا لا اتمام الحج والعمره في قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله بان تحرم الهما

وفي الثاني الثانية فقط ومن ثم خص الاول بمزيد تقبيل دون الثاني وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل
الركن اليماني ووضع خده عليه رواه جماعة منهم ابن المذروعي والحاكم وصححه وضاع عنه بعضهم وعلى تقدير صحته فهو محمول على

إحراج الأسود لان المعروف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الركن اليماني فقط واذا استلمه قبل يده على الاصح عند الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من ١٨٠

وسلم استلم الحجر قبله واستلم الركن اليماني قبل يده وضعفه البيهقي وغيره وقال المالكية يستلمه ويضع يده على فيه ولا يقبلها فان لم يستطع كبر اذا جازاه ولا يشير اليه بيده (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بعجن) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل ويقبل المحجن وهذا مذهب الشافعي عند العجز عن الاستلام باليد وان استلم بيده لرجحة منعه من التقبل قبلها كما في المجموع وعليه الجمهور ولكن نازع العز ابن جماعة في تخصيص تقبل اليد بتعذر تقبل الركن وعند الحنفية يضع يديه عليه ويقبلهما عند امكن التقبل فان لم يمكنه وضع عليه شيئا كعصا فان لم يتمكن من ذلك رفع يديه الى آذنيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشيرا اليه كانه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما وعند المالكية ان زوجه يده يده او يعود ثم يضعه على فيه من غير تقبل فان لم يصل كبر اذا جازاه ومضى ولا يشير بيده ومذهب الحنابلة كالشافعية ورواه هذا الحديث ما بين مصرى وكوفي ومديني وايلي وفيه

من دويرة ذلك بل قد ثبت ذلك من فروع ما من حديث أبي هريرة قال في الدر المنثور وأخرج ابن عدى والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى وأغوا الحج والعمرة لله قال ان من تمام الحج ان تحرم من دويرة أهلك وأما قول صاحب المداراة لو كان أفضل لما ترك جميع الحنابلة فكلام على غير قانون الاستدلال وقد حكى في التخصيص انه فسره ابن عيينة فيما حكا عنه أحمد بن حنبل في نهجهم ما فرام أهله ولم يكن لا يناسب لفظ الاهدال الواقع في حديث الباب ولفظ الاحرام الواقع في حديث أبي هريرة وفي تفسيره على وعمر وقد قدمنا في بحث حكم العمرة تفسير آخر للآية

(باب دخول مكة بغير احرام لغيره)

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام رواه مسلم والذناقي وعنه مالك عن ابن شهاب عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزعها جاء رجل فقال ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال اقتاده قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ

محرما رواه أحمد والبخاري قوله عمامة سوداء فنه جواز لبس السواد وان كان البياض أفضل منه لماسلف في اللباس والحنابلة تزكوا له وعلى رأسه المغفر زاد أبو عبيد القاسم بن سلام في روايته من حديث وكذا رواه عشرة من أصحاب مالك خارج الموطأ قال القاضي عياض وجه الجمع بينه وبين قوله وعلى رأسه عمامة سوداء ان أول دخوله كان وعلى رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بدليل قوله في بعض الروايات فخطب الناس وعليه عمامة سوداء قوله فقال ابن خطل الخ انما قلته صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يخدمه وكان يهجو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسببه وكان له قنيتان تغنيان بهما عن المسلمين واسم ابن خطل عبد العزيز وقال محمد بن اسحق اسمه عبد الله وقال ابن السكيت اسمه غالب وخطل بفتح طاء معجمة وطاء معجمة مفتوحة خين والحديثان يدلان على جواز دخول مكة للحرب بغير احرام وقد اعترض عليه بان القتال في مكة خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ترخص أحدكم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقولوا ان الله تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل على عدم جواز قبض عليه وبجواب غايه ما في هذا الحديث اختصاص القتال به صلى الله عليه وآله وسلم وأما جواز الجوارزة فلا وأما اسوته في أفعاله وقد اختلف في جواز الجوارزة لغيره عذر فنه الجمهور وقالوا لا يجوز الا باحرام من غير فرق بين من دخل لاحد النساكين او لغيرهما ومن فعل انهم ولزمه دم وروى

التحديث والاشهاد بالجمع والافراد والعنونة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأله رجل) هو الزبير بن عري الراوى كما عند أبي داود والطحاوي عن حماد بن زيد قال سألت

ابن عمر بن الخطاب (عن استلام الحجر) الاسود (فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه) بان يحسه ويحسبه
 بيده (ويقبله) بنفسه ويستقادمه استحباب الجمع بين الاستلام والتقبيل ١٨١ بخلاف الركن اليماني فيستلمه

فقط والاستلام المصحح باليد
 والتقبيل بالنقب (فقال الرجل
 رأيت ان زجت رأيت ان
 غلبت) اي أخبرني ما أصنع هل
 لابد من استلامه في هذه الحالة
 (قال) ابن عمر (اجعل) لفظ
 (أرأيت) حال كونك (بالين)
 اي اتبع السنة واترك الرأي
 وكأنه فهم منه من كثرة السؤال
 التدرج الى السترك المؤدى

الى عدم الاحترام والتعظيم
 المطلوب شرعا ثم قال (رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يستلمه ويقبله) ظاهره ان
 ابن عمر لم ير الزحام عند رافق ترك
 الاستلام وروى سعيد بن منصور
 من طريق القاسم بن محمد قال
 رأيت ابن عمر يزاحم على الركن
 حتى يدي ونقل ابن الرفعة انه
 تذكره المزاجة قال ابن جماعة

وفي طلاقه نظر فان الشافعي قال
 في الام انه لا يجب الزحام الا في
 بدء الطواف وآخره والذي يظهر لي
 انه أراد الزحام الذي لا يؤذى وعن
 عبد الرحمن بن الحارث قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لعمر رضي الله عنه يا أبا
 حفص انك رجل قوى فلا تزاحم
 على الركن فانك تؤذى الضعيف
 وليكن ان وجدت خلوة فاستلمه
 والا فكبر وامض رواه الشافعي
 وأحمد وغيرهما وهو مرسل جيد

عن ابن عمر والناسبر وهو الاخير من قول الشافعي واحداً قولي أي العباس الله لا يجب
 الاحرام الاعلى من دخل لاحد التمسكين لاعلى من أراد مجرد الدخول استدل الاقولون
 بقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا واجب بانه تعالى قد تم تحريم الصيد عليهم وهم يحرمون
 في قوله تعالى الا ما يلى عايكم غير محلي الصيد وانتم حرم وقد علم انه لا احرام الا عن
 احاد التمسكين ثم أخبرهم بباحة الصيد لهم اذا حلوا فليس في الآية ما يدل على المطلوب
 واستدلوا بانما يحدث ابن عباس عند البيهقي باللفظ لا يدخل احداً مكة الا محرماً قال
 الحافظ واسناده جيد ورواه ابن عدى مرفوعاً عن وجهين ضعيفين وأخرجه ابن أبي
 شيبة عنه باللفظ لا يدخل احداً مكة بغير احرام الا الخطابين والعلماء والاصحاب منافعها
 وفي اسناده طلحة بن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعي عنه أيضاً انه كان يرد من
 جاوز الميقات غير محرم وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بانه
 موقوف على ابن عباس من تلك الطريق التي ذكرها البيهقي ولا حجة فيما عداها ثم عارض
 ما ظنه موقوفاً ما أخرجه مالك في الموطان ابن عمر جاوز الميقات غير محرم فان صح
 ما ادعاه من الوقف فليس في ايجاب الاحرام على من أراد الجاوزة لغير التمسكين دليل وقد
 كان المسلمون في عصره صلى الله عليه وآله وسلم يحتلقون الى مكة لحوادثهم ولم ينقل
 انه امر احداً منهم باحرام كقصة الخلاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لماء مقر جار
 الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج بغاوز الميقات
 لآنية الحج ولا العمرة فقررده صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما مع ما يقضى بعدم الوجوب
 من استحباب البراءة الاصلية الى ان يقوم دليل ينقل عنها

*) (باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها) *

(عن ابن عباس قال من السنة ان لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج أخرجه البخاري وله عن
 ابن عمر قال أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وللدارقطني مثله عن ابن

مسعود وابن عباس وابن الزبير وروى عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر في يومين يؤذن يوم

التمر ويوم لا يبيع بهد العام منبهك ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الاكبر يوم

الحرور واه البخاري وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم التحويلين

الجرات في الحجة التي حج فقال اي يوم هذا فقالوا يوم التحويلين قال هذا يوم الحج الاكبر واه

البخاري وابوداود وابن ماجه) قوله عن ابن عباس عاقله البخاري ورواه ابن خزيمة

والطحاكي والدارقطني من طريق الحكم عن مقسم عنه باللفظ لا يحرم بالحج الا في أشهر

الحج فان سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهره ورواه ابن خزيمة من وجه آخر عنه باللفظ

لا يصلح ان يحرم بالحج احداً الا في أشهر الحج قوله عن ابن عمر عاقله البخاري ورواه

ولوازيل الحجر والعباد بالله قبل موضعه واستلمه قاله الدارقطني وتقبيل الحجر موضع الشفة عليه من غير تصويت كما قاله الشافعي
 وروى القاكهي من طريق سعيد بن جبير قال اذا قبلته الرصكن فلا ترفع بها صوتك كقبلة الدنيا قال في الفتح استنبط

بعضهم من مشير وعيسة تقبيل الحرج واز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ونزل عن الامام احمد انه سئل عن
تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض اتباعه صحة ذلك ونقل
١٨٢

الطبري والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قوله ويوم الحج الا كبر
يوم النحر انما هي بذلك لان تمام أعمال الحج يكون فيه أو إشارة بالاكبر الى الاصغر
أعني العمرة وقد استدل المصنف بهذه الآثار على كراهة الاحرام بالحج قبل أشهر
الحج وقد روى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة
والتابعين انه لا يصح الاحرام بالحج الا فيها وهو قول الشافعي وقد تقرر في الاصول ان
قول الصحابي ليس بمحجة وليس في الباب الا أقوال صحابة الان يصح ما ذكرنا عن ابن
عباس من قوله فان من سنة الحج الخ فان هذه الصيغة لها حكم الرفع وقد قدمنا في آخر
باب المواقيت ما يدل على استحباب الاحرام من ديرة الادل وظاهر عدم الفرق بين من
يفارق ديرة أهله قبل دخول أشهر الحج أو بعد دخولها الا انه يقوى المنع من الاحرام
قبل أشهر الحج ان الله سبحانه ضرب لأعمال الحج أشهر مائة والاحرام عمل من
أعمال الحج فن ادعى انه يصح قبلها فعليه الدليل وقد اجمع العلماء على ان المراد بأشهر
الحج ثلاثة أولها شوال لكن اختلفوا هل هي بكاملها او شهران وبعض الثالث فذهب
الى الاول مالك وهو قول للشافعي وذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال
ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذي الحجة وهل يدخل يوم النحر
أولا فقال أحمد وأبو حنيفة نعم وقال الشافعي في المشهور والمصنف عنه لا وقال بعض
اتباعه نسي من ذي الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليالته وهو شاذ ويرد على من أخرج
يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر هذا يوم الحج الا كبر كما
في حديث ابن عمر المذكور في الباب

* (باب جواز العمرة في جميع السنة) *

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عمرة في رمضان تعدل حجة رواه
الجماعة الا الترمذي لكنه له من حديث أم معقل * وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اعتمر أربعة احدى في رجب رواه الترمذي وصححه * وعن عائشة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم اعتمر عشرين مرة في ذي القعدة وعجزة في شوال رواه أبو داود * وعن علي
رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة رواه الشافعي) حديث أم معقل أخرجه أيضا النسائي
من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد يقال
لها أم معقل قالت أردت الحج فاعتل بعيري فسمأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال اعتمر في شهر رمضان فان عمرة في رمضان تعدل حجة وقد اختلف في استناده
فرواه مالك في سنن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة فذكره مرسلًا ورواه
النسائي أيضا من طريق حماد بن عمار وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل

بعضهم من مشير وعيسة تقبيل الحرج واز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ونزل عن الامام احمد انه سئل عن
تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض اتباعه صحة ذلك ونقل
١٨٢
ابن أبي الصيف الباقى أحد علماء
مكة من الشافعية جواز تقبيل
المصنف واجراء الحديث وقبور
الصالحين انتهى وفيه ان ذلك
يحتاج الى نقل صحيح يدل على
جواز ذلك والقياس على تقبيل
الحجر الاسود الوارد به الحديث
الصحيح لا يصح ولو كان صحيحا
لورد به النقل عن سائر الامة
وأئمتها واذا ليس فليس وكاد
تقبيل القبور يبلغ بصاحبه الى
الوقوع في الحى والطرح في
مهاوى الشرك والبدعة ورواه
هذا الحديث الخمسة بصريون
وفيه الحديث والعقبة والسؤال
وأخرج الترمذي والنسائي في
الحج (عن عائشة رضي الله
تعالى عنها ان أول شيء بدأ به حين
قدم النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في حجة الوداع) انه توضأ
ثم طاف) بالبيت ولم يحمل من حجه
(نم لم تكن) تلك القعدة التي
فعلها صلى الله عليه وآله وسلم
حين قدم من الطواف وغيره
(عمرة) فعرف من هذا ان ما ذهب
اليه ابن عباس مخالف لفعله صلى
الله عليه وآله وسلم وأن أمره
صلى الله عليه وآله وسلم اصحابه
ان يقضوا حجتهم فيجعله عمرة
خاص بهم وان من أهل الحج
مفرد الا يضروه الطواف بالبيت
كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم

وبذلك احتج عمرة (تمج أبو بكر وعمر رضي الله عنهما مثله) أي فكان أول شيء بدأ به الطواف ثم
تسكن عمرة في الفتح تفصيل ذلك ورواه هذا الحديث ما بين معمرى ومديني وفيه التعديت والاختبار بالافراد والاعتناء

والذكر وأخرجه مسلم في الصحيح (عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) تقدم قريبا وزاد في هذه الرواية أنه كان يصلي بعدتين بعد الطواف (أي يصلي ركعتين سنة الطواف) ثم يطوف بين

١٨٣

الصفاء والمروة) أي يسعى بينهما

(عن ابن عباس رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مرو هو يطوف بالكعبة بآذان

ربطه إلى انسان بسير) ما يقد

من الجملد والقصد الشق طولا

(أو يخطى أو بشئ غير ذلك)

كسديل ونحوه وكان الراوي

يضبط ذلك فلذا شك (فقطعه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بیده) لأن لم يكن أزاله هذا

المنكر الا بقطعه (ثم قال)

للقائد (قد بيده) بضم القاف

واسكان الدال قبل وظاهره أن

المقود كان ضريبا وأجيب

باحتمال أن يكون المعنى آخر

قال الحافظ ابن حجر لم أقف على

تسمية هذين الرجلين صريحا

الا أن في الطبراني ما يفهم منه

أنهما بشر وابنه طاق واغرب

الكرمانى فقال قيل اسم الرجل

المقود هو ثوب ضد العقاب

انتهى ولم أولئك غيره ولا أدري

من أين اخذه انتهى واستدل

بهذا الحديث البخارى على إباحة

الكلام بالخير في الطواف وقد

استحب الشافعية لأطائف أنه

لا يتكلم الا بكرا لله تعالى وأنه

يجوز الكلام في الطواف ولا

يطلب ولا يكره لكن الأفضل

قرحه الا أن يكون كلاما في خير

كأمر معروف أو نهى عن منكر

ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول

مروان عن أم معقل ويجمع بين الروايتين بتعدد الواقعة وأما حديث ابن عباس فقد

قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود ورجال أسخذه

رجال الصحيح وحديث علي أخرجه البيهقي من طريق الشافعي بإسناد صحيح قوله تعدل

حجة فيه دليل على أن العمرة في رمضان تعدل حجة في النوايا لأنهم اتفقوا مقامها في إسقاط

الفرض للإجماع على أن الاعتماد لا يجزئ عن حج الفرض ونقل الترمذي عن اسحق بن

راهويه أن معنى هذا الحديث نظير ما جاء أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقال ابن

العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد أدركت العمرة منزلة

الحج بانضمام رمضان إليها وقال ابن الجوزي فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف

الوقت كما يزيد بحضور القلب وخلوص المقصد قوله اعتمر أربعة ما قد تقدم الكلام في

عدد عمره صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلاف هل الأفضل

العمرة في رمضان لهذا الحديث أو في أشهر الحج لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

يعتمر الا فيما قبل أن العمرة في رمضان اغبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل وأما في

حقه فبما ضمه فهو أفضل لأنه فعله للرد على أهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتمار

في أشهر الحج وحديث الباب وما ورد في معناها مما تقدم تدل على مشروعية العمرة في

أشهر الحج واليه ذهب الجمهور وذهب الهاديون إلى أن العمرة في أشهر الحج مكروهة

وعلاو ذلك بأنهم اشغل عن الحج في وقته وهذا من الغرائب التي يتعجب الناظر منها فان

الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل عمره كالحاق في أشهر الحج لإبطال ما كانت

عليه الجاهلية من منع الاعتمار فيها كما عرفت فما الذي سوغ مخالفة هذه الأدلة

الصحيحة والبراهين الصريحة وألجأ إلى مخالفة الشارع وموافقة ما كانت عليه الجاهلية

ومجرد كونها أشغل عن أعمال الحج لا يصلح مانعا ولا يحسن نصبه في مقابلة الأدلة

الصحيحة وكيف يجعل مانعا وقد اشغل بها المصطفى في أيام الحج وأمر غيره بالاشتغال بها

فيما ثم أي شغل لمن لم ير الحج أو ارادته وقد مكن من أول شوال لأجرو من لم يشغل بعلم

السنة المطهرة حتى الاشتغال يقع في مثل هذه المضائق التي هي السبب القتال والداء

العضال وحكي في البحر عن الهادي أنها مذكورة في أيام التشريق قال أبو يوسف ويوم

النحر قال أبو حنيفة ويوم عرفة

(باب ما يصنع من أراد الأحرار من الفسل والتطيب ونزع الخيط وغيره)

(عن ابن عباس رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النفساء والمناض

تغتسل وتحرم وتنقض المناسك كلها غير أن لا تطوف بالبيت رواه أبو داود والترمذي

أوتعليم جاهل أو جواب فتوى وعن إبراهيم بن نافع قال كتبت طائفة في الطواف فذكرها في الترمذي مرفوعا الطواف

حول البيت مثل الصلاة الا أنكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير وفي النسائي عن ابن عباس الطواف

بسمت صلاة فاقولاه الكلام فابتدأ بآداب الصلاة فاحضر القلب ملازم الادب في ظاهره وباطنه مستشعرا
بالحق عظمه من بطوف سينه وليحسب الحديث فيما لا فائدة فيه لاسيما في محرم كغيبه أو نعيمه وقد روي

عن وهيب بن الورد قال كنت في الطهر تحت الميزاب فسمعت من تحت الاستار الى الله أشكو واليت يا جبريل ما ألقى من الناس من تفكيرهم حولي في الكلام آخر جبهه الازرق وغيره قال ابن بطال في هذا الحديث انه يجوز لأطراف فعل ما خف من الافعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر وفيه الكلام في الامور الواجبة والمنسحبة والمباحة وقال ابن المنذر ولا يحرم الكلام المباح الا ان الذي كرس له وسبحي ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب واختلاف في القراءة فقال ابن المبارك ليس نبي أفضل من قراءة القرآن وفعل مجاهد واستحبه الشافعي وأبو ثور وقيد الكوفون بالسهم وروى عن عروة والحسن كراهته وعن عطاء ومالك انه محدث وعن مالك انه لا بأس به اذا أخفاه ولم يكثر منه قال ابن المنذر من أباح القرآن في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لأجته لـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سنة تسع من الهجرة ليحج بالناس قبل حجة الوداع يوم النحر يعني في جملة (رهط) وهو مادون العشرة من الرجال وقيل الى الاربعين ولا تكون فيهم امرأة (يؤذن) أي يعلم الرهط أو أبو هريرة على الاتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقرؤا

وعن عائشة قالت كنت أطيع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند احرامه بأطيب ما أجد وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك أخرجاهما حديث ابن عباس في اسناده مصنف ابن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون قال المنذري وقد ضعفه غيره واحد وقال في التقريب صدوق سي الحفظ خاط بأخرة وروى بالاربعاء وقد استدلل المصنف بهذا الحديث على انه يشرع للصحرى الاغتسال عند ابتداء الاحرام وهو محتمل لامكان أن يكون الغسل لأجل قدوالحيض ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل للاحرام وقد تقدمت في أبواب الغسل فليرجع اليها قوله عند احرامه أي في وقت احرامه وللنساء حين أراد أن يحرم وفي البخاري لاحرامه وحله قوله ويص بالموحدة المكورة وبعد ما تحته ساكنة وآخره صادمه له وهو البريق وقال الامام علي ان الويص زيادة على البريق وان المراد به التلاءؤ وأنه يدل على وجود عين قائمة لا الريح واستدل بالحديث على استحباب التطيب عند ارادة الاحرام ولو بقيت رائحته عند الاحرام وعلى انه لا يضر بقا رائحته ولو لونه وانما المحرم ابتداءه بعد الاحرام قال في الفتح وهو قول الجمهور وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزهرى وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب الى انه لا يجوز التطيب عند الاحرام واختلاف اهل هو محرم او مكروه وحل تلزم الفدية أو لا واستدلوا على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخاري وغيره بلفظ ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرما والطواف الجماع ومن لازمه الغسل بعده فهذا يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل بعد ان تطيب وأجيب عن هذا بما في البخاري أيضا بلفظ ثم أصبح محرما ينفخ طيبا وهو ظاهر في ان نفخ الطيب وظهور رائحته كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقديم ما تأخرا والتقدير طاف على نسائه ينفخ طيبا ثم أصبح محرما خلافا للظاهر ويرده قول عائشة المذكور ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية لها ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية للنسائي وابن حبان رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم وفي رواية متفق عليها كافي أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وسلم ويص المسك وسما في ذلك في باب منع الحزم من ابتداء الطيب ومن أدلتهم فيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب الذي مسه الورس والزعفران كما سبأ في أبواب ما يتجنبه المحرم وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرما بجميع عليه والنزع انما هو في التطيب عند ارادة الاحرام واستمر اثره لا ابتداءه ومنها أمره صلى الله عليه وآله وسلم لا عرابي ينزع المنطقة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه ويجب عنه غسل الجواب

عن
أمرأة (يؤذن) أي يعلم الرهط أو أبو هريرة على الاتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقرؤا

المسجد الحرام الآية والمراد به الحرم كله (ألا يصح بعد) هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) واحتج به هذا الشافعي ومالك وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة وعليه الجمهور والمخالف وذلك الحنفية وأحمد في رواية حيث جوزاه لأعمش وقالوا من طاف عريانا أعاد ما دام بمكة فان خرج لزومه دم والصواب هو الاول (عن) عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم مكة فطاف) بالبيت للقدوم (وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد طوافه) هذا (بما احتج رجوع من عرفة) خشية ١٨٥ ان يظن وجوبه واحتجوا عن ذلك بما أخبر به من فضل الطواف وكان يحب التخفيف على أمته وأبى فيه دلالة المذهب المالكية ان الحاج يمنع من طواف التمتع قبل الوقوف بعرفة وعن مالك الطواف بالبيت أفضل من الصلاة المنافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة قال في الفتح وهو المعتمد ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى وهو من أفراد وفيه التعديت والاختبار بالأفراد والعنعنة والقول (عن ابن عمر رضي الله عنهم) قال استأذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وآله (و- لم ان يبيت بمكة لئلا ياتي) ليله الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (من أجل سقايته) أي بسببها (فأذن له) وسقاية مصدس في المراد ما كانت قریش تقسمه الحاج من الزبيب المنبث في الماء وكان يلها العباس بن عبد المطلب بعد أبيه في الجاهلية فآمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم له

عن الذي قبله ولا يخفى ان غاية هذه من الحديثين تحريم لبس مامسه الطبيب ومحل النزاع تطيب البدن واكنه سبأ في باب ما يمنع من احرم في قص أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله بانه يغسل المخلوق عن بدنه وسأني الجواب عنه وقد أجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية بان ذلك من خصائصه ويرده ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت كنا نضح وجوهنا باليد المطيب قبل ان نحر ثم نحر ثم نحر ثم نحر وبسمل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فلا ينأوا وهو صريح في بقاء عين الطبيب وفي عدم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسأني الحديث في باب منع المحرم من ابتداء الطبيب قال في الفتح ولا يقال ان ذلك خاص بالنساء لانهم اجمعوا على ان النساء والرجال سواء في تحريم مسه حال الطبيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم -م كان ذلك طيبا راتحة لما وقع في رواية عن عائشة بطيب لا يشبهه طيبكم قال بعض رواة يعني لابتدائه أخرجه الترمذي يرد ما تقدم في الذي قبله وأيضا المراد بقوله لا يشبه طيبكم أي أطيب منه كما يدل على ذلك ما عدهم سلم عنها بل ينظر بطيب فيه مسك في أخرى له عنها كافي انظر لي وبص المالك وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب بأطيب ما نجد ولهم جوابات أخر غير نافضة فتركها أولى والحق ان المحرم من الطبيب على المحرم هو ما تطيب به ابتداء بعد احرامه لا ما فعله عند ارادة الاحرام وبقي أثره لونا وريحا ولا يصح ان يقال لا يجوز استعماله الطبيب فيما على عزم جواز استعماله لباس لان استعماله اللبس ليس بخلاف استعماله الطبيب فليست بطيب سلما استواءهما فهو لهما قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار (وعن ابن عمر في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا يحرم

أحدكم في ازار ورداءه ليعلم قال لم يجدنا عين قلبا لبس خفيروا ليطهروا أسفل من الكعبة بن رواه أحمد) هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال الحافظ كله أخذه من كلام ابن المنذر فانه ذكره كذلك بغير اسناد وقد بيض له المنذري والنواوي في الكلام على المذهب وهم من عزاه الى الترمذي وقد عزاه المصنف الى أحمد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني في الاوسط واسناده حسن وهو يبيح بعض الفاظه للجماعة

٢٤ نيل ح في الاسلام فهي حق لا آل العباس أبا في الحديث دليل على وجوب المبيت بمكة في الليلة الثالثة لغير معذور كاهل السقاية الا ان ينصرف في ثاني أيامها فيسقط مبيت الثالثة والمراد معظم الليل كالمخالف لا يبيت بمكة لا يبيت بمكة ليلة فيجب بترك مبيت الليلة الواحدة والليلتين من طعمام أما أهل السقاية ولو كانوا غير عباسيين والرعا فلهم ترك المبيت من غير دم لانه صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعباس ولرعا الابل كما رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقال الحنفية المبيت بمكة سنة لانه لو كان واجبا لما رخص في تركه

لاهل الله قامة وأجابوا عن قول الشافعية لولا أنه واجب لما احتاج الى اذن بان مخالفة السنة عندهم كان مجتاهدا جديدا
 اذا انظم اليه الا نفراد عن جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذن لاستقاط الاساقية لكانت بسبب عدم
 موافقته صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من اظهر اشارة الى المستقيمة لاسواق الادب اذ انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيت على
 ليالى أيام التشريق وقال الحافظ الرباعي محمد بن علي الشوكاني قد ثبت المبيت بمعنى من فعلى صلى الله عليه وآله وسلم الواقع
 بيان العمل القرآن والسنة فاذا ذلك ١٨٦ فريضة. وروى ما ثبت من ترخيصه للرعاة في البيوت فأن

كلهم كما سيأتي في باب ما يتجنبه المخرج من اللباس وهو أيضا متفق على بعض ما فيه من
 حديث ابن عباس وفيه دليل على انه يجوز للعجم لبس الازار والرداء والعلمين وفي
 البخاري من حديث ابن عباس قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة
 بعد ما ترجل وادهن ولبس ازرا ووراءه هو وأصحابه فلم يشع عن شيء من الاربعة والازر
 لباس الامازغرات التي تردع على الجلود ولها قطعة ماسفل من الكعبين الكعبان
 هما العظامان النانقان عندهما صل الساق واقدم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة
 واسم تدل به على اشتراط القطع خلافا لما مشهور وعن أحمد فانه أجاز لبس الخفين من غير
 قطع واسم تدل على ذلك بحديث ابن عباس الآتي في باب ما يتجنبه المخرج من اللباس
 بالفظ ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين ويجاب عنه بان حل المطلق على المقيد لازم وهو
 من جملة القائلين به وأجاب الحنفية بوجوب ايات أخر له يأتي ذكر بعضها عند ذكر حديث
 ابن عباس (وعن ابن عمر قال يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيما أمأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد
 ذي الحليفة متفق عليه وفي لفظ ما أهل الامن عند الشجرة حين قام به يوم يروا أخرجا
 وللبخاري ان ابن عمر كان اذا أراد الخروج الى مكة ادهن يدهن ليس لارائحة طيب ثم
 يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ثم يركب فاذا استوت به راحلته قائمة أحرم ثم قال هكذا
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى الظهر ثم ركب راحلته فاماعلا على جبل البسداء أهل رواه أبو داود وعنه جابر
 ان أهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته
 رواه البخاري وقال رواه أنس وابن عباس وعن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس عجا
 لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهلاله فقال اني لاعلم الناس بذلك
 انما كانت منه حجة واحدة فمن ههنا اختاف واخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حاجا فلما صلى في مسجد بني الحليفة ركعتيه أو جب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من

الترخيص لهم يدل على انه عزيمة
 على غيرهم وهكذا ترخيصه صلى
 الله عليه وآله وسلم لاهل اللباس ذاته
 يدل على انه عزيمة على غيره وبذلك
 تنأ كذا الفرضية وأما إيجاب
 الدم تركه أو المدا بتركه لئلا
 أو المدا بتركه لئلا
 عرفنا ان إيجاب مثل هذا
 في المناسك من التثول على
 الشرع عالم يقتل انتهى كذا
 ذكره في السيل (عن ابن
 عباس رضي الله عنهما ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم جاء الى السقاية التي يلقى
 بها الماء في الموسم وغيره
 فاستسقى (أي طلب الشرب
 فقال العباس) لولده (يا فضل
 اذهب الى أمك) أم الفضل لبابة
 بنت الحارث الهلالية وهي والدة
 عبد الله أيضا فأت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم
 يشرب من عندها فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (استسقى قال
 يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم
 فيه) وفي رواية الطبري من
 طريق يزيد بن أبي زياد عن

هكرمة في هذا الحديث ان العباس قال له ان هذا قد مرث أفلا تبيوتنا قال لا ولكن
 استقوني مما تشرب منه الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم رواه ما ورشاد الى ان الاصل الطهارة والنظافة حتى يصفى
 أو يظن ما يخاف الاصل انما واه صلى الله عليه وآله وسلم من الشرب الذي غبست فيه الايدي (استسقى) زاد أبو علي بن السكن
 في روايته فناراه العباس الدلو (فشرب منه) زاد الطبري فاذا فقهنا ثم دعا بما فيه كسره ثم قال اذا اشتد يئدكم فاكثروا
 بالماء وقطيبه صلى الله عليه وآله وسلم منه انما كان لموضعه فقط وكسره بالماء ليمون ثم به عليه وعرفهم بالحج حين فرغ من

شربه اذ ذاك وعلمه مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالسا مع ابن عباس فقال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخافه اسامة فاستسقى فاشربوا منه من نبيذ فشرب وسقى فضله اسامة وقال احسنتم كذا فاصنعوا (ثم أتى زعزمهم وهم يسقون) للناس (ويشربون فيها) أي ينزحون منها (فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قال لولا ان تغلبوا) مبنية للمفعول أي لولا ان يجتمع عليكم الناس اذ ارأى قد علمته لرغبهم في الاقتداء به في تغلبوكم بالمسكنة (انزلت) عن راحتي (حتى أضع الحبل على هذه يعني) صلى الله عليه وآله وسلم (عاقبة وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه (إلى

١٨٧

ركعتيه) فسمع ذلك منه أقوام خففظوا عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل فادرك ذلك منه أقوام خففظوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوا حين استقلت به ناقته يهل فقالوا انما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهل فادرك ذلك أقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علا على شرف البيداء وأيم الله لقد أدوجب في مصلا وأهل حين استقلت به راحلته وأهل حين علا شرف البيداء واه أجدا وأبو داود والبيهقي في الخمسة منه مختصرا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل في دبر الصلاة) حديث أنس الذي عزم المصنف الى أبي داود أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناد رجال الصحيح الا شعيب بن عبد الملك الحراني وهو ثقة وحديث ابن عباس الذي رواه عنه سعيد بن جبير في اسناده خفيف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف وشيخ بن اسحق ولكنه صرح بالتحديث وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس وأخرج أيضا ما أخرجه الخمسة من حديثه مختصرا قوله يداؤكم البيداء هذا فوق هالي ذي الطليعة لمن صعد من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره وكان ابن عمر اذا قيل له الاحرام من البيداء أنكر ذلك وقال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني يقول لكم انه أهل منها وانما أهل من مسجد ذي الطليعة وهو يشير الى قول ابن عباس عند البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل والى حديث أنس المذكور في الباب والتكذيب المذكور المراد به الاخبار عن الشيء على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العمل قوله ادهن بدهن ليست لرائحة طيبة فيه نجوا لادهان بالادهان التي ليست اها ورائحة طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن ولم يشمه عن الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمحرم ان يأكل الزيت والشحم والسميرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه رأسه وطيئته وأجبعه وعلى ان الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه وقرقوا بين الطبيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعا من استعماله الطبيب في رأسه ان يباح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطبيب قوله على حبل البيداء بالخاء

العمامة لا يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على آلته تناول لان العباس أوصى سقاية زعزم لذلك وقد شرب منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنهم) ما قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وآله وسلم) من زعزم فشرب وهو قائم) فيه الرخصة في الشرب قائما واستحباب الشرب من ما زعزم قال ابن المنير وكانه عتوان عن حسن العهد وكال الشرف فان العرب اعتمدت الحسنين الى منازل الاحبة وواردا أهل المودة وزعزم هو من أهل البيت فالخمر تفرق عليها والمتعطش اليها قد أقام شعار المحبة وأحسن العهد الا بحبها وهذا جعل التخلع منها علامة فارقة بين الإيثار والنفاق والله

ذرا القائل
وقال آخر
وقال آخر

وما شرب بالماء الا نذرا * لما به أهل الحديث نزول
يقولون ملح ماء بخله آجن * أجل هو علوح الى القاب طيب

بالله قولوا النيل مصر * باقى عنه فى غناه * بزعم العذب عند بيت * معلق الستر بالرفاه
وروى القاكهى وغيره عن ابن عباس صلا فى مصلى الاخير واشربوا من شرب الابرار قبل وماء صلى الاخير قال تحت
الميزاب قيل فى شرب الابرار قال ١٨٨
زعم قاله القسطلانى وسعى زعمهم اكثر ثم ايقال ماء زعمهم أى كثير وقيل

المهمل هو الرمل المسقطيل وهو المراد بقوله فى الرواية الاخرى على شرف البيداء
والشرف المكان العالى قوله فى هنالك اختلجوا الخ هذا الحديث يزول به الاشكال
ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه فيكون شروعه صلى الله عليه وآله وسلم فى الاهلال
بعد الفراغ من صلاته بمسجد ذى الطلعة فى مجملته قبل أن يركب فدخل عنه من سمعه
هل هناك انه أهل بذلك المكان ثم أهل لما استقامت به راحلته فظن من سمع اهلاله عند
ذلك انه شرع فيه فى ذلك الوقت لانه لم يسمع اهلاله بالمسجد فقال انما أهل حين استقامت
به راحلته ثم روى كذلك من سمعه هل على شرف البيداء وهذا يدل على ان الافضل لمن
كان ميقنا هذا الحليمة ان يهل فى مسجد هاب بعد فراغه من الصلاة ويكررا الاهلال عند
ان يركب على راحلته وعند ان يمر بشرف البيداء قال فى الفتح وقد اتفق فقهاء الامصار
على جواز جميع ذلك وانما الخلاف فى الافضل

(باب الاشتراط فى الاحرام)

(عن ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله انى امرى أه تهيلة والى أريد الحج
فكيف تأمرنى أهل فقال أهلى واشترطى ان محلى حيث حبستى قال فادركت رواه
الجماعة الا البخارى والنسائى فى رواية وقال فان لك على ريك ما استفتيت وعن عائشة
قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أهلى
أردت الحج قالت والله ما أجدنى الا وجة فقال لها اجبى واشترطى وقولى اللهم محلى
حيث حبستى وكانت تحت المقداد بن الاسود متفق عليه وعن عكرمة عن ضباعة
بنت الزبير بن عبد المطلب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احرى وقولى ان
محلى حيث حبستى فان حبست أو مرضت فقد حلت من ذلك بشرطك على ربك عز وجل
رواه آخر حديث عكرمة أخرجه أيضا ابن خزيمة وفى الباب عن أنس عند البيهقى وعن
جابر عندده وعن ابن مسعود وأم سلمة أيضا وعن أم سلمة عند أحمد والطبرانى فى
الكبير وفى اسناده ابن اسحق ولكنه صرح بالتحديث وثقة رجاله رجال الصحيح وعن
ابن عمر عند الطبرانى فى الكبير وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قال القتيلى روى عن

لا يجفها وقيل غير ذلك قال
ابن بطل وغيره أراد البخارى
ان الشرب من ماء زمزم من سقى
الحج وعن طاوس قال شرب
نبذ السقاية من تمام الحج وعن
عطاء لقد أدركته وان الرجل
ليشربه فليزق شقه من حلاوته
وعن ابن جريج عن نافع ان ابن
عمر لم يكن يشرب من البيداء
فى الحج وكأنه لم يثبت عنه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
شرب منه لانه كان كثير الاتباع
للا تمارأ وخشى ان يظن الناس
ان ذلك من تمام الحج كمانه
عن طاوس (وفى رواية عنه)
أى من عكرمة مولى ابن عباس
(انه ما كان يومئذ) أى يوم سقاه ابن
عباس من ماء زمزم (الا) را بكا
(على بعير) ولابن ماجه من
هذا الوجه خلف عكرمة بالله
ما فعل أى ما شرب من ماء زمزم
فأما لانه كان را بكا السكن عند
أبي داود من رواية عكرمة عن
ابن عباس أفاخ فصلى ركعتين
فلعل نهر به كان بعد ذلك من ماء
زمزم وأهل عكرمة انما أنكر

نهر به قائما تهيمه عنه لم يكن ثبت عن على عند البخارى أنه صلى الله عليه وآله وسلم شرب قائما فيحمل
على ثمان البلواز قاله فى الفتح وأخرجه أيضا فى الاثر به وكذا الترمذى (عن عائشة رضى الله عنها انما سأله ابن أختها عروة
ابن الزبير بن العوام (عن قول الله عز وجل ان الله فاعوا المروة من شرب الله فى حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف
بهما) وهم اجبلا السعى للذنان يسعى من أحدهما الى الآخر والعصاة فى الاصل جمع صفات وهى الصخرة والحجر الاماس والمروة
فى الاصل حجر أبيض براق (قال فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصخرة والمروة) اذمه وهو الهان السعى ليس بواجب

لأنه ادلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله وذلك يدل على اباحته ولو كان واجبا لما قبل فيسته مثل هذا فرددت عليه عائشة
 حديث (قالت بسم اقات يا بن أخي) أسماء (ان هذه) الآية (لو كانت كما أولتم اعلية) من الاباحة (كانت لاجناح عليه أن
 لا يتطوف بهما) فانما كانت حادثة تدل على رفع الاثم عن تاركه وذلك حقيقة المباح فلم يكن في الآية نص على الوجوب ولا
 عدمه ثم بينت عائشة ان الاقتصار في الآية على نفي الاثم له سبب خاص نقات (واكنها) أي الآية (أنزات في الانصار)
 الاوس والخزرج (كانوا قبل ان يسلموا يهودا) أي يمجون المائة ١٨٩ الطاغية) غير منصرف للعباسة

والثانيث وسميت مائة لان
 التساكن كانت تحصى أي تراق
 عندها وهي اسم صنم كان في
 الجاهلية والطاغية صفة
 اسلامية لمائة (التي كانوا يعبدونها
 عند المشركين) بضم الميم وفتح الميم
 وتشديد اللام ثنية مشرفة على
 قديزاد سفيان عن الزهري
 بالمشركين من قديدا أخرجه مسلم
 وكان لغيرهم صنمات بالصفاء
 اساف وبأروة ناذلة وقيل انهما
 كانا رجلا واحدا فترنيا داخل
 الكعبة فضعهما الله تعالى
 حجرين فقصبا عند الكعبة
 وقيل على الصفا والمروة اية تعتبر
 الناس بهما واية عطاوا ثم حولهما
 قصي بن كلاب فجعل أحدهما
 ملاصق الكعبة والاخر
 بمنزلة ونحو عندهما وأمر
 بعبادتهما فلما فتح النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة كسرها
 (فكان من أهل) من الانصار
 (يخرج) أي يخرجون من الاثم
 (ان يطوف بالصفاء والمروة)
 كراهية لدينك الصنمين وحبهم
 صنمهم الذي بالمشركين وكان ذلك

ابن عباس قصة ضباعة بأسيده ثابتة جيد انتمى وقد غلط الاصمعي غلطا فاحشا فقال
 انه لا يثبت في الاشتراط حديث وكنه ذلك في عسافي الصبيحين وقال الشافعي لو ثبت
 حديث عائشة في الاستثناء لم أعده الى غيره لانه لا يحل لي عندي خلاف ما ثبت عن
 رسول الله قال البيهقي فقد ثبت هذا الحديث من أوجه قوله ضباعة بضم المعجمة بعدها
 موحد قال الشافعي كنيتم أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها
 الزبير بن عبد المطالب بن هاشم ووجه الغزالي فقال الاسلمية وتوقع به النووي وقال
 صوابه الهاشمية قوله محلي بفتح الميم وكسر المهملة أي مكان احدهما في وأحاديث الباب
 تدل على ان من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يبطله عن الحجج جازله التحال وانه
 لا يجوز التحال مع عدم الاشتراط وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر
 وجماعة من التابعين واليه ذهب أحمد واسحق وأبو ثور وهو المصحح للشافعي كما قال
 النووي وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادي انه لا يصح الاشتراط
 وهو مروى عن ابن عمر قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة اقال به ولم ينكر
 الاشتراط كما لم ينكره أبو الهيثم وقد اعتذر وعان هذا الاحاديث بانها قصة عين وانما
 مخصوصة بضباعة وهو ينزل على الخلاف المشهور في الاصول في خطابه صلى الله عليه
 وآله وسلم لو احدثه لكان غير فيه مثله أم لا وادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى
 ذلك عن ابن عباس لكن بأسناده فيه الحسن بن عسيرة وهو متروك وادعى بعض انه لم
 يثبت وقد تقدم الجواب عليه

* (باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبيان أوضاعها) *

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم ان
 يهل بالحج وعمره فليعمل ومن أراد ان يهل بالحج فليعمل ومن أراد ان يهل بعمره فليعمل قالت
 وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمرة
 والحج وأهل ناس بعمره وكتب فيمن أهل بعمره متفق عليه * وعن عمران بن حصين
 قال نزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة في آبائهم من أحرم لمائة لم يطف بين الصفا والمروة (فلما أسلوا) أي الانصار (سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن ذلك) أي عن الطواف بهما (قالوا يا رسول الله انا كنا نخرج ان نطوف بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة
 من شعائر الله الآية) الى آخرها فدين ان الحكمة في التخيير بذلك في الآية مطابقة لجواب السائلين لانهم توهوا من
 كونهم كانوا يعلون ذلك في الجاهلية انه يستمر في الاسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم وأما الوجوب فيسته فإدخال دليل
 آخر وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد المتعة لانه منع من ايقاعه على صفة مخصوصة كمن عليه صفة لا تظهر مثلا فظن انه

لا يجوز فعلها عند الغروب فسأل فقيل في جوابه لا جناح عليك ان صليت في هذا الوقت فالجواب صحيح ولا يستلزم ذلك الوجوب ولا يلزم من نفي الاثم عن الفاعل نفي الاثم عن التارك فلو كان المراد مطاق الاباحة انني الاثم عن التارك (قالت عائشة رضي الله عنها او قدس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بينهما) أي بين الصفا والمروة قال المانظ وقول عائشة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة أي فرضه بالسنة وليس المراد نفي فرضيته ما يؤيده ما في مسلم لم يطف بين الصفا والمروة واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي من حديثهما واعمري ما اتم الله حج من

ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عن احق مات متفق عليه ولا خدوم مسلم نزلت آية المنة في كتاب الله تعالى يعني منة الحج وأمرنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم ينزل آية تنسخ آية منة الحج ولم ينه عن احق مات وعن عبد الله بن شقيق ان عليا كان يأمر بالمنة وعثمان ينهى عنها فقال عثمان كلمة فقال علي لقد عاتنا الله فنامع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عثمان أجل ولا تكا كخائفين رواه أحمد ومسلم وعن ابن عباس قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعمره وأهل أصحابه بالحج فلم يحج من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من سائر الهدى من أصحابه وحل بقيتهم رواه أحمد ومسلم وفي رواية قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك وأول من نهى عنهم معاوية رواه أحمد والترمذي (الرواية الأخرى حسنها الترمذي يقول فقال من أراد منكم ان يهل الخ فبه الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بالحج افرادا وقرانا وتمعنا والافراد هو الاهل بالحج وحده والاعتقاد بجمع الفرد من أعمال الحج لمن شاء ولا خلاف في جوازه والقران هو الاهل بالحج والعمره معا وهو ايضا متفق على جوازه أو الاهل بالحج والعمره ثم يدخل عليه الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه والتمتع هو الاعتقاد في أشهر الحج ثم التحال من تلك العمره والاهل بالحج في تلك السنة ويطلق التمتع في عرف السلف على القران قال ابن عبد البر ومن التمتع أيضا القران ومن التمتع أيضا فتح الحج الى العمره انتهى وقد حكى النووي في شرح مسلم الاجماع على جواز الانواع الثلاثة ونأول ما ورد من النهي عن التمتع عن بعض الصحابة قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج احتج به من قال كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم مقردا وأجيب بأنه لا يلزم من اهل بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمره وأعلم انه قد اختلف في حجه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو تفعنا أو افرادا وقد اختلفت الأحاديث في ذلك فزوى انه حج قرانا من جهة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عند الشيخين وعند مسلم وعائشة عندهما أيضا وعنهما عند أبي داود وعنهما عند مالك في الموطأ وبارع عند الترمذي وابن عباس عند أبي داود وعمر بن الخطاب عند البخاري وسيأتي والبراء بن عازب عند أبي

وغيرهم على ذلك أيضا يكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسعى بينهما في حجه وعمرته وقال خذوا عني مناسككم (فليس لاحد أن يترك الطواف بينهما) وهو ممكن عند الجمهور والشافعية والمالكية والحنابلة وقال الحنفية واجب يصح الحج بدونه ويحرم بالدم وبه قال الثوري في التامعي لافي العامد وبه قال عطاء وعنده انه سنة لا يجب بتركه شيء وبه قال أنس وأعرب ابن العربي فحكي الاجماع على ان السعي ركن في العمره وانما الاختلاف في الحج واحتج ابن المنذر بالوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن خبيبة وهي إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار أبي الحسين فראيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسعى وان منزله يدور من شدة السعي وسعته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي آخر جه الشافعي وأحمد وغيرهما وفي أسناد هذا الحديث

عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثم قال ابن المنذر ان ثبت فهو حجة في الوجوب وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس قال في الفتح واذا انضمت الى الاولى قويت قال واختلفت على صفية بنت شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتم ابيه ويجوز ان تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنهم أخبرني نسوة من بني عبد الدار فلا يضيره الاختلاف والعمره في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم انتهى قال في نيل الاوطار قلت وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم ما اتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم

والله وسلم خذوا عنى مناسككم وقوله تجوا كما رأيتموني أصح يسئلون وجوب كل فعل أدخله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الاله
 ما خصه دليل فن ادعى عدم وجوب شئ من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلمة فعلكم بجملة عظمت في جميع
 الابحاث التي سمر بك انتهت (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف الطواف
 الاول طواف القدوم وكذا الركن (خب ثلاثا) أى رمل وهو المشى مع تقارب الخطا (ومشى أربعاً) من غير رمل (وكان
 يهيم) جهدهم بان يسرع فوق الرمل (باطن المسيل) أى المكان الذي ١٩١ يجتمع فيه السيل ولم يبق اليوم

باطن المسيل لان السيل
 كسنته فيه حتى حين يدنو من
 المسيل الاخضر المعلق بجدار
 المسجد قد رسته أذرع حتى
 يقابل الملبين الاخضرين اللذين
 أحدهما بجدار المسجد
 والاخر يدار العباس ثم يمشى
 على هيئة (اذا طاف بين الصفا
 والمرورة) يفعل ذلك ذاهبا
 وراجعا وفي رواية أخرى عنه
 رضى الله عنه عند البخاري بالنظر
 قدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم مكة فطاف بالبيت أى
 سبعاً ثم صلى ركعتين خلف المقام
 أى سنة الطواف ثم سعى بين
 الصفا والمرورة أى سبعاً يعنى
 يبدأ بالصفا ويختم بالصفا ويسبب
 الذهاب من الصفا مرة والعود
 من المرورة ثانياً قال النووي
 في الايضاح وهذا هو المذهب
 الصحيح الذى قطع به جماهير
 العلماء من الشافعية وغيرهم
 وعليه عمل الناس في الازمنة
 المتقدمة والمتأخرة وذهب
 جماعة من الشافعية إلى أنه
 يسبب الذهاب والعود مرة

داود وسياق على عند الناس وعنه عند الشيخين وسياق وعمران بن حصين عنه مسلم
 وأبو قتادة عند الدارقطني قال ابن القيم ولا طرق صحيحة وسراقة بن مالك عند أحمد
 وسياق ورجال أسناده وثقات وأبو طهمة الانصاري عند أحمد وابن ماجه وفي أسناده
 الخجاج بن ارطاة والهرماس بن زياد الباهلي عند أحمد أيضا وابن أبي أوفى عند ابن ابي اسناد
 صحيح وأبو حميد عند البزار وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الخجاج بن ارطاة وأم سلمة
 عنده أيضا وحفصة عند الشيخين وسعد بن أبي وقاص عند الناس والترمذي وصححه
 وأنس عند الشيخين وسياق وأما حجة عافروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسياق
 وعلى وعثمان عند مسلم وأحمد كافي الباب وابن عباس عند أحمد والترمذي كافي الباب
 أيضا وسعد بن أبي وقاص كاسياق وأما حجة افراد افروى عن عائشة كافي حديث الباب
 وعنه عند البخاري كاسياق وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كاسياق أيضا وابن عباس عند
 مسلم وجابر عند ابن ماجه وعنه عند مسلم وقد اختلفت الاثبات واضطربت الاقوال
 لاختلاف هذه الاحاديث فن أهل العلم من جمع بين الروايات كالخطابي فقال ان
 أضاف الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أمر به انسانا ثم رجع انه صلى الله عليه وآله
 وسلم أفرد الحج وكذلك قال عياض وزاد فقال وأما حرامه فقد نظافت الروايات
 الصحيحة بأنه كان مفردا وأما روايته من روى التمتع فعندها أنه أمر به لانه صرح بقوله ولولا
 ان معى الهدى لاسللت فصيح انه لم يحال وأما روايته من روى التران فهو اخبار عن آخر
 أحواله لانه أدخل العمرة على الحج لما جاء الى الوادى وقيل قل عمرة في حجة قال المافظ
 ولهذا الجمع هو المعقد وقد سبق اليه قديما ابن المنذر وبينه بن حزم في حجة الوداع بياننا
 شافيا وهذا المحب الطبري تهيئ بالغايطول ذكره رحمه الله ان كل من روى عنه الافراد
 جعل على ما أهل به في أول الحال وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه وكل من
 روى عنه القران أراد ما استقر عليه الامر وجمع شيخ الاسلام ابن تيمية جمعا حسنا فقال
 ما حاصله ان التمتع عند الصحابة يقتل القران فتعمل عليه رواية من روى انه حج فتمت
 وكل من روى الافراد قد روى انه حج صلى الله عليه وآله وسلم فتمت ما قرأنا فيه عين الجمل على
 القران وانه أفرد اعمال الحج ثم فرغ منها وأتى بالعمرة ومن أهل العلم من صار الى
 التعارض فخرج نوعا وأجاب عن الاحاديث القاضية بما يخالفه وهي جوابات طويلة

وسبعة قاله من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصيدلاني وهذا قول فاسد
 لا اعتداده ولا نظر اليه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى أحرم (هو
 وأصحابه بالحج) فيه دليل على انه كان مفردا واطلاق انظار الاصحاب محمول على الغالب (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وطهارة وقدم على) بن أبي طالب (من اليمن ومعه هدى) وفي رواية من سعيته أى من عمله في السعي
 في الصدقات لكن قال بعضهم انما بعثه أمير الايجوز استعمل ابن هشيم على الصدقة وأوجب بان سعيته لانه عين للصدقة

فان مطلق الولاية يسمى سعاية لما لا يكن يجوز ان يكون ولاه الصدقات محتسبا أو بعمالة من غير الصدقة (فقال أهلات بيتا أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يذكر في هذا الحديث جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال لا ذلك وفي رواية أنس فقال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لولا ان معي الهدى لاحالات وعن ابن جريج قال فاهل وامكث حراما كما أتت وهذا غير ما أجاب به أبو موسى فانه قال له كافي الصحيحين بما أهلات قال باهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هل سقت الهدى قال لا قال فطف بالبيت وبالصفا ١٩٢ والمروة ثم أحل الحديث وانما أجابه بذلك لانه ليس معه هدى

أكثرها متعسفة وأورد كل منهم لما اخذاه من بجات أقواها وأولاها من بجات النار ان فانه لا يقاومها شيء من بجات غيره منها ان أحاديثه مشقة على زيادة على من روى الافراد وغيره والزيادة مقبولة اذ خرجت من مخرج صحيح فكيف اذا ثبتت من طريق كثيرة عن جمع من الصحابة ومنهم ان من روى الافراد والتمتع اختلف عليه في ذلك لانهم جميعا روى عنهم انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا ومنهم ان روايات القرآن لا تحتمل التأويل بخلاف روايات الافراد والتمتع فانهم اتفقوا على كونه تقدم ومنها أن رواية القرآن أكثر كاتقدم ومنها ان فيهم من أخبر عن سماعه انظارا يحاويهم من أخبر عن اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بانه فعل ذلك وفيهم من أخبر عن أمر به بذلك ومنها انه التمسك الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن ليأمرهم به اذا ساقوا الهدى ثم يسوق هو الهدى ويحالفه وقد ذكر صاحب الهدى من بجات غير هذه وانكم امر بجات باعتبار أنضمة القرآن على التمتع والافراد باعتبار انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وهو بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة واسحق وربيعة جماعة من الشافعية منهم النووي والمزني وابن المنذر وأبو إسحق المروزي ونقي الدين السبكي الى أن القرآن أفضل وذهب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد والشافعية والناصري وأحمد بن عيسى وإسماعيل ابن جعفر الصادق وأخيه موسى والامامية الى أن التمتع أفضل وذهب جماعة من الصحابة وجماعة من بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي والقاسم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم الى أن الافراد أفضل وحكي القاضي عياض عن بعض العلماء ان الانواع الثلاثة في الفضل سواء قال في الفقه وهو مقضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه وقال أبو يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهو ما أفضل من الافراد وعن أحمد من ساق الهدى فالقران أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تناهوا وأمر به أصحابه زاد بعض أتباعه ومن أراد ان ينشئ لعمرته من بدست فوه فالافراد أفضل له قال وهذا أعذل المذاهب وأشبهها بما وافقه الاحاديث الصحيحة ولما كان المشهور عن أحمد ان التمتع أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القرآن أفضل بجمعهم منها ان الله اختاره لنفسه صلى الله عليه وآله وسلم

فهو من المأمورين بفسخ الحج بخلاف على فان معه هديا وفيه صحة الاحرام المعلق على ما أحرم به فلان وينعقد وبصر محرما عما أحرم به فلان وأخذ بذلك الشافعي فجاز الاحلال بالنية المبهمة ثم له ان ينقلها الى ما شاء من حج أو غيره (فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه) ممن لبس معه هدى (ان يحجوا لوها) أي الحجة التي أهلوا بها (عرة) وهو معنى فسح الحج الى العمرة (ويطوفوا) حو من عطف المفصل على الجمل مثل توضع غسل وجهه والمراد بالطواف هنا ما هو أعم من الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة قال تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما أو اقتصر على الطواف بالبيت لاستلزامه السعي بعده والتقدير فطوفوا ويسعوا فخذف اكتفاء على انه قد جاء في رواية التصريح بهما (ثم يقصروا ويحجوا) أي يصيرون حلالا (الامن كان معه الهدى فقالوا)

أي المأمورون بالفسخ (تطلق الى متى رد كرا حذنا بقطر منيا) هو من باب المبالغة أي انه يقضى بنا الى مجامعة النساء ثم تحرم بالحج عقب ذلك فتخرج وذ كرا حذنا فترى به من الجماع بقطر منيا وحالة الحج تنافي الترفه وتناسب الشعت فكيف يكون ذلك (فبلغ ذلك) أي قولهم هذا (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية فما ندري أي بلغه من السماء أم شيء من قبل الناس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لواستقبات من أمرى ما استدبرت) أي لو كنت لأن ستة قبل ان من الامر الذي استدبرته (ما أهديت) أي ناسقت الهدى (ولولا ان معي الهدى لاحالات) أي بالفسخ لان وجوده

مانع من فسح الحج الى العمرة والتحال منها والامر الذي استدبره صلى الله عليه وآله وسلم لم هو ما حصل له لا صوابه من مشقة انفرادهم عنه بالفسح حتى انهم توقفوا وترددوا وارجعوه والمعنى لو ان الذي رأيت في الاخرى امر تكلم به من الفسح عنى الى في أول الامر ما سقت الهدى لان سوقه يمنع منه لانه لا ينجر الا بعد بلوغه محله يوم النحر قال في المعالم انما أراد صلى الله عليه وآله وسلم تطيب قلوب أصحابه لانه كان يشق عليهم ان يحلوا وهو محرم ولم يجيبهم ان يرغبوا بانفسهم ويتركوا الاقتداء به فقال ذلك لئلا يجحدوا في أنفسهم وليعلموا ان الافضل في حقهم ما دعاهم

١٩٣

اليه ولا يقال ان الحديث يدل على ان التمتع أفضل لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتي الا الافضل لانا نقول الاقنى هنا ليس لكونه أفضل لمطابقا بل لاهم خارج فلا يلزم من ترجيحه من وجه ترجيحه مطلقا كما ذكره ابن دقيق العيد قاله الله - طلائى أقول هذه المسئلة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الاقوال ففهم من قال بان أفضل الانواع القران لكونه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا على ما هو الصحيح وقد ذهب الى حديث الباب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو الحق لانه لم يعارض هذه الادلة معارض وقد أوضح فيه ما صلى الله عليه وآله وسلم أن نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القران وقد أوضح الشوكاني رحمه الله حجج الاقوال وما احتج به كل فريق في نيل الاوطار وقران التمتع أفضل الانواع وقال الطائفة ابن القيم رحمه الله تعالى في اعلام الموقعين اقنى صلى الله عليه وآله وسلم بجواز

الله عليه وآله وسلم ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة يقتضى انهم اقد صارت جزأ منه أو كالجزء الداخلى فيه بحيث لا يفصل بينهما وبينه ولا يكون ذلك الامع القران ومنها ان النسك الذي اشتمل على سوق الهدى أفضل واستدل من قال بان التمتع أفضل بما اتفق عليه من حديث جابر وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما سقت الهدى ولعلتم العمرة قالوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتي الا الافضل واستقراره في القران انما كان لاضطرار السوق اليه وهذا هو الحق فانه لا يظن ان نسكا أفضل من نسك اختاره صلى الله عليه وآله وسلم لأفضل الخلق وخير القرون وأما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال كذلك تطيبا لقلوب أصحابه لحزمهم على فوات موافقته ففاسد لان المقام مقام تشريع للعباد وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يجتزأ بما يدل على ان ما فعلوه من التمتع أفضل مما استقر عليه من القران والامر على خلاف ذلك وهل هذا الا تغريب يتعالى عنه مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الاحاديث ما يدل على ان بعض الانواع أفضل من بعض غير هذا الحديث فالتمسك به متعين ولا ينبغي ان يلتفت الى غيره من المبرجات فانما في مقابلته ضائعة واحتج من قال بان الافراد أفضل ان الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أفردوا الحج وواظبوا على افراذه فلم يكن أفضل لمواظبوا عليه وبان الافراد لا يجب فيه دم قال النووي بالاجماع وذلك لانه لا يجب الدم في التمتع والقران وهو دم جبران افوات الميعات وغيره فكان ما لا يحتاج الى جبران أفضل ومنها ان الامة أجمعت على جواز الافراد من غير كراهة وكراهة عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القران ويحاجب عن هذا كله بان الافراد لو كان أفضل لفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوتى فعله بعد ان صار ممنوعا بالسوق والمكمل منوع والسند ما ساق من انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وأظهر انه كان يود ان يكون حججه متمما وهذا ان الجحان أعنى تعيين ما يحججه صلى الله عليه وآله وسلم من الانواع وبيان ما هو الافضل منها من المضائق ومواطن الباطن وما حار به مع كونه في غاية الإيجاز ما يغنى اليبس (وعن حفصة أم المؤمنين قالت قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك قال انى قدئت هدي ولبدت رأسى فلا أحل حتى أحل من الحج رواه الجماعة

٢٥ نيل حج فسحهم الحج الى العمرة ثم أفناهم باستحبابه ثم أفناهم بفعله حتموا ولم ينسخه شيء بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه وقد صح عنه صحة لاشك فيه أنه قال من لم يكن أهدي فليحل بعمرته ومن أهدي فليحل بحج ثم عمرة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتاب الروضة الذهبية بشرح الدرر البهية فراجعته تجد ما يشي الغليل ويروى الغليل والله الموفق وهو يهدي الى سواء السبيل وهذا الحديث أخرجه أبو داود وفيه الحديث والعنونة والقول ورواه كاهم بصريون الاعطاء في (عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه سأل الرجل)

هو عبد العزيز بن رفيع الراوى (فقال له اخبرني بشئ عقلته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر والعصر يوم
التروية) اى الثامن من ذى الحجة وصلى التروية لانهم كانوا يرون فيه ابلهم ويتروون من الماء لان تلك الاماكن لم تكن
اذا ذك فيها آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء (قال) أنس صلاهما (بمضى) اتفق الاربعة على
اعتسابه (قال فأنس صلى العصر يوم النفر) الاول الرجوع من مقي (قال) أنس صلاهما (بالبطح) هو المحصب (ثم قال) أنس
حيث يصلون وفيه اشارة الى الجواز وان الامر اذا ذك ما كانوا
(افعل كما فعل امر اولي) صل ١٩٤

الا اترمدني وعن غنيم بن قيس المازني قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحج فقال فعلنا هذا يومئذ كافر بالعروضة يعني بيوت مكة يعني معاوية واهل بيته وسلم وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فكل من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فاما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة قال للناس من كان منكم أهدي فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منه لكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليصبر ولا يحل ثم ليل بالحج وليدفن لم يجد حدا فاصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن الأول ثم ثلث ثلاثه اشواط من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فانصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعّل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهدى فساق الهدى وعن عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه متفق عليه قوله ولم يحل في روايه للبخاري ولم يحل في كلامه وهو اظهر اشارة وفيه لغة معروفة قوله لبنت بقة لبنة الموحدة أي شعر رأسي وهو ان يجعل فيه شيء مما يتصدق ويؤخذ منه استحباب ذلك للمعزم قوله فلا أحل من الحج يعني حتى يبلغ الهدى تحله واستبدل به على ان من اعتمر فساق هديا لا يحل من هجرته حتى ينحر هديه يوم النحر قوله بالعر وشيخ عرش يقال لمكة ويؤتم بها كافي القيام وقوله تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ قال المهلب معناه أمر بذلك لانه كان ينكر على أنس قوله انه قرن ويقول انه كان مفردا قوله فاهل بالعمرة قال المهلب معناه أمرهم بالتمتع وهو ان يهملوا بالعمرة أولا

يوم التروية والفجر يوم عرفه بمضى ولابن خزيمة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال من ويقدموها سنة الحج ان يصلي الامام الظهر وما بعدها والفجر يعني ثم يغدو الى عرفه قال ابن المنذر وفي حديث ابن الزبير ان من السنة ان يصلي الامام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شباً ثم روى عن عائشة انها لم تخرج عن مكة يوم التروية حتى يدخل الليل وذهب ثلثه قال ابن المنذر والمروج الى منى في كل وقت مباح الا ان الحسن وعطاء قال لا بأس ان يتيه قدم الحاج الى منى قبل يوم التروية

يوم او يومين وكرهه ما لا شك وكرهه القائمة بحكمه يوم التروية حتى يحسب الا ان ادرك وقت الجمعة فبعينه ان يصلي ما قبل ان يخرج وفي حديث الباب اشارة الى متابعة أولى الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة وأن ذلك ليس بفلسف واجب نعم المستحب ما فعله الشارح وبه قال الأئمة الأربعة قال الثوري وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي وفيه قول ضعيف انه يصلي الظهر بحكمة ثم يخرج الى منى (عن أم الفضل رضي الله عنها) لبابة أم عبد الله بن عباس رضي الله عنه (قالت شك الناس) واختلوا وهو معنى قوله في كتاب الصوم وقاروا (يوم عرفة) ١٩٥ وهم معززون (في صوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

(وسلم) فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فيه اشعار بان صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معنادا لهم في الضرفين قال بصيامه له أخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادته ومن نقاه أخذ بكونه مسافرا قالت أم الفضل (فبعثت) وفي كتاب الصوم فارسلت وفي حديث آخر ان الرسالة هي ميمونة بنت الحارث فيجعل انهم ما جاءها أرسلت فانسب ذلك الى كل منهم ما فتنه تكون ميمونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل أن تكون أم الفضل أرسلت ميمونة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بشراب وفي باب الوقوف على الذبابة بعرفة وفي كتاب الصوم بقيد ابن (فشربه) زاد فيه ما هو واقف على بعثته وزاد انواعم وهو يحط بالناس بعرفة وفيه استحباب فطر يوم عرفة للحاج وفي سنن أبي داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم عن يوم

ويقال هو ما قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر وقال ابن المنير ان حمل قوله تقع على معنى أمر من أبعاد التأويلات والاستشهاد عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أو هن الاستشهاد ان لأن الرجم وظيفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه نيابة عنه وأما اعمال الحج من افراذوقر ان تقع فانه وظيفة ككل أحد عن نفسه ثم أورد تأويل آخر وهو ان الراوي عهد أن الناس لا يفعلون الا كعه لا سيما مع قوله خذوا عني مناسككم فلما تحقق ان الناس تمتعوا ظن انه صلى الله عليه وآله وسلم لم تمتع فاطلق ذلك قال الحافظ ولا يتعين هذا أيضا بل يحتمل ان يكون معنى قوله تمتع محولا على مدلوله اللغوي وهو الاتماع باسقاط عمل العمرة والخروج الى نية قامة وغيره قال الثوري ان هذا هو المتعين قولنا بالعمرة الى الحج قال المهلب أيضا الى ادخل العمرة على الحج قوله فانه لا يحل من شئ يحرم عليه تقدم بيانه (قوله) ولما قصر قال الثوري معناه انه يفتل الطواف والسعي والتقصير يضرب حالا وهذا يدل على ان الحلق والتقصير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور وقالوا وأما أمره بالتقصير دون الحلق مع ان الحلق أفضل ايمى لشعر يختلف في الحج قوله ولا يحل هو أمر معناه ان السبر أى قد صار حالا فلا فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل أن يكون أمره على الاباحة لفعل ما كان عامرا ما قبل الاحرام قوله ثم لم يل بالحج أى يحرم وقت خروجه الى عرفة ولهذا أتى به ثم الداعى التراجيح فلم ير دانه بل بالحج عقب احلاله من العمرة قوله ولما دأى الهدى القمع قوله فمن لم يجد الحذى لم يجد الهدى بذلك المكان أو لم يجد غيره او كان يجد هديا ولكن يمنع صاحبه من بيعه أو يبيعه بغلاف فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله تعالى في الحج أى بعد الاحرام به قال الثوري هذا هو الأفضل وان صامها قبل الاقلال بالحج اجراه على الصحيح وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح وجوزة الثوري وأهل الرأي قوله ثم خب سباني الكلام عليه في الطواف ويأتى الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة وضرب الهدى والافاضة وسوق الهدى وقد استدل بالأحاديث المذكورة على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان متعارفة تقدم الكلام على ذلك في أول الباب قوله من أهدى فساد الهدى المرصول فاعل قوله فعل أى فعل من أهدى فساد الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى

عرفة بعرفة وهذا وجهه للشافعية والصحيح انه خلاف الأولى لا مكره وعلى كل حال يستحب فطره للحاج للاتباع كما دل عليه حديث الباب وليقوى على الدعاء وأما حديث أى داود فضعف بان في اسناده مجهولا قال في المجموع قال الجوهري وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء أو أعمال الحج أم لا وقال المتولى ان كان من لا يضرع بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له والا فالفطر انتهى قلت وهذا مصادفة الحديث الصحيح والحديث أحق بالاتباع ولا عبرة بأثره القوم في أمثال ذلك وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الصوم وكذا مسلم وأبو داود (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه أتى يوم عرفة حين زالت الشمس) قال سالم وأنا

معه (فصاح عندهم اذى الجراح) بن يوسف الثقفى عام نزل بابن الزبير بمكة لثمان مئة سنة ثلاث وسبعين قال الجعراوى والحافظ ابن حجر وغيرهما كالكرماني السمرادى بنضم الدين الخليفة وثقة به العيني بانه انما هو الذى يحيط بالخليفة وله باب يدخل منه الى الخليفة قال ولا يدع له غالبا الا الملوكة الا كبر انتمى وفى القاموس انه الذى يدفوق صحن البيت والبيت من الكرماني انتهى قلت وهو معروف بسمرايرده وما فسره به العيني هو الصحيح وزاد الامام عيسى ابن هذا يعنى الجراح وفيه تحقير له ولعله لثقة بصحة فى تجميع الرواح ونحوه (مخرج) من سمرادى ١٩٦ (وعليه ملحقه معصية) مصبوغة بالعصير والطفة

الله عليه وآله وسلم وأغرب الكرماني فشرحه على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر وفصل فى رواية الى الوقت بين قوله فعل وبين قوله من أهدى بلفظ باب قال فى الفتح وهذا خطأ شنيع وقال ابو الزيد أهدى نأبوذر ان تضرب على هذه الترجمة يعنى قوله من أهدى وساق الهدى وذلك لظنه بانه ترجمة من البخارى فحكم عليهم بالوهم (وعن القاسم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج رواه الجماعة الا البخارى * وعن نافع عن ابن عمر قال أهدى لانا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا رواه أحمد ومسلم ومسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج مفردا * وعن بكر المزنى عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابى بالحج والعمرة جميعا يقول لبيك عمرة وجماعة فحق عليه * وعن أنس أيضا قال خرجنا انصرخ بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت بلعلمت العمرة والمكن سقت الهدى وقرئت بين الحج والعمرة رواه أحمد * وعن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بوادى العقيق يقول أنا فى الليلة آت من ربى فقال صلى فى هذا الوادى المبارك وقل عمرة فى حجة رواه أحمد والبخارى وابن ماجه وأبو داود وفى رواية للبخارى وقل عمرة وحجة) قوله أفرد الحج قد تقدم ان رواية الافراد غير منافية لرواية القران لان من روى القران ناقل للزيادة وغاية الامر ان يجمع بانه صلى الله عليه وآله وسلم أهل أولا بالحج مفردا ثم أضاف اليه العمرة وأما قول ابن عمر أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا فليس فيه ما يشافى قول من قال ان حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا أو متعلا لانه أخبر عن أهلهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخبر عن أهل الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله يقول لبيك عمرة وجماعة من أدلة القائلين بأن حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصرى وأبو قلابه وجميد بن حلال وجميد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد الانصارى وثابت البناتى وبكر بن عبد الله المزنى وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ويحيى بن أبى اسحق وزيد بن أسلم

الازار الكبير (فقال) اى الجراح (مالك يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (فقال) له ابن عمر يحمل أوج (الرواح ان كنت تريد) أى تصيب (السنة) النبوية (قال) الجراح (هذه الساعة) وقت الهجرة (قال) ابن عمر (نم قال) الجراح (فأناظرني) من الانظار وهو الملهة (حتى أفيض على رأسى) أى اغتسل لان افاضة الماء على الرأس غالبا انما تكون فى الغسل (ثم أخرج فنزل) ابن عمر عن هر كويه وانتظر (حتى يخرج الجراح فسار فمال له سالم ابن عبد الله وكان مع أبيه ان كنت تريد السنة) النبوية (فأقصر الخطبة وجعل الوقوف) وعن مالك فسألو ابو جهمى الصلاة وغلط ابن عبد البر الرواية الاولى لان أكثر الرواة عن مالك على خلافها ووجهه بان تجميع الوقوف يستلزم تجميع الصلاة (فجعل) الجراح (ينظر الى عبد الله) ابن عمر كانه يستدعى معرفة ما عنده فيما قاله ابنه سالم هل هو كذا أم لا (فلما رأى ذلك عبد الله

قال صدق) وموضع الترجمة منه قوله هذه الساعة لانه أشار به الى وقت زوال الشمس عند الهجرة وهو وقت الرواح الى الموقف لحديث ابن عمر عند أبى داود قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح فى صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل عمرة وهو منزل الامام الذى ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجرا فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوق وقف وسدث الباب قد أخرج الله فى الحج قال القسطلانى وفى هذا الحديث فوائد عدة تظهر عمدة التأمل لا يطيل بها انتهى قلت ومن فوائد الغسل للوقوف

بعرفة وأهل العلم يستحبونه وكان ابن عمر يغتسل لوقوفه عشية عرفة وقال الطحاوي فيه حجة بان أجاز المعصفر للمعصفر وقعة به
ابن المنير في الحاشية بان الخجاج لم يكن يتقى المنكر الاعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصفر وانما لم ينهه ابن عمر لعله أنه
لا ينجع فيه النهي ولعله بان الناس لا يفتقدون بالخجاج انتهى قال في الفتح وفيه نظر لان الاحتجاج انما هو لعدم انكار ابن
عمر لعدم انكاره يتمسك الناس في اعتقاد الجواز انتهى وفيه ان اقامة الحج الى الخلق وان الامير يعمل في الدين يقول أهل
العلم ويصبر الى رأيهم وفيه مدخل العلماء السلاطين وانه لا نقيصة ١٩٧ عليهم في ذلك وفيه فتوى التلذ

بعضهم معاملة عند السلطان وغيره
وابتداء العالم بالفتوى قبل ان
يسئل عنها وفيه الفهم بالاشارة
والنظر لقول سالم فجعل الخجاج
ينظر الى عبد الله فلما رأى ذلك
قال صدق وفيه طلب العلوي
العلم تشوف الخجاج الى سماع
ما أخبر به سالم من أبيه ابن عمر
ولم ينكر ذلك ابن عمر وفيه تعليم
الفاجر السقي للفتوة الناس وفيه
احوال المقسدة الخليفة التحصيل
المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من
مضى ابن عمر الى الخجاج وتعليمه
وفيه الحرص على نشر العلم
لانتماع الناس به وفيه حجة
الصلاة خلف الفاسق وان
التوجه الى المسجد الذي بعرفة
حين نزول الشمس للجمع بين
الظهر والعصر في أول وقت الظهر
سنة ولا يضر التأخر بقدر ما يستعمل
به المرء من متعلقات الصلاة
كالغسل ونحوه (وكان
عبد الملك) ابن مروان (قد كتب
الى الخجاج أن لا يخالف ابن
عمر في الحج) اي أحكامه
(عن جبير بن مطعم رضي الله

وعصبة بن سالم وأبو قدامة عاصم بن حسين وسويد بن جبر الباهلي قوله خرجنا نصرخ
بالحج فبسم حجة للجمهور الفاتلين انه يستحب رفع الصوت بالتلبية وقد أخرج مالك في
الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خالد بن السائب
عن أبيه مرفوعا جافى جبريل فأمرني ان أمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالادلال
وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يرفع الصوت بالتلبية الا عند المسجد الحرام ومنعده
من قوله لو استقبلت الخ هو متفق على مثل معناه من حديث جابر وفيه استدلال من قال
بان التمتع أفضل أنواع الحج وقد تقدم البحث عن ذلك قوله اناني اللبلة أت هو جبريل
كافي الفتح قوله فقال صلى في هذا الوادي المبارك هو وادي العقيق وهو بقرب العقيق
بينه وبين المدينة أربعة أميال وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة ان تعمالا انحدروا
في مكان عند رجوعه من المدينة قال هذا عقيق الارض فسمى العقيق قوله وقل عرفة
حجة برفع عرفة أكثر الروايات وينصم في بعضها باضمار فعل اي جعلتها عمرة وهو دليل
على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا أو بعد من قال ان معناه انه يعتمر في تلك
السنة بعد فراغ حجه وظاهر حديث عمر هذا أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كان
بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم لو استقبلت من أمرى ما استدبرت
لعمركم فبينما نظرت في هذا فان أجيب بانه انما قال ذلك نظيبا لخواطر أصحابه فقد تقدم
انه تغزير لا يليق نسبة مثله الى الشارع (وعن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعليه

وعثمان ينهين عن المتعة وان يجمع بينهما فلما رأى ذلك على أهل بيته ما يليك بعمره ووجه
وقال ما كنت لادع سبعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول أحد رواه البخاري
والنسائي وعن الصبي بن معبد قال كنت رجلا نصرانيا فأسألت فاهلت بالحج والعمرة
قال فسمعتني زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة وأنا أهل بيته واقفا لا هذا أضل من بعير
أهله فكانت أجمل على بكلماتي ما جعلت فقد دمت على عمر بن الخطاب فاخبرته فاقبل عليه ما
نلامهم وأقبل على فقال حديث اسنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد
وابن ماجه والنسائي) الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ورجال

عنه قال أضلت بعير الى اي أضلته أو ذهب هو زاد الحق بن راهويه في مسنده في الجاهلية (فذهبت أطلبه يوم عرفة)
وفي رواية الجعدي في مسنده ممن طر به أخرجه أبو نعيم أضلت بعير الى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة فعلى هذا فقه يوم
عرفة متعلق بأضلت فان جبير انما جاء الى عرفة لطلب بعيره لانه قد سمع (فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة)
وهذا موضع الترجمة واستدل به على ان الوقوف يكون بعرفة دون غيرها من الأماكن قال جبير (فقلت هذا) اي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (والله من الحسب) بضم الحاء وسكون الميم قال في القاموس الحسب الامانة الصلبة جمع أحسن وفيه لقب قرش

وكانه وجديلة ومن تابعهم لعمهم في دينهم أو لالتجاءهم للحماء وهي الكعبة لان جبرها أبض عيل الى السواد انهم
 وهذا الاخير رواه ابراهيم الجرمي في غريب الحديث من طريق عبد العزيز بن عمرو الاول الكندي وأما ابن اسحق
 كانت قبر يمشي لأدري قبل الفيل أو بعده ابتدعت أمر الجرس رأيا تتركوا الوقوف على عرفه والافاضة منهم يعرفون
 ويقررون انهم من المشاعر والحق الا أنهم قالوا نحن أهل الحرم ونحن الجرس والجرس أهل الحرم قالوا لا ينبغي للحماء ان يتأقظوا
 الاقط ولا يسلبوا السبي وهم حرم ١٩٨ ولا يدخلوا بيتا من شعير ولا يستظلوا الا في بيوت

الادم ما كانوا حراما ثم قالوا لا ينبغي
 لأهل الحل ان يأكلوا من طعام
 جاء به معهم من الحل الى الحرم
 اذا جاءوا حجاجا أو عمارا ولا
 يطوفوا بالبيت اذا قدموا أول
 طوافهم الا في باب الجرس (فنا
 شأنه هنا) نحب من جسر
 وانكار منه لما رأى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة
 فقال هو من الجرس فباله يقف
 بعرفة والجرس لا يقفون به لانهم
 لا يخرجون من الحرم وعند
 الجدي عن سفيان وكان
 الشيطان قد اسلمهم فقام
 لهم انكم ان عظمتم غير محرمكم
 استخف الناس بجرمكم فكانوا
 لا يخرجون من الحرم وعند
 الامم اعلى وكانوا يقولون نحن
 أهل الله لا نخرج من الحرم وكان
 سائر الناس يقف بعرفة وذلك
 قوله تعالى ثم أقضوا من حيث
 آفاض الناس قال المكراني
 ووقف رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بعرفة كانت سنة عشر
 وجسر كان حينئذ مسلما لانه
 أسلم يوم الفتح فان كان سؤا لهن

اسنادهم رجال الصحيح قوله وان يجمع بينهم ما يحتمل ان تكون الواو عاطفة فيكون معنى
 عن الفتح والقرآن معا ويحتمل ان يكون عطفا لنفسه يربا وهو على ما تقدم ان السلف
 كانوا يطلقون على القرآن تمعنا فيكون المراد ان يجمع بينهم ما قرأنا أو ايقاعا لهم في سنة
 واحدة بتقديم العمرة على الحج وقد زاد مسلم ان عثمان قال اعلى دعنا نكف فقال على اني
 لا أستطيع ان أدعك وقد تقدم في أول الباب ان عثمان قال أجل واسكنا كما خاتمتين قوله
 من الصبي هو يضم الصاد المهملة وفتح الواو المحذوفة بعد هاء التثنية قال في التقريب صبي
 بالتصغير غير ابن معبد التعليل بالتمتاع والوجه وكسر اللام ثقة مخضرم نزل الكوفة من
 الثانية قوله زيد بن صوحان يضم الصاد المهملة بعد هاء واو ساكنة ثم ميم مخففة قوله
 فسكانا حمل على بكاء ميم ما جيل يعني انه نقل عليه ما سمعه منهم من ذلك اللفظ الغليظ
 قوله حديث سنة نبيك هو من أدلة الثقاتين بتفضيل القرآن ولا ينبغي أنه لا يصلح
 للاستدلال به على الافضية لانه لا خلاف ان الثلاثة انواع ثابتة من سنة صلى الله
 عليه وآله وسلم اما القول أو بالفعل ويجوز نسبة بعضها الى السنة لا يدل على أنه أفضل
 من غيره مع كونهم مشتركين في ذلك (وعن بمراقبة بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في حجة الوداع رواه أحمد وعنه البراء بن عازب قال لما قدم على من العن علي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وجدت فاطمة قد ابست ثيابا بصبعا وقد
 نضت البيت بضوح فقالت مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أفاض
 فسلوا قال قالت لها اني أهلت باهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فأتيت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي كيف صنعت قال قلت أهلت باهلال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال فاني قد سقت الهدى وقرنت قال فقال لي الشمر من البदन
 سبعاً وستين أو ستاً وستين وانسك لنفسك ثلاثاً وثلاثين أو أربعاً وثلاثين وأمسك لي من
 كل بدنة منهم بضعة رواه أبو داود) حديث سراقته في اسناده داود بن يزيد الاودي وهو

ذلك انكاراً وتجباً فلهذا لم يبلغه نزول الآية المذكورة وان كان للاستفهام عن حكمة المخالفة
 عما كانت عليه الجرس فلا اشكال ويحتمل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفة قبل الهجرة انهم قال
 في الفتح وهذا الاخير هو المعتمد وكلمة سمع السهمي في ظنه انهم حجة الوداع أو وقع له اتفاقاً وقد روى ابن خزيمة وانصت بن
 راهويه في مسنده موصولاً من طريق ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمار بن جبير عن
 أبيه قال كانت قبر يش انما تدفع من الزدلفة ويقولون نحن الجرس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا عرفه قال فأتيت رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية يفت مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فمعة معهم ويدفع اذا دفعوا ولقط يونس بن بكير عن ابن اسحق في المغازي مختصر او فيه توفيقا من الله له واخرجه اسحق ايضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جابر بن مطعم قال اضللت جارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة مع الناس فلما أسألت عرفت ان الله وفقه لذلك انتمى ودلى هذا الحديث على ان المراد بالآية الافاضة من عرفة وظاهر ساقها انها الافاضة من مزدلفة وهذا ١٩٩ الحديث أخرجه مسلم والنسائي في

الحج (عن اسامة بن زيد رضى الله عنه انه سئل عن سير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع حين دفع الى انصرف من عرفات الى المزدلفة وسمى دفعا لازدحامهم اذا انصرفوا فاندفع بعضهم ببعض (قال) اسامة (كان) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يسير العنق) بفتح العين والنون وهو السبيل بين الابطاء والاسراع (فاذا وجد فجوة) بفتح الفاء ويكون الجيم اى متسعا (نص) بفتح النون وتشديد الصاد اى سار سيرا شديدا يبالغ في الغاية قال ابن عبد البر في هذا الحديث كفة السير في الدفع من عرفة الى المزدلفة لاجل الاستجمال للصلاة لان المغرب لا تصل الامع العشاء بالمزدلفة فيجتمع بين المصلين من الوقار والسكينة عند الرجعة ومن الاسراع عند عدم الزحام وفيه ان السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كفة احوالهم صلى الله عليه وآله وسلم في جميع حركاته

ضعف وقد أخرج نحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وسيأتي في باب فسخ الحج وحديث البراء أخرجه أيضا النسائي وفي اسناد يونس بن اسحق السبيعي وقد احتج به مسلم وأخرج له جماعة وقال الإمام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس وقال البيهقي كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين وصف قدوم على واهلاله وسد حديث جابر أصبح سيدا واحسن سدا فقه مع حديث جابر حديث أنس يريد ان حديث أنس ذكر فيه قدوم على واهلاله وليس فيه قرنت وهو في الصحيحين قوله دخلت العمرة في الحج قد تقدم انه يدل على أفضية القران لمصر العمرة جرأ من الحج أو كالحزب قوله صديقا فعمل ههنا بفتح في مفعول اى مصبوغات قوله وقد نصحت بفتح النون والضاد المجهمة والحاء المهملة قوله بنضوح بفتح النون وضم الضاد المجهمة بعد الواو واوحاهمهمه وهي ضرب من الطيب قوله فقالت ههنا كلام محذوف تقديره فانكر عليهم اصبح ثيابا ونضع يثما بالطيب فقالت الخ قوله قد أصر أصحابه لحوا في رواية مسلم فوجد فاطمة عن حذات ولبست ثيابا صبيغا واكتملت فأنكر ذلك عليها قالت أمرني أبي بهذا قوله اوسنا وستين هكذا في سنن أبي داود وكان جلة الهدى الذي قدم به على من اليمن والذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة كما في صحيح مسلم وفي لفظ مسلم فخر ثلاثا وستين بعده ثم أعطى عليا فخر ما غبر قال النووي والقرطبي ونقله القاضي عن جميع الروايات ان هذا هو الصواب لا ما وقع في رواية أبي داود قوله بضعة بفتح الاء الموحدة وهي القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم ثم أمر من كل بدنة بضعة فجعلت في قدر وطبخت فأكل هو وعلى من لحها او شربا من مرقها واسندل بحديث سراقه والبراء من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل بحديث على بن عيسى الا حراما معلقا وعلى جواز الاشتراك في الهدى وسيأتي الكلام على ذلك

باب ادخال الحج على العمرة *

(عن نافع قال اراد ابن عمر الحج عام حجة الحروب في عهد ابن الزبير فقبل له ان الناس كانوا يهتفون قتال فخصاف ان يصعدوا فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اذن

وسكونه ليقعدوا به في ذلك انتمى وحديث الباب أخرجه البخاري ايضا في الجهاد والمغازي ومسلم في المذاسك وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضى الله عنهم انه دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة) من عرفات (فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وراعه رجلا) بفتح الزاى وسكون الجيم صياحا (شديدا وضربا باللائل فأشار بسوطه اليهم وقال أيها الناس عليكم بالسكينة) اى الزموا الرفق وعدم المزاحمة في السير ثم على ذلك بقوله (فان البر) بكسر الموحدة اى الخيل (ليس بالابضاع) بكسر الهمزة والضاد المجهمة وآخره هين مهمله وهو حمل الدابة على اسراعها في السير يقال وضع

المعبر وغيره أسرع في سيره وأوضعه راكبة أي ليس البر بالسيرة السريع ويقال هو سير مثل الخيل فيبين صلى الله عليه وآله وسلم أن تكليف الإسراع ليس مما يتقرب به ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ولكن السابق من غفر له وقال المطلب انما هم عن الإسراع ابقاء عليهم لئلا يجفوا بانفسهم مع بعد المسافة وهذا الحديث من أفراد البخاري (عن أبيه بنت أبي بكر رضي الله عنه ما انما نزلت ليلة جمع عند الزدلفة فقامت فصلى فصلت ساعة ثم قالت لعبد الله بن كيسان (يا بني) مصغرا (هل غاب القمر) قال ابن كيسان (قلت لا

فصلت ساعة ثم قالت له (هل غاب القمر قال نعم قالت فارتحلاوا) يكسر الحاء أمر من الاوتحال (فارتحلنا ومضينا حتى رمت البجرة) الكبرى (ثم رجعت) الى منزلها يعني (فصلت الصبح في منزلها) وفي أبي داود باسناد صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل أم سلمة ليلة الفجر فمرت قبل الفجر ثم أقاضت واستدل به على انه يدخل وقت الرمي بصفائيه الفجر ووجهه انه صلى الله عليه وآله وسلم علق الرمي بما قبل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه وقت به للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان وقت الرمي كما بعد الفجر ومذهب المالكية والحنفية يحل بطول الفجر وقبله لغزو حتى للنساء والضعفة والرخصة في الدفع لئلا ياتوا في الدفع خوفا الزحام والافضل الرمي من طلوع الشمس وفي سنن أبي داود

أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهدكم أني قد أوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البداء قال ما شأن الحج والعمرة الا واحدا أشهدكم أني قد جمعت حجة مع عمرتي واهدي هديا مقلدا اشتراه بقديدوا اطلق حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد على ذلك ولم يحل من شيء حرم منه حتى يوم النحر فحاق وشعر ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول ثم قال هكذا صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه قوله حجة الحارورية هم الطوارج ولكنهم يجوفى السنة التي مات فيها يزيد ابن معاوية سنة أربع وسنتين وذلك قبل ان يتبعي ابن الزبير بالخلافة ونزل الحجاج بابن الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما ان يحمل على ان الراوى أطلق على أطاح واتاعه حارورية بنامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق واما ان يحمل على تعدد القصة وان الحارورية حجت سنة أخرى والله يثبت الاول فاني بعض طرق البخاري من طريق الليث عن نافع بلفظ حين نزل الحجاج بابن الزبير وكذا المسلم من رواية يحيى القطان قوله كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية للبخاري كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله أشهدكم أني قد أوجبت عمرة يعني من أجل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أهل بعمره عام الخديبية قال النووي معناه ان صددت عن البيت وأحصرت فحلت من العمرة كما يحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العمرة وقال عباس يحمّل ان المراد انه أوجب عمرة كما أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ويحمّل انه أراد الامر من من الايجاب والاحلال قال الحافظ وهذا هو الاظهر وقوله ما شأن الحج والعمرة الا واحدا يعني فيما يتعلق بالاحصار والاحلال قوله ولم يزد على ذلك هذا يقتضي انه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الافاضة وهو مشكل وسبب ما في ان شاء الله تعالى الكلام عليه وفي الحديث فوائدهما ما توب له المصنف من حوزا دخال الحج على العمرة واليه ذهب الجمهور لكن بشرط ان يكون الدخال قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضى أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية وقيل ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبا الورشد منع

باسناد حسن من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لقائنا بني عبد المطلب لا ترموا حتى تطلع الشمس وأخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والترمذي وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه الحافظ في الفتح واذا كان من رخص له منع ان يرى قبل طلوع الشمس فمن لم يرخص له أولى واحتج الشافعي بحديث أمهات هذا وقد جمعوا بين حديث ابن عباس وحديث الباب بحمل الامر في حديث ابن عباس على الذنب ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن عباس عن قال يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهل وأمرني ان أرى مع الفجر وقال ابن

المندد السنة ان لا يرى الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله
 بخلاف السنة ومن رماها حينئذ فلا اعادة عليه اذ لا علم احد اهل لا يجوزته وقال الامام الحافظ الشوكاني الثابت عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم انه رمى ضحى وأخرج أحمد واهل السنن من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن غيلة بني
 عبد المطلب ان يرموا الجار حتى تطلع الشمس وصحبه الترمذي وابن حبان وحسنه ابن حجر في الفتح وهكذا أخرجه الترمذي من
 حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن غيلة اهل ان يرموا الجرة حتى تطلع الشمس فدل على ان اول وقت
 ٢٠١ تطلع الشمس فدل على ان اول وقت

الرمي من طلوع الشمس لان
 فجر النصر ولا يعارض هذا
 ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من
 حديث أم سلمة انها رأت الجرة ثم
 رجعت فصلى الصبح لانها
 استعدت على ذلك بقولها ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أذن للظعن فكان ذلك خاصا
 بهن (فقلت لها يا بنته) اي يا هذه
 (ما أرانا) بضم الهمزة اي
 ما أظن (الا قد طلعت) بفتح
 المجهمة وتشديد اللام وسكون
 السين أي قد قدما على الوقت
 المشروع (قالت يا بني اذ رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أذن للظعن) بضم الظاء المجهمة
 والعين المهملة ويجوز ان كانا
 جمع فاعينه المرافة في الوجود وفي
 رواية أبي داود انا كنا نمنع هذا
 على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وفي رواية مالك لقد
 كنا نمنع ذلك مع من هو خير منك
 يعني النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم واستدل بقوله اذن على عدم
 وجوب المبيت بالمزدلفة اذ لو كان
 واجبا لم يستقطب بهذا الضعف

ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج ومنها ان القارن يتمتع
 على طواف واحد ومنها ان القارن يهدي وشذا بن حزم فقال لا هدى على القارن ومنها
 جواز الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه اذ ارجى السلامة قاله ابن عبد البر
 ومنها ان العجاجة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به (وعن جابر انه قال أقبلنا مع هذين
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمحج مفرد وأقبلت عائشة بعمرة حتى اذا كانا
 بسترف عركت حتى اذا قدما مكة طافنا بالكعبة والصفاء والمروة فامرنا رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ان يحل منامن لم يكن معه هدى قال فقلنا حل ماذا قال الحل كله
 فواقعنا النساء وطيبنا بالطيب ولبسنا ثيابا وليس بيننا وبين عرفة الأربيع لبسنا ثم
 أهللنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة فوجدتها تبكي
 فقال ما شأنك قالت شأني اني قد حضت وقد حلى الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت
 والناس يذهبون الى الحج الا ان فقال ارحم هذا امر كتبته الله على بنات آدم فاغتسلن على
 ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت بالموافق حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفاء والمروة
 ثم قال قد حلت من حجتك وغمرتك جميعا فقالت يا رسول الله اني أجهد في نفسي اني لم
 أطف بالبيت حين حجبت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التمتع وذلك ليلة
 الحصة متفق عليه) قوله بمحج مفرد استدلل به من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان مفردا وليس فيه ما يدل على ذلك لان غاية ما فيه انهم أفردوا الحج مع النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج ولو سلم انه يدل على
 ذلك فهو مؤول بما استدل به من قوله عركت بفتح العين المهملة والراء اي حاضت يقال عركت
 نعلك عروكا كفعت تفعد قعودا قوله حل ماذا بكسر الهمزة وتشديد اللام
 وحذف التنوين للاضافة وما استقهامية أي الحل من أي شيء ذاهب هذا السؤال من
 جهة من جواز أنه حل من بعض الاشياء دون بعض قوله الحل كله اي الحل الذي لا يبقى
 معه شيء من منوعات الاحرام بعد التحلل المأمور به قوله ثم أهللنا يوم التروية هو اليوم

٢٦ نيل ح كالوقوف بعرفة وهو مذهب المالكية قال الشيخ خليل
 ونسب يانه وان لم ينزل فالدم أي على الاشهر وهذا صححه الرافعي وصححه النووي وجوبه على غير المعذور كالرعا وأهل سقاية
 العباس أو له مال يخاف ثلثه بالميت أو مريض يحتاج الى تعهده أو أمر يخاف فوته قال النووي وهو يحصل المبيت بالمزدلفة
 بحضورها لحظة في النصف الثاني كالوقوف بعرفة نص عليه في الام وبه قطع جمهور العراقيين واكثر المراسيين وقيل
 يشترط معظم الليل كالواحد لا يثنين بوضع لا يثبت الا بعظيم الليل وقال أبو حنيفة بوجوب المبيت أيضا قال للشوكاني في

الميل الجرار قد صح المبيت بمزدلفة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بما له العمل القرآن والسنة فأفاد ذلك فرضيته وانضم
 الى ذلك ما ثبت من حديث عقبة بن مضر من والواصل ان الأدلة قد دللت على وجوب المبيت بمزدلفة فهو واجب من واجبات
 الحج وفرض من فرائضه لاسيما صلاة الفجر بها وفي حديث عروة بن مضر من من شمل صلاة تهاذه ووقف يفيد انه لا يتم حج من لم
 يصل الفجر بالمزدلفة انتهى قال في الفتح واختلاف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مرت بمزدلفة فلم ينزل بها فاعليه
 دم ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولولم يقف مع الامام وقال مجاهد

وفتادة والزهرى والثوري من لم يقف بها فقد ضيع نسكاً وعليه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد
 واحق وأبي نوري وروى عن عطاء وقال الا وراعى لادم عليه مطلقاً
 وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وروى الطبراني بسند فيه ضعف عن ابن عمر
 صرفوا عما جامع منزل لدليج المسلمين وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى ان الوقوف به اركان
 لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله عن علقمة
 والتخفي والعجب انهم قالوا لم يقف بها فاته الحج ويجعل احرامه
 عمرة واجتج الطحاوي بان الله لم يذكروا الوقوف وانما قالوا ذكروا
 الله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على ان من وقف بها بغير ذكرا
 حجه تام فاذا كان الذكرا المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج
 فالموطن الذي يكون الذكرفيه أجرى ان لا يكون فسر ما وقد
 ارتسك ابن خزم الشطط فزعم ان من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة
 مع الامام بفوته الحج التزاماً لما ألزمه به الطحاوي ولم يعتبر ابن قدامة بخلافه هذه في الاجماع على الاجزاء كما حكاه الطحاوي

الثامن من ذى الحجة قوله أمر كتبه الله على بنات آدم فاعتقلى الخ هذا الغسل قبل هو
 الغسل للاحرام ويحتمل ان يكون الغسل من الحيض قوله حتى اذا ظهرت بفتح الهاء
 وضهما والفتح أفصح قوله من حجتك وعمرتك هذا نصريح بان عمرتهم المتبطل ولم يخرج
 منها وان ما وقع في بعض الروايات من قوله ارفضى عمرتك وفي بعضها ادعى عمرتك متأول
 قال النووي ان قوله حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة والصفاء والمرورة ثم قال قد حلت
 من حجتك وعمرتك يستتبط منه ثلاث مسائل حسنة احداها ان عائشة كانت قارئة
 ولم تبطل عمرتها وان الرفض المذكور متأول الثانية ان القارن يكفيه طواف واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسعيان
 الثالثة ان السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح وموضع الدلالة ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت
 ولم تسع كالم تطف فلولم يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته قال واعلم
 ان طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع وكان ابتداء
 حبيصها هذا يوم السبت ايضاً الثلاث خلون من ذى الحجة سنة احدى عشرة ذكراً أبو
 محمد بن خزم في كتابه حجة الوداع قوله فاذهب بها يا عبد الرحمن الحج فقد تقدم شرح هذا في
 أول كتاب الحج والحديث ساقه المصنف رحمه الله ههنا للاستدلال به على جواز ادخال
 الحج على العمرة وقد تقدم ما فيه من الخلاف والاشتراط والعديد فواتد ياتي ذكرها
 في مواضعها

* (باب من احرام مطلقاً وقال أحرمت بما أحرم به فلان) *

(عن أنس قال قدم على علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أبا علي هل أتيت يا علي فقال
 أهلت باهلل كاهلال النبي قال لولا ان معي الهدي لأهلت متفق عليه ورواه النسائي
 من حديث جابر وقال فقال اعد لي بما أهلت قال قلت اللهم اني أهل بما أهل به رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم * وعن أبي موسى قال قدمت على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وهو منبج بالبطحاء فقال يا أبا علي هل أتيت يا علي هل أتيت باهلل كاهلال النبي صلى الله

عليه انهم (عن عائشة رضي الله عنها قالت نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بنت زمعة رضي الله
 عنها (ان تدفع) أي ان تتقدم الى منى (قبل حطمة الناس) أي زحمتهم لان بعضهم يحط بهم بعضهم الزحام (وكانت) سورة
 (امرأة بطيئة فاذن لها) صلى الله عليه وآله وسلم (فدفعت) الى منى (قبل حطمة الناس وأقناعتني أصبغتاً نحن ثم دفعنا بفتح
 صلى الله عليه وآله وسلم قالت عائشة (فلان) كونه استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنت سورة أحب

الى من) كل شيء (مفر و ج ه) وأسر هذا كقوله في الحديث الآخر أحب الى من حمر النعم وعند ابن ماجه عن عبد الرحمن بن القاسم بالفظ وددت اني كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنته سودة فأصلى الصبح في فارمى الجرة قبل ان ياتي الناس الحديث وكانت عائشة لا تفيض الامع امام قال أبو عبد الله الابي الشافعي في كلام الاصوليين ان ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه علة فيه وقول عائشة هذا يدل على انه لا يشعر بكونه علة لانه لو أشعر بكونه علة لم ترد ذلك لاختصاص سودة بذلك الوصف الآن يقال ان عائشة نفعت

٢٠٣

المناط ورأت ان العلة انما هي

الضعف والضعف أعم من ان

يكون المقل الجسم أو غيره كما قال

أذن الضعفة أهل ويحتمل انها

قالت ذلك لانما اشتركت في الوصف

لما روى انها قالت سابقة رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

فسميته فلما ريت اللهم سبقني

❦ (عن عبد الله بن مسعود رضي

الله عنه انه قدم جمعا) أي المزدلفة

من عرفات (فصلى الصلاتين)

المغرب والعشاء (كل صلاة)

منهما) وحدها بأذان واقامة

والعشاء بينهما) المراد به الطعام

أي انه تعشى بين الصلاتين وقد

وفى ذلك مبينا كما في رواية أخرى

انه دعا بعشائه فنعسى ثم صلى

العشاء قال عياض وانما فعل ذلك

ليقبله على انه يغتفر الفصل العاشر

بينهما) ثم صلى الفجر حين طلع الفجر

فأقبل يقول طلع الفجر وقائل يقول

لم يطلع الفجر ثم قال ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال ان

هاتين الصلاتين حولتا أي غيرتا

(عن وقتها) المعتاد (في هذا المكان)

المزدلفة قال البلقيني فيما نقله

عنه صاحب الامع لعل هذا

مدرج من كلام ابن مسعود في

عليه وآله وسلم قال سقت من هدى قلت لا قال فطف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل قال

فطف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أتيت امرأتين قومي فمشطتني وغسأت رأسي

متفق عليه وفي لفظ قال كيف قلت حين أحرمت قال قلت أبيتك باهللال كاهللال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم وذكره آخر جه) قوله في حديث علي لولان معي الهدى لاحلت

قال البخاري زاد محمد بن بكر عن ابن جريح قال قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما أهلت

بأعلى قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاهدم وامكث حراما كما أنت قوله

ثم أتيت امرأتين قومي في رواية للبخاري امرأتين قيس والمتبادر من هذا الاطلاق

انها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الاشعري نسبة وفي رواية من نساء بني قيس قال

الحافظ فظهر لي من ذلك ان المراد بقيس أبو قيس بن سائب والد أبي موسى الاشعري

وان المرأة زوج بعض اخوته فقد كان لأبي موسى من الاخوة أبو رهم وأبو بردة قبل

ومحمد والحديثان يدلان على جواز الاحرام كاحرام شخص يعرفه من أراد ذلك وأما

مطلق الاحرام على الابهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم الى ما شاء كونه صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم لم ينه عن ذلك الى ذلك ذهب الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على

الابهام وهو قول السكوفيين قال ابن المنير وكانه مذهب البخاري لانه أشار في صحيحه عند

الترجمة لهذين الحديثين الى أن ذلك خاص بذلك الزمن وأما الآن فقد استقرت الاحكام

وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك وهذا الخلاف يرجع الى قاعدة أصوامة وهي هل

يكون خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد أو جماعة مخصوصة في حكم الخطاب

اعلام الامة أو لا نحن ذهب الى الاول جعل حديث علي وأبي موسى شرعا عاما ولم يقبل

دعوى الخصوصية الا بدليل ومن ذهب الى الثاني قال ان هذا الحكم مختص بهما

والظاهر الاول

* (باب التلبية وصفة بها واحكامها) *

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا استوت به راحلته قائما عند

مسجد ذي الحليفة أهل فقال اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك

والملك لا شريك لك وكان عبد الله يزيد مع هذا لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك

باب من أذن وأقام قال عبد الله هما صلاتان محمولتان قال وحكي البيهقي عن أحمد تردد في انه مرفوع أو مدرج من جزم البيهقي

بانه مدرج وأجاب البرماوى بانه لا نافي بين الامرين فمرة رفع ومرة وقف (المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جمعا) أي المزدلفة

(حق يعتموا) من الاعتام أي يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الاخيرة (وصلاة الفجر هذه الساعة) أي بعد طلوع الصبح قبل

ظهوره للعامة (ثم وقف) ابن مسعود رضي الله عنه بمزدلفة أو بالمشعر الحرام (حتى اسفر) اضاء الصبح وانتشر ضوءه (ثم قال

لوان أمير المؤمنين) عثمان رضي الله عنه (أفاض الآن) عند الاسفار قبل طلوع الشمس (أصاب السنة) التي فعلها رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم خلا فلما كانت عليه الجاهلية من الافاضة بعد طلوع الشمس قال عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود (فما أدري أقوله) أى أقول ابن مسعود لو أن أمير المؤمنين أفاض الخ (كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه) أسرع وقال الكرمانى وتبعه البرماوى أن القائل فما أدري الخ هو ابن مسعود نفسه وهو خطأ كما قاله فى الفتح قال ووقع فى رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عند أحمد من الزيادة فى هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود وعند الدفع من معرفة الشمس فقال لو أن أمير المؤمنين أفاض إلا أن كان قد أماب قال أيضا وانظروا فلما وقفنا بعرفة غابت

٢٠٤

فما أدري أ كلام ابن مسعود أسرع أو افاضة عثمان الحديث (فم يزل يلبى) أى ابن مسعود (حتى رمى جرة العقبة يوم النحر) أى ابتداء الرمي لاخذة فى أسباب النخال (عن عمر رضى الله عنه أنه صلى بجميع) أى بالمزدلفة (الصبح ثم وقف) بالشعر الحرام (فقال إن المشركين كانوا لا يقبضون) من الافاضة أى لا يدفعون من المزدلفة الى منى (حتى تطلع الشمس) وعند الطبرى من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان حتى يروا الشمس على ثبير (ويقولون أشرف ثبير) وزاد الامعاء على كعب بن عفير قال النوى هو جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الذاهب الى منى وبين الذاهب الى عرفات وأنه المسد كور فى صفة الحج والمراد فى مناسك الحج انتهى قال القسطلانى ومراوده ماد كور فى المناسك أنه يستحب المبيت بين ليلة تاسع ذى الحجة فإذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يسعون الى عرفات قال صاحب تحصيل المرام فى تاريخ

والرغبة اليك والعمل متفق عليه وعن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تذكر التلبية مثل حديث ابن عمر قال والناس يريدون ذالمعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا رواه أحمد وأبو داود ومسلم معناه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى تلبيةه ابيك الله الحق ابيك رواه أحمد وابن ماجه والنسافى حديث أبي هريرة صححه ابن حبان والحاكم قوله فقال ابيك قال فى الفتح هو لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرود لأنه انما انقلب ياء لاتصالها بالضمير كادى وعلى ورد بانها قلبت ياء مع المظهر وعن الفراء هو منصوب على المصد وأصله بالك فتى على التأكيد أى الباب بعد الباب وهذه التفتية ليست حقيقة بل هى للتكثير والمبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة أو اجابة لازمة وقيل معناه غير ذلك قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم حين أذن فى الناس بالحج وهذا قد أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقبادة وغير واحد قال المناظر والاسانيد الهم قوية وهذا مما ليس للاجتهاد فيه مسرح فمكون له حكم الرفع قوله ان الحديث بكسر الهمزة على الاستغناء وقصها على التعليل قال فى الفتح والكسر أجود عند الجمهور وقال ثعلب لأن من كبر جعل معناه ان الحديث على كل حال ومن فتح قال معناه ابيك لهذا السبب الخاص ومثله قال ابن دقيق العيد وقال ابن عبد البر معناه ما واحد وتعب وتقل الزخشرى ان الشافعى اختار الفتح وأبا حنيفة اختار الكسر قوله والنعت مع ذلك المشهور رفيعه النصيب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا قاله ابن الانبارى وكذلك الملك المشهور رفيعه النصيب ويجوز الرفع قوله وكان عبد الله الخ أخرجه ابن أى شعبة من طريق المسورين محرومة قال كانت تلبية عمر فذكره مثل المرفوع وزاد ابيك مرثيا ومر هو باليك ذا الله ما هو الفضل الحسن قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب أجمع المسنون جميعا على ذلك غير ان قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكركه تعالى ما أحب وهو قول محمد والنورى والاوزاعى واحتجوا بما فى الباب من حديث أبي هريرة وجابر

وبالأنار

البلد الحرام وهذا غير مستقيم لأنه يقتضى ان ثبير المد كور فى صفة الحج بالمزدلفة وانما هو على

ما ذكره المذهب الطبرى لما شرح التبيين بل قال المجدد الشيرازى فى كتاب الوصل والمنى فى بيان فضل منى ان قول النوى مخالف لاجتماع أمة اللغة والتواريخ وقال فى القاموس وثبير الانية وثبير المنصرم والريح والاعرج والا حدب وغيماء جبال بظاهر مكة انتهى وسعى برجل من هـ ذيل اسم ثبير فتن به والمعنى لتطلع عليك الشمس وكما تغير أى ذهب به بما يقال اغار بغير اذا أسرع فى العسود وقبل تغير على لحوم الاضاحى أى نتم بها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

خاتهم) فأفاض حين أسفر قبل طلوع الشمس (ثم أفاض) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر والمعمد الأول لم يطفه على قوله خاتهم وفي حديث جابر الطويل عندهم سلم فلم يزل واقفاً أي عند المشعر الحرام حتى أسفر جدا فدفع (قبل أن تطلع الشمس) ولا بن خزيمة عن ابن عباس فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أسفر كل شيء قبل أن تطالع الشمس وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال مالك في المدونة ولا يوقف أحديهما أي بالمشعر الحرام إلى طلوع الفجر والإسفار ولكن يدفع قبل ذلك وإذا أسفر وليدفع الإمام دفع الناس ٢٠٥ وتر كونه واحتج به بعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل الصلاة مغسلاً

والله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور وحكي ابن عبد البر عن مالك الكراهة وهو أجدد قول الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأحمد أنها سنة وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب الدم التركها وقال ابن شاس من المالكية وصاحب الهداية إنهم واجبة يقوم مقامها فعل يتعاقى بالبحر كالنحو على الطريق وحكي ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية من الشافعية وأهل الظاهر إنهم أركان في الأضلاع لا ينعقد بدونهما أخرجه ابن سعد عن عطاء بن يسار أنه أخرجهم فرض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمرو وطاوس وعكرمة (وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أناني جبريل فامرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالأهل والالتباسه رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي رواية أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن عجاها فجاوا أجمع التلبية والتجهر بالدين رواه أحمد وعنه خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار رواه الشافعي والدارقطني وعنه القاسم بن محمد قال كان يستحب للرجل أن يفرغ من تليته أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الدارقطني وعنه الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع إلى متى فلم يزل يلبّي حتى رمى بحجر العقبة رواه الجماعة وعنه عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث أنه كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر رواه الترمذي وصححه وعنه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبّي المعتمر حتى يستلم الحجر رواه أبو داود حديث السائب بن خالد أخرجه أيضاً مالك في الوطواط الشافعي عنه وابن حبان والحاكم والبيهقي وصحوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً وأحمد من حديث ابن عباس وأخرج ابن أبي شيبة

والله عليه وآله وسلم لم يجعل الصلاة مغسلاً
الليدفع قبل الشمس فكما بعد
دفعه من طلوع الشمس كان أولى
وهذا موضع الترجمة (عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
رأى رجلاً) قال في الفتح لم أقف
على اسمه بعد طول البحث (يسوق
بدنة) زاد مسلم مقابلة البدنة
تقع على الجمل والساقة والبقرة
وهي بالابل أشبه وكثر استعمالها
فيما كان هدياً (فقال) له صلى الله
عليه وآله وسلم (اركبها) لتخالف
بذلك الجاهلية في ترك الاتفاقيات
بالتسبب والوصيلة والحمام
وأوجب بعضهم ركوب الهدايا
المعنى علاماً بظاهر هذا الأمر وحمله
الجمهور على الإرشاد لمصلحة
دينوية واستدلوا بأنه صلى الله
عليه وآله وسلم أهدى ولم يركب
ولم يأمر الناس بركوب الهدايا
وجزم به النووي في الروضة
كما صله في الضحايا ونقل في
الجموع عن القفال والماوردي
جواز الركوب مطلقاً ونقل
فيه عن أبي حامد والبندنجي

وغيرهما اتقيده بالحاجة قال الروياني تجوز به غير حاجة يتخالف النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وأصحق
وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وأصحق له ركوبه من غير حاجة بحيث لا يضرها ثم قال ودليلنا
على عروته وموافقه رواية جابر عندهم سلم أركبها بالمعروف إذا الخشت إليها حتى تجد ظهراً تنتهي يعني لأنه مقيد بالتمديد بقضي
على المطلق ولأنه شيء خرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع التفع غير ضرورية أبيع استجاره ولا يجوز باتفاق والذي رأيته في
تفقيح الفتح من كتب الحنابلة وعليه القدرى عندهم وله ركوب الحاجة فقط لا غير ويضمن نقصان أو هو مذهب الحنفية

أيضا قاله القسطلاني (نقل) الرجل (انهم ابذنة) أي خذى (نقل) صلى الله عليه وآله وسلم له (اركبهم) فقال انهم ابذنة فقال اركبهم
وبذلك نصب أبدأ على المفعول المطلق بقدر من معناه محذوف وجوباً أي أركمه الله ويلاوهي كلمة يقال لمن وقع في الهلاك
أولئ بـ حقيقة أو هي بمعنى الهلاك أو مشقة العذاب أو الحزن أو واد في جهنم أو بتر أو باب إليها أقوال فيجتمعا أجزاؤها على
هذا المعنى هنا التأخر المخاطب عن امتثال أمره صلى الله عليه وآله وسلم لقول الراوي (في) المرة (الثالثة أو في) المرة (الثانية)
قال القرطبي وغيره قاله أي وبذلك تأديبا ٢٠٦ لا يجل من اجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ويحتمل ان لا يراد

عن المطالب بن عبد الله بن حنظل قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يرفعون أصواتهم حتى ينج أصواتهم وأخرج الترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث
أبي بصير الصديقي أفضل الحج العج والتج واستغربه الترمذي وحكي الدارقطني
الاختلاف فيه وأشار الترمذي إلى شخوه من حديث جابر ووصله أبو القاسم في
الترغيب والترهيب ورواه مسترول وهو إسحق بن أبي فسرقة وروى ابن المقري في
مسند أبي حنيفة عن ابن مسعود نحوه وآخرجه أبو يعلى وحديث خزيمة في اسناده
صالح بن محمد بن أبي زائدة وهو مدني ضعيف وفيه أيضا إبراهيم بن أبي يحيى ولكنه قد
تابعه عليه عبد الله بن عبد الله الأموي أخرجه البيهقي والدارقطني وحديث ابن
عباس الاول في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه مقال وحديثه الثاني قال
المنذري أخرجه الترمذي وقال صحيح وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد
تكلم فيه جماعة من الأئمة انتهى كلام المنذري وليس في الترمذي الا الحديث الاول
الذي عزاه المصنف وهو والذي بعده حديث واحد ولكنه لما اختلفت أفعاله ما جعلها
المصنف حديثين قوله ان أمر أصحابي الخ استدل به على استحباب رفع الصوت للرجل
بالتلبية بحيث لا يضر نفسه وبه قال ابن رسلان وخروج بقوله أصحابي النساء فان المرأة
لا تجهر به بل تقتصر على اسماع نفسها قال الروائي فان رفعت صوتهم المحرم لانه ليس
بعورة على المصحح بل يكون مكرها وكذا قال أبو الطيب وابن الرفعة وذهب داود إلى
ان رفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فأمرني ان أمر أصحابي لاسيما وأفعال الحج
وأقواله بيان الجملة واجب هو قول الله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله حتى رمي جرة العقبة فيه دليل على ان التلبية
تستقر إلى رمي جرة العقبة واليه ذهب الجمهور وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا
دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن يعاود التلبية اذا خرج من مكة إلى عرفة وقالت
طائفة يقطعها اذا أراح إلى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور وبأسانيد صحيحة
عن عائشة وسعيد بن أبي وقاص وعلى وبه قال مالك وقيل يده بزوال الشمس يوم عرفة
وهو قول الاوزاعي والليث وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم
عرفة واختلف الاولون هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند غيام الرمي فذهب

بهم موضوعها الأصلي ويكون
مما جرى على لسان العرب في
المخاطبة من غير قصد لموضوعه
كما في تربت يدك ونحوه وقيل كان
أشرف على حكمة من الجهد وويل
كلمة يقال ان وقع في حكمة كما مر
فالمعنى أشرفت على الهلاك
فأركب فعلى هذا هي اخبار قال في
الفتح استدله أي بهذا الحديث
على جواز ركوب الهدي سواء
كان واجبا أو مستطوعا به لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل
صاحب الهدي عن ذلك فدل
على ان الحكم لا يختلف بذلك
وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد
من حديث علي انه سئل هل يركب
الرجل هديه قال لا بأس قد كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمر
بالرجال يشيرون فيما هم يركبون
هديه أي هدى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم واسناده صالح وبالجواز
مطلقا قال عرو ودين الزبير ونسبه
ابن المنذر لاجدوا إسحق وبه قال
أهل الظاهر وأطلق ابن عبد البر
ركوبهم بغير حاجة عن الأئمة
الثلاثة غير أحمد وعن أكثر الفقهاء

وقد مر صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك وهو المنقول عن الشعبي وقال ابن العربي عن مالك يركب جمهورهم
للضرورة فاذا استراح نزل قال وفي المسئلة مذهب خامس وهو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن
الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة الا انه قال ومع ذلك يضمن ما نقص منها ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله
ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر عسكنا بظاهر الامر واختلاف المجتزئون هل يعمل عليهم امتناعه فذهب مالك وأجازة الجمهور
وهل يعمل عليهم غيره أجازة الجمهور أيضا على التفصيل المتقدم ونقل عياض الإجماع على انه لا يوجبها وقال الطحاوي فاذا

احتلب منهم اشيا فصدق به فان كاه تصدق بئنه وقال مالك لا يشرب من ابنة فان شرب لم يغرم انتهى وفي الحديث تسكرين القنوى والشدب الى المبادرة الى امتثال الامر وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوجيه وجواز مسابقة الاكابر في السبق وروان الكبير اذا رأى المصلحة للصغير لا يأنف عن ارشاده اليها واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقته وهو موافق للجمهور في الاوقاف العامة وأما الخاصة فالوقوف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقه هم (عن ابن عمر رضي الله عنهما) قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حجة ٢٠٧ الوداع بالعمرة الى الحج) التمتع باغية القرآن

الكريم وعرف الصحابة أعم من القرآن كما ذكره غيره واحدا وإذا كان أعم منه احتل أن يراد به الفرد المسمى بالقران في الاصطلاح الحادث وأن يراد به الخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح لكن يبقى النظر في أنه أعم في عرف الصحابة أم لا ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال اجتمع علي وعثمان بعسقان فكان عثمان ينهى عن المتعة فقال علي ما تريد الى أمر فهداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال اني لأستطيع ان أدعك فلما رأى على ذلك أهل بهم اجمعوا فهذا بين انه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارنا ويقيدا أيضا ان اجمع بينهما تمتع فان عثمان كان ينهى عن المتعة وقصد على اظهار مخالفته تقرير المافعله صلى الله عليه وآله وسلم والله لم ينسخ فقرن وانما تكون مخالفة اذا كانت المتعة التي ينهى عنها عثمان فدل على الامر من الذين عيناهما وقضن اتفاق علي وعثمان على

جمهورهم الى الاول والى الثاني أحد وبعض أصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسرا لما بينهم في الروايات الاخرى وان المراد حتى رمى جمرة العقبة أي أتم رميها انتهى والامر كما قال ابن خزيمة فان هذه زيادة مقبولة خارجة من مخرج صحيح غير منافية لما يزيد وقبولها متفق عليه كما تقر في الاصول قوله حتى يستلم الحجر ظاهره انه يلبي في حال دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستسلام ويستغنى عنه الاوقات التي فيها ادعاء مخصوص وقد ذهب الى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند الشروع في الاستسلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم يلبي ولكنه يخفض صوته وهو قول ابن عباس وأحمد

(باب ما جاء في فسح الحج الى العمرة)

(عن جابر قال أهلكنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدمنا مكة أمرنا ان نحل ونشبعها عمرة فكبر ذلك علينا وضائق به صدورنا فقال يا أيها الناس أحلوا فلولوا الهدى معي فعدت كما فعلتم قال فاحللتنا حتى وطئنا النساء وقلنا كما يفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهور أهلنا بالحج متفق عليه وفي رواية أهلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خالصا لا يتخاطه شيء فقد مناهكة لا ربح ليال خلون من ذي الحجة فطافنا وسبعنا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نحل وقال لولا هديي لحملت ثم قام سراقه بن مالك فقال يا رسول الله أرايت متعتنا هذه لعامنا هذا أم لا بد فقال بلى هي لا بد رواه البخاري وأبو داود وسلم معناه وعن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصرخ بالحج صراخا فلما قدمنا مكة أمرنا ان نشبعها عمرة الامن ساق الهدى فلما كان يوم التروية وربحنا الى منى أهلنا بالحج رواه أحمد ومسلم وعن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان القرآن من مسمى التمتع وحده ثم يجب حمل قول ابن عمر تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التمتع الذي سمي به قرانا ولم يكن عنده ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلنا وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة وطاف لهما طوافا واحدا ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فظهر ان مراده بالفظ المتعة في هذا الحديث الفرد المسمى بالقران (وأهدى) صلى الله عليه وآله وسلم أي تقرب الى الله تعالى بها وهو ما ألوف عندهم من سوق شيء من النعم الى الحرم لا يذبح ويفرق على مساكينه تعظيما له (فساق معه الهدى) وكان أربعة أو ستين بدنة (من ذى الحليفة) ميمات أهل

المدينة قال المهلب أراد المصنف ان يعرف ان السنة في الهدي ان يساق من الحل الى الحرم فان اشترى من الحرم خرج به اذا
 بيع الى عرفة وهو قول مالك قال فان لم يفعل فعليه البدل وهو قول الليث وقال الجمهور ان وقف به بعرفة فحسن والا فلا بد
 عليه وقال ابو حنيفة ليس سنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ساق الهدي من الحل لان مكة كنهه كان خارج الحرم
 وهذا كله في الابل فاما البقر فقد تصف عن ذلك والغتم اضعف ومن ثم قال مالك لا يساق الا من عرفه او ما قرب منها لانها
 تصف عن قطع طويل المسافة (وبدا ٢٠٨ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعل) أي لبي (بالعمرة ثم

أهل) أي اي (بالحج) قد استشكل
 هنا قوله بدأ فاعل بالعمرة ثم أهل
 بالحج لان جميع الاحاديث
 الكثيرة في هذا الباب دلت على
 انه بدأ أولا بالحج ثم أدخل عليه
 العمرة وهذا بالعكس وأجيب
 بحديثه بان المراد به صورة الاهلال
 أي لما أدخل العمرة على الحج
 أي بهما فقال لبيك بعمرة وحجة
 معاروهذا مطابق لحديث أنس
 لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على
 أنس فيجوز ان يحمل انكار
 ابن عمر عليه لكونه أطلق انه صلى
 الله عليه وآله وسلم جمع بينهما
 في ابتداء الامر وبؤيده هذا
 التأويل قوله في نفس الحديث
 (فتتبع الناس) في آخر الامر
 (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالعمرة الى الحج) لانه
 معلوم ان كثر من منى أو
 أكثرهم أحرموا أولا بالحج
 مفردين وانما فاضوا الى العمرة
 آخر افصاروا ومقتعين (فكان
 من الناس من أهدي فساق)
 زاد في بعض الاصول معه
 (الهدي) من ذى الخليفة

وسلم من كان معه هدي فليقيم على احرامه ومن لم يكن معه هدي فليحل فلم يكن مهي
 هدي غلات وكان مع الزبير هدي فلم يحل رواه مسلم وابن ماجه وسلم في رواية قد صا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج) قوله وجعلنا مكة بظهر اى جعلناها
 وراءنا أظهرنا وذلك عند ارادتهم الذهاب الى منى قوله لا يخطئه شيء يعنى من العمرة ولا
 القران ولا غيرها اقوله من ذى الخليفة بكسر الخاء على الافصح قوله أرأيت متعتها هذه
 اى أخبرني عن فسختها الحج الى عمرتنا هذه التي تمتعنا فيها بالجماع والطيب واللبس قوله
 لعامة ما هذا اى مخصوصة لا تجوز في غيرها أم لا بد أى جميع الاعصار وقد استدلل به هذه
 الاحاديث وما يأتى بعدها مما ذكره المصنف من قال انه يجوز فسح الحج الى العمرة
 لكل أحد وبه قال أحد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والثاني
 قال النووي وجهه والعلماء من السلف والخلف ان فسح الحج الى العمرة هو مختص
 بالصعابة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وانما أمرنا به في تلك السنة ليضافوا
 ما كانت عليه الجاهلية من تقويم العمرة في أشهر الحج واشتدوا بجديت أبي ذر
 وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسبأ بن زيات وباقى الجواب عنهم ما قالوا ومعنى قوله لا بد
 جواز الاعتقاد في أشهر الحج أو القران فهم اجاز ان الى يوم القيامة وأما فسح الحج الى
 العمرة فمختص بتلك السنة وقد عارض الجوزون للفسح ما احتج به المانعون بأحاديث
 كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة فقد ذكر المصنف في هذا الباب منها أحاديث عشرة
 منهم وهم جابر وسراقة بن مالك وأبو سعيد وأسماء وعائشة وابن عباس وأنس وابن
 عمر والزبير بن سبرة والبراء وأربعة لم يذكر أحاديثهم وهم حفصة وعلي وفاطمة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبوموسى قال في الهدي وروى ذلك عن هؤلاء
 الصحابة طوائف من كبار التابعين حتى صار منة ولا عنهم نقلا يرفع الشك ويوجب اليقين
 ولا يمكن أحد أن يشكروه أو يقول ليقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومذهب حبر الاممة وبجرهما ابن عباس وأصحابه ومذهب أبي موسى الأشعري
 ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله
 ابن الحسن العنبري قاضي البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى واعلم ان هذه الاحاديث
 قاضية بجواز الفسخ وقول أبي ذر لا يصلح للاحتجاج به على انما المختصة بتلك السنة

أى من الميقات وفيه الذب الى سوق الهدي من المواقيت ومن الاماكن
 البعيدة قال في الفتح وهي من السنن التي أغفلها كثير من الناس انتهى (ومنهم من لم يمد فلما قدم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة قال للناس) في رواية عن عائشة رضيت الله عنها تقتضى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم ذلك
 بعد ان أهواؤا بذي الخليفة كان الذي تدل عليه الاحاديث في الصحابين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما انه انما
 قال لهم ذلك في منتهى سفرهم ودنوهم من مكة وهم يسرف كما في حديث عائشة أو بعد طوافه كما في حديث جابر ويجعل

تكرار الامر بذلك في الموضوع وان العزيمة كانت آخر احين امرهم بفسخ الحج الى العمرة (من كان منكم أهدي فآله لا يحل لشيء حرم منه) أي من أهله (حتى يقضى حجه) ان كان حاجا فان كان معتمرا فكذلك في الرواية الاخرى ومن أحرم بعمره فلم يحل ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى يغير هديه (ومن لم يكن منكم أهدي فاميط بالبيت وبالصفاء والمروة وليقتصر) من شعر رأسه وانما لم يقل ولا يحل وان كان أفضل ليقبى لشعر يحلقه في الحج فان الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة قال النووي معناه انه بفعل الطواف والسعي ٢٠٩ والتقصير به يرحل ولا هو هذا دليل على ان الحلق أو التقصير نكاح وهو الصحيح وقبل استباحة محظور (وليحلال) أمر معناه الخبر أي صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون أمراء لي الإباحة كقوله تعالى واذا حللت فاصطادوا والمراد فسخ الحج عرة وانما لها حتى يحل منها ويفعل ما كان عليه حراما قبل الاحرام (ثم لا يحل بالحج) أي يحرم في وقت خروجه الى عرفات لانه يهل عقب التحلل من العمرة ولذا قال ثم لا يحل فعبه بنم المقتضية للترخي والمهلة (فن لم يجز هديا) في ذلك المكان ويحقق ذلك بان يعدم وجوده أو غنمه أو يبيد غنمه لئلا يحتاج اليه لاهم من ذلك أو زاد على غن المثل أو كان صاحبه لا يريد بيعه فبطلت الى الصوم كما هو نص القرآن (فليسهم ثلاثة أيام في الحج) أي بعد الاحرام به والاولى تفديهما قبل يوم عرفة لان الاولى فطره فينبذ ان يحرم المتمتع العاجز عن الدم قبل سادس ذي الحجة

وبذلك الركب وغاية ما فيه انه قول صحابي فيما هو مخرج للاجتهاد فلا يكره حجة على أحد على فرض انه لم يعارضه غيره فكيف اذا عارضه رأي غيره من الصحابة كابن عباس فانه أخرجه عنه مسلم انه كان يقول لا يطوف بالبيت حاج الا حل وأخرج عبد الرزاق انه قال من جاءه من الا بالحج فان الطواف بالبيت يصير الى عمره شأ أم أبي فقبل لئلا ان الناس ينكروا ذلك عليكم فقال هي سنة نبهم وان رغبوا وكفى موسى فانه كان يقف بجوار الغنم في خد لافعة عمر كان في صحب البخاري على ان قول أبي ذر معارض بصريح السنة كما تقدم في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم اسرارة بقوله لا يلبس أسأله عن متعتهم تلك بخصوص ما شير اليها بقوله متمتعاً هذه فليس في المقام متمك يبدل المانعين بعتده به ويصلح لنصبه في مقابلة هذه السنة المتواترة وأما حديث الحارث بن بلال عن أبيه فسيأتي انه غير صالح للتمسك به على فرض انفراده فكيف اذا وقع معارضه الاحاديث أربعة عشر صحابيا كلها صحيحة وقد أبعد من قال انه بائنه وخسة لان دعوى النسخ تحتاج الى نصوص صحيحة متأخرة عن هذه النصوص وأما مجزء الدعوى فامر لا يعجز عنه أحد وأما ما رواه البزار عن عمر انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحل ان المذمعة ثم حرمها عليه فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا متن له ما سند فما لا تقوم به حجة عنه أهل الحديث وأما منته فان المراد بالذمعة فيه متمتع النساء ثم استدلل على ان المراد بذلك باجماع الامة على ان متمتع الحج غير محرمة ويقولون لو حجبت لتمتع كما ذكره الاثر في سننه وبقول عمر لما سئل هل نهى عن متمتع الحج فقال لا نهى كتاب الله أخرجه عنه عبد الرزاق وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يلل لا بد فانه قطع لوجه ورود النسخ عليه واستدل على النسخ بما أخرجه أبو داود وان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى عمر بن الخطاب فشهد عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وهو من روايته سعيد بن المسيب عن الرجل المذکور وهو لم يسمع من عمر وقال أبو سليمان الخطابي في اسناد هذا الحديث مقال وقد اعترف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته بجواز ذلك اجماع أهل العلم ولم يذكر فيه خلافا انتهى اذا تقررت هذه الحقائق ان هذه السنة عامة لجميع الامة وسبب في آخر هذا الباب بقية متمسكات الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على

في السبل للشوكاني والمراد ان تصام في أيام الحج أو مع أعمال الحج انتهى (وسبعة اذ رجع الى أهله) يلبده أو كان توطن به كالحكة ولا يجوز صومه في توجهه الى أهله لانه تقديم له اعادة البدية على وقتها ويندب تنابع الثلاثة والسبعة وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن السور) بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون انشاء المجبة وفتح الراء معانية كة أخت عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري وكان مولده بعد الهجرة بسنتين وقدم المدينة

بعد الفتح سنة ثلاث ابن سنان قال البغوي حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث وحديثه عنه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة على بنت أبي جهل في الصحيين وغيرهما وقع في بعض طرقه عنه مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما محتمل وهذا يدل على أنه ولد قبل الهجرة فكأنهم أطباء وأعلى أنه ولد بعد هرا وقد أول بعضهم أن قوله محتمل من الحلم بالكسر لأن الحلم بالضم يريد أنه كان عاقلا ضابطا لما يتحمله وفيه بعد وتوفي في حصار ابن الزبير الأول أصابه حجر من حجارة المجنبيين وهو يصلي فاقام خمسة أيام ومات يوم أنى ٢١٠ بنعي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين لاف سنة ثلاث وسبعين

جهة الوجوب أو الجواز قل بعض إلى أنه واجب قال ابن القيم في الهدي بعد أن ذكر حديث البراء الآتي وغضبه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلزم لم يلزم ما أمرهم به من الفسخ ونحن نشهد الله علينا أن لا نأمرنا بالجمع لرأينا فرفضنا عليه ما فسحنا إلى عجرة وقد نادى من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتبعه إلا حرمه فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ولا صح حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل أجرى الله على لسان سراقته أن سأل هل ذلك مختص بهم فأجابهم بذلك كثر لا بد لا بد في اندري ما يقدم على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد الذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من خالفه انتهى والظاهر أن الوجوب رأى ابن عباس لقوله فيما تقدم أن الطواف بالبيت يصير إلى عجرة شاه أم أبي (وعن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدمنا نطقوا بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساق الهدي أن يحمل خفل من لم يكن ساق ونسأله لم يسقن فاحلان قالت عائشة لحضرت فلم أطف بالبيت وذكرت قصته متفق عليه * وعن ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجزأ القصور في الأرض ويجعلون الحرم صفرو يقرولون إذا بر الدبر وعفا الأثر وانسلح صفرو حلت للعمرة لمن اعتمر فقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم أن يجعلوا هرا عمرة فقام ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحل قال حل كله متفق عليه * وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عمرة اسقمة ما به ما في لم يكن عنده هدي فليصالح الحل كله فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * وعنه أيضا أنه سئل عن منعة الحج فقال أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأهلته فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أجعلوا أهلالكم بالحج عمرة لأنهم قد أهدى فطفنا بالبيت وبالصفاء والمروة وآتينا النساء ولبننا الثياب وقال من قلد الهدي فإنه لا يحمل له حتى يراغ الهدي محله ثم أمرنا عشيمة التروية أن نزل بالحج وإذا فرغنا من المناسك جئنا طائفنا بالبيت وبالصفاء والمروة فقدمت حجنا وعلمنا الهدي كما

لأن ذلك الحصار كان من الحجاج وفيه قتل ابن الزبير ولم يبق المسور إلى هذا الزمان (ومروان) ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكان به في خلافته ولد بعد الهجرة بسنتين وقبل باربع وقال ابن أبي داود كان في الفتح ميما وفي حجة الوداع كان لا أدري أسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا أم لا قال في الإصابة ولم أر من يجرم بعبثته فكأنه لم يكن حينئذ ميمارا من بعد الفتح أخرج أبوه إلى الطائف وهو معه فلم يثبت له أزيد من الرواية وأرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقرنه البخاري بالمسور بن مخزومه في روايته عن الزهري عنهم في قصة الحديبية وفي بعض طرقه عنده أنهم مروا بذلك عن بعض الصحابة وفي أكثرها درسنا الحديث وولي مروان الخلافة سنة أربع وستين ومات في رمضان سنة خمس وله ثلاث أو إحدى وستون سنة قال في التقریب ولم تثبت

له صحبة وقال الحافظ صفي الدين الساعدي في الخلاصة لا يصح له سماع روى عن عثمان وعلي وعنه قال ابنه عبد الملك وسهل بن سعيد أكبر منه في صحيح البخاري استولى على مصر والشام ومات بدمشق سنة خمس وستين (قالا) أي المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) زمن الحديبية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبيع بكسر الباء وقد فتح ما بين الثلاث إلى التسع (حق إذا كانوا في الحليفة) مبعثات أهل المدينة المشهور (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدي) ظاهره الإفادة بالقليل (وأعجبه) وعنه الدارقطني أنه صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديبية

سبعة من بدنه عن سبع مائة رجل (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه أن السنن لم يرد الله أن يشعروا بقلده عند الإحرام من
المبقات وهل الأفضل تقديم الأشعار أو التقليد قال في الروضة صح في الأول خبر في صحيح مسلم وصح في الثاني عن فعل ابن عمر
وهو المنصوص وزاد في المجموع أن الماوردي حكى الأول عن أصحابنا كاهنهم ولم يذكر فيه خلافا في هذا الحديث مشروعية
الأشعار فأدنه الإعلام بأنهم أصابت هديا لاتباعهم ما يحتاج إلى ذلك وحتى لو اختلفت بغيرها فمقتضى أوصلت عرفت أو عطبت
عرفها المناسك بالعلامة فأكثرها مع ما في ذلك من تعظيم شعائر الشريعة ٢١١

وحث الخبير عليه وأبعد من منع
من الأشعار وأعتل باختقال أنه
كان مشروعا قبل النهي عن
المثله فان النسخ لا يصار إليه
بالاختقال بل وقس الأشعار
في حجة الوداع وذلك بعد النهي
عن المثله بزمان قاله في الفتح
(عن عائشة رضي الله عنها أنه
بلغها أن ابن عباس رضي الله
عنها يقول من أهدى هديا أي
بعث إلى مكة أحرم عليه ما يحرم
على الحاج من محظورات
الإحرام (حتى يفكر هديه فقات
عائشة ليس كما قال ابن عباس
أنافلت قلنا هدى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يهدي)
فيه رفع محاذان تكون أرادت
أنه افلتت بأمرها ثم قلدها رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
بيديه) الشريقتين (ثم بعث بها)
أي باليد إلى مكة (مع أبي) أبي
بكر الصديق رضي الله عنه لما حج
بالتاسعة سنة تسع قال ابن التين
أرادت عائشة بذلك علما بجميع
القصة (فلم يحرم على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم شيء
أحله الله حتى شجر الهدى) وقد

قال تعالى فما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم إلى
أماكنكم رواه البخاري قوله ولا تراه إلا أنه الحج في لفظ مسلم ولا تذكر إلا الحج وظاهر هذا
أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا يحرمون الحج وقد تقدم قولها فغنا من أهل بعمرة
ومنا من أهل بالحج والعمرة ومنا من أهل بالحج فيحتمل أنه إذا كرت ما كانوا يعبدونه
من ترك الاعتقاد في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتقاد في أشهر الحج قوله ونساؤه لم يسن أي
الهدى قوله وذكر كرت قصتها وهي كما في البخاري وغيره فلما كانت ليلة الحضيبة قالت
يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمره وأرجع أنا بحجة قال وما طقت لما لي قدمه مكة قلت
لا قال فاذهي مع أخيك إلى التمتع فاهلي بعمرة ثم موعده ذلك كذا وكذا فقامت صفية
ما أراني إلا حاسية ثم قال عذرا حلقا أو ما طقت يوم النحر قالت قلت بلى قال لا بأس
انفري قالت عائشة فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهمطة
عليها أو أنا مصعدة وهو منهمط ثم ما قولها من أجبر الفجور هـ ذامن أباطيلهم المستندة إلى
غير أصل كسائر أخواتها ما قولها ويجعلون الحرم صفر قال في الفتح كذا هو في جميع
الاصول من الصحيحين قال النووي كان ينبغي أن يكتب بالالف وليكن على تقدير مذهبها
لا بد من قراءته منصوبا لأنه مصروف بالخلاف يعني والمنه ورفي اللغة الزبعية كتابة
المنصوب بغير الف لا يلزم من كتابته بغير الف أن لا يصرف فيقرأ بالالف وسبعة
عياض إلى أن في الخلاف فيه لكن في المحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فقل لا يمنع الصرف
حتى يجمع علمتان بينهما قال المعرفة والساعة وفسره المظهر في أن مراده بالساعة
الزمان والأزمنة ساعات والساعات مؤنثة انتهى وانما جعلوا الحرم صفر لما كانوا
عليهم من النسي في الجاهلية فكانوا يسهون الحرم صفرا ويحلبونه ويؤخرون تحريم
الحرم ثلاثين إلى عليم ثم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم ثم فيها ما يعتادون من المفقة
والغارة والنهب فضلهم الله عز وجل في ذلك فقال انما النسي زيادة في الكفر يضل به
الذين كفروا وقوله اذ أبرأ الذي بفتح الدال المهملة والموحدة أي ما كان يحصل بظهور
الابل من الحلب عليها ومثقة السفر فانه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج قوله وعفا الأثر
أي اندرس أثر الابل وغيره أي يبرأ من أثر الدبر المذكور وهذه الإقفاط تقرأ

وافق ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلي وعمر والتخفي وعطاء بن سيار وآخرون قالوا من أرسل الهدى
وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرما إلى ذلك صارتهاء
الاصار وحجة الأولين ما رواه الطبراني وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فحدثني عن جيبه حتى أخرجهم من رحله وقال أي أحرمت بيدي التي بعثت بها أن تقاد اليوم وتشعر على مكان كذا
فلست قبضي ونسيت فلم أكن أخرج قبضي من رأبي لكن قال في الفتح وهذا لا حجة فيه لأنه عفا عنه انتهى قال الشوكاني

في السبل وحديث ابن جابر أخرجه معناه أحد من طريقين وزجالة رجال الصحيح وأخرجه أيضا البزار ويخالفه ما ثبت في الصحيحين وغيرهم من حديث عائشة ويمكن الجمع بتعدد القصة ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدي من شاء أحرم ومن شاء ترك وقد كان ابن عمر وابن عباس يبعثان بالهدي وعنه كان عيسى بن عبد الله بن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجبت عائشة بندها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢١٢ وما رويته في ذلك يجب أن يشار إليه وأهل ابن عباس رجع عنه

ساكنة الراية لارادة الصحيح ووجه تعليل جواز الاعتقاد بالنسخ صفر مع كونه ليس من أشهر المطبوعين منهم لما جازوا المحرم صفرًا وكانوا لا يستقرون بيادهم في الغالب ويبرأ دبر بلهم الاعتقاد بالنسخ لا ينفك عن الصحيح على طريق التبعية ووجه أول أشهر الاعتقاد شهر المحرم الذي هو في الأصل صفر والعمره عندهم في غير أشهر الحج قوله قال حل كله أي الحل الذي يجوز معه كل محظورات الأحرام حتى الوطء للنساء قوله هذه عمره استمعت منها هذا من مقدمات من قال إن حجته صلى الله عليه وآله وسلم كان قمتها وتار له من ذهب إلى خلافه بأنه أراد به من تمتع من أحبابه كما يقول الرجل الرئيس في قومه فعلنا كذا أو لم يأت ذلك وقد تقدم الكلام على حجته صلى الله عليه وآله وسلم قوله فان العمره قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة قيل معناه سقط فعلها بالدخول في الحج وهو على قول من لا يرى العمره واجبة وأما من يرى أنها واجبة فقال النووي قال أصحابنا وغيرهم فيه تفسيران أحدهما معناه دخلت أفعال العمره في أفعال الحج إذا جمع بينهما ما بالقرآن والثاني معناه لا بأس بالعمره في أشهر الحج قال الترمذي هذا كذا قال الشافعي وأحمد وإسحق وهذه الأحاديث من أدلة القائلين بالنسخ وقد تقدم البحث في ذلك (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بات بذي الحليفة حتى أصبح ثم أهل

بج وعمره وأهل الناس به ما فلما قدمنا أمر الناس فخرجوا حتى كان يوم التروية أهلوا بالحج قال وشعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع بدنان بدم قياما وذبح بالديه كبشين أملحين رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعنه ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة وأصحابه مهلبين بالحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء أن يحجها عمره الآمن كان معه الهدي قالوا يا رسول الله أيروح أحدنا إلى منى وذكره بقطر منيا قال نعم وسطعت الجمار رواه أحمد) حديث ابن عمر هذا قال في جميع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار وهو من أحاديث الفسخ التي قال ابن القسيم كلها صحاح وهو أحد الأحاديث التي قال أحمد بن حنبل إن عنده في الفسخ أحد عشر حديثا صحاحا قوله بات بذي الحليفة حتى أصبح فيه استحباب المبيت بمقاص الأحرام قوله وأهل الناس به ما فيه استحباب أن تكون تابعة للناس بعد تبعية كبير القوم ولقظ أي رواد

التهوى وقد ذهب مع مدبر المسبب إلى أنه لا يجب شيئا مما يجب عليه الحرم إلا الجماع ليلة جمع وسننه صحيح وجاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس قال فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس وذهب جماعة من الفقهاء إلى أن من أراد النسك صار بمجرد تعليمه الهدي محرما كما حكاه ابن المنذر عن أنس بن مالك وأحمد وإسحق قال وقال أصحاب الرأي من ساق الهدي وأم البيت ثم قلدرجب عليه الأحرام وقال الجمهور لا يصير بتعليم الهدي محرما ولا يجب عليه شيء قال في الفتح وسأصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياسا للتموية في أمر الهدي على المباينة له فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من القوائد تناول النبي الكبير بنفسه وإن كان لمن يكفيه إذا كان عامتهم به ولا سيما ما كان من إقامة

الشرايع وأما الرواية وفيه تعقب بعض العلماء على بعض وراد الاحتجاج بالنص وإن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم التأني به حتى تثبت النصحية وهذا الحديث أخرجه البخاري في الوكالة ومسلم والنسائي في الحج (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أهدى عنما) أي بعث إلى مكة مرة وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الحج (وفي رواية عنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلدرقيم وآقام في أهل حلالا) وفي رواية عنها كنت أقل قلندرقيم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعث بهم أي إلى مكة ثم بعث أي

بالمدينة حلالا وقد احتج الشافعي به ذاعلى ان الغنم تقلدونه قال أحمد والجمهور خلافا لمالك وأبي حنيفة حيث منعاه لانها تضعف عن التقليد قال عياض المعروف من مقتضى الرواية انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يهدى البدين لقوله في بعض الروايات قلدا وأشعر في بعضهم المحرم عليه شئ حتى نحر الهدى لان ذلك انما يكون في البدين وانما الغنم في رواية الاسود هذه ولا تفرداهما انزات على حذف مضاف أى من صوف الغنم كما قال في الاخرى من عهن والعهن الصوف لكن جاء في بعض روايات حديث الاسود هذا كما تقلد الشاة وهذا يرفع التأويل انتهى ٢١٣

الباب ظاهرة في تقليد الغنم انتهى وقال المنذرى والاعلال يتفرد الاسود عن عائشة ليس بهسلة لانه نقصة حافظ لا يضره التفرد وقد وقع الاتفاق على انه الانشعر رضه فقها ولان اشعار لا يظهر فيها أثر شعرها وصوفها فتقلد بما لا يضرهها كالحيوط المقتولة ونحوها قال ابن المنذر انكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها زاد غيره وكانهم لم يبلغهم الحديث ولم نجد لهم حجة الا قول بعضهم انها ناضقة عن التقليد وهي حجة ضعيفة (وفي رواية عنها قالت قتلت لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القلائد قبل ان يحرم) ولفظ الهدى شامل للغنم وغيرها فالغنم فرد من افراد ما يهدى وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم اهدى الابل وأهدى البقر فن ادعى اختصاص الابل بالتقليد فعليه البيان (وفي رواية فتلت قلائدها) أى البدين والهدايا وفي رواية انها اقتلت تلك القلائد وزاد مسلم فأصبح فينا حلالا

ثم أهل الناس به اقول قلوا أى أمر من فسح الحج الى العمرة ممن كان معه أن يحل من عمرته قوله يوم التروية هو اليوم الثامن من ذى الحجة كما تقدم قوله فيما فيه استحباب نحر الابل فأتمه قوله وذبح بالمدينة كبشين فيه مشروعية الاضحية وسماى الى الكلام عليها ان شاء الله تعالى وبأى ان شاء الله تعالى تفسير المصنف قوله وذكروه بطريقه فيه إشارة الى قرب العهد بدعوة النساء وفيه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة قوله وسطعت الجمار في رواية لابن أبي شيبة عن أسماء بنت أبي بكر ما لفظ به جماعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجاجا فحماها عمره فخللنا الاحلال كله حتى سطعت الجمار بين الرجال والنساء والمراد انهم تبخروا والجنود نوع من أنواع الطيب (وعن الربيع ابن سبرة عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا كان بعد فان قال له سراق بن مالك المديني يا رسول الله انض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم فقال ان الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم عمرة فادقمتم فن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فندخل الامن كان معه هدى رواه أبو داود وهو عن البراء بن عازب قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوا حجكم عمرة قال فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا بالحج كيف فجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فردوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فرأت الغضب في وجهه فقالت من أغضبك أغضبه الله قال ومالى لا أغضب وأما امر بالاحرام فلا أتبع رواه أحمد وابن ماجه الحديث الاول سكت عنه أبو داود ورجال رجال الصحيح والمنذرى والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو يعلى ورجال رجال الصحيح كما قال في مجمع الزوائد وهو من الاحاديث في الفسخ التي صحها أحمد وابن القيم قوله بعسفان قرية بين مكة والمدينة على نحو مرحلتين من مكة قال في المطايع مكة وعسفان أربع برد قوله انض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أى أعلناء لم قوم كانوا وجدوا الآن وفي رواية لابي داود كانوا ولدوا اليوم أى كانوا وردوا عليك الآن قوله الامن كان معه هدى يعنى فانه لا يحل حتى يبايع الهدى قوله فغضب استدله به من قال بوجوب الفسخ لان الامر لو كان أمر ندب لكان المأمور بخير ابي نعله وتركه ولما كان يغضب رسول الله

بأى ما يأتى المال من أهله (من عهن) أى صوف وأكثر ما يكون مصوغا يكون أبلى في العلامة (كان عندي) وفيه رد على من قال تسكره القلائد من الاوبار واختار ان يكون من نبات الارض وهو منقول عن ربيعة ومالك قال ابن التين لعله أراد انه الاول مع القول يجوز ان يكون من الصوف ونقل ابن فرحون في مناسكه عن ابن عبد السلام انه قال والمذهب ان ما تنبت الارض مستحب على غيره وقال ابن حبيب يقاتها بما شاء (عن علي رضي الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقصدق بجلال البدن التي تحترق ويجلوها) وفي هذا الحديث وأمثاله استحباب تجليل البنية والتصدق بذلك الجليل

ونقل عباس عن العلامة ان التجليل يكون بعد الاشعار ثم لا يسلخ بالدم وان نشق الجلال عن الاسمعة ان كانت فيه اقلية فان كانت نفيسة لم تشق قال صاحب الكواكب وفيه انه لا يجوز بيع الجلال ولا جلود الاهداب والضحايا كما هو ظاهر الحديث اذا امر حقيقة في الوجوب انتهى وتعبه في الاعم فقال فيه نظر فذلك مسبقه اقول لالفاظ امر انتهى وهذا الحديث أخرجه في الحج ايضا وكذا مسلم وابن ماجه قال في الفتح وفي هذه الاحاديث استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يعني التجليل والتصدق بالجلال وذلك يقتضي ان

٢١٤

الصالح غير الفرض افضل من اظهاره فاما ان يقال ان افضل الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتقليد والتجليل كذلك فيخص الحج من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار والتجليل اظهار العمل الصالح لان الذي يهديه ان يكتسه ان يعمه ما مع من يقامها ويشعرها ويحبها ولا يقول انم القلان فيحصل سنة التقليد وغيره مع كتمان العمل وأبعد من ان تبدل بذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضا واما ان يقال ان التقليد وجعل عماله كونه ساديا حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيه انتهى عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة عشر من الهجرة فجلس بيقين من ذي القعدة وسمى بذلك لانهم كانوا يتعدون فيه عن القتال وقولها تجلس بيقين يقتضي ان تكون حالتها بعد انقضاء الشهر ولو قالت

صلى الله عليه وآله وسلم عند مخالفتي لانه لا يقضب الا لانتها السجدة من حرمان الدين لا مجرد مخالفة ما أرشد اليه على جهة الذنب ولا سيما وقد قالوا قد أمرنا بالحج كيف نجهلها أمر فقال لهم انظروا ما أمركم به فانه لو افان ظاهر هذا ان ذلك أمر حتم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان أمره ذات البيان الا فضل أو لقصدا الترخيص لهم بين لهم بعد هذه المراجعة ان ما أمرتكم به هو الا فضل أو قال لهم اني أردت الترخيص لكم والتحقيق عنكم وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج كما خاصة أم للناس عامة قال بل لنا خاصة ورواه الخمسة الا اتمدني وهو بلال بن الحرث المزني وعن سليم بن الاسود ان ابا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها ابهر لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روادا وادوا وسلم والثاني وابن ماجه عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال كانت تابعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة قال أحمد بن حنبل حديث بلال بن الحرث عندي ليس يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحرث بن بلال وقال أو أيت لو عرف الحرث بن بلال الا ان احده عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرون ما يرون ومن الفسخ أين يقع الحرث بن بلال منهم وقال في رواية أبي داود ليس يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة وهذا أبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر وشطرا من خلافة عمر قات وينتم لما قاله قوله في حديث جابر بل هي لا بد وحديث أبي ذر موقوف وقد خالفه أبو موسى وابن عباس وغيرهما أما حديث بلال بن الحرث ففيه ما تله المصنف عن أحمد وقال المذني ان الحرث يشبه الجهول وقال المافظ الحرث بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم نحن نعلم بلال ان حديث بلال بن الحرث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلط عليه قال ثم كيف يكون هذا تابعا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس يعني بخلافه وينظر عليه طول عمرهم بمن الحاص والعام وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون ولا يقول لرجل واحد منهم هذا كان محبة صابنا ليس لغيرنا انتهى وقد روى عن عثمان مثل قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالعبادة والكنم سماجعا للغان

قبله ان ان يقين (الزري) يضم النون أي لا تظن (الا الحج) أي حين خروجهم من المدينة أو لم يقع للمعروى في نفوسهم الا ذلك لانهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج (فلما ادنونا) قربنا (من مكة) أي بشرف كما جاءتهم أو بعبد طرائفهم بالبيت وسعيهم كافي رواية جابر ويحتمل تكريره الامر بذلك مرتين في الموضوعين وان العزيمة كانت آخر احبنا أجمعهم بفسخ الحج الى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل) أي يصبر حلالا بان يتمتع (تقدم) هذا الحديث (وفي هذه الرواية زيادة) وهي قالت عائشة (فدخل)

تسبب الله قول (عليه السلام) بقر فقلت ما هذا قال خبر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن أزواجه) عبر في الترجمة
بلفظ الذبح وفي الحديث بلفظ النحر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلفظ فقلت ما هذا فقيل ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن أزواجه ونحر البقرة جازعاً عن ذلك العلماء لكن الذبح مستحب لقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة واستقامت عائنة
عن اللحم لما دخل به عليها استدله بالمواف لقوله بغير أمره لأن له لو كان الذبح بعلمهم لم يحتج إلى الاستقامة لهم لكن ذلك ليس دافعا
لاحتمال أن يكون تقدم علمه بذلك فيكون وقع استئذانهم في ذلك ٢١٥ لكن لما أدخل اللحم عليها احتل أن

يكون هو الذي وقع الاستئذان
فيه وإن لم يكن غير ذلك
فاستتبعه عنه ذلك قاله
في الفتح وقال النووي هذا محمول
على أنه استأذنت لأن التضحية
من الغير لا يجوز إلا بأذنه وقال
البرماوي وكان البخاري عمل بأن
الأصل عدم الاستئذان قال ابن
بطال أخذ بنظر هذا الحديث
جماعة فأجازوا الاشتراك
في الهدى والاضحية ولا حجة فيه
لأنه يحتل أن يكون عن كل
واحدة بقرة وأما رواية يونس
عن الزهري عن عمرة عن عائشة
أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر
عن أزواجه بقرة واحدة فقد
قال الأسعدي تفرد يونس بذلك
وخالفه غيره انتهى قال في الفتح
ورواية يونس أخرجهما النسائي
وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة
حافظ وقد تابعه معمر عند النسائي
أيضا ولفظه أصرح من لفظ
يونس قال ما ذبح عن آل محمد
في حجة الوداع البقرة والنسائي
عن أبي هريرة قال ذبح رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم

للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك لا بد لبعض الرأي وقد جعل ما قاله
على محامل أحدها أنهم ما أرادوا اختصاصا وجوب ذلك بالصحية وهو قول ابن تيمية
حفيد المصنف لا يجوز الجواز والاستحباب فهو للإمامة إلى يوم القيامة وثانيها أنه ليس
لأحد بعد الصحابة أن يتعدى جوارها تأويلاً ومرداً بلا هدى يحتاج معه إلى الفسخ ولكن
فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التمتع لمن لم يسق
الهدى والقران لمن ساقه وليس لأحد بعدهم أن يحرم بحجة مفردة ثم يفسخها ويحجمها
متمعة وإنما ذلك خاص بالصحية وهذا أن الحملان يعارضان ما حمل المانعون كلاهما
عليه من أن المراد أن الجواز يختص بالصحية إذا لم يكن الثاني منه ما مراد الله وها
راجحان عليه وأقل الأحوال أن يكونا معا وبذلك تنسقط معارضة الأحاديث
الصحيحة به وأما ما قيل من أن أي ذر من أن المتعة في الحج كانت لهم خاصة فيرده
اجتماع المسامين على جوازها إلى يوم القيامة فإن أراد ذلك متمعة الفسخ ففيه تلك
الاحتمالات ومن جعل ما احتج به المانعون من الفسخ أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر
لا يقال بالرأي ويجب أن هذا من موطن الاجتماع وبما لا رأى فيه مدخل على أنه قد
ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ونزل القرآن فقال رجل برأيه ما شاء فهو ذا نصريح من عمران أن المنع من التمتع بالعمرة
إلى الحج من بعض الصحابة إنما هو من محض الرأي فكأن المنع من التمتع على العموم
من قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع الخاص أعني به الفسخ بجماعة
مخصوصة ومن جعل ما احتج به المانعون من الفسخ حديث عائشة المتقدم حيث قالت
نحر جماعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فثمان من أهل بعمرة وثمان
أهل بجمع حتى قدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحرم بعمرة ولم يهد
فليحل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه ومن أهل بجمع فليتم حجه وهذا
لفظ مسلم وظاهره أنه لم يأمر من حج مفردا بالفسخ بل أمره بإتمام حجه وأجيب عن ذلك
بأن هذا الحديث غلط فيه عبيد الملك بن شعيب وأبو شعيب أو جده الميت أو شيخه عقال
فإن الحديث رواه مالك ومعمر والناس عن الزهري عنهم أو ينفوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى أن يحل وقد خالف عبد الملك جماعة

عن أعقر من نسائه في حجة الوداع بقرة يمينهن صححه الحاكم وهو شاهد قوي وإنه الزهري وأما ما رواه عمار الذهبي عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بجنابقرة بقرة أخرجه
النسائي أيضا فهو شاهد خالف لما تقدم وقد رواه البخاري في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم
بلفظ ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه بالبقرة ولم يذكر ما رواه عمار الذهبي وأخرجه مسلم أيضا من طريق
عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ أهدى بدل ذبحي والظاهر أن التصريح من الرواية لأنه ثبت في الحديث ذكر

الخرقة له بعضهم على الاضحية فان رواية أبي هريرة في رواية في ان ذلك كان عن اعتمر من نساءه فقويت روايته من رواه بلقظ
أحدى وبين انه هدى التمتع فليس فيه حجة لما لا في قوله لا اضحية على أهل منى وبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك
في الهدى والاضحية واستدل به على ان الانسان قد يطعمه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه وفيه جواز الاكل من
الهدى والاضحية (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ما كان ينحر هديه في المنحر يعني منحر رسول الله صلى الله عليه وآله
تخصيص ابن عمر بن عمر بن عمر رضي الله عنه وآله وسلم دلالة على انه من
(وسلم) وفي كاه المنحر فليس في ٢١٦

من الحقايق فرووه على خلاف ما رواه قال في الهدى بعد ان ساق الروايات المخالفة
رواية عبد الملك فان كان محفو ظايع في حديث عبد الملك فيتعين ان يكون قبل الامر
بالاحلال وجعله مرة ويكون هذا امر اذا قد طرأ على الامر بالانعام كما طرأ على
التخيير بين الافراد والتمتع والقران ويتعين هذا ولا بد واذا كان هذا انما هو الامر
بالفسخ والامر بالفسخ ناسخ للاذن في الافراد فهذا محال قطعاً فانه بعد ان أمرهم بالحل
لم يأمرهم بنقضه والبقاء على الاحرام الاول وهذا باطل قطعاً فيتعين ان كان محفو ظا
ان يكون قبل الامر لهم بالفسخ لا يجوز غير هذا البتة انتهى ومن تمسكوا بهم ما في
لفظ لمعلم من حديث عائشة انها قالت فاما من أهل بعرة فحل وأما من أهل بجم أو جمع
بين الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر وأجيب بأن هذا من حديث أبي الاسود
عن عروءة عنها وقد أنكره عليه الحقايق قال أحمد بن حنبل بعد ان ساقه ايش في هذا
الحديث من العجب هذا خطأ فقاتله الزهري عن عروءة عن عائشة بخلافه قال نعم
وهشام بن عروءة وقد أنكره ابن حزم وأبو بكر حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن
عائشة بنحوه عند مسلم وقال لا خفاء في نكحة حديث أبي الاسود وهنه وبطلانه
والعجب كيف جاز على من رواه قال وأسلم الوجوه الحديثين المذكورين عن عائشة ان
يخرج رويان ما على ان المراد بقولها ان الذين أهلوا بجم أو بجم وعمره لم يحلوا انما اعنت
بذلك من كان معه الهدى لان الزهري قد خالفهما وهو أحقظ منهما وكذلك خالفهما
غيره من له مزيد اختصاص بعائشة ثم ان حديثهم ما هو قوفان غير مستدين لانهم ما انما
ذكر اعنت فعل من فعل ما ذكرت دون ان تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم
ان لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلو صح ما ذكرناه وقد صح أمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدى معه بالفسخ فتبادى المأمورون بذلك ولم يحلوا
لكا فاعصاه لله وفداً أعادهم الله من ذلك وبرأهم منه قال فثبت يقيناً ان حديث
أبي الاسود ويحيى انما عني فيه من كان معه هدى وهكذا جاءت الاحاديث الصحاح بأنه
صلى الله عليه وآله وسلم أمر من معه الهدى بان يجمع بجميع العمرة ثم لا يحل حتى يحل
منهم جميعاً ومن جملة ما تسلك به المانعون من الفسخ انه اذا اختلفت العصاة ومن
بعدهم في جواز الفسخ فالاحتياط يقتضى المنع منه صيانة للعبادة وأجيب بأن

المناساك لكنه كان شديداً الاتباع
للسنة نعم في منخره صلى الله عليه
وآله وسلم فضيلة على غيره قال
ابن النبي منخر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عند الجرة الاولى
التي نلى المسجد انتهى وهذا
الحديث أخرجه مسلم من حديث
جابر ولفظه فخرت ههنا منى
كاه المنحر فاشحروا في رحالكهم
وهذا ظاهره ان نحره صلى الله
عليه وآله وسلم بذلك المكان وقع
عن اتفاق لا شيء يتعلق بالنسك
ولكن كان ابن عمر شديداً الاتباع
وعن عطاء كان ابن عمر لا ينحر
الا بمسعى وحكى ابن بطال قول
مالك في النحر بمسعى للحاج والنحر
بمسكة للمعتمر واطال في تقرير
ذلك وترجيحه ولا خلاف
في الجواز وان اختلف في الانضل
(وعنه) أي عن ابن عمر
(رضي الله عنه انه رأى رجلاً)
لم يسم (قد أنار بدته) أي بركه
حال كونه (ينحره) أي (قال)
ابن عمر (ابعتها) أي أثرها حال
كونها (قياما) مصدريه في
قائمة أي معقولة البصري رواه

أبو داود بأسناد صحيح على شرط مسلم وقبل معنى ابعثها الله (مقدمة) نصب على الحال من الاحوال الاحتياط
المتداخلة أو المترادفة (سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم) وقول الصحابي من السنة كذا امر فروع عند الشيخين لا احتجاجهما
بهذا الحديث في صحيحهما وأخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن علي رضي الله عنه قال أمرني النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان أقوم على البدن) وكانت مائة وفي حديث جابر الطويل عند مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم نحر منها
ثلاثاً وستين بدنة ثم أعطى علياً فيخبر ما غيروا شريكه في هديه (ولا أعطى علياً شياً) أجرة (جزان) بكسر الجيم اسم للفعل

يعني عمل الجزاء وجوزاين اثنين ضمها وهو اسم للسواقط فان صحبت الرواية بالضم جازان يكون المراد ان لا يعطى من بعض الجزاء أجره للجزائر انهم يجوزوا عطاؤه منه صدقة اذا كان قتيلا واستوفى أجره كاملة وهذا موضع الترجمة لكن اطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا يقع مساحمة في الاجرة لا لئلا يخل ما يأخذ به فراجع الى المعاوضة قال القرطبي ولم يرض في اعطاء الجزاء من اى أجرته الا الحسن البصرى وعبد الله بن عبيد بن عمير واستدل به على منع بيع الجلود فيه دليل على ان جلود الهدي وجداله الاتباع اعطفها على العموم واعطاهم احكامهم وقد ٢١٧ انفقوا على ان لحها لا يباع

فكذلك الجلود والحلال واجازه
الاوزاعي وأحمد واسحق وأبو
ثور وهو وجه عند الشافعية
قالوا ويصرف ثمنه مصرف
الاضحية وأخرج أحمد عن قتادة
ابن النعمان مرفوعا لا يتبعوا
الاضاحي والهدي وتصدقوا
وكذا رواه عنه عوايج الجلودها
ولا يتبعوا وان أطعمتم من
لحومها فكلوا ان نذمت والحديث
أخرجه البخاري أيضا في الوكالة
ومسلم وأبو داود في الحج وابن
ماجه في الاضاحي (عن جابر بن
عبد الله) الانصاري (رضي الله
عنهما) قال كلانا كل من لحوم
بدتافوق ثلاث منى) بأهـ فـ
ثلاث الى منى أى الايام الثلاثة
التي يقام بها منى وهى الايام
المعدودات (فرخص لنا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) فقال
كاوا تزودوا فأكنا وتزودنا
وهذا الحديث نافع للنهي
الوارد في حديث علي عنده مسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهانا ان نأكل من لحوم
نسكنا بعد ثلاث وغيره وهو من

الاحتياط انما يشترع اذا لم يتبين السنة فاذا ثبت فالاحتياط هو انه اعها وترك ما خالفها
فان الاحتياط نوعان احتياط للخروج من خلاف العلماء واحتياط للخروج من خلاف
السنة ولا يخفى رجحان الثاني على الاول قال في الهدي وأيضا فان الاحتياط ممتنع فان
للناس في الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع أحدها انه يحرم الثاني انه واجب وهو
قول جماعة من السلف والخلف الثالث انه مستحب فليس الاحتياط بالخروج من
خلاف من حرمه أولى بالاحتياط من الخروج من خلاف من أوجبه واذا انعذر
الاحتياط بالخروج من الخلاف نعين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة انتهى
ومن مفسكاتهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالفسخ لبيان لهم جواز العمرة
في أشهر الحج لخالفته الجاهلية وأجيب بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اعتمر قبل
لثلاث عمر في أشهر الحج كما سلف وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين لهم جواز
الاعتمار عند الميقات فقال من شاء أن يهل بعمرة فليفعل الحديث في الصحيحين وثقوا
جوازه بهذا القول قبل الامر بالفسخ ولو سلم ان الامر بالفسخ انما كان لئلا يترك
لجاهل فيحصل المطلوب لان ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في المناسك لخالفه أهل الشرك
مشروع الى يوم القيامة ولا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ان عمرة الفسخ لا بد
كما تقدم وقد أطال ابن الزيم في الهدي الكلام على الفسخ ورجح وجوبه وبين بطول
ما احتج به المانعون منه فمن أحب الوقوف على جميع ذبول هذه المسئلة فليراجعها واذا
كان الموضع في مثل هذا المصنف هو افراد الحج فالحازم المتخري لدينه الواقف عند مشتمات
الشريعة ينبغي له ان يجعل من الابتداء اعتقدا وقرانا مما هو مظنة البأس الى
مالا بأس به فان وقع في ذلك فالسنة أحق بالاتباع واذا اجتمع الله بطل نهره قل

• (أبواب ما يتجنبه الحرام وما يباح له) •

• (باب ما يتجنبه من اللباس) •

(عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس
الحرم المتمص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً به دبر ولا زعفران ولا
الخنين اذا ن لا يجذع العين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من السكة بين رواه الجماعة وفي

٢٨ نيل - ج نسخ السنة بالسنة قال في الفتح وهو من الحديث المتفق على نسخه
انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم في الاضاحي والنسائي في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما) قال خلق رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) رأسه (في حجة) أى حجة الوداع وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع ان ابن عمر أراد
الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير الحديث وفيه ولم يحل من شيء حتى كان يوم النحر فخر وحلق وفيه دليل على ان الحلق نسك
لاستباحة محظور لا دعاء فاعله بالرجة والدعاء ثواب والثواب انما يكون على العبادات لا على المباحات ولنفهيه له أيضا على

التقصير إذا لم يخالط لا تفتاحه من قامة ابن المنبر ولا تحال للحج والعمر، ويدونه كاسر أركانهم إلا أن لا شعر برأسه فيحلق
منه ما يدونه والخلق أنصّل للرجال والنول بان الحلق ذلك قول الجهم والرواية ضعيفة عن الشافعي أنه استباحة محظور وروى
أيضا عن عطاء بن أبي يوسف ورواية عن أحمد عن بعض المالكية (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى
الله عليه وآله قال في حجة لوداع أو في الحديبية أو في الموضعين جماعة من الأحاديث التيهم إرحم المحلقين قالوا أي
الصحابه قال في الفخ لم أقف في شيء - ٢١٨ - الطرق على الذين يولوا السؤل في ذلك بعد البحث الشديد انتهى

رواية لأحمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنبر وذكر
معه أنه وفي رواية لأحمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنبر وذكر
ما يلبس المحرم قال لا يلبس الخ قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام لأن
ما يلبس من مخصر فخصه لالتصريح به وأما الملبوس بالخائز فغير مخصر فقال لا يلبس
كذا أي ويلبس ما سواه ذلك البيضاوي سئل عما يلبس فأجاب بما يلبس ويلبس لبس
بالزمام من طريق المفهوم على ما يجوز وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصه بوقبه إشارة
إلى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم العارض في الأحكام المحتاج إلى
بيان أنه إذا جاوز ثاب بالاصل معلوم بالاستصحاب وكان اللائق السؤال عما لا يلبس
وقال غيره وهذا شبه الأسلوب الحكيم ويقرب منه قوله تعالى يسألونك ماذا ينطقون
قل ما أنطقم الخ فعديل عن جنس المنطق وهو المسئول عنه إلى جنس المنطق عليه لأنه
لاهم قال ابن دقيق العيد يستفاد منه أن الاعتبار في الجواب ما يحصل به المقصود كيف
كان ولو بتغيير أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى وهذا كله مبني على الرواية التي فيها
السؤال عن اللبس وأما على رواية الدارقطني المذكورة فليس من الأسلوب الحكيم
وقد رواها كذلك أبو عوانة قال في الفتح وهي شاذة وأخرجها أحمد وأبو عوانة وابن
حبان في صحيحهم ما يترك وقد أجمعوا على أن هذا يختص بالرجل فلا يطبق به المرأة قال
أيضا أحمد ما يترك وقد أجمعوا على أن هذا يختص بالرجل فلا يطبق به المرأة قال
ابن المنذر أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ذلك وإنما شترت مع الرجل في منع الثوب
الذي منه الزعفران أو الورس وسأني الكلام على ذلك وقوله لا يلبس بالرفع على الخبر
الذي في معنى انتهى وروى بالجزم على انتهى قال عياض أجمع السالمون على أن ما ذكر
في هذا الحديث لا يلبس المحرم وقضية بالقبول على كل تحيط وبالعامة ولم يلبس على
غيره وبالحقاف على كل سائر قوله ولا يلبس به ورس ولا زعفران الورس بفتح الواو
وسكون الراء بعد هاء الهاء لأنه ثبت أصه فرطيب الرائحة يصبغ به قال ابن العربي ليس
الورس من الطيب ولكنه شبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في رائحة الشم فبوخذ
منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصده به الطيب وظاهر قوله
منه تحريم ما صبغ كاه أو بعضه وإكفنه لا بد عند الجهم ومن أن يكون للمصبوغ

وفي رواية ابن سعد في الطبقات
في غزوة الحديبية أن عثمان
وأبا قتادة ذهبا الثذان قصر أولم
يحلقتا في عام الحديبية قال الجلال
ابن الباتني فيجتمه أن يكونا
ذما الثذان قالوا (والمقصرين)
أي قل وإرحم المقصرين (بارسول
الله قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (اللهم إرحم المحلقين قالوا)
قل (و) إرحم (المقصرين)
بارسول الله (قالو) إرحم
(المقصرين) وفيه تفضيل الخلق
للرجال على المتقصير الذي هو
أخذ أطراف الشعر لقوله تعالى
محلقتين رؤوسكم ومقصرين إذ
العرب تبدأ بالأدم والأفضل
ويستحب لمن لا شعر برأسه أن
يمر المومي عليه تشبيها بالخالفين
وليس يفرض عند الحنفية بل
هو واجب وقيل مستحب واستدل
بقوله الخالفين على مشروعية
حلق جميع الرأس لأنه الذي
تقتضيه الصنعة وقال أبو جوب
حلق جميعه مائث وأحمد وأقل
ما يجزى عند الشافعية ثلاث
شعران وعند أبي حنيفة أربع

الرأس وعند أبي يوسف النصف وعند أحمد أكثرها وعند المالكية جميع شعر رأسه ويستوعبه
بالتقصير من قرب أصله وأما النساء فالمشروع في حلقهن التقصير بالاجتماع وفيه حديث لابي داود بإسناد حسن عن ابن
عباس ليس على النساء حلق إنما عليهن التقصير وللمرءى من حديث علي بن أبي طالب أن حلق المرأة رأسه فأكبر لها الخلق لأنها
عن التشبه بالرجال وفي الحديث من الفوائد أن الخلق أفضل من التقصير ووجهه أنه أبلغ في العبادة وأبين في الخضوع
والذلة وأدل على صدق النبوة والذي يقصرون على نفسه شيئا يتزين به بخلاف الخلق فإنه يترك ذلك لله تعالى

وفيه اشارة الى التجرد ومن ثم استحب الصلحاء الفاء الشعر عند التوبة وفيه مشروعية الدعاء بان فعل ما يشرع له وتكرير الدعاء لمن فعل الرجح من الامر ينال فيه ما والتبس بالسكر او على الرجحان وطلب الدعاء بان فعل الخائز وان كان مرجوحا (عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل ذلك) أي حديث ابن عمر المتقدم (الا أنه قال اغفر بدل ارحم) فيحتمل ان يكون بعض الرواة رواه بالمعنى أو قالها مجيها (قاله اثلاثا) أي قال اغفر للمخالفين ثلاث مرات وفي الرابعة (قال ولله صبرين) وفيه تفضيل الخلق على التقصير نعم ان عمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ٢١٩ ولم يسو ذرأسه من الشعر فاقصير

له أفضل نص عليه الشافعي في الاملاء وقد تعرض النووي في شرح مسلم المسئلة لكونه أطلق انه يستحب للعمية ان يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في اكل العبادة بين قالي الزركشي ويؤخذ من قول الشافعي ان مثله يأتي فيمال لو قدم الحج على العمرة وانما لم يؤمر في ذلك بحلق بعض رؤس في الحج ويحلق بعضه في العمرة لانه يكرر القزع وفي الحديث ان التقصير محج زى عن الحلق وان لبدؤأسه ولا عبرة بكون التلبيد لا يفسد له الا اعازم على الحلق غالب يمكن لو نذر الحلق وجب عليه لانه في حقه قرية بخلاف المرأة والنخس ولم يجزعه عنه النص ونحوه مما لا يسمى حلقا كالتنق والاحراق اذ الحلق استئصال الشعر بالموسى واذا استأصله بما لا يسمى حلقا هل يبقى الحلق في ذمته حتى يتعاق بالشعر المستخاف تدارك ما اتهمه أو لالان انفسك انما هو ازالة شعر اسقل عليه

رائحة فان ذهبت جازابسه خلا فالما لا قولها الا أن لا يجرد النعيلين في افظ للجباري زيادة حسنة بما يرتبط ذكر النعيلين بما قبلها ما وهى ويجزم أحدكم في ازاروردا ونعيلين فان لم يجرد النعيلين فليلبس الخفين وفيه دليل على ان واجد النعيلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازهم والمراد بالوجدان القدرة على التحصيل قولهم فليقطعها حتى يكونا أسفل من السكعين هما العظمان المائتان عند مفصل الساق والقدم وقد تقدم الخلاف في ذلك وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما اذ لم يجرد النعيلين وعن الحنفية تجب وتعتق باس لو كانت واجبة لبيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز واستدل به على ان القطع شرط لجواز لبس الخفين خلا فالله مشهور عن أجدر فانه أجاز لبسهما من غير قطع لاطلاق حديث ابن عباس الاتي وأجاب عنه الجمهور بان حمل المطلق على المقيد واجب وهو من القائلين به وقد تقدم التنبيه على هذا في باب ما يصنع من أراد الاحرام وباتى تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين رواه أحمد والبخاري والبيهقي والترمذي وصححه وفي رواية قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى النساء في الاحرام عن القفازين والنقاب وماس الورس والزعفران من الثياب رواه أحمد وأبو داود ودوزاد وتلبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب معصرا أخرأا وحلبا أوسرا ويل أوقصا) الزيادة التي ذكرها أبو داود أخرجهما أيضا الحاكم والبيهقي قولهم لا تنتقب المرأة تنقب البيهقي عن الحاكم عن أبي علي الحافظ ان قوله لا تنتقب من قول ابن عمر أدرج في الخبر وقال صاحب الامام هذا يحتاج الى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفا وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه نقبان على العينين تنظر المرأة منهما وقال في الفتح الانتقاب الخمار الذي يشد على الأنف أو تحت الخاجر قولهم ولا تلبس القفازين بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الانف رأى ما تلبس المرأة في يديها فيغطي أصابعها ولكنها عند معاناة النسي كغزل

الاحرام المتجه الثاني لكن يلزمه انوات الوصف دم فانه الله - طلاي (عن معاوية) بن أبي سفيان (رضي الله عنه قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أخذت من شعر رأسه (عشقص) بكسر الميم سهم فيه نصل عريض وقال القزاز نصل عريض يرمى الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض زائد مسلم وهو على المروة وهو يعين كونه في عمرة أو في عمر القضاة أو الجعرة ورجح النووي الثاني لكن في رواية أجدا أخذت من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر عشقص وهو محرم يدل على ان ذلك في حجة الوداع لانه

لم يبع غير ما وانه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجل حتى بلغ الهدى محله كما في الاحاديث الصحيحة وغيرها وقد بالغ
 النور في الرذ على من زعم ان ذلك في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في حجة الوداع كان فارما وثبت انه
 حلق عني وقرق أبو طلبة شعره بين الناس فلا يصح جل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله على عمرة القضاء الواقعة
 سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة
 الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حقة ما لان هذا غلط فاحش فقد تظافرت

الاحاديث في مسلم وغيره ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قيل له ما شأن الناس حلقوا من
 العمرة ولم يجل أنت من عمرتك
 فقال اني لبدت رأسي وقادت
 هدي فلا أحل حتى أنحر قال
 الخائظ متعقب القولة لا يصح حمله
 على عمرة القضاء ما لفظه قلت
 يمكن الجمع بانه كان أسلم خفية
 وكان يكتم أسلامه ولم يتمكن
 من اظهاره الا يوم الفتح وقد
 أخرج ابن عساکر في تاريخ
 دمشق في ترجمة معاوية نصريحا
 بانه أسلم بين الحديبية والقضية
 وأنه كان يخفي أسلامه خوفا من
 أبيه ولا يعارضه قول سعد
 فلما هابه في العمرة وحذا بعني
 معاوية كافر بالعرش لانه
 أخبر عا سمعهم من حاله ولم
 يطلع على أسلامه لكونه كان
 يخفيه ولا ينافيه أيضا ما رواه
 الحاكم في الاكمال ان الذي
 حلق رأس النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في عمرته التي
 اعقرها من الجعرانة أبو هند عبد
 بن بياضة لانه يمكن الجمع بان

ونحوه وهو لا بد كالتلف للرجل قوله وما من الورس الخ تقدم الكلام عليه في شرح
 الحديث الذي قبله قوله ولما لبس بعد ذلك ما أحببت الخ ظاهره جواز لبس ما عدا ما استحل
 عليه الحديث من غير فرق بين الحيط وغيره والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المصفر
 فقال بكرأخيه ومنع منه أبو حنيفة ومحمد وشبههما بالمورس والمزعفر والحديث يرد ذلك
 واختلاف العلماء أيضا في لبس النقاب فنعاه الجمهور وروا جازته الحنفية وهو رواية عند
 الشافعية والمالكية وهو مردود بنص الحديث قال في الفتح ولم يحتجوا في منعها
 من سائر وجهها وكفهم بما سوى النقاب والقازين قوله أو حمله بفتح الحاء أو كان
 اللام وبضم الخاء مع كسر اللام وتشديد النون لقمان قرئ به ما في السبع وهو ما فتحلى به
 المرأة من جليل وسوار وتترين به من ذهب أو فضة أو غير ذلك (وعن جابر قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يجد ثعابين فليلبس خفين ومن لم يجد أزارا فليلبس
 سراويل رواد أجندوسم وعن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يخطب بعرفات من لم يجد أزارا فليلبس سراويل ومن لم يجد ثعابين فليلبس خفين ممتقي
 عليه * وفي رواية عن عمرو بن دينار ان أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس انه سمع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب يقول من لم يجد أزارا فليلبس سراويل فليلبسها
 ومن لم يجد ثعابين فليلبس خفين فليلبسهما قلت ولم يقل ليقطعهما قال لا رواه أحمد وهذا
 بظاهره ناسخ لحديث ابن عمر يقطع الخفين لانه قال بعرفات في وقت الحاجة وحديث
 ابن عمر كان بالمدينة كما سبق في رواية أحمد والدارقطني قوله فليلبس خفين فليلبس
 بهما الاطلاق أحمد فجاز للمعمر لبس الخف والسراويل الذي لا يجد الثعابين والازار
 على حاله واشترط الجمهور وقطع الخف وفتح السراويل ويلزمه الفدية عندهم اذا
 لبس شيئا منهما على حاله لقوله في حديث ابن عمر المتقدم فليقطعها فليجعل الطاق على
 المقيد ويلحق النظير بالنظير قال ابن قدامة الاولى قطعها عما لا بالحديث الصحيح
 وخروجها من الخلاف قال في الفتح والاصح عند الشافعية والاكثري جواز لبس
 السراويل بغير فتق كقول أحمد واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة
 وعن أبي حنيفة منع السراويل للمعمر مطلقا ومثله عن مالك والحديثان المذكوران في

الابواب
 يكون معاوية قصير عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر فأمره ان يكمل ازالة
 الشعر بالحق لانه أفضل ولا يكره على كونه في عمرة الجعرانة الا رواية أحمد ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا كما قال ابن
 القيم معلولة أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويه عن عطاء عن ابن عباس عنه والناس يتكبرون هذا على معاوية
 قال ابن القيم وصدق قيس فحينئذ خوف بالله ان هذا كان في العشر قط وقال في الفتح انه اشادة قال وأظن بعض راويها
 حدث بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضاً قد تكرر ان الجوزي رواية أحمد هذه وقد وافق النور في ترجيح كون ذلك في عمرة

الجعرانة المذهب الطبري والمخالف ابن القيم ووقعه في الفتح بأنه جاءه خلق في الجعرانة ويحجب عنه بان الجميع ممكن كما سلف
انتهى من نيل الاوطار لا شك وكافي رحمه الله وفي هذا الحديث رواية صحابي عن صحابي ورواه كلهم مكين سوى أبي عاصم
فبصري (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأل رجل) هو برة بن عبد الرحمن المسلي الراوي (متى أرى الجار) أيام التشريق
غير يوم النحر (قال اذا راي امامك) يعني أمير الحاج (فادمه) بها اسما كنه وهي للسكت وزاد ابن عينة عن مسعر بهذا
الاسناد فقلت له أرايت ان أراي أمي أي الرمي (فأعاد عليه المسئلة ٢٢١ قال كانهين) من الحين وهو الزمان

أي نراقب الوقت (فاذا زات
اشمس رمينا) أي الجار الثالث
في أيام التشريق وكان ابن عمر
خاف على برة انه يخالف الأمير
فيحصل له منه ضرر فلما أعاد
عليه المسئلة لم يسعه الركبان
فأعادهما كانوا يفعلونه في زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ويشترط ان يبدأ بالجرة الاولى
ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع
رواه البخاري مع قوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني
مناسككم ولانه نسك متكرر
فيشترط فيه الترتيب كافي السهي
فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام
الاولى ولا بالثالثة قبل تمام
الاوليين وقال الحنفية بسقوط
الترتيب فلو بدأ بجمرة العقبة
ثم بالوسطى ثم بالتي تلي مسجد
الحيف جاز لان كل جرة قربة
بنفسها فلا يكون بعضها تابعا
للاخر انتهى واذا ترك ربي
يوم النحر ورمى أيام التشريق ولو
سهو الزمه الدم قال في السبل
واما لزوم الدم فلا دليل على ذلك
الا قول ابن عباس ان صح عنه

الباب يردان عليه ما ومن أجاز لبس السراويل على حاله قهده بان لا يكون على حاله لوقته
اكان ازارا لانه في تلك الحال يكون واجدا لا زارا كما قال المخالف وقد أجاب الحنابلة
على الحديث الذي احتج به الجوهري على وجوب القطع باجوبة منها دعوى الشيخ كما ذكر
المصنف لان حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس كان بعرفات
كما حكى ذلك الدارقطني عن أبي بكر الذبسابوري وأجاب الشافعي في الام عن هذا فقال
كلاما صادقا حافظ وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبة
عنه أو شك فيها أو قاله فلم ينفها عنه بعض روايته انتهى وسلك بعضهم طريقة
الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفع رقبته وحديث
ابن عباس لم يختلف في رفعه وردبانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الاخر بالقطع الا في رواية
ناذة وعورض بأنه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا قال المخالف ولا يرتب أحد من المحدثين ان حديث
ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء بإسناد ناد وصف بكونه أصح
الاسانيد وانفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث
ابن عباس فلم يأت مر فوعا لا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصمعي انه شيخ
مصري لا يعرف كذا قال وهو شيخ معروف موصوف بالفتنة عند الأئمة واستدل بعضهم
بقياس الخلف على السراويل في ترك القطع وردبانه مصادم للنص فهو فاسد الاعتبار
واحتج بعضهم بقول عطاء ان القطع فساد والله لا يحب الفساد وردبان الفساد انما
يكون فيما نهي عنه الشارع لا فيما أذن فيه بل أوجب وقال ابن الجوزي يحمل الامر
بالقطع على الاباحة لا على الاشتراط عملا بالحدس لا يخفى أنه ممتكف والحق انه
لا تعارض بين المطابق ومقيد لا مكان الجمع بينهما بحمل المطابق على المقيد والجمع
ما أمكن هو الواجب فلا يصح الى الترجيح ولو جاز المصير الى الترجيح لا يمكن ترجيح
المطابق بأنه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كافي الباب ورواية اثنين أرجح من رواية
واحد (وعن عائشة قالت كان لركبان يمر ونبنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لم محرمات فاذا حاذوا بنا سدات احدا نابلها بهامن رأسها على وجهها فاذا

وقد عرفت ان قول الصحابي ليس بحجة على أحد من العباد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وآخرجه أبو داود (عن عبد
الله بن مسعود رضي الله عنه انه رمى) جرة العقبة (من بطن الوادي) فتكون مكة على يساره وعرفة عن يمينه ويكون مستقبل
الجرة ولفظ الترمذي لما أتى عبد الله بجرة العقبة استعطف الوادي (فقبل له) القائل عبد الرحمن بن يزيد النخعي (ان ناسا
يرمون) أي جرة العقبة يوم النحر (من فوقها فقال والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه)
وآله وسلم (نص سورة البقرة لمناسبتهم الحال لان معظم الناس لم يذكروا فيها خصوصا ما يتعلق بوقت الرمي وهو قول الله

فعلى واذا كروا الله في ايام معه ذوات وذوات باب التلج فمكانه قال من هذا رمي من انزلت عليه امور المناسك واخذ عنه احكامها وهو اولي واحق بالاتباع من روى الجرة من فوقها ورواه هذا الحديث كلهم **ك**وفيون الاشخ البخاري فبصري وسفيان، مكي وفيه رواية الرجل عن خاله وفيه ثلاثة من التابعين واخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في الصحيح (وعنه) اي عن ابن مسعود (رضي الله عنه انه انتهى الى الجرة الكبرى) وهي جرة العتبة (جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه) الحصىات فلا يجزى بست وهذا قول الجوهري وخلافا لعطاء ٢٢٢ واستقبل الجرة (وروى) الجرة (بفتح) من

جاوزونا كشيئنا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سالم ان عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفة بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فتروا ذلك رواه أبو داود. الحديث الاول أخرجه ابن خزيمة وقال في القلب من يزيد بن أبي زياد وليكن ورد من وجهه آخر ثم أخرجه من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر وهي جدته اخوه وصححه الحاكم قال المنذري قد اخبرنا جماعة العمل بظاهر هذا الحديث وذكر الخطابي ان الشافعي علق القول فيه يعني على صحته ويزيد بن أبي زياد المذكور قد أخرجه له مسلم في الخلاصة عن الذهبي انه صدوق وقد عمل الحديث أيضا بانه من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين أنه لم يسمع منها وقال أبو حاتم الرازي مجاهد عن عائشة مرسل وقد احتج البخاري ومسلم في صحيحهم بابا حديث من رواية مجاهد عن عائشة والحديث الثاني في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور وقد قدمنا ذكره في أول هذا الشرح ولكنه لم يعنعن قوله فاذا حاذوا بنافي نسخ المصنف هكذا فاذا حاذوا بنا ونظأبي داود فاذا اجازوا بنا الراي مكال الذال وفي التخصيص وغيره فاذا حاذونا قوله جلها أي ملحمة ثم قوله من رأسها تسلك به أجد فقال انما له أن تسدل على وجهه من فوق رأسها واستدل بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة اذا احتاجت الى ستر وجهها المرور الرجال قرية امهم فانهم تسدل النوب من فوق رأسها على وجهها لان المرأة تحتاج الى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستر مطلقا كالعورة يمكن اذا سدت يكون الثوب متجافا عن وجهها بحيث لا يضيئ البشرة هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم وظاهر الحديث خلافه لان الثوب السدل لا يكاد يسلم من اصابة البشرة فلو كان التجافي شرطا لبينه صلى الله عليه وآله وسلم قوله كان يقطع الخفين للمرأة لعدم حديث ابن عمر المتقدم فان ظاهرة شمول الرجل والمرأة لولا هذا الحديث والاجماع المتقدم قوله فتروا ذلك يعني رجوع عن فتواه وفيه دليل على انه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين بغير قطع

• (باب ما يضمن من أحرم في قبض) •

عن
الائمة الاربعة وعامه اصحاب احمد لكن روى عنه انه استون فيرى كل حرة بستة وعنه ايضا
خمسون فيرى كل حرة بستة واذا ترك روى يوم او يومين عمدا او سهوا تدارك في باقي الايام في تدارك الاول في الثاني والثالث
والثاني والاو اثنين في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول قضاء الجواز له الوقت المضروب له وعلى الاداء يكون الوقت المضروب
وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجلة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم روى التدارك على الزوال ويجب
الترتيب بينه وبين روى يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لان القضاء

في الاجزاء بالنس وجهاه
بالبست وبه قال احمد لحديث
النسائي عن سعد بن مالك قال
رجعه في الحجة مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وبعضنا
يقول رميت بست سبع وبعضنا
يقول رميت بست فلم يعب
بعضهم على بعض وحديث ابى
داود والنسائي ايضا عن ابى
محمز قال سألت ابن عباس عن
شي من امر الجهاد قال لا ادري
رماها رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بست اوس- جمع
واجيب بان حديث سعد ليس
بمسند وحديث ابن عباس
ورد على الشك وشك الشاك
لا يقدح في جزم الجازم وحصى
الرمي جميعه سبعون حصاة لرى
يوم الخميس سبع ولكل يوم من
ايام التشريق احدى وعشرون
لكل حرة سبع فان نفر في اليوم
الثاني قبل الغروب سقط روى
اليوم الثالث وهو احدى
وعشرون حصاة ولادم عليه
ولا اثم فيطردها وما يفعله الناس
من دفنها الاصل له وهذا مذهب

لا يتأقوت وقيل لا يجوز لان الرمي عبادة النار كانه يوم ذكره كله الرافي في الشرح وتبعه في الروضة والمجموع كذا
 في القسطلاني قال في السيل اقول لم يرد ما يدل على هذه الكاية وما حديث عاصم بن عدي عند احمد واهل السنن ومالك
 والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصر لرعاء الابل في البيتوتة عن
 مني يرمون يوم النحر يرمون الغدومين بعد ان يغدليومين ثم يرمون يوم النة رفوهو على فرض ان بعض هذه الرمي وقع قضاء
 تحتها باهل الاعذار نعم حديث فسد من الله احق ان يقضى يدل ٢٢٣ بعدمومه على وجوب القضاء لكل

عبادة ورد بهما الشرع الاما خصه
 دليل انتمى (وقال) ابن مسعود
 (هكذا رمى الذي انزلت عليه
 سورة البقرة صلى الله عليه وآله
 وسلم) وهذا انما يندب في رمي يوم
 النحر امارى ايام التشريق بخن
 فوقها وقد امتازت جرة العقبة
 عن الجرتين الاخرين باربعة
 اشياء اختصها به يوم النحر وان
 لا يوقف عندها وترى ضحى
 ومن اسفلها استجابا وقد
 اتفقوا على انه من حيث رماها
 جازوا اسما قبلها او جعلها
 عن يمينه او يساره او من فوقها
 او من اسفلها او وسطها
 والاختلاف في الانضال وفي
 الحديث جواز ان يقال سورة
 البقرة وسورة آل عمران ونحوهما
 وهو قول كافة العلماء الا ما حكى
 عن بعض التابعين من كراهة
 ذلك وانه ينبغي ان يقال السورة
 التي يذكر فيها كذا (عن ابن
 عمر رضى الله عنهم الله كان يرمى
 الجسرة الدنيا) اى القرية الى
 جهة مسجد الخيف (بسبع
 حصيات يكبر على اثر كل حصاة)

(عن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم جاءه رجل متضمخ بطيب فقال
 يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعد ما تضحخ بطيب فظفر اليه ساعة فجاءه
 الوحى ثم سرى عنه فقال أين الذى سألنى عن العمرة آتفا فالتمس الرجل فجنى به فقال
 أما الطيب الذى بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في العمرة كل ما
 نصنع في حجتك متفق عليه وفي رواية ياهم وهو متضمخ بالخلوق وفي رواية لابي داود فقال
 له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخلع جبتك فخلها من رأسه) قوله جاءه رجل ذكر
 ابن فتحون من نفسه يراطرطوشى ان اسمه عطاء بن منية فيكون أخا يعلى بن منية لانه
 يقال ليعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التميمية وهى أمه وقيل جدته وقال
 ابن الملقن يجوز ان يكون هذا الرجل عرو بن سواد وذكر الطحاوى ان الرجل هو
 يعلى بن أمية الراوى قوله ثم سرى عنه بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف
 عنه قوله الذى بك هو أعظم من أن يكون بثوبه أو يبدنه ولكن ظاهر قوله وأما الجبة
 الخ انه أراد الطيب الذى كان في البدن قوله ثم اصنع في العمرة كل ما نصنع في حجتك فيه
 دليل على انهم كانوا يعرفون اعمال الحج قال ابن الصربى كانوا فى الجاهلية
 يذبحون الثياب ويحسبون الطيب فى الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون فى ذلك فى
 العمرة فالجهره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان مجراهما واحد وقال ابن المنير قوله
 واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيتوخذ منه فائدة حسنة وهى ان
 الترك فعل واما قول ابن بطل أراد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمره ففقيه
 نظر لان التترك مشترك بخلاف الاعمال فان فى الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف
 وما بعده قال النووي كما قال ابن بطل وزاد ويستغنى عن الاعمال ما يختص به الحج وقال
 النابجى المأمور به غير نزاع الثوب وغسل الخلق لانه صرح لهم بما فلم يبق الا القدية
 كذا قال ولا وجه له هذا الحصر لانه قد ثبت عند مسلم والنسائى فى هذا الحديث بلغة
 ما كنت صانعا فى حجتك فقال انزع عنى هذه الثياب واغسل عنى هذا الخلق فقال
 ما كنت صانعا فى حجتك فاصنع فى عرتك قال الامام على ايس فى حديث الباب ان

من السبع واثر يكسر الهمزة وسكون اثناء أى عقب كل حصاة واستدل به على اشتراط رمى الجرات واحدة واحدة وقد قال
 صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وخالف فى ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالوا لورى السبع دفعة واحدة اجزأه
 (ثم تقدم) عنها (حتى يسهل) ينزل الى السهل من بطن الوادى بحيث لا يصيبه المطاير من الحصى الذى يرمى به (فيقوم مستقبل
 القبلة) مستدبر الجرة (فيقوم طويلا ويذعو) قال الحافظ وقد وقع تفسير طول القيام فيما رواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح
 عن عطاء كان ابن عمر يقوم عند الجرتين مقدرا ما يقرأ سورة البقرة انتهى وقال القسطلاني بقدر سورة البقرة رواه البيهقي

مع حضور قلبه وخشوع جوارحه (ويرفع يديه) في الدعاء (ثم يري) الجمرة (الوسطى ثم يأخذ) عنها (ذات الشمال) أي يمشي
إلى جهة شماله (فيسلم) أي ينزل إلى السهل من بطن الوادي كما فعل في الأولى (ويقوم مستقبل القبلة) في مكان لا يصيبه
الري (فيقوم) قياما (طويلا) كما وقف في الأولى (ويدعو ويرفع يديه) في دعائه (ويقوم) قياما (طويلا ثم يري جرة ذات العقبة
من بطن الوادي ولا يقف عندها) للدعاء (ثم ينصرف) عقب ربه (ويقول) ابن عمر (هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يفعل) أي جميع ما ذكر ٢٢٤ (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمرنا نحن) أي أمر رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس
أمر وجوب أو نهي إذا أرادوا
سفرا (أن يكون آخر عهدهم)
طواف الوداع (بالبيت) وسلم
عنه كان الناس ينصرفون في
كل وجه فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يفرون
أحدكم حتى يكون آخر عهد
بالبيت أي الطواف به كما رواه
أبو داود (إلا أنه خفف عن
الحائض) فلم يجز عليهم أو استعفى
الوجوب على غيرها من الأمور
المؤكد والتعريف في حق الحائض
بالتعريف والتعريف لا يكون
الامن أمر مؤكده قال في فتح
القدیر لا يقال أمر نهي بقرينة
المعنى وهو أن المقصود الوداع
لأننا نقول ليس هذا بصلح صارفا
عن الوجوب بل هو أن يطلب
حقا لما في عدمه من شائبة
عدم التأسف على الفراق وعدم
المبالغة على أن معنى الوداع
يس مذكورا في النصوص بل
أن يجعل آخر عهدهم بالطواف
فيجوز أن يكون معلوما بغيره
لم تقف عليه ولو سلم فاعلمنا أنه

المخلوق كان على الثوب وانما فيه أن الرجل كان متضمنا وقوله غسل الطيب الذي بك
يوضح أن الطيب لم يكن على ثوبه وانما كان على يده ولو كان على الجبة لكان في نزعه
كفاية من جهة الاحرام واستدل بحديث الباب على منع استدامة الطيب بعد
الاحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبदन وهو قول مالك وشيخنا الحسن وأجاب
الجهور عنه بأن قصة يعلى كانت بالجمرة وهى في سنة عثمان بالإخلاف وقد ثبت عن
عائشة أنها طابت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدها عند إحرامه ما وكان ذلك
في حجة الوداع وهى سنة عشر بالإخلاف وانما يؤخذ بالأمر الآخر فالآخر وبأن
المامور به في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب فاعمل على الأمر فيه ما خلطه
من الزعفران وقد ثبت النهي عن ترعرع الرجل مطلقا محرما وغير محرر وقد أجاب المصنف
بهذا كما سيأتي وقد تقدم الكلام على ما يجوز من الطيب للمحرم وما لا يجوز في باب
ما يصنع من أراد الاحرام وقد استدل بهذا الحديث على أن المحرم ينزع ما عليه من
الخيط من قبض أو غيره ولا يذمه عند الجمرة وغيره ولا شقه وقال النخعي والشعبي
لا ينزعه من قبل رأسه لما لا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنه ما وعن علي بن خنوة
وكذا عن الحسن وأبي قلابة ورواية أبي داود المذكورة في الباب ترد عليهم واستدل
بالحديث أيضا على أن من أصاب طيبا في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبإدراكه أزاله
فلا كفارة عليه وإلهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وظاهره أن اللبس جهلا لا لوجوب
التعدي وقد اختلف من منع من استدامة الطيب وانما وجهه أنه أمر بغسله لذكره
الترعرع للرجل لا لكونه محرما مطيبا انتهى وقال مالك إن طال ذلك عليه لم يزد
وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا

• (باب تظلل المحرم من الحر أو غيره والنهي عن تغطية الرأس) •

(عن أم الحصين قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع فرايت
اسامة وبلا لا وأحدهما أخذ بنظامة ناقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاخر رافع
نوبة بستره من الحر حتى رى جرة العقبة وفي رواية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حجة الوداع فرايته حين رى جرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال واسامة

دلالة القرينة إذا لم يقيم منها ما يقتضي خلاف مقتضاها وهما كذلك فإن انظر الترخيص فيفسد أحدهما
أنه حتم في حق من لم يرخص له لأن معنى عدم الترخيص في الشيء هو تحريم طلبه إذا الترخيص فيه هو إطلاق تركه لعدم
عدم إطلاق تركه وقد اختلف في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم له ونهيته عن تركه فله الذي هو بيان للجعل
الواجب ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب ولا وادع على مرئيا الإقامة وإن أراد السفر بعده قاله الإمام ولا على مرئيا السفر قبل
قراغ الأعمال ولا على المقيم مكة الخارج للتنعيم ونحوه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر عبد الرحمن أخا عائشة بأن يعمرها من

التعميم ولم يأمروا بدواع فلو تفرق من منى ولم يطفأ للوداع جبريدم لتركه نسكا واجبا ولو أراد الرجوع الى بلده من منى لزمه طواف الوداع وان كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى كما صرح به في المجموع فان عاد بعد خروجه من مكة الى منى بالوداع قبل مسافة القصر وطاف للوداع سقط عنه الدم لانه في حركتهم المقيم لان عاد بعد ما فلا بسقط لاسقاطه بالبقرة الطويل ولا يلزم الطواف حائضا ظهرت خارج مكة ولو في الحرم ذكره كاه القسطلاني واستدل به الحديث على أن الطهارة شرط لصحة الطواف وأخرجه مسلم والنسائي في الحج (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء) بعد أن رمى الجمار وتفرق من منى ٢٢٥ (ثم رقد رقة بالحصب) اسم مكان متسع بين مكة ومنى وهو أقرب الى منى

ويقال له الابطح والبطحاء وخيف بني كنانة وحده ما بين الجبلين الى المقبرة (ثم ركب الى البيت فطاف به) طواف الوداع وقوله الظهر لا ينافي أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرم الا بعد الزوال لانه رعى فنفرتل الحصب فصلى به الظهر (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال رخص للمائض أن تنفرا اذا أفاضت طافت الا فاضة قبل أن تجبض (قال) طاوس (وسمعت ابن عمر يقول انما لا تنفر) أي حتى تظهر وتطوف للوداع (ثم سمعته يقول بعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص انهن) أي للمائض في ترك طواف الوداع بعد أن طفن طواف الا فاضة قال في القتح وهذا من مراسيل الصحابة لان ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين ذلك ما رواه النسائي والطحاوي عن طاوس أنه سمع ابن عمر يشتمل عن النساء اذا حضن قبل النفرة وقد افضن يوم النحر فقال ان عائشة كانت

أحدهما بقوده راحلته والاخر رافع توبه على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم يظله من الشمس رواهما أحمد ومسلم وعن ابن عباس ان رجلا أوقصته راحلته وهو محرم فقات فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغدوا بهما وسدروا كفوه في توبه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه (قوله يستتره من الحر وكذا قوله بظله من الشمس فيه جواز تظليل الحرم على رأسه بثوب وغيره من محمل وغيره) الى ذلك ذهب الجمهور وقال مالك وأحمد لا يجوز والحديث يرد عليه ما وأجاب عنه بعض أصحاب مالك بان هذا المقدار لا يكاد يدوم فهو كما أجاز مالك للمعمر أن يستظل بيده فان فعل لزمته الفدية عند مالك وأحمد ووجهوا على انه لو قد تحت خيمة أو سقف جاز وقد احتج مالك وأحمد على منع التظليل بما رواه البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر انه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال اضح ان أحرمت له وبما أخرجه البيهقي أيضا باسناد ضعيف عن جابر سمع نوحا من محرم يضحي للشمس حتى تغرب الا غربت بدونه حتى يعود كما ولدته امه وقوله اضح بالضاد المعجمة وكذا يضحي والمراد بزر للضحى قال الله تعالى وأنت لا تعلم فيهم نالوا تضحي وبجواب قول ابن عمر لا حجة فيه وبان حديث جابر مع كونه ضعيفا لا يدل على المطلوب وهو المنع من التظلل ووجوب الكشف لان غاية ما فيه انه أفضل على انه يعمد منه صلى الله عليه وآله وسلم ان يعمل المفضل ويدع الأفضل في مقام التبايع قوله اغدوا بهما وسدروا قد تقدم الكلام على هذا في كتاب الجلاء ورواه المصنف ههنا للاستدلال به على انه لا يجوز للمحرم تغطية رأسه ووجهه لان التعامل بقوله فانه يبعث مليا يدل على أن الله الاحرام قال النووي اما تخمير الرأس في حق الحرم المي فجمع على تخميره وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة هو كراسته وقال الشافعي والجمهور لا احرام في وجهه وله تغطية وانما يجب كشف الوجه في حق المرأة والحديث حجة عليهم وهذا الكلام في الحرم الميت لا يجوز تغطية رأسه عنده الشافعي وأحمد واسحق وموافقهم وكذلك لا يجوز أن يلبس الخيط الظاهر قوله فانه يبعث مليا وخالف في ذلك مالك والاوزاعي وأبو حنيفة فقالوا لا يجوز تغطية رأسه والباقون الخيط والحديث يرد

٢٩ نيل ح تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص انهن قبل موته عام وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بهما قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامصار ليس على المائض التي قد أفاضت طواف الوداع وروينا عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر انهم امرؤها بالمقام فكانهم أوجبوه عليها كما يجب عليهم الطواف الا فاضة وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد عن ذلك وبقي عن الفقهاء موت حديث عائشة واستدل به الطحاوي وبحديث أم سلمة على نسخ حديث الطرث في حق المائض الذي رواه أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي والناظر لابي داود من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الطرث بن

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * (أبواب العمرة) * بضم العين مع ضم الميم واسكانها أو بفتح العين واسكان الميم وهي في اللغة الزيارة وقبل القصد الى مكان عامر وقبل مشتق من عمارة المسجد الحرام وفي النمرع قصد السكينة للسك بشرط مخصوصة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة) قال ابن القيم في معنى مع كقوله تعالى الى أموالكم (كفارة لما بينهم) من الذنوب والظواهر أن العمرة الاولى هي المكثرة لانها هي التي وقع الخبر عنها أنها تكفر ولكن الظاهر من جهة المعنى ان العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها الى العمرة السابقة فان التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن ٢٢٧ اجتناب الكبار مكفرة فاذا تكفرت العمرة

وأجيب بأن تكفير العمرة مقيد بمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد فمقتضاها من هذه الجدية وأشعار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه (والحج المبرور) الذي لا يتخاطه ثم أو المتقبل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رنة ولا فسوق (ليس له جزاء الا الجنة) فلا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه قال في الفتح امامنا نسبة الحديث لاحمد شق التبرجة وهو وجوب العمرة فشكل بخلاف الشق الآخر وهو فضائها فانه واضح وكأن المصنف والله أعلم اشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود بن نوعا تابعوا بين الحج والعمرة فانهما يتقيان الفقر كما يتنى الكبير خبث الحديد والذهب والفضة وليس للعبة المبرورة ثواب الا الجنة فان ظاهرها التسوية بين اصل الحج

ونحوهما فلا يكون مخالفا للجماعة انتهى والحق ما ذهب اليه الجمهور لان فيه الجمع بين الاحاديث وهو كذا يخص بجدي الباب عزم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العبد وادخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم غير حاجة الالهاجة فانه قد دخل به صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة كما في دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله صلى الله عليه وآله وسلم للعمرة كما في حديثي الباب الا ان ابن أحمد هاهنا من رواية ابن عمر

* (باب منع الحرم من ابتداء الطيب دون استدامته) *

(في حديث ابن عمر ولا ثوب مسه ورس ولا زعفران وقال في الحرم الذي مات لا تحنطوه وعن عائشة قالت كائن أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ايام وهو محرم متفق عليه * * * * * والنسائي وأبي داود كائن أنظر الى ويص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم * * * * * وعن عائشة قالت كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فنهضت جباها بالاك الطيب عند الاحرام فاذا عرفت أحدنا سال على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينهاه وله أبو داود * * * * * وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادخن يريته غير ممتت وهو محرم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث فرقد السجني عن سعيد بن جبير وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقه وقد روى عنه القاسم حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه المحرم من اللباس وقوله لا تحنطوه تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب الجنائز وحديث عائشة ثانيا سكت عنه أبو داود والمذري واسناده رواه ثقات الاحسين بن الجنيد شيخ أبي داود وقد قال النسائي لا بأس به وقال ابن حبان في الثقات مسندهم الامر فيما يروى وحديث ابن عمر في اسناده انما قال الذي أشار اليه الترمذي ومن عدا فرقه انهم ثقات قوله كائن أنظر الى ويص الطيب قد تقدم الكلام على هذا تفسيره وحكا في باب ما يصنع من أراد الاحرام وجزئنا هنالك بان الحق انه يحرم على المحرم ابتداء الطيب لاستمراره قوله فنهضت بفتح الضاد

والعمرة فوافق قول ابن عباس انها اقرب اليها في كتاب الله يريد قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وأما اذا تصف بكنوبه مبرورا فذلك قدر زائد ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعا قيل يا رسول الله ما بال طيب قال اطعام الطعام واقشاء السلام ففي هذا تفسير المراد بالحج المبرور ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهمة في حديث أبي هريرة وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاكثار من الاعمال بخلاف القول من قال يكره ان يعمر في السنة اكثر من مرة كما في النكبة وان قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بانهم صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا سنة الى سنة وأفعاله على

الرجوب أو الذئب ونعقب بان المسدوب لم ينحصر في أفعاله فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد
 نذب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تشديد وانفذوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبا بأعمال الحج
 الأمانة بل عن أبي حنيفة أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ونسئل الأثرم عن أجدا إذا اعتمر فلا بد أن يحلق رأسه
 أو يتصر فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام فيمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة هذا يدل على كراهة الاعتقاد في دون
 عشرة أيام وفي الحديث أيضا الإشارة إلى جواز الاعتقاد قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه من عند الترمذي
 وهذا الحديث رواه مسلم والترمذي ٢٢٨ أيضا ويزعم البخاري بوجوب العمرة وهو متابع في ذلك لأحمد ومرو

عن الشافعي وأحمد وغيرهما عن
 أهل الأثر والشافعية عن المالكية
 أن العمرة تطوع وهو قول
 الحنفية واستدلوا بما رواه الترمذي
 من طريق الخياط بن اوطاة عن
 محمد بن المنكدر عن جابر أن
 أعرابي أتى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال يا رسول الله أخبرني
 عن العمرة أو أجبته هي فقال
 لا وإن تعمر خير لك وقال الترمذي
 حسن صحيح لكن قال في شرح
 المهذب انفق الحافظ على أنه
 حديث ضعيف ولا يغتر بقول
 الترمذي فيه حسن صحيح وقال
 ابن الهمام في فتح القدير أنه لا يزل
 عن كونه حسنا والحسن بحجة
 اتساقها وإن قال الدارقطني
 الخياط بن اوطاة يعني الراوي فيه
 لا ينجح به فقد اتفقت الروايات
 عن الترمذي على تحسين حديثه
 هذا وقد رواه ابن جرير عن محمد
 ابن المنكدر عن جابر وأخرجه
 الطبراني في الصغير والدارقطني
 بطريق آخر عن جابر فيه يحيى
 ابن أيوب وضعفه وقد روى ابن
 لهيعة عن عطاء عن جابر الحج
 والعمرة فربما أن أخرجه ابن

المجته وتشددا الميم المكسورة أي نلطف قوله بالسك بضم السين المهملة وتشديد
 الكاف وهو نوع من الطيب معروف قوله فإذا عرفت **بسم الله** قوله ولا يمتأنا
 كونه صلى الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لأنه لا يسكت على باطل قوله غير مقت
 قال في القماموس زيت مقت طبع فيه الرابحين أو خلط بأدهان طيبة وفيه دليل على
 جواز الأدهان بالزيت الذي لم يخلط بشيء من الطيب وقد قال ابن المنذر إنه أجمع العلماء
 على أنه يجوز للعمرة أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيء يخرج وإن يستعمل ذلك
 في جميع بدنه سوى رأسه وطيته قال وأجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه
 وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدم مثل هذا النقل عن ابن المنذر والكلام
 على هذا الباب قد مر فلا نعيد

• (باب النهي عن أخذ الشعر إلا بعد رؤيته) •

(عن كعب بن عجرة قال كان بي أذى من رأسي لحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى التجدد
 قلت لا فترت الآية ففدته من صيام أو صدقة أو نسك قال هو صوم ثلاثة أيام أو أطعم
 ستة مساكين نصف صاع نصف صاع أو ما ملكت مسكين من ثمنك عليه وفي رواية أخرى على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الجديفة فقال كأن هو أم رأسك أو ذك نفقت
 أجل قال فاحلقه واذبح شاة أو صم ثلاثة أيام أو نصف دينار ثلاثة أصع من قرين ستة
 مساكين رواه أحمد ومسلم وأبو داود • ولابن داود في رواية قد دعا رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال لي اسلم رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين فقام من زبيب
 أو انسك شاة فخافت رأسي ثم نسكت) قوله ما كنت أرى أن الجهد بضم الهمزة أي
 اظن والجهد بالفتح الشقة قال النووي والضم لغته في المشقة أيضا وكذا أحكامه القاضي
 عياض عن ابن دريد وقال صاحب المغني بالضم الطاقة وبالفتح الكفاية فيعين الفتح
 هنا قوله قد بلغ منك ما أرى بفتح الهمزة من الرؤية قوله نصف صاع في رواية عن شعبة
 نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زبيب وفي رواية أيضا عن شعبة

عدي أيضا ونحوه عند الحاكم والدارقطني عن زيد بن ثابت أن كان قال الحاكم الصحيح عن
 زيد بن قوله انتهى وفيه إسهال بن مسلم ضعفه ولا يثبت عن جابر في هذا الباب شيء بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد
 حسن ليس مسلم إلا عليه حمرة موقوف على جابر واستدل الأولون بقول الضبي بن معمر رأت الحج والعمرة مكنوزتين على
 فاهلتهن ما قبل له حديث سنة نيك أخرجه أبو داود وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر بن الخطاب عن جابر عن
 والاسلام فوقع فيه وأن شجيعا وعمر واسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسبق أن نقله قال الدارقطني واسناده صحيح وأما حديث أخرى

وبقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي أتموها وأذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن
 وجبت على غيرهم ومذهب الجماعة الوجوب كالحج قال الزركشي منهم وبه جزم جمهور الأصحاب وعنه أنهم أسنة وعن عائشة
 عند ابن ماجه والبيهقي وغيرهما ما أسانيد صحيحة قالت قالت يارسول الله هل على النساء جوارح قال نعم جهاد لقتال نفسه الحج
 والعمرة وروى الترمذي وصححه أن أبا زر بن اقمط بن عامر الثقفي أني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يارسول الله
 ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال حج عن أبيه واعتمر وروى عبد الباقي بن قانع عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع وهو أيضا ٢٢٩ حجة للقائل بسنة أو أخرجه ابن أبي

شعبة عن عبد الله بن مسعود والحج
 فريضة والعمرة تطوع قال ابن
 الهمام وكفى بعبد الله قدوة وتعدد
 طرق حديث الترمذي الذي
 اتفق الروايات على تحسنه
 يرفعه إلى درجة الصحيح كما أن
 تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى
 الحسن فقام ركن المعارضة
 والافتراض لا يثبت مع المعارضة
 لأن المعارضة تنهه عن اثبات
 مقتضاه ولا يخفى أن المراد من
 قول الشافعي القرض الظني هو
 الوجوب عندنا وقد قضى
 ما ذكرناه أن لا يثبت مقتضى
 ما رووه أيضا لا اشتراك في موجب
 المعارضة لحاصل التقرير حينئذ
 تغاير مقتضيات الوجوب
 والنقل فلا يثبت ويقتضي مجرد فعله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه
 والتابعين وذلك يوجب السنة
 فقلنا بها انتهى قال الامام
 الشوكاني في السيل ولم يرد دليل
 صحيح يدل على وجوب العمرة
 المفردة وما ورد مما فيه دلالة على
 الوجوب فلم يثبت من وجه صحيح
 تقوم به الحجة وأما قوله تعالى وأتموا
 الحج والعمرة لله فليس هدي

انصف صاع حنطة قال ابن حزم لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لانهم اقصة واحدة
 في مقام واحد في حق رجل واحد قال في الفتح المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث
 انصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه قرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة وأما
 الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسانيدهما محمد بن اسحق
 وهو حجة في المغازي لافي الأحكام اذا خالف والمحفوظ رواية الترمذي وقد وقع الجزم بماعند
 مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كما وقع في الساب حيث قال وأصدق ثلاثة أصح من قمر
 بين ستة مساكين ولم يختلف على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن
 كعب وأحمد بن طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصماني ومن طريق شعبة وداود عن
 الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول
 من قال لا فرق في ذلك بين القوم والحنطة وإن الواجب ثلاثة أصح لكل مسكين نصف
 صاع قوله هوام رأسك الهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الاحناس والمراد
 بها ما يلازم جسد الانسان غالباً اذا طال عهده بالنظيف وقد وقع في كثير من الروايات
 انهم القمل قوله فرقا الفرق ثلاثة أصح كما وقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن
 ابن عبيدة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصح وفيه اشعار بان تفسير الفرق مدرج
 لكنه مقتضى الروايات الاخر كما في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصماني عند أحمد بالنظر
 لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا أو اطعم ستة مساكين
 مدين قوله أو انسلك شاة لا خلاف بين العلماء ان النسل المذكور في الآية هو شاة لكنه
 يعكس عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب انه اصابه أذى فخلق رأسه فأمره النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أن يهدي بقرة وفي رواية للطبراني فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يهدي فافدى ببقرة وكذا المعبد بن حميد وسعيد بن منصور قال الحافظ وقد عارض
 هذه الروايات ما هو أصح منها من ان الذي أمر به كعب وفعله في النسل انما هو ناء وروى
 سعيد بن منصور وسعيد بن حميد عن أبي هريرة ان كعباً ذبح شاة لأذى كان اصابه وهذا
 أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار قال اخذ
 كعب برفع الكدارات ولم يخاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أمر به من ذبح
 الشاة بل وافق وزاد تعقبه الحافظ بان الحديث الدال على الزيادة لم يثبت

العمرة المفردة بل في العمرة التي مع الحج وقد لزم بالدخول فيها والتزاع في وجوب العمرة المفردة من الاصل وبوجه عدم
 الوجوب ما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العمرة واجبة هي قال لا وفي
 اسانيدهم الحج بن ارقاط وفيه ضعف ويؤيد عدم الوجوب قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولبيد كرا العمرة وفي الاحاديث
 الصحيحة التي فيها بيان أركان الاسلام الاقتصار على الحج ولبيد كرا العمرة انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما أنه مثل عن
 العمرة) السائل عكرمة بن خالد الخزومي (قبل الحج فقال) ابن عمر (لا بأس) زاد أحمد وابن خزيمة لا بأس على أحمد

يمكن الجمع بأربعة عشرة الجعرة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى حنين في شوال وأحرم به في ذي القعدة فسكان حجاز بالقرب
هذا أن صح وحفظ والأقوال علمه الثابت والله أعلم ورواه هذا الحديث كاهم كوفيون الإعطاء ومجاهد فسكان وفيه
التحديث والعفة والسؤال والسمع والقول (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهم ما أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أمره أن يردف) أي يردف (عائشة) اخته أي يركبها أو راحه على ناقته (وبعمرها) من الأهمار (من التعميم) إغما عين التعميم
لأنه أقرب إلى الحل من غيره وهو موضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة أقرب أطراف الحل إلى البيت سوى به لأنه على عينه
جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادي ٢٣٢ اسمه نعيمان قاله في القاموس وقال الحب الطبري فيما قرأته في تحصيل المرام

ويجوز أحلالا وما تب بسرف وقد فداه في الظلة التي يخيم فيها رواه أحمد والترمذي ورواه
مسلم وابن ماجه وألفظه ما تزوجه أو هو حلال قال وكانت خاتمي وخلة ابن عباس وأبو داود
وألفظه قالت تزوجني ونحن أحلالا بسرف وعن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا ويخيم أحلالا وكنت الرسول بينهما رواه أحمد والترمذي
ورواية صاحب القصة والسفير في الأولى لأنه أخبروا عرف بها وروى أبو داود أن سعيد
ابن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم) حديث ابن عمر في أسناده
أبو ب بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي حديث حسن
ولأنهم أخذوا أسناده غير صحيح يزيد عن مطر الورافي عن ربيعة قال وروى مالك بن أنس
عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو حلال
رواه مالك هر سلا وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندري وفي
أسناده رجل مجهول أقوله لا ينكح المحرم ولا ينكح الأول بفتح الباء وكسر الكاف أي
لا يتزوج نفسه والشاني بضم الهمزة وكسر الكاف أي لا يتزوج امرأته ولا ولاية ولا وكالة في
مدة الإحرام قال العسكري ومن فتح الكاف من الثاني فقد صحف قوله ولا ينكح أي
لا ينكح المرأة وهو طالب زواجه أو قيل لا يكون خطيبا في النكاح بين يدي العقد
والظاهر الأول قوله تزوج ميمونة وهو محرم أجيب عن هذا بأنه مخالف لرواية أكثر
الصحابة ولم يروه كذلك إلا ابن عباس كما قال عياض ولكنه معقب بأنه قد صح من رواية
عائشة وأبي هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب ثانيا بأنه تزوجه في أرض الحرم
وهو حلال فاطلق ابن عباس على من في الحرم أنه محرم وهو بعيد وأجيب ثالثا
بالمعارضة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك برواية أبي رافع وهو السفير
وهو الأخير بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المخرج أن ابن عباس روايته
مثبتة وهي أولى من الثانية ويحجبان رواية ميمونة وأبي رافع أيضا مثبتة لوقوع
عقد النكاح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حلال وأجيب رابعا بأن عائشة حديث ابن
عباس أنه حكاه فعل وهي لا تعارض صريح القول أعني النبي عن أن ينكح المحرم
أو ينكح ولكن هذا إنما صار إليه عند تعذر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن روايته

هو أمام أدنى الحل وليس بطرف
الحل ومن فسره بذلك فقد تجاوز
واطاق اسم النبي على ما قرب منه
انتهى وروى الأزرق من طريق
ابن مريج قال رأيت عطاء يصف
الموضع الذي اعقرت منه عائشة
قال فإشار إلى الموضع الذي ابتنى
فيه محمد بن علي بن شافع المسجد
الذي وراء الكعبة وهو المسجد
الطرب وهو أفضل مواقيت العمرة
بعد الجعرة عند الأربعة الأما
حديثة رحمه الله انتهى واستدل
بالحديث على تعيين الخروج إلى
أدنى الحل لمزيد العمرة فيلزمه
الخروج من الحرم ولو بقليل من
أي جانب شاء للجمع فيما بين الحل
والحرم كالجمع في الحج بين ما يوقفه
بعمرة ولا أنه صلى الله عليه وآله
وسلم أمر عائشة بالخروج إلى الحل
للاحرام بالعمرة فلم يجب الخروج
لا حرم من مكان الضيق الوقت
لأنه كان عند رحيل الحاج وأفضل
بقاع الحل للاحرام بالعمرة
الجعرة ثم التعميم ثم الحديث ولو
أحرم به من مكة وتعم أفعالها ولم
يخرج إلى الحل قبل تلبسه بفرض

منها الجزء ما أحرم به ولزمه الدم لأن الإساءة بترك الأحرام من المقامات إنما تقتضي لزوم الدم لعدم الإجزاء
فإن عاد إلى الحل قبل التلبس بفرض سقط عنه الدم ذكره القسطلاني قال في الفتح هل يتعين التعميم لمن كان بمكة أم لا وإذا
لم يتعين هل لها أفضل على الاعتقاد من غيرها من جهات الحل أولا قال صاحب الهدى يعني الحافظ ابن القيم رحمه الله لم ينقل أنه
صلى الله عليه وآله وسلم اعقر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة إلا دخلا إلى مكة ولم يعمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة
بعمرة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته صلى الله عليه وآله وسلم إلا عائشة وحدها

انتهى وبعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلفوا أيضا هل يتعين التعميم لمن اعتمر من مكة فروي ألفا كهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وقت لاهل مكة التعميم ومن طريق عطاء قال من أزداد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرهما ليخرج الى التعميم أو الى الجعرانة فليحرم منها وأفضل ذلك ان يأتي ميقانا من مواعيت الحج قال الطحاوي ذهب قوم الى أنه لا ميقان للعمرة لمن كان بمكة الا التعميم ولا ينبغي مجاوزته كالأبني في مجاوزة المواعيت التي للعمرة وخالفهم آخرون فقالوا ميقان العمرة الحل وانما ٢٢٣

أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بالاحرام من التعميم لانه كان أقرب الحل من مكة ثم روي من طريق ابن أبي ماجة عن عائشة في حديثها قالت فكانت ادنا من الحرم التعميم فاعمرت منه قال فثبت بذلك ان ميعات مكة للعمرة الحل وان التعميم وغيره في ذلك سواء انتهى قال شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه الله لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر الا لعمرة في رمضان ولا

في غيره والذين جوامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة الا عائشة ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين انتهى وقد تقدم ما قاله صاحب الهدى نقلا عن الفتح وزاد وقد قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الوحي ثلاث عشرة سنة لم يتقل انه اعتمر خارجا من مكة ولم يفعله أحد على عهد هذقط الا عائشة لانها أهدت بالعمرة فحاضت فاهرها فصرقت فوجدت في

ابن عباس أرجح من رواية غيره وذلك بان يجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم مخصصا له من عموم ذلك القول كما تقرر في الاصول اذا فرض تأخر الفعل عن القول فان فرض تقدمه ففيه الخلاف المشهور في الاصول في جواز تخصيص العام المتأخر بالخاص المتقدم كما هو المذهب الحق أو جعل العام المتأخر ناهضا كما ذهب اليه البعض اذا تقرر هذا فالحق انه يحرم أن يتزوج المحرم أو يزوج غيره كما ذهب اليه الجمهور وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشترى الجارية للوطء وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وظاهره انتهى عدم الفرق بين من يزوج غيره بالولاية الخاصة أو العامة كالسلطان والقاضي وقال بعض الشافعية والامام يحيى انه يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة وهو تخصيص لعموم النص بالاخص خصوص قوله بسرف بفتح المهملة وكسر الراء موضع معروف قوله في الظلة بضم الظاء وتشديد اللام كل ما أظلم من الشمس قوله التي بنى بها أي التي زفت اليه فيها قوله وهم ابن عباس هذا هو أحد الاجوبة التي أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس (وعن

عمر وعلي وأبي هريرة أنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا لا ينقضان لوجهها حتى يقضي حاجته ما تم عليهم ما ج قابل والهedy قال على فاذا أهلا بالحج من عام قابل فترق حتى يقضي حاجته ما وعين ابن عباس انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو عني قبل أن يقبض فاهره أن ينقض دينه والجميع ماله في الموطأ) ثم عمر وعلي وأبي هريرة هو في الموطأ كما قال المصنف وانكته ذكره بلاغا عنهم وأسندته البيهقي من حديث عطاء عن عمرو بن عروبة ارسال ورواه سعيد بن منصور وعن مجاهد بن عمرو وهو منقطع وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عنه وعن علي وهو منقطع أيضا بين الحكم وبينه وأثر ابن عباس رواه البيهقي من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه ان أبا بشر قال اقيت سعيد بن جبيرة فذكرت ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول وفي الباب عن ابن عمر عند أحمد انه سئل عن رجل وامرأة حاجزين وقع عليهما قبل الاقامة فقال ليحجبا قابلا وعن ابن عمر بن العاص عند الدارقطني والحاكم والبيهقي نحوه قول ابن عمر وروى نحوه هذا الا نأمره فوعا عند أبي داود وفي المراسيل من طريق يزيد بن نعيم ان رجلا من

٣٠ نيل ح
نفسهم ان ترجع صواحبا بحجة وعمرة مستقلين فانهم كن مقدمات ولم يحضن وترجع هي بعمرة في ضمن حجة فاهرها ان يعمرها من التعميم مطيها القلم انتهى وتدل له رواية البخاري عن جابر رضي الله عنه وفيها قالت يا رسول الله أتطلقون بعمرة أي منفردة عن حجة أي منفردة عن عمرة وانطلق بالحج أي من غير عمرة منفردة فاهرها صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر ان يخرج معها الى التعميم قال القسطلاني أي لعمرة تطيبها القلم افا عمرت منه بعد الحج في ذي الحجة أي لعمرة الحصب (وان سيرة ابن جهميم)

بضم الجيم المذبحي الكافي (إني النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم بالعقبة وهو) (أي صلى الله عليه وآله وسلم) (برميا) أي يرى
 جرة العقبة (فقال) (أي سرافة) (الكلم هذه) (الفعلة وهي فسخ الحج إلى العمرة أو القرآن أو العمرة في أشهر الحج) (خاصة يارسول
 الله) (أي هل مخصوصة بكم في هذه السنة أو لكم ولغيركم أبدا) (قال) (صلى الله عليه وآله وسلم) (مجيئاً له) (لا بل للأبد) (وفي رواية
 جعفر عنده) (سلم) (فقام مرة) (فقال يارسول الله ألعامنا هذا أم للأبد فنبشك أصابعه واحدة في الأخرى وقال دخلت العمرة
 في الحج مرتين لا بل للأبد أبداً ومعناه ٢٣٤ كما قال النووي عنه دلالة وران العمرة يجوز فاعلمها في أشهر الحج

إبطالاً لما كان عليه أهل
 الجاهلية وقيل معناه جواز فسخ
 الحج إلى العمرة قال وهو ضعيف
 وتعب بان سياق السؤال
 يقرى هذا التأويل بل الظاهر
 أن السؤال وقسح عن الفسخ
 وهو مذهب الحنابلة بل قال
 المرداوي في كتابه الانصاف في
 معرفة الرائج من الخلاف وهو
 شرح المقنع الشيخ الإسلام
 موفق الدين بن قدامة أن فسخ
 القارن والمفرد رجحهما إلى العمرة
 مستحب بشرطه نص عليه وعليه
 الأصحاب قاطبة قال وهو من
 مفردات المذهب لكن المصنف
 أي ابن قدامة هنا ذكر الفسخ
 بعد الطواف والسعي وقطعه به
 الخرقى وقدمه الزركشي وقال
 هذا ظاهر الأحاديث وعن ابن
 عقيل الطواف بنية العمرة هو
 الفسخ وبه حصل رفض الأحرار
 لا غير قال فهذا لتحقيق فسخ
 الحج وما يفسخ به وقال في
 الكافي يس لهم إذا لم يكن معهم
 هدى أن يفسخا فيهما بالحج
 وينوي عمرة مفردة وبجملتين
 أحدهما بطواف وسعي وتقصير ليصيرامعة معين وقال في الاتصا لوادعي مدع وجوب الفسخ لم
 ينعقد وقال الشيخ تقي الدين يجب على من اعتقد عدم مساعته أن يعتقه ولو ساق هدياً فهو على أحرامه لا يصح فسخه الحج إلى
 العمرة على الصحيح عندهم وحيث صح الفسخ لم يدم على الصحيح من مذهبهم نص عليه وعليه أكثر الأصحاب انتهى وقال بعض
 الحنابلة نحن نشهد الله أن الله أخرجنا حججاً لرأينا فرضاً فيضحه إلى عمرة فنادي من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك
 ابن في السنن عن البراء بن عازب خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال أجهلوا

(باب تحريم قتل الصيد ووضعيته بنظيره)

(قال الله تعالى إلى جفرا من نل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم الآية) وعن جابر
 قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الضبيع يصيبه الحرم كبشاً وجعل له من
 الصيد رواه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضاً بقية أهل السنن وابن حبان
 وأحمد والحاكم في المسند ذكر قال الترمذي سألت عنه البخاري فصححه وكذا صححه

عبد
 ينعقد وقال الشيخ تقي الدين يجب على من اعتقد عدم مساعته أن يعتقه ولو ساق هدياً فهو على أحرامه لا يصح فسخه الحج إلى
 العمرة على الصحيح عندهم وحيث صح الفسخ لم يدم على الصحيح من مذهبهم نص عليه وعليه أكثر الأصحاب انتهى وقال بعض
 الحنابلة نحن نشهد الله أن الله أخرجنا حججاً لرأينا فرضاً فيضحه إلى عمرة فنادي من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك
 ابن في السنن عن البراء بن عازب خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال أجهلوا

عمرة فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا الحج فكيف نجعلها عمرة قال انظر واما آخركم به فافعلوا فردوا عليه القول فغلب الحديث وقال سلمة بن شبيب لا حمد كل أمر لك عندي حسن الاخذ واحدة فقال وما هي قال تقول بفسخ الحج الى العمرة فقال باسامة كنت أرى لك عندي في ذلك أحد عشر حديثا صحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتركها القولك وقال في الفتح يحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لعدد المكيين انتهى وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجاهير العلماء من السلف والخلف هو محتص بهم تلك السنة لا يجوز زبدها لغيرها وما كان ٢٣٥

عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج وفي حديث أبي ذر عنده مسلم كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة يعني فسخ الحج الى العمرة وعند الشافعي عن الحارث ابن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة فقال لا بل لنا خاصة وهذا لا يعارضه حديث سراقبة لأن سبب الأمر بالفسخ ما كان الاتقير بالشرع العمرة في أشهر الحج ما لم يكن مانع من سوق الهدى وذلك أنه كان مسعة عظماء عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من أجرة القبور فكسر سورة ما استبحكم في نفوسهم من الجاهلية من انكاره بحملهم على فعله بأنفسهم فلم يكن حديث بلال بن الحارث ثابتاً كما قال الإمام أحمد حيث قال لا ثبت عندي ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجرة القبور في الأرض الحديث صريحاً في كون سبب

عبد الحق وقد أعل بالوقف وقال البيهقي هو حديث جديد تقوم به الحجة ورواه عن جابر عن عمر وقال لأراه الأربعة ورواه الشافعي موقوفاً وصح وقفه من هذا الوجه الدارقطني ورواه من وجه آخر وهو الخطاكم في الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي قال البيهقي روى موقوفاً عن ابن عباس والآية الكريمة أصل أصيل في وجوب الجزاء على من قتل صبيداً وهو محرم ويكون الجزاء مماثلاً لما قتل ويرجع في ذلك إلى حكم عداين كما ذهب إليه مالك وهو ظاهر الآية وقيل أنه لا يرجع إلى حكم العدلين إلا فيما لا يمثل له وأما فيما لا يمثل فيه يرجع فيه إلى ما حكم به السلف ولا يحكم فيه السلف يرجع إلى ما حكم به عدلان واختلافوا في أي شيء تعتبر المماثلة فقيل في الشكل أو الفعل وقيل في القيمة والحديث يدل على أن الضبع صبيدوان فينه كتبنا (وعن محمد بن سيرين أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فقال اني أجزيت أنا وصاحب لي نرسين نسبتني إلى فجرة نسية فاصبنا غلبا ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل بجنبه تعال حتى نتحكم أنا وانت قال فبكى عليه بعز في الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع أن يحكم في ظني حتى دعا رجلاً لحكم معه فسمع عمر قول الرجل فدعا فساله هل تقدر أسورة المائدة فقال لا فقال هل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي فقال لا فقال لو أخبرني أنك تقدر أسورة المائدة لأوجهك ضرباً ثم قال ان الله عز وجل يقول في كتابه يحكم به ذو عدل منكم هديا بالغ الكعبة وهذا عبد الرحمن بن عوف رواه مالك في الموطأ وعن جابر أن عمر قضى في الضبع بكبس وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفيرة رواه مالك في الموطأ وعن الأجلح بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضبع إذا أصابه الحرم كبس وفي الظبي شاة وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفيرة قال والحنابلة التي قد ارتعت رواه الدارقطني قال ابن معين الأجلح ثقة وقال ابن عدي صدوق وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه الاثر الاول رواه مالك في الموطأ عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين وعبد الملك بن قريش هو الأصمعي وهو ثقة والآخر الثاني لم يذكر مالك في الموطأ قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير عن عمر

الأمر بالفسخ هو قصد محو ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقير الشرع بخلافه وقال ابن المنير ترجم على أن العمرة من التمتع ثم ذكر حديث سراقبة وأيسر فيه نعرض لمقات ولكن لأصل العمرة في أشهر الحج وأجاب بأن وجهه كره في الترجمة الرد على من له يزعم أن التمتع كان خاصاً بأعقار عائشة حينئذ فقرر بحديث سراقبة أنه غير خاص وأنه عام أبداً انتهى ما في القسطلاني وقد رجح الحافظ ابن القيم رحمه الله فسخ الحج الى العمرة في كتابه الهدى وكتاب أعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه ولا شك أن الحجة معه لا مع غيره ينضح ذلك بعد النظر الصحيح في كتبه وقد جنح إلى ما رجحه الإمام ابن القيم الحافظ الشوكاني

في نيل الاوطار وبسط القول في ذلك وقوى دعائه بالدلالة الصحيحة فراجعته تجد ما بشئ ويكتفي وبالله التوفيق وحديث
الباب أخرجه البخاري في الدين وأبو داود في الحج وحديث سرة هذا طرف من حديث جابر الطويل لامن حديث عبد الرحمن
ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان على صاحب الخبر يد أن يقول وفي رواية عن جابر ان سرة هذا الزعم هذا الزعم لكن
قصرت عبارة في هذا المقام أو هو من قلم الناخ أو الطابع والله اعلم (حديث عائشة رضي الله عنها في الحج) أي في ذكر
قصة حج الوداع (نكرر كثير او قد تقدم ٢٣٦ بقامه) فلا حاجة الى العود بذكره (وعنها) أي عن عائشة

(رضي الله عنها في رواية ان
الذي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال إني في العمرة ولكم)
أي عمرتك (على قدر نفقتك
أو نصيبك) تعبك لما في اتفاق
المال في الطاعات من الفضل
وفسح النفس عن شوائبها من
المشقة وقد وعد الله الصابرين
أن يؤتيهم أجورهم بغير حساب
لمكن قال الشيخ عز الدين ابن
عبد السلام ان هذا ليس بطرد
فقد تكون بعض العبادات
أخف من بعض وهي أكثر فضلا
بالنسبة الى الزمان كقيام ليلة
القدر بالنسبة لقيام الليل من
رمضان غيرها وبالنسبة لما كان
كصلاة ركعتين بالمسجد الحرام
بالنسبة له صلاة ركعتين في غيره
وأجيب بان الذي ذكره لا يمنع
الاطراد لان الكثرة الخاصة
فيما ذكره ليست من ذاتها
وانما هي بحسب ما يرضى لها
من الامور المذكورة وأوفي
قوله أو نصيبك قال الكرماني
اما الشك واما التنويع وفي رواية
الاجماع على من طهر بقا جدين

ابن الخطاب قضى في الضبيع الخ وأخرجه أيضا الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج
البيهقي عن ابن عباس انه قضى في الارنب بعناق وروى عنه الشافعي من طريق
الفضالة انه قضى في الارنب بشاة وأخرج البيهقي عن ابن مسعود انه قضى في اليربوع
بجفرة ورواه الشافعي عنه من طريق مجاهد وروى أبو يعلى عن عمر وقال لا أراه
الارفعه انه حكم في الضبيع بشاة وفي الارنب بعناق وفي اليربوع جفرة وفي الظبي كبش
وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر انه قضى في الارنب بجفرة وروى ابراهيم الحارثي في الغريب
عن ابن عباس انه قضى في اليربوع بحمل والحمل ولد المضان الذكرو حديث جابر أخرجه
أيضا البيهقي وأبو يعلى وقال عن جابر عن حماد بن عمار وأما الدارقطني فرواه من طريق
ابراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر وصحح وقفه الدارقطني من هذا الوجه كما سلف في
أول الباب قوله فحكم عليه به نزل قد رآته معا على ذلك على وعثمان وابن عباس وابن
عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عني في إيجاب عناق في الارنب وجفرة في
اليربوع كما حكى ذلك الله هدى في البحر عنهم وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع
المذكور في الباب الا في الظبي فإنه أوجب فيه شاة ولكنهم اختلفوا في الشاة على المنزلة
في القاموس الشاة الواحدة من الغنم للذكور والانثى أو يكون من الضان والمعز والظبية
والبقرة والغنم وحمر الوحش انتهى قوله جفرة الجفرة بفتح الجيم هي الانثى من ولد
الضان التي بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والعنز بفتح الميم له وسكون النون
بهذه ازاى الانثى من المعز الجمع أهنز وعمز وعزاز

(باب منع المحرم من كل لحم الصيد الا اذا لم يصد لاجله ولا آمان عليه)

(عن الصعب بن جثامة اهـدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحم جبار وحشيا
وهو بالابواء أو يودان فرده عليه فلما رأى ما في وجهه قال ان لم ترد عليك الا ان احرم
ممنفق عليه ولا حرم دوسم لحم جبار وحش * وعن زيد بن أرقم وقال له ابن عباس
بسند ذكره كيف أخبرني عن لحم صيد اهـدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
حرام فقال اهـدى له عضو من لحم صيد فرده وقال انانا كاه ان احرم رواه أحمد ومسلم
وأبو داود والنسائي) قوله جبار وحشيا كذا رواية مالك ولم تختلف عنه الرواة في ذلك

منيع عن اسمعيل ما يؤيد الاول ولقظه على قدر نصيبك أو تعبك وفي لفظ علي قدر نفقتك
أو نصيبك او كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الظبراني والحاكم ما يؤيد الثاني ولقظه ان للثمان الاجر
على قدر نصيبك ونفقتك واول العطف وقد استدل بظاهر هذا الحديث على ان الاعتقاد بان كان بمكة من جهة الحل القرينة
اقل اجر من جهة الحل البعيدة وهذا ليس بشئ لان الجعرة والحدسية مسافتهما الى مكة واحدة ستة فراعصم والتعميم
مسافتهما اليها فراعصم واحد فهو أقرب اليهما منهما وقد قال الشافعي افضل بل بقاع الحل للاعتقاد الجعرة لان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أحرم منها ثم التعميم لانه اذن لعائشة قال واذا اتى عن هذين الموضوعين فابن ابي عمير يكون اكثر لسفره كان
 احب الى النبي وعن احمد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اعظم الاجرة وقال الحنفية افضل بشايع الحبل للاعتبار بالتعميم
 ووافقه منهم بعض الشافعية والخمالة ووجهه انه لم ينقل ان احدا من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج
 من مكة الى الحبل ليحرم بالعمرة غير عائشة واما اعتقاده من الجمهور انه كان حين رجوع من الطائف مجتازا الى المدينة ولكن
 لا يلزم من ذلك تعيين التعميم للفضل لمادل عليه هذا الخبران الفصل ٢٣٧ في زيادة التعبد والنفقة وانما

يكون التعميم افضل من جهة
 اخرى تساويه الى الحبل لامن
 جهة انه ابعده منه قاله في الفتح
 (عن اسماء بنت ابي بكر رضى
 الله عنهم) انها كانت كلما مرت
 بالجنون يفتح الحاء وضرب الجسيم
 الخفقة وسكون الواو آخره فون
 قال التميمي القاسي في تاريخ البلد
 الحرام هو جبل بالمعنى مقبرة
 اهل مكة على يسار الدخول الى
 مكة ويمن الخاريج منها الى منى
 على مقتضى ما ذكره الازرقى
 والفاكهى في تعريفه لانهم
 ذكره في شق معلى مكة البلياني
 وهو الجهة التي ذكرناها واذا
 كان كذلك فهو يخالف ما يرويه
 الناس من ان الجنون الثانية التي
 يهبط منها الى مقبرة المعلى وكلام
 الحب الطبري يوافق ما يقوله
 الناس قال القسطلاني وكنت
 فلانة في ذلك ثم ظهر لي ان مقاله
 الازرقى والفاكهى أولى لانهما
 بذلك أدري وقد وافقه هما على
 ذلك اصح الخواص راوى تاريخ
 الازرقى ولعل الجنون على
 مقتضى قول الازرقى والفاكهى

وتابعه على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة فقال لحلم حمار وحش
 كما وقع في الرواية الاخيرة وبين الحمدي انه كان يقول حمار وحش ثم صار يقول لحلم حمار
 وحش فدل على اضطراره فيه قاله في الفتح وقد يبيع على قوله لحلم حمار وحش من
 اوجه فيها مقال ثم ساقها ولكنه يقول ما رواه ابن عيينة حديث ابن عباس المذکور
 في الباب وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن ابن عباس ان الذي أهدها الصعب بن جشامة
 لحلم حمار وأخرجه مسلم أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة حمار
 وحش وتارة شق حمار قوله بالابوابه يفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالدخيل من أعمال
 القريش بضم القاء والراء بعدها مهملة قبل تسمى بالابوابه وبقيل لان السبيل تنبؤوه
 أي تحمله قوله أبو ذؤان شك من الراوى وهو يفتح الواو وتشديد الدال آخره فون موضع
 بقرب الخفة قوله فرداه اتفقت الروايات كلها على انه رده عليه كما قال الحافظ الاماروا
 ابن وهب والبيهقي من طريقه باسمه احسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدى
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عجز حمار وحش وهو بالخفة فاكل منه واكل القوم قال
 البيهقي ان كان هذا محفوظا مجل على انه رد الحمار وقيل اللهم قال الحافظ وفي هذا الجمع
 نظر فان الطرف كلها مخوفة فلهذا رده حيا لكونه صبيلا لاجل ورود اللحم تارة لذلك وقوله
 أخرى حيث لم يصح لاجل وقد قال الشافعي في الام ان كان الصعب أهدى له حمارا حيا
 فليس للمعمر ان يذبح حمارا وحش وان كان أهدى له الحمار فقد يحتمل ان يكون قد
 علم انه صبيلا انتهى ويحتمل ان يكون القبول المذکور في حديث عمرو بن أمية في وقت
 آخر وهو وقت رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة قال القرطبي يحتمل
 ان يكون الصعب أحضر الحمار مذبحا ثم قطع منه عضوا يصضرة النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدى حمارا أراد بتمامه مذبحا لحياء ومن قال لحلم حمار
 أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان يكون من قال حمارا أطلق
 وأراد بعضه مجازا ويحتمل أنه أهدها له حيا فلما رده عليه ذكاه وأناه بعض ومنه ظانا أنه
 اقتارده عليه لمعنى يتخص بجملة فاعله بامتناعه ان يحكم الجز من الصبيد يحكم الكل
 والجمع مهملا مكن أولى من توهم بعض الروايات قوله ان لم نرده عليك قال في الفتح قال

والخراعى الجبل الذي يقال فيه قبر ابن عمر أو الجبل المقابل له الذي بينهما الشعب المعروف بشعب الجرارين انتهى قال في
 الفتح يحون جبل معروف بمكة وقد تكررت ذكره في الاشعار عند المعبرة المعروفة بالمعلاة على يسار الدخول الى مكة ويعين
 الخاريج منها الى منى حال وهذا الذي ذكرناه يحصل ما قاله الازرقى والفاكهى وغيرهما وذكر الازرقى انه شعب ابي دب رجل
 من بني عامر قال الحافظ ابن حجر قد جهل هذا الشعب الآن الا ان بين سور مكة الآن وبين الجبل المذکور مكانا يشبه
 الشعب فلهذا هو انتهى واغرب السهيلي فقال الجنون على فرسخ وثلاثين من مكة وهو غلط واضح كما بينه في الفتح (نقول صلى

الله على محمد لقد نزل الله به ههنا ونحن يومئذ خفاف) بكسر الخاء جمع خفيف ولمسلم خفاف الحقائق جمع حقيقة بفتح الهمزة
وبالقاف والواو حدة ما احتجب الرأى كخلفه من حوائج في موضع الرديف (قليل ظهرا) أي سرا كعبا (قليله) ازوادنا
فاعقرت أنا واختي عائشة) أي بعد ان فسخنا الحج الى العمرة (والزبير بن العوام وفلان وفلان) قال في الفتح لم أقف على
تعيين ما وكنه اسمت بعض من عرفته عن لم يسبق الهدي فلما سمعنا (البيت) أي بركته وكنه بذلك عن الطواف اذ هو من
لوازم المسح عليه عادة والمراد غير عائشة ٢٣٨ لانها كانت حائضا (أخلاقنا) أي بعد السعي وحذف اختصارا

فلا حجة فيه لمن لم يوجب السعي لان أسماء أخبرت ان ذات كان في حجة الوداع وقد جاء من طريق أخرى صحيحة انهم طافوا معه وسعوا فيجعل ما أجل على ما بين ولم تذكر الحاق ولا التخصيص فاستدل به على انه استباحة محظورة وأجيب بان عدم ذكره هنا لا يلزم منه ترك فعله فان القصة واحدة وقد ثبت الاصر بالتخصيص في عدة أحاديث وهذا كقوله لما زني فلان رجم والتقدير لما احصن وزني رجم فان قلت في مسلم وكان مع الزبير هدي فلم يحل وهو مغاير لما هنا ذكرها الزبير مع من أجل أجاب النووي بان احرام الزبير بالعمرة وتعلقه منها كان في غير حجة الوداع (ثم أهللنا من العشي بالحج) وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج أيضا قال في الفتح واختلفوا فيمن جامع قبل ان يقصر بعد ان طاف وهي فقال لا كثر عليه الهدي وقال عطاء لا نبي عليه وقال الشافعي تفسد عمرته وعليه المضي في فاسدها وقضاؤها

القاضي عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب انه يضم الدال لان المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها ضمة الهاء بعد ما قال وليس الفتح بملط بل ذكره ثعلب في الفصحى نعم تعقبوه عليه بأنه ضعيف وأجازوا فيه الكسرة وهو أضعف الواجهة وهي لغة حكاها الاخفش عن أبي عقيل واذا لم يسمه ضمير الموصوف نحو رد هاء الفتح لازم اتفاقا كذا قال النووي ووقع في رواية الكشميني لم تردده بفتح الدالام وضم الاووى وسكون الثانية ولا اشكال فيه قوله الا أنا حرم زاد النسائي لانا كل الصيد وفي حديث ابن عباس انانا كلنا ان حرم وقد استدل به من قال بتجريم الاكل من لحم الصيد على الحرم مطلقا لانه اقتصر في التعليل على كونه محرم فافدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والبيت والنوري واسحق والهادوية واستدلوا أيضا بعموم قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ولكنه يعارض ذلك حديث طلحة وحديث الهزلي وحديث ابي قتادة وسأني هذه الاحاديث وقال الكوفيون وطائفة من السلف انه يجوز للحرم كل لحم الصيد مطلقا ونسكوا بالاحاديث التي سأتاني وكلا المذهبين يستلزم اطراح بعض الاحاديث الصحيحة بالاموجب والحق ما ذهب اليه الجمهور ومن الجمع بين الاحاديث المختلفة فقالوا الاحاديث القبول شحولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للحرم واحاديث الرد شحولة على ما صاده الحلال لاجل الحرم قالوا والسبب في الاقتصار على الاحرام عند الاعتذار للصعب ان الصيد لا يحرم على الموهان اذ يصيده الا اذا كان محرما فاقصر عن تعيين الشرط الاصلى وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الا تقي (وعن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني يبيض النعام فقال

انا قوم حرم أطعموه أهل الحل رواء أحمد وعنه عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي وهو ابن أخي طلحة قال كأمع طلحة ونحن حرم فاهدي لنا طير وطلحة واقدننا من أكل ومننا من تورع فلم يأكل فلما استيقظ طلحة وفق من اكله وقال اكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم والنسائي) حديث علي أخرجه أيضا البزار وفي اسناده علي بن زيد وفيه كلام وقد وثق وبقيته رجاله رجال الصحيح وهو حديث طويل

هذا واستدل به الطبري على ان من ترك التخصيص خرج من الحرم لانه لا نبي عليه بخلاف من قال عليه دم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قتل رجع) من غزو وأوج أوعز تكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتح السين مكان عال (من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملائكة الحمد وهو على كل شيء قدير) قال القرطبي في تعقيب التكبير بالتلليل اشارة الى انه المنفرد بالعباد جميع الموجودات وانه المعبود في جميع الاماكن (أيون) أي نحن أيون جمع آيب أي راجع وزنه ومعناه أي راجعون الى الله وليس المبراد

الاخبار بمجرد الرجوع فانه تخصيص الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي التمسك بالعبادة المخصوصة والاضاف
بالاوصاف المذكورة (تأبون) من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه اشارة الى التذصير في
العبادة قاله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو تعليم الامته (عابدون ساجدون لربنا طامدون) كما هارفع بقدرين
نحن والدار والجور ومعاين ساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) فيما وعده من اظهار دينه
بقوله تعالى وعدكم الله معاني كثيرة وقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا ٢٢٩ منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم

في الارض الآتية وهذا في
الفز وومنا سبته للعج قوله تعالى
لندخلن المسجد الحرام ان شاء
الله آمين (ونصر عبده) محمدا
صلى الله عليه وآله وسلم (وهزم
الاحزاب) يوم الاحزاب أو احزاب
الكفر في جميع الايام والمواطن
(وحده) من غير فعل أحد من
الادميين ويحتمل ان يكون خيرا
بمعنى الدعاء أى اللهم اهزم
الاحزاب والاول أظهر وظاهر
قوله من غزو وأوج أو عسرة
اختصاصه بها والذي عليه
الجهود انه يشرع في كل سفر
طاعة كطلب علم وقيل بتعدي
الى المباح لان المسافر فيه لا ثواب
له فلا يمتنع عليه ما يتصل به
الثواب وقيل يشرع في سفر
المعصية أيضا لان مرتكب
المعصية أوجب الى تخصيص
الثواب من غيره وتعب بأن
الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع
المسافر في مباح ولا معصية من
الاكثار من ذكر الله تعالى
وانما النزاع في خصوص هذا
الذكر في هذا الوقت المخصوص

هذا طرف منه قوله اطعموه اهل الحل لا بد من تقييد هذا الاطلاق بما سلف من اعتبار
القصد بان ذلك للمعزم فيحمل هذا على انه اخذ البيض فاصد بان ذلك لاجل الحرمين
جعابن الادلة وكذلك لا بد من تقييد حديث طلحة بان لا يكون من اهلى اهلهم الطير
صاده لاجلهم وقد اختلف فيما يلزم الحرم اذا اصاب بيضة نعام فقال ابو حنيفة واصحابه
والشافعي انه يجب فيها القيمة وقال مالك في رواية عنه قيمة عشرة بدنة وقال الشافعي في
رواية عنه قيمة عشرة النعامة وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بان
الواجب القيمة بما أخرجه عنه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن
عجرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في بيض نعامة أصابه محرم بقيقته وفي اسناده
ابراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان وأخرجه ابن ماجه
والدارقطني من حديث أبي المهزم وهو أضعف منهم واستدل الهادي بما أخرجه
الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم حكم في بيض النعام في كل بيضة هدم يوم قال عبد الله الطحاوي لا يستند من
وجه صحيح وفي اسناده أي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي
هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والدارقطني
قوله ابن عبد الله التيمي كذا في نسخ المتنق والصواب ابن عبيد الله مصغرا قوله وفق
من أكله أى صوته كذا في شرح مسلم ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوفيق (وعن غير
ابن سالم الضمري عن رجل من بهزانه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد
مسكة حتى اذا كانوا في بعض وادى الروحاء وجد الناس جمار وحش عقير اقد كروه
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقروه حتى يأتي صاحبه فأق البرزى وكان صاحبه
فقال يا رسول الله شأنكم هذا الجار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر
فقسمه في الرقاق وهم محرمون قال ثم صرنا حتى اذا كنا بالاثاية اذا نحن نظمي حاقف
في نخل فيه سهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقف عنده حتى ينظر
الناس عنه رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ الحديث صححه ابن خزيمة وغيره كما قال

نخصه قوم به كما يختص الذ كراما أو عقب الاذان والصلاة انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الدعوات ومسلم في
الحج وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة)
في الفتح (استقبله أغيلة بنى عبد المطالب) بضم الهمزة من أغيلة وفتح الغين المحبة قال في الصحاح الغلام معروف وتصغيره غلام
والجمع غلة وغلمان واستغنوا بغلة عن أغلة وتصغير الغلة أغيلة على غير مكبره كأنهم صغروا أغلة وان كانوا لم يقولوا كما قالوا
أصيبة في تصغير صيبة وبعضهم يقول غلة على القياس وقال في القاموس الغلام الطائر الشارب والكهمل ضده أو من حنين

وفد الله في جميع الناموس والماله مقطوع بحيلة سوى التعلق بأذيال الواصلين وفي حديث الباب التحدث والنعمة والقول
ورواته الثلاثة الأولى بضم يون وأنخرجه البخاري أيضا في اللباس والنسائي في المصحح (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يطرق أهله (بضم الهمزة) الطروق أي لا يأتيهم ليلا إذا رجع من سفره ولا يكون
الطروق إلا لبلال فيميل أن أصل الطروق من الطرق وهو الدق وسعى الآتي بالليل طارفا لما جئته إلى دق الباب (كان لا يدخل
الاغدوة أو عشية) لكرهه منه طروق أهله (عن جابر رضي الله عنه) قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عليه) وآله (وسلم ان يطرق) أى
المسافر (أفله ليلا) يعنى كراهة
ان يجمع منها على ما يقع عند
اطلاعه عليه فيكون سببا الى
بعضه وافرأقها فذهب صلى الله
عليه وآله وسلم على ما تدوم به
الافقة ومتا كدبه المحبة فينبغى
أن يجتنب مباشرة أهله فى حال
البداذة وغير النظافة وأن
لا يترضى لرؤية عورة يكرهها
منها ﴿﴾ (عن أنس رضى الله عنه
قال كان رسول الله صلى الله
عليه) وآله (وسلم اذا قدم من
سفر فابصر درجات المدينة) أى
طرقها المرتفعة وفى رواية
المسقى دوحات أى شجرها
المعظم وفى رواية جذرات وفى
أخرى جذران جمع جذر قال
صاحب المطالع جذرات أريج
من دوحات قلت وهى رواية
الترمذى أيضا (أوضح ناقة)
أى جعلها على السبيل السريع
(وان كانت) أى المركوبة (دابة)
وهى أعم من الناقصة (حركها)
وزاد فى رواية من حملها) أى
سبب حبه المدينة وفى الحديث

٣١ نيل ح دالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السفر قطعة من العذاب) أي جرم منه بسبب الألم الناشئ عن المنفعة فيه لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف قال ابن المنير أشار البخاري بهذا إلى أن الإقامة في الأهل أفضل من الجهاد انتهى قال في الفتح وفيه نظر لا يخفى لكن يحتمل أن يكون البخاري أشار بإيراد الحديث إلى حديث عائشة باللفظ إذا قضى أحدكم حجه فلا يجل إلى أهله انتهى (يتمتع أحدكم طعامه وشربه ونومه) وليس المراد بالمتع منع

سقطتها بل منع كالأهـ وفي حديث أبي سعيد المقبري السقر قطعة من العذاب لان الرجل يشغل فيه عن الصلاة وصيائمه
والعابري لا يمنأ أحدكم نومه ولا طعامه ولا شرابه وفي حديث ابن عمر عن ابن عدي وأنه ليس لدواء الأسرعة السير أو المراد
يمنعه ذلك في الوقت الذي يريد لا يستغله بالسير قال القسطلاني وشوفي الفتح أيضا لما جلس امام الحارمين موضع أبيه سئل
لم كان السقر قطعة من العذاب فاجاب على الفور لان فيه فراق الاحباب ولا يعارض ما ذكر حديث ابن عباس وابن عمر
ترزقوا ويري سافروا ونحوه لانه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه
٢٤٢

من الرياضة والغنية والرزق
أن لا يكون قطعة من العذاب
لما فيه من المشقة فصار كالدواء
المر الملقب للصحة وان كان في
تناوله الكراهية (فإذا قضى
ثم منه) أي رغبته ونهوته
وحاجته (فليجمل) الرجوع
(الى أهله) زاد في حديث عائشة
عند الحاكم فإنه أعظم لاجره
قال ابن عبد البر وزاد فيه بعض
الضعفاء عن مالك وليتخذ لاهله
هدية وان لم يجسد الاجرا يعني
يجز الزاد ثم قال وهي زيادة
مذكورة قال في الفتح وفي الحديث
كراهة التغرب عن الأهل بغير
حاجة واستحباب استجمال
الرجوع ولا سيما من يمتنى
عليهم الضيعة بالغيبة ولما في
الإقامة في الأهل من الراحة
المعينة على صلاح الدين والدنيا
ولما في الإقامة من تحصيل
الجماعات والقوة على العبادات
واستنبط منه الخطابي تغريب
الرائي لانه قد أمر بتعذيبه
والسفر من جملة العذاب قال
الحافظ ابن حجر ولا يخفى ما فيه

منه لا أعلم أحد أخاله في هذا الحديث غير (عمر) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني
والبيهقي وابن خزيمة وقد قال عمل مقالة النيسابوري التي ذكرها المصنف ابن خزيمة
والدارقطني والخويزي قال ابن خزيمة أن كانت هذه الزيادة في نسخة واحدة لا يكون
صلى الله عليه وآله وسلم أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلم أبو قتادة أنه اصطاده من
أجله فلما علم امتنع وفيه نظر لانه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما قرأه الله
تعالى على الكل حتى يعلمه أبو قتادة بأنه صاده لاجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز
وان الذي يحرم على المحرم اغنا هو الذي يعلم انه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحم لا يدري
ألم صيده أم لا وهل صيد لاجله أم لا فله على أصل الاباحة فلا يكون حراما عليه عند
الاكل وإن كان صيدها ما تقدم من أنه لم يبق الا العضد وقال البيهقي هذه الزيادة غريبة
يعني قوله أنى اصطادته قال والذي في الصحيحين انه أكل منه وقال النووي في شرح
المهذب يحتمل انه جرى لابي قتادة في تلك السفرة قصتان قال ابن حزم لا يثبت أحدان بأ
قتادة لم يصد الحمار الا لنفسه ولا صحابه وهم محرمون فلم يمنعههم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم من أكله وكأنه يقول بأنه يحل صيد الحلال للمحرم مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة
وقال ابن عبد البر كان اصطيدا بأبي قتادة الحمار لنفسه لا لاصحابه وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وجهه أبا قتادة على طريق الجزم مخافة العدو فثبت لم يكن محرما عند
اجتماعه باصحابه لان محرجه لم يكن واحدا قال الاثرم كنت أسمع أصحاب الحديث
يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لابي قتادة مجاوزة المقات بلا احترام
ولا يدرون ما وجهه حتى رأيته مفسرا في حديث عياض عن أبي سعيد قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأحرمتنا فلما كان مكان كذا وكذا إذا نحن بأبي قتادة
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعفه في شيء قد سماه فذكر حديث الحمار الوحشي
انتهى والحديث من جملة أدلة الجهور والفقهاء بأنه يحرم صيد الحلال على المحرم اذا
صاده لاجله ويحلى له اذا لم يصد لاجله ولهذا لما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه
صاده لاجله لم يأكل منه وأمر أصحابه بالاكل (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم رواه الخمسة الا ابن ماجه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(أبواب المحصر)

بضم الميم وسكون الحاء وفتح الصاد وهو المنوع من الوقوف بعرفة أو الطواف بالبيت كالمعتمر المنوع منه (عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال قد أحصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين صاده المشركون عن البيت في المدينة (خلق
رأسه وجافع نسائه ونحره حتى اعقر عما قابلا) يتسكن به من قال لافرق بين الإحصاء بالعدو وبغيره قال عطاء الأحصار

وقال

من كل شيء يحبس فيه فهو عام في كل حابس من عدو ومريض وغيرهما وبه قال الحنفية ككثير من الصحابة وغيرهم حتى أنقضى ابن مسعود رجلا لدخ بانه محصر أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح عنه والطحاوي قالوا وإذا قامت الدلالة على أن شرعية للعابس مطلقا استفيد جواز لمن مرت نفقة ولا يقدّر على المنى وقال مالك والشافعي وأحمد لا إحصار إلا بالعدو ولأن الآية بمعنى قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي وردت لبيان حكم الإحصار صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكان بالعدو وقال في سياق الآية فإذا أمنتم فعمل أن شرعية الإحصار في العدو كانت ٢٤٣

لا ينبج من الممرض فلا يكون الإحصار بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدو واردا في المرض فلا ينطق به دلالة ولا قياسا لأن شرعية التحلل قبل أداء الأفعال بعد الشروع في الإحصار على خلاف القياس فلا يقياس عليه وفي المواطن سالم عن أبيه قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت واحتج الحنفية بأن الإحصار هو المنع والاعتبار به موم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن إجماع أهل اللغة على أن مـ دلل اللفظ الإحصار بالعمرة المنع الكائن بالمرض والآية وردت بذلك اللفظ وبحث فيه ابن الهمام بأنه ظاهر في أن الإحصار خاص بالمرض والحصر خاص بالعدو ويحمل أن يراد كون المنع بالمرض من ماصدقات الإحصار فإن أراد الأول ورد عليه كون الآية لبيان حكم الحادثة التي وقعت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله

وقال الشافعي هذا أحسن حديث روى في هذا الباب وأقرب الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا المطلب عن جابر وعمر ومختلف فيهم مع كونه من رجال الصحيحين ومولاه قال الترمذي لا يعرف له سماع من جابر وقال في موضع آخر قال محمد لا أعرف له سماعا من أحد من الصحابة إلا قوله حديثي من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدر واه الشافعي عن عمرو بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك عن جابر ورواه الطبراني عن عمرو بن المطلب عن أبي موسى وفي أسناده يوسف بن خالد التميمي وهو متروك ورواه الخطيب عن مالك عن نافع عن ابن عمر وفي أسناده عثمان بن خالد الخزوعي وهو ضعيف جدا هذا الحديث صريح في التفرقة بين أن يصيده المحرم أو يصيده غيره له وبين أن لا يصيده المحرم ولا يصاد له بل يصيده الحلال لنفسه ويطعمه المحرم ومقدمه لبغية الأحاديث المطلقة كحديث الصعب وطلحة وأبي قتادة وتخصص العموم الآية المقدمة

(باب صيد الحرم وشجره)

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فجع مكة أن هذا البلد حرام لا بعضه وشوكه ولا يجتلى خلاله ولا ينقرص يده ولا تلتقط أقطعه إلا يعرف فقال العباس إلا الأذخر فإنه لا بد لهم منه فإنه لا يقبون والبيوت فقال الأذخر * وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قال لا ينقرص يدها ولا يجتلى شوكها ولا تجل ساقطها إلا المئذنة فقال العباس إلا الأذخر فأنشجعه له أقبورنا ويوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا الأذخر متفق عليه ما وفي لفظ لهم لا بعضه وشجرهما بدل قوله لا يجتلى شوكها) قوله لا بعضه وشوكه يضم أوله وسكون الهمزة وفتح الضاد المحجمة أي لا يقطع وفي رواية للبخاري ولا بعضه وشجره قال القرطبي حص الفقهاء الشجر المسمى عنده بجانبه الله تعالى من غير صنيع آدمي فأما ما ينبت بعجالة آدمي فاختلف فيه فالجوهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجواز ورجحه ابن قدامة

عنهم واحتج إلى جواب صاحب الأمر وحاصله كون النص الوارد لبيان حكم حادثة قد ينظمها اللفظ وقد ينظم غيرهما يعرف به حكمه دلالة وهذه الآية كذلك إذ يعلم منها حكم منع العدو وبطريق الأولى لأن منع العدو وحسب لا يتمكن معه من المضى بجلائه في المرض أذيع كن بالحمل والمركب والخدم فإذا جاز التحلل مع هذا دفع ذلك أولى وفي غاية ابن الأثير يقال أحصره المرض أو الـ طان إذا أمنه من مقصده فهو محصر ومحصره إذا حبسه فهو محصور وقال تعالى للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله والمراد منهم الاشتغال بالجهاد وهو أمر راجع إلى العدو والمراد أهل الصفة منهم تعلم القرآن

أوردنا الحاجة والجهد عن الضرب في الأرض لتسب وليس هو بالمرض انتهى وغرض البخاري من هذا الحديث الرد على من قال ان التحال بالاحصار من الجاهل بخلاف المعتبر فلا يقال بذلك بل يستمر على احرامه حتى بطوف البيت لان السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى قواهم بخلاف الحج وهو محكي عن مالك (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما انه كان يقول أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم عن الحج) بان منع من الوقوف بعرفة (طاف بالبيت وبالصفاء وبالمرورة) أي اذا أمكنه ذلك تقصير ٢٤٤

واختلافه وفي جرائم ما قطع من النوع الاول فقال مالك لأجره فيه بل يأنم وقال عطاء بن سفيان وقال أبو حنيفة يؤخذ بذبيحته هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيما دونها شاء قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي أجاز قطع السوالج من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فاشبهه الفواسق ومنعه الجهد وانهم به صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديثي الباب والقيام مصادم لهذا النص فهو فاسد الاعتبار وهو أيضا قياس غير صحيح لقيام الفارق فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا يأمس بالانتفاع بما انكسر من الاغصان واقطع من الشجر من غير صنيع الا كحصى ولا يمس بسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا ثم في قوله ولا يحتمل خلافا خلافا بالخاء المعجمة مقصور وذكر ابن التين انه وقع في رواية القاسمي بالمد وهو الرطب من النيمات واختلافه قطعه واحتشاشه واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وتخصيص التحريم بالرطب إشارة الى جواز رعي اليابس وجواز اختلاطه وهو أوضح الوجهين للشافعية لان اليابس كاصيد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذن إشارة الى تحريم المأمر ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يحتمش حشيشها قال وأجمعوا على إباحة أخذهما استئتمته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا يأمس برعيه واختلافه قوله ولا ينقر حشيشه بضم أوله وثنية القاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاصططاد وقيل على ظاهره قال النووي يحرم التنقير وهو الارعاج عن موضعه فان نقره عصى تلف أولا وان تلف في قناره قبل سكونه ضمن والافلا قال العلماء يستفاد من النسي عن التنقير تحريم الانلاف بالاولى قوله ولا يلمس قطعه الا يعرف وكذلك قوله في الحديث الثاني ولا يلمس ساقطه الا لمنشد يأتي الكلام على هذا في اللقطة ان شاء الله تعالى قوله الا الاذن بكسر الهمزة وسكون الدال المعجمة وكسر الخاء المعجمة أيضا قال في الفتح ثبت معروف عند أهل مكة طبيب الريج له أصل مندفن وقضبان دقاق ثبت في السهل والحزن وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين

بذبح شاة اذا التحال لا يحصل الا بنية التحال والذبح والحق (أو يصوم ان لم يجد هديا) حيث شاء ويتوقف تحاله على الاطعام كوقوفه على الذبح لعل الصوم لانه يطول زمنه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه وعند الترمذي عن معمر بن قيس كان ينكر الاشتراط ويقول أليس حسبكم سنة نبيكم وأخرج عبد الرزاق بقامسه وكذا النسائي وانكار ابن عمر الاشتراط ثابت في رواية يونس أيضا الا أنه حذف في رواية البخاري هذه وأخرج البيهقي من طريق السراج عن أبي ريب عن ابن المبارك عن يونس وفي كتاب معرفة السنن والآثار له عن ابن عمر انه كان ينكر الاشتراط في الحج ولو بلغه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ضباعة بنت الزبير لم ينكره انتهى وحديث ضباعة أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني شاكية فوالله اني واشترط ان محلي النبات حيث حبستني وأخرج عبد الجبار في المسالك وقول الاصيلي فيما حكاها عياض عنه لا يثبت في الاشتراط اسناد صحيح تعقبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لان الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة وهذا مذهب الشافعية وقيس بالحج العمرة فاذا بشرطه بلا هدى لم يلزمه هدى على بشرطه وكذلك الواطاق لعدم الشرط واطاهر حديث ضباعة فالتحال فيه ما يكون بالنية فقط فان شرطه بهدى لزمه على بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلالا فرض صار حلالا بالمرض من غيرية وعليه ما لو

حديث من كسر أو عرج فله حل وعابه الحج من قابل زواه أبوداود وغيره بإسناد صحيح وإن شرط قلب الحج عز بالمرض أو نحوه جاز كالأشطر الحال به بل أولى وأقول عمر لابي أمية سويدين غفلة حج واشترط وقال اللهم الحج أردت وله عديت فإن يفسر والافهم زواه البيهقي بإسناد حسن ولقول عائشة لعروة هل تستغني إذا حجت فقال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عديت فإن يفسر فهو الحج وإن حبسني ماوس فهو وعروة رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح على شرط الشيخين قال في الفتح والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمره أقوال أحدها ٢٤٥ مشروعية ثم اختلف عن قال به

فقيل واجب الظاهر الأمر وهو قول الظاهر به وقيل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكى عنه إنكاره وقيل جائز وهو المشهور وعند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والحسن أن الشافعي نص عليه في القديم وعاق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنده القول به وبذلك جزم الترمذي وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جعلته في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منها أنه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الروابي قال النووي وهو تأويل باطل وقيل معناه محلي حيث حبسني الموت أي إذا ذكر كمنى الوفاة أنه قطع أحرأى حكاه امام الحرمين وأنكره النووي وقال أنه ظاهر الفساد وقيل إن الشرط خاص بالتمثال من العمرة لا من الحج حكاه المحب الطبري وقصة ضباعة تردده وقد أنطب ابن حزم

البنات في القبور ويجوز في قوله إلا الأذخر الرفع على المبدل بما قبله والنصب على الاستدناء واستدل به على بن خازن إجماعه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى جواز الفصل بين المستغني والمستغني منه والكلام في ذلك معروفي في الأصول واستدل به أيضا على جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس بواضح كما قال الحافظ قوله فإنه لا يكون جمع بين وهو الحداد قوله القبور ناويون إنما قد سلف بيان الانتفاع به في القبور واليوت (وعن عطاء أن غلاما من قریش قتل جماعة من نعام مكة فأمر ابن عباس أن يندى عنه بشاة رواه الشافعي) الأثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم علي بن عبد الله الشافعي وابن عمر بن عبد الله بن أبي شيبة وعن عمر وعثمان عند الشافعي وابن أبي شيبة فهو لا يقتضي كل واحد منهم بشاة في الجماعة وقد روى مثل ذلك عن جماعة من التابعين كعاصم بن عمر ورواه عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب رواه عنه البيهقي وعن نافع بن عبد الحارث رواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال في جام الحرم الجزام وفي جام الحل القيمة

* (باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام)

(عن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحداقة والعقرب والفأرة والكلب العقور ومقتضى عليه وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلها جناح الغراب والحداقة والعقرب والفأرة والكلب العقور رواه الجماعة إلا الترمذي * وفي لفظ خمس لا جناح على من قتلها في الحرم والاحرام الفأرة والعقرب والغراب والحداق والكلب العقور رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محمرا بقتل حية عن رواه مسلم * وعن ابن عمر وسئل ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحداقة والغراب والحية رواه مسلم * وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس كاهن فاسقة يقتلها

في التعقب على من أنكرا الاشتراط بما لا يريد عليه انتهى (عن المسور) بن حرمية بن نوفل القرشي الزهري له ولايته صحيفة (رضي الله عنه) وعن أبيه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال لا يهدي بالخديضة (قبل أن يخلق وأمر أصحابه) الذين كانوا معه (بذلك) وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري في الشروط وآخر الحديث فلما فرغ من قصته الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصحبه قوم ولا تمشوا ثم احلقوا فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تحرق يدك ثم فرج فحرق يده ودعا لخالقه فخالقه وعرف به سدا أن

الجاري أو رد القدر المذكور هنا المعنى وأشار إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحضر ولم يتعرض للمحرم والمباح على من خلق قبل أن يعزق قدرى ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال عليه دم قال إبراهيم حديثي سمعت من جبير عن ابن عباس مثله وقوله تعالى ولا تخلفوا وراءكم حتى يبلغ الهدى محله في غير الإحصار ما أخرجه دى المحصر حيث أحضر وهذا قد بلغ محله فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم بحال بالحدية ونحوه ما بعد الحلق وهو من الحلق لا من الحرم بلزمه دم بذبحه وقال المالكية لا هدى عليه إذا تحلل وهو ٢٤٦

وفي الحديث أن المحصر إذا أراد التحلل
مذهب ابن القاسم وأجاب عن
قوله تعالى فإن أحصرتم فما
استيسر من الهدى بأن أحصر
الرابعي في المحصر بالمريض
وحصر الثلاثي في المحصر بالعدو
قال القاضي ونقل بعض أئمة
اللغة يساعدهم انتهى والحديث
بوجه عليهم لأنه نقل فيه حكم
وسبب فالسبب المحصر والحكم
النصر فاقضى انظاهم تعاق
الحكم بذلك السبب فله التيمم
(عن كعب بن عجرة) بضم العين
وسكون الجيم وفتح الراء ابن
أمية البياوي حليف الانصار
شهد بالحدية ونزل فيه قصة
القضية وأخرج ابن سعد بسند
جيد عن ثابت بن عبيد أن يد
أعقب قطعت في بعض المغازي ثم
سكن الكوفة ووفى بالحدية
سنة إحدى وخمسين وله في
الجاري حديثان (رضي الله
عنه قال وقف على رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بالحدية
وهي خارج من الحرم وقيل هي
في الحلق وقيل بعضه في الحلق
وبعضها في الحرم (ورأى

لحرم ويقبلان في الحرم الفارة والعقرب والحية والسكاب العقور والغراب (أحد)
حديث ابن عباس أو رده في التحميم وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في
الكبير والأوسط وفي استناده لثبني أبي سالم وهو ثقة ولكنه ليس بحجة عند الأكثر وعلى
الجميع بغيره فهو منفي هذا الحكم عن غيره ولو كان كذلك ما يس بحجة عند الأكثر وعلى
تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير
الجميع تشترك معها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحية وهي سادسة كما في حديث ابن
عمر وحديث ابن مسعود وحديث ابن عباس المذكور في الباب وزاد أبو داود من
حديث أبي سعيد السبع العادي وزاد ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة
الذئب والنمر فصارت تسع ما قال في الفتح لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب
والنمر من تفسير الراوي للسكاب العقور قال ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل
أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال قال
صلى الله عليه وآله وسلم يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق
سجاج بن ارطاة عن وبرة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل
الذئب للمحرم وسجاج ضعيف وقد خالفه ورى موقوفاً كما أخرجه ابن أبي
شعبة قوله خمس فواسق قال النووي هو بإضافة خمس لأننو وثبته وجوز ابن دقيق
الغية الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني قال النووي تسميته هذه الخمس فواسق
تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة
إذا خرجت عن قشرها فوصفت بذلك لخروج وجهها عن حشمها من الحيوان
في تحريم قتله أو حله أو خروجه بالأياد أو الأقدام قوله في الحلق والحرم ورد في لفظ
عند مسلم أخر وعنه أبي عوانة لا يقتل المحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحمل الذئب
والأباحة وقدرى البزار من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل
العقرب والفارة والحية والحدأة وهذا الأمر ورد بعد نهى المحرم عن القتل وفي
الأمر الوارد بعد النهي خلاف معروف في الأصول هل يقتل بالوجوب أو لا وفي لفظ
مسلم أذن وفي لفظ لابي داود قتلهم حلال للمعمر قوله الغراب هذا الإطلاق مقيد بما
عند مسلم من حديث عائشة بلفظ لا يقع وهو الذي في ظهراً وبطنه بياض ولا عذران

قال
بهاقت قلاً أي يتساقط شيئاً فشيئاً وعن مجاهد في المغازي أني على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأنا وقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسي زاد في رواية فقال أذن فدنوت ولا جدم من وجهه آخروقه القمل في رأسي ولطيتي
حتى حاجبي وشاربي فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال لقد أصابك البلا ولا يداود أصابني هوام حتى تحوكت
على بصري وفي رواية عند الطبري في رأسي باصبعه فانهثر منه القمل زاد الطبراني من طريق الحكم أن هذا الذي قالت
شديد بارسل الله ولا بخرجة رأيه وقوله يسقط على وجهه (فقال يؤذيكم هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي

يترتب عليهم الحكم فلما أخبروا بالثقة التي نالت خذت عنه والهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الاحسان والمراد
 بهما ما يلزم جسد الانسان غالباً اذا دام عهده بالانتظاف وقد عيّن في كثير من الروايات انه التعلل واستدل به على ان القدية
 متروكة على قتل القمل وتعتب بذلك الحلق فالظاهر ان القدية متروكة عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف
 فيما لو حلق ولم يقتل فلا (قلت نعم) يا رسول الله (قال فاحلق رأسك) أو قال احلق قال ابن قدامة لا أعلم خلافاً في الحلق الازالة
 بالحلق سواء كان بموسى أو بقص أو نورة أو غير ذلك وأغرب ابن حزم ٢٤٧ فخرج التنقيف عن ذلك فقال يلحق

جميع الازالات بالحلق الا التنقيف
 (قال) أي كعب (في نزات هذه
 الآية فمن كان منكم مريضاً
 أو به أذى من رأسه الى آخرها
 فقال النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم سم ثلاثة أيام أو نصدق
 بفرق) بفتح الفاء والراء وقد نسكن
 قاله ابن فارس وقال الازهرى
 بالفتح في كلام العرب والمحدثون
 يسكنونه والمنقول جواز كل
 منها ما هو معروف
 بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً (بين
 ستة) من المساكين (أو انسان)
 صبيغة الاصر (بما تيسر) من أنواع
 الهدى وفي الحديث التخيير
 وانما يكون عند وجود الشاة
 وأما عدمها فتخيير بين
 أمرين لا بين الثلاثة وقال
 النووي ليس المراد أن الصوم
 لا يجوز في الالعام الهدى بل هو
 محمول على انه سأل عن النسك
 فان وجدته أخبر بأنه تخيير بين
 الثلاث وان عدمه فهو تخيير بين
 اثنين (وعنه) أي عن كعب
 ابن عجرة بضم العين وسكون
 الجيم وفتح الراء (رضي الله عنه

قال يحمل المطلق على المقيّد من هذا وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قبول هذه
 الزيادة بأنهم لم تصح لأنهم من رواية قتادة وهو مدلس ونعقب ذلك الحافظ بأن شعبة
 لا يروى عن شيوخه المدلسين الا ما هو مسوع لهم وهذه الزيادة من رواية شعبة بل
 صرح النسائي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بأن الروايات المطلقة
 أصح وهو اعتذار فاسد لان الترجيح فرع التعارض ولانعارض بين مطاق ومقيّد ولا
 بين مزيد وزيادة غير مافية قال في الفتح وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير
 الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع وأفتوا بجواز أكله فبقى ما عداه من
 الغرابان ملحقاً بالابقع انتهى قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب
 في الاحرام الاعطاء قال الخطابي لم يتابع أحد اعطاءه على هذا قوله والحدأة بكسر الحاء
 المهملة وفتح الدال بعد هاء من زبغير مد على وزن عنبة وحكى صاحب المحكم فيه المد
 قوله والعقرب قال في الفتح هذا اللفظ للذكور والانثى وقد يقال عقربة وعقرباء وليس
 منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم قال ابن المنذر لانعلمهم اختلافوا في
 جواز قتل العقرب قولاً والافأرهم - زمسا كنه ويجوز فيه التسميم قال في الفتح ولم
 يختلف العلماء في جواز قتله اللهم عز الاما حكي عن ابراهيم النخعي فانه قال فيه اجزأ اذا
 قتله المحرم أخرجه عنه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل
 العلم قولاً والكباب العقور واختلاف في المراد بالكباب العقور فروى سعيد بن منصور عن
 أبي هريرة باسناد حسن كما قال الحافظ انه الاسد وعن زيد بن أسلم انه قال وای كلب أعقر
 من الحمة وقال زفر المراد به هنا الذئب خاصة وقال في الموطن كل ما عقر الناس وعدا
 عليهم وأخانهم مثل الاسد والثور والفهد والذئب فهو عقور وكذا نقل أبو عبيد عن
 سفیان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد به هنا الكلب خاصة ولا يلحق به في هذا
 الحكم سوى الذئب احتج الجمهور بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكابن فاشتتها
 من اسم الكلب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم ساطع عليه كلباً من كلابك فقتله
 الاسد أخرجه الحاكم باسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب
 هنا متناول لكل ما يجوز اطلاقه عليه وهو محل النزاع فان قيل اللام في الكلب تقيّد
 العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة

في رواية قال نزات) أي الآية المرخصة لحلق الرأس (في خاصة وهي لكم عامة) فيه دلائل على ان العام اذا ورد على سبب
 خاص فهو على عمومه لا يخص السبب ويدل أيضاً على تأكده في السبب حيث لا يسوغ ارجاعه بالتخصيص ولهذا قال نزات
 في خاصة وقال في آخر هذا الحديث أطعم ستة مساكين اكل مسكين نصف صاع واصلح أربعة أمداد والمد رطل وثلاث فهو
 موافق لرواية الفرق الذي هو ستة عشر رطلاً وزاد الطبراني نصف صاع تمر ولا حرام طعام والسبعة حنطة وعن ابن أبي ليلى من
 قريب قال الحافظ والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة لعدم نصير فات الروايات وأما الزيب فلم أره الا في رواية الحكم

آخر بها أبو داود وفي اسنادها ابن السني وهو حجة في المغازي لاني الاحكام اذا خالفوا المعقول رواية الفرة قد وقع الجزم بها
عند مسلم وهو في ذلك قوله من قال لا فرق في ذلك بين القوم والامة وان الواجب ثلاثة اصح لكل مسكين نصف صاع انتهى
قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معادل لبصاع وفي القطار من رمضان عدل مد وكذا في القهار والجماع في رمضان
وفي كفارة اليمين بثلاثة امداد وثلاث وذلك أقوى دليل على ان القياس لا يدخل في الحدود والتقدير
(بسم الله الرحمن الرحيم) ٢٤٨ (باب جزاء الصيد) * اذا باشر الحرم قتله (وشحوه)

وهو ممنوع والسند لا يتبادر عند اطلاق لفظ الكب الحيوان المعروف والتبادر
علامة الحقيقة وعدمه علامة الجواز والجمع بين الحقيقة والجواز لا يجوز انهما الحاق ما عقر
من السباع بالكب العقور بجامع العقر صحيح وأما انه داخل تحت لفظ الكب فلا
قوله من الدواب بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهي مادب من الحيوان من غير فرق بين
الطيور وغيره ومن أخرج الطير من الدواب فهذا الحديث من جملة ما رتب عليه قوله
والحديا بنضم أوله وتشديد الباء التثنية مقصور راد هي لغة حجازية قال قاسم بن ثابت
الوجه الهمزة وكانه سهل ثم أدغم قوله والحية قال نافع لما قيل له فالحية قال لا يختلف
فيها وفي رواية ومن يشك فيه او تعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحكم
وحاد انهم ما قالوا لا يقتل الحرم الحية ولا العقرب والا حديث تردعيه ما وعند المالكية
خلاف في قتل مسغار الحيات والعقارب التي لا تؤذي

(باب تفضيل مكة على سائر البلاد) *

(عن عبد الله بن عدي بن الجراح انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وهو واقف
بالحزوة في سوق مكة والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله الى الله ولولا أني
أخرجت منك ما خرجت رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه * وعن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكة ما أطيبك من بلد وأحبك الى ولولا
أن قومي أخرجوني منك ما كنت غيرك رواه الترمذي وصححه) قوله بالحزوة بفتح
الحاء المهملة والزاي وفتح الواو المشددة بعدها راء ثم هاء هي الراية الصغيرة وفي القاموس
الحزوة كقصوره الناقة المذلة والراية الصغيرة انتهى قوله انك خير أرض
الله فيه دليل على ان مكة خير أرض الله على الاطلاق وأحب الى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وبذلك استدلل من قال انها أفضل من المدينة قال القاضي عياض ان موضع
قبره صلى الله عليه وآله وسلم أفضل بقاع الارض وان مكة والمدينة أفضل بقاع الارض
واختلفوا في أفضلها ما عدا موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة
والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكي ان مكة أفضل واليه مال الجمهور
وذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المذنبين الى ان المدينة أفضل واستدل الاولون

كثيرة صيد الحرم وعنده شعيرة
ر (عن أبي قتادة رضى الله عنه
قال انطلقنا مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عام الحديبية
في غزتهم وهذا أصح من رواية
الواحدى من وجه آخر عن
عبد الله بن أبي قتادة ان ذلك
كان في عمرة القصصة (فأحرم
أصحابه ولم أحرم) أنا (فأبنتنا) أى
أخبرنا (بعدق) له سلم (بغيفة)
بغين مخجمة فتناقسا كفة ففاق
هفتوحة موضع من بلاد بني
غفار بين الحرمين وقال في
القاموس موضع بظهير سرحة
النار ابنتى فعليه بن سعد
(فتوجهنا نحوهم) بأمره صلى
الله عليه وآله وسلم فلما رجعنا
الى القاح (فبصر أصحابي) الذين
كانوا معي في كشف العدو (بجوار
وحش فجعل بعضهم يضحك الى
بعض) نجيبة الاشارة (فظفرت
فرايته فحمت عليه الغرس
فطعمته فأبنته) أى حبسته
مكانه (فاستعنتهم) في حمله (فالو ان
يعينوني) مخممة حتى جئت به
اليهم (فاكانهم تم لحقت برسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وحشيتان نقتطع) أى يقطعنا العدو ودونه صلى الله عليه وآله وسلم بجديت
خال كوني (أرفع) أى أ كلف (فرسى شأوا) دفعه (وأسير عليه) بسموله (شأوا) أخرى (فأقيت رجلا من بني غفار في جوف
الليل فقلت أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تركته بمعهن) بفتح التاء والهاء وبكسرهما وفتح فكسر
قال القاضي عياض هي عين فاء على ثلاثة أعيال من السقيما بطريق مكة (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (فأبلى السقيما) أى
قال أقصدوا السقيما ومن القيلولة أى تركته بمعهن وعزمه ان يقبل بالسقيما (فلحق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

حتى أتته فقلت يا رسول الله ان أصحابك أرسلوا يقرؤون عليك السلام ورجعة الله زاد في رواية وبركاته وانهم قد خشوا ان يقطعهم العدو ونك فانظروهم) بهمزة وصل وظاهر معجمة مضمومة أي انظروهم (ففعول) ما سأله من انتظارهم (فقلت يا رسول الله انا صيدنا جوار وحش) أصله صيدنا من باب الافتعال وأخطأ من قال أصله اصطدنا (وان عندنا منه) قطعة (فاضله) فضلات منه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه كما) من القطعة الفاضلة (وهم محرمون) والامر بالاكل للاباحة والمحرم بتحريم عليه الاغانة على قتل الصيد قال ابن

٢٤٩

الجزاز والعراق وغيرهم على ان الحرم اذا قتل الصيد بعد أو خطا فعليه الجزاء وخالفه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر في الخطا وتقسيمه كوا بقوله تعالى متعمدا فان مفهومه ان الخطي بغير لاقه وهو رواية عن أحمد وعكس الحسن وبجاهد فقال لا يجب الجزاء في الخطا دون العمد فيقتصر الجزاء بالخطا والعمدة بالعمد وعنه ما يجب الجزاء على العامد أول مرة فان عاد كان أعظم لاثمه وعليه النكمة لا الجزاء قال الموفق في المغني لا نعلم أحدا خالف في وجوب الجزاء على العامد غيرهما واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر هو بخير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري يقدم المثل فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبير انما اطعام والصيام فيما لا يلغ عن الصيد واتفق الاكثر على تحريم أكل ما صاده المحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة يجوز أكله وهو كذبية السارق وهو وجسه للثأفة

بجد يث عبد الله بن عدى المذكور في الباب وقد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه وقد ادعى القاضي عياض الاتفاق على استئنا البقعة التي قبر فيها صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أنهم أنفصل البقاع قيل لأنه قد روي ان المرء قد فن في البقعة التي أخذ منها ترابه عند ما يخاف أن يروى ذلك ابن عبد البر في تهذيبه من طريق عطاء الخراساني موقوفاً وبجواب عن هذا بان أفضلية البقعة التي خاف منها صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان بطريق الاستنباط ونصبه في مقابلة النص الصريح الصحيح غير لائق على أنه معارض بما رواه الزبير بن بكار أن جابر بن عبد الله الذي منعه خلق صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فالبقعة التي خلق منها من بقاع مكة وهذا لا يصح عن الصحاح لمعارضته ذلك الموقوف لا سيما في استئنا عطاء الخراساني نعم ان صح الاتفاق الذي حكاه عياض كان هو الحجة عندهم من يرى أن الإجماع حجة وقد استدل القائلون بأفضلية المدينة بأدلة منها حديث ما بين يدي ومعي روضة من رياض الجنة كما في البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها وهذا أيضا مع كونه لا يفتض لمعارضته ذلك الحديث المصروح بأفضلية هو أخص من الدعوى لان غاية ما فيه ان ذلك الموضع مخصوصه من المدينة فاضل وأنه غير محل النزاع وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بان قوله انهم من الجنة مجازا ذلوا كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ان لك الاتجوع فيها ولا نعري وانما المراد ان الصلاة فيها تؤدي الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل الا لثلاث البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما بعد لزعمهم أن يقولوا ان الجنة افضل من مكة ولا قائل به ومن حمله ادلة القائلين بأفضلية مكة على المدينة حديث ابن الزبير عند أحمد وعبد بن جبلة وابن زنجويه وابن خزيمة والطبراني والبيهقي وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواهما المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى بمائة صلاة وقد روي من طريق خمسة عشر من الصحابة ووجهه

وقال الاكثر أيضا ان الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك ولم يحكموا فيه بسمائة في فيه الحكم وما اختلفوا فيه فيجزم فيه وقال الثوري الاختيار في ذلك للعالمين في كل زمن وقال مالك بسمائة ألف الحكم والظهار الى الحكم وم عليه وله ان يقول للعالمين لا تتجسسا على الابالا طعام وقال الاكثر الواجب في الجزاء نظير الصيد من النعم وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز زجره في المثل وقال الاكثر في الكبير الكبير وفي الصغير الصغير وفي الصحيح الصحيح وخالف مالك فقال في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب

٣٢

نيل

ح

صحیح وانفقوا علی ان الماراذب الصید ما یجوز کمال الحلال من الحيوان الوحشی وان لاشئ فیما یجوز قتله واختلافوا فی المتولد
فالحقسه الا کثیرا کول ومساقل هذا الباب وقروعه کثیرة جدا فانه یقتصر علی هذا القدر هنا وتنفیجها علی الوجه المأثور
مذکور فی شرح المتن فی الشوکانی رحمه الله فی کتابنا مسک الختام شرح بلوغ المرام (وفی رواية عنه) أي عن أبي قتادة
رضی الله عنه (قال کلام النبی صلی الله علیه وآله (وسلم بالقاحة) وهي (من المدينة علی ثلاث) من المراحل قبل المدينة
بمئول وبها وقع الصيد المذکور ٢٥٥١) ومننا المحرم ومننا غیر المحرم) یعنی نفسه فقط بدلیل الاحادیث

الاستدلال بهذا الحديث ان افضلية المسجد لا فضلية المحل الذي هو فيه ومن جهة
ما استدلو به حديث الهم انهم اخرجوني من احب البلاد التي فاسكني في احب البلاد
اليك اخرجنا الحياكم في المستدرك ويجب ان النزاع في الافضل لا فيما هو احب
والهبة لا تستلزم الافضلية والاستنباط لا يقاوم النص واعلم ان الاشتغال ببيان الفاضل
من هذين الموضعين الشرعيين كالاشتغال ببيان الافضل من القرآن والنبي صلی الله
عليه وآله وسلم والسك من قصول الكلام التي لا تتعلق به فائدة غير الجدال والخصام
وقد أفضى النزاع في ذلك وأشباهه الى فنن وتلفيق صحيح واهية كاستدلال المهلب علی
أفضلية المدينة بانها هي التي ادخلت مكة وغيبها من القرى في الاسلام فصار الجميع في
صحائف أهلها وبانها اتفق الخليل كاثبت في الحديث الصحيح واجيب عن الاول بان أهل
المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرينين ولا يلزم من ذلك
تفضيل أحدي البعثتين وعن الثاني بان ذلك انما هو في خاص من الناس وعن الزمان
بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا علی المفاقر والمنافق خبيث بالاشك وقد
خرج من المدينة بعد النبی صلی الله علیه وآله وسلم معاذ وأبو عبدة وابن مسعود
وطائفة ثم علی وطیحة والزبير وعمار وآخرون وهم من اطيب الخلق فدل علی ان المراد
بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت علی انه انما يدل ذلك علی انها فضيلة
لانها افضلة

(باب حرم المدينة وتحریم صيده وشجره)

(عن علی علیه السلام قال قال رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عبر
الی ثور مختصر من حديث متفق علیه وفي حديث علی عن النبی صلی الله علیه وآله وسلم
فی المدينة لا یختل خلاها ولا یفتر صيدها ولا تامة قطعتها الا ان اشاء دبرها ولا یصلح لرجل
ان یحمل فیها السلاح لقمة ولا یصلح ان تقطع فیها شجرة الا ان یعلق رجل بعیره رواه
أحمد وأبو داود وعن عباد بن تمیم عن عمه أن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم قال ان
ابراهيم حرم مكة ودعاهم اونی حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة متفق علیه وعن أبي
هريرة قال حرم رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ما بين لابی المدينة وجعل اثني عشر

الدالة علی الانحصار (فذكر
الحديث) بقامه (وعنه) أي
عن أبي قتادة رضي الله عنه (في
رواية انهم لما أتوا رسول الله
صلي الله عليه وآله (وسلم قال
أمنكم أحد أمره ان یحمل
عليها (وأشار اليها) ولمسلم عن
عثمان بن عفان (أنهم أوعدهم أو
اصطدمتم) قالوا قال فكلوا
ما بقى من لحمها) وصيغة الامر هنا
للإباحة لا للوجوب لانها وقعت
جوابا عن سؤالهم عن الجواز
ولم يذکر فی هذه الرواية انه صلی
الله علیه وآله وسلم أكل منها
لكن فی الهبة فتناولته العضد
فأكلها حتى نقرتها وفي الجهاد
قال معاذ جازها فأخذها فأكلها
وفي رواية المطاب قد روي عن ذلك
الذراع فأكل منها وفي رواية
عند أحمد وأبي داود الطيالسي
وأبي عوانة فقال كلوا
وأطعموني وعند الدارقطني
وابن خزيمة والبيهقي ان أبا قتادة
ذكر شأنه لرسول الله صلی الله
عليه وآله وسلم وأنه انما اصطاده
له قال فأمر النبی صلی الله علیه

وآله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حين أخبرته أني اصطدته له قال ابن خزيمة وغيره وقد روي هذه الزيادة
معمر قال النووي یحتمل انه جرى لابی قتادة فی تلك السفرة قضيتان جمعائين الروايتين وفي هذا الحديث من الفوائد جواز
أكل المحرم لحم الصيد اذ لم تكن منه دلالة ولا إشارة واختلاف فی أكل المحرم لحم الصيد فذهب مالك والشافعي انه ممنوع
ان صاده أو صيده لأجله سواء كان باذنه أو بغيره اذنه حديث جابر مر فوعا لحم الصيد ليحكم في الاحرام حلال ما لم تصيده أو
يصد لكم رواه أبو داود والترمذي والنسائي وفي نسخة غير الشيخ خليل وما صاده محرم أو صيده له ميتة قال شارحه أي فلا

يا كاهن حلال ولا حرام قال المراد اوى من الحنابلة من كتاب الانصاف له ويحرم ما يصيد لاجله على الصحيح من المذهب نقلا للجماعة
عن أحمد وعلمه الاصحاب قال وفي الانتصار احتمال بجواز كل ما يصيد لاجله وقال صاحب الهداية ولا بأس ان يأكل
الحرم لحم صيده اصطاده حلال وذبحه لاذ لم يذله المحرم عليه ولا أمره بصدده خلافا لما لا رحمه الله فيها اذا اصطاده لاجل
الحرم يعني بغير أمره * له أى لما لا رحمه الله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ان يأكل الحرم لحم صيده ما لم يصدده أو يصدله
ولما روى ان الصحابة رضوا الله عنهم نذاكر والحرم الصيد ٢٥١ في حق الحرم فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لا بأس به قال في فتح القدير
اما اذا اصطاد الحلال للحرم
صيدا بأمره فاختلف فيه عندنا
فذكر الطحاوى تحريمه على الحرم
وقال الجرجاني لا يحرم وأما
الحديث الذى استدله لما لا
فهو حديث جابر عند أبي داود
والترمذى والنسائى لحم الصيد
حلال لكم وأنتم حرم وقد سبق
قريبا وقد عارضه المصنف ثم
أوله دفعه المعارضة بكون اللام
للملك والمعنى ان يضاد بأمره
وهذا لان الغالب فى عمل الانسان
أفعاله ان يكون بطلب منه
فذلك محله هذا دفعا للمعارضة
والاولى فى الاستدلال على أصل
المطوب يحدث أى فتسادة على
وجه المعارضة على ما فى الصحيحين
فانهم لما سألوا صلى الله عليه
وآله وسلم لم يجب بحله لهم حتى
سألهم عن موانع الحل كانت
موجودة أم لا فقال صلى الله
عليه وآله وسلم أم أنكم أحد
أمره ان يجعل عليهم أو أشار اليها
قالوا لا قال فكلوا اذن فلو كان
من الموانع ان يضطاد لهم لظلمه

مـ الاحول المدينة حتى متفق عليه * وعن أبي هريرة فى المدينة قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شجرها أن يخط أو يعضد رواه أحمد * وعن أنس أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم انى أحرم ما بين جبلين مثل ما حرم
ابراهيم مكة اللهم بارك لهم فى مدنها وخصاها متفق عليه * وللبخارى عنه أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم من كذا الى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها
حدث من أحدث فيها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * واسلم عن
عاصم الاحول قال سألت أنسا حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم
هى حرام ولا يجزئ خيلاها فى فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
* وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انى حرمت المدينة حرام ما بين
ما زعمها أن لا يهراق فيه آدم ولا يحمى مل فيها سلاح ولا يخطب فيها شجر الاعلاف * وعن جابر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين
لايتها لا يقطع عضاها ولا يضاد صيدها رواه ما سلم * وعن جابر أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال فى المدينة حرام ما بين حرتيها وجمها كلها لا يقطع شجرها الا أن يغلف منها
رواه أحمد * حديث على الثمانى رجاله رجال الصحيح وأصله فى الصحيحين وحديث جابر
الاسترخى اسناد ابن ابي عمير وحديثه حسن وفيه كلام معروف قوله ما بين غير الى نور
اما غير فهو بفتح العين المهملة واسكان التحتية وأما نور فهو بفتح النون وسكون الواو
بعد هاء او من الرواق من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بياضا لانهم سمعوا فقدوا ان
ذكره هذا خطأ قال المازرى قال بعض العلماء نور هاء اوهم من الراوى وانما نور بفتح النون
والصحيح الى أحد قال القاضى كذا قال أبو عبيد اصل الحديث من غير الى أحد انتهى
قال النووي وكذا قال أبو بكر الحارثى الحافظ وغيره من الأئمة ان أصله من غير الى أحد
قال قلت ويحتمل ان نورا كان اسما للجبل هناك اما أحد واما غير فبفتح النون واسمه وقال
مصعب الزبيرى ليس بالمدينة غير ولا نور قال عياض لا معنى لانكار غير بالمدينة فانه
معروف وكذا قال جماعة من أهل اللغة قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مدار
ما بين غير ونور لانهم ما بينهم ما فى المدينة أو سعى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين

فى سائر ما يستعمل عنه هنا فى الفقه عن الموانع ليجب بالكم عنه دخلوه عنها وهذا المعنى كالتصريح فى نفي كون
الاصطيداء للمعمر مانعا فعارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة نبوته اذ هو فى الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بل فى
حديث جابر لحم الصيد الخ انقطاع لان المطلب بن حنطب لم يسمع من جابر عند غيره واحد وكذا فى رجاله من فيه لين انتهى
ولاجزاء عليه بدلالة ولا باعانة ولا بأى كاهن من صيده لعنة الشافعية لان الجزاء لعن بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهت بدلالة
الحلال حلالا قالت الشافعية اذا قتل الحرم صيدا او ذل عليه من قتله فعليه الجزاء اما القتل فاقوله تعالى لا تأكلوا مما وجدوا

حرم الآية وأما الدلالة فتدبر في حديث أبي قتادة قال ابن الهمام وليس في حديث أبي قتادة هل دلت على أن الله عليه وآله وسلم
حل منكم أحدهم أن يجعل عليه أو أشار إليه أو قال لا قال تكلموا بما في وجه الاستدلال به على هذا أنه عاق الحل على عدم
الإشارة وهي تحصل الدلالة بغير اللسان فاحرى أن لا يحمل إذا دل باللفظ فقال هذا لصيد ونحوه قالوا الثابت بالحديث حرمة
الجمع على الحرم إذا دل قلنا ثبت أن الدلالة من محظورات الأسرار بطريق الالتزام بحرمة الجمع فثبت أنه محظور وأحرام
وهو جنابة على الصيد فنقول حينئذ ٢٥٢ جنابة على الصيد بنفوت الأمن على وجه اتصال قتله عنها

ففيه الجزاء كالقتل وهذا هو
القياس ولا يجوز عطفه على
الحديث لأن الحديث لم يثبت
الحكم المتنازع فيه وهو وجوب
الكفارة بل محمل الحكم ثم
بثبوت الوجوب المذكور في
الحمل انما هو بالقياس على
القتل انتهى وقال المالكية
أن صيد لابل الحرم فلم يه
واكل عليه الجزاء في أكلها
وقال الحنابلة إن أكله كأكسه
فعليه الجزاء وإن أكل بعضه
ضمنه بمثله من اللحم قال في الفتح
وفي حديث أبي قتادة أي بطرقه
المذكورة في هذه الأبواب جميعا
من الفوائد أن قنن الحرم أن يقع
من الحلال الصيد ليا كل الحرم
منه لا يقدح في أحرامه وإن
الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمجرم
الاكل من صيده وهذا يقوى
من أجل الصيد في قوله تعالى
وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرما على الاصطياد وفيه
الاستيهاب من الصيد فاقبول
الهدية من الصديق وقال عياض

الذين بطرق المدينة عبرا ونورا ارتجبالا وسبقه إلى الأول أبو عبيد على ما حكاه ابن
الانبر عنه وقال المحب الطبري في الأحكام قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام
البصري أن حذاء أحمد عن يسار جانيها إلى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبرته
تكررسو الدعوى لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال فكل
أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وثورادوا على ذلك قال فعلمنا أن ذكر ثور المذكور في
الحديث الصحيح صحيح وإن عدم علم أكبر العلماء لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه
فائدة جلية انتهى وقد ذكرتم هذا الكلام في القاموس وقال أبو بكر بن حسين
المرغني نزل المدينة في مختصره لاخبار المدينة أن خلف أهل المدينة يقولون عن سلفهم
أن خلفا أحدهم من جهة الشمال جبلا صغيرا إلى الجرة بقدير يسمى ثورا قال وقد تحققت
بالمشاهدة قوله لا يتخلى خلاها ولا يتفرص بهما ولا يلتقط أقطاما قد تقدمت فيه هذه
الالفاظ والكلام عليه في باب صيد الحرم وشجره قوله الأمن أشادهم أي رفع صوته
بغيره ما بدأ السنة كما في غيرها وأعله يأتي في الأقطعة بسط الكلام على لقطعة مكة
والمدينة وغيرها قوله ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال قال ابن رسلان
هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغصيرة ضرورية ولا حاجة فإن كانت حاجة جاز
قوله ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة استدلل بهذا وبما في الأحاديث المذكورة في الباب من
تحريم شجرها وشبطه وعضده وتحريم صيدها ونفقه الشايعي ومالك وأحمد والهادي
وبه طور أهل العلم على أن للمدينة حرما كرم مكة يحرم صيده وشجره قال الشايعي ومالك
فإن قتل صيدا أو قطع شجرة فلا ضمان لانه ليس بعمل للمسلم فاشبهه الحمي وقال ابن أبي
ذئب وابن أبي اليجب قيمة الجزاء ككرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله
كأكرم إبراهيم مكة وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناس إلى أن الحرم المدينة ليس
يحرم على الحقيقة ولا ثبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر والأحاديث
ترد عليهم واستدلوا بحديث يأبى عمير ما فعل النغير واجيب عنه بأن ذلك كان قبل تحريم
المدينة وأنه من صيد الحلال قوله إلا أن يعلف رجل بعيره فيه دليل على جواز أخذ
الأنصار للعلف لا لغيره فإنه لا يحمل كما خلف قوله ما بين لابقى المدينة قال أهل اللغة
اللابتان الحرثان وأخذتم ما لاية بتخفيف الواحدة وهي الحرث والحرث الجارة السود

عندي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطييبا للقلب من أكل منه بيان الجواز بالقول وللمدينة
والقبيل لازالة الشبهة التي حصلت أهم وفيه تسمية الفرس وألحق به المصنف الجار فترجم له في الجهاد قال ابن العربي يجوز
التسمية ما لا يعقل إذا دعى به وفيه أمساك نصيب الرقيق الغائب مما يهتبه عن احترامه أو تربي ركنه أو يتوقع منه ظهور
حكم تلك المسئلة بخصوصها وفيه تفرق الإمام أصحاب المصلحة واستعمال الطائفة في الفرو وتبليغ السلام عن قرب وعن
بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام من بلغه لأنه لا يعمل أن يكون وقع وليس في الخبر ما يقتضيه وفيه أن عقرب الصيد

ذ كانه وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربي هو اجتهاد بالقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لافي حضرته وفيه العمل بما أدى اليه الاجتهاد ولو تضاد اجتهادان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعيب ذلك علينا وكان الآكل عسك باصل الاباحة والامتنع نظر الى الامر الطارئ وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الادلة وتركض الفرس في الاصططاد والتصديق في الاماكن الوعرة والاسستعانة بالقارس وحل الراد في السفر والرفق بالاحتجاب والرفقاء بالسيرة واستعمال الحكاية في الفعل كما تستعمل في القول لانهم ٢٥٣ استعمالوا الضحك في موضع الاشارة

بما عايناه من ان الاشارة لا تحل
وفيها جواز سوق الفرس
للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله
وأسير شأوا ونزول المسافر وقت
القيامة وقوله في هذا كالحكماء مع
الحكمة في قوله انما هي طعمة
أطعمكموه والله ولا يجوز لاهرم
قتل الصيد الا ان ضال عليه
فقتله دفعه للفر رقيق وزولا
ضمان عليه اهما في الفتح (عن
ابن عباس رضي الله عنهما عن
الصعب بن جندب) بفتح الجيم
والهاء المشددة ابن قيس بن ربيعة
(اليماني) من بني ليث بن بكر بن
عبدمناة بن كنانة وكان حليف
قريش وأمه أخت أبي سفيان
ابن حرب واسمها فاختة وقيل
زباب ويقال انه أخو محمد بن
جندب مات في خلافة أبي بكر
أو آخر خلافة عمر قال ابن حبان
أو في خلافة عثمان والاول خطأ
قاله يعقوب بن سفيان (انه
أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله
واله وسلم جارا وحشبا) وفي
رواية لحم جارا وحش وفي أخرى
رجل جارا وفي لفظ آخر عجز

والمدينة لابن نمرية وغريبة وهي بينهما قوله وجعل اثني عشر ميلا الخ لفظ مسلم عن
أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابي المدينة قال أبو هريرة
فلو وجدت الظباء ما بين لابي ما عذرتهم او جعل اثني عشر ميلا حول المدينة حتى انتهى
والضمير في قوله جعل راجع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يدل على ذلك اللفظ
الذي ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند أبي داود من حديث عدي بن زيد الجذامي
قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل ناحية من المدينة بريد ابريد افه ذامثل
ما في الصحيحين لان البريد أربعة فرسخ والفرسخ ثلاثة أميال وهذا الحديثان فيه ما
التصريح بقوله حرم المدينة قوله أن يحبط أو بعضه الخ ضبط الشجر بسقط
ورقه والعصا القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث الامايق به الجبل قوله ما بين
جبلها نداء في بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لانه وقع التحديد في بعض
الروايات بالمرتبة وفي بعضها باللاتين وفي بعضها بالجبلين وفي بعضها بغير ونور كما تقدم
وفي بعضها بالمازني كما سيأتي قال في الفتح وتذهب بان الجمع بينهما واضح وعند هذا التردد
الاحاديث الصحيحة فان الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ولا شك أن ما بين لابي ما بين أربع أميال
الروايات عليها ورواية جبلها باللاتين ما بين لابي ما بين أربع أميال من جهة
الجنوب والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى
لا تضمر والمأزم قد يطلق على الجبل نفسه كما سيأتي قوله اللهم باركنا في مدهم وصاعهم
قال عياض البركة هنا بمعنى الثناء والزيادة وقال النور الظاهر أن المراد البركة في نفس
الكيل من المدينة بحيث يكفى المدفعية من لا يكفيه في غيرها قوله من كذا الى كذا جاء
هكذا في ما في روايات البخاري كلها فقتل ان البخاري أبيه محمد بن محمد المواقف عنده انه وهم
ووقع عند مسلم الى نور فالمراد به هذا الموضع من غير النور وقد تقدم الكلام على ذلك قوله
من أحدث فيهم احدى ماى عمل بخلاف السنة كمن ابتدع جهابذة زاد مسلم وأبو داود في
هذا الحديث أو أوى محمدنا قوله فعليه لعنة الله الخ أى اللعنة المستمرة من الله على
الكفار وأضيف الى الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المبائنة
في الابداع عن رحمة الله وقيل المراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول
الامر وليس هو كمن الكافر واستدل به ذاعلى أن الحديث في المدينة من المبكر قوله

جار وحش يقطر دما وفي أخرى شق جارا وحش قال النورى وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في انه مذبح وانه
انما أهدى له بعض لحم صيد لا كما انتمى ولا معارضة بين رجل جارا وعجزه وشقة اذ يذبح بارادة رجل معها الفخذ وبعض
جانب الذبيحة فوجب حمل جارا على انه من اطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع العكس اذ اطلاق الرجل على كل الحيوان
غيره مهود (وهو) أى صلى الله عليه وآله وسلم (بالابواء) جبل من عمل القرع بينه وبين الحفة مما يلي المدينة ثلاثة
وعشرين ميلا وسعى بذلك لما فيه من الوفاء له في المطالع ولو كان كما قيل لكان الابواء أو هو موقعا قرب عنه والاقرب انه سمي

به لتبوء السبيل به (أبو ودان) يفتح الواو ويشد الدال موضع بقرب الخفة أو قرية جامعة من ناحية القرع وودان أقرب إلى الخفة من الأبواء فان من الأبواء إلى الخفة ثلاثون من المدينة ثلاثة وعشرين من ميلاد من ودان إلى الخفة ثمانية أميال والشك من الراوي (فرد عليه) أي رد صلى الله عليه وآله وسلم الجار على الصعب وعليه آفة الروايات كلها على أنه عليه الصلاة والسلام رد عليه الأمار وأبو وهب والبيهقي بإسناد حسن ولقطة أن الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجر حمار وحش وهو بالخفة فأكل منه وأكل كل

٢٥٤

اللعن قال في الفتح وفي هذا الجمع نظير فان كانت الطرق كلها محفوفة فلهذا رد حماره كونه صيد لا جلود ورد اللعن تارة لذلك وقوله أخرى حيث علم أنه لم يصد له ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لأنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التزهد ويحتمل أن يحمل القول على وقت آخر وهو حال رجوعه من مكة ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالخفة وفي غيره من الروايات بالأبواء أو ودان وقال الفرطني يحتمل أن يكون الصعب أحضر الجار مذبحاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدى حماراً أراد تمامه مذبحاً لا حياً ومن قال لحم حماراً أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويحتمل أن يكون من قال حماراً أطلق وأراد به ضئلاً مجازاً قال ويحتمل أن يكون أهداه له حياً فلما رده عليه ذكاه وأتاه به وضوءه ظاناً أنه أهداه عليه بمعنى يختص بجماعته فأعلمه

ما بين ما زعمه قال النووي المازم بمزة بعد الميم وكسر الزاي وهو الجبل وقيل المضيق بين جبلين وشجوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلين انتهى قوله ان لا يهراق فيها دم فيه دليل على تحريم اراقه الدماء بالمدينة الغدير ضرورة قوله الاعلف هو باسكان اللام مصدرة علفت وأما العلف بفتح اللام فهو اسم للشمس والتبن والشعير وشجوهما وفيه جواز أخذوا راقا الشجر للعلف لا يخطب الاغصان وقطعها فإنه حرام قوله عضاهها العضاه بالقصر وكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المججمة كل شجر فيه شوك واحدتها عضاهة وعضهه قوله وحاشاها كلها فيه دليل على أن حكم حي المدينة حكمه في تحريم صيده وشجوه وقد تقدم بيان مقدار الحى أنه من كل ناحية من نواحي المدينة يريد (وعن عاصم بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني احرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاهها أو يقتل صيدها وعن عاصم بن سعد أن سعدا ركب إلى قصر بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجراً أو يحبطه فسا به فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فحكموه أن يرد على غلامهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان اردت شيئا نغلبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإني أن يرد عليهم رواها أحمد ومسلم وعن سليمان بن أبي عبد الله قال رأيت سعد بن أبي وقاص أخذ جلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسله فيما به فجاءه واليه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال من رأى تمويه صيده فيه شيئا فليحكم عليه فلا رد عليكم طعمة أطعمهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان شئتم أعطيكم عنه أعطيتكم رواه أحمد وأبو داود وقال فيه من أخذ أحد يصيد فيه فليس له فيه ثمنه الحديث الأول قد تقدم الكلام عليه والحديث الثالث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه وفي أسناده سليمان بن أبي عبد الله المذكور قال أبو حاتم ليس بعشمة ورواكن يعتبر بحديثه قال الذهبي تابعي وثق وقد رويهم البزار فقال لا يعلم روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأسعد ولا عنه الأعمار وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضاً أبو داود عن مولى الأسعد عنه وهم أيضاً الحاكم فقال في حديث سعدان الشنخيل لم يخرجناه

بامتداعه وان حكم الجزم حكم الكل قال والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات (فما رأى) وهو صلى الله عليه وآله وسلم (ماتى وجهه) أي وجه الصعب من الكراهة لما حصل له من الكسر في رده حديثه (قال) نظير بالقلبه (ان لم يرد) يفتح الدال وهو رواية الحديثين وذكره في الفصيح لكن قال المحققون من النخاعة أنه غلط والصواب ضم الدال ولم يحفظ سببونه في نحو هذا الا الضم كما أفاده السمين وصرح جماعة منهم ابن الحاجب بأنه مذهب البصريين وجوزوا الكسب أيضاً وهو أمتهها والمعنى ان لم يرد عليه لعله من العمل (الأناسم) أي محرمون زاد النسا في لانا كل الصيد وفي لفظ لولا

انما يحرمون لقبله اهـ من ذلك وهذا يقتضي تحريم كل المحرم لحلم الصيد مطلقا سواء صيده له أو باصره لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو مذهب نقل عن جماعة من السلف منهم علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق والذي عليه أكثر علماء الصحابة والتابعين التفرقة بين ماصده أو صيده وغيره وأقولوا حديث الصعب بانه صلى الله عليه وآله وسلم لما ظن انه صيد من أجله وبه يقع الجمع بين حديث الصعب وحديث جابر لحلم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم وحديث أبي

٢٥٥

بجـ حديث الصعب لان حديث أبي قتادة كان عام الحديثية وحديث الصعب كان في حجة الوداع لان النسخ انما يصادر اليه اذا تعدد الجمع كـ وكـ والحديث المتأخر محتمل للدلالة فيه على الحرمة العامة صريحا ولاظهارا حتى يعارض الاول فيمنحه وبالجواز مطلقا قال الذكويون وطائفة من السلف قال القسطلاني وقول ابن الهيثم في فتح القدير أما كون حديث الصعب كان في حجة الوداع فلم يثبت عندنا وإنما ذكره الطبري وبعضهم ولم يعلم لهم فيه ثبوتا صحيحا وأما حديث أبي قتادة فانه وقع في مسند عبد الرزاق عنه انطلقا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام المدينة فاحرم أصحابه ولم أحرم في الصحبة عنه خلاف ذلك وهو ما روى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث ومعالم أنه صلى الله عليه وآله

وهو في مسلم كما عرفت قوله فسلبه أي اخذ ما عليه من الثياب قوله نفلني به أي اعطانيه قال في القساموس نفلته النفل ونفله وانفله أعطاه لياه وقال أيضا والنفل محركة الغنية والهبة قوله طعمه بضم الطاء وكسر هاء ومعنى الطعمة الاكسة وأما الكسر فجهة الكسب وهيمته قوله فليسابه ثيابه هذا ظاهر في أنه اتواخذ ثيابه جميعها وقال الماوردي يبقى له ما يستعز ربه وصحبه النوى واختاره جماعة من أصحاب الشافعي وبصفة سعد هذه احتج من قال ان من صادم من حرم المدينة أو قطع من شجرها اخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم قال النووي وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروى ذلك عن ابن أبي ذئب وابن المنذر انتهى وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال ولم يقل به أحد بعد الصحابة الا الشافعي في قوله القديم وقد اختلف في السلب فقيل انه لمن سلبه وقيل لمساكين المدينة وقيل لبيت المال وظاهر الادلة انه للسالب وانه طعمة لكل من وجد فيه أحد ابصيده أو يأخذ من شجره

(باب ما جاء في صيد دوح)

(عن محمد بن عبد الله بن شيبان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صيد دوح وعصاهه حرم محرم لله عز وجل رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه ولفظه ان صيد دوح حرام قال البخاري ولا يتابع عليه) الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وسكت عنه عبد الحق أيضا ونعقب بما نقل عن البخاري انه لم يصح وكذا قال الأزدي وذكر الذهبي أن الشافعي صححه وذكر الخلال أن أحمد وضعفه وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذکور كان يخطئ ومقتضاه تضعيف الحديث فانه ليس له غيره فان كان اخطأ فيه فهو ضعيف وقال العقيلي لا يتابع الا من جهة تقاربه في الضعف وقال النووي في شرح المذهب اسناده ضعيف قال وقال البخاري لا يصح وذكر الخلال في العال ان أحمد وضعفه قوله ابن شيبان هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن انسان كما في سنن أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان

وسلم لم يجمع بعد الهجرة الاجبة الوداع انتهى يقال عليه قد ثبت في البخاري في باب جزاء الصيد عن عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي عام المدينة فاحرم أصحابه ولم يحرم الحديث وكذا في باب اذا رأى المحرمون صيدا فضعفوا أو أما قوله في الحديث الذي ساقه خرج حاجا فهو من الجاز وان المراد انه خرج معقرا والمراد معنى الحج في الاصل وهو قصد البيت أو الراوى خرج محرما فبعد عن الاحرام بالحج غلط ما منه انتهى وفي هذا الحديث جواز رد الهدية له له وفيه الاعتذار عن رد هاتين طيبت القلب المهدي وان الهبة لا تدخل في الملك الا بالقبول وان قدرته على ملكها لا تصير ما يملكها وان على المحرم ان يرسل ما في يده من الصيد

المستنع عليه اصطفاؤه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الهبة ومسلم في الحج وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال شمس من الدواب) جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا اثم أمنا لكم الآية وهذا الحديث يرد عليه لذكر الغراب والحداقة فيه ويدل على دخول الطائر أيضا عموم قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وقوله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها ٢٥٦ الآية وفي حديث أبي هريرة عندهم سلم في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم

يقر الطير بدرك وقد تصرف أهل العرف في الدابة فبعضهم من يخصها بالجار ومنهم من يخصها بالقرص وفائدة ذلك تظهر في الحلف (كلهن فاسق يقتلهن) المرء (في الحرم) وفي رواية يقتلن فيه وفي رواية نافع ليس على الحرم في قتلهن جناح وعصر فذلك ان لا اثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال وفي الحل من باب الاولى وقد وقع ذكر الحل صريحاً عندهم سلم بلفظ يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أولى قال ابو وهب هي تسمية صحيحة جارية على وفاق اللغة فان أصل الفسق الخروج فهو خروج مخصوص والمعنى في وصف هذه بالفسق لخروجها عن حكم غيرها بالايذاء والافساد وعدم الاتقاء وقيل لانها عمدت الى حبال السفينة فخرجت قطعها وقيل غير ذلك انتهى والتقييد بالخمس وان كان مفهوما اختصاص المسد كورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بحجة عند الاكثر وعلى تقدير اعتباره فيجتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أو لا ثم بين بعد ذلك ان غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ أربع وفي بعضها بلفظ ست والاولى عندهم سلم والثانية عند أبي عوانة وزاد الحية وزاد نافع الانبي موقوفات صارت سبعاً وعند أبي داود السبع الامادي وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والتمر على الخمس فصارت تسعاً لكن ذكرهما من تفسير الرازي للكب العقور قال في الفتح فهذا جميع ما وقعت عليه في الاحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ولا يجاوز في ذلك عن مقال انتهى (الغراب) وهو يتفرع من

هذا صوابه ابن انسان وقال في ترجمة عبد الله ابن انسان له حديث في صيد دوح قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا هذا الحديث قوله دوح بفتح الواو ونشدت يد الجيم قال ابن رسلان هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال أصحابنا هو واد بالطائف وقيل كل الطائف انتهى وقال البخاري في الموقوفات والمختلف في الاماكن وج اسم الحصون الطائف وقيل لواحد منهم او انما اشتبهه دوح بالحاء المهملة وهي ناحية نعمان قوله وعصاه بكسر العين كما ساق قال الجوهري الغصاه كل شجرة يعظم وله شوك قوله حرم بفتح الحاء والراء الحرام كقوله هم زمن وزمان قوله محرم لله تعالى تأكيد للحرمة والحديث يدل على تحريم صيد دوح وشجره وقد ذهب الى كراهية الشافعي والامام يحيى قال الشافعي في الاملاء كره صيد دوح قال في البحر بعد أن ذكر هذا الحديث ان صح فالقياس التحريم لكن منع منه الاجماع انتهى وفي دعوى الاجماع نظر فانه قد جزم به ورأى أصحاب الشافعي بالتحريم وقالوا ان مراد الشافعي بالكراهية كراهية التحريم قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر قول الشافعي في الاملاء ولا يصحاح فيه طريقان أحدهما وهو الذي أورده الجمهور انقطع بتحريمه قالوا وحراد الشافعي بالكراهية كراهية التحريم ثم قال وفيه طريقان أحدهما وهو قول الجمهور يعني من أصحاب الشافعي أنه يأثم بؤده الحاصم على فعله ولا يلزمه شيء لان الأصل عدم الضمان الا فيما ورد به الشرع ولم يرد في هذا شيء والطريق الثاني حكمه في الضمان حكم المدينة وشجرها وفي وجوب الضمان فيه خلاف انتهى وقد قدمنا الخلاف في ضمان صيد المدينة وشجرها قال الخطابي ولست اعلم التحريم معني الا أن يكون ذلك على سبيل الحى انواع من منافع المسابن وقد يحتمل أن ذلك التحريم انما كان في وقت معلوم الى مدة محصورة ثم نسخ قال أبو داود وفي السنن وكان ذلك يعني تحريم دوح قبل نزوله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وحصاره ثقيفا انتهى والظاهر من الحديث تأييد التحريم ومن ادعى النسخ فعليه الدليل لان الأصل عدمه وأما ضمان صيده وشجره على حد ضمان صيد الحرم المكي فموقوف على ورود دليل يدل على ذلك لان الأصل براءة الذمة ولا ملازمة بين التحريم والضمان

(ابواب)

عن الاكثر وعلى تقدير اعتباره فيجتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أو لا ثم بين بعد ذلك ان غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ أربع وفي بعضها بلفظ ست والاولى عندهم سلم والثانية عند أبي عوانة وزاد الحية وزاد نافع الانبي موقوفات صارت سبعاً وعند أبي داود السبع الامادي وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والتمر على الخمس فصارت تسعاً لكن ذكرهما من تفسير الرازي للكب العقور قال في الفتح فهذا جميع ما وقعت عليه في الاحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ولا يجاوز في ذلك عن مقال انتهى (الغراب) وهو يتفرع من

ذلك ان غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ أربع وفي بعضها بلفظ ست والاولى عندهم سلم والثانية عند أبي عوانة وزاد الحية وزاد نافع الانبي موقوفات صارت سبعاً وعند أبي داود السبع الامادي وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والتمر على الخمس فصارت تسعاً لكن ذكرهما من تفسير الرازي للكب العقور قال في الفتح فهذا جميع ما وقعت عليه في الاحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ولا يجاوز في ذلك عن مقال انتهى (الغراب) وهو يتفرع من

المعبر وينزع عنه ويختلس أطعمة الناس وفي رواية الابقع وهو الذي في ظهره وبطنه يياض وقيل سقى غسرا بالانه نأى
واغترب الماء فذبح عليه السلام يستنجي أمر الطوفان (والحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال مهموز وهي أخس الطير وتختطف
أطعمة الناس قال في الفتح ويأبى بالحدأة الحدأة بفتح أوله فأس له رأسان (والعقرب) واحدة العقارب وهي مؤنثة
والاثني عقربة وعقرباءهم ودود غير مصر وفي رواية ثمان أو رجل وعينه اهنا في ظهرها تلدغ وتؤلم يلاما شديدا وربما سمعت
الاذني فقوت ومن عجيب أمرها انها مع صغرها تقتل ٢٥٧ الفيل والبغير بلسعتها وانما الاتضرب الميت

ولا النائم حتى يتحرك شيء من بدنه

فتضربه عنه عند ذلك وتأبى الى

المنافس ونسألهما وفي ابن

ماجه عن عائشة قالت لدغت

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عقرب وهو في الصلاة فلما فرغ

قال لعن الله العقرب ما ندع

مصلما ولا غيرا قبلوها في الحل

والحرم (والقارة) أى فارة

البيت وهي القويصة قال أبو

سعيد الخدرى استيقظ النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ذات

ليلة وقد أخذت فارة فتبيلة

أحرق على رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم البيت فقام

اليها فقتلها وأحل قتلها للرجال

والحرم زواها الطحاوى في أحكام

القرآن عن يزيد بن أبي نعيم أنه

سأل أبا سعيد الخدرى لم سميت

القارة قويسقة فقال استيقظ رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ

وفي سنن أبي داود عن ابن

عباس قال جاءه قفارة فأخذت

تجرا فتبيلة فجاءت بها فالتقها

بين يدي رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم على الخمر التي

كان قاعا فداعلها فاحرق منها

(أبواب دخول مكة وما يتعلق به)

(باب من أين يدخل إليها)

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من الثنية العليا

التي بالمطعمه وإذا خرج خرج من الثنية السفلى رواه الجماعة إلا الترمذى * وعن عائشة

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها وفي

رواية دخل عام الفتح من كداء التي بآلى مكة متفق عليه ما وروى الثمانى أبو داود

وزاد ودخل في العمرة من كدى) قوله من الثنية العليا الثنية كل عقبة في طريق أو

جبل فانها تسمى ثنية وهذه الثنية المعروفة بالثنية العليا هي التي ينزل منها إلى باب المعلى

مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الخجون بفتح الميم وضم الجيم وكانت صعبة المراتقى

فسميها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقي ثم سملها كاهها سلطان مصر

الملك المؤيد قوله من الثنية السفلى هي عند باب الشيعة بقرب شعب الساميين من

ناحية قعيقعان وعليه باب بني في القرن السابع قوله من كداء بفتح الكاف والمذقال

أبو عبيدة لا تصرف وهي الثنية العليا المتقدمة ذكرها قوله ودخل في العمرة من كداء

بضم الكاف والقصر وهي الثنية السفلى المتقدمة ذكرها قال عياض والقرطبي

وغیره ما اختلف في ضبط كداء وكذا غالبا كثر على أن العليا بالفتح والمد والسفلى

بالضم والقصر وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قالوا واختلف في المعنى الذي

لأجله خالف صلى الله عليه وآله وسلم بين طريقتيه فقبل إيمرك به وذكرها شيئا مما تقدم في

العيد وقد تقدم بسطه هنا وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا وقيل الحكمة في ذلك المناسبة

بجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة إلى فراقه وقيل لأن

إبراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج منها محتقيا

في الهجرة فازاد أن يدخلها فافراغا لما وقيل لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا

للبيت ويحتمل أن يكون ذلك ليكون دخل منها يوم الفتح فاستقر على ذلك

(باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك)

(عن جابر وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال قد حججنا مع رسول الله صلى الله

٣٣ نيل ح

موضع درهم زادناكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم فأنطقوا

سبحكم فان الشيطان يدل منهل هذه على هذا فحرقكم ثم قال صحح الاسماء وليس في الحديث أن من الفار لا يبق على

خطره ولا جليل الأهل كونه أو أنه لم يختلف العلماء في جواز قتلها للعزم إلا إبراهيم الضعيف فإنه قال فيها إجزاء إذا قتلها المحرم

آخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال

لما ذكروا هذا القول ما كان بالكوفة أخشى رد الالاد ثار بن إبراهيم الضعيف أقله ما مع من أولاد حسن أبا عاله من الشعبي

لكثرة ما مع. ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منه الذي لا يتمكن من الاذى قال في القمع والنفار
أنواع منها الجرد والجلد وفارة الابل وفارة المسك وفارة الغبيض وحكمها في تحريم الاكل وجواز قتلها سواء (والكلب
العقور) الجارح وهو معروف وفي الكلب بهيمة وسبعية كاله من كلب منهم ما وفيه منافع للحراسة والصيد وفيه من ائقفاء
الاثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقول التعليم مالم يس لغيره يقال أول من اتخذ هذه الحراسة نوح عليه
السلام واختلف العلماء في المراد ٢٥٨ به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوما أولا نرى سعيد بن منصور

عليه وآله وسلم فلم يكن يفعله رواه أبو داود والنسائي والترمذي وعن ابن جريج قال
حدثت عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ترفع الايدي في
الصلاة واذا رأى الميت وعلى الصفا والمروة وعشمة عرفة ويجمع وعند الجرحين وعلى
الميت وعن ابن جريج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى الميت رفع يديه
وقال اللهم زد هذا الميت تشريفا وتعظيما وتكريما مهابة وزد من شرفه وكرمه من
جبهه واقره تشريفا وتعظيما وتكريما وراهما الشافعي في مسنده (حديث جابر
قال الترمذي انما يعرفه من حديث شعبه وذكر الخطابي ان سفيان الثوري وابن
المبارك وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ضعفوا حديث جابر هذا لان في اسناده
مهاجر بن عكرمة المكي وهو مجهول عنه منهم وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي
من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد السامي عن مكحول به من سلا وأبو سعيد هذا
هو المصلوب وهو كذاب ورواه الاذوقي في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضا بن زيادة
مهابة وبراني الموضعين وكذا ذكره الغزالي في الوسيط وتعقبه الرافي بان البر لا يتصور
من الميت وأجاب النووي بان معناه أكثر برزائره ورواه سعيد بن منصور في السنن
له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قدامة يقول اذا رأيت الميت نقل اللهم زد قد كره
مقلوه رواه الطبراني في مسنده حديثه بن أسيد مرفوعا في اسناده عاصم السكوري وهو
كذاب وحديث ابن جريج هو معضل فيما بين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
اسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال قال الشافعي بعد أن أورد له ليس في رفع اليدين
عند رؤية الميت شيء فلا كره ولا استحبابه قال البيهقي في مكانه لم يعهد على الحديث
لانقطاعه والخاص بل انه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية
الميت وهو حكم شرعي لا يثبت الابدال وأما الدعاء عند رؤية الميت فقد روي في
أخبار وآثارهم ما في الباب ومنه ما أخرجه ابن المغلس ان عمر كان اذا نظر الى الميت
قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ورواه سعيد بن منصور في السنن
عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكر عرو رواه الحاكم عن عمر أيضا وكذلك رواه
البيهقي عنه

عن أبي هريرة باسناد حسن قال
الكلب العقور الاسود وعن زيد
ابن أسلم انهم لما سألوه عن
الكلب العقور قال وأي كلب
أعقر من الحية وقال زفر بن
الذئب خاصة وقال مالك في
الموطأ كل ما عقرو الناس وهذا
عليهم وأخافهم مثل الاسد
والنمر والفهد والذئب فهو
العقور وكذا نقل أبو عبيد عن
سفيان وهو قول الجوهري وقال
أبو حنيفة رحمه الله هو الكلب
خاصة ولا يلحق به في هذا الحديث
سوى الذئب واحتج أبو عبيد
للجمهور بقوله صلى الله عليه
وآله وسلم اللهم سلط عليه كما
من كلاب فقه الاسد أخرجه
الحاكم بسند حسن من طريق
أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه
وبقوله تعالى وما علمتم من
الجوارح مكلمين فاشهتة هان
اسم الكلب فلهذا قيل لكل
جارح عقور واحتج الطحاوي
للعقوبة بان العلماء اتفقوا على
تحريم قتل البازي والصدقر
وهما من سباع الطير فدل ذلك

على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة فكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو
الذئب وتعقب برد الانفاقيان مخالفين لم أجازوا قتل كل ما عدا ما ذكرنا من فقه الصقر وغيره بل قال بعضهم يلحق
بالنمس كل ما نهى عن أكله الا ما نهى عن قتله واختلف العلماء في غير العقور من عالم يومس بقنائه فصرح بتحريم قتله القاضيان
الحسين والمباردي ووقع في الام للناس في الجواز واختلف كلام النووي فقال في البيهقي من شرح المهذب لا خلاف بين
أصحابنا في انه يحرم لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب ان غير محترم وقال في الحج يذكره قتله تنزيها وهذا الاختلاف شديد وعلى

كرهه قتله اقتصر الرافعي وشعبه في الروضة وزادها كراهة تنزيه والله أعلم وذهب الجمهور وكما تقدم الى الحاق غير الخمس بها
في هذا الحكم الا أنهم اختلفوا في المعنى فقبل امكونها مؤذبة فيجوز قتل كل مؤذوها ذاقضية مذهب مالك وقيل كونها
مما لم يبق كل فعل في هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على الحرم فمسه وهذه قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقصر واعلى
الخمس الا أنهم الحقوا بالحية والذئب ومن ابتدأ بالعدوان والاذى من غيرها واستبدل به على جواز قتل من يلجأ الى الحرم
من وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء معاملة ٢٥٩ بالفسق والقائل فاسق فيقتل بل هو أولى لان

فسيق المذكو كوزات طبيعي
والمكاف اذا ارتكب الفسق
هناك حرمة نفسه فهو أولى
باقامة مقتضى الفسق عليه
وأشار ابن دقيق العبد الى انه
يبحث قابل للزراع وفي حديث
الباب رواية القابعي عن التابعي
والصحابي عن الصحابة والأخ
عن أخيه (عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه) أنه

(قال بينما نحن مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في غار بني)
أى ليلة عرفة كما عند
الاسماعيلي من طريق ابن غير
عن حفص بن غياث وبذلك يتم
الاحتجاج به على مقصود الباب
من جواز قتل الحية لله محرم كما
دل قوله بمضى على ان ذلك
كان في الحرم وعرف بذلك الرد
على من قال ايس في حديث
عبد الله ما يدل على انه أمر بقتل
الحية في حال الاحرام لاحتمال ان
يكون ذلك بعد طواف الافاضة
اذ نزل عليه سورة والمرسلات
وانه ليمسها وان لا تلقاها

(باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه)
(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول
خبث ثلاثاً ومشى أربعاً وكان يسمى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة وفي
رواية رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً وفي
رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم
فانه يسمى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة متفق عليهم) قوله الطواف الاول فيه
دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الاول قال أصحاب
الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو عمرة أما اذا طاف في غير حج أو عمرة
فلا رمل قال الزوري بالاضطرار ولا يشرع أيضاً في كل طوافات الحج بل انما يشرع في
واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف يعقبه سعي ويتصور ذلك
في طواف القدوم وفي طواف الافاضة ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني انه
لا يشرع الا في طواف القدوم ونحوه أراد السعي بعده أم لا يشرع في طواف العمرة
اذ لم يكن فيها الاطواف واحد قوله خبث ثلاثاً ومضى أربعاً الخ يجب بفتح المعجمة والموحدة
بعدها موحدة أخرى هو اسراع المشي مع تقارب الخطا وهو كالرمل وفيه دليل على
مشروعية الرمل في الطواف الاول وهو الذي عليه الجمهور وقالوا هو سنة وقال ابن
عباس ليس هو بسنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل وفيه أيضاً دليل على ان السنة ان
يرمل في الثلاثة الاول ويمشي على عادته في الاربعة الباقية قوله وكان يسمى الخ سبأني
الكلام على السعي قوله من الحجر الى الحجر فيه دليل على انه يرمل في ثلاثة أشواط كاملة
قال في الفتح ولا يشرع تدارك الرمل فلو ترك في الثلاثة لم يقضه في الاربعة لأن هينها
السكنينة ولا تغير وكذا طافات الهادي قال ويختص بالرجال فلا رمل على النساء
ويختص بطواف يعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب
ولادم يتركه عند الجمهور واختلف في ذلك المالكية وقد روى عن مالك ان عليه دما
ولادليل على ذلك واعلم انه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهب العترة ومالك
وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي الى أنه فرض لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق

وأخذها (من فيه) أى فيه الكريم (وان فاه) فيه (لرطب بها) أى لم يجف ريقه بها (اذ ثبت عليه ناحية فقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) لمن معه من أصحابه (اقموا) وفي رواية مسلم وابن خزيمة واللفظ له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر
محمداً بقتل حية في الحرم بمضى (فابتعد رناها) أى اسرعنا اليها (فذهبت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت) أى
حفظت ومنعت (شرككم كما وقيت شرها) أى لم يلحقها ضرركم كما لم يلحقكم شرها وهو من مجاز المقابلة وهذا الحديث أخرجه
أيضاً في التفسير ومنه سلم في الحيوان والحج والشافعي في الحج والتفسير (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

ورضى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال الوزغ) يفتح الواو والزاى وآخره غين مهملة واللام فيه بمعنى عن
 (نوبق) مضغ اللثغير والذم وانفقوا على انه من الحشرات المؤذيات قالت عائشة (ولم أسمعه يأمر بأمره) قصة تسميته
 اياه فويستأ أن يكون قتله مباحا وكون عائشة لم تسمعه لا يدل على منعه فقد سمعه غيرها وفي النسخ والنساق وابن ماجه عن
 أم شريك انها استأمرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الوزغات فأمرها بذلك وفيه ما أيضا الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر
 عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل وزغة من
 يقتل الوزغ ومعه فويستأ في مسلم ٢٦٠

ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله خذوا في مناسككم وقال أبو حنيفة انه سنة
 وقال الشافعي هو كتحية المسجد قال لا لأنه ليس فيه الا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح الجرائم لا يدل
 على طواف القدوم لان طواف الزيارة أجمعا والحق الوجوب لان فعله صلى الله
 عليه وآله وسلم معين لمجمل واجب هو قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم خذوا في مناسككم وقوله بخوا كما رأيتموني أصح وهذا الدليل يستلزم
 وجوب كل فعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الا ما خصه دأبل فمن ادعى عدم
 وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كناية فعليك بالاحتياط في
 جميع الأبحاث التي سقرك (وعن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف
 مضطجها وعابسه برد رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وأبو داود وقال بريدة أخضر
 واجد وانظروا قدم مكة طاف بالبيت وهو مضطج مع بريدة حضره وعن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أعمروا من حجراته فرموا بالبيت وجعلوا
 أرديتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى رواه أحمد وأبو داود حديث
 يعلى بن أمية صححه الترمذي كما ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذري وحديث
 ابن عباس أخرجه نحوه الطبراني وسكت عنه أيضا أبو داود والمنذري والحاظ في
 التخصيص ورجال رجال الصحيح وقد صحح حديث الاضطجاع النووي في شرح مسلم قوله
 مضطجها هو افتعال من الضجع بالسكان الباء الموحدة وهو العصد وهو ان يدخل ازاره
 تحت ابطه الايمن ويرد طرفه على منكبيه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوقا كذا
 في شرح مسلم للنووي وشرح البخاري للعاظم وهذه الهيئة هي المذكورة في حديث
 ابن عباس المذكور والحكمة في فعله انه يعين على امرأع المشى وقد ذهب الى استحبابه
 الجاهل وروى مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعي وانما يستحب الاضطجاع
 في طواف يسر فيسه الرمل قوله بريدة حضره لفظ أبي داود بريدة أخضر قوله تحت
 آباطهم قال ابن رسلان المراد ان يجعله تحت عاتقه الايمن قوله ثم قذفوها أى طرحوا
 طرفيها قوله على عواتقهم العاتق المنكب (وعن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله

أول ضربة فله كذا وكذا حجة
 ومن قتلها في الضربة الثانية فله
 كذا وكذا حجة سنة دون الاولى
 وفي الطبائفي من حديث ابن
 عباس مرفوعا اقتلوا الوزغ
 ولو في جوف الكعبة لكن في
 اسناده عمر بن قيس المكي وهو
 ضعيف ومن غير راتب أمر
 الوزغ ما قيل انه يقسم في حجره
 من الشتاء أربعة أشهر لا يطعم
 شيئا ومن طبعه ان لا يدخل بيتا
 فيه رائحة الزعفران (عن ابن
 عباس رضى الله عنهم ما قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يوم افتتح مكة) ستة ثمان من
 الهجرة (لا هجرة) واجبة من مكة
 الى المدينة بعد الفتح لانها
 صارت دار اسلام زاد في كتاب
 الجهاد والهجرة من دار الحرب
 الى دار الاسلام باقية الى يوم
 القيامة (ولكن) لكم (جهاد)
 في الكفار (وبينة) صالحة في
 الخير تحصلون بهما الفضائل
 التي في معنى الهجرة التي كانت
 مفروضة لمارقة الفيريق

الباطل فلا يكثر سوادهم ولا إعلام كلمة الله واظهار دينه قال
 أبو عبد الله الابي اختلف في أصول الفقه في مثل هذا التركيب يعني قوله لا هجرة بعد الفتح ولا تكن جهادا ونية هل هو لنفي
 الحقيقة أو لنفي صفة من صفاتهم اكلو وجوب وغيره فان كان لنفي الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الاعيان
 لان المستدرك هو النفي والمنفي وجوب الهجرة على الاعيان فيكون المستدرك وجوب الجهاد على الاعيان وعلى ان المنفي
 في هذا التركيب الحقيقة فالمنفي ان الهجرة بعد الفتح ليست بهجرة وانما المطلوب الجهاد المطلوب الاعيان من كونه على الاعيان

أو على السكناية قال والمذهب ان الجهاد اليوم فرض كفاية الآن بعين الامام طائفة فيكون عليهم فرض من اتهمى قال
الطيب المعنى ان الهجرة من الاوطان اما هجرة الى المدينة لقرار من الكفار ونصرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما الى
الجهاد في سبيل الله واما الى غير ذلك من تحصيل الفضائل كطاب العلم فانقطعت الاول وبقيت الاخرى فاعتنوها
ولا تنقضوا عنها (واذا استغفرت فافتروا) أي اذا دعاكم الامام الى الخروج الى الغزو فاجروا اليه (عن ابن بزيمة)
عبد الله بن مالك وبزيمة أمه وهي بنت الارث (رضي الله عنه قال ٢٦١ احتجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهو محرم) أي في حجة الوداع
كما حرم به الحارثي وغيره (يلجى
جمل) بفتح اللام وسكون الحاء
المهمل بعد هاء مائة تحتة
وجمل بفتح الجيم والميم مهم موضع
بين مكة والمدينة الى المدينة
أقرب (في وسط رأسه) بفتح
السين من وسط أي متوسطه
وهو ما فوق المياوخ فيا بين
أعلى القرنين قال الميث كانت
هذه الخامة في فاس الرأس
وأما التي في أعلاه فلا لانها
ربما عمت انتهى ويؤخذ من
هذا ان المحرم الاحتجام
والقصدم لم يقطع بهم ما شرافان
كان يقطع به محرم الا أن
يكون به ضرورة اليه ما قاله
القسطلاني وزاد في الفتح
وكرها ما لا وعين الحسن فيها
الفدية وان لم يقطع شعره وان
كان لضرورة جاز قطع الشعر
وتجيب الفدية وخص أهل
الظاهر الفدية بشعر الرأس
قال السدي اذا أمكن مسك
المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق
واستدل بهذا الحديث على جواز

عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حتى يغرب
فاجزمهم انتهى صلى الله عليه وآله وسلم أن يرموا الاشواط الثلاثة وأن يشوشا ما بين
الركنتين ولم يمنعه ان يامرهم ان يرموا الاشواط كلها الا لبقاء عليهم متفق عليه
وعن ابن عباس قال رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حيمته وفي عره كلها وأبو
بكر وعمر والخلفاء رواه أحمد وعنه عن عمر قال فيما الرملان الآن والكشف عن المذالك
وقد أطل الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ومنع ذلك لاندع شيئا كان فاعله على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه رواه أبو داود وابن ماجه حديث
ابن عباس الثاني أخرجه أحمد من طريق أبي معاوية عن ابن جريج عن عطاء عنه وذكره
في التلخيص وسكت عنه وأثر أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقي وأصله في البخاري
بلفظ ما لنا والرمل انما كثر أياما المشركين وقد أهلكهم الله تعالى ثم قال شيء صنعته
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحب أن يتركوه وعزاه البيهقي اليه ومزاده أصله
وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم قوله يقدم بفتح الدال واما
بضم الدال فمعناه يتقدم قوله وهنتهم بتخفيف الهاء وقد يسمنه مل رابعيا قال القراء
يقال وهنته الله وأوهنته ومضى وهنتهم أضعفتهم قوله جئ يرب هو امم المدينة في
الجاهلية ونسبت في الاسلام المدينة وطيبة وقوله الاشواط بفتح الهاء مزة وسكون
المججمة جمع شوط وهو الجري مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وهذا
دليل على جواز تسمية اطراف شوطا وقال مجاهد والشعبي انه يكره تسميته شوطا
والحديث برده عليهما قوله الا لبقاء بكسر الهمزة وباء واحدة والقاف الرفق والشفقة
وهو بالرفع على انه فاعل لم يمنعه ويجوز ان نصب وفي الحديث جواز اظهار القوة بالعدة
والسلاح ونحو ذلك للكفار اربابا لهم ولا يبعد ذلك من الرياء المذموم وفيه جواز
المعارض بالفعل كما تجوز بالقول قال في الفتح وربما كانت بالقول أولى قوله وفي عره
كها فيه دليل على مشروعية الرمل في طواف العمرة قوله فيما الرملان باثبات ألف
ما الاستهامة وهي لغة والاكثر يحدفونها والرملان مصدر رمل قوله والكشف

القصدي بوط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التدوي اذ لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى المحرم
عنه من تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية في شيء من ذلك والله أعلم (عن ابن عباس رضي الله عنهم ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله (وسلم تزوج بمهونة) بنت الحارث الهلالية (وهو محرم) به مرة متبعية وهذا هو المشهور وعنه رضي الله عنه وهو صحيح
نحوه عن عائشة وأبي هريرة لكن جاء عن مهونة نفسها انه كان حلالا وعن أبي رافع مثله وانه كان الرسول اليه افتريج روايته
على روايه ابن عباس هذه لان روايته من كان له مدخل في الواقعة من مباشرة أو نحوها أخرج من الاجنبى ورجحت أيضا لانها

مستندة على اثبات النكاح لمقدمة على زمن الاحرام والاخرى ناذمة لذلك والمثبت مقدم على الثاني فانه في المصايح وقيل
بجمله قوله هنا وهو محرم أي داخل الحرم ويكون العقد وقع بعد انقضاء العدة والوجه وروى ان نكاح الحرم وانكاحه محرم
لا يستعد لحديث عثمان رضي الله عنه عند مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح وكلا لا يصح نكاحه ولا انكاحه لا يصح اذنه لبعده الحلال
في النكاح كذا قاله ابن القطن وفيه كما قاله الموزان نظروا وحكي الدارمي كلام ابن القطن ثم قال ويحتمل عذري الجواز ولا فدية
من قوالهم من فعل شيئا يحرم بالاحرام لزومه فدية وأجابوا عن حديث

٢٦٢

في عقد النكاح في الاحرام فيستثنى

عن المذاكب هو الاضطباع قوله اطفى أصله وطرفا بدلت الروضة كما في وقت وآت
ومعناه وهو ثبت قوله ومع ذلك لا ندع شيئا كأنفع له على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم زاد الامام علي في آخره ثم رمل وحاصله ان عمر كان قد هدم بترك الرمل في
الطواف لانه عرف سببه وقد انقضت فهم ان يتركه لفقده سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال
أن يكون له حكمة ما اطاع عليها فرأى ان لا يتابع أولي ويؤيد مشروعية الرمل على
الاطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس انهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وقد نفي الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة والرمل في حجة الوداع
ثابت أيضا في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره

* (باب ما جاء في اسلام الجاهلية وما قبله وما يقال حينئذ) *

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الجاهل يوم القيامة له
عينان يصيرهما حماران ينطق به يشهدان ان استلم بحق رواه أحمد وابن ماجة والترمذي
* وعن عمر انه كان يقبل الحجر ويقول اني لاعلم انك حجر لا تضرب ولا تنفع ولولا اني رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ما قبلتك رواه الجماعة * وعن ابن عمر وسئل عن
اسلام الجاهل فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله ويقول له رواه البخاري

* وعن نافع قال رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل بيده وقال ما تركته منذ رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسه له متفق عليه) حديث ابن عباس صححه ابن خزيمة وابن
حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم قوله لا تضرب ولا تنفع أخرجه الحاكم
من حديث أبي سعيدان عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب انه يضرب وينفع وذكر
ان الله تعالى لما أخذ الميثاق على ولد آدم كتب ذلك في ريق وألقمه الحجر وقد سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله لسان ذلق يشهد بان استلم
بالتوحيد وفي اسناده أبو هريرة العبدى وهو ضعيف جدا اول كنه يشده عنده حديث ابن
عباس المتقدم قاله الطبري انما قال عمر ذلك لان الناس كانوا حديثي عهد بعبادة
الاصنام فغشي أن يظن الجاهل ان اسلام الجاهل من باب تعظيم الاصنام كما كانت العرب
تفعل في الجاهلية فاراد ان يعلم الناس ان اسلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه

مبينة بانه اختلف في الواقعة
كيف كانت ولا تقوم بها الحجة
ولانهم احتملوا الخوض فيه
فكان الحديث في التمسك عن
ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال
الكوفيون يجوز له محرم أن
يتزوج كما يجوز له أن يشتري
الجارية للوطء وقد عقب بانه
قياس في معارضة السنة فلا
يعتبر واماناً ويلهم حديث
عثمان بان المراد به الوطء
فدع عقب بالتصريح فيه بقوله
ولا ينكح بضم أوله وبقوله فيه
ولا يختطب (عن أبي أيوب
الانصاري) خالد بن زيد (رضي الله
عنه انه قيل له) القائل عبد الله
ابن حنين المتوفى في أول خلافة
يزيد بن عبد الملك في أوائل
المائة الثانية وأول الحديث ان
ابن عباس ومسور بن مخرمة
اختلعا بالابواء فقال ابن عباس
يغسل المحرم رأسه وقال المسور
لا يغسل المحرم رأسه فارسلني
ابن عباس الى أبي أيوب الانصاري
فوجدته يغتسل بين القرنين
أي قرني البئر وهما جابا البناء

الذي على رأس البئر يجعل عليه ما خشي به البكرة وهو يستعشوب فسلمت

وآله

عليه فقال من هذا فقاتلنا عبد الله بن حنين أرسلني اليك ابن عباس اسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (رأسه) وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب (الذي ستر به) (فطأ طأه) أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حق يدالي) أي ظهر لي (رأسه) ثم قال لا انسان لم يسم (يصب عليه) أصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فاقبل به ما وأدبر) فيه
جواز ذلك شعر المحرم بيده اذا آمن تناثره (وقال) أبو أيوب (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) فيه الجواب والبيان

بالفعل وهو بالغ من القول زاد ابن عيينة فرجعت اليه فاخبرته فقال المـ ورواين عباس لا ياريك أبداً أي لا أجاءك
وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج وكذا النسائي وابن ماجه قال في الفتح وفي هذا الحديث من النوادر ما نظره الصحابة
في الأحكام ورجوعهم الى النصوص وقبولهم الخبر الواخـدولو كان تابعيا وان قول بعضهم ليس حجة على بعض قال ابن عبد
البرلو كان معني الاقنداء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أحماني كالنجوم يراد به التفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة
البيعة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نجيهم وأنت نجيهم ٢٦٤ فيما ساقته من بعدنا كفاء ولكن معناه

كما قال المزني وغيره من أهل
النظر انه في النقل لان جميعهم
عدول وفيه اعتراف للفاضل
بفضله وانصاف الصحابة بعضهم
بعضا وفيه استئثار الفاضل عند
الغسل والاستعانة في الطهارة
وجواز الكلام والسلام حال
الطهارة وجواز غسل الحرم
وتشريبه شعره بالماء وذلك
بيده اذا أمن تناثره واستدل به
على ان تحلبل شعر اللحية في
الوضوء باق على استحبابه خلافا
لمن منعه كالتولى من الشافعية
خشية انتناف الشعر لان في
الحديث ثم حرك رأسه بيديه
ولا فرق بين شعر الرأس واللحية
الا أن يقال ان شعر الرأس
أصاب والتحقيق انه خلاف
الاولى في بعض دون بعض قاله
السبكي الكبير (عن أنس بن
مالك رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل عام الفتح مكة المكرمة
(وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم
وسكون العين المحجمة وفتح القاء

وآله وسلم لان الخبر بضره يتفق بذاته كما كانت الجاهلية تعبد الاوثان قوله ولولا اني
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه استحباب تقبيل الحجر الاسود واليه
ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وسائر العلماء وحكي ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد انه يستحب بعد تقبيل الحجر السجود عليه بالجهة
وبه قال الجمهور وروى عن مالك انه بدعة واعترف القاضي عياض بشذوذ مالك في ذلك
وقد أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقوفا انه كان يقبل الحجر الاسود ويسجد
عليه ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعا ورواه أبو داود الطيالسي والدارمي
وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي بن السكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله
الحمدى وقيل الخزومي باسناد متصل بابن عباس انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا لفظ الحاكم قال الحافظ قال
العقيلي في حديثه هذا يعني جعفر بن عبد الله وهم واضطراب قوله يستلمه ويقبله فيه
دليل على انه يستحب الجمع بين الاستلام الحجر وتقبيله والاستلام المسح باليد والتقبيل لها
كما في حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون بالقف فقط (وعن ابن عباس قال طاف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على ركن يعبر يستلم الركن فمجن متفق عليه وفي
لفظ طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ركنه كما أتى على الركن أشار اليه بشيء
في يده وكبر ورواه أحمد والبخاري وممن أبي الطيفل عامر بن وائلة قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بطوف بالبيت ويستلم الحجر فمجن معه ويقبل المحجن ورواه مسلم
وأبو داود وابن ماجه وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليعايرنك رجل
قري لا تراحم على الحجر فتؤذي الضعيف ان وجدت خلوة فاستاه والافاسته قبلة وهال
وكبر ورواه أحمد) حديث غري استاده راولم يسم قوله فمجن بكسر الميم وسكون المهملة
وفتح الميم بعد هانون هو عصة المحنسة الرأس والحج الاعوجاج وبذلك سمي الحجون
والاستلام افتمعال من السلام بالفتح أي النخبة قاله الازهرى وقيل من السلام بالكسر
أي الحجارة والمعنى انه يوحى بعصاه الى الركن حتى يصيبه قوله وكبر فيه دليل على
استحباب التكبير حال استلام الركن قوله ويقبل المحجن في رواية ابن عمر المة مقدمة انه

زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس أو زفر في البيضة أو ما غطي الرأس من السلاح كالبیضة وفي المشارف هو ما يجعل
من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلانسوة وعند الدارقطني والحاكم في الاكامل وعلمه مغفر من حديد ولا تعارض
بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر وعلمه عمامة سوداء فانه يحتمل أن يكون المغفر فوق العمامة السوداء وما يعلل رأسه
المكرم من هذا الحديث أو هي فوق المغفر فأراد أنس بك كالمغفر كونه دخل متأهباً للعراب وأراد جابر بك كرامة العمامة كونه
غير محرم أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله وانس العمامة بعد ذلك في كل منهما ما رآه وستر الرأس يدل على انه

دخل غير محرم لكن قال ابن دقيق العيد يحتمل ان يكون محرما وعطى رأسه لعدو وتغيب بتعصير جابر وغيره بأنه لم يكن محرما واستشكل في المجموع ذلك لان مذهب الشافعي ان مكة فتحت صلحا فلا في حنيفة في قوله انها فتحت عنوة وحينئذ فلا خوف ثم أجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صالح أباسفيا وكان لا بأس من غدر أهل مكة فدخله صلحا ثم أهمل القتال ان غدروا (فما نزع) أي نزع صلى الله عليه وآله وسلم المغفر (جاء رجل) وهو أبو برزة فضله بن عبيد الاسي كما جرم به النسا كما في شرح العمدة والكرمانى قال البرماوى ٢٦٤ وكذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن خريث قال في الفتح لم أذف

استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ماتر كنه منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلوا وسعيد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت أباسعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا اذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم قبلوا ابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا قال في الفتح وهذا قال الجمهور ان السنة ان يستلم الركن وقبل يده فان لم يستطع ان يستلم يده استلمه بشئ في يده وقبل ذلك الشئ فان لم يستطع أشار اليه واكتفى بذلك وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده على فخذه من غير تقبيل وقد استند بعضهم من مشرعية تقبيل الحجر وكذلك تقبيل الحجرين جواز تقبيل كل من يشق التقبيل من آدمي وغيره وقد نقل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الصنف البغائي أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المحصف واجراء الحديث وقبور الصالحين كذا في الفتح قوله قال له يا عمر انك رجل قوى الخ فيه دليل على أنه لا يجوز لمن كان له فضل قوة ان يضابق الناس اذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من أذية الضعفاء والاضرار منهم ولكنه يستلمه خاليا ان تمكن والا اكتفى بالإشارة والتهيل والتكبير مستقبلا له وقد روى القاسم عن طريق عن ابن عباس كراهة المزاجعة وقال لا يؤذى ولا يؤذى

(باب استلام الركن البغائي مع الركن الاسود دون الآخرين)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن البغائي والركن الاسود يحط الخطايا حطارواه أحمد واللساني * وعن ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمس من الاركان الا البغائيين رواه الجماعة الا الترمذي ان كان له عناءه من رواية ابن عباس * وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أن يستلم الحجر والركن البغائي في كل طوافه رواه أحمد وأبو داود * وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن البغائي ويضع خدته عليه رواه الدارقطني وعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلم الركن البغائي قبله رواه

على اسمه الا انه يحتمل أنه هو الذي باشر قتله ثم ذكر ما ذكرنا (فقال) يا رسول الله (ان ابن خطل) بفتح الخاء والطاء المهملة وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله وأبى اسمه هلالا بل هو اسم أخيه واسم خطل عبد مناف وخطل لقب له لان أحد سلبه كان أنقص من الآخر فظاهر انه مصروف وهو من بني تميم ابن فهر بن غالب ومقول قول الرجل هو قوله (متعلق باستار الكعبة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أقتلوه) نقله أبو برزة قال في الفتح وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالخبار فجعل بقية الروايات على انهم ابتدروا قتله وكان المباشر لهم أبو برزة ويحتمل ان يكون شاركة فية سعيد بن جابر وبه جزم ابن هشام في السيرة وقبل القاتل له سعيد بن ذؤيب وقيل الزبير بن العوام قاله الحب الطبري وكان قتله بين المقام وزمزم حكاه الحاكم واستدل به القاضى

عناصر في الشفاء وغيره من المالكية على قتل من أدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تم قصه ولا تقبل له توبة البخاري لان ابن خطل كان يقول الشعر يهجو به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويأمر جابر بقتله ان تغيبه ولا ذلة في ذلك أصلا لانه انما قتل ولم يستتب للكفر والزادة فيه بالادى مع ما اجمع فيه من موجبات القتل ولانه اتخذ الاذى دينا فلم يهتم ان سب قتله الذم فلا يقاس عليه من فرط منه قرطه وقتله بالكفر به اوثاب ورجع الى الاسلام فالفسق واضح وفي كتاب المواهب الدنية بالشيخ الحمدي هز يد بحث لذلك وانما أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن خطل لانه كان مسلما فبعثه مصداقا لبعث معه رجلا

لمن الانصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسالما نزل منزلا فاهرا المولى أن يذبح نيسار يصنع له طعاما وفام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا
 فعد عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قنيتان تغنيان بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان من أهدر دمه يوم الفتح قال
 الخطابي قتله بما جناه في الاسلام وقال ابن عبد البر قودا من دم المسلم الذي قتله ثم ارتد قال في الفتح جمع الواقدي عن شيوخه
 اسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس ستة رجال وأربع نساء منهم ابن خطل وعبد الله بن سعد وقينما ابن خطل
 واستبدل بقتله على جوار إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة وقال أبو حنيفة لا يجوز وتناول الحديث بانه كان في الساعة
 التي أيجت له وأجيب بانه انما أيجت له ساعة الدخول حتى استولى عليه واقتل ٢٦٥ ابن خطل بعد ذلك وتعقب بان الساعة

المذكورة ما بين أول النهار
 ودخول وقت العصر وقتله كان
 قبل ذلك قطعا لانه قبيح في
 الحديث بانه كان عند نزعه
 المغفرة وذلك عند استقراره بمكة
 وحديثه فلا يستقيم الجواب
 المذكور وقال ابن خزيمة قد
 أباح الله له القتل والقتل معا
 في تلك الساعة واستدل به على
 جواز قتل الذي اذا سب الرسول
 وفيه نظر كما قال ابن عبد البر لان
 ابن خطل كان حريا ولم يدخله
 صلى الله عليه وآله وسلم في امته
 لاهل مكة بل استثناه مع من
 استثنى وخرج أمره بقتله مع
 أمانه لغيره مخرجا واحدا فلا
 دلالة فيه لما ذكرته انتهى واستدل
 به على جواز قتل الاسير صبر الان
 القدرة على ابن خطل صبره
 كالاسير في يد الامام وهو مخبر فيه
 بين القتل وغيره واستدل به على
 جواز قتل الاسير من غير أن
 يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك
 أبو داود وفيه مشروعية ليس
 المفقور وغيره من آلات السلاح
 حال الخوف من العدو قوله

البخاري في تاريخه) حديث ابن عمر الاول في اسناده عطاء بن السائب وهو ثقة ولا يمكنه
 اختطاط وحديثه الثالث في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال قال يحيى بن سليم
 الطائفي كان يرى الاربا وقال يحيى القطان هو ثقة لا يترك رأيا خطأ فيه وقال ابن
 المبارك كان يتكلم ودموعه تسيل وثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدي في أحاديثه
 ما لا يتابع عليه وحديث ابن عباس الذي فيه انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن
 اليماني ويضع خده عليه رواه أبو يعلى وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف
 قوله الالبانيين بتخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن ياء النسبة فلم يشددت
 كان جمع بين العوض والمعروض وجوز سيبويه وانما اقتصر صلى الله عليه وآله وسلم
 على استلام اليمانيين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر انهم اعملى قواعد ابراهيم دون
 الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته لا يركب على قواعد ابراهيم يستلم الاركان
 كلها كما روي ذلك عنه الا زكري في كتاب مكة فعلى هذا يكون للركن الاول من الاركان
 الاربعة فضيلتان كونه ابلج الاسود وكونه على قواعد ابراهيم ولله في الثانية فقط
 وليس للاخرين أعنى الشاميين شيء من هذا فلهذا يقبل الاول ويستلم الثاني فقط
 ولا يقبل الاخران ولا يستلمان على رأى الجمهور وروى ابن المنذر وغيره استلام الاركان
 جميعا عن جابر وأنس والحسن والحسين عن سويد بن غفلة عن التابعين وقد
 أخرج البخاري ومسلم ان عبيد بن جريح قال لابن عمر رأيته يصنع اربع اركان
 أحسابك يصنعها فذكر منها رأيته لا تمس من الاركان الالبانيين وفيه دليل على أن
 الذين رأهم عبيد كانوا لا يقتصر ون في الاستلام على الركنين اليمانيين قوله ويضع خده
 عليه فيه مشروعية وضع الخد على الركن اليماني وثقبيله وقد ذهب الى استحباب
 تقبيل الركن اليماني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح ثم كما ياذكره المصنف من
 حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والدارقطني ولكن الثابت في الصحيحين
 وغيرهما من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلمه فقط نعم
 ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما يثبت في التقبيل فان صح ما روى عن ابن عباس
 فعين العمل به

لا ينافي التوكل وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولائهم ولا يكون ذلك
 من الغيبة المحرمة ولا التهمة وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في اللباس والجهاد والمغازي ومسلم في المناسك وأبو
 داود والترمذي وابن ماجه في الجهاد والقباض في الحج وليس من أفراد مالك كما زعم ابن الصلاح وغيره وقد تعقب الزين
 العراقي ذلك بانه ورد من طرف متعددة ثم ذكرها (عن ابن عباس رضي الله عنهم أن امرأته من جهنمة) هي امرأه سنان
 ابن سلمة الجهني كافي النسائي ولا جد سنان بن عبد الله وهو أصح وفي الطبراني انه اعلمته قاله الحفاظ في المقدمة وقال في الفتح ان

فما في النسائي لا يفسر به المذهب في حديث الباب لان فيه ان المرأة سالت بثمنها او في النسائي ان زوجها اسألها او يمكن الجمع بان
نسبة السؤال اليه المجازية وانما الذي تولى لها السؤال زوجها الكن في حرف الغين لانه مقدمه من العجائبات ان عائشة بالغين
المعجمة وبعد الاف مثله وقيل نون وقبل الهامزة تحتية سالت عن نذرهما او جزم ابن طاهر في المذهب ما تافه اسم الجهنمية
الذكورة في حديث الباب لكن قال الذهبي أرسله عطاء ولا يثبت (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول
الله ان أمي) لم تسم (نذرت ان تصبح
٢٦٦ فلم تصبح حتى ماتت أفأفج عنها) أي أبصع متى أن أكون ثابتة عنها أفأفج

• (باب الطائف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الجحر) •

(عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الجحر فاستلمه ثم مشى
على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعار واهمسلم والنسائي وعن عائشة قالت سألت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن الجحر أمن البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت
قال ان قومك قصرتم بهم النفقة قالت فما شأن بابه من دفعها قال فعل ذلك قومك
لم يدخلوا من شأوا ويمنعوا من شأوا ولولا ان قومك حديث عهد بالجحلية فأخاف ان
تفكر قلوبهم ان أدخل الجحر في البيت وأن الصواب بابه بالارض متفق عليه وفي رواية قالت
كنت أحب أن أدخل البيت أصلي فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي
فأدخلني الجحر فقال لي صلى في الجحر إذا أردت دخول البيت فاعلموا قطعة من البيت
ولكن قومك استقصروا حين بنوا الكعبة فاحرجوه من البيت رواه الخمسة الا ابن
ماجيه وصححه الترمذي وفيه اثبات التنفل في الكعبة) قوله أتى الجحر فاستلمه الخ فيه
دليل على انه يستحب ان يكون ابتداء الطواف من الجحر الاسود بعد استلامه وحكي في
البحر عن الشافعي والامام يحيى ان ابتداء الطواف من الجحر الاسود فرض قوله ثم مشى
على يمينه استدله على مشروعية مشي الطائف بعد استلام الجحر على يمينه جاعلا للبيت
عن يساره وقد ذهب الى ان هذه الكيفية شرط لعمدة الطواف الاكثر قالوا بل عكس
لم يجزه قال في البحر ولا خلاف الا عن محمد بن داود الاصفهاني وانكر عليه وهموا
بقوله انتهى ولا يخفى ان الحكم على بعض أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الحج
بالوجوب لانهم ايانا لجمل واجب وعلى بعضه باعدمه تحكم بعض افق قد دليل يدل على
افرق بينهما قوله أمن البيت هو قال نعم هذا ظاهر بان الجحر كاهن البيت ويدل على ذلك
ايضا قوله في الرواية الثانية فاعلموا قطعة من البيت وبذلك كان يفتي ابن عباس
فأخرج عبد الرزاق عنه انه قال لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت الجحر كاهن في
البيت ولكن ما ورد من الروايات القاضية بانه كاهن البيت مع تدبر روايات صحيحة
منها عند مسلم من حديث عائشة بل فقط حتى أزيد فيه من الجحر وله من وجه آخر عنها

عنها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انتم محي عنها) وفيه دليل
على أن من مات وفي ذمته حق
الله تعالى من حج أو كفارة أو نذر
فانه يجب قضاؤه (أرأيت) أي
اخبريني (لو كان على أمك دين)
لخلق (أكنت قاضية) ذلك
الدين عنها (اقضوا الله) أي حق
الله (فالله أخق بالوفاء) من غيره
وهذا الخطاب دخل فيه الرجال
والنساء فالرجل أن يصح عن
المرأة ولها أن تصح عنه واستدل
به على صحة نذر الحج من لم يصح
فأذبح اجرا عن حجة الاسلام
عند الجهور وعليه الحج عن
النذر وقيل يجزى عن النذر ثم
يصح حجة الاسلام وقيل يجزى
عنه ما وفيه مشروعية التماس
وضرب المثل ليكون أوضح
وأوقع في نفس السامع وأقرب
الى معرفة فهمه وفيه تشبيه
ما اختلف فيه واشكل بما اتفق
عليه وفيه انه يستحب للمفتي
التنبه على وجه الدليل اذ ترتب
على ذلك مصلحة وهو أطيب
لنفس المستفتي وأدعى لادعائه

وفيه أن وفاة الدين المألي عن الميت كان مع ائمة مقرر اوله هذا حسن الاحتياط به وفيه اجزاء
الحج عن الميت وفيه اختلاف فعن ابن عمر باسناد صحيح لا يصح أحد عن أحد ونحوه عن مالك والشافعي وعن مالك أيضا ان
أوصى بذلك فليحج عنه والا فلا وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام والنذور والنسائي في الحج (عن السائب بن يزيد)
الكندري ويقال الاسدي وهو جده محمد بن يوسف لأمه (رضي الله عنه قال حج بي) مبنيا لأمه فعول وعن حاتم مجتبي الحري وعنده
الفكاكي حج بي أبي وجع بانه حج معه (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأما ابن سبع سنين) استدله البخاري على

مشر وعيسى حج الصبيان قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الأمانة إذا حج به كان له تطوعا
عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء يقع في شيء من محظورات الأحرام وإن حج به على جهة التدريب
وهذا نقله النووي وسبقه إليه الخطابي وهذا فيه نظر إذ لا أعلم أحدا من أئمة مذهب أبي حنيفة نص على ذلك بل قال
البرخسي فيما نقله عنه الزبلي في شرح الكنتز لأحرم الصبي بنفسه وهو يعقل أو أحرم عنه أبوه صار محروما وقال في الكنتز
لأحرم الصبي أو العبد بدفع أو عتق فحسب لم يجز عن فرضه لأن إحرامه ٢٦٧

للفرض وفي عدة المقتضى حسنات

الصبي له ولا يوجب إحراما تعليم
والإرشاد انتهى ولكن هذا

التفصيل يحتاج إلى صحة الدليل
وثبوته وشذبه بعضهم فقال إذا

حج الصبي اجزأه ذلك عن حجة
السلام فإما هو قوله نعم في جواب

ألهذا حج وقال الطحاوي لا حجة
فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم

أنه لا حج له لأن ابن عباس راوى
الحديث قال أيما غلام حج به

أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم
ساقه بأسناد صحيح (عن ابن

عباس رضى الله عنهم ما قال لما
رجع النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم من حجة) إلى المدينة
المقورة قال لا ثم سنان الانصارية

(ممنع من الحج) منا (فالت)

يارسول الله (أبو فلان) أي أبو
سنان (تعتى زوجها كان له

فاضحان حج على أحد هـ ما
(و) الناضح (الآخر يسيق أرضا

لما قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(فان عمرتي في رمضان تقضى حجة

معي) يعنى في الثواب وليس
المراد أن العمرة يقضى بها فرض

مرفوعا بالفظ فان بد القومك ان ينوه بعدى فهلى لار يك ماتر كوا منه فاراها قريسا
من سبعة أذرع وله أيضا منها مرفوعا بالفظ وزدت فيها من الخبر سبعة أذرع وفي رواية
للبخارى عن عمرو وقان ذلك مقدرا ستة أذرع واسد فيان بن عيينة في جامعته ان ابن الزبير
زاد ستة أذرع وله أيضا عنه انه زاد ستة أذرع وشبرا وهدا ذكره الشافعي في عدد من
لقيمهم من أهل العلم من قرئش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه وقد اجتمع من الروايات
ما يدل على ان الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة وأما ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة
مرفوعا بالفظ انكنت أدخل فيه من الخبر خمسة أذرع فقال في الفتح هي شاذة والروايات
السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ قال الحفاظ ثم ظهر لي لرواية عطاء
وجسه وهو انه اراد بها ما عدا الفرجة التي بين الركن والخبر فاجتمع مع الروايات
الآخرى فان الذي عدا الفرجة أربعة أذرع وثني ولهذا وقع عندنا كهي من حديث
أبي عمرو وابن عدي بن الحمراء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عائشة في هذه القصة
ولادخلت فيه من الخبر أربعة أذرع فيعمل هذا على الغاء الكبير ورواية عطاء على
جبهه وتحصيل الجمع بين الروايات كما به ذلك قوله ان قومك أي قريشا قوله قصرت بهم
النفقة بتشديد الصاد أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرقي وغيره
ونوضحه ما ذكره ابن الصبح في السيرة عن أبي وهب الخزومي انه قال لقريش لا تدخلوا
فيسه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا يسع ربوا ولا مظلمة أحد من الناس
قوله لا تدخلوا من شأوا زاد مسلم فكان الرجل اذا أراد ان يدخلها يده عونه ليرقى حتى اذا
كاد ان يدخل دفعوه فسقط قوله حديث عهد في لفظ للبخارى حديث عهدهم بتدوين
حديث قوله بالجاهلية في رواية للبخارى بجاهلية وفي أخرى له بكفر ولا يعبأ به بشره
قوله فأخاف ان تنكروا قلوبهم في رواية للبخارى تنفروا نقل ابن بطال عن بعض علمائهم ان
النفرة التي خشها صلى الله عليه وآله وسلم ان ينسبوه الى الفجور ونسبهم وجواب لولا
محذوف وقد رواه مسلم بالفظ فأخاف ان تنكروا قلوبهم انظرت ان أدخل الخبر ورواه
الاسماعيلي بالفظ لنظرت فأدخلت وفيه دليل على انه يجوز للعالم ترك التعريف ببعض
أمر الشريعة اذا خشي نفرة قلوب العامة عن ذلك

• (باب الطهارة والسيرة الطواف) •

الحج وان كان ظاهره يشعر بذلك بل هو من باب المبالغة والحق الناقض بالكامل للتعجب فيه وفيه دلالة على أن النساء
يجعلن والترجمة في حج النساء أي هل يشترط فيه قدر ما تدعى حج الرجال أولا (عن أبي سعيد) الخدرى (رضي الله عنه) وقد غزا
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلثي عشرة غزوة قال أربع من الحكمة (معهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم)
وفي رواية اخذتهن (فأجهنني وأنقني) بصيغة جمع المؤنث قال في القسام من الانق محركة الفرح والسرور وأله (ان
لا تاترا امرأه) وهذا اللفظ عام يشمل الشابة والعجوز لكن خص أبو الوليد بالباجي المنع لغير العجوز التي لا تشتهى أمها

فتسافر كيف شئت في كل الاسفار بلا زوج ولا محرم وتعتقب بان المرأة مظنة الطمع فمع او مظنة الشهوة ولو كانت كبيرة فوعد
 قالوا لكل ساقطة لافطة واجيب بانها ماله لافطة اهـ هذه الساقطة ولو وجد خرجت عن فرض المسئلة لانهم ان يكون حينئذ
 مشتمة في الجلة وليس الكلام فيها انما الكلام في ان لا تشتهى أصلا وأساسا ولا تسلم ان من هي هذه المثابة مظنة الطمع والميل
 اليها بوجه قال ابن دقيق العيد والذي قاله الباسي تخصصه بص العموم بالمعنى والمعنى وقد اجترأ الشافعي ان المرأة تسافر في
 وحدها في جلة القافلة وتكون آمنة قال وهذا مخالف لظاهر الحديث
 ٢٦٨

الامن ولا يحتاج لاحد بل تسير
 انتهى وهذا الذي قاله من جواز
 سفرها وحدها فلهذا الكروايسى
 ولكن المشهور وعند الشافعية
 اشتراط الزوج أو المحرم أو الذوة
 الثقات ولا يشترط أن يخرج
 معه من محرم أو زوج لاحد ان
 لا تقطع الاطعام باجتماعه
 وله ان يخرج مع الواحد تفرض
 الحج على الصحيح في شهر
 المذهب ومسلم ولو سافرت نحو
 زيارة أو تجارة لم يجز مع النسوة
 لأنه سفر غير واجب قال في
 المجموع والخمى المشكل يشترط
 في حقه من المحرم ما يشترط في
 المرأة ولم يشترطوا في الزوج
 والمحرم كونهم مائتين وهو في
 الزوج واضح وأما في المحرم
 فسيبه كافي المهمات أن الوازع
 الطبيعي أقوى من الشرعي والمحرم
 عبدها الا بمنصرخ به المرعشى
 وابن أبي الصيف والمحرم أيضا
 عام فيشمل محرم النسب كابنها
 وابنها واخيها ومحرم الرضاع
 ومحرم المصاهرة كابي زوجها
 وابن زوجها واستثنى بعضهم
 وهو من قول عن مالك ابن الزوج

(في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يطوف بالبيت عريان
 وعن عائشة ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف
 بالبيت متفق عليهم ما وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضى
 المماسك كلها الا الطواف رواه أحمد وهو دليل على جواز الهي مع الحدث وعن
 عائشة انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كرا الحج حتى جئنا
 سرف فطهست فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وأنا أبكي فقال مالك
 اهلاك نفست فقالت نعم قال هذا نبي كنبه الله عز وجل على بنات آدم افعل ما يفعل الحاج
 غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهرى متفق عليه ومسلم في رواية فاقضى ما يقضى الحاج
 غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغتسل) حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور
 ابن أبي شيبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر وأخرج نحوه الطبراني عنه باسناد فيه متروك
 وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الاحرام قوله لا يطوف
 بالبيت عريان فيه دليل على انه يجب للمرأة العز في حال الطواف وقد اختلف هل
 الشتر بشرط لصحة الطواف أو لا نذهب الجهور الى انه شرط وذهب الحنفية والهادوية
 الى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد ما دام بمكة فان خرج لم يدم
 وزكر ابن اسحق في سبب طواف الجمالية كذلك أن قريشا ابتدعت قبل الفيل
 أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحدهم من غيرهم أول ما يطوف الا في ثياب
 أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خالف فطاف بثيابه ألقاها اذا فرغ ثم لم يفتعج بها جاء
 الاسلام به دم ذلك قوله توضأ ثم طاف لما كان هذا الفعل بيانا لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم خذوا عني مناسككم صلح للاستدلال به على الوجوب والخلاف في كون الطهارة
 شرطا أو غير شرط كالخلاف في الستر قوله تقضى المناسك كلها أي تفعل المناسك كلها
 وفيه دليل على ان الحائض تسبح ويؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب
 افعل ما يفعل الحاج الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي أشرنا اليه
 بعد قوله الا الطواف ما لفظه وبين الصفا والمرورة وكذلك زاد هذه الزيادة الطبراني
 من حديثه وقد قال الحافظ ان اسناد ابن أبي شيبة صحيح وقد ذهب الجمهور الى أن

فقال يكره سفرها معه لغلبة الفساد في الناس بعد العصر الاول ولأن كثير من الناس لا ينزل زوجة الاب الطهارة
 في النفرة عنها منزلة محارم النسب والمرأة تقضى الا فيما جعل الله النفوس عليه من النفرة عن محارم النسب (مسيرة يومين) وفي
 حديث ابن عمر النعيم بثلاثة أيام وفي حديث أبي هريرة يوم وليلة وفي حديث عائشة أطلق السفر وقد أخذ أكثر العلماء
 بالطلاق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفر فالمرأة منهية عنه الا بالمحرم وانما
 وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل به يومه وقال ابن دقيق العيد وقد جاز هذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين

والمواطن وأنه متعاق بأقل ما يقع عليه اسم السفر وعلى هذا يشا ناول السفر الطويل والقصر ولا يتوقف امتناع سفر المرأة على مسافة القصر خلاف الحنفية وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وماعداه متسكوك فيه فهو خذ بالتامة ونعيب بان الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها فإنه متسكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وقد خالفوا ذلك هنا وقال صاحب العمدة في شرح العمدة وليس هذا من المطلق والمقيد الذي وردت فيه قيود متعددة وإنما هو من العام لأنه ذكر في

٢٦٩

سياق النفي فيكون من العام الذي ذكرت بعض أفرادها فلا يتخصيص بذلك على الراجح في الأصول (ليس معها زوجها أو ذو حرم) وزاد في رواية محترم قال ابن دقيق العمدة الحديث عام فإن عني بالكرهية التحريم فهو مخالف لظاهر الحديث وإن عني كراهية التنزيه فهو أقرب واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستعرا في الذمة والذين ذهبوا إلى الأول استدلوا بهذا الحديث فان سفرها بالحج من جملة الاسفار الداخلة تحت الحديث فتمنع الامع المحرم والذين قالوا بالثاني جوزوا سفرها مع رفقة مأمونين إلى الحج رجالاً أو نساء وهو مذهب الشافعية كما مر والمالكية والأول مذهب الحنفية والخزائلي قال الشيخ نفي الدين وهذه المسئلة تتعلق بالنصين إذا تعارضا وكان كل منهما عاماً من وجهه خاصاً من وجهه فان قوله تعالى والله على الشاس حج البيت من استطاع

الطهارة غير واجبة ولا شرط في السعي ولم يحك ابن المنذر القول بالوجوب إلا عن الحسن البصري قال في الفتح وقد حكى المحدثين تيمية من الحنابلة يعني المصنف رواية عندهم مثله قوله نفست بفتح الزون وكسر الفاء الحيض وبضم النون وفتحها الولادة والطمث الحيض أيضا قوله حتى تطهري بفتح التاء والطاء المهله وتشد الهماء أيضا وهو على حذف أحد التائين واصلة تطهري والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكورة في الباب والحديث ظاهر في نهى الجبا نض عن الطواف حتى ينقطع دمها ونعكس والنهاية تقتضي الفساد المراد في اللبطلان فيكون طواف الجبا نض باطلا وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين إلى أن الطهارة غير شرط وروى عن عطاء إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصعدا ثم حاضت أجزأ عنها

(باب ذكر الله في الطواف)

(عن عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن اليماني والخزيربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار رواه أحمد وأبو داود وقال بين الركنين وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكا فن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار قالوا آمين * وعن أبي هريرة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله محبت عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات رواه ابن ماجه * وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة ورمى الجمار لا قامة ذكر الله تعالى رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه انما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لا قامة ذكر الله تعالى حديث عبد الله بن السائب أخرجه أيضا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث أبي هريرة الاول في اسناده اسمعيل بن عمار وفيه مقال وفي اسناده أيضا هشام بن عمار

له سنة لا يدخل تحتها الرجال والنساء فقتضى ذلك انه اذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها يجب عليه الحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى لامرأة الحديث خاص بالنساء عام في الاسفار فدخل فيه الحج فن أخرجه عنه مخصص الحديث بعموم الآية ومن اخذ به فيه مخصص الآية بعموم الحديث فاذا قبل به واخرج عنه لفظ الحج لقوله تعالى والله على الشاس حج البيت قال الخائف بل يعمل بقوله تعالى والله على الشاس حج البيت فتدخل المرأة فيه ويخرج سحر الحج عن النهي فيقوم في كل واحد من النصبين عموم وخصوص ويحتاج إلى الترجيح من خارج قال في بعض الظاهريه انه يذهب إلى دليلى من ظاهري وهو

قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولا تحجبه ذلك فإنه عام في المساجد فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر في الخروج إليه بحديث انتهى وقال المراد أوى من الحجاب له الحرم من شرائط الوجوب كالاستطاعة وغيرها وعائده أكثر الأصحاب ونقله الجماعة عن الإمام أحمد وهو ظاهر كلام الحرقي وقد مر في الحرر والقرع والحوين والراعيين وجزم به في المنهاج والأفادات قال ابن منبج في شرحه هذا المذهب وهو من المقررات وعنه أن الحرم من شرائط لزوم الحج وجزم به في الوجيز وأطاقه

وهو ثقة تغير بأخرة والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص وحديثه الغافق سابقه ابن ماجه هو وحديثه الاول المذكور وهذا باسناد واحد وفيه اسم يعلى بن عباس وهشام ابن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال اسناده ضعيف وحديث عائشة سكت عنه أبو داود وذكر المنذري أن الترمذي قال أنه حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه والحاكم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهذا الدعاء بين الركنين اللهم فقهني بما رزقتني وبارك لي فيه وأخاف علي كل غائبة لي بخبر وعن أبي هريرة عند البزار غير ما ذكره المصنف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاختلاف وعن عبد الله بن السائب حديث آخر عند ابن عساكر من طريق ابن راجية بسنده ضعيف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ابتداء طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد قال الحافظ لم أجده هكذا وقد ذكره صاحب المذهب من حديث جابر وقد يضل له المنذري والنووي ورواه الشافعي عن ابن أبي شيبة قال أخبرني أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف تقول إذا استلمنا قال قلوا بسم الله والله أكبر إيماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد قال في التلخيص وهو في الام عن سعيد بن سالم عن ابن جريج وفي الباب أيضاً عن ابن عمر من حديثه كان إذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر وسنده صحيح وروى العقيلي أيضاً من حديثه كان إذا أراد أن يستلم يقول اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم بسم الله ورواه الواقدي في المغازي مرفوعاً وعن علي بن عبد الله بن أبي الطاهر في طريق الحرث الأعور أنه كان إذا غرب بالحجر الأسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك وعن عمر بن أحمد وقد تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وأحاديث الباب تبدل على مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه في الطواف وقد حكى في البحر عن الأكثر أنه لا دم على من ترك مسنوننا وعن الحسن البصري والثوري وابن المنجي وأنه يلزم

(باب الطواف بالكعبة)

(عن أم سارة أنها قدمت وهي مريضة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال

(و) الثانية من الأربع (لاصوم يومين) عيد (القطار والاضحى) (و) الثالثة (لا صلاة بعد صلاتين بعد) صلاة (العصر حتى تغرب الشمس وبعد) صلاة (الصبح حتى تطلع الشمس) (و) الرابعة (لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام - مكة (ومسجدى) بطيبة (ومسجد الاقصى) (لا بعد عن المسجد الحرام في المسافة أو عن الاقدار وهو مسجد بيت المقدس) (عن أنس بن مالك) (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيخاً) قيل هو أبو إسرائيل نقله غلطاً عن الخطيب وبعده ابن الملقن سكن قال في الفتح أنه ليس في كتاب الخطيب وقيل اسمه قيس وقيل قيسر (مهدي) مبنياً للمفسر من المهادة وهو أن يمشى عمداً على غيره وللترمذي يتهادى (بين يديه) قال في الفتح لم أقف على اسم هذا الشيخ واسم أخيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بال هذا) أي يمشى هكذا (قالوا) (واسلم من

حديث أبي هريرة قال إنهم يارسول الله (نذران يمشى) الى الكعبة (قال ان الله عز وجل) (عن طوافي تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب) أي أمره بالركوب ولم يأمره بالوفاء بالنذر ما لان الحج راكبا أنضل من الحج ماشياً فنهى عن المشي بفتوى التزام تركه الأفضل فلا يجب الوفاء به أول كونه بمنزلة هذا هو الاظهر قاله في الفتح (عن) (عقبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه قال نذرت أختي) هي أم حبان بنت عامر الانصاري كما قاله المنذري والقطب القسطلاني والحاوي كما تقدم عنه عن ابن ماجه كولا وثقة الحافظ ابن حجر فقال لا يعرف اسم أخت عقبة هذا وما نسب به هؤلاء لابن ماجه كولا

لهم فانه انما نقله عن ابن سريج ورواه سعد بن عبد الله في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابت بن مؤمنة بن زيد بن حرام
 الانصارية وانه شهد بدرا وهو غير الجهنى (أن غنى الى بيت الله) الحرام ولا حجة وأصحاب السنن ان أخيه نذرت أن غنى
 حافية غير مخمرة (وأمرتنى ان استفتى اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيته) وفي رواية أبي ذر فاستفتيت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وزاد الطبراني انه شككها بالبهض فنهى (فقال صلى الله عليه وآله وسلم لعش ولتركب) وفي رواية ابن مالك مرها
 فلتختمه ولتركب ولتصم ثلاثة أيام وفي رواية عن ابن عباس ٢٧١

قال القسطلاني وقد اختلف
 فيما اذا نذر أن يحج ماشيا هل
 يلزمه المشي بناء على أن المشي
 أفضل من الركوب قال الرافعي
 وهو الاظهر وقال النووي
 الصواب ان الركوب أفضل
 وان كان الاظهر لزوم المشي
 بالنذر لانه مقصود ثم ان صرح
 الناذر بأنه يمشي من حيث سكنه
 لزمه المشي من مسكنه وان
 أطلق فن حيث أحرم ولو قبل
 الميقات ونهاية المشي فراغه من
 التحلين فلو فاته الحج لزمه المشي في
 قضائه لاني تحمله في سنة الفوات
 لخروجه بالفوات عن اجزائه
 عن النذر ولا في الماضي في فاسده
 لو أفسده ولو ترك المشي لم يذر
 أو غيره اجزاء مع لزوم الدم فيها
 والائتم في الثاني ولو نذر الحج
 حافية لم ينعقد نذرا لحاقه لانه ليس
 بقربة فله ليس المتعين وكالحج
 في ذلك العمرة وقال أبو حنيفة
 من نذر المشي الى بيت الله فحجز
 عنه فانه يمشي ما استطاع فاذا
 عجز ركب واهدى شاة وكذا ان
 ركب وهو غير عاجز وهذا

طوفي من وراء الناس وأنت راكبة رواه الجماعة الا الترمذي وعن جابر قال طاف
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبيت وبالصفا والمروة في حجة الوداع على راحلته
 بستم الحجر بعينه لان يراه الناس ولا يشرف ويسأله فان الناس غشوه رواه أحمد ومسلم
 وأبو داود والشافعي وعن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع
 على بعير بستم الركن كراهية أن يصرف عنه الناس رواه مسلم وعن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته كلما أتى على الركن
 استلم الركن سبعين فلما فرغ من طوافه أتاه صلى ركة تين رواه أحمد وأبو داود وعن أبي
 الطفيل قال قالت لابن عباس أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا أسنة هو
 فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذبوا قلت وما قولك صدقوا وكذبوا قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى
 خرج العواتق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس
 بين يديه فلما كثر واعليه ركب والمشى والسعي أفضل رواه أحمد ومسلم حديث ابن
 عباس الاول في استناده يزيد بن أبي زياد ولا يحج به وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي
 زياد لفظه لم يوافق عليها وهي قوله وهو يشتكي وقد أنكره الشافعي وقال لأعله
 اشتكى في تلك الحجة قوله طوفي من وراء الناس هذا يقتضي منع طواف الركب في
 المطاف قال في الفتح لادليل في طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على جواز الطواف
 راكبا غير عذر وكلام الفقهاء يقتضي الجواز الا ان المشي أولى والركوب مكروه
 تنزيها قال والذي يترجح المنع لان طوافه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أم سلمة كان قبل
 أن يحوط المسجد فاذا حوط امتنع داخله اذ لا يؤمن التلويث فلا يجوز بعد التحويط
 بخلاف ما قبله فانه كان لا يحرم التلويث كافي السعي قوله لا يراه الناس الخ فيه بيان
 العلة التي لاجلها طاف صلى الله عليه وآله وسلم راكبا وكذلك قول عائشة كراهية أن
 يصرف الناس عنه وفي رواية لمسلم كراهية أن يضرب بالبلاء المؤخدة قال النووي
 وكلاهما صحيح وكذلك قول ابن عباس وهو يشتكي وقد ترجم عليه البخاري فقال باب

الجديد أخرجه أيضا في النذور وكذا أبو داود والله أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة) النبوية التي
 اختارها الله تعالى لمخيرة وصفته من خلقه وجعلها دار هجرته وترتبته قال في الفتح المدينة علم على البالد المعروفة التي هاجر
 اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفن بها قال تعالى يقولون لنرجعنا الى المدينة فاذا أطلقت تبادر الى الفهم أنهم المراد
 واذا أراد غيرهما بلفظ المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم الثريا وكان اسمها قبل ذلك يثرب قال تعالى واذا طائفة منهم
 يأهون يثرب ويثرب اسم موضع منهم اهتكت كاهله وقيل سميت يثرب بن فاطمة من ولد ابراهيم بن سام بن نوح لانه اول من نزلها حكماء

أبو عبد البكر روى قبل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيبة وطابة وكان سكانها العمه اليق ثم نزاهها طائفة من
بنو إسرائيل قبل أن يرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزاهها الأوس
والنضير لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم (عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه
(قال المدينة حرم) محرمة لا تقاتل حرمتها (من كذا إلى كذا) كذا جاءهم ما كاية عن اسمى مكانين وفي حديث علي بن مابين عمار إلى
كذا وهو جبل بالمدينة واتفقت الروايات التي في البخاري كلها على إجماع الناس في حديث ابن سلام عند أحمد والطبراني
ما بين غير إلى أحمد وفي مسلم إلى ثوراه كن قال ٢٧٢ أبو عبد أهل المدينة لا يعرفون جبلها عندهم يقال له ثوراه

المريض يطوف راكبا وكذا أشار إلى هذا الحديث وكذلك قول ابن عباس في حديثه
الاخر فلما كثروا عليه فان هذا اللفظ كاهما مصرحة بأن طوافه صلى الله عليه وآله
وسلم كان لهذرا فلا يلحق به من لا عذر له وقد استدلل أصحاب مالك وأحمد بطوافه صلى الله
عليه وآله وسلم راكبا على طهارة قبول ما يؤكل لحمه وروثه قالوا لأنه لا يؤمن ذلك من
البعير ولو كان نجسا لماء رضى المسجد له يرد ذلك بوجوه أما أولا فلا يمكن اذ ذلك قد
حوط المسجد كما تقدم وأما ثانيا فلا ينعى من لازم الطواف على البعير أن يبول وأما
ثالثا فلا يظهرونه المسجد كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرادخال الصبيان الاطفال
المسجد مع أنه لا يؤمن بواهم وأما رابعا فلا ينعى ان تكون راحله عصمت من
التلوين حينئذ كرامة له قوله صدقوا وكذبوا الخ لفظ أبي داود قال صدقوا وكذبوا
قات ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا فادف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بين الصفا والمروة على بعير وكذبوا ليست بسنة وحديث ابن عباس هذا يدل
على جواز الطواف بين الصفا والمروة قال ابن رسلان في شرح السنن
بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما لفظه وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه
اتهى به في كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من المائتي أفضل

(باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بعدهما)

(رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق • وعن جابر بن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ واتخذ ذمنا من مقام إبراهيم مصلى فصلى
ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقلى يا أيها الكافرون وقلى هو الله أحد ثم عاد إلى
الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا واه أخذ ومسلم والنسائي وهذا النظم وقيل الزهري
ان عطاء يقول بحجزي المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة أفضل لم يطف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا الا صلى ركعتين أخرجه البخاري) حديث ابن
عمر الذي أشار إليه المصنف تقدم في باب استلام الركن اليماني وكذلك تقدم
في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار إليه تقدم في مواضع منها

ثور عكة وقبل ان البخاري انما
ابهمه عند الما وقع عنده انه وهم
لكن قال صاحب الفاء وس ثور
جبل كذا وجبل بالمدينة ومنه
الحديث الصحيح المدينة حرم
ما بين غير إلى ثور قال القسطلاني
وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره
من أكبر الأعلام ان هذا
تحصيف والضواب إلى أحد
لان ثورا انما هو عكة فغير جيد
لما اخبرني الشجاع اليماني عن
الحافظ أبي محمد عبد السلام
البصري ان حذاء أحد جملتها
إلى ورائه جببلا صغيرا يقال له
ثورون كرسوا إلى عنه طواقف
من العرب العارفين بملك الارض
فكل اخبر ان اسمه ثور واما
كتب إلى الشيخ هفيف الدين
المطري عن والده الحافظ النقة
قال ان خلف أحد عن شماله جبلا
صغيرا مدورا يسمى ثورا يعرفه
أهل المدينة خلفا عن ساف
وهو ذلك قال صاحب تحقيق
النصرة فعلم ان ذكر ثور في
الحديث صحيح وان عدم علم
أكبر العلماء به لعدم شهرته

وعدم شهرته عنه قال المحب الطبراني وهذه فائدة جلية قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور
لأنهم ما بينهما في المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين بطريق المدينة غير أو ثورا أو ثورا وعما يدل على ان
المراد من قوله من كذا إلى كذا جبلان لفظ مسلم عن أنس من فوقها اللهم اني احرم ما بين جبليهما وعند أحمد والمبيق والطبراني
يلفظ ما بين لاتبية واللاية الحرة وهي الجارة السود (لا يقطع شجرها) وفي رواية لا يمتلى خلاها وفي مسلم من حديث جابر لا يقطع
عضاء ولا يصاد صدقها وفي رواية أبي داود باسناد صحيح لا يمتلى خلاها ولا يمتلى خلاها وفي ذلك أنه يحرم صيد المدينة وشجرها
بما في حرم مكة لكن لا يمتلى خلاها لان حرم المدينة ليس محلا للباسك بخلاف حرم مكة وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف

ليس للمدينة حرم كما لمكة فلا يمنع أحد من أخذ صيدها وقطع شجرها وأجابه عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 إنما أراد بقوله ذلك بقدر نسبة المدينة لاستطيرها وبالقرينة وقال ابن قدامة يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك
 والشافعي وأكثراهل العلم وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ الساب لحديث سعد بن أبي وقاص عندهم سلم وأبي رازد من وجد
 أحد الصيدين في حرم المدينة فليس به قال القاضي عياض لم يقل أحد منهم ذلك بعد الحجة إلا الشافعي في القديم قلت واختاره
 جماعة معه وبهذه الحجة الظرفية ومن قال به اختلف في كفيته ٢٧٣ ومصرقه والذي دل عليه منيع سعد

عند مسلم وعنه غيره أنه كسب
 القتل وأنه لا سب إلا بال
 لا يخنس وأغرب بعض الحنفية
 فادعى الاجماع على ترك الأخذ
 بحديث السب ثم استدلل بذلك
 على نسخ أحاديث تحريم المدينة
 ودعوى الاجماع مردودة فبطل
 ما ترتب عليها قال ابن عبد البر
 لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ
 أخذ السب ما يسقط الأحاديث
 الصحيحة ويجوز أخذ العلف
 بحديث أبي سعيد في مسلم ولا يخط
 فيها شجرة إلا لعلف ولا يداود
 عن علي نحوه قال المهلب في
 حديث أنس هـ إذا دلالة على أن
 المنهي عنه في الحديث مقصور
 على النطع الذي يحصل به
 الانساد فاما من بقصد الإصلاح
 كمن يغرس مثلاً يستأنف فلا يمنع
 عليه قطع ما كان بملك الأرض
 من شجر يضرب قاروه قال وقيل
 بل فيه دلالة على أن النهي إنما
 يتوجه إلى ما أبتسه الله من
 الشجر مما لا يضيح للأدعي
 فيه كالحمل عليه النهي عن قطع
 شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه

باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن اليماني وفي باب الطواف راكبا قولنا واتخذوا
 في الروايات بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين والآخرى بالفتح على الخبر
 والأمر دل على الوجوب قال في الفتح لكن انما قد الاجماع على جواز الصلاة إلى جميع
 جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بتمام إبراهيم الذي فيه
 أثر قدمه وهو موجود الآن وقال بجواز الصلاة المراد بتمام إبراهيم الحرم كله والأول أصح
 قوله فقرأ فاتحة الكتاب الخ فيه استحباب اقراءتهم اثنين السورتين مع فاتحة الكتاب
 واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة
 وهو مروى عن الشافعي في أحد أقواله إلى أنهم ما واجبتان وبه قال الهادي والقاسم
 واستدلوا بالآية المذكورة وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلي لأب الصلاة
 وقد قال الحسن البصري وغيره أن قوله صلى أي قبله وقال مجاهد أي مدعى يدعى عنده
 قال الحافظ ولا يصح له على مكان الصلاة لأنه لا يه لي فيه بل عنده قال ويتراجع قول
 الحسن بأنه جاز على المعنى التبرعي واستدلوا بأن الأحاديث التي فيها أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولأن ذلك من جهات ما ذكره المصنف
 في الباب قالوا وهي بيان مجمل واجب فيكون ما اشتمت عليه واجبا وقال مالك والشافعي
 في أحد أقواله والناظر أنهم ما سنة لما تقدم في الصلاة من حديث صفوان بن يحيى لما قال
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أخبره بالصلوات الخمس هل علي غيرها قال لا إلا أن
 تطوع وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل قوله الأصلي ركعتين استدل به
 من قال إنما لا يجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف وتعب بأن قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم الأصلي ركعتين أعم من أن يكون ذلك نفلا أو فريضة لأن الصبح ركعتان

• (باب أبي بن الصفا والمرورة) •

(عن حبيبة بنت أبي سفيان قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطواف بين
 الصفا والمرورة والناس يبيذونه وهو راءهم وهو يبي حتى أرى ركبته من شدة السعي
 تدور به أزاره وهو يقول الله الله فما كان الله كتب عليكم السعي وعن صفية بنت شيبة أن
 امرأة أخبرتهم أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمرورة يقول كتب

٢٥ نيل ع
 صلى الله عليه وآله وسلم النخل وجهه له قبله المسجد ولا يلزم منه
 النسخ المذكور واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما نزل النعير قال لو كان صيدا حراما ما جاز حبس الطير
 وأجيب احتمال أن يكون من صيد الخيل قال أحمد من صيد الخيل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير وهذا
 قول الجمهور ولكن لا يرد ذلك على الحنفية لأن صيد الخيل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة
 أبي عمير قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجر حراما ما فعله صلى الله

عليه وآله وسلم رتبته بان ذلك كان في أول الهجرة كما وردوا فيها في أول المغازي وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه
صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر كما في الجهاد في غزوة أحد ودونها قال الطحاوي ويحتمل ان يكون سبب النهي عن حديد
المدينة وقطع نجرها كون الهجرة كانت اليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو الى القتل كما روى ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هدم أطام المدينة فانهم من زينة المدينة فلما انقطع عت الهجرة زال ذلك وما قال
ليس بوضع لان النسخ لا يثبت ٢٧٤ الابدليل وقد ثبت على الفتوى تحريمها سعد بن زيد بن ثابت وأبو سعيد

عليكم السعي فاسعوا رواها ما حسد الحديث الاول أخرجه الشافعي أيضا وغيره من
حديث صفية بنت شيبة عن حذيفة فاعل المرأة المهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي
اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن
ابن عباس قال في الفتح وإذا انضمت الى الاولى قويت قال واختلف على صفية بنت
شيبة في اسم الحبيبة اتى أخبارها ويحوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند
الدارقطني عنهما أخبرتني زود ومن بنى عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية
بنت شيبة قال في مجمع الزوائد في اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف والعمدة في
الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله تجزأه قال في الفتح بكسر
المثناة وسكون الجيم بعد هاء ثم ألف ساكنة ثم هاء ٣ وهي إحدى نسائها بنى عبد الدار
قوله تدور به ازاره في انظر آخروا من مئزره ليدور من شدة السعي والضيق في قوله به يرجع
الى الر كسيتين أي تدور ازاره بر كتيه قوله فان الله كتب عليكم السعي استدل به من
قال بأن السعي فرض وهم الجهور وعند الحنفية انه واجب يجبر بالدم وحكاية في البحر عن
العترة وبه قال الثوري في الناسي خلاف الامام وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب
بتركه شيء وبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد كنهه الاقوال
الثلاثة وقد أغرب الطحاوي فقال قد أجمع العلماء على انه لو حج ولم يطف بالصفة والمروة
ان حجه قد تم وعليه دم والذي حكاها صاحب الفتح وغيره عن الجمهور انه ركن لا يجبر بالدم
ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكي ان السعي ركن في العمرة والاجماع وانما
الاخلاف في الحج وأغرب أيضا المهدى في البحر فحكي الاجماع على الوجوب قال ابن
المنذر ان ثبت يعني حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمدة في الوجوب
قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قلت وأظهر من هذا في الدلالة على
الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة (وعن أبي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فاعلم عليه حتى نظر

الى البيت ورفع يديه فجعل يحمدا لله ويدعو ما شاء ان يدعو رواه مسلم وأبو داود وعن جابر
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاب وبي رملا ثلاثا ومشي أربعة أمم قرأ واتخذوا

وغيرهم كما أخرجه مسلم (ولا يحدث فيه أحدث) مبنى
للمذهب قال القسطلاني أي
لا يعمل فيه عمل مخالف للكتاب
والسنة انتهى (من أحدث فيها
حدثا) قال القسطلاني محاذرا
لما جاءه الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم وزاد شعبة فسمعه عن
عاصم عنه أي عوافة أو آوى
محمدنا قال في الفتح وهي زيادة
صحيحة الآن عاصم لم يسمعها
من أنس (فعليه لعنة الله
والملائكة والناس أجمعين)
وعيد شديد لا يقدر قدره
ولا يتصور فوقه لكن قال
القسطلاني المراد باللعن هنا
العذاب الذي يستحقه على ذنبه
لا كلعن الكافر المبعد عن رحمة
الله كلى الإبعاد انتهى وفي الفتح
فيه جواز لعن أهل المعاصي
والفساد ولكن لا دلالة فيه على
لعن القاسق المعين وفيه ان
الحديث والمؤوى للمحدث في الامم

سواء المراد بالحدث وبالحدث
الظن والظالم على ما قيل أو ما هو
أعم من ذلك قال عياض

واستدلوا به ذاعلى ان الحديث في المدينة من البكائر والمراد بعنة الملائكة والناس المباعدة في الابعاد عن
رحمة الله انتهى قات والمراد بالحدث والحديث هنا أيضا البسطة والمبتدع ففيه جواز لعن على أهل البدع والمحدثات وهذا
الحديث من الربايعات وأخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في المناسك (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
٣ قوله في الابرار بكسر الميم في ما ذكره في القاموس في مادة جرأ الراي وحبيبة بنت أبي نجران ابنتهم التاء وسكون
الجيم صحابة اه معصم

والله (وسلم قال حرم ما بين لابي المدينة على لسانى) وهى الحرة ذات الجوار السود والمدينة بين حرتين عظيمتين احدهما شرقية
والاخرى غربية ووقع عند احد من حديث جابر وانما حرم ما بين حرتيهما وزعم بعض الخفمية ان الحديث مضطرب لانه وقع
في رواية ما بين جليلهم او في رواية ما بين لابتيا وأجيب بان الجمع واضح وبمثل هذا التردد الاحاديث الصحيحة ولو تعدد الجمع أمكن
الترجيح ولا ريب ان رواية لابتيا أرجح لتوارد الرواة عليهم او رواية جليلهم لالتفافها فيكون عند كل لابة جبل أو لابتيا من جهة
الجنوب والشمال وجليلهم من جهة المشرق والمغرب وتسمية الجليلين في ٢٧٥ رواية أخرى لا تضروا زاد مسلم في بعض

طريقه وجعل اثني عشر ميلا حول
المدينة حتى وعند ابي داود ومن
حديث عدي بن زيد قال حتى
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من كل ناحية من المدينة
بريد يريد او في هذا بيان ما أجل
من حرم المدينة (قال واني
النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بنى حارثة) بطن من الاوس
وكلوا اذ ذاك غربي مشهد حمزة
زاد الاسماعيل وهى في سدة الجوة
أى في الجانب المرتفع منها (فقال
أراكم يا بنى حارثة قد خرجتم من
الحرم) يخزم بما غلب على ظنه
(ثم التفت) صلى الله عليه وآله
وسلم فرأهم داخلين في الحرم
(فقال بل أنتم فيه) فرجع عن
الظن الى اليقين واستنبط منه
المهلب ان للعالم ان يعول على
غلبة الظن ثم ينظر فيه صحيح النظر
﴿عن علي رضي الله عنه قال
ما عندنا من أى مكتوب من
أحكام الشريعة والافكان
عندهم أشباه من السنة سوى
الكتاب أو ما في شئ اختصوا به

من مقام ابراهيم صلى
فصل في مجديتين وجعل المقام بينهما وبين الكعبة ثم استلم الركن
ثم خرج فقال ان الصفا والمروة من شعائر الله فابدا بعبادته رواه النسائي وفي حديث
جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله
أبدا بعبادته فبدأ بالصفا فقرأ عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله
وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله
الا الله وحده أتمجز وعده ونصر جمده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال
مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى اذا صعدنا
منى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا وراه مسلم وكذلك أحمد والنسائي
بعينه قوله فعلا عليه السلام تدل به من قال بأن صعود الصفا واجب وهو أبو حفص بن
الوكيل من أصحاب الشافعي وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا هو سنة وقد
تقدم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم يان للجملة واجب قوله فجعل يحمد الله ويدعو
ما شاء فيه استحباب الحمد والدعاء على الصفا قوله طاف وسعى رمل ثلاثا فيه دليل على انه
يستحب أن يرمل في ثلاثة أشواط ويمشي في الباقي قوله واتخذوا الآية قد تقدم ان
الروايات بكسر الخاء وهى احدى القراءتين قوله ان الصفا والمروة من شعائر الله قال
الجوهري الشهاب أعمال الحج وكل ما جعل علما لاطاعة الله قوله فابدا بعبادته الله به
بصيغة الامر في رواية النسائي وصححه ابن خزم والنووي في شرح مسلم وله طرق عند
الدارقطني ورأه مسلم باللفظ ابدأ بصيغة الخبر كافي الزاوية المذكورة في الباب ورأه أحمد
ومالك وابن الجارود وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والنسائي ايضا بدأ
بالبون قال أبو الفتح القشيري يخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك وسفيان
ويحيى بن سعيد القطان على رواية تبدأ بالبون التي للجمع قال الحافظ وهم أحفظ من
الباقيين وقد ذهب الجمهور الى أن البدء بالصفا والختم بالمروة شرط وقال عطاء يجزى
الحاكم العكس وذهب الاكثر الى ان من الصفا الى المروة شوط ومن المروة شوط آخر
وقال الصيرفي وابن خزيمة وابن جرير بل من الصفا الى الصفا شوط ويدل على الاول
ما في حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم فرغ من آخر سعيه بالمروة قوله لما دنا من

عن الناس (الا كتاب الله وهذه الحقيقة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وسبب قول علي كرم الله وجهه هذا يظهر
بما رواه في مسنده أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الاعرج ان علما كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلناه فيقول
صدق الله ورسوله فقال له لا تفر هذا الذي تقول شئ عهدك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عهد الى شئ خاصا
دون الناس الا ما سمعته منه فهو في حقيقة في قراب سبني فلم يزلوا به حتى أخرج الحقيقة فاذ فيها (المدينة حرم) محرمه
(ما بين عامر) جبل بالمدينة (الى كذا) في مسلم الى ثور وقد تقدم ما فيه تريا وزاد أحمد في روايته المؤمنون تسكفاد ما وهم ويسعى

بذمتهم أذنا عظم وهم يد على من سواهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذؤن في عهد و قال فيه ان ابراهيم حرم مكة واني احرم
 ما بين حرتها و حياها كلها لا تحتل خلاها ولا ينقض صمدها ولا تلتقط لقطتها ولا تقطع منها شجرة الا ان يعلم رجل بعيره
 ولا يتحمل في السلاح اقتال و آخرجه الدارقطني و الذي آتى وغيره (من أحدث فيه أحدثنا) مخالفا للكتاب و السنة و استدع
 بدعة لا يرضاها الله ورسوله (أو آوى محمدنا) بدهمزة آوى على الأفصح في المتعدى و عكسه في اللازم و كسر دال محمدنا أي من
 خصمه و حال بينه و بين ان يقتل منه و يجوز فتح الدال و معناه

نصر جاي أو آواه أو أجاره من

الصفا قرأ الخ فيه دال على انها تستحب قراءة هذه الآية عند الدخول من الصفا و انه
 يستحب صعود الصفا و استئصال القبلة و التوحيد و التكبير و التمسيل و تكرير الدعاء
 و الذكر بين ذلك ثلاث مرات و قال جماعة من أصحاب الشافعي يكررون ذلك ثلاثا و الدعاء
 مرتين فقط قال النووي و الصواب الاول قوله و هزم الاحزاب و حذمه معناه هزمهم بغير
 قتال من الادميين و لا سب من جهتهم و المراد بالاحزاب الذين تجزوا على رسول الله
 صلى الله عليه و آله و سلم يوم الخندق و كان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة و قيل
 سنة خمس قوله حتى انصبت قدماه في بطن الوادي هكذا في جميع نسخ مسلم كأنه
 الفاضل قال و فيه اسقاط لفظة لا بد منها و هي حتى انصبت قدماي رمل في بطن الوادي
 ف سقطت لفظة رمل و لا بد منها او قد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم و كذا ذكرها
 الجسدي في الجمع بين الصحيحين و في الموطأ حتى انصبت قدماي في بطن الوادي سعي حتى
 خرج منه و هو بمعنى رمل قال النووي و قد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصبت
 قدماي في بطن الوادي سعي كما وقع في الموطأ و غيره و في هذا الحديث استحباب السعي
 في بطن الوادي حتى يصعد ثم يمشي باقي المسافة الى المزدلفة و عاده شبيه و هذا السعي
 مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع و المشي مستحب فيما قبل الوادي
 و بعده و لو لم يمشي في الجميع أو سعي في الجميع أجزأه و فاته الفضيلة و به قال الشافعي
 و من وافقه و قال مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه تجب عليه الاعادة و له رواية
 أخرى موافقة لقول الشافعي قوله اذا صعدنا بكبير العين قوله ففعل على المروة كما فعل
 على الصفا فيه دليل على انه يستحب عليهما ما يستحب على الصفا من الذكر و الدعاء
 و الصعود

الامر المبتدع نفسه و اذا رضى
 بالبدعة و أقر فاعلمه اولى بشكرها
 عليه فقد آواه (فعليه لعنة الله
 و الملائكة و الناس أجمعين)
 و مسلم من طريق أبي الطويل
 كنت عند علي قاتنا نارجل فقال
 ما كان النبي صلى الله عليه و آله
 و سلم يسر اليك فغضب ثم قال
 ما كان يسر الي شي ما يكرهه عن
 الناس غير أنه حدثني بكلمات
 أربع و في رواية له ما خصنا بنبي
 لم يعم به الناس كافة الا ما كان
 في قرب سبني هذا فخرج صحيفة
 مكتوب فيها لعن الله من
 ذبح لغير الله و لعن الله من سرق
 منار الارض و لعن الله من لعن
 والده و لعن الله من آوى محمدنا
 و في كتاب العلم من طريق أبي
 بصير فالت اعلى دل عندكم كتاب
 قال لا الا كتاب الله أو فهم
 أعطيهم رجل مسلم أو ما في هذه
 الصحيفة قال قلت و ما في هذه
 الصحيفة قال العقل و فكذلك
 الاسير و لا يقتل مسلم بكافر
 و الجمع بين هذه الاخبار ان

* (باب النهي عن التحلل بعد السعي الى المزدلفة اذا لم يسبق هديا

و بيان متى يتوجه الممتع الى متى و متى يحرم بالحج) *

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقام من أهل بالحج و منا
 من أهل بالعمرة و منا من أهل بالحج و العمرة و أهل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم
 بالحج فقام من أهل بالعمرة فاحلوا حين طافوا بالبيت و بالصفة و المروة و أمامن أهل بالحج

او
 الحقيقة المذكورة كانت مشتبهة على مجروح ماذ كرفة ل كل راو بعضها و أمتها سابقا
 طريق أبي حسان كما ترى (لا يقبل منه صرف ولا عدل) قال في القاموس الصرف في الحديث التوبة و العدل
 القديبة أو هو النافلة و العدل الفريضة أو بالعكس أو هو الوزن و العدل الكيل أو هو الاكتساب و العدل القديبة
 أو الحيلة و منه فما يستطيعون صرفا ولا نصرا معناه فما يستطيعون ان يصرفوا عن أنفسهم العذاب انتهى و قال البيضاوي
 الصرف الشفاعة و العدل القديبة و قال عياض معناه لا يقبل منه قبول رضا و ان قبل منه قبول جرائم قد يكون معنى القديبة

لا يجدي في القيامة فداء يفتدي به بخلاف غيره من المذنبين الذين يفضله الله عز وجل على من قتل نفسه منهم بأن يفتديه من النار به وذى
أونصراني كما في الصحيح وفي الفتح الصريح عند الجمهور والقريضة والعدل النافلة ورواه ابن خزيمة بأسناد صحيح عن الثوري
وعن الحسن بن عكسه وعن الأصمعي النصف والتوبة والعدل القدية وعن نونس مثله لكن قال الصريح لا كنسب وعن أبي
عبدة مثله لكن قال العدل الحلية وقيل المثل وقيل الصريح الدية والعدل الزيادة عما يوقيل بالعكس وقيل الصريح القيمة
والعدل الاستفاضة وقيل الصريح الدية والعدل البذل ٢٧٧ وقيل الصريح الرشوة والعدل الكفيل

فحصل أكثر من عشرة أقوال
وفي الحديث رد لما نذره عليه الشبهة
ويزعمونه ويفترونه بأنه كان عند
علي وأهل بيته صلى الله عليه
وسلم أمور كثيرة أعلمهم أسرارها
وأوصى إليهم وأنها صلى الله
عليه وآله وسلم خص أهل
البيت بما لم يطلع عليه غيره
تشمّل على كثير من قواعد
الدين وأمور الامارة قال النووي
فهذه دعاوى باطلة واختراعات
فاسدة وفيه دليل على جواز
كتابة العلم (وقال ذمة المسكين
واحدة) أي أمانتهم صحيح سواء
صدر من واحد أو أكثر من
أو وضعه فإذا أمن الكافر
واحد منهم بشروطه المبرورة في
كتب الفقه لم يكن لاحد نقضه
ويستوى في ذلك الرجل
والمرأة والحرة والعبد لان المسكين
كنفس واحدة والذمة العهد
سمى بها الأنبياء مع عاظميها على
أضاعتها (فن أخفّر مسلماً)
أي نقض عهد المسلم وذمامه
يقال خفّرت به بغية أمانته
وأخفّرت به نقضت عهده (فعليه

أو بالحج والعمرة فلم يحلوا إلى يوم النحر وعن جابر أنه حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يوم ساق البدن معه وقد أهلوا بالحج مفردا فقال لهم أحلوا من أحرامكم بطواف البيت
وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقبلوا وحالا حتى إذا كان يوم التروية فأحلوا بالحج
وأجعلوا التي قدمت بهامته فقالوا كيف نجعلها امتعة وقد سمي بالحج فقال أفعلا
ما أمرتكم ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدي محله ففعلوا امتنق عليهم ما وهو
دليل على جواز الفسخ وعلى وجوب السعي وأخذ الشهر للتحلل في العمرة وعن جابر
قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أحلنا أن نحرّم إذا توجهنا إلى منى
فأحلنا من الأبطح رواه مسلم قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم
استدلال من استدلل به نداعلي أن جهة صلى الله عليه وآله وسلم كان أفرادا وتقدم الجواب
عن ذلك قوله فأحلوا حين طافوا بالبيت فيه دليل لمذهب الجمهور وأن المعتمر لا يحل حتى
يطوف ويسعى إلا ما شذبه ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطواف وواقفه ابن راهويه ونقل
القاضي عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم
حل وإن لم يطف ولم يسع ولأنه يفعل كل ما حرم على الحرم ويكون الطواف والسعي
في حقه كالسعي والمبيت في حق الحاج وهذا من شذوذ المذاهب وغيره ما غفل القطب
الطنجي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حبه ثم نذاه لا يحصل له التحلل
بالاجتماع قوله أحلوا من أحرامكم أي اجعلوا حركم عمرة وتحلوا وامنوا بالطواف والسعي
قوله وقصروا أمرهم بالانقياس لانهم لم يكون بعد قليل بالحج فأخر الحاقه لان بين
دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط قوله امتعة أي اجعلوا الحجة المفردة التي
أهلتم بها عمرة وتحلوا وامنوا بقصير وامتنعوا في طواف على العمرة انهم امتعة مجازا والعلاقة
بينهما ظاهرة في رواية مسلم فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ونحوم في رواية
الباقر عن جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم قوله قال أفعلا ما أمرتكم فيه بيان
ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من إظهاره بالصحابة وحله عنهم قوله لا يحل مني حرام
بكسر الحاء من يحل والمعنى لا يحل مني ما حرم على ووقع في مسلم لا يحل مني حراما بالنصب

أعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) وهذا وعيد شديد (ومن تولى قوما) أي اتخذهم أولياء
(بغير إذن مولاهم) ليس بشرط تقييدهم بالحكم بعد دم الأذن وقصره عليه وإنما هو إيراد الكلام على ما هو الغالب قال
الخطابي وغيره إنما هو لأن كيد النحر به لانه إذا استأنهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن
بيعه فإذا وقع بيعه جازله الاتقاء إلى مولاه الثاني وهو غير مولاه الأول والمراد موالاته الخلف فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل
إلا بإذن وقال البيضاوي الظاهر أنه أراد به ولا يعتق اعطته على قوله من ادعى إلى غير أبيه والجمع بينهم بالوعد بقول الحق

من حيث انه لجهة كسمة النسب فاذا نسب الى غيره من هؤلاء كان كالمدي الذي تبرا عن هومنه والحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والابعاد عن الرحمة قال القسطلاني وبالجملة فان اريد ولاء الحلف فهو سائغ وان اريد ولاء العتيق فلا منهوم له وانما هو للتبعية على المانع وهو ابطال حق المولى (فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) وفي هذا الحديث الحديث والعننة وثلاثة من التابعين في ذلك واحد ورواه كاهم كوفيون الاشعخه وشيخه (وسلم امرت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم امرت

فبصران (عن أبي هريرة بقربه) أى أمرني ربي بالهجرة الى قرية أو سكاها فالاول محمول على انه قاله بمكة والثاني على انه قاله بالمدينة (نا كل القرى) أى تغلبها وتظهر عليها أى ان أهلها تغلب أهل سائر البلاد فتفتح منها يقال أكانا بنى فلان أى غلبناهم وظهروا عليهم فان الغالب المستولى على الشيء كافى له افناء الاكل اياه وفى المواطن وهب قلت لما لك مانا كل القرى قال تفتح القرى وقال ابن المنير فى الحاشية قال السهيلي فى التوراة يقول الله يا طابة يا مسكينة انى سأرفع أجاجيرك على أجاجير القرى وهو قريب من قوله امرت بقرية نأكل القرى لانها اذا علت عليها علو الغلبة أكاما أو يكون المراد بأكل فضلها الفضائل أى يغلب فضلها الفضائل حتى اذا قيست بفضلها اتلاشت بالنسبة اليها فهو المراد بالكل وقد جاء فى مكة انها أم القرى كما جاء فى المدينة نأكل القرى لكن المذكور للمدينة أبلغ من

على المفعولية وعلى هذا فيه قرأ بجل يضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يجل طول المكث أو نحو ذلك منى شيئا حراما حتى يباغ الهدى محله أى اذا فخرته يوم منى واستدل به على ان من اعترف فسانه دينا لا يتخلل من عمرته حتى يفخره به يوم النحر ومنه ما فى البخارى من حديث عائشة بانظ من أحرم بعمره فأهدى فلا يجل حتى يفخر وتاول ذلك المالكية والشافعية على ان معناه ومن أحرم بعمره فأهدى فاهل بالحلج فلا يجل حتى يفخره به ولا ينجس ما فيه من التعسف قوله ان يفخر اذا توجهنا الى منى فيه دليل على ان من حل من احرامه يفخر بالحلج اذا توجه الى منى (وعن معاوية قال قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة ثم شقص عليه ولفظ أحد أخذت من

أطراف شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فى أيام العشر بمكة قص وهو محرم) قوله قصرت أى أخذت من شعر رأسه وهو يشعر بأن ذلك كان فى مكة ما فى سج أو عمرة وقد ثبت انه حلق فى حجة فبعين ان يكون فى عمرة ولا سيما وقد روى مسلم ان ذلك كان فى المروة وهذا يقتل ان يكون فى عمرة القضية أو بالعمرة وان كان قوله فى الرواية الأخرى فى أيام العشر يدل على ان ذلك كان فى حجة الوداع لانه لم يبع غير ما وقف به نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجل حتى بلغ الهدى محله كما تقدم فى الأحاديث الدائبة فى الصحيحين وغيرهما وقد بالغ النووي فى الرد على من زعم ان ذلك كان فى حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى عمرة البعرة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حجة الوداع كان فارنا وبنت انه حلق معنى وفرق أبو طهة شعره بين الناس فلا يصح حلقه تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقبعا لان هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث فى مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم يحل أنب من عمرتك فقال انى أبديت رأيتى وقلت هدى فلا حل حتى انحر قال الحافظ متعبا القول لا يصح حله على عمرة القضاء ما لفظه قلت يمكن الجمع بينهما ما بانه

كان

المذكور لمكة لان الامومة لا يعنى بوجودها وجود ما هى أم له لكن يكون حق الام أظهر وأما قوله نأكل القرى فعنه ان الفضائل تضعل فى جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدما وما يضعل له الفضائل أفضل وأعظم مما تبقى معه الفضائل انتهى وهو ينزع الى تفضيل المدينة على مكة قال المذهب لان المدينة هى التى أدخلت مكة وغيرهما من القرى فى الاسلام فصار الجميع فى محامات أهلها وأجيب بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقريةين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقيةين وقد استنبط ابن أبي بكرة من قوله صلى الله

عليه وآله وسلم ليس من بلد الاسيوطه الدجال الامكة والمدينة التساوي بين فضل مكة والمدينة ومباحث التفضيل بين
الموضعين مشهورة وما هي عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم الامن فضول الكلام ولغو المرام وليس
الطوض في ذلك في شيء من ورد الاسلام وصدره كما تقدم من الاشارة الى ذلك في هذا الكتاب وقال الاي من الممالك الكعبة واختار
ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله أي ابن عرفة تفضيل مكة واحتج ابن رشد لذلك بأن الله تعالى جعلها قبله الصلاة وكعبة الحج
وجعل لها منية بغير حرم الله تعالى اياها ان الله حرم مكة ولم يخرجها للناس وأجمع أهل العلم على وجوب

٢٧٩

الجزاء على من صاد بغير ماله
يجوز على وجوبه على من صاد
المدينة ومن دخله كان آمنا ولم يقل
أحد بذلك في المدينة والذنب في
حرم مكة أعلاظ منه في حرم المدينة
في كان ذلك دليلا على فضائها
عليها قال ولا حجة في الأحاديث
المرغبة في سكنى المدينة على
فضائها عليهم أقال ولا دليل في قوله
أمرت بقرية نأ كل القرى لانه
انما أخبر أنه امر بالهجرة الى قرية
فتخ منها البلاد (يقولون) أي
بعض المناقبين للمدينة (يثرب)
يسمونها باسم واحد من العمافة
نزلها وهوامهم كان لموضع منها
سميت كلها به وكوهه صلى
الله عليه وآله وسلم لانه من
التثريب الذي هو التريب وهو
المالمة أو من التريب وهو
القصاد وكلاهما قبيح وقد كان
صلى الله عليه وآله وسلم يحب
الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح
ولذا بدله بطابة والمدينة ولذلك
قال يقولون ذلك (وهي المدينة)
أي المكاملة على الإطلاق
كأيت للكعبة والنجم للثريا فهو

كان أسلم خفية وكان يكتم اسلامه ولم يمكن من اظهاره الا يوم الفتح وقد أخرج ابن
عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية نصريحاً بأنه أسلم بين الحديدة والقضية وأنه
كان يخفي اسلامه خوفاً من أبيه ولا يعارضه قوله سعد المتقدم فعملناها يعني العمرة
وهذا يعني معاوية كافر بالعرش لانه أخفى عن الناس استخباجه من حاله ولم يطلع على اسلامه
لكونه كان يخفيه ولا بنانية أيضاً ما رواه الحاكم في الاكليل ان الذي خلق رأس النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في عرته التي اعقرها من الجعرة أبو هند عبد بن عباس لانه
يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولاً وكان الخلق غائبين في بعض حاجاته ثم حضر
فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالخلق لانه أفضل ففعل ولا يعكر على كونه ذلك في عمرة
الجعرة الا رواه أحمد المذكور في الباب ان ذلك كان في أيام العشرة الا أنها كما قال
ابن القيم معلولة او وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويه عن عطاء عن ابن
عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم وصديق قيس فحسن تخلف
بالله ان هذا ما كان في العشر قط وقال في الفتح انه أشاذة قال وأظن بعض رواه أحدث
بها بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضاً قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانية درواية أحمد
هذه وقد ذكر انه لم يترك فيه من مسند أحمد الامام يصح وقال بعضهم يحتمل ان يكون
في قول معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تقديره قصرت أنا
شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعب بأن يرد ذلك قوله في رواية
أحمد قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة وقال ابن حزم يحتمل
ان يكون معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقية شعر لم يكن
الخلق استوفوا يوم النحر وتعبه صاحب الهدى بأن الحاق لا يبقى شعرا يقصر منه
ولاسيما وقد قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم شعره بين أصحابه الشعرة والشعرتين
وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة الجعرة انما ذهب الطبري وابن القيم قال
الحافظ وفيه نظر لانه جاءه خلق في الجعرة ويوجب عنه بأن الجمع يمكن كما سلف قوله
بمشقة بكم الميم وسكون المجهمة وفتح القاف وآخره صادمه - له قال التزازه ونصل
عريض يرمي به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض
وكذا قال أبو عبيد (وعن ابن عمر انه كان يحب اذا استطاع أن يصلي الظهر يعني من يوم

اسمها الخلق بم الان التريب يدل على التفتيح كقول الشاعر * هم القوم كل القوم يأثم خالده أي هي المستحقة لان تتخذ دار
أقامة وأما سميتها في القرآن يثرب فانما هو حكاية عن المناقبين وروى أحمد عن البراء بن عازب رفعه عن سمي المدينة يثرب
فلا يستغفر الله هي طابة هي طابة وروى عمر بن شبة عن أبي أيوب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال
للمدينة يثرب ولهذا قال عيسى بن دينار من الممالك الكعبة يثرب كتب عليه خطبة أمكن في الصحيحين في

حديث الهجرة فإذا شئ يثرب وفي رواية لا أراد الا يثرب وقد يجاب بأنه قبل النهي (تنقي) المدينة (الناس) أي الحديث الردي
 منهم قال عباس وهذا يختص بمنه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لم يكن يثرب على التمرة والمقام معه بالامن ثبت أيمانه وقال
 النووي ليس هذا بظاهري لان عدمه لم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبير خبث الحديد وهذا والله أعلم
 زمن الدجال انتهى قال الحافظ ويحتمل أن يكون كلا الزميين وكان الاسرق في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كذلك للسبب
 الآتية بعد أبواب فانه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر هذا الحديث
 ٢٨٠ المذكور وبني دقة الاعرابي

التروية وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بيني رواد أحد وعنه ابن
 عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والقبور يوم عرفة
 بيني رواد أحد وأبو داود وابن ماجه ولا جد في رواية قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم بيني خمس صلوات وعن عبد العزيز بن ربيع قال سألت أبا ذر عن أبي
 بشير عقلت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر يوم التروية قال بيني
 قلت فأين صلى العصر يوم النفر قال بالبطح ثم قال افعل كما يفعل أهل أولئك متفق عليه
 حديث ابن عمر أخرجه أيضاً في الموطأ المكن موقوف على ابن عمر وحديث ابن
 عباس أخرجه أيضاً الترمذي والحاكم وأخرج ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير
 قال من سنة الحج أن يصلي الامام الظهر وما بعدها والقبور بيني ثم يغدون الى عرفة قوله
 من يوم التروية يفتح المئذنة وسكون الراوي وكسر الواو وتخفيف التختانية وانما هي
 بذلك لانهم كانوا يرون ابلهم فيه ويتبرون من الماء لان ذلك الاما كن لم يكن فيها
 اذ ذلك آبار ولا يعمون وأما الآن فتسد كثرت جدوا واستغنوا عن حمل الماء قوله
 يوم النفر يفتح النون وسكون الفاء والابطح البطحاء التي بين مكة ومكة وهي ما انبطح
 من الوادي وانما هي وهي التي يقال لها الحصب والمعسر وحدها ما بين الجبلين الى المقبرة
 قوله افعل كما يفعل أهل أولئك لما بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 خفي عليه ان يخرج على ذلك فينسب الى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فأمره
 بان يفعل كما يفعل أهل أولئك اذ كانوا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم فكان معين
 فأشار الى ان الذي يفعلونه جائز وان الاتباع أفضل وأحاديث الباب تدل على ان السنة
 ان يصلي الحاج الظهر يوم التروية بيني وهو قول الجمهور وروى في جامعهم عن
 عمرو بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بكة وقد تقدم عنه ان السنة
 ان يصليها بيني فله صلى بكة للضرورة أو لبيان الجواز وروى ابن المنذر من طريق ابن
 عباس قال اذا غابت الشمس فليرح الى منى قال ابن المنذر أيضاً بعد ان ذكر حديث ابن
 الزبير السابق قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على
 من تخلف عن منى ليلة الناسخ شيئاً ثم روى عن عائشة انهم لم يخرج من مكة يوم التروية

مع ملاذ به خروج الاعرابي وسؤاله
 الا قاله عن البيعة ثم يكون ذلك
 أينافي آخر الزمان عندما ينزل
 به الدجال فتجرب بأهله ثلاث
 رجعات فلا يبقى منافق ولا كافر
 الا ترح اليه وأما بين ذلك فلا
 انتهى (كما ينفي الكبير) بكسر
 المكاف وسكون الهمزة قال في
 القاموس زق ينفخ فيه الحديد
 وأما المبني من الطين فكور
 (خبث الحديد) يفتح النون والباء
 أي ومخه الذي يخرج منه النار
 أي انه لا تترك فيه امن في قلبه دغل
 بل تميزه عن القلوب الصادقة
 وتخرجه كما تميز النار ردي
 الحديد من حديد ونسب القميز
 للكبر لكونه السبب الاكبر في
 اشتعال النار التي وقع التميز بها
 وقد خرج من المدينة بعد وفاة
 النبي يومه ما ذابوعبادة ابن
 مسعود وطائفة ثم على وطلمة
 والزبير وعبار وآخرون وهم
 من أطيب الخلق فدل على ان
 المراد بالحديث تخصيص ناس
 دون ناس ووقت دون وقت
 واستدل به ذا الحديث على ان

المدينة أفضل البصرة قال ابن خزيمة لو فتح بلد من بلد فثبت بذلك الفضل الاول للرم أن
 أن تكون البصرة أفضل من خراسان وجبستان وغيرهما ما فتح من جهة البصرة وليس كذلك انتهى (عن أبي حميد)
 عبد الرحمن الساعدي (رضي الله عنه) انه (قال أقبلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة (تبوك) سنة تسع
 من الهجرة حتى أتيت فمنا على المدينة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) اسمها (طابة) ككسامة وفي بعض طرقه طيبة

كهية واسلم عن جابر ان الله تعالى سمي المدينة طابة وهذا الحديث طرف من حديث طويل في باب نحرص القوم من باب الزكاة وليس فيه ما يدل على انها لا تسمى بغير ذلك ولها أسماء كثيرة وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى فمن أسمائها طيبة كصيبة وطائب ككتاب وهذه الثلاثة مع طابة أخوات لفظا ومعنى مختلفة صيغة ومعنى وذلك اطيب را تفتحها وأمورها كالكاهن ولطهارتها من اشرار الكفرة وحلول الطيب بها صلى الله عليه وآله وسلم ولطيب العيش بها وليكونن انتفى خبثها وتنصع طيبها والله در الاشيلي حيث قال لثربة المدينة نفحة ليس كما عهد ٢٨١ من الطيب بل هو يجب من الاعاجيب

قال في الفتح وقال بعض أهل العلم وفي طيب ترابها وهو انما دليل على صحة هذه التسمية لان من أقام بها يجدد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا يكاد يجدها في غيرها انتهى ولعل الله تعالى من بوجدها ان تلك الطيبة على بعض الفقهاء مع قلّة زمن الإقامة بها على ساكنها أفضل التسليم والتحية وانهم

ما قيل

بطيب رسول الله طاب نسيها فما المسك والكافور والمنديل الرطب

ومن أسمائها الشريفة بيت الرسول قال تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق أي من المدينة لا خصاصها به اختصاص البيت بساكنه والحرم لتعريفها كما تقدم والحيية لحبه صلى الله عليه وآله وسلم لها ودعائه به وحرم الرسول لانه الذي حرمها وفي الطبراني بسند رجاله ثقات حرم ابراهيم مكة وحرم المدينة وسنة قال تعالى لتبوءنهم في

حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال أيضا والخروج الى معنى في كل وقت مباح الا ان الحسن وعطاء قال لا بأس ان يتقدم الحاج الى معنى قبل يوم التروية بيوم أو يومين وكرهه مالك وكرهه الاقامة بمكة يوم التروية حتى يعسى الا ان أدركه وقت الجمعة فعليه ان يصليها قبل ان يخرج وفي الحديث الآخر أيضا متابعة أولى الامر والاحتراز من مخالفة الجماعة (وفي حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا الى معنى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بمنزلة فصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولائشك قريش انه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بمنزلة فنزل بها حتى اذا غابت الشمس أمر بالقصوا فرحلت له فاقى بطن الوادي فخطب الناس وقال ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم حكومة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا مختصر من مسلم) قوله لما كان يوم التروية الخ فند تقدم الكلام على هذا قوله وركب الخ قال النووي فيه بيان سنن أحدها ان الركوب في تلك المواضع أفضل من المشي كما انه في جملة الطريق أفضل من المشي هذا هو الصحيح في الصورتين ان الركوب أفضل وللشافعي قول آخر ضعف ان المشي أفضل وقال بعض أصحاب الشافعي الأفضل في جملة الحج الركوب الا في مواطن المناسك وهي مكة ومعنى ومنزلة وعرفات والترديد فيها السنة الثانية ان يصلي عنى هذه الصلوات الخمس السنة الثالثة ان يبيت بمكة ليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا البيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالاجماع انتهى قوله ثم مكث قليلا الخ فيه دليل على ان السنة ان لا يخرجوا من معنى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه وقوله وأمر بقبة فيه استحباب النزول بمنزلة اذا ذهبوا من معنى لانه السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جميعا فاذا زالت الشمس سار بهم الى امام الى مسجد ابراهيم وخطب بهم خطبتين خفيفتين وتخفف الثياب جد فاذا فرغ منهم صلى بهم

٣٦ نيل ح

التي احسنه أي مباينة حسنة وهي المدينة ودار الابرار ودار الاخيار لانها دار المختار والمهاجرين والانصار وتنبئ شرارها ومن أقام بها منهم فليست له في الحقيقة بدار وريحان قل منها بمد الاقبار ودار الايمان ودار السنة ودار السلامة ودار الفتح ودار الهجرة فتم افحت النار الامصار واليه الهجرة السيد المختار ومنها التشرع السنة والكتاب في جميع الاقطار والشافعية لحديث ترابها من كل داء وقبة الاسلام والمؤمننة انصديقها بالله حقيقة بحقيقة طابية ذلك فيها كما في تسبيح الحناء ووجاز الاتصاف أهلها وانتشاره منها وفي خبره الذي انقسي

بيده ان تربته المزمعة وفي آخرهم المكتوبة في التوراة مؤمنة ومباركة لان الله تعالى بارك فيه ابداً عليه وآله وسلم
 وسأله فيها واختاره لان الله تعالى اختاره لانه من خلفه والحسرة لانه من الطاعون والجال وغـ رحمه او دخل
 صدق والمرزوق أي المرزوق أهلها والمسكنة دورى حرى فوعان الله تعالى قال يا طيبة يا طيبة مسكنة لا تقبل الكور
 أرفع أجابته على أجابته الشرى والمسكنة الخضر والخشوع خلقه الله فيه أروى مسكن الخاشعين أسأل الله العظيم
 ونبيه النبي الرؤف الرحيم أن يجعلني من ساكني المقربين حيا وميتا

بوجه وجهه الرحمة الكريم
 انه جابر المكسرين وواصل
 المظلمين ومنهم المقدسة لتزهرها
 عن الشرك وكونه اتقى الذنوب
 وكالة الشرى اغتبتها الجـ
 فضلا وتسلطها عليها واقتاحه
 بأيدي أهلها فغفوها وأكلوها
 وروى الزبير بن بكار في أخبار
 المدينة عن عبد الله بن
 الدواردي انه قال بلغني ان
 للمدينة في الزوراة أربعين امما
 (عن أبي هريرة رضى الله عنه
 قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول يتركون
 المدينة) الاكثر على الخطاب
 والمراد بذلك غير الخطابين لكنهم
 من أهل البلد أو من نسل
 الخطابين أو من نوعهم قال في
 الفتح وروى الغيبة وروى عنه
 القرطبي (على خير ما كانت) من
 العمارة وكثرة الأبنجار ورحمتها
 وفي أخبار المدينة لعمر بن شبة
 ان ابن عمر أنكر على أبي هريرة
 قوله خير ما كانت وقال انما قال
 صلى الله عليه وآله وسلم أعز
 ما كانت وأن أباهر بره صدقه
 على ذلك قال القرطبي وقد وجد

الظاهر والعصر جامعاً فاذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف قولا بغيره ففتح الون
 وكسر الميم ويجوز اسكان الميم وهي موضـع يجنب عرفات وليست من عرفات قوله ولا
 تشك قرأه الخ يعني ان قرأه كانت تقف في الجاهلية بالمشعر الحرام وهو جبل
 بالمزدلفة يقال له قرح نظنوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيقفهم قوله فاجزأى
 جاوز المزدلفة ولم يقف بهم ابل توجسه الى عرفات قوله أهـ باقعه وافتح القاف والقصر
 ويجوز المـد قال ابن الاعرابي الفـصـوالـتى قطع اذنه ما وجدعاً كبر منه وقال أبو
 عبيد القصور المقلوبة الاذن عرضا وهو اسم باقعه صلى الله عليه وآله وسلم قوله
 فرحلت بكتيف المـا المـهـلة أى جعل عليه الرجل قوله بطن الودى هو رادى
 عرفة بضم العين وفتح الراء بعد هانوت قوله نطـب الخ فيه استحباب الخطبة للإمام
 بالجمع يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جماهير العلم وخالف في ذلك المالكية
 قوله ان دماكم الخ فقد قدم شرحه في باب استحباب الخطبة يوم النحر من
 أبواب العيد

(باب المـسـير من مـنى الى عـرـفـة والوقوف بها وأحكامه)

(عن محمد بن أبي بكر بن عوف قال سألت أنسا ونحن غاديان من مـنى الى عرفات عن
 التامة كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يلبى الملبى فلا
 ينكر عليه وبكبر المكبر فلا ينكر عليه متفق عليه * وعن ابن عمر قال غدا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من مـنى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فقبل
 بركة وهي منزل الامام الذي ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بهجر الخـمـع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف
 على الموقف من عرفة رواه أحمد وأبو داود * وعن عروة بن مضر بن أبوس بن سارية
 ابن لام الطائي قال أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمزدلفة حين خرج الى
 الصلاة فقلت يا رسول الله انى جئت من جبلى طيأ كالت راخاستى واتعبت نفسى
 والله ما تركت من جبل الا وقت عليه فهل لى من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومعدن الناس ولجأهم ورجاء اليه اخبر ان الارض وصارت
 من أعز البلاد فلما انتقلت الخلافة عنم الى الشام ثم الى العراق وتغلبت عليهم الاعراب وتعاونت معهم من أهلها
 قصدت ساعوا في الطير والسباع وهذا معنى قوله (لا يشاءا) أى لا يسكنها (الا العراف) جمع عافية التى تطاب قوائم اولابى ذر
 العوائى قال ابن الجوزى اجتمع في العوائى شيان أحدهما انهم اطالوا قوائمهم قولك عفوت فلانأأ عقوفه فانا عافى والجمع
 عناء أى أتيت أطلب معروفة والثانى من العفاء وهو الموضع الخالى الذى لا يسكنه فان الطير والوحش تقصده لانه على

نفسه فيه قال القاضي عياض هذا جرى في العصر الاول وانقضى وقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انقلبت
الخلافة منها الى الشام وذلك خير مما كانت للدين لكثرة العلماء والدينا بعد ائمتهم واتساع حال أهلها وذكرا الاخباريون في
بعض الفتن التي جرت في المدينة انه رحل عنها أكثر الناس وبقيت أكثر غبارها للعوا في رخت مسددة ثم تراجع الناس اليها
(يريد عوا في السباع والطير) قال النووي المختار ان هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويوضه قصة الراعيين
فقد وقع عند مسلم بالفظ ثم يحشر راعيتك وفي البخاري انه ما آخر ٢٨٣ من يحشر وقال أبو عبد الله الا في هذا

لم يسمع ولو وقع لتواتر بل الظاهر
انه لم يقع بعد ودليل المجزأة
يوجب القطع بوقوعه في
المستقبل ان صح الحديث وان
الظاهر انه بين يدي نفخة الصعق
كما يدل عليه موت الراعيين
اتهمى قال في الفتح ويؤيده
ما رواه مالك عن ابن جاس
بهم لمتين وتخفيف السين عن
عمه عن أبي هريرة رفعه اثم ترك
المدينة على أحسن ما كانت
حتى يدخل الذئب فيه عوي على
بعض سوارى المسجد أو على
المنبر قالوا فان يكون ثمارها
قال للعوا في الطير والسباع
أخرجهم من بن عيسى في الموطأ
عن مالك ورواه جماعة من
الثقات خارج الموطأ وبشبه
لذلك أيضا ما روى أحمد والحاكم
 وغيرهما من حديث مجاهد بن
الادوع الاسدي قال بعثني النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة
ثم أقسمي وأنا خارج من بعض
طرق المدينة فاخذ بيدي حتى
أتينا أحدا ثم أقبل على المدينة
فقال وبل امها قرية يوم يدهما

وسلم من ثم صلاتنا هذه ووقف من هنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة لا أو ثم ارا
فقد تم حجة وقضى تشهد واما الخمسة وصححه الترمذي وهو حجة في أن ثم سار عرفة كله وقت
لوقوف) حديث ابن عمر في اسناده محمد بن اسحق وفيه كلام معروف قد تقدم ولا كنهه قد
صرح هذا بالتحديث وبقيته رجل اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر من أخرجه أيضا
ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن
العربي على شرطهما. قوله ونحن غاديان أي ذاهبان غدوة قوله كيف كنتم تصنعون
ي من الذكر وفي رواية مسلم ما يقول في التلبية في هذا اليوم قوله فلا ينكر عليه بضم
أوله على البناء للجهول وفي رواية البخاري لا يعيب أحدنا على صاحبه والحديث يدل على
التخفيف بين التكبير والتلبية اثم قرير صلى الله عليه وآله وسلم لم لهم على ذلك قوله غدا
بالغير المجمة أي سار غدوة قوله حين صلى الصبح ظاهره انه توجه من متى حين صلى الصبح
بها وان كان قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا انه كان بعد طلوع
الشمس قوله وهي منزل الامام الخ قال ابن الحاج المالكي وهذا الموضع يقال له الارانة
قال الماوردي يستحب ان ينزل بئر حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
عند الصخرة الساوقة بأصل الجبل على عين المذهب الى عرفات قوله اراح أي بعد زول
الشمس قوله مهجرا تشديد الجيم المكسورة قال الجوهرى التهجير والتهجير السير في
الهجرة والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم
سنة لما يلزم من تجبل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري الى هذا الحديث في صحيحه
فقال باب التهجير بالراح يوم عرفة أي من غمرة قوله فجمع بين الظهر والعصر قال ابن
المنذر أجمع أهل العلم على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى
مع الامام وذكرا أصحاب الشافعي انه لا يجوز الجمع الا لمن يئمه وبين وطنه ستة عشر فرسخا
الحاقاله بالقصر قال وليس يصح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع بجمع معه من
حضره من المبكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال أئقوا
فاناسه ولو حرم الجمع لئيمه لهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قال ولم
يلعننا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزلة بل وافق عليه من لا يرى

أهلها كايمن ما تكون قلت يا رسول الله من يأكل عرها قال عافية الطير والسباع وروى عمر بن شعبة باسناد صحيح عن عوف
ابن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر اليه فقال أما والله ليدعها أهلها امذلة أربعين عاما
للعوا في أتدرون ما للعوا في الطير والسباع قلت وهذا لم يقع قطعا وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم
القيامة وان خلت في بعض الاوقات لقصد الراعيين بقتلهم الى المدينة انتهى ومراده بالراعيين المذكور ان في قوله (وأخر
من يحشر) أي يموت فيحشر لان الحشر بعد الموت أو يتأخر حشرهم التأخر موتهم أو يحشرهم في يسافى اليها كافي لفظ

أحد الاحتمالات المتقدمة وروى ابن خبان عن أبي هريرة رفعه أسقرية في الإسلام غربا المدينة وهو مناسب كون آخر
من يحشر يكون منها وقد أخرج الحديث مسلم (عن سفيان بن أبي زهير) مصغرا الأزدي من أرض شوفة النخري ويلقب بابن
القرية بفتح القاف وكسر الراء بعدها الهمزة صحابي بعدي أهل المدينة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول تفتح المين) مبنى للمفعول وسمى المين لأنه عن عين القبله أو عين الشمس أو بين بن خطان قال ابن عبد
 البر وغيره انفتح المين في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٨٥ وفي أيام أبي بكر والشام بعدها والعراق

بعدها وفي هذا الحديث علم من
أعلام النبوة فقد وقع على
وفق ما أخبر به صلى الله عليه
 وآله وسلم وعلى ترتيبه ووقع
تفرق الناس في البلاد لمساخيا
من السعة والرخاء ولوصبروا
على الإقامة بالمدينة لكان خيرا
لهم (فيأتي قوم) من الذين
حضروا فتحها وأعجبهم حسناتها
ورخاؤها (يسون) بفتح الياء
وكسر الباء وتشديد السين
ثلاثيا وعن ابن القاسم ضم
الموحدة من باب ضرب وباب
نصر وضم الياء وكسر الباء
أيضاً من الثلاثي المزبد أي
يسوقون دوابهم إلى المدينة
سوقاينة قال أبو عبيد الله
سوق الابل يقول بس بس
عند السوق وإرادة السرعة
قال الداودي معناه يزجرون
دوابهم فيفتنون ما يطؤون عليه
من الأرض من شدة السير فيصير
غبارا قال تعالى وبست الجبال
بس أي سالت سلا وقيل معناه
سارت سيرا وقال ابن القاسم
البس المبالغة في الفت ومنه قيل

ابن بعر عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم ان من لم يقف
بعرفات قبل الفجر فقد فاته الحج ولا يجزئ عنه ان جاء بعد طلوع الفجر ويجعلها عمرة
وعليه الحج من قابل وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما قوله من جاء ليلة جمع أي ليلة
الاميت بالوزن لثمة وظاهره انه يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة طامة في
هذا الوقت وبه قال الجمهور وروى النورى قولاً انه لا يكفي الوقوف ليلة ومن اقتصر
عليه فقد فاته الحج والاحاديث الصحيحة تروى قوله أيام منى مرفوع على الابتداء
وخبره قوله ثلاثة أيام وهي الايام المعسودات وأيام التشرى وأيام رعى الجمار وهي
الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها لاجتماع الناس على انه لا يجوز المنفر
يوم ثاني النحر ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز ان ينفر من شاء في ثانيه قوله في تعجل
في يومين أي من أيام التشرى بق فتعريف اليوم الثاني من أيام التشرى في تعجيله ومن تأخر
عن المنفر في اليوم الثاني من أيام التشرى بق الى اليوم الثالث فلا اثم عليه في تعجيله ومن تأخر
وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث الى الرابع ولم ينفر مع العامة فلا اثم عليه والتخفيف
ههنا وقع بين الفاضل والافضل لان المتأخر افضل فان قيل انما يخاف الانم المتعجل فما
بالمتأخر الذي أتى بالافضل الحق به فالجواب ان المراد من عمل بالرخصة وتعجل فلا اثم
عليه في العمل بالرخصة ومن ترك الرخصة وتأخر فلا اثم عليه في ترك الرخصة وذهب
بعضهم الى أن المراد وضع الانم عن المتعجل دون المتأخر وان كان ذكرا معا والمراد
أحدهما قوله ينادى بين أي هذه الكلمات قوله نحرته ههنا ومعنى كلها نحر يعنى
كل بقعة منها يصح التحريفها وهو متفق عليه لكن الافضل النحر في المكان الذي نحر
فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو
عند الجرة الاولى التي تلى مسجد منى كذا قال ابن التين وحدث منى من وادى محسر الى
العقبة قوله في رسالتكم المراد بالرحال المنازل قال أهل اللغة رحل الرجل منزله سواء
كان من حجر أو مسدراً أو شعراً أو بر قوله ووقفت ههنا يعنى عند الصخرات وعرفة
كلها موقوف يصح الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على ان من وقف في أي جزء كان من
عرفات صح وقوفه ولها أربعة حدود حد الى جادة طريق المشرق والثاني الى حافات
الجبل الذي وراء أرضها والثالث الى البساتين التي تلى قرنيها على يسار مسجده قبل

للدقيق المصنوع بالدهن بسيس وانكر ذلك النورى وقال انه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن
البلادو يسألون أخبارها ليسيروا اليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه ينون لاهلهم البلاد التي تفتح
ويدعونهم الى سكناها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين اليها وشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم لم يأت على الناس
زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرينه هلم الى الرخاء والمدينة خير لهما وعلى هذا الذين يحملون غير الذين يسون وكان الذي حفر
الفتح أعجبه حسن البلاد ورخاؤها قد عاقبه الى الجحى اليه الذليل فيحمل المدعو بأهله وأتباعه لكن صوب النورى ان في

حديث الباب الاخبار عن خرج من المدينة متحماً لبايها له بأسا في سيره مدسراً الى الرخاء والامصار المقتحمة ويؤيده رواية ابن
 خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة في هذا الحديث ما يؤيده وانظره فيفتح الشام فيخرج الناس اليها يسون والمدينة
 خير لهم ويوضح ذلك حديث جابر عند أحمد وهو عالياً بين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها الى الارياف يلقون
 الرخاء فيجدون رخاء ثم يأتون فيتحملون باهلهم الى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وقال المنذرى رجاله رجال الصحيح
 وقال في الفتح وفي اسناد ابن ابي عمير ٢٨٦ ولا بأس به في المناقب والارياف جمع ريف بكسر الراء وهو ما قرب

المسا في أرض العرب وقبل هو
 الأرض التي فيها الرزق والخصب
 وقيل غير ذلك (فيتحملون) منها
 أي من المدينة (باهلهم) ومن
 أطاعهم) من الناس راحلين الى
 اليمن (والمدينة خير لهم) منها
 لانها حرم الرسول وجواره
 وهبط الوحى ومنزل البركات
 ومحل الصلوات (لو كانوا يعلمون)
 بما فيها من النضائل كالصلاة
 في مسجد هاو ثواب الإقامة فيها
 وغير ذلك من القوائد الدينية
 والاخرى التي يستحق قدرها
 ما يجودونه من المظوظ الفانية
 العاجلة بسبب الإقامة في غيرها
 ما ارتحلوا منها قاله البيضاوى
 وقواه الطيبي قالوا والمراد به
 الخارجون من المدينة رغبة
 عنها كارهين لها وأما من خرج
 لمصلحة أو تجارة أو جهاد أو نحو
 ذلك فليس بداخل في معنى
 الحديث وفي هذا الحديث فصل
 المدينة على البلاد وهو أمر مجمع
 عليه وفيه دليل على ان بعض
 البقاع أفضل من بعض قال
 الحافظ ابن حجر ولم يختلف العلماء

الكعبة والرابع وادى عرفة انضم العيين والثلون وليست هي ولا غرة من عرفات
 ولا من الحرم قوله وجمع كلها وقف جمع باسكان الميم هي الزدانة كما تقدم وفيه دليل
 على انها كلها وقف كان عرفات كلها موقوف قوله وكل فجاء مكة طريق القعاج بكسر
 الفاء جمع فج وهو الطريق الواسعة والمراد ان الطريق من سائر الجهات والاقطار التي
 يقصدها الناس للزيارة والايان اليها امن كل طريق واسع وهذا متفق عليه وان كان
 الافضل الدخول اليها امن الثنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما
 تقدم وهذه الزيادة رواها أبو داود كبارها أحمد وابن ماجه (وعن اسامة بن زيد قال
 كنت رافى صلى الله عليه وآله وسلم بعرفات فرفع يديه يدعو فبالت به ناقته فقط
 خطامها فثمة اول الخطام باحدى يديه وهو رافع يده الاخرى رواه النسائي وعن عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال كان أكر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير رواه
 أحمد والترمذي ولفظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الدعاء دعاء يوم عرفة
 وخير ما قال أنا والنبىون من قبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على
 كل شيء قدير) حديث اسامة اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يعقوب بن ابراهيم عن
 هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء قال قال اسامة فذكره وهو لا يكلمهم رجال الصحيح
 وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريح وحديث عمرو بن شعيب في اسناده
 جاد بن أبي حمزة وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر بنحوه عند العقبى في الضعفاء وفي
 اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف وقال البخارى منكر الحديث وعن علي عليه السلام
 عند الطبراني في المناقب بنحوه وفي اسناده قيس بن الربيع وأخرجه البيهقي عنه بزيادة
 اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري وبسر لي أمري وفي
 اسناده موسى بن عبيدة الرضى وهو ضعيف وتفرد به عن أخيه عبد الله عن علي عليه
 السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله علياً وعن طلحة بن عبيد الله بن كريب يفتح الكاف
 وآخره رأى عندما مال في الموطأ من سلاوراه البيهقي عن مالك موصولاً وضعفه وكذا
 ابن عبد البر في التمهيد قوله يرفع يديه فيه دليل على ان عرفة من المواطن التي يشرع فيها

في ان للمدينة فضلاً على غيرها وانما اختلفوا في الافضلية بينها وبين مكة (وتفتح الشام) وسمى به
 لأنه عن شمال الكعبة (فيا أي قوم يسون) يفتح أو لفظه وضحه وكسر الباء فوضه (فيتحملون) من المدينة (باهلهم) ومن
 أطاعهم) من الناس راحلين الى الشام (والمدينة خير لهم) منهم المأذ كز (لو كانوا يعلمون) بفضلها فاجاب محمد بن ذرّف كافي
 السابق والا لاحق دل عليه ما قبله وان كانت لوجه في آيت فلا جواب لها وعلى كلاً التقديرين نفيه فجهل لمن فارقها بالتفويت
 على نفسه خير أعظمها قال الطيبي الذي يقتضيه هذا المقام أنه ينزل لا يعلمون منزلة الا لازم لم ينتفى عنهم المعرفة بالسكنة ولو ذهب

مع ذلك الى النفي لكان أبلغ لان النفي طاب ما لا يمكن حصوله أى ليهتم لو كانوا من أهل العلم تغليظا وتشديدا انتهى وفيه
اشعار بانهم ممن ركن الى الحظوظ البهيمية والخطاطم الذاني وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ولهذا كرر قوما وصفه
في كل قرية بقوله يسون استحضارا لتلك الهيمية القبيحة والله أعلم (وتفتح العراق فيأتى قوم يسون فيفتحهم لأن إجلهم) من
المدينة (ومن أطاعهم) من الناس راحلين الى العراق (والمدينة خيرهم) من العراق (لو كانوا يعلمون) ومطابقة الحديث
لترجمة من حيث ان هؤلاء القوم المذكورين تفرقوا في البلاد بعد الفتوحات ورغبوا عن الإقامة في

٢٨٧

المدينة ولوصبروا على الإقامة
فيها لكان خيرهم ورواه هذا
الحديث كاهم مدنيون الأشيخه
وفيه الحديث والاختيار
والمنعنة والسماع والقول
ورواية تايي عن تابعي وصحابي
عن صحابي وآخرجه مسلم في الطبع
وكذا النسائي (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال ان
الايمن ابارز) اللام في قوله
ايارز للتوكيد أى ان أهمل
الايمن انضم وتجتسمع (الى
المدينة كانأرزا الحمة الى جحرها)
أى كانت من الرحمة من جحرها في
طلب ما تعيش به فإذا راعها شئ
رجعت الى جحرها كذلك الايمان
انتشر من المدينة فكل مؤمن
له من نفسه سائق اليها المحبة في
سلكها صلى الله عليه وآله وسلم
وهذا شامل للجميع الازمنة أما
زمانه صلى الله عليه وآله وسلم
فلما علم منه وأما زمن الصحابة
والتابعين وتابعيهم فلما قدموا
بهمهم وأما بعدهم فلما زياره قبره
الشرى بشدة الرحل الى مسجده

رفع اليدين عند الدعاء فيخص به عموم حديث أنس المتقدم في صلاة الاستسقاء قوله
وهو رافع يده الاخرى فيه دليل على ان رفع إحدى اليدين عند الدعاء اذا منع من رفع
الاخرى عذر لا بأس به قول دعاء يوم عرفة رجب المزى جرد دعاء ليكون قوله لا اله الا الله
خير الخیر الدعاء وتغير ما فات أنا والنبون ويؤيده ما وقع في الموطأ من حديث طلحة
بلفظ أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما فات أنا والنبون من قبلى لا اله الا الله وما وقع
عند العقلي من حديث ابن عمر بلفظ أفضل دعائي ودعاء الانبياء قبلى عسبة عرفة لا اله
الا الله وأحاديث الباب تدل على مشروعية الاستسقاء من هذا الدعاء يوم عرفة وأنه
خير ما يقال في ذلك اليوم (وعن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر جاء الى الخراج بن
يوسف يوم عرفة حين زالت الشمس وأنام معه فقال الروح ان كنت تريد السنة فاقصر الخطبة
هذه الساعة قال نعم قال سالم فقامت للعجاج ان كنت تريد تصيب السنة فاقصر الخطبة
وبعمل الصلاة فقال عبيد الله بن عمر صدق رواد البخاري والنسائي وعن جابر قال راح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الاولى ثم أذن بلال
ثم أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من
الاذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر رواد النسائي حديث جابر
أخرجه أيضا البيهقي وقال تفرقه ابراهيم بن أبي يحيى وفي حديث جابر الطويل الذي
أخرجه مسلم ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ويترجح باصره قول هو ان
المؤذن قد أمر بالانصات للخطبة فكيف يؤذن ولا يسمع الخطبة قال الحب الطبري وذكر
الملا في سيرته ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وسكت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما فرغ بلال من الاذان تكلم بكلمات ثم أتاه
راحلته وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي اذ لا يفوت به سماع الخطبة
من المؤذن قوله فاقصر الخطبة الخ قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المنة
لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أطلقت مالم تضاف الى
صاحبها سنة العمر بن انتهى والكلام على ذلك مستوفى في الاصول وقد تقدم

المنيف والصلاة فيه والتبرك بمشاهدة آثاره وأما أصحابه رزقني الله ذلك والمعات على محبة هنالك اللهم انى أوجه اليك بنبيك
سيد الرسل وأكرم الانبياء في ذلك وفى جميع أمورى وأمر وأخلاقى من الرجال والنساء والصبيان فتشفعه فى سائقى وخلقى
انك أنت الجواد الكريم قال الداودى كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقرن الذى كان منهم والذين يلونهم
خاصة انتهى والله دره فافقه للمقصود وقال القرطبي فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وان
عملهم حجة كإرواء مالك قال فى الفتح وهذا ان سلم اختص بعصير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعد

ظهروا القتن وانتشار الصحابة في البلاد لاسيما في أواخر المائة الثانية وظهرت فيه بالمشاهدة بخلاف ذلك انتهى منه وصافي
 زمانها هذا فقد كثرت القتن رعت البلوى بالبدع والمنكرات وأطبع الهوى والمحدثات وصار المعروف منكرا وعاد المنكر
 معروفا ودرج أهل التقوى وظهور أصحاب الفتوى وكان ما كان (عن سعد بن أبي وقاص) رضي الله عنه قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يكيد أهل المدينة أحد (أي لا يفعل بهم كيدا من مكروء وحرب وغير ذلك من وجوه الضرر
 بغير حق) (الأنعام) أي ذاب (كما
 ٢٨٨) يذوب (المخ في الماء) واسلم لا يريد أحد أهل المدينة بسوء

حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح عند صلاة الظهر
 وقد منا أن ظاهره يخالف حديث جابر الطويل عندهم سلم أن توجهه صلى الله عليه
 وآله وسلم من غرة كان بين زانغ الشمس والمصنف رحمه الله تعالى اختصر هذه
 القصة الواقعة بين ابن عمر والحجاج وهي في البخاري أطول من هذا المقدار وكذلك
 في سنن النسائي

• (باب الدفع إلى مزدلفة ثم منها إلى منى وما يتعلق بذلك) •

(عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أقاض من عرفات كان
 يسير العنق فإذا وجد فجوة نص متفق عليه • وعن الفضل بن عبيان وكان رديف النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وعذاة
 جمع للناس حين دفعوا إليكم السكينة وهو كاف ناقصة حتى دخل محسرا وهو من منى
 وقال عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمره رواه أحمد ومسلم • وفي حديث جابر أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد
 وأقامتين ولم يسجد بينهما شيئا ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح
 بأذان وأقامة ثم ركب القضا حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فذبح الله وكبره
 وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى استقر جدا فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن
 محسر فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمره الكبرى حتى أتى الجمره
 التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حتى الخذف روى من
 بطن الوادي ثم انصرف إلى المحسر رواه مسلم) قوله العنق بفتح المهملة والنون وهو
 السير الذي بين الأبطاء والأسراع وفي المشارق انه سيرهم في سرعة وقال القرطبي
 سربيع وفي القاموس هو الخطو والفسح وانتصب العنق على المصدر المؤكك للفظ
 الفعل قوله فجوة بفتح القاء وسكون الجيم المكان المنسج قوله نص بفتح النون وتشديد
 المهملة أي أسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى
 مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالازدلفة فيجمع بين

الأذية الله في النار ذوب
 الرصاص أو ذوب الملح في الماء
 وهذا صريح في الترجمة لانه
 لا يستحق هذا العذاب الا من
 ارتكب انما عظميا قال عباس
 هذه الزيادة تدفع اشكال
 الاحاديث الاخر وتوضح ان
 هذا حكمه في الآخرة والمراد
 من أرادها في حياته النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بسوء اضجع
 أمره كما يضجع الرصاص في
 النار أو المراد من أرادها في
 الدنيا بسوء فانه لا يهل بل يذهب
 سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن
 عقبة وغيره فانه عوجل عن قرب
 وكذلك الذي أرسله أو المراد من
 كادها اغتبالا وطبا الغرتماني
 عقلة فلا يتم له أمر بخلاف من
 أتى ذلك جهارا كما استباحها
 مسلم بن عقبة وغيره وروى
 النسائي من حديث السائب بن
 خلاد رفعه من أخاف أهل
 المدينة ظالميا لهم أخافه الله
 وكانت عليه أمانة الله الحديث
 ولا بن حبان نحوه من حديث جابر
 (عن أسامة) بن زيد (رضي

الله عنه قال أشرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انظر من مكان مرتفع (على أطمن من أطام
 المدينة) وهي الحصون التي تبنى بالجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح وهو جمع قوله فجمع النكرة أطوم والواحدة أطمة
 كالكلمة وقد ذكر الزبير بن بكار في أخبار المدينة ما كان بها من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج بهم انما كان بها بعد
 سألهم وأطال في بيان ذلك (نقال هل ترون ما أرى أني لأرى) بالبصر (مواقع) أي مواضع سقوط (القتل خلال يومكم)
 أي نواحيها بان تكون الفتن مثل الحق راها (كمواقع القطر) وهذا كما مثل له الجنة والقاري القبلة حتى رآها وهو يصلي

أو تكون الرواية في العلم وشبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط الفتن في الكثرة والعموم وقد وقع ما أشار إليه
 صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة وهذا من أعلام النبوة وأخرجه البخاري ومسلم في الفتن
 أيضا (عن أبي بكر) (فيجيب بن الحرث بن كادة الثقفي) (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لا يدخل المدينة
 رعب المسيح الدجال) أي ذعره وخوفه والدجال من الدجل وهو الكذب والغلط لانه كذاب خلط وإذا لم يدخل رعبه
 فبالأولى أن لا يدخل (ها) أي للمدينة (يومئذ سبعه أبواب على كل باب ٢٨٩) لمكان يحرسها منه ورواه

هذا الحديث كلهم مدنيون
 وفيه تابعي عن تابعي والتحديث
 والنعنة والقول وأخرجه أيضا
 في الفتن وهو من إفراده (عن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم على أنقاب المدينة) جمع
 نقب بفتح النون وسكون القاف
 وهو جمع قلة وجمع الكثرة نقاب
 قال ابن وهب يعني مداخل
 المدينة وهي أبوابها وفوهات
 طرقتها التي يدخل إليها منها كما
 جاء في حديث آخر على كل باب
 منها مالك وقيل طرقتها وفي
 القاموس النقب الطرقات في
 الجبل انتهى وقيل الطرقات التي
 يسلمها الناس ومنه قوله تعالى
 فتقوا في البلاد (ملائكة)
 يحرسونها (لا يدخلها الطاعون)
 الموت الذريع الفاسي أي
 لا يكون بها مثل الذي يكون
 بغيرها كالذي وقع في طاعون
 عمواس والحارث وقد أظهر الله
 تعالى صدق رسوله فلم يقبل قط
 أنه دخلها الطاعون وذلك ببركة
 دعائه صلى الله عليه وآله وسلم

المصلحين من الوفا والسكينة عند الرحمة ومن الأسراع عند عدم الزحام قوله وهو
 كاف ناقته الخ هذا محمول على حال الزحام دون غيره بما يسل حديث أسامة المتقدم
 وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أرففه حين أفاض من عرفة وقال أيها الناس عليكم بالسكينة أن البر ليس
 بالانجاف قال قتاريت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعها وقد حمله على مثل ما ذكر ابن
 خزيمة قوله الخلف بخاء مججمة مفتوحة وذال مججمة ساكنة ثم فاء قال العلماء حصى
 الخلف كقدر حبة الباقلا قوله فصل في المغرب والعشاء استدلل به على جمع التأخير
 بمنزلة قال في الفتح وهو إجماع لكنه عند الشافعية وظائفة بسبب السفر انتهى وقد
 قدمنا الجواب عن هذا قوله ولم يسبح بينهم ما لم يتفضل وقد نقل ابن المنذر الإجماع على
 ترك التطوع بين الصلاتين بالتردافة قال لانهم اتفقوا على أن السنة تجمع بين المغرب
 والعشاء بالتردافة ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع انتهى ويشكل على ذلك ما في البخاري
 عن ابن مسعود أنه صلى بعد المغرب ركعتين ثم دعا بعشائه فمعه شي ثم صلى العشاء قوله
 الفضوا قد تقدم ضبطها قوله فاستقبل القبلة الخ فيه استحباب استقبال القبلة
 بالمسح الحرام والدعاء والتكبير والتليل والتوحيد والوقوف به إلى الأسفار والدفع
 عنه قبل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من أهل العلم منهم مجاهد وقتادة والزهرى
 والثوري إلى أن من لم يقف بالمسح عرفه ضيع نسكا وعابيه دم وهو قول أبي حنيفة
 وأحمد وأحق وأبي ثور وروى عن عطاء والاوزاعي أنه لادم عليه وأما هو منزل من شاء
 نزل به ومن شاء لم ينزل به وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف به ركن لا يتم
 الحج إليه وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه وروى عن علقمة والخفي واحتج الطحاوي بأن
 الله عز وجل لم يذكر الوقوف وأما قال فاذا كبر الله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على
 أن من رقف به أبغض ذكران حجه تام فاذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام
 الحج فالوطن الذي يكون فيه الذكر أخرى أن لا يكون فرضا قوله حتى استقر جدا
 بكسر الجيم أي استقر أبلية وهذا يراد على ما ذهب إليه مالك من أن الدفع قبل الأسفار
 قوله محسر الخ بكسر السين المهملة قبلها حاء مهملة وليس هو من مزدلفة ولا معنى بل
 هو مسيل بينهم ما قيل أنه من معنى وفيه دليل على أنه يستحب أن بلغ وادى محسر أن كان

٣٧ نيل خ اللهم صحتها الناقلة القسطلاني والسكلام في الفرق بين الطاعون
 والوباء بطول جدا (ولا) يدخلها (الدجال) وهذا الحديث والذي قبله يدل على فضل هذا البلد الطيب وحفظه عن المكاره
 العظيمة التي تعترى غيرهما من البلاد العجمية وغيرها وأخرجه أيضا في الفتن والطب ومسلم في الحج والنسائي فيهما (عن أنس
 ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ليس من بلد أي من البلدان يسكن الناس فيه ولا شأن
 (الأميطوة الدجال) أي سيدخله المسيح الأعور قال في الفتح هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور ورواه ابن حزم فقال المراد

لا يدخل بعثه وجنوده وكانه استبعدا مكان دخول الدجال جميع البلاد لانه مصر مدنه وعقل عما ثبت في الصحيح من ان بعض
آيامه يكون قدر السنة انتهى فالعيني يحتمل أن يكون اطلاق قدر السنة على بعض آيامه ليس على حقيقة بل سيكون الشدة
العظيمة الخارجة عن الحد فيه أطلق عليه كانه قدر السنة انتهى وأقول لاجله ذلك التأويل البعيد ولا ملجئ الى صرف
الحديث الصحيح عن ظاهره والقدرة صالحة لذلك وقد أحدث في هذا الزمان قوم من البرطانية بحيلة تسمى بفتح الهمزة
والنار قطع المسافة البعدة ٢٩٠ في أقل القليل من الزمان حتى تطوى مسيرة شهر وشهرين في يوم ويومين

را بكان يجر لدائه وان كان ماشيا انزع في مشيه قوله فرماها الخ سياتي الكلام على
 الرمي (وعن عمر قال كان اهل الجاهلية لا يقيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون
 اشرف نبيخا الفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاقاض قبل طلوع الشمس رواه الجماعة
 الامامية الكوفي رواية أحمد وابن ماجه اشرف نبيخا كيمناغير) قوله لا يقيضون
 بضم أوله أي من الزدافسة قوله اشرف بفتح الهمزة فاعل اشرف أي ادخل في
 الشروق وظن بعضهم -م انه ثلاثي نصبه بكسر الهاء مزة من شرق وليس واضح
 والمعنى اتطلع عليه ان الشمس قوله نبيخا بفتح النون وكسر الموحدة وسكون النجمة
 بعد ازاها مة -ة وهو جبل معروف بمكة وخوا عظيم جبالها قوله فاقاض قبل طلوع
 الشمس الاقاضة الدفعة كما قال الاصمعي ولفظ أبي داود يدفع قبل طلوع الشمس قوله
 كيمناغير قال الطبري معناه كيمناذفع وهو من قولهم اغار القرب اذا أسرع والحديث
 فيه مشروعية الدفع من الموقف بالزدافسة قبل طلوع الشمس عند الاسفار وقد نقل
 الطبري الاجتماع على ان من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فانه الوقوف قال ابن المنذر
 وكان الشافعي وجهه واهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد في معناه وكان
 المالكي يرى ان يدفع قبل الاسفار وهو مردود بالنصرص (وعن عائشة قالت كانت
 سودة امرأه ضخمة نبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقبض من
 جمع بليل فاذن لها فمتفق عليه وعن ابن عباس قال انما نى قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ليلة الزدافسة في ضعة أهل رواه الجماعة وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اذن لضعفة الناس من الزدافسة بليل رواه أحمد وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم اوضح في وادي محسر وامرهم ان يرموا مثل حصي الخذف رواه الجماعة
 وصححه الترمذي) قوله نبطة بفتح النون وكسر الموحدة بعد ازاها مة -ة خفيفة أي
 بضممة الحركة اعظم جسمها قوله في ضعة أهل الضعة بفتح الضاد المحجمة والعين
 المهملة جمع ضعيف وهم النساء والعيان والخدم قوله اوضح أي أسرع السير بآله
 يقال وضع البعير وأضعه را كبه أي أسرع به السير قوله مثل حصي الخذف تقدم
 ضبطه ونفسه وحديث عائشة وابن عباس وابن عمر فم اديل على جواز الاقاضة قبل
 طلوع الشمس وفي بقية جزم من الليل ان كان من الضعة وحديث جابر يدل على أنه

هم المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال وفي لفظ فيخرج الله الى الدجال كل كافر ومنافق وهذا ينزع
لإيعارضة ما في حديث أبي بكر المأخوذ من الماضي انه لا يدخل المدينة وعيب الدجال لان المراد بالدجال ما يحصل من الفزع من ذكره
والخوف من عتوه لا الرجفة التي تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بمخلص وحمل بعض العلماء الحديث الذي فيه انها انفي الخبث
على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح في معناه انه خاص بناس وزمان فلا مانع ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم
من كونه مراد انفي غيره وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفتن والنسائي في الحج (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حديثا طويلا عن الدجال) عن حاله وفعله (فكان فيما حدثنا به ان قال يأتي الدجال وهو محرم عليه ان يدخل نقاب المدينة ينزل بعض السباخ التي بالمدينة) يكسب الدين جميع سبعة وهي الارض نعلوها الملوحة ولا تسكد تبت شيأى انه ينزل خارج المدينة على أرض سبعة من سبائكها (فيخرج اليه) أى الى الدجال (يومئذ رجل هو خير الناس أومن خير الناس) شك من الراوى وقد كبر ابراهيم بن سفيان عن مسلم كافي صحبه انه يقال انه الخضر وكذا احكامه معمر في جامعه وهذا انما يتم على القول ببقاء الخضر كما لا يخفى لكن فيه بعد ٢٩١

ويبحث يطول ويحتمل ان يكون اسم هذا الرجل الخارج خضرا وليس بذلك الخضر (فيقول) الرجل (أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله

عليه وآله) (وسلم) حديثه فيقول (الدجال) لمن معبه من أوليائه (أرأيت) أى أخبرني (ان قتات هذا) الرجل (ثم أحبيته هل تشكون في الامر فيقولون لا) أى اليهود ومن يصدقه من أهل الشقاوة أو العنوم يقرولون ذلك خوفا منه لا تصديقه الله أو يقصدون بذلك عدم الشك في كفره وانه دجال والاول أظهر وأوضح (فيقتله ثم يحييه) بقدره الله تعالى ومشيئته وفي مسلم فيما مر الدجال به فيشج فيقول خذوه فيموجع ظهره وبطنه ضربا فيقول أو مات مؤمن بنى قال فيقول أنت المسيح الكذاب فيحدثنا بالشار من مفرقه حتى يفسرق بين رجله قال ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول له قم فيسموى قائما (فيقول حين يحييه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم) لان النبي صلى الله عليه

يسرع الاسراع بالمشي في وادى محسر قال الازرق وهو خمسة مائة ذراع وتسعة وأربعون دراعا وانما سرع الاسراع فيه لان العرب كانوا يفتنون فيه ويذكرون مفاخر آبائهم فاستحب الشارع مخالفتهم وحكى الراوى وجها ضعيفا انه لا يستحب الاسراع بالمشي

(باب رمى جرة العقبة يوم الحروا وحكامه)

(عن جابر قال رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجرة يوم النحر ضحى وأما بعد فاذا زارت الشمس اخرجت الجماعة وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمى الجرة على راحته يوم النحر ويقول لناخذوا عنى مما سكتكم فاني لا أدري لعلى لا أجد بعد حتى هذه رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن ابن مسعود انه انتهى الى الجرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة منفق عليه وسلم في رواية جرة العقبة وفي رواية لا جرة أنه انتهى الى جرة العقبة فرماها من بطن الوادى بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال اللهم اجعل له خجما جبرورا وذنبام عفورا ثم قال ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة) قوله الجرة يعنى جرة العقبة قبل يوم النحر ضحى لا خلاف أن هذا الوقت هو الاحسن لرميها واختلف في رميها قبل القبر فقال الشافعي يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشعبي وقالت الحنفية وأحمد وداود والجمهور انه لا يرمى جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر أعاد وحكى المهدي في الجرعن العترة والشافعي ان وقت الرمي من ضحى يوم النحر واستدل القائلون بان وقت الرمي من وقت الضحى بحديث الباب وبحديث ابن عباس الا في قالوا واذ كان من رخص له الذي صلى الله عليه وآله وسلم منعه أن يرمى قبل طلوع الشمس فن لم يرخص له أولى واجتنب المجوزون الرمي قبل الفجر بحديث اسماء الا في واكنه محتص بالنساء كما سيأتي ولا حاجة الى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على الدين كما ذكره صاحب الفتح قال ابن المنذر السمة أن لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما

والوسلم أخير بان علامة الدجال انه يحكي المقتول فزادت بصيرته بذلك العلامة (فيقول الدجال اقتله فلا يسلط عليه) أى على قتله لان الله تعالى يجزه بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره وحينئذ يطل أمره وفي مسلم ثم يقول أى الرجل يأثمها الناس انه لا يفعل بعدى باحد من الناس قال فيما خذه الدجال حتى يذبحه فيجعل ما بين رقبته الى رقبته نخاسا فلا يستطيع اليه سبيلا قال فيما خذ يديه ورجليه فيمقدق به فيحسب الناس انه قد فنه الى النار وانما أتى في الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين وحديث الباب أخرجه البخارى أيضا في الفتن وكذا مسلم وأخرجه

النسائي في المج ٢ (عن جابر رضي الله عنه قال جاء عرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفتح لم أقف على اسمه الا ان الزمخشري ذكر في ربيع الابرار انه تيس بن ابي حازم ودومش كل لانه تابعي كبير مشهور وروى عنه حواشيته جابر بن جندب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد مات فان كان محفوظا فلهذا آخره وفق اسمه وامم آية وفي الذيل لابي موسى في الصحابة تيس بن حازم المذكور فيجتمعا ان يكون هو هذا (فبابعة على الاسلام فقام من الغد) حال كونه (محمدا فقال) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (أقلني) أي من المبايعة على الاسلام ٢٩٢ قاله عياض وقال غيره انما استعق الله على الهجرة ولم يرد الارتداد عن الاسلام

قال ابن بطال بدليل انه لم يرحل
ما عقده الاجوافقة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو
أراد الردة ووقع فيها قتله اذ ذلك
وجله بعضهم على الاقالة من
المقام بالمدينة (فأبى) النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان يقبله
(ثلاث مرار) أى قال ذلك ثلاث
مرار وهو صلى الله عليه وآله
وسلم أبى من أقالته وانما لم يقبله
ببعثة لانها ان كانت بعد الفتح
فهي على الاسلام فلم يقبله
اذا لا يحل الرجوع الى الكفر
وان كانت قبله فهي على الهجرة
والمقام معه بالمدينة ولا يحل
للمهاجر ان يرجع الى وطنه
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(المدينة كالكمية) المتفخ الذي
تتفخ به النار أو الموضع المشتعل
عليها (تنفى خشمها) ما تبرزه النار
من الوسخ والقذر (وتصع طيها)
يشع الطائر تشدب الماء والخبث و
هو الخاوض وهذا تشبيه حسن
لان الكمية لشدة تفخه ينفى عن
النار السخام والدخان والرماد
حتى لا يبقى الا خاص الجمر وهو ذا

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع القمر لان فاعله مخالف
للسنة ومن رماها حية فلا إعادة عليه اذ لا علم احد اقال لايجزئته انتهى والادلة تدل
على ان وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لارخصة له ومن كان لارخصة كالنساء
وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ولكنه لايجزئ في اول ليلة النصارى ما عدا ما بقي بقية
الكلام على هذا واعلم انه قد قيل ان الرمي واجب بالاجتماع كما حكى ذلك في البحر
واقصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور وقال انه عند المالكية سنة
وحكى عنهم أن روى بحرة العقبة تركن بسطل الحج بتركه وحكى ابن جرير عن عائشة وغيرها
أن الرمي انما شرع حفظ التكبيرة فان تركه وكبر اجزأه والحق انه واجب لما قدمنا من
أن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجملة واجب وقوله تعالى والله على الناس حج
لييت وقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله على راحلته استدل به
على أن ركب بحرة العقبة أفضل من رعى الراجل وبه قالت الشافعية والحنفية
الناصرة والامامية يحيى وقال الهادي والقاسم ان رعى الراجل أفضل واجابوا عن الحديث
نه صلى الله عليه وآله وسلم كان راكباً العذرا الازدحام قوله لما خذوا بكسر اللام قال
منووي هي لام الامر ومعناه خذوا مناسككم قال وهكذا وقع في رواية غير مسلم
تقدر الحديث ان هذه الامور التي أتيت بها في حجتى من الاقوال والافعال والهيئات
في أمور الحج وصفته والمعنى اقبلوها واحفظوها واعملوا بها واعلموها الناس قال
منووي وغيره هذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو محور وقوله صلى الله عليه وآله
سلم في الصلاة صابوا كما رأيتوني صلى قال القرطبي ويلزم من هذين الاصلين ان الاصل
افعال الصلاة والحج الموجوب اما خرج بدليل كاذب اليه أهل الظاهر وحكى عن
شافعي انه انتهى وقد قدمنا في الصلاة ما يرجع واجبا منه الى الحديث المسمى فلا يجب غيره
شتمل عليه الا بدليل محض وقد منان افعال الحج وأقواله الظاهر فيها الوجوب
ما خرج بدليل كما قالت الظاهرية وهو الحق قال القرطبي روايةنا هذا الحديث بلام
المفتوحة والمون التي هي مع الازدحام أى يقول لنا خذوا مناسككم فيكون
لهذا اصاله لا قول قال وهو الاصح وقد روى لنا خذوا مناسككم بكسر اللام الامر
النا مناشدة من فوق وهي لغة شاذة قرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله

ان أردبنا بكر المتفهم الذي ينفخ به الفاروان أردبته الموضع فمكون المعنى ان ذلك الموضع لشدة

سوارته ينزع خبث الحديد والفضة والذهب ويخرج خلاصة ذلك والمدينة كذلك تنفي شر الناس بالجحى والوصب وشدة
العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات وقطع رغبتهم وتزكيتهم وليس الوصف عاما بل في جميع
الازمنة بل هو خاص بزمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانهم لم يكن يخرج عنها رغبة في عدم اقامته معه الاخير فيه
وقد يخرج منها بعد مجامعة من خيار الصحابة وقطعوا غيرة او ما يؤاخر جاعتها كان معه ودوايى موسى وعلى وابي ذر وعمار

وحذيفة وعبادة بن الصامت وابي عبد الله قومه فاذا راي الدوراء وغيرهم قد دل على ان ذلك خاص برؤسهم صلى الله عليه وآله وسلم
 بالقياس المذكور (عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال اللهم اجعل بالمدينة ضعفي
 ثلثه ضعف بالكسرة قال في القاموس مثله وضعفه مثله أو الضعف المثل الى ما زاد ويقال لك ضعفه يريدون مثليه وثلاثة
 أمثاله لانه زيادة غير محصورة وقول الله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين أي ثلاثة أعذبه وحقار يضاعف يجعل الى الشيء
 شيئا آخر حتى يهبط ثلاثة انتهى وقال الفقه في الرخصة بضعف نصيب ٢٩٣

عملا بالعرف في الوصايا وكذا في
 التقارير فحول على ضعف درهم
 فيلزمه درهمان لا العمل باللغة
 والمعنى هنا اللهم اجعل بالمدينة
 مثلي (ما جعلت بمكة من البركة)
 أي النبوية اذ هو مجمل فسر
 الحديث الآخر اللهم بارك لنا
 في صاعنا ومدا نافع لا يقال ان
 مقتضى اطلاق البركة ان يكون
 ثواب صلاة المدينة ضعف ثواب
 الصلاة بمكة أو المراد عموم البركة
 لكن خصت الصلاة ونحوها
 بدليل خارجي فاستدل به على
 تفضيل المدينة على مكة وهو
 ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم
 من حصول افضلية المفضول في
 شيء من الاشياء ثبوت الافضالية
 على الاطلاق وأيضا لا دلالة في
 تضعيف الدعاء للمدينة على فضائها
 على مكة اذ لو كان كذلك للزم ان
 يكون الشام والعين افضل من
 مكة لقوله في الحديث الآخر
 اللهم بارك لنا في شامنا وعيننا

تعالى في ذلك فله قرحوا انتهى والاولى ان يقال انها اقلية لا شاذ لو رويها في كتاب الله
 تعالى وفي كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فقهاء العرب وقد قرأهم اعمش بن
 عثمان وابي وأنس والحسين وأبو جابر وابن هرم بن زبير بن جعفر المدني والسلي
 وقتادة والحسن بن علي بن يوسف والاعشى وعمر بن قاتل والعماس بن الفضل
 الانصاري قال صاحب اللوامع وقد جاء عن يعقوب كذلك قال ابن عطية وقرأهم ابن
 القعقاع وابن عامر وحكي في جماعة من المسلمين كثير فوما نقله ابن عطية عن ابن عامر هو
 خلاف قرأته المشهورة قوله لعلي لا ارجع بعد حقي هذه فيه اشارة الى توديعهم واعلانهم
 بقرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا سميت حجة الوداع قوله الى الجرفة الكبرى هي
 جرفة العقبة قوله جعل البيت عن يساره فيه انه يستحب لمن وقف عند الجرفة أن يجعل
 مكة عن يساره قوله ومضى عن يمينه فيه انه يستحب أن يجعل منى على جهة يمينه ويستقبل
 الجرفة بوجهه قوله ورمى بسبع فيه دليل على أن رمي الجرفة يكون بسبع حصيات وهو
 رد قول ابن عمر ما بالي رميت الجرفة بسبع أو بسبع وسما في باب المبيت يعني متمسك
 لقوله وروى عن مجاهد انه لا شيء على من رمى بسبع وعن طاوس يتصدق بشيء وعن مالك
 والاوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم وعن الشافعية في ترك حصاة مد
 وفي ترك حصاة من مدان وفي ثلاثة فاكتر دم وعن الحنفية ان ترك أقل من نصف الجرات
 الثلاث فنصف صاع والافهم قوله سورة البقرة خصها بالذكرك لان معظم أحكام الحج
 فيها قوله يكبر مع كل حصاة فيه استحباب التكبير مع كل حصاة وقد استدل به داعي
 الشرايط رمي الجرات بواحدة بعد واحدة من الحصا لان التكبير مع كل حصاة يدل على
 ذلك وروى عن عطاء انه يجزئ ويكبر لكل حصاة ككبيرة وقال الاصم بجزي مطلقا وقال
 الحسن البصري يجزئ الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية والشافعية يجزئ عن
 واحدة مطلقا وقالت الهادي لا يجزئ بل يستأنف قوله وقال اللهم الخفيه استحباب
 هذا الدعاء مع التكبير قال في الفتح وأجمعوا على أن من لم يكبر لا شيء عليه انتهى (وعن
 ابن عباس قال قد نذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغنياء بني عبد المطلب على
 جرات اناس من جمع فجعل يلطخ الخخاذنا ويقول أي بني لا ترموا حتى تطلع الشمس رواء
 الخمسة وصححه الترمذي ولفظه قدم ضعفة أهله وقال لا ترموا الجرفة حتى تطلع الشمس

الباب الهام لا تذكر البركة في الاستئذان الفضل في أمور الاخرة وردها بانه البركة أهم من أن تكون في أمور الدين
 أو الدنيا لانهم اتفقوا على ان زيادة طاماني الأمور الدينية فلما يتعاقبهم امن حق الله تعالى من الزكوات والكفارات ولا سيما
 في وقوع البركة في الصاع والسدوق قال النووي الظاهر ان البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يكفي المدفوع امن لا يكفيه في
 غيرها وهذا امر محسوس عند من حكمه او قال القزطبي اذا وجدت البركة فيها وقد حصلت اجابة الدعوة فلا يستلزم دوامها
 في كل حين ولكل شخص وقال الابي ومعنى ضعف ما جعله ان المراد ما أشبع بغير مكة رجلا أشبع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثة

ورضى الله عنه (إذا أطلع) أي كفت
(عنه الجوى رفع عقبيه) بفتح
العين أي صوته بأى كما فعله بمعنى
مفعولة حال كونه (يقول
ألا ليت شعري هل أبين ليلة *
و(واد) و(روى) بفتح (وحولى
(ذخر) بكسر الهمزة والخشيش
المعروف (و(جامل) بفتح الجيم
بتضعيف وهو التمام وأشدّه
وهو فى مادة جمل بمكة حولى بال
(و(وهل أردن يومها) بمجته *
فتح الميم وكسرها وفتح الجيم
النون المشددة موضع على
بمال بسبعة من مكة بناحية
الظهران وقال الأزرقي على
أمن مكة وهو سوق هجر (وهل
دون) أى يظهر (لى شامة)
شين المجبة (وطفيل) بفتح
طاء وكسر الفاء جبالان على
ثلاثين ميلا من مكة أو الأول
بل من حدود هرسى مشرف
وشامة على مجنة أو عيمان
ل وليس هذان البيتان لبال
ل لبكر بن غالب بن عامر بن
رث بن ماض الجسرهمى
لدها عند ما تفتح - خراطة

من مكة وتأمل كيف تعزى أبو بكر رضي الله عنه عند أخذ الحبي بما ينزل به من الموت الشامل القاضية
للاهل والغريب وبلال رضي الله عنه حتى الرجوع الى وطنه على عادة الغرباء يظهر لك فضل ابى بكر على غيره من الصحابة
رضى الله عنهم (قال) أى بلال (اللهم العن شيعة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأمية بن خلف كما أخرجونا) أى اللهم أبعدهم من
رحمتك كما أبعدونا (من أرضنا) مكة الى أرض الوباء بالهجرة والمدنوقد يفسر الموت الذريع يريد المدينة (ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اللهم حبيب البينا المدينة كحبيبنا مكة أو أشد) حبنا من حبة المسكة (اللهم بارك لنا فى صاعنا وفى مدنا)

صاع المدينة وهو كيل سبع أربعة أمداد والمد الطل وثلاث عند أهل الحجاز وطلان في غيرها والناس قول أبي حنيفة وقبل
يحمل ان ترجع البركة الى كثرة ما يكال به من غلاتهم او غراتهم (وصححها) أي المدينة (لنا) من الامراض (وانقل سماها
الى الحقة) بضم الحيم وكون الجامعة قات أهل مصر وخمسها كانت اذذاك دار شرك ايشة فليها من معونة
أهل الكفر فلم تزل من يومئذ كثر بلاد الله حتى لا يشرب أحد من ماءها الا حم (قالت) عائشة رضي الله عنها (وقدمنا
المدينة وهي أوبأ أرض الله) على وزن أفعل التفضيل أي أكثر وباء ٢٩٥ وأشد من غيرها (قالت فكان

بطعان) بضم الباء واد في صحراء
المدينة (بحري نجلا) بفتح
النون وسكون الجيم ما يجري
على وجه الأرض قال الراوي
(نعني) عائشة (ماء أجبنا) أي متغيرا
وغرضنا بهذا بيان السبب في
كثرة الوباء بالمدينة لان الماء
الذي هب منه صفة يحدث عنه
المرض وهذا الحديث اخرج
مسلم أيضا في الحج وهذا آخر
كتاب الحج وقد بسطنا القول
على أحكام الحج ومسائله
والعمرة وما ينصّل به في كتابنا
رحمته الصديق الى البيت
العتيق ونقنه فيه السنن المأثورة

القاضية بخلاف ذلك كما تقدم وايضا يجوز ان يبعث معهم من الضعفة كالعبيد
والصبيان أن يرحلوا في وقت رميهم كافي حديث اسماء وحديث ابن عباس الآخر قوله
فانقضت أي ذهبت اطراف الافاضة ثم رجعت الى منى قوله يعني هو من نفسه يراي
داود قوله عندها يعني عندها سنة أي في نوى بيتهم من القسم قوله فارتحلوا في رواية مسلم
فارتحل بي قوله ياهنتاه بفتح الهاء والنون وقد تسكن النون بعدها مناداة فوقية
واخرها ما ساكنة هذا اللفظ كناية عن شيء لا تدركه باسمه وهو بمعنى يافذه قوله ما أرانا
بضم الهمزة بمعنى الظن وفي رواية مسلم لقد غلبنا بالجزم وفي رواية ابو الطاهر حدثنا
بغاس وفي رواية أبي داود انارمينا بالجرة بليد وغلبنا قوله اذن للظن بضم الظاء
المجسمة جمع ظميمة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة طلة او في هذا الحديث
دليل على أنه يجوز للنساء الرمي بالجرة العقبية في النصف الاخير من الليل وقد تقدم
الخلاف في ذلك واستدل به على اسقاط المرور بالمشعر عن الظميمة ولادلالة فيه على ذلك
لان غاية ما فيه السكوت عن المرور بالمشعر وقد ثبت في البخاري وغيره عن ابن عمر أنه
كان يقدم ضعة أهله فيقهفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليل ثم يقدمون منى اصلادة
الفجر ويرمون قوله مع الفجر فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معهن من الضعفة
الرمي وقت الفجر كما تقدم

(باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما)

(عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجرفة فرماها ثم أتى منزله
بني وشعر ثم قال للعلاق خذوا وأشار الى جانب اليمين ثم اليسر ثم جعد ليعطيه الناس
رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله وللمقصيرين قال اللهم اغفر للمعلقين قالوا
يا رسول الله وللمقصيرين قال اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله وللمقصيرين قال
وللمقصيرين متفق عليه) قوله الى جانبه اليمين فيه استحباب البداءة في حلق الرأس
بالشق اليمين من ناس الحلق وهو مذاهب الجمهور وقال أبو حنيفة في بداءة الجانب اليسر
لأنه على عين الخالق والحديث يرد عليه وانما هو أن هذا الخلاف يأتي في قص الشارب
قوله ثم جعل يعطيه الناس فيه مشعر وعيمة التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دليل

وهانا ندعوهم ذاك الدعاء أيضا وان الله يأتي بأمره اذا شاء وفي هذا إشارة الى حسن الظن فسال الله تعالى ان يختم لنا بالحسن
وان يهين على ختم هذا الشرح ويرفعنا به الى المحل الاسنى انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير

(كتاب الصوم)

ذكر الصوم متأخرا عن الحج أنسب من ذكره عقب الزكاة لاشتمال كل منهما على بذل المال فلم يبق للصوم موضع الا التاخير وهو
ربيع الايمان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الصوم نصف الصبر وقوله الصبر نصف الايمان

(بسم الله الرحمن الرحيم) وفي نسخة بتقديم البسملة والصوم والصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوص عن
اشياء مخصوصة في زمن مخصوص شرائط مخصوصة وقال صاحب المصنف الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح
والكلام وقال الراغب هو الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفقر الممسك عن السبب صائم وفي الشرع امساك المكاتب
بالنية عن تناول الطعام والشراب والاستقامة والاستقامة من الفقر الى الغنى وللفظ الطبيعي من الخيط الايض الى الخيط
الاسود عن تناول الاطيبين ٢٩٦ فهو وصفي سابق واطلاق العمل عليه تجوز وشرعه بجهالة لقوائد

على طهارة شعر الاذن وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة
قوله اللهم اغفر لي عطفك لفظ أبي داود ارحم كذا في رواية البخاري وفيه دليل على
الترحم على الحي وعديم اختصاصه بالميت قوله والله مقصرين هو عطف على محذوف
تقديره قل والله مقصرين ويسمى عطف التقيين والحديث يدل على أن الخلق افضل من
التقصير كبريهم صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للعالمين وترك الدعاء للمقصرين في
المرأة الاولى والثانية مع قولهم لذلك وظاهر صفة الحقة بين أنه يشترع خلق جميع
الأمس لأنه الذي تقتضيه الصفة ألا يقال إن خلق بعض رأسه أنه حقة الاجازة وقد
قال يوجب خلق الجميع أحد ومالك واستحبة الكوفيين والشانعي ويجزى البعض
عندهم واختلاف رواية مدار فذهن الحقة في الرابع أن أبو يوسف قال النصف وعن
الشافعي أقل ما يجب خلق ثلاث شعرات وفي وجهه بعض أصحابه شعرة واحدة وهكذا
الخلق في التقصير وقد اختلف أهل العلم في الخلق هل هو نكاح أو تحليل محظور ونذهب
الى الاول الجمهور والى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية
والشافعي في رواية عنه ضعيفة وخرجه أبو طالب الهادي والقاسم وقد اختلف أيضا
في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول فقبل أنه
كان يوم الحديبية وقبل في حجة الوداع وقد دلت على الاول احاديث وعلى الثاني
احاديث آخر وقبل أنه كان في الموضعين أشار الى ذلك النووي وفيه قال ابن دقيق العيد
قال الحافظ وهو المتعين انظر الروايات بذلك في الموضعين وهذا هو الرابع لان الروايات
القاضية بان ذلك كان في الحديبية لا تنافي الروايات القاضية بان ذلك كان في حجة الوداع
وكذلك العكس فيتم وجه العمل بما في جميعها والجزم بدلت عليه وقد أطال صاحب
الفتح الكلام في تعيين وقت هذا القول فن أحب الاطاحة بجميع ذيول هذا البحث
فليرجع اليه (وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدرأه
وأهدى فالأقدم مكة أمرنا ان يملأ قلن مالك أنت لم تحل قال في ثلاث هدي وبنت
رأسى فلا حل حتى أحل من حجتى وأحلق رأسى رواه أحمد وهو دليل على وجوب الخلق
وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء
الخلق انما على النساء المقصرات رواه أبو داود والدارقطني حديث ابن عمر هو في البخاري

أعظمها كسر النفس وقهر
الشیطان فالشبع ثم رقى
النفس بزده الشيطان والجوع
ثم رقى الروح بزده الملازمة
ومنهم من الغنى يعرف قدر نعمته
الله عليه باقداره على ما منع منه
كثير من الفقراء من تناول
الطعام والشراب والنكاح
فانه باعتدائه من ذلك في رقت
نحوه وحصول المشقة فله
بذلك يتذكر كبره من منع ذلك على
الاطلاق فيوجب ذلك شكر
نعمته الله عليه بما منى ويدعو
الى رحمة أخيه المحتاج
ومراساته بما يمكن من ذلك (عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال الصيام جنبه) ضم
الجيم وتشديد النون أى وجابة
وستره من المعاصي لانه يكسر
الشهوة ويضعفها وقبل من
الزلا لانه امساك عن الشهوات
والنار محفوفة بالشهوات

وعند الترمذي وسعيد بن منصور رخصة من الدار والانسائي
من حديث عائشة مشهورة ولهم حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنبة كجنبة أحباركم من القتال ولا أحد
من حديث أبي هريرة جنبة وحسن حصين من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنبة ما لم يخرقها
وزاد الدارمي بالغيبه وبذلك ترجم أبو داود وفيه تلازم الأمرين لأنه اذا كف نفسه عن المعاصي في الدنيا كان
ستره من النار وكان وجوب صوم شهر رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة قال تعالى كتب عليكم الصيام كما

كتب على الذين من قبلهم وعن ابن عمر مرفوعا صيام رمضان كتب الله على الامم قبلكم رواه ابن أبي حاتم وفي اسناده مجهول
وقيل المراد مطلق الصوم دون قدره وقمة فيكون التشبيه واقعا على مطلق الصوم وهو قول الجمهور (فلا يرفث) أي
لا يشعث الصائم في الكلام وهو بطلان على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا ويستعمل أن يكون
النهي لما هو اعم منها (ولا يجهل) أي لا يفعل فعل الجهال كما صرح السخري وأبو داود في حديثه على أحد وعند سعيد بن منصور
فلا يرفث ولا يجادل وهذا ممنوع في الجملة على الإطلاق لكنه يتأكد ٢٩٧ بالصوم كما لا يخفى (وان امرؤ قاله

أو شاته) قال عياض قاله أي
دافعه ونازعه ولا عنه وقد جاء
القتل بمعنى اللعن وفي رواية
أبي صالح فان سابه أحد أو قاله
والمراد بالنداء له التي لها
ولسعيد بن منصور فان سابه أحد
أو ما رآه في جادله وفي لفظ وان
شبهه انسان فلا يكلمه ونحوه
عند أحمد ولا بن خزيمة عن أبي
هريرة فان شاتك أحد فقل اني
صائم وان كنت قائما فاجلس
ولا حرج والترمذي عن أبي هريرة
فان جهل على أحدكم جاهلا
وهو صائم وللنساء عن عائشة
وان امرؤ جهل عليه فلا يشتمه
ولا يسهبه (فليقل) له باسائه أو
بقاميه (ان صائم مرتين) فانه اذا
قال ذلك أمكن أن يكف عنه
والادفء به بالخف فلا خف
والظاهر كما قاله في المصابيح أن
هذا القول علامتا كمد المنع
فكانه يقول لخصمه اني صائم
تحذيرا وتهديدا بالوعيد الموجه
على من انتهك حرمة الصائم
وتذرع الى تنقيص أجره بإيقاعه
بالمشاقة أو يذكر نفسه شديدا

عنه عن حفصة ولكن ليس فيه وأما رأسي وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني
وقد قوى اسناده البخاري في التاريخ وأبو حاتم في المعالي وحسنه الحافظ في اسناده ابن
القطان ورد عليه ابن المواق فاصاب وقد استدلل به حديث ابن عمر على انه ينعين الحلق على
من لم يدرك رأسه وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال وقالت الحنفية لا ينعين بل ان شاء قصر
قال في الفتح وهذا قول الشافعي في الجديد قال وليس الا قول دليل صريح انتهى ولا يخفى
ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح ويؤيده ان الحلق معلوم من حاله صلى الله
عليه وآله وسلم في حجه كما في صحيح البخاري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق
في حجه قوله ليس على النساء الحلق فيه دليل على ان المشروع في حقهن التقصير وقد
حكى الحافظ الاجماع على ذلك قال جمهور الشافعية فان حلفت أجزأها قال القاضي
أبو الطيب والقاضي حسين لا يجوز وقد أخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام
نهي عن ان تتحلق المرأة رأسيها (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء فقال ابن عباس
أما انا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضع رأسه باليد فطيب ذلك لا
رواه أحمد وعن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قبل ان
يحرم ويوم التحر قبل ان يطوف بالبيت بطيب فيه مسك متفق عليه وللنساء طيب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرمه حين أحرم ولله بعد ما رمى جرة العقبة قبل ان
يطوف بالبيت) حديث ابن عباس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من
حديث الحسن العرفي عنه قال في البدر المنير اسناده حسن كما قاله المنذري الا ان يحيى
ابن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العرفي لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن عائشة
غير حديث الباب عند أحمد وأبي داود والدارقطني والبيهقي مرفوعا بلفظ اذارميت
الجرة فقد حل لكم الطيب والذياب وكل شيء الا النساء وفي اسناده الخفاف بن اوطاة
وهو ضعيف وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والبيهقي نحوه وفي اسناده محمد بن اسحق
وامكنه صرح بالتهديت قوله فقد حل لكم كل شيء الا النساء استدلت به العترة
والحنفية والشافعية على انه يحل بالرمي لجرة العقبة كل محظور من محظورات الاحرام

٣٨ نيل مع المنع المعلق بالصوم ويكون من اطلاق القول على الكلام النفسي وظاهر كون الصوم حجة أن يبقى
صاحبه من أن يؤذى كما يقوله ان يؤذى قال في الفتح واتفقت الروايات كلها على انه يقول اني صائم والمعنى فليقل ذلك
ولا يخاطب الذي يكلمه أو يتقوله في نفسه وبالنسبة لجرم المتولى ونقله الرازي عن الأئمة ورجح النووي الاول في الاذكار
وقال في شرح المذهب كل منهما أحسن والقول باللسان أقوى ولو جمعهم لمال كان حسنا وقال الروايات ان كان رمضان فليقله
بلسانه وان كان غيره فليقله في نفسه وادعى ابن عربي ان موضع الخلاف في التطوع وأما في القرض فيقله بلسانه قطعاً وأما

تكرير قوله اني صائم فلما كيد الانزجار منه أو بمن يخاطبه بذلك وقال الزركشي معنى مرتين أي يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه (و) الله (الذي نفسي بيده) أقسم على ذلك تأكيذا (مخالف فم الصائم) يضم الخاء على الصحيح المشهور وبالفتح وخطاه الخطابي وقال في المجموع انه لا يجوز زوال المراتبه تغير رايحه فم الصائم خلوه معدنه من الطعام وفيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر انبوتة في هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله من ريح المسك) وزاد مسلم والنسائي يوم القيامة وقد وقع خلاف ٢٩٨ بين ابن الصلاح وابن عبد السلام في أن طيب رائحة الخلو في هل

هي في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط فذهب ابن عبد السلام الى أنه في الآخرة كما في دم الشهداء واستدل بروايه مسلم والنسائي هذو روى أبو الشيخ باسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعا يخرج الصائمون من قبورهم يعرفون بريح أفواههم أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بحديث جابر مرفوعا وأما الثانية فان خلو أفواههم حين يموتون أطيب عند الله من ريح المسك وهذه المسئلة إحدى المسائل التي تذازعها واستشكل هذا من جهة ان الله تعالى مستر عن استطابة الروائح الطيبة واستعذار الروائح الخبيثة فان ذلك من صفات الحيوان مع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه والجواب عنه على أوجه قال الميرزى هو مجاز واستعارة لانه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك من الصوم لتقرسه من الله تعالى

الا لو طه للنساء فانه لا يحل به بالاجماع قال مالك والطيب وروى نحوه عن عمر وابن عمر وغيرهما وقال الليث الا النساء والصيود وأحاديث الباب ترد عليهم وقد استدل المانعون من الطيب بعد الرمي بما أخرجه عنه الخاكم من ابن الزبير انه قال اذ ارى البجرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت وقال ان ذلك من سنة الخلق وبما أخرجه النسائي عن ابن عمر انه قال اذ ارى وخلق حل له كل شيء الا النساء والطيب ولا يخفى ان هذين الاثرين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب وعلى فرض ان الاول منهما مرفوع فهو أيضا لا يعتد به بحجب الاحاديث المذكورة ولا سيما وهي مثبتة لحل الطيب قوله أطيب ذلك أم لا هذا المستفهام تقرير لان السامع لا بد أن يقول نعم وقد ثبت أن المسك أطيب الطيب كما سلف قوله قبل ان يحرم قد تقدم الكلام على هذا بسوطا قوله ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت أي لأجل احتلامه من آخره قبل أن يطوف طواف الافاضة وذلك بعد أن روي بجمرة العقبة كما وقع في الرواية الاخرى

(باب الافاضة من منى للطواف يوم النحر)

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى متفق عليه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انصرف الى المخبر فخرج ثم ركب فافاض الى البيت فصلى بمكة الظهر مختصرا من مسلم) قوله أفاض أي طاف بالبيت وفيه دليل على أنه يستحب فعل طواف الافاضة يوم النحر أو أول النهار قال النووي وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج الا به وانفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والطلاق فان أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزأ وألدم عليه بالاجماع فان أخره الى بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزأ ولا شيء عليه عند الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك اذا تطاول لم معه دم انتهى وكذا حكى الاجماع على فرضية طواف الزيادة وأنه لا يجبره الدم وان وقته من يوم النحر الامام المهدي في البحر وطواف الافاضة وهو المأمور به في قوله تعالى ولطوفوا بالبيت العتيق وهو الذي يقال له طواف الزيارة قوله فصلى الظهر بمنى وقوله في الحديث الآخر فصلى بمكة الظهر ظاهر هذا التناقض وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع الى منى وصلى بها

فالمنى انه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم وإلى ذلك أشار ابن عبد البر وقبل الماردان ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيبون ريح الخلو أفكثر مما تستطيبون ريح المسك وقال ابن بطال أي أركب عند الله اذ هو سبحانه لا يوصف بالشم قال ابن المنبر انكته يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الادراك وكذلك بقيمة المدركات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لانه خالقها ألا يعلم من خلق وهذا مذهب الأشعرى وقيل انه تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك أو أن صاحب الخلو في منى من الثوب ما هو أفضل من

ورجح المسك عندنا وقال الدراؤدي وجماعة المعنى أن الخلوفاً أكثر ثواباً من المسك المنسوب إليه في الجمع ومجانس الذكر
ورجح الذوفى هذا الأخير وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضا به قال القدوري من الخنفية والدراؤدي وابن العربي
من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر الصنعائي وغيرهم من الشافعية وقد نقل القاضي حسين في تعليقه ان لطاعات يوم
القيامة رجايفوح قال فرأيت الصيام بين العبادات كالمسك ويؤخذ من هذا الحديث ان الخلوفاً أعظم من دم الشهادة
لأن دم الشهادة يشبه ريحه بريح المسك والخلوف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك ان يكون الصيام أفضل من الشهادة
لما لا يخفى وأعل سبب ذلك الظن الى أصل كل منهما فان أصل الخلوفاً طاهر ٢٩٩ وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله

طاهر أطيب رجاو قال القسطلاني

أثر الصوم أطيب من أثر الجهاد

لأن الصوم أحد أركان الاسلام

المشار اليه بقوله صلى الله عليه

وآله وسلم بنى الاسلام على خمس

وبان الجهاد فرض كفاية

والصوم فرض عين والعين

أفضل من الكفاية كإتصاف

عليه الشافعي وروى أحمد انه

صلى الله عليه وآله وسلم قال

دينار نفقة على أدل من دينار

نفقة في سبيل الله أفضلهما

الذي نفقة على أهله وجه

الدليل ان النفقة على الأهل

التي هي فرض عين أفضل من

النفقة في سبيل الله وهو الجهاد

الذي هو فرض كفاية وقد قال

صلى الله عليه وآله وسلم للرجل

الذي سأله عن أفضل الأعمال

عليك بالصوم فانه لا مثيل له زاد

أحمد عن مالك يقول الله تعالى

(يترك) الصائم طعامه وشرابه

وشهوته من أجل) أي شهوة

الجماع اعطفها على الطعام

والشراب ويحتمل أن يكون من

الخاص به العام لكن وقع

الظهور مرة أخرى اماماً باجتماعه كصلى بهم في بطن فخل مرتين مرة بطائفة ومرة باخرى
فروى ابن عرسه صلاته بنى وجابر صلاته بمكة وهما صادقان وذكر ابن المنذر نحوه ويمكن
الجمع بأن يقال انه صلى بمكة ثم رجع الى منى فوجد أصحابه يصومون الظاهر فدخل معهم
متنقلاً لا مراً صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لمن وجد جماعة يصومون وقد صلى

(باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والرمي والافاضة بعضهم على بعض)

(عن عبد الله بن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأناه رجل يوم النحر

وهو واقف عند الجرة فقال يا رسول الله حلفت قبل ان أرى قال ارم ولا حرج وأناه آخر

فقال اني ذبحت قبل ان أرى قال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل

ان أرى فقال ارم ولا حرج* وفي رواية عنه انه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطيب

يوم النحر فقام اليه رجل فقال كنت أحسب ان كذا قبل كذا ثم قام آخر فقال كنت

أحسب ان كذا قبل كذا حلفت قبل ان أرى وأشبهه ذلك فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم افعل ولا حرج لهن كاهن فاستأثل يومئذ عن شئ الا قال افعل

ولا حرج متفق عليه ما رواه مسلم في رواية فقامت بمكة يومئذ عن امرء مما ينسب امرء

أو يجبهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض واشبهها الأقال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم افعلوا ولا حرج* وعن علي عليه السلام قال جاء رجل فقال يا رسول الله حلفت

قبل ان أنحر قال انحر ولا حرج ثم أناه آخر فقال يا رسول الله اني أفضت قبل ان أحاق

قال احاق أو قصر ولا حرج رواه أحمد وفي لفظ قال اني أفضت قبل ان أحاق قال احاق

أو قصر ولا حرج قال وجاء آخر فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل ان أرى قال ارم ولا

حرج رواه الترمذي وصححه* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له في

الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج متفق عليه* وفي رواية سأله رجل

فقال حلفت قبل ان أذبح قال اذبح ولا حرج وقال ربيت بعد ما أمسيت فقال افعل

ولا حرج رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والسنائي* وفي رواية قال قال رجل للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم زرت قبل ان أرى قال لا حرج قال حلفت قبل ان أذبح قال

عند ابن خزيمة ويدع زوجته من أجل فهو صريح في الأول وأصرح منه ما وقع عند الحفاظ فهو من الطعام والشراب

والجماع وقد روى أحمد هذا الحديث فقال بعد قوله أطيب عند الله من ربح المسك يقول الله عز وجل انما يذكر شهوته الى

آخره وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل

عمل ابن آدم هو له الا الصيام فهو لي وأنا أجزي به وانما يذكر ابن آدم شهوته وطعامه من أجل الحديث وقد يفهم من الايمان

فصحة الحصر في قوله انما يذكر الى آخره التنبية على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان

ترك المذكورات لغرض آخر كالختمه لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي
يؤد به الفاعل وجود او عدمه ولا شك ان من لم يعرض في خاطره شبهة فني من الاشياء اطول نه ارم الى ان افطر ليس حرمي
الفضل كمن عرض له ذلك فاحد نفسه في تركه (الصيام) من بين سائر الاعمال ليس للصائم فيه حظ اوله بهديه احد غيره
او هو سريني وبين عدي بفعله خاله الوجهي (وانا اجزي) بفتح الهاء زة (به) صاحبه وفيه دلالة على ان ثواب الصوم افضل
من سائر الاعمال لانه تعالى اسند اعطاء ٣٠٠ الجزاء اليه واخبر انه يتولى ذلك بنفسه وقد علم ان الكريم اذا تولى

الاعطاء بنفسه كان في ذلك
اشارة الى تعظيم ذلك العطاء
وتفخيمه فيه مصاعفة الجزاء
من غير عدد ولا حساب وهذا
كما روي ان من آدم من قرأ آية
الكرونى عقب كل صلاة فانه
لا يتولى قبض روحه الا الله تعالى
قال في الفتح واختلاف العلماء في
المراد به ذم ان الاعمال كلها
له وهو الذي يجزي بها على اقوال
أحمد هان الصوم لا يقع فيه
الرياء كما يقع في غيره ~~هـ~~ كما
المازوي ونقله عباس عن أبي
عبيد واظن أبي عبيد في غريبه
قد علم ان أعمال البر كلها لله وهو
الذي يجزي بها فترى والله أعلم
انه انما خص الصيام لانه ليس
يظهر من ابن آدم بفعله وانما
هو شئ في القلب ويؤيد هذا
التأويل قوله صلى الله عليه وآله
وسلم ليس في الصوم رياء حدث له
شبابه عن عقيل عن الزهري فذكر
يعني من سلا قال وذلك لان
الاعمال لا تكون الا بالحرركات
الا الصوم قائما هو بالنية التي
يخفي على الناس هذا وجه الحديث
عندي انتهى وروي الحديث

لا حرج قال ثبت قبل ان أرى قال لا حرج رواه البخاري) قوله في يوم النحر رواية
للبخاري ان ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى لم يخطب يوم النحر كما في الباب وفي أخرى
له أيضا على راحته قال القاضي عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه وقف واحد
على ان معنى خطب انه علم الناس لانهم اخطبة من خطب الحج المنسوعة قال ويحتمل أن
يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم
النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج بعلم الامام فيها
الناس ما بقي عليهم من مناسكهم وصوب النووي هذا الاحتمال الثاني فان قيل لامتداف
بين هذا الذي صوبه وبين ما قبله فانه ليس في شئ من طرق الاحاديث بيان الوقت الذي
خطب فيه الناس فيجيب بان في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها المصنف لم يمت
بعد ما أميت وهي تدل على أن هذه القصصة كانت بعد الزوال لان المصنف لما يطلق
على ما بعد الزوال وكان السائل علم ان السنة للبحار ان يرى الجرة أول ما يقدم ضحي
فما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك والحاصل انه قد اجتمع من الروايات ان ذلك كان
في حجة الوداع يوم النحر بعد الزوال عند الجرة والربيع المذكور في هذه الاحاديث قال
الحافظ في الفتح لم تنف بعد البحث الشديد على اسم أحمد من سأل في هذه القصصة قوله
حلفت قبل ان أرى في هذه الرواية قدم السؤال عن الحلق قبل الرمي وفي الرواية الثانية
قدم السؤال عن الحلق قبل النحر وكذلك في حديث علي عليه السلام وفي الرواية
الأخرى منه قدم الاقضية قبل الحلق وفي الرواية الثالثة منه قدم الذبح قبل الرمي وفي
رواية ابن عباس قدم الحلق قبل الذبح وفي الرواية الأخرى منه قدم الزيارة قبل الرمي
والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الامور المذكورة فيها على
بعض وهي الرمي والحلق والتقصير والنحر وطواف الاقضية وهو اجماع كما قال ابن
قدامة في المغني قال في الفتح الا انه لم يختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع قال
القرطبي روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئا عليه دم وبه قال
سعيد بن جبير وقتادة والحسن والخفي وأصحاب الرأي ونعقبه الحافظ بأن نسبة ذلك
الى الخفي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال انه لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع وانما
أوجبوا الدم لان العلماء قد اجمعوا على انها مترتبة أو لها رمي بجرة العقبة ثم نحر الهدى

المذكور اليه في النعيب من طرق عن عقيل وأورده من وجه آخر عن الزهري موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة
واسناده ضعيف وانظروا في الصيام لاريا فيه قال الله عز وجل هو لي وأنا اجزي به وهذا الوجه كان فاطمة النزاع وقال الطبري
لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطعم عليه بمجرد فعله الا الله فاضانه الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته
من أجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بقلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وارتضى هذا الجواب
المازوي وأقره القرطبي والثاني ان المراد بقوله وأنا اجزي به اني أقدر بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة وأما غيره من

العبادات فذة يطالع عليها بعض الناس قال القرطبي أي أجازي عليه جزاء كثير من غير تعيين المقدار وهو يشهد رواية أبي صالح عندهم به الا الصوم فانه لا يدري أحد ما فيه الثالث ان معناه انه أحب العبادات الى والمقدم عنده ولا نسائي من حديث أبي امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مثل له الرابع ان هذه الاضافة اضافة تشريف وتعظيم قال ابن المنير التخصيص في موضع التثنية في مثل هذا السياق لا ينههم منه الا التشريف والتعظيم الخامس قال القرطبي معناه ان أعمال العباد مناسبة لادخالهم الا الصائم فانه مناسب بصفة من صفات الحق يعني أن الاستغناء عن الطعام

وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم اليه بما وافق صفاته اضافه اليه السادس ان جميع العبادات توفى منها مظالم العباد الا الصيام ويؤيده رواية أحمد عن أبي هريرة مرفوعا كل العمل كذارة الا الصوم لي وأنا أجرى به ونحوه عند أبي داود الطيالسي وأقرب الاجوبة التي ذكرتها الى الصواب الاول والثاني وقال الحافظ الشوكاني في فتاويه قوله اختلف في تفسير معنى هذا النظم الوارد في الحديث اختلفا طويلا حتى بلغت الاقوال الى خمسة وخمسين قولاً أقواها ستة أحدها ان الحسنة بعشر أمثالها الى سبع مائة ضعف الا الصوم فانه أكثر ويؤيده هذا سياق الحديث فان لفظه في الامهات هكذا عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها الا الصوم فانه لا يضاعف الا الصيام

أودجهم ثم الحاق أو التخصيص ثم طواف الافاضة ولم يخالف في ذلك أحد الا ابن جهم المالكي استثنى القارن فقال لا يحاق حتى يطوف وورد عليه النووي بالاجماع قال مراد بإيجابهم الدم على من قدم شيئا على شيء يعنون من الاشياء المذكورة في هذا الترتيب الجمع عليه بأن فعل ما يخالفه وقدرى إيجاب الدم عن الهادئ والقاسم وذهب جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج بقتضى رفع الاثم والقديته ما لان المراد بنفي الحرج نفي الضيق وإيجاب أحدهما فيه ضيق وأيضاً لو كان الدم واجبا لكان عليه صلى الله عليه وآله وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وفيه ما يدفع ما قاله الطحاوي من ان الرخصة مختصة بمن كان جاهلاً أو ناسياً لا من كان عامداً فعليه القديته قال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج الاوقه بدأجراً الفعل اذ لو لم يجزى الامر بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضيعان غير اثم الحكم الذي يلزمه في الحج كالوتر الرمي ونحوه فانه لا يثم بتركه ناسياً أو جاهلاً لكن يجب عليه الاعادة قال والمجب من يحتمل قوله ولا حرج على نفي الاثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب واجبا يجب بتركه في الجميع والاقوا بوجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارح للجميع بنفي الحرج انتهى وذهب بعضهم الى تخصيص الرخصة بالناسي والجاهل دون العامد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمر و فاستمعته يومئذ يستل عن امرئ نسي أو يجهل الحرج بقوله في رواية الشيخين من حديثه ان رجلاً قال له صلى الله عليه وآله وسلم لم أشعر فحشرت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وذهب أحمد الى اختصاص المذكور كما حكى ذلك عنه الاثرم وقد قوى ذلك ابن دقيق العيد فقال ما قاله أحمد أقوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا عني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه ناخيره قد قرئت بقول السائل لم أشعر فيخص هذا الحكم بهذه الحالة وتبقى صورة العمد على أصل وجوب اتباع في الحج وأيضاً الحكم اذا ترتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز اطراحه ولا شك ان عدم الشعور مناسب لعدم المواخذه وقد علق به الحكم فلا يجوز اطراحه بالحق الحمد لله ان لا يساويه وأما التمسك بقول الراوي

وطعامه من أجلى الثاني انه يوم القيامة يأخذ حصصاً ومجميع أعماله الا الصوم فلا يسبيل لهم عليه قال هذا ابن عيينة وهو محتاج الى دليل الثالث ان الصوم لم يعبد به غير الله وما عدا من العبادات قد تقرب به الى غيره ويعترض عليه بمثل ما ذكره السائل من أن أهل الملل الاخرى يصومون لاستخدام الافلاك والارقياض وإيجاب عنه بان ذلك ليس على طريقة العبادة بل هو لقصد تخفيف الاخلاط وتقليلها كما يفعل أهل الرياضات وينعون ان له أثراً في ادراك الحقائق ولم يكن في قصدهم التقرب بذلك الى المكوأكب ونحوها الرابع ان الصوم صبر فدخل تحت قوله تعالى انما في الصابرون أجرهم بغير

حساب ويجاب عن هذا بأنه على تسليم ذلك بشارك كل ما يصدق عليه أنه صبر الخامس ان هذه العبادة لا يمكن اطلاق الغير عليها
انما هي عبادة يؤمن عليها العبد بخلاف غيرها السادس ان هذه العبادة لا تحصل بالمباهاة اكون غير ظاهرة الاثر
واعترض على هذين بناد كره السائل من ان الايمان أخفى من الصوم ويجاب عنه بان الايمان فعل من أفعال القلوب لا من
أفعال الجوارح والمقصود ههنا أعمال الجوارح كما يدل عليه قوله في أول الحديث كل عمل ابن آدم ولكن هذا الاعتراض
انما يتم بعد تسليم انه لا يصدق على ٣٠٢ أفعال القلوب انما أعمال وقية نزاع وعندى جواب لم يجد من

قصر ض له وهو ان قوله تعالى الصوم لي لا يدل على ان ما عداه من العبادات ليس له الاية فهم القلب وصفه هو القلب غير معمول به كما نقر عند أئمة الأصول ولم يخالف في ذلك الا الدقاق والسؤال انما يدعى فرض الله يدل على ان سائر العبادات ليست له وليس الاخر كذلك فوزانه وزان قول من قال وله من أنواع المال أنواع كثيرة من غنم وبقرة وخيل وبعال وغير ذلك الغنم في أو البقرة على أيها كيف شئت فان ذلك لا يدل على ان ما عدا الغنم أو البقرة لغيره الاية فهم لقيمة الساقط وحينئذ لا يستباح الى طلب النكحة في تخصص الصوم بكونه لله بل المراد انه لما كان الصوم له تعالى كان له ان يحزى فاعله بأي جوارحها وليس أمر ذلك اليها كسائر الامور المتعلقة انتمى (و) سائر الاعمال (الحسنة بغنى أمثالها) زاد في الموطن الى سبع مائة غنمة واتفقوا على ان المراد بالصائم ههنا من صيامه من المعاصي

فما مثل عن شي الخ لا شعاره بان الترتيب مطلقا غير مراعى فجوابه ان هذا الاخبار من الراوى يتعاقب بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يقي حجة في حال العمدة كذا في الفتح ولا يخفى ان السؤال له صلى الله عليه وآله وسلم وقع من جماعة كافي حديث أسامة بن شريك عند الطحاوى وغيره كالاعراب يسألونه ولفظ حديثه عند أبي داود قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فكان الناس يأتونه فن قائل يا رسول الله سمعت قبل ان أطوف او قدمت شيئا أو أخرت شيئا فكان يقول لا حرج ولا حرج ويدل على تعدد السائل قول ابن عمر في حديثه المذكور في الباب وأناه آخر فقال اني أفضت الخ وقول على عليه السلام في حديثه المذكور وأناه آخر كذلك قوله وجاء آخر وتعلق سؤالا بعضهم بعدم الشعور لا يستلزم سؤال غيره به حتى يقال انه يختص الحكم بعدم الشعور ولا يجوز اطراحها بالمطلق العمدة او لو لم يعلم ان التعويل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور في سؤال بعض السائلين غير مفيد لما طلوب نعم اخبار ابن عمر وعن أعم العام وهو قوله فيا سئل يومئذ عن شيء شخص بأخباره مرة أخرى عن أخ من منته مطلقا وهو قوله فيا سمعته يومئذ يسئل عن آخر عما ينسى المرأة ويجهل ولكن عن من يجوز التخصيص بمثل هذا المفهوم قوله رميت بعد ما أمسيت فيه دليل على ان من رمى بعد دخول وقت المساء وهو الزوال صح رميه ولا حرج عليه في ذلك

* (باب استحباب الخطبة يوم النحر) *

(عن النهر ما من بن زياد قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط على ناقته ابعضها يوم الاضحية عنى رواه أنجد وأبو داود وعن أبي امامة قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنى يوم النحر رواه أبو داود وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن عنى ففتحت أمتنا عنى حتى كأنهم ما يقول ونحن في منازلنا فطفق يعالهم مناسكهم حتى بلغ الجار فوضع اصبعه السابعة ثم قال بحصى الخندق ثم أمر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فنزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك رواه أبو داود والنسائي بمعناه وعن أبي بكر قال خطبنا

وحديث الغيبة تظهر الصائم على ما في الاحياء لا عز الى قال العراقي ضيف بل قال

أبو حاتم كذب ثم يأثم ويمنع ثوابه اجماعا ذكره السبكي في شرحه وفيه نظر لما شقة الاحتراز لكن ان أكثر توجهت المقالة لانصافا وتطلبا ونحوه الحنا كم ونحوه وأدنى درجات الصوم الاقتصار على الكف عن المفطرات وأوسطها ان يضم اليه كف الجوارح عن الجرائم وأعلىها ان يضم اليه ما كف القلب عن الوسواس وقال بعضهم هم معناه الصوم لي لا لا أي أنا الذي لا ينبغي لي ان أظم وأشرب واذا كان بهم هذه المماثلة وكان دخولك فيه كوني شرعته لك فاما أجرى به كانه يقول فاجزؤه

النبي

لأن صفة التزهد عن الطعام والشراب تطلب في وقت تلبست به وألبست لك أن تصفت به في حال صومك فهي تدخل على فان الصبر حبس النفس بغير عناية حقة ثم امن الطعام والشراب فلهذا قال الصائم فرحان فرحة عند فطره وتلك الفرحة لروحه الحيواني لا غير وفرحة عند تقاير به وتلك الفرحة لنفسه الناطقة الطبيعية الربانية فأورثه الصوم اقامة الله وهو المشاهدة ذكره القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أبو داود وكذا النسائي والترمذي (عن سهل بن سعد الساعدي) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجنة بابا يقال له

٣٠٣

الريان (نقيض العطشان وهو مما رقت المناسبة فيه بين لفظ ومعناه فانه مشتق من الري وهو مناسب لحال الصائمين لأنهم بتعطيشهم أنفسهم في الدنيا يدخلون من باب الريان ليامنوا من العطش وقال ابن المنير انما قال في الجنة ولم يقل الجنة ليس لأن في الباب المذكور من النعم والراحة ما في الجنة فيكون أبلغ في التشويق اليه وزاد النسائي وابن خزيمة من دخل شرب ومن شرب لا يظم أبدا وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ ان الجنة ثمانية أبواب منها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون أخرجه هـ كذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم وهو للجازي من هذا الوجه في بدء الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب (يدخل منه الصائمون يوم القيامة) إلى الجنة (لا يدخل منه أحد غيرهم) يقال أين الصائمون في يوم لا يدخل منه أحد غيرهم فاذا دخلوا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيبرأه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيبرأه قال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيبرأه بغير اسمه قال أليست المدينة قلنا بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم انهد قلبه يبلغ الشاهد الغائب قرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض رواه أحمد والبخاري الاحاديث المذكورة في هذا الباب قد قدمها المصنف رحمه الله تعالى في كتاب العيدين بالفاظها المذكورة ههنا من دون زيادة ولا نقصان ولم تجز له عادة بمثل هذا وقد شرحنها ههنا لذكرا ما في الباب من الاحاديث التي لم يذكرها وسنذكر ههنا فوائدهم لتعرض لذكرها ههنا لثقل بالفاظ هذه الاحاديث فقوله العضباء هي مقطوعة الاذن قال الاصمعي كل قطع في الاذن جذع فان جاوز الربع فهي عضباء وقال أبو عبيد ان العضباء التي قطع نصف أذنهما فوق وقال الخليل هي مشقوقة الاذن قال الحاربي الحديث يدل على ان العضباء اسم لها وان كانت عضباء الاذن فقد جعل اسمها هذا قوله يوم الاضحية عن هذه الخطبة الثالثة بعد صلاة الظهر فعلمنا ليعلم الناس به المبيت والرحى في أيام التشريق وغير ذلك مما بين أيديهم قوله فتفتحت بفتح الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أي انسع سمعنا وقوى من قولهم قارورة فتفتح ضم الفاء والتاء أي واسعة الرأس قال الكسائي ليس لها مصمم ولا غلاف وهكذا صارن أي سمعهم لما سمعوا صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من بركات صوته اذا سمعته المؤمن قوى سمعه واتسع مسامكه حتى صار يسمع الصوت من الاماكن البعيدة ويسمع الاصوات الخفية قوله ونحن في منازلنا فيه دليل على انه لم يذهبوا السماع الخطبة بل وقفوا في رجالهم وهم يسمعون ما عمل هذا كان فيمن له عذر منعه عن الحضور لاسماعها وهو الاثاق بحال العمارة رضي الله عنهم قوله فطفق يعلمهم هذا انتقال من التكلم إلى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن قوله

منه (أعلق) الباب (فلم يدخل منه أحد) كررت في دخول غيرهم منه تأكيذا وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتفق زوجين (أثنى من أي شيء كان صنفين أو متشابهين وقد جاء من غيرهم فوجاهين شاتين جارين درهما من زاد اسمعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من ماله (في سبيل الله) عام في أنواع الخير أو خاص بالجهاد (نودي من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير) من الخيرات وليس المراد به أفعال التقصيل والتزويد للتعظيم (فمن كان من أهل الصلاة) المؤدين للزناض المسكرين من النوافل وكذا

ما يأتي في قبيل (دعي من باب الصلاة ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ومن كان من أهل الصيام) أي الذي غلب عليه الصيام والافتح كل المؤمنين أهل لكل (دعي من باب الريان) وعند أحمد لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فلا هل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان (ومن كان من أهل الصدقة) المكثرين منها (دعي من باب الصدقة) وليس هذا تكرار لما في صدر الحديث حيث قال من أنفق زوجين لأن الاتفاق ولو بالقليل خير من الخيرات العظيمة وذلك حاصل من كل أبواب الجنة وهذا استدعاء ٣٠٤

حتى بلغ الجارية يعني المكان الذي ترى فيه الجمار والجمار هي الصغار التي يرمي بها الجارات قوله فوضع أصبعيه السبابتين زادي نسخة لابي داود في أذنيه وأما فعل ذلك ليكون أجمع أصوته في السماع خطبته ولهذا كان بلال يضع أصبعيه في صمختي أذنيه في الأذان وعلى هذا ففي الكلام تقديم وتأخير وقد بره فوضع أصبعيه السبابتين في أذنيه حتى بلغ الجمار قوله ثم قال يحتمل أن يكون المراد بالقول القول النفسي كما قال تعالى ويقولون في أنفسهم ويكون المراد به هذا الشيء للرمي قال أبو حيان وترا كيب القول الست تدل على معنى الخفة والسرعة فلهذا عبر هنا بالقول قوله بجوهي الخذف وقد قدمنا في كتاب الغمدين أنه بانتهاء الأذان المجهتين قال الأزهرى حصي الخذف صغار مثل النوى يرمي بها ابن أصبعين قال الشافعي حصي الخذف أصغر من الأذلة طولاً وعرضاً ومنهم من قال بقدر ما اقلا وقال النووي بقدر الزيادة وكل هذه المقادير متقاربة لأن الخذف بالمجهتين لا يكون إلا باله غير قوله في مقدم المسند أي مسجد الخذف الذي يرمي وأهل المراد بالمقدم الجبهة قوله ثم نزل الناس برفع الناس على أنه فاعل وفي نسخة من سنن أبي داود ثم نزل الناس بتشديد الزاي ونصب الناس وقد قدمنا شرح حديث أبي بكر في كتاب العيدين مستكملاً

* (باب أكتفاء القارئ لنفسه بطواف واحد وهي واحدة) *

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته أجزأه إلهما طواف واحد وراه أحد و ابن ماجه وفيه لفظ من أجزأه طواف واحد وسعي واحد منهم ما حتى يحل منهم ما جميعاً رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وفيه دليل على وجوب السعي ووقوف التحلل عليه * وعن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهلنا بعمرته ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدى فليل بالحلج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها ما جبهه فقد مت وأنا طائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فمشى كوت ذلك اليه فقال انقضى رأسك وامتشطني وأهلي بالحلج ودعي العمرة قالت ففعلت فما قضينا الحلج أرسلني مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التعميم فاعمرت فقال هذه مكان عمرتك قالت فطاف الذين

وآله وسلم وهو باب الرحمة وهو باب التوبة وسائر الأبواب مقسومة على أعمال السبع باب الزكاة باب الحج باب العمرة وعند عياض باب السكاظمين الغيظ باب الراضين الباب الاين الذي يدخل منه من لا حساب عليه وعند الأتبعي عن أبي هريرة مرفوعاً أن في الجنة باب يقال له الضحى فإذا كان يوم القيامة ينادى مناد أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى هذا بابكم فدخلوا منه وفي الفردوس عن ابن عباس يرفعه للجنة باب يقال له الفرح لا يدخل منه إلا مفرح الصبيان وعند الترمذي باب الذكر والحاصل أن كل من أكثر نوعاً من العبادة خص باباً بناءً عليها ينادى منه بجوابه فافادوا قل من يجمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ثم ان من يجمع لذلك إنما يدعي من جميع الأبواب على سبيل التكرير والادخال

قد خوله إنما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذي يكون أغلب عليه (فقال أبو بكر رضي الله عنه بأبي أنت) أي مقسدي بأبي (وأبي يا رسول الله ما على من دعي من تلك الأبواب من ضرورة) أي ليس على المستدعو من كل الأبواب ضرر بل لئلا يكرهه وأعزاز وقال ابن المنير وغيره يريد من أحد تلك الأبواب خاصة دون غيره من الأبواب فيكون أطلق الجمع وأراد الواحد وقال ابن بطال يريد أن من لم يكن الامن أهل خصلة واحدة من هذه الخصال ودعي من باب الأضر وعليه لأن الغاية المطلوبة دخول الجنة وقال في شرح المشكاة

لما خص كل باب بمن أكثر نوعاً من العبادة ومع الصديق رضي الله عنه رغب في أن يدعى من كل باب وقال ليس على من دعى من تلك الأبواب ضرر بل شرف وإكرام ثم سأل فقال (فهل يدعى أحد من تلك الأبواب) ويختص بهذه الكرامة (كاهاتان) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) يدعى منها كاهاً على سبيل التخيير في الدخول من أي شاء لاستحالة الدخول من الكل معاً (وأرجو أن تكون منهم) الجماعة صلى الله عليه وآله وسلم واجب فقيه ان الصديق رضي الله عنه من أهل هذه الأعمال كاهاً وهذا الحديث أخرجه أيضاً في فضائل أبي بكر ومسلم في الزكاة والترمذي في المناقب ٣٠٥ والنسائي فيه وفي الزكاة والصوم والجهاد

كانوا أهل أبواب العمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى فحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فالحطاطوا طوافاً واحداً متفق عليه وعن طاوس عن عائشة أنها أهدت بالعمرة فتقدمت ولم تطف بالبيت حين حاضت فذكرت المناسك كلها وقد أحلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النفر بسعن طوافك بالحج وعمرتك فبعثت بهما مع عبد الرحمن إلى التميم فاعترضت بعد الحج رواه أحمد ومسلم وعن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حبل وعمرتك رواه مسلم وفيه تنبيه على وجوب السعي حديث ابن عمر أخرجه أيضاً معيد بن منصور في فروعها لفظ من جمع بين الحج والعمرة كقوله ما طواف واحد وسعي واحد وأعله الطحاوي بأن الدراوردي أخطأ فيه وإن الصحاح ما وقف رتبة في تخطئة بهارواه أبواب واليه وموسى بن عتبة وغير واحد عن نافع بن عيسى ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تعليل مردود فالدراوردي صدوق وأيس ما رواه بخالنا المارواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بإفظ لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الاطوافاً واحداً وأخرج عبد الرزاق عن طاوس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحجته وعمرته الاطوافاً واحداً وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف بالحج وعمرته طوافاً واحداً بعد أن قال أنه سيفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول يعني الذي طاف يوم النحر لا فاضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبهذه الأدلة تنسك من قال أنه يكفي المقارن بحجته وعمرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي وأصحابهم وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناسر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

كانوا أهل أبواب العمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى فحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فالحطاطوا طوافاً واحداً متفق عليه وعن طاوس عن عائشة أنها أهدت بالعمرة فتقدمت ولم تطف بالبيت حين حاضت فذكرت المناسك كلها وقد أحلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النفر بسعن طوافك بالحج وعمرتك فبعثت بهما مع عبد الرحمن إلى التميم فاعترضت بعد الحج رواه أحمد ومسلم وعن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حبل وعمرتك رواه مسلم وفيه تنبيه على وجوب السعي حديث ابن عمر أخرجه أيضاً معيد بن منصور في فروعها لفظ من جمع بين الحج والعمرة كقوله ما طواف واحد وسعي واحد وأعله الطحاوي بأن الدراوردي أخطأ فيه وإن الصحاح ما وقف رتبة في تخطئة بهارواه أبواب واليه وموسى بن عتبة وغير واحد عن نافع بن عيسى ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تعليل مردود فالدراوردي صدوق وأيس ما رواه بخالنا المارواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بإفظ لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الاطوافاً واحداً وأخرج عبد الرزاق عن طاوس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحجته وعمرته الاطوافاً واحداً وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف بالحج وعمرته طوافاً واحداً بعد أن قال أنه سيفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول يعني الذي طاف يوم النحر لا فاضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبهذه الأدلة تنسك من قال أنه يكفي المقارن بحجته وعمرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي وأصحابهم وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناسر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

٢٩ نيل ح الكوفيون وقال الميرد الجواب محمد بن زوف تقديره سعدوا والواو والعال ولم يشك ان الحال لا تقتضي انها مفعولة دائماً ولا يستقيم مع الحديث المذكور الآن يقال فتفتح له أو لا تأمن يا نون فيجدونها مفعولة انتهى أو مجاز لان العمل يؤدي الى ذلك أو أكثره الثواب والمغفرة والرحمة بدليل رواية مسلم فحقت أبواب الرحمة الآن يقال الرحمة من أسماء الجنة وهذا الحديث أخرجه هنا مختصراً وقد أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه بهامه ورواه مديون الشيخ البخاري فيلحق وأخرجه البخاري في الصوم وفي صفة أبيه ومسلم في الصوم وكذا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي

له رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) اذا دخل رمضان ففتحت أبواب السماء قيل هذا من تصرف الرواة والاصل أبواب الجنة وكذا وقع في باب صفة ابليس وجنوده من يد الخلق بلفظ أبواب الجنة في غير رواية أبي رزاه أبواب السماء وقال ابن بطلال المراد من السماء الجنة بقراءة قوله (وغلقت أبواب جهنم) يحتمل أن يكون الفتح على ظاهره وحقيقته وقال النوربشتي هو كتابة عن تنزيل الرحمة وازالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد تارة بمثل التوفيق وأخرى بحسن القبول وغلقت أبواب جهنم عبارة عن تنزله أنفس ٣٠٦ الصوم عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على

والشعبي والنخعي انه يلزم القارن طوافا وسعيان وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متعسفة منها ما سلف عن الطحاوي على حديث ابن عمر ومنها جوابه عن حديث عائشة بانها أرادت بقولها جمعوا بين الحج والعمرة جمع متمعة لاجتماع قرآن وهذا مما يجب منه فان حديث عائشة مصرح بفصل من تمتع من قرن وما يقوله كل واحد منهم كما في حديث الباب المذكور فانها قالت فطاف الذين كانوا أهلها بالعمرة ثم قالت وأما الذين جمعوا الحج واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما عن علي عليه السلام انه جمع بين الحج والعمرة وطاف أهلها طوافين وسعى لهم سبعين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وطرفه ضعيفة وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر بإسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلا وتعبه في الفتح بأنه قدر روى الطحاوي وغيره مرفوعا عن علي وابن مسعود وذلك بأسانيد لا بأس بها انتهى فينبغي أن يصار إلى الجمع كما قال البيهقي ان ثبتت الرواية انه طاف طوافين فيحتمل على طوافي القدر ومطواف الأفاضة وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى على انه بضعف ما روى عن علي عليه السلام ما في الفتح من أنه قدر روى آل بيته عنه مثل الجماعة قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي لقارن طوافا واحدا بخلاف ما يقول أهل العراق ومما يضعف ما روى عنه من تكرار الطواف أن أم مثل طريقة عنه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه وقد ذكر فيها انه يمنع من ابتداء الاهلال بالحج بأن يدخل عليه مرة وأن القارن بطواف طوافين ويسعى سبعين والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج فان كان الطريق صحيحا عندهم لم يهتم العمل بمادات عليه والا فلا حاجة فيه بضعف أيضا ما روى عن ابن عمر من تكرار الطواف انه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد وقد احتج أبو ثور على الاكتفاء بطواف واحد للقارن بحجة نظرية فقال قد أجرنا جميع الحج والعمرة معا سقرا واحدا وسقرا واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجوز عنهما طواف واحد وسعى واحد حكى هذا عنه ابن المنذر ومن جلة ما يحتج به على انه يكفي أهلها طواف واحد حديث دخلت العمرة في الحج

المعاصي بجمع الشهوات فان قيل ما منعكم أن تحمواوه على ظاهر المعنى قلنا لانه ذكر على سبيل المن على الصوم واتمام النعمة عليهم فيما أسروا به وندبوا اليه حتى صار الجنان في هذا الشهر كأن أبوابها ففتحت ونعيمها هي والنيران صكان أبوابها غلقت وانما كمالها عطيات واذا ذهبنا إلى الظاهر لم نرفع المنعة موقعها ونخلو عن الفائدة لان الانسان مادام في هذه الدار فانه غير مبرر لدخول إحدى الدارين ويرجى القرطبي رحمه الله على ظاهره اذ لا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره وقرره ابن المنير قال الطبري فائدة ففتح أبواب السماء توقيف الملازمة على استحسان فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة ويؤيده حديث ان الجنة تزخر لرمضان الحديث (وسألت الشياطين) أي شئت بالاسلال حقيقة والمراد مسترقو السمع منهم وان تسلسلهم يقع في أيام رمضان دون ليلته لانهم كانوا منهوا عن نزول

القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل بما لفت في الحفظ وهو مجاز على العموم والمراد انهم لا يصلون من افساد المسامير إلى ما يصلون اليه في غيره لاشتغالهم فيه بالصيام الذي فيه يقع الشيطان وان وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة إلى غيره وهذا أمر محسوس وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة بلفظ اذا كان أول ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين ومردة الجن وفي لفظ عند النسائي مردة الشياطين وفي رواية أبي صالح غلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ونادى مناد يا بني الخير اقبل ويا بني الشر أقصر والله عتقكم من النار

وذلك كل ليلة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا رأيتموه فصوموا واذا رأيتموه فافطروا) الضمير راجع الى الهلال وان لم يدق ليدكر لالة السياق عليه (فان غم عليكم) من غمت النبي اذا غمته أي عطى الهلال بغيم (فاقدروا له) أي قدروا له تمام العدد الثلاثين يوما من التقدير (يعني هلال رمضان) والحديث ورد بالفاظ مختلفة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور) أي من لم يترك الكذب والميل عن الحق (والعمل به) وزاد في الادب عن أبي ذئب والجهول وفي رواية ٣٠٧ ابن وهب والجهول في الصوم ولا ينماجه

من لم يدع قول الزور والجهول والعمل به والضمير في به يعود على الجهول استكونه أقرب مذكوراً وعلى الزور فقط وان بعد لاتفاق الروايات عليه أو علمها وأفراد الضمير لاشتراكهما في تنقيص الصوم قاله العراقي وفي الاولى يعود على الزور فقط والمعنى متقارب وفي الاوسط للطبراني بسند رجاله ثقات من لم

اليوم القيامة وهو صحيح وقد تقدم وذلك لان ما بعد دخوله اقبسه لا يحتاج الى عمل آخر غير عمله والسنة الصعبة العبرية أحق بالاتباع فلا يلتفت الى ما خالفها قوله وامتنطى فيه دليل على أنه لا يكره الامتناسط للمعجم وقيل انه مكرهه قال النووي وقد تأول العلماء فعل عائشة هذا على انها كانت معذورة بان كان برأسها أذى فاباح لها الامتناسط كما اباح للكعب بن عجرة الحلق للأذى وقيل ليس المراد بالامتناسط هنا حقيقة الامتناسط بالمسح بل تسريح الشعر بالاصابع عند الغسل للأحرام بالحج لاسيما ان كانت أبدت رأسها كما هو السنة وكان فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسلها الا بابصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضه قولنا يدع الخ المراد بالوسع هنا الاخر اعكافى الرواية الاخرى

(باب الميت يعني لبيلى متى ورعى الجار في أيامها)

(عن عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع الى معنى فذكرت بها لبيلى أيام التشرى بقي برى الجرة اذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرى الثالثة لا يقف عند روافه وأحمد وأبو داود * وعن ابن عباس قال استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة لبيلى متى من أجل سقايته فأذن له بمفق عليه ولهم مثله من حديث ابن عمر * وعن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجار حين زالت الشمس رواه أحمد وابن ماجه والترمذى * وعن ابن عمر قال كنا تخمين فاذا زالت الشمس رمينا روافه البخارى وأبو داود * وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رمى الجار منى اليها ذاهبا وارجعا رواه الترمذى وصححه * وفي نسخة عنه انه كان يرمى الجرة يوم النحر كما سائر ذلك ما ساءا ويخبرهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك روافه أحمد. حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذى وأخرج نحوه مسلم في صحيحه من حديث جابر ويؤيده حديث ابن عمر المذكور في الباب عند

يدع الخنى والكذب والجهول على ان الكذب والغيبة والنميمة لا تفسد الصوم وعن الثوري ان الغيبة تفسده وعن مجاهد دخلت اذان تفسد اذان الصوم الغيبة والكذب والاصواب الاول نعم هذه الافعال تنقص الصوم وقول بعضهم انها صغائر تكفر باجتناب الكبار أجاب عنه الشيخ ففى الدين السبكي بان في حديث الباب والذي مضى فى أول الصوم دلالة قوية لذلك لان الرئت والاصطب وقول الزور والعمل به مما علم النهى عنه مطلقا والصوم مأثور به مطلقا فكانت هذه الامور اذا حصلت فيه لم تأثر بها

لم يكن لذكرها فيه مشروطة بمعنى تفهمه فلما ذكرت في هذا الحديث نهى تعالى أمر من أحدهما زيادة قبحها في الصوم على غيره والثانى الحث على سلامة الصوم عنها وان سلامته عنها مضافة كمال فيه وقوة الكلام تقتضى أن يقيح ذلك لاجل الصوم فتقتضى ذلك ان الصوم يكمل بالسلامة عنها فاذا لم يسلم عنها انقص ثم قال ولا شك ان التكليف قد تردد بأشياء وينبى على أخرى بطريق الاشارة وليس المقصود من الصوم العدم المحض كفى المنهيات لانه يشترط له ألوية بالاجماع ولعل القصد به فى الاصل الامسالة عن جميع المخالفات لبيكن لما كان ذلك يشق تحقيق الله وأجره بالامسالة عن المقطرات ونحوه العاقل بذلك على الامسالة عن المخالفات

وأرشد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من المفالقات من المأكولات ذكروه في فتح الباري (فليس لله حاجة في أن يدع) أي يترك (طعامه وشربه) هو مجاز عن عدم الالتفات والقبول ففني السبب وأراد المسبب والافاقته لا يحتاج إلى شيء نقله الطبري عن أبيه شاوي وقال ابن بطال معناه التحذير من قول الزور وما ذكره معه وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم من باع الخمر فليشقص الخنزير أي يذبحها فلم يأمر بشقصها ولا بكتفها على التحذير والتمظيم لأن شارب الخمر وكذا حذر الصائم من الكذب والعمل به ليم له أجر صيامه وقال ابن المنير هو كناية عن عدم

الرضا والمراد بالصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يناب عليه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم بالماورئة بآثم الزور وما ذكر معه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الأدب وأبو داود والترمذي في الصوم وكذا النسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه الحديث المتقدم) وانظره قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله (كل عمل ابن آدم له) فيه حظ ومدخل لا طلاع الناس عليه فهو يتجمل به ثوابا من الناس (إلا الصيام فإنه) خالص (لئلا يعلم ثوابه المترتب عليه غيري أو وصف من أو صافي لأنه يرجع إلى صفة الصمدية لأن الصائم لا يأكل ولا يشرب فتحقاق باسم الصمد وأن كل عمل ابن آدم مضاف له لأنه فاعله إلا الصوم فإنه مضاف إلى لاني خالقه له على سبيل التشريف والتخصيص فيكون كخصيص آدم بأصافته

البخاري وحديث ابن عمر الثاني بالانظر إلا أخرجه فهو أبوداود عنه بلنظ أنه كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وارجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وقد أخرجه الترمذي نحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالفظ أنه كان يمشي إلى الجمار قولا فيكسبهم إلى أبيهم التثنية بقصد هذا من جملة ما استدلل به الجمهور على أن المبيت يعني واجب وأنه من جملة مناسك الحج ومن أدانهم على ذلك حديث ابن عباس المذكور في أذنه صلى الله عليه وآله وسلم للعباس ومنه ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة أن يتركوا المبيت يعني وسياق والتعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة وإن الأذن وقع للعلة المذكورة وإذا لم توجد أو مافي معناها لم يحصل وقد اختلف في وجوب الدم لتركه فقبيل يجب عن كل إمالة دم روى ذلك عن المالكية وقيل صدقة بدهم وقيل أطعام وعن الثلاث دم هكذا روى عن الشافعي وهو رواية عن أحمد والمذهب ودعاه وعن الحنفية لا شيء عليه قوله يكبر مع كل حصاة حكى المازري عن الشافعي أن صفة الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد قوله ويقف عند الأولى الحنفية استحباب الوقوف عند الجرة الأولى والثانية وهي الوسطى والتضرع عندها وترك القيام عند الثالثة وهي جرة العقبة قوله استأذن العباس الخ قيل إن جواز ترك المبيت يختص بالعباس وقيل يدخل معه بنوه أئمتهم وقيل كل من احتاج إلى السقاية وهو وجود برده حديث عاصم بن عدي الآتي وقيل يجوز الترك لئلا يكل من له عذر يشابه الأعذار التي رخص لأهلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قول الجمهور وقيل يختص بأهل السقاية ورعاة الأبل وبه قال أحمد واختاره ابن المنذر قوله حين زالت الشمس وكذا قوله في حديث عائشة إذا زالت الشمس وقوله في حديث ابن عمر فإذا زالت الشمس رميناها هذه الروايات تدل على أنه لا يجوز رمي الجمار في غير يوم الأضحية قبل زوال الشمس بل وقته بعد زوالها كما في البخاري وغيره من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم رمي يوم النحر ضحى ورمي بعد ذلك بعد الزوال وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف في ذلك عطاء وطاوس فقالا لا يجوز رمي قبل الزوال مطلقا ورخص الحنفية في رمي يوم النحر قبل الزوال وقال أصحابنا إن رمي قبل

الله أن خلقه بيده وكل مخلوق بالحقيقة مضاف إلى الخلق لكن إضافة التثنية هي خاصة بمن شاء الزوال الله أن يخصه بها أو كونه تعالى يقول هو لي فلا يشغل ما هو لا عما هو لي ولأن فيه مجمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه ولما كان ثواب الصيام لا يخصه إلا الله تعالى لم يكسبه سبحانه إلى ملائكته بل تولى جزءا منه مقدسة فقال (وأنا أجرى به) والصيام جنة أي وقاية من المعاصي ومن النار وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ولا يتخاصم فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إلى امرؤ صائم والذي نفس محمد بيده من الخلو في الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

(وقال في آخره للصائم فرحتان بفرحهما) أي بهما (إذا أظفر فرح) زادته تسليم بقطرة أي لوال جوعته وعظمت حبه حبب إليه
 الفطر وهذا الفرح الطبيعي قال القرطبي وهو السابق لفهمهم أي ومن حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة
 على مستقبل صومه قال في الفتح ولا مانع من الحمل على ما هو أهم عما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك
 فهم من يكون فرحه مباه وهو الطبيعي ومنهم من يكون فرحه مستحباً وهو من يكون سببه شيئاً مذكراً (وإذا لم يره) عز
 وجل (فرح بصومه) أي بجزائه وثوابه أو ببقائه به وعلى الاحتمالين فهو ٣٠٩ مسرور بقبول صومه (عن عبد الله بن

مسعود) رضي الله عنه قال كان

مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقال من استطاع) منكم (الباء)

المدة على الإفصح لغة الجاع والمراد

به هنا ذلك وقيل مؤن الشكاح

والقائل بالاول رده الى المعنى

الثاني اذا التقى يدبر عنه من

استطاع منكم الجاع لقد ربه

على مؤن الشكاح (فلم تزج

فانه) أي التزج (أعص لبصر

وأحسن للفرج ومن لم يستطع)

أي الباءة المجزئة عن المؤن (فعليه

بالصوم) وانما قدره بذلك لان

من لم يستطع الجاع اهدم شهرته

لا يحتاج الى الصوم لدفعها وهذا

فيه كلام للنسائي ذكره الفسطاني

(فانه لو جاء) أي ان الصوم

للاصائم قاطع لشهوة والوجاه

بكسر الواو والمدهور ض الخصيتين

وقيل رض عروقهما ومن يفعل

به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه

ان الصوم قاطع لشهوة الشكاح

واشمك بأن الصوم يزيد في

تهييج الحرارة وذلك مما يشير

الشهوة والجواب ان ذلك انما

الزوال أعاد الا في اليوم الثالث فيجزيه والاحاديث المذكورة ترد على الجميع قوله نصين
 تتفعل من الحين وهو الزمان أي نراقب الوقت المطالب بقبوله مشي اليها أجمعوا على ان
 اتيان الجار ماشياً وراكباً تركن اختلافوا في الافضل وقد تقدم اختلاف في ذلك
 في رمي جرة العقبة وفي غيرها قال الجوهري المستحب المشي وذهب البعض الى استحباب
 الركوب يوم النحر والمشى في غيره والذي ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الركوب لرمي
 جرة العقبة يوم النحر والمشى به ذلك مطلقاً (وعن سالم عن ابن عمر انه كان يرمي الجرة
 الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يقدم فيسهل فيقوم مسجداً قبل القبلة طويلاً
 ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مسجداً قبل القبلة
 ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمي الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف
 عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل رواه
 أحمد والبخاري وعن عاصم بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة
 الابل في البيوتنة عن منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغدليومين ثم
 يرمون يوم النحر رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي رواية رخص للرعاة ان يرموا يوم
 ويدعوا يومارواه أبو داود والنسائي وعن سعيد بن مالك قال رجعتنا في الحجة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست
 حصيات ولم يعجب بعضهم على بعض رواه أحمد والنسائي حديث عاصم بن عدي
 أخرجه أيضاً مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر وابن العاص
 عند الدارقطني بأسناد ضعيف ولفظه رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للرعاة
 ان يرموا بالبلبل وأية ساعة شاءوا من النهار وعن ابن عمر عن عبد البر والحاكم والبيهقي
 بإسناد حسن وجديث سعيد بن مالك سماعه في سنن النسائي هكذا أخبرني يحيى بن موسى
 البجلي حديث أسفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال مجاهد قال سعد فذكره ورجاله رجال
 الصحيح وقد أخرجه نحوه النسائي من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس
 انه سئل عن أمر الجار فقال ما أدري ما هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست

يكون في مبدأ الأمر فاذا اصابه عليه واعتمد سكن ذلك فانه في الفتح وفي الروضة فان لم تنكسر به لم يكسر هابكافور ونحوه
 بل ينكسر قال ابن الرفعة نقل عن الأصحاب انه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الشهر ربيع وعشرون ليلة) يعني ان العبرة بالهلال فتارة يكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين وقد لا يرى (فلا
 تصوموا حتى تروه) أي الهلال وليس المراد رؤيته بجميع الناس بحيث يحتاج كل فرد الى رؤيته بل المعتبر رؤيته بعضهم
 وهو العدد الذي ثبت به الحقوق وهو عدلان الا انه يكفي في ثبوت هلال رمضان بعدل واحد منهم عند القاضي وقائمه

عالمفة منهم البعوى ويجب الصوم أيضا على من أخبره وتوقفه بالرؤية وان لم يذكره عند القاذى وبكى في الشهادة اشهد انى رأيت الهلال واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس عند أصحاب السنن قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى رأيت الهلال فقال انشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس ان يصوموا غدا وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى رأيت فقام وأمر الناس بصيامه وهذا أشهر ٢١٠

أوسمع قوله الجرة الدنيا بضم الدال وبكسر هاء أى القرية الى جهة مسجد الخيف وهى أولى الجرات التى ترى ثانى يوم النحر قوله فيسهل بضم التحتية وسكون المهملة أى بقصد السهل من الارض وهو المكان المستوى الذى لا ارتفاع فيه قوله ويرفع يديه فيه استحباب رفع اليدين فى الدعاء عند الجرة وروى عن مالك انه مكروه قال ابن المنذر لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين فى الدعاء عند الجرة الا ما حكى عن مالك قوله ثم رعى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال أى يعشى الى جهة الشمال وفى رواية البخارى ثم يحد ذات الشمال مما يلي الودى قوله ودية قوم طويلا فيه مشرعية القيام عند الجرتين وتركه عند جرة العقبة ومشرعية الدعاء عندهما قال ابن قدامة لا نعلم لما تضمنته حديث ابن عمر هذا مخالفا لما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء قوله ويدعوا يومئذى يجوزاهم ان يرموا اليوم الاول من أيام التشريق ويذهبوا الى ابلهم فيبيتوا وعندهم ويدعوا يوم النحر الاول ثم يأتوا فى اليوم الثالث فيرموا ما فاتهم فى اليوم الثانى مع رعى اليوم الثالث وفيه تفسير ثان وهو انهم يرمون جرة العقبة ويدعون رعى ذلك اليوم ويذهبون ثم يأتون فى اليوم الثانى من التشريق فيرمون ما فاتهم ثم يرمون عن ذلك اليوم كما تقدم وكلاهما جائز وانما رخص للرعاة لان عليهم رعى الابل وحفظها لئلا تشاغل الناس بنسكهم عنها ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرعى والمبيت فيجوز لاهم ترك المبيت للعذر والرعى على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلاف فى الحاق بقية المعذرين بهم فى أول الباب قوله ولم يعب بعضهم على بعض استدلاله من قال انه يجوز الاقتصار على أقل من سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك فى باب رعى جرة العقبة ولكن هذا الحديث لا يكون دليلا على مجرد ترك انكار الصحابة على بعضهم بعضا الا أن يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على شئ من ذلك وقرره

(باب الخطبة أوسط أيام التشريق)

(عن سرايت بنه ان قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أى يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس أوسط أيام التشريق روى أبو داود وقال وكذلك قال عم أبي حرة الرقائى انه خطب أوسط أيام التشريق وعن ابن أبي شحيم عن

عدي بن قال فى الام لا يجوز على دلال رمضان الا شاهدان لكن قال الصيرى ان صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة الاعرابي وحده أو شهدا ابن عمر وحده قبل الواحد والا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما وعندي ان مذهب الشافعى قبول الواحد وانما يرجع الى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده فى المسألة سنة فانه تمسك بالواحد باثر عن علي ولهذا قال فى المختصر ولو شهد برؤيته عدل واحد رأيت ان أقبله لا لثرفيه وقد ذهب الى العمل بشهادة واحد أحمد وابن المبارك قال النووي وهو الاصح واختاره الشوكاني وذهب مالك والليث والاوزاعى والثورى الى اعتبار الاثنين وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب الى الزام أهل البلد برؤية البلد فيه ما ومن لم يذهب الى ذلك لان قوله حق ترويه خطاب لانس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ولكنه مصروف عن ظاهره فلا يتوقف الحلال على رؤية كل

واحد فلا يتقيد بالبلد وقد اختلف العلماء فى ذلك على مذاهب ثلاثة ذكرها فى الفتح وأرجحها ما ذكره الشوكاني فى شرح الدرر وهو اراه أهل بلد لم سائر البلاد الموافقة للاحادىث المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهى خطاب لجميع الامم فى أى مكان كان ذلك لرؤية جميعهم انتهى قال فى المسوى والاقوى عند الشافعى انه يلزم حكم البلد القريب دون البعيد وعند المنخفضة يلزم مطلقا انتهى وهو الحق (فان غم عليكم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أى ان حال بينكم وبين الهلال غيم فى صومكم أو فطرهم (فأبكموا) (العيدة ثلاثين) أى عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا تفسير ومبين

لقوله في الحديث الآخر فاقدروا له وأولى ما نفس الحديث بالحديث فجيب كمال الحديث وقديقع التقصص متوالي
 شهرين وثلاثة ولا يقع في أكثر من أربعة أشهر (عن أم سلمة رضي الله عنها) وأله (وسلم آلى من نسائه)
 أي حلف لا يدخل عليهن (شهر) وفي مسلم من حديث عائشة أقدم أن لا يدخل على أزواجه شهرًا فقهه التصريح بأن حلفه
 صلى الله عليه وآله وسلم كان على الامتناع من الدخول عليهن شهرًا فقهه أن المراد بقوله هذا آلى حلف لا يدخل ولم يرد
 الحلف على الوطء والروايات يفسر بعضهم بعضها فان الالباق في اللغة

اللفظ في حلف مخصوص وهو
 الحلف على الامتناع من وطء
 زوجته مطلقاً أو مدة تزيد على
 أربعة أشهر وتعديته من في
 قوله من نساء ذلك لأنه
 راعى المعنى وهو الامتناع من
 الدخول وهو بنية على من (فلما
 مضى تسعة وعشرون يوماً)
 وفي حديث عائشة عند مسلم فلما
 مضت تسع وعشرون ليلة دخل
 على واستشكّل لأن مقتضاه أنه
 دخل في اليوم التاسع والعشرين
 فلم يكن ثم شهر ولا على السكال ولا
 على التقصص وأجيب بأن المراد
 تسع وعشرون ليلة بالأيام فان
 العسر يؤرخ بالأيام ويكون
 الأيام تابعة لها أو يدل له حديث
 أم سلمة هذا فلما مضى تسعة
 وعشرون يوماً (غدا) أي ذهب
 أول النهار (أو راح) أي ذهب
 آخره والشك من الراوي (فقبل
 له) وفي مسلم من حديث عائشة
 بدأت فقلت يا رسول الله (إنك
 سألت أن لا تدخل) علمنا
 (شهرًا قال) صلى الله عليه وآله
 وسلم (إن الشهر يكون تسعة

أي من رجلين من بني بكر قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بين أوسط
 أيام التشريق ونحن عند راحته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي
 خطب يفي رواه أبو داود * وعن أبي نضرة قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في أوسط أيام التشريق فقال يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم
 واحد ألا فضل لعربي على مجمي ولا لمجمي على عربي ولا حرام على أسود ولا لأسود على
 أحمر إلا بالتقوى أبلغت قالوا بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد
 حديث سمراء بنت نهان سكت عنه أبو داود والمنذرى وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات
 وحديث الرجلين من بني بكر سكت عنه أيضاً أبو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص
 ورجال الرجال الصحيح وحديث أبي نضرة قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح قوله سمراء
 بفتح السين المهملة وتشديد الراء والمدو قبل القصص بنت نهان الغنوية صحابية لها
 حديث واحد قاله صاحب التقريب قوله يوم الرؤس بضم الراء المهملة بعد هاء هو
 اليوم الثاني من أيام التشريق أي بذلك لأنهم كانوا يا كاون فيه رؤس الأضاحي
 قوله أي يوم هذا سال عنه وهو عالم بأنه يكون الخطبة أو وقع في قولهم وأثبت قوله
 الله ورسوله أعلم هذا من حسن الأدب في الجواب لا كبر والاعتراف بالجهل ولعلمهم
 قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيمسح بغيره كما وقع في حديث أبي بكر المة تقدم قوله
 عم أبي حرة بضم الحاء المهملة وتشديد الراء اسم أبي حرة حنيفة وقيل حكيم والرفاعي
 بفتح الراء وتخفيف القاف وبعد ألفين مائة وأربعين سنة قوله أوسط أيام التشريق هو
 اليوم الثاني من أيام التشريق قوله إلا أن ربكم واحد الخ هذه مقسمة على فضل
 البعض على البعض بالحسب والنسب كما كان في زمن الجاهلية لأنه إذا كان الرب
 واحد أو أبو الكل واحدا لم يبق لدعوى الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث
 حصر الفضل في التقوى وتنبه عن غيرها وأنه لا فضل لعربي على مجمي ولا لأسود على
 أحمر إلا بها ولم يكن قد ثبت في الصحيح أن الناس معادن كما عدن الذهب خيارهم في
 الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا فقهه أثبات الخيارات في الجاهلية ولا تقوى هذا
 وجعلهم الخيارات في الإسلام بشرط الفقه في الدين وليس مجرد الفقه في الدين سببا

وعشرين يوماً) وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقدم على ترك الدخول على أزواجه شهرين
 بالهلال وجاء ذلك الشهر ناقصاً فلم يتم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لم يكمل ثلاثين يوماً أما لو حلف على ترك الدخول
 عليهن شهرًا مطلقاً لم يبرأ إلا بشهر تام بالعدد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النسكاح ومسلم في الصوم والنسائي في عشرة النساء
 وابن ماجه في الطلاق (عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال شهران لا يتقصان) قال ابن المنبر
 المراد أن التقصص الحسي باعتقار العمدتين بغير أن كلامهم ما شهر عظيم فلا ينبغي وصفه بأنه نقصان بخلاف غيرهما من

الشهر وروى قال البيهقي في المعرفة انما خصه ما بالذكر كتماعى حكم الصوم والجمع به ما وبه جزم النووي وقال انه الصواب المعتمد وان كل ما ورد عنهم من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعة وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا يخفى ان محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعة وعشرين أو وقف في غير يوم عرفته وقال الطيبي ظاهر سياق الحديث في بيان اختصاص الشهرين بزيادة ليست في سائرهما وليس المراد ان ثواب الطاعة ٣١٢ في سائرهما قد ينقص دونهما وانما المراد رفع الحرج عما عسى

ان يقع فيه خطأ في الحكم لاخصاصهما بالعبدين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ومن ثم لم يقتصر على قوله رمضان وذو الحجة بل قال (شهر اعيد) أي هما شهر اعيد أحدهما (رمضان) والآخر (ذو الحجة) واستشكل ذكر الحجة لانه انما يقع الحج في العشر الاول منه فلا دخل لتقصان الشهر وعامه وأجيب بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص اذا وقع في ذي القعدة يلزم منهما نقص عشر ذي الحجة الاول أو زيادته فيمقتضون الثامن أو العاشر فلا ينقص أجر وقوفهم بحال لا غلط فيه فانه الكرماني لكن قال البرماوي وقوف الثامن غلط لا يعتبر على الاصح قال في الفتح قد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من جملة على ظاهره فقال لا يكونان أبدا الاثلاثين وهذا مردود ومعاند للموجود المشاهد وبكفي في رد قوله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا

أكمونهم خيارا في الاسلام والا لما كان لا اعتبارا كونهم خيارا في الجاهلية معنى ولما كان كل فقيه في الدين من الخيار وان لم يكن من الخيار في الجاهلية وليس أيضا سبب كونهم خيارا في الاسلام مجرد التقوى والا لما كان لا ذكر كونهم خيارا في الجاهلية معنى ولما كان كل متق من الخيار من غير نظري كونه من خيار الجاهلية فلا شك ان هذا الحديث يدل على ان اثر ما لا انساب وكرم التجار مدخلا في كون أهلها خيارا وخيار القوم أفاضلهم وان لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدين والجزاء الاخرى فينبغي أن يشمل حديث الباب على الفضل الاخرى وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في أوسط أيام التشرى وقد قدمنا في كتاب العبد من انهم انما من الخطب المستحب في الحج وبيناه ذلك كما يستحب من الخطب في الحج

(باب نزول المصعب اذا تقرب من منى)

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقة بالمصعب ثم ركب الى البيت فطاف به رواء البخاري * وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمصعب ثم ركب الى مكة وكان ابن عمر يقول له رواء أحمد وأبو داود والبخاري * وعن الزهري عن سالم ان أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون الابطح قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة انها لم تكن تفعل ذلك وقالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان منزلا سمع لخروجه رواء مسلم * وعن عائشة قالت نزول الابطح ليس بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان أسحح لخروجه اذا خرج * وعن ابن عباس قال ان المصعب ليس بشيء انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليهم) قوله بالمصعب بهم ملتين وموحدة على وزن محمد وهو اسم لمكان متسع بين جبلي وهو الى منى أقرب من مكة معنى بذلك لانه أكثر ما به من الحصان جبال السيل ويسمى بالابطح وخيف بني كنانة قوله ثم جمع جمعة أي اضطلع ونام يسير اقول له أسحح لخروجه أي أسهل لتوجهه الى المدينة ليستوى البطح والمقدرة ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم

العدة فانه لو كان رمضان أبدا ثلاثين لم يحتج الى هذا ومنهم من تأول له معنى الايقاع وقال الحسن كان اسحق بن باجعه يراهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان مع ان جاء أحدهما تسعة وعشرين جاء الاخر ثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما وهذا القولان مشهوران وقد ثبتا بنقلين في أكثر الروايات في البخاري قال الترمذي قال أحمد لا ينقصان معاني سنة واحدة وذكر القرطبي فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بينهما وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المقالة وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبه جزم

البيوت وقبلة الطحاوي وقيل لا ينقصان في نفس الامر لسكن زعمنا حال دون رؤية الهلال مانع واليه اشار ابن حبان ولا يخفى
بعده قال الطحاوي الاخذ بظاهرها وحده على نقص أحدهما يدفعه العيان لا نقاد وجودناهما يتقصان معاني اعوام وقال ابن
المنير لا يخفى شيء من هذه الاقوال عن الاعتراض واقرهم ان التقصان الحسي باعتبار العدد يخبر بان كلاهما مشهور عظيم
فلا ينبغي وصفهما بالتقصان بخلاف غيرهما من الشهور وخاصة يرجع الى ما يسد قول الحق وفي الحديث حجة ان قال ان
الثواب ليس مرتباً على وجود المسئلة دائماً بل الله أن يتفضل ٣١٣ بالحساق المناقص بالتمام في الثواب واستدل
بعضهم بما لا في استيفائه

بعضهم بما لا في استيفائه
لرمضان ليلة واحدة لانه جعل
الشهر بحملته عبادة واحدة
فاكتفى له بالنية وهذا الحديث
يقضي ان التسوية في الثواب
بين الشهر الناقص وبين التام
انما هو بالنظر الى جعل الثواب
معلقاً بالشهر من حيث الجملة
لامن حيث تفصيل الايام انتهى
ملخصاً وهذا الحديث موافق
لفظ الترجمة واطلاق على رمضان
انه شهر عظيم لما قر به من العباد
اوله يكون هلال العيد بمبارك
في اليوم الاخير من رمضان قاله
الاثرم والاول اولى ونظيره قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لم المغرب
وتر النهار آخرجه الترمذي من
حديث ابن عمر وصلاة المغرب

بأجمعهم الى المدينة قوله ليس الخصيب بشيء أي من المناسك التي يلزم فعلها وقد نقل ابن
المنذر الخلاف في استحباب نزول الخصيب مع الاتفاق انه ليس من المناسك وقد روى
أحمد عن عائشة انها قالت والله ما نزلها يعني الخصبة الا من أجل وروى مسلم وأبو داود
وغیرهما عن أبي رافع قال لم بأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنزل الا بطح
حين خرج من منى ولم يكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل انتهى ولا شك ان النزول
مستحب لمقر به صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقوله وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه
مسلم عن ابن عمر ويمنادى على استحباب الخصيب ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه من حديث أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن
نازلون بخيف بني كنانة حيث فاست قريش على الكفر يعني الخصب وذلك ان بني كنانة
حاطت قريشاً على بني هاشم أن لا ينابوهم ولا يبايعوهم قال الزهري
والخفيف الوادي وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حين أراد ان يتفر من منى نحن نازلون غدافند كرضوه
وحكى النووي عن القاضي عياض انه مستحب عند جميع العلماء قال في الفتح
والطحاوي ان من نفي انه سنة كعائشة وابن عباس أراد انه ليس من المناسك فلا يلزم
بتركه شيء ومن أثبته كابن عمر أراد دخوله في عموم التماسي بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم
لا الا لزام بذلك ويستحب أن يضل به الظاهر والعصر والمغرب والعشاء ويثبت به بعض
الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر

باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها *

(عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عدى وهو قري العين
طيب النفس ثم رجع الى وهو حزين فقلت له فقال اني دخلت الكعبة ووددت الى لم أكن
فعلت اني أخاف ان أكون أتعبت أمي من عدى واد الخسبة الا الناسي وصحة
الترمذي * وعن أسامة بن زيد قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت
فجلس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهلل ثم قام الى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه
وخده ويديه ثم هلل وكبر ودعا ثم فعل ذلك بالاركان كلها ثم خرج فاقبل على القبلة وهو

املية جهرية واطلاق كونه ناوتر
النهار لقر به امة وفيه اشارة الى
أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس
عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال انا اى العرب أو نفسه
المقدسة (أمة) جماعة (امية)
بلفظ النسبة الى الام أى السابقون

على الحالة التي ولدتها عليهم الامهات قال في الفتح وقيل اراد امة العرب لانها
لا تكتب والكتاب فيهم نادر وانهم ليسوا أهل كتاب وقيل منسوبون الى أم القرى (لا تكتب) بان يكون منهم كذلك (ولا
تكتب) بضم السين أى لا تعرف حساب الجور وتسيرها فلم تكتب في تعريف موافقت صومها ولا عبادتها ما يحتاج فيه الى
معرفة حساب ولا كتابة انما ربط عبادتها باعلام واضحة وامور ظاهرة لا تحصى يستوى في معرفتها الحساب وغيره قال في
الفتح والمراد بالحساب هنا حساب الجور ولم يكونوا يعرفون من ذلك الا النزول اليسير فعلق الحكم في الصوم وغيره بالروية

لرفع الخرج عنهم في معاناة حساب التفسير واستمر الحكم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضحه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن غم عليكم فأكملوا العدد ثلاثين ولم يقل فاستألفوا أهل الحساب والحكمة فيه كون العدد عند الانحياز يستوي فيه المكفون فيه دفع الخلاف والنزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التفسير في ذلك وهم الروافض وقتل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال البابي واجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن بري هو مذهب باطل وقد ثبت الشريعة عن ٣١٤ الخوض في علم النجوم لا من أحد من أتباعه من ليس فيه انقطاع ولا ظن

على الباب فقال هذه القبلة هذه القبلة مرتين أو ثلاثاً رواه أحمد والنسائي وعن عبد الرحمن بن صفوان قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله مكة انطلقت فوافقه قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استألفوا البيت من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا خيولهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسطهم رواه أحمد وأبو داود وعن اسمعيل بن أبي خالد قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته قال لا متفق عليه حديث عائشة أخرجه أيضاً وصححه ابن خزيمة والحاكم وحديث أسامة رجاله رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بإفظان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت واسكنه كبر في نواحيه وحديث عبد الرحمن بن صفوان في أسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج بحديثه وقد ذكر الأرقطوني أن يزيد بن أبي زياد تفرد به عن مجاهد وأكنه ذكر الذهبي أنه صدوق من ذوي الحفظ وذكر في الخلاصة أنه كان من الأئمة المبكرين وقد تقدم الكلام فيه في غير موضع قوله ووددت أني لم كن فعلت فيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح لأن عائشة لم تكن معه فيه إنما كانت معه في غيره وقد جزم جمع من أهل العلم أنه لم يدخل إلا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم وقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل البيت في عمرته كافي حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فمعين أن يكون دخوله في جنة وبذلك جزم البيهقي وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يتحمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح وهو بعبد جد وفيه أيضاً دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وحكي الأرقطوني عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب ويدل على ذلك ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من دخل البيت دخل في الجنة وخبر مغفور له وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استصحابه ما لم يؤد أحد ما يدخله ويدل على الاستصحاب أيضاً حديث أسامة وعبد الرحمن بن صفوان المذكور أن في الباب قولاً وخبراً ويديه فيهما استحباب وضع الخد والصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب وفيه قال له الماتزم كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال الماتزم ما بين الركن والباب وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من

غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاف إذ لا يعرفها إلا القليل انتهى ثم حم صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى بإشارته بيده من غير لفظ إشارة يفهمها الآخرس والأجمل (الشهر هكذا وهكذا) وفيه مستندان رأى الحكم بالإشارة قال الراوي (بمعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) قال في الفتح هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصراً ورواه غيره عن شعبة تماماً أخرجه مسلم عن ابن المنني وغيره عنه بإلفظ الشهر هكذا وهكذا وعد الله الإجماع في الثالثة والثم هكذا وهكذا وهكذا البمعنى تمام ثلاثين أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة وهذا هو المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار به ماهرة أخرى ثلاث مرات وهو المقبر عنه بقوله ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لم إعادة النجوم بقوانين التعديل وإنما المعول على رؤية الأهل وقد نهي عن التكلف ولا شك أن في مراعاة

ما غرض حتى لا يدري إلا بالظنون غاية التكلف انتهى وقد ذكرت في كتابي الروضة الندية في شرح الدرر البهية طريق نقلا عن صاحب سبل السلام شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام مانعه التوقيت في الأيام والشهور والسنوات بالحساب المنازل القمرية بدعة بانفاق الأمة فلا يمكن عالم من علماء الدين أن يدعي أن ذلك كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وإنما هو بدعة لم يظهر في عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعبرهم أو من النجوم والمذنب فانه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم فاستجاب لهم رسالنا بالبينات فرجوا عما عدهم من العلم خافوا أحوال المقرين

على حساب المنازل القمرية أنهم مبدعون وكل بدعة ضلالة وادعت طاعت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فأنهم في مكة المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك واللهم فيه أنواع مؤامات مثل الربيع الحبيب ونحوه يدرسونه ويقرؤنه ويعتمدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم لا ينفع وجهل لا يضر وهو من علم أهل الكتاب فان أعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس واعد دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان أنزل الله تعالى عليه اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ٣١٥ ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان أهل

بته وأصحابه على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعل له المتأخرون هو الميزان ولا شيئاً من هذه الامور التي صار ذلك التكليف المؤقت عليهم ايدور انتهى وحديث الباب أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا تقدر من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين) أي بنية الرضائية احتباطاً وليكرهه التقديم معان أحد هاخوفاً من ان يزداد في رمضان ما ليس منه كما هي عن صيام يوم العيد لذلك حذروا مما وقع فيه أهل الكتاب في صيامهم فزادوا فيه بآرائهم وأهواهم وأخرج الطبراني عن عائشة ان فاساً كانوا يتقدمون

طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعاً ورواه عبد الرزاق بإسناد يصح عنه موقوفاً وسمى بذلك لان الناس يلتزمونه قوله ثم فعل ذلك بالاركان كما فيه دليل على مشروعية وضع الصدر والحد على جميع الاركان مع التليل والتكبير والدعاء قوله من الباب الى الحطيم هذا تفصيل لما كان الذي استلموه من البيت والحطيم هو ما بين الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره وقال مالك في المدونة الحطيم ما بين الباب الى المقام وقال ابن حبيب هو ما بين الحجر الاسود الى الباب الى المقام وقيل هو الشاذرون وقيل هو الحجر الاسود كما ثبت عن سفيان هذا الحديث وسمى حطيماً لان الناس كانوا يحطون هناك بالايمن ويستجاب فيه الدعاء لانه مظلوم على الظالم وقيل من حلف هناك بالاجل له العقوبة وفي كتب الخنفية ان الحطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب قوله وسطهم قال الجوهرى تقول جلست وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسفهم قال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالاسكان وان لم يصلح بين فهو وسط بالفتح قال الازهرى كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلاذق والسجدة وحلقة الناس فهو بالاسكان وما كان منضمه الاية بين بعضه من بعض كالساحة والدار والاحبة فهو وسط بالفتح قال وقد أجازوا في المفتوح الاسكان ولم يجيزوا في الساكن الفتح قوله أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته بمزة الاستفهام قال النووي قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه ليعبرها فلما كان في الفتح أمر بالزالة الصور ثم دخلها يعني كما ثبت في حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ويحتمل ان يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط فلما أراد دخوله لمعهوه كما نهوه من الإقامة بمكة فوق ثلاث

باب ما جاء في ما زعمهم

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما زعم من لما شرب له رواء أحمد وابن ماجه وعن عائشة أمها كانت تحمل من ما زعم من وتخبه بران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمله رواء التميمي وقال حديث حسن غريب وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السقاية فاستسقى فقال العباس يا فضل اذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشراب من عندها فقال اسقني

الشهر فقبصومون قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ولهذا نهى عن صوم يوم الشك والمعنى الثاني الفصل بين صيام

القرض والمنفل فان جنس الفصل بينهما مشروع ولذا حرم صيام يوم العيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤصل صلاة مقروضة بصلاة حتى يفصل بينهما بسلام أو كلام مخصوصاً سنة الفجر وفي المسند أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم فعله وهذا فيه نظر لانه يجوز ان له عادة كما سألني والمعنى الثالث أنه لا تقوى على الصيام لرمضان فان مواصلة الصيام تضعف عن صيام القرض فاذا حصل النظر قبله يوم أو يومين كان أقرب على التقوى على صيام رمضان وفيه نظر لان مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام فصاعداً أجاز وسنذكر ما فيه قريبا المعنى الرابع أن الحكم على بالرواية فمن تقدمه يوم أو يومين

فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد (الأن يكون رجل كان يصوم صومه) المعتاد من ورد كان اعتاده يوم الدهر
 أو صوم يوم وفطر يوم أو يوم معين كالثنين فصافه أو ثلث أو قضاء (فليصم ذلك اليوم) فإنه ما ذون له فيه ويجب عليه النذر
 وما بعده فهو مستثنى من الأدلة القطعية ولا يبطل القطعي بالظني ومنه يوم الحديث الجواز إذا كان التقيد بذكره من يومين
 وقبل عتده المنع لما قبل ذلك به قطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقدم بالصوم بحيث رجح المنع
 وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأن الغالب ٣١٦ من يقصد ذلك وقالوا أمدا المنع من أول السادس عشر من

فقال يا رسول الله انهم مجمعون أن أبيهم فيه قال اسقني فشرب ثم أتى زهريم وهم يستقون
 وبعدهم لو أنهم أقاموا فأنهم مجمعون على عمل صالح ثم قال لولا أن تغلبوا الزنات حتى
 أضح الحبل بعني على عاتقه وأشار إلى عاتقه رواه البخاري وعن ابن عباس أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال إن آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتصلعون من ما زهريم رواه
 ابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ما زهريم لما
 شرب له أن شربة تستشفى به شربة الله وإن شربة يشبعك أشبهك الله به وإن شربة
 قطع ظمئك قطع الله وهي حزمة جبريل وسقيا اسمعيل رواه الدارقطني حديث
 جابر أخرجه أيضا ابن أبي شعبة والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه الترمذي
 والبيهقي وحسنه الحافظون في أسنده عبد الله بن المؤمل وقد تشر به كما قال البيهقي وهو
 ضعيف وأعله ابن القطان به وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن جابر وفيه أسويد بن
 سعيد وهو ضعيف جدا وإن كان مسلم قد أخرجه فاعلمنا أخرجه لفي المتابعات قال الحافظ
 وأيضاً فكان أخذته عنه قبل أن يعصى ويفسد حديثه وكذلك أمر أحمد بن حنبل إياه
 بالأخذ عنه كان قبل عمه ولم يعصى صار يلقن فيمقلن وقال يحيى بن معين لو كان لي فارس
 وريح لغزوت سويدا من شدة ما كان يذكرك له عنه من المناكير وأخرجه الطبراني من
 طريق ثالثة وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه وحديث ابن عباس الأول
 أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال جابر رجل إلى ابن عباس
 فقال من ابن جئت قال شربت من ما زهريم قال ابن عباس أشربت منها كما ينبغي قال
 وكيف ذلك يا ابن عباس قال إذا شربت من ما فاستقبل القبلة وأذكرا اسم الله وثم نفس
 ثلاثا وتصلع منها فإذا فرغت فاجهد الله فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية
 بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلعون من زهريم وحديثه الثاني أخرجه أيضا الحاكم
 وزاد الدارقطني على ما ذكره المصنف وأن شربة مستهمة هذا ما عاذاك الله قال فكان ابن
 عباس إذا شرب ما زهريم قال اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفا من كل داء
 وهذا الحديث هو من طريق محمد بن سعيد الجارودي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجیح
 عن مجاهد عن ابن عباس قال في التخيض والجارودي صدوق إلا أن روايته شاذة فقد
 رواه حقاظ أصحاب ابن عيينة كالحمدى وابن أبي عمير وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي

شعبان الحديث أبي هريرة إذا
 اتصف شعبان فلا تصوموا
 رواه أبو داود وغيره وصححه ابن
 حبان وظاهره أنه يحرم الصوم
 إذا اتصف وان وصل بما قبله
 وليس هو إذا دخل الأصل مطالبة
 الصوم وقد قال النووي في
 المجموع إذا اتصف شعبان حرم
 الصوم بلا سبب إن لم يصل بما قبله
 على الصحيح وقال جمهور العلماء
 يجوز الصوم تطوعا بعد اتصف
 من شعبان وضعف الحديث
 الوارد فيه وقال أحمد وابن معين
 أنه منكر وقد استدل البيهقي
 بحديث الباب على ضعفه فقال
 الرخصة في ذلك إنما هو أصح من
 حديث العلاء وكذا صرح قبله
 الطحاوي واستظهر بحديث
 أنس مرفوعا أفضل الصيام
 بعد رمضان شعبان لكن
 أسنده ضعيفا واستظهر أيضا
 بحديث عمران بن حصين أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال لرجل هل صمت من
 شهر شعبان شيئا قال لا قال فإذا
 أفطرت من رمضان فمهم يومين

ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم وحديث أبي هريرة مخصوص بن
 نجيح يحاط برحمه لرمضان وهو صحيح حسن قال في الفتح وفي الحديث رد على من يرى تقدم الصوم على الرؤية كالأفضنة ويرد على
 من قال يجوز الصوم النفل المطلق وأبعد من قال المراد بالنهي المتقدم فنية رمضان واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم بالنهي
 على النهي إنما يفحق إذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق لكن السباق يأتي بهذا التاويل ويدفعه
 وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن البراء بن عازب) رضي الله عنه

عينه) فقام (بخدمته امرأته فلما رآته) فأما (قالت شيبه لك) سرنا نأوي من رسول السدى فابتغته فذكره أن بعضي الله والى أن
 يا كل زاد أجد فاصبح صائما (فلما اتصفتم بالارغنى عليه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) بضم الذال وكسر الكاف
 زاد أجد وأبداود واسطيا كم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل وكان عمر أصاب النسا بعد ما قام ولا ين جري
 وابن أبي حاتم عن كعب بن مالك قال كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فامسى فقام حرم عليه الطعام والشراب والنساء
 حتى يسطر من الغد فرجع عمر من عند ٣١٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقدمه عنده فإراد امرأته فقالت

أني قد كنت فقال ما كنت ووقع
 عليه أو صنع كعب بن مالك مثل
 ذلك (فبزات هذه الآية اسئل
 لكم ليلة الصيام) التي تصحون
 منها صائمين (الرفث إلى نساءكم
 ففرحوا بهم أفرحوا سيديا ونزات
 وكاواوا شربوا) جميع الليل
 (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض
 بياض الصبح) من الخيط الأسود
 من سواد الليل وهذه البيانات
 يحصل بطاوع الفجر الصادق
 فقيسه دلالة على أن ما بعد الفجر
 من النهار وقال أبو عبيد المراد
 بالخيط الأسود الليل والخيط
 الأبيض الفجر الصادق والخيط
 هو اللون وقيل المراد بالبيض
 أول ما يسه ومن الفجر المعترض
 في الأفق كـ الخيط المسمود
 وبالأسود ما يجتمع منه من غيش
 الدليل تشبيها بالخيط قاله الرخشي
 قال الكرماني لما صار الرفث
 وهو الجماع هنا حلالا بعد أن
 كان حراما كان الأكل والشرب
 بطريق الأولى فذلك فرحوا
 بنزولها وفيهم وأمنوا الرخصة
 هذا وجه ما بقية ذلك لقصة أبي

حاضت صفيية بنت حيي بعدما أفاضت قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال أحاسنناهي قلت يا رسول الله انهم أقاد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد
 الأفاضة قال فأنفروا من متفق عليه) قوله لا ينفروا أحد الخ فيه دليل على وجوب طواف
 الوداع قال النووي وهو قول أكثر العلماء بلزم بترك دم وقال مالك وداود وابن المنذر
 هو سنة لا نهي في تركه قال الحافظ والذي رأيت لابن المنذر في الأوسط أنه واجب للأمر به
 إلا أنه لا يجب بتركه نهي انتهى وقد اجتمع في طواف الوداع أمر صلى الله عليه وآله وسلم
 به ونهي عنه عن تركه وفعله الذي هو بيان للجمل الواجب ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب
 قوله أمر الناس بالبناء على ما لم يسم فاعله وكذا قوله خفف قوله إذا كانت قد طافت
 طواف الأفاضة قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء ما بالامصار ليس على الحائض التي
 أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها
 بالمقام إذا كانت حائضا لطواف الوداع فكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليهم طواف
 الأفاضة إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن
 ذلك وبقي عمر بن الخطاب أثبت حديث عائشة وروى ابن أبي شيبه عن طريق القاسم
 ابن محمد كان الصحابة يقولون إذا أفاضت قبل أن تحيض فقد رغت الأجر وقد روى
 أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي عن عمر أنه قال لكن أخرجهما بالبيت وفي
 رواية كذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوي بحديث
 عائشة على نسخ حديث عمر في حق الحائض وكذلك استدلى على نسيجه بحديث أم سلمة
 عن سعد أبي داود الطيالسي أنها قالت حضت بعدما طقت بالبيت فأمري في رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أن انفروا حاضت صفيية فقالت لها عائشة حبستما فامرهما النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أن تنفروا وأهلهما معهما من منصرف في كتاب المناسك واستحق
 في مسنده والطحاوي وأصله في البخاري ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي والترمذي
 وصححه الحاكم عن ابن عمر قال من حج فليكن آخره من البيت إلا الحيمض رخص
 لهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلهن نفران أي فلا حبس عليهما حينئذ
 لأنهما قد أفاضت فلا مانع من التوجه والذي يجب عليهما قد فعلته وفي رواية للبخاري
 فلا بأس انفسري وفي رواية له أخرجه وفي رواية فلهن نفران معانين بمقاربة والمراهم

قيس ثم لما كان حلهما بطريق المفهوم نزل بعد ذلك قوله تعالى كاواوا شربوا ليعلم بالمنطوق تسهيل
 الأمر عليهم من حيث أحوالهم والمراد نزول الآية بتمامها قال في الفتح وهذا هو المعتمد به جزم السهيلي وقال إن الآية نزات في الأمرين
 معا فقدم ما يتبعه عمر رضي الله عنه لفضله انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الصوم والترمذي في التفسير (عن عدي
 ابن حاتم) العاصبي (رضي الله عنه قال لما نزات حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) ثم قدمت واسلمت ونعمت
 أنتم أنع ولا جدم من طريق مجاهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة والصيام وقال صل كذا وصم كذا فأنابت

الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود (عندت) بفتح الميم (الى عقاب) بكسر العين حبل (أسود والى عقاب أبيض فجعلتهما تحت وساد ففجعت انظر) اليهما (في الليل فلا يستبين لي) أي فلا يذهر لي وفي رواية مجاهد فلا استبين الأبيض من الأسود (فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انما ذلك) أي قوله تعالى المذكور (سواد الليل وبياض النهار) ويستفاد منه كما قال عياض وجوب التوقف على الالتقاط المشترك وطالب بيان المراد منها وانما الاتحمل على اظهر وجوهها واكثر ٣١٩ استمعوا لآلهما الا عند عدم البيان وقال

ابن بزرة في شرح الاحكام وابيض هذا من باب تأخير الجملة لان الصيغة علموا أولا وعلى ما سبق الى افهامهم بقتضى اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر اريد به خلاف ظاهره واستدل بالآية والحديث على ان غاية الاكل والشرب طوع العجز فلو طاع العجز وهو باكل أو يشرب فنزع تم صومه وفيه اختلاف بين العلماء ولو اكل كل ظانا ان العجز لم يطاع لم يفد صومه عند الجمهور لان الآية دلت على الاباحة الى أن يحصل التبيين وروى عبد الرزاق بأسناد صحيح عن ابن عباس قال أحل الله لك الاكل والشرب ما شككت قال ابن المنذر والى هذا القول صان اكثر العلماء وقال مالك يقضى وفي التفسير قلت يا رسول الله ما الخبيط الأبيض من الخبيط الأسود هما الخبيطان قال انك لعريض القفا ان أصبحت الخبيطين ثم قال لا بل هما سواد الليل وبياض النهار وزاد أبو عبيد ان وسادك اذا عريض

الرحيل من معنى الى جهة المدينية واستدل بقوله أحابسته تعالى ان أمير الحاج يلزمه ان يؤخر الرحيل لاجل من تخبض عن لم تطف للافاضة وتغيب باحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم أراد بتأخير الرحيل اكرام صفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة وأما ما أخرجه البزار من حديث جابر والمثقب في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعا أميران وابسا يا مبرين من تبع جنازة فليس له ان ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها والمرأة تنج أو تغمر مع قوم فخبض قبل طواف الركن فليس لهم ان ينصرفوا حتى تظهر أو تأذن لهم ففي اسناد كل واحد منهما ضعيف شديد الضعف كما قال الحافظ

(باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قفل من غز أو حج أو عمرة يكبّر على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون تاقبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده متفق عليه) قوله شرف هو المكان العالي كما في القاموس وغيره وفي رواية لمسلم كان اذا أوفى على نية أو فدفد كبر قوله آيئون راجعون وهو وما بعده اخبار لم يرد رأي نحن آيئون الخ قوله صدق الله وعده أي في اظهار الدين ربكون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعد به سبحانه ان الله لا يخلف الميعاد قوله وهزم الاحزاب وحده أي من غير قتال من الاكثمين والمراد بالاحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق وتجزؤا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم فأرسل الله عليهم رجلا ومجنازوا وهذا هو المنصور ان المراد بالاحزاب احزاب يوم الخندق قال القاضي عياض ويحتمل ان المراد احزاب الكفرة في جميع الايام والمواطن والحديث فيه استحباب التكبير والتلليل والدعاء المذكور عند كل شرف من الارض يهله الرجاء الى وطنه من حج أو عمرة أو غزو

(باب الفوات والاحصار)

(عن عكرمة عن الجراح بن عمرو وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى قال فذكر ذلك لابن عباس وابي هريرة فقالا

وكذا الاجد عن هشيم ولا سمعيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فضحك وقال ان وسادك اذا عريض وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك اطويل عريض قال الخطابي في المعالم فيه قولان أحدهما يريدان نومك لك كثير وكفى بالسادة عن النعم لان النائم يتوسد أو اراد ان ليك اطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل حتى يتبين لك العقاب والقول الاخر انه كفى بالسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على السادة اذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا اذا كانت فيه غباوة وغفلة وقد روي في هذا الحديث من طريق آخر انك لعريض القفا يحرم

الرخشمري بالشاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام على لاه غفلى عن البيان وتعرض القضاة بما يستدل به وعلى قلة القطنة وانتد في ذلك شعرا وقد انكر ذلك غير واحد منهم القرطبي فقال خله بعض الناس على الذم له على ذلك الذم كانهم فهموا انه نسب الى الجهل والخلاء وقد عديم الفقه وعصدا وذلك بقوله انك عرض القضاة وليس الامر على ما قالوه لان من اجل اللفظ على حقيقة المسألة التي هي الاصل اذ لم يبين له دليل التجوز لم يستحق ذمها ولا ينسب الى جهل وانما عني والله اعلم ان وساد ان كان يعطى الخبيطين الذين ٣٢٠ اراد الله فهو اذا عرض واسع ولهذا قال في اثر ذلك انما هو سواد

الليل ويباح النمار فكانه قال فكيف يدخلان تحت وسادك وقوله انك اعرض القضاة اي ان الوسا الذي يعطى الليل والنهار لا يرقد عليه الا قضاة عرض له المناسبة قال في الفتح وترجم عليه ابن حبان ذكر البيان بان العرب تنفارت لغاتهم واشار بذلك الى ان عدليا لم يكن يعرف في لغته ان مراد الليل ويباح النمار يعبر عنه بالخط الاسود والخط الابيض وساق هذا الحديث انتهى اقول المعنى الذي ذكره القرطبي فيه من التكلف وابعاد الجملة ما لا ينبغي على من له اب صحيح وقلب سليم ولا حرج في كون هذه المقالة قد صدرت على سبيل الذم او الاشارة الى قلة القطنة كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي زرع الصحابي انك احقر وفيك جارية ولهذا قال ابن المبير في الحاشية في حديث عدى جواز التوبخ بالكلام النادر الذي يسير فيه صير من لا بشرط صحة القصد ووجود الشرط عند امن الغلو في ذلك فانه من تقدم الامن عصمه الله

صدق رواه الخمسة وفي رواية لابن داود وابن ماجه من عرج او كسر او مرض فذكر مفعلا وفي رواية ذكرها احمد في رواية المروزي من حبس بكسر او مرض وعن ابن عمر انه كان يقول ليس حسيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يحبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمزوة ثم يحل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا يهدي أو يصوم ان لم يجده هديا رواه البخاري والشافعي وعن عمر بن الخطاب انه امر ابا ايوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهب ابن الاسود حين فاته ما الطح فأتيا يوم النحر ان يحل بعمره ثم يرجع احلا لا يمحج عاما قابلا ولا يمحج في ليلة من ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع الى أهله وعن سليمان بن يسار ان ابن جزيه الخزرجي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم بالحج فقال علي الما الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله ابن الزبير ومرضوا بن الحكيمة فذكرهم الذي عرض له وكأهم أمره أن يهدى بمال لا بد منه ويقدمى فاذا صحت اعتمر حل من آخره ثم عليه أن يحج قابلا يهدي وعن ابن عمر انه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وهذه الثلاثة لما ل في الموطا وعن ابن عباس قال لا يحصر الا حصر العدو ورواه الشافعي في مسنده حديث الحجاج بن عمرو سك عنه أبو داود والمندري وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والبيهقي وأثر عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر انه أمر من فانه الحج أن يمل بعمره وعليه الحج من قابل وأخرج أيضا عن زيد بن ثابت مثله وأخرج نحوه عن عمر بن طويق أخرى والأثر الذي رواه سليمان بن يسار واهماله عن يحيى بن سعيد عنه ولكن سليمان بن يسار لم يدرك القصة وأثر ابن عمر رواه مالك في الموطا من طريق ابن شهاب عن سالم عنه وأثر ابن عباس صحيح الحافظ اسناده قبله من كسر بقسم الكاف وكسر السين قولاه أو عرج بفتح الميم له والراء أي اصابه شيء في رجله وليس بخلة فاذا كان خلة قبل عرج بكسر الراء قولاه فقد حصل تمسك بظاهر هذا أبو ذرود اود فقا لا انه يحل في سكة بنفس الكسر والعرج وأجمع بقية العلماء على انه يحل من كسر أو عرج ولكن اختلفوا فيما به يحل وعلام يحتمل هذا الحديث فقال أصحاب الشافعي انه يحل على ما اذا شرط التحال به فاذا وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال

فعالي والله اعلم وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في القصة ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال تسحر بامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قام الى الصلاة فقبل له) القائل انس قال قلت لزيد (كم كان بين الاذان والجمعة) قال (زيد هو) (فدرج من آية) أي قدر قرأتها قال في الفتح أي متوسط لا طويلا ولا قصيرا ولا سبعة ولا ثمانية قال المصنف في هذا تقدير الاوقات باعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات بالاعمال كقراهم قدر حلب ناقة قدر خمر حرور قدر زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقراءة اشارت الى ان ذلك الوقت كان وقت العبادة بالنسبة لاولئك وكانوا يتبعون غير العمل فقال من لا درجة أو ثلاث خمس ساعة وقال ابن جزيه فيه اشارت الى أن

أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة وفيه دليل على تأخير السجود إلى قرب طلوع الفجر الصادق لكونه أبلغ في المصداق قال
ابن أبي بكرة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينظر ما هو الأرق بأمته فيه هل لأنه لم يتسحر لانه هو فشق على بعضهم ولو
تسحر في جوف الليل لشق أيضا على بعضهم من يغاب عليه النجوم فقد يفضي إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسجود وقال
وفيه أيضا تقوية على الصيام لعدم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك الشق على بعضهم ولا سيما من كان صنفرا أو يافقا قد يغشى عليه
فيفضي إلى الإفطار في رمضان قال وفي الحديث تأنيس الفضائل أصحابه ٣٢١ بالموأ كة وجواز المأني بالليل للعاجلة لأن

زيد بن ثابت ما كان يبيت مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفيه الاجتماع على السجود
وفيه حسن الادب في العبادة
لقوله تسحرنا مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ولم يقل نحن
ورسول الله لما يشعر لفظ المعية
بالتبعية وقال القرطبي فيه دلالة
على أن الفراغ من السجود كان
قبل طلوع الفجر فهو معارض
لقول حذيفة هو النهار الآن
الشمس لم تطلع انتهى والجواب
ان لامعارضه بل يعمل على
اختلاف الحساب فليس في رواية
واحدة منهم ما يشعر بالموأظبة
فقد كونه قصة حذيفة سابقة
﴿عن أنس بن مالك رضى الله
عنه قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم تسحروا﴾ تفعل من
السحر وهو قبيل الصبح وقال في
الروضة ويدخل وقته بنصف
الليل قال السبكي وفيه نظر لأن
السحر لغة قبيل الفجر ومن ثم
خصه ابن أبي الصيف المني
بالسدس الأخير والمراد الكل
في ذلك الوقت وذلك على معنى
ان التفعل هنا في الزمن المصوغ

مالك وغيره يحل بالطواف بالبيت لا يحله غيره ومن خالفه من الكوفيين يقول يحل
بالنية والذبح والحاق وسبأ في الكلام على ذلك قوله أو مرض الاحصار لا يختص
بالاعذار المذكورة بل كل عذر حكمه حكمها كأعواز النفقة والضلال في الظهريق
وبقاء السفينة في البحر - هذا قال كثير من الصحابة قال القاضي والكوفيون الحصر
بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد لا حصر إلا بالعدو
وتسكوا بقول ابن عباس المذكور في الباب وحكي ابن جرير قولا انه لا حصر بعد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في هذا الاختلاف انهم اختلفوا في تفسير الاحصار
فالمشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الاخفش والكسائي والفرافره وأبو عبيد وأبو عبيدة
وابن السكيت وقيل وابن قتيبة وغيرهم ان الاحصار انما يكون بالمرض وأما بالعدو
فهو الحصر وقال بعضهم ان أحصر وحصر بمعنى واحد قوله سنة نبيكم قال عياض
ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص وعلى انه ما فعل أى تمسكوا وشبهه وخبر حسبك
طاف بالبيت ويصح الرفع على ان سنة خبر حسبكم أو افعال وحسبكم بمعنى الفعل
ويكون ما بعدهما تفسيرا للسنة وقال السهيلي من نصب سنة فهو بأضمار الامر كأنه
قال الزموا سنة نبيكم قوله طاف بالبيت أى اذا أمكنه ذلك ووقع في رواية عبد الرزاق
ان حبس أحدا منكم حبس عن البيت فاذا وصل طاف قوله حتى يخرج عما قابلا استدلال
به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسبأ في الخلاف فيه قوله فيمضى فيه دليل
على وجوب الهدى على المحصر وليكن الاحصار الذي وقع في عهد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انما وقع في العمرة فقام العلماء الحج على ذلك وهو من اللاحق بنى اثاره
والوجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الحديث الثابتة عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم انه فعل ذلك في الحديبية ويدل عليه قوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من
الهدى وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية وخالف في ذلك مالك فقال
انه لا يجب الهدى على المحصر وعول على قياس الاحصار على الخروج من الصوم
للعذر والتسك بمثل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب
التي يتعجب من وقوع مثلها من أكابر العلماء قوله ابن حزمية بعضهم الحاء المهملة وبعدها
زاي ثم بعد الالف موحدة قوله فسأل على المأني كذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي

٤١ نيل ح من افظه فانه من معاني تفعل كذا كره ابن مالك في التسهيل أو الاخذ في الامر شيئا فشيئا
ويجوز لالسجود بقليل المطعوم وكثيره والامر به للندب (فان في السجود) بفتح السين اسم لما يتسخر به وبالضم الفعل
(بركة) وفي معنى كونه بركة وجوه ان يبارك في السير منه بحيث تحصل به الاعانة على الصوم وفي حديث علي عند ابن عمير
مر فوعا تسحروا ولو بشر به من ما زاد في حديث أبي امامة عند الطبراني مر فوعا ولو بقرعة ولو بجينات زبيب الخديث
ويكون ذلك بالخاصية كما يورث في التريد والاجتماع على الطعام أو المراد بالبركة نفي التبعة وفي حديث أبي هريرة بماء كره في

أى ليمسك بنية يومه حرمة لا وقت كما يصح يوم الشك مفطرا ثم ثبت أنه من رمضان (أو) قال (فليصم) شك من الراوى
 (ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل به على صحة الصيام لمن لم يشو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أمر بالصيام في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا
 والذي يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فريضا وعلى تقدير أنه كان فريضا فقد نسخ بإلزامه فسخ حكمه وشرا نطه بدليل قوله
 فليصم ومن لا يشترط النية من الليل لا يجيز صيام من أكل كل من النهار ٣٢٣ وصرح ابن حبيب من المسألة كية

بأن تركه التيمم لصوم عاشوراء
 من خصائص عاشوراء وعلى
 تقدير أن حكمه بانى فالامر
 بالامسك لا يستلزم الاجزاء
 واحتج الجمهور لا بشرط النية
 من الليل بما أخرجه أصحاب
 السنن من حديث حفصة أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال من لم يبيت الصيام من الليل
 فلا صيام له وهذا لفظ النسائي
 ولابى داود والترمذى من لم يجمع
 الصيام قبل الفجر فلا صيام له
 ورجحوا وقفه وقد أظنبت النسائي
 في تخرجه طرقه وحكى الترمذى
 في العسل عن البخارى ترجيح
 وثقه وعمل بظاهر الاسناد جماعة
 من الأئمة فصحوا الحديث منهم
 ابن خزيمة وابن حبان والحاكم
 وابن حزم وروى له الدارقطنى
 طريقا أخرى وقال رجالها أثبات
 وأبعد من خصه من الحديث
 بصيام القضاء والنداء وبعد
 من ذلك تفرقة الطحاوى بين
 صوم الفرض إذا كان في يوم
 بعده كعاشوراء فيجزئ النية
 في النهار وأولاني يوم بعينه كرمضان

بفتح الباء الموحدة والمهمة أى القضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة وههنا قول الجمهور
 كافى الفتح وقال فى البحر ان على المحصر القضاء اجماعا فى الفرض العترة وأبو حنيفة
 وأصحابه وكذا فى النفل انتهى وعن أحمد روايتان واحتج الموجهون للقضاء بحديث
 الحاج بن عمر والسالف وهو نص فى محل النزاع وحديث ابن عمر المتقدم لقوله فيه حتى
 يخرج عاما قابلا فيه دى بعد قوله حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعما تقدم
 من الآثار وقال الذين لم يوجبوا القضاء لم يذكروا الله تعالى القضاء ولو كان واجبا لذكره
 وهذا ضعيف لأن عدمه الذى لا يستلزم عدمه قالوا نائبا قول ابن عباس يدل على عدم
 الوجوب ويجاب بان قول الصحابي ليس بجعة اذا انفرد فكيف اذا عارض الموقوف قالوا
 ثالثا لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحد من أحضره معه فى الحديث بان يقضى
 ولو لم يهرم القضاء لأمروهم قال الشافعى انما سمعت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التى
 وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لاعلى أنه أوجب عليهم قضاء تلك
 العمرة وهذا هو الدليل الذى ينبغي التعويل عليه ولا يمكنه بعرضه ما رواه الواقدي فى
 المغازى من طريق الزهرى ومن طريق ابن معشر وغيرهما قالوا أمر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أصحابه ان يعفروا قبل يخلف منهم الامن قتل بخيبر أو مات وخرج جماعة
 معه معتمدين من لم يشهد الحديث فماتت عدتهم ألفين قال فى الفتح ويمكن الجمع بين
 هذا ان صح وبن الذى قبله بان الامر كان على طريق الاستصحاب لان الشافعى جازم بان
 جماعة تخلفوا الغير عذر وقد روى الواقدي أيضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه
 العمرة قضاء وإنما كن كان شريطا على قريش ان يعفروا المسلمون من قابل فى الشهر الذى
 صدهم المشركون فيه انتهى ويمكن ان يقال ان ترك أمره صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يمتنع لمعارضته ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء لان ترك الامر بما كان لعلمهم
 بوجوب القضاء على من أحصر بدليل آخر كحديث الحاج بن عمر ولان حكم الحج
 والعمرة واحد فى ههنا شئ هو ان قوله وعلمه الحج من قابل وقوله وعلمه حجة أخرى
 يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المقرض أو ما كان يريد ادائه فى عام الاحصار لانه
 القضاء المصطلح عليه لانه لم يسبق ما يوجب به غاية ما هناك انه منع عنه عن تأدية ما أراد
 فعله مانع فعليه فعله ولا يسقط بمجرد عرض المانع وتعيين العام القابل يدل على ان ذلك

فلا يجزئ الا بنية من الليل وبين صوم التطوع فيجزئ فى الليل وفى النهار وقد تعقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لا أضل له
 وقال ابن قدامة تعتبر النية فى رمضان لكل يوم فى قول الجمهور وعن أحمد انه تجزئ نية واحدة لجميع الشهر كقول مالك
 وأحق وقال زفر يصح صوم رمضان فى حق المقيم الصحيح بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم
 رمضان لغيره فلا يفتقر الى نية لان الزمان معياره فلا يمتنع فى يوم واحد الا صوم واحد وقال أبو بكر الرازى يلزم قائل هذا
 ان يصح صوم المغنى عنه فى رمضان اذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الامسالك بغير نية فان التزمه كان مستتبعا وقال غيره

يلزمه ان من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدر خافه لي حينئذ تطوعا انه يجوز له الفرض وامثله ابن حزم بمحدث الباب
على ان من ثبت له هلال رمضان جازت له النية حينئذ ويجزئه ويثابه على ان عاشوراء كان فرضاً ولا وقد أمر وأن يسكوا في
أثناء التمارق وحكم الفرض لا يتغير ولا يفتي ما يرد عليه والحق بذلك من نسي ان ينوي من الليل لاستماع الحكم الجاهل والناسي
كذا في الفتح وهذا الحديث من الثلاثيات وأخرجه البخاري أيضاً في الصيام وفي خبر الواحد ومسلم والنسائي في الصوم
(عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ٣٢٤) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدركه الفجر وهو

أى والحال انه (جنب من) جامع
(أخذه) وفي رواية عن عائشة
كان يدركه الفجر من رمضان من
غير حلم والنسائي عنهما من غير
احتلام وفي لفظ له كان يصبح
جنباً مني (ثم يغتسل ويصوم)
بنا للجواز والا فالفضل الغسل
قبل الفجر والاحتلام بطلاق
على الانزال وقد يقع الانزال من
غير رؤية شيء في المنام وأرادت
بالثبوت بالجامع من غير احتلام
المبالغة في الرد على من زعم ان
فعله في ذلك عهداً فطر قال في الفتح
هل يصح صوم الصائم يصبح
جنباً ولا وهل يفرق بين العمد
والناسي وبين الفرض والتطوع
وفي كل ذلك خلاف للسلف
والجهور على الجواز مطلقاً قال
القرطبي في هذا الحديث فاندتان
احداهما انه كان يجمع في
رمضان ويؤخر الغسل الى بعد
طلوع الفجر يتنا الجواز
والثانية ان ذلك كان من جامع
لامن احتلام اذا احتلام من
الشيطان وهو معصوم منه وقال
غنيته في قولها من غير احتلام

على الفور قوله بالملذذ مجتمين وهو الجامع قوله فاما من حبسه عدوه هكذا في نسخ هذا
الكتاب عدوه بفتح العين المهملة وضم الدال المهملة أيضاً والواو وهي رواية أبي ذرقي
صحيح البخاري ورواه الاكثر بضم العين وسكون الدال المعجمة والراء مكان الواو قوله
تجده قد وقع الخلاف بين الصحابة فمن بعدهم في محل نحر الهدى للمحصر فقال الجهور
يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا
في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي وفصل آخر من كتاب ابن عباس
قال في الفتح وهو المعتقد قال وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم هل نحر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في المدينة في الحل أو في الحرم وكان عطاء يقول لم ينحر يوم المدينة الا في
الحرم ووافقه ابن اسحق وقال غيره من أهل المغازي انما ينحر في الحل (فائدة) لا يذكر
المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان
الموطن الذي يحسن ذكره هافيه كتاب الجنائز وله كتبها كانت تعمل في سفر الحج في
الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فاحيينا ذكرها ههنا تكملاً للقائده
وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم فذهب الجهور الى انه منسوبة وذهب بعض
المالكية وبعض الظاهرية الى انه واجبة وقالت الحنفية انه اقرب من الواجبات
وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف المعروف بشيخ الاسلام الى انه غير مشروعة
وتبعه على ذلك بعض الحنابلة وروى ذلك عن مالك والجمهور والقاضي عياض كما
سبق في احتجاج القائلين بان منسوبة بقوله تعالى ولو أنهم سموا أنفسهم ما يأتونكم
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول الآية ووجه الاستدلال به انه صلى الله عليه وآله
وسلم حي في قبره بعد موته كما في حديث الانبياء احياء في قبورهم وقد صححه البيهقي وألف
في ذلك جزأ قال الاستاذ أبو منصور البغدادى قال المتكلمون المحققون من أصحابنا
ان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته انتهى وبؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء
أحياء يزفون في قبورهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم واذا ثبت انه حي في قبره
كان الجحى اليه بعد الموت كالجحى اليه قبله ولكنه قد ورد ان الانبياء لا يتركون
في قبورهم فوق ذلك وروى فوق ذلك أو بعين فان صح ذلك قدح في الاستدلال بالآية
وبعارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما ساقى من انه صلى الله عليه وآله وسلم ترد

إشارة الى جواز الاحتلام عليه والامنا كان لاستثنائه معنى ورد بان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم
منه وأجيب بان الاحتلام بطلاق على الانزال قال ابن دقيق العيد ما كان الاحتلام باقياً للمر على غير اختياره فقد تمسكه
من يرضى لغير المتعمد للجماع فينبى في هذا الحديث ان ذلك من جماع لازله هذا الاحتمال وفي معنى الجنب الخائف والنفساء
اذا انقطع دمها التلام طلع الفجر قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب العلماء كافة صحة صومها الا ما حكى عن
بعض السلف مما لا نعلم صح عنه ولا انتهى وقد أطال القول في الفتح في مباحث هذا الحديث ومما لا فراجع (عن عائشة)

२५०

مرفوعان فيه ما مضى فاحدهما عند أبي داود ومن حديث أبي هريرة والآخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص وفرق
 الآخرون بين من علم نفسه وبين من لا يعلم كما أشارت إليه عائشة قال الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن الصائم إذا ملك نفسه
 أن يقبل ولا يزال مسلم له صومه وهو قول سفيان والشافعي ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق ابن أبي سلمة وهو ريب النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي قبل الصائم فقال سل هذه لام سلمة فأخبرته أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر فقال أما والله إنى لا تنقضكم الله

واختارناكم فدل ذلك على ان الشاب والشيخ سواء لان عمر احينئذ كان شابا لانه كان اول ما بلغ وفيه دلالة على انه ليس من
الخصائص وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قبل امره وهو صائم فامر امره ان
تسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال اني افعل ذلك فقال زوجه ابرخص الله لنبيه في أشياء فرجعت فقال أنا
أعلم بجدود الله وأتقناكم وأخرجكم مالك لكنه أرسله عن عطاء ان رجلا قد كرموه ومطولا واختلوا فإيمانا ذا بامر أو قبل
أو نظر فانزل أو أمذى فقال الكوفيون ٣٢٦ والشافعي يقضى اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال

مالك وأصح يقضى في كل ذلك
ويكفر الا في الامضاء يقضى
فقط واحتج له بان الانزال أقصى
فما يطلب بالجماع من الالتذاذ في
كل ذلك وتعتب بان الاحكام
علقت بالجماع ولو لم يكن انزال
فاقتضا (وكان) صلى الله عليه
وآله وسلم (أما بكم لاربه)
بكسر الهمزة واسكان الراء أى
عضوه وعفت الذكر خاصة
للقريظة الدالة عليه ويروى بفتح
الهمزة والراء وقدمه في فتح
البارى وقال انه أشبه روى
ترجيحه أشار البخارى بما أورده
من التفسير أى أغلبكم أهواه
وحاجته وقال النوربشتى سهل
الارب ساكن الراء على العضوفى
هذا الحديث غير سليم لا يعتد به
الاجاهل بوجه حسن الخطاب
مائل عن سنن الادب ونهج
الصواب وأجاب الطيبي بأنها
ذكرت أنواع الشهوة متروكة
من الأدنى الى الأعلى فبدأت
بمقدمتها التى هى القبلة ثم نثت
بالمباشرة من نحو المداعبة والمعاينة
وأرادت ان تعبر عن الجماعة

اسناده النعمان بن شبل وهو ضعيف جدا وثقه عمران بن موسى وقال الدارقطى
الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لاعلمه ورواه أيضا البزار وفي اسناده ابراهيم
الغفارى وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمر قال واسناده مجهول وعن أنس عند ابن أبى
الدينا بلقظ من زازى بالمدينة محتسبا كنت له شقيقا وشهيدا يوم القيامة وفي اسناده
سليمان بن زيد الكعبى ضعيف ابن حبان والدارقطنى وذكره ابن حبان فى الثقات وعن
عمر عند أبى داود الطيالسى بخوه وفي اسناده مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبى
الفتح الأزدي بلقظ من حج حجة الاسلام وزار قبرى وغزاة وصلى فى بيت المقدس لم
يسأله الله فيما اقتضى عليه وعن أبى هريرة بخو حديث حاطب المتقدم وعن ابن عباس
عند العقيلي بخوه وعنه فى مسند الفردوس بلقظ من حج الى مكة ثم قصدنى فى مسجدى
كتبت له بحمدان مبرورتان وعن على بن أبى طالب عليه السلام عند ابن عساکر من زار
قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان فى جواره وفي اسناده عبد الملك بن هريرة بن
غفيرة وفيه مقال قال الحافظ وأصبح ما ورد فى ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبى هريرة
مرفوعا من أحد يسلم على الأرد الله على روى حتى أورد عليه السلام وبهذا الحديث
صدر البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره
أعم من ذلك وقال الحافظ أيضا أكثره من هذه الأحاديث موضوعات وقد رويت زيارته
صلى الله عليه وآله وسلم عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساکر بسند جيد
وابن عمر عند مالك فى الموطأ وأبو أيوب عند أحمد وأنس ذكره عياض فى الشفاء وغيره
عند البزار وعلى عليه السلام عند الدارقطنى وغير هؤلاء ولكن لم ينقل عن أحد منهم
انه شد الرجل لذلك الا عن بلال لانه روى عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
يذاري يقول له ما هذه الجفوة يا بلال اما أن لك ان تزورنى روى ذلك ابن عساکر
واسند القائلون بالوجوب بحديث من حج ولم يزرنى فقد جفانى وقد تقدم قالوا والجفاء
لأنه صلى الله عليه وآله وسلم محرم تقب الزيارته لا يقع فى الحرم وأجاب عن ذلك
الجهور بان الجفوة مال على ترك المنسوب كفى ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع
كفى حديث من بدافقد جفأ وأيضا الحديث على انفراده مما لا تقوم به الحجة لما سلف
واحتج من قال بانها غير مشروعة بحديث لا تشهد الرجال الا الى ثلاثة مساجد وهو فى

الصحيح
فكنت عنها بالارب وأى عبارة أحسن منها انتهى وفى الموطأ أياكم أملاك لنفسه وبذلك فسر الترمذى
فى جامعه فقال معنى لاربه لنفسه قال الحافظ الزين العراقى وهو أولى الاقوال بالصواب لان أولى ما يفسر به الغريب ما ورد
فى بعض طرق الحديث وقد أشارت عائشة رضى الله عنها بقولها وكان أمأ بكم لاربه الى أنه تناج القبلة والمباشرة بغير الجماع
لمن يكون مال كالاربه دون من لا يأم من الانزال أو الجماع وظاهره انما اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بذلك لكن ثبت عنها صريحا بأباحت ذلك حيث قالت فى حديث آخر يحل لكل شئ الا الجماع فيجسدل النهى هنا على كراهة

التزبه لانهم الاتناني الاباحة قال القسطلاني ولا يخفى ان محل هذا مع الامن فان حرك ذلك منهم وحرّم لان فيه تعريضا لافساد
 العبادة لحديث الصحيفين من حام حول الحبي يوشك ان يقع فيه (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اذا نسى الصائم فأكل وشرب) سواء كان قليلا أو كثيرا كما رجحه النووي اظاهرا لاطلاق الحديث (فليتم صومه)
 سعي الذي يتم صوما وظاهر مجله على الحقيقة الشريعة واذ كان صوما وقع مجزئا ويلزم من ذلك عدم وجوب القضاء فانه ابن
 دقيق العيد وهذا الحديث دليل على مالئ حيث قال ان ٣٢٧ الصوم يطل بالنسيان ويجب القضاء وأخرج

ابن خزيمة وحميدان والحاكم
 والدارقطني عن أبي هريرة من
 أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا
 قضاء عليه ولا كفارة فصرح
 بشهر رمضان وباسقاط الكفارة
 والقضاء قال الدارقطني تفرد به
 محمد بن مرزوق عن الانصاري
 وتعب بنان ابن خزيمة أخرجه
 أيضا عن ابراهيم بن محمد الباهلي
 وبان الحاكم أخرجه من طريق
 أبي حاتم الرازي كلاهما عن
 الانصاري فهو المنفرد به كما قاله
 البيهقي وهو ثقة والمراد انه
 انفرد به كراسقاط القضاء فقط
 لا بتعيين رمضان فان الناسي
 أخرجه الحديث من طريق علي
 ابن بكار عن محمد بن عمرو ولقظه في
 الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا
 قال الله أطعمه وسقاه وقد ورد
 اسقاط القضاء من وجه آخر عن
 أبي هريرة أخرجه الدارقطني
 من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
 عن ابن علية عن هشام عن ابن
 سيرين واقطعه فانما هو رزق
 ساقه الله الله ولا قضاء عليه
 وقال بعد مختصرا رحمه هذا استناد
 صحيح وكلهم ثقات قال الحافظ

الصحيح وقد تقدم وحديث لا تتخذوا قبوري عيدا رواه عبد الرزاق قال النووي في شرح
 مسلم اختلف العلماء في شد الرحل لغير الثلاثة كالذهاب الى قبور الصالحين والى المواضع
 القاضية فذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى حرمة وأشار عياض الى اختياره والصحيح
 عند أصحابنا انه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة الثابتة انما هي شد الرحل الى
 هذه الثلاثة خاصة انتهى وقد أجاب الجوهري عن حديث شد الرحل بان القصر فيه
 اضافي باعتبار المساجد لا تحقيق قالوا والدليل على ذلك انه قد ثبت باسناد حسن في بعض
 ألفاظ الحديث لا ينبغي للمطى ان يشدر حالها الى مسجد يتقرب فيه الصلاة غير مسجد
 هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى فالزيارة وغيره خارجة عن النهي وأجابوا ثانيا
 بالاجماع على جواز شد الرحل للتجارة وسائر مطالب الدنيا وعلى وجوبه الى عرفة للوقوف
 والى مقى للناسك التي فيها والى مزدلفة والى الجهاد والهجرة من دار الكفر وعلى
 استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث لا تتخذوا قبوري عيدا بانه يدل على الحث على
 كثرة الزيارة لا على منعها وانه لا يمسح حتى لا يزار الا في بعض الاوقات كالعيدين
 ويؤيده قوله لا تتجملوا بيه ونكم قبورا أي لا تتكروا الصلاة فيها كذا قال الحافظ
 المنذرى وقال السبكي معناه انه لا تتخذوها وقتا مخصوصا لا تكون الزيارة الا فيه أو
 لا تتخذوه كالعيد في العكوف عليه واطهار الزينة والاجتماع لله وغيره كما يفعل في
 الاعياد بل لا يؤتى الا للزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم يصرف عنه وأجيب عما
 روى عن مالك من القول بكراهة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم بانه انما قال بكراهة
 زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم قطعاً للذريعة وقيل انما كره اطلاق لفظ الزيارة
 لان الزيارة من شاء فعلها ومن شاء تركها وزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم من السنن
 الواجبة كذا قال عبد الحق واحتج أيضا من قال بالمشروعية بانه لم يزل دأب المسلمين
 القاصدين للحج في جميع الازمان على تباین الدار واختلاف المذاهب الوصول الى
 المدينة المشرفة لقصد زيارته ويعدون ذلك من أفضل الاعمال ولم ينقل ان أحدا أنكر
 ذلك عليهم فكان اجماعا

(أبواب الهدايا والضحايا)

(باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كله)

اسكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عاية ولبس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا اسقاط القضاء من رواية
 أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفعه
 من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واسأله وان كان ضعيفا لكانه صالحا للمتابعة فاقبل درجات الحديث بشهر هذه الزيادة
 أن يكون حسنا فصح الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضا بانه أفتى به
 جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فانسيان اس من كسب

القلب ووافق القياس في إبطال الصلاة بغيره الكلام لا بتسايته فكذلك الصيام وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورود الحديث مع صحته بكونه خبراً واحداً خالف القاعدة فليس بمسلم لأنه قاعدة مستقلة في الصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا المبادي من الحديث إلا القليل قاله الحافظ في الفتح وقال الحسن وبجاءه ان جامع ناس ما فلا شيء عليه وقال عطاء عليه القضاء وبه قال الأوزاعي واليث ومالك وقال أحمد يجب عليه ٣٢٨ الكفارة والبحث في ذلك بطول ومحمد كتب الفروع (فأما

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ناقته فاشعرها في صفحة سنامها الايمن وسات الدم عنها وقلدها لعلي بن ابي طالب ثم ركب راحته فلبا استوت به على البيداء أهل بالحج رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن المود ابن مخزومة ومروان قالان خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى اذا كانوا بذي الحليفة قلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة واه أحمد والخار وأبو داود وعن عائشة قالت فقلت قلادة بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أشعرها وقلدها ثم بعث بها الى البيت فحارم عليه شيء كان له حلالاً متفق عليه وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى مرة الى البيت غنماً فادها رواء الجماعة قوله فاشعرها الاشعار هو ان يكشط جلده البدنة حتى يسيل دم ثم يستنقه فيكون ذلك علامة على كونه أهدى وبقيكون ذلك في صفحة سنامها الايمن وقد ذهب الى مشروعية الكراهة من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والاحاديث ترد عليه وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه صاحباه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلثة وأجاب الخطابي بمنع كونه منها بل هو باب آخر كالكي وشق آذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من التوسيم وكذلك ان واخامة انتهى على انه لو كان من المثلثة لكان ما فيه من الاحاديث مخصوصاً لمن غوم النهي عنها وقد روى الترمذي عن النخعي انه قال بكراهة الاشعار وبهذا يتعقب على الخطابي وابن حزم في جزمها بأنه لم يقل بالكراهة أحد غير أبي حنيفة قوله وقلدها لعلي بن ابي طالب مشروعية تقليد الهدى وبه قال الجمهور وقال ابن المنذر انه كرم مالك وأصحاب الرأي التقليد للغير زاد غيره وكان له لم يبلغهم الحديث انتهى واحتجوا على عدم المشروعية بأنهم اتضعف عن التقليد وهي حجة أو هي من بيوت الغشكيوت فان مجرد تعلين القلادة مما لا يضعف به الهدى وأيضاً ان فرض ضعة فيها عن بعض القلائد قللت بما لا يضعفها وإيضاً قد وردت السنة بالاشعار وهو لا ينزل له كونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع ورود السنة به قيل الحكمة في تقليد الهدى النعل أن فيه إشارة الى السفر والجلد فيه وقال ابن المنير الحكمة فيه

أطعمه الله وسقاه) ليس له فيه مدخل وفي رواية الترمذي فأما هو رزق رزقه الله ولله الدار قط في رزق ساقه الله اليه قال ابن العربي تمسك بجميع فقهاء الامصار بظاهر هذا الحديث وتطلع مالك الى المسئلة من أصلها فاشرف عليه لان الفطر ضد الصوم والامساك ركن للصوم فاشبه ما لوني وركعة من الصلاة قال وقد روى الدارقطني فيه لا قضاء عليك فتأوله علماً وتأنى ان معناه لا قضاء عليك الا زوجهذا نعسف وانما أقول بنبهه صح فتيهه ونقول به الاعلى أصل مالك في ان خبر الواحد اذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الاول الموافق للقاعدة في رفع الاثم غلبه وأما الثاني فلا يوافقها ولا يعمل به قال الطيبي انما للحضر فدل على ان هذا التسيان من الله تعالى ومن لطفه في حق عباده يبرأ عليهم ودفع اللعرج وقال الخطابي التسيان ضروره والافعال

الضرورية غير مضافة في الحكم الى فعلها ولا يوجب أخذها والله أعلم وهذا الحديث أخرجه مسلم ان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيه حسن الادب في التعبير بما يشعر به العذبة بالنعظيم بخلاف ما لو قال مع امكن في رواية الكشميني مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذ جاءه رجل) قال في الفتح لم أقف على تسعيته الا ان عبد الغني في المهمات وتبعه ابن بشكوال بجزء ما به سلمان أو سلمان بن صخر البياضي واستند الى ما رواه ابن أبي شيبه وغيره من طريق سليمان بن يسار أو سلمة بن صخر انه

ظاهر من امر أنه في رمضان وأنه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرور رقة الحديث قال الحافظ والظاهر أنه ما
 راقعتان فان في قصة الجماع في حديث الباب أنه كان في رمضان وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلا فافترا ولا يلزم من ذلك
 اتحاد القصةين وأطال الكلام على ذلك فراجعته (فقال يا رسول الله هلكت) وزاد في ألفاظ وأهلك أي فعلت ما هو سبب
 لهلاكه كقولك غيري وهو زوجته التي وطئها وفي حديث عائشة احترفت واسند بل على أنه كان عامدا لأن الله لا
 والاحتراق مجاز عن العيان المؤدى إلى ذلك فكانه جعل ٢٢٩ المتوقع كالواقع وبالعقب فيه فعبير عنه بلفظ

الماضي وعلى هذا ليس فيه حجة
 على وجوب الكفارة على
 النامى (قال مالك) أى أى شئ
 كائن أو حاصل لك وعند ابن
 خزيمة ويحك ما شأنك وعند أحمد
 وما الذى أهلكك (قال وقعت
 على امرأتى) وعند البزار
 أصبت أهلى وفي حديث عائشة
 وطئت امرأتى (وأنا صائم)
 قال في الفتح يؤخذ منه أنه
 لا يشترط في إطلاق اسم
 المشتق بقاء المعنى المستق منه
 حقيقة لا استحالة كونه صائما
 مجامعا في طاعة واحدة فعلى هذا
 قوله وطئت أى شرعت في الوطء
 أو أراد جامعته بعد إذا أنا صائم
 (فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم هل تجد رقة نعمة لها)
 أى تقدّر قال مراد الوجود
 الشرعى ليدخل فيه القدرة
 بالشرع وهو يتجوز عنه
 مالك الرقة المحتاج اليها بطريق
 معتبر شرعا وعند أحمد
 نستطيع أن نعتق رقة (قال)
 الرجل (لا) أجد رقة وفي رواية

أن العرب تعد النعل هر كوبة ليكونها أتى صاحبها وتعمل عنده وعرا الطريق فكان
 الذى أهدي خرج عن مر كوبة لله تعالى حيوانا وغيره كما خرج بين أحرم عن ما بوسه
 ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة وقد اشترط الثوري ذلك وقال غير متجزئ الواحدة
 وقال آخرون لا تبيع النعل بل لكل ما قام مقامها جزءا قوله قتلت قتلا تدين
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد البخارى في رواية من عهن كان عندي وفيه رد
 على من كره القبلة من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض وهو منقول عن
 ربيعة ومالك وقد ترجم البخارى على هذا الحديث باب القبلة من العهن وهو الصوف
 قوله ثم بعثهم إلى البيت المهدي له حالان إما أن يقصد النسل ويسوق الهدى معه
 فيكون التقليد والأشعار عند الأحرار وإما أن يبعثهم أو يقيم فيكونان عند البعث
 به آمن الميكان الذى هو مقيم به كافي هذا الحديث ولا يحرم عليه بعد البعث ما يحرم
 على المحرم القوا لها فاحرم عليه شئ كان له حلالا قوله عفا فقهه فيه دليل على جواز
 أن يكون الهدى من الغنم وهو يراد على الخفية ومن وافقهم أن الهدى لا يجوز من
 الغنم ويراد على مالك ومن وافقه حيث قال أن الغنم لا تقلد

باب التمسك عن إبدال الهدى المعين *

(عن ابن عمر قال أهدي عمر نجيبة فأعطى بها ثلثمائة دينار فأتى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال يا رسول الله أتى أهديت نجيبة فأعطيت بها ثلثمائة دينار فبعتها وأشترى
 بتمن أبدا قال لا تخرها يا هارواه أحمد وأبو داود والبخارى في تاريخهم) الحديث أخرجه
 أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهم ما قوله نجيبة النجيب والنجيبة الناقة والجمع
 نجائب وفي النهاية النجيب القاضل من كل حيوان والحديث يدل على أنه لا يجوز
 بيع الهدى لإبدال مثله أو أفضل ثم قال وقد تكرر في الحديث ذكر النجيب من الإبل
 مفردا ومجموعا وهو القوى منها الخفيف السريع انتهى وقد جوزت الهادوية ذلك
 وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه سكاية فعل لا يعلم وجهها فيحتمل أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم رأى نجيبة أفضل ولا يخفى أن رد الستين الفهلية بمثل هذا يستلزم رد
 أكثر أفعاله ويستلزم رد ما لا يعلم وجهه من أقواله فيمنضى ذلك إلى رد أكثر السنة وذلك
 باطل مخالف للآيات القرآنية القاضية باتباع الرسول والتأسي به والاختصاص بآتي به

٤٢ نيل ج

ليس عندي وعند الطحاوى فقال لا والله يا رسول الله
 وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق ما ملك رقة قط (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فهل تستطيع أن
 تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي حديث سعد لا أقدر وعند البزار هل لقيت ما لقيت الأيمن الصيام (فقال)
 فهل تجد إطعام ستين مسكينا قال لا) والمسكين مأخوذ من السكون لأن المعدم ساكن الحال عن أمور الدنيا
 والمراذبه هنا أعظم من الفقر لأن كلامهم ما حيث أفردت عمل الآخر وإنما يفتقران عند اجتماعهما لشحوا الصداقات للفقر

والمساكين واليتامى في معادهم ما حديثه معروف قال ابن دقيق العيد هذا دليل على وجوب اطعام هذا العدد لانه
 اضاف الاطعام الذي هو من دراهم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم عشرين مسكينا ثلاثة ايام مثلا
 ومن اجاز ذلك فكانه استنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال والمشهور عن الخليفة الاخير اخذ في اطعام الجبوع مسكينا
 واحدا في ستمين يوما كفي انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع الطعام في القم بل يكفي
 الوضع بين يديه بلا خلاف وفي الخلاف ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

متأولة بخلاف زكاة الفرض
 فان فيها النص على الايتام
 وصدة الفطر فان فيها النص
 على الاداء في المسدث أنه
 لا مدخل لغبر هذه الخصال
 الثلاث في الكفارة وجاء عن
 بعض المتقدمين اهتداء البدنة
 عند تعذر الرقبة وفيه بعد وفي
 رواية ابن أبي حنيفة أن تسمية
 أن تطعم ستمين مسكينا وفي
 حديث ابن عمر قال والذي
 بعثك بالحق ما أشبه بجمع أهلي
 والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
 على ما ذكر أن من انتهك حرمة
 الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه
 بالعصية فناسب ان يعتق رقبة
 فيفدى نفسه وقد صرح من اعتق
 رقبة اعتق الله بكل عضو منها
 عضوا منه من الذراع والرجل
 فانه كالمقاصدة بجنس الجنابة
 وكونه شهرا من لانه لما أمر
 بصبرة النفس في حفظ كل يوم
 من شهر على الولا فلما أفسد
 منه يوما كان كمن أفسد الشهر
 كله من حيث انه عبادة واحدة
 بالنوع وكاف بشهر من مضاعفة

لانهم لم يفرق بين ما علم وجهه وما جهل ففي ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه
 المقالة قد صارت عصي يتوكلهم من رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه أو وضع من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا
 وافقت المذهب ولا يمتدون الاحتجاج بعقل هذا القيد وما كثر هذا الصنع في تصرفاتهم
 لمن تتبع فلما أخذ المنصف من ذلك حذره فان المعذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما
 لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك لقصد الذب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على
 الجواز باشر اكتمل صلى الله عليه وآله وسلم عليا عليه السلام في حديثه وتصرفه عن العمرة
 الى الاحصاء فخرج عن محمل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا
 يطل به الحق الذي قد تعلق به المصنف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشرا لا متوقفة على
 معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليا عليه عن نفسه وهو
 ممنوع والسند انه لم يقلد ويشهر من ذلك الهدى الذي وقع فيه اذ شرأ الاقامة واحدة
 وأيضا ثبت انه كان يسوق عن اهله جميع ما وعلى عليه السلام منهم نعم ان صح ما ادعاه
 صاحب ضوء النهار من الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان حجة عنده من يرى حجة
 الاجماع على جواز مجرد الابدال بالأفضل ولكنه ينبغي أن يبحث عن صحة ذلك فان
 الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
 للابدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النجاسة أظهر في تعظيم
 الشعائر من غيرها وان كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

* (باب أن البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه وبالعكس) *

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان على بدنة وأنا موصر
 ولا أجد لها فاشترىها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتباع سبع شياه فبذبحهن ورواه
 أحمد وابن ماجه * وعن جابر قال أمر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشتر في
 الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة متفق عليه * وفي لفظ قال لارسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اشتر كوا في الابل والبقر كل سبعة في بدنة ورواه البرقاني على شرط الصحيحين
 * وفي رواية قال اشتر كما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والعمرة كل سبعة منافي

على سبيل المقابلة لتعويض قصده وأما الاطعام فنما سبته ظاهرة لانه مقابل كل يوم اطعام مسكين
 واذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فليس هي على التعريب أو التخيير قال البيضاوي رتب الثاني بالفاء على
 فقد الاول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال في منزل منزلة
 الشرط للعكم وقال مالك بالتخيير (قال) أي أبو هريرة (فبكث) بضم الكاف وقصها (عند النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) وفي رواية ابن عبيدة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قيل وانما أمره بالجلوس لا يتطاول في حقه

أو كان عرف أنه سيؤتي بشئ بعينه به (فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم إلا في المكان عند البضاري في الكفارات فجاء رجل من الانصار (بعرق) بفتح العين والراء (فيه تمر) قال القاضي عياض المكنى والافقة والزنبيل سوان زاد ابن أبي حنيفة فيه خمسة عشر مصاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى بعرق فيه عشرة وروى صاعا وفي هرسل عطاء عند مسدد فأمر له ببعضه وهو يجمع بين الروايات فن قال عشرين أراد أصل ما كان ومن قال خمسة عشر أراد قد رما تقع به الكفارة قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكنى) ٣٣١ بكسر الميم وفتح الراء الزنبيل الكبير يسع

خمس عشرة مصاعا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين السائل) زاد ابن مسافر أنفا ومما سألنا لان كلامه متضمن للسؤال فان مراده هلكت فما يجيبني أو ما يلخصني مثلا (فقال) الرجل (أنا قال خذها) أي القسفة (فتصدقه) أي بالتمر الذي فيها (فقال الرجل) أنصدق (على) شخص (أفقر مني يا رسول الله) بالاسم فهم التعجبي وفي حديث ابن عمر عند البزار والطبراني الى من أدفعه قال الى أفقر من تعلم وفي رواية ابراهيم بن سعد أعلم أفقر من أهلي وعند الطبراني أعلى أهل بيت أفقر مني ولاد زاعي علي غير أهلي ولمنصور أعلى أحوج منا ولابن اصبغ وهل الصدقة الا الى وعلى (فوالله ما بين لابتها) ثنية لابة قال بعض رواه (يريد) باللابتين (الخرتين) أرض ذات حجارة سود والمدينة المنورة بين حرتين (أهل بيت أفقر من أهل بيتي) وفي رواية عقيل ما أجدها حق به من أهلي ما أحد أحوج اليه

في بدنه فقال رجل بلابر أين ترك في البقرة ما يشترك في الجزور فقال ما هي الامن البدن رواه مسلم وعن حذيفة قال شركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة بين المسابين في البقرة عن سبعة رواه أحمد وعن ابن عباس قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تمر فخر الاضحية فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة رواه النخاسة الا ابا داود حديث ابن عباس الا قول سياق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا محمد بن بكر البرساني قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد له ما في صحيح مسلم من حديث جابر قال فخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وهو يشهد أيضا لحديث حذيفة المذكور وقد أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رواه أحمد ورجاله ثقات وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم عدل عشر من الغنم بينه وبين سبع شياه وكذا قوله كل سبعة من اتي بدنة استدل به من قال عدل البدنة سبع شياه وهو قول الجمهور وادعى الطحاوي وابن رشد انه اجماع ويجب انما بان الخلاف في ذلك مشهور وحكاها الترمذي في سننه عن اصبغ بن راويه وكذا في الفتح وقال هو احدى الروايتين عن سعيد بن المسيب واليه ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه واحتج له ابن خزم بحديث رافع المتقدم وحكاها في البحر عن العترة وزفر واحتجوا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويجب ان عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الاضحية فان قالوا يقاس الهدى عليها قلناه هو قياس فاسد الاعتبار لصادمة النصوص واحتجوا أيضا بحديث رافع ويجب ان عنه أيضا بمثل هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسم وهي غير محل النزاع ويؤيد كون البدنة عن سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم لم يجز البدنة أن يتبرى سبعه فقط ولو كانت تعدل عشر الامر به خارج عن البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وظاهر الحديث الباب جواز الاشتراك في الهدى وهو قول الجمهور ومن غير فرق بين أن يكون المشترك كون مفترضين أو متطوعين أو بعضهم مقترضا وبعضهم متفلا أو مريدا لهم وقال أبو حنيفة بشرط في الاشتراك أن يكونوا كلهم مقترين ومنه عن زفر بن بادة

مضى وعن عائشة عند ابن خزيمة ما لنا عشاء ليلة (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أنيابها) تعجباً من حال الرجل في كونه جاء أولاً هالكا محتزاً خائفاً على نفسه راغباً في فدائهم ما أمكنه فاسا وجد الرخصة طمع أن يأكل ما أعطيه في الكفارة والانياب جمع ناب وهي الاسنان الملاصقة للارباعيات وهي أربعة والضحك غير التسم وقد ورد ان ضحكك كان تسمماً أي في غاب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اطعمه) أي ما في المكنى من التمر (أهلك) من يلزمك نفقته أو زوجتك أو مطلقاً أو بارك والاول أظهر والثاني أقرب والثالث أوسع ولابن عيينة في الكفارات اطعمه

عبداللہ بن رواحہ بن جریج فقال كلہ ولا ین اخرج من ذہا وکافا وانفقہا علی عبد اللہ ائی لاعتن الکفارة بل هو علیہ کمال مطلق
بالنسبة الیہ والی عبد اللہ واخذہم ایاہ بصفۃ الذکر وذلك لانہ لما عجز عن العقی لا عسارہ وعن الصیام لضعفہ فلما حضر ما یتصدق
به ذکر انہ هو عبد اللہ فاحتاجون فیتصدق به صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم علیہ وكان من مال الصدقة وصارت الکفارة فی ذمتہ ولبس
استقر ارجا فی ذمتہ ما خردا من هذا الحدیث وأما حدیث علی بالقطر فکما أنت وعبداللہ فقد کفر اللہ عنک فضعیف لا یتصح به
قال الحافظ وقيل لما کان عابرا عن ذقة ۳۳۲ اهلہ یأمرہ أن یصرف الکفارة لہم وهذا هو ظاهر الحدیث

أن تكون أسباجهم واحدة وعن الهادي بشرط أن يكونوا مائة مريض وعن داود
وبعض المالكية يجوز في هدي النواحر دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وروى
عن ابن عمر نحو ذلك ولكنه روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع قوله ما هي الامن البدن
يعني البقرة فيه دليل على أنه يطلق على البقرة أمن البدن وفي النهاية البدنة تقع على
الجل والناقة والبقرة وهي بالابل أشبه وفي القاموس والبدنة محركة من الابل والبقرة
وفي الفتح أن أصل البدن من الابل وألحق بها البقرة وشراحو في البحر عن الهادي
والشافعي والمؤيد بالله أن البدنة تختص بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصرة أنها
تطلق على البقرة وعن بعض أصحاب الشافعي أنها تطلق على الشاة قال ولا وجه له وحكي
فيه أيضا أن البقرة عن سمعة والشاة عن واحد اجماعا قوله والبعير عن عشرة فيه دليل
على أن البدنة تجزئ في الاضحية عن عشرة وسأني الكلام على ذلك

* (باب ركوب الهدي) *

(عن أنس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق البدنة فقال اركبها
فقال انه يبدنة قال اركبها قال انه يبدنة قال اركبها ان لا تأمتن في عليه * ولهم من حديث أبي
هريرة نحوه * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسوق بدنة قد أجهده
المشي فقال اركبها قال انه يبدنة قال اركبها وان كانت بدنة رواه أحمد والنسائي * وعن
جابر أنه سئل عن ركوب الهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اركبكم بال معروف اذا أبلجت اليها حتى تجد ظهرا رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي
* وعن علي عليه السلام أنه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يمر بالرجال يمضون فيما هم بركوب هديه قال لا تنهون شيئا أفضل
من سنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد * حديث أنس الثاني أخرجه أيضا
الجوزقي من طريق سميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد
حافيا وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضعف هذه الطرق الحافظ
في الفتح وحديث علي عليه السلام قال في الفتح أيضا سنده صالح وقال في مجمع الزوائد في
استاد محمد بن عيسى الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضعفه جماعة وحديث أبي هريرة

وقد ورد الأمر بالقضاء في رواية
أبي أوييس وعبد الجبار وهشام
ابن سعيد كلهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق
ابراهيم بن سعيد عن الليث عن
الزهري وحديث ابن سعيد
في الصحيح عن الزهري نفسه
بغير هذه الزيادة وحديث الليث
عن الزهري في الصحيحين بدونها
ووقعت الزيادة أيضا في مرسل
سعيد بن المسيب ونافع بن جبير
والحسن ومحمد بن كعب وعبد الوه
هذه الطرق يعرف أن لهذه
الزيادة أصلا ويؤخذ من قوله
صم يوما عدم اشتراط القورية
للتكثير في قوله يوما قال البرماوي
كالكرماني وقد استنبط بعض
العلماء من هذا الحديث ألف
مسألة وأكثر انتهى وقال الحافظ
ابن حجر وقد اعتنى به بعض
المتأخرين من أدركه شيء وخفا
فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما
ألف فائدة ومحصله أن شاء الله
تعالى فيما خلصته مع زيادات
كثيرة عليه فله الحمد على ما أنعم
أنهى قال القسطلاني فن ذلك
ان من ارتكب معصية لاحد

فيما وجب مستغفرا لا يعاقب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية لان
معاقبة المستغفري تكون سببا لترك الاستغفارة من الناس عند وقوعهم في ذلك وهذا مفسدة عظيمة يجب دفعها واستبدال
بأفادته بذلك على ان الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد وغير ذلك وهو الاصح
من قول الشافعية وبه قال الاوزاعي وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر يجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف
وتفاصيل لهم في الحرية والامة والمطاوعة والمكرهة وهل هي على الرجل واستدل الشافعي بسكوته عن اعلام المرأة

في وقت الحاجة وتأخير البيان عن الإيجاز وورد بأنهم لم تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا سيما مع احتمال أن تكون مكرهة كما
يرشد إلى ذلك قوله في رواية الدارقطني دلكت وأهلك قال القزويني ليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ما كنت
عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائفة لعذر من الاعتذار انتهى
والفائل يوجب الكفارة يقول بغير حاله ما كان كافاً من أهل العتق أجرأت رقبة وإن كان من أهل الإطعام أدام ماسيق
وان كان من أهل الصيام صامها جميعاً فان اختلف حالهما ٣٣٣ ففيه تفرع محله كتب الذروع ذال ابن

دقيق العهد تباينت في حسده
القصة المذاهب فقبل أنهم بادلت
على سقوط الكفارة بالأعصار
المقارن لوجوبهم إحداهما فقول
الشافعي وجزم به عيسى بن دينار
من المالكية وقال الأوزاعي
يستغفر الله ولا يعود وليس
في الخبر ما يدل على إسقاطها بل
فيه ما يدل على استمرارها على
العاجز وقال الجوهري لا تسقط
بالأعصار وأقوى من ذلك أن
يجعل الإعطاء لآعلى جهته
الكفارة بل على جهة التصديق عليه
وعلى أهله بذلك الصفة لما ظهر
من حاجتهم وأما الكفارة فلا
تسقط بذلك قال في الفتح وفي
الحديث السؤال عن حكم
ما فعل المرء مخالفا للشرع
والصدق بذلك لصحة معرفة
الحكم واستعمال الكفاية فيما
يستتبع ظهوره بصريح لفظه
وفيه الرفق بالمتهم والتلطيف
في التعليم والتألف على الدين
والندم على المعصية واستشعار
الخوف وفيه الجلوس في المسجد
لغير الصلوات من المصالح الدينية

الذي أشار إليه المصنف لفظه حديث أنس رضي الله عنه زاد في آخر ما ذكره ما يدل على
رأى رجلا قال الحافظ لم أقف على اسمه بعد طول البحث قوله وبقدرة في رواية مسلم
متقدمة وكذا في رواية البخاري وله أيضا من طريق أبي هريرة فالتسديد رأيتهم راكبها يسير
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنعل في عنقه قوله أنهم بآية أراد أنهم بآية مهداة إلى
البيت الحرام ولو كان مراده الأخبار عن كونهم بآية لم يكن الجواب مقبولا لأن كونهم
من الأهل معلوم فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونهما
هنا فإقوالهم بآية قال في الفتح والحق أنه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لكن كونها كانت مقابلة له ذلك قال لما زاد في مراجعته وبذلك وأحاديث الباب تدل على
جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجبا أو نوطا تركه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم للاستئصال وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر إلى أحمد واسحق وبه قال أهل
الظاهر وجزم به النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالغفالي والمناوردي وحكي ابن
عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه بغير حاجة وحكاة
الترمذي أيضا عن أحمد واسحق والشافعي وقيد الجواز ببعض المنفعة بالاضطرار ونقله
ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكي ابن المنذر عن الشافعي أنه يركب إذا اضطر ركوب باغير
فادح وحكي ابن العربي عن مالك أنه يركب بالضرورة فإذا استراح نزل يعني إذا انتهت
ضرورته والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذکور في الباب من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم أركبوا بالمعروف إذا ألبست إليهم أو نقل ابن العربي عن أبي حنيفة أنه
لا يجوز ركوب الهدى مطافا وكذا نقله المهدى في الجرعته ولكن نقل عنه الطحاوي
الجواز مع الحاجة ويضعف ما نقص منها بالركوب والطحاوي أقدم بمعرفة مذهب امامه
وقد وافق أباح حنيفة الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب ونقل ابن عبد البر
عن بعض أهل الظاهر وجوب الركوب فيسكن الظاهر الأمر والخالفه ما كانوا عليه في
الجاهلية من البصيرة والسائبة وروى أن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانوا كثيرا ولم يأمروا أحدا منهم بذلك انتهى ووقعه الحافظ بحديث على
عنه السلام المذکور في الباب قال وله شاهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منصوصا بصدق
رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمركم بالهدية

كغير العلم وبما إذا الضحك عند وجود سببه وأخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الخلف لما كيد الكلام
وقبول قول المكلف فيما لا يطالع عليه الأمن جهته لقوله في جواب قوله أفقر من أفعاله ويحتمل أن تكون هناك
قرينة تصدقه وفيه التعاون على العبادة والسعي في خلاص المسلم وإعطاء الواحد فوق حاجته الرأفة وإعطاء الكفارة
لأهل بيت واحد وان المضطر إلى ما يده لا يجب عليه أن يعطيه أو يدفعه لمضطر آخر انتهى وفي هذا الحديث التجدد
والأخبار والنعمة والقول ورواه ما ينفى على أربعين نفسا عن الزهري عن حميد بن عيسى عن أبي هريرة بطول ذكرهم وقد

أخرج به البخاري أيضا في الصوم والادب والنفقات والنسب ورواه البخاريين ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم) أيضا (وهو صائم) وهذا ما خرج حديثه أنظر الحاجم والحجوم لأنه جاني بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع وسبق إلى ذلك الشافعي قاله ابن عبد البر واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائما محرما وليس فيه ما يدل على أنظر الحاجم فضل عن الحاجم وتعقب بأن الحديث ٢٢٤

ما لم يتحمل من صومه واستقر وقد أخرج الحديث الطحاوي وعثمان النخعي والبيهقي في المعرفة وغيرهم ولفظ البيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو صائم قال الشافعي ذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الإسلام سنة عشر وحديث أنظر الحاجم والحجوم في الفتح سنة عثمان قبل حجة الإسلام يستبين فإن كانا ثابتين لحديث ابن عباس ناصح وحديث أنظر الحاجم والحجوم منسوخ انتهى وقال ابن حزم صح حديث أنظر الحاجم والحجوم يلزم لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أن رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحجة للصائم واستأذنه صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ القطر بالحجامة سواء كان حاججا أو محجوما قال في الفتح والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلف في رفعه ووقته وله شاهد من حديث أنس

إذا احتاج إليها سدا ما أن يحمل عليها أو يركبها غير منكمها واختلف من أجاز الركوب هل يجوز أن يحمل عليها منعه مالك وأجاز الجمهور وهل يحمل عليها غيره أجاز الجمهور أيضا على التفصيل المتقدم ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها واختلفوا أيضا في اللبن إذا احتلب منه شيء ما فعند المعتزلة والشافعية والخنفية يتصدق به فإن أكله تصدق بثمنه وقال مالك لا يشرب من لبنه فإن شرب لم يغر (باب الهدي يعطى قبل الحمل) * (عن أبي قبيصة ذؤيب بن حنبل قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث معي بالبدن ثم يقول انعط منها شيء تخشيت عليهما وتأفخرهما ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صغره ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقتك رواه أحمد ومسلم وابن ماجه * وعن ناجية الخزاعي وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قلت كيف أصنع يا أبا عبد الله قال اغمس نعلك في دمه واضرب به ففحته واخل بين الناس وبينه فلما كثر رواه النسائي * وعن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع يا أبا عبد الله فقال كل بدنة عطيت من الهدي فأفخرها ثم ألق فلا تدعها في دمه ثم خذ بين الناس وبينها يا كاهن رواه مالك في الموطأ عنه) حديث ناجية قال الترمذي حسن صحيح قال والعمل على هذا عند أهل العلم في هدي التطوع إذا عطى لانا كل هو ولا أحد من أهل رفقته ويحلى بينه وبين الناس يا كاهن وقد أجزأ عنه وهو قول الشافعي وأحمد وأصحق وقالوا إن أكل كل منه شيئا غرم بقدر ما أكل منه انتهى قوله ثم اغمس نعلها الخ إنما يفعل ذلك لأجل أن يعلم من حربه أنه هدي فبما كاهن قوله من أهل رفقتك قال النووي وفي المراء بالرفقة وجهان لأصحابنا أحدهما أنهم هم الذين يحالطون الموهدي في الأكل وغيره دون باقي القافلة والثاني وهو الأصح الذي يقتضيه ظاهر نص الشافعي وجهور أصحابه أن المراد بالرفقة جميع القافلة لأن السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعظيمهم إياه وهذا موجود في جميع القافلة فإن قيل إذا لم تجوز والأهل القافلة أكلهم وقلم بتركه في البرية كان طعمة للبايع وهذا أضاعة مال قلنا ليس فيه أضاعة بل العادة الغالبة أن

أخرج به الدارقطني ولفظه أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم سكان فربه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنظر هذا ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواه كلهم من رجال البخاري الآن في المتن ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح وجعفر كان قتل قبل ذلك إطلا في بيان الاختلاف في ذلك (عن) عبد الله (ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو صائم (في شهر رمضان) كما في مسلم في غزوة الفتح لافي بدر لأن ابن أبي أوفى لم يشهد لها (فقال لرجل) هو بلال

كأن رواية داود وابن بشكوال ومسلم فلما غابت الشمس وللجنادى فلما غابت الشمس قال (انزل فاجد حلى) من الجرح وهو الخلط أى الخلط السويق بالماء أو اللبن بالماء وسر كذا لافطر عليه وقول الداودى ان معناه احلب ردة عياض (قال) بلال (يا رسول الله الشمس) باقية أى نورها وهذه الشمس أو انظر الشمس ظن ان بقاء النور وان غاب القرص مانع من الافطار (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انزل فاجد حلى) لافطر (قال) بلال (يا رسول الله الشمس) بل رفع أو المنصب (قال انزل فاجد حلى فنزل فجدح له فشرب) وكرر انزل فاجد حلى ثلاث ٢٢٥ مرات وتكوير المراجعة من بلال للرسول

صلى الله عليه وآله وسلم لم الغلبة اعتهقاده ان ذلك ثم ارا يحرم فيه الاكل مع تجويزه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر الى ذلك الضوء انما قد صد زيادة الاعلام فأجابته صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك لا يضر واعرض عن الضوء واعتبر غيبوبة الجرم ثم بين ما يعتبره من لم يتمكن من رؤية جرم الشمس كما حكاة الراوى عنه بقوله (نمرحى) أى أشار صلى الله عليه وآله وسلم (يسد ههنا) أى الى المشرق وانما أشار اليه لان أول الظلمة

لا تقبل منه الا وقد سقط القرص (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذا رأيتم الليل أقبل من ههنا) أى من جهة المشرق (فقد أفطر الصائم) أى دخل وقت افطاره واستنبط من هذا الحديث أن صوم رمضان فى السفر أفضل من الافطار لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان صائما فى شهر رمضان فى السفر ولقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون ولبرائة الذمة وفرضه

سكان البوادرى يتبعون منازل الخبيج لانتقاط ساعة ونحو ذلك وقد تانى قافله فى اثر قافله وانزقة بضم الراء وكسر الغنة مشهورتان قوله وخل بين الناس وبينه هذا مقيد بمن عدا المالک والرفقة كفى الحديث الاول قوله ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ناجية الخراجى المذكور سابقا وظاهر الحديث الباب أن الهدى اذا عطل جازئ شجرة والنخلة بينه وبين الناس باكونه غير الرفقة قطعها للذريعة وهى أن يتوصل بعضهم الى شجرة قبل أو انه والظاهر عدم الفرق بين هدى التطوع والفرض وخصه من تقدم بهدى التطوع ولم يزل الوجه فى ذلك أن الهدى الذى هو السبب هو هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذى بعث به وهو هدى تطوع قال النووي ولا يجوز لا غنياء الاكل منه مطلقا لان الهدى مستحق للمساكين فلا يجوز غيرهم انتهى وقد اختلفت الروايات فى مقدار البدن التى بعث بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى رواية من حديث ابن عباس عندهم سلم انها ست عشرة بدينة وفى رواية أخرى أنهم اثنان عشر ويمكن الجمع بينهما بالقصة أو بصار الى ترجيح الرواية المشقة على الزيادة ان كانت القصة واحدة

* (باب الاكل من دم التمتع والقران والتطوع) *

(فى حديث صفة جابر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم انصرف الى المنكر ففخر ثلاثا وسنتين بدينه ثم اعطى عليا عليه السلام ففخر ما غبر وأشر كفى هديه ثم أمر من كل بدينة يبيضة فجعلت فى قدر فطبخت فاكل من لحمها ونثر بامن مرهقاروا واحمد وصلى * وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حج ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجروا حجة بعده ما هاجر ومعهما عمرة فساق ثلاثا ولاثنين بدينه وجاء على عليه السلام من اليمن يقيمتهما فيها جمل لابي لهب فى أنفه برمة من فضة ففخرها وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل بدينة يبيضة فطبخت ونثر بامن مرهقاروا القرمذى وابن ماجه وقال فيه جمل لابي جهل * وعن عائشة رضى الله عنها ما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس بقين من ذى القعدة ولا نرى الاطعم فلما دونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يبيض مع هدى اذا طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يحمل فالت قد دخل

الوقت وفارق ذلك أفضلية القصر فى السفر بأن فى القصر براءة الذمة ومحاظطة على أفصلية الوقت بخلاف الفطر وبان فيه خروج من الخلاف وليس هنا خلاف يعتد به فى إيجاب الفطر فكان الصوم أفضل نعم ان خاف من الصوم ضررا فى الحال أو الاستقبال فالقصر أفضل ويحمل عليه الحديث الآتى ليس من البر الصوم فى السفر وقال المالكية يجوز القصر فى سفر القصر اذا شرع فى السفر قبل الفجر ولم يشأ الصيام فى السفر وقال الحنابلة يستحب له الفطر قال المرادوى وهذا هو المذهب وعليه الإصحاب ونص عليه وهو من المنكرات وسواء وجد مشقة أم لا وفى وجهه ان الصوم أفضل قال فى

الفتح في الحديث دليل على أنه لا كراهة في الصوم في السفر ان قوي عليه ولم تصبه منه مشقة شديدة وهذا الحديث من
 الرباعيات وأخرجه أي في الصوم والطلاق ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها زوج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أن سبعة بن عمر والاسلمى رضي الله عنه (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أأصوم في السفر
 (كان) حزمة (كثير الصيام فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (إن شئت فصم وإن شئت فأنظر) وعند مسلم من رواية أبي مراح
 أنه قال يا رسول الله أجدني قوياً على الصيام في السفر فهل علي جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

رسول هي رخصة من الله فمن أخذ
 بها فحسن ومن أحب أن يصوم
 فلا جناح عليه وهذا مشهور بأنه
 سأل عن صيام القربضة لأن
 الرخصة إنما تطلق في مقابلة
 الواجب وأصبح من ذلك
 ما رواه أبو داود والحاكم عن
 حمزة بن عمرو أنه قال يا رسول الله
 اني صاحب ظهر أعاليه أسافر
 عليه وأكرهه والله رب ما صافني
 هذا الشهر يعني رمضان وأنا
 أجد القوة وأجدني أن أصوم
 أهون علي من أن أتؤخره فيكون
 ديني عني فما لي في ذلك شئ
 يا حمزة (عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خرج إلى مكة في
 غزوة الفتح يوم الأربعاء بعد
 العصر لعشر مضين من رمضان
 فصام حتى بلغ الكديد) بفتح
 الكاف وكسر الهمزة وهو
 موضع بينه وبين المدينة سبع
 مراحل أو نحوها وبينه وبين
 مكة نحو خمس مائتين (أنظر فانظر
 الناس) معه وكان بعد العصر كما
 في مسلم عن جابر في هذا الحديث
 ولفظه فقيل له إن الناس قد شق

عليكم يوم النحر بطم بقرقات ما هذا فقيل فسر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
 أن أوجهه صفت عليه وهو دليل على ألا كل من دم القرآن لأن عائشة كانت قارئة
 حديث جابر الثاني رواه الترمذي من طريق عبد الله بن أبي زياد الكوفي عن زيد بن
 حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وقال هذا حديث غريب من
 حديث سفيان لأن عرفه إلا من حديث زيد بن حبان ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن روى
 هذا الحديث في كتبه عن عبد الله بن أبي زياد قال وسالت محمد بن عبد الله عن هذا فلم يعرفه من
 حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورأيت
 لا بعد هذا الحديث محققاً وقال الثوري عن أبي إسحق عن مجاهد
 مرسل ثم قال حدثنا يحيى بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام بن خديشة
 قال قلت لانس كم حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حجة واحدة واعتقار أربع عمر ثم قال
 هذا حديث حسن صحيح وحبان بن هلال هو أبو حبيب البصري وثقه يحيى بن سعيد
 القطان قوله فخر ثلاثين سنة بيده في مسند أحمد وسنن أبي داود أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم فخر ثلاثين سنة وأمر علياً فخر سائرهما وقد قدمنا الترجمة بين الروايتين قوله
 وأشركه ظاهره أنه أشركه في نفس الهدى قال القاضي عياض وعندي أنه لم يكن شركاً
 حقيقة بل أعطاه قدر ما يذبحه قال والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخر بالبدن
 التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثين سنة كما جاء في رواية الترمذي وأعطى علياً عليه
 السلام البدن التي جاءت معه من اليمن وهي عمامة المائة قوله يضعه بفتح الباء لا غير وهي
 القطعة من اللحم قوله برة بضم الباء وفتح الراء مخففة وهي خالصة تجعل في أنف البعير
 قوله ولا تزي إلا الحج بضم النون أي تظن قوله يلحم بقر قد استدل به ذو الأحاديث على
 أنه يجوز الأكل للهدي من الهدى الذي يسوقه قال النووي وأجمع العلماء على أن الأكل
 من هدي التطوع وأخصه به سنة انتهى والظاهر أنه يجوز الأكل من الهدى من غير فرق
 بين ما كان منه تطوعاً وما كان فرضاً لعدم قوله تعالى فكلوا منها ولم يفصل والتمسك
 بالقياس على الزكاة في عدم جواز الأكل من الهدى الواجب لا ينتهز تخصيص هذا
 العموم لأن شرع الزكاة لمواساة الفقر ففرضها إلى المال الخارج لها عن موضوعها
 وليس شرع الدماء كذلك لأنهما المألومان لله أو لغيره بالتبرع فلا قياس مع الفارق فلا

حليم الصيام وإنما ينتظرون فيما فات قد غاب قدح من ما بعد العصر فقيه أن المسافر له أن

تخصيص

يصوم بعض رمضان ويقطر بعضه ولا يلزمه بصوم بعضه تمامه وأنه إذا نوى السفر لم يباح له الفطر ولو أم العذر
 ولا يكره كما في المجموع وكذا يباح له الفطر إذا كان مقبلاً ونوى إتمامه حدث له السفر قبل الفجر فلو حدث بعده فلا تغليباً
 الحضر وقال الخطابة أن نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه ذل الفطر قال في الانصاف وهذا هو المذهب مطاقاً وعليه
 الأصحاب سواء كان طوعاً أو كرهاً وهو من مفردات المذهب ولكن لا يفتقر قبل نحر وجهه وعنه لا يجوز زلة الفطر مطلقاً ولو نوى

الصوم في سفره فله الفطر وهذا هو المذهب مطلقا وعليه الاحتجاب وهذا الحديث فيه التصديق والاختبار والعنونة وقال القاسبي انه بن مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السفرة مقيما مع أنويه بمكة فلم يشاهد هذه القصة فكانه سمعها من غيره من الصحابة وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد والمغازي ومسلم في الصوم وكذا النسائي (عن أبي الدرداء رضي الله عنه) عوثر بن مالك الانصاري الخزرجي انه (قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) زاد مسلم في شهر رمضان وايس ذلك في غزوة الفتح لان عبد الله بن رواحة المذكور ٣٣٧ في هذا الحديث كان صاعدا استشهد به

بجوزة قبل غزوة الفتح بخلاف ولا في غزوة بدر لان أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم (في يوم حار) واسلم في حر شديد (حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر) وما فيها صائغ الا ما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن رواحة (عبد الله وبهذا يتم المراد من الاستدلال ويتوجه به الرد على أبي محمد بن حزم في زعمه ان حديث أبي الدرداء هذا لا يثبت فيه لاحتمال ان يكون ذلك الصوم كان تطوعا وأيضاً بما يؤيد أن هذه السفرة لم تكن في غزوة الفتح أن الذين استمروا على الصيام من الصحابة كانوا جماعة وفي هذا انه ابن رواحة وحده ومطابقة هذا الحديث

تخصيص قوله لان عائشة كانت قارئة قد اختلف فيما أحرمت به عائشة أو لا فتقبل انها عمرة مفردة لما ثبت عنها في الصحيح انها قالت فسكنت بمن أهل بعمره وقيل لانهما أحرمت بالحج أولا وكانت مفردة لما ثبت عنها في الصحيح خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاني لا انرى الا انه الحج وثبت عنها في حديث آخر لي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وقد أطال ابن القيم الكلام على هذا وبين الرابع من القوانين ودليل من قال انها كانت قارئة الحديث المتقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها يسعك طوافك للحج وعمرتك والى هذا ذهب الجمهور وذهب الكوفيون الى انها كانت غير قارئة لما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وأهلي بالحج ودعى العمرة وأجاب الجمهور بأنها لم ترفض العمرة لما في صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها بعد ان أمرها أن تم بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة وكذلك قوله يسعك طوافك للحج وعمرتك وقد قدمنا تأويل قوله دعى العمرة وقد استدل بقوله عائشة المذكور بخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه أن البقرة تجزي عن أكثر من سبعة وقد ثبت في رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عن أزواجه بقرة أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما وكذا في صحيح مسلم والظاهر انه لم يتخلف أحد من زوجاته يومئذ هن تسع ولكن لا ينبغي ان يجرد هذا الظاهر لانهما رضى به الاحاديث الصريحة الصحيحة السالفة المجمع على مدلولها

(باب أن من بعث يده لم يحرم عليه شيء بذلك) *

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده من المدينة فاقفل قلائد هديه ثم لا يجيب شيئا مما يجيب المحرم رواه الجماعة وفي رواية ان زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من أهدى يده يحرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يضر هديه فتالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قلت قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده ثم قلدها بيده ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله له حتى يضر الهدي أخرجهما (قوله ان زياد بن أبي سفيان وقع الحديث به في زمن أبي أمية وأما بعدهم فما كان يقال له الا زياد بن أبيه وقبل

٤٣ نيل ح ابن عبد الله رضي الله عنه ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر في غزوة الفتح كما في الترمذي (فأرأى زحاما) بكسر الزاي اسم للزحمة والمراد هنا الوصف لمخدوف أي فرأى قوما مزدحمين (ورجلا) قيل هو أبو اسرائيل العاصري وامه قيس وعزاه مغلطاي لمهمات الخطيب ونوزع في نسبة ذلك للخطيب (قد ظلال عليه) أي جعل عليه شيء يظلم من الشمس لما حصل له من شدة العطش وسحابة الصوم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا) ولانسانا ما بال صاحبكم هذا (فقالوا) أي من حضر من الصحابة (صائم فقال ايس من البر) بكسر الباء أي

ليس من الطاعة والعبادة (الصوم في السفر) اذا بلغ بالصائم هذا المبلغ من المشقة قال في الفتح والحاصل ان الصوم لمن قوى عليه افضل من الفطر والفطر لمن يشق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة افضل من الصوم وان لم يتحقق المشقة يختير بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى فعليه من أيام أخر واقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يس من البر الصوم في السفر ومقابلته البر الاثم ٢٣٨ واذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وسكن عن عمرو ابن

عمرو وابي هريرة والزهرى و ابراهيم النخعي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهره فعلية عدة وقالوا واجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فافطر فعدة وذهب اكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وابو حنيفة الى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم لم النظر افضل لعل بالرخصة وهو الاوزاعي واجمدا وسحق وقال آخرون هو مخير مطلقا وقال آخرون افضلها ان يسرها لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فان كان الفطر ايسر عليه فهو افضل في حقه وان كان الصيام ايسر يمكن يسهل عليه حينئذ يشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه افضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ان كان قد يكون الفطر افضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرربه وكذلك من

استلحق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحبشة رث بن كادة الثقي وهي تحت عبيد المزدك وروى زياد عن أبيه في روايته فكان يذهب اليه فلما كان في أيام معاوية شهد جماعة على اقرار أبي سفيان بان زياد اولده فاستطهقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح ان الولد للفراش وللعاهر الحجر وذلك لغرض ديني وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيات فيها الاشعار منها اقول القائل

ألا بلغ معاوية بن حرب * مغالغلة من الرجل اليماني

أثغضب أن يقال أبولعنف * وترضى أن يقال أبولذاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته الى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم في زمان أبي أمية فأنما هو تقييد وذكر أهل الامهات نسبته الى أبي سفيان في كتبهم مع كونه لم يألفوها الا بعد انقراض عصر بني أمية بحفاظة منهم على الالفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم وقد وقع في صحيح مسلم ابن زياد كان زياد وهو هو ومنه عليه الغساني ومن تبعه والصواب زياد وكذا قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم قوله يدي فيه دفع النجوز بان بظن ان القتل وقع باذنهم الوفاة فقلت فقط قوله مع أبي بفتح الهزة وكسر المؤخدة الخفيفة يعني أبابكر الصديق رضي الله عنه واستفيد من ذلك ان وقت البعث كان في سنة تسع عام حجة أبي بكر بالناس وقد استبدل بالحد يمين على انه لا يحرم على من به شبهة شيء من الامور التي تحل له وبه قال الجمهور قال ابن عباس خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتعب بأنه قد قال بقائه جماعة من الصحابة كابن عمر ورواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيس بن سعد ورواه عنه سعيد بن منصور وابن المنذر أيضا ومن غير الصحابة النخعي وعطاء ابن سيرين وآخرون كما قال ابن المنذر ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عنهم كما قال الحافظ والى مثل قول ابن عباس ذهبت الهادوية وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة حجة ولا سيما اذا عارض الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم احتجوا بما أخرجه أحمد والطحاوي والبخاري من حديث جابر قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قبضه من حبيبه حتى أخرجه من رحله وقال اني أمرت يدي التي بعثت بها أن

تقلد

ظن به الاعراض عن قبول الرخصة وقد روى احمد عن طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر

اني اقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الاثم مثل جبال عرفه وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء اذا صام في السفر فقد يكون الفطر افضل له وقد اشار لذلك ابن عمر فروى الطبراني من طريق مجاهد قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال اصحابك اكفروا بالصائم ارفعوا الصائم وقاموا بامر الله وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب اجرك وعن

ابن ذريح وذلك وسيأتي في الجهاد من طريق ورق العجلي عن انس بن مالك هذا امر فوعا حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم
 للمفطر من ما اخذوا الصوام ذهب المفطر ون اليوم بالاجر قال الحافظ في الفتح وقال ابن المنذر هذه القصة تشعربان من
 اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل انه يساويه في الحكم وامان سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على اصله والله اعلم وحمل
 الشافعي نفي البع على من ابي قبول الرخصة وقال الطحاوي المراد البر الكمال الذي هو أعلى من ان يترك البر وليس المراد به اخراج
 الصوم في السفر عن ان يكون بر الان الا فطار قد يكون ابر من الصوم ٣٣٩ اذا كان للفقير على لقاء العدو

من لا قال وهو نظير قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ليس المسكين
 بالطواف الحديث فانه لم يرد
 اخرجه من اسباب المسكنة
 كلها وانما اراد ان المسكين
 الكامل المسكنة الذي لا يجد
 غنى يغنيه ويسخى ان يسأل
 ولا يفتن له انتهى لمخلصا وما رواية
 ابدال اللام ميم في لغة اهل اليمن
 فهي في مسند احمد لان في البخاري
 وحديث الباب رواه مسلم في
 الصوم وكذا ابو داود والنسائي
 (عن انس بن مالك رضي الله
 عنه قال كنا سافر مع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فلم يعب
 الصائم على المفطر ولا المفطر
 على الصائم) فيه رد على من ابطال
 صوم المسافر لان تركهم لانكار
 الصوم والفطر يدل على ان ذلك
 عندهم من المتعارف الذي
 تجب التحية به وفي حديث ابي
 سعيد عنده مسلم كنا غزوا مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا
 يجد الصائم على المفطر ولا المفطر
 على الصائم يرون ان من وجد
 قوة فصام فان ذلك حسن ومن

تقادم اليوم وتشعر على مكان هكذا فلبست قبضي ونسبت فلما كن لاخرج قبضي
 من رأسي قال في الفتح وهذا الاجبة فيه اضعف اسناده ويجاب عنه بانه قال في مجمع الزوائد
 بعد ان ذكره رجال احمد حديث ثقات وذكر من طريق أخرى وقال رواه احمد ورجال له رجال
 الصحيح وانما قال هكذا لان احمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء انه سمع ابي جابر
 يحدث ان عن ابيهم ما ذكره وعبد الرحمن وثقه النسائي وقواه أبو حاتم وقال البخاري فيه
 نظر وهذا يرد على المقبلي حيث قال ان هذا الحديث أخرجه ابن الخبار وغالب أحاديثه
 الضعيف والظاهر انه لا أصل لهذا الحديث انتهى وقد أخرج النسائي من حديث جابر
 انهم كانوا اذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدى
 فمن شاء أحرم ومن شاء تركه هكذا في جامع الاصول وبه يحصل الجمع بين الاحاديث

(باب الحث على الاضيحة)*

(عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم
 النحر عسلا أحب الى الله من هراقة دم وانه لتأتي يوم القيامة بقسرونها وأظلافها
 واشعاهوا وان الدم ليقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الارض فطيبوا بها
 نفسا رواه ابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب * وعن زيد بن ارقم
 قال قلت أوقالوا يا رسول الله ما هذه الاضيحة قال سنة أيبكم ابراهيم قالوا ما انما منها
 قال بكل شعرة حسنة قالوا افاضل الصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة رواه احمد
 وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد شعرة فلم
 يضح فلا يقربن مصلا رواه احمد وابن ماجه * وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ما أنفقت الورق في شيء أفضل من شحيرة في يوم عيد رواه الدارقطني
 حديث عائشة رواه الترمذي عن ابي عمرو ومسلم بن عمرو والحذاء المديني عن عبد الله بن
 نافع الصائغ عن ابن المنذر عن هشام بن عروة عن أبيه عنها وقال بعد ان ذكر ان هذا
 الحديث حسن غريب انه لا يعرف من حديث هشام بن عروة الا من هذا الوجه وحديث
 زيد بن ارقم أخرجه أيضا الترمذي فقال ويرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجد شعرة فافطر فان ذلك حسن وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع للنزاع قاله في الفتح وحديث الباب اخرجه مسلم
 ايضا (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات) من المكفين (وعليه صيام صام عنه
 وليمه) ولو بغير ذننه واجبي بالاذن من الميت او من القريب باجرة او دونها وهذا مذهب الشافعي القديم وصوبه النووي بل
 قال بسن له ذلك ويسقط وجوب القدية والجديده هو مذهب مالك والشافعي القديم وصوبه النووي بل
 القدية قال النووي وليس للجديده حجة والحديث الواردة بالاطعام ضعيف ومع ضعفه فالاطعام لا يمنع عند القائل بالصوم وهل

المعتبر على القديم الولاية كما في الحديث ام مطلق القرابة ام بشرط الارث ام العصبية فيه احتمالات للامام خال الراعي
والاشبه اعتبار الارث وقال النووي المختار اعتبار مطلق القرابة وصحة في المجموع قال وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في خير
مسلم لامرأة قالت له ان اى ماتت وعليها صوم نذر اذ صوم عنها صومى عن أمك يطل احتمال ولاية المال والعصوبة انتهى
قال في الفتح واختلف المجتزئون في المراد بقوله وليس فقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته والاول ارجح ويختص
ذلك بالولي لان الاصل عدم النيابة ٣٤٠ في العبادة البدنية الاما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويقتضي

انه قال في الاضحية اصحابها بكل شعرة حسنة ويروى بقرونها انتهى وحديث أبي
هريرة صححه الحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام لكن رجع الائمة غيره وقفه وقال في الفتح
رجالته ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوى
 وغيره وفي الباب عن أبي سعيد عند الحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة
رضي الله عنها قومي الى ضحيتك فاشتم - لدها فانه بأول قطرة منها يغفر لك ما سلف من
ذنوبك وفي اسناده عطية وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه انه حديث متذكر وعن
عمران بن حصين عند الحاكم أيضا مثل حديث أبي سعيد وفي اسناده أبو حنيفة الثمالى
وهو ضعيف جدا وعن علي رضي الله عنه عند الحاكم أيضا والبيهقي مثله وفي اسناده
عمر بن خالد الواسطي وهو متروك وعن علي رضي الله عنه أيضا من طريق أبي داود
الخنكي عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده عند الطبراني بل فقط من ضحى طيبة بها
نفسه محتسبا باضحية كانت له حجابا من النار وأبو داود الخنكي كذاب قال أحمد كان يضع
الحديث قوله ما هذا الا ضحى هي جمع اضحية قال الجوهرى قال الاصمعي فيها أربع
لغات اضحية واضحية بضم الهمزة وكسرها وجهها اضاخى بتشديد الياض وخفية فيها
واللغة الثالثة ضحية وجهها اضاخى والرابعة اضاخية بفتح الهمزة والجمع اضحى
كأرطاة وأرطى وبها سمي يوم الاضحية قال القاضى وقيل سميت بذلك لانها اتفعل في
الضحى وهو ارتفاع النهار قال النووي وفي الاضحية لغتان التذكير لغسة قيمين
والتأنيث لغسة عقيم قوله فلا يقربن مصلا ناهذا الحديث من جملة ما استدلل به القائلون
بوجوب الضحية وسبأ في الكلام على ذلك وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية
ولا خلاف في ذلك كما في البحر وانما أحب الاعمال الى الله يوم النحر وانما أتى يوم القيامة
على الصفة التي ذبحت عليها ويقع دمها بمكان من القبول قبل أن يقع على الأرض وانما
سنة ابراهيم لقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم وان للمضحى بكل شعرة من شعرات
اضحيته حسنة وانه بكر لمن كان ذاسجة تركها وان الدراهم لم تنفق في عمل صالح أفضل
من الاضحية ولكن اذا وقعت اقصدا التسنن وتجردت عن المقاصد الفاسدة وكانت على
الوجه المطابق للحكمة في شرعها وسبأ في ان شاء الله تعالى

الباقى على الاصل وهذا هو
الراجح وقيل يصح استقلال
الاجنبى بذلك وذكر الولى ليكون
اغلب وظاهر صنيع البخارى
اختياره هذا الاخير وبه جزم ابو
الطيب الطبرى وقواه بتشبيهه
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
بالدين والدين لا يختص بالقرىب
انتهى قال الشوكانى في النبيل
وظاهر الاحاديث أنه يصوم عنه
وايه وان لم يوص بذلك وان من
صدق عليه اسم الولى لغة او شرعا
او عرفا ضام عنه ولا يصوم عنه
من ليس بولى وبجرد التتميل بالدين
لا يدل على ان حكم الصوم
محكمه في جميع الامور انتهى
واجاب المالكية عن حديث
الباب بدعوى عمل اهل المدينة
واحجج الخنفية بعدم الاحتجاج
بهذين الحديثين بان عائشة سئلت
عن امرأ ماتت وعليها صوم
قالت يطعم عنها واما ما فأت
لا تصوموا عن موتاكم واطعموا
عنهم اخرج به البيهقي وعن ابن
عباس قال في رجل مات وعليه
رمضان قال يطعم عنه ثلاثون

مسكينا اخرج به عبد الرزاق وعن ابن عباس لا يصوم احد عن احد اخرجه التذاقي فلما اتفق ابن
عباس وعائشة بخلاف ما رواه ذلك على ان العمل على خلاف ما رواه لان فتوى الراوى على خلاف مرويه بخلافه روايته
للمناسخ ونسخ الحكم يدل على اخراج المناط عن الاعتبار وهذه قاعدة لهم معروفة مصادمة للنص الصحيح فلا يعول عليها
ولا يلتفت اليها وقد قال الحافظ في الفتح ان في الآثار المذكورة فيها ما لا يمس فيها ما يمنع من الصيام الا الاثر الذى عن
عائشة وهو ضعيف جدا والراجح ان المعتمد ما رواه لا مآراه لاحتمال ان يخالف ذلك لاجتماع مستدركه فيه لم ينفق ولا يان من

ذلك ضعف الحديث عنده وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للظنون والمسئلة مشهورة في الأصول قال الشوكاني في النبل وهذا بناء من صاحب الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن أحد ولا يكتنزه في التخصيص بلفظ لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أخرجه النسائي باسناد صحيح والحق ان الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام مبسوط في الأصول والذي روى مرفوعا صريح في الرد على المانعين وقد اعتذروا بان المراد بقوله صام عنه وإليه أي فعل عنه ما يقوم مقام

٣٤١

الصوم وهو الاطعام وهذا عذر بارد لا يتسلك به منصف في مقابلة الاحاديث الصحيحة ومن جهة

أعذارهم ان عمل أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر أبرد من

الاول ومن أعذارهم ان الحديث مضطرب وهذا ان تم لهم في

حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بالا

ريب وتمسك القائلون بانه يجوز في المنذر دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس

مقيّد فيحمل عليه ويكون المراد بالصيام صيام المنذر وليس بينهما

تعارض حتى يجمع بينهما في حديث ابن عباس صورة مستقلة سال

عنهم من وقت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد

وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم

حيث قال في آخره فسدن الله أحق أن يتنقى انتهى وانما قال

ان حديث ابن عباس صورة مستقلة يعني انه من التخصيص

على بعض افراد العام فلا يصلح التخصيص ولا لتقييده كما نقرر

في الأصول انتهى وقد اختلف أهل السلف في هذه المسئلة فاجاز اصحاب

باب ما احتج به في عدم وجوب التضحية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته

(عن جابر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيد الاضحي فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عني وعن لم يضح من أمتي

رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعن علي بن الحسين عن أبي رافع ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم كان اذا ضحى اشترى كبشين ميمين أحقرين أمهين فاذا ضحى وخطب

الناس أتى بأحداهما وهو قائم فمصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عني

جميعا من شهادتي بالتمجيد وشهدتي بالبلاغ ثم يوفى بالاخوة ذبحه بنفسه ويقول هذا

عن محمد وال محمد فيطعمهم ما جيعا المساكين ويأكل هو وأهله منهما فكثرتنا سنين ليس

لرجل من بني هاشم يضحي قد كفاه الله المؤنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

والغرم رواه أحمد الحديث الاول قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه

وقال المطلب بن عبيد الله بن حنطب يقال انه لم يسمع من جابر وقال أبو حاتم الرازي يشبهه

ان يكون أدركه والحديث الثاني سكت عنه الحفاظ في التخصيص وأخرجه أيضا الطبراني

في الكبير والبرقار قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد والبرقار حسن وأخرج نحوه أحمد

أيضا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسما في باب التضحية بالخصى

قوله أمهين الامح هو الابيض الخالص قاله ابن الاعرابي وقال الاضحي هو الابيض

المشوب بشئ من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخاطب بياضه حرة وقيل هو الاسود

الذي يعلاوه حرة وقال الكسائي هو الذي فيه بياض وسواد البياض أكثر وقال

الخطابي هو الابيض الذي في خلل صوفه طبقات سود قوله أحقرين قال النووي أي

الكل واحد منهم ما قرنان حسنان وفيه دامل على استحباب التضحية بالامح الاقرن

قال النووي وأجمع العلماء على جواز التضحية بالاجم وهو الذي لم يتخا الله له قرنين

وأما الكسور فسمي الكلام فيه والحديثان يدلان على انه يجوز للرجل ان يضحي

عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في الثواب وبه قال الجمهور وكرهه الثوري

وأبو حنيفة وأصحابه والحديثان يردان عليهما وقد أخرج مسلم من حديث أنس ان

أهل السلف في هذه المسئلة فاجاز اصحاب الميت أصحاب الحديث وعان الشافعي القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي الشافعية قال البيهقي في اختلافيات هذه المسئلة ثمانية لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحته فانوجب العمل بها ثم ساق سنده الى الشافعي قال كل ما قلت وضح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الحنابلة ولا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر من غير عذر فان فعل فعليه القضاء والاطعام مسكين لكل يوم ولا يضام عنه على المذهب وهو الصحيح وغلبه الاصحاب وان مات وعليه صوم مندور ولم يصم منه شأ سن لوليه

فعله ويجوز تغير فعله بآذنه وبغيره ويجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد وقد ورد الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين عن
رب العالمين رداً لمشبه ما على من أنكر صوم الولي عن الميت ورد حديث الباب الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كانه قلناه عنه في بعض مؤلفاتنا وهذه الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم (عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال جاء رجل) قال في الفتح لم أقف على اسمه وفي رواية جاءت امرأة في رواية أنهم اخذت عمة (التي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
بارسول الله ان أي مات وعليها صوم شهر فافضيه ٣٤٢ عنها قال نعم) افضه (قال فدين الله الحق ان يقضى) أي حق العبد

يقضى بحق الله الحق والغرض
من هذا الحديث مشروعية
الصوم وكذا الحج عن الميت
ولا اضطراب في ذلك كما زعم
بعضهم وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الصوم وأبو داود في الايمان
والنذور والترمذي في الصوم
وكذا النسائي وابن ماجه (حديث
ابن أبي أوفى وقول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه انزل فاجدح
لنا فقدم قريبا وقال في هذه
الرواية اذا رأيتم الليل) أي ظلامه
(قد أقبل من ههنا) أي من جهة
المشرق (فقد أظطر الصائم) أي
دخل وقت افطاره أو صار مفطرا
حكما لان الليل ليس ظرفا للصوم
الشرعي قال ابن خزيمة لفظه
خبر ومعهناه الانشاء أي فليفطر
الصائم ثم قال ولو كان المراد فقد
صار مفطرا كان فطر جميع
الصوام واحدا ولم يكن الترفعيب
في تعجيل الافطار معني ولم يذكر
هنا ما ذكر في حديث عمر بلفظ
وأدبر النهار من ههنا أي من
المغرب وغربت الشمس فقد افطر
الصائم فيحتمل ان ينزل على

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمة محمد
وسياقي في باب الذبح بالمصلي وأخرج أيضا ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث أبي
أيوب ان الرجل كان يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته في عهد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وسياقي في باب الاجتزاء بالشاة وقد تمسك بمحمد بن أبي الباب وما ورد في معناها من قال
ان الاضحية غير واجبة بل سنة وهم الجهور وقال النووي ومن قال بهذا أبو بكر وغير
وبلال وابو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وعطاء ومالك وأحمد
وأبو يوسف وأحق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وأبو داود وغيرهم انتهى وحكاية في البحر
أيضا عن ذكر من الصحابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاية أيضا عن العترة والشافعي
وأبي يوسف ومحمد وقال ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية أنهم
واجبة على المومر وحكاية في البحر عن مالك وقال النخعي واجبة على المومر الحاج في
وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالمصار والمشرق وعن أبي حنيفة انه قال إنما
نوجبها على مقيم تلك النصابا كذا قال النووي قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة
أنهم واجبة وصح أنهم غير واجبة عن الجهور ولا خلاف في كونهم من شرائع الدين
ووجه دلالة الحديثين وما في معناها على عدم الوجوب ان الظاهر ان تفخيذه صلى
الله عليه وآله وسلم عن أمته وعن أهله تجزئ كل من لم يضح سواء كان مقيما من الاضحية
أو غير مقيم ويمكن ان يجاب عن ذلك بان حديث علي أهل كل بيت أضحية وسياقي
في باب ما جاء في الفروع والعتيرة ما يدل على وجوبه على أهل كل بيت يجب دونهم فيكون
قربة على ان تفخيذه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الواجدين من أمته ولو
سلم الظهور والمدعى فلا دلالة له على عدم الوجوب لان محل النزاع من لم يضح عن نفسه
ولا ضحي عنه غيره فلا يكون عدم وجوبه على من كان في عصره من الامة مستلزما لعدم
وجوبه على من كان في غير عصره منهم فان قيل هذا يستلزم ان تجزئ الشاة الواحدة
عن جميع الامة قلناه هذه مسئلة أخرى خارجة عن محل النزاع سياقي يانها ومن ادلة
القائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مرثى بركعتي الضحى ولم
تؤمر واجه أو أمرت بالاضحية ولم تكتب عليكم وأخرجه أيضا البزار وابن عدي والحاكم
عنه بلفظ ثلاث هن على فراخكم تطوع النحر والوتر ركعتا الضحى وأخرجه

أيضا
حالين بحيث ذكر ذلك في حال الغيم مثلا وحيث لم يذكر في حال الصحو أو كانا في حالة واحدة وحفظ
أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر (وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (باصبعه قبل المشرق) وفي هذا الحديث إيمان إلى الزجر عن
متابعة أهل الكتاب فاتهم يؤخرون الفطر عن الغروب وفيه ان الأمر الشرعي أبلغ من الحسبي وان العقل لا يقضي على الشرع
وفيها البيان بذكر اللازم والمترجم جميعه الزيادة الايضاح (عن سهل بن سعد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) أي اذا تحققت الغروب بالرؤية أو بأخبار عدلين أو عدل على الارجح زاد أبو

داود وأخروا الصلوة وما ظرفية أي مدة فعلهم ذلك امتة إلا السنة واقفين عند حدودها غير متغلغلين بعقولهم ما يغفل
قواعد ما زاد أبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل الكتاب
له أمدهم وظهره والتجيم وقد روى ابن حبان والحاكم من حديثهم أيضا لا تزال امتي على سنتي ما لم تنتظروا بنظرها
التجيم ويكرهه أن يؤخره من قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة والأفلا باس به نقله في المجموع عن نص الام وخروج بقيد تحت
الغروب ما إذا ظنه فلا يسن له تعجيل النظر به وما إذا شك فيصوم ٣٤٣ به قال القسطلاني وأما ما يفعله

الفلسكيون أو بعضهم من الفكيين
بعد الغروب بدرجة يخالف
للسنة فلذا قلنا الخيرة انتهى قال ابن
عبد البر حديث تعجيل الإفطار
وتأخير الصلوة وصحاح متواترة
وعند عبد الرزاق وغيره باسناد
صحيح عن عمرو بن ميمون الأزدي
قال كان أصحاب محمد صلى الله
عليه وآله وسلم أيسر الناس
فطاروا وأبطأهم صحرور قال المهلب
والحكمة في ذلك أن لا ينادى
النهار من الليل ولأنه أرفق بالناس
وأقوى على العبادة قال ابن دقيق
العيد في هذا الحديث رد على
الشيعة في تأخيرهم الفطار إلى
ظهور النجوم ولعل هذا هو
السبب في وجود الخبر بتعجيل
الفطار لأن الذي يؤخره يدخل في
فعل خلاف السنة انتهى قال
الحافظ ابن حجر وما تقدم من
الزيادة عند أبي داود أولى بأن
يكون سبب هذا الحديث فإن
الشيعة لم يكونوا موجودين عند
تحدثه صلى الله عليه وآله وسلم
بذلك قال السانعي في الام تعجيل
الفطار مستحب ولا يكره تأخير

أيضا أبو يعلى عنه بالنظر كتب على الصلوة ولم يكتب عليكم وأمرت بصلوة الصلوة ولم
تؤمروا بها أو يجاب عنه بأن في اسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفي
اسناد البزار وابن عدي والحاكم ابن جناب السكبي وقد صرح الحافظان بالحديث
ضعيف من جميع طرقه وقد أخرجه الدارقطني بالنظر ثلاث سنين على فريضة وهن لكم
نظوع الوتر وركعتا الفجر وركعة الصلوة وأخرجه البزار بالنظر وأمرت بركعتي الفجر
والوتر وليس عليكم ورواه الدارقطني أيضا وابن شاهين في ناهضة عن أنس مرفوعا
أمرت بالوتر والصلوة ولم يعزم علي وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو مترك واسندوا
أيضا بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمران ما كانا لا يضيضان كراهة أن يظن من
راهما أنهم أوجبوه وكذلك أخرجه عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حجة في
شيء من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى فصل لربك وانحر والامر
للاوجوب وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالتحريم لا بالأصنام فالامر متوجه إلى ذلك
لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على
أنه قد روى أن المراد بالصلوة وضع اليد من حال الصلاة على الصلوة كما سأل في الصلاة
واستدلوا أيضا بحديث من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا وقد تقدم ووجه
الاستدلال به أنه لما نهي من كان ذاسعة عن قربان المصلي إذا لم يضح دل على أنه
قد ترك واجبا فكانه لا فائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب قال في الفتح وليس صريحا
في الإيجاب واستدلوا أيضا بحديث مخنف بن سليم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال بعرفات يا أيها الناس على أهل كل بيت أضيحة في كل عام وعشرة أخرجه
أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسأقي ما عليه من الكلام واجب
عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتبة ولا يحنس أن نسخ
العتبة على فرض صحة ما لا يستلزم نسخ الأضيحة واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا
فليذبح بأعم الله وهو متفق عليه من حديث جندب بن سفيان الجهلي وعبد الوهي من
حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فله عدو سألني
هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والامر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال
بعدم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت نعم حديث أم سامة لا أتى قرينة بار بها كان

الأمين تهمه ورأى الفضل فيه ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقا وهو كذلك إذا لم ين من كون الشيء مستحباً أن يكون
نقيضه مكروهاً مطلقاً واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال للأبطن الجاهل أنه الملققة برمضان وهو
ضعيف ولا يحنس الفرق قال الحافظ ابن حجر ومن البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر
بنحو ثلث ساعة في رمضان واطفاء المصابيح التي جعلت علامة لنحرهم الاكل والشرب على من يريد الصيام زعمان أحد ثمانية
للاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا أحد النام وقد جرحهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لئلا يكتن الوقت
زعموا فأنه الفطر ويحلوا الصلوة فالفقهاء السنة فلذلك قلنا عنهم الخير وكفرهم الشر والله المستعان (عن أمم بنت أبي

(بكر) الصديق (رضي الله عنه) ما قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي ومنه وأيام حياته (يوم غيم ثم طلعت الشمس) قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين ولم يثبت في الحديث أنهم أمروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من القضاء وأبوه عروة أعلم منه وكان يقول لا قضاء عليه وثبت في الصحيحين أن بعض الصائبة كانوا حتى ظهر الحبل الأسود من الأبيض ولم يأمر أحد منهم بالقضاء وكانوا يخافون وثبت عن عروة بن الخطاب أنه أفطر ثم تبين النهار فقال لا تقضي لأنهم اتصافوا لأنهم روي عنه أنه قال ٣٤٤ نقض واستناد الأول أثبت وصح عنه أنه قال انطلب بسيرة فتاوى ذلك من

صالحا للمعرف اقوله وأراد أحدكم أن يفصحى لأن التفويض إلى الإرادة يشعر بعدم الوجوب

(باب ما يجتنبه في العشر من أراد التفصية)

(عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يفصحى فليعلم من شعره وأظفاره واذ الجماعة إلا البخاري وألفظ أبي داود وهو مسلم والنسائي أيضا من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يفصحى) قوله ذبح بكسر الذال أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى مفعول كعمل بمعنى محمول ومنه قوله تعالى وقد بناه بذي عظيم الحديث استدلل به على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد أن يفصحى وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وأصحابه وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يفصحى في وقت الاضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام وحكي الإمام المهدي في البحر عن الإمام يحيى والهادوية والشافعية أن ترك الحلق والتقصير إن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره والحديث يرد عليه وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من قال بالتحريم بحديث الباب لأن النبي ظاهر في ذلك واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث به سديده ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى يفرهديه فجعل هذا الحديث مقصدا للحل حديث الباب على كراهة التنزيه ولا يخفى أن حديث الباب أخذ من مطلقا فبني العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتصريح ولكن على من أراد التضحية قال أصحاب الشافعي والمرواني عن أبي داود الطنبري والشعر انتهى عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو تنقي أو حرق أو أخذ منبورة أو غير ذلك من شعور ربه قال إبراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي حكم أجراه البذل كلها حكم الشعر والظفر ودليله ما ثبت في رواية لمسلم فلا يمتنع من شعور بشره شيئا والحكمة في النبي أن يبق كامل الأجزاء للعتق من

تأويله أنه أراد خفصة أمر القضاء واللفظ لا يدل على ذلك قال شيخنا وبالجمله فهذا القول أقوى أثرا وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس انتهى وقال الحافظ في الفتح وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء واختلاف عن عمر - رفرور ابن أبي شيبة وغيره عنه ترك القضاء وروي زيد عنه فقال قال عمر لم نقض والله ما نتجنا نفما الاثم وفي رواية أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس انطلب بسيرة وقد اجتهدنا وفي رواية نقض يوما وفي رواية من أفطر منكم فليصم يوما مكانه وروي سعيد بن منصور عن طريق أخرى عن عمر نحوه وقد روي عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء وجهلوه بمنزلة من كل ناسيا وبه قال الحسن وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة وعليه أن يصم بقية النهار لحرمه الوقت ولا كفارة عليه وحكي في الرعاية من كتب

الحنابلة أنه لا قضاء على من جامع بعد فقد ليل أنبات ثم إن الكفر الصحيح من مذهبه وموجبه إلا كثرة يجب النار القضاء والكفارة قال ابن المنبر في الحاشية أن المكافاة إنما خوطبوا بالظاهر فإذا اجتمعوا فإخطوا فلا حرج عليهم في ذلك وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه في الصوم (عن الربيع) يصم الرأه وفتح الباء وتشديد الميم (بنت معوذ) يصم الميم وفتح العين وتشديد الواو والمكسورة الانصارية من المبيعات تحت الشجرة ابن عقراء (رضي الله عنه) (قال الله عز وجل) قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء إلى قري الانصار زاد مسلم التي حول المدينة (من أصبح مفطرا فانيتم بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم) أي فليست على صومه (قالت) أي الربيع (فكان صومه) أي عاشوراء (بعد ونصوم صيانتنا) زاد مسلم الصغار ونذهب

بهم إلى المسجد وهذا أكثر من الصبيان على الطاعات وتعوديهم العبادات والمراد بالصبيان الخس الصادق بالذكور والآنثا وفي حديث رزية بن عمار وكسر الزاي عند ابن خزيمة ناسدا لا بأس به أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضعائه في عاشوراء ورضعاً فاطمة فتمنل في أفواههم ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن إلى الليل وهو يرد على القرطبي حيث قال في حديث الربيع هذا أمر فعله النساء بأولادهن ولم يثبت عليه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وبعمدة ابن يأمر بتعذيب صغير بعبادة شاة انتهى وما يقوى الرد عليه أيضاً أن الصحابي إذا قال فعلمنا كذا في عهد صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لأن الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفاؤهم على سؤالهم إياه ٣٤٥

عن الأحكام مع أن هذا مما لا مجال للاجتماع فيه لما فعلوه الا بتوقيف واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فريضة قبل أن يفرض رمضان (وتجعل لهم العبرة) بضم اللام ما يلعب به (من العهن) الصوف المصبوغ (فاذا ابكى أحدهم على الطعام أعطينه ذلك) الذي جعلناه من العهن إياتي به (حتى يكون عند الإفطار) وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً في الصوم والجهور وعلى أنه لا يجب على من دون البلوغ استحباب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للقرين عليه إذا أطاقوه وحده استحبابه بالسبع والعشر ويضربون على تركه قبلما على الصلاة ويجب على الولي أن يأمرهم به ويضربهم على تركه وعن أحمد في رواية أنه يجب على من بلغ عشر سنين وأطاقه كالمسألة وحده استحق باثني عشرة سنة وأحمد في رواية بعشر سنين والصحيح من مذهبه

النازوق قبل التشبه بالحرم حتى هـ ذين الوجهين النووي وحكي عن أصحاب الشافعي أن الوجه الثاني غلط لأنه لا يعزل النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم

(باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الأمانة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن رواء الجماعة) البخاري والترمذي * وعن البراء بن عازب قال ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاة شاة لحم فقال يا رسول الله إن عندي جذعة من المعز قال اذبحها ولا تصلح لغيرك ثم قال من ذبح قبل الصلاة فاعلم أنه يذبح نفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين متفق عليه) قوله الامسنة قال العلماء المسنة هي النية من كل شيء من الأبل والبقر والغنم فأنفقها أو هـ ذنا نصريح بأنه لا يجوز الجذع ولا يجزئ إذا عسر على المضى وجود المسنة وقد قال ابن عمر والزهري أنه لا يجزئ الجذع من الضأن ولا من غيره مطلقاً قال النووي ومذهب العلماء كونه لا يجزئ سواء وجد غيره أم لا وجهاً وهذا الحديث على الاستحباب والأفضل وتقدم به يستحب لكم أن لا تذبحوا الامسنة فإن عجزتم فجذعة ضأن وإيس فيه تصریح بمنع جذعة الضأن وانما لا تجزئ مجال وقد أجمعت الأمة على أنه ليس على ظاهره لأن الجهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهري بمنعانه مع وجود غيره وعدمه فتمنعين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستحباب كذا قال النووي ولا يخفى أن قوله لا تذبحوا إنما هي عن المضحية بجماعة المسنة معادوخ أو ذبح الجذعة معية بدنة بعشر المسنة فلا يجزئ مع عدمه ولا بد من مئة ترض للتأويل المذكور وحديث أبي هريرة وما بعده من الأحاديث المذكورة في هذا الباب تصلح لجمعها قرينة مقضية للتأويل فيتمتع المصير إليه ذلك قوله جذعة من الضأن الجذع من الضأن ماله سنة تامة هـ ذاهو الأشهر عن أهل اللغة وجمهور أهل العلم من غيرهم وقيل ماله سنة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية وقيل عشرة وقيل أن كان متولداً بين شابين فسنة أشهر وان كان بين هـ رمين فثمانية

عدم وجوبه عليه وعليه جهاهر أصحابه لكن يؤمر به إذا أطاقه ويضرب عليه لبعثاده وقال الأوزاعي إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعاً لا يضاعف فيهن حمل على الصوم والاولى قول الجمهور والمشهور وعن المالكية أنه لا يشترع في حق الصبيان فضررون على الصلاة ولا يكافون الصيام وهو مذهب المدونة وقد تضاف البخاري في التعقب عليهم بإيراد أثر عمر في صدر الأثر بجملة لأن أكثر ما يعقدونه في معارضة الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل بسند إليه أقوى من العمل في عهد عمر بن الخطاب مع شدة تحريمه ووفور الحاجة في زمانه وقد قال للذي

أفطر في رمضان من بخاله كيف تقرر وصدا الصيام وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال إذا طاف الصيامان الصيام
 الزموه فان أفطر والغيرة فعلهم القضاء (عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 لا تأموا) والوصال أن تصوم فرضاً أو نقلاً يومين فأكثر ولا تتناول بالليل مطع وما عدا ذلك وأباعد وقضيته أن الجامع
 والاستقاة وغيرهما من المفطرات لا تجزئ عنه عن الوصال قال الاسنوي في المهمات وهو طاهر من جهة المعنى لأن النبي عن
 الوصال إنما هو لأجل الضعف والجماع ٢٤٦ ونحوه من يده ولا يمنع خصوصه لكن قال الروياني في البصره وان

بقوله شاذ لم يأت في الحديث أصح من أن يثبت فيه إيل هو لم يأت في الحديث تنفع به قوله أن عدى
 داجنا الخ الداجن ما يغفل في البيت من الغنم والماعز وفي رواية لمسلم أن عدى جذا
 وفيه دليل على أن جذعة العر لا تجزئ في الاضحية قال النووي وهذا متفق عليه قوله
 من ذبح قبل الصلاة يأتي شرح هذا أن شاء الله في باب بيان وقت الذبح (وعن أبي هريرة
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نعم أو نعت الاضحية الجذع من
 الضأن رواه أحمد والترمذي * وعن أم بلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية رواه أحمد وابن ماجه * وعن مجاشع
 ابن سالم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول أن الجذع يوفي عاقبته منه العنية رواه
 أبو داود وابن ماجه * وعن عتبة بن عامر قال ضحية ما مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بالجذع من الضأن رواه النسائي * وعن عتبة بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بين أصحابه ضحايا فصار لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع
 فقال ضح به فمضى عليه * وفي رواية للجماعة إلا أباد أودان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أعطاه غنماً بقرها على صحابته ضحياً فبقي عتود أفذ كره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال ضح به أنت قلت والعتود من ولد المعز ماري وقوي وأق عليه حول) حديث أبي
 هريرة رواه الترمذي من طريق يوسف بن عيسى عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام
 ابن عبد الرحمن عن أبي بكاش قال جابت غنماً نالني المدينة فكسدت على فلقمت
 أبا هريرة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وقال غريب
 وقدرى وقور فاؤذ كره الحافظ في التلخيص ولم يرد على هذا ويشهد له حديث عبادة
 ابن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي مرفوعاً بالفظ خير الضحية
 البكش الاقرن وأخرجه أيضاً الترمذي وزاد وخير الكفن الحلة وأخرجه بنحو اللفظ
 الاول أيضاً ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده عفير بن مهديان وهو
 ضعيف قال الترمذي وفي الباب عن أم بلال بنت هلال عن أبيها وجابر وعقبة بن عامر
 ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وحديث أم بلال أخرجه أيضاً
 ابن جرير الطبري والبيهقي وأشار إليه الترمذي كما سلف ورجال اسناده كلهم بعضهم ثقة

يسند جميع أوصاف الصائمين
 وقال البخاري في الشافي أن يترك
 ما أبج له من غير افطار وقال في
 الفتح الوصال هو الترك في ليالي
 الصيام لما يقرب بالتمسك بالقصد
 فيخرج من أمسك اتفاقاً
 ويدخل من أمسك جميع الليل
 أو بعضه ولم يجز الجماري بحكمه
 لشبهة الاختلاف فيه والراجح أنه
 من خصائصه صلى الله عليه وآله
 وسلم (فأيكم إذا أراد أن يواصل
 فليواصل حتى السحر) وفيه
 رد على من قال أن الامسالة
 بعد الغروب لا يجوز وفي الباب
 أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره
 وآخر هذا الحديث قالوا فانك
 تواصل يا رسول الله قال اني است
 كرهتكم اني أبيت لي مطعم
 يطعمني وساق يسقيني واستدل
 بجموع الاحاديث على أن
 الوصال من خصائصه صلى الله
 عليه وآله وسلم وعلى أن غيره
 ممنوع منه الا ما وقع فيه
 الترخيص من الاذن فيه الى
 السكر ثم اختلف في المنع
 المذكور فقل على سبيل التحريم

وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد اختلف
 السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً
 وذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين وحثهم أن يواصلوا صلى الله عليه وآله وسلم وأصل باصحابه بعد النهي فلا كان النهي التحريم
 لما أقرهم على فعله فعلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا أصل ما نهى الله عن
 قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم يذكر على من بلغه عن لم يشق عليه وانظر ذلك من صام الدهر عن لم يشق عليهم ولم يقصد

موافقة أهل الكتاب ولا يرغب عن السنة في تعجيل الفطر ليعتد من الوصال وذهب الاكثرون الى تحريمه وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكره هكذا اقتصر عليه النووي ونص الشافعي في الام انه محظور وصرح ابن حزم الظاهري بتحريمه وصححه ابن العربي من المالكية وذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث الباب وهذا الوصال لا يقترب عليه شيء مما ترتب على غيره لانه في الحقيقة بمنزلة عسائه الا انه يؤخره لان الصائم له في اليوم والليل آكلة فاذا آكلها في السحر كان قد نقلها ٢٤٧ من أول الليل الى آخره وكان أخف جسمه في قيام الليل ولا

يخفى ان محل ذلك ما لم يشق على الصائم والافلا يكون قربته وفي هذا الحديث استواء المالكتين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت في حق أمته الاما استثنى بدليل وفيه جواز موارضة المفتي فيما أفتى به اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي بسر مخالفة وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة بخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون الى فعله المعالم صفته ويبادرون الى الاتساع به الا فيما نهيهم عنه وفيه ان خصائصه لا يتأسي به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحزبين وقال أبو شامة ليس لاحد التشبه به في المباح كالزيادة على أن بيع نسوة ويستحب التزود عن الحزم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحي وأما المستحب فلم يتعرض

وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول وحديث مجاشع بن سميم في اسناده عاصم بن كليب قال ابن المديني لا يحتج به اذا انفرد وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي صالح وأخرج له مسلم وحديث عقبة الاول أخرجه أيضا ابن وهب وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه ورجال الامانة ثقات قوله نعمت الاضحية الجذع من الضأن فيسه دليل على ان التضحية بالضأن أفضل وبه قال مالك وعمل ذلك بأنهم أطيب الجواهر الى أن أفضل الأنواع للمزود البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز وأما البدنة تجزئ عن سبعة وأ عشرة على الخلاف والبقرة تجزئ عن سبعة وأما الشاة فلا تجزئ الا عن واحد بالاتفاق وما كان يجزئ عن الجماعة اذا ضحى به الواحد كان أفضل مما يجزئ عن الواحد فقط هكذا حكى النووي الاتفاق على ان الشاة لا تجزئ الا عن واحد وحكى المهدى في البحر عن الهادي والقاسم انهم تجزئ عن ثلاثة واحتجهم بما تضمنته صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة عن محمد وآل محمد وأورد عليه انه يلزم ان تجزئ عن أكثر من ثلاثة وأجاب بأنه منع من ذلك الاجماع وحكى الترمذي في سننه عن بعض أهل العلم انهم تجزئ الشاة عن أهل البيت وقال وهو قول أحمد وإسحق واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقبل الابل أفضل وقيل البقر وهو الأشهر عندهم قوله يوفى الخ أي يجزئ كما تجزئ الذنية قوله عتود بفتح المهملة وضم الفوقية وسكون الواو وقد فسره أهل اللغة بما فسره به المصنف كانه قال النووي عنهم قال الجوهرى وغيره ما بلغ سنة وجهه أعتدة وعتدان بأدغام التاء في الدال قال البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم كانت هذه رخصة اعقبة بن عامر كما كان مثلها رخصة لابي بردة بن نيار في الحديث المتقدم ثم روى ذلك بإسناد صحيح عن عقبة قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما أقسمها أضحيةا بين أصحابي فبقي عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحد فيها بعدك قال وعلى هذا يحمل أيضا ما روى عنه عن زيد بن خالد قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أصحابه غنما فأعطاني عتودا جذا فقال ضح به فقلت انه جذا ذع من المعز أضحي به قال نعم ضح به فضحيت به وقد أخرج هذا الحديث أيضا أبو داود وابن ماجه وابن حبان وغيرهم من المعز والتأويل الذي قاله البيهقي وغيره متعين والى المنع من التضحية بالجذع من المعز وذهب الجوهرى وروى عن عطاء والاوزاعي تجوز مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية

له والوصال منه فيحتمل ان يقال ان لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد المسببات العاديات من غير سبب ظاهر كاسياني البحث فيه في الحديث الذي بعده وهذا الحديث أخرجه أبو داود ومن رواه ابن الهاد ولم يخرج مسلم وهم صاحب العمدة فعزاه لرافعاه من افراد البخاري كما قاله عبد الحق في الجمع بين الصحابين وكذا صاحب المنتقى وصاحب الضماني في المختار والحافظ عبد الغنى بن سرور في عمدة الكبرى عز ذلك البخاري فقط فلعده وقع له في عمدة الصغير سبق قلم والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أصحابه رضي الله عنهم (عن الوصال في الصوم)

فرضا أرنقلا (فقال له رجل من المساكين) كذا لا كروني رواية عقيل في التعزير فقال له رجال ولم تسم (أنك توأمل يا رسول الله) أي ووصلك ذال على أبا حنيفة وأجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك من خصائصه حيث (قال واياكم معني) استقام يقيد التوبخ ويشرح بالاستبعاد (أي أني أيت بطعمي ربي وبسفين) حقيقة فبوتني طعام وشراب من عند الله كرامة لي لسان صومه ورد بانه لو كان كذلك لم يكن مواجدا ولا وجهه وور على أنه مجاز عن لازم الطهارة والشراب وهو القوة أو أن الله تعالى يخلق فيه من الشبع والري ما يغنيه ٤٤٨ عن المطعوم والمشر وب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق

بينه وبين الأول الله على الأول يعطي القوة من غير شبع وري بل مع الجوع والظحوا على الثاني يعطي القوة مع الشبع والري ورجح الأول فان الثاني يشافي حال الصائم ويفوت المقصود من الصوم والوصال لان الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها وقال النوروى معناه محبة الله تشغلني عن الطعام والشراب والحب البالغ يشغل عنهم ما أثارهم الرب دون اسم الذات المقدسة في قوله بطعمي ربي دون ان يقول يطعمني الله لان التجلي باسم الربوية أقرب الى العباد من الألوهية لان التجلي عظيمة لا طاقة للبشر بها وتجلي الربوية تجلي راحة وشفقة وهي أليق بهذا المذاهب قال الشيخ محمد الدين في سفر السعادة والاعمال في هذا الطعام والشراب أقوال أحدها انه طعام وشراب محسوس فان هذا حقيقة اللفظ وليس في الظاهر ما يوجب العدول عن الحقيقة فتعين الحل على الحقيقة الثاني ان المراد غذاء روحاني

حكاه الرافعي وقال النوروى هو شاذ وغلط وأغرب عياض فحكي الاجماع على عدم الاجزاء وأحاديث الباب تدل على انها تجوز التضحية بالجذع من الضأن كما ذهب اليه الجمهور فيرددها على ابن عمر والزهرى حيث قال انه لا يجوز وقد تقدم الكلام في ذلك
 * (باب ما لا يضي به لعيبه وما يكره ويستحب) *
 (عن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يضحى بأعصب القرن والأذن قال قتادة فذكر ذلك لـ عبد بن المسيب فقال الأعصب النصف فأكثر من ذلك رواه الخمسة وصححه الترمذي لكن ابن ماجه لم يذكر قول قتادة الى آخره وعن البراء ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا يجوز في الاضاحي العوراء البسين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكسيرة التي لا تنقي رواء الخمسة وصححه الترمذي وروى يزيد ومصر قال آيت عتبة بن عبد السلمي فقلت يا أبا الوليد اني خرجت القس الضحايا لم أجد شيئا يعجبني غير ثمر ما فانه قول قال الاجتني أضحي بها قال سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عنى قال نعم انك تشك ولا أشك انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والخفقا والمشيعة والكسرة فاما مصفرة التي تستأصل أذنم احق يدوسها خها والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصلها والخفقا التي تجنى عيناها والمشيعة التي لا تقبح الغنم بمقاوضه فإما الكسرة التي لا تنقي رواء أسد وأبو داود والبخاري في تاريخه ويزيد ومصر بكسر الميم وبالصاد المهملة الساكنة حديث علي عليه السلام صححه الترمذي كما ذكر المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذري وحديث البراء أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه النوروى وإدعى الحاكم في كتاب الضحايا ان مسلما أخرجه وأنه أخذ عنه لانه من رواية سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيه وز وقد اختلف النافلون عنه فيه انتهى وهذا خطأ منه فان مسلما لم يخرج له في صحيحه وقد ذكره على الصواب في أو اخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يخرج له وحديث عتبة بن عبد السلمي أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يضحى بأعصب القرن الخ فيه دليل على انها لا تجزئ التضحية بأعصب القرن والأذن وهو ما ذهب نصف قرنه وأذنه وذهب أبو

يحصل من المعارف ولذة المناجاة وفضائل الاطائف الالهية الواردة على قلبه الكريم وتوابعها من نعم حقيقة الارواح ومسيرة النفس والروح والقلب وفور البصر ويحصل بذلك من القوة والقدرة والمسرة ما يستغنى به عن الغذاء الجسماني لها أحاديث من ذكر كمال تشافها * عن الشراب وتلها عن الزاد لها أبو جهل نورثه مستغنى به * ومن حديثك في اعقاب احادي اذا اشكتك من كلال السير واعدتها * روح القدوم فقبها عند معاد

وهذا القول الثاني هو المختار لانه لا يصور الوصال لوحمل على حقيقة الطعام والشراب بل يطل الصيام انتهى قال في الفتح ان ما يوثق به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يتجرى عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وآله وسلم في طست الذهب مع ان استعماله أو انزال الذهب الديورية حرام قال ابن المنير في الحاشية الذي يفطر شرعا انما هو الطعام المعتاد وأما الشارق للعادة كالخضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس النواب كالكل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تطل العبادة وقال ٣٤٩ غيره لا مانع من حمل الطعام والشراب

على حقيقة ما لا يلزم شيء مما تقدم ذكره بل الرواية الصحيحة آتت وأكاه وشربه في الليل مما يوثق به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك فمكانه قال لما قيل له انك تواصل قال اني لست في ذلك كهيئتكم أي على صفتكم فان من أكل منكم وشرب انقطع وصاله بل انما يطعمه في ربي ويسقيني ولا تنقطع بذلك مواصلة قطعاعي وشرابي على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعه في وقال ابن المنير وهو شمول على ان أكله وشربه في تلك الحالة كحال الزائم الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويستقر له ذلك حتى يستيقظ ولا يقطع وصاله ولا صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله ان يحمل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وآله وسلم في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حقيقة شيء من الأحوال البشرية وقسمك ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بانه

حنيفة والشافعي والجمهور الى أنه لا تجزئ التضحية بمكسور القرن مطلقا وكرهه مالك اذا كان يدي وجعله عيبا وقال في البحر ان أعذب القرن المنهي عنه هو الذي كسر قرنه أو عذب من أصله حتى يرى الدماغ لا دون ذلك فيكره فقط ولا يعتبر الثلث فيه بخلاف الاذن وفي القاموس ان الأعضاء المشاة المكسورة الاذن داخل فالظاهر ان مكسورة القرن لا تجزئ التضحية به الا ان يكون الذاهب من القرن مقدارا يسير بحيث لا يقال لها عيب ولا يجله أو يكون دون النصف ان صح ان التقدير بالنصف المروي عن سعيد بن المسيب أغوى أو شرعى ولا يلزم تقيد هذا الحديث بما في حديث عتبة من النهي عن المستأصلة وهي ذاهبة القرن من أصله لان المستأصلة أعضاء وزيادة وكذلك لا تجزئ التضحية بأعصب الاذن وهو ما صدق عليه اسم العضب لغة أو شرعا وان كان تفسير المصفرة المذكورة في حديث عتبة بالتى تستأصل أذنهما كذا كره المصنف ومثله ذكر صاحب النهاية يدل على ان عضب الاذن المانع من الاجزاء هو ذلك لادونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول أعضاء الاذن والمصفرة والظاهر انهما مختلفان فلا تجزئ أعضاء الاذن وهي ذاهبة نصف الاذن أو مصفوقها أو التي جاوزت القطع ربعها على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة ولا المصفرة وهي ذاهبة جميع الاذن لانها أعضاء وزيادة وقد قيل ان المصفرة هي المهزولة حكى ذلك صاحب النهاية واقتصر عليه صاحب التلخيص ووجه التفسير الاول ان صاخرها صار صفر من الاذن ووجه الثاني انها صارت صفرا من السمن أي خاليه منه قوله أربع لا تجوز الخ فيه دليل على أن متينة العور والعرج والمرض لا يجوز التضحية به الا ما كان من ذلك يسير غير بين وكذلك الكسير التي لا تثنى بضم الناء الفوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لانق لها بكسر النون واسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذي والنسائي والمجتهد بدل الكسير قال النووي وأجمعوا على ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والعرج والعور والبيضا لا تجزئ التضحية به ساو كذا ما كان في معناها وأقبح منها كالعوى وقطع الرجل وشبهه انتهى قوله عن المصفرة بضم الميم واسكان الصاد المهملة وفتح الفاء وقد تقدم تفسيرها قوله والخفا بفتح الخاء ومكون الخاء المجهمة بعدها فاف قال في النهاية الجنح ان يذهب البصر وينتفى العين قائمة وفي القاموس الجنح

صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع ويشد الجرع على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج الى شد الجرع على بطنه ثم قال وماذا يغني الجرع عن الجوع ثم ادعى ان ذلك تصحيف ممن رواد وانما هي الجرز بالزاي جمع حمزة وقد أكثر الناس عليه من الردي جميع ذلك وأبلغ ما رده عليه انه أعرج في صحبه من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال ما أخرجكما الا الجوع فقال وأما والذي نفسي بيده ما أخرجني الا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ما قسمك به وأما قوله ماذا يغني الجرع عن الجوع جوازه انه

يقوم الصاب لان البطن اذا خلوا بماء صاف صاحبهم عن القيام لان الماء ينطه فاذا ارتبط عليه الجراشدة وقوى صاحبها على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت اظن ان الرجلين يحملان البطن فاذا البطن يحمل الرجلين ويحمل أن يكون المراد بقوله يطعمني ويسقيني أي بشغلي بالنفوس كفي عظمتها والعلل بمشاهدته والتغذي بعافه وقوة العين بمحبتها والاستغفار في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جح الحافظ ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجرب به يعلم استغناء ٣٥٠ الجسم بعد القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما

محركة أقبح العوروا كثر غمصاصا وان لا يلان في شفر عينه على حدقته بخق كفسح وكصبر والعين الخفا والباقية والبخيق والبخيقة العوروا ورجل بخق كاسر وباق العين ومخوقها البخق وبخق عينه كمنع عورها وأبجقه افقاها والعين نذرت انتهى قوله والمشيعة قال في القاموس ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشيعة في الاضاحي بالفتح أي التي تحتاج الى من يشيعها أي يتبعها الغنم اضعفها وبالكسر وهي التي تشيع الغنم أي تتبعها المحفها انتهى وهذه الاحاديث تدل على انه لا يجوز في الاضحية ما كان فيه أحد اعيان المذكورة ومن ادعى انه يجوز مطلقا أو يجوز مع الكراهة احتاج الى اقامة دليل يصرف التهمى عن معناه الحقيقي وهو التصريم المستلزم لعدم الاجراء ولا سيما بعد التصريح في حديث البراء بعد الجواز (وعن أبي سعيد قال اشترت كبشا أضحي به فعدا الذئب فأخذ الالمة قال فسالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم فوجدته في رواية أحمد * وهو دليل على ان الغيب الحادث بعد التعمين لا ينظر * وعن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نستشرف العين والاذن وان لا ننضحى بمقابلة ولا مدبرة ولا شرفاء ولا خرفاء رواه الخمسة وصححه الترمذي * وعن أبي امامة بن سهل قال كان سمن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون أخرجه البخاري * وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم عقراء أحب الى الله من دم سوداوين رواه أحمد والعقراء التي ينامها ليس بناصع * وعن أبي سعيد قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبش أقرن خيل يا كل في سواد ويعنى في سواد ويتطرق في سواد رواه أحمد وصححه الترمذي حديث أبي سعيد الاول أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وفي اسناد جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفيه أيضا محمد بن قرظلة بفتح القاف والراء قال في التلخيص غير معروف وقال في التقريب مجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقي رواه احمد بن سنان عن الحجاج بن اربعة عن عطاء عن أبي سعيد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها يضحى بها قال ضح بها أو الحجاج ضح بها * وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضا البراء وابن حبان والحاكم والبيهقي وأعله الدارقطني وحديث أبي هريرة

الفرح والسرور بطوبى الذي قرت عينه بحبوه انتهى وهذا كالذي قاله المجد كما تقدم عنه بل أخذه المجد من كتاب الهدى وقد أخذ محمد الدين في الحديث على ابن القيم رحمه الله وكاتبه سقر السعادة مأخوذة من كتاب الهدى بحذف الالفة والمباحث والاقتصاوعلى نفس المطالب (فلما أبوا) أي امتهوا (ان يفتوا عن الوصال) لظنهم انهم صلى الله عليه وآله وسلم نهى تنزيه لانهم يتصرمون (واصلهم يوم مات يوما) أي يومين لاجل المصلحة ليمين لهم الحكمة في ذلك (ثم رأوا الهلال فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لوتاخر) الشهر (لذنتكم) في الوصال الى أن يمحزوا عنه فتسألوا التحقير منه بالترك (كانت كبل لهم) وفي رواية كلنكل لهم وعنده المستمل كلنكلهم من الانكار والعموى كلنكلهم من الانكاف والاول هو الذي تظافرت به الروايات خارج هذا الكتاب (حين أبوا) أي امتهوا (ان يفتوا) أي عن الانتماء عن الوصال وهذا الحديث أخرجه

أيضا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قالوا) من كانت بهذا الامر من باب علم يعلم أي تكافوا (من العمل ما تطيقون) ولا تمكفوا فوق ما تطيقونه فتعجزوا (عن أبي جحيفة رضي الله عنه) وهب بن عبد الله السوائي (قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان بن عبد الله الفارسي ويقال له سلمان بن الاسلام وسلمان الخير أصله من رامهرمز وقيل من اصحابه ان عائش فيمارواه أبو الشيخ في طبقات الاصبهانين ثلثمائة وخمسين سنة وبقال انه أدرك عيسى بن مريم عليهم السلام وقيل بل أدركه وصي عيسى وكان أول مشاهده الخندق وقال ابن عبد البر

يقال انه شهيد بذرا (و) بين (أبي الدرداء) وعمر أو عامر بن قيس الانصاري أول مشاهده أحد (فزار سلمان أبا الدرداء) في عهده
 صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو الدرداء غائبا (فراى) سلمان (أم الدرداء) هي خيرة بفتح الخاء المعجمة وسكون الهمزة بنت
 أبي حذرد الأسلمة صحابية بنت صفوان وحديثها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسند أحمد وغيره وماتت قبل أبي الدرداء
 ولابى الدرداء أيضا امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تابعية اسمها هجيرة عاشت بعده وروى عنه وقد تقدم ذكرها
 في كتاب الصلاة قاله الحافظ في الفتح (متبذلة) أى لاسبة ثياب البذلة ٣٥١ بكسر الباء وسكون المعجمة أى المهنة وزنا ومعنى

أى تاركة للباس الزينة وفي رواية
 متبذلة ولابى نعيم ان سلمان دخل
 عليه فراى امرأته الهيمعة
 (فقال) سلمان (لها ما شأنك) بأمر
 الدرداء متبذلة (قالت أخوك
 أبو الدرداء ليس له حاجة فى
 الدنيا) ولادارقطنى من وجه آخر
 عن محمد بن عون فى نساء الدنيا
 وزاد ابن خزيمة يصوم النهار
 ويقوم الليل (خاف أبو الدرداء)
 زاد الترمذى فرحب بسلمان
 (فصنع له طعاما) وقربه اليه
 ليا كل (فقال) سلمان لابي الدرداء
 (كل قال) أبو الدرداء (فانى صائم
 قال) سلمان لابي الدرداء (ما أنا
 بأكل) (من طعامك) حتى تأكل
 أراد سلمان ان يصرف أبا الدرداء
 عن رأيه فيما يصنعه من جهده نفسه
 فى العبادة وغير ذلك مما شكنه
 اليه زوجته (قال فأكل) أبو
 الدرداء معه وفى رواية البزار عن
 محمد بن بشار قال أقسمت عليك
 لقططرن وكذا رواه ابن خزيمة
 عن يوسف بن موسى والدارقطنى
 من طريق علي بن مسلم وغيره
 والطبرانى من طريق أبي بكر
 وعثمان ابني أبي شيبة والعباس

أخرجه أيضا الحاكم والبيهقى ورواه الطبرانى فى الكبير من حديث ابن عباس بالفظم
 الشاة البيضاء عند الله أركى من دم السودان وفيه حجة النصيب قد اتهم بوضع الحديث
 ورواه الطبرانى أيضا وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت سفيان نحو الأول ورواه البيهقى
 موقوفا على أبي هريرة ونقل عن البخارى ان رفعه لا يصح وحديث أبي سعيد الثانى
 صححه ابن حبان أيضا وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح وأخرج مسلم من حديث
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن يطاقى سواد وينظر فى سواد
 ويبرك فى سواد فأتى به ليضحي به فقال يا عائشة هلى المدينة ثم قال استخذمها بحجر ففعلت
 ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه الحديث قوله فقال ضح به فيه دليل على ان
 ذهاب الالية ليس عيبا فى الضحية من غير فرق بين ان يكون ذلك بعد التعمين أو قبله كما
 يدل على ذلك رواية البيهقى التى ذكرناها قالت الهادوية والامام يحيى ان ذهاب الالية
 عيب وقسكو بالقياس على ذهاب الاذن والقرن وهو فاسد الاعتبار قوله ان تستشرف
 العين والاذن أى تشرف عليهم ما وسمأملهما كى لا يقع فيه مائة قص وعيب وقيل ان ذلك
 ما أخذ من الشرف بضم الشين وهو خيار المال أى أمرنا ان نخيرهم ما وقال الشافعى
 معناه ان تضحي بوسع العينين طويل الاذنين قوله بقبالة بفتح الموحدة قال فى القاموس
 هى شاة قطعت أذنها من قدام وتركت معلقة ومثله فى النهاية لأنه لم يبق بقية بقية قوله
 ولا متابرة بفتح الموحدة أيضا هى التى قطعت أذنها من جانب وفى القاموس ما لفظه
 وهو مقابل ومدابر محض من أبو به وأصله من الاقبالة والادبارة وهو شق فى الاذن
 ثم يقتل ذلك فان أقبه ليه فهو واقبالة وان أدبر به فادبارة والجملة المعلقة من الاذن هى
 الاقبالة والادبارة كأنها زعقة والشاة مدبرة ومقابله وقد دبرها وقابلها انتهى قوله ولا
 شرفا هى مشقوقه الاذن طولا كما فى القاموس قوله ولا شرفا قال فى النهاية الخرقاء
 التى فى أذنهن خرق مستدير قوله كأنهن الخنثى استجاب تسمين الاضحية لان الظاهر
 اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكى القاضى عياض عن بعض أصحاب
 مالك كراهة ذلك لئلا يشبه باليهود وقال النووي وهذا قول باطل قوله دم عقراء الخنثى
 استجاب التضحية بالاعقر من الانعام وأنه أحب الى الله من أسودين والعقراء على
 ما فى القاموس البيضاء قال أيضا والاعقر من الظبما ما يعلو بياضه حجرة وأقربا بياض

ابن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم عن جعفر بن عون به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به
 البخارى وبلغ البخارى ذلك من غير فاستعمل هذه الزيادة فى الترجمة مشيرا الى صحته وان لم تقع فى روايته وقد أعاد البخارى
 الحديث فى كتاب الادب عن محمد بن بشار بهذا الاسناد ولم يذكرها أيضا واغنى ذلك عن قول بعض النيراح كابن المنير ان القسم فى
 هذا السباق مقدور قبل لفظ ما أنا بأكل كل كما هو مقدور فى قوله تعالى وان منكم الا اوردوا وهذا موضع الترجمة وهو من أقسم على
 أخيه ليعطى التطوع ولم ير عليه قضاء اذا كان أوفى له أو أرفق ومنه فهم وجوب القضاء على من تعمد بغير سبب قال البرماوى

كما كرماني المني به طر اذا كان الافطار ارفق له قسم الذي هو صاحب الطهارة قال الشافعية ولا يثبت اجابة بصوم فان
شق على الذي صوم نفل فافطر افضل من اتمام الصوم وان لم يشق عليه فالانعام افضل اما صوم القرض فلا يجوز الخروج
منه بغيره كان او موسعا كالمذموم المطاوع فلما كان اللبيل ذهب ابو الدرداء بقوم) يعني يصلي وقد روى الطبراني هذا الحديث
من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلين فعين اللبيل التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء ولفظه كان ابو الدرداء يصلي ليلة الجمعة
ويصوم يومها (قال) - سلمان له (ثم تمام) ٣٥٢ أبو الدرداء (ثم ذهب يقوم فقال) - لسلمان (ثم فلما كان من آخر الليل)

عند المصبر (قال) له (سلمان ثم
الآن) تمام أبو الدرداء وسلمان
وتوضأ (فصلنا فقال له سلمان ان
ربك عليك حقا وان نفسك عليك
حقا ولا هلك عليك حقا) زاد
الترمذي وابن خزيمة وان اضيق ذلك
عليك حقا (فأعطى كل ذي حق
حقه) والدارقطني فصم وافطر
وتم وأت أهلك (فأتى) أبو الدرداء
(النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فذكر ذلك) الذي قاله سلمان
(له) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صدق سلمان) والترمذي فأتى
بالتقية وفيه انه لا يجب اتمام
صوم المتطوع اذا نزع فيه
كصلاته واعتكافه فلا يغير
الشروع حكم المشرع فيه
ولم يثبت الترمذي وصححه الحاكم
الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء
صام وان شاء أفطر ويقاس بالصوم
الصلاة ويخوفا لذكره
الخروج منه اظاهر قوله تعالى
ولا تبطلوا أعمالكم والخروج
من خلاف من أوجب اتمامه
الا بعد ركعة ضيف في الاكل
اذا غر عليه امتناع مضيقه منه

(باب التضيحية بالخصي)

(عن أبي رافع قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين موقوئين
خصيين * وعن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين مهيئين
عظيمين أملحين أقرنين موقوئين رواهما أحمد * وعن أبي سلمة عن عائشة وعن أبي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يضحي اشترى كبشين عظيمين مهيئين
أقرنين أملحين موقوئين فذبح أحدهما عن أمته وان شهد بالتوحيد وشهد له بالبلاغ
وذبح الاخر عن محمد وآل محمد رواه ابن ماجه) حديث أبي رافع أخرجه أيضا الحاكم قال
في مجمع الزوائد واسناده حسن وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والحاكم
من حديثها وحديث أبي هريرة ومدا طرقة كلها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه
مقال وفي اسناد حديث أبي هريرة وعائشة عيسى بن عبد الرحمن بن قروة وهو ضعيف
وفي الباب عن جابر عن عبد الحارث بن طارق بن عبد الله بن عتيق وله شاهد من حديث جابر أيضا من
طريق أخرى عند أبي داود والبيهقي وعن أبي الدرداء عند أحمد والطبراني قوله أملحين
قد تقدم تفسير الإمخ والاقرن والموقوئ من زرع الانثيين كما ذكره الجوهري وغيره وقيل
هو المشقوق عرق الانثيين والخصيتان بمحاله - ما - قوله مهيئين فيه استحباب التضيحية
بالسهيئ واستدل بالحديث الباب على استحباب التضيحية بالاقرن الإمخ وقد حكى
الدووي الاتفاق على ذلك وقد تقدم حديث دم عقراء أحب عند الله من دم سوداوين
وقد تقدم ان الإمخ خالص البياض أو المشوب بجمرة والاعفر كذلك وقد تقدم ان مسلوب
القرن لا تجوز التضيحية به واستدل بالحديث الباب على استحباب التضيحية بالموجود موبه

أو عكسه فلا يكره الخروج منه بل يستحب لحديث الباب مع زيادة الترمذي وان اضيق ذلك حقا أما اذا
لم يعز على أحدهما امتناع الاخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه ويستحب قضاؤه سواء أخرج بعذراً وبغيره وهذا مذهب
الشافعية والحنابلة والجمهور وقال المالكية يجب القضاء في صوم النفل بالفطر اذا كان عمداً سواء أفاضل قضاءه على من أفطر
عاصياً ولا على من أفطر لعذر من مرض أو غيره ولو شرب في صوم نفل وجب عليه اتمامه وحرم عليه الفطر من غير عذر وقال
الحنفية يلزمه القضاء مطلة أنفسه عن قصد أو غير قصد قال في القح وقد انصف ابن المنبر في الحاشية فقال ليس في تحريم الاكل
في صوم النفل من غير عذر الا الدالة العامة كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان

ونحوه مذهب الشافعية في هذه المسئلة أظهر وقد قال ابن عبد البر ومن احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل العلم قال الأكران المراد بذلك النهي عن الرياء أي لا تبطلوا بها الرياء بل اخلصوها لله وقال آخرون المراد بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يقرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرو غيره لامتنع عليه الإفطار لا بما يبيع الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى وفي الإفطار عن صوم التطوع أخبار وأثار صحيحة كثيرة والراجح في المسئلة ما ذهب إليه الجمهور وفي الحديث ٣٥٣ من القوائد مشهورة وعية المؤاخاة في الله

وزيارة الاخوان والميت عندهم وجواز مخاطبة الاجنبية للبراجة والسؤال عما تترتب عليه المصلحة وان كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل وفيه التصحح للمسلم وتنبه من أغفل وفضل قيام آخر الليل ومشروعية ترتيب المرأة لزوجها وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حقه في الوطء لقوله وان لاهلك عليكم حقاً ثم قال وانت أهالك وقرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحبات اذا خشي ان ذلك يفضي الى السامة والمال وتفويت الحقوق المطلوبة الواجبة والمندوبة الراجح على فعل المستحب المذكور وان الوعيد الوارد على من خشي مصليا عن الصلاة مخصوص بمنه ظلم او عدوانا وفيه كراهة الخلل على النفس في العبادة وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له البخاري رحمه الله تعالى وهو قول الجمهور ولم يجعلوا

قالت الهاديوية والظاهر انه لا مقتضى للاستحباب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التضحية بالفعيل كما مر في حديث أبي سعيد فيكون السكس سواء واستدل بحديث أبي هريرة على انها تجزئ الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك

(باب الاجتزاء بالشاة لاهل البيت الواحد) *

(عن عطاء بن يسار قال سألت أبا أيوب الانصاري كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته قبا كاون ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * وعن الشعبي عن أبي سريجة قال جئنا أهلى على الجلاء بعد ما مات من السنة كان أهل البيت يضحون باليشاة والشاتين والآن يتخذنا جيرا نأزواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا مالك في الموطأ وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الحنفي عن الضحاك بن عثمان عن عمار بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح وعمار بن عبد الله هو مدني وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحق واحتج بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بكبش فقال هذا عنى لم يضح من أمتى وقال بعض أهل العلم لا تجزئ الشاة الا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سريجة اسناده في سنن ابن ماجه اسناده صحيح قوله يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيه دليل على ان الشاة تجزئ عن أهل البيت لان الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهده صلى الله عليه وآله وسلم والظاهر اطلاعهم فلا يشكر عليهم ويندل على ذلك أيضا حديث علي كل أهل بيت في كل عام أضحية وسيأتي في باب ما جاء في أسرع والتميرة به قال من تقدم ذكره وقال الهادي والقاسم تجزئ الشاة عن ثلاثة وقيل تجزئ عن واحد فقط وبه قال من سلف وقد زعم النووي انه متفق عليه وهو غلط وقد وافقه على دعوى الاجماع ابن رشد وكذلك زعم المهدي في البحار انه لا قائل بان الشاة تجزئ عن أكثر من ثلاثة وهو أيضا غلط والحق انها تجزئ عن أهل البيت وان كانوا مائة نفس او أكثر كما قضت بذلك السنة

٤٥ نيل ح عليه قضاء الا انه يستحب له ذلك وفيه من القوائد غير ما ذكرته مما يطول استقصاؤه ولا يخفى على متأمل وأخرجه البخاري في الادب وكذا الترمذي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطرو ولا يفطر حتى نقول لا يصوم أي ينتهي صومه الى غاية تقول انه لا يفطر ولا يفطر فمتنهي افطاره الى غاية حتى نقول انه لا يصوم (فأرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر رمضان) وذلك لا يظن وجوبه (ومأرأيت أبا بكر صياما جمعة في شعبان) أي كان صيامه في شعبان تطوعا أكثر من صيامه فيما سواه

ووجه تخصيص شعبان بذلك لكون أعمال العباد ترتفع فيه في الناس في حديث أسامة قلت يا رسول الله لم ارك تصوم من شهر من الشهر وما تصوم من شعبان قال ذاك الشهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترتفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحب أن يرفع على وأما ما تم في وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهر وبقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى أنه لما اختلفت شهران عظيمان الشهر الحرام وشهر الصيام اشتغل الناس به ما فصار مغفولاً عنه وكثير من الناس يظن ان صيام رجب أفضل ٣٥٤ من صيامه لانه شهر حرام وليس كذلك وقيل في وجه تخصيصه غير

ولعل مقتضى من قال انه تجزئ عن واحد فقط القياس على الهدي وهو فاسد الاعتبار وأما من قال انه تجزئ عن ثلاثة فقط فقد استدل لهم صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم عن محمد وآل محمد قال ولا تأثروا بأكثر من الثلاثة فاقصر عليهم انهم لا يتخلفون الحديث حجة عليه لانه وان تأثروا بأكثر من الثلاثة ممنوع والسند ماسف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجهر رايهم تجزئ عن سبعة وقالت العترة واصحق بن راوية وابن خزيمة انه تجزئ عن عشرة وهذا هو الحق هذا الحديث ابن عباس المتقدم في باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه واذا قل هو الحق في الهدي للاحاديث المتقدمة هنالك وأما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط اتفاقاً في الهدي والاضحية قولهم فصار كاترى في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كاترى ولفظ الترمذي فصار كاترى

(باب الذبح بالصلى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له) *

(عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يذبح ويحرم بالصلى رواه البخاري والنسائي وابن ماجه وأبو داود * وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن يطأ في سواد ويرث في سواد وينظر في سواد فأق به لينضح به فقال لها يا عائشة على المذبة ثم قال اشبهذهم على حجر ففعلت ثم أخذوا وأخذ الكبش فاضبعه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى رواه أحمد ومسلم وأبو داود * وعن أنس قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أمهين أقرنين فرايته واصله واقدميه على صفاحهما يسمى ويكبر قد يجهر ما يديه رواه الجماعة * وعن جابر قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد بكبشين فقال حين وجههم وجهي للذي فطر السموات والارض حيناً وما أنا من المشركين ان هلاقي ونكحي ومحباي ومماتي لله رب العالمين لا شريك وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وأمة رواه ابن ماجه) حديث جابر أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وفي اسناد محمد بن اسحق وفيه مقال تقدم وفي اسناده أيضاً أبو عبيد

ذلك وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصيام (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية زيادة (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) خذوا من العمل ما تطيقون (المدامومة عليه بلا ضرر) (فان الله عز وجل لا يعل) قال النووي الملل السائمة وهو بالمعنى المتعارف في حقنا محال في حق الله تعالى فيجب تأويله فقال الحققة ونأي لا يملكم معاملة الملل فيقطع عنكم ثوابه وقضاه ورجحه (حتى تملوا) أي تقطعوا أعمالكم وقال الكرمانى هو اطلاق مجازي عن ترك الجزاء وقال بعضهم معناه لا تكلفوا حتى تملوا فان الله جل جلاله عن المالة ولا كذاكم تملون قبول فيض ارحمة (وأحب الصلاة الى الذي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الى الله (مادوم عليه) من المداومة وفي نسخة ما ديم عليه من دام والازل من دام (وان قلت وكان اذا صلى صلاة داوم عليه) وفي الادامة والمواظبة

فوانه منها تخلق النفس واعتمادها لله ذرا القائل هي النفس ما عودتها نامة عود والمواظبة تعرض لضعفات الرحمة قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ان لكم في أيام دهركم نفحات الا فتعرضوا اليها وفي الحديث اشارة الى أن صيامه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أن يتأخر به فيه الامن أطاق ما كان بطيقه وان من أجهده نفسه في شيء من العبادة خشي عليه أن يمل فيفضي الى ترك المداومة على العبادة وان قلت أولى من جهد النفس في كثرتهم اذا انقطعوا فالقائل الدائم أكثر من الكثرة المنقطع غالباً بما قل وكفى خير مما كثر وألهى (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

السائل تجدد الطويل (قال ما كنت أحب أن أراه من الشهر) حال كونه (صائما لأريته) صائما (ولا) كنت أحب أن أراه من الشهر حال كونه (مقطرا لأريته) مقطرا (ولا) كنت أحب أن أراه (من الليل) حال كونه (صائما لأريته) صائما (ولا) كنت أحب أن أراه من الليل حال كونه (نائما لأريته) نائما يعني أنه كان تارة يوم من أول الليل وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل فائما أوفى وقت من أوقات الشهر صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قائما أو صائما أو نائما على وفق ما أراد أن يراه وليس ٣٥٥ المراد أنه كان يسرد الصوم ولا أنه

كان يستوعب الليل قائما وأما قول عائشة وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وكذا قول أنس في الرواية الأخرى كان عله ديمة فالمراد به ما اتخذته راتلا مطلق النافذة فلا تعارض قاله في الفتح وهذا وجه الجمع بين الحديثين والافظا هرهما التعارض (ولامست خرة) بفتح الخاء والزاي المشددة هو في الأصل اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خرا (ولاحزيرة ألبن من كف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا شمت) بكسر الميم الأولى وفتحها لغتان (مسكة ولا عبيرة) والعبيير طيب معمول من اخلاط ولابن عسا كرولا عبيرة القطعة من العنبر المعروف (أطيب رائحة من رائحة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كان على كل الصفات خلقا وخلقافه و كل الكمال وجملة الجمال وفي حديث الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر وان صوم النفل المطلق لا يختص برمان

قال في التلخيص لا يعرف قوله كان يذبح ويحرم بالمصلى فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلى وهو الجبانة والحكمة في ذلك أن يكون بجراى من الفقراء فيصيبون من لحم الضحية قوله يطأ في سواد الخ أى بطنه وقوائمه وما حول عينيه سودا كما تقدم قوله هل المديبة أى هاتيا والمديبة بضم الميم وكسر هاو فتحها وهى السكة كقوله اشحنها بالسين المججمة والهاء المهملة المفتوحة وبالدال المججمة أى حديدتها وفيه استحباب أحسان الذبح وكراهة التعذيب كأن يذبح على حده ضعف قوله وأخذ الكبش الخ هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وتقدم فيه ما ضجعه ثم أخذ في ذبحه قائلا باسم الله الخ مضجعا وفيه استحباب اضجاع الغنم في الذبح وانهم لا تذبح قائما ولا باركة بل مضجعة لانه أرفق بها وبعثا حديث الأحاديث وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي واتفق العلماء على أن اضجاعها ~~يسمى~~ يكون على جانبها الأيسر حتى ذلك النووي أيضا لانه أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وأيسر رأسه باليسار وفيه استحباب قول المضجي بسم الله وكذلك تسحب التسمية في سائر الذبائح وهو جمع عليه ولكن وقع الخلاف في وجوبها قوله ويكبر فيه دليل على استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر والصفحة جانب العنق وانما يفعل ذلك ليكون أثبت له وأمكن التمسك بطرب الذبيحة برأسه افتتحه من الجال الذبح أو تؤذيه قال النووي وهذا أصح من الحديث الذى جاء بالنهي عن ذلك قوله فذبحهما بيده وفيه استحباب تولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه فان استناب قال النووي جاز بلا خلاف وان استناب كأي كراهة تنزيه وأجروا ووقعت التضحية عن الموكل هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما لكافي إحدى الروايتين عنه فانه يجوزها ويجوز أن يستناب صبيا وامرأة حائضا لكن يكبره نو كليل الضبي وفي كراهة نو كليل الحائض وجهان انتهى ومذهب الهادوية الاشتراط أن يكون الذابح مسلما لا يمتحنى عندهم ذبيحة الكافر ولا يجوز نو كليله بالذبح قوله فقال حين وجههما وجهت الخ فيه استحباب تلاوة هذه الآية عند توجيه الذبيحة للذبح وقد تقدم ذكرها في دعاء الاستفتاح في الصلاة

* (باب نحر الأبل قائمة معقولة يدها اليسرى) *

(قال الله تعالى فاذا كروا اسم الله عليهم اصواف قال البخارى قال ابن عباس صواف

الامانبي عنه والله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصم الدهر ولا قام كل الليل ولعله انما نزل ذلك لتلاية قسدي به فبشق على أمته وان كان قدأ عطى من القوة ما لو اتم ذلك لا قدر عليه اسكنه سلا من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام ليامة قسدي به العابدون صلى الله عليه وآله وسلم كثير أشار إلى ذلك المهلب (حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم ما تقدم وقال في هذه الرواية نكاح عبد الله بقول بعد ما كبر) بكسر الباء أى يجزع عن الحانظة على ما التزمه ووظفه على نفسه وشق عليه (يا ليتنى قبلا رخصة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخذت بالاحنف (وفي رواية عنه إنه لما ذكروا صيام داود) يعني

كان يصوم يوما ويفطر يوما (قال وكان لا يقر) أي لا يهرب (إذا لاقى) العدو وأشار به إلى أن الصوم على هذا الوجه لا يملك
البدن بحيث يضعف عن لقاء العدو بل يستعان بفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق وفي الباب
أحاديث تفيد أن صيام داود عليه السلام أفضل الصيام وفي لفظ لا أفضل من ذلك فهو أفضل من صوم الدهر وقد نقل
الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصوم ويؤمن مع ذلك من تفويت الحقوق وقال ابن عبد السلام إن صوم الدهر أفضل
وبه جزم الغزالي لكن تعقبه ابن
معالمنا ومستحضرا وإذا

قياماً * وعن ابن عمر أنه أتى على رجل قد أتاخ بدنته بنحرها فقال ابعثها قياماً مقبلة
سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه * وعن عبد الرحمن بن سابط أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يتخرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي
من قوائمها رواه أبو داود وهو مرسل حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود
من حديث جابر بن عبد الله فلا إرسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر
وعزاه إلى أبي داود وقد سكنت عنه وهو المندرج في رجاله رجال الصحيح وتفسير ابن عباس
الذي ذكره البخاري معقفاً قدومه له سعد بن منصور وعبد بن حديد قوله صوافي
بالتشديد جمع صافة أي مصطفة في قيامها ووقع في مستدرك الجاهل من وجه آخر عن
ابن عباس في قوله صواف صواف أي قياما على ثلاث قوائم معقولة وهي قراءة ابن
مسعود والصواف جمع صافة وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب قوله
ابن عباس أي أثرها يقال بعثت الناقة أي أثرتها وقوله قياماً مذهب ربيعة في وقوع في
رواية الامم على النحر قائمة قوله مقبلة أي معقولة الرجل قائمة على ما بقي من
قوائمها كافي الحديث الآخر قوله سنة محمدية ص سنة بعامل مضمر كالاختصاص
أو التقدير منه عبارة محمد ويجوز الرفع وفي رواية أخرى في قوله سنة محمد وفي هذا الحديث
والذي بعده استحباب نحر الأبل على الصفة المذكورة وعن الشافعية يستوي بنحرها
قائمة وبأركانها في الفقه في الباب عن أنس عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بنحر بيده سبع بدن قياماً

* (باب بيان وقت الذبح) *

(عن جندب بن سفيان الجلي أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحى
قال فأنصرف فاذا هو بالبحر وذبح الأضحية تعرف فعر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أنه أذبح قبل أن يصلي فقال من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه الأخرى
ومن لم يكن ذبح حتى صابنا فليذبح باسم الله متفق عليه * وعن جابر قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالبدنة فتقدم رجال فحروا وظنوا أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان نحر قبله أن

تعارضت المصالح والمفاسد مقدار
ما بين كل واحد منها في الحث
أو المنع غير محقق لنا الطريق
حينئذ أن نفوض الأمر إلى
صاحب الشرع ونجزي ما دل
عليه ظاهر الشرع مع قوة
الظاهر هنا وما زيادة العمل
واقضاء العادة في زيادة الجبرية
فبعارضه اقضاء العادة والجليلة
للقصير في حقوق يعارضها
الصوم الدائم ومقادير ذلك الثمات
مع أن تقادير الحاصل من الصوم
غير معلومة لنا (قال عبد الله
من لم يذبح) الخصلة الأخيرة
وهي عدم القرار أي من يتكفل في
بها (ياي الله قال وقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لا صام من
صام الأبد مرتين) استدلال به من
قال بكراهة صوم الدهر قال ابن
العربي إن كان معناه الدعاء
فيا وجب من أصابه دعاء النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وإن كان
معناه الخبر فيا وجب من أخبر عنه
صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم
وإذا لم يصم شرعاً لم يكتب له ثواب

لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل فكيف يطالب
بالفضل فيما ناهى صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن التين استدلال على كراهته من هذه القصة من أوجه منه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم عن الزيادة وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وفي حديث أبي قتادة عن عبد مسلم وقد
سئل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر ولترمذي لم يصم ولم يفطر والمعنى أنه لم يحصل له أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك
والى كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب الشيخ وأهل الظاهر وأجدودنا بن حزم فقال بحرماً وبلغ غير أن رجلاً يصوم الدهر فأتاه

فعله بالذرة وجعل يقول كل يادهر زواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وفي حديث أبي وهبي رفعه عن صام الدهر ضيقة عاتية
 جهنم وعدة يديه أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان ونظا هره أنه انضيق عليه حصر الفم الشديدة على نفسه وجعله عليهم
 ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واعتقاده ان غير سنة أفضل منها وهذا يقتضي الوعيد الشديد فيكون حراما والى
 الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي المالكي وذهب آخرون الى جواز صيام الدهر وجعلوا أخبار النهي على من صامه حقيقة
 فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين وهذا اختيار ابن المنذر ٣٥٧ وطائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه

نظرا لانه صلى الله عليه وآله وسلم
 قد قال جوابا لمن سأله عن صوم
 الدهر لاصام ولا أظفر وهو يؤذن
 بأن ما أجروا له وأيضاً فان أيام
 التحريم مستغناة بالشرع غير
 قابلة للصوم شرعا فلم ندخل في
 السؤال عنه من علم تحريمها
 وذهب آخرون الى استحباب
 صيام الدهر لمن قوى عليه ولم
 يفوت فيه حقاً والى ذلك ذهب
 الجمهور وذكروا في الفتح أدلتهم
 وتكلم عليهم والراجح هو الاول
 والله أعلم (عن أنس رضي الله
 عنه قال دخل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم على أم سليم)
 والدة أنس المذكور واسمها
 الغميصاء أو الرميضاء أو سملة
 وعند أحمد عن أنس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم دخل على
 أم حرام وهي خالة أنس ليكن
 في بقية الحديث ما يدل على انها
 معها كانت المجتهدتين (فاتمه بتر
 وسمن) على سيدل الضيافة (قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم (أعيدوا)
 (سكنكم في سقاته) بكسر السين
 ظرف الماء من الجلود وما جعل

بعيد بنحر آخر ولا بنحر واحق بنحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم * وعن
 أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر من كان ذبح قبل الصلاة فليعد
 متفق عليه وللبخاري من ذبح قبل الصلاة فقاما بذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقدم
 نسكه وأصاب سنة المسلمين وفي الباب عن البراء عند الجماعة كلهم بالفظ من ذبح قبل
 الصلاة فقاما هو لم قدمه لانه ليس من النسك في شيء وقد تقدم نحوه هذا اللفظ قوله
 من ذبح قبل أن نصلي في مسلم قبل أن نصلي الأولى بالياء التحتية والثانية بالنون
 وهو شك من الراوي وزواية النون موافقة لقوله في أول الحديث انه اذ بحث قبل أن
 يصلي فان المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموافقة أيضاً لقوله في آخر الحديث
 ومن لم يكن ذبح حتى صلينا وهذا يدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الامام لا بعد
 صلاة غيره فيكون المراد بقوله في حديث أنس من كان ذبح قبل الصلاة الصلاة المعهودة
 وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الأئمة بعد انقضاء عصر النبوة ويؤيد
 هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر وصححه ابن حبان ان رجلاً ذبح قبل أن يصلي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة وظاهر قوله في
 حديث جابر فيمرأوا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد شرب الخان ان الاعتبار بنحر
 الامام وانه لا يدخل وقت التضحية الا بعد شربه ومن فعل قبل ذلك أعاد كما هو صريح
 الحديث ويجمع بين الحديثين بأن وقت النحر يكون لجميع صلاة الامام ونحره وقد
 ذهب الى هذا مالك فقال لا يجوز ذبحها قبل صلاة الامام وخطبته وذبحه وقال أحمد
 لا يجوز قبل صلاة الامام ويجوز بعدها قبل ذبح الامام وسواء عنده أهل القرى
 والامصار ونحوه عن الحسن والاوزاعي واحق وقال الثوري يجوز بعد صلاة الامام
 قبل خطبته وفي أثناهما وقال الشافعي وداود وآخرون ان وقت التضحية من طلوع
 الشمس فاذا طاعت ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك سواء صلى
 الامام أم لا وسواء صلى المضحي أم لا وسواء كان من أهل القرى والبادي أو من أهل
 الامصار أو من المسافرين وقال أبو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبادي
 اذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الامصار حتى يصلي الامام ويخطب فاذا ذبح قبل
 ذلك لم يجزه وقالت الهاديون ان وقتها يدخل بعد صلاة المضحي سواء صلى الامام أم لا فاذا

فيه السمن والعسل (و) أعيدوا (عزكم في وعائه فاني صائم ثم قام الى ناحية من البيت فصلي غير المكتوبة) وعند أحمد
 فصلي ركعتين وصلينا معه (فدعا لام سليم وأهل بيتها فقالت أم سليم يا رسول الله ان لي خويصة) بضم الخاء وفتح الواو وسكون
 الباء وتشديد الصاد تصغير خاصة وهو عما اغتفر فيه التقاء الساكنين أي الذي يختص بخدمة من (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الخويصة (قالت) هو (خادمك أنس) فادع له دعوة خاصة ومغفرة أصغر سنة وانظر أحمد بخويصة مك أنس
 ادع الله له قال أنس (فمازلت خيراً خيراً ولا خير (دينا الادعالي به) وفي حديث عمر لاني امر ديناً ولا في امر آخر وعند أحمد

فكان من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارزقه ما لا أولاد أو بارك له فاني ان أكثر الانصار مالا) لم يذكر الراوى ما دعا له به من خير
الآخرة اختصارا وابدل له ما رواه ابن سعد باسناد صحيح عن أنس قال اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه أو أن لفطبارك البارة
الى خير الآخرة والمال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لانهم ما يستلزمها فإله البرماوى كالكرمانى وعبد القدرى كان
لأنس بستان يحمل فى السنة مرتين وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك ولا ينعيم ان أرضى ليجترى السنة مرتين وما فى البلد نسي
يثر مرتين غير ما قال أنس (وحدثنى ابنتى أمينة) ٣٥٨ بضم الهمزة وسكون الباء وفتح النون تصغير آمنة (انه دفن) بضم الدال

من ولدى (لصا) أى غير اسباطه
واحقاده (مقدم) مصدر ميمي أى
ان الذى مات من أولاده الى
مقدم (ججاج) بن يوسف الثقفى
(البصرة) سنة خمس وستين
وكان عمر أنس انذالتيقا وعائين
سنة وقد عاش أنس بعد ذلك الى
سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال
أحدى وتسعين وقد قارب المائة
(بضع وعشرون ومائة) بكسر
الباء وقد تفتح ما بين الثلاث الى
التسع وفي ذكره ذاد لالة على
كثرة ما جاء من الولد فان هذا
القدر هو الذى مات منهم وأما
الذين بقوا فعند مسلم وان ولدى
وولد ولدى يتعبدون على نحو
المائة ورواه هذا الحديث كلهم
بصريون ورجع البصري هذا
الحديث بلفظ من زار قوما أى
وهو صائم فى التطوع فلم يقطر
عندهم قال فى الفتح هذه الترجمة
تقابل الترجمة الماضية وهى
من أقسم على أخيه ليفطر فى
التطوع وموقعها ان لا يظن أن
فطر المرء من صيام التطوع
لتطبيب خاطر أخيه حتم عليه

لم يصل المضحي وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير
واجبة عليه لعذر من الاعذار أو كان ممن لا تلزمه صلاة العيد فوقتها من فجر النحر ولا
يخفى ان مذهب مالك هو الموافق لأحاديث الباب وبقيت هذه المذاهب بعضهم امرود
بجميع أحاديث الباب وبعضهم يرد عليه بعضها قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها
لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما إذا لم يكن ثم امام فالظاهر أنه يعتبر بكل مضع
بصلاته وقال ربيعة فيمن لا امام له ان ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها
يجزئه وأما آخر وقت التضحية فبأى سانه وقد تناول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة
الامام وذبحه بأن المراد بها الزجر عن التجهيل الذى يوقى الى فعلها قبل وقتها وبأنه لم
يكن فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم لم من صلى قبل صلاته فالتعليق بصلاته فى هذه
الاحاديث ليس المراد به الا التعليق بصلاة المضحي نفسه لكن المما كانت تقع صلاتهم
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله
عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذى بعد عصره فانهم اتصلوا صلاة العيد فى المصنر الواحد
بجاعات متعددة ولا يخفى بعد هذا فانه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا
لا يصلون العيد الا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للمسلم ان يجوز الذبح من
طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ما ورد من أن يوم النحر يوم ذبح لانه كالعام
وأحاديث الباب خاصة فيبقى العام على الخاص قوله فليذبح باسم الله الحار والمجور
متعلق بمحذوف أى قائلا باسم الله (وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام النحر بق ذبح رواه أحمد وهو لا يدرى قطنى من حديث
سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نحوه) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان فى صحيحه والبيهقى وذكر
الاختلاف فى اسناده ورواه ابن عدى من حديث أبى هريرة فى اسناده معاوية بن
يحيى الصدقى وهو ضعيف وذكره ابن أبي حاتم من حديث أبى سعيد وذكر عن أبيه أنه
موضوع قال ابن القيم فى الهندي ان حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله
ويجاب عنه بان ابن حبان وصله له وذكره فى صحيحه كما سلف وقد استدل بالحديث على ان

بل المرجع فى ذلك الى من علم حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام ففى عرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاولى أن أيام
يستمر على صومه انتهى وفى هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التحقير وتحفة الزائر بما حضر بخير تكلف وجواز
رد الهدي اذ لم يشق ذلك على المهدي وان أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود فى الهبة وفيه حفظ الطعام وتركه التفريط فيه
وجبر خاطر الزور اذ لم يؤكل عنده بالدعاء وشمر وعية الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة امام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا
والآخرة والدعاء بكثرة المال والولدان ذلك لا ينافي الخير الاخرى وان فضل النفل من الدنيا يتجلف باخرة لاف الاشخاص

وفيه زيادة الامام بعض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يذكري طرق هذه القصة ان ابا طلحة كان حاضر اوفيه ايثار
الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموتى في الاولاد لا ينافي اجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم
لما يحصل من المصيبة يموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
في اجابة دعوته من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد لو كان يستمان المدعو له يفتر مرتين في السنة دون غيره
وفيه النادر بالامر الشهير ولا يتوقف ذلك على صلاح المؤرخ به ٣٥٩ وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد

على عقد العشر خلافا لمن قصره
على ما فيه عقد العشرين (عن
عمران بن حصين رضى الله عنه
قال سال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رجلا) أي عزان أو رجلا
من أصحابه وعمران بسمع (نقال
يا أبا فلان أما سمعت سرر هذا
الشهر) بفتح السين وكسر ها
وحكى عياض ضها وقال هو
جمع سررة يقال سرار الشهر وسراره
بكسر السين وفتحها ذكره
ابن السكيت وغيره قبل والفتح
أفصح قاله القراء واختلاف في
تفسيره والمشهور انه آخر الشهر
وهو قول الجمهور من أهل اللغة
والغريب والحديث يسمى بذلك
لاستمرار القمر فيها وهي ليلة
ثمان وعشرين وتسع وعشرين
يعنى استتاره وهذا موافق لما
ترجم له هنا واستشكل بقوله
عليه الصلاة والسلام في حديث
أبي هريرة لا تقصدوا رمضان
يوم أو يومين الا من كان بصوم
صوما فليصمه وأجيب بأن
الرجل كان معقدا للصيام سرر
الشهر أو كان قد نذر فلذلك

أيام التشريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في
كتاب العمدين وكذلك روى في الهدي عن علي عليه السلام انه قال أيام النحر يوم
الاضحية وثلاثة أيام بعده وكذا حكاه النووي عنه في شرح مسلم وحكاها أيضا عن جبير
ابن مطعم وابن عباس وعطاء الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى
الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي وداد الظاهري وحكاها صاحب الهدي
عن عطاء والأوزاعي وابن المذني قال روى من وجهين مختلفين يشدد أحدهما
الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل من نحر وكل أيام التشريق ذبح
وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن
جابر قال يعقوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى وقال أبو
حنيفة ومالك وأحمد وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال النووي وروى هذا
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلي عليه السلام وابن عمرو أنس وحكى ابن القيم عن
أحمد انه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه
الأثرم عن ابن عباس وكذا حكاه عنه في البحر واليه ذهب الهادي والناصر وقال ابن
سيرين ان وقته يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيدان وقته يوم النحر
فقط لاهل الامصار وأيام التشريق لاهل القرى وحكى الفاضل عياض عن بعض
العلماء ان وقته في جميع ذى الحجة وهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الأول للاحاديث
المذكورة في الباب وهي بقوى بعضها بعضا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بجواب
في غاية السقوط فقال قلنا لم يعمل به يعني حديث جبير أحد من الصحابة وقد عرفت أنه
قول جماعة من الصحابة على أن مجرد ترك الصحابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز
لا يعد قاطعا واشف ما جابه من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الآتي في انهمى
عن ادخال لحوم الاضاحى فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح
وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على
نهي الذبح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلو أخر الذبح الى اليوم الثالث
لجازله الادخار ما بينه وبين ثلاثة أيام وسأني بقية الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه وقات طائفة سرر الشهر أوله وبه قال الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود وأجيب بأنه لا يصح
أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله لان أول الشهر يشتر فيه الهلال ويرى من أول الليل ولذلك سمي الشهر شهر الاشتماره
وظهوره عند دخوله قسمية لما الى الاشتمار الى السرار قلب اللغة والعرف وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن الأوزاعي
منهم الخطابي وقيل السرر وسطه حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ووجهه بأن السرر جمع سررة وسررة الشئ وسطه وأيدوه بما
ورد من استحباب صوم أيام البيض ومسلم عنه هل صمت من سيرة هذا الشهر وفسر بالايام البيض وأجيب بأن الاظهر انه الآخر

فكان من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارزقه ما لا ولد أو وارث له فإني إن أكثر الأنصار مالا) لم يذكر الراوي ما دعا له من خير
 الآخرة اختصارا وبذلك ما رواه ابن سعد باسناده صحيح عن أنس قال اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه أو أن لفظ بارك إشارة
 إلى خير الآخرة والمال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لأنهم أبستلزماتهم ما قاله البرماوى كالكرمانى وعند الترمذى كان
 لأنس بستان يحمل في السنة مرتين وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك ولا ينعيم أن أرضى لتتفرق السنة مرتين وما في البادية
 بمر مرتين غير ما قال أنس (وحدثني ابنتي أمينة) ٣٥٨ بضم الهمزة وسكون الياء وفتح النون تصغير أمينة (انه دفن) بضم الـ

من ولدى (صاحب) أي غير اسباطه
 واحفاده (مقدم) مصدر ميمي أي
 ان الذي مات من أول أولاده إلى
 مقدم (حجاج) بن يوسف الثقفي
 (البصرة) سنة خمس وسبعين
 وكان عمر أنس إذا التفتا وغائبين
 سنة وقد عاش أنس بعد ذلك إلى
 سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال
 إحدى وتسعين وقد قارب المائة
 (بضع وعشرون ومائة) بكسر
 الياء وقد تفتح ما بين الثلاث إلى
 التسع وفي ذكره إذ دلالة على
 كثرة ما جاء من الولد فان هذا
 القدر هو الذي مات منهم وأما
 الذين بقوا فعند مسلم وان ولدى
 وولد ولدى يتعادون على نحو
 المائة وروا هذا الحديث كلهم
 بصريون وقرئهم البخاري هذا
 الحديث بلفظ من زار قوماً أي
 وهو صائم في التطوع فلم يقطر
 عندهم قال في الفتح هذه الترجمة
 تقابل الترجمة الماضية وهي
 من أقسم على أخيه ليفطر في
 التطوع وموقعها ان لا يظن أن
 فطر المرء من صيام التطوع
 لتطبيب خاطر أخيه حتم عليه

لم يصل المضى وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير
 واجبة عليه لعذر من الأعذار أو كان من لا يلزمه صلاة العيد فوقع من فجر النحر ولا
 يخفى ان مذهب مالك هو الموافق لأحاديث الباب وبقيت هذه المذهب بعضهم امرود
 بجميع أحاديث الباب وبعضهم يرد عليه بعضها قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها
 لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما إذا لم يكن ثم امام فالظاهر أنه يعتبر بكل مضى
 الصلاة وقال ربيعة فبين لا امام له ان ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها
 تجزئه وأما آخر وقت التضحية فسيأتي بيانه وقد تناول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة
 الامام وذبحه بان المراد بها الزجر عن التعجيل الذي يؤدي إلى فعلها قبل وقتها وبأنه لم
 يكن في عصره صلى الله عليه وآله وسلم لم من صلى قبل صلاة فالتعليق بصلاته في هذه
 الأحاديث ليس المراد به إلا التعليق بصلاة المضى نفسه لكن الما كانت تقع صلاتهم
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله
 عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذي بعد عصره فانما اتصل صلاة العيد في المصنر الواحد
 جماعات متعددة ولا يخفى بعد هذا فإنه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا
 لا يصليون العيد الا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للمسلم ان يجوز الذبح من
 طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ما ورد من أن يوم النحر يوم ذبح لانه كالعام
 وأحاديث الباب خاصة فبين العام على الخاص قوله فليذبح بالهم الله الجار والمجور
 متعلق بمحذوف أي قالوا باسم الله (وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام النحر بق ذبح رواه أحمد وهو لادار قطنى من حديث
 سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار وعن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نحوه) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وذكر
 الاختلاف في اسناده ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وفي اسناده معاوية بن
 يحيى الصدفي وهو ضعيف وذكره ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد وذكر عن أبيه أنه
 موضوع قال ابن القيم في الهدى ان حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصحله
 ويحجب عنه بان ابن حبان وصحله وذكره في صحيحه كاسلف وقد استدل بالحديث على ان

بل المرجع في ذلك إلى من علم حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام في عرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاولى أن أيام
 يستمر على صومه انتهى وفي هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التحقير ونحوه الزائر بما حضر غير تكلف وجواز
 رد الهدي اذ لم يشق ذلك على المهدي وان أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود في الهبة وفيه حفظ الطعام وتركه لا يفرط فيه
 وجبر خاطر المزور اذ لم يترك كل عذبه بالدعاء له ومشرعية الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طالب الحاجة والدعاء بخير الدنيا
 والآخرة والدعاء بكثرة المال والولدان ذلك لا ينافي الظاهر الاخرى وان فضل الثقل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص

وفيه زيارة الامام بعض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يذكري طرق هذه القصة ان ابا طلحة كان حاضرا وفيه ايتنا
الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الاولاد لاني اجابة الدعاء بطلب كثيرهم ولا طلب اليه فكثيرهم
لما يحصل من المصيبة بموتهم والمصير على ذلك من الثواب وفيه الحديث بنعم الله تعالى وفيه عجرات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
في اجابة دعوته من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد وكون بستان المدعوله يثمر مرتين في السنة دون غيره
وفيه التاريخ بالامر الشهير ولا يتوقف ذلك على صلاح المورخ به ٣٥٩ وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد

على عقد العشر خلافا لمن قصره
على ما فيه عقد العشرين (عن
عمران بن حصين رضى الله عنه
قال سال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رجلا) أي عزان أو رجلا
من أصحابه وعمران يسمع (نقال
يا أبا فلان أما سمعت سرر هذا
الشهر) بفتح السين وكسر ها
وحكى عياض ضمه او قال هو
جمع سررة يقال سرار الشهر وسراره
بكسر السين وفتحها ذكره
ابن السكيت وغيره قبل والفتح
أفصح قاله القراء واختلاف في
تفسيره والمشهور انه آخر الشهر
وهو قول الجمهور من أهل اللغة
والغريب والحديث يسمى بذلك
لاستمرار القمر فيها وهي ليلة
ثمان وعشرين وتسع وعشرين
يعنى استناره وهذا موافق لما
ترجم له هنا واستشكل بقوله
عليه الصلاة والسلام في حديث
أبي هريرة لا تقعدوا رمضان
يوم أو يومين الا من كان يصوم
صوما فليصمه وأجيب بأن
الرجل كان مع تاد الصيام سرر
الشهر أو كان قد نذر فلذلك

أيام التشريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في
كتاب العمدين وكذلك روى في الهدى عن علي عليه السلام انه قال أيام النحر يوم
الاضحى وثلاثة أيام بعده وكذا احكام النووي عنه في شرح مسلم وحكام أيضا عن جبير
ابن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى
الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي ودาวود الظاهري وحكام صاحب الهدى
عن عطاء والاوزاعي وابن المنذر ثم قال وروى من وجهين مختلفين يشهد أحدهما
الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل منى منحر وكل أيام التشريق ذبح
وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن
جابر قال يعقوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى وقال أبو
حنيفة ومالك وأحمدان وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال النووي وروى هذا
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلي عليه السلام وابن عمرو وأنس وحكى ابن القيم عن
أحمد انه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه
الاثم عن ابن عباس وكذا احكامه في البحر واليه ذهب الهادي والناصر وقال ابن
سيرين ان وقت يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيدان وقته يوم النحر
فقط لاهل الامصار وأيام التشريق لاهل القرى وحكى القاضي عياض عن بعض
العلماء ان وقته في جميع ذى الحجة فهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الاول للاحاديث
المدكورة في الباب وهي بقوى بعضهم ابعضا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بجواب
في غاية السهولة فقال قلنا لم يعمل به يعنى حديث جبير أحد من الصحابة وقد عرفت أنه
قول جماعة من الصحابة على أن مجرد ترك الصحابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز
لا يعد قادحا واشف ما جاء به من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الاتى في انهم
عن ادخالهم الاضاحى فوق ثلاث قالوا فيه دابل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح
وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دابل على
نهي الذابح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلما أخر الذبح الى اليوم الثالث
لجأه لادخار ما بينه وبين ثلاثة أيام وسيأتى بقيمة الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه وقات طائفة سرر الشهر أوله وبه قال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز فبحكمه أبو داود وأجيب بأنه لا يصح
أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله لان أول الشهر يشتمرنه الهلال ويرى من أول الليل ولذلك سمي الشهر شهر الاشتماره
وظهوره عند دخوله فتسمية ليالي الاشتمار بالسرار قلب للغة وأعرف وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن الاوزاعي
منهم الخطابي وقيل السرر وسطه حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ووجهه بأن السرر جمع سررة وسررة الشئ وسطه وأيدوه بما
ورد من استحباب صوم أيام البيض ولمسلم عنه هل صمت من سيرة هذا الشهر وفيسر بالأيام البيض وأجيب بأن الظاهر انه لا يخو

كما قال الاكثر قوله فاذا افطرت فمهم يومين من شهر هذا الشهر والمشار اليه شعبان ولو كان السررا قوله او وسطه لم يفته
 (قال الرجل لا يارسول الله) ما سمعته (قال فاذا افطرت) أي من رمضان كما عند مسلم (فمهم يومين) بعد العبد عوضا عن سرن
 شعبان (وفي رواية عنه من شهر شعبان) وليس هو رمضان كما ظنه أبو الزعمان ونقل الحميدي عن البخاري انه قال شعبان أصح
 وقال الخطابي ذكر رمضان عنا وهم لان رمضان يعين صوم جميعه ورواة الحديث الأول بصريون وآخرجه مسلم وأبو داود
 والنسائي أيضا (عن جابر رضى الله عنه ٢٦٠) انه قيل له القائل محمد بن عباد الخزومي يفتح العين وتشديد المرحدة

في جواز التضحية في أيام الذبح فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحق وأبو
 ثور والجمهور انه يجوز مع كراهة وقال مالك في الشهر ورضه وعامة أصحابه ورواية
 عن أحمد انه لا يجوز بل يكون شاة لحم ولا يخفى ان القول بعدم الاجزاء وبالسكر اهـ
 يحتاج الى دليل ومجرد ذكر الايام في حديث الباب وان دل على اخراج الليالي بمفهوم
 القلب لكن التعيين بالايام عن مجموع الايام والليالي والعكس مشهور ومتداول بين أهل
 اللغة لا يكاد يتبادر عن غير عند الاطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس انه صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن الذبح ليله الا في اسبغاه سليمان بن سلمة الخماري وهو متروك
 وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا
 متروك وفي البيهقي عن الحسن بن علي عن جنداب النبل وحصاه والاضحى بالليل وهو وان
 كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل

* (باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها وانسخ النهي عنه) *
 (عن عائشة قالت دق أهل أيات من أهل البادية حضرة الاضحى زمان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا ثم تصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا
 يا رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحاياهم ويحملون فيها الولد فقال وما ذلك
 قالوا نهيت أن نؤكل لحوم الاضاحى بعد ذلك فقال انما نهيتكم من أجل الدابة
 فكلوا وادخروا وتصدقوا متفق عليه وعن جابر قال كالأنا كل من لحومها تفوق
 ثلاث منى فوخص انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كما وارتودوا متفق عليه
 وفي لفظ كانت رد لحوم الاضاحى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة
 أخرجه وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد
 ثلاث ثم قال بعد ذلك وادخروا وادخروا وادخروا والنسائي وعن سلمة بن الاكوع
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحى منكم فلا يصحب بعد ثلثة وفي
 يته منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا في عام الماضي قال
 كما واطعموا وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهل فارتدت أن تعينوا فيها متفق

(أنه صلى الله عليه وآله وسلم) (عن جابر رضى الله عنه) (قال) (فمهم يومين من شهر هذا الشهر) (المشار اليه شعبان) (ولو كان السررا قوله او وسطه لم يفته)
 (قال الرجل لا يارسول الله) (ما سمعته) (قال فاذا افطرت) (أي من رمضان) (كما عند مسلم) (فمهم يومين) (بعد العبد عوضا عن سرن)
 (شعبان) (وفي رواية عنه من شهر شعبان) (وليس هو رمضان) (كما ظنه أبو الزعمان) (ونقل الحميدي عن البخاري انه قال شعبان أصح)
 (وقال الخطابي ذكر رمضان عنا وهم لان رمضان يعين صوم جميعه) (ورواة الحديث الأول بصريون وآخرجه مسلم وأبو داود)
 (والنسائي أيضا) (عن جابر رضى الله عنه ٢٦٠) (انه قيل له) (القائل محمد بن عباد الخزومي يفتح العين وتشديد المرحدة)
 (في جواز التضحية في أيام الذبح) (فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور والجمهور انه يجوز مع كراهة)
 (وقال مالك في الشهر ورضه وعامة أصحابه ورواية عن أحمد انه لا يجوز بل يكون شاة لحم ولا يخفى ان القول بعدم الاجزاء وبالسكر اهـ)
 (يحتاج الى دليل ومجرد ذكر الايام في حديث الباب وان دل على اخراج الليالي بمفهوم القلب لكن التعيين بالايام عن مجموع الايام والليالي والعكس مشهور ومتداول بين أهل اللغة لا يكاد يتبادر عن غير عند الاطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الذبح ليله الا في اسبغاه سليمان بن سلمة الخماري وهو متروك وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا متروك وفي البيهقي عن الحسن بن علي عن جنداب النبل وحصاه والاضحى بالليل وهو وان كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل)
 * (باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها وانسخ النهي عنه) *
 (عن عائشة قالت دق أهل أيات من أهل البادية حضرة الاضحى زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا ثم تصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا يا رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحاياهم ويحملون فيها الولد فقال وما ذلك قالوا نهيت أن نؤكل لحوم الاضاحى بعد ذلك فقال انما نهيتكم من أجل الدابة فكلوا وادخروا وتصدقوا متفق عليه وعن جابر قال كالأنا كل من لحومها تفوق ثلاث منى فوخص انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كما وارتودوا متفق عليه وفي لفظ كانت رد لحوم الاضاحى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة أخرجه وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك وادخروا وادخروا وادخروا والنسائي وعن سلمة بن الاكوع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحى منكم فلا يصحب بعد ثلثة وفي يته منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا في عام الماضي قال كما واطعموا وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهل فارتدت أن تعينوا فيها متفق

مسلم والنسائي وابن ماجه في الصوم (عن جويرية بنت الحارث) (تصغير جارية المملوكة) (عليه
 زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وليس لها في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث) (رضي الله عنها) (ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال) (لها) (أصمت امين) (بكرسين امين على لغة الحجاز
 أي يوم الخميس) (قالت) (جويرية لا قال) (صلى الله عليه وآله وسلم) (تريدان أن تصومين غدا) (أي يوم السبت) (قالت لا قال)

صلى الله عليه وآله (وسلم فافطرى) وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه عنده البخاري قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوم مقبله أو يوم موافقه له والحديث له طرق وألفاظ وأختلاف في صوم هذا اليوم على أقوال كراهته مطابقة أو إباحته مطابقة أو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وكراهته أفراد وهو مذهب الشافعية والرابع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرى صيامه ويخصه دون غيره وهذا حديث الباب والخامس أنه يحرم الأيمن صام قبله أو بعده أو وافق عادته وهو ٣٦١ قول ابن حزم لظواهر الأحاديث قال في

الفتح بعد ما ذكر مذهب السلف والخلف في هذه المسئلة وذكر أدلتهم مانعه وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أولها يعني منع أفراد يوم الجمعة بصوم قال وفيه صريح أحاديثان أحدهما رواه الحاكم وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً يوم الجمعة يوم عيدكم فلا تجبه لولا يوم عيدكم يوم صيامكم الآن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر أنه من عاتشة رضي الله عنها أنها سألت (سئلت) السائل عن عاتشة بن قيس النخعي (هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجتص من أيام شياً) بالصوم كالسبت مثلاً (قالت لا) ويشكل عليه صوم الاثنين والخميس الوارد عند أبي داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان عنها وأجيب بأنه استثناء من عموم قول عاتشة لا وأجاب في الفتح باحتمال أن

عليه * وعن ثوبان قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضحية ثم قال يا ثوبان اصلي لحمة هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة ثم رواه أحمد ومسلم * وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام فشموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالا وحشماً وخدماء فقال كلوا وأطعموا واحبسوا وادخروا رواه مسلم * وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتمكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة ليال تسع ذوا الطول على من لا طول له فكلوا ما بدمكم وأطعموا وادخروا رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي الباب عن نيشة الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد بعد قوله وادخروا واتجروا أي اطلبوا الأجر بالصدقة قوله ذبح بفتح الدال المهملة وتشديد الهمزة أي جاء قال أهل اللغة الدافة بتشديد الفاء قوم يسبون جميع ما سيرا أخفقا ودافة الأعراب من يرد منهم المصير والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب للمواساة قوله حضرة بفتح الحاء وضمة هاء وكسرها والضاد ساكنة فنيها كلها وحكي فتحها وهو ضعیف وانما فتح إذا حذفت الهاء فيه قال بحضور فلان كذا قال النووي قوله ويجعلون بفتح الباء وسكون الجيم مع كسر الميم وضمة هاء ويقال بضم الياء مع كسر الميم يقال جابت الدهن أجلة بكسر الميم واجلة بضمها جلا وأجنته أجلة إجمالا أي أدبته قوله بعد ثلاث قال القاضي عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وأن ذبحت بعد يوم النحر ويحتمل أن يكون من يوم النحر وأن تأخر الذبح عنه قال وهذا الظاهر وروح ابن القسيم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة عند من قال بالنسخ الاعتبار ما سلف من الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح قوله انما نهيتمكم من أجل الدافة فكلوا الخ هذا وما بعده تصريح بالنسخ لحريم كل لحوم الأضاحي بعد الثلاث وادخارها واليه ذهب الجماهير من علماء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكي النووي عن علي عليه السلام وابن عمر أنهم ما قالوا يحرم الامساك للحوم الأضاحي بعد ثلاث وإن حكم النحر يبق وحكم الحار في الاعتبار عن علي عليه السلام أيضا والزبير وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر ولعلهم لم يعاونا بالنسخ ومن علم بحجة علي من لم يعلم وقد أجمع على

٤٦ نيل ح يكون المراد بالأيام المسؤل عنها الثلاثة من كل شهر ففكان السائل لما سمع أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر سأل عاتشة هل كان يجتصم بالبيض فقالت لا كان عليه ذبحة بكسر الدال وسكون الياء دائما وأبيكم بطريق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيق وفي رواية يحرر وأبيكم يستطيع في الموضوعين معناه أن اختلاف حاله في الأكل من الصوم ثم من الفطر كان مستعدا ما مسترأوقيل أنه كان لا يقصد ابتداء اليوم بعينه فيصومه بل إذا صام يوما بعينه كالخميس مثلا لاداءه على صومه ورواه هذا الحديث كلهم

كوفون الاوولين فبصر بان واسناده مما عده من أصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الرقاق ومسلم في الصوم وابوداود في الصلاة (عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قال لم يرخص) ميمنا لا مفعول ولم يضيفه الى الزمن النبوي فهو موقوف كما جزم به ابن الصلاح في نحوه مما يصف والمعنى حينئذ لم يرخص من له مقام القموي في الجملة ~~الكن~~ جعله الحاكم من المرفوع قال النووي في شرح المهذب وهو القوي يعنى من حيث المعنى وهو ظاهر اسسته عمل كثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه واعتمد الشيخان في صحيحهما ٣٦٢ وأكثرت منه البخاري وقال التاج بن السبكي انه الاظهر واليه ذهب

جواز الاكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر المخالفين في ذلك ولا أعلم أحدا بعدهم ذهب الى ما ذهبوا اليه قوله كذا الاستدلال به هذا الامر ونحوه من الاوامر المذكورة في الباب من قال بوجوب الاكل من الاضحية وقد حكاه النووي عن بعض السلف وأبي الطيب بن سامة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله من هذه الاوامر على الذب والاباحة لورودها بعد الحظر وهو عند جماعة لا باحة وحكي النووي عن الجمهور انه للوجوب والكلام في ذلك مبسوط في الاصول قوله وأطعموا وفي حديث عائشة وتصدقوا فيه دليل على وجوب التصديق من الاضحية وبه قالت الشافعية اذا صككت اضحية تطوق قالوا الواجب ما يقع عليه اسم الاطعام والصدقة ويستحب أن يكون معظمها قالوا وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث وفي قولهم يأكل النصف ويتصدق بالنصف ولهزم وجهه أنه لا يجب التصديق بشئ وقال القاسم بن ابراهيم انه يتصدق بالمعنى غير مقرر قال في البحر وفي جواز اكلها جميعها وجهان الامام يحيى أحكمه لا يجوز اذ يبطل به القرينة وهي المقصود وقيل يجوز والقرينة تعلقت باهراق الدم فان فعل لم يضمن شيئا عند الجميع اذ لا دليل قالت وفي كلام الامام يحيى نظرمع القول بأنها سنة انتهت قوله فأردت أن تعينوا فيها بالعين المهمة من الإعانة هذا اللفظ البخاري ولفظ مسلم أن يشوفهم بالقاء والشين المعجمة أي بشميع لحلم الاضاحي في الناس وينتفع به المحتاجون قال القاضي عياض في شرح مسلم الذي في مسلم أشبهه وقال في المشرق كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه والجهل هنا بفتح الجيم وهو المشقة والفاقة قوله اصلح لي لحلم هذه الخ فبه تصريح بجواز ادخال لحلم الاضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه وان التزود منه في الاسفار لا يدرح في التوكل ولا يخرج المتزود عنه وان الاضحية مشروعة للمسافر كما يشترع للمقيم وبه قال الجمهور وقال النخعي وأبو حنيفة لا ضحية على المسافر قال النووي وروى هذا عن علي رضي الله عنه وقال مالك وجماعة لا تيسر للمسافر يعني ومكة والحديث يرد عليهم قوله حشمتا قال أهل اللغة الحشمت بفتح الحاء المهمة والشين المعجمة هم اللائذون بالانسان يخدمونه ويقومون بأموره وقال الجوهرى هم خدم الرجل ومن يغضب له سموا بذلك لانهم يغضبون له والحشمة الغضب ويطلق على الاستحياء ومنه قولهم فلان

الامام نضر الدين الرازي وقال ابن الصباغ في العدة انه الظاهر والمعنى هنالم يرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم (في أيام التشريق) وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر (ان يصن) أي يصام فيهن ولذا بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ينادي انهم أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل فلا يصوم أحد رواه أصحاب السنن وروى أبوداود عن عتبة بن عامر مرفوعا يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الاسلام وهي أيام أكل وشرب وفي حديث عروبن العاصي عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم انه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق انهم الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومهن وأمر بقطرهن وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج أحاديث النهي عن ستة عشر صحابيا فلما ثبت به هذه الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن صيام أيام التشريق

وكان فيه عن ذلك بنى والحاج مقيون بها وفيهم المتقنون والقارنون ولم يستثن منهم مئة معاولا فان داخل المقتعون والقارنون في ذلك انتهى قال في الفتح وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالاذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الاحاد نظر لو كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظره على هذا يترجح القول بالجواز والى هذا جرح البخاري انتهى ونقدم آنفا ان الصحيح ان الحديث له حكم المرفوع حكوا وقال الشوكاني في نيل الاوطار وقد استدلل القائلون بجواز صوم أيام التشريق بالمتنوع بحديث عائشة وابن عمر وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني

والطحاوي بالنظر رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لامتعة اذ لم يجد الهدي ان يصوم أيام التشريق وفي أسناده يحيى ابن سلام وليس بالقوي ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحمل المطلق على المقيد واجب وكذا بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذاهب وأما القائلون بالجواز مطلقا فاحديث الباب جميعها ترد عليه انتهى وذكر القسطلاني في النهي عن صيام هذه الأيام والأمر بالاكل والشرب فيه بأسرا حسنا لم نطول بذلك كرهنا (الامن لم يجد الهدي) وفي رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي الالتماع أو محصر أي فيجوز له صيامها ٢٦٣ وهذا مذهب مالك والرواية

لا يحتشم أي لا يستحي ويقال حشمته وأحشمته إذا أغضبه وإذا أخجلته فاستحي لخجله قال النووي وكان الحشم أعم من الخدم فلهذا جع بينهم في هذا الحديث وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وفي القاموس الحشمة بالكسر الحياء والانتقباض احتشم منه وعنه وحشمة وأحشمه أخجله وان يجلس اليك الرجل فتؤذيه وتسعه ما يكره ويضم حشمة يحشمه ويحشمه كفرح غضب وكسعه اغضبته كاحشمة وحشمة وحشمة الرجل وحشمة محر كمين واحشامه خاصته الذي يغضبون له والحشم محر كمال واحد والجمع وهو العيال والقرابة أيضا انتهى قوله فكلوا ما بدا لكم فيه دليل على عدم تقدير الاكل بقدر وان للرجل ان يأكل من أخميمه ماشاء وان كثر ما لم يستعقر بقربة قوله وأطعموا

(باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي عن بيعها)

(عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقوم على بدنه وان أتصدق بلحومها وجلودها واجلته وان لا أعطي الجازر منها شيئا وقال نجبن نعطيه من عندنا متفق عليه * وعن أبي سعيدان قتادة بن النعمان أخيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فقال اني كنت أمرتكم ان لاتأكلوا لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام ليس بكم وانى أحله لكم فكلوا ما شئتم ولا تبعوها لحوم الهدي والاضاحي وكأروا وتصدقوا واستمتعوا بجلودها ولا تبعوها وان أطعمتم من لحومها شيئا فكلوا اني شئتم رواء أحد) حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم يتبعه مع جرى عادته بتعقب ما فيه ضعف وقال في مجمع الزوائد انه مرسل صحيح الاسناد انتهى قوله ان أقوم على بدنه أي عند قحورها للاحتفاظ بها ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك أي على مصالحتها في ملكها ورعيها وسقيها وغير ذلك ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ووقع في رواية أخرى البخاري وغيره انها مائة بدنة وقد تقدم ما روى من انه صلى الله عليه وآله وسلم شتر ثلاثين بدنة كما في رواية أبي داود وأوثان وسنتين كما في رواية مسلم وهي الاصح قوله واجلتهما جمع جلال بضم الجيم وتحقيق اللام وهو ما يطرح على ظهر البعير من كسائه ونحوه ويجمع أيضا على جلال بكسر الجيم قوله وان لا أعطي الجازر منها شيئا فيه دليل على انه

الثانية عن أحمد واختاره ابن عبدوس في ذكرته وصححه في الفائق وقدمه في المحرر والرعاية الكبرى وقال ابن منبج في شرحه انه المذهب وهو قول الشافعي القديم لحديث الباب قال في الروضة وهو الرابع دليله لا والصحيح من مذهب الشافعي وهو القول الجديد ومذهب الحنفية انه يحرم صومها اعموم النهي وهو الرواية الاولى عن أحمد قال الزركشي الحنبلي وهي التي ذهب اليها أحمد أخيرا قال في المبعج وهي الصحيحة انتهى (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية) يحتمل انهم اقتدوا في صيامه بشرع سالف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة البيت الحرام فيه (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه) أي عاشوراء زادوا الوقت وذروا ابن عباس كرفي الجاهلية قال في القاموس هو عاشوراء الحرم أو تاسعها انتهى الاول هو قول الخليل

والاشتقاق يدل عليه وصومه مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومذهب ابن عباس الى الثاني وقال الضعفاء عاشوراء يوم التاسع قبل لانه مأخوذ من العشر بالكسر في أوراد الابل تقول العرب وردت الابل عشر اذا وردت ربعاء وان ردت ثلاثا وفي الرابع ردت قالوا وردت خسا لانهم حسبوا في كل هذا بقية اليوم الذي وردت فيه قبل الرعي وأول اليوم الذي ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وهذا كقوله الطحاوي أشهر ما علمت على القول بأنها شهران وعشرة أيام وفي الفتح اختلاف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي صار هذا اللفظ علما على اليوم

العاشر وقال ابن المنذر الاكثر على ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مائة قضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع وعن ابن عباس مثله انتهى والراجح هو الاول كما يظهر من الفتح (فما قدم المدينة) وكان قدومه بالربيع في ربيع الاول (صامه) على عادته (وأمر) الناس (بصيامه) في أول السنة الثانية (فما فرض رمضان) أي صيامه في الثانية في شهر شعبان ترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه) فعلى هذا لم يقع الأمر بصومه الا في سنة واحدة وعلى تقدير صحة القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرو

٣٦٤

بل تركهم على ما كانوا عليه من غير منى عن صيامه فان كان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب فان بنى على أن الوجوب اذا نسخ هل ينسخ الاستحباب أم لا فيه اختلاف مشهور وان كان أمره للاستحباب فيكون باقيا على الاستحباب وهذا الحديث أخرجه الترمذي (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشوراء من السنة الثامنة (فراى اليهود قصوم يوم عاشوراء فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهم (ما هذا) الصوم (قالوا هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل) وسلم موسى وقومه (من عدوهم) فرعون حيث اغرق في اليم (فصيامه موسى) زاد مسلم في روايته شكري الله تعالى فمن نصومه وعند البخاري في الهجرة ونحن نصومه تعظيما وزادا أحمد من حديث أبي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكري (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فما أحق بموسى ينكر منكم فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكان واجب بعمل الأمر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للموسى وبمجرد قوالهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قوالهم أو نواتر عنده الخبير وأما ما جاءه أو أخبره من أناس منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقربا الطاهرة دونهم ولأنه صلى الله عليه

لا يعطى الجازر شيئا البتة وایس ذلك المراد بل المراد انه لا يعطى لاجل الجزارة لا لغیر ذلك وقدين الناس في ذلك في روايته من طریق شعيب بن اسحق عن ابن جریج قال ابن خزيمة والمراد انه يقسمها كلها على المساكين الا ما أمره به من ان يأخذ من كل بدنة بضعة كما في حديث جابر الطويل عند مسلم والحديث يدل على أنه لا يجوز اعطاء الجازر من لحم الهري الذي شمره على وجه الاجرة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجازر منها لاجل أجرته الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن حمير انتهى وقد روى عن ابن خزيمة والبعثي انه يجوز اعطاؤه منها اذا كان فقيرا بعد رد توفير أجرته من غيرها وقال غيره ان القياس ذلك لولا اطلاق الشارع المنع وظاهره عدم جواز الصدقة والهدية كما لا يجوز الاجرة وذلك لانها قد تقع مساهمة من الجازر في الاجرة لاجل ما يعطاه من اللحم على وجه الصدقة أو الهدية وقد استدل به على منع بيع الجلود والجلال قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلالها الاتباع اعطاهم على اللحم واعطاهم على حكمه وقد اتفقوا على ان لحمها الاياع فكذلك الجلود والجلال وأجزاها الاوزاعى وأحمد وامحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا ويصرف عنه مصرف الاضحية قوله ما شئتم فيه اطلاق المقدار الذي يأكله المضحي من أضحيته وتقويضه الى مشيئته قوله ولا تبذروا لحوم الاضاحي فيه دليل على منع بيع لحوم الاضاحي وظاهره النصريم وقد بين الشارع وجوه الاستتاع في الاضحية من الاكل والنصدق والادخار والانتجار قوله واسقوهوا ويحبوا ولا تبذروا فيه رد على الاوزاعى ومن معه وفيه أيضا الاذن بالاتقاع بهم بغير البيع وقد روى عن محمد بن الحسن ان له ان يشتري بمسكهما غزلا أو غيرها من آلة البيت لأشبيما من الماء كول وقال النوري لا يتبعه ولا يمكن بيعه سقاء وشئنا في البيت وهو ظاهر الحديث قوله وان أطعمتم الخ فيه دليل على انه يجوز لمن أطعمه غيره من لحم الاضحية ان يأكل كيف شاء وان كان غنيا

(باب من أذن في انتهاب أضحيته)

(عن عبد الله بن قرظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعظم الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس بدنان أوست

استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكري (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فما أحق بموسى ينكر منكم فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكان واجب بعمل الأمر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للموسى وبمجرد قوالهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قوالهم أو نواتر عنده الخبير وأما ما جاءه أو أخبره من أناس منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقربا الطاهرة دونهم ولأنه صلى الله عليه

بأبي هريرة فقط قد وردت وصيته
صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث
أيضا لا يذو كما عند النسائي
ولا في الدرر كما عند مسلم وقيل
في شخصه من الثلاث بالثلاثة
لكنهم فقرأه لاجل أهم
قصاصهم بما يليق بهم وهو
الصوم والصلاة وهما من أكثر
العبادات البدنية ولم يعين في
هذا الحديث الأيام بل أطلقها
ورود التقييم في الأحاديث
الآخرى منها عند النسائي وصححه
بن حبان من حديث أبي هريرة
أن كنت صائما فصرم الغمراى
أبيض وفيه موسى بن طلحة
واختلف فيه اختلافا كثيرا
بينه الدارقطني وفي بعض طرقه
فصرم البيض ثلاث عشرة وأربع
عشرة وخمس عشرة وعند
أبنا من حديث جرير بن عبد
الله عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال صيام ثلاثة أيام من
كل شهر صيام الدهر وأيام البيض
ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس
عشرة واسناده صحيح قال السبكي
والطحايل أنه يسن صوم ثلاثة

أيام من كل شهر وان تكون أيام البيض فان صامها أتى بالستين وتخرج البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشهر شيء أعده ولان المكسوف غالباً يقع فيه ما قد ورد الامر بزيادة العبادة اذ وقع وسئل الحسن البصري لم صام الناس الايام البيض واعرابي يسمع فقال الاعرابي لانه لا يكون المكسوف الا فينوي ويحب الله أن لا تكون في السماء آية الا كان في الارض عبادة والاحتياط صوم الثاني عشر مع أيام البيض لان في الترمذي انه الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر ورجح بعضهم صيام الثلاثة في أول كل شهر لان المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع وفي حديث ابن مسعود عندهما السنين وسبعة ابن خزيمة ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام وفي حديث ابن عمر وعنده
 التناقض من كل عشرة أيام يوما وروى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من
 كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والأثنين من الجمعة الأخرى وروى الترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الثلاثاء والأربعاء والخميس وقد جمع البيهقي بين ذلك وبين
 ما قبله بما في مسلم عن عائشة ٣٦٦ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

القاتل مظهر الشدة حرصه على قتل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابن محمد لا يخوت ان
 نجبا وأرق الأثر دمه وكسر شئته فانظر الى هذا التفاوت الذي يضل عنه البليس
 ولا مرما كان الكافر شر الدواب عند الله قوله فلما وجبت جنوبها أي سقطت الى
 الأرض جنوبها والوجوب السقوط قوله من شاء اقتطع أي من شاء ان يقتطع منها
 فليقتطع هذا محل الخجة على جواز انتهاب الهدى والاضحية واستبدال به على جواز
 انتهاب ثمار العروس كما ذكره المصنف ومن جملة من استدلل به البغوي ووجه الدلالة
 قياس انتهاب النار على انتهاب الاضحية وقد روي في النار وانتهاه أحاديث
 لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم الى كراهة انتهاب
 النار وروى ذلك عن ابن مسعود ورواه إبراهيم النخعي وعكرمة ونعسان وروى في
 النهي عن النبي وهو يرمي كل ما صدق عليه انه انتهاب ولا يخرج منه الا ما خص
 به خص صالح

(كتاب العقيدة وسنة الولادة)*

(عن سلمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة
 فاهريقوا عنه دما واميطوا عنه الأذى رواه الجماعة الا مسله وعن سمرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه
 ويحلق رأسه رواه الخمسة وصححه الترمذي وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عن الغلام شأنان مكافأان وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذي
 وصححه وفي لفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نعق عن الجارية شاة وعن
 الغلام شاتين رواه أحمد وابن ماجه وعن أم كرز الكعبية انها سألت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال نعم عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم
 ذكرنا كن أو أنثى رواه أحمد والترمذي وصححه) حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي
 وأما كم وصححه عبد الحق وهو من رواية الحسن عن سمرة والحسن مدلس لكنه روى
 البخاري في صحيحه من طريق الحسن انه سمع حديث العقيدة من سمرة قال الحافظ

ما يبالى من أي الشهر صام قال
 فكل من رآه فعل نوعا ذكره
 وعائشة رأت جميع ذلك وغيره
 فاطلقت وروى أبو داود عن
 أم سلمة رضي الله عنها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام
 من كل شهر أولها الاثنين والخميس
 والمعروف من قول مالك كراهة
 تعيين أيام النفل أو يجعل لنفسه
 شهرا أو يوما يلتزم صومه وروى
 عنه كراهة نه مدعيام أيام
 البيض وقال ما كان يلبسنا وروى
 عنه انه كان يصومها وأنه
 كتب الى الرشيد يحضه على
 صومها قال ابن رشد انما كرها
 لسبعة أخذ الناس بمذنبه
 فينظن الجاهل وجوبها او المشهور
 من مذهبه استحباب ثلاثة أيام
 من كل شهر وكراهة كونها
 البيض لانه كان يقر من التحديد
 وقال الماوردي ويسن صوم
 أيام السود والقامن والعشرين
 وناليسه وينبغي أيضا ان يصام
 معها السابغ والعشرون احتياطا
 وخصت أيام البيض وأيام السود

بتلك لتعميم ليالى الأولى بالنور وليالى الثمانية بالسواد فتناسب صوم الأولى شكرًا والثمانية لطلب
 كشف السواد ولأن الشهر ضيف قد أشرف على الرحيل فتناسب تزويده بذلك والحاصل مما سبق أقوال استحباب ثلاثة أيام
 من الشهر غير معينة الثانی استحباب الثالث عشر وناليسه وهو مذهب الشافعي وأصحابه وابن حبيب المالكي وأبي حنيفة
 وصاحبيه وأحمد والثالث استحباب الثاني عشر وناليسه وهو في الترمذي الرابع استحباب الثلاثة أيام من أول الشهر الخامس
 السبت والأحد والاثنين من أول شهر رجب الثلاثة والأربعاء والخميس من أول الشهر الذي يليه السادس استحباب ما في آخر

الشهر السابع أولها الخميس والاثني والخميس الثامن الاثنين والخميس والاثني من الجمعة الأخرى والتاسع ان يصوم من أول كل عشرة أيام يوماً ذكره القسطلاني أخذ من فتح الباري من غير عز واليه كما هو عادة في غالب المواضع من كتابه هذا مع تصرف فيه قال الحافظ قال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال ثم ذكر ما ذكرنا ثم قال بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة أيام من الشهر فقت عشرة انتهى وهذا كالأول السادس الماضي وذكر الحافظ عرضه أول يوم والعاشر والعشرون

(بسم الله الرحمن الرحيم) ٣٦٧

في ليالي رمضان جمع ترويضه وهي المرة الواحدة من الراحة كنسليمية من السلام وهي في الأصل اسم للجلسة وسهيت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم كانوا أول ما اجتمعوا عليهم يستريحون بين كل تسليمتين وقعدة سجدة ابن نصر في قيام الليل باين لمن اهتمب التطوع لنفسه بين كل ترويضتين ولمن كره ذلك وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلي الرجل كذا وكذا ركعة (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من حجرته الى المسجد (ليلاً) من ليالي رمضان (من جوف الليل فصلي في المسجد وصلى رجال بصلاة تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة وبينهم من يخافه في اللفظ) ولفظ هذا الحديث فاصبح الناس قد صدقوا فاجتمع أي في الليلة الثانية أكثر منهم فصلوا معه فاصبح الناس فهدؤا أي بذلك فكثروا أهل

كانه عن هذا وقد تقدم قول من قال انه لم يسمع منه غيره وحديث عائشة أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم والدارقطني قال في التلخيص وله طرق عند الأربعة والبيهقي قول مع الغلام عقيقة العقيقة الذبيحة التي تذبح للمولود والعق في الأصل الشق والقطع وسبب تسميتها بذلك انه يشق حلقها بالذبح وقد يطلق اسم العقيقة على شعر المولود وجهه الزنخسرى الأصل والشاة مشقة منه قوله فاهريقوا عنه دما تسلك به ذرية الاحاديث القائلون بانها واجبة وهم الظاهرية والحسن البصري وذهب الجمهور من العترة وغيرهم الى أنها سنة وذهب أبو حنيفة الى أنها ليست بفرض ولا سنة وقيل انهم اعندة تطوع احتج الجمهور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن ينسك عن ولده فامعهل وسماي وذلك يقتضي عدم الوجوب انقوبضه الى الاختيار فيكون قرينه صارقة لا وامر ونحوها عن الوجوب الى الندب وهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنة وامكنه لا يخفى أنه لا منافاة بين التقويض الى الاختيار وبين كون الفعل الذي وقع فيه التقويض سنة وذهب محمد بن الحسن الى أن العقيقة كانت في الجاهلية وصدر الاسلام فصنعت بالاضحية وتمسك بما سبأني وبأني الجواب عنه وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيقة جاهلية صحاها الاسلام وهذا ان صح عنه حمل على أنهم لم تبلغه الاحاديث الواردة في ذلك قوله وأميطوا عنه الاذى المراد احلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده ووقع عند أبي داود عن ابن سيرين انه قال ان لم يكن الاذى حلق الرأس والا فلا أدري ما هو وأخرج الطحاوي عنه أيضاً قال لم أجدهم يخبرني عن تفسير الاذى وقد حرم الاصمعي بانه حلق الرأس وأخرج أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحماكم بلفظ وأمر أن يعاط عن رؤسهم الاذى قال في الفتح وامكن لا يتبعه بين ذلك في حلق الرأس فالاولى حمل الاذى على ما هو أهم من حلق الرأس ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويعاط عنه اقتداره رواه أبو الشيخ قوله كل غلام رهينة بعقيقته قال الخطابي اختلف الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل الى أن معناه انه اذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبيه وقيل المعنى ان العقيقة لازمة لأبهم فاشبهه لرومها المولود بالزوم الرهن للمرهون في يد

المسجد من الليلة الثامنة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلي فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة هجر المسجد عن أهله أي ضاق حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى القبر أقبل على الناس فقتلهم أدى في صلواته الخطبة ثم قال أما بعد فانه لم يخف على مكانكم ولكني خشيت أن تفرض أي صلاة التراويح في جماعة عليكم فتعجزوا عنها أي تتركوها مع القدرة وظاهر قوله هذا انه توقع ترتب افتراض قيام رمضان في جماعة على مواظبتهم عليه وفي ارتباط افتراض العبادة بالمواظبة عليه أشكال قال أبو العباس القرطبي معناه اظنونه فرضاً لا مداومة فيجب على من يظنسه كذلك كما اذا ظن المهتمد حل شيء

أو تخبره وجب عليه العمل بذلك وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب
واقترى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم ولذا قال خشيت أن تفرض عليكم انتهى واستبعد ذلك في شرح التقریب
وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستحلون متابعتها ويستعذبونها ويستسلمون للصعب
منها فإذا فعل أمر سهل عليهم فعله لمنايعة فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت فإذا زال عنهم ذلك النشاط
وحصل لهم الفتور فشق عليهم ٣٦٨ فما كانوا يستسلمون له لأنه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي وغايته إن

المرتحم وقيل أنه من هوون بالعقيدة بمعنى أنه لا يسمى ولا يحلق شعره إلا بعد ذبحها أو به
صرح صاحب المشرق والنهاية قوله يذبح عنه يوم سابعه بضم الياء من قوله يذبح وبناء
الفعل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه
القريب عن قريبه والشخص عن نفسه وفيه أبضاد لدليل على أن وقت العقيدة سابع
الولادة وإنما انفوت بعده وتقطعت أن مات قبله وبذلك قال مالك وحكي عنه ابن وهب أنه
قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن
تذبح العقيدة في السابع فإن لم يكن ففي الرابع عشر فإن لم يكن فيوم أحد
وعشرين وتعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحا إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله
صالح بن أحمد عن أبيه ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العقيدة تذبح السبع ولا ربع عشرة ولا إحدى
وعشرين وعند الخليل في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات وعند الشافعية أن ذكر
السابع للاختيار لا للتعين ونقل الرافعي أنه يذبح ولقوله بالولادة وقال الشافعي إن
معناه أنه لا يؤخر عن السابع اختيارا فإن تأخرت إلى السبع أو غلبت عن كان يريد
أن يعق عنه لكن إن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل ونقل صاحب البحر عن الإمام يحيى
أنه لا يخزى قبل السابع ولا بعده أجاعا ودعوى الإجماع مجازفة لما عرفت من
الخلاف المذكور قوله ويسمى فيه في رواية يدي وقال أبو داود أنهم أوهم من همام
وقال ابن عبد البر هذا الذي تفرده همام إن كان حفظه فهو منسوخ وقد سئل قتادة
عن معنى قوله يدي فقال إذا ذبحت العقيدة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أوداجها
ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعلق ثم يغسل رأسه بعد
ويحلق وقد ذكره الجوهري والذهبي واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن
عائشة قالت كنا في الجاهلية إذا ذبحوا عن الصبي خضوبا بطنه بدم العقيدة فإذا
حلقوا رأس المولود وضعوه على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا
مكان الدم خلوا فإذا أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس المولود بدم وأخرج ابن ماجه عن يزيد
ابن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم
وهذا أمر سهل لأن يزيد لا يصعبه وقد وصله ابن من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع

يصير ذلك الأمر من تقبلا متوقعا
قد يقع وقد لا يقع واحتمال
وقوعه هو الذي منعه صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك قال ومع
هذا فالمسئلة مشككة ولم أر من
كشف الغطاء في ذلك وأجاب في
الفتح بأن الخوف افتراض قيام
الدليل بمعنى جعل النهج في
المسجد جماعة شرطا في صحة
التعمد في الليل ويومى إليه قوله
في حديث زيد بن ثابت حتى
خشيت أن يكتب عليكم ولو
كتب عليكم ما فقهه فصولها
الناس في بيوتكم فمنهم من
التجسس في المسجد اشفاقا
عليهم من اشتراطه وأمن مع
أذنه في المواظبة على ذلك في
بيوتهم من اقتراضه عليهم وقال
في آخر هذه الرواية فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
والأمر على ذلك إن كل أحد
يصل في قيام رمضان في بيته منفردا
تحقيق جمع عمر رضي الله عنه الناس
على أبي بن كعب فصل فيهم جماعة
واسم العمل على ذلك وعن
عائشة عند البخاري في باب

تخريص النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب من أبواب التمسك بدلالة هذا
فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعت ولم ينعني من الخروج إليكم إلا في خشيت أن تفرض عليكم قالت عائشة وذلك في رمضان
واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة ليكون صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه ناس في
ذلك البالي وأقرهم على ذلك واتهموا تركه في قدام من يوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو خشية الافتراض وبهذا قال الشافعي
وجوه وأصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وقد روى ابن أبي شيبة فعله عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد

ابن غفلة وغيرهم وأمر به عمر بن الخطاب واستمر عليه عمل الصحابة وسائر المسلمين وصار من الشعار الظاهر كصلاة العبد وذهب آخرون إلى أن فعلها أفراد في البيت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك وتوفي والامر على ذلك حتى مضى صدور من خلافه عمر وقد اعترف عمر بأنهم مفضولة وبهذا قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وأجيب بأن ترك المواظبة على الجماعة إنما كان المعنى وقد زال وبأن عمر لم يعترف بأنهم مفضولة وقوله والتي ينامون عنها أفضل ليس فيه ترجيح الانفراد ولا ترجيح فعلها في البيت وانما فيه ترجيح آخر الليل على أوله كما صرح به الراوي بقوله ٣٦٩ يزيد آخر الليل وفرق بعضهم بين من يتق

بانتباهه وبين من لا يثنى به كذا في القسطلاني وحديث عمر أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري عامل عمر على بيت مال المسلمين واقتضاه بمقامه هكذا انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في رمضان الى المسجد أى النبوى فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط وهو ما بين الثلاثة الى العشرة فقال عمر رضى الله عنه اى أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أى ذلك أمثل أى أفضل من تفرقهم لانه انشط لكثير من المضامين واستنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معك في ثلاث الليالى وإن كان كرهه لهم خشية افتراضه عليهم ثم عزم أى عمر على ذلك فجعلهم يعنى سنة أربع وعشرة من الهجرة على أبى بن كعب أى يصلى بهم اما لكونه أقرأهم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم يؤمهم أقرأهم كتاب الله وعند سعيد بن منصوران عمر جرح

هذا فقد قيل انه عن أبيه مرسل وسبأنى حديث بريدة الاسلمى ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحبوا التسمية وحكاه في البحر عن الحسن البصرى وقنادة وفي قوله ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وحمل ذلك بعضهم على التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبى شيبة من طريقهم عن قتادة قال سمى على المولود كما يسمى على الأنثى بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولك عقيقة فلان باسم الله والله أكبر ولا يثنى بعده لان قوله ويسمى فيه مشعر بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض اقل ويسمى عليهم اقول مكافئتان قال النووي يكسر القاء بعد هاءمزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح القاء قال أبو داود في سننه اى مسنونتان أو متقاربتان وكذا قال أحمد قال الخطابي والمراد التكاثر في السن فلا تكون احداهما مسنة والاخرى غير مسنة وقيل معناه أن يذبح احداهما مقابلة للآخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسبأنى دليل على أن المشرع في العقيقة شاتان عن الذكر وبه قال الشافعى وأحمد وأبو ثور وداود والامام يحيى وحكام المذهب وحكاه في الفتح عن الجمهور وقال مالك انه اشاة عن المذكور والائتنى قال في البحر وهو المذهب واستدل على ذلك بحديث بريدة الا أنى بلفظ كذا نصح شاة الخ وبحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقى عن الحسن والحسين عليهم السلام كبشا كبشا ويجب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشقة على الزيادة فبقي من هذه الحديثية أولى بالقبول وأما حديث ابن عباس فسيأتى أيضا في روايته منه انه عقى عن كل واحد بكشين وأيضاً القول أرجح من الفعل وقيل ان في اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على ان الشاتين مستحبة فقط وليست بتعينة والشاة جائزة غير مستحبة وقيل انه لم يتيسر الاشاة وأما الاثنى فالمشروع في العقيقة عنها اشاة واحدة اجماعا كما في البحر قوله ولا يضر كم ذكرنا كن أو انا نافية دليل على انه لا فرق بين ذكر أو انثى وانما هو وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لا أحب العقوق وكأنه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما سألنا عن احدنا يولد له قال من أحب منكم ان ينسك عن

٤٧ نيل ح الناس على أبى بن كعب فكان يصلى بالرجال وكان يقيم الدارى يصلى بالنساء وعند البيهقي وعلى النساء سلمان بن أبى حمزة وهو محمول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القاري ثم خرجت معهما أى عمر ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم أى امامهم وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ولعله كان يرى ان فعلها في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل قال عمر لما رآهم نعم البدعة هذه قال القسطلاني سماها بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ولا أول الليل ولا كل ليلة ولا هذا البعد لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبى

أو تحريجه وجب عليه العمل بذلك وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب
واقترى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم ولذا قال خشيت أن تفرض عليكم انتهى واستبعد ذلك في شرح التقريب
وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستحلون متابعتها ويستعدون لها ويستسلمون للصعب
منها فإذا فعل أمر سهل عليهم فعله لما بهته فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت فإذا زال عنهم ذلك النشاط
وحصل لهم الفتور فشق عليهم ٣٦٨ ما كانوا يستسلمون له لأنه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي وغاية أن

يصير ذلك الأمر من قبيل ما توقيف
قد يقع وقد لا يقع واحتمال
وقوعه هو الذي منعه صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك قال ومع
هذا فالمسئلة مشككة ولم أر من
كشف الخطأ في ذلك وأجاب في
الفتح بأن الخوف افتراض قيام
العمل على جعل التهجيد في
المسجد جماعة شريطة صحة
التمتع في الليل ويومئذ إليه قوله
في حديث زيد بن ثابت حتى
خشيت أن يكتب عليكم ولو
كتب عليكم ما كتب به فصلوا أيها
الناس في بيوتكم فجمعهم من
التجسس في المسجد اشفاقا
عليهم من اشتراطه وأمن مع
أذنه في المواظبة على ذلك في
بيوتهم من افتراضه عليهم وقال
في آخر هذه الرواية فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
والأمر على ذلك أن كل أحد
يصل في قيام رمضان في بيته مفردا
حتى يجمع عمر رضي الله عنه الناس
على أبي بن كعب فصلى بهم جماعة
واستمر العمل على ذلك وعن
عائشة عند البخاري في باب

المرتب وقيل أنه هو بالعبقة بمعنى أنه لا يسمى ولا يخلق شعرة إلا بعد ذبحها وبه
صرح صاحب المشرق والنهاية قوله يذبح عنه يوم سابعه بضم الياء من قوله يذبح وبناء
الفعل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه
القريب عن قريبه والشخص عن نفسه وفيه أيضا دليل على أن وقت العبقة سابع
الولادة وإنما تقوت بعده وتسقط إن مات قبله وبذلك قال مالك وحكي عنه ابن وهب أنه
قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن
يذبح العبقة في السابع فإن لم يمكن في الرابع عشر فإن لم يمكن في يوم أحد
وعشرين ونعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحا إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله
صالح بن أحمد عن أبيه ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العبقة يذبح سابع ولا ربيع عشر ولا حدى
وعشرين وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات وعند الشافعية أن ذكر
السابع للاختيار لا للعين ونقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي إن
معناها أنه إذا أخر عن السابع اختيارا فإن تأخرت إلى السبع سقطت عن كان يريد
أن يعق عنه يمكن أن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل ونقل صاحب البحر عن الإمام يحيى
أنه لا تجزئ قبل السابع ولا بعده اجاعا ودعوى الاجماع مجازفة لما عرفت من
اختلاف المذكور قوله ويسمى فيه في رواية يذبح وقال أبو داود أنه ما فهم من همام
وقال ابن عبد البر هذا الذي تفرد به همام إن كان حقه فهو منسوخ وقد سئل قتادة
عن معنى قوله يذبح فقال إذا ذبحت العبقة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أو دأبها
ثم نوض على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعاق ثم يغسل رأسه بعد
ويخلق وقد كره الجمهور والتدنية واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن
عائشة قالت كانوا في الجاهلية إذا عاقوا عن الصبي خضوبا بطنه بدم العبقة فإذا
خلقوا رأس المولود وضعوه على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا
مكان الدم خلوا فإذا أبا الشيخ ومنه أن عيس رأى من المولود بدم وأخرج ابن ماجه عن يزيد
ابن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن القلام ولا عيس رأسه بدم
وهذا ما رسل لأن يزيد لا صحبة له وقد وصله البراء من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع

تحرير رضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب من أبواب التهجيد يذبح هذا
قلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم ولم يعنى من الخروج اليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم قالت عائشة وذلك في رمضان
واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة ليكون صلى الله عليه وآله وسلم صلى الله عليه وآله وسلم مع الناس في
ذلك الليالي وأقرهم على ذلك واتسار كلامه في قدام من يوفاه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خشية الافتراض وهذا قال الشافعي
وجهه وأصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وقد روى ابن أبي شيبة فعله عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد

ابن عقلة وغيرهم وأمر به عمر بن الخطاب واستمر عليه عمل الصحابة وسائر المسلمين وصار من الشعار الظاهر كصلاة العيد وذهب آخرون إلى أن فعلها أفراد في البيت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك وتوفي والامر على ذلك حتى مضى صدر من خلافة عمر وقد اعترف عمر بأنهم مضوا له وبهذا قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وأجيب بأن ترك المواظبة على الجماعة إنما كان المعنى وقد زال وبان عمر لم يعترف بأنهم مضوا له وقوله والتي ينامون عنها أفضل ليس فيه ترجيح للانفراد ولا ترجيح فعلها في البيت وانما فيه ترجيح آخر الدليل على أوله كما صرح به الراوي بقوله ٣٦٩ يزيد آخر الدليل وفرق بعضهم بين من يتيق بانتهاه وبين من لا يتيق به كذا في القسطلاني وحديث عمر أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري عامل عمر على بيت مال المسلمين واقظه بتمامه هكذا انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب

رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد أي النبوي فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة فقال عمر رضي الله عنه أي أرى لوجعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أي ذلك أمثل أي أفضل من تفرقهم لانه انتسب لكثير من المضامين واستنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كرهه لهم خشية افتراضه عليهم ثم عزم أي عمر على ذلك فجعلهم يعني سنة أربع عشرة من الهجرة على أبي بن كعب أي يصلي بهم اما لكونه أقرأهم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم يؤمهم أقرؤهم ليكتب الله وعند سعيد بن منصور ان عمر جرح

هذا فقد قيل انه عن أبيه مرسل وسياقي حديث بريدة الاسلمى ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحباب التسمية وحكاية في البحر عن الحسن البصري وقناعة في قوله ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وحمل ذلك بعضهم على التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق همام عن قتادة قال يسمى على المولود كما يسمى على الأنثى بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة فحواه وزاد اللهم منك ولك عقيقة فلان باسم الله والله أكبر ولا يتخفى بعده لان قوله ويسمى فيه مشعر بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض اقل ويسمى عليهم اقول مكافئتان قال النووي بكسر الفاء بعد هاءمزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح الفاء قال أبو داود في سننه أي مسنونتان أو متقاربتان وكذا قال أحمد قال الخطابي والمراد التكاثر في السن فلا تكون احداهما سنة والاخرى غير مسنة وقيل معناه أن يذبح احداهما مقابلة للآخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعد ذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسياقي دليل على أن المشروع في العقيقة شاتان عن الذكورية قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود والامام يحيى وحكاية المذهب وحكاية في الفتح عن الجمهور وقال مالك انها شاة عن الذكور والاني قال في البحر وهو المذهب واستدل على ذلك بحديث بريدة الآتي بلفظ كالتذبح شاة الخ وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاق عن الحسن والحسين عليهم السلام كبشا كبشا ويحجب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشقة على الزيادة فهي من هذه الحديثية أولى بالقبول وأما حديث ابن عباس فسياقي أيضا في رواية منه انه عاق عن كل واحد بكبشين وأيضاً القول أرجح من الفعل وقيل ان في اقتضاه صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على ان الشاتين مستحبة فقط وليست بتعينة والشاة جائزة غير مستحبة وقيل انه لم يسم الا شاة وأما الاثنى فالمشروع في العقيقة عنها شاة واحدة اجماعا كما في البحر قوله ولا يضر كم ذكرنا كن أو انا نافية دليل على انه لا فرق بين ذكر أو الغنم وانها وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لا أحب العقوف وكانه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما سألنا عن احدنا بولده قال من أحب منكم ان ينسك عن

٤٧ نيل ح الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان تميم الداري يصلي بالنساء وعند البيهقي وعلى النساء سلمان بن أبي حنيفة وهو محمول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القاري ثم خرجت معه أي عمر ليلة أنشزى والناس يصلون بصلاة قارئهم أي امامهم وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ولعله كان يرى ان فعلها في بيته ولا سيما في آخر الدليل أفضل قال عمر لما رآهم نعم البدعة هذه قال القسطلاني سمعنا هذه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ولا أول الليل ولا كل ليلة ولا هذا البعد لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي

بكر وعمر واذا اجتمع الناس مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة والفرقة التي ينامون عنها أي عن صلاة التراويح
افضل من التي يقومون بها آخر الليل هذا نصريح منه رضي الله عنه بانضامه صلاتها في أول الليل على آخره ولكن ليس
فيه ان فعلها فرادى افضل من التجميع وكان الناس يقومون اولها ثم في هذا الحديث عدد الركعات التي كان
يصل بها أي والمعروف وهو الذي عليه الجمهور ركنه عشر وثلاثون تسليمة وذلك خمس ترويحات كل ترويجة أربع
ركعات بتسليمتين غير الترويحة ٣٧٠ ثلاث ركعات وفي سنن البيهقي باسناد صحيح كما قال ابن العرقي في شرح

التقريب عن السائب بن يزيد
رضي الله عنه قال كانوا
يقومون على عهد عمر بن
الخطاب في شهر رمضان بعشرين
ركعة وفي الموطن عن يزيد بن
رومان قال كان الناس يقومون
في زمن عمر رضي الله عنه
بثلاث وعشرين وفي رواية
بأحدى عشر توجب البيهقي
بينهم ما بانهم كانوا يقومون
بأحدى عشرة ثم قاموا بعشرين
وأوتروا بثلاث وقد عدوا
ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه
كالاجماع وفي مصنف ابن أبي
شيبعة وسنن البيهقي عن ابن
عباس رضي الله عنهم ما قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في رمضان في غير جماعة
بعشرين ركعة والوتر لكن
ضعفه البيهقي وغيره برواية أبي
شيبعة جديدين أبي شيبعة قال
الحافظ في الفتح وقد عارضه
حديث عائشة الصحيح ما كان
يزيد في رمضان ولا في غيره على
أحدى عشرة ركعة مع كون
عائشة أعلم بحال النبي صلى الله

ولده فلم يفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة رواه أحمد وأبو داود
والنسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى عنه والعق رواه الترمذي وقال حديث حسن
غريب وعن بريرة الاسلم قال كافي الجاهلية اذا ولد لاجلها غلام ذبح شاة واطبخ رأسه
بدمها فاجاء الله بالاسلام كأنه ذبح شاة فخلق رأسه واطبخه بنعقران رواه أبو داود
وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علق عن الحسن والحسين كبشا
كباش رواه أبو داود والنسائي وقال يكبشون كبشين حديث عمرو بن شعيب الاول
سكت عنه أبو داود وقال المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال يعني في روايته
عن أبيه عن جده وقد ساق بيان ذلك وحديثه الثاني أخرجه الحاكم وحديث
بريدة أخرجه أيضا أحمد والنسائي قال في التلخيص واسناده صحيح انتهى وفيه نظر لان في
اسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وقد أخرج نحو حديث بريدة هذا ابن حبان
وصححه وابن السكن وصححه من حديث عائشة والطبراني في الصغير من حديث أنس
والبيهقي من حديث فاطمة والترمذي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده والبيهقي من حديث علي عليه السلام وحديث ابن عباس صححه عبد الخالق وابن
دقيق الغيم وأخرج نحوه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عائشة بن ياد يوم
السابع وسماهوا أو امران بمطعن رؤسهما الاذي قوله وكأنه كره الاسم وذلك لان
العبقة التي هي الذبيحة والعقور الامهات مشقتان من العق الذي هو المشق والقطع
فقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحب العقوق بعد سؤاله عن العبقة لا لشارة الى كراهة
اسم العبقة لما كانت هي والعقوق يرجعان الى أصل واحد وهذا قال صلى الله عليه وآله
وسلم من أحب منكم ان يشهد ان اشد امنه الى مشروعية تحويل العبقة الى النسب
وما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله مع الغلام عبقة وكل غلام منهن بعبقة
ورهنه بعبقة فمن البيان للخطابين بما يعرفونه لان ذلك اللفظ هو الممارف عند
العرب ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك لبيان الجواز وهو لا ينافي
الكرامة التي أشعر بها قوله لا أحب العقوق قوله من أحب منكم قد قدمنا ان

عليه وآله وسلم ليلامن غيرها وفيه ان صلاته كانت متساوية في جميع السنة ولا ينافي ذلك حديثه
كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل العشر يتجدد فيه ما لا يتجدد في غيره لانه يحمل على التطويل في الركعات دون الزيادة في
العدد انتهى قال الحلبي والسري في كونهما عشرين ان الرواتب في غير رمضان عشر ركعات فزعموا لانه وقت جد ونشيد
وفهم مما سبق من أنهما بعشر تسليمة انه لو صلاها أربعين أو بعبارة تسليمة لم يصح وبه صرح الامام النووي في الروضة مشبهها
بالفرض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد بخلاف نظيره في سنة الظهور والعصر واختار مالك ان تصلي ستا وثلاثين ركعة غير

الوتر وقال ان عليه العمل بالمدينة وقد قال المالكية كانت ثلاثا وعشرين ثم جعلت تسعا وثلاثين أى بالشفع والوتر فيها
 وزكري النواذر عن ابن حبيب انها كانت أولا احدى عشرة ركعة الا انهم كانوا يطولون القراءة فقل عليهم ثم ذلك فزادوا في
 أعداد الركعات وخففوا القراءة وكانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففوا القراءة وجعلوا عدد
 ركعاتها تسعا وثلاثين غير الشفع والوتر قال ومضى الامر على ذلك انتهى وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال
 أدرت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان يصلون تسعا وثلاثين ركعة ويوترون

٣٧١

بثلاث وانما فعل أهل المدينة
 هذا لانهم أرادوا مساواة أهل
 مكة فانهم كانوا يطوفون سبعة
 بين كل تزويجين فجعل أهل
 المدينة مكان كل سبع أربع
 ركعات وقد حكى الولي بن
 العراقي أن والده حافظ لما ولي
 امامة مسجد المدينة أحيا سنتهم
 القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه
 الاكثر فكان يصلي التراويح
 أول الليل بعشرين ركعة على
 المعتاد ثم يقوم آخر الليل في المسجد
 بست عشرة ركعة فيختم في الجماعة
 في شهر رمضان ختمين واستقر على
 ذلك عمل أهل المدينة فهم عليه
 الى الآن فنسأل الله الكريم
 المنان ان يغننا صلاتها كذلك
 في ذلك المكان في عافية وأمان
 استودعه تعالى ذلك ونعمه
 الاسلام وقد قال النووي قال
 الشافعي والاصحاب لا يجوز ذلك
 أى صلاتها تسعا وثلاثين ركعة
 غير أهل المدينة لان لاهلها شرفا
 بهم جرت على الله عليه وآله وسلم
 وهذا يخالفه قول الشافعي المروي
 عنه في المعرفة للبيهقي وليس

التقويض الى المحبة يقتضي رفع الوجوب وصرف ما يشعر به الى الذنب قوله مكانان
 قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله أمر بتسمية المولود الخ فيه مشروعية التسمية في اليوم
 السابع والردي على من جعل التسمية في حديث سمرة السابق على التسمية عند الذبح وفيه
 أيضا مشروعية وضع الاذى عنه وذبح العقبة في ذلك اليوم قوله فلما جاء الله بالاسلام
 الخ فيه دليل على ان تلطخ رأس المولود بالدم من عمل الجاهلية وانه منسوخ كما تقدم
 وأصرح منه في الدلالة على التلخ حديث عائشة عند ابن حبان وابن السكن وصحاه
 كما تقدم بلفظ فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعلوا مكان الدم خلوقا قوله
 ونلطخه بزعفران فيه دليل على استحباب تلطخ رأس الصبي بزعفران أو غيره من
 الخلوق كما في حديث عائشة المذكور قوله عني عن الحسن والحسين فيه دليل على انها
 نصح العقبة من غير الاب مع وجوده وعدم امتناعه وهو يرد ما ذهب اليه الحنابلة
 من أنه يتعين الاب الآن يموت أو يتمتع وروى عن الشافعي ان العقبة تلزم من تلزمه
 الذقة ويجوز أن يعق الانسان عن نفسه ان صح ما أخرجه البيهقي عن أنس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عني عن نفسه بعد البعثة ولكنه قال انه منكر وفيه عبد الله
 ابن محرز بهمات وهو ضعيف جدا كما قال الحافظ وقال عبد الرزاق انه كاهن وافته
 لاجل هذا الحديث قال البيهقي وروى من وجبه آخر عن قتادة عن أنس وليس بشيء
 وأخرجه أبو الشيخ من وجبه آخر عن أنس وأخرجه أيضا ابن أycin في مصنفه والخلال
 من طريق عبد الله بن المنذر عن ثعلبة بن عبد الله عن أنس عن أبيه به وقال النووي
 في شرح المهذب هذا حديث باطل وأخرجه أيضا الطبري والضياع من طريق فيها
 ضعف وقد احتج بحديث أنس هذا من قال انه ما يجوز العقبة عن الكبير وقد حكاه ابن
 رشد عن بعض أهل العلم (وعن أبي رافع ان حسن بن علي رضي الله عنهم الما ولد ارادت
 أمه فاطمة رضي الله عنهم ان تعق عنه بكشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تعق عنه وليكن احلق شعر رأسه فتصدق بوزنه من الورق ثم ولد حسين رضي الله
 عنه فصنعت مثل ذلك رواه أحمد * وعن أبي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أذن في اذن الحسين حين ولدت فاطمة بالصلاة رواه أحمد وكذلك أبو داود

في شيء من هذا ضيق ولا حديث يثبت اليه لانه نافله فان اطالوا القيام وأنزلوا السجود فحسن وهذا أحب الى وان أكثر الركوع
 والسجود فحسن وقول الخليلي ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لانهم انما أرادوا بما صنعوا الاقتداء
 بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المناقسة كما ظن بعضهم قال والاقتضار على عشرين مع القراءة فيها بما يقرب وغيره في
 ست وثلاثين ركعة أفضل افضل طول القيام على كثرة الركوع والسجود وعن الشافعي أيضا فيما رواه عنه الزعفراني رأيت
 الناس يقومون بالمدينة بنسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين بنوايس في شيء من ذلك ضيق انتهى وقال الحنابلة والتراويح

عشرون ولا بأس بالزيادة فصاعداً الإمام أحمد انتهى كلام القسطلاني بقائه على حديث عمر بن الخطاب وفي الفتح وفي الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة ورواه سعيد بن منصور ومن وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقولون بالاثني ويقومون على العصى من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن أبي حنيفة عن محمد بن يوسف قال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف قال إحدى وعشرين وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة ٣٧٢ وهذا محمول على غير الوقت وعن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمان عمر

والتزمذي وصححه وقال الحسن * وعن أنس أن أم سليم ولدت غلاماً قال فقال لي أبو طلحة احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنا به وأرسلت معه بقرات فأخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضعها ثم أخذها من فيه فجعلها في الصبي وحسبكم به ونهاه عبد الله * وعن سهل بن سعد قال أتى بالمندثر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم حين ولد فوضعه على فخذه وأبو أسيد جالس فلم يلبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشيء من يديه فأمر أبو أسيد بلبسه فاحتل من فخذه فأنسبته فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل آين الصبي فقال أبو أسيد قلبناه يا رسول الله قال ما سمعته قال فلان قال ولكن اسمه المندثر فسماه يومئذ المندثر متفق عليه ما من حديث أبي رافع الأول أخرجه أيضاً البيهقي وفي أسناده ابن عقيل وفيه مقال وقال البيهقي أنه يقر به وبشبهه ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده أن فاطمة رضي الله عنها وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضي الله عنهم فمصدقت بوزنه فضة وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن أبي حنيفة عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنهم قال عني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسين شاة وقال فاطمة اجاني رأسه وتصدقني بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهمين وروى الحاكم من حديث علي رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فقالت زني شعر الحسين وتصدقني بوزنه فضة وأعطى القائل رجل العقبة ورواه أبو داود في سننه من طريق حفص بن غيث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً وحديث أبي رافع الثاني أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي ورواه أبو نعيم والطبراني من حديثه بلانظ أذن في أذن الحسين والحسين رضي الله عنهم ما وماره على عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال البخاري منكر الحديث وأخرج ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهم ما مرفوعاً بلانظ من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضرم أم الصبيان وأم الصبيان هي التابعة من الجن هكذا أورد الحديث في التلخيص ولم يمتكلم عليه قوله لأن عني عنه قيل يحمل هذا على أنه قد كان صلى الله عليه وآله وسلم عني عنه وهذا

يقومون بثلاث وعشرين وروى محمد بن نصر عن عطاء أدركتم في رمضان يصلون عشراً من ركعة وثلاث ركعات الوتر والجمع بين هذا والرواية يمكن باختلاف الأحوال ويحتمل أن ذلك الاختلاف بسبب تطويل القراءة وتحققها فيها حيث تطيل القراءة وتقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره والعدد الأول موافق لحديث عائشة واثني قريب منه والاختلاف فيما زاد على العشر من راجع إلى الاختلاف في الوتر فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وقال الترمذي أكثر ما قيل فيه أنه انصلى إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد نقل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد يصلي أربعين ويوتر سبع وقيل ثماناً وثلاثين وهذا إما أن يكون رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في رواية بأنه يوتر بواحدة فتكون أربعين الواحدة قال مالك وعلى هذا العمل مندبض

ومائة وعن مالك ثمانية وأربعين وثلاث الوتر وهو المشهور عنه وروى ابن وهب عن العنبري عن نافع قال لم أدرك متعين الناس الا وهم يصلون ثماناً وثلاثين ويوترون بثلاث وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصلي بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر وعن سعيد بن جبيرة أبو بصير عن يزيد بن رومان عن محمد بن نصر وأخرج من طريق محمد بن أبي حنيفة عن محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كان يصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة قال ابن حنيفة وهذا أثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل انتهى كلام الفتح وقال شيخ الاسلام

ابن القسيم رحمه الله تعالى في بعض فتاواه ان نفس قيام رمضان لم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عددا معينا بل هو كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يبدى في رمضان ولا غير على ثلاث عشرة ركعة كان يطيل الركعات فلما اجتمعهم عمر على أن يبن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات ولان ذلك أخفف على المؤمنين من تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقولون بربيعين ويوترون بثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث وهذا شائع فكيفه أقام في رمضان من هذه الوجوه نقداً حسن ٣٧٣ والافضل يختلف باختلاف أحوال المصلين

فان كان فيهم احتمال اطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الافضل وان كانوا لا يستقلون فالقيام بعشرين هو الافضل وهو الذي يعمل به اكثر المسلمين فانه وسط بين العشرين والأربعين وان قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ولا يكره شئ من ذلك وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كاحمد وغيره ومن ظن ان قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزداد عليه ولا ينقص فقد أخطأ فاذا كانت هذه السعة في نفس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لاجل دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سائق حسن وقد ينشط الرجل فيكون الافضل في حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط فيكون الافضل في حقه تخفيفها انتهى كلامه وهذا الكلام أعدل الكلمات وأقربها الى الانصاف وأبعد ما عن الاعتساف قال السيد العلامة محمد بن اسمعيل بن

متين لما قدمنا في رواية الترمذي والحاكم عن علي عليه السلام قوله من الورق قال في التلخيص الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شئ منها ذكر الذهب وقال الرافي انه يتصدق بوزن شعرة ذهباً وان لم يفعل ففضة وقال المهدي في البحر انه يتصدق بوزن شعرة ذهباً وفضة ويدل على ذلك ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الاذى وتقب أذنه وبعق عنه ويحلق رأسه ويطبخ بدم عقبة ويتصدق بوزن شعرة رأسه ذهباً أو فضة وفي اسناده رواه ابن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات وفي انظره ما ينكر وهو نقب الاذن والتلطيخ بدم العقبة قوله أذن في أذن الحسين عليه السلام الخ فيه استحباب الأذن في أذن الصبي عنه دلالته وسكى في البحر استحباب ذلك عن الحسن البصري واحتج على اقامته في اليسرى بفعل عمر بن عبد العزيز قال وهو توقيف وقد روى ذلك ابن المنذر عنه انه كان اذا ولد له ولد أذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى قال الحافظ لم أره عنه مسنداً انتهى وقد قدمنا نحو هذا مرفوعاً قوله فضغها أي لا كها في فيه قوله وحكه بفتح المهملة بعدها نون مشددة والتحريك ان يعضخ الحنك القرا ويصحوه حتى يصير ما ناعجبت يتابع ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شئ منها جوفه قال النووي اتفق العلماء على استحباب تحنك المولود عند ولادته بقر فان تعذر فبغاف معناه أو قرب منه من الخلو قال ويستحب ان يكون من الصالحين وعن يترك به رجلاً كان أو امرأة فان لم يكن حاضر عند المولود جعل اليه وفيه استحباب التسمية بعبد الله قال النووي وابراهيم وسائر الانبياء الصالحين قال في البحر وعبد الرحمن واستحباب تقويس التسمية الى أهل الصلاح قوله أسيد بفتح الهمزة على المشهور وروى عن عياض عن أحمد الضم وكذا عن عبد الرزاق وكسيع قوله فلهي روى بفتح الهاء وكسر هاء مع الياء والاولى لغة طي والثانية لغة الإكرين ومعناها شغل بذلك الشئ قاله أهل الغريب والنسراج قوله فاسمة فاقى أي فرغ من ذلك الاشتغال بقوله فليناه أي رددناه وصرفناه وفي الحديث استحباب التسمية بالمشرك فائدة قد وقع الخلاف في الجاهات تتعلق بالعبقة الاول هل يجزئ منها غير الغنم أم لا فقبيل لا يجزئ وقد نقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه وقال ابو شعبة لانص للشافعي في ذلك

صلاح الامير اليمني رحمه الله في سبل السلام شرح بلوغ المرام ان من أثبت صلاة التراويح وجهها سنة في قيام رمضان استدل بحديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في شهر رمضان ثم انتظروه من الليلة القابلة فلم يخرج وقال اني خشيت ان يكتب عليكم الوتر واء ابن حبان وليس فيه دليل على كنية ما يفعله ولا كنية ما يفعله فأنهم يصلون اجاعة عشرين ركعة يتر وحون بين كل ركعتين ثم رد على ذلك ثم قال اذا عرفت هذا عرفت ان عمر هو الذي جعلها اجاعة على معين وسهاها بدعة وقوله نعم البدعة فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة ويتعين حمل قوله بدعة على جماعة لهم معينين والزاهم بذلك لانه

أراد ان الجماعة بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم وليس في العشرين رواية مرفوعة بل حديث عائشة المتفق عليه انه ما كان يذيق رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة فعرفت من هذا ان صلاة التراويح على هذا الاسلوب الذي اتفق عليه الا كبدعة نعم قيام رمضان سنة. الاختلاف والجماعة في نافله لا تنكر فقد اتم ابن عباس وغيره صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية والحافطة عليهم هو الذي نقول انه بدعة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتابي الاعتقاد الراجح لشرح الاعتقاد ٣٧٤ الصحيح وشرحت على بلوغ المرام المسمى بمسك الختام وفي البخاري

قال ابن شهاب قتو في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهم قال القسطلاني أي على ترك الجماعة في التراويح وانظر الفتح ولا حد في رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع الناس على القيام واما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقل الناس يصلون بهم أبي بن كعب فقال أصابوا ونعم ما صنعوا ذكره ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد والمحفوظ ان عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان واما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر

وعندي لا يجزئ غيرها التمسى واعل وجه ذلك ذكرها في الاحاديث دون غيرها ولا يخفى ان مجرد ذكرها لا يثبت اجزا غيرها واختلاف قول مالك في الاجزاء واما الأفضل عنده فالكسب مثل الاضحية كما تقدم والجهر على اجزاء البقر والغنم ويدل عليه ما عند الطبراني وابي الشيخ من حديث أنس مرفوعا بانظر يعق عنه من الابل والبقر والغنم وانص أحمد على انه اشتراط بدنة أو بقرة كاملة وذكر الرافعي انه يجوز اشتراك سبعة في الابل والبقر كما في الاضحية واعل من جواز اشتراك عشرة هناك يجوز هنا الثاني هل يشترط فيه اما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية وقد استدل باطلاق الشافعي على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لانه هذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الاضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل وقال المهدي في البحر مسئلة الامام يحيى ويجزئ عنه اما يجزئ أضحية بدنة أو بقرة أو شاة وسنن اوصفتها والجماع التقرب بآقة الدم انتهى ولا يخفى انه يلزم على مقتضى هذا القياس ان تثبت أحكام الاضحية في كل دم متقرب به ودماء الولائم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس والمندوب متقرب به فلزم ان يعتبر فيها أحكام الاضحية بل روى عن الشافعي في احد قوله ان وليمة العرس واجبة وذبح أهل الظاهر الى وجوب كذا من الولائم ولا أعرف قائلا يقول بانه يشترط في ذبايح شئ من هذه الولائم ما يشترط في الاضحية فقد استلزم هذا القياس ما لم يقل به احد وما استلزم الباطل باطل الثالث في مبدأ وقت ذبح العقيقة وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك فقل وقتهم وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فهدل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحى أو غير ذلك وقيل انهم تجزئ في الليل وقيل لا على حسب الخلاف السابق في الاضحية وقيل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يعتبر في الاضحية

(باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسخهما)

عن مخنف بن سليم قال كانوا قوام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرفات فسمعته يقول بأيم الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي

فاسناده ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونهم أعلم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلهم لا يمتنعون غير ما قال ابن التين وغيره اشتد عزم ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لهم فاعلموا كرهه خشية ان يفرض عليهم وكان هذا هو السر في ايراد البخاري الحديث عائشة عقب حديث عمر فقامات حصل الامن من ذلك ورجع عنه عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصالحين والى قول عمر بن الخطاب الجهور قال ابن بطال قيام رمضان سنة لان عمر أخذ منه

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال عمر بن الخطاب البدعة والبدعة أصلها ما حدث على غير مثال سبق وتطابق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة والتحقيق انها كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة والافهسي من قسم المباح وقد لنا تنقسم الى الاحكام الخمسة انتهى كلام الفتح زاد القسطلاني وهي خمسة واجبة ومنسوبة وشكرمة ومكرهة ومباحة وحديث كل بدعة ضلالة من العام المخصوص وقد رغب فيها عمر بقوله ٣٧٥ نعم البدعة وهي كل تجمع المحاسن

كلها كان بدس تجمع المساوي كلها وقيام رمضان ليس بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر واذا اجتمع الصحابة مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة انتهى وهذا كلام متعقب لأن الاحاديث الصحاح الواردة في ذم البدع مطلقة عامة لم تنقسم ولم تخصص بشئ في رواية ولا طريق وليس لاحد ان يخص ويقيدهم بطلاق الشرع وعمومات الادلة الصحيحة برأي يراه واجتهاد يجتهد به والزم لها بقضى ان لا يكون شئ منها مستحسنا أبدا ولهذا لم يقل جماعة من السلف والخلف والمحدثين بتقسيم البدع الى خمسة أنواع أو ما يزيد عليها أو بتخص منها بل صرحوا صراحة لا يزيد عليها بل كل بدعة ضلالة وليس الكلام في كون قيام رمضان سنة بل في صلاة التراخي بتلك الكيفية والكمية المعروفة الآن المعمولة بين المسلمين من العوام

تسويها الرجبية رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب * وعن أبي رزين العقيلي انه قال يا رسول الله ان كان ذبح في رجب ذبايح فذا كل منها ونظم من جاءنا فقال لا بأس بذلك * وعن الحرث بن عمرو انه قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال فقال رجل يا رسول الله الفرائع والعنائر فقال من شاء ففرع ومن شاء لم يفرع ومن شاء عتق ومن شاء لم يعتق في الغنم أضحية رواه أحمد والنسائي * وعن نيشة الهذلي قال قال رجل يا رسول الله انا كانهت عتيرة في الجاهلية في رجب فانا أمرنا قال اذبحوا لله في أي شهر كان وبروا الله عز وجل وأطعوه وافال فقال رجل آخر يا رسول الله انا كانهت فرعا في الجاهلية فانا أمرنا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل سائمة من الغنم فرع تغذوم غنك حتى اذا استعمل ذبحته فتصدق بطمعه على ابن السبيل فان ذلك هو خير رواه الجماعة الا الترمذي حديث خفف آخرجه أيضا أبو داود والنسائي وفي اسناده أبو رزمة واسمه عاصم قال الخطابي هو مجحول والحديث ضعيف المخرج وقال أبو بكر المايفري حديث خفف بن ساهم ضعيف لا يحتج به وحديث أبي رزين العقيلي أخرجه أيضا البيهقي وأبو داود وصححه ابن حبان بلفظ انه قال يا رسول الله انا كان ذبح في الجاهلية ذبايح في رجب فذا كل منها ونظم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بذلك وحديث الحرث بن عمرو أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصحاه وحديث نيشة صححه ابن المنذر وقال النووي أسانيد صححة وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والحاكم والبيهقي قال النووي باسناد صحيح قال أحمد بن داود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفرعة من كل خمسين واحدة وفي رواية من كل خمسين شاة شاة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفرع فقال الفرع حق وأن تتركوه حتى يكون بكرة أو ابن مخاض أو ابن لبون فتعطيهم أرملة أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه فليترك له بوبره وتكفنا اناءك وتوله ناقيتك يعني ان ذبحه يذهب لبن الناقة ويقتلها قوله يعني كل عام أضحية هذا من جملة الادلة التي تمسك بها من قال بوجوب الاضحية وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وعميرة بفتح العين المهملة وكسر الفوقية وكون التحية

والاعيان وهي لم تنبت بوجه من الوجوه المتقدمة عليها وليس فعل عمر رضي الله عنه ولا غيره من الصحابة بجمعة شرعية حتى يدل له نص صحيح عن الشارع واذا كان عمر نفسه قال بانها بدعة فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الجماعة فيها بانه عشرين عددا ركعات والمواظبة عليها بالزيادة نقصان سنة أو مستتبعة من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما حديث عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وحديث اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر فهو في السنن بالفاظ وطرق صححه أهل الآثار كالحاكم وابن حبان وغيرهما لكن ليس المراد بسنتهم الاطربتهم الموافقة لطريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من جهاد الكفار والاعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها والحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص بالشخصين ومعلوم من قواعد الشريعة انه ليس لخليفة راشد ان يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ان هذا غير نفسه لخليفة راشد معنى ما رآه من جنح صلاة بل رمضان بدعة ولم يقل انها سنة والصحابة قد خالفوا الشخصين في مسائل ومواضع فدل انهم لم يحكموا بحديث الاقتداء على ان ما قالوه أو فعلوه حجة وقد حقق البرماوى الكلام في شرح الفية أصول الفقه وقال ان الحديث الاول انما يدل على انه ٣٧٦ اذا اتفق الخلفاء الاربعة على قول كان حجة لا اذا انفرد واحد منهم أو منها

والتحقيق ان الاقتداء ليس هو التقليد المص بل هو غيره كما حقق شارح نظم النكاح في بحث الاجماع نعم تجوز صلاة التراويح وعدد الركعات فيها بزيادة ونقصه ان لم يكن لا يقال انها سنة على هذه الحالة الطارئة بل السنة بالصحة المحكمة ما ورد في حديث عائشة المذکور المروى في الصحيح وحاصل المقال في هذا الموضوع بالانصب في الانكار ما قال الشوكاني رحمه الله في السيل الجرار في هذه المسئلة ما لفظه أقول اما التراويح فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ايامي من رمضان وأتم به جماعة وعلم بهم فترك ذلك مخافة ان تقرض عليهم وهذا ثابت في أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وهذا متفق ان صلاة التراويح في ليالي رمضان جماعة سنة لا بدعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك ذلك الا لثلاث العذرو ثبت أيضا عند أحد وأهل السنن وصححه الترمذى ورجاله رجال

بعد هاراء وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب ويسمونها الرجبية كما وقع في الحديث المذکور قال النووي اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا قوله الفرائع جمع فرع بفتح الفاء والراء ثم عین مهملة ويقال فيه الفرعة بالهاء هو أول نتاج البهية كانوا يذبحونه ولا يعلم كونه رجاء البركة في الام وكثرة نسلها هكذا فسره أكثر أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعى وأصحابه وقيل هو أول النتاج للابل وهكذا جاء تفسيره في البخارى ومسلم وسنن أبي داود والترمذى وقالوا كانوا يذبحونه لأهلهم ثم قاله قول الأول باعتبار أول نتاج الدابة على انفرادها والثاني باعتبار نتاج الجميع وان لم يكن أول ما تنتجه أمه وقيل هو أول النتاج لمن بلغت ابه مائة يذبحونه قال شمر قال أبو مالك كان الرجل اذا بلغت ابه مائة قدم بكر افخجروا صفه ويسمونه فرعا قوله حتى اذا استعمل في رواية لابي داود عن نصر بن علي استحتم للعبيع أي اذا قدر الفرع على ان يحمله من أراد الحج تصدقت بلحمه على ابن السيميل وأحاديث الباب يدل بعضها على وجوب العتيرة والفرع وهو حديث تخفف وحديث ثبث وحديث عائشة وحديث عمرو بن شعيب وبعضها يدل على مجزأ الجواز من غير وجوب وهو حديث الحرث بن عمرو وأبي رزين فيه كون هذان الحديثان كالقرينة الصارفة للأحاديث المقتضية للوجوب الى التعبد وقد اختلف في الجمع بين الأحاديث المذكورة والأحاديث الآتية القاضية بالمنع من الفرع والعتيرة فقبل انه يجمع بينهما يحمل هذه الأحاديث على التعبد وحمل الأحاديث الآتية على عدم الوجوب ذلك جماعة منهم الشافعى والبيهقى وغيرهما فيكون المراد بقوله لا فرع ولا عتيرة أى لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وهذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع امكان الجمع لا يجوز كما نقرر في موضعه وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان هذه الأحاديث منسوخة بالأحاديث الآتية وادعى القاضى عياض ان جماهير العلماء على ذلك ولا يمكنه لا يجوز الجزم به الا بعد ثبوت انه امتأخرة ولم يثبت (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة والفرع فى الاسلام ولا فرع ووا

فيذبحونه والعتيرة فى رجب متفق عليه * وفى لفظ لأعتيرة فى الاسلام ولا فرع ووا

الصحيح عن أبي ذر رضى الله عنه قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يبق بنا فى السادسة وقام بنا فى الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نزلنا بقية ليلة هذه فقال انه من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يبق بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا فى الثانية ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى نخوفنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال السخو رضى الله عنه فى هذا الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم فى ليلة فى ليالي رمضان فكيف تكون الجماعة بدعة ولم يقع من عمر رضى الله عنه الا ما خرج الى المسجد فوجد الناس

أحمد * وفي لفظ انه ينهى عن الفرع والعتيرة رواه أحمد والنسائي * وعن ابن عمر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فرع ولا عتيرة رواه أحمد حديث
ابن عمر رضي الله عنه منتهى حديث أبي هريرة المتهق عليه فهو شاهد بصحة ولم يذكره
في مجمع الزوائد بل ذكر حديث ابن عمر الا سخران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
في العتيرة هي حق وفي بعض نسخ المتن رواه ابن ماجه مكان قوله رواه أحمد قوله لا فرع
ولا عتيرة قد تقرر ان المذكرة الواقعة في سياق النبي ثم في حديثه عن ذلك بنى كل فرع وكل عتيرة
والخبر مخدوف وقد تقرر في الأصول ان المقتضى لا يجوز له في حد واحد وهو الصقها
بالمقام وقد تقدم ان المخدوف هو لفظ واجب وواجبة ولكنه انما حسن المصير الى أن
المخدوف هو ذلك الحرص على الجمع بين الاحاديث ولولا ذلك لكان المناسب تقدير ثابت
في الاسلام أو مشروح أو حلال كما يرشد الى ذلك التصريح بالنهي في الرواية الاخرى
وقد استدلل بجديني الباب من قال بأن الفرع والعتيرة منسوخان وهم من تقدم ذكره
وقد عرفت ان الشيخ لا يتم الا بعد معرفة تأخر تاريخ ما قيل انه ناسخ فاعدل الاقوال
الجمع بين الاحاديث بما سلف ولا يعكر على ذلك رواية النهي لان معنى النهي الحقيقي وان
كان هو التحريم لكان اذا وجدته قرينة أخرجه عن ذلك ويمكن ان يجعل النهي
موجه الى ما كانوا يجهونه لاصنامهم فيكون على حقيقته ويكون غرضه تناول ما ذبح
من الفرع والعتيرة لغير ذلك بما فيه وجه قرينة وقد قيل ان المراد بالثبوت المذكور في
مسأواتهم الاضحية في الثواب أو ثأ كذا الاستحباب وقد استدلل الشافعي بما روى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذبحوا لله في أي شهر كان كما تقدم في حديث يوشع
يعلى مشروح عيسى الذي في كل شهر ان أمكن قال في سنن حرملة

انهم ان يسميت كل شهر كان حسنا والى هنا انتهى

النصف الاول من نيل الاوطار شرح منتهى

الاخبار بمعونة العزيز الغفار

وصلى الله وسلم على نبيه

المختار وآله

الاخبار

تم

(تم الجزء الرابع ويليها الجزء الخامس أوله كتاب البيوع)



أوزاعامة فرفين يصلي الرجل
انفسه ويصلي الرجل فيصلي
بصلاته الرهط فقال اني أرى لو
جعت هو لا يصلي قاري واحمد
ليكان أولى ثم عزم فجههم على
ابي بن كعب فقد كانت الجماعة في
المسجد موجودة بعد موت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقبل
أن يحجمهم عمرو بن عبد الله
ان التجميع في النوافل في ايالي
رمضان سنة لا بدعة واماما
استحسنه جماعة من أهل العلم
من جعل هذه الصلاة عشرين
ركعة وجعل القراءة في كل ركعة
شياً معيناً فهذا لم يكن ثابتاً
بخصوصه لكنه من جملة
ما يصدق عليه انه صلاة وانه
جماعة وانه في رمضان انتهى